محمد جمال باروت

التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية

أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدْونة إلى العمران الحضري

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



التكوّن التاريخي الحديث
للجزيرة السورية

التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية

أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدْونة إلى العمران الحضري

محمد جمال باروت



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
باروت، محمد جمال

التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية : أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري / محمد جمال باروت.

1021 ص. : خرائط ؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 941 - 966) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2571-1

1. سوريا - تاريخ - العصر العثماني. 2. سوريا - تاريخ - القرن 20. 3. التاريخ الاجتماعي - سوريا. 4. سوريا - العلاقات الإثنية. 5. الأكراد - سوريا. 6. الجغرافيا البشرية - سوريا. أ. العنوان.

956.91

العنوان بالإنكليزية

A Contemporary History of the Syrian *Jazeerah*: Challenges of Urban Transition for Nomadic Communities

by Mohammad Jamal Barout

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 ـ منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: 10277 ـ الدوحة ـ قطر

هاتف: 44199777 ـ 00974 فاكس: 44831651 ـ 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 ـ 11 ـ رياض الصلح ـ بيروت 2180 1107 ـ لبنان

هاتف: 9 ـ 8 ـ 991837 1 ـ 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

المحتويـــات

القسم الثاني
تاريخ الهجرات والإعمار
نشوء الجزيرة السورية الحديثة

الفصل الرابع: الهجرات الكبرى: موجة الهجرة الثالثة (1925-1939)

القسم الثالث

السياسات الإثنية الفرنسية

من حركة الانفصال إلى الجلاء

القسم الرابع
الثورة الزراعية
ومشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين وتحويل نهر الأردن

القسم الخامس
من الهجرة الكردية الثانية إلى الحزام العربي

شكرٌ وعرفان

يتقدّم الباحث بأسمى آيات التقدير والعرفان لكل من دعمه، بأي شكل كان، في إنجاز هذا البحث. ويشكر، بشكل خاص، للزميل عصام شحادات، أمين مكتبة المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في دمشق، والسيدة لمى سمعان، سكرتيرة المعهد في حلب الدعم الذي قدما، ولا يفوته ذكر الزميل عمار عيسى، أمين دار الكتب الوطنية في حلب الذي كانت مساعداته للبحث أثمن مما يمكن للمرء أن يتصوّره، حيث جنّد نفسه لخدمة البحث، ووضع أمام الباحث رُزمة من المراجع الثمينة التي تدّخرها دار الكتب الوطنية.

ووجد الزميل عمار، كما الباحث، دعمًا مكينًا لا يُقدّر من الأستاذ الجليل خالد النايف، مدير دار الكتب الوطنية في حلب. وكان في زوّار المكتبة عدد من «عبّاد» الكتب، وأفاد هؤلاء البحث بشكل ملحوظ، وأخص بالذكر منهم مصطفى خانطوماني. وفي مجال بناء الرؤية والمعلومات كان للحوارات بين الباحث والدكتور وجيه كوثراني والدكتور سيّار الجميل أبلغ الأثر في بناء الفصل المطوّل الأول عن تاريخ الجزيرة. وكان هناك جندي مجهول مهووس بالتاريخ والوثائق قدم للباحث عن طيب خاطر مراجعة محفوظات الأرشيف العثماني وترجمتها هو الأستاذ عمرو الملاح، ودعم البحث في ميدان الترجمة عن الإنكليزية والعبرية والعثمانية عن طيب خاطر كل من الأصدقاء محمد سيد رصاص وعمرو الملاح وعبد الهادي عياد ومحمود محارب.

أنجز البحث على مراحل عدة، استفاد فيها الباحث من دعوة وجّهتها إليه مدرسة الدراسات العُليا في العلوم الاجتماعية في باريس بصفته أستاذًا زائرًا عام 2009 في الوصول إلى مجموعة من المراجع الثمينة، واستكمل إنجازه في

الفترة الانتقالية بين نهاية عمل الباحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في دمشق، وبدء عمله الجديد باحثًا مقيمًا في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في قطر.

قدم الدكتور عزمي بشارة، المدير العام للمركز، الدعم كله لإكمال البحث. وأخيرًا، كان للباحث فرصة ثمينة في أن يناقش شخصيات عدة عارفة وخبيرة بشؤون الجزيرة ويراسلها بشأن كثير من الوقائع التاريخية وتفسيرها بما لا تتيحه المصادر المكتوبة، أو ما هو غير مذكور في الكتب إلاّ إشارات، بل زوّد هؤلاء الباحثَ بمعلومات إضافية تمكّن من فحصها ومقارنتها. وهو يشيد بعدالة هذه الشهادات، ويذكر منها شهادات منير الحمش ومنير الدرويش ويعقوب كرو ويعقوب قريو وغريغوار مرشو وإلياس مرشو وآزاد أحمد علي وفؤاد إيليا وعمار بكداش والمطران يوحنا إبراهيم. ويشكر الباحث لجميع القرّاء النوعيين جهدهم في مراجعة بعض الفصول بدقة، وفي مقدمهم آزاد أحمد علي ومنير درويش وحسني العظمة، كما لا يُمكنه إلا أن يدين بالامتنان لمراجعة محمد أكرم القش الجوانب السكانية في بعض الفصول وتدقيقها. أما الأخطاء المحتملة فيتحمل الباحث وحده المسؤولية عنها.

في الختام يشكر الباحث لكل من ساعد في العمليات الفنية، ويخص بالذكر الزملاء فيصل ساولي وخالد المحمود ووضاح باروت، موصولًا بشكر فريق التحرير والتدقيق والفهرسة في بيروت على عمله الدؤوب الذي ما كان هذا الكتاب ليصدر كذلك من دونهم، وفي مقدمه الزميل أحمد مفلح والزميلة تيريز سركيس، والزميل صقر أبو فخر، مدير التحرير الذي تولى بنفسه مراجعة وتدقيق المسوّدة الأخيرة لهذا الكتاب، وأفاد الباحث كثيرًا في ملاحظاته السديدة، فضلًا عن دوره المشكور بتزويده بالعديد من المراجع النادرة.

مقدّمة

يحاول هذا الكتاب أن يدرس تاريخ التكوّن الاجتماعي والسياسي الحديث للجزيرة السورية على مدى تاريخ طويل يمتد من منتصف عشرينيات القرن العشرين التي انطلقت فيها عملية إعمار الجزيرة بعد ما لا يقل عن خمسة قرون ونيّف من الخراب، ونشأ منها مجتمع ديناميكي متحضر مركب الهوية، وحتى منتصف السبعينيات التي شهدت خاتمة برامج الإحلال القومية ونهايتها في وقتٍ واحدٍ. وطرحت في عملية التكون الطويلة المدى تلك، أسئلة ومشكلات وقضايا العلاقة بين التنمية والاندماج الاجتماعي، والوحدة والانفصال في إطار تكوّن الدولة السورية الحديثة، في حدود سورية «الانتدابية»، وبروز إشكاليات التشكل المعقد والمتعثر للهوية الوطنية السورية.

تطوّر تعريف الجزيرة خلال هذه الفترة الطويلة مرات عدة، إذ عرّفتها سلطات الانتداب الفرنسي في إطار مفهوم الأحزمة الإثنية الجبلية والطرفية الضاغطة على المدن الداخلية السورية، وعملت في سياق هذا التعريف على تشكيل كيان إثني في الجزيرة أحبطه الاعتراض التركي، ودخلت تلك السلطات خلال فترة الحرب العالمية الثانية في إحتكاكات جيو- سياسية كبيرة مع البريطانيين والأتراك للسيطرة عليها، كما أُعيد هذا التعريف بعد اكتشاف طاقاتها الكبرى الكامنة في مرحلة انطلاق الثورة الزراعية في الجزيرة، وتحولها إلى مكان «شهي» لسياسات ومشروعات الولايات المتحدة الأميركية في شأن توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، ثم عرّفت أهميتها منذ النصف الثاني من الخمسينيات باعتبارها إقليمًا نفطيًا «واعدًا». وتمثل المشترك في هذه التعاريف كافةً بتحول الجزيرة، طيلة الفترة الممتدة من الخمسينيات حتى اليوم، إلى أحد أكبر النُظم الزراعية السورية المختصة بإنتاج «المحاصيل الاستراتيجية» مثل الحبوب والقطن، وباستثمار مكامن النفط.

لفهم كيفية نشوء الجزيرة السورية الحديثة، وعلاقتها بإقليم بلاد الجزيرة التاريخي كان لا بد من تحديد مفهوم الجزيرة، والعودة إلى جذور تبلوره وتطوّره. وفي هذا الإطار يقصد الباحث بالجزيرة السورية في هذا الكتاب، ما كان يشكّل من الناحية المجالية البشرية جزءًا من «ديار ربيعة» في إقليم بلاد الجزيرة التاريخي، أو ما أطلق عليه الخبراء والإداريون الفرنسيون في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية اسم «الجزيرة العليا» (La Haute Djezireh)، أو ما يعنيه اليوم المفهوم الإداري لمحافظة الحسكة في التقسيمات الإدارية السورية.

الجزيرة، أو بلاد الجزيرة، أو الجزيرة الفراتية، وأكثره تواترًا هو بلاد الجزيرة، هو الاسم الذي أطلقه الجغرافيون والمؤرخون المسلمون على ما كان يعنيه الإغريق بـ(Mesopotamia)، أو ما بين النهرين (= دجلة والفرات)، أو ما كان يعنيه السريان بـ«سوريا بريثا» (سورية الخارجية)، أو الرومان بـ«سورية الأولى». وهي إقليم نهري راسخ العمران منذ فجر الثورة الحضرية في العالم، وتكوّن الرؤى الأولى للإنسان، لكنه تعرّض للدمار منذ أواخر القرن الرابع عشر ميلادي بفعل الغزوات التتارية، وكان الجزء الأوسط منه الذي يشمل اليوم في سورية المجال الإداري لمحافظات الرقة ودير الزور والحسكة الأكثر خرابًا، وفي حين استؤنف العمران في كل من الجزيرة العُليا والجزيرة السُفلى، فإن الخراب استمر في الجزيرة الوسطى خمسة قرون ونيّف - في ما عدا بعض البؤر الحضرية المحدودة - منذ أواخر القرن الرابع عشر وحتى مرحلة «التنظيمات» العثمانية «الثانية» في ستينيات القرن التاسع عشر.

إثر تكريس الحدود «الاستعمارية» الدولتية بين كل من سورية «الانتدابية» وتركيا وبريطانيا بموجب معاهدة لوزان (1923) التي أنهت الدولة العثمانية قانونيًا، ونقلت المنطقة من النظام الإمبراطوري السابق إلى نظام «الدول» المستقلة الخاضعة للانتداب، آل القسم الأكبر من الجزيرة العُليا إلى تركيا، والقسم الأكبر من الجزيرة السُفلى إلى العراق، في حين آلت الجزيرة الوسطى إلى سورية. وهي تتوزّع اليوم في التقسيمات الإدارية السورية للمجال الوطني على كل من محافظات الرقة ودير الزور والحسكة. وتبلغ مساحتها 7602 ألف هكتار، أو 41 في المئة من المساحة العامة للجمهورية العربية السورية، وتمثل

على مستوى مصادر الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي) مخزن الغلال والطاقة في الاقتصاد السوري. وأطلق الفرنسيون على المجال الذي يشكل اليوم محافظة الحسكة اسم «الجزيرة العليا».

يتألف هذا الكتاب الذي يبحث في التكوّن الاجتماعي والسياسي التاريخي الحديث للجزيرة السورية الحديثة، من خمسة أقسام تؤلف في مجملها خمسة عشر فصلًا. يضع **الفصل الأول** (القسم الأول) «الجزيرة الوسطى السورية جدلية العمران الحضري والتبدْون: إطار تاريخي»، إطارًا تاريخيًا للإقليم عمومًا، وللجزيرة الفراتية الوسطى (السورية لاحقًا) خصوصًا، محدّدًا مفهوم الجزيرة، ومجالها الجغرافي البشري، وصولًا إلى التشكل الحديث لمفهوم «الجزيرة العليا» الفرنسي الانتدابي، أو «الجزيرة» بالمصطلح الإداري السوري، مركّزًا على جدلية العمران والبداوة فيه متمثلةً بخراب الزراعة في إثر الغزوات التتارية التي سجلت خاتمتها في أواخر القرن الرابع عشر وخروج الإقليم من مرحلة العمران إلى البدْونة، وانتشار موجة جديدة من هجرة العشائر البدوية على مشارف القرن السابع عشر، ومتوقفًا عند برنامجين عثمانيين أساسيين لإحياء هذا القسم من الجزيرة وعمرانه، الأول في أواخر القرن السادس عشر، والثاني في مرحلة التنظيمات العثمانية الثانية بدءًا من ستينيات القرن التاسع عشر، ولا سيما في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909)، وحتى نهاية الدولة العثمانية. وفي حين أخفق البرنامج الأول فإن البرنامج الثاني حقق نجاحًا نسبيًا ملموسًا في وادي الفرات، لكن نصيبه في منطقة الخابور أو منطقة الجزيرة السورية الحديثة (= الحسكة) كان محدودًا بتكون بعض القرى والبؤر نصف الحضرية التي تعتمد نمط الإنتاج الزراعي – الرعوي.

يتألف القسم الثاني «تاريخ الهجرات والإعمار: نشوء الجزيرة السورية الحديثة» من خمسة فصول مترابطة. يبحث **الفصل الثاني** «احتلال الجزيرة (1920 – 1926)» عملية الاحتلال الفرنسي للجزيرة السورية. فخلافًا للمناطق السورية الأخرى التي احتلها الفرنسيون، وسيطروا عليها في عام 1920، استغرقت عملية احتلال الجزيرة ست سنوات تقريبًا (1920 – 1926)، وارتبط طول عملية الاحتلال وتعقّدها بالخلافات الفرنسية – التركية على الحدود التي رسمتها معاهدة لوزان، ولم تنته تلك الخلافات إلا بترسيم الحدود السورية –

العراقية، والحدود السورية - التركية بين عامي 1929 و1933 التي خُيّل فيها أن هذه الحدود غدت «نهائية» إلى أن اندلعت مشكلة لواء الإسكندرون في منتصف الثلاثينيات، وانتهت على الشاكلة المعروفة بضمه إلى تركيا من طرفٍ واحدٍ في عام 1939.

أما **الفصل الثالث** «المشرق العربي الحديث: نشوء المشكلات الكرديّة والكلدو- أشورية والأرمنيّة وتساقط آثارها على سورية: الأصول التكوينية والتاريخيّة»، فيتوقف بشكلٍ مفصلٍ عند ديناميات العلاقة بين تشكل الجزيرة السورية الحديثة وعملية تشكيل المشرق العربي الحديث، وتكريسها دوليًا بموجب معاهدة لوزان (1923)، عبر تساقط المشكلات الكرديّة والكلدو- أشورية والأرمنيّة الناشبة بشكل خاص في سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918، في فضائها طردًا مع سياسات الهوية التركية التي قامت لاحقًا على قومنة المجال البشري التركي للجمهورية التركية وفق نمط الدولة - الأمة التجانسي والدمجي الفرنسي، وطرد أو تهجير أو دفع الأرمن والأشوريين والسريان وغيرهم مع موجات بشرية كبيرة من الأكراد إلى الهجرة إلى خارج تركيا، وبشكل خاص إلى الجزيرة السورية الحديثة في جنوب خط سكة الحديد الذي بات يُمثل الحدود السورية - التركية الشمالية. ويحاول هذا الفصل أن يتعرف بشكل تاريخي إلى نشوء هذه المشكلات على المستويين المجهري والكلي الشامل من ناحية أصولها التكوينية والتاريخية وتساقطها في المجال السوري عمومًا، وفي مجال الجزيرة خصوصًا، في شكل هجرتين متتابعتين ومتداخلتين هما الموجة الأولى والموجة الثانية، في إطار رحى «اللعبة الكبرى» في إعادة التشكيل الاستعماري للمشرق العربي، وولادة سورية «الانتدابية» في الجزء الحالي من إقليم بلاد الشام التاريخي.

يبحث **الفصل الرابع** «الهجرات الكبرى: موجة الهجرة الثالثة 1925 - 1939: التاريخ الاجتماعي والسياسي» التي شكلت الجزيرة السورية الحديثة أبرز مقاصدها، في إطار التلاقي الموضوعي بين سياسات الهوية التركية الطاردة وسياسات الهوية الفرنسية الجاذبة والمستوعبة. ويتوقف هذا الفصل بأكبر قدر من التفصيل المجهري الممكن عند هذه الهجرات «القسرية»، أو التي حدثت في شروطٍ «قسريّةٍ» من منظور دورها التكويني في إنشاء المجال البشري للجزيرة

السورية الحديثة، ونشوء مجتمع مركب ومعقّد الهوية فيها، يمكن فيه، على مستوى المجتمع الكردي السوري الحديث، تمييز «أكراد الدواخل» من «أكراد الأطراف»، الأمر الذي ستكون له آثار لاحقة في مرحلة «تقوْمن» المجتمع الكردي السوري حول التعريف الكردي السوري لأكراد سورية، أو التعريف الكردستاني له. ثم يبحث **الفصل الخامس** في ردة الفعل على هذه الهجرات عبر تعيينها في مقاربة «قلق الحركة الوطنيّة من موجات الهجرة»، والعوامل التي تحكّمت بها، مع أن أثرها الصافي في إعمار الجزيرة كان إيجابيًا. وهذا الأثر هو ما يبحثه **الفصل السادس** «إعمار الجزيرة» على مستوى تطوّره وسيرورته، وقوامه البشري، وسياساته في المرحلة الانتدابية الفرنسية ليحقّق في منظور العمليات التنموية الكبرى نجاحًا تاريخيًا مُبهرًا قياسًا على برنامجي الإعمار العثمانيين السابقين في أواخر القرن السادس عشر، وفي مرحلة التنظيمات بدءًا من ستينيات القرن التاسع عشر، وليدشن بالتالي تحول هذا القسم من إقليم بلاد الجزيرة التاريخي أول مرة من البداوة والخراب إلى التحضر والعمران. ولا يتردد هذا الفصل في بحث التقويم التاريخي لعملية إعمار الجزيرة في ضوء مقارنة التحليل بالنتائج بوصفها القصة التنموية «الانتدابية» الأكثر نجاحًا في صفحات مرحلة الانتداب الفرنسي المحدودة الإنجاز والألق على المستوى الكلي، وهي التي وضعت مداميك الثورة الزراعية محوّلة الجزيرة إلى نوع من «كاليفورنيا سورية». ودفعت قصة النجاح هذه، وإعمار الجزيرة بالبشر والزراعة والقرى، وجعلها جزءًا لا يتجزأ من تاريخ الحنطة في سورية، السياسات الانتدابية الفرنسية في مرحلة «حرجها» التاريخي بين عامي 1936 و1939 بين تحويل الانتداب إلى معاهدة، ومقاومة شبكة ما يُعرف فرنسيًا بشبكة «الحزب الاستعماري» لهذا النهج، أي نهج المعاهدات، إلى محاولة تشكيل كيان إثني كلدو أشوري - كردي - بدوي عربي تحت السلطة الفرنسية المباشرة، وسط احتدام الصراع بين «المفوّضية» وضباط الاستخبارات والجيش، الذي كان يعكس الصراع في المركز الباريسي على مصير العلاقة مع كل من سورية ولبنان. وهذه المرحلة هي مرحلة إثارة ضباط الاستخبارات والجيش وشبكة «الحزب الاستعماري» الفرنسية لحركات الاستقلال الذاتي والجهوي في كل من محافظة اللاذقية، ومحافظة جبل الدروز، ومحافظة الجزيرة، التي تمثلت أقوى شحناتها «الانفصالية» في الجزيرة السورية. وهذا ما يدرسه

البحث بالتفصيل على المستويين المجهري والكلي على مدى ثلاثة فصول (القسم الثالث «السياسات الإثنية الفرنسية من حركة الانفصال إلى الجلاء»): **الفصل السابع** «مشروع الكيان الكرديّ - الكلدو - أشوري - البدويّ في الجزيرة: (1937 - 1939)»، وفي **الفصل الثامن** «عصيان الجزيرة: إعادة تشكيل الأحداث»، وفي **الفصل التاسع** «من النظام الخاص للجزيرة إلى الجلاء 1939-1946: المشاحنات الفرنسيّة - البريطانيّة - التركيّة».

يتألف القسم الرابع «الثورة الزراعية ومشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين وتحويل نهر الأردن» من فصلين: **الفصل العاشر** «الثورة الزراعيّة: كاليفورنيا سورية: الانطلاق والثورة والأزمة» محلّلًا تاريخها الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي والسياساتي السكاني والبشري التقاني المركب، وقواها المحركة على مستوى السياسات والمستحدثين وتأثيرات طلب السوق العالمية والاندماج فيها، والتغيرات الطبقية - الاجتماعية والحضرية الحادة التي نتجت منها، بتشكل أول رأسمالية زراعية سورية حديثة ومتطورة بالمعنى العصري، وتحويل الفلاحين إلى عمال زراعيين، وبداية الانحلال السريع للروابط التنظيمية والاجتماعية العشائرية مع ترسمل رؤساء وقيادات العشائر العربية والكردية، وحصيلتها التنموية من مرحلة الذروة إلى مرحلة الأزمة الهيكلية في أواسط الخمسينيات. ويتوقف **الفصل الحادي عشر** «مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريّة: مشاريع الجزيرة وجونستون وتحويل نهر الأردن»، بشكل مطوّل متّبعًا السرد - التحليلي والتحقيبي والتطوري المركب عند هذا المشروع وجذوره التاريخية في التفكير الصهيوني بالجزيرة السورية ومنطقة ما بين النهرين عمومًا للاستيطان، ثم إلى مشاريع تهجير الفلسطينيين في مرحلة مشروع لجنة «بيل» لتقسيم فلسطين في أواسط الثلاثينيات، ثم إلى مكان نموذجي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة في عام 1948. ويسرد هذا الفصل بشكل تاريخي تحليلي مُسهب هذه القصة، مستنتجًا أن مشاريع التفكير الصهيوني بالجزيرة باعتبارها مكانًا شهيًا للاستيطان، أو لإسكان الفلاحين العرب المهجرين من الأراضي التي تتملكها «الوكالة اليهودية»، شهدت نهاياتها في أواخر عام 1948 لتغدو مشروعًا أميركيًا منظوميًا عارضته دولة إسرائيل، وعرقلته بشكل حقيقي لكونها استهدفت السيطرة على الموارد

المائية، ورفضت توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المحيطة بها، باحثةً لهم عن مهاجر بعيدة مثل البرازيل وغيرها. وفي قضية مشروع إسكان أو توطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة برزت آثار تعقيدات السياسة الدولية والإقليمية في مصير منطقة الجزيرة، ثم في مرحلة أساسية من مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديدًا الصراع السوري - الإسرائيلي قبل نكسة الخامس من حزيران/ يونيو 1967، مع ملاحظة العلاقة بين مشروع إسرائيل في تحويل نهر الأردن والمقاومة السورية في حدوث هذا العدوان الذي قلب في المحصلة قواعد الصراع وتوازناته وسط تخلخل العرب وعجزهم. ويُلقي هذا الفصل عبر مسألة التوطين نظرات تفصيلية أوسع، ومعالجات جديدة لقضايا اللاجئين، كما يسمح ببناء قاعدة معلومات أساسية تأشيرية مستقبلية عن تفكير إسرائيل في الموارد المائية وما يدعى قضايا السلام، بعد أن شكّلت الجزيرة السورية أحد فصول هذه القصة «الدرامية».

يتوقف القسم الخامس «من الهجرة الكردية الثانية إلى الحزام العربي» عند نشوء المشكلة الكردية في الجزيرة: من الهجرة الكردية الثانية إلى نهاية مشاريع الاحتلال، على مدى ثلاثة فصول كبيرة، من **الفصل الثاني عشر** حتى **الفصل الرابع عشر**، وتُغطي عملية تطور تكوين الجزيرة من مرحلة نهاية «النظام الخاص» الفرنسي والجلاء الفرنسي عن سورية (1946) حتى منتصف السبعينيات، مع توغل في بعض القضايا ذات الصلة بقضايا التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية حتى أواخر مرحلة التسعينيات. ويدرس **الفصل الثاني عشر** التطور الاجتماعي- البشري للجزيرة «من موجة الهجرة الكرديّة الثانية إلى نشوء مشكلة أجانب تركيًا (1939 - 1962)».

في تاريخ الهجرات إلى سورية كانت الهجرة الكردية هي الثالثة بعد الهجرتين الأرمنية- السريانية الأولى والثانية، ما قبل استكمال الفرنسيين احتلال الجزيرة السورية الحديثة، لكن هذه الهجرة مثّلت، في تاريخ الهجرات الكردية الموجة الثانية، وكانت تتبع بطريقة ما منهج هجرة «أكراد أطراف» المنطقة التاريخية السابقة من شمال بلاد الشام. وستشكل الموجة الكثيفة لهذه الهجرة في إطار سياسات التنمية الزراعية ورسملتها ومكننتها في سورية وديار بكر أساس نشوء السياسات الحكومية السورية التي نتج منها مشكلة «أجانب تركيا»، أو «أجانب الحسكة». بينما يواصل **الفصل الثالث عشر** متابعة هذه

المشكلة تحت عنوان «برامج التعريب: من برنامج «إصلاح منطقة الجزيرة» إلى برنامج «الحزام العربيّ»، محدّدًا حدود العلاقة بين تلك الهجرة من جهة أولى والإحصاء الاستثنائي الذي نفّذته حكومة خالد العظم من جهةٍ ثانيةٍ، وبرنامج «إصلاح الجزيرة» الذي تبنّته حكومة العظم من دون أن تتمكن من تنفيذه بسبب سقوطها من جهةٍ ثالثةٍ، ومحاولة إعادة إنتاج هذا المشروع الشوفيني في السنة الأولى من حركة الثامن من آذار/ مارس 1963 من جهةٍ رابعةٍ. وعبر هذه الحلقات المعقدة من مشاريع التعريب والإحلال التي ظلت «لفظيةً» وغير منجزة مستندة إلى أفكارها الأولى في مرحلة حكم أديب الشيشكلي بمرحلتيه الفعلية والرسمية 1950 – 1954. وفي هذا الفصل يستنتج الباحث أن ما دُعي بـ«الحزام العربي»، أو بناء القرى النموذجية فوق أراضي الدولة لإسكان أهالي الأراضي المغمورة جراء إنشاء «بحيرة الأسد» عند قيام سد الفرات، شكّل من الناحية الفعلية خاتمة مشاريع الإحلال القومي ونهايتها، وإن كانت بعض مظاهر السياسات التعصبية الجزئية استمرت من خلال القرارات الإدارية التي كان حصادها الإجمالي بالفعل محدودًا.

في **الفصل الرابع عشر** «من «خويبون» إلى البارتي وتفرعاته: في أصول تشكل الخريطة السياسيّة الكرديّة السوريّة المعاصرة وتطورها»، يكشف البحث التغيرات السياسية الجوهرية في مجتمع الجزيرة، ولا سيما على مستوى المجتمع الكردي الأنشط سياسيًا على المستوى السياسي – الحركي، متوقفًا عند تشكل الحركة الكردية المعاصرة وتطورها من جمعية «خويبون»، إلى نشوء الحزب الديمقراطي الكردي «البارتي»، وانحلال جمعية «خويبون» خلال النصف الأول من الأربعينيات ليحدُث نوعٌ من فراغ سياسي في المجتمع الكردي السوري تم ملؤه أول مرة بعد انحلال «خويبون» بنشوء «البارتي» الذي اتسم تطوّره بديناميات الانقسام والتشظي، وصولًا إلى تشكل نحو إثني عشر حزبًا كرديًّا في خريطة العمل الحزبي الكردي السوري المعاصر، ينحدر معظمها من انشقاقات «البارتي»، وانشقاقات المجموعات التنظيمية المنشقّة عليه. ويحلل هذا الفصل الأثرين الكردستانيين العراقي والتركي في تطوّر الحركة الكردية الحديثة في سورية، ووقوع قسم كبير من انقساماتها تحت تأثير انقسامات القيادة الكردية في شمال العراق. ويتوقف هذا الفصل عند ولادة

بعض الاتجاهات التي تعرّف المجتمع الكردي السوري كردستانيًا وليس كرديًا سوريًا، المجتمع الكردي السوري، المناطق الكردية البشرية في سورية خلافًا لحقائق الجغرافيا أو التاريخ أو حتى لمفهوم الحركة القومية الكردية عن نفسها إلى كردستان الكبرى، ثم إلى مرحلة تشظيه، وصولًا إلى صدمة «الآبوجية» في المجتمع الكردي السوري، المتمثلة باحتلال حزب العمال الكردستاني (ب.ك.ك.) التركي مواقع نفوذ وهيمنة في المجتمع الكردي السوري في سياق توتر العلاقات السورية – التركية في شأن مشكلة تقاسم مياه نهر الفرات.

أما **الفصل الخامس عشر** فجاء فصلًا تركيبيًّا، مقاربًا الإشكالية المعاكسة لنشأة الجزيرة السورية الحديثة وتطورها، بالصيغة التالية: من الهجرة إلى الجزيرة إلى الهجرة منها: من مجرّة الأسئلة إلى العمران الخامس، بعد مراحل عمرانها السابقة، في الحقبة العثمانية، والحقبة الانتدابية، والحقبة الوطنية.

كنتُ محظوظًا في أن أجد في الأرشيف الوطني السوري في مركز الوثائق التاريخية بدمشق مادة غنية ومتنوعة، لم تستخدم حتى اليوم في الكتابات التاريخية السورية إلا على نحو جزئي، وإضافةً إليه شكلت الجريدة الرسمية وبالأحرى الجرائد الرسمية لدولتي سورية وحلب، ثم الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، بالنسبة إليّ، منبعًا لا ينضب للتفاعل البحثي مع المواد الهائلة والمتنوعة التي تقدمها هذه المجموعات. وبالمعنى التقليدي لمفهوم المدرسة «المنهجية» الفرنسية للوثيقة، فإن الجريدة الرسمية تمثل أكبر خزان وطني للوثائق في مصادر كتابة التاريخ السوري الحديث، فهي تحكي بشكل «ساكن»، وبكل بساطة، حياة الدولة. وينفرد المؤرخ بمعنى مفهوم اتجاهات التاريخ الجديد له في كونه الوحيد الذي يستطيع أن يسرد ويحلل هذه الصيغة «الساكنة» بشكل متحرك. وشكلت المجموعات الاقتصادية لغرفتي تجارة حلب ودمشق وكذلك التقارير الزراعية لما كان يُسمى في بداية العشرينيات دولة حلب، مصدرًا مهمًا في توفير كثير من المؤشرات الدالة المتعلقة بحجم التجارة والمناخ والسكان والطرق وأنواع السلع واستصلاح الأراضي والآلات... إلخ.

حرص الباحث ما في وسعه على استيعاب أسس المدرسة «المنهجية» في بناء تدوين التاريخ باستخدام العديد من الوثائق، وبما يغطي المحطات الأساسية في التاريخ الحديث للجزيرة السورية، لكن مع التحرر من منظورها

الوضعي للتاريخ الذي كان نتاج تطور العلوم الاجتماعية الإنسانية في عصرها، ومقاربة فهم أرحب للوثيقة التي يمكن بناؤها من دون انتظارها، في ما يمكن وصفه بالوثيقة الموسعة التي يبنيها الباحث من خلال حشد من المعطيات والمؤشرات، وعلى استثمار مقاربات مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد في مجال التاريخ الاجتماعي والحضري والمحلي والأنثروبولوجي والمجالي والتقني والديموغرافي والسكاني والثقافي والسياسي والإداري المركب للجزيرة.

حاول الباحث في هذه الفصول كافة أن يستند إلى أكمل مكتبة مرجعية أساسية ومساعدة ممكنة بأنواعها المختلفة في قواعد بياناته، وهو يدين لها بالكثير، كما قام ببناء قاعدة بيانات ومعلومات جديدة بهدف استخدامها، وقام باستخدامها بالفعل. وهناك مكتبة فرعية غنية نسبيًا تتعلق بدراسة الجزيرة، وتشكل جزءًا من المكتبة البلدانيّة السورية الحديثة التي يصل عددها إلى ما يقارب ستين كتابًا في حدود رصده. لكن المكتبة المتعلقة بالدراسات الشاملة محدودة، وهي مؤلفة بدرجة رئيسة من دراسات روبين بوغوصيان، واسكندر داود، وكريستيان فيلو، التي اعتمد البحث عليها كثيرًا بالنظر إلى ما تكتنزه من معلومات وبيانات ورهافة تحليل تغطي، بمستويات متفاوتة، النصف الأول من القرن العشرين بشكل خاص، وقد أشار البحث إليها في كل موضع، مستثمرًا الدراسات القطاعية، وأرشيف مركز الدراسات التاريخية بدمشق، والأرشيف الرسمي السوري، والمجموعات الوثائقية المختلفة، وما يمكن وصفه بكتابات التاريخ البلداني عن الجزيرة، وكتب المذكرات الشخصية التي أمكن الوصول إليها عن الجزيرة بوصفها توفر بعد فحصها مادة أنثروبولوجية وتاريخية وجغرافية وبشريّة ثمينة في بناء «إستوريوغرافيا» الجزيرة السورية الحديثة. وتقع هذه المكتبة البلدانية الصغيرة في ما يُمكن وصفه بلغة أخرى بتواريخ المجتمعات المحلية.

أخضع الباحث ما استطاع بطريقة منظمة علميًا البيانات والمعلومات كافة في هذه المراجع المساعدة، بما في ذلك معلومات الصحف، إلى القواعد التقليدية التي أرستها المدرسة «المنهجية» في النقد الداخلي والخارجي للوثيقة أو النص، أو بتعبيرٍ معاصرٍ أرحب للمعلومة. ولجأ دومًا حيثما أمكن

إلى المعلومات المقارنة. ولم يعتمد أي معلومة مفردة إلا في سياق احتماليتها ونقدها. وفي ذلك كله كان الباحث يرغب في التأكيد أن حجم معلومات كتابة تاريخ الجزيرة وسورية عمومًا «مُلقاة على الرصيف»، وتحتاج إلى من يستخدمها بشكلها «الخام»، أو من خلال بناء بيانات وسلاسل ومعلومات جديدة في ضوء المقاربة المنهجية المركّبة والتكاملية للعلوم الاجتماعية الإنسانية. وهذا الكتاب يضع نفسه في حقل المكتبة التاريخية السورية، أو إستوريوغرافيا التاريخ السوري الحديث، لكن في ضوء المقاربة التاريخية في المناهج الحديثة مركبة التي تتسم بهضم معطيات العلوم الاجتماعية الإنسانية كافة في حقل ممارسة التاريخ، أو إنتاج المعرفة التاريخية في موضوع مميز لتاريخ العمران هو عمران الجزيرة السورية. إذ ليس موضوع علم التاريخ إلّا موضوع علم العمران بالمعنى الخلدوني للكلمة الذي شكل تاريخ العمران الحضري في الجزيرة السورية أحد أبرز فصول في التاريخ السوري الحديث، التي تعود جذورها إلى نحو خمسة قرون ونيّف. وينتهي الكتاب في ضوء هذه الرؤية بأسئلة عن استئناف المرحلة الخامسة من هذا العمران من جديد، وتحوّل الجزيرة من منطقة طرفية إلى قلب سورية التنموي، لتكون الجزيرة في صلب مدركات المستقبل الذي ليس، كما يقول إدغار موران، مكانًا نذهب به بل ما نصنعه باستمرار.

القسم الأول

جدلية العمران الحضري والتبدْون



الفصل الأول

الجزيرة الوسطى السورية
جدلية العمران والتبدْون:
إطار تاريخي

أوّلًا: المجال الجغرافي البشري التاريخي لإقليم بلاد الجزيرة(*)

يُعدّ إقليم الجزيرة الفراتيّة من أشهر الأقاليم الطبيعية النهريّة القديمة التي تقع جغرافيًا بين النهرين الكبيرين دجلة والفرات، وأطلق عليه الكتّاب السريان اسم «سوريا بريتا» (سورية الخارجية)، وهو ما كانت تعرفه الآرامية والسريانية القديمة باسم «آرام نهرين»، وهو منطقة الرافدين الذي كان يطابق فيها ما يرد في النصوص اليونانية أول مرة في القرن الخامس قبل الميلاد تحت اسم «سوريا»، بينما كان يطلق اسم «سوريا جويتا» (سورية الداخلية)، وهو ما تعادل حدوده الجغرافية اصطلاح الشام لـ«المنطقة الممتدة بين الساحل الشرقي للبحر المتوسط وجبال طوروس ونهر الفرات والأطراف الشمالية لصحراء الجزيرة العربية»[1]. وأطلق عليه الإغريق اسم ميزوبوتاميا (Mesopotamia)،

(*) قرأ هذا الفصل وحكّمه ودعمه علميًا وفنيًا كل من ستار الجميل وآزاد أحمد علي وعمرو الملاح. واستفاد الباحث في بناء جدلية العمران والبداوة في الجزيرة من مناقشات متعدّدة مع د. وجيه كوثراني، كان لها أثر ملموس في صوغ المنظور الأساسي لهذا الفصل. وأدمج البحث العديد من ملاحظاتهم في البحث. وقام عمرو الملاح بتقديم دعم فني وعلمي مكين من خلال العمل على وثائق الأرشيف العثماني، وترجمة ما يحتاجه البحث منها إلى اللغة العربية، كما قام عبد الهادي عياد بترجمة النصوص الإنكليزية.

(1) عبد الله الحلو، تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استنادًا للجغرافيين العرب (بيروت: دار بيسان، 1999)، ص 24 و31.

أو ما بين النهرين، وهي «المنطقة الرأسيّة المنحصرة بين النهرين (= دجلة والفرات)، التي تُعتبر جزءًا عُلويًا من بلاد الجزيرة»[2].

تغلغلت بعض مجموعات القبائل العربية في زمن الدولة الساسانيّة (226 – 650م) في شمال الإقليم قبل الفتح، مستفيدةً من التطوير الكبير الذي أدخله الساسانيون في مجال الري والسدود، ومن التسامح الساساني مع المسيحيين[3]. واستمرت هذه القبائل في توسّعها وامتدادها نحو الشمال، لتُسمى مقاطعاته أو «دياره»، بأسماء تلك القبائل، وأكبرها قبائل مُضر وربيعة وبكر[4]. وكانت العرب تُطلق على ديار بكر وديار ربيعة اسم «ديار ربيعة، لأنهم كلهم ربيعة». ويشير ياقوت: «وهذا اسم لهذه البلاد قديم، كانت العرب تحله قبل الإسلام في بواديه، واسم الجزيرة يشمل الكلّ»[5]. لم تكن هذه العشائر هي الوحيدة التي تغلغلت في مراعي الجزيرة، وإن حملت التقسيمات البشرية أسماءها، بل يذكر وصفي زكريا في عدادها قبائل «عدنانية»، مثل قبائل بكر وربيعة ومضر وأنمار وإياد وشيبان وتغلب، «وكلهم من أعقاب نزار بن معد بن عدنان»[6]. يُضاف إليها عشيرة طيّ التي يبدو أنها من أقدم من قطن في الجزيرة من العشائر (القبائل) العربية، إذ هاجرت في القرن الثاني الميلادي من حدود اليمن الشمالية إلى شمال الجزيرة العربية، وامتصت القبائل الأقدم يومئذ، وكانت سريانيّةً بهذا القدر أو ذاك، وأسست، على حد تعبير أوبنهايم، «أول دولة عربية نقيّة في الشمال» في أرض خصبة نسبيًا في أجا وسلمى والعوجا. ولذا كان قسم من طائيي تلك الأرض مزارعون ومربو نخيل. وهذا كله أدى إلى

---

(2) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 300.

(3) إسكندر داود، **الجزيرة السوريّة بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 100.

(4) عن هجرة القبائل العربية الحجازية قبل الإسلام إلى الجزيرة الفراتية، وتواريخ هجراتها انظر: عبد الحكيم الكعبي، **الجزيرة الفراتية وديارها العربية (ديار بكر، ديار ربيعة، وديار مضر): دراسة في التاريخ الديني والسياسي والاجتماعي قبل الإسلام** (دمشق: صفحات للدراسة والنشر، 2009)، ص 55–65.

(5) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، قدّم له محمد عبد الرحمن المرعشلي، 8 ج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2008)، مادة ديار بكر، وديار ربيعة، وديار مضر، ج2–4، ص 330.

(6) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1997)، ج1، ص 76.

استخدام اسم طيّ في بلاد الرافدين، وفي المجال اللغوي السرياني للتعبير عن العرب بشكل عام[7]. بدأت هجرة طيّ بالتدريج منذ ما قبل الفتح الإسلامي، واستمرت إلى عتبة العصر الحديث، وكان توجّهها إلى سورية، وليس إلى العراق[8]. وفي الجزيرة هذه حدثت إحدى أكثر الوقائع شهرةً في تاريخ العرب، وهي «الوقائع بين قبائل ربيعة، وأهمها بين قبائل بكر وتغلب، وهي حرب البسوس بين كُليب وجساس التي دامت أربعين سنةً، ودخلت في «ملحميّات» الإرث السردي التخيّلي العربي الكلاسيكي الذي أعيد إنتاج تخيل الذاكرة نحو تاريخها بواسطته.

في فترة الفتح الإسلامي، كان من الصعب التمييز بين العرب والسريان في كثير من اللحظات، حيث فتح العرب المسلمون فارس بمساعدة السريان والقبائل العربيّة المسيحيّة نظير جذام وقضاعة وتغلب والغساسنة وعقيل وتنوخ وربيعة. وهذه جميعًا كانت على مذهب الكنيسة السريانيّة، ومعدودة منها. والسريان هم الذين أطلقوا لقب الفاروق على الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب. والفاروق كلمة سريانيّة تعني «منقذ» و«مخلّص»، لأنه أنقذهم من حكم الفرس والروم البيزنطيّين الذين كانوا يعانون تحتهما الاضطهاد والتهميش[9]. ومن المعروف، في التاريخ السريانيّ، أن يعقوب البرادعي (المتوفى في عام 584 م)، والذي كرّس التقاليد التي ورثها المونوفيزيون، وإليه يُنسب السريان الأرثوذكس أو اليعاقبة، تمكّن من ترسيم عددٍ من الأساقفة

(7) ماكس فرايهير فون أوبنهايم، آرش برونيلش وفرنركا كاسكل، **البدو: الجزء الأول: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر (لندن: دار الوراق، 2004)، ص 264-265.

(8) المصدر نفسه، ص 266.

(9) المطران مار سويريوس إسحق ساكا، «نشوء الكنائس المشرقية وتراثها (القرن الخامس- القرن الثامن): الكنائس السريانيّة التراث، (السريان)،» في: **المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق**، تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 240. وأصل الآباء السريان (الأرثوذكس) هذه الرؤية للعلاقة التاريخيّة بين السريان والعرب.

كتب أفرام الأول بطريرك السريان الأرثوذكس: «بنو غسان من صميم القبائل العربيّة الخالصة وأشرفها، وهم مسيحيّون دينًا، وسريان أرثوذكس مذهبًا». انظر: بحث البطريرك أفرام الأول الذي قدّمه في 2 كانون الثاني/ يناير 1937 بحقّ لواء الإسكندرون، وانظر أيضاً: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج4، ص 378.

المونوفيزيّين في المناطق الواقعة على الحدود الشرقيّة بدعم من الملك الغسّاني الحارثي[10]. وكانت المراكز السريانيّة في الرها ونصيبين وسلوقية تقدّم علومها باللغة العربيّة قبل بروز الإسلام لمن خلفيّتهم عربيّة، إضافةً إلى لغتي التعلم الأساسيّتين اليونانيّة والسريانيّة[11].

في إثر الفتح العربي - الإسلامي للشام قاد عيّاض بن غنم في عهد الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب فتح الجزيرة. وبدأها بفتح الرها (أورفة)، وفق عهد «صلح» احتذته مدائن الجزيرة الأخرى، وفي عدادها نصيبين التي يصف البلاذري صلحها بـ«صلح نصيبين»، ويتلخص بإعطائهم «أمانًا لأنفسهم، وأموالهم وكنائسهم، لا تخرب ولا تسكن إذا أعطوا الجزية، ولم يحدثوا مغيلة، وعلى أن لا يحدثوا كنيسةً ولا بيعةً، ولا يظهروا ناقوسًا ولا باعوثًا، ولا صليبًا، شهد الله وكفى بالله شهيدًا». ووفق ما يورده البلاذري أيضًا «لم يبق في الجزيرة موضع قدم إلا فتح على عهد عمر بن الخطاب على يدي عياض بن غنم، فتح حران والرها والرقة وقرقيسيا ونصيبين وسنجار»[12].

أعادت الدولة العربية - الإسلامية تشكيل التقسيمات الإدارية البيزنطية السابقة للشام، وأطلقت على كل منها تسمية «جنْد»، والمقصود بذلك أصلًا المنطقة التي يمكن أن يُشكّل منها جيش كامل. وكان عددها في أوائل العهد الأموي أربعة أجناد، ثم أصبحت خمسةً، وأحيانًا ستة أجناد، بما في ذلك الجزيرة التي اعتبرت في بعض الفترات «جندًا إضافيًا». وفي أيام يزيد بن معاوية غدت الجزيرة جزءًا من «جند قنسرين»، ويطابق هذا الجند تقريبًا منطقة سورية الأولى (Syria Prima) الإداريّة البيزنطية. ثم فصلت الجزيرة عن «جند قنسرين» في أيام عبد الملك بن مروان، وجعلت جندًا إضافيًا يُمثل منطقة «الثغور» في مواجهة العالم البيزنطيّ أطلق عليه اسم «ثغور الجزيرة»، بينما أطلق

(10) نينا بيغو ليفسكايا، ثقافة السريان في القرون الوسطى، ترجمة خلف الجراد (دمشق: دار الحصاد، 1990)، ص 324-325.

(11) المطران مار باواي سورو، «نشوء الكنائس المشرقية وتراثها، الأشوريّون (السريان المشرقيون)،» في: المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق، ص 259.

(12) انظر: سردية البلاذري لفتوح بلاد الجزيرة، وتكرار صلح الرها في مدائن الجزيرة الأخرى، في: أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، حقّقه وشرحه وعلّق على حواشيه وقدّم له عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع (بيروت: دار النشر للجامعيين، 1957)، ص 236-241.

اسم «العواصم» (لا علاقة لها بمعنى العاصمة المعروف اليوم) على المواقع الاستراتيجية التي حُصّنت للدفاع والاعتصام بها، ولذا سميّت بـ«العواصم». ومن هذه المدن: منبج ودلوك ورعبان وقورس وأنطاكية وتيزين[13].

أطلق بعض الجغرافيين العرب على الإقليم اسم «جزيرة آقور»، أو «إقليم آقور»[14]، غير أنهم استقروا في العصور الوسطى على تسميته بـ«بلاد الجزيرة»، أو «الجزيرة الفراتيّة» لوقوعه بين نهري الفرات ودجلة، وعرّفوه عمومًا بالبقاع الواقعة بين نهري الفرات والدجلة، الممتدة من منابع هذين النهرين في أرمينيا حتى جنوب الموصل[15]. ويعتبر ابن الأثير (ت. 630هـ - 1230م) من المؤرخين العرب - المسلمين الكلاسيكيين الذين استخدموا مصطلح «ولاية بين النهرين» للإشارة إلى القسم الشمالي العلوي من الجزيرة. ويصفها أحيانًا بـ«ديار الجزيرة»، وبـ«البلاد الجزرية»[16]. ويشير الجغرافي المعاصر عبد الله الحلو إلى أن الجغرافيين العرب سمّوا هذه المنطقة بـ«الجزيرة الفراتية» أو «الجزيرة الشاميّة» «لتمييزها عن الجزيرة العربية»[17]. ووفق هؤلاء تألفت الجزيرة من ثلاثة «ديار»، وهي وفق توصيف ياقوت في معجم البلدان: «ديار بكر» «وحدّها ما غرّب من دجلة إلى بلاد الجبل المطلّ على نصيبين إلى دجلة»؛ و«ديار ربيعة» «بين الموصل إلى رأس عين نحو بقعاء الموصل ونصيبين ورأس عين ودُنيسر والخابور جميعه، وما بين ذلك من المدن والقرى»؛ و«ديار مضَر» «وهي: ما كان في السهل بقرب من شرقي الفرات نحو حرّان والرقة وشِمشاط وسروج وتل مَوْزن»[18].

بناء على ذلك، تشكل «الجزيرة الفراتية» أو «الجزيرة الشامية» الجزء

(13) الحلو، ص 34. «الثغر» لدى ياقوت الحموي هو «كل موضع قريب من أرض العدو يسمى ثغرًا، كأنه مأخوذ من الثغرة، وهي الفرجة في الحائط»، انظر: مادة «الثغر» في: الحموي، ج2-4، ص 12.

(14) داود، ص 27.

(15) قارن مع: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 300-301.

(16) عز الدين بن الأثير الجزري، **الكامل في التاريخ**، مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق، 11مج (بيروت: دار الكتب العلمية، 2010)، مج 10، ص 391-392.

(17) الحلو، ص 31.

(18) الحموي، ج2-4، ديار بكر، وديار ربيعة، وديار مضر، ص 330. ولمزيد من التوسع انظر: *The Encyclopaedia of Islam*, edited by Bernard Lewis, Ch. Pellat and Joseph Schacht, 12 vols., New Edition (Leiden: E. J. Brill, 1991), vol. II (C-G), Al-djazira, p. 532.

العلوي مما كان يعنيه الإغريق بميزوبوتاميا أو «بلاد ما بين النهرين»[19]. (انظر مع حدود الجزيرة الفراتيّة في إطار خريطة ميزوبوتاميا).

الخريطة (1-1)

حدود الجزيرة الفراتية في إطار خريطة ميزوبوتاميا (ما بين النهرين)



المصدر: *Atlas of Ancient and Classical Geography*, Everyman's Library; no. 451 (London: J.M. Dent [1922]).

يكاد إقليم بلاد الجزيرة الفراتيّة يكون مستطيلًا، متنوّع التضاريس بين الجبال والوِهاد والسهول والبوادي، ويمتدّ محوره شمالًا بين ديار بكر وغازي عينتاب في الأراضي التركيّة اليوم، ويمتدّ محوره جنوبًا بين حمرين في العراق ودير الزور في سورية، أما محوره في الشرق فيمثّله دجلة، في حين يمثّل الفرات محوره الغربي. ويكاد يكون كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة إقليمًا مثلّثًا قائمًا بذاته نسبيًّا، ولكل منه قاعدته، أو ما يُمكن وصفه بمصطلحاتٍ معاصرةٍ «عاصمته»[20]. شكّلت «آمد» قاعدة «ديار بكر»، وتقع شمال الجزيرة

(19) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 300.

(20) نقلًا عن حوار أجراه الباحث في ربيع العام 2012 في الدوحة مع سيّار الجميل مستخلصًا ذلك من دراساته في الجغرافية التاريخية لبلاد الجزيرة الفراتية.

في حوض دجلة، ومن أهم مدنها ميافارقين وأرزن، في حين شكّلت الرقّة قاعدة ديار مُضَر، وهي غرب الجزيرة في حوض الفرات الأوسط، ورافده البليخ، ومن أهم حواضرها الرها (= أورفة) وحرّان، وبالس (= مسكنة)، وتقع كلها على الفرات. أما ديار ربيعة فإلى الشرق والجنوب، وهي أكثر الأقسام اتساعًا، وأعظمها مدنًا، لأن فيها ماردين ورأس العين ونصيبين وجزيرة ابن عمر. وكانت تضم منطقة الخابور، ومنطقة الدجلة الأوسط حتى تكريت، والسهول الواقعة بين الخابور والدجلة، وكان يتبعها أيضًا البلاد الواقعة على الضفة الغربيّة للدجلة[21].

في إثر ترسيم الحدود بين المنطقتين الانتدابيّتين «البريطانية» في العراق، و«الفرنسية» في سورية، وبين كل منهما والجمهورية التركية، وتكريسها بموجب معاهدة لوزان (1923)، توزّعت «الجزيرة الفراتيّة» التاريخيّة على ثلاث دول، فتبعت الجزيرة العليا، التي تشمل القسم الجبلي من الجزيرة تركيا؛ بينما تبعت الجزيرة السُفلى ومنتهاها في تكريت على نهر الدجلة العراق؛ في حين تبعت الجزيرة الوسطى (الكبيرة) سورية، وتشمل ما يقع اليوم في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة في سورية[22]، أو ما يُطلق عليه اسم «المحافظات الشرقية»، التي تبلغ مساحتها 76010 كلم2، أو 41,05 في المئة من مساحة الأراضي السوريّة الحالّية.

بناء على ذلك، تشكل «الجزيرة السورية» (الكبيرة) التي تضم اليوم المحافظات الثلاث السابقة تقريبًا، ما يمكن تسميته بـ«الجزيرة الوسطى» من إقليم الجزيرة الفراتية التاريخي[23]. وهي تضم أجزاء صغيرةً من «ديار بكر» و«ديار مضر» السابقة، لكنها تضم «القسم الأكبر من ديار ربيعة»[24]. وأطلق الخبراء الفرنسيون على القسم الذي يشكل اليوم ما يدعى، أو لا يزال يُدعى «الجزيرة السورية» (بمعناها الضيّق أو الإداري الذي تشكل محافظة الحسكة مجاله الجغرافي - الإداري) اسم «الجزيرة العليا» (La Haute Djezireh)،

(21) داود، ص 28.

(22) زكريا، **عشائر الشام**، ج1، ص 21.

(23) المصدر نفسه، ص 21.

(24) داود، ص 28.

وأطلقوا عليه في عام 1926 إبان انتدابهم على سورية إداريًا اسم «الجزيرة العليا»، وسنّوا «قانونًا» خاصًا به[25]. وتضم «الجزيرة العليا» هذه القسم الأعظم من «ديار ربيعة» التاريخية، أي القسم الواقع بين الموصل إلى رأس العين ودنيسر والخابور جميعه، وما بينهما من المدن والقرى»، وفق تحديد ياقوت الحموي، أما وفق تركيبها البشري الذي سينتج من الهجرات في النصف الأول من القرن العشرين، فيمكن القول إن «الجزيرة العليا» ضمّت قسمًا كبيرًا من «ديار ربيعة»، وقسمًا بشريًا مهاجرًا حديثًا من بعض أجزاء «ديار بكر» التاريخية.

سنركز في الفقرات التالية، في ضوء جدلية العمران والتبدْون أو التصحر، والإعمار والخراب والزراعة والغزو التي حكمت تاريخ الجزيرة الوسطى منذ أواخر القرن الرابع عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين، على وضعية الجزيرة الوسطى (السورية)، والجزيرة العليا بحسب المصطلح الفرنسي «الانتدابي»، أو الجزيرة الحديثة (= الحسكة) بحسب المصطلح السوري في إطار التاريخ العام الطويل المدى للإقليم، ولا سيما علاقته بولاية ديار بكر التي ستشتد دينامياتها وعلاقاتها خلال النصف الأول من القرن العشرين.

ثانيًا: التنوّع الإثني ونشوء نظرية «الأصل العربي» للأكراد

كان الإقليم ولا سيما في المنطقة الممتدة من نصيبين إلى الرها (= أورفة)، مسرح صراع مستمر بين الساسانيين منذ أول نشأة دولتهم، وبداية عصر الشاهنشاهات (ملوك الملوك) في عام 226، وبين الرومان قبل نشوء الدولة البيزنطية في مطلع القرن الرابع وبعدها وحتى نهاية الدولة الساسانية في عام 650. وشكّل نهر دجلة في أواخر القرن الثالث الميلادي في عهد نرسي نارسيس (293 –301م) الحد الفاصل بين الإمبراطوريتين الساسانية

(25) أصدر المندوب الفرنسي فوق العادة بيير أليب في حلب هذا القانون، وحدّد «الجزيرة العليا» بأراضي (قضائي الحسكة وكيرو). وبهذا القانون غدت الجزيرة العليا خاضعة لقانون خاص، بينما غدت تبعية القضاءين الإسمية الإدارية لـلواء دير الزور. انظر: «قرار رقم 285 تاريخ 26 حزيران 1926 صادر عن المرسل فوق العادة لحاكم حلب بيير أليب بالقانون الإداري للجزيرة العليا – إدارة المالية،» في: **مجموعة مقررات حكومة سوريا: وهي تشتمل على القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت منذ الاحتلال آخر أيلول 1918 إلى يومنا هذا**، جمعها ورتّبها يوسف صادر، 8 ج (بيروت: مطبعة صادر، 1933–1935)، ج3، ص 304–310.

والرومانية[26]. واتّسم واقعه البشري الإثني بطبيعته المتنوّعة والمركّبة، نتيجة استمرار العمران ورسوخه فيه منذ فجر الثورة الحضرية الأولى في العالم، وتعدد مدنيّاته بدءًا من أولاها «السوبارتويّة» المسجلة في المكتبة الملكية لآشور بانيبال، وهبوط موجاتٍ بشريةٍ متنوعةٍ ومتتابعةٍ فيه، فارسية وآسيوية وعربية وعربية- سريانية وكردية وأرمنية وتركمانية... إلخ. واشتمل الإقليم من الناحية البشرية بفعل طبقاته الحضارية البشرية المتعددة على تنوع هائل ما بين السريان المسيحيين واليهود والوثنيين واليزيديين والزرادشتيين... إلخ، وازدهرت فيه على مدى عقودٍ طويلةٍ قبل الفتح العربي- الإسلامي وبعده «أهم المراكز العلميّة والثقافيّة السريانيّة»[27]، والوثنية (= الصابئة اعتبارًا من 215هـ- 813م في عهد المأمون، ومركزهم في حرّان)، وغدا مسرح صراع ضارٍ على مدى قرون عدة بين التتار والصليبيين، ثم بين القوى الجديدة الكرديّة والغزيّة والسلجوقيّة والبويهيّة والحمدانيّة، وإحدى أكثر عقد الصراع بين الدولة العباسيّة والأرمن وبيزنطة، وبين الدول العثمانية والسلجوقية في الأناضول، وبين التتار والصليبيين، ثم بين القوتين العُظميين البازغتين العثمانية والصفوية. وكانت الجزيرة على مر هذا التاريخ ومنذ عهود سحيقة منطقة حصون وأحزمة دفاعية[28].

تحوّلت الحصون الأماميّة في المرحلة العربية- الإسلامية إلى منطقة الحزام المحصّن الذي عرف بـ«ثغور الشام» على حافة المنطقة «الحدودية» التي شملت سفوح سورية العليا، وأراضي بين النهرين، ومراكزها المتقدمة في طرسوس والجزيرة، بينما عرفت هذه الحصون في شرق الفرات باسم «ثغور الجزيرة». وفي خضم غزوات نقفور فوكاس الثاني (963- 969م) وجون تسميسكاس (969- 976)، وباسيل الثاني (958- 1025) سيطرت بيزنطة على تلك الثغور ما عدا ديار بكر وما جاورها، فعاد الأناضول «بيزنطيًّا»[29]،

(26) حسن كريم الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي: من التاريخ الأسطوري حتى نهاية الدولة الطاهرية**، 4 ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ج1، ص 84-85 و88-91.

(27) ليفسكايا، ص 43.

(28) لمزيد من المعلومات التفصيلية عن خطوط الحصون والدفاع عن الجزيرة، انظر: داود، ص 186-196.

(29) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 301.

بينما سيتمكن المروانيون الأكراد من تأسيس إمارتهم في القرنين العاشر والحادي عشر في ديار بكر، وكانت عاصمتها نبركرت التاريخية، محتلين الحيز الجزيري الأساسي الذي كانت تحتله الدولة الحمدانية. ودامت هذه الإمارة قرنًا تقريبًا (980- 1085)، لتخضع بلاد الجزيرة وكردستان بدءًا من عام 1071 حين كسر السلاجقة جيش الإمبراطور آرمانوس الرابع وأخذوه أسيرًا إلى سلطان السلاجقة[30].

بدءًا من القرن العاشر الميلادي حتى أواخر القرن الرابع عشر توالى على حكم الجزيرة أو بعض أجزائها بعض السلالات أهمها وأكثرها طولًا في الحكم الحمدانية والمروانية والأرتقية، وهذه الأرتقية الأخيرة هي التي دمّرها تيمورلنك، وكانت في حالة سياسية متضعضعة. وسيتّسم الإقليم بالانتشار الكردي البشري والسياسي الكثيف. وسيظهر تعبير كردستان أول مرة باعتباره تعبيرًا جغرافيًا وأقواميًا (جمع قوم) في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين في سياق هذا الانتشار[31]. وحتى القرن الثالث عشر الميلادي وتحديدًا ما قبل الغزوات التتارية الأولى، كان الإقليم كثيفًا من الناحية السكانية، وكان أحد أبرز المخازن البشرية في التجنيد للصراع بين السلالات الحاكمة[32].

خلال عشرة قرون على الأقل، وحتى نهاية الدولة العثمانية، اندمجت «عناصر أخرى في العرق الكردي، من إيرانيين، وعرب بمن فيهم السريان، وأتراك، ومسيحيين أرمن، ويعاقبة ونسطوريين ويهود»[33]. وأعادت العائلات الأميرية الكردية الوراثية، أو المتغلّبة التي برز دورها في مرحلة تكوّن الإمارات الكردية في العصر العباسي الثاني، بناء عصبية العشائر الكردية مع العرب المسلمين على أساس الانتساب إلى العرب. وصاغ الجغرافيون والمؤرخون

(30) محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن**، ترجمة محمد علي عوني (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 144.

(31) أرشاك بولاديان، **الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنين 10-11م**، ترجمه عن الأرمنية ألكسندر كشيشيان (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2009)، ص 32.

(32) يشير ابن الأثير إلى أن الملك الأشرف الأيوبي لمّا سمع عصيان أخيه شهاب الدين غازي، فإنه جمع عساكره من الشام والموصل والجزيرة. راجع: ابن الأثير، مج 10، ص 441.

(33) إيف ترنون، ماردين: **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915**، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة 2008)، ص 60-61.

العرب - المسلمون في سياق نشوء الدول الكردية في الجزيرة العليا، ولا سيما نشوء الدولة المروانية في إطار الخلافة العباسية، نظرية الأصل العربي للأكراد التي تقبّلها الزعماء الأكراد أنفسهم لقاء استقلالهم الذاتي، ووجدوا في ذلك شرفًا يربطهم نهائيًا بالإسلام، وتفضي فيها أخوّة الدين إلى أخوّة النسب.

وحين بزغت الحقبة الأيوبية، كان هناك عديد من الأمراء الأيّوبيين يقولون بأصلهم العربي، كما كانت الفئات الكردية غير السُنية مثل اليزيديين، تنتسب في مفهومها عن نفسها إلى الأمويين العرب[34]، أو ينتسب بعضها مثل البابانيين إلى خالد بن الوليد، ولهذا يسمون بـ «الخالديين»، ويتزاوجون بكثرة مع العرب[35]. وبهذا الشكل كانت الإمارات الكردية تبني «أصولها» العربية، إذ كانت عائلة عزيزان الكردية التي حكمت جزيرة ابن عمر في فترات متفرقة حتى مطلع العهد العثماني، كردية من الناحية الإثنوغرافية، لكنها كانت تعتقد أن أصلها عربي، وتنحدر من سلالة الأمويين[36].

كان المسعودي من أبرز من عبّر عن هذه «النظريّة»، حين أشار إلى أن بعض الروايات تذهب إلى أن أصل الأكراد «من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان»، أو «أنهم من مضَر بن نزار»، أو أنهم «من ربيعة ومضر، وقد اعتصموا في الجبال طلبًا للمياه والمراعي»[37]. ويشير هادي العلوي إلى أن مزاعم الأصل العربي للأكراد ترتبط بأخطاء المنهج القديم لدى المؤرخين العرب، وليس بتحيّزات لأمة أو دين، فهي تستند إلى «ظنيّة الرواية»، وليس إلى «قطعيّة الدراية». ومن أبرز هذه المزاعم ما أورده المسعودي في الجزء الأول من مروج الذهب عن أصولٍ عربيّة مزعومةٍ للأكراد، ونسبهم في روايته إلى كرد بن عامر

(34) بولاديان، ص 59-74.

(35) هذه هي حالة العشائر الكردية شبه الرحّل التي عرفت بكورد بابا أو بابان، وهم عشائر من الفرسان يعتقدون أن من هداهم بعد الوثنية وعبادة النار إلى الإسلام هو خالد بن الوليد، فاتخذوا منه وليًا حاميًا لهم، واتسمت أسرهم البارزة بالتزاوج مع عرب بلاد ما بين النهرين. انظر: مارك سايكس، **القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية**، ترجمة خليل علي مراد (دمشق: دار الزمان، 2007)، ص 32-33، وزكي، ص 395.

(36) داود، ص 68.

(37) أبو الحسن بن علي المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، مراجعة كمال حسن مرعي، ج4 (صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، 2011)، ج2، ص 96.

ماء السماء الذي هاجر من اليمن إلى بلاد الشام في القرن الثالث للميلاد، وفي رواية أخرى إلى كرد بن مرد بن صعصعة بن حرب بن هوازن، وفي ثالثة إلى سبيع بن هوازن. والأخيرتان نقلهما المسعودي شفاهًا عن «قوم من متأخّري الكرد»، ولم يوافقهم على هذا الادعاء[38]. لكننا إذا ما استخدمنا المقاربة الخلدونية للعلاقة بين «النسب» و«العصبية»، وتحقيق النسب لوظيفة «الولاء والتلاحم» وكأنها «صلة رحم» بلغة ابن خلدون، فإن ما أشار إليه المسعودي يُفهم في إطار وظيفة النسب في تحقيق التلاحم وبناء «العصبية»، فيساعدنا ابن خلدون في فهم كيفية تحول رابطة التحالف الدفاعي إلى رابطةٍ نسَبيّةٍ، أو من نوع رابطة «العصبية» التي «تتوهّم» أو تبني تخيّلًا لهويتها يقوم على الأصل الدموي المشترك تتعين هنا في نوع الرابطة العشائرية، إذ الشعور بوحدة الدم والأصل، أو بلغة ابن خلدون «صلة الرحم»، والانتساب إليه هو نتاج «الولاء والحلف»، «بمعنى أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه، إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»[39].

استمر تخيّل معظم العشائر الكردية الكبيرة لأصلها العربي وتمسّكها به قائمًا حتى العقود الأولى من القرن العشرين[40]، ما قبل تكريس معاهدة لوزان (1923) لنظام الدول «القومية» المستقلة، أو الخاضعة لـ«الانتداب» على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، أو ما قبل نشوء الحركة القومية الكردية الحديثة التي سيرتبط بها بناء المفهوم القومي لكردستان، وكان هذا التخيل عنصرًا تكوينيًا في فهم العشائر الكردية لهويتها، والذي تضرب جذوره في تحول الأكراد منذ القرن العاشر الميلادي وحتى زوال الدولة العثمانية، إلى نوعٍ من «خوذة إسلامية».

(38) هادي العلوي، «أصل الأكراد والأيديولوجيا القومية: الأقليات في العالم العربي،» مجلة معلومات (المركز العربي للمعلومات- بيروت)، العدد 10 (أيار/ مايو 1994)، ص 34.

(39) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق محمد تامر (القاهرة: دار الثقافة الدينية، 2005)، ص 104.

(40) يشير شكيب أرسلان إلى أن نعيم بك ابن مصطفى ذهني باشا من آل البابان، وهم رؤساء العشائر الكردية في السليمانية قال له: إنهم وإن كانوا رؤساء الأكراد في السليمانية، فنسبهم عربي صريح يرجع إلى أبي عبيدة بن الجراح. انظر: شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 101.

ثالثًا: من دمار الإقليم إلى اتفاق البدليسي - سليم الأول تكريس الإدارة الذاتية الوراثية للإمارات الكردية

دخلت الجزيرة في دورة الخراب مع الاجتياحات المغولية (التتارية) التي أُلحقت النكبة بها في عام 628هـ- 1228م مع جحافل هولاكو، ثم في عامي 1394 و1401 مع اجتياح تيمورلنك. وأعرض ابن الأثير الجزري، وهو ابن جزيرة ابن عمر، سنوات عدة عن وصف الدمار الذي ألحقته الغزوات التتارية الأولى، ممثلةً بجحافل هولاكو، بشمال الجزيرة، وكأن يده كانت ترتجف كلما حاول الكتابة عنها، قائلًا: «لقد بقيت عدة سنين معرضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا لها، كارهًا لذكرها، فأنا أقدّم إليه رِجلًا وأُؤخّر أخرى. فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين، ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك، فيا ليت أمي لم تلدني، ويا ليتني مِت قبل هذا وكنت نسيًّا منسيّا»، ويصفها بـ«الحادثة العُظمى، والمصيبة الكبرى»، «فلو قال قائل: إن العالم مذ خلق الله سبحانه وتعالى إلى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقًا، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يُدانيها»[41]، إذ «لم يمنعهم أحد، ولا وقف في وجوههم فارس»[42]، فنهبوا «ديار بكر والجزيرة»، بما في ذلك الخابور وسنجار، وأعملوا السيف بأهلها، ولم يسلم بعض أهل المدن من القتل إلا بـ«الاختفاء» و«التواري»[43].

في الغزوة التتارية الثانية وهي الغزوة التيمورية، دمر تيمورلنك في طريقه إلى الأناضول لمحاربة السلطان العثماني بايزيد الذي تولى السلطنة في عام 1389 وضم جميع الأقليات التركمانية في الأناضول مع إمارة «قرمان» والمقاطعات المغولية إليه، كلًا من ديار بكر وجزيرة ابن عمر وطور عابدين وماردين[44]. وأنهى زحفه بمعركة أنقرة في تموز/ يوليو 1402 بأخذ بايزيد «أسيرًا إلى عاصمته، ونهاية حياته بطريقة تراجيدية مؤلمة، وبتوجيه ضرباتٍ قاسيةٍ للمسيحيين»[45]، وفي ديار بكر وماردين والموصل وطور عابدين «تم القبض

(41) ابن الأثير، مج 10، ص 399.

(42) المصدر نفسه، ص 495.

(43) المصدر نفسه، ص 492.

(44) الجاف، ج2، ص 396-397.

(45) انظر: الجميل، العثمانيون وتكوين العرب، ص 306 و308.

على كثير من اليعاقبة وذبحهم»، و«أما المسيحيون الذين هربوا من الذبح، فقد احتموا بالجبال القاحلة»، و«حين عادوا إلى مواطنهم، وجدوا كنائسهم وأديرتهم قد سويّت بالأرض»[46]. وخرجت الكنيسة النسطورية بشكل خاص من الدمار المغولي التيموري منكوبةً، وكانت قد دخلت في مرحلة الانحدار قبل مجيء تيمورلنك، ودُمّرت مؤسساتها كافة، وأما من تمسّك منها بنسطوريته، فلجأ إلى جبال كردستان. وكانت هذه هي جبال «هكاري» التي عاش فيها النساطرة «في فقر وجهل وعزلة إلى أن أعيد اكتشافهم في الأزمنة الحديثة»[47].

غير أن الخراب الأكبر الذي ألحقه تيمورلنك، من منظور تأثيره اللاحق، كان الخراب الذي أحاق بالجزيرة الوسطى (السوريّة) خلال هذه السنوات، ودمّر تجمّعاتها الحضريّة العامرة، ونُظُم الريّ المتطورة التي بناها الساسانيون، ومن بعدهم الرومان والمسلمون، ولا سيما حواضرها في وادي الخابور (= منطقة الجزيرة العليا في فترة الانتداب الفرنسي والجزيرة السورية بالمعنى الإداري الضيق في الفترتين الانتدابية والوطنية وحتى اليوم) التي كان عدد آثارها الباقية التي وصفها الجغرافيون المسلمون حتى النصف الأول من القرن العشرين يربو على التسعين قناةً وسدًّا[48].

وفي أواخر القرن الرابع عشر تصحّرت الضفة اليسرى للفرات تقريبًا بسبب تدمير نُظُم الري، وهُجِر الإقليم تمامًا من أي توطّنٍ فلاحيٍّ متحضّر، إذ كان عمران الجزيرة يعتمد على تلك النُظُم الدقيقة التي تتحكم بتنقية قنوات الريّ من الرواسب النهريّة الكثيفة التي تتميز بها المياه النهرية في الجزيرة. وبدمار تلك النُظُم دُمّرت بكل بساطة الزراعة، أساس العُمران الحضري. وتشير المقارنة بين ما كتبه الرحّالة والجغرافيّون العرب عن ازدهار الإقليم

---

(46) عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية (الكنائس: القبطية، الإثيوبية، النوبية، السريانية، الأشورية، الأرمينية، الهندية، المارونية)، ترجمة وتعليق ميخائيل مكسي إسكندر (القاهرة: شركة هارموني للطباعة، 1977)، ص 194-195.

(47) انظر: المصدر نفسه، ص 275-276.

(48) قارن مع تكثيف لهذا الوصف في: عبد القادر عياش، حضارة وادي الفرات، القسم السوري «مدن فراتية»، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ص 184-191، وراجع: داود، ص 197-201.

للتوسع انظر مادة الخابور في: «Khabur: The Name of Two Rivers,» in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. 4, pp. 897-898.

وعمرانه بالمدن، وأنظمة الريّ، من سدودٍ وقنواتٍ وخزّاناتٍ في القرن العاشر، ثم خرابه في القرن الرابع عشر، إلى هذا التحوّل الكبير في النظام البيئيّ والعمرانيّ والبشريّ النهريّ للإقليم من التحضّر إلى التّصحر[49]، لتقع الجزيرة بعد قرن ونيّف في قبضة القوة الصفوية الصاعدة، ليثير هذا التحول التاريخي الاضطرابات داخل الأناضول ضد العثمانيين.

أعاد العثمانيون بناء قواهم، وبدأوا في مرحلة سليم الأول (1512 – 1520) بالتحول من استراتيجية التوسع الداخلي في الأناضول بالقضاء على الإمارات التركمانية والتوسع الخارجي باتجاه روميليا (أوروبا الشرقية)، إلى مواجهة الصفويين الذين قضوا على الإمارات التيمورية والتركمانية في الأناضول الشرقي، وألجأوا الأمراء العثمانيين على الفرار من بطشهم واحتلوا بغداد وأحكموا سيطرتهم على بلاد الجزيرة وقلاعها ومدنها ونصّبوا في كل منها حاكمًا مُدججًا بحامية عسكرية، ثم واجهوا المماليك الذين يخترقون بإمارتهم (القادرية) سيطرتهم على الأناضول، بعد أن حاولوا تأليف قوة توازن بين القوتين الصفوية والعثمانية الصاعدتين.

كانت السيطرة على تجارة الحرير أحد أبرز العوامل الاقتصادية في تحول سليم الأول نحو الهجوم على التوسع الصفوي، ففرض سليم الحصار التجاري على الصفويين. وكانت هذه الاستراتيجية تعني بالضرورة التوسع في المناطق العربية. وقيّض لهذه الاستراتيجية أن تكون الأكثر أثرًا في تطور مجريات التاريخ اللاحق للجزيرة وللعالم العربي عمومًا، إذ سيدخل العالم العربي في الدورة الامبراطورية العثمانية الصاعدة.

أفضت الحرب العثمانيّة – الصفويّة بين السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفويّ في عام 1514 (من معركة جالديران في23 آب/ أغسطس 1514 شمال شرق بحيرة وان، إلى معركة «قرة غين دده» في محور ماردين – أورفة، وتحديدًا جنوب ماردين في أيار/ مايو 1516) إلى سيطرة العثمانيّين على بلاد كردستان والجزيرة الفراتيّة. وكانت الجزيرة الفراتيّة مسرح معركة «قرة غين دده»، لكنه انحصر بدرجةٍ أساسيّةٍ في التخوم العليا للجزيرة العليا الفراتيّة الفاصلة بين الأناضول ومناطق الجزيرة، ولا سيما في ديار بكر ونصيبين ومرعش وعينتاب وأورفة وجزيرة ابن عمر.

(49) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 31.

وفق ما يُمكن تكثيفه من تحليل سيّار الجميل المعمّق لهذه السنوات الحاسمة، كانت عمليّة السيطرة على الجزيرة الفراتيّة عمليةً عثمانيةً - كرديّةً، اضطلع فيها الشيخ إدريس البدليسي، مستشار السلطان سليم الأول (1512 - 1520)، بمهمات قيادة الأكراد ورؤساء العشائر وحكّام المقاطعات ضدّ الحكم الصفويّ، وفرض «السلام» و«الإعمار» بعد قرنين على الأقل من الدمار، إلى درجة أن جيش السلطان سليم لم يتدخل في أي معركةٍ حربيّةٍ إلا في معركة القضاء على الإمارة القادريّة التي اعترضت عمليات البدليسي، فسيطر السلطان سليم في إثر ذلك على مرعش وبستين وعينتاب وملاطية، ثم على إقليم الجزيرة، ونقل حدوده السياسية من سيواس وأضنة إلى تخوم الموصل وآرارات[50]، بينما نأت الجزيرة الوسطى المخرّبة عن الحرب إلى أن فوّض السلطان سليم مستشاره وحليفه البدليسيّ بتشكيل المؤسّسات الإداريّة المحليّة الأهليّة في إقليم الجزيرة الفراتيّة. وانضوت عشائرها البدويّة سلميًّا تحت سلطة البدليسي العثمانيّة[51].

نجح البدليسي بموجب معاهدته مع سليم الأول بجذب ولاء زعماء الأقاليم ورؤساء العشائر وأمراء المقاطعات للعثمانيّين، لقاء الاحتفاظ بعائدية إقطاعاتهم واستقلاليتها واستمرارهم بحكمها وراثيًّا من الأب إلى أولاده «الذكور»، على أساس مساهمة هذه المقاطعات في حروب الدولة كافّةً، ودفع الصدقات والرسوم الشرعيّة لبيت المال العثمانيّ لقاء حماية الدولة لها من الاعتداءات الخارجيّة، وفق معاهدةٍ تُعتبر أوّل معاهدةٍ تعقدها الدولة العثمانيّة مع الإمارات والعشائر في بلاد الجزيرة الفراتيّة العامة (كردستان وشمال العراق). ونجح البدليسي في إثر ذلك في تقسيم ديار بكر المترامية الأطراف إلى سناجق لتسهيل مهمة السيطرة عليها، ثم طبّق هذا النظام نفسه على الرها والموصل، اللتين نصب عليهما الولاة الأتراك إلى جانب ولاة ديار بكر وماردين[52].

---

(50) سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث** (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 83-87. قارن مع: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 337-341.

(51) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 341-342.

(52) الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ص 105-106، انظر: بنود المعاهدة لدى: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 343.

في فترة معاهدة البدليسي - سليم الأول، ترسّخ في منظور الجغرافيا البشرية الفصل الجغرافي والبشري إلى حد كبير بين إقليم الجزيرة وكردستان والجزيرة من جهة، ومن أخرى الأناضول، وشكّل هذا الفاصل أنتي- طوروس وطوروس الأرمني مع وجود طوروس الكردي، وشكلت منطقة الستيبس (Steppes) أو السهوب، الفاصل الطبيعي تاريخيًا بين الجزيرة الفراتية وكردستان ويليهما الأناضول الذي كان الجغرافيون العرب القدامى يُطلقون عليه اسم «بلاد الروم» التسمية التي استمرّت شائعة حتى تاريخ متأخر من عهد الإمبراطوريّة العثمانيّة». وتحد كل من المنطقتين: الجزيرة وكردستان شمالًا وجبال طوروس عالية الارتفاع والعريضة وتصل إلى بحيرة وان، وتتصل بها المناطق الواقعة شرق دجلة أو الإقليم الشمالي من كردستان[53]. لكن جلّ ما تمكّنت منه الإدارة العثمانية في هذه الفترة في إطار التقسيمات الجديدة، كان إنشاء ثلاث قرى صغيرة هي الرحبة (الميادين لاحقًا)، ودير الزور والعشارة، حول المراكز الإدارية العثمانية الصغيرة[54].

لم تستمر فترة السلام «البدليسية» أكثر من عقود عدة، إذ أدّى انهيار نظام إقطاعات الزعامات والتيمارجية العثماني حتى أواخر القرن السادس عشر[55]، وارتفاع وتيرة الاضطرابات الداخلية، إلى إخلاء وخراب ودمار آلاف القرى في الأناضول وروم إيلي وسورية. واضطر الفلاحون الذين شكلوا عماد الدولة العثمانية، إلى الهجرة إلى البلدات والمدن أو إلى قرى أخرى[56]. وكان

---

(53) الجميل، العثمانيون وتكوين العرب، ص 300-301.

(54) Sophie Berthier, dir., *Peuplement Rural et les aménagements hydro-agricoles dans la moyenne vallée de l'Euphrate, fin VII^ème^ siècle-XIX^ème^ siècle* (Damas: Institut Français de Damas, 2001), p. 171.

(55) كان نظام التيمار هو النظام الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية، وكان نوعًا من إقطاعية عسكرية ورث العثمانيون نظامها عمن قبلهم لتمويل الجيش، وكان يمثّل أصحاب التيمارات فرسان الجيش الذين يستخدمون الأسلحة التقليدية. وأسّست الدولة العثمانية نظام التيمار وفق شكل تفصيلي محكم بموجب سجلّات. وكان هدفه الحقيقي هو توفير قوات لجيش السلطان. وكان مخصوصًا في البداية بالعسكريين أو بمماليك السلطان، أو البيك. ولم يكن نظام التيمار يسمح أبدًا بالملكية الخاصة في ضوء المفهوم الإسلامي للحيازة، وليس للملكية. وكانت وظيفة التيمارجي في الحقيقة هي جمع الضرائب، وكان في الحقيقة موظفًا حكوميًا. انظر: خليل إنالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط (بيروت؛ بنغازي: دار المدى الإسلامي، 2002)، ص 165-188.

(56) جنكيز أورهونلو، إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية، ترجمة فاروق مصطفى (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2001)، ص 58 و73.

إقليم الجزيرة، ولا سيما القسمان الأعلى والأوسط منه بما فيه الخابور، أحد أبرز تلك الأقاليم المخرّبة، بشكل اقتصرت فيه البؤر شبه الحضرية على بقاع محدودة، وكان بينها بلدة الدير (= دير الزور) التي كانت في عام 1696 عبارة عن قرية فقيرة، لكنها مركز لواء يتبع إداريًّا إلى ديار بكر[57]. وبقيت صورة الخراب والتبدْون مهيمنةً على الإقليم حتى شرعت الدولة العثمانية في مرحلة «التنظيمات» في إعمار الإقليم، وكانت هذه المحاولة هي البرنامج العثماني الثاني في إعمار الجزيرة.

رابعًا: برنامج الإعمار العثماني الأول

1- بروز عائلة تيمور باشا الملّي (الاتحاد المليّ)

حاولت الدولة العثمانية ابتداءً من عام 1696 أن تؤمّن مصادر دخلٍ لها في مرحلة بداية هزائمها الحربية أمام القوى الأوروبية البازغة، وبعد معاناة الكلفة الباهظة لحروب القرن السابع عشر بين عامي 1683 و1699 التي كان يُطلق على بعض سنواتها في التاريخ العثماني اسم «سنوات المصيبة»، واشتداد حاجتها الماسة إلى المال بفعل الأزمة المالية والنقدية وارتفاع معدل النمو السكاني نسبيًا في هضبة الأناضول القاحلة، والحاجة الماسة لأن يقوم سكانها بدور الثقل الموازن لضغط العشائر البدوية، ولا سيما بعد الهجرة الأولى لقبيلة عنزة في القرن السابع عشر التي هاجمت مدن الشام وطريق الحج، وذلك باتباع سياسة إسكان العشائر الرحّل في الأراضي البور القابلة للزراعة في الأناضول الشرقي والشام.

شكّل إقليم الجزيرة المخرّب، والغني بالموارد المائية، أحد أبرز الأقاليم العثمانية التي استهدفها برنامج الإعمار الحضري الجديد، أو إسكان العشائر. وشمل هذا البرنامج إسكان آلاف عدة من بدو العشائر التركمانية والكردية الرحّل، في القسم الممتد من بالس (مسكنة) حتى منبج وأبي قلقل، مرورًا بضفاف البليخ في الرقة.

(57) Olivier D'Hont, «Mode d'accès aux resources des populations rurales,» p. 523, et Marie-Odile Rousset, «La Moyenne Vallée de l'Euphrate selon les sources arabes,» dans: Berthier, p. 564.

لكن بحلول الأعوام الخمسة ما بين 1720 و1725، كان البرنامج قد أخفق لأسباب نفسية ومُناخية وسياسية متعددة ومعقدة[58]. وشكّل هذا الإخفاق أحد مظاهر ما يمكن وصفه بلغة خليل إنالجيك بـ«زمن الأزمات في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر»[59]، وبروز أعراض التدهور الاقتصادي والمالي الداخلي الذي برزت صورته الحادة في منتصف القرن السابع عشر، ففي الفترة الواقعة بين عامي 1700 و1760 بقيت قيمة القرش العثماني ثابتةً بدرجةٍ كبيرةٍ، لكن القرش فقد بعدها وحتى نهاية القرن نحو نصف قيمته، بينما تضاعف خلال الأعوام 1760 و1800 المستوى العام للمستوردات الأوروبية ما رفع كلفتها، بينما تراجعت الصادرات الحرفية والزراعية الخام[60].

أعادت الدولة العثمانيّة بعد عقود الكرّة في محاولة إعمار الإقليم، معتمدةً على تشكل اتحاد عشائري جديد وقوي هو الاتحاد الملّي. ووفق ما تقوله الوثائق، فإن العشيرة الكرديّة الرئيسة في عملية الإسكان هذه، وهي عشيرة «ميلان»، تحوّلت في هذه الفترة إلى الاتّحاد الملّي[61].

ففي عام 1701 وفق ما يُحدّده ستيفان فينتر بحسب السجلات العثمانية، أسكنت الحكومة المليين في ديار بكر، ثم أسكنتهم منذ عام 1711 في الرقة. ويلتقي في ذلك فينتر مع أوبنهايم بطبيعة الحال[62]، وكان هذا الاتحاد مركب الهوية، وهذا ما تحمله الدلالة الفيلولوجية لاسم «الملّيّة» التي تعني «هزار

(58) أورهونلو، ص 87-104 و127-133. قارن مع: خليل إنالجيك ودونالد كواترت، محرّران، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 1600-1914**، ترجمة قاسم عبده قاسم، ج 2 (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007)، ج2، ص 343. ويربط ستيفان فينتر تطبيق هذا البرنامج بهزائم الدولة العثمانية في البلقان، وإخفاقها في حصار فيينا في عام 1683، حيث توجّهت إلى فرض الأمن والتنمية الاقتصادية للأقاليم الآسيوية في الإمبراطورية. انظر:

Stefan Winter, «Les Kurdes de Syrie dans les archives ottomanes (XVIII[ème] siècle),» *Etudes Kurdes*, vol. 10 (2009), et *Les Kurdes: Écrire l'histoire d'un peuple aux temps pré-modernes* (Paris: L'Harmattan, 2009), pp. 126-127.

(59) إنالجيك وكواترت، ص 68 و70.

(60) المصدر نفسه، ص 448.

(61) أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ج1، ص 110. انظر: قدري جميل، **مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلّح**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 98، وأورهونلو، ص 157.

(62) Winter, p. 140.

ملت»، أي «ألف ملة»[63].

نظرًا إلى أهمية الدور المستمر الذي سيقوم به هذا الاتحاد العشائري في التاريخ الاجتماعي والسياسي اللاحق، وحتى النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين للجزيرة الفراتية، فإننا سنتوقف عند دورات صعوده وانحداره وتطور أدواره، وصولًا إلى أواخر الدولة العثمانية، حيث سيبدأ دور جديد للمليّين في كل من تركيا «الحديثة» وفي الجزيرة في سورية «الانتدابية».

شكّل المليّون تحت قيادة كلّش المعروف بمحمود الأول، قوّةً بشريّةً عشائريّةً كبيرةً ومتنوّعةً إثنيًا، وقدّر جنكيز أورهونلو استنادًا إلى الوثائق العثمانيّة عدد عشائرها يومئذٍ بمئة عشيرةٍ كرديّةٍ وتركمانيّةٍ وعربيّةٍ[64]، وكان كلّش قد ترك عمله الحكومي في الآستانة حيث تقلب بمناصب متعددة، ليصبح «رئيسًا دون منازع للمليين»، أو «رئيسها الأوحد»، بتعبير محمد أمين زكي[65]، لتحكم عائلته بدءًا من عام 1735 ماردين وراثيًا[66]. ويرد اسم كلّش في المدوّنات التاريخية العربية باسمه الكردي الآسيوي، وهو تيمور باشا الملي. وكانت مناطق تجوال عشائره في مناطق الرقة وديار بكر وحلب، في هذه المناطق فرض الخوّة على الفلاحين والعشائر، والضريبة على القوافل، وامتد نفوذه إلى حدود مركز ولاية حلب.

بسبب جبروته واحتكاره المراعي خلال فترة باشويته، اتحدت بعض العشائر الكردية والعربية والتركمانية ضده، وأطلقت عليه اسم زور تيمور باشا، وتحولت التسمية مع الزمن إلى زور تمر باشا. وتعني كلمة زور في الكردية كما في العربية، الغصب والإكراه. وأورثت هذه المواجهة بين العشائر الكردية والعربية والتركمانية ضد تيمور نشوء ملحمة شعبية كردية هي ملحمة «درويش عفدي وعدّول الملي»، عقدتها حالة حب عنيفة على غرار الملاحم الشعبية الكردية، غير أن سبب الصراع فيها هو احتكار المليّين للمراعي[67].

(63) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 664.

(64) أورهونلو، ص 233.

(65) زكي، ص 233.

(66) أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ص 110، انظر: جميل، مسألة كردستان، ص 98، وأورهونلو، ص 157.

(67) حسين أمين، درويش العفدي وعدّول ملي: رواية من التراث الشعبي الكردي ([د. م.: د. ن.، 2004)، ص 17.

2- ظهور شمّر وتحطيم شوكة المليّين والسيادة على الجزيرة

حاولت الحكومة العثمانية أن تحدّ من اتساع الاستقلال الذاتي لتيمور باشا وتحدّيه لولاة بغداد، فسيّرت في عام 1790 حملةً عسكريةً كبيرةً ضده شاركت فيها قوات ولاة بغداد وحلب والرقة ومتصرف ملطية بقيادة سليمان الكبير الذي عُيّن في العام نفسه واليًا على بغداد، وحشَدَ قوات كبيرة هاجمت تيمور وطاردته حتى ماردين، وأعدمت العشرات من قادته وأنصاره، ففرّ إلى نواح قريبة من حلب، لكنه سلّم نفسه طوعًا بعد هزيمته في عام 1794 إلى سليمان باشا الكبير ووضع نفسه في خدمته، فعيّنته السلطات العثمانية في عام 1800 واليًا على أورفة، وكانت الرقة تتبع إليها، ومنحته رتبة الوزارة[68]. ووُجّهت إليه قوات سليمان بك العبيدي (من شيوخ عشيرة العبيد العربية) في بغداد التي كان يعتمد عليها ولاة بغداد لإخضاعه وتقليص نفوذه. غير أن والي بغداد قام بخنق كل من محمد بك العبيدي الشاوي وشقيقه عبد العزيز لاتهامهما بتلقي رشوة من زعماء الأكراد لقاء صلح معهم توسط فيه شيوخ عشيرة طيّ العربية. وتمّ في المحصلة العفو عنه، وعزله في عام 1803، وتعيينه واليًا على سيواس، بينما انتقلت رئاسة العشيرة المليّة بعده إلى «أيوب بك» الذي دامت رئاسته مدةً طويلةً، أمضاها في استقلالية ذاتية أثارت ضده الدولة، فاشتبكت معه وحبسته في قلعة ديار بكر ليخلفه «تيماوي بك»، حفيد «تيمور باشا»[69].

(68) عبد الكريم غرايبة، **مقدمة في تاريخ العرب الحديث، 1500-1918**، ج 2 (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1960)، ج1، ص166. انظر: عبد القادر عيّاش، **الرقة كبرى المدن الفراتية: القسم الثاني** (دير الزور: [د. ن.]، 1969)، ص 323-324، وزكي، ص 235.

(69) قارن مع: زكي، ص 232-237، ومع: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 665.

كان الخوري الحلبي يوسف بن ديمتري في تلك الفترة في بغداد، وقد أشار إلى الصراع الداخلي الذي نشب حول السلطة في ولاية بغداد، واتهام علي باشا لمحمد بك وشقيقه عبد العزيز بتلقي رشوة من الأكراد في سنجار لقاء التسوية معهم، فقام بقتلهما. ويشير ذلك إلى أن تيمور باشا ربما كان ضالعًا بتلك الصراعات في فترة الهجوم الوهابي على العراق والفرنسي على مصر. قارن مع: الخوري عبود الحلبي ويوسف بن ديمتري بن جرجس، **حوادث حلب اليومية (1771-1805): المرتاد في تاريخ حلب وبغداد**، تحقيق محمد الفواز (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2006)، ص 331-332. أما غرايبة فيشير إلى أن والي الرقة تيمور باشا الملي، انتهز الصراع بين العبيديين ووالي بغداد علي باشا، فهاجم العبيد إرضاءً للوالي، لكن العبيديين هزموه وعبروا بعد ذلك الشامية إلى الجزيرة، وتمركزوا حول الخابور. انظر: غرايبة، ج1، ص 166.

كان العبيديون قد ثاروا ضد باشا بغداد، فاستخدم الباشا قبيلة شمّر ضدهم، وكانت وتيرة هجرة هذه القبيلة ارتفعت عند منعطف القرن الثامن عشر من شمال الجزيرة العربية إلى بلاد الرافدين هربًا من الوهابيين الذين ألحقوا هزائم قاسية بها، واحتلوا جبلها، فأسكنتهم الحكومة العثمانية في منطقة الفرات. وتحوّلت شمّر إلى سيدة على المنطقة حين اعتمد عليها العثمانيون في إخماد ثورة عشائر العبيد العربية «الزبيدية» في عام 1805، فأنزلوا بالعبيد هزيمة ساحقة، وأجبروهم على مغادرة الجزيرة إلى ما وراء دجلة. وانتقلت السيادة في المنطقة الواقعة جنوب سنجار من العبيديين إليها، ثم تغلغلت في أعالي بلاد الرافدين، وفي عام 1809 بلغ نفوذها البليخ، حيث أبادت تقريبًا العشائر التركمانية المقيمة هناك[70]. وبدءًا من هذه السنوات، وفي الواقع منذ أواخر القرن الثامن عشر، وسّعت شمّر حدودها وأرغمت العشائر العربيّة والكرديّة والتركمانيّة الرحّل الجوّالة في مراعي بادية الإقليم وسهوبه على إعادة توزيع «ديارها». وبحلول أواخر القرن الثامن عشر كانت عشائر شمّر قد تمكّنت، بعد إخماد المليين، من إرغام العشائر التي تنتمي إلى عشيرة عنزة، ولا سيما عشيرة الفدعان على الارتداد إلى الأطراف الشامية، بينما أرغمها تحالف عشائر عنزة على عبور الفرات، وجاءت موجة هجرةٍ جديدةٍ لعشائر عنزة من نجد لتعزّز سيطرة هذه القبيلة على جنوب وادي الفرات الأوسط[71].

في عملية الزحف البدويّ هذه التي وصلت إلى بلدات عامرة مثل ماردين ولدت أسطورة شمّر الأولى «الراعبة» المرتبطة بالشيخ صفوق الجربا في أوائل القرن الثامن عشر والتي رآها في عام 1828 عبد السلام أفندي مؤرّخ ماردين «عقابًا إلهيًّا كالطاعون والجراد»[72].

رسّخت شمّر الغربية، سنجارة لاحقًا، موطئ قدم لمصايفها في نصيبين[73]. وحاولت موجة جديدة قادمة من نجد من عشائر عنزة – الفدعان في عام 1819 بزعامة خليف، أن تفرض سيادتها على المجال الذي كان الوالي السابق تيمور الملي يسيطر عليه في الرقة، فعبروا الفرات إلى الجزيرة، وأخذوا يسلبون

(70) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ج1، ص 112 و219–223.

(71) D'Hont, pp. 522–523.

(72) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ج1، ص 223.

(73) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 618.

وينهبون في المنطقة الواقعة ما بين الرقة إلى الخابور فالموصل فأورفة، حيث تولّت عشائر شمّر التي سجلت سيادتها منذ نحو خمسة عشر عامًا تقريبًا في الجزيرة إخضاعهم. وأرسل بهرام باشا والي الرقة، رأس زعيمهم مع بعض أقاربه إلى اسطنبول، وقتل نحو 280 شخصًا منهم[74].

في المحصلة تكرس بعملية دفع شمّر إلى مواجهة عشائر عنزة - الفدعان في أطراف الشاميّة وجنوب الفرات الأوسط التمييز القديم بين ديار مضر (تهيمن عليها عنزة) وديار ربيعة (تُهيمن عليها شمر) [75]، ليؤسس هذا التكريس الجديد تاريخ الانفصال والاتصال بينهما حول الموارد والنفوذ في مناطق التماس. وحتى أواخر عشرينيات القرن الماضي سيكون تاريخ العلاقة بين شمّر وعنزة هو تاريخ الصراع على الهيمنة والموارد والغزوات المتبادلة.

غيّرت موجة الهجرة الشمّريّة الكبيرة توازنات القوى العشائريّة في الإقليم بسبب عددها الكبير وامتداد تجوالها بين نجد وسوريّة والعراق الذي يناهز ما بين 400 إلى 500 كلم، وغدا الشمّريّون سادة الجزيرة[76]. وفي ضوء موازين القوى العشائرية الجديدة التي نتجت من هجرة شمّر، استوطنت عشائر عنزة في المناطق الواقعة على ضفّة الفرات اليُمنى أو الشاميّة، شمال دير الزور وحتى الخابور[77]، بينما استوطنت شمّر في ضفة الفرات اليُسرى أو الجزيرة. في حين شكّلت عشائر نجديّة صغيرة مؤلّفة من فرق عديدة قادمة هي كذلك من نجد أوائل القرن الثامن عشر، حلفًا عشائريًّا في ما بينها، أطلق عليه اسم «العقيدات» المُستمد من اسم العقدة التي تشير إلى معنى الانعقاد والتضامن، أو التعاقد والتناصر. وسرعان ما أخذ هذا الاتحاد العشائريّ يتّسع بانضمام فرقٍ عشائريّةٍ صغيرةٍ أخرى إليه لا تنتسب إلى أيٍّ من عشائر العقيدات، لكنها أصبحت مع الزمن من صلبهم. وانتشرت عشائر الحلف في أقضية دير الزور والميادين والبوكمال على ضفّتي الفرات اليُمنى واليُسرى[78].

(74) عياش، ج1، ص 19-20.

(75) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ج1، ص 111-112.

(76) Edmond Rabbath, *L'évolution politique de la Syrie sous mandate* (Paris: Marcel Rivière, 1928), pp. 240–243.

(77) طه الهاشمي، جغرافية العراق، ط 2 (بغداد: مطبعة المعارف، 1936)، ص 109.

(78) صونيا فرا ولوك ويلي دوهوفل، الرقة وأبعادها الاجتماعيّة، ترجمة عبد الرحمن حميدة =

أما في القسم الذي يُطلق عليه حاليًا اسم «الجزيرة» أو اسم «محافظة الحسكة» من الجزيرة الوسطى السوريّة، فسادته بالتتالي عشائر طيّ والجبور العربيّة، إضافةً إلى عشائر ثانوية أخرى. ويعود وجودهما في هذا القسم من الإقليم إلى القرن السابع عشر بشكلٍ أهّلهما حضورهما البشري للاضطلاع بدورٍ سياسيٍّ في مطلع القرن الثامن عشر في الصراعات الداخليّة بين ولاة بغداد والعشائر الكرديّة الجبليّة[79]، لكن مجيء طيّ إلى القامشلي سبق مجيء الجبور بقرون، ويعود ذلك إلى ما قبل الفتح العربي - الإسلامي للشام والجزيرة[80]، مع أن لا دليل غير الدليل الأنثروبولوجي المتعلق بفهم الجماعة لأصولها وهويتها وأصلها، يؤكد علاقة متصلة بين طيّ هذه وطي التي قَدِمَتْ منذ القرن الثاني الميلادي على الأقل إلى الجزيرة.

قطنت عشائر طيّ حول جبل سنجار منذ القرن السابع عشر، وربطتها بالعشائر الكرديّة في جبل سنجار علاقات قويّة مكّنت شيخ طيّ من أن يضطلع في عام 1801 بدور وسيط الصلح بين والي بغداد وأكراد الجبل، وإنهاء احتلال قوّات الوالي للجبل وفتكه بأكراده[81].

كانت عشيرة طيّ من أقدم العشائر الجوّالة في الجزيرة الوسطى التي انتقلت من نمط البدو الرحّل إلى نمطٍ بدويٍّ نصف حضريّ، هو أقرب ما يكون إلى الرُعاة - المزارعين في منطقة تجوالها (نجعتها). وكانت حدود هذه الـ«نجعة» في المرحلة العثمانيّة وبعدها قائمةً في جنوب مدينة القامشلي وشرقها. كانت عشيرة شمّر نفسها تُعتبر من بطون عشيرة طيّ، وعُرفت عشائر طيّ باسم شمّر بسبب تغلّب بطن شمّر على عشائر بني طيّ، فتحوّل اسم الجبل في نجد من جبل طيّ (جبلا أجا وسلمى) إلى جبل شمّر. غير أن عشيرة طيّ في الجزيرة حيث احتفظت باسمها الخاص، كانت تنظر إلى شمّر المتغلبة على

= (دمشق: وزارة الثقافة، 1982)، ص 36.

يعدّد زكريا من العشائر الجديدة المنضمّة إلى الحلف كلًّا من عشائر الأبي سرايا والأبي حردان والأبي بدران والبقعان والأبي ليل والمجاودة والمشاهدة وغيرهم. قارن مع: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 578.

(79) الحلبي، ص 331.

(80) أوبنهايم، بروننيلش وكاسكل، ص 266.

(81) الحلبي، ص 332.

عشائر طيّ على قدم المساواة معها، ولذلك لم تدفع وفق السردية الشفوية المتواترة «الخوّة» لها، وتمكّنت من انتزاع اعتراف شمّر باستقلالها، مقابل انزوائها في جنوب القامشلي وشرقها[82]، إذ استبدلت الخوّة بين شيخ شمّر وشيخ طيّ بالمصاهرة بين ابن فارس الجربا حين دخل الجزيرة، وابنة حسين آل عبد الله شيخ طيّ الذي أمِن تسلّط الجربا عليه، ودفع الخوّة له بفضل هذه المصاهرة[83]. وتمكنت طيّ - على الأرجح منذ ذلك الوقت - من امتصاص قسم كبير من العشائر الكردية البدوية الجوالة في منطقة الخابور في تركيبها، إذ وجدت في نديّة طيّ لعشيرة شمّر نوعًا من حمايةٍ لها من شمرّ، لتبرز ظاهرة التركيب العربي - الكردي في عشيرة، أو بالأحرى عشائر طيّ، الأمر الذي سنتوقف عنده لاحقًا.

في زمن السيطرة الشمّرية، أي القحطانية، وتقاسم النفوذ «البارد» بينها وبين عنزة - العدنانية، تكرّست صورة الخراب في إقليم الجزيرة الوسطى (السورية)، ولم يبقَ فيها باستيحاء لغة وصفي زكريا «إلا مضارب البدو وأباعرهم، ولا تسمع إلا زئيرهم وهديرهم»[84]. وانتقلت أحوال العمران بلغة ابن خلدون من «العمران الحضري» الذي هو «بالأمصار والقرى والمدن والمدائن» ويقوم على الاستقرار (= السكون باللغة الخلدونية) والزراعة والكسب والصنائع، إلى «العمران البدوي»، أو بلغة أدق إلى حالة التبدْون الذي تقوم «النحلة في المعاش» فيه على «الرحلة والتغلب» و«الانتهاب»، وهي وفق

(82) زكريا، **عشائر الشام**، ج1، ص 72-73، وج 2، ص 638.

تعتبر الرواية الشفوية المصدر الأساس في تدوين سردية البدو عن أنفسهم. وتدخل هذه السردية في باب السردية الأنثروبولوجية أكثر مما تدخل في باب السردية التاريخية بالمعنى العلمي. وحاول الدكتور عبد السلام العجيلي أن يلملم التاريخ الشفوي لشمّر في ذاكرة الجزيرة السورية في الخمسينيات، فلخّص قدوم شمّر إلى الجزيرة بوصف «غزو الجزيرة». وقدّم ما خلاصته أن عشائر شمّر الخمس قدمت إلى الجزيرة مُسالمة، ورغبت في أن تستفيد من مراعي الجزيرة تحت ضيافة عشيرة طيّ، لكن لما اكتشف رسولهم إلى شيخ طيّ أن العشيرة في مناحة بسبب وفاة طفلة الشيخ، أدركوا أن عشيرة طيّ «قوم للحياة الفانية»، وأنه «ما دام هؤلاء هم أهل الجزيرة فهي لكم يا شمّر.. دونكم الجزيرة يا شمر». «وهكذا غيرت قبائل شمر رأيها في طريقة انتجاعها للجزيرة»، «وقصدت أرض عشائر طي، لا ضيوفًا يطلبون الرعاية، بل غزاة ينوون التملك بالحرب»، وزحفت شمر، و«دخلت الجزيرة غازية باطشةً متملكةً». انظر: عبد السلام العجيلي، **أحاديث العشيّات**، ط 3 (بيروت: دار الشرق العربي، [د. ت.])، ص 35-43.

(83) زكريا، **عشائر الشام**، ج1، ص 72، وج 2، ص 616.

(84) المصدر نفسه، ج1، ص 102.

ابن خلدون «منافية للعمران ومناقضة له»[85]، أي أنه عمران أو اجتماع من دون عمران يهيمن عليهما في الحالين البدو الرحل.

لم يبق في الجزيرة جراء تبدْونها إلا موقع صغير هو الدير (= الدير العتيق = دير الزور). وتعرّضت ضواحي هذا الموقع في عام 1807 إلى هجوم الوهّابيين ونهبهم لها. وبحلول عام 1815 غدت العشائر العربيّة مسيطرةً بشكلٍ تامٍّ على البادية السوريّة وعلى ضفاف الفرات، أي على مراعي الجزيرة، فغادرت العشائر التي وطنتها الدولة العثمانية الأراضي التي مُنحت لها إلى أماكن أخرى، وعادت صورة الخراب إلى إقليم الجزيرة الوسطى (السوريّة)[86]. وأظهرت تقارير العقيد تشيسني (Cheseny) بين عامي 1835 و1837 أنه لم يكن هناك من قرية واحدة عامرة في وادي الفرات إلا قرية دير الزور التي سميت «الدير العتيق»، بينما كانت النباتات والشجيرات الشوكيّة الملائمة لتربية الجمال تنتشر على طول النهر[87]، ولم يتجاوز عدد سكان «الدير العتيق» حين مرّ به الكولونيل تشيسني في عام 1836 الأربعة آلاف نسمة[88].

خامسًا: البرنامج العثمانيّ الثاني في مرحلة التنظيمات العثمانيّة

تمّ تطبيق البرنامج الثاني لإعمار الجزيرة الوسطى (السوريّة) في مرحلة التنظيمات العثمانيّة ولا سيّما في مرحلة التنظيمات الثانية (1856 - 1908)، انطلاقًا من إحياء مدينة دير الزور وتحويلها إلى مركزٍ تجاريٍّ يربط حلب ببغداد من طريق دير الزور من جهةٍ، وبين دمشق وبغداد عن طريق تدمر - دير الزور من جهةٍ أخرى. وتشير نتائج سياسة العمران العثمانيّ في بناء نوَيات التجمعات الحضريّة الجديدة في إقليم الجزيرة الوسطى، إلى أنها احتذت خطّ السير العمرانيّ الحضاريّ الكلاسيكيّ الراسخ مسبقًا في النظام البيئي الطبيعيّ للإقليم،

(85) ابن خلدون، ص 33 و120-121.

(86) أورهونلو، ص 162.

(87) Marie-Odile Rousset, «La Moyenne vallée de l'Euphrate selon les sources arabes,» dans: Berthier, p. 564.

(88) Jean Hannoyer, *Politique des Notables en Syrie: La naissance d'une ville* (Deyr al-Zôr: [n. pb.], 1850-1921), et *Bulletin d'études orientales* (Institut Français de Damas), vols. 41-42 (1989-1990), p. 117.

في نشوء المدن والحواضر. وكان هذا السير متوائمًا مع المُعطى الطبيعي للإقليم باعتباره نظام حياةٍ نهريّة. في ضوء متابعة هذا الخط الحضاري للمدن «الميّتة»[89].

1- تأمين مصادر جديدة للدخل القومي في مرحلة نقص الموارد

واجهت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن التاسع عشر مشكلة إفلاسها الرسمي مرتين. وحدث الإفلاس الأول في عام 1875، قبل أقل من عام على ارتقاء عبد الحميد منصب السلطنة (31 آب/ أغسطس 1876)، والثاني في عام 1879 (بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب مع روسيا، وخسارتها معظم ولاياتها البلقانية) بسبب ذهاب نحو 80 في المئة من موارد الحكومة العثمانية المالية لسداد أقساط القروض المستعجلة التي تم الحصول عليها بعد حرب القرم لتمويل نفقات الدولة. وفي أثر الإفلاس الثاني وضعت مالية الدولة العثمانية تحت رقابة الدول الأجنبية لاستيفاء ديونها[90].

---

(89) بنيت التجمعات الحضرية الجديدة فوق المدن التاريخيّة القديمة أو إلى جوارها في سهل وادي الفرات ووادي الخابور، فبُنيت مدينة دير الزور على الضفة اليُسرى للفرات قرب الدير (العتيق)، أو «لاقا» الأمورية، و«ازورا» الرومانية، وهي النقطة التي شكلت محطة المسافرين بين الشامية والجزيرة الفراتيّة في العهد العثمانيّ الأول. وبُنيت منبج في نقطة هيرابوليس، وأُحييتْ مسكنة في نقطة بالس القديمة، وجرابلس قرب كركميش عاصمة الحثيين القديمة. وبُنيت الرقة في الموقع الذي كانت تقوم فيه مدينة نيقوفوريون (Nicephorion). وبُنيت الميادين فوق الرحبة، أو «رحبوت» الآرامية التي كانت محطة الاتصال بين دمشق وبغداد عن طريق تدمر، وطريق حلب - بغداد عبر طريق وادي الفرات، والعشارة فوق ترقا، والبصيرة مكان قرقيسياء (Quarqisiyya) على الضفة اليُسرى من الفرات ونويات رأس العين مكان مدينة كبارا المندثرة على منابع الخابور التي كانت في العصر العباسي مركزًا تجاريًا كبيرًا ومحطة مهمة للقوافل، ومصيفًا لبعض الخلفاء العباسيين. انظر: علي حسن موسى، **محافظة دير الزور** (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 83-111 و133، وانظر أيضًا: أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة** (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 65-66، وعيّاش، **حضارة وادي الفرات**، ص 148.

(90) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفة البستاني (موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 376.

بعد مفاوضات مطوّلة أمكن إنشاء إدارة الديون العمومية العثمانية في عام 1881 لممارسة السيادة المالية على أجزاء من مالية الدولة، ولتأمين استمرارية من أجل سداد الدين الذي تم خفض قيمته الإسمية بحوالى النصف خلال المفاوضات، أي إلى 100 مليون جنيه إسترليني. وخلال العقود الثلاثة التالية، وحتى إعلان الحرب العالمية الأولى، كان جزء كبير من عائدات الدولة تحت سيطرة إدارة الديون. انظر: شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس (بيروت؛ طرابلس الغرب: دار المدى الإسلامي، 2005)، ص 384.

ترافق الإفلاس الثاني وانهيار قيمة القرش العثماني الذي ظهر في منتصف القرن التاسع عشر، من نحو 5 – 6 فرنكات ذهبية إلى 38 سنتيمًا فقط. وفي كل إفلاس من الإفلاسين كانت موارد الدولة الأساسية شبه مرهونة للمصارف الأوروبية. وكان عبد الحميد الثاني مستوعبًا لحقيقة محدودية الناتج المحلي الإجمالي في سداد الديون العثمانية، ودور تنمية هذا الناتج في الحدّ نسبيًا من الضغوط المالية الأوروبية. وراهن عبد الحميد على تطوير الزراعة في بلاد الشام باعتبارها مصدرًا أساسيًا للناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت موارد الدولة مثل دخل جمارك أزمير وسورية كما جزية مصر، مرهونةً لسداد أقساط قرض عام 1854[91].

كان الإنتاج المتوقع من عملية استصلاح الأراضي وإحيائها يمثل أحد أهم المخارج من الأزمة بالاعتماد على عائدات الصادرات الزراعية العثمانية الخام ولا سيما زراعة القطن الذي ارتفع الطلب العالمي عليه بفعل استقلال الولايات المتحدة الأميركية عن بريطانيا (1861 – 1865)، وزيادة الاعتماد البريطاني على قطن سورية إضافةً إلى قطن مصر[92]. كذلك عوّض النقص الكبير بالحبوب

(91) قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانيّة: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** (بيروت: الدار العربيّة للعلوم- ناشرون، ومركز دراسات الإسلام والعالم، 2003)، ص 70 و73–74.

(92) عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانيّة في ولاية سورية، 1864–1914** (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص 240. قارن مع فقرات «المساعدة السنيّة» التي صار التفضل بها ونشرها وإعلانها قبلًا «في بيانات مخصوصة» بحقّ ترويج زراعة القطن وتكثيرها. كما ركّزت تعليمات بحق وظائف مأموريات (مديري الزراعة) على أن «التشويق للزراعة ليس القصد به زراعة الحنطة والشعير فقط» و«أن محصول القطن حال كونه من القديم شيئًا مفيدًا، فأمر زراعته ليس متقدمًا كالواجب، وغير حاصلٍ التحري والتفتيش أيضًا عن القطن الذي يزرع بالممالك الأخرى من أي جنس، وأي نوعٍ هو، بل حاصلٌ الاكتفاء على الدوام بالنوع الموجود باليد. والحال أن القطن الحاصل بأطراف الأميركا ومصر، بما أن جنسه ونوعه أعلى، فثمنه أيضًا أزود... فمن اللازم إذن بالممالك المحروسة الشاهانية أيضًا بزرع من بذار قطن الأميركا ومصر المذكورين بحسب طبيعة وقابليّة كل موقع». انظر: **قانون الأراضي**، ترجمة رفعتلو نقولا أفندي نقاش (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، 1873)، ص 252–253 و356–357.

عكست هذه السياسة مدى تسارع وتيرة ارتباط الزراعة العثمانيّة بالسوق العالمية. خلال الأعوام 1861–1865 قام مستحدثون حلبيون عدّة، مستفيدين من إعفاء الدولة لآلات إنتاج القطن من الرسوم الجمركية وتشجيعها على زراعته، بتوسيع دائرة زراعة القطن المروي شمالًا حتى الأراضي السلطانية (الحميدية)، حتى إن محصول عام 1863 بلغ عشرة أضعاف محصول عامي 1857 و1858. وفي عام 1862 صدّرت منطقة حلب 1000 بالة من القطن بقيمة 8503 ليرات عثمانية، وفي عام 1864 ارتفعت صادراتها =

وندرتها في شمال تركيا بسبب الحرب الروسيّة - العثمانيّة في عام 1878 وصعوبات استيرادها، بزيادة الاعتماد على حبوب شمال سورية وأعالي بلاد الرافدين لسدّ النقص الكبير الذي كان جزءًا من أزمةٍ عالميّةٍ في ندرة الحبوب، ارتفعت فيها أسعارها بشكلٍ جنونيٍّ في حوض البحر المتوسط وأوروبا[93].

2- ربط شرق السلطنة بغربها

في إطار عملية بناء الدولة المركزيّة التنظيماتيّة الجديدة، أدى إحياء الجزيرة السوريّة في موقع وادي الفرات الاستراتيجيّ دورا رئيسياً في ربط شرق السلطنة بغربها وربط الولايات العربيّة العثمانيّة ولا سيّما ولايات بلاد الشام بالأناضول. وتمّ على مستوى الجزيرة الفراتيّة عمومًا تطوير طرق المواصلات النهريّة الفراتيّة بين مسكنة التي اكتسبت في التاريخ اسم بوابة سوريّة على الفرات، واضطلعت بوظيفة مرفأ ترانزيتيٍّ نشطٍ للبضائع، والفلّوجة التي تُعتبر مرفأ بغداد على ضفّة الفرات الغربيّة في الجزيرة السفلى من جهةٍ أولى، وبين بيراجيك وبالتالي أورفة عبر مسكنة نحو الفلوجة من جهةٍ ثانيةٍ[94]. كذلك تم

= إلى 22000 بالة، بقيمة 119727 ليرة، أي إلى ما هو أكثر من مثل ما صدّرته قبل عامين. انظر: شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800-1914**، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1990)، ص 458.

(93) هاينتز غاوبه وأويغن فيرت، حلب: **دراسات تاريخية حول البنية العمرانيّة**، ترجمة صخر علبي، 2ج (دمشق: وزارة الثقافة، 2007)، ج1، ص 676. ويشير المؤلفان إلى أن هذا الارتفاع الجنوني كان حاصلًا بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المتوسط (ص 679).

(94) عيّاش، **حضارة وادي الفرات**، ص 362 و364.

مثّلت فكرة الملاحة البخاريّة في الفرات إحدى الأفكار القويّة الحضور في الدوائر الإمبراطوريّة البريطانية بين عامي 1834 و1845 للبحث عن طريق «تجارية» و«سياسية» نهرية إلى الهند أكثر سرعةً من الطرق البريّة، وكانت هذه هي وظيفة البعثة التي قادها الكولونيل تشيسني (Francis Radwon Cheseny) 1789-1872 في العامين 1835 و1837، رائد فكرة الملاحة البخارية في الفرات في عهد الملك وليم الرابع. وتتمثل أهمية تلك الفكرة في محاولات العثمانيين ربطها بأهداف مرحلة التنظيمات، ففي فترة ولاية مدحت باشا (1869-1872) جرت أولى عمليّات الإبحار من مسكنة إلى الفلوجة بواسطة شركةٍ فرنسيّةٍ للمراكب البخاريّة، غير أن انقلاب بعض السفن بسبب كثرة الشرائط الرملية في قعر النهر وضع نهايةً لهذه المحاولة. وإثر الحرب الروسيّة - العثمانيّة احتكر عبد الحميد الثاني حقّ الملاحة في النهر، وعمل في أواخر القرن التاسع عشر على وضع مخطط كامل لتنفيذ الأشغال اللازمة بقصد جعل النهر صالحًا للملاحة في فصول السنة كافّةً. قارن مع: فرا ودوهوفل، ص 49-50.

وفي عام 1911 بدأ البرنامج الذي وضعه عبد الحميد يؤتي ثماره بفضل شركة المراكب البخارية =

تطوير المواصلات البرّيّة بين حلب - دير الزور - بغداد، ودمشق - تدمر - بغداد من جهة وضمان أمنها، ووضعت خطّة لمد سكّة حديد على طول مجرى الفرات حتى «الخليج الفارسيّ» بطولٍ 900 ميل[95]، كجزءٍ من مشروع ربط شبكة السكة الحديد بالأهداف «التنظيماتيّة» المركزيّة للحكومة العثمانيّة، لجعل الأستانة مركز الخطوط الحديديّة الأوروبيّة والآسيويّة، بشكل يُمكّن الحكومة من استخدامه إداريًا وعسكريًّا لفرض مركزيّتها على الولايات[96].

احتلّت عملية إحياء إقليم الجزيرة وتنمية القسم المتصحّر فيه المتمثّل

= التي نظّمت النقليات بين كلٍّ من حلب ودير الزور، وبين كل من الفلوجة وبغداد عبر مسكنة، واختصرت مدّة السفر في طريق يبلغ طولها البري 970 كلم، من عشرين يومًا على الطريق البرية إلى نحو 5 أو 6 أيام. انظر: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام، 3 ج (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ج1، ص 192.

شكّل ذلك تجربةً جاهزةً لاستخدام أركان حرب الجيش الألمانيّ في سورية إبّان الحرب العالميّة الأولى الملاحة في نهر الفرات لتسيير الفرق والتجهيزات. وكانت مسكنة عنصرًا مركزيًّا في شبكة الإعمار الحضريّ وتيسير طرق المواصلات حتى بالنسبة إلى البحر المتوسّط، ففي مسكنة تقع النقطة الأقرب في نهر الفرات إلى هذا البحر. انظر: عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 294. لكن السفن كانت بطيئةً بشكلٍ لا يصدّق إلى درجة أنّ الرحلة من الفلوجة إلى دير الزور استغرقت 34 يومًا، بينما يمكن قطعها برًّا خلال 12 يومًا. انظر: ماكس فون أوبنهايم، **من البحر المتوسط إلى الخليج: العراق والخليج**، ترجمة محمود كبيبو (لندن: دار الوراق، 2009)، ص 22.

(95) فرا ودوهوفل، ص 49-50.

(96) تبنّاها مدحت باشا في سياق أفكاره الإصلاحية المتعددة حين كان واليًا على بغداد (1869-1872). في هذا الإطار وضع المهندس الألماني فون برسيل في العام 1871 مخططًا لجعل الآستانة مركزا للخطوط الحديديّة الأوروبيّة والآسيوية التي ستمتد من السواحل الآسيوية إلى استنبول حتى الخليج. وكان خط الآستانة - بغداد أول خط من خطوط هذا المشروع. انظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 5 (دمشق: دار الترقي، 1927)، ج5، ص 209.

وشكّلت هذه الخطة أساس معظم أعمال التشييد اللاحقة للخطوط الحديدية في الدولة العثمانيّة. وتبنت إدارة السلطان عبد الحميد الثاني هذه الخطة، ونفّذت أجزاء منها بطريقة الضمان الكيلومتري التي تضمن حدًّا أدنى لشركة السكك الحديد عن كل كيلومتر مستخدم، لحلّ مشكلة نقص التمويل والتقانة، ولهذا حاولت في هذه المشاريع أن تتولّى الأمر بنفسها، فكان المشروع الاستراتيجي الوحيد الذي موّلته التبرعات العثمانيّة والإسلامية وبواسطة العثمانيّين أنفسهم لأسباب أيديولوجية - سياسية ودولتية للسيطرة على اليمن من خلال خط سكة حديد الحجاز، وإن اضطرّت الحكومة إلى الاستعانة بخبراء أوروبيين لإنجازه، وبني عثمانيًا باستثناء القاطرات والعربات المرتبطة بمستوى التطور الصناعي. ومع ذلك بنت الشركات أقلّ من 20 بالمئة من المتّفق عليه، وكان ما بنته وفق تقويم الحكومة العثمانيّة من دون قيمةٍ استراتيجيةً. انظر: إنالجيك وكواترت، ج2، ص 554-557.

بالجزيرة الفراتيّة الوسطى (السوريّة) أولويةً أساسيّةً في هذا المشروع، إذ شكلّ إقليم الجزيرة منذ أن سيطر عليه العثمانيّون بقيادة السلطان سليم الأول (1512 – 1520) بعد أيار/ مايو 1516، حاجزًا أو فاصلًا بين الأناضول التركيّ والمناطق العربيّة. ومن هنا انطوت عملية الدمج الجديدة على تحويل إقليم الجزيرة من إقليم طرفيٍّ للدواخل العربيّة (العراق وسورية والحجاز... إلخ) إلى إقليم مندمجٍ اقتصاديًّا وبشريًّا بالأناضول[97].

3- ترابط إعمار الجزيرة الوسطى بالجزيرتين العُليا والسُفلى في الإقليم: مركزية دير الزور

أ- التنظيم الإداري ومجاله الجغرافي

انطلقت عملية إحياء الجزيرة الوسطى وإعمارها وربطها بالجزيرتين العليا والسفلى من مركز دير الزور الجديد. تمّت أولى عمليات التنظيم الإداريّ لمنطقة وادي الفرات (السوريّة) في إطار التحديث الإداريّ المؤسّسي المرتبط بتطبيق قانون الولايات العثمانيّ. وفي عام 1870 حوّل أرسلان باشا بلدة دير الزور من قضاءٍ إلى سنجقٍ (لواء) تابعٍ لولاية حلب. وشكّل أوّل مرّة بعد طول انقطاع، وحداته الإداريّة التي شملت مساحاتٍ واسعةً من إقليم الجزيرة التاريخيّ، فصارت كل من الرقّة والسبخة والعشارة والبصيرة والبوكمال والشدادة وسنجار ونصيبين ورأس العين وويران شهر ومسكنة أقضيةً، ونُظّمت تدمر ناحيةً مرتبطةً مباشرةً بمركز السنجق، كما نظّمت تل عفر ناحيةً ملحقةً بقضاء سنجار، وورورينا ناحيةً ملحقةً بقضاء نصيبين، ونظّمت أماكن تمركز عشائر كيلي والملّية وخلجان الكرديّة نواحي مرتبطةً بقضاء رأس العين. وألحق السنجق بأقضيته ونواحيه الجديدة كافّة بولاية حلب.

نظرًا إلى الاتساع الكبير لمساحة سنجق دير الزور، وضرورة قيام الحكومة بتدخلٍ إداريٍّ مباشرٍ لتطويره وضبط حالة الأمن فيه، حوّل في أواخر عام 1870 إلى سنجقٍ أو متصرفيّةٍ مستقلّةٍ ملحقةٍ مباشرةً بمقر الحكومة المركزية في الأستانة. ثم جرى في عام 1876 تقليص حدوده، فربط قضاء سنجار بولاية

(97) الجميل، تكوين العرب الحديث، ص 87، 107 و121–123.

الموصل، كما ربط سنجق ماردين بولاية ديار بكر، وقضاء مسكنة بولاية حلب، وعاد ارتباط السنجق كما كان سابقًا بولاية حلب[98]، لكن إلى حين، إذ سيعيد متصرّف اللواء الفريق حسين رشدي باشا المدرّس (1827 - 1885)، وهو نجل مفتي حلب الحاج عبد الرحمن أفندي المدرس، ارتباطه في عام 1881 مع الحكومة المركزية في الأستانة[99]، ثم صنّف اللواء في عام 1888 في مرحلة إعادة النظر بتوزيع الولايات «متصرفيّةٍ ممتازةٍ».

وكانت متصرفيّة دير الزور إحدى ثلاث متصرفيّاتٍ ممتازةٍ مرتبطةٍ بالعاصمة مباشرةً، هي متصرفيّات جبل لبنان والقدس ودير الزور، وكان الاتصال البرقيّ (التلغرافيّ) من أهمّ خصائص الارتباط المباشر بين هذه المتصرفيّات والعاصمة[100]، وضمّت متصرفيّة دير الزور يومئذٍ ما سيُسمّى لاحقًا بمحافظتي الفرات (الرقة ودير الزور) والجزيرة العليا (الحسكة) وناحية تدمر وقسمًا من الموصل، وامتدّت حدود اللواء الإداريّة بين منطقة عانة التي كانت تتبع يومئذٍ ولاية بغداد العثمانيّة، ومسكنة[101].

ب - عمران البلدة

بدأ عمران بلدة دير الزور الجديدة منهجيًا في عام 1865، في إطار التحالف الذي قام بين الإصلاحيين العثمانيين في ستينيات القرن التاسع عشر، والسلطان عبد العزيز الذي ارتقى العرش في عام 1861 وبرز حتى أواسط الستينيات «نصيراً للإصلاحات»[102]. مثّل هؤلاء جيل الستينيات وحركة النهضة

(98) راغب الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، تحقيق محمد كمال، 3 ج، ط 2 (حلب: دار القلم العربي، 1988)، ج3، ص 357، قارن مع: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 573، وعياش، **حضارة وادي الفرات**، ص 151.

(99) انظر تقرير الجزار، في: الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، ج3، ص 384.

(100) عبد الكريم غرايبة، **سورية في القرن التاسع عشر، 1840-1876** (القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1962)، ص 59-60 و156.

(101) زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 573.

(102) تخلّى السلطان عن ثلث واردات الخزينة الخاصة لبيت المال، وطهّر الإدارة من بعض الموظفين «الفاسدين» الكبار، وحاول أن يركّز سياسة الدولة على خدمة مشروعات التنمية العامة. انظر: أحمد صائب بك، **واقعة السلطان عبد العزيز**، تعريب محمد توفيق جانا، ط 2 (بيروت: مطبعة الاقتصاد، [د. ت.])، ص 27-30.

في العالم العثماني، في العاصمة، وفي الولايات العثمانية العربية الشامية، حيث سيضطلعون بدور استراتيجي في نشر قيم الحداثة والإصلاح طيلة العقود اللاحقة، وحتى نهاية الدولة العثمانية[103]. وأصدرت الحكومة العثمانية في سياق هذا التحالف في مرحلة «التنظيمات الثانية» (التي أطلقها خطي همايون في عام 1856)، قانون الولايات الذي أعاد تنظيمها الإداري، وفصل السلطة القضائية عن السلطة الإدارية، كما فصل السلطة الإدارية للوالي عن السلطة العسكرية لقائد الجيش في الولاية، وأحدث لأول مرة تغييرًا هيكليًا في الإدارة على أساس مؤسسي عصري، حلّ فيه مجلس الولاية شبه التمثيلي النسبي للطوائف غير المسلمة مكان ديوانها البيروقراطي. واشتمل قانون الولايات العثماني أول مرة على تأليف جهاز مؤسسي تابع للولاية يتولّى أمور التوجيه والإرشاد في القطاع الزراعي، ويتضمن ترغيب السكان في زراعة محاصيل أخرى غير القمح والشعير، بهدف الانتقال من الزراعة البعلية إلى الزراعة المروية، وتحفيز عملية التحضر.

شكّل مركز دير الزور الجديد نقطة انطلاق عملية تنظيم الجزيرة الوسطى وإعمارها وربطها بالجزيرتين العُليا والسُفلى. وأخذ هذا المركز يتطور بدءًا من ذلك التاريخ على شاكلة التوسع الإداري التي جرى شرحها. ونتج من ذلك تحويل السنجق أو المتصرفية إلى حقيقة إدارية في تنظيمات الدولة التحديثية الجديدة. بُني المركز الإداري والعسكري للمدينة في النقطة التي يبلغ فيها الفرات أقصى حالات اتساعه، مشكّلًا مع الزمن مصاطب مرتفعة عن مجرى النهر سوف يجري إنشاء معظم القرى فوقها[104]، وتدريجًا مُنِحت العشائر نصف المتحضرة أراضي صالحةً للزراعة على ضفاف الفرات والخابور، وأُعفيَ أبناؤها من الخدمة العسكرية، ومن ضريبة الطرق مقابل دفع ضريبة سنوية عن تأجير الأرض. وكانت هذه الضريبة تُعادل 17 في المئة من إجمالي المحصول. وقد حدّدت طبيعة النهر دائمًا تركّز التجمعات الحضرية حوله منذ ذلك الوقت وحتى الآن، حيث انتشر السكان نتيجة ذلك بشكل شريطي ضيّق،

(103) عن هذه النخب التي برزت عام 1860 انظر: ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، 1789-1939**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، 1977)، ص 89.

(104) موسى، ص 24-28.

يتركّز فيه ما لا يقل عن 97 في المئة منهم، بينما النسبة الأقل هي في البادية الشامية[105].

سيُدشّن تأسيس المدينة تاريخ صراع جديدٍ، لكن بطبيعةٍ مختلفةٍ بين المعمورة التي نشأت في الفضاء الحضري الجديد للمدينة الفتيّة، والبادية البدوية أو الشاميّة من جهةٍ، والعشائر «الغنّامة» المُسالمة والمرتبطة بالأرض وبمساحة تجوال «نجعة» محدودة، وهناك العشائر «الجمّالة» ذات «النجعة» الطويلة وهي تحتقر العمل الزراعي معتمدة على اقتصاد النقل بواسطة الإبل واقتصاد الغزو (الغنيمة).

ج - بناء شريحة الأعيان:

العصبية المركبة والثنائية بين «الديريين» و«الشاويين»

مع تحوّل السنجق إلى حقيقة إدارية وتحسن خطوط المواصلات وفرض الأمن بدرجةٍ كبيرةٍ على طرقه وحماية المعمورة من غزوات البادية، بات بناء طبقة اجتماعية جديدة من مستثمري الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة ممكنًا. وتمثلت هذه الطبقة بالأعيان الديريين الذين استفادوا من القوانين التي صدرت في إطار عملية التنظيمات كان أهمها «قانون الأراضي» العثماني (1858)، ثم قانون «الطابو» (1859) الذي أنشأ نظامًا قانونيًا لسجل الحُجج والعقود المتخصصة بالأراضي، وأنشأ «السند الخاقاني»[106].

قام ثريا باشا في هذا السياق بين العامين 1864 و1866 بتوزيع الأراضي الزراعية على ضفاف الفرات، بهدف تشجيع الاستقرار وتنمية الزراعة، ووزّع سندات بالملكية (خاقانية) على الأسر الديرية بحسب عدد أفرادها، وكانت الملكية بحدود 12 دونمًا نظريًّا، لكنها فعليًا تجاوزت 100 دونم، لقاء دفع

(105) المصدر نفسه، ص 83-111 و133.

(106) حدّد القانون نُظم تفويض الأراضي الزراعية الأميرية إلى الأشخاص المتصرفين بها ببدل مع إبقاء الرقبة لبيت المال، بموجب «سند خاقاني» تبيّن فيه حدود الأرض بحسب الموقع. وبذلك ما عادت الأراضي منحة يستردّها السلطان والحكام والولاة متى شاءوا، وأصبح حائز الأرض يمتلك حق التصرّف بها بموجب علاقةٍ قانونيةٍ مستقرة، ولا يجوز استردادها إلا في حدود ما يجيزه القانون فحسب. انظر: الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ص 399-400.

قرش واحدٍ عن كل دونم سنويًا ضريبة للدولة[107]. وبذلك تكوّنت نواة طبقة «الأعيان» الديريين التي ستؤدي بالشراكة مع البيرقراطية العثمانية «التنظيماتية» المدنية والعسكرية، دورًا أساسيًّا في تطوير المجال الحضري للبلدة.

ثم اتبع خلفه أرسلان باشا، قائمقام القضاء الجديد، سياسةً مكثّفةً في تحضير البدو وتحويلهم إلى مزارعين، وتطوير البلدة، حيث بنى أرسلان باشا في أواسط الستينيات أوّل مدرسةٍ ابتدائيةٍ، كما بنى مستشفى وعشرات القرى لإسكان البدو فيها وتحويلهم إلى فلاحين. لكن ما إن اضطر الجنود العثمانيون الذين وضعهم أرسلان باشا لحراسة هذه القرى إلى مغادرتها صوب البادية الشامية حتى هجر البدو هذه القرى[108].

تطورت هذه الشريحة في عهد حسين باشا المدرّس بإضافة أعيان حلبيين كان تملّكهم الأساسي في البليخ، لكنه امتدّ في عهد حسين باشا المدرّس إلى وادي الفرات في دير الزور، واستفاد تجار حلب من تأسيس دائرة لمسح الأراضي في حلب عام 1866 كان يرئسها أحد الأعيان من آل الجابري، هو راغب أفندي الجابري، وحصلوا من خلال ذلك على مساحات شاسعة من الأراضي السلطانية في وادي الفرات[109]. وبذلك توسعت طبقة مستثمري الأراضي، وارتفع حجم رأس المال المستثمر بفضل التراكمات المالية لدى تجار حلب.

أفرز تطور المدينة، وتشكل طبقة الأعيان بالترابط مع نشوء الملكيات والحيازات الزراعية، نشوء عصبية مركّبة جديدة أو متعددة المستويات، يمكن وصفها بلغة علي الوردي بـ«العصبية البلديّة». وفي حين كان للبدو وأنصافهم المتحولين إلى الزراعة عصبية واحدة هي «العصبية العشائرية»، فإنه كان لابن مدينة دير الزور ثلاث عصبيات هي العصبية العشائرية التي انحدر منها

(107) عمر الصليبي، **لواء الزور في العصر العثماني اجتماعيًا واقتصاديًا** (دمشق: مطبعة دار العلم، 1997)، ص 129-130.

(108) آن بلنت، **قبائل بدو الفرات**، تعريب أسعد الفارس ونضال خضر معيوف (دمشق: دار الملاح، 1978)، ص 417، و Hannoyer, p. 123.

(109) Myriam Ababsah, *Raqqa: Territoires et pratiques sociales d'une ville syrienne pratique sociale d'une ville syrienne* (Damas: Institut Français du proche orient, 2009), pp. 31-32.

انظر: الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، ج3، ص 367.

الديريون، والعصبية المحلية تجاه المحلات الأخرى، والعصبية البلدية الديرية للمدينة ككل حين «يهدد البلدة خطر عام، وبذا تتحد جميع المحلات في سبيل الدفاع عن البلدة، وتقف صفًا واحدًا تجاه العدو المشترك»[110]، كما حدث في تراصّ البلدة في زمن حسين باشا المدرّس في مواجهة تهديد شمّر بغزوها في عام 1879، وكما حدث في تراصّها في مواجهة هجوم العقيدات بقيادة رمضان شلاش في عام 1919[111]. وتميّزت عصبيات دير الزور باتحادها على أساس العصبيّة البلدية لحماية المدينة من الخطر الذي قد تمثله العشائر المحيطة بها، وذلك إبان الفترة الانتقالية بين رحيل العثمانيين عن المدينة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 ووصول مرعي باشا الملاح بوصفه أول متصرف عربي للواء دير الزور في 7 كانون الأول/ديسمبر 1918، وقيامهم بتأليف مجلس محلي كان في منزلة حكومة موقتة تصرف الأمور، تولّى رئاسته بالتناوب كل يوم أحد زعماء العصبيات الثلاث (الشرقيون والوسطيون والخرشان)، وهو ما أطلق عليه الأهالي اسم «حكومة الرؤساء الثلاث»، أو «الفلت» في إشارة إلى الفوضى التي عمّت هذه المنطقة في تلك الفترة وافتقاد أي سلطة مركزية[112].

تألفت هذه العصبيات من «الوسطيين» وهم الذين يسكنون في الأحياء الواقعة في غرب المدينة، ومن «الشرقيين»، وهم الذين يسكنون في الأحياء الواقعة في شرقها، ثم حي الخرشان الذين سكنوا في بساتين الحويقة[113]،

(110) عن مفهوم العصبية البلدية ومستويات العصبية انظر: علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، 6ج (لندن: دار الوراق، 1969)، ج1، ص 21-22.

(111) يُعتبر هذا الهجوم في التاريخ السوري الرسمي جزءًا من حركة الثورات ضدّ الفرنسيين، لكنّ كثيرين من أعيان دير الزور يعتبرونه هجوم عشائر على المدينة. ويكتب في هذا الصدد لطفي الحاج حسين الذي ينتمي إلى عشيرة الخرشان متّهمًا «ثورة» رمضان شلاش بأنه «جاء بعشيرته إلى دير الزور محاولًا نهبها، حيث قاومه الأهالي وصدّوا حملته». ومنذ تلك الحادثة نشأت العداوة بين دير الزور والقرى المجاورة لها ممّن يدعون بـ«الشوايا». لأصولهم قارن مع: أسامة الحاج حسين، إعداد وتنسيق، **محطات في حياة السياسي والشاعر المحامي الدكتور لطفي الحاج حسين نائب الجزيرة السابق** (دمشق: دار الينابيع، 2007)، ص 25.

أما عبد القادر عياش مؤرخ دير الزور فيشير إلى أن «وجوه البلدة» لم يرضوا عن تصرّفات شلاش «فأخرجوه من البلدة بعد شهرين». انظر: عياش، **حضارة وادي الفرات**، القسم الثاني، ص 153.

(112) راجع: زبير سلطان قدوري، **الثورة المنسية** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2000)، ص 43.

(113) أحمد وصفي زكريا، **ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916** (دير الزور: صوت الفرات، 1968)، ص 49.

وتحمل العصبيتان «الشرقية» و«الوسطية» اسمين جهويين، لكن تركيبتيهما البشرية ذات منابت وأصول عشائرية، في حين تحمل العصبية الثالثة اسمًا عشائريًا هو «الخرشان» الذين يعتبرون أنفسهم جزءًا من عشيرة بني صخر[114]. وبذلك كان التركيب البشري للأحياء الديرية تركيبًا عشائريًّا، وهو ما ظهر في أسماء الحارات أو «الدربات» التي كانت تُسمّى باسم العشيرة، أو العائلة الكبيرة الممتدة الغالبة عليها[115]، فكان الوسطيون خليطًا من عشيرة الظفير التي تضم البو بشار والبو عاشور والبو جرسان والرولة والجبور والتركي والويسات والبيعة والديم وغيرهم، وإن برز الجويشنة الطائيون والبو خريص الخفاجيون بين عشائرهم الأبرز دورًا والأكثر تأثيرًا ونشاطًا في مجال التجارة والحياة العامة. وعلى المنوال المختلط نفسه كانت حالة الشرقيين. وكان يُمكن عوائل معيّنة، أو عشيرة تعيش في حي منطقة الشرقيين أن تكون متحالفة مع الوسطيين وتدفع الديّة معهم تعبيرًا عن الوحدة في الانتماء والتضامن العشائري[116].

بناء على ما سبق، لا بدّ لكل ديري من أن يكون منتسبًا إلى إحدى العصبيات الثلاث التي كان التنافس الشديد يسود بينها، ولا سيما بين الوسطيين والشرقيين، هذا التنافس الذي سرعان ما يمكن أن يتحول إلى توتر يشطر المدينة إلى شطرين[117]. والواقع أن السكان كافة، باستثناء سكان «الدير العتيق»، ينتمون إلى «الغرباء» الذين لا ينتسبون إلى عشيرةٍ، أو إلى عشيرةٍ قويةٍ في المدينة، وشكّل مفهوم «الغرباء» أساسًا معياريًا في تطوّر المدينة للتمييز بين أهل الدير الأصليين، والوافدين لاحقًا إليها.

كانت هذه العصبيات منقسمة بحدّة على مواقع السلطة والنفوذ والسيطرة على المناصب البلدية، ثم على تمثيل الدير في مجلس المبعوثان العثماني بعد عودة العمل بالدستور (1908)[118]، إذ آل هذا التمثيل في الدورة الأولى للمجلس (1908 – 1912) إلى «الوسطيين» ممثلين بخضر أفندي لطفي آغا البوخريصي الخفاجي، ما أغاظ أعيان الشرقيين والخرشان، وشطر المدينة إلى شطرين:

(114) في شأن فهم خرشان دير الزور لأصولهم راجع: الحاج حسين، ص 14.

(115) الصليبي، ص 33 و79.

(116) المصدر نفسه، ص 40.

(117) زكريا، **ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916**، ص 49.

(118) Hannoyer, pp. 128-129.

شطر يُمثّله الوسطيون وشطران آخران يُمثّلهما «الخرشان» و«الشرقيون»[119]. وما لبث أن انتقل التمثيل إلى «الشرقيين» ممثلين بنوري أفندي الفتيح الذي انتُخب نائبًا في دورتي المجلس المتتاليتين الثانية (1912)، والثالثة (1914). وتمثلت العصبيات العشائرية الثلاث كلها في المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق (1919 – 1920) الذي أعلن قيام المملكة السورية العربية، وذلك على النحو التالي: الحاج فاضل أفندي العبود (عن الوسطيين)، ونوري أفندي الفتيح (عن الشرقيين)، وإبراهيم أفندي الحاج حسين (عن الخرشان) [120].

برز في سياق التطور الاجتماعي – المجالي – المديني لدير الزور نوع من الثنائية بين الديريين و«الشوايا»، وهم البدو المتحوّلون إلى الفلاحة. وغدا «الشاوي» هنا خاضعًا لسلطة المرابين وكبار الملّاك المدينين من أعيان دير الزور، وإلى «إتاوات» العشائر البدوية القوية في وقتٍ واحدٍ. وكان أثرياء دير الزور مسيطرين على أدوات الريّ التي أخذت تتطور إلى «الغرّاف»، وغدا «الربا» شيئًا مُلازمًا للحياة الزراعية. وكان معدّل الفائدة مرتفعًا جدًا، ويصل إلى 50 في المئة، وفي حالات معيّنة إلى 100 في المئة. ولذا أطلق على بلدة دير الزور اسم «بلدة الربا»[121]. وشكل ذلك الأساس الاجتماعي – الاقتصادي لظاهرة الصراع بل «العداوة» بين «الديريين» والفلاحين المعروفين باسم «الشوايا»، وكان هذا المصطلح «يحمل في طيّاته نوعًا من التصغير»[122] و«التحقير» الذي أفرز مثلًا شعبيًا ديريًّا يُقال على سبيل السخرية: «الشاوي بدو باسبورت ليدخل المدينة»، أي يحتاج إلى «جواز سفر»، وهو ما يعني اعتباره «أجنبيًا». وحدث الانتقام الأكبر من «الشوايا» في الهجوم الفوضوي على مدينة «الربا» إبان ما يُعرف في الحوليات السورية بثورة رمضان شلاش في أواخر عام 1919 ضد الوحدات البريطانية في مدينة دير الزور[123]. هكذا حمت «التنظيمات» بدرجةٍ كبيرةٍ

(119) زكريا، ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916، ص 49.

(120) في شأن ما أثاره انتخاب الحسين راجع: الحاج حسين، ص 33.

(121) عيّاش، حضارة وادي الفرات، ص 156، والصليبي، ص 31 و117.

(122) عن الخصومة بين الديريين والشوايا انظر: الحاج حسين، ص 25.

(123) نهبت قوات شلاش المؤلفة من 500 رجل في «عملية تحرير المدينة» المستشفى والسراي وكنيسة الأرمن، كما كسروا الخزانة الحديدية، واستولوا على ما فيها من نقود، ثم أضرموا النار في مستودع البنزين، فانطلق اللهيب منه بشكل هائل، ما أدى إلى وقوع نحو تسعين إصابة، كما حاول بعض أفراد العشائر نهب بيوت البلدة وأسواقها، لكن الرؤساء منعوهم من ذلك، راجع: الوردي، ج5، ص 132.

الفلاحين من غزوات البدو، لكنها لم تستطع أن تحميهم من جَوْر الملتزمين وكبار الملاك والمرابين المدينيين الذين ظلوا فوق عملية تحكّمهم بالريف القروي الناشئ ينظرون إليهم بعين «الاحتقار» و«الإقصاء»، وتمثل هنا تناقضها الأول، بينما تمثّل تناقضها الثاني في أن الأراضي التي وُزّعت على العائلات بحسب حجم كل منها تحوّلت إلى ملكية كبيرة لرؤساء العائلات الديرية.

د – السلسلة الحضرية والنموّ السكاني

ازدهرت مدينة دير الزور في هذه العملية التي جرت وتطورت نسبيًا خلال نصف قرن ونيّف، بسبب انتعاش طريق التجارة حولها، ونموّ المبادلات بينها وبين المدن العراقية والسورية «العثمانية» الأخرى. ومنذ عام 1907 باتت حركة انتقال الأفراد وأمتعتهم بين مدينتي دير الزور وحلب من جهة، ومدينتي دير الزور وبغداد من جهة ثانية ممكنةً بواسطة شركة العربات السريعة (العربات الليلية) بين حلب وبغداد. ولما كانت الدولة العثمانية مستمرة بسياسة الربط بين الولايات، فإنها زوّدت هذه الشركة بأحد الجنود النظاميين (العسكر الشاهاني)، وبمسيّر، أو مرافق من البدو، في رحلة السفر من حلب إلى بغداد من طريق دير الزور[124]، حماية من قطاع الطرق المنتشرين في البادية ومسالكها البرية.

على طول الطرق الجديدة تطورت بؤر العمران، وكان أبرزها تطوير بلدة الباب وإحياء منبج (في الريف الشرقي القريب من مدينة حلب حاليًا) وبناء بلدة الرقة. وانتعشت مراكز أقضية الدير ونواحيها الواقعة على طريق التجارة، ودبّت الحياة وحركة السلع والأشخاص ومراكز الحكومة وفرق «البغّالة» على طول طريق وادي الفرات الأوسط من مسكنة إلى البوكمال.

في سبعينيات القرن التاسع عشر جعلت الحكومة العثمانية من البوكمال الواقعة بين القائم العراقية وهجين السورية قضاءً، أحدثت فيه محكمة ابتدائية، وبنت فيه بعد فترةٍ وجيزةٍ ثكنةً عسكريةً. وكانت بداية انبعاثات البوكمال تعود إلى منتصف ستينيات القرن التاسع عشر حول بعض الخانات القديمة التي تذكر بعهدها الزاهر «الغابر». وأخذت بلدة البوكمال (ولعلها على اسم عشيرة

(124) عنتابي وعثمان، ج1، ص 45.

البو جمال، حيث تلفظ البو جمال بالبوكمال، والبو جامل بالبو كامل) في سبعينيات القرن التاسع عشر تتطور بشكل ملحوظ، وشبهتها بلنت بـ «حصن» لأنها بُنيَت حول الخانات القديمة التي وصفتها بلنت بالحصون، وكانت ذات طراز معماري هندسي موحّد لأداء الوظيفة التجارية للخان[125]. والتطور إلى قرية كبيرة في الوسط العشائري الذي يقطنه العقيدات، أخذ يشكل محطة قوافل بين حلب وبغداد عبر طريق الفرات القديمة، وصلة وصل بين البادية السورية والجزيرة الفراتية السورية (الوسطى) والعراقية. وفي عام 1904 أنعشت الحكومة العثمانية بلدة البوكمال، وبنت فيها دارًا للحكومة، ومركزًا للهاتف والبريد، ودارًا للقائمقام، ثم مدرسة زراعية[126].

ساهم إنشاء المدينة بتطور عانة الاقتصادي. والحقيقة أن نحو 80 في المئة من سكانها كانوا ينحدرون من عانة ثم من راوة والموصل. بل وينحدر قسم كبير من سكان مدينة دير الزور من تلك المناطق، ونجدها في أسماء عائلاتهم: الراوي، العاني، الموصلي. وبذلك أخذت تتطور في الطريق من دير الزور إلى عانة نوَيات بلدة الميادين (قرقيساء والرحبة التاريخية) التي غدت مركز هجرة قرية العشّارة التي تبعد نحو عشرين كلم عنها. وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر كانت المنطقة كثيفة سكانيًا، وتشكل زراعة الشعير أبرز مواردها[127].

ازدهرت هذه البلدات كلها بوصفها محطات للقوافل في ظل برنامج الإعمار الحضري والأمن العثماني، وشكّل هذا الازدهار النسبي أحد عوامل جذب مدينة دير الزور المتزايد للسكان، فبلغ عدد سكانها في أوائل القرن العشرين نحو 9 آلاف نسمة، وارتفع في عام 1910 إلى ما يقدر بـ 15 ألف نسمة[128]، كان بينهم 800 سرياني، ينحدر معظمهم من ماردين و600 أرمني

(125) بلنت، ص 130، والصليبي، ص 25.

(126) عيّاش، حضارة وادي الفرات، ص 32-33، 44-45، و138-140.

(127) بلنت، ص 129.

(128) تقدير عدد سكان المدينة عام 1912 متفاوت بين مصدر وآخر، فيعتمد جان كلود دافيد على تقدير عدد سكانها عام 1912 بـ (5600) نسمة. انظر: Jean-Claude David, *Dynamiques Citadines et production de l'espace en Syrie, le cas d'Alep: La Ville en Syrie et ses territoires: Héritages et mutations*, Bulletin d'Etudes Orientales (Damas: Institut Français de Damas, 2000), Tome LII, p. 288.

بينما يشير Velud استنادًا إلى تقديرات حاجي بك بابان زاده الذي زارها، إلى أنه قدّرهم في العام =

كاثوليكي، و200 يهودي. وكانت هناك كنيستان للسريان وللأرمن الكاثوليك تخدم عبادتهم[129]. وكان سريان دير الزور يمثلون طائفةً ديناميةً مستحدثةً للنشاط الزراعي، وموسّعةً من رقعة الأراضي القابلة للزراعة في أقضية اللواء مثيل الميادين[130]. وانحدر معظم الكلدان من العراق، وتميزوا بكونهم عمّالاً مهرةً وتجارًا، كما انحدر معظم اليهود من عانة وعملوا بدرجةٍ أساسيةٍ في الصياغة والخدمات المالية، بينما انحدر معظم السريان من ماردين[131].

ارتفع حجم سكان بلدة - مدينة دير الزور في العامين 1915 و1916 ليس بسبب ارتفاع وتيرة نموّها الاقتصادي، بل بسبب عامل الهجرة الخارجية الكثيفة الداخلة إليها، وهو العامل المدرسي الثالث في عوامل النمو السكاني، إلى ما يقارب 20 و25 ألف نسمة على حد تقدير أحمد وصفي زكريا إبان زيارته المدينة في عام 1916[132]، وارتبط هذا الارتفاع بالهجرة القسرية الأرمنية الناتجة من تطبيق السلطات العثمانية «الاتحادية» لبرنامج «الترانسفير» للأرمن من ولايات الأناضول الشرقية. ففي عام 1915 قامت إدارة ولاية حلب بتوزيع اللاجئين الأرمن الذين تدفّقوا عليها في كل من حماة ودير الزور والجزيرة[133]. وعمليًا كان التجميع يتم في دير الزور[134].

كان لهجرة الأرمن القسرية وجهها المأساوي، فعلى المدى القصير انتقل

= 1910 بـ 15 ألف نسمة. قارن مع: Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 1, p. 70.

أما مؤرخ وادي الفرات عبد القادر عياش فقدّر عدد سكانها في أوائل القرن العشرين بنحو9 آلاف نسمة. انظر: عياش، **حضارة وادي الفرات**، ص 150.

(129) ألوا موسيل، **الفرات الأوسط: رحلة وصفية ودراسات تاريخية**، ترجمة صدقي حمدي وعبد المطلب عبد الرحمن داود (بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1990)، ص 17.

(130) يشير موسيل إلى جورجي وعبد المسيح من مسيحيي دير الزور ويوسف من أهل ماردين في شراء قريتي الشريج وعلي من ملّاكها من عشيرة البو جمال التي كانت تملك السهل الفيضي بأسره من الميادين حتى قرية البو جمال، وهي عشيرة نصف حضرية. انظر: المصدر نفسه، ص 26.

(131) من أبرز السريان بشير سكر، ومن أبرز الكلدان عائلات لولي وفيلو وحشيشو والقصار والغزّي والحنّو حبو وآل عبد الله والغدي سار، ومن أبرز اليهود عائلة الصايغ، انظر: الصليبي، ص 18.

(132) زكريا، **ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916**، ص 47.

(133) عنتابي وعثمان، ج1، ص 152.

(134) ترنون، ص 223.

مرض التيفوس إلى المدينة، وأخذ يحصد المصابين به في سنة قحط شديدة، وارتفع فيها التضخم بمعدلات كبيرة، وجعل الحياة شديدة الصعوبة[135]، وأصاب البرد الشديد الثروة الحيوانية بخسارةٍ فادحةٍ، حتى إن الجليد طفا على نهر الفرات، ويُعرف ذلك في الحوليّات الديرية بـ«أم العظام»[136]. لكن كان للهجرة على المدى الأطول وجهٌ إيجابي على المدينة، انعكس في ارتفاع عدد سكانها، وبالتالي ارتفاع معدل النمو السكاني فيها، حيث كانت دير الزور مكانًا مفضلًا للمهاجرين بسبب ضمان علي سواد بك، متصرف دير الزور، حياتهم وأمنهم، وقيامه بـ«توفير ظروف سليمة للمبعدين، وخلال أربعة شهور ضمن علي سواد بك أمان المهجرين، وكان عقابه شديدًا للبدو الذين يحاولون الاعتداء عليهم». وكان المهاجرون يتسلمون إعاناتٍ ماليةً، ويستلمون الأمانات المرسلة إليهم بالبريد. وبنى المتصرف مستشفى عسكريًا صممه مهندسون وبنّاءون أرمن، وتحول تجمّعهم إلى حي نشط، بُنيت فيه الأفران وأنشئت فيه سوق صغيرة يعمل فيها عمّال مهرة. وسمّى الأرمن الحيّ الذي نشأ فيه تجمعهم في دير الزور «السواديّة» احترامًا لعلي سواد بك[137].

هـ - مركزية دير الزور في النشاط التجاري والاقتصادي والإسكاني: ديار بكر - حلب - دمشق

جذب كل من أرسلان باشا، ثم عمر باشا، ثم حسين باشا أناسًا من أورفة (= الرها) من أصحاب المهن والبشتنة والكتابة من دون تمييز ديني أو مذهبي أو عرقي للعمل في مدينة دير الزور، واستقر معظمهم فيها[138]. وكان من استقدمهم أرسلان باشا، أو يسّر أمر إقامتهم متنوعين مذهبيًا ودينيًا، ففي أواخر عام 1878 كان عدد المسيحيين الكلدان 100 نسمة، ينحدرون من الموصل وحلب، واستقروا في البلدة بهدف التجارة، وغدوا من أبنائها، وكانوا دينيًا تحت رئاسة قس موصلي، كما قطن في المدينة بعض التجار اليهود. ويبدو

(135) Hannoyer, p. 129.

(136) الصليبي، ص 116.

(137) ترنون، ص 253، وماجد محمد زاخوبي، **الدولة العثمانية: الأوضاع السياسية من منتصف القرن التاسع عشر إلى تشكيل فرسان الحميدية (1891-1923)** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011)، ص 170.

(138) عيّاش، **حضارة وادي الفرات**، ص 151.

أن تجارة الخيول كانت من أهم نشاط أهل الدير في ميدان التجارة. إذ باتت المدينة مشتهرةً بتربية الخيول وترويضها، وتحوّلت إلى سوق ممتازة لبيعها بأسعار مخفّضة، ونشأت في الدير أهم ثقافات أنساب الخيل وأنواعها، وكان المربّون يشترون الأمهار ثم يبيعونها بعد تربيتها ثلاث سنوات، بشكل أساسي إلى تجار حلب. وبلغ من تقدم تربية الخيل في الدير يومئذٍ أن بعض أفخاذ عشيرة عنزة التي تسيطر على البادية الشامية، كانوا يضعون خيولهم عند المربين الديريين لتلد عندهم، ويقومون بتربيتها وفق تقاليد البادية[139]. ويعود اعتماد البدو على المربّين في المدينة إلى أن «تربية البدو للخيول العربية قد تخلّفت كثيرًا»[140]، وانتقلت إلى المدن، ونشأت دينامية جديدة يتبع فيها البدو المدن، مخلخلةً موازين القوى بين اللاعبين الاجتماعيين، وناسجةً نوعًا من علاقات اعتماد متبادلة.

شكّلت تجارة الخيول خلال فترة قصيرة إحدى قنوات ترابط السوق الداخلية العثمانية المبتورة قبل إحياء مركز دير الزور من جهة، وارتباط دير الزور بالسوق العالمية من جهةٍ ثانيةٍ. وعلى مستوى العلاقة بالسوق العالمية تمّت تجارة الخيول بشكل خاص عبر مؤسسة محمد بن بسام في أرض إمارة آل الرشيد التي كان لها فروع قوية في كل من دمشق ومكة وجدة وبغداد وبومباي. وكانت دمشق هي مقر الإقامة الأصلية لابن بسام. ومن دمشق كان ابن بسام يزور منطقة الفرات السورية. وكانت مصر وحدها قد أخذت تستورد في العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر خيولًا من منطقة المشرق العربي، وفي عدادها سورية، بملايين الجنيهات[141].

أما على مستوى ترابط السوق الداخلية، فغدت الحدود الإدارية للواء مراكز لتواصلات بشرية - عشائرية - اقتصادية مترابطة بين أقضيته. وهنا تأخذ الحدود الإدارية معانيها البشرية والاقتصادية. وكانت تجارة الخيول سلسلةً من العلاقات

(139) في أواخر عام 1878 وصلت بلنت ورفاقها إلى مدينة دير الزور، وتحدّثت بإسهاب عن سلوك متصرفها حسن باشا، كما التقت بعض المسيحيين الكلدان الذين قالوا لها: «إنهم يتآلفون مع السكان في الدير»، كما تحدثت عن تربية الخيول وتجارتها في الدير. انظر: بلنت، ص 102-104، 108، 110، و: Hannoyer, p. 124.

(140) عيساوي، ص 487.

(141) أوبنهايم، ص 57.

التجارية - الاجتماعية تمتد من ديار بكر، المركز الحصين للقوة الكردية الجديدة الصاعدة في مناطق ديار بكر - أورفة - رأس العين، ثم دير الزور فتدمر، فدمشق، ولا سيما حيّ الأكراد التاريخي في دمشق الذي ينحدر معظم سكانه من جنوب شرق الأناضول، وكان سكان هذا الحيّ مترابطين من دون انقطاع مع أكراد ديار بكر وماردين، بصلة التصاهر والقُربى والتجارة التي كان في مقدمها تجارة الخيول[142]، وسيشكل هذا الترابط أحد محفّزات الهجرة الكردية في الفترة الواقعة بين العشرينيات ومنتصف الستينيات من تركيا إلى سورية.

غدت دير الزور مصبّ الطرق التجارية القادمة من العراق، وكانت تتفرع منها القوافل عبر ثلاث طرق رئيسةٍ هي طريق الموصل، وطريق بغداد، وطريق تدمر - دمشق[143]. وفي طريقها كان يمر، ما عدا الركاب على مستوى حركة الأشخاص المزدهرة والجِمال، نحو 4500 بغل سنويًا محمّلين بالبضائع من بغداد إلى كل من حلب ودمشق وبالعكس[144]، وكانت حمولة البغل تراوح بحسب قدرته على التحمل، بين 136 و170 كغ[145]. كما شكّلت دير الزور قبل الحرب العالمية الأولى طريقًا إجبارية لمرور صفقات موسم الأغنام الثالث إليها في أواخر الصيف من منطقة الموصل، ثم إلى دمشق وحلب وحمص وبيروت وأضنة ومرعش وملاطية ليتم ذبحها أو تصديرها إلى مصر من طريق مرفأ الإسكندرون[146]. وكان نحو 60 في المئة من الأغنام الحمراء (القادمة من أرضروم)، و30 في المئة من الأغنام البيضاء القادمة إلى

---

(142) محمد عدنان البخيت، **دراسات في تاريخ بلاد الشام: سورية ولبنان** (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2008)، ص 309.

بحسب إحصاء عام 1922 فإن سكان الحيّ كانوا ينحدرون من العائلات الأيوبية التاريخية التي تنتسب إلى نجم الدين أيوب، ومن عشائر كردية «تركية» هي الآشيتية والبارافية والبرازية والبنيارلية والدقورية والديركية والرشوانية والشيخانية والمتينية والملّية والظاظا والكيكية والوائلية والأومرية. وشكّل الأيوبيون والملّيون والظاظا أغلب عائلات الحيّ. وتنتمي هذه العائلات كافة إلى عشائر مناطق ديار بكر وماردين. للتوسع راجع: عز الدين علي ملا، **حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي 1250-1979: دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية** (بيروت: دار آسو، 1998)، ص 34-37.

(143) كرد علي، ج5، ص 231.

(144) عيساوي، ص 399.

(145) المصدر نفسه، ص 329.

(146) غاوبه وفيرت، ص 689.

حلب من الموصل ودير الزور، و10 في المئة من الأغنام البيضاء الواردة من ديار بكر وحولها يمر في طريق دير الزور إلى حلب، حيث تصدّر منها إلى مصر واسطنبول[147].

غدت عانة التي تقع على ضفاف الفرات الغربية في حدّها الشرقي الجنوبي في تلك الفترة مركزًا تجاريًا بالنسبة إلى التمور والحبوب، وكان يصب فيها النشاط التجاري بـ «الديريين»، ودورهم الوسيط الناشئ بين تجّار دمشق وحلب من جهة، وبدو الجزيرة من جهةٍ ثانيةٍ، وكانت الدير نفسها مكانًا يتم اللجوء إليه من مركز عانة لشراء الحبوب[148]. ودفع هذا الازدهار التجاري للمدينة السلطات العثمانية إلى فرض ضريبةٍ على التجارة وأرباحها توازي العشور أو غيرها من الضرائب التي يدفعها الفلاحون[149]، واستيفاء عائدات «الويركو» الضريبية. وشكّل ذلك مؤشّرًا على تطور دخول المدينة في مرحلة التمدين (Urbanisation).

عزّز ازدهار تجارة الأغنام في إطار الترابط النسبي للسوق الداخلية، وتوجيه تربية الأغنام إلى التصدير، من تطور العشائر «الغنّامة» في لواء دير الزور، وفي الجزيرة الوسطى عمومًا، ورسملتها بدائيًا بربطها بالسوق بدرجاتٍ أعلى مما كان من قبل. ويعتبر هذا التطور في حدّ ذاته تطورًا في ديناميات التحول من حياة البدو إلى حياة الرعاة – المزارعين (Agropasteurs)، وتغييرًا في الذهنية والمُدركات، من اقتصاد الغزو والغنيمة إلى اقتصاد الاستقرار والاعتماد على الإنتاج الحيواني والزراعي في بيئةٍ تتطلب الأمن والاستقرار. والواقع أن جدليّة العلاقة بين المركز والأطراف التي كانت العشائر تصنّف بموجبها عشائر موالية تدفع الضرائب وتُحافظ على أمن المعمورة، وعشائر بدوية ممانعة ترافقت هنا مع دفعٍ حكومي لعملية تحويل البدو إلى نصف حضر أو إلى رُعاة – مزارعين.

تخطت العلاقة بين المركز والأطراف العشائرية، جراء ذلك، الحدود

(147) عيساوي، ص 486.

(148) لوثار شتاين، شمر – جربا والانتقال من الترحال إلى الاستقرار: دراسة حول حياة البدو وتراثهم، ترجمة كامل إسماعيل (دمشق: وزارة الثقافة، 2007)، ص 117.

(149) عيساوي، ص 119.

الجبائية الأمنية البحتة إلى تنمية الناتج المحلي الإجمالي الذي يصب بدوره في تنمية العائد الجبائي. لكن ما بطّأ عملية تحويل البدو إلى فلاحين، كان سببان أساسيان: اقتصاد النقل بواسطة الإبل الذي لن يتوارى إلا في منتصف العشرينيات، وكان يدرّ أرباحًا كبيرةً على العشائر البدوية؛ ومحدودية التوسع في الأراضي القابلة للزراعة بسبب تخلف تقانات الريّ، واعتمادها على «الجرْدة» أو «النصبة»، ثم على «الغراف» الخشبي». وبعد ذلك تطور «الغرّاف» الخشبي إلى «غرّاف» معدني، وبناء عليه فقد تحسّنت إنتاجية الريّ بواسطة هذا التقدم التقني الوئيد. وكانت دير الزور العثمانية لا تزال تعتمد الريّ بواسطة «النصبة»، أو «الجرْد» المحدودة القدرات في مجال الريّ[150]، وكانت تستلزم جهدًا شاقًا من الفلاحين. ووصف ألوا موسيل حين زار وادي الفرات واقترب من دير الزور مشقة الريّ وبطئه بـ«عملٍ قاسٍ من نوعٍ لا يُمكن لفلاحينا في أواسط أوروبا أن يتصوّروه»[151].

في الخلاصة، تبلور برنامج إعمار الجزيرة الوسطى باعتبارها رافعةً لازدهار كامل الإقليم انطلاقًا من دير الزور، واتخذ صيغته الأساسيّة السياساتيّة في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) الذي يُعتبر عهده المرحلة الذهبيّة للتنظيمات العمرانيّة العثمانيّة. وخلافًا للصورة التنميطيّة المرسومة عن عبد الحميد الثاني بصفته عدوًا للتنظيمات، فـ«إن تجميع الخطوط السياسيّة الرئيسيّة تثبت أنّ حقبة عبد الحميد كانت استمرارًا لعهد

(150) تنوعت أساليب ريّ الأراضي المعتمدة على حوض نهر الفرات والطرائق المستخدمة فيه، وهي تعتبر من أقدم طرق الريّ في العالم القديم، وعلى ضفتي الفرات. ويرجع استخدام «الجرد» بصورة خاصة إلى قرون طوال، حيث اكتشفت رسوم أثرية عدّة تمثل وسائل الريّ، ومنها يعود إلى الحضارة البابلية. إن «الجرد» إحدى الأدوات المستخدمة في السقاية على ضفاف نهر الفرات عرَّف به الباحث عمر صليبي، قائلاً: ««الجرد» هو إحدى أدوات السقاية التي تلت عملية السحب اليدوي للماء من النهر بواسطة الدلاء، وهو عبارة عن مجموعة من الأخشاب المؤلفة من شجر الغرب والتوت على شكل دولاب تنصب على الشاطئ في إحدى مناطق الجروف العميقة، كان يدار باليد، ثم أخذ الفلاح يربط الحبل بالثور أو البغل وعندما يسحب الحبل يخرج الماء من النهر». وللجرد أقسام منها «النصبة» وهي عبارة عن جسر أو بدن شجرة من شجر التوت غالباً طولها نحو ثلاثة أمتار وقطرها نحو 25 سم تركز هذه «النصبات» على الجرف أو البئر بصورة مائلة 45 درجة عن حافة النهر العمودي حتى يدلى الدلو على «النصبة» فينزل إلى البئر من دون أن يمس حافته. انظر، الصليبي، ص 122-123.

(151) موسيل، ص 20.

التنظيمات»[152]. ففي مجال السياسة الزراعية طوّر ديناميّة جديدة، هي ديناميّة تحضير (Sedentralisation) البدو وتحويلهم إلى فلّاحين مستقرين مرتبطين باستصلاح الأرض وزراعتها واستثمارها، ولهذا وزّع السلطان عبد الحميد الأراضي السلطانية (الجفتلك) التي تملّكها بموجب قانون الأراضي العثمانيّ على البدو، ومنح شيوخهم، ولا سيما في الجزيرة الوسطى (السوريّة) مرتبات ومراتب الباشويّة مقابل ضمانهم الأمن، وتحويل البدو إلى الزراعة، ودفع الضرائب. وأعفى عبد الحميد الزرّاع المستأجرين من الخدمة العسكريّة، وسلّفهم المال من دون فائدةٍ، كما أعفاهم من الضرائب الأميريّة كافّةً، باستثناء رسوم عدّ الغنم والأعشار والويركو، وزوّد الفلاحين بالدواب والمؤن وآلات الحراثة[153]، وفرض ضرائب معتدلةً على الأرض، في سياق سياسته بتخفيف الضرائب على الأهلين[154]، إذ بلغت ضريبة الويركو بعد عام 1886 على الأرض الزراعيّة 0,4 في المئة فقط[155]. وأنشأ عبد الحميد حرسًا خاصًّا لحماية الفلّاحين من غزوات البدو، «حتى عمرت تلك الأنحاء بعد أن كانت منازل للعربان يعيثون فيها فسادًا» على حدّ تعبير مؤرّخ الشام محمد كرد علي[156]. وكان هذا الحرس عبارة عن فرقةٍ سيّارةٍ تستخدم البغال في تنقلاتها، ويطلق عليها اسم «البغّالة»[157].

شكّلت هذه الفرقة الأداة العسكريّة العُليا لفرض الأمن في الجزيرة،

---

(152) مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792-1923، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 201-202.

(153) كامل الغزّي، نهر الذهب في تاريخ حلب، 3 ج (حلب: المطبعة المارونية بحلب، [د. ت.])، ج3، ص 378.

(154) المصدر نفسه، ص 382.

(155) غرايبة، ص 61-62.

(156) كرد علي، ج4، ص 215، قارن مع: حميدة، ص 229. ويشير كامل الغزّي إلى نمط الضغط البدوي على الحواضر الريفية في حوادث العام 1825 في ريف حلب، إلى أن فرض الأمير مهنا «الخوّة» بقسوة على الفلاحين في ريف حلب تسبب بـ«خراب عدّة قرى وجلاء أهلها». انظر: الغزّي، ج3، ص 250، راجع رواية أحمد وصفي زكريا لشهادة شيوخ مسكنة المتحضرين في إجراءات السلطان عبد الحميد، وحمايته إياهم من موظفي الحكومة والبدو، في: زكريا، ص 36.

(157) كان شيوخ مسكنة المتحضرون يقولون عن رجالها: «إنه لو سرقت عشائر عنزة (الفدعان) عنزة لأحد الفلاحين للحقوا فاعليها إلى أقصى البراري، وجروا أكبر شيخ فيها إلى أن يعاقب الفاعلين، ويأتي بأضعاف ثمن العنزة المذكورة». انظر: زكريا، ص 36.

وأُسّست مراكز لها في العديد من النواحي والأقضية الجديدة، وكانت تتمتع بهيبةٍ كبيرةٍ عند البدو[158]. ومثّلت هذه الفرقة تطويرًا لمؤسّسة «الفرقة الإصلاحيّة» المزوّدة بوحدةٍ عسكريّةٍ لحمل البدو على الاستقرار[159]، غير أن مهمّتها الأساسيّة تمثّلت بحماية الفلاحين من غارات البدو. ووضعت الحكومة في هذا السياق على طول طريق التجارة بين حلب وبغداد، وحلب والأناضول عبر دير الزور، وعلى طول طريق القوافل من دير الزور إلى بغداد سلسلةً من النقاط العسكريّة الصغيرة على مسافاتٍ منتظمةٍ لحمايتها من غارات البدو، حتى اعتبرت هذه الطريق في منتصف سبعينيّات القرن التاسع عشر آمنةً. وشاهدت بلنت فيها ثلاثة تجّارٍ من بغداد يستخدمونها من دون حمايةٍ، إذ كانت تطال السلع فقط لا الأشخاص إلا في حالات نادرة[160]. وما كان المعتدون يأمنون العقاب قط في حال معرفة أيّ خيطٍ يهدي إليهم.

لم ينفِ ذلك أن عملية تكييف العشائر البدويّة «الجمّالة» والجوّالة مع هذا البرنامج ظلت تمثّل أبرز التحديّات التي واجهها. فعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية تمكّنت من كسر شوكة بعض العشائر في سياق ديناميّة الجباية والأمن التي حكمت العلاقة بين الدولة العثمانيّة والأطراف، وأنتجت الفرز بين العشائر الموالية والعشائر المعارضة،[161]، فإن العشائر «المعارضة»، وأخطرها شمّر، كانت لا تزال تشكل تهديدًا جديًّا للبرنامج. ففي كانون الثاني/ يناير 1879 واجه حسين باشا المدرّس أخطر تحدٍ لهذا البرنامج، إذ حاصرت إحدى فرق عشيرة شمّر بلدة الدير، وفرضت على العشائر الرعوية – الزراعية المحيطة بها «الإتاوة»، ولم يكن لدى المدرّس نفر محدود من الجنود بسبب سحب معظم الجنود إلى جبهة الحرب الروسية – العثمانية (1877–1878). وعرض المدرّس على المجلس البلدي لتعويض النقص بالرجال تسليح أي ديري مستعد لمواجهة حصار شمّر، في الوقت الذي حاول أن يبعد قوات الغزو عن البلدة بالطرق الدبلوماسية. وإزاء تهديده والي حلب بالاستقالة إن لم يرسل تعزيزاتٍ

(158) Hannoyer, p. 123.

(159) أوروهونلو، ص 164–167.

(160) بلنت، ص 43، 67 و101، وأوبنهايم، ص 23.

(161) بلوَرَ الباحث هذه الفكرة في ضوء حوارات معمّقة مع د. وجيه كوثراني تمّت في الدوحة في لقاءات متعدّدة عام 2011.

عسكريةً تدرأ فك الحصار عن البلدة الفتية، سارع مركز الولاية إلى تعزيز حامية لواء الدير بفرقة نظاميةٍ من «البغّالة». وفي هذه الظروف اضطرت بلنت والقنصل البريطاني في حلب سكين الذي كانت حدود مسؤوليات قنصليته تنتهي في دير الزور إلى مغادرة البلدة على عجل تخوّفًا من الغزو، إذ تعمّد حسين باشا المدرس إبقاءهم في ضيافته مدةً طويلةً بكل مظاهر «الاحترام» كي يحول دون اتصالهم بزعيم عشيرة الفدعان جدعان بن مهيد. وأدرك ضيوفه نياته، ثم عادوا إليه بعد ختام رحلتهم، من دون أن يتغير موقفه، إذ ظل حسين باشا مرتابًا بأهداف رحلة بلنت، وحاول إعاقتها بشكل دبلوماسي[162]. والحقيقة أن محاولة شمّر غزو بلدة دير الزور، وقطع طرق المواصلات بين حلب ودمشق، والعراق وقعت في ذروة تأزم العلاقات بين الحكومة العثمانية وبينها، التي ستفضي في هذه الفترة إلى تحطيم شوكتها بواسطة خصومها القُدامى والصاعدين، وهم عشائر المليّة.

سادسًا: تحطيم شوكة شمّر وصعود المليين

1- المصير الفاجع لعبد الكريم

تكيّفت العشائر العربيّة والكرديّة والتركمانيّة في إقليم الجزيرة وبرنامج الأمن والإعمار، باستثناء عشائر قويّةٍ عدّة، كان من أبرزها عشائر عنزة وشمّر. فعلى الرغم من تمليك زعيم عشائر عنزة بن مهيد نحو 20 قريةً في الشاميّة جنوب بحيرة الجبول مساحتها خمسون ألف هكتار[163]، فإن زعماء عنزة قاوموا عملية التحضر. وحين مرّت الليدي بلنت في عام 1878 في سلسلة القرى التي بنتها الحكومة لتحويل بدو عنزة إلى فلاحين، وجدتها خاويةً[164]. وكانت مقاومة زعماء عشائر عنزة لعملية عملية التحضر مزيجًا من عوامل اقتصاديّة وعوامل ثقافيّةٍ في احتقار الفلاحين. وكان للعوامل الاقتصاديّة شأن كبير في ذلك، إذ إن تدخّل الدولة في حماية أمن القوافل كان يحدّ من عوائدهم الريعيّة الحمائيّة لها بواسطة «الجمال»، وكانت تبلغ أكثر من نصف مليون جنيه سنويًّا[165].

(162) بلنت، ص 116-121.

(163) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 595 و608، وشتاين، ص 134-135.

(164) بلنت، ص 84.

(165) غرايبة، ص 141.

أمكن بعد حملاتٍ تنكيليةٍ عدة تكييف بعض فروع عنزة في شروط تضعضعها على مضض مع الوقائع الجديدة، لكن التحدي الأكبر صدر من عشائر شمّر المحاربة بأمهر لياقات الفرسان الأوروبيّين في العصور الوسطى، والقويّة البأس. كانت السلطات العثمانيّة كسرت شوكة شمّر منذ تمكّن حاكم ماردين بالتحالف مع عشائر إبراهيم الملّي «المليّة» من هزيمتها، وصلب قائدها عبد الكريم في عام 1870 على جسر نهر دجلة. وشكّل هذا المصير الفاجع لعبد الكريم، وهو أسطورة شمّر، «الفاجعة» الكبرى الأولى التي نمذجت معياريّة عبد الكريم للفروسيّة وتمثيله لها[166]، كان بناء هذه الأسطورة يعبّر عن هزيمة شمّر، وحنينها إلى زمان القوة والهيبة الذي كانت تمثّله فروسيّة عبد الكريم، وتمّ إنتاجها في شروط هزيمة شمّر وانقسامها. ومثّلت بُنيتها ودلالاتها نقيضًا لأسطورة شمّر الأولى «الراعبة» المرتبطة بـ«صفوق الجربا» في أوائل القرن الثامن عشر، التي كان عبد السلام أفندي، مؤرخ ماردين، رأى فيها في عام 1828 «عقابًا إلهيًّا كالطاعون والجراد»[167].

دخلت شمّر الحرب ضد السلطة المركزيّة قويّةً موحّدةً، وخرجت منها متضعضعةً «عاجزةً عن القيام بأي تمردٍ»، ومنقسمةً، بين شمّر الغربية (سنجارة) التي كانت نصيبين مقرّها الصيفي، بزعامة فارس (توفي 1902)؛ وشمّر الشرقية (صايح وعبّدة والخرصة)، بزعامة فرحان (توفي 1880)، التي كان مقرّها في منطقة الموصل[168]. وسيغدو تاريخ العلاقة بين شمر الغربيّة وشمر الشرقيّة منذ منتصف سبعينيّات القرن التاسع عشر وحتى عام 1928 على الأقل تاريخ نزاع ومنافسةٍ[169].

اعترفت السلطة العثمانيّة في إطار خطّتها العشائرية البدويّة بإخضاع

(166) سيغدو عبد الكريم المشنوق أسطورةً شمّريةً كبرى، ترمز إلى سيادة شمّر على البادية. وساهم في بناء هذه الأسطورة، وإشعال الحنين إلى عبد الكريم الوهن الذي دخلت فيه شمر بعد هزائمها، وتحطم وحدتها في مواجهة عنزة. وكانت هذه الأسطورة حيّة بشكل تام لدى شمّر الخابور، بحيث كانت عمشة ذات الأصل الطائي، وأم عبد الكريم المشنوق أهم شخصية في العشيرة بعد رئيسها فارس الذي كانت زوجته أيضًا من طيّ، وكانت تتمتع فوق ذلك بحق ترشيد فارس في كل ما تراه غير ملائم في تصرفاته. انظر: بلنت، ص 112–115 و258.

(167) وَرَدَ في: أوبنهايم، ج1، ص 223.

(168) أوبنهايم، ج1، ص 224–225، وبلنت، ص 262.

(169) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 618.

العشائر جميعها إلى برنامجها الأمني والإعماري بالوسائل كافّة، بنفوذ كل من الشيخين المنقسمين في منطقته، بُغية احتوائهما، وتكريس خضوعهما للسلطة المركزيّة، ومنحتهما الباشويّة لقاء ضمان الأمن ودفع الضريبة وتشجيع البدو على التحوّل إلى فلاحين[170]. تعايش الباشوان الجديدان بسلام مع السلطة المركزيّة[171]، لكن نزاعات شمر الغربيّة - التي تهمّنا هنا بشكلٍ رئيسٍ بسبب حصر البحث بقضيّة الإعمار في الجزيرة (السوريّة) - استمرّت معَ العشائر العربيّة والكرديّة الكبرى الأخرى، مثل «الجبور» بزعامة مسلط بن صالح محمد الأمين، وعنزة بزعامة جدعان بن مهيد، و«الملّيين» بزعامة إبراهيم باشا الملّيّ، على الموارد والنفوذ. وتمثّلت الحصيلة في أن شمّر فقدت في عام 1870 السيادة شبه المُطلقة التي استحوذت عليها في عام 1805 على المناطق الواقعة جنوب سنجار وأعالي بلاد الرافدين وحتى البليخ، فانقسمت، وفقدت قُدرتها على التمرّد، وكان كل «تمردٍ» يعني هزيمةً «كبيرةً» جديدةً. بينما شكّل أعداؤها التقليديّون الممثّلون بعشائر الفدعان - عنزة حاجزًا أمام تمدّدها في المخروط الواقع بين الفرات والبليخ[172].

انتهت مرحلة السيادة الشمّريّة على البادية، لكن فارس باشا لم يتنازل عن كرامته، وظل ينتقص من قوة السلطان الذي يبدو أن ارتيابه به ازداد على الرغم من كسر شوكته بسبب رفضه الاندراج في برنامج التحضّر والزراعة، إذ قاد فارس باشا عملية عدم الاعتراف الشمّري بمشيخة فرحان العُليا على شمّر الذي حصل على الباشوية مقابل الخضوع للسلطة المركزية، وتحفيز أبناء العشيرة على التحوّل إلى فلاحين، ورأى أنه شخص فلاح أصلًا، وابن أم بغدادية، وتطعّم أولاده بدم كردي، فهو ليس من «دم» شمّر ولحمها. وكان فارس في الواقع أشدّ قائدٍ شمري عاند السلطان، وماطل في قبول أعطياته مقابل الخضوع له، واتبع لعبة براغماتيّةً مراوغةٍ معه، إذ بينما كان يُعبّر للسلطان عبد الحميد في الظاهر عن خضوعه له وتفخيمه بصفته خليفةً وسلطانًا، فإنه كان يجهر بعدائه للأتراك مع زوّاره الأوروبيين[173].

(170) شتاين، ص 23-27، وزكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 618.

(171) زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 618.

(172) أوبنهايم، ج1، ص 225-226.

(173) بلنت، ص 260-263.

2- عودة المليّين إلى مركز القوة: صعود إبراهيم باشا المليّ

أ- بروز إبراهيم آغا وتقديم خدماته للدولة

برز في سلالة كلّش آغا، إبراهيم آغا ابن محمود بن تيمور بن عبدي بن محمود بن عبدي الملقب بكلّش آغا[174]. وبحسب سلسلة النسب العائلي، كما يسرده وصفي زكريا من جهة، وكما يشير إليه أمين زكي من جهة ثانية، فإن إبراهيم باشا ابن محمود بك التيماوي الملي هو حفيد تيمور باشا[175]. وقُيّض للملّيين أن يستعيدوا تحت سلطته نفوذَهم السابق في أواخر القرن السابع عشر، إذ تولّى إبراهيم باشا، وكان يومئذٍ إبراهيم آغا، قيادة العشيرة فعليًا بسبب اعتقال والي ديار بكر والدَه محمود بك عقابًا له على التحالف مع قوات إبراهيم باشا[176]. وكان دور المليين العسكري في دعم قوات إبراهيم باشا برز في معركة حمص في عام 1832[177].

أخذ دور إبراهيم يبرز من خلال تمكّنه من استغلال بعض الصلات مع الخديوي إسماعيل، خديوي مصر، بالنظر إلى سابق خدمات عائلته له في فترة فتح إبراهيم باشا الشام، واستصداره قرارًا من السلطان عبد العزيز بالعفو عن والده. ولعل هذه أول تجربة في العلاقات الدبلوماسية المعقدة[178].

أخذ إبراهيم آغا يستعيد مكانة العشيرة في قواعد اللعبة العثمانية، حين انضم إلى قوات حاكم ماردين العثماني في الحرب الضروس التي اندلعت في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر بين شمّر التي خاضت الحرب موحّدةً بفرقها كلها، والسلطة المركزية العثمانية، وفيها جذب إبراهيم باشا خصوم شمّر من عشائر عربية وكردية وفرق عشائرية عربية أخرى منفصلة عن عشائرها الأم إلى صفّه، وكان في عدادها عشائر اليزيديين الكردية الذين كانت شمّر تفرض الإتاوة عليهم. وألحق إبراهيم بفضل تحالفاته في سياق هذه الحرب، بالاشتراك

---

(174) تمّ ضبط النسب وفق ما جاء في: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 665.

(175) الظاهر أن لفظ «تيماوي» نسبة إلى لفظ «تمو» الذي يطلقه الأكراد على لفظ «تيمور» التركي. انظر: زكي، ص 269.

(176) المصدر نفسه، ص 236-237.

(177) Winter, p. 139.

(178) زكي، ص 236-237.

مع القوات العثمانية، هزائم قاسية بشمّر انتهت بخضوعها، وشنق السلطات العثمانية شيخَها عبد الكريم الذي كان فرسانه يستحوذون على الثقة في كل البادية على جسر نهر دجلة قرب الموصل في نحو عام 1870[179].

في عام 1878 تولّى إبراهيم آغا رئاسة المليين في إثر وفاة والده محمود بك، ودفنه في زاوية الشيخ جاكير خارج باب النيرب بحلب. وكان هو القائد الفعلي لاتحادهم قبل وفاته، اعترفت به السلطات العثمانية مكافأةً له على دوره في «تأديب» شمّر[180]. وترافق ذلك مع اتباع السلطان عبد الحميد في إطار ضبط العشائر سياسة كردية جديدة في المجال العشائري الكردي، فأطلق في عام 1897 سراح المعتقلين جميعهم من عائلة آل بدرخان في اسطنبول، وتفاهم مع الشقيق الأكبر عثمان باشا الذي أعلن استقلاله في جزيرة ابن عمر، على الخضوع للدولة. عيّن عبد الحميد أربعة من أبناء بدرخان البالغ عددهم 21 شخصًا ذكرًا في منصب قائمقام، ومنح الباشوية لـ 13 منهم، كما عيّن الباقي ولاةً وضبّاطًا. وبذلك انتهى عصيان البدرخانيين لمدة عقد تقريبًا، ليتجدد في عصيان أقل أهميةً في عام 1889[181].

ب – ازدهار ويران شهر وتحدّي أعيان ديار بكر ودير الزور وحلب

وطّد إبراهيم باشا سلطته، وفرض الأمن في مجال التجوال التقليدي للعشائر المليّة بحسب فصول السنة بين سفوح جبل قره جه داغ، وويران شهر قرب ديار بكر، والسهل الغربي المحيط برأس العين وحتى جبل عبد العزيز

(179) شتاين، ص 24–25 و31–32، وبلنت، ص 113.
وعن إشهار حسن كنجو إسلامه انظر: زاخوبي، ص 99.

(180) الغزّي، ج2، ص 373.
يشير الغزّي إلى أن جميل باشا توسّط في عام 1880 لدى السلطان بإصدار عفو عن إبراهيم باشا بسبب كثرة شكاوى حكومة ديار بكر منه. لكن هذه الرواية غير دقيقة، إذ يشير النقد الداخلي والخارجي السياقي للمعلومة إلى الصلة بين تنصيب إبراهيم آغا ودوره في ضرب شمّر (ص 373).

(181) زكي، ص 254، وزاخوبي، ص 48–49.
تعود خدمة أولاد الأمير بدرخان بن الأمير عبد الخان بن مصطفى خان الذي حكم إمارة بوتان (جزيرة ابن عمر) خلال سنوات (1921–1847)، ثم حدّدت إقامته في دمشق، وتوفّي فيها في عام 1869 إلى سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في استيعاب القيادات الكردية. راجع: صلاح محمد سليم هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، 1900–1950** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص 20.

في ما سيُصبح اسمه في فترة الانتداب الفرنسي الجزيرة العُليا[182]. وكان انتقال المليين من ويران شهر إلى رأس العين وبالعكس، بسيطًا، وفي إمكانهم أن يجتازوه سيرًا على الأقدام، أو مع مواشيهم في غضون ثماني ساعات، وكان من الطرق السهلة في عشيرةٍ تقوم على التجوال؛ فعشائر المليّة من نمط العشائر الرحّل التي تقطن في خيام الشعر[183].

جذب هذا المجال الآمن الذي حققه إبراهيم باشا في مثلث ويران شهر– قره جه داغ – رأس العين وجبل عبد العزيز بدءًا من عام 1880 مئات من العائلات السريانية والأرمنية التجارية النشطة في مدينتي ماردين وسفريك (تقع في سهل يرويه الفرات في منتصف الطريق بين ديار بكر وأورفة (= الرها) على بعد 85 كلم من غرب ديار بكر)، إلى الانضواء في حلفِه، أو اتحاده العشائري المفتوح للملل كافة[184].

نتيجة ذلك ازدهرت عاصمته ويران شهر، وتحوّلت منطقة تلّة وهي البلدة الأم لويران شهر، من بلدة فقيرة كانت الخرائب البيزنطية ما زالت قائمةً فيها، إلى بلدةٍ حيويةٍ تعج بالنشاط التجاري. وفي حدود عام 1914 وصل عدد سكان ويران شهر إلى 7000 نسمة، وغدت بلدةً مركبة إثنيًا وثقافيًا، ومؤلفة من أكراد وأرمن وسريان، ومن مسلمين ومسيحيين. وكانت أكثريتها إسلامية، لكنها ضمّت بضعة آلاف من الطوائف المسيحية المختلفة (أرمن رسوليون، أرمن كاثوليك، أرثوذكس، كلدان، سريان كاثوليك وسريان أرثوذكس)[185].

اغتنى إبراهيم باشا خلال هذه المرحلة، وسيطر على الاتّجار بنسبة كبيرة من فائض إنتاج القمح في ديار بكر في زمن النُدرة العالمية والعثمانية

(182) يشير وصفي زكريا إلى ما يلي: «وهي من أكبر عشائر الأكراد، تقطن في سفوح جبل قره جه داغ من كانون الثاني/ يناير إلى نيسان/ أبريل، فإذا حلّ شهر نيسان هبطوا السهل المحيط بغربي رأس العين، وامتدوا حتى جبل عبد العزيز، وإذا حلّ شهر حزيران عادوا نحو الشمال في اتجاه ديار بكر. وفي الخريف يذهبون رويدًا نحو مشاتيهم في قره جه داغ». انظر: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 664.

(183) الغزّي، ج3، ص 479.

(184) ترنون، ص 83-84.

(185) في عام 1915 كان عدد سكان ويران شهر 7000 نسمة، كان منهم 600 أرمن كاثوليك، و150 أرمن رسوليون، و200 سريان أرثوذكس، و100 كلدان، و100 سريان كاثوليك و80 بروتستانت، والباقي مسلمون. قارن مع: المصدر نفسه، ص 91، 115 و118.

في الحبوب التي حدثت موجتها الكبرى في عامي 1870 و1886[186]. كما فرض الخوّة على مراعي ديار بكر التي كانت تنتج أفضل أنواع الأغنام المُعدّة للتصدير، ولا سيما إلى مصر[187]، ما رفع كلفتها لدى تجار ديار بكر ودير الزور وحلب التي مثلت المحطة الأخيرة للأغنام في إعادة التصدير[188]، وحصل على أموال طائلة من تجّار ماردين وديار بكر وحلب - كانت هذه الأرباح ضخمة، إذ كانت الضريبة سبعة قروش على كل جمل، وجنى أرباحًا كبيرة من زراعة الأفيون وتصديره. تطلع إبراهيم باشا أيضًا إلى تنصيب نفسه «أميرًا على بلاد الكرد كلها»، في إطار الدولة العثمانية، لكن السلطان عبد الحميد الثاني تمكن من استيعاب طموحه في إطار «الكتائب الحميدية» الجديدة التي شكّلها، وأغدق عليه الأموال والأسلحة[189].

برز إبراهيم باشا بوصفه أكبر منافس لفئة الأعيان المدنيين في ولاية ديار بكر في تملّك الأراضي وإحيائها، متساوقًا في ذلك مع سياسة السلطان الزراعية العامة، ومع سياسته الخاصة في تحويل بعض فئات «الكتائب الحميدية» إلى

(186) عن فائض الحبوب، والعلاقة بين أرياف ماردين وديار بكر، وتجّارهما وتجار حلب، انظر: غاوبه وفيرت، ج2، ص 680-682، وغرايبة، ص 152.

(187) يحوي أرشيف مرعي باشا الملاح المحفوظ لدى حفيده عمرو الملاح، مسوّدة رسالة موجّهة من مرعي باشا في حلب إلى التاجر الثري السوري الحاج سعد الله أفندي حلابو المقيم في الإسكندرية، بتاريخ 8 شعبان 1293هـ (28 آب/ أغسطس 1876)، تتضمّن إمكانية توريد أغنام إليه، وبأنّ أحد شركاء الباشا ويدعى «الحاج أحمد هاشم الحلوي» توجّه إلى أرضروم لابتياع رؤوس أغنام «ذات جودة عالية» وسوف يعود إلى حلب مع أوّل قوافل أرضروم القادمة إليها عبر ديار بكر في رمضان 1293 هـ (أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 1876).

(188) شكّلت دير الزور قبل الحرب العالمية الأولى طريقًا إجبارية لمرور صفقات موسم الأغنام الثالث في أواخر الصيف من منطقة الموصل وإليها، ثم إلى دمشق وحلب وحمص وبيروت وأضنة ومرعش وملاطية، ليتم ذبحها أو تصديرها إلى مصر عن طريق مرفأ الإسكندرون. انظر: غاوبه وفيرت، ج2، ص 689.

وفق دراسة عيساوي كان نحو 60 بالمئة من الأغنام الحمراء (القادمة من أرضروم) و30 بالمئة من الأغنام البيضاء القادمة إلى حلب من الموصل ودير الزور، و10 بالمئة من الأغنام البيضاء الواردة من ديار بكر وحولها، يمر في طريق دير الزور إلى حلب، حيث تصدّر منها إلى مصر واسطنبول. انظر: عيساوي، ص 486.

(189) زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 665.

عن فائض الحبوب، والعلاقة بين أرياف ماردين وديار بكر، وبين تجارهما وتجار حلب، انظر: غاوبه وفيرت، ص 680-682، وغرايبة، ص 152.

وعن الرسوم على القوافل في المنطقة انظر: أوبنهايم، ج1، ص 232.

العمل في الزراعة. إذ كانت ثلاثة أرباع أراضي ولاية ديار بكر البالغة 46800 كلم2، وتضم أكثر من 3200 قصبة وقرية صالحة للزراعة، ولم يكن فيها جبال عالية بل هضاب صالحة للزراعة[190]. وتوسّع إبراهيم باشا في الزراعة لأسبابٍ إضافيّةٍ تتمثل بالاستفادة منها باعتبارها مصدرًا للريع والتوزيع، والتوسع في زراعة الأراضي، فشجّع الزراعة، وعزز عملية تحول البدو إلى رُعاة – مزارعين، وكان لا يتورع عن القيام بإجراءات نقل العشائر التي تنضوي في الاتحاد الملي إلى المناطق الأكثر قابليةً للاستصلاح والزراعة في محيط ويران شهر وديار بكر لاستثمارها. ومن أمثلة نقل العشائر «الملّية» المعروفة والمسجلة لإعمار الأراضي القابلة للزراعة في مناطق ويران شهر، قيام إبراهيم باشا بضم عشيرة حييّ وهي فخذ صغير من طيّ العربية كان يقيم منذ ثمانية أجيال في خونيس على البليخ الأدنى، ثم في أراضي قرية سلوق (جنوب حرّان)، ويعمل بالزراعة – إلى عشائره في ويران شهر بغية تطوير المساحات المزروعة[191].

ج – إبراهيم باشا و«الكتائب الحميدية»

أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1885، كتائب شبه نظامية محاربة مقاتلة شرسة من أبناء العشائر الكردية، أسماها ألوية الخيالة الحميدية «حميدية آلاي لري»، وضمن بعض زعماء الكرد مصالحهم المحليّة وامتيازاتهم على بقية من زعماء آخرين. وارتبطت قوة إبراهيم باشا ارتباطًا ضروريًا بمكانته في قيادة هذه الألوية التي ستوصف بـ«الكتائب الحميديّة». كان السلطان عبد الحميد الثاني أسّس هذه الكتائب لتحقيق وظائف متعددة أمنية وعسكرية وتنموية. وبرز الجانب العسكري في تأليف الكتائب في شكل «كتائب فرسان عثمانية»، وتمثل الهدف العسكري في محاولة بنائها على أساسٍ تُضاهي فيه الفصائل القوقازية الروسية، وتسمح باستخدامها أداةً استطلاعيّةً قتاليّةً على طول الحدود العثمانية – الروسيّة من أرضروم إلى ولاية وان، وبشكلٍ يعوّض من النقص الشديد في عناصر الخيّالة العثمانيين الذي كشفته الحرب الروسية – العثمانية في عامي 1877– 1878[192]. كما يشكل سدًّا أمام القوميين الأرمن في

(190) ترنون، ص 58.

(191) أوبنهايم، ج1، ص 277.

(192) انظر: ياب، ص 222–223.

هذا الخط الذي جرت فيه الحرب العثمانية - الروسية، ويعتبرها القوميون الأرمن جزءًا من مقاطعات أرمينيا الكبرى الجنوبية - الغربية، وخط أورفة - ماردين في الجنوب.

ارتبطت بهذا الهدف العسكري المتعلق بالصراع مع روسيا وظيفةٌ أخرى تتعلق باحتواء السياسة الروسية الكردية في إطار سياساتها السلافية في البلقان والأرثوذكسية والأرمنية في تركيا، في جذبهم إلى الوحدات القتالية المساعدة، وتأطيرهم في وحدات عثمانية رديفة. وبرز هذا الدرس إبان حرب القرم (1853) التي خرجت تركيا منها مديونةً خارجيًا، بينما كانت نظريًا من الدول المنتصرة، وتمّ ضمها إلى قوى «التوازن الدولي» في النظام الأوروبي للعالم. خلال هذه الحرب جنّدت روسيا آلايَـيْن كرديَّيْن إضافيَّيْن في قواتها، وانضم إليها في المعركة الأولى على القفقاس نحو خمسة آلاف كردي في القوات العثمانية[193]. ويرجّح ماجد محمد زاخوبي تفسير التجند الكردي في القوات الروسية بـ«الاستياء الذي عمّ الكرد نتيجة القضاء على إماراتهم شبه المستقلة من قبل العثمانيين»[194]. ولا يمكن إهمال هذا العامل، إذ تزامن التجنيد الروسي الكردي مع قضاء الدولة العثمانية على هذه الإمارات، لكن كان هناك جانب آخر يفسر ذلك، هو أن تجنيد الكثير من العشائر تمّ عبر «التأثير المباشر لقادة الروس العسكريين الذين سعوا إلى استمالة زعماء العشائر الحدوديّة إلى جانبهم. ويفسر هذا التأثير بأنّ كثيرًا من تلك العشائر كانت، بحكم نمط حياتها، مرتبطةً بالأراضي الروسيّة، لأنّها كانت ترحل في أشهر الصيف إلى سفوح جبال إليغاس وأخمخان وغيرها من الجبال الواقعة في حدود الإمبراطوريّة الروسيّة»[195]. وفي أول فترة تولّي السلطان عبد الحميد الثاني الذي ورث سلطنةً مهزومةً عسكريًا ومُفلِسة ومدينة بشكل باهظٍ ماليًا،

(193) زاخوبي، ص 24.

يحدّد مالمي سانز فوجين جندهما الروس في عام 1853. الأوّل بقيادة جعفر آغا؛ والثاني بقيادة أحمد آغا، وكان تعداد الفوج الأول 500 فارس، وتعداد الفوج الثاني 100 فارس تحت مراقبة العقيد الروسيّ ميليكوف. انظر: مالمي سانز، **البدرخانيون في جزيرة بوتان**، ترجمة دلاوه ر الزنكي گولبهار؛ مراجعة وتقديم نذير جزماتي (بيروت: وثائق جمعية العائلة البدرخانية، [د. ت.])، ص 220.

(194) زاخوبي، ص 24.

(195) سانز، ص 218.

برز الاعتماد الروسي على هذه القوات الكرديّة في حرب 1877 - 1878 ضدّ الدولة العثمانية بانخراط عشيرة حسناتلو ببطونها كافة في الحرب إلى جانب الروس[196].

كان نمط «الكتائب الحميدية» الذي شكل السلطان عبد الحميد الثاني نوَياته الأولى في عام 1885[197]، نمطًا روسيًّا في الأساس، استخدمته روسيا منذ عام 1839، والشاه ناصر الدين شاه قاجار (1848 - 1896) في عام 1879، في تشكيل هذا النوع من القوات تحت اسم «قوات القوزاق الفارسية» التي كان يقودها ضباط روس[198]. واعتمده السلطان بشكل متأخر نسبيًّا عن الاعتماد الروسي، ثم الاعتماد الإيراني، لكن في مرحلة توجّه الزخم الكردي ضد الأرمن، وفي سياق محاولة السلطان التملّص قدر الإمكان من مستتبعات «تدويل المسألة الأرمنية» التي نتجت من معاهدتي سان ستيفانو (آذار/ مارس 1878) وبرلين (تموز/ يوليو 1878) اللتين تضمّنتا بنودًا نصت أول مرةٍ على قيام إدارة ذاتية أرمنية، وضرورة قيام الدولة العثمانية بالإصلاحات في الولايات الشرقية من الأناضول التي يقطنها الأرمن، وضمان حقوقهم، ومركزهم في إدارة تلك الولايات لقاء انسحاب روسيا من المناطق العثمانية التي تعتبرها أراضي أرمنية، وهو ما أثار ردة فعل كردية ذات مرجع ديني من تحول «كردستان» إلى «أرمنستان»، وولّد اندلاع صراع أرمني - كردي على قاعدة أكراد مسلمين وأرمن مسيحيين[199]، وفي سياق تحوّل السلطان عبد الحميد إلى خليفة، وطرح مشروع «الجامعة الإسلامية» مقابل مشروع «الجامعة السلافية الروسية».

يرتبط صعود إبراهيم باشا إلى القمة بعملية تطوير نوَيات «الكتائب» إلى وحدات منظوميةٍ في الجسم العسكري والتنموي العثماني في الجنوب الشرقي من الأناضول الذي تقع فيها الجزيرة، وتتحدّد النقطة الزمنية لذلك بالعام 1891

(196) زكي، ص 266-268 و439-440.

(197) المصدر نفسه، ص 266-268 و439-440، وزاخوبي، ص 67.

(198) إبراهيم رزقانة، **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي: العالم الإسلامي غير العربي، إيران** (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، [د. ت.])، ص 75.

(199) عثمان علي، **الحركة الكوردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ط 2 (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)، ص 139-140.

حين تولّى المشير زكي باشا، قائد الجيش الرابع في أرضروم وصهر السلطان عبد الحميد، تأسيس الكتائب، فقام زكي باشا في إطار خطةٍ مدروسةٍ منهجيًا بزيارة المناطق الكردية لتوسيع نطاق التطوع والتجنيد فيها، مستثيرًا «الأكراد المؤمنين وحُماة الإسلام» بمواجهة الحركة القومية الأرمنية الناشئة التي نشطت بشكل خاص بعد معاهدتي سان ستيفانو وبرلين.

نشر زكي باشا الكتائب الأولى على حدود الولايات المتاخمة للحدود الروسية، وهي بدليس ووان وأرضروم التي كان قائد قوتها العثمانية، لتشكل حاجزًا ميليشياويًا شبه نظامي بوجهها، وغدت الكتائب الحميدية بإمرته. وعزز السلطان ذلك بالاحتفاء برؤساء العشائر الكردية الذين أطلق عليه بعضهم لقب «أبو الكرد»[200]. لكن السلطان وضع لها وظائف تنموية في إطار برنامجه في تشجيع الزراعة والتوطن في الأرض، فأعفى من ينضم إلى الكتائب من الضرائب والرسوم الحكومية كلها، في ما عدا ضريبتي العشر والكودة، وفسح في المجال أمام كل من ينضم إلى الكتائب استصلاح الأرض ووضع اليد عليها، على أن تُنزع منه في حال الخروج من الكتائب[201]، لكن الحكومة كانت تغض النظر عن «القرى الحميدية» التي كانت لا تستطيع دفع الضريبتين المذكورتين، وتوسّعت في منح الفرسان أراضي الدولة لاستصلاحها[202].

كانت «الكتائب» على موعد مع اندلاع الثورة الأرمنية بين عامي 1894 و1896 في قضاء زيتون التابع للواء مرعش بعد أن سجلت حتى ذلك الوقت ذروة النشاط القومي الأرمني، إذ قام 1300 فارس منها بمؤازرة 6000 جندي نظامي بإخماد الثورة، وتأديب القرى الأرمنية. واستمرت المذابح ضد الأرمن خلال عامي 1894 و1896. وحدثت مذبحة في ديار بكر طالت 3000 أرمني على مدى ثلاثة أيام متواصلة، وخُرِّب عدد كبيرٍ من قراهم ومؤسساتهم وكنائسهم[203]، ولحق الدمار بقرى مسيحية غير أرمنية حول ماردين[204]. وتحولت «ملت صادق» (الشعب المخلص) الذي كان العثمانيون يصفون به

(200) زاخوبي، ص 69–70.

(201) المصدر نفسه، ص 87.

(202) علي، **الحركة الكوردية المعاصرة**، ص 138.

(203) زاخوبي، ص 111 و115.

(204) ترنون، ص 77–81.

الأرمن حتى عام 1893 إلى طائفة «شريرة» تستخدمها روسيا لابتلاع الأناضول الشرقي[205]. وجرى في العام نفسه بتأثير تلك «الثورة» تعزيز «الكتائب»، وإعادة هيكلتها في ثلاث مراتب: المرتبة التحضيرية التي تشمل من هم في سن 17 سنة، والمرتبة النظامية التي تشمل من هم ما بين 20 و26 سنة، والمرتبة الاحتياطية التي تشمل من هم ما بين 33 و40 سنة. وكان الانتقال من مرحلة إلى أخرى محكومًا بأداء «يمين الولاء للسلطان والدولة»[206]. ورفع السلطان عدد «الكتائب الحميدية» من 40 كتيبةً في عام 1892 إلى 62 كتيبةً في عام 1894، تضم كل منها ما بين 500 و1000 فارس[207].

في عام 1901 واصل إبراهيم باشا تحطيم شمّر، مستغلًا احتدام الانقسامات فيها بعد وفاة الشيخ باشا الجربا في شتاء عام 1901 - 1902، من دون أن يخلّف وراءه أولادًا يافعين لوراثته، فاحتدم انقسام جديد في شمّر الغربية على وراثته. ودارت بين المنقسمين الشمّريين معارك عنيفة في نصيبين، قُتِل فيها عدد من شيوخهم، وحلّ الثأر الدموي مكان التضامن العشائري الشمّري. ودعم إبراهيم باشا الملّي في هذا الانقسام المنشقين الشمّريين من فرقتيْ الثابت والفداغة، وألجأهما إليه[208]، وأسر الشيخ علي قائد الهجوم، وسلّمه إلى السلطات العثمانيّة التي قامت بعد فترةٍ قصيرةٍ بإطلاق سراحه[209]. حقّق الملّيون أول انتقام حاسم من سحق شمّر لهم في مشارف نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولم تكن قوّات إبراهيم باشا وحدها في المعركة بل ساندتها

---

(205) يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، 1231-1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان؛ مراجعة محمود الأنصاري، 4 ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ج3، ص 129.

(206) زاخوبي، ص 78.

(207) ترنون، ص 76.

(208) أوبنهايم، ج1، ص 228.

(209) المصدر نفسه، ص 226.

في التراث الشعبي الشفهي الكردي لبعض العشائر المنضوية في الاتحاد الملي الكردي، هناك أغنية كردية تعكس الصراع وتصوّر انتصار الكيكان الذين انضموا إلى المليين. تقول الأغنية: «في سهول ماردين وعلى تلال كيكان والأرض الشاسعة - هل من هجوم مماثل لهجوم الشمّر يا حبيبي»، في: بيير روندو وروجيه ليسكو، **القبائل الكورديّة في سورية**، ترجمة عز الدين الكوردي وب. إيفا (دمشق: دار بافت للطباعة والنشر، 2000)، ص 62-63.

قوّات عثمانيّة نظاميّة جرى حشدها بانتظام على مدى سنواتٍ عدّة أخذًا للحيطة من هجمات شمّر ولمواجهتها[210]. وساهم بهزيمة شمّر امتلاك إبراهيم باشا بنادق حديثة فاجأت شمّر، وكذلك انفضاض حلفائها «العصبيّين» عنها، بل وخيانتهم لها مثل زعماء طيّ الذين سرّبوا خطّة هجوم شمّر إلى إبراهيم باشا الملّي، وعشيرتيْ الثابت والفداغة الشمّريتين المقيمتين في الخابور. والواقع أنهما كانتا بعيدتين من الناحية الجغرافيّة عن بقية شمّر- الجربا، وتقعان تحت ضغط الفدعان والملّيين في وقتٍ واحدٍ، فصبّ الشمّريون جام انتقامهم عليهما بعد الهزيمة[211]. وتكرّست في النتيجة هزيمة شمّر الغربية، وتحطّمت شوكتها الحربيّة، وباتت منقسمةً إلى قسمين متنافسين، قسم منها تحت حماية الملّيين، والقسم الثاني تحت شعاع سيوفهم، في حين غدت سلطة إبراهيم باشا مطلقةً في مناطق نفوذه وتأثيره.

3- من إبراهيم آغا إلى إبراهيم باشا

أدّى الدور الكبير الذي قامت به «الكتائب» عمومًا، و«الكتائب» التي يقودها إبراهيم آغا (الباشا لاحقًا) إلى إخماد الثورة الأرمنية عام 1894 في قضاء زيتون التابع للواء مرعش، والخوف من امتدادها إلى الولايات ذات التركز الأرمني، الأمر الذي رفع مرتبة إبراهيم آغا، منذ وضعه السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1891 على رأس «الكتائب الحميدية»، إلى رتبة الباشوية. وحظي إبراهيم آغا في هذا السياق باستقبال السلطان له في قصره ثلاث مرات في الأعوام 1893 و1902 و1905. وكانت زيارته الأخطر، في نظر أعدائه، هي الزيارة الأخيرة في عام 1905 التي عرض فيها السلطان قوته بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها في 21 تموز/ يوليو 1905[212].

(210) برقيّات متعددة بين عامي 1895 و1901 اعتمد الباحث عليها كما هي في أرشيف عائلة إبراهيم باشا الورقي في محفوظات آزاد أحمد علي في الحسكة.

(211) أوبنهايم، ج1، ص 22.

(212) قام بمحاولة الاغتيال فريق محترف بقيادة متآمر بلجيكي هو جوريس (Joris) لحساب المنظمات الأرمنية. ونجا السلطان بأعجوبة من عملية الاغتيال، وحافظ على رباطة جأش لا مثيل لها وتمّ القبض على المتآمرين، لكن السلطان عفا عن جوريس، ومنحه 500 ليرة ذهبية، وبادله جوريس ذلك بـإرسال تقارير ومعلومات مفيدة جدًا للسلطان. للمزيد عن واقعة محاولة الاغتيال، انظر: أوزتونا، ج3، ص 164-166.

في هذه الزيارة عرض إبراهيم باشا كتائبه أمام السلطان عبد الحميد في اسطنبول، عارضًا خدماته في سحق أعداء الدولة الداخليين من «عرب خائنين وأرمن متآمرين»[213]. ورقّاه فيها السلطان إلى رتبة «أمير اللواء» مع منحه لقب «باشا». وبذلك ارتفعت مرتبة إبراهيم باشا بسرعةٍ قياسيّةٍ من رتبة مقدم مئة إلى مقدم ألف فارس، وليبلغ أخيرًا رتبة أمير لواء مع لقب باشا من الدرجة الثانية[214]. وتعني الرتبة الأخيرة أنه بات يقود فرقة عسكريةً (يقودها أمير لواء) مؤلفة من ألوية (يقودها ميرالاي أو عميد)، وكتائب (يقودها قائمقام أو عقيد)، وطوابير (يقودها بكباشي أو مقدم)، وبلوكات (فصائل يقودها آغول أغاسي أو رائد). وتحوّل بذلك من إبراهيم آغا إلى إبراهيم باشا، برتبة «أمير لواء» في الهرمية العثمانية[215]، وحصل أولاده على رتب عسكرية هي رتبة القائمقام أو العقيد[216]. وغدا نفوذه يمتد إلى وان وتبليس وأورفة في الجزيرة العليا، وإلى حدود البادية (الديرية) في دير الزور، أو الفرات الأوسط[217]، وأصبح القناصل الأجانب الذين كثيرًا ما اشتكوا للسلطان تجاوزاته[218]، يهتمون ببناء علاقةٍ مباشرةٍ به، ويدعونه إلى زيارتهم في حلب لجسّ نبضه أو بناء تقديرات أدق عن مدى سلطته الفعلية، ويلتقطون الصور التذكارية معه[219]. وكان إبراهيم باشا، من جانبه، ملاطفًا للأوروبيين بثبات، وحريصًا على كسب ثقة

(213) Harry Luke, *The Fringe of the East: A Journey Through Past and Present Provinces of Turkey* (London: Macmillan, 1913), pp. 240–241.

(214) Joost Jongerden, *The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War* (Leiden: Brill, 2007), p. 246.

(215) الغزّي، ج3، ص479، وانظر أيضًا: الطباخ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج3، ص 388–389.

عن نظام الرتب العثمانية على اختلاف أنواعها (المدنية والعسكرية والعلمية) وما يرافقها من ألقاب شرفية ونعوتات، انظر: عمرو الملاح، «الرتب في الدولة العثمانية،» في: محمد شريف الصواف، موسوعة الأسر الدمشقية (دمشق: بيت الحكمة، 2008)، ج1، ص 85–90.

(216) زاخوبي، ص 88.

(217) ترنون، ص 76، والغزّي، ج3، ص 479، وانظر: الطباخ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج3، ص 388–389.

(218) علي، الحركة الكوردية المعاصرة، ص 145.

(219) هناك صورة في أرشيف عائلة إبراهيم باشا يظهر فيها اجتماع القناصل مع إبراهيم باشا في حلب. وقد اطّلع عليها الباحث في أرشيف آزاد أحمد علي.

المسيحيين المحليين الذين أخذت أعداد متزايدة منهم في الاستقرار والتمتّع بالحماية في عاصمته ويران شهر[220].

4- من إبراهيم باشا إلى «إبراهيم الشقي»: تدمير إبراهيم باشا

أ- التنظيماتيون والأعيان والفتاتيون في مواجهة إبراهيم باشا

ما لبثت شوكة إبراهيم باشا أن تعرّضت للانكسار، واتخذ «أعداؤه» من حمايته كل «دخيل» يطلب حمايته - وكان هؤلاء الدخلاء مجرمين ومطلوبين من العدالة، وغدوا بمنأى عنها بفضل حمايته - ذريعةً لتشديد الضغط على الحكومة المركزية لاحتوائه وتقليم نفوذه والتخلّص منه. ويُضيء هذا الصراع أحد فصول الصراع الحاد «الحديث» بين الأعيان «المدينيين» و«القبليين» في ديار بكر، واستطرادًا بين المدينة وهيمنة القيادات نصف البدوية على الريف، وصراعها على الاستحواذ الريعي بالفائض الأكبر من الإنتاج الزراعي.

انخرط أعيان ولايات ديار بكر وحلب ولواء دير الزور في هذا السياق في الصراع ضد إبراهيم باشا، لكن بأدوار جديدة حتى ثلاثينيات القرن العشرين على الأقل في سورية عمومًا، وفي الجزيرة السورية خصوصًا. وفي أي حال ستغدو عشائر إبراهيم باشا بدءًا من منتصف العشرينيات من كبرى العشائر الكردية، وبالأحرى الكردية - العربية التي ستستقر في الجزيرة السورية (= الحسكة). وتمثّل هذا الانخراط في ديار بكر بانضمام آل جميل باشا (الذين سيهاجرون بعد نحو عقدين ونيف إلى الجزيرة السورية، وينضمون إلى جمعية «خويبون» القومية الكردية) إلى أعداء إبراهيم باشا، ومساهمتهم في تحطيمه. وستتجدد بعض أشكال هذا الصراع لاحقًا في الجزيرة السورية (الانتدابية) بين «الديار بكرليين» (المدينيين) بقيادة آل جميل باشا أنفسهم، و«الهويركيين» (القبليين) بقيادة حاجو آغا. وكانت لكل فئة من تلك الفئات المدينية مشكلة مع إبراهيم باشا. وبالنسبة إليهم جميعًا بلغت سلطة إبراهيم باشا حدًّا راعبًا بسبب دعم السلطان عبد الحميد الثاني له.

بالنسبة إلى الموظفين العثمانيين الكبار - التنظيماتيين - شكّلت هذه

(220) Janet Klein, *The Margins of Empire: Kurdish Militias in the Ottoman Tribal Zone* (California: Stanford University Press, 2011), p. 100.

السلطة «الكبيرة» التي حازها إبراهيم باشا بدعم مباشر من الفريق زكي باشا والسلطان عبد الحميد الثاني مصدر رعب لهم، حيث كان هؤلاء الموظفون من حكام وموظفي أجهزة الحكم في أورفة وماردين والموصل ودير الزور يرتجفون على حد تعبير أوبنهايم خلال فترة قوته (1899 – 1906) خوفًا منه[221]، وكانوا لا يستطيعون أن يفعلوا شيئًا مع «المجرمين» و«الفارين» من أحكام القضاء الذين وجدوا في ويران شهر «ملاذًا» آمنًا لهم[222] بسبب استثناء أفراد الكتائب من الخضوع للقضاء المدني[223]، وطيّ الفريق زكي باشا والسلطان نفسه مقترحات المسؤولين العثمانيين بإنزال العقاب بأفراد «الكتائب» لتجاوزاتهم[224]. وكان إبراهيم باشا يُلجئ «الفارين» إليه، ويحميهم بموجب تقاليد إلجاء «الدخيل» المشتركة، ثم يستخدمهم في «غزواته»[225]، ولهذا لم يكن مفاجئًا أن يصف أحد الرحّالة البريطانيين هذه التجاوزات يومئذٍ بـ«اللصوصية والقتل»[226]. وكان هؤلاء الحكّام يتحيّنون الفرص للتخلص من إبراهيم باشا، والقضاء على «الدولة» غير الطبيعية التي أقامها تحت رعاية السلطان عبد الحميد داخل الدولة[227].

أما بالنسبة إلى الأعيان فكان معظمهم في الوقت ذاته من رجال الإدارة «التنظيماتية» العثمانية، تميّزوا بامتلاك مصالح عقارية وتجارية وزراعية كبيرة في مدينة ديار بكر وأريافها. وكانت هذه المصالح برمّتها تحت رحمة إبراهيم باشا وكتائبه الحميدية التي تفرض الضرائب والرسوم على طرق التجارة والمراعي والأراضي الزراعية في وقتٍ واحدٍ، إذ كان عارف بيرانجي زاده، رئيس بلدية ديار بكر الذي يُعتبر من أكبر أغنياء ديار بكر ومن كبار أعيانهم، يمتلك 30 قريةً في ديار بكر، كان فلاحوها وإنتاجها تحت رحمة كتائب إبراهيم باشا[228] المُسلّحة والجوّالة في القرى والمراعي وعلى طول طرق المواصلات.

(221) أوبنهايم، ج1، ص 79–80.

(222) Luke, pp. 240–241.

(223) علي، الحركة الكوردية المعاصرة، ص 139.

(224) المصدر نفسه، ص 145.

(225) أوبنهايم، ج1، ص 79.

(226) Luke, pp. 240–241.

(227) أوبنهايم، ج1، ص 79.

(228) *Diyarbakırda toprakta mülkiyet rejimleri ve toplumsal değişme: oniki yerleşme unites* =

كما كانت عائلة جميل باشا تملك إحدى المضافات الخمس في مدينة ديار بكر، التي كان يقصدها محليًا آغوات المنطقة ووجهاؤها، وتقليديًا كبار موفدي الآستانة، وكانت عائلة جميل باشا تملك فضلًا عن ممتلكاتها العقارية والتجارية الكبيرة أكثر من عشرين قريةً في ديار بكر[229].

أما أعيان حلب بمن فيهم أعيان الفرات، فارتبطت مصالحهم الاقتصادية والتجارية ارتباطًا كبيرًا بأسواق ولاية ديار بكر ومراعيها، ولا سيما بالنسبة إلى تربية الأغنام وتسمينها وإعادة تصديرها من جهة، وتجارة الحبوب التي كانت ولاية ديار بكر تنتج فائضًا منها. وكانت هذه المصالح تحت رحمة كتائب إبراهيم باشا. وارتفعت شكاوى واحتجاجات تجار ومزارعي «سكان ولايتي حلب وديار بكر ومتصرفية الزور» على «تجاوزات» إبراهيم باشا ورجاله. ويصف أحد الرحّالة الوضع بأن «الغزوات والحروب» التي يشنها إبراهيم باشا على أطراف مدنهم وممتلكاتهم الزراعية وطرق التجارة انطلاقًا من عرينه في ويران شهر «شكّلت مصدر رعب» لهم. وكانت صورة هذه التجاوزات تظهر لمن يزور ديار بكر، ويسمع أخبار إبراهيم باشا في صور «اللصوصية والقتل» التي تمّ تنميط إبراهيم باشا فيها[230]. ولهذا وصف نافع باشا الجابري إبراهيم باشا بأنه «أهلك الحرث والنسل والزرع في ثلاث أو أربع ولايات»[231]. ويفسر ذلك أحد جوانب العلاقة الوثيقة التي قامت بين كل من أعيان حلب ودير الزور،

(Diyarbakır Tanıtma: Kültür ve Yardımlaşma Vakfı, 1992), p. 62. =

بدأ عارف أفندي بيرانجي زاده حياته العملية موظفًا في مطبعة ولاية ديار بكر، وعمل محررًا للجريدة الرسمية للولاية، وما لبث أن استقال في عام 1877. ثم ركز نشاطه على الزراعة والتجارة، وراكم ثروة طائلة؛ فابتاع الأراضي والعديد من المزارع، وبلغت ملكيته الزراعية ثلاثين قرية تقع قرب ديار بكر. وفي السنوات اللاحقة ارتقى إلى العديد من المناصب، ومنها عضوية كل من مجلس إدارة الولاية ومحكمة الاستئناف ورئاسته غرفة التجارة قبل أن يصبح رئيسًا لبلدية ديار بكر ثم نائبًا عنها في مجلس المبعوثان. وفي الجيل التالي برز نجله فوزي بك (1879–1933) الذي ارتقى في ما بعد إلى منصب وزير الأشغال العامة التركية (1921–1925) قبل أن يتهم بإشغاله موقعًا قياديًا في فرع ديار بكر للمنظمة الخاصة (تشكيلاتي مخصوصة)، وهي قوة خاصة تم اتهامها بالاضطلاع بدور رئيس في الإبادة الجماعية لقوافل الأرمن الذين تمّ ترحيلهم.

(229) جميل، مسألة كردستان، ص 8 و29.

(230) أوبنهايم، ص 79، و Luke, pp. 240–241.

(231) مداخلة نافع باشا الجابري في: «مذاكرات مجلس المبعوثان العثماني،» الاتحاد العثماني (16 كانون الثاني/ يناير 1909)، ص 1.

وكان بينهم يومئذٍ مرعي باشا الملاح ونافع باشا الجابري في حلب، وخضر أفندي لطفي في دير الزور، الذين سيغدون بعد فترة وجيزة ممثلي ولاياتهم وألويتهم في مجلس المبعوثان العثماني بعد عودته في عام 1908، وكانوا على صلة وثيقة بكبير أعيان ديار بكر، عارف بيرانجي الذي يعتبر الخصم اللدود لإبراهيم باشا، حيث كان لكل من نافع باشا الجابري في حلب وخضر أفندي، مبعوث دير الزور، ارتباط وثيق مع بيرانجي[232]، وبهذا الشكل توحّد ممثلو ولاية حلب في مواجهة إبراهيم باشا.

تمثّلت الحملة المنظمة والأشد تأثيرًا في حملة تنظيمات «تركيا الفتاة» (جمعية الاتحاد والترقي) السرّية ضده، إذ قادَ عملية تدمير إبراهيم باشا ضياء غوك آلب (1877 – 1924)، العضو القيادي في ديار بكر هذه الحملة، وهو سيغدو بعد نحو عقد ونيف من أبرز منظّري القومية التركية المعتبرين لدى الكماليين، وسيخلّده الكماليون حين وفاته بوصفه من آباء الحركة القوميّة التركيّة[233]. وكانت الحملة موجّهة ضد إبراهيم باشا في الظاهر، بينما كانت موجّهةً من ناحية هدفها الحقيقي ضد السلطان نفسه في إطار استراتيجية «الفتاة» بالتخلّص من السلطان. وكان غوك آلب، عضو الفرع المحلي لجمعية الاتحاد والترقي في ديار بكر، يتقاطع مع شكاوى الموظفين التنظيماتيين والأعيان في الموقف من سلطة إبراهيم باشا. فمن جهة التقاطع مع الموظفين «التنظيماتيين»، كان غوك آلب يحتل منصبًا رفيعًا في ديوان الولاية، وهو منصب كاتب. وقد عيّنه في هذه الوظيفة حسن فهمي بك، والي ديار بكر «المستقل فكرياً»، على الرغم من أن السلطان سبق أن اعتقله بسبب نشاطه المريب[234]. أما بالنسبة إلى تقاطعه مع كبار الملاك المدينيين، حيث كان ضياء غوك آلب من كبار مُلّاك الأراضي في ديار بكر، فقد بلغت ملكيته الزراعية فيها خمس قرى،

(232) المصدر نفسه، ص 1.

(233) في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1924، توفّي ضياء غوك آلب (= ضياء آلب بك في الخبر)، وجرى تشييعه بشكل رسمي على أعلى المستويات، وشاركت في تشييعه وحدات من الجيش والأسطول، بوصفه «صانع الشبيبة التركيّة الممتازة»، وأحد أهمّ من عرّف الأتراك إلى تاريخهم بوصفهم «قومًا عِظامًا»، انظر: المفيد (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924).

(234) Hasan Tuncay, *Ziya Gökalp* (Istanbul: Toker Yayınları, 1974), p. 23.

وهو ابن أخت عارف أفندي بيرانجي زاده (1853 – 1909) [235]. غير أن غلواءه الكردية المُستَتَرَة قوميًا وسيرورة الانقسامات في تركيا الفتاة، وارتفاع وتيرة الاستقطاب بين «الاتحاديين» و«الأحرار» بُعَيد إعلان الدستور في عام 1908، سيضعان بيرانجي في كتلة «المستقلين»[236]، وسيعرّضه ذلك إلى ضغط كبير من «الاتحاديين»، وصولاً إلى محاولة إسقاط عضويته في مجلس المبعوثان[237].

ب – عملية تحطيم إبراهيم باشا (1905 – 1909): إعادة تشكيل الحوادث

بدأت في تموز/ يوليو 1905 عملية تحطيم إبراهيم باشا، إذ شكّل أعيان ديار بكر المتضررون من تجاوزاته وجنده ائتلافًا مناهضًا له[238]، وقامت مجموعة من أهالي المدينة باقتحام مبنى البريد والبرق مطالبةً بإبعاد إبراهيم باشا على الفور لأنه أصبح يشكل خطرًا على أرواحهم وأموالهم. واستمر الاحتلال ثلاثة أيام جرى فيها إرسال البرقيات المطالبة بمعاقبة إبراهيم باشا الملي إلى المابين (القصر السلطاني)، التي صاغها القيادي في جمعية تركيا الفتاة (= الاتحاد والترقي) ضياء غوك آلب. وحاول الأعيان الحصول على الدعم والمؤازرة من المسيحيين المحلّيين الذين يبدو أنهم كانوا عازفين عن الانضمام إلى الحركة المناهضة لباشا الكتائب الحميدية[239]. وفي محاولة لاحتواء الأزمة قرّرت الحكومة المركزية إبعاد إبراهيم باشا من المنطقة على الفور، ونال هذا القرار موافقة السلطان الذي لم يشأ في هذه اللحظات أن يضع نفسه في مواجهة قرار حكومته، وتم تبليغ القرار إلى إبراهيم باشا شخصيًا. لكن ردة فعل إبراهيم باشا على هذا القرار كانت «عنيفةً ومتهوّرةً»، حيث تمت بعد قليلٍ من عرض وحداته في قصر «يلدز» أمام السلطان، وحصوله على مرتبة رفيعة جديدة بـ«الباشوية». ولم ينفع مع هذا الوضع تدخل الدرك (الجندرمة)

(235) Jongerden, pp. 246-248.

(236) Feroz Ahmad and Dankwart Rustaw, *Ikinci Mesrutiyet Doneminde Meclisler: 1908-1918* (Guney-Dogu: Avrupa Araastirmalar, 1976), p. 276.

(237) قارن مع المعلومات الواردة في مداخلة نافع باشا الجابري في: «مذاكرات مجلس المبعوثان العثماني،» ص 1.

(238) Klein, p. 101.

(239) المصدر نفسه، ص 101.

وقوات حفظ النظام[240]. ومما هو مدعاة للاهتمام أن القناصل الأوروبيين الذين كثيرًا ما أعلنوا تأييدهم لتفكيك «الكتائب الحميدية»، لم ينحازوا في هذه المرة إلى جانب المعارضة، وإنما اصطفوا مع باشا «الكتائب الحميدية» ذاته؛ فنحوا باللائمة على أعيان ديار بكر في ما آلت إليه الأوضاع المحزنة في المنطقة، لاعتقادهم أن الباشا كان يحمي المصالح المسيحية. ويبدو أن الجهد الذي بذله إبراهيم باشا لتنمية علاقات ودّية مع الأوروبيين والحرص عليها حقق الغاية المرجوّة منها[241].

كان المعتصمون قد غادروا مبنى البرق والبريد في إثر الوعود والتطمينات التي سمعوها من المسؤولين في الحكومة، والتي اتّخذ فيها بالفعل قرار «إبعاد» إبراهيم باشا عن مسرح «الاضطراب». لكن مقاومة إبراهيم باشا هذا القرار دفعتهم إلى استئناف الضغط. ووفق التقارير العثمانية، كان استئناف الضغط نتيجة اعتقادهم أن إبراهيم باشا سينتقم منهم، فقاموا بعد فترة وجيزة باحتلال مبنى البريد والبرق مرة أخرى. وفي هذه المرة كانوا وفق التقارير أكثر «جديّة»، وقاموا بتوجيه برقية إلى الحكومة المركزية تُطالب بأن يكون على الطرف الآخر في مبنى البرق في العاصمة اسطنبول موظف من القصر السلطاني (ما بين الهمايون) لتلقّي مطالبهم بحل جذري لموضوع إبراهيم باشا، وبأنهم لن يغادروا المبنى قبل تحقيق ذلك[242].

شكل الاعتصام الثاني في مركز البريد والبرق عنصر ضعف للحكومة، إذ كان المركز وسيلة اتصال فاعلة، بل الوسيلة الأرقى في زمنها في عالم الاتصالات السريعة، لنقل ما يجري في ديار بكر إلى الخارج. وإزاء هذه المعطيات كلها هدأ الوضع، لكنه هدأ كما ستُبيّن الأحداث، إلى حين، بعد تأليف لجنة تحقيق في 19 آب/أغسطس 1905 ضمّت في عضويتها ممثلين عن الولايات والألوية المتضررة من تجاوزات إبراهيم باشا، وحددتها برقيات الأرشيف العثماني بولايتي حلب وديار بكر، ولواءَي أورفة (التابع لولاية حلب)، وحماة (التابع لولاية الشام/ سورية)، فانتهى هذا الطور من عملية

(240) قارن مع: Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), YA Hus, 491/53, Lef 4, <http://www.devletarsivleri.gov.tr/katalog/>.

(241) Klein, p. 101.

(242) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), YA Hus, 491/53, Lef 5.

احتلال مبنى البريد والبرق. ويبدو أنه حدث جدل كبير في شأن تسمية أعضاء اللجنة، وفي المحصلة جرى في 18 - 19 آب/ أغسطس 1905 إيفاد كل من الوجيهين الحلبيين البارزين مرعي أفندي الملاّح، رئيس الهيئة الاتهامية (قاضي الإحالة) في ولاية حلب، وسامي أفندي المدرس، رئيس ديوان (باش كاتب) مجلس إدارة الولاية، إلى ديار بكر للانضمام إلى اللجنة التي عُهِد إليها التحقيق في تجاوزات رئيس عشيرة الملَي إبراهيم باشا(243). وعند رواية مؤرخ حلب الشيخ كامل الغزي بوصفه ذا أفكار تنظيماتية متعاطفًا في روايته مع أعداء إبراهيم باشا، تقع عملية دمج في سيرورات الأحداث على مستوى التسلسل الفعلي الوقائعي، لكن يُستفاد منها في المحصلة معرفة بعض الأعضاء الإضافيين في اللجنة. ووفق رواية الغزي رئس والي ديار بكر هذه اللجنة، وعرف من أعضائها ثلاثة فقط(244). أما الباحثة جانيت كلاين التي استقت معلوماتها من تقارير القناصل الأجانب فتصف لجنة التحقيق بـ«السلطانية»، ما يُشير إلى أن تأليفها جرى في إشراف مباشر من السلطان عبد الحميد، وأنها كانت مؤلفة من اثنين من أعيان حلب، إضافة إلى أمين سر فقط(245).

يستحق مرعي باشا الملاح (1853 - 1930) التوقف عنده، نظرًا إلى الدور الذي اضطلع به في القضاء على سلطة إبراهيم باشا، وسنطّلع على أدواره اللاحقة في متصرفية دير الزور إبان العهد الفيصلي، ومن ثم في حاكميّة دولة حلب التي كان لواء دير الزور، وفي عدادهما قضاءا الجزيرة (اللاحقة) يومئذٍ في إطاره، كما سنطّلع على تطور المليين في الفترة التي كان فيها واليًا

(243) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), 17/C /1323 (Hicri), 2647/198489.

(244) أُلِّف مجلس إدارة ولاية حلب هذه اللجنة من ثلاثة أعيان هم: مرعي باشا الملاح والشيخ حسين أفندي الأورفلي وأحمد أفندي الميسر. انظر: الغزّي، ج3، ص 375.

كان مرعي باشا الملاّح إلى جانب مكانته في الإدارة العثمانية أحد كبار ملّاك الأراضي ومربي الأغنام والخيول وتجّار السمن والصوف والحبوب؛ وكان الشيخ حسين أفندي الأورفلي أحد كبار العلماء في حلب وعضوًا في لجنة أوقاف ولاية حلب؛ وأحمد أفندي الميسر (قريب مرعي باشا) من كبار تجار الحرير ومال القبان، ويمتلك هو وأخوه محمد أفندي خان الميسر في حلب الذي كان يشغله البنك العثماني (محادثة مع عمرو الملاح في حزيران/ يونيو 2010).

(245) Klein, p. 101.

على حلب بعد إعلان دولة سورية[246]، حيث نما في التحولات التنظيماتية الإمبراطورية، وظل يشعر حتى نهاية حياته السياسية في عام 1926 بالانتماء إليها، وكان من آخر الباشوات الكبار الذين عاشوا مرحلة التنظيمات العمرانية الحميدية، وفترة الاتحاديين والعهد العربي (الفيصلي)، والانتداب الفرنسي، فعاش أربع مراحل في غضون خمسين سنة.

كان مرعي باشا الملاح، جراء تكوينه ووظائفه وتفكيره بمنطق الدولة الحديثة، الأبرز من بين أعضاء اللجنة بحكم عمله رئيس الهيئة الاتهامية (قاضي الإحالة) في ولاية حلب[247]. وكان مرتبطًا بالسوق المالية الدولية بشكل مُبكر من خلال شراء سندات الدين والأوراق المالية والأسهم[248]، كما كان بحسب

(246) تلقّى مرعي باشا الملاح (1853-1930) تعليمه في مدارس الإرساليات التبشيرية الأجنبية، كما حاز شهادة في الحقوق بعد اجتيازه الامتحان المسلكي لدى نظارة العدلية بالآستانة. وتقلب في العديد من المناصب القضائية والإدارية العالية، وكان عضو لجنة الإصلاحات العامة التي ألّفها الصدر الأعظم سعيد باشا المكلفة إدخال الإصلاحات المؤسسية والهيكلية في ولاية حلب (1880-1881). ومن الأدوار التي سيؤديها في تطور الجزيرة توليه رئاسة الهيئة الاتهامية (قاضي الإحالة) في ولاية حلب (1905- 1906)؛ ثم متصرف أورفة بالوكالة (1908)؛ عضو مجلس إدارة الولاية (1908)؛ نائب حلب في مجلس المبعوثان (1908- 1909)؛ ورئيس مجلس العشرة الذي تولى الحكم في حلب (والٍ بالوكالة) قبيل جلاء العثمانيين عن البلاد. وفي العهد الفيصلي عيّن عضوًا في مجلس شورى الدولة؛ ثم متصرّفًا لدير الزور (1918- 1919)؛ ثم انتخب رئيسًا ثانيًا للمؤتمر السوري (1920). وفي عهد الانتداب الفرنسي أسند إليه منصب مدير الداخلية العام (وزير) ووكالة الحاكمية العامة في دولة حلب (1920-1921). ومن ثم شغل منصب حاكم دولة حلب (1924). أخيرًا، سُمّي واليًا على حلب (1925- 1926) بدرجة وزير بعد إعلان الدولة السورية باندماج دولتي حلب ودمشق السابقتين. قارن مع: Mehmet Zeki Pakalın, «Sicill-i Osmanî zeyli: son devir Osmanlı meşhurları ansiklopedisi,» *Türk Tarih Kurumu* (Ankara), vol. 12 (2008), pp. 26-27; Sabine Prätor, *Der arabische Faktor in der jungtürkischen Politik: Eine Studie zum osmanischen Parlament der II. Konstitution (1908-1918)* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1993), p. 266.

وجاك تاجر، **الدليل المصور السنوي لسورية ولبنان** (دمشق: [د. ن.]، 1929)، ص 103، وعلاء السيد، **تاريخ حلب المصور أواخر العهد العثماني، 1880-1918** (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2011)، ص 225-233.

(247) قارن مع هذه الصفة لمرعي باشا الملاح في: **الجريدة الرسمية العثمانية** (سالنامة ولاية حلب)، دفعة 33 (1323 هـ/ 1905-1906م)، ص 160.

(248) لجأت الدولة العثمانية في تمويل مشروعات البُنى التحتية الضخمة التي تنفذها الشركات الاستثمارية الأوروبية إلى إصدار سندات دين عام، مستعينة في ذلك بأحد المصارف الأوروبية؛ فكانت تطرح السندات للاكتتاب على أن يكون المصرف الأوروبي وسيطًا بين الدولة والمقرضين. ويحوي =

ما تشير إليه مكتبته ومقتنياته وسفراته المتكررة إلى بعض البلدان الأوروبية، مثقفًا حداثيًا مُحبًّا شغوفًا بالآداب وفن التصوير الضوئي، والسيمفونيات الغربية، ويعتبر نامق كمال أحد مُثُله في أفكار الإصلاح. ولم يكن طراز سلطة إبراهيم باشا ليمثل له إلا النقيض لقيم الحداثة والمركزية وسلطة الدولة. وتمحور نشاطه التجاري يومئذٍ حول تجارة الأغنام التي توسّعت لتشمل الخيل والسمن والصوف والمنتوجات الزراعية.

كان مرعي باشا إضافةً إلى ذلك التاجر المُفضّل لقصر السلطان في تأمين حاجاته بسبب نوعيتها الجيدة، إذ كانت مراعي ديار بكر إحدى المراعي الأساسية التي يعتمد عليها نشاط مرعي باشا الملاح، وهو ما احتمل بطبيعة الحال وقوع احتكاكات بين مراعيه وسلطة إبراهيم باشا[249]. كما كان مرعي باشا الملاح مرتبطًا بالسوق العالمية عبر الانخراط في سوق الأسهم التي ستكون وبالًا عليه بعد نحو عقدين وتضعه في مصاف الإفلاس بسبب نتائج الأزمة المالية الدولية في عام 1929[250].

= أرشيف مرعي باشا الملاح المحفوظ لدى حفيده عمرو الملاح مسوّدة رسالة موجّهة منه إلى وكلائه الخواجات باسيل ضاهر وشركاه في مرسيليا في 1 رجب 1294 هـ (12 تموز/يوليو 1877) يطلب إليهم فيها أن يبتاعوا له سندات بقيمة 10,000 فرنك فرنسي، وهو مبلغ كبير آنذاك. كما تتضمن الرسالة إشارات إلى سندات دين وأوراق مالية وأسهم كان قد ابتاعها الملاح في الأعوام 1865 و1869 و1873 و1877.

(249) المعلومات السيرية عن مرعي باشا مستمدة من محادثات ومراسلات مطولة بين الباحث وحفيده عمرو الملاح في صيف 2010. وقد أفادت هذه المحادثات في بناء السياق عام لنشاط مرعي باشا ولا سيما موقعه في لجنة التحقيق مع إبراهيم باشا.

(250) وظف مرعي باشا ثروته الضخمة في زراعة القطن، لكن هذه الاستثمارات تضعضعت بفعل إخفاق سياسة القطن الفرنسية، ولا سيما بين عامي 1926 و1930 بسبب ارتفاع الإنتاج الأميركي من القطن، وهبوط أسعاره العالمية إلى ما هو أقل من تكلفة إنتاجه في البلدان الخاضعة للانتداب، بالتزامن مع اجتياح البلاد موجة جفاف حادة استمرت سبع سنوات (1926-1932)، وكذلك تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1931) التي تأثر بها بشكل مباشر مرعي باشا لكونه من كبار مُلّاك الأسهم في الشركات الاستثمارية الأوروبية. وربما رحل الملاح في عام 1930 بفعل هذه الأزمة. المعلومات عن النشاط الاقتصادي للملاح مستمدة من أرشيفه المحفوظ لدى حفيده عمرو الملاح؛ كذلك انظر: Gertrude Bell, «Syria in October 1919,» in: A. T. Wilson, to India Office, 15/11/19, FO 882/24; Malcolm B. Russel, *The First Modern Arab State: Syria under Faysal, 1918-1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 148.

ويوصف بأنه كان «من الأغنى بين أعيان حلب» غداة الحرب العالمية الأولى؛ وعن حيازاته =

بخصوص نزعته التنظيماتية ذات الاتجاه التحرّري العام، تشير بعض السطور المكتوبة بخط يده إلى أن مثاله الأعلى كان قريبًا من مثال التنظيماتيين الليبراليين العثمانيين في القرن التاسع عشر، حيث يعتبر نامق كمال قدوته من ناحية أولوية التكوين والتعليم في النهضة[251]، لكن سيرته تشير إلى أن النواة الصلبة كانت النواة التنظيماتية العمرانية البيروقراطية «الدولتية» بروح ليبيرالية عامة التي مثّلها الصدر الأعظم الشهير كامل باشا القبرصي الذي كان الملاح مشمولًا برعايته[252]، وليست التنظيمات الليبرالية بحد ذاتها هي التي شكّلت مصدر الصِدام بين السلطان عبد الحميد الثاني والتنظيماتيين الليبراليين «الراديكاليين» الذين ستعبّر عنهم منظمة «تركيا الفتاة»، أو ما كان يُطلق عليه «الأحرار العثمانيون». وكانت هناك فئة بيروقراطية واسعة من الأعيان الموظفين - الملاك الذين تكوّنوا أساسًا في مرحلة التنظيمات، تمثل هذه التنظيماتية العمرانية، من منطلق أن الديمقراطية والحداثة السياسية على النمط الأوروبي أمر بعيد المنال في ظروف التأخر. وكان الملاح ينتمي إلى هذه الفئة التي تعاونت مع السلطان، لكنها كانت دومًا تنظيماتية إصلاحية عمرانية، وتصدر في سلوكها وفهمها من مفاهيم الدولة.

= الواسعة من الأراضي انظر: «خطاب فخامة الجنرال بيوت في حفلة استلام دولة الحاكم عام مقاليد الحاكمية العامة،» **الجريدة الرسمية** (حلب)، السنة 6، العدد 232 (21 كانون الثاني/ يناير 1924)، ص 2، ويُنوّه فيه بخبرة الملاح الزراعية، وما يمتلكه من قرى ومزارع؛ وعن الدور الذي اضطلع به في تطوير زراعة القطن. انظر أيضاً: «فخامة الجنرال فيغان في الشهباء،» **الجريدة الرسمية** (حلب)، السنة 6، العدد 344 (7 تموز/ يوليو 1924)، ص 1-4.

(251) اطّلع الباحث على هذه السطور في تعليقات مرعي باشا الملاح على الصور المحفوظة في الأرشيف الشخصي لحفيده عمرو الملاح.

(252) تعود صلة مرعي باشا الوثيقة بالصدر الأعظم الشهير كامل باشا إلى عام 1870 حينما كان الأخير يشغل منصب متصرّف مركز حلب؛ فنشأت صداقة مع والده الحاج صالح آغا الملاح الذي كان أحد كبار التجّار وملاك الأراضي. وعرض كامل باشا غير مرّة على صالح آغا تولّي رئاسة البلدية، لكن صالح آغا الذي عرف عنه زهده بالمناصب اعتذر. وعندما غادر كامل باشا حلب إلى الآستانة اصطحب معه الفتى مرعي أفندي لما توسّم فيه من النجابة والنباهة لمتابعة تحصيله العلمي العالي فيها، حيث نال شهادة في الحقوق. وفي وقت لاحق انتظم مرعي أفندي (الباشا في ما بعد) في سلك الإدارة العثمانية، وبلغ أعلى مراتبها بتوجيه من الصدر الأعظم كامل باشا ورعايته. ويحوي أرشيف مرعي باشا الملاح المحفوظ لدى حفيده عمرو الملاح صورة تذكارية التقطها في عام 1898 المصور الشهير فيبوس في اسطنبول يظهر فيها مرعي باشا مع صديقه كامل باشا زاده أحمد شوكت بك، أحد أنجال الصدر كامل باشا. راجع: الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، ج7، ص 326.

كان السلطان يحرص عمومًا على احتواء التوتر بينه وبين النخبة التنظيماتية العمرانية الحديثة، لكنه كان يعوّل في إطار تقديراته لمشارفة الدولة على النهاية على نماذج إبراهيم باشا في توفير آليات الضبط والتحكم في المناطق الحساسة والمضطربة. لهذا أرسل نوعًا من رسالةٍ مزدوجةٍ تتضمن «توصية» ضمنية بإبراهيم باشا، وتعزيزًا لمكانته في وقت واحدٍ عند التحقيق معه، وذلك من خلال منحه في 5 أيلول/ سبتمبر 1905 إبان سير عملية التحقيق التي قادها فعليًا قاضي الإحالة في ولاية حلب مرعي أفندي الملاح، بترقية الأخير إلى رتبة «روم ايلي بكلربكلي» الرفيعة التي تعادل رتبة «الفريق» العسكرية مع لقب «باشا» من الدرجة الأولى. كما رُقّي عضو اللجنة سامي أفندي المدرس إلى رتبة «ميرميران» التي تعادل رتبة «أمير اللواء» مع لقب «باشا» من الدرجة الثانية. ووضع السلطان هذه الترقيات في سياق ترقيات عامة «أنعم» فيها على «الأعيان» الحلبيين[253].

يبدو أن هذه «الترقيات» لم تؤثر كثيرًا في تحقيق اللجنة، إذ لم يكن السلطان نفسه على الرغم من عسف نظامه ليتدخل في القرارات التحقيقية والقضائية وواصلت اللجنة وقاضي الإحالة فيها مرعي باشا الملاح، عملها خلال الفترة الممتدة من منتصف آب/ أغسطس إلى مطالع تشرين الأول/ أكتوبر 1905، في غياب إبراهيم باشا الذي امتنع عن مقابلة اللجنة، متذرعًا بأسبابٍ صحيّةٍ، وجُمعت الأدلّة على تجاوزاته وسجّلتها اللجنة ضده أمام السلطان بهدف التخلّص منه[254].

انتهت اللجنة إلى إثبات التهم والتجاوزات المنسوبة إلى إبراهيم باشا، وضمنت نتائج أعمالها في التقرير الذي أعدّته لهذا الغرض، وعرض على السلطان عبد الحميد. لكن السلطان قام بتأجيل تنفيذ الإجراءات القانونية المتخذة بحق إبراهيم باشا[255]. ولم تستطع الحكومة العثمانية في المحصلة

(253) الجريدة الرسمية، سالنامة ولاية حلب، دفعة 34 (1324هـ/ 1906-1907)، ص135، و Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), 05/B /1323 (Hicrî), 372/1323/B-023.

(254) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص665، انظر رواية سرد مؤرّخ حلب الشيخ كامل الغزّي حياة إبراهيم باشا ووالده في: الغزّي، ج3، ص 479-484، وترنون، ص 76.

(255) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), 22/C/1323 (Hicrî), 2649/198630; 29/C/1323 (Hicrî), 2654/199042; 03/Ş /1323 (Hicrî), 2678/200820.

تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، وكما يرد في محفوظات الأرشيف العثماني «أخفقت الجهود المضنية للشعب والسلطات المحلية في إبعاد إبراهيم باشا عن المنطقة، وجرى تأجيل تنفيذ الإجراءات القانونية المتخذة بحقه. وهكذا، استمر بظلمه لسكان المنطقة»[256]. ويبدو أن هذا التعبير في محفوظات الأرشيف العثماني كان يعني قيام إبراهيم باشا بالتحدي، والرد على ما واجهه بمحاصرة قواته البالغ تعدادها 16000 رجل مدينة ديار بكر. وكان ذلك يعني وصول التوتر بين المدينيين والقبليين أو العشائر، إلى حافة الهاوية التي كانت تراها التقارير العثمانية «أمرًا وشيكًا»[257]. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1907 حدث الرد «الديار بكرلي» في شكل ثورة مواطني ديار بكر على إبراهيم باشا الملّي، حيث عمد السكان في مواجهة حصار إبراهيم باشا، إلى إقفال المحال وإيقاف الأعمال التجارية. واحتل المواطنون الأبنية الحكومية، بما في ذلك دائرة البرق والبريد. ومن هناك راحوا يطيّرون البرقيات مطالبين بعزل الوالي، ووضع حد لتعديّات إبراهيم باشا وتجاوزاته. وكان قادة الحركة المناهضة للحكومة في ديار بكر هم أعيان المدينة: جميل باشا زاده مصطفى بك (= الذي ستؤدي عائلته دورًا كبيرًا في التطور السياسي للجزيرة خلال الفترة الممتدة من أواخر العشرينيات حتى منتصف الأربعينيات، وسيكون أحد أبرز قادة منظمة «خويبون» القومية الكردية منهم)، مصطفى بك، حاجي سركيس أوغلي غني، عبد القادر بك، فائق بك، عارف أفندي بيرانجي زاده وغيرهم. وفي غضون ذلك، أفلت الوالي حسن فهمي بك من الاعتقال، بلجوئه إلى إحدى القنصليات الأجنبية. وشكل «المواطنون» قوة من الميليشيا قوامها 400 رجل عهدوا إليها حماية مقر الدائرة المذكورة من أن تقع في أيدي السلطات المحلية. ودامت سيطرتها عليها 11 يومًا. وخضعت الحكومة في اسطنبول أخيرًا لمطالب المواطنين، ووعدت بالتحقيق في تجاوزات إبراهيم باشا وتعدّياته[258].

غدت القضية «ديار بكرلية»، ووصل التحدّي فيها بين الأهالي والحكومة إلى ذروته بأن يعلن الأعيان تنحية إبراهيم باشا إن لم تقم السلطات المركزية

(256) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), İrade Dâhiliye, 1325, L 19/19.

(257) Aykut Kansu, *The Revolution of 1908 in Turkey* (Leiden and New York: E. J. Brill, 1997), p. 69.

(258) المصدر نفسه، ص 69.

بذلك[259]. حاولت الحكومة المركزية احتواء هذا التطور «الدراماتيكي» بتأليف لجنة جديدة لمعاودة التحقيق مع إبراهيم باشا، فتمّ إرسال مبعوث فوق العادة هو الفريق طلعت باشا من اسطنبول ليتولّى التحقيق ظاهريًا في «السلوك غير الملائم» لإبراهيم باشا. لكن التحقيق الذي أجراه المبعوث ما لبث أن تحول عن وجهته ليركز على منظمي الثورة. فاعتقل الدرويش محمد عبد الفضل، وهو من شيوخ الطرق الصوفية بعدما تم الحصول على وثائق تربطه بالحركة الثورية. ولما رفض تقديم أي معلوماتٍ للمبعوث فوق العادة، أرسل مخفورًا إلى اسطنبول حيث أخضع لاستجوابٍ شاملٍ، وما لبث أن لقي هناك حتفه تحت التعذيب. ونُفي المشتبه بهم الآخرون إلى طرابلس. واستنادًا إلى المعلومات التي قدّمها طلعت باشا، جرّمت الحكومة قادة ثورة ديار بكر، وهم الأعيان عارف بيرانجي زاده، عزيز جزيرلي أوغلي وشقيقه، وحاجي إبراهيم، وحاجي سركيس أوغلي غني. ومع ذلك ففي برقية موجهة إلى ديار بكر في 30 آذار/ مارس 1908 اعترفت الحكومة بالهزيمة، إذ تضمنت البرقية عفوًا سلطانيًا عن هذه الشخصيات خصوصًا في ضوء حقيقة أن إبراهيم باشا تمت تبرِئته من جميع الاتهامات بحقه[260].

اضطرت الحكومة في النهاية إلى اتخاذ القرار بإبعاد إبراهيم باشا عن ولاية ديار بكر، وتخريج ذلك بشكل يقبله إبراهيم باشا. فقررت خلف هذا الستار من «البلاغة» إبعاده وأعوانه عن ديار بكر «لضمان إجراء التحقيق معهم في مكان محايد تمهيدًا لإعادة الحقوق والأموال المغتصبة إلى أصحابها»[261]، بينما كانت تريد حلّ القضية برمّتها عبر إبعاده. وبعد انتهاء التحقيقات معه في حلب، تمّ تخريج ذلك بتكليف السلطان له حماية (الخط الحديدي الحجازي) الذي أنجزت مرحلته الرابعة من تخريب القبائل العربية. وفي هذه اللحظة اعتبر إبراهيم باشا الذي لم تكن البراغماتية تنقصه، لكنه كان يشرطها بالشرف مثل قادة العشائر الكبار، أن التسوية ممكنة، فالتزم - على مضض - أوامر السلطان،

(259) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), İrade. Dâhiliye. 1325. L. 19/19.

يشير ترنون إلى هذه الواقعة، لكن المرويات التي يستند إليها تشير إلى أن ضيا بك كان واليًا على ديار بكر، والواقع أنه كان كاتبًا في الولاية، بينما هو سريًا قائد تنظيمات «تركيا الفتاة» فيها، راجع: ترنون، ص 84.

(260) Kansu, p. 70.

(261) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), İrade Dâhiliye. 1325, L 19/19.

ووصل بالفعل في أيلول/ سبتمبر 1908 إلى دمشق[262]. وكان لتكليف السلطان أساس قائم، وهو أن عشيرة حرب الحجازية مثّلت أخطر العشائر أو القبائل الحجازية التي اختصت بتخريب خط سكة الحديد الحجازي، والهجوم على الحجاج ونهبهم، ومنعهم من زيارة قبر النبي ومسجده في المدينة المنوّرة، لفترة طويلة استمرت إلى ما بعد سقوط السلطان عبد الحميد[263]. وكانت حرب هذه تشكّل في أحد فروعها في الجزيرة جزءًا من العشائر الملّية، لذا اصطحب إبراهيم باشا معه زعماء عشيرة حرب العربية التي انضوى قسم منها في الحلف الملّي. ومن طريق هؤلاء الزعماء الذين ينحدرون من الحجاز، ويعرفون عشيرتهم في الحجاز بدقة، راسل إبراهيم باشا زعماء عشيرة حرب في الحجاز، وذكّرهم زعيم حرب الملية بعلاقات النسب معهم[264].

وقع في هذه اللحظات الحرجة الانقلاب الدستوري على السلطان عبد الحميد، فارتاع إبراهيم باشا، وعرف أن نهايته غدت وشيكة، وغدا خصومه «التنظيماتيون» و«الفتاتيون» و«الأعيانيون» الأقوياء سادة السلطة، وأرغموا السلطان على إعادة العمل بالدستور. وظهرت مؤشرات إطاحة قوة السلطان من خلال استهداف بطانته القوية والأساسية. ففي أيلول/ سبتمبر 1908 اتسعت حملة الصحف على «الظلمة الخونة» المحيطين بالسلطان من الذين أحاطوا به «إحاطة السوار بالمعصم»[265]. وفرّ إبراهيم باشا[266] في ضوء انقلاب

(262) يشير كرد علي إلى أن طول خط دمشق - معان الحديدي، 459 كلم، وافتتح رسميًا في عام 1904، وكانت معان هي منتهاه في شرق الأردن، وكانت تابعة يومئذٍ للحجاز. ثم أنجزت المرحلة الرابعة والأخيرة من الخط الحجازي بين معان وتبوك في العام 1907، وأكملت في العام 1908، وأكملت حلقتها الأخيرة، أي الوصول إلى المدينة المنورة على طريق القوافل، وفي العام 1908 وصل الخط إلى المدينة المنورة. انظر: كرد علي، ج5، ص 192-194.

(263) **الاتحاد العثماني** (3 تموز/ يوليو 1909)، ص 3.

(264) أوبنهايم، ج1، ص 374-375.

وعن هجوم القبائل على الخط الحديدي وسدّه بالحجارة، واستنجاد مدير التشغيل بالسلطات العثمانية لوضع الخط تحت الحماية العسكرية، انظر: مطلق البلوي، **الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية، 1326-1341هـ/ 1908-1923م** (بيروت: جداول للنشر، 2011)، ص 77.

(265) **الاتحاد العثماني** (22 أيلول/ سبتمبر 1908)، ص 1.

(266) هناك فرضيات هي عبارة عن توهّمات أوردها بعض الباحثين في سبيل تعظيم أسطورة إبراهيم باشا، أو في إطار تشوش المعلومات، وعدم فحصها نقديًا، وفي عداد ذلك ما يورده زاخوبي عن أن إبراهيم باشا سيطر على مدينة دمشق باسم السلطان، لكن محاولته باءت بالإخفاق السريع، بينما لم =

موازين القوى مع قواته من دمشق عائدًا إلى عرينه في ويران شهر. وقامت القوات العثمانية خلال ذلك بتعقّبه، وفي طريقه إلى ويران شهر وقعت قرب حلب معركة كبيرة بين قواته المنسحبة والقوات العثمانية التي آزرتها عشيرة الفدعان - عنزة، ونتج منها وقوع قتلى بين الجانبين، وتردد أن 500 عنصر من قوات إبراهيم باشا طلبوا «الأمان» لتسليم أنفسهم[267]. وبذلك تحول «الفدعان» من موقف تحاشي الصّدام مع إبراهيم باشا خلال قوته إلى المشاركة في مطاردته بعد ضعفه.

في أوائل أيلول/ سبتمبر 1908 وجّه إبراهيم باشا «إنذارًا» إلى القوات العثمانية بفك الحصار و«الجلاء» عن ويران شهر، فوقعت أعتى المعارك بينه وبينها، واضطرت القوات العثمانية إلى الانسحاب، وإعادة تنظيم صفوفها بدعوى «نفاد الماء والميرة»، تحت قيادة الفريق أمين باشا، بينما واصلت عشيرتا قره كش التي يرأسها خليل بك ميرالاي، وعشيرة قره كيجيان نصف البدويّة الكرديّة المشتهرة باقتصاد الغزو، القتال ضد قوات إبراهيم باشا بـ«هدف السلب والنهب» على حد وصف الشيخ راغب الطباخ مراسل جريدة الاتحاد العثماني[268]. وكانت العشيرة الأخيرة معروفة بالسلب والفتك بمن تغزوهم، وهي نفسها التي سيهاجر قسم منها بقيادة الدريعي نفسه بعد نحو عقدين ونيّف إلى الجزيرة السورية[269]. وظهر الدريعي في مطاردته إبراهيم باشا وكأنه يثأر منه، وينتقم مما ألحقه بالفدعان من تنكيل وإخضاع، حيث لم يبق لعشيرة الفدعان - عنزة على حد تعبير الغزي «سبدًا ولا لبدًا»[270]. وتحول إبراهيم باشا في موقف السلطة العثمانية الجديدة من قائد معترف به للكتائب الحميدية

= يسيطر قط ولو لدقيقة واحدة على المدينة. قارن مع: زاخوبي، ص 128.

(267) **الاتحاد العثماني** (22 أيلول/ سبتمبر 1908)، ص 3.

(268) انظر: راغب الطباخ، «إبراهيم باشا الملي: اقتتاله مع الجنود،» **الاتحاد العثماني** (10 أيلول/ سبتمبر 1908).

(269) سيلجأ الدريعي في الثلاثينيات مع مئاتٍ عدّة من أبناء عشيرته إلى الرقة - تل أبيض، مع 60 فرسًا و400 جمل، وهي مركز حليفه الشيخ مجحم بن مهيد شيخ عشائر الفدعان العربيّة في منطقة تل أبيض. انظر: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي (بيروت: مطبعة أميرال، 2001)، ص 136 و143.

(270) عن كسر إبراهيم باشا عشيرة الدريعي وتنكيله بها قارن مع: زكي، ص 250، والغزّي، ج3، ص 481.

شبه النظامية إلى مجرد «رئيس عصابة». وفي الأسبوع الثاني من أيلول/ سبتمبر 1908 «صدرت الأوامر إلى قواد الجند في حلب وبغداد بأن يُحضِروا إبراهيم باشا رئيس عصابات الأكراد حيًّا أو ميتًا»[271].

في أواخر أيلول/ سبتمبر 1908 أخذت قوات إبراهيم باشا بالانهيار، فطلب إبراهيم باشا «الأمان» من السلطات، وأن تسمح له باستدعاء طبيب لمعالجته، و«أن لا تتعرض له العساكر والعشائر والعربان»، وردت الحكومة على ذلك بأن كلفت بدرخان بك، قائد المفرزة في حلب الذي ينتمي إلى عائلة بدرخان الكردية، وإسماعيل بك قائد مدينة ويران شهر تعقّبه[272]. فاضطر إبراهيم باشا إلى مواصلة الفرار من وجه القوات الحكومية. وكان قوام هذه القوات نحو 1500 بين مشاة وفرسان، وجاب قائدها مناطق ويران شهر، وأخذ يحرّض العشائر العربية على قتل إبراهيم باشا، لكن شيخ عشيرة العمور العربية عارض ذلك، ورفض أن تضطلع العشائر العربية بأي دور في قتله من منطلق «رابطة الخبز والملح» مع المليين، وأن السلطان نفسه لم يوجه إليهم هذا الأمر «كي يكونوا ملزمين بإطاعته»[273].

تسببت حالة الحصار والمطاردة وانفضاض الرجال بموت إبراهيم باشا في تشرين الأول/ أكتوبر 1908 في منطقة تل شرابة الواقعة بين قضاء نصيبين ولواء دير الزور[274]. وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1908 أعلنت الحكومة «عزمها

(271) **الاتحاد العثماني** (13 أيلول/ سبتمبر 1908).

(272) **الاتحاد العثماني** (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1908).

(273) نشرت جريدة **الاتحاد العثماني** في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1908 أن أحد مخبريها أعلمها بأن شيخ عشيرة العمود قدم إلى المنطقة على رأس 300 فارس ليحول دون توريط القوات العثمانية للعشائر العربية بقتل إبراهيم باشا، وأنه قال لهم ما يلي: «ماذا تقصدون؟ وعلى من عوّلتم؟، فقالوا له إن القائد يطلب منا قتل إبراهيم باشا عن لسان السلطان، فقال لهم الشيخ: إن السلطان ليس بمحتاج إلى أحد منا، وليس بعاجز عن قتل إبراهيم باشا أو غيره إذا أراد، أما نحن فإن بيننا وبين إبراهيم باشا جرارًا وخبزًا وملحًا وليس من الرأي أن نقتله بأيدينا، ونتلطخ بدمه، ويفوز القائد العثماني ببياض الوجه. ومع هذا فنحن لسنا بمأمورين من طرف السلطان لا خطًا ولا مشافهةً، لكن إذا أمرنا فنحن لأمره مطيعون. وعليه فلا أرى من الصواب أن يتوجّه أحد من العرب لقتله». انظر: **الاتحاد العثماني** (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1908)، ص 3.

(274) زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 665.

قارن مع رواية مؤرخ حلب الشيخ كامل الغزّي لحياة إبراهيم باشا ووالده في: الغزّي، ج3، =

على إلغاء» الكتائب الحميدية «واستبدالها بجنود نظامية»، وإرسال «علماء إلى قبائل الأكراد والبدو ليُفهموهم معنى الحرية، وأن الدستور لا ينافي الشرع بل يؤيّده»[275]. واعتقلت أولاد إبراهيم باشا الذين طالبوا في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر وزارة الحربية بـ«إرسالهم إلى بلادهم»، ونفوا «ما شاع من أن أباهم مديون للحكومة بثلاثة ملايين قرش»[276]. وفي العام نفسه أصدر ضياء غوك آلب الخصم اللدود لإبراهيم باشا كتابه الموسوم شقي إبراهيم، أي «اللص إبراهيم»، يتضمن قصيدة طويلة يسخر فيها من إبراهيم باشا، واصفًا إياه باللص والسارق[277].

أصدرت السلطات عفوًا عن أولاد إبراهيم باشا لقاء خضوعهم، وتولّى محمود، الابن الأكبر، قيادة الاتحاد الملّي[278] تحت سلطة أمه القوية الخنسا (= الخنساء) التي كانت تضارع قوّتها في العشيرة قوّة عمشة الطائية في شمّر. وكانت الخنسا عربية جريًا على التقاليد الملّية في أن تكون الأمهات عربيات. وعبّر وزن الخنسا عن القيمة الكبيرة للمرأة في تقاليد المجتمع الكردي[279]. وفي سياق الكلام على قيمة المرأة في المجتمع الكردي يُعدد عز الدين منلا ما لا يقل عن 34 عائلة من أكراد دمشق تنتسب في اسم العائلة إلى الأم تقديرًا لدورها الاجتماعي، ومنها عائلة إيبش[280]. وأعادت تلك السلطات استخدام أولاد إبراهيم باشا خلال الحرب العالمية الثانية، إذ كانت الدولة العثمانية بحاجةٍ إلى قوة العشائر الملية التي بلغ عددها في ديار بكر وحدها عشية

= ص 479–484؛ فرا ودوهوفل، ص 43 و61–62، وترنون، ص 76.

هناك مصادر أخرى تشير إلى أن وفاة إبراهيم باشا الملي كانت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1908، كذلك يشير أوبنهايم إلى أن وفاته كانت في العام 1908.

(275) الاتحاد العثماني (22 تشرين الأول/ أكتوبر 1908).

(276) الاتحاد العثماني (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908).

(277) Jongerden, p. 250.

(278) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 665.

(279) ما إن تدخل البنت في المجتمع الكردي السنة السابعة حتى ترتفع عنها عقوبات والدها، وتستضيف المرأة الضيوف في حال عدم وجود الزوج في المنزل، وتمنح لنفسها حقوق الزوج، فهي ربة المنزل في غياب زوجها. وإن كانت المرأة محبوبة لدى الجميع، وتحترم بين الناس فيسمى الابن باسمها بشكل غير رسمي. «أورده الملحق IV» «المشكلة الكردية»، محاضرة كاميران بدرخان أمام «رئاسة الجمعية الملكية الآسيوية» في لندن في 6 تموز/ يوليو 1949، في: سانز، ص 196.

(280) ملا، ص 40–41.

اقتراب الحرب العالمية الأولى نحو 400 عائلة، أو «خانة خلقي» بمصطلح السجل المدني العثماني[281]، وكان أبناء إبراهيم باشا الذين سيؤول إليهم الدور القيادي في حياة العشائر الملية ضبّاطًا كبارًا في وحدات الجيش العثماني على الجبهات[282]. وشكّل ذلك جزءًا من انخراط المجتمع الكردي العثماني في الحرب ما مكنهم من الدفاع عن دولة «الخلافة العثمانية الإسلامية» التي تحولت سلطة الاتحاديين التي تغطيها بطلاء الخلافة من إسلامية بالاسم إلى طورانيّة بالفعل، لكن مجمل الأكراد دافع عنها بوصفها إسلامية.

سابعًا: البؤر الحضريّة في أعالي الجزيرة الوسطى في أواخر العهد العثمانيّ (الجزيرة العُليا لاحقًا)

كان إنجاز البرنامج العمرانيّ - الأمنيّ العثمانيّ في وادي الفرات الأوسط مُبهِرًا نسبيًا، فخلال عقودٍ قليلةٍ تمكّنت السلطة العثمانيّة من إطلاق ديناميّات التطوير الحضريّ والمدينيّ المبكّر، ومن تكوين نخبةٍ عشائريّةٍ جديدةٍ وشابّةٍ ذات أفقٍ عصريٍّ عبر مدرسة العشائر التي أحدثها السلطان عبد الحميد، وهي النخبة الّتي سينحدر منها قادة العشائر اللاحقون.

لكن الإنجاز الإعماريّ الأكبر للسلطة العثمانيّة في مرحلة التنظيمات تمثّل في إعمار الفرات الأوسط، بينما كان الجزء الأعلى من الجزيرة الوسطى حول الخابور هو الأقل إفادةً من هذه السياسات، حيث كان اهتمام السلطات العثمانية متركّزًا على خط حلب - دير الزور - بغداد، ودمشق - تدمر - دير الزور - بغداد على طول مجرى الفرات الأوسط، بينما كانت طريق حلب التجارية مع الموصل تمر عبر نصيبين بواسطة جرابلس، بطول 465 كلم، ومن نصيبين إلى الموصل بطريق برية طولها 220 كلم[283]. وحين زار الرحالة المستشرق الألماني

(281) دوقتور فريج، كردلر تاريخ واجتماعي تدقيقات (اسطنبول: كتبخانه سودى، 1334هـ [1915م])، ص 30.

(282) تشير سيرة خليل إبراهيم باشا إلى أنه كان ضابطًا كبيرًا في الجيش العثماني، وشارك على رأس قواته برتبة قائمقام في جبهة الدردنيل، قارن مع مادة خليل إبراهيم باشا، في: جورج فارس، محرّر، من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957 (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ص 10.

(283) «معلومات وجيزة عن دولة حلب،» المجموعة الرابعة لغرفة تجارة حلب (1922)، ص 43.

ساكاو منطقة الخابور في رحلته الأخيرة إلى تلك المنطقة في عام 1899، وجدها غير مأهولة أيضًا[284].

نتج من ذلك تطوير ديناميّات العشائر نصف الحضريّة، وكانت هذه العشائر وفي مقدمها الجبور، مسالمةً في الأساس، وشكّلت الزراعة أحد أهم مواردها، وأخذت هذه العشائر تنتقل تدريجيًا إلى الزراعة المرويّة بواسطة شق القنوات من الخابور التي بلغ عددها في سبعينيات القرن التاسع عشر بين 20 و30 قناة أو ساقية، لكنها تقلّصت في أواخرها إلى ساقية واحدةٍ فقط بسبب غزوات البدو، ونهب الموظفين، والضرائب المرتفعة، والصراعات العشائرية على الموارد[285]. وبُغية تطوير الإنتاج الزراعي، وتشجيع عمليات التحضر، والحد من الصراعات على الموارد، قسمت الحكومة منذ عام 1880 بعض أراضي الخابور بين عشائر الجبور والشرابيين والمعامرة والبقارة، للحيلولة دون نشوب الحروب بينها بذريعة الادّعاء بحقّ حيازة الموارد، ومُنح رؤساؤها لاحقًا سنداتٍ خاقانيّةً لقاء ضريبةٍ تشجيعيّةٍ بلغت قرشًا واحدًا لكل سندٍ[286]. وكان لذلك أثره الإيجابي في تنمية الإنتاج الزراعي. وبحلول عام 1908 بلغت عمليّة نصف التحضر الذي وصلت إليه عشيرة الجبور شأوًا كبيرًا نسبيًّا[287]، كما سنرى لاحقًا.

مما لا ريب فيه أن استثمار إقليم الجزيرة الوسطى زراعيًّا كانت له حصّةٌ مهمة نسبيّةٌ في زيادة الصادرات الزراعيّة العثمانيّة في عام 1914، على الرغم من المساحة الشحيحة التي تمّ استثمارها من الأرض قياسًا على موردها المحتمل. إذ تمت هذه الزيادة بدرجةٍ أساسيةٍ بسبب «الزيادات الهائلة في مساحات الأرض المزروعة» في الدولة، التي كانت الجزيرة من أبرزها في منظومة توسع الأراضي الزراعية في مناطق الأناضول الداخليّة وبلاد الشام والعراق. ومن المفهوم أن هذه الزيادة في الإنتاج الزراعيّ نتجت من توسّع الزراعة وليس من تكثيفها. ففي حلب (التي تشمل الجزيرة) ودمشق، قدّمت الحبوب التي تُزرَع في حوران والجزيرة 88 في المئة و77 في المئة على التوالي من العشور المُجباة فيهما في عام 1909. وهو رقم متسق مع الوسطي العثمانيّ من العشور

(284) «Khabur: The Name of Two Rivers,» p. 860.

(285) عيساوي، ص 116.

(286) الصليبي، ص 130.

(287) مارديني، ص 84-86.

على القمح، البالغ 88 في المئة. لكنّ هذا الرقم «الرسمي» لا يعكس الإنتاجيّة الحقيقية، ولا القدرة الحكوميّة الحقيقيّة على التحصيل، بقدر ما يعكس الاتفاق حسابيًا مع الجُباة. غير أنه مع الازدهار النسبيّ للزراعة في سياق الشروط الأفضل في الأمن والاستقرار وتحضير البدو والسيطرة عليهم، بات إقليم الجزيرة في أواخر القرن التاسع عشر عنصرًا مهمًّا في الاكتفاء الغذائيّ الذاتيّ لولاية حلب[288].

في هذا السياق بنيت في أعالي الجزيرة الوسطى بؤر حضريّة عدّة، أو أُنعشت. كانت هذه البؤر كلها تتموضع تقريبًا في التخوم اللصيقة بجنوب الجزيرة العليا الذي يتميز بخطّه المطري (ديريك، عامودا، رأس العين، الدرباسية) وحول المواقع الإدارية الحكومية، أو خط سكة الحديد. ثم بؤر نصف حضرية في الحسكة والشدادة (التي يمر فيها الخابور) ومركدة. وكانت ديريك (المالكية لاحقًا) من أقدم البلدات المعمورة، بسبب كثرة ينابيعها وإمكانية الريّ منها. وهي في الحقيقة جزء من الجزيرة العليا، بلغ عدد سكانها في السنوات الأخيرة للعهد العثمانيّ نحو 7000 نسمة، معظمهم من المسلمين، ويعملون في زراعة الكرمة وتجارة الفواكه[289]. وكانت تشبه غوطة دمشق بينابيعها ورياضِها وبساتينها، ويحتل فيها آل حاجي عثمان رشو مقام الزعامة وسط صراع على النفوذ مع عائلةٍ كرديّةٍ أخرى هي عائلة حاجي نجيم، كما كان يقطن فيها أحد أكبر الملالي الأربعة المعتبرين في كردستان يومئذٍ[290]. وكانت ديريك تجمعًا حضريًا كرديًّا متطوّرًا ومزدهرًا ينطوي على عوامل التمدين، بمعنى بروز موارد اقتصاديّةٍ - اجتماعيّةٍ أخرى غير الزراعة في تكوين ناتجها المحليّ. وكانت قُراها متعدّدةً مثل قرى بسمل وشيبة وقتارو وشواشية وغيرها[291]. وفي ما عدا ديريك اقتصرت البؤر الحضريّة التي أنعشها برنامج الإعمار الحضريّ والأمن على بؤر محدودة.

(288) إنالجيك وكواترت، الكتاب الأول، ص 605-613.

(289) ترنون، ص 117.

أحصى اسكندر داود وجود 270 ينبوعًا فيها حتى نهاية الخمسينيات. انظر: داود، ص 100.

(290) جكر خوين، سيرة حياتي، ترجمة جوان أبو ديلان شوقي، ص 108.

(291) انظر وصف جكر خوين لهذه القرى في الفترة الواقعة بين أواخر العهد العثمانيّ والانتقال إلى العهد الفرنسي، في: المصدر نفسه، ص 108-111.

1- عامودا: نشأت هذه البلدة منذ قرونٍ عدة في شكل قريةٍ في سهل خصيب واسع يتاخم الحدود التركيّة لاحقًا[292]. ويعود تطوّرها إلى إنشاء الحكومة العثمانيّة مركز ناحيةٍ فيها، وازدياد عدد سكانها في خمسينيات القرن التاسع عشر إلى نحو 70 بيتًا[293]. وازدهرت غربها قرية القرمانيّة بين رأس العين وعامودا[294] التي تبعد عن الدرباسية اللاحقة التي ستتطوّر بعد سنواتٍ قليلةٍ إلى بؤرةٍ حضريّةٍ، نحو 4 كيلومترات، ونحو 600 مترٍ عن الحدود التركيّة - السوريّة اللاحقة. ومثّلت هذه القرية الكرديّة يومئذٍ محطةً تجاريّةً صغيرةً كانت تصل دير الزور بماردين وغيرهما[295].

2- رأس العين: (= راس العين): كانت رأس العين (وهي تسمية معرّبة عن «ريش عيتا» السريانية)[296] مركزًا حضريًّا مزدهرًا طوال العصور الوسطى بفضل وقوعها على طريق الموصل التجاريّة المهمّة المارة إلى الشام عبر نصيبين، ومن نصيبين إلى منبج وحلب والباب، إلى أن دمّرها تيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر[297]. أحيا برنامج الإعمار الحميديّ بلدة رأس العين في المكان نفسه الذي كانت تقوم فيه مدينة كبارا الميتانية المندثرة تحت تل حلف، واشتهر حكّام ميافارقين الحمدانيون، ثم المروانيون (العرب - الأكراد) بمدّ أربع قنواتٍ من ينابيع رأس العين إلى قصورهم، بل إن نصر الدولة المرواني بنى سدًّا في ميافارقين، وكان شديد الاهتمام بنظُم الريّ[298]، ولم تكن رأس العين

---

(292) آزاد أحمد علي، **أنماط العمارة الوطنيّة في الجزيرة الفراتيّة** (دمشق: وزارة الثقافة، 2010)، ص 168.

(293) مارديني، ص 221.

(294) زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 701.

يصف منير الريس في ضوء زيارة ميدانية إلى المنطقة حدثت في أواخر العشرينيات أنه لم يكن في رأس العين إلا مجموعة قرى صغيرة محدودة أكبرها قرية القرمانيّة. انظر: منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنيّة في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936** (دمشق: مطابع ألف باء، 1936)، ص 42-43 و1976. ويقصد الريس برأس العين المنطقة عمومًا، وهو يقصد على الأرجح المنطقة الواقعة بين الدرباسية ورأس العين.

(295) عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983** ([د. م.: د. ن.]، 2000)، ص 7-8.

(296) الحلو، ص 248، مادة رأس العين.

(297) عيّاش، **الرقة كبرى المدن الفراتية**، ص 337-338.

(298) بولاديان، ص 190-191.

التي يجتمع فيها النهران اللذان يُشكلان نهر الخابور، منذ الدمار التتاري وحتى ثمانينيّات القرن التاسع عشر إلا «خربة مهجورة»[299]، إلى أن أحيا السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1877 البلدة بتوطين المهاجرين الشيشان في المناطق الواقعة بين رأس العين عند منبع نهر الخابور قرب الحسكة، وكانوا في الأصل فلاحين، فعمّروا القرى، وجذبوا العديد من البدو الرحّل إلى التحضر. وكان عددهم كبيرًا بلغ حين توطينهم نحو 5000 بيت[300].

توطّن هؤلاء في منطقة تحرك العشائر الجوّالة في المنطقة، إذ كان حوض رأس العين يتميز بغشائه المائي الارتوازي الغني بالمياه السطحية التي يبلغ تدفقها 40 م3/ ثا[301]. وكانت رأس العين بهذه الصفة مشتىً تقليديًّا لبعض العشائر العربيّة والكرديّة الرحّل، وكان أكبرها وأكثرها سطوةً عشائر المليّة التي كانت رأس العين تمثل مراعيها التقليدية. وبسبب إنشاء محطة للسكك الحديد في رأس العين عشية الحرب العالميّة الأولى، تحوّلت رأس العين في السنوات الأخيرة للدولة العثمانيّة إلى مقرّ إقامة وكيل الوالي[302]، وعزّزت سلطة الوالي بالثكنة التي بناها العثمانيّون فيها، واستخدمتها القيادة العثمانيّة - الألمانيّة في الحرب العالميّة الأولى، ثم شهدت البلدة تضخمًا سكانيًّا كبيرًا بسبب وصول موجات المهجّرين الأرمن الأولى الذين اقتلعهم برنامج «الترانسفير» العثمانيّ في عامي 1915 و1916 من موطنهم، واختيارهم رأس العين للانتقال بالقطار إلى مدينة حلب، أو حتى الإقامة فيها بسبب حماية قائمقامها يوسف ضياء بك للاجئين وتأمينه عملًا لهم في بناء المحطّة، وحيلولته دون مهاجمة الشيشان لهم، وهم الذين اختلطت لديهم مشاعر الولاء للدولة مع الانتقام من المهجّرين بسبب «ولائهم» لعدوّتهم روسيا التي سبق أن أرغمت الجركس والشيشان والداغستان على الهجرة من موطنهم في القفقاس[303]. في بداية عام 1915 كان في رأس العين 300 مهاجرٍ سريانيٍّ وأرمنيٍّ من ماردين، لكن في آذار/ مارس 1916 قُدّر الرقم بما يراوح بين 40 و50 ألفا، توفي منهم بين كانون الأول/ ديسمبر 1915 وآذار/ مارس 1916 بين 13 و16 ألفا بسبب الجوع، أو

(299) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 701.

(300) المصدر نفسه.

(301) مارديني، ص 48.

(302) ترنون، ص 251.

(303) المصدر نفسه، ص 251-254.

مرض التيفوس[304]. وأصابت لعنة التيفوس الشيشان، وأفنت معظمهم، بحيث لم يبق من بيوتهم التي قدّرت بـ5000 بيتٍ في بداية التوطّن في المنطقة في سبعينيّات القرن التاسع عشر إلا 300 بيت في أواخر العهد العثمانيّ[305].

3- **البؤر نصف الحضرية**: يُقصد بها العشائر التي تجمع بين التجوال والزراعة (Agropasteur). بحلول أواخر القرن التاسع عشر كانت العشيرتان الأساسيّتان المقيمتان في الشمال الشرقي لمحافظة الحسكة اللاحقة، وهما عشيرتا طيّ والجبور أخذتا تتحوّلان إلى عشائر نصف متحضّرةٍ تقوم مصادر دخلها على الاقتصاد الرعويّ – الزراعيّ. وتسارعت وتيرة سير طيّ في عملية التحضّر، وشكّلت مركز جذبٍ لهذه السيرورة (مزارعون- فلاحون) في منطقتها الممتّدة من نقطة القامشلي اللاحقة، أو جنوب خطّ سكة الحديد، وحتى جبل سنجار، الحدود العراقيّة اللاحقة، وغدت من منتجي القمح الذين يعتمد عليهم تُجّار نصيبين. وكان حجمها كبيرًا في المنطقة، إذ ضمّت كثرةً من العشائر الفرعيّة، وتألّفت من نحو 12 فخذًا، يتفرّعون بدورهم إلى نحو 40 فرعًا عشائريًّا[306]، واحتلّت عشيرة طيّ بسبب عراقة وجودها في الجزيرة، ونُبل مَحْتِدها، وندّيتها لشمّر، مكانةً كريمةً بين سائر العشائر العربيّة والكرديّة، وهي نفسها ضمّت في تكوينها عشائر كرديّة غدت عشائر طائيّةً متعرّبةً وفق منهج ابن خلدون في تحول الانتساب بدافع الولاء والاتحاد والدفاع إلى عصبية عشائرية تتوهّم «صلة الرحم»، مثل عشيرة «الجوّالة» التي انتشرت فيها اللغة العربية، كما انتشرت اللغة العربية في العشائر العربية الطائية الأخرى، فكانت الجوّالة أقرب إلى عشيرة عربيّة – كرديّة تحت رئاسة طيّ عرفًا[307].

كانت طيّ أضعف من شمّر عسكريًّا، لكنّها كانت مساوية لها في المنزلة، وانفردت وفق القصّة الشهيرة بفكّ الاشتباك بين شمّر الزاحفة وطيّ القائمة في الجزيرة منذ قرونٍ بزواج عمشة من الشيخ الأسطوريّ صفوق (باللفظ صفوك) بعدم دفع الإتاوة لها، وبالتالي عدم الخضوع لها، فكانت العشيرة الوحيدة

(304) ترنون، ص 252 و256.

(305) زكريا، عشائر الشام، ج2، ص 702.

(306) قارن مع لائحة أفخاذ طيّ التي وردت في: مارديني، ص85-86، وزكريا، عشائر الشام، ص 638.

(307) قارن مع: زكريا، عشائر الشام، ص 639.

الندّية لشمّر، وتملّكت بذلك رأسمالًا اجتماعيًّا رمزيًّا شكّل أحد أهمّ مصادر قوّتها الاجتماعيّة التي جعلتها في منزلة من يأمر وينهى. وهذا هو معنى القوة الاجتماعيّة، وهو القدرة على الأمر والنهي.

تحالف زعماء طيّ المنتجون للقمح بشكلٍ سريع مع أعيان نصيبين الذين سيطروا على ما يُمكن تسميته بلغة آزاد أحمد علي، «سَلطة الطواحين». وتمثّل هذا التحالف بالعلاقة التي قامت بين منتجي القمح الطائيّين وأحد أعيان نصيبين وماردين، ثم قائمقام نصيبين قدور بك، أحد أبرز وجهاء عشيرة «المحلميّة» العربيّة – الكرديّة. ويبدو أن هذه العلاقة لم تكنٍ طارئةً، بل هي جزء من علاقة طيّ التاريخيّة مع نصيبين نفسها، حيث كان حكّام نصيبين يعتمدون على طيّ منذ القرن الثامن عشر على الأقلّ في ضمان أمن القوافل التجاريّة، وكان رؤساؤها الأغنياء يملكون بيوتًا وبساتين في نصيبين، كما أنّ مقبرتهم كانت قائمةً في نصيبين. وبهذه الطريقة كان تكوينهم مركّبًا، أي نصف حضري أقرب إلى الحضريّة، وحتى إلى مدينيّة البلدات[308].

كما كانت هذه هي حال عشيرة الجبور التي تقطن على ضفاف نهري الخابور والجغجغ بين مركدة في جنوب الحسكة وتل الأحمدي في شمالها، مرورًا بالشدّادة التي كان فيها مركز إداري نما حوله تجمع حضري مستقر[309]. ووصلت وتيرة سير الجبور في عملية التحضر وتناغمها مع برنامج العمران الحضري والأمن إلى درجة أنها كانت تدفع حتى عام 1908 نصف واردات لواء دير الزور من الضرائب. وكانت هذه العشيرة من العشائر الكبيرة، تضمّ 19 فخذًا، يتفرّعون بدورهم إلى 21 فرعًا[310]. كانت الجبور بجميع عشائرها «مسالمةً»، ومتكيّفةً مع السلطات المركزية كما تصفها بلنت[311]. وفي عامي 1915 – 1916 لم يكن يقطن – وفق الوثائق التي حلّلها ترنون، مؤرخ ماردين الحديثة في فترة المذابح ضد الأرمن – في كامل البؤر الحضرية في المنطقة الواقعة بين رأس العين ودير الزور إلا الشيشان والعرب[312].

---

(308) Velud, Tome 4, p. 131.

(309) مارديني، ص 84، وزكريا، عشائر الشام، ج2، ص 641–642 و644.

(310) مارديني، ص 84–86.

(311) بلنت، ص 274 و276.

(312) تيرنون، ص 251.

لا يصح ما يقوله ترنون في عامودا وقُراها التي كان من أكبرها قرية «دوركه»، ولا في المنطقة التخومية الواقعة اليوم جنوب خط سكة الحديد، حيث انتشر العديد من القرى الكردية والسريانية، مثل قرى الشلهوميّة، ملّا عبّاس، خزيموك، كريميرا، روتان، قرية كركيشامو، خزنه، تل الشعير، خويتلا، تلليجهان، وحِلْوَة وهي اليوم معروفة في الطريق بين القامشلي والقحطانيّة، أي قبور البيض، بل ينطبق ما يقوله على ما يقع اليوم في منطقة الحسكة التي تركّزت بؤرُها نصف الحضريّة الأساسيّة في البؤر الطائيّة والجبوريّة، في جانبين أساسيين في إعمار عمق الشمال الشرقيّ للجزيرة الوسطى (السوريّة لاحقًا) هما استقبال المهاجرين السريان الحضريين والمدنيّين من الجزيرة العليا (التركيّة لاحقًا) خلال الفترة الانتقاليّة بين وصولهم واستقرارهم وتأمين ملاذات حمايةٍ وتطوّرٍ لهم من جهةٍ، ورسم معالم عمليّة التحضر أمام العشائر الكرديّة البدويّة ونصف الحضريّة التي اضطرت إلى الهجرة من جنوب شرق الأناضول أو من الجزيرة العليا إلى الجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة الوسطى.

ثامنًا: محاولة تركيب

منذ أواخر القرن الرابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر تحولت مدن الجزيرة الوسطى الزاهرة وحواضرها إلى مدنٍ «ميّـتةٍ»، وأضفى عليها هذا «الموات» سِمات إقليم متصحّرٍ انقطع العمران فيه بشكلٍ شكّلت فيه الجزيرة الوسطى (السوريّة) القسم المتصحّر من إقليم الجزيرة الطّبيعيّ التاريخيّ. وفي حين لم تتمكن الإدارة الكردية التي اعترف السلطان سليم الأول بها في إطار أول شراكة عثمانية – كردية، من استئناف الإعمار فيها، حاولت الدولة العثمانية التي أخذ أحد أبرز محددات تطوّرها يرتسم في شكل صراع بين العمران الحضري والبدو، أن تتبع سياسات إعمارية في الإقليم المتبدْون والمخرّب، وقامت ببرنامجين في تاريخها لإعمار الإقليم. وأخفق برنامج الإعمار العثماني الأول في أواخر القرن السادس عشر والربع الأول من القرن السابع عشر لتقع الجزيرة في أواخر القرن السابع عشر تحت سيطرة العشائر الشمرية الزاحفة من شبه الجزيرة العربية. لكن عملية العمران العثمانيّة التي احتذت بؤر العمران ما قبل الغزوات التتارية وأحيت بعض خرائبها، نجحت في مرحلة التنظيمات الخيرية العثمانية الثانية في بناء «الممرات» الحضرية المتواصلة على طول

مجرى الفرات الأوسط، غير أن أثرها في منطقة الخابور أو «الجزيرة العليا» (الانتدابية) اللاحقة أو «الجزيرة» بالمصطلح الإداري السوري الذي سيعادل محافظة الحسكة، كان مقصورًا على تحويل بعض عشائر البدو الرحل العربية والكردية والعربية- الكردية الخليطة من نمط العشائر «الجمّالة» إلى نمط العشائر «الغنّامة»، ومن نمط العشائر الرحل (الجوّالة) إلى الاستقرار النصفي الرعوي- الزراعي البعلي المتعلق بزراعات الحبوب الشتوية البعلية، وبناء بعض القرى الأوّليّة السريانية والكردية (بين تخوم خط سكة الحديد المعيّن للحدود السورية- التركية اللاحقة)، لكن التشكّل الحقيقي للقرى لن يتمّ قبل أواسط القرن العشرين[313]، في مرحلة شروع سلطات الانتداب الفرنسي منهجيًّا وسياساتيًّا بها، حين سيطوّر الفرنسيون هذا النمط الانتقالي إلى نهايته، وهو تشكل القرى والبلدات التي استأنفت ما يمكن تسميته بلغة ابن خلدون مسار «العمران الحضري» الذي ميز الإقليم قبل خرابه ودثار عمرانه.

(313) علي، أنماط العمارة الوطنيّة، ص 221.

القسم الثاني

تاريخ الهجرات والإعمار
نشوء الجزيرة السورية الحديثة

الفصل الثاني

احتلال الجزيرة (1920–1926)

مثّل الشرق منذ حملة نابليون بونابرت على مصر (1798) القضية الجغرافيّة - السياسيّة في وسط كواليس الوزارات والدوائر الغربيّة. وعكفت الاستراتيجيات الأوروبية غداة الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) على تحويل هذه القضية من الإطارات النظريّة الاستشراقّية النمطيّة إلى إطاراتٍ عمليّة مباشرةٍ ترتبط، بلغة بيكودو، برسم خطط «تصنيع المصير السياسيّ للمجتمعات المحليّة» في الشرق[1] وتصوّراتها. شكلت محاولة قوْمنة الكنائس السريانية الشرقية أحد أبرز محاور عملية «التصنيع» تلك، حيث صكّ الخبراء الفرنسيون في فترة احتدام الخلافات الأنكلو- فرنسية في شأن إعادة النظر باتفاقية سايكس- بيكو (1916)، والصراع على مصير الموصل، مصطلح «كلدو- أشوريين» لتوحيد مطالب تلك الكنائس أمام مؤتمر السلم (= مؤتمر الصلح) باريس الذي افتتح أعماله في 18 كانون الثاني/يناير 1919، ومطالبته باسم أرومةٍ إثنيةٍ قوميّةٍ واحدةٍ بقيام دولةٍ تضمّ الكلدان - الأشوريين في منطقتي غرب الموصل بين دجلة في العراق والجزيرة في سورية تحت الانتداب الفرنسيّ.

كانت البعثة الأشورية - الكلدانية إلى مؤتمر الصلح إحدى ثلاث بعثات إلى جانب كل من بعثة اليعاقبة التي مثّلها البطريرك سيفيروس (مار أغناطيوس) أفرام برصوم، بطريرك السريان الأرثوذكس، وبعثة السريان الكاثوليك التي مثّلها البطريرك يوسف رحماني. أما البعثة الأشورية - الكلدانية التي تنطق باسم الهوية الإثنية الجديدة فكانت بعثة البطريرك الكلداني يوسف إيمانويل توما في بابل. وتألفت هذه البعثة الأخيرة لتنطق باسم ما أطلق عليه «الشعب

(1) نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 15.

الأشوري - الكلداني» الذي يضم الكلدان الكاثوليك والكلدان النساطرة الذين يحملون اسم «الأشوريين» و«السريان الكاثوليك والسريان اليعاقبة (الأرثوذكس)»، على أساس أن هؤلاء جميعًا يُقرّون الآن أنهم من الأصل ذاته، ويطالبون باسترجاع وحدتهم القومية والسياسية الأصلية تحت اسم أشوريين - كلدان[2]. وتمثلت الوظيفة الفرنسية السياسية المباشرة لعملية «القوْمنة» هذه، بحضّ فرنسا على استبدال القوات البريطانية في سورية بقوات فرنسية بأسرع ما يمكن، واستبدال الحكم العربي في سورية الذي كان تحت قيادة الأمير فيصل، بحكم فرنسي يشمل ديار بكر وماردين والموصل التي تنتشر فيها المجتمعات المحلية المسيحية. واصطدمت قوْمنة الكلدان والأشوريين في أرومةٍ إثنيةٍ «قوميةٍ» مُعاديةٍ للعرب، باعتراض البعثة اليعقوبية السريانية برئاسة المطران أغناطيوس برصوم الذي ظل وفيًّا لفيصل وللحكم العربي ورفض وضع السريان في مواجهة العرب، وكان يرفض إطلاق وصف الأقلية على الأرثوذكس[3]. ولهذا استقبله الفرنسيون حين وصوله إلى باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1919 بتشكك، «معتبرين أن السريان الكاثوليك وليس اليعاقبة (الأرثوذكس) هم الذين كانوا مخلصين لفرنسا»[4]. وسيقاوم المطران برصوم منذ ذلك الحين أي عملية قومنةٍ للسريان على أساس الهوية الكلدو - أشورية، وتذويب السريان في «الأثورية»، وسيُحبط في عام 1922 محاولة الشمّاس نعوم فائق، أحد أبرز السريان المتقومنين على أساس الهوية الكلدو - أشورية، إدماج السريان في مفهوم «الأثورية» في الكتب المدرسية التي كانت تُشرف جمعيّة ترقي مكاتب سريانيّة على طبعها في بعض الأبرشيات[5]، وسيواصل

(2) إيف ترنون، ماردين: دراسة تحليليّة لإبادة الأرمن عام 1915، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة 2008)، ص 54 و285-286.

(3) طارق متري، «المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر،» في: المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق، تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 863.

(4) ترنون، ص 286.

(5) كتب أفرام إلى نعوم فائق في عام 1922 «لا نرضى تبديل (السريانيّ) بالأثوريّ: لأن اللغة السريانيّة هي غير اللغة الأثوريّة على الإطلاق. وأخطأ كل من أطلق (الأثوري) على اللسان الآرامي. الذي حدا بنا إلى هذه الملاحظة هو خلط بعضهم بين النسبة اللسانيّة والنسبة الجنسيّة. وهل رأيت في الكتب النحويّة لابن العبريّ مثلًا لفظة (الأثوري) مرادفًا للآراميّ». من رسالة المطران أفرام برصوم (البطريرك مار أغناطيوس أفرام لاحقًا) رقم (313) في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 إلى الشماس نعوم =

هذا الموقف بعد انتخابه في عام 1933 بطريركًا للسريان الأرثوذكس تحت اسم أفرام الأول[6].

في أثر الاحتلال الفرنسيّ لسورية وتقويض الحكم العربيّ فيها مباشرةً، شرعت الحكومة الفرنسية في بلورة سياساتها الإثنية السورية، وفي عدادها السياسة الواجب اتباعها في منطقة الجزيرة، وتبنّى الرئيس الفرنسيّ ميليران، في برقيّةٍ «سريّةٍ» إلى الجنرال غورو، فكرة تحقيق «الوفاق مع الأكراد» استنادًا إلى التحالف مع عشائر الملّيّة الكرديّة المتحدة في إطار ما يُسمى في التصنيفات الكرديّة للعشائر «الاتحاد الملّيّ»، و«توطين عناصر كلدانيّة - أشورية على طول خطّ سكة الحديد في شرق الفرات»، ورأى ميليران أن هذا «يضعنا في وضع سياسيٍّ مثاليٍّ حيال كردستان»، وطرح ميليران فكرة «التدخل الحذر في منطقةَ شرق الفرات»، ثم عرض تقرير «ما إذا كان يجب توجيه هذه المناطق نحو نظام مستقلٍ، أو دمجها مع الاتحاد السوري. ومهما يكن، يجب في الوقت الحاضر إقامة تمييزٍ واضحٍ بين هذه المناطق والمناطق السوريّة»[7]. وكان خطّ الحديد المقصود هو خطّ قطار الشرق السريع الذي كان يأتي من أوروبا إلى اسطنبول وحلب، مارًّا بنصيبين، وهو الخطّ الذي سيفصل لاحقًا بين الحدود السوريّة والتركيّة، يمر برأس العين والدرباسيّة وعامودا والقامشلي وقبور البيض (= القحطانية لاحقًا)[8].

= فائق في جمعيّة «الترقي» التي يبدو أنها تباطأت في طبع الكتاب الأول الخاص بمدارس القدس وبيت لحم وحلب وغيرها لتطلب تبديل كلمة السريانيّ بالأثوريّ، انظر النصّ الكامل للرسالة عند بسمارجي في: فريد بسمارجي، **أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل** (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 113.

وجمعيّة «الترقي» هي «جمعيّة ترقي مكاتب سريانيّة» التي تتولّى المساهمة في نفقات الطلاب السريان في بعض الأبرشيات. واستند الباحث في معلوماته الإضافية عن نعوم فائق إلى رسالة من السيد جميل ديار بكرلي في 6 شباط/ فبراير 2012.

(6) بحث البطريرك أفرام الأول الذي قدّمه في 2 كانون الثاني/ يناير 1937 بحق لواء الإسكندرون. انظر: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسيّ ونضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج4، ص 378.

(7) برقية الرئيس ميليران إلى الجنرال غورو في 6 آب/ أغسطس 1920. راجع الملف الوثائقي لمراسلات غورو - ميليران في: وجيه كوثراني، **السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 216-218، الملاحق.

(8) أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة** (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 348.

وتشير مراسلات ميليران - غورو إلى أن ميليران كان جامحًا في خطّة تجزئة سوريّة إلى أكبر عددٍ ممكنٍ من «الدويلات» (التجزئة الشاملة) لتحطيم أي إرثٍ للحكم العربي، أو «الشّريفي» بالمصطلحات الفرنسيّة، بينما كان الجنرال غورو معتدلًا نسبيًّا قياسًا عليه (التجزئة المحدودة). وقد أنشأ غورو على هذه الخلفيّة المعقّدة خلال الفترة الواقعة بين الأول من أيلول/سبتمبر 1920 والأول من تموز/يوليو 1922 أربع دويلاتٍ، و«لواء الإسكندرون» المستقل إداريًّا، والملحق بحلب (1 أيلول/سبتمبر 1920)، كما أضاف في اليوم نفسه إلى لواء الإسكندرون كلًا من قضاء جسر الشغور ونواحي البسيط والباير وكنسبا، وألحق اللواء بحكومة حلب على أن يتمتّع باستقلاله الإداريّ[9].

أولًا: السياسات الفرنسيّة الكلدو - أشورية والكرديّة والبدوية العربيّة

وضع الجنرال غورو خطة ميليران الكرديّة والكلدو - أشورية في ما يتعلق بالجزيرة في إطار الخطة الأوسع، وهي خطة تجزئة سورية إثنيًا وفق سياسة «فرّق تسد» بتعبير الجنرال كاترو الذي سار الجنرال غورو على نهجه في ضوء رأي مستشاريه، بهدف تحطيم ميراث الحكم القومي في مرحلة فيصل[10]. وأرسى غورو مداميك هذه السياسة الإثنية في منطقة الجزيرة بهدف استكمال السيطرة على الشمال السوري، وإخماد الثورات المُندَلِعة فيه ضد الفرنسيّين والمتحالفة مع الكماليّين، وذلك من خلال ثلاث سياسات تحالفيّة:

1- سياسة كلدو - أشورية

غدا الأشوريون أسيري تمزق وولاءاتٍ جديدةٍ، متنقلين من اللعبة الروسيّة المنهارة جراء قيام ثورة تشرين الأول/أكتوبر 1917 البلشفية، إلى اللعبة البريطانيّة - الفرنسيّة. وعمليًا جذبت فرنسا حتى أواخر عام 1920 المُتَكتلكين من الأشوريين المنشقّين على أنفسهم، وكانوا مؤلفين من خصوم البطريرك الأشوري، بقيادة الملك قمبر ابن بنيامين وردا الجيلوي، أحد ملوك الأشوريين

(9) أحمد عدنان العيطة، أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم (دمشق: دار الأهالي، 2000)، ص 16.

(10) George Catroux, *Deux Missions en Moyen-Orient, 1919-1922* (Paris: Plon, 1958), pp. 26-28.

«المُتكلدنين»، أو«المُتكثلكين» والمنشقين المحاربين على البيت البطريركيّ الأشوري، وشُكّلت منهم وحداتٍ عسكريّةً في إطار «جيش الشرق» الفرنسيّ، بينما شكّل البريطانيون «جيش الليفي» في العراق، الذي تميّز بتركّزٍ أشوري مكثّف في وحداته.

يعود أحدث انشقاقٍ متكلْدنٍ على البيت الأشوري إلى عام 1903[11]. لكن المنشقين الجدد استمدوا قوّتهم من نفوذهم وتأثيرهم الكبير في الفضاء العشائريّ المتنافس في ما بينه والمنقسم على نفسه، فكان نمرود بطل انشقاق عام 1903 من أبرز القادرين على تحدي سلطة البطريرك. ولهذا اغتاله في عام 1914 محازبو البطريرك بدعوى تحريضه الإرسالية الكاثوليكيّة في ولاية وان على البيت البطريركيّ. وعمّق هذا الاغتيال الشقاق الأشوري - الأشوري. وورث الملك قمبر زعامة نمرود للعشيرة الأشورية المتكلْدنة. وعبر توسّط الكنيسة الكلدانيّة اتصل الجنرال غورو الذي قرّر تقويض الحكم العربيّ في دمشق واحتلال سورية بالملك قمبر، واتفقا على تجنيد الملك قمبر رجاله في الجيش الفرنسيّ للقتال في الجزيرة السوريّة لقاء وعدٍ مكتوبٍ موقّع في 8 تموز/يوليو 1920 بمنح حكم ذاتي للأشوريّين في «منطقة ماردين والجزيرة السوريّة». وعلى هذا الأساس جلب الملك رجاله من المنطقة التي لجأوا إليها في جورجيا، وتشكّل منهم القوام الأساس الفرنسيّ للكتائب الكلدو - الأشورية[12].

(11) تمثّل ذلك في تكلْدن الملك نمرود مع عددٍ من أنصاره احتجاجًا على تنصيب مار بنيامين شمعون (1903-1918) بطريركًا، وكان هذا التكلْدن محكومًا بعوامل سياسيّة وليس مذهبيّة، مع أن الكنيسة الكلدانيّة تمكّنت بدعم الآباء «الدومينيكان» من جذب العديد من النساطرة إليها، وشكّل عدد أبنائها قبل الحرب العالمية الأولى وفق تقرير لجنة دولية نحو 40 ألف كلداني يعادلون نصف عدد الأشوريين المقدّر يومئذٍ بـ 80-90 ألف نسطوري. انظر تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الأمم في شأن رسم الحدود بين تركيا والعراق، في: جرجيس فتح الله، **يقظة الكرد: تاريخ سياسي 1900-1925 ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به** (أربيل: دار تاراس، 2002)، ص 587.

(12) أشور كيوراكيس، «حركة التحرر الأشوريّة والتدخل الفرنسيّ (1919-1922)،» ترجمة النص الإنكليزي التي قدّمها كيوراكيس للباحث، والتي نشرت في مجلة **النجم الأشوريّ** الفصلية في الولايات المتحدة الأميركية، ونشرها كيوراكيس على موقعه، وأكّد للباحث عدم وقوع أي تحريفٍ فيها: <http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=49845.0;wap2>.

2- سياسة كرديّة

تمثّلت هذه السياسة بالتحالف مع العشائر «الملّيّة» الجوّالة بين ديار بكر وماردين ورأس العين، برئاسة محمود إبراهيم باشا الملّيّ وبدء تجنيد قواته في القتال مع الفرنسيّين في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1920[13]. وفي الاتفاق بين الجنرال دو لاموت، قائد منطقة الشمال، ومحمود إبراهيم باشا، مُنح الملّيّ 48 ألف ليرة ذهبيّةٍ سنويًا، مقابل قيامه بتجنيد وحدةٍ عسكريّةٍ كرديّةٍ قوامها 400 جندي، ووضع 500 رجلٍ مسلّح تحت تصرف حكومة حلب لفرض الأمن في الجـزيـرة[14]. ووضـع الملّيّون عددًا من رجالهم أكبر مما اتُّفق عليه في خدمة الفرنسيّين، بما يراوح بين 300 و400 خيمةٍ. وزوّدهم الفرنسيّون بموجب الصفقة بمدفعين ألمانيين وبكميّةٍ من الرشّاشات[15]. وأدّت عوامل الانتقام من مصطفى كمال الذي كان قائدًا في عام 1916 للقوات العثمانيّة في ولاية ديار بكر، المركز الأساس للعشائر «الملّيّة»، دورًا في اصطفاف المليين وبعض العشائر الكردية الأخرى ضد حكومة المجلس الوطني الكبير (الكماليّة) التي تألفت بين 23 و28 نيسان/ أبريل 1920. وجاء هذا الاصطفاف في الظاهر بدعوى الاستجابة للفتاوى وأوامر السلطان والحكومة بسحق الكماليّين، حيث شكّل الملّيّون والأباظيّة والجراكسة، ولا سيما في الأناضول الجنوبيّ والجنوبيّ الشرقيّ، حربة مواجهة الكماليّين[16].

داعبت سلطات المفوّضية الفرنسيّة في أوج عمليّاتها لاحتلال دير الزور وهي مركز الجزيرة السوريّة، الملّيّين بفكرة إقامة إمارةٍ كرديّةٍ ذات حكم ذاتيٍّ تشمل أورفة ورأس العين وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر، يُنصّب على رأسها محمود باشا الملّيّ، غير أنهم سرعان ما تخلّوا عن ذلك بعد توقيع معاهدة فرانكلان بويون (1921) التي تنازلت فيها فرنسا لتركيا عن قسم كبيرٍ من

(13) Charles Léon Clément Huntziger, *Le Livre d'or des troupes du Levant: 1918-1936: Avant-propos du général Huntziger* (Paris: Imprimerie du Bureau typographique des troupes du Levant, 1937), pp. 100-102.

(14) محمد هواش، تكوّن جمهورية: سورية والانتداب (طرابلس: مكتبة السائح، 2000)، ص 96.

(15) Victor Muller, *En Syrie avec les bédouins: Les tribus du desert* (Paris: Librairie Ernest Leroux, 1931), p. 138.

(16) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 35-36.

تلك الأراضي، لكن فرنسا حاولت أن تحمي المليّين نسبيًا من خلال تفاهمها مع السلطات الكماليّة على عودة الملّيّين إلى مركزهم في ويران شهر في تركيا[17].

3- سياسة بدويّة عربيّة

كانت هذه السياسة هي الأخطر، والأكثر تأثيرًا من ناحية مساعدة المحتلين في جنوب سورية وشمالها من جهةٍ أولى، وفي سيطرة الفرنسيّين على الجزيرة السوريّة من جهةٍ ثانيةٍ، حيث كانت قبائل عنزة تُعدّ من أكبر القبائل البدويّة في البادية الشاميّة، وكانت تتجوّل في هذه البادية، وتصل إلى المراعي الواقعة على ضفّة الفرات اليسرى في شمال دير الزور وإلى ضفاف الخابور، ومنها ما يصل إلى جوار التيمة. وكانت فرقتها الأكبر وهي عشيرة الفدعان في سورية التي سيتحالف الفرنسيون مع رؤسائها، تتجوّل في أرض العراق، وتسكن ضفاف الفرات في غرب دير الزور وأنحاء الخابور[18].

أ- تجنيد شيوخ عنزة - الرولة وعنزة - الفدعان

قامت هذه السياسة، عشيّة زحف القوات الفرنسيّة لاحتلال دمشق وحلب إثر «إنذار غورو»، على تجنيد كل من نوري الشعلان، رئيس عشائر عنزة- الرولة، في جنوب سوريّة، ومجحم بن مهيد، الرئيس الثاني لعشائر عنزة- الفدعان، في شمالها. وكانت عشائر عنزة في الجنوب والشمال خلال تهيئة الجيش الفرنسيّ لاحتلال دمشق قد اتّفقت بشكلٍ مبكّرٍ مع القادة الفرنسيّين على دعم الفرنسيّين ضد الحكومة العربيّة بقيادة فيصل لقاء المال. ولا يعني ذلك أن موقف عنزة كان قرارًا مشتركًا لفرعيْها الكبيرين في الجنوب والشمال، إذ كان يسود بينهما تاريخ من التنافس والعداء والصراع[19]، وبالتالي

(17) فتح الله، ص 180، وأحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ط 3 (دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج2، ص 667.

(18) كانت عنزة تنقسم إلى عشائر عدّة، ينقاد كلٌّ منها إلى رئيس، وهي معادية لعشائر شمّر. أما العشائر العنزيّة الكبيرة فهي رولة وسبعة وولد علي وفدعان وعمارات، فقد هاجرت من قلب الجزيرة إلى الشمال في أوائل القرن الثامن عشر. انظر: طه الهاشمي، **جغرافية العراق**، ط 2 (بغداد: مطبعة المعارف، 1936)، ص 109.

(19) عن الصراع بين عنزة الجنوب وعنزة الشمال، راجع: ماكس فون أوبنهايم، آرش برونتيلش وفرنركا كاسكل، **البدو: الجزء الأول: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر (لندن: دار الوراق، 2004)، ص 139.

كان موقف كل منهما مستقلًا عن الآخر، لكن المشترك بينهما كان الموقف ضد فيصل. ففي الجنوب كان نوري الشعلان قد تظاهر بالولاء لفيصل، لكن رؤساء عشيرته مثل ابن سمير شيخ ولد علي، صوتوا أمام لجنة كينغ - كراين في عام 1919 لمصلحة الانتداب الفرنسيّ، ورسّخ ذلك «شراء» الفرنسيّين لهم، بإغداق المال والعطايا عليهم. ولذلك لم يدافعوا عن دمشق[20]، بل قاموا بمطاردة فلول الجيش العربي المنكسر الآيب من معركة ميسلون وسلبهم سلاحهم ومتاعهم[21]. ولذا حين وصل الجنرال غورو إلى دمشق في 7 آب/ أغسطس 1920 بعد احتلالها، ودخلها على طريقة الفاتحين «تحفّه الحكومة والأعيان»، كانت «تتقدمه كوكبة من فرسان الأمير نوري الشعلان»[22]. وقد كافأه الجنرال غورو بمليون ونصف مليون فرنك فرنسي (ما يساوي 31,5 ألف جنيه إسترليني)، لقاء استمراره في ضمان محيط مدينة دمشق أمنيًّا[23]. ومنحه مكافأةً إضافيّةً هي غضّ النظر عن جبايته الرسوم على البضائع في نقطة سيطرته في عذرا قرب دمشق[24].

ب - المعاهدة بين دو لاموت ومجحم بن مهيد

أما الأمير مجحم بن مهيد في الشمال فكان اتفاق الفرنسيّين معه منذ

---

(20) المصدر نفسه، ص 135. قارن مع التقارير الفرنسيّة عن ذلك في: محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (الدار البيضاء: شركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997)، ص 110.

(21) محيي الدين السفرجلاني، **فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة** (دمشق: مطبعة الترقي، 1937)، ص 280.

تشير بعض الروايات الوطنيّة إلى أن هناك أكثر من مجموعة محليّة شاركت في إطلاق النار على الجيش، ومنها «عصابات آل شموط» وفرقة خيّالة عربيّة معادية في منطقة دير العشائر. كما أن بعض المتطوعين «سلبوا الجنود العائدين من الجبهة بصورةٍ إفراديّةٍ، فكانوا يأخذون أسلحتهم وأموالهم، ومن يمانع كان يقتل فورًا». انظر: أدهم آل الجندي، **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 162-164.

(22) عن وصف حفل استقبال الجنرال غورو وزياراته. انظر افتتاحية صحيفة **العاصمة**، السنة 2، العدد 145 (9 آب/ أغسطس 1920)، ص 1-2.

(23) الهواش، **تكوّن جمهورية**، ص 54، والهواش، **عن العلويين**، ص 110.

(24) في أوائل كانون الثاني/ يناير 1920 اهتمت الحكومة بأمر الرسوم التي يفرضها الشعلان على البضائع المارّة بعذرا، وطلبت من التجار ألّا يدفعوها، لكنها لم تفعل شيئًا مع الشعلان نفسه الذي استمرّ يفرضها. انظر: **العاصمة**، السنة 2، العدد 174 (6 كانون الثاني/ يناير 1920)، ص 1.

تموز/ يوليو 1919 قبل الاحتلال بنحو سنةٍ، على الوقوف ضد الحكومة العربيّة لقاء مليون فرنك فرنسي. ودفع الفرنسيّون له بالفعل جزءًا من الرشوة على الحساب(25). وقبل يوم واحد من احتلال مدينة حلب في 23 تموز/ يوليو 1920 حدث تفجير كبير لمخزن الأسلحة في منطقة المشهد بحلب، التي تدفّق إليها المتطوعون للتسلّح لمواجهة الجيش الفرنسيّ الزاحف على مدينتهم، وذهب ضحيّته 500 شاب(26)، كان الفرنسيّون سدّدوا للأمير مجحم الجزء المتبقي من الرشوة. وارتبط دفع الجزء الأول من الرشوة بمكافأته على الموقف الذي اتخذه أمام لجنة كينغ - كراين بتأييد الانتداب الفرنسيّ على سورية، ما دفع الحكومة العربيّة إلى اعتقاله وسوقه إلى دمشق، لكن الجنرال اللنبي اضطر إلى إخلاء سبيله بعد الضغط الفرنسيّ الذي مارسه جورج بيكو، المفوّض السامي الفرنسيّ الأوّل على سورية ولبنان، بشكلٍ مباشرٍ(27).

كُشِفَت اتصالات الأمير مجحم لسببٍ إضافيٍّ، هو توتّر الخلاف بينه وبين عمه حاجم بن مهيد (1858 - 1927) الذي رفض التحالف مع الفرنسيّين، وظل متمسّكًا بالولاء للحكومة العربيّة التي منحته رتبة الباشويّة. وكان حاجم باشا وصيًّا على مشيخة الفدعان بسبب مقتل شيخها تركي بن جدعان، حتى يكبر

---

(25) Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon 2, 1991), Tome 1, p. 54.

(26) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892-1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 86؛ عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 58؛ **النهضة** (27 تموز/ يوليو 1920)، ومحمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 3 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ج2، ص 229، وقد نشرت النهضة الخبر بشكل متأخر، بينما وقع الانفجار في 22 تموز/ يوليو 1920 قبيل دخول قوات دو لاموت حلب.

(27) عادل أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، ج1، ص 138.

تشير التقارير الفرنسيّة التي يوردها محمد هواش إلى أنّ عمليّة اعتقال مجحم بن مهيد تمّت من خلال دوريّة «شريفية» يرافقها أحد الضباط البريطانيين، ولم يستطع الضابط الفرنسيّ المرافق لمجحم أن يحميه، فزجته الحكومة العربيّة في أحد سجون حمص ثم نقلته إلى دمشق. انظر: هواش، **عن العلويين**، ص 189. وكان جورج بيكو قد طور العلاقة مع مجحم، وعقد في 12 تموز/ يوليو 1919 اتفاقًا من سبع مواد، يقوم على تعهد مجحم باسمه وباسم شيوخ عنزة التابعين له بطلب الانتداب الفرنسي، انظر النص الكامل للاتفاق في: علي سلطان، **تاريخ سورية 1918-1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 137-138.

ابنه مجحم ويتولّى المشيخة. واعتبر حاجم أنّ التحالف بين الجنرال دو لاموت وابن أخيه مجحم موجّهٌ ضدّه، فتحالف مع الأتراك الذين دعموه ماليًا وعسكريًا ضدّ الفرنسيّين[28]. وبحسب التقارير الفرنسيّة شكّل حاجم خطرًا حقيقيًا في بداية العشرينيّات. أما الجزء الثاني الذي سدّد له من الرشوة فارتبط بتكملة الصفقة معه في احتلال حلب[29].

بعد نحو أحد عشر يومًا من احتلال حلب وقّع الجنرال دو لاموت بصفة كونه مندوبًا عن الجنرال غورو، المفوّض السامي للجمهورية الفرنسيّة في سورية وكيليكيا، مع الأمير مجحم بن مهيد بصفة كونه شيخ عنزة في 4 أيلول/ سبتمبر 1920 معاهدة (Traité) تحالفٍ سريّةً. وكُلّف الأمير بموجب المعاهدة مهمات قائد شرطة البادية، وبموجب هذه المهمات كان عليه أن يقوم بدعم الاحتلال الفرنسيّ للشمال السوري وتسهيله[30]. لم تعترف المعاهدة بمجحم بن مهيد أميرًا بل «بيك» ووصفته رسميًا بـ«الشيخ» و«البيك»، وليس «الأمير». ونصّت المعاهدة (التي جاءت في 11 مادة وملحق) الواجبات التعاهدية بين مجحم بن مهيد وفرنسا (الانتداب الفرنسيّ على سورية). وبموجب المادة (1) يعترف «الشيخ مجحم بك» و«يقبل» «الانتداب الفرنسيّ على سورية»، لقاء اعتراف الحكومة الفرنسيّة به قائدًا لجميع العشائر المحصورة في الأراضي الواقعة بين جرابلس – تل أبيض – الخابور، والفرات – البوكمال – تدمر، وجبل الحص ومسكنة، وقيامه بضمان الأمن في هذه المناطق، وتنفيذ التعليمات الفرنسيّة، وتجنيد قوّةٍ من «الهجّانة» خاضعةٍ للقوّات الفرنسيّة، وتزويده بـ4 مدافع، و6 رشاشات، و500 بندقية، و50 ألف طلقة، وتموين قواته النظامية، وفتح موازنة سنوية له قدرها 43 ألف ليرةٍ تركيّةٍ ذهبيّةٍ لسدّ حاجاته العسكريّة، و1000 ليرةٍ تركيّةٍ ذهبيةٍ شهريًا لتغطية نفقاته ما دام يقوم بمسؤوليّاته، وقبوله بعثةٍ عسكريّةٍ فرنسيّةٍ وطبيّةٍ وحماية أقربائه، وخضوعه لضابط الارتباط الفرنسيّ في كل ما ينشأ من خلافٍ بين عشائره والحكومة المحليّة في الرقة[31].

(28) Velud, Tome 1, p. 76.

(29) المصدر نفسه، ص 76.

(30) المصدر نفسه، ص 54.

(31) انظر النص الكامل للمعاهدة في: المصدر نفسه، ص 150–153.

ثانيًا: الجزيرة السوريّة (1920 - 1921)
ترجمة السياسات البدويّة والكرديّة والكلدو - أشورية

1- انقسام الفدعان وقيام «دولة الرقّة المستقلة»

انقسم رؤساء عنزة- الفدعان في الفترة الفاصلة بين أواخر الحكم العربي وبداية فترة الاحتلال الفرنسيّ على مستوى العشيرة على الموقف من الفرنسيّين. وقام الانقسام على مستوى العشيرة بين «الولد» بزعامة آل مهيد، و«الخرصة» بزعامة ابن قعيشيش، كما كان «الولد» أنفسهم منقسمين بين قسم مخيّم على الجانب الأيمن من الفرات يتبع مجحم، وقسم آخر يتبع حاجم. وفي حين تحالف مجحم مع الفرنسيّين، فإن حاجمًا تحالف باسم الحركة العربيّة مع الكماليّين، أما ابن قعيشيش فكان ضدّ الفرنسيّين، لكن خصومته مع حاجم بن مهيد حالت دون انضمامه إليه في مقاومتهم[32]. والحقيقة أن الانقسام بين الفدعان يعود إلى زمنٍ أبعد، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر كانوا فقدوا القيادة الموحّدة[33]، وكان الانقسام كبيرًا، إذ ذهبت كتلة كبيرة من «الولد» مع حاجم، بينما بلغ عدد خيام الشيخ بن قعيشيش 2500 خيمة تقريبًا، وبلغ عدد خيام الشيخ مجحم 3000 خيمة[34].

كان حاجم بن مهيد قد تفاهم في الأيّام الأخيرة من الحكم العربيّ مع جعفر العسكري على إعاقة تقدم الفرنسيّين نحو الجزيرة، ومساعدة الأتراك

---

(32) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ص 140.

بحسب تقرير القنصل البريطاني في حلب إلى وزير الخارجيّة البريطاني في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، فإن حاجم بك ومجحم بك لم تكن لديهما علاقةٍ جيّدةٍ بابن قعيشيش لأن أحد أعوان حاجم قتل ابن مزود. ويشير التقرير إلى أنباء تفيد بوقوع معركة بين رجال حاجم ورجال مزود بين تل عبيد والسولوك فقَد فيها مزود ستّة من رجاله وستّة خيول، وهرب حلفاؤه اليزيديون إلى تركيا حيث اعتقلهم الكماليّون، من جيمس مورغان، القنصل البريطاني في حلب، إلى وزير الخارجية في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، انظر: نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربيّة في الوثائق البريطانيّة: نجد والحجاز (1921-1922)**، 7 مج (لندن، دار الساقي، 2007)، مج 7، ص 463-464.

عن الحلفاء اليزيديين انظر تقرير من سي. إيزاس بالمر القنصل البريطاني [الجديد] في حلب في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1922، في: المصدر نفسه، ص 467-468.

(33) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ص 143.

(34) شارل بافي، **إفادات زراعية: تقرير** (حلب: دولة حلب، 1924)، ص 81.

«الكماليّين» على تخريب جسر جرابلس لضرب خطوط المواصلات الفرنسيّة، لقاء راتب ملائم قدره 3000 دينار شهريًّا، وتزويده بـ800 وزنة حنطة شهريًا وبـ600 بندقيّة، ورشّاشين. وكان هذا التفاهم في حقيقته تفاهم «جمعيّة العهد» العراقيّة مع حاجم أكثر منه تفاهم الحكومة العربيّة باعتبارها مؤسّسة معه. ولهذا اشتمل التفاهم على أن يكون الضابط العراقيّ والعضو في جمعيّة «العهد» يوسف العزّاوي مساعدًا له[35].

أعلن حاجم بن مهيد في هذا السياق في 10 آب/ أغسطس 1920 قيام «دولة الرقّة المستقلة» تحت الراية العربيّة، بالتعاون مع رمضان شلاش، حاكمها العسكريّ العربيّ القديم الذي ارتبطت باسمه ثورة دير الزور ضد البريطانيّين في أواخر عام 1919، ومع بعض العناصر الوطنيّة في الرقّة وحلب ودير الزور. وشكّل حاجم باشا مجلسًا وطنيًا مؤلفًا من 16 شخصيّةً. واستمدّت هذه «الدولة» قوّتها العسكريّة من دعم القوات الكماليّة التي كانت تقاتل الفرنسيّين في كيليكيا، حيث عزّز محمد نهاد باشا، قائد القوات الكماليّة في منطقة ما بين النهرين، «الدولة» بسريّةٍ تركيّةٍ نظاميّةٍ من الفرقة الخامسة للجيش التركيّ في أورفة (الرها)، لمحاصرة عشائر «المليّة» المتحالفة مع الفرنسيّين، وأن لا «يقبل دخالتهم إليه إذا التجأوا إليه». وانضمّ عدد من أبناء عشيرة بوسرايا التي ينتمي إليها رمضان شلاش إلى هذه السريّة[36].

2- مرحلة «الفلت» في دير الزور: الفوضى والكباش العربي - البريطاني

عاشت مدينة دير الزور، مركز الجزيرة السورية (الوسطى)، في الفترة

(35) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسيّ والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936 (بغداد: مكتبة اليقظة العربيّة، 1987)، ص 57.

(36) عبد القادر عيّاش، الرقة كبرى المدن الفراتية: القسم الثاني (دير الزور، [د. ن.]، 1969)، ص 23-24.

يرى كريستيان فيلود أن حاجمًا اعتبر التحالف بين الجنرال دو لاموت وابن أخيه مجحم موجّهًا ضدّه، فتحالف مع الأتراك الذين دعموه ماليًا وعسكريًا ضدّ الفرنسيين. لكن هذا التحالف كان في حقيقته جزءًا من التحالف في قوس «الثورات» ضدّ الفرنسيين من ثورة الشمال وثورة الساحل، وصولًا إلى ثورة المنطقة الشرقية التي أخذت في منطقة دير الزور طابع الثورات العشائرية. عن رأي فيلو انظر: Velud, Tome 1, p. 76.

الفاصلة بين انسحاب القوات العثمانية منها في أواخر عام 1918 ودخول قوة من الجيش العربي إليها، ما أطلق عليه اسم «فترة الفلت» أو «الفوضى». وتعود هذه القصة إلى 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 حين ألّف أعيان المدينة الممثلون لعصبياتها العشائرية البلدية الثلاث حكومة محليّة برئاسة الحاج فاضل العبود، زعيم عائلات «الشرقية» في دير الزور[37]. لكن الإدارة العربية لم تعترف بهذه الحكومة، وعيّنت مرعي باشا الملاح أول متصرف عربي على لواء دير الزور[38]، فعمد إلى إلغاء السلطة العائلية - العشائرية في المدينة، ممثلة بالحكومة الموقتة، واستعاض عنها بمجلس محلي جديد قوامه عشرة أعضاء يعاونونه في إدارة شؤون المتصرفية بمقتضى القوانين العثمانية التي كانت لا تزال مرعية. غير أن المجلس الجديد الذي ألّفه الملاح لم يراع توازن القوى بين العصبيات العائلية العشائرية البلدية الثلاث في مدينة دير الزور، بل إنه انتقص من «سلطاتها»[39].

تصاعد التوتر بينه وبين الأعيان بسبب تجاوزات فرقة «الهجانة» بقيادة

(37) جرى تأليف مجلس محلي كان في منزلة حكومة موقّتة تصرّف الأمور، على أن يتولّى رئاسته بالتناوب كل يوم أحد رؤساء الأحياء الثلاثة التي تتألف منها المدينة القديمة (الدير العتيق) تبعًا لطبيعتها العشائرية، وهي: حي الشرقيين، وحي الوسطيين، وحي الخرشان. وربما كانت هذه هي أوّل مرّة التي يتمكّن فيها أعيان المدينة المنقسمين بشدّة بين «الشرقيين» و«الوسطيين» و«الخرشان» من التوحد، وكان السبب هو حماية مدينتهم من أيّ خطر ربما يتهدّدها. وضمّ المجلس في عضويته واحدًا وعشرين عضوًا يمثلون العصبيات العشائرية أو الأحياء الثلاثة تلك، أي بمعدل سبعة أعضاء عن كل عصبية أو حيّ. واستمرت الحكومة الموقتة هذه حتى مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1918، وأطلق عليها الأهالي اسم «حكومة الرؤساء الثلاث» أو «الفلت» في إشارة إلى الفوضى التي عمّت منطقة وادي الفرات السوري في تلك الفترة وافتقاد أي سلطة مركزية تتبعها، راجع: زبير سلطان قدوري، **الثورة المنسية** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2000)، ص 42.

قارن مع استخدام عياش لتعبير «فترة الفلت» أو «الفوضى» في: عبد القادر عياش، **حضارة وادي الفرات**، القسم السوري «مدن فراتية»، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ص 153.

(38) متصرّف الدير، حلب، **الجريدة الرسمية**، السنة 1، العدد 5 (23 كانون الأول/ ديسمبر 1918)، ص 1.

(39) هاجم الملاح النزعة الانفصالية والعصبية القبلية والعشائرية، واصطدم بالأعيان، قائلًا لهم: «لم آت إلى هنا لأقسم الغنائم بين الزعماء المحليين، وإنما لبناء دولة»، قارن مع: Hannoyer, *Politique des Notables en Syrie: La naissance d'une ville* (Deyr al-Zôr: [n. pb.], 1850-1921); *Bulletin d'études orientales* (Institut Français de Damas), vols. 41-42 (1989-1990), p. 130, et Jean Hannoyer, «Campagnes et Pouvoirs en Syrie: L'étude de Deir ez Zor,» (Thèse de sociologie, EHESS, 1982), pp. 92-93.

الشريف علي بن ناصر في سياق تردّي الوضع الاقتصادي للمدينة والتعلل بقطف ثمار النمو الاقتصادي المرتفع في العراق في ما لو تمّ الالتحاق بالمنطقة الخاضعة للحكم البريطاني التي كانت بغداد مركزها[40]. وقد يرتبط ذلك بنزوع الأعيان لاستعادة استقلاليتهم النسبية حين كان اللواء مستقلًا ويتبع اسطنبول مباشرةً. وعلى العموم كان التكامل البشري بين العائلات الديرية والعشائر العراقية في الفرات الأوسط (العراقي) كبيرًا، بينما كان محدودًا مع الداخل السوري. وفي هذا السياق قام العبود بالاتصال بالسير أرنولد ويلسون، المعتمد البريطاني في العراق، وتقديم «مضبطةٍ» له بطلب الاحتلال البريطاني للتخلص من مرعي باشا الملاح، متصرف اللواء ورجاله، فدخلت قوة بريطانية بقيادة الكابتن كارفر إلى مدينة دير الزور في 11 كانون الثاني/ يناير 1919، وأنهت الحكم العربي فيها بدعوى الاستجابة لطلب الأعيان، بينما تمثل الدافع الحقيقي في محاولة السلطات البريطانية وضع دير الزور في منطقة نفوذها، فغدا لواء دير الزور تابعًا للمعتمد البريطاني في العراق[41].

كانت فترة الحكم العربي في دير الزور قصيرةً جدًا، ولم تتعد أربعة

(40) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج 6 (لندن: دار الوراق، 1969)، ج5، ص 130-131.

(41) في إثر دخول القوات البريطانية دير الزور طلب الكابتن كارفر من المتصرف مرعي باشا الملاح أن يُنزل العلم العربي عن دار الحكومة ويغادر المدينة بعد أن يسلمه مقاليد الأمور فيها، مؤكدًا له أن الحكومة العربية في دمشق تقر دخول البريطانيين إلى دير الزور، ولا تعارضه. رفض الملاح ذلك قائلًا: إنه «لا ينفذ إلا أوامر الإدارة العربية». ولما أصر كل طرف على موقفه، توصلا إلى الاحتكام لأمير اللواء شكري باشا الأيوبي، الحاكم العسكري لولاية حلب التي تتبعها متصرفية دير الزور. قارن مع: Eliezer Tauber, *The Formation of Modern Syria and Iraq* (London: Frank Cass, 1995), pp. 227-228.

بحسب ما يورده ميض نظمي وافق أمير اللواء الأيوبي بإيعاز من العاصمة دمشق على تسليم دير الزور إلى البريطانيين، بل وتزويده الضابط البريطاني كارفر وثيقة رسمية يُقرّ فيها تابعية دير الزور إلى المنطقة الخاضعة للحكم البريطاني ومركزها بغداد، وسحب ممثلي الحكومة العربية منها. انظر: وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 5، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 178.

حاول الأيوبي تحاشي الصدام مع البريطانيين، ووافق على «أن ينضمّ الدير إلى منطقة النفوذ البريطاني مؤقتًا إلى أن يصدر مؤتمر الصلح مقرراته القطعية في هذا الموضوع». انظر: الوردي، ج5، ص 131.

وعشرين يومًا (7 كانون الأول/ ديسمبر 1919 - 11 كانون الثاني/ يناير 1919)، غير أن الجناح الراديكالي في الحكومة العربية الذي كانت جمعية «العهد» العراقية من أبرز المُعبّرين عنه، تمكن من الرد على البريطانيين في تشرين الأول/ أكتوبر 1919 في إثر بروز أزمة «الاستبدال» (انسحاب القوات البريطانية وحلول قوات فرنسية مكانها)، وانقسام قوى الحكومة العربية على الموقف منها. وعيّنت الحكومة في سياق هذا الانقسام، بتوصية من جمعية «العهد»، الضابط العربي رمضان شلاش، حاكمًا عسكريًا على الرقة. ووصل شلاش إلى الرقة في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1919، وبدأ ينشط بين العشائر، مُطلِقًا على نفسه لقب «حاكم الفرات والخابور»، وتمكّنت قواته من طرد القوات البريطانية من دير الزور ومطاردتها، فتخلّى البريطانيون عن دير الزور في الوقت الذي تبرّأ فيه الملك فيصل من هذه العملية، وأقال الأيوبي من منصب الحاكم العسكري لحلب، وزوّد الطائرات البريطانية منشورًا يشجب أعمال شلاش. وانتهى هذا الفصل بإقالة شلاش وتعيين مولود مخلص بدلًا منه، لكن مولود لم يكن أقل عنفًا وردايكالية من شلاش[42]، فاضطر البريطانيون في هذا السياق إلى رسم الحدود بين العراق وسورية، متخلّين لسورية عن البوكمال والصالحية والميادين، وجعلوا الخابور (= الجزيرة أو الحسكة اللاحقة) حدًّا «موقتًا» بين العراق وسورية[43]، ليعترف البريطانيون أخيرًا بضمّها إلى سورية.

(42) سليمان موسى، **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908-1924**، ط3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 532، ونظمي، ص 178 و182. وعن علاقة «جمعية العهد» بشلاش انظر: الوردي، ج5، ص 132-133.

(43) برقية حاكم دير الزور العسكري، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 124 (13 أيار/ مايو 1920)، ص 4. وعن مجريات وتفصيلات اجتماعات رسم الحدود الجديدة، انظر: الوردي، ج5، ص 141-142.

أثمرت المفاوضات بين مولود مخلص، الحاكم العسكري العربي لدير الزور، والبريطانيين في 8 أيار/ مايو 1920 عن انسحاب القوات البريطانية إلى العراق، وترك قضاء البوكمال حتى حدود قرية «الهري»، وقرية «حصيبة» على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وإلى «الباغوز» و«الربط» من الجانب الأيسر، على أن تحفظ الحقوق للحكومة العربية من جهة الحد الأساس لدير الزور الذي هو «وادي حوران» بين «عانة» و«هيت». انظر برقية حاكم دير الزور العسكري، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 124 (13 أيار/ مايو 1920)، ص 4.

من الناحية القانونية تنازل البريطانيون للحكومة العربية عن بلدتي الصالحية والميادين اللتين سبق لهم أن احتلوهما في 24 كانون الثاني/ يناير 1920 بدعوى أن مؤتمر الصلح أدخلهما ضمن الحدّ =

ستصل نهاية هذا الاحتكاك العربي - البريطاني، وتحديدًا تطوّره إلى كباشٍ بين التيار الراديكالي في جمعية «العهد» والبريطانيين، إلى مرحلة فاصلة هي معركة تل عفر[44]. وساهمت هذه العملية في التعجيل بتقارب وجهتي النظر البريطانية والفرنسية في شأن تقرير مصير الحكومة العربية[45]، إذ اتهم الحاكم البريطاني للعراق الحكومة السورية بأنها «ظلت في حالة حرب مع القوات البريطانية في العراق، وبدون انقطاع منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1919»، ولم يكن هذا الاتهام اعتباطيًا بل مستندًا إلى «حقائق»[46]. وفي 13 و15 تموز/ يوليو 1920 أحجم البريطانيون عن تلبية طلب الملك فيصل التدخل لتخفيف ضغط

= الفاصل بين العراق وسورية، الذي ووجه بمقاومة مولود مخلص والعشائر العربية الضروس، ما جعل سيطرة البريطانيين على هاتين المنطقتين محدودة، وتحت رحمة مخلص والعشائر. انظر: الوردي، ص 136-138.

(44) اعتبرت جمعية «العهد» اضطرار القوات البريطانية إلى الانسحاب من البوكمال والميادين، وتوسيع خط الحدود الموقّت بين سورية والعراق دليلًا على ضعف القوات البريطانية، وفقدانها زمام المبادرة، فواصلت عملياتها ضدّ القوات البريطانية، وطاردتها إلى داخل العراق، وشكّلت عملية تل عفر في 4 حزيران/ يونيو 1920 في هذا السياق ذروة عملياتها في داخل العراق، وتميّزت من عملية تحرير دير الزور في أنها كانت عملية عسكرية يقودها الضباط العراقيون الذين التحق أكثر من 300 ضابط منهم بقاعدة «العهد» في دير الزور، وكانت فضلًا عن ذلك تهدف إلى السيطرة على منطقة الموصل بكاملها، واتخاذها قاعدة للثورة في داخل العراق، وتكللت بهزيمة ساحقة للقوات البريطانية التي دمرت وحداتها كافة بما في ذلك رتل مصفحات وجهته القياة البريطانية لتأديب تل عفر، وتعرض للإبادة بشكل كاملٍ. راجع: نظمي، ص 179، 188 و193. وللتوسع بواقعة تل عفر، انظر: الوردي، ص 148-163.

(45) كان اللورد كرزون قدّم «احتجاجًا عنيفًا» على قرار المؤتمر السوري بإعلان الاستقلال وتنصيب فيصل ملكًا في 8 آذار/ مارس 1958، انظر: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 151-152.

(46) موسى، ص 555.

يبدو أن الأمير زيد، نائب الملك، كان من كبار المتبرعين لخطة «العهد»، إذ تشير بعض المعطيات إلى أنه تبرع من أمواله الخاصة بـ 5000 ليرة إسترلينية من أصل 14 ألف ليرة جمعتها جمعية «العهد»، انظر: زين، ص 155.

ينفي فارس الخوري، وزير المالية يومئذٍ، نفيًا قاطعًا أن يكون تمويل الثورة قد تم من خزانة الدولة، لكنه يشير إلى احتمال أن الأمير زيد قد قام بتمويل الجمعية. راجع: خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 188-189. بينما يشير وميض جمال عمر نظمي إلى أن قيادة «العهد» أبلغت إلى الملك فيصل في 8 آذار/ مارس 1920 في إثر إعلان استقلال سورية عزمها على تحرير العراق انطلاقًا من دير الزور، وطلبت مساعدتها، لكن فيصل وافق على دعمها مالياً فحسب. انظر: نظمي، ص 194.

الجنرال غورو عليه، وأن من حق الفرنسيين معالجة قضايا سورية من دون تدخل[47]. وبهذا الشكل باتت طريق غورو لاحتلال دمشق مفتوحةً. وكانت العملية الشاقة التي واجهها في عملية الاحتلال هي احتلال مدينة دير الزور والسيطرة على الجزيرة السورية الوسطى.

3- الاحتلال الفرنسي لمدينة دير الزور

حدّدت القوّات الفرنسيّة هدفها المركزيّ في السيطرة على مدينة دير الزور باستثمار سياستها البدويّة العربيّة والكرديّة والكلدو- أشورية دفعةً واحدةً، بسبب كون مدينة دير الزور المركز الإداريّ والاقتصاديّ وعقدة طرق المواصلات في الجزيرة السوريّة الكبرى كلها. وكان أعيان المدينة قد ألّفوا في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1920 حكومة أهلية بدعم من الأمير مجحم بن مهيد، وشيوخ عشيرة البقّارة وأعيان المدينة[48]. وكان ذلك يعني أنهم ألّفوا حكومةً يرضى عنها الفرنسيون المرتبطون مع بن مهيد بمعاهدة.

بعد أربعة أيّام من تأليف هذه الحكومة دخلت بعثةٌ فرنسيّةٌ بإمرة الضابط ترانغا إلى المدينة، تؤازره قوات مجحم بن مهيد زعيم الفدعان ومحمود إبراهيم الملّيّ رئيس «الملّيين». وردّت على ذلك القوة التركيّة الكماليّة المساندة لحكومة الرقّة «العربيّة» وجيشها المحليّ بمحاولة اقتحام المدينة، غير أن قوّات مجحم ومحمود الملّيّ تمكنت من صدّ الهجوم وردّه[49]. وألحقت سلطات الاحتلال الفرنسيّ لواء دير الزور برقابة المندوبيّة بحلب، غير أنها فكّرت به منذ البداية باعتباره لواءً مستقلًا ذاتيًّا يتبع إليه إقليم الجزيرة الوسطى السوريّة كله،

(47) أبلغ أللنبي إلى وزارة الخارجية طلب فيصل التدخل البريطاني. وأجابت وزارة الخارجية «بأنه يستحيل عليها التدخل، لأن الفرنسيين تخلّوا تمامًا عن الاهتمام بفلسطين والعراق، ومن حقّهم أن يعالجوا قضايا سورية دون تدخل». انظر: موسى، ص 561.

(48) Velud, Tome 1, pp. 55.

انظر: عبد القادر عياش، حضارة وادي الفرات، القسم السوري «مدن فراتية»، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ص 152-154.

(49) Velud, T. 1, pp. 57-58.

تقدم الوثائق الفرنسيّة معلوماتٍ شحيحةً عن هذه المواجهة، بينما تتحدّث بعض المصادر الوطنيّة عن معارك طاحنةٍ أبيد فيها رتل لترانغا، قارن بين: المصدر نفسه، ص 57-58، والجندي، ص 152.

وصولًا إلى أعالي الخابور[50]. وكعادتها في الاعتماد على «رغبات الأهالي» استغلت المفوضية الشقاق العائلي السلطوي في مدينة دير الزور حيث قام نائب رئيس البلدية، حسن الجزار، المتنافس مع رئيس البلدية الذي غدا رئيسًا للحكومة المحلية، فمدّ يده إلى الفرنسيين، أو سار في ركابهم، وحشد عددًا من المناصرين للتخلص من العبود، وطلب من البعثة الفرنسية إنشاء لواء مستقل ذاتيًا في دير الزور يرتبط بقائد السرية الثانية في الجيش الفرنسي، ودعم مطالبه بتقديم ثلاث عرائض تؤيد ذلك. ووعد ترانغا بوضع ذلك موضع العناية والاهتمام في أيّ خطوة مستقبلية فرنسية في المنطقة.

صمم لواء دير الزور الذي يضم الجزيرة كلها منذ البداية باعتباره لواءً يرتبط برقابة المندوب الفرنسي في حلب موقتًا، لكن على أساس استقلاله الذاتي. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1920 نظّم اللواء في أربعة أقضية كانت تمثل أقضيته العثمانية السابقة وهي (دير الزور، الميادين، البوكمال، تدمر)، لكن أُضيف إليه هنا قضاءا الخابور مع الحسكة، ومراكز ونواحي قضاءي الشدادة وتل حميدي. وارتبط إحداث هذه الأقضية بالخطة العسكرية الفرنسية لاحتلال الجزيرة (السورية) وإخضاعها للسيادة الفرنسية الجديدة. وبغية جذب العشائر البدوية في الجزيرة، اتبعت القوات الفرنسية سياسة تعيين زعماء العشائر مديرين للنواحي، وسمّت هذه القوات جميل ابن الشيخ مسلط باشا، زعيم عشائر الجبور، مديرًا لقضاء الخابور ومواصلاته[51].

بدأت وتيرة الاستكشاف الفرنسيّ للجزيرة (السوريّة) تتسارع في ضوء ذلك. وخلال الشهرين الأخيرين من عام 1920 انهمرت التقارير الفرنسيّة على المندوبيّة في حلب عن تاريخ لواء دير الزور، وعشائره وطرق مواصلاته[52]. وشكّل ذلك أساس قيام بعثةٍ هندسيّةٍ عسكريّةٍ فرنسيّةٍ استكشافيّةٍ لوادي الفرات، وبحث إمكانات الملاحة في الفرات من جرابلس على جبهة العمليّات مع الكماليّين إلى البوكمال، لتلبية المتطلّبات العسكريّة بدرجةٍ أساسيّةٍ في السيطرة على الجزيرة، لكن تقرير البعثة تضمن معلوماتٍ اقتصاديّةً عديدةً عن الأهميّة

(50) انظر: Velud, Tome1, pp. 57-59.

(51) المصدر نفسه، ص 57-59.

(52) المصدر نفسه، ص 57-59.

الزراعيّة الكامنة لهذا الإقليم بوصفه «مخزن غلال سوريّة»[53]، ما سيؤثّر كثيرًا في السياسات الفرنسيّة اللاحقة في الجزيرة السوريّة.

4- معارك أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 1921 الطاحنة

كانت الشاميّة التي تولّى الأمير مجحم بن مهيد تهدئتها وضمان الأمن فيها طَوَال الفترة الواقعة بين 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 و26 تشرين الأول/ أكتوبر 1921، وهو تاريخ الاحتلال الفرنسيّ الثاني لدير الزور، مسرحًا لعمليّات نهب وسلب بين العشائر المتنافسة من جهةٍ، ومسرحًا لمعارك طاحنة بين عشائر شمّر والعشائر الملّيّة التي تحارب إلى جانب الفرنسيّين، حيث هاجمت شمّر في 5 كانون الثاني/ يناير 1921 مواقع الملّيّين، واشتبكت معهم في جنوب جبل عبد العزيز، وغنمت منهم مدفعين وخمسة رشّاشات، وكلفتهم مئة قتيلٍ ومئة أسيرٍ[54].

اتخذت هذه المعركة التي يحتفظ بها التراث الشفهيّ «البطوليّ» الخاص بعشائر شمّر اسم معركة «أم مدفع»، وكأنها أوّل انتقام لشمّر من العشائر الملّيّة التي كسرت بمساعدة السلطات العثمانيّة شوكتها في الجزيرة في الفترة الواقعة بين أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وتضافر ذلك مع عوامل أخرى، في دفع الجنرال دو لاموت إلى توبيخ الأمير مجحم، وانهيار ثقته حتى بمدى قدرته في السيطرة على عشائره، واسترداد الأسلحة الفرنسيّة التي زوّد بها، فاستقال بن مهيد[55]. لكن دو لاموت سرعان ما اكتشف «تسرّعه»، واضطرّ بعد نحو شهرين إلى معاودة الاعتماد على الأمير، وإعادة الاعتبار إليه بسبب اكتشاف حاجته إليه في فتح الجزيرة من جهةٍ، ومحاولة الحدّ من تمدّد قوات عمه حاجم في تهديد مركز الفرنسيّين في حلب من جهةٍ أخرى[56].

(53) قارن مع: Bernard Geyer في: «الفرات وواديه»: 1922-1990 في مقدمة الدراسات التحليلية لبعثة الملازم الطيار Charles Herault في: Charles Herault, *Une Mission de reconnaissance de de l'Euphrate en 1922: Les Enjeux Economiques, politiques, et militaries d'une conquete, deuxième partie* (Damas: Institut Français de Damas, 1999), p. 11.

(54) الهواش، تكوّن جمهورية، ص 108.

(55) Velud, Tome 1, p. 74.

(56) الهواش، تكوّن جمهورية، ص 97.

يبدو أن دو لاموت الذي يعتبر واضع «السياسيّة البدوية» الفرنسيّة لم يفهم البدو بشكلٍ كافٍ، إذ كانت لعميله مجحم استعدادات محدودة للدخول في حربٍ ضروسٍ ضدّ عمّه حاجم بن مهيد وضدّ ابن قعيشيش بسبب تأصّل القيم البدويّة في شخصيّته. وكانت قوات مجحم قد شكّلت بحسب التقارير الاستخباريّة الفرنسيّة، وبحسب الواقع الذي حدث بالفعل، تحدّيًا حقيقيًا كبيرًا للفرنسيّين[57]، إذ إن قوّات حاجم التي تمكّنت في أوائل كانون الثاني/ يناير 1921 من إسقاط طائرةٍ فرنسيّةٍ وقتل طيّارها[58] هدّدت في العشر الأخير من أيار/ مايو 1921 باحتمال سيطرتها على جرابلس ومنبج والباب في مناطق حلب، وغدت على أبواب مدينة حلب، وكانت قوات الكولونيل دوبيوفر (Debieuvre) في مواجهتها، وخاضت ضدّها معارك عنيفةً[59].

على سبيل إعادة ترتيب الوقائع، تبدأ قصّة معارك أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر 1921 الطاحنة بالقصّة التالية: قامت المفرزة الكلدو- أشورية في 10 أيلول/ سبتمبر 1921 بناءً على طلب فاضل العبود، متصرّف دير الزور، بمؤازرة حملة جمع الضرائب من قرى عشائر العقيدات التي ينتمي إليها رمضان شلاش، أحد أهمّ أركان حاجم في «دولة الرقّة المستقلة»، والمتلاحمين عضويًا مع جمعيّة «العهد»، ومع الكماليّين في وقتٍ واحدٍ. وكانت الحصيلة هي مقتل جنود المفرزة الكلدو- أشورية عن بكرة أبيهم، وردّ الطيران الفرنسيّ بقصف قرى العقيدات. لكن فرسان العقيدات هاجموا السرب الجوي وأرغموا المفرزة الكلدو - أشورية الثانية على الفرار بعد أن قتلوا قائدها الكابتن دوسبا (Despat)، ودمّروا سرب الطائرات الفرنسيّ (10 طائرات) بكامله، واستأنفوا في ليلة 18 - 19 أيلول/ سبتمبر هجومهم على أطراف دير الزور بهدف إشعال ثورةٍ عامّةٍ، ووجهوا إنذارًا لها بالاستسلام، وأطبقوا عليها الحصار. بعد عشرة أيّام من ذلك وجّه الفرنسيّون حملة تأديبيّةً مؤلّفةً من قوات محمود إبراهيم باشا

(57) Velud, Tome I, p. 76.

(58) انظر الخبر الذي نشرته الجريدة الرسميّة لدولة حلب تحت عنوان: «شيّعت حلب في 4 كانون الثاني/ يناير 1921 جنازة الطيار الفرنسيّ الملازم ميراند الذي قتلته «عصابة حاجم» عند منطقة السفيرة،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 181 (3 شباط/ فبراير 1921)، ص 2.

(59) انظر رسالتين مطوّلتين من منبج والباب عن العمليّات، حلب في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 198 (30 أيار/ مايو 1921)، ص 3-4.

الملّي ضد قرى العقيدات، لكن قوات الملّيين هُزمت ومُنيت بخسائر جسيمةٍ، واستولى العقيدات على مدفعين وثلاثة رشّاشات ومئات البنادق. واتهمت التقارير الفرنسيّة المفزرة الكلدو - أشورية بالجبن وبالفرار منذ اللحظة الأولى للمعركة. ولهذا كان أيلول/ سبتمبر 1921 في التقويم الفرنسيّ السوري شهر انتكاسةٍ في دير الزور[60].

جراء ذلك انطلق في 29 أيلول/ سبتمبر 1921 رتل الكولونيل دوبيوفر من مدينة حلب لإخضاع الإقليم، واستلام سلطة الضرائب، وإصلاح طريق حلب - دير الزور، ودراسة مسألة الملاحة النهريّة. وعسكر دوبيوفر في طريق زحفه على دير الزور عند ضفّة الفرات الجنوبيّة، مقابل الرقة. وانضمت إليه قوّة من البادية بقيادة مجحم بن مهيد (الفدعان - عنزة). أنذرت قوات ترانغا الأهالي وقوات حاجم بن مهيد بتسليم الأسلحة والاستسلام لها. تعدّدت الآراء في المدينة الصغيرة المحاصرة في شأن الموقف من الإنذار، غير أن حاجم باشا رفض الإنذار بسبب السند القوي الذي وجده لدى كنعان بك، قائد الفرقة الخامسة عشرة في أورفة (الرها)، بدعمه عسكريًا بوحدةٍ نظاميّةٍ تركيّةٍ مؤلّفةٍ من 250 جنديًا، ومزوّدةٍ بمدفعين. وتبادلت هذه القوّة التي وصلت بالفعل قذائف المدافع مع الفرنسيّين. وجراء ذلك ترك ترانغا الرقّة، وسار إلى هدفه الأساس، أي الاحتلال الثاني لمدينة دير الزور. وتمكن من ذلك في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 بعد مسير سبعة عشر يومًا، موزّعًا عهد الأمان على كل من يستسلم بالشروط الفرنسيّة المهينة بحسب العادة، فتجاوزت العشائر على ضفّتيْ الفرات اليمنى واليسرى خلافاتها التقليديّة، وتوحّدت في مواجهته، وانضمّ فاضل العبود مضطرًا أو مُكرهًا تحت تهديد العقيدات ورمضان شلاش إلى المقاومين. كان هذا الاحتلال مكلفًا، إذ حافظت القوة الفرنسيّة على احتلال المدينة، لكنها مُنيت بخسائر جسيمةٍ. وعاقب الفرنسيّون العبود بعد اتهامه بالتحالف مع العقيدات[61] بالنفي إلى جسر الشغور. وعيّنوا بدلًا منه متصرّفًا «غريبًا» عن البلدة هو خليل بك[62]، وبذلك تكون حكومة العبود الأهليّة الثانية قد انتهت[63]،

(60) Velud, Tome 1, pp. 82–84.

(61) المصدر نفسه، ص 82–89.

(62) المصدر نفسه، ص 94.

(63) عياش، حضارة وادي الفرات، ص 154.

وبدأت بالتعاون مع الفرنسيّين في إدارة الحكم المحلي، وانتهت بنفيه إلى جسر الشغور لثلاث سنواتٍ[64]، لكن على غرار ما حدث مع الأعيان، ستشهد عائلة العبود التي تقلب كبيرها بين العثمانيين والحكم العربي والبريطانيين والفرنسيين ما شهده أعيان أمثال حقي العظم في دمشق وحماة، ومرعي باشا الملاح وكامل باشا القدسي في حلب، من تغيرات بنيوية، تمثلت باندماج أبناء عائلاتهم في الحركة الوطنية. وكانت هذه هي حالة بشير فاضل العبود الذي برز دوره في إضراب عام 1936 الوطني في سورية، وفي تصدره في دير الزور[65]، إذ أخذت مرحلة الانتقال من النظام العثماني الذي ارتبط به صعود أولئك الأعيان وتحصين مكانتهم إلى مرحلة الهوية العربية السورية تترجم نفسها بتباين جيليٍّ هو في الحقيقة تباين سياسي واجتماعي بين مرحلتين، ينتمي فيها الآباء إلى الماضي، بينما ينتمي فيها الأبناء إلى المستقبل.

ثالثًا: الصفقة الفرنسيّة - التركيّة الأولى: اتفاقيّة فرانكلان بويّون أو أنقرة

كانت هناك صفقة فرنسيّة - تركيّة تنضج بشكلٍ محسوبٍ خلف احتدام الأحداث، حيث أفضت الاتصالات الكماليّة - الفرنسيّة التي بدأها فرانكلان بويون، عضو مجلس النواب الفرنسيّ، في أواخر عام 1920 إلى توقيع كل من أريستيد بريان (Briand)، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيّتها، وسامي بك بكير، مندوب المجلس الوطني الكبير (الكمالي) في 9 آذار/ مارس 1921 في إطار مؤتمر لندن اتفاق «وقف الأعمال الحربيّة» بين فرنسا وتركيا. وراعت الاتفاقيّة مطالب تركيا بإعادة النظر بالحدود الأرضيّة، ومنحت لواء الإسكندرون نظامًا إداريًّا خاصًّا، حيث السكّان فيه مختلطون. وبناء على ذلك أصدر الجنرال غورو، المفوض السامي لسورية ولبنان، في 8 آب/ أغسطس 1921[66]، ثم في 12 أيلول/ سبتمبر 1921 قرارين يمنح أوّلهما اللواء نظامًا إداريًّا

(64) المصدر نفسه، ص 150.

(65) المصدر نفسه، ص 155.

(66) «قرار بتعديل القرار (403) المتضمّن نظام «سنجق إسكندرون المستقل»، حلب،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 214 (10 تشرين الأول/ أكتوبر 1921)، ص 1-2. وتشكّل بذلك «سنجق إسكندرون المستقل» مع بقائه تابعًا لحكومة حلب، وحصر القرار سلطات حاكم حلب في تعيين المتصرّف بشرط موافقة المندوب الفرنسي عليه، وتعيين موظفي العدلية ورؤساء الدوائر وعزلهم بناء على اقتراح =

خاصًا يضعف بشكلٍ خطيرٍ ارتباطه بحكومة حلب، ويرفع اللغة التركيّة إلى مرتبة لغةٍ رسميّةٍ أسوةً باللغةً العربيّة، ويثبّت ثانيهما الحدود الشماليّة والجنوبيّة لحكومة حلب، ويعطي اللواء شكلًا جديدًا، بحيث ضمّ قضاء حارم ما عدا ناحية الريحانيّة مباشرةً إلى حلب، وضُمّت نواحي البسيط والباير وكنسبا (جبل الأكراد) إلى الأراضي العلويّة. وراعت هذه التعديلات الإدارية رفع نسبة الأتراك في أقضية اللواء، من 28,5 في المئة إلى 38,9 في المئة[67]. ولهذا صار في إمكان السلطات العسكرية الفرنسية أن تعلن في أيلول/سبتمبر 1921 إخماد ثورة الشمال، وأن يحتفل الجنرال دو لاموت بذلك[68]، في إشارة إلى قطع الدعم التركي عنها.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر تمّ تتويج المفاوضات بتوقيع معاهدة فرانكلان بويون أو «اتفاقية أنقرة الأولى» بين الفرنسيّين والأتراك الكماليّين. التي تنازلت فرنسا بموجبها عن 18 ألف كلم^2 من الأراضي السوريّة، شملت كيليكيا وقسمًا كبيرًا من الجزيرة (مرعش وأورفة وماردين وسعرت وكلس وعينتاب). وفي سياق مفاوضات هذه الاتفاقيّة خرجت الوحدات الكماليّة المرابطة مع «دولة الرقّة المستقلة» من التحالف، وغدت قوات حاجم وحيدةً، بعد أن تم إخماد ثورتي الشمال والساحل السوريتين جراء استغلال القوّات الفرنسيّة الهدنة ثم الاتفاقية لوقف الدعم الكمالي لها.

رفض حاجم الاذعان لشروط دوبيوفر في الاستسلام وتسليم الأسلحة خلال فترة (9 تشرين الأول/أكتوبر - 8 كانون الأول/ديسمبر) وواصل المقاومة، لكن مقاومته كانت يائسةً في ظل انسحاب الكماليّين، وتضعضع معسكره الداخليّ. بينما واصل الفرنسيّون بموجب ما سمح به اتفاق فرانكلان بويون عمليّة احتلال الجزيرة[69]. وكانوا قد تغلغوا في الجزيرة، فاحتلّوا رأس

= المتصرف، وموافقة مندوب المفوض السامي».

(67) العيطة، ص 16-17، انظر: Irfan Jabry, *La Question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat syrien* (Lyon: Paquet, 1940), pp. 81-85.

(68) خطاب الجنرال دو لاموت في دار الحكومة في ذكرى إعلان استقلال حلب، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 209 (5 أيلول/سبتمبر 1921)، ص 1-2. و«بلاغ قلم المطبوعات عن استتاب الأمن في المنطقة الشمالية، حلب،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 211 (19 أيلول/سبتمبر 1921)، ص 2.

(69) اعترض البريطانيون على المعاهدة، ففسّر الفرنسيّون توقيعهم عليها بوصفها اتفاقية Convention وليس معاهدة Traité.

العين، كما احتلوا في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 الميادين بعد قصف جوي فانهار حاجم. وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 1921 احتلّت القوات الفرنسيّة الرقة، وفي اليوم التالي عاد حاجم باشا إلى طوال العبا في وسط الجزيرة الفراتية[70]، وسرّح جيشه، وحاكمه الفرنسيّون في حلب، لكن ابن أخيه مجحم توسّط من أجله، فأفرج عنه، وعاد ليعيش في حماه إلى أن توفي في عام 1927[71]. لم يكن تدخّل مجحم المسموع الكلمة في مثل هذه القضايا لدى دو لاموت مدفوعًا بغايات الإخلاص العشائريّ لعمّه الذي ربّاه فحسب، بل كان محكومًا بعوامل المصلحة، إذ إن مجحم الذي دعمته السلطات الفرنسيّة بصفة كونه زعيمًا وحيدًا لـلفدعان ظل يعاني، نتيجة الانشقاق في العشيرة، ضعف سيطرته على عشيرته نفسها، وكان لمثل هذا الموقف «الفروسيّ» الأخلاقيّ أن يعزّز مكانته في العشيرة المنقسمة[72].

رابعًا: الصراع الفرنسيّ - التركي على الجزيرة: انحلال لجنة ترسيم الحدود

في شباط/ فبراير 1922 أخذ الجنرال دو لاموت يلحّ على القيادة للقيام بعملٍ سريعٍ للسيطرة على الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات في «منطقة الانتداب» بسبب الأهمية الاستراتيجيّة والاقتصاديّة لهذه الأراضي التي حددها بالزراعة والقطن بشكلٍ خاصٍّ، والتوقعات النفطيّة، وفي ذلك تعويض عن ضياع الموصل[73].

كان دو لاموت ينتهز في الواقع فرصة الوفاق الفرنسيّ - التركي كي يتحسّن الوضع الفرنسيّ في الجزيرة السوريّة التي كانت لا تزال تحتاج لإكمال السيطرة عليها، إلى إخضاع عشائرها لسلطته. تقدّمت القوات الفرنسيّة في هذا السياق نحو الحسكة في أيار/ مايو 1922، وخاضت طوال الفترة الواقعة بين شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 1922 معارك ضاريةً مع العشائر العربيّة

(70) عيّاش، الرقة كبرى المدن الفراتية: القسم الثاني، ص 24-25.

(71) عبد السلام العجيلي، أحاديث العشيّات (دمشق: وزارة الثقافة، 1965)، ص 63، راجع: تركي فرحان المصطفى، قبائل بادية حلب وحماة (حلب: مركز الحافظ، 2005)، ص 383-385.

(72) Velud, Tome I, p. 74.

(73) المصدر نفسه، ج1، ص 49 و69.

فيها، ولا سيما عشائر شمّر الزور بقيادة عبد الكريم، وعشائر الجبور بقيادة جميل المسلط، وعشائر طيّ بقيادة محمد عبد الرحمن، ومع إحدى عشائر الملّيّة. وشكّلت طيّ القوام البشري الأساسي للعمليّة، وبذلك حارب ضدّهم جميل المسلط الذي عيّنه الفرنسيّون في عام 1920 قائمقامًا على الشدّادة والخابور. ولتأديب طيّ التي شكّلت قوام المقاومة أخذ القائد الفرنسيّ موافقة رؤسائه على قصف مضاربها، وهي التي تتمركز على بعد 25 كلم غرب الحميدي، وتمّت عمليّة القصف بالفعل في 19 آب/ أغسطس 1922[74].

كان اشتداد المقاومة ضد الفرنسيّين المستعجلين وفق خطة دو لاموت لفتح الجزيرة «السوريّة» مرتبطًا على مستوى العلاقات الإقليميّة السوريّة - التركيّة الجديدة، بتعثر تطبيق اتفاقيّة فرانكلان بويون (1921)، وانحلال اللجنة الفرنسيّة - التركيّة الأولى التي أُلّفت في عام 1922 لترسيم الحدود التركيّة - السوريّة من النهر إلى جوبان بيك، والتي لم تستطع أن تتوصل إلى اتفاق حول تعيين خط «الطريق الرومانيّة القديمة»[75]. كان الكماليون أناسًا عمليّين جدًّا لا يكترثون للأقوال بل للأفعال، ولا يرون في اتفاقية فرانكلان بويون اتفاقيّة ودٍّ وصداقةٍ، بل اتفاقيّة فرضتها المقاومة الكماليّة الضروس وحلفاؤها في الثورة السوريّة. فعلى الرغم من أن الفرنسيّين قد سلّموا باحترام استقلال تركيا، وتعهّدوا بموجب بروتوكولٍ ملحقٍ باتفاقيّة أنقرة أن يبذلوا جهدهم كله في تعزيز استقلال تركيّا التام[76]، لم يبادل الكماليّون الذين بقيت لديهم ادعاءات وتطلّعات في الأراضي السوريّة الفرنسيّين هذه النظرة بشكل إيجابي، وظلّوا يتطلّعون إلى مزيدٍ من الأراضي، كما ظل الفرنسيّون بالنسبة إليهم محتلين غرباء. ولهذا لم يتردّد الكماليّون في تلقين الدروس للفرنسيّين، وإحكام الخناق عليهم لدى شعورهم بأيّ مصلحةٍ لهم في تضييق الخناق. وللمفارقة جرى هذا الضغط بواسطة السوريين الذين كان قسم كبير منهم لا يزال يعمل تحت تأثيرهم في سياق اشتعال جذوة النضال الكماليّة - العربيّة المشتركة.

---

(74) المصدر نفسه، ص 110.

(75) عن هذه اللجنة وانحلالها انظر: Edmond Rabbat, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2ème éd. (Beyrouth: Librairie Orientale, 1986), p. 361.

(76) دروزة، ص 51.

قام الكماليّون مع انحلال عمل اللجنة الفرنسيّة - التركيّة الأولى لترسيم الحدود بضغوطٍ شديدةٍ على الفرنسيّين، عبر رفع وتيرة عمليّات الثوّار السوريّين على جبهة كلّس - عينتاب في شمال حلب[77]، وتعثر أعمال اللجنة الخاصّة بقطع الأتراك مياه نهر قويق عن حلب. وكان ذلك أول استخدام تركي لسلاح المياه في الخلافات التركية السياسية مع سورية، الذي سيرسي واقعة مرجعية سيبقى تأثيرها محوريًا في العلاقات التركية - السورية حتى أواخر التسعينيات[78]. وبالنسبة إلى الجزيرة بشكل خاص كان النقيب الكمالي إسماعيل حقي المرابط في نصيبين، وكان وضع نصب عينيه طرد القوات الفرنسيّة بشتّى السُبل، هو من يوجّه هذه الحركات ضد الفرنسيّين[79]. وتمثلت عمليّته الأخطر في أوائل حزيران/ يونيو 1923 في إلحاق كارثةٍ بالوحدة الفرنسيّة في بياندور التي تقع شمال شرق القامشلي على بعد 25 كلم منها، وفتحت هذه العمليّة مرحلةً جديدةً في التطور الاجتماعي - السياسيّ للجزيرة، هي المرحلة التي سيبرز فيها دور حاجو آغا، رئيس عشائر الهويركيّة.

(77) كان قوام هذه الثورة مؤلفًا من قيادات ثورة الشمال بقيادة هنانو، وكانت بقيت على ثقتها بالكماليّين على الرغم من قطع معوناتهم العسكريّة للثورة، فالتجأوا إلى المناطق الحدودية التركيّة - السوريّة الجديدة، في حين انتقل هنانو ورجاله الذين فقدوا الثقة بالكماليّين إلى شرق الأردن. وألّف ثوار جبهة عينتاب - كلّس في حلب منظمةً سرية حقيقية فاعلة، ومتجذرةٍ بين قادة الأحياء، وكانت خطتها هي الاستعداد للاستيلاء على المدينة في أول ضعف فرنسي. واستظلت اللجنة القيادية للثورة بالسنوسي الذي أتى لعضد الثورة الكماليّة، ما دفع السلطات الفرنسيّة إلى إبعاده إلى تركيا مع عدد من المشتبهين منهم بعلاقتهم بتلك اللجنة. واستخدم الكماليّون هذه اللجنة للمصالح القوميّة التركيّة، وأداروا ظهورهم لها، ونكّلوا بها أشد تنكيل فور إعلان الجمهوريّة.

قارن مع: Jean David Mizrahi, «La France et sa politique de mandat en Syrie et au Liban,» dans: Nadine Meouchy, *France, Syrie et Liban. Les ambiguïties et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut Français d'études arabes de Damas, 2002), pp. 166–170.

(78) كانت تركيا قطعت تدفق المياه إلى نهر القويق الذي يمثل شريان حلب المائي والزراعي والحيوي. وبعد مساومات عديدة أمكن بشكل متعثرٍ تأليف لجنة مشتركة لبحث هذه المشكلة. راجع أسماء: أعضاء لجنة دولة حلب (1922) المكلفة التباحث مع الجانب التركي في شأن حصة حلب من نهر قويق الذي ينبع من الأناضول، ويشكل المصدر الرئيس لريّ أراضي حلب الزراعيّة، وذلك بعدما قام الأتراك بتحويل مياهه عن حلب، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 269 (7 كانون الأول/ ديسمبر 1922)، ص 1.

(79) Velud, Tome 1, p. 71.

خامسًا: مذبحة بياندور:
سطوع نجم حاجو آغا وبسط آغاتيّته

1- حاجو آغا من السجن إلى الآغاتيّة إلى «مذبحة بياندور»: حلقات الصعود

كان حاجو آغا (1880 - 1940) ينتمي إلى سلالة زعماء الهويركية الذين لقوا جميعًا حتفهم إمّا في المعارك أو في الثأر. وأعدم العثمانيّون والده حاجو آغا في عام 1885 بسبب أعمال الشقاوة التي كان يقوم بها في المنطقة الممتدة من طور عابدين إلى ماردين. وطوال الحرب العالمية الأولى تخوّف الأتراك من شغبه فرموه في السجن ثلاث سنوات. وحين خرج منه كانت السيطرة الآغاتيّة لعائلة أبناء عثمان آغا، آلت إلى عمّه الشقيق علي بطّة. وفتح موت علي بطّة في أوائل عهد الاستقلال التركي في عام 1923 الباب أمام حاجو آغا بدعم من «معتمد» نصيبين إسماعيل حقي كندس للسيطرة على العشيرة، حيث سيبدأ حاجو آغا سلطته الجديدة بالعمل لحساب الكماليّين بعمليّة بياندور في تموز/ يوليو 1923 التي ستكرّس الحوليات الفرنسيّة اسمها تحت عنوان «مذبحة بياندور»[80].

وقعت «مذبحة بياندور» في مركز القضاء الجديد الذي أحدثه الفرنسيّون في البداية في بياندور، وتمثّل السبب المباشر لهذه المذبحة بقيام الاستخبارات الفرنسيّة بالتنكيل ببعض زعماء العشائر في قرية كرو (مركز القامشلي لاحقًا)، فكانوا بحسب وصف جكر خوين «يزرعونهم في التراب، وكان الأكراد يحقدون عليهم كثيرًا، وكانوا يتمنون لو يأتي يوم مناسب ليأخذوا بثأرهم منهم»[81]. ردّ الأكراد على ذلك في 5 حزيران/ يونيو 1923 بقتل قائمقام الجزيرة لطفي بك في بياندور. وحمّلت الاستخبارات الفرنسيّة مختار القرية الذي ينتمي إلى إحدى القرى الشيتيّة مسؤولية قتل القائمقام وأعدمته، ثم واعتقلت أربعة أشخاص كان من بينهم خليل حفيد المختار، وقامت بتعذيب خليل على مرأى من

(80) المصدر نفسه، ص 161-162.

(81) جكر خوين، سيرة حياتي، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 117-118.

أبناء العشائر بشكل وحشي، وضرب أعضائه التناسلية وتشويهها، وقتله تحت التعذيب. ثم اعتقلت الشيخ محمد عبد الرحمن، شيخ عشائر طيّ الذي يتمتّع بمكانةٍ بطريركيّةٍ أدبيّةٍ بين العشائر الكرديّة والعربيّة معًا، ونفته أربعة أشهر إلى بلدة بانياس على الساحل السوري.

هاجت العشائر الكرديّة والعربيّة، وهاجمت الحامية الفرنسيّة في بياندور، وردّت الحامية على ذلك بقتل محمد عباس مختار قرية دوكر (تعني بالكرديّة، تنين أي اثنين) الشيتيّة الشهيرة التي تقع قرب بياندور على طريق نصيبين - الموصل، وعقدت مجلسًا حربيًّا للحكم على عمّه سليمان بالإعدام بتهمة التجسس لحساب الأتراك.

جراء تدخل مشعل باشا، شيخ شمّر الزور، ونايف رئيس عشيرة طيّ الذي حلّ مكان محمد عبد الرحمن المنفي إلى بانياس، خفّض الملازم روغار (Regard) عقوبة الإعدام إلى تغريم سليمان 200 ليرة ذهبيّة تركيّة، وثمانية أحصنة، وأربع بقراتٍ حالًا. في 29 - 30 تموز/يوليو 1923 أُخليت القرى الكرديّة ليلًا، وهاجم الفرسان الهويركيّون وبعض فرسان عشيرة الجوالة في طيّ وشمّر الخرصة (دهام الهادي) بقيادة حاجو آغا، بدعم من إسماعيل حقي كندس في نصيبين، الحامية الفرنسيّة، وأبادوها، وفرّ من تمكّن إلى مركز الحامية الفرنسيّة في الحسكة[82].

ولأن عشيرة «دوركان» تنتمي إلى عشائر «الهويركية»، كان لزامًا على حاجو آغا أن يثأر لمحمد عباس الذي كان يحظى بتقدير زعماء العشائر العرب أيضًا نظرًا إلى كرمه وبسالته العسكريّة في وقتٍ واحدٍ[83].

2- كسر شوكة طيّ ونفي شيخها

عاد الشيخ عبد الرحمن إلى مضاربه بعد أن أمضى أربعة اشهر في الإبعاد،

(82) Velud, Tome 2, pp. 132-143.

عن زرع محمد عباس في التراب وتعذيبه حتى الموت، انظر ص 156.

(83) عن جزء من سيرة محمد عباس وسيرة والده انظر: مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين (بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 221.

لكن علاقته بالضباط الفرنسيين استمرت بالتدهور، فتبنوا بدلًا منه شقيقه طلال رئيسًا للعشيرة، واضطر محمد عبد الرحمن في النهاية إلى اللجوء إلى تركيا والاستقرار فيها في 20 أيار/ مايو 1928[84]. وانتقل في هذا السياق في عام 1928 من عشائر طيّ الشيخ سلوم الحميد مع فرع (البو شريف) من عشيرته «الجوّالة» إلى الأراضي التركيّة، وكانت عشيرته تُعد يومئذ أكثر من 1000 خيمة، وتُعتبر من أكثر فروع طيّ نصيبين الأحد عشر ارتفاعًا في عدد خيامها، وبذلك انتهت شوكة طيّ باعتبارها مصدرًا «للقلاقل»، وكُسرت نهائيًا بحيث صارت في العقد اللاحق موضوعًا وليست فاعلًا. والخلاصة، كسرت شوكة طيّ وهيمنتها نهائيًا[85].

مثّل خلع محمد عبد الرحمن نوعًا من إهانةٍ للعشائر كافّةً، إذ استهدف رئيس العشيرة التي تضطلع بمكانة «العشيرة - النبيلة» التي تحتل مكانةً بطريركيّةً وسط العشائر العربيّة والكرديّة كافّةً، وتتمتع بحكم تجذّر رأسمالها الرمزيّ والعشائريّ الاجتماعيّ الذي جعل منها ندًّا لشمّر، بخصائص القوّة الاجتماعيّة بمعناها الدقيق، وهو امتلاك سلطة الأمر والنهي، والثواب والعقاب. كانت أكثر العشائر الكرديّة حول طيّ تخضع عرفًا لرئاستها وتطبق منهاجها، وتندمج في حلفها[86].

ردّت القوّات الفرنسيّة على الحركات الكرديّة المنطلقة من التخوم التركيّة بتحريك قوات حليفها مجحم بن مهيد البدويّة العربيّة عام 1924 في الهجوم على عشيرة جيس العربيّة المُستتركة التي دعمها الأتراك بالمال والعتاد لإقامة مخافر أمامية على الحدود التركيّة - السوريّة[87]. وكان الهجوم على جيس جزءًا من هجوم غير مباشرٍ على شمّر الخرصة نفسها؛ ففي تركيا كانت عشيرة «قيس»

(84) Velud, Tome 2, p. 224.
عن قيادة حاجو آغا في هذه الفترة بالتحالف مع زعيم عشيرة طيّ العربيّة، انظر: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 661، والجندي، ص 155-156. وعن شهادة الضباط الفرنسيّين في ما وصفوه بدسائس شيخ طيّ بالتعاون مع حاجو آغا. انظر: Muller, p. 322.

(85) استنادًا إلى الجداول في: أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ج1، ص 271 و275-276.

(86) زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 639.

(87) المصدر نفسه، ص 599.

(جيس)، وهي العشيرة الوحيدة التي تسمّت باسم القيسيّين، تحت حماية دهام الهادي، وتدفع الإتاوة لشمّر[88].

3- عمليّة بياندور في سياق الصراع التركيّ - الفرنسيّ

كانت عمليّة بياندور على المستوى الاستراتيجيّ جزءًا من الصراع التركيّ - الفرنسيّ الذي اشتدّ على طول الحدود السوريّة - التركيّة بعد توقف أعمال لجنة ترسيم الحدود بسبب اشتداد الخلاف على ترسيم خطّ الحدود في نصيبين. وخلال عامي 1922 و1924 تعرضت القوّات الفرنسيّة إلى 381 عمليّة

---

(88) المصدر نفسه، ج1، ص 73-74.

استمرّت بين عامي 1926 و1929 الحرب العشائريّة الضارية بين عشائر الفدعان بقيادة مجحم بن مهيد، وخصومها التقليديّين من عشائر شمّر الخرصة بقيادة دهام الهادي. في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1926 شكّلت قوات الدرك حاجزًا مسلّحًا أمام هجوم شمّر على عرب عنزة في الرقة، وقُتل في الحاجز رجالٌ عدة (هذا ما يستنتج من القرار الرقم (566) الصادر عن رئيس الدولة بمكافأة عدد من رجال الدرك الأحياء والقتلى والجرحى على «استبسالهم» في مقاومة هجوم شمّر، والمنشور في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 468 (10 كانون الثاني/ يناير 1927)، ص 1.

كانت هذه الحرب امتدادًا لصراع مريرٍ بين العشيرتين في القرنين الماضيين، ونشبت في أواخر العشرينيات في شكل صراع على الموارد والمراعي في جبل عبد العزيز، لكن في ظروف جديدة هي ظروف الاحتلال الفرنسيّ للجزيرة. ولم تستطع القوات الفرنسيّة أن ترغم شمّر على التسوية مع الفدعان إلا بعد أن قصفت مضاربها وإبلها بالطائرات، وهددتها بإجلائها عن الجزيرة، تدخلت السلطات الفرنسيّة فيها إلى جانب الفدعان، وأرغمت شمّر على الإذعان للتسوية، قارن مع: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 594-596، 607 و633.

انحاز الفرنسيّون إلى الفدعان المدعومين منهم إبان تجدد اندلاع الصراع العشائري بين الفدعان وشمّر الخرصة حول مراعي جبل عبد العزيز في العام 1929، وقصفوا إبل شمّر بالطائرات، وأرغموها على الانتقال من الجزيرة إلى تركيا والعراق. انظر: زكريا، **عشائر الشام**، ج2، ص 607 و633.

في العام 1926 كانت الغارات المتبادلة بين الشيخ دهام الهادي (شيخ شمّر الخرصة) والشيخ العجيل (شيخ شمّر العراق)، وبين عشائر طيّ واليزيديين في جبل سنجار، على أشدها على طول الحدود السوريّة - العراقيّة، واشترك الجبور إلى جانب شمّر الخرصة في غزو شمّر العراق، ما دفع السلطات البريطانيّة إلى دعم الشيخ عجيل بـ«المدرعات والطائرات»، ومطاردة قوات شمّر الخرصة والجبور إلى داخل الأراضي السوريّة، والاستيلاء على إبلها. ودفع ذلك كلًا من المفوضية الفرنسيّة في بيروت والحكومة العراقيّة (البريطانيّة) إلى الدخول في مفاوضات لضبط الوضع على حدود البلدين. انظر: **التقرير المرفوع في 1927 من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم**، تعريب سليم حسون (بغداد: جريدة العالم العربي، 1928)، ص 28-29.

كان من بينها 328 عمليّة خلال عامي 1922 و1923[89]، وفي حين شكّلت كلّس (شمال حلب) التي تمركزت فيها قاعدة «اللجنة الوطنيّة» موئل حرب العصابات الوطنيّة ضد القوات الفرنسيّة على الحدود الشمالية - الغربيّة، شكّلت نصيبين موئل العمليّات ضدّهم على الحدود الشماليّة الشرقيّة في أعالي وادي الجغجغ. ووقعت العمليّات الأخيرة على طول خطّ الحدود المتنازع على ترسيمها بين نصيبين وجزيرة ابن عمر. وكانت هذه العمليّات تتم تحت راية الاتحاد الإسلامي التي رفعها مصطفى كمال. وفي حزيران/ يونيو 1923، كانت صور مصطفى كمال الموزّعة في حلب تتوسّط صورتي السنوسي وصلاح الدين الأيوبي، حين كانت اللجنة الوطنيّة مستمرةً في حرب العصابات ضد الفرنسيّين، وفي عمليّات الثوار السوريّين على جبهة كلّس - عينتاب شمال حلب[90].

حاول قائد الجيش الفرنسي في سورية الشمالية الجنرال بيوت[91] تفادي الصدام بين القوات الفرنسيّة والعشائر الكرديّة في الجزيرة، وفتح تحقيقًا في مقتل قائمقام بياندور، ووجه ضبّاطه في الجزيرة إلى التعامل مع الأمر باعتباره عمليّة أشقياء وليس باعتباره عمليّة ضد الفرنسيّين، ثم فتح تحقيقًا في دور ممارسات الضبّاط الفرنسيّين في إثارة العشائر الكرديّة، واجتمع إلى قادة العشائر الكرديّة، ووعدهم بتعيينهم أعضاء في المجلس الإداريّ الجديد للقضاء، والاعتراف بهم ممثّلين للمجتمع المحليّ في العلاقات بين عشائرهم والقائمقام. وبذلك تحول رؤساء العشائر إلى مديرين فعليين للنواحي. وبغية إبعادهم عن التأثيرات التركيّة الكماليّة وعد بيوت رؤساء العشائر بأن

(89) Mizrahi, p. 115.

(90) المصدر نفسه، ص 166-170.

(91) شغل الجنرال بيوت منصب مندوب المفوض السامي لدى حكومة حلب وقيادة الفرقة الثانية في جيش المشرق في الفترة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1922- تشرين الثاني/ نوفمبر 1924). انظر: «قرار عام عدد 774 من القيادة العامة لجيش الشرق،» في: **الجريدة الرسمية**، السنة 6، العدد 364 (1 كانون الأول/ ديسمبر 1924)، ص 1. وأعيد بيوت إلى حلب في نيسان/ أبريل 1926 مندوبًا فوق العادة والقائد العام للمنطقة الشمالية، وذلك لفترة قصيرة بهدف معالجة تداعيات الأزمة التي شهدتها حلب بعد مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها دو جوفينيل واعتقال الزعماء الوطنيين الداعين إلى المقاطعة ووقوع مصادمات دامية مع القوات الفرنسية واستقالة مرعي باشا الملاح من الولاية احتجاجًا، وبقاء حلب من دون والٍ محلي بالأصالة، وإخفاق معاون مندوب المفوض السامي بحلب المسيو ريكلو في إدارة تلك الأزمة. انظر: «الجنرال بيوت،» في: **الجريدة الرسمية**، السنة 8، العدد 432 (19 نيسان/ أبريل 1926)، ص 2.

تتولّى السلطات الفرنسيّة المطالبة بحقوقهم في أراضيهم في تركيّا، وإحداث فرع للمصرف الزراعيّ لمدّهم بالقروض، وفتح خطٍّ حديديٍّ بين الدرباسيّة ونصيبين، والعناية الطبيّة في المنطقة[92]. وكان تفكير بيوت في استثمار زراعة القطن في بالجزيرة امتدادًا لتفكير سلفه دو لاموت. لكن بينما كان تفكير دو لاموت توسعيًّا استعماريًا، فإن بيوت كان أقرب إلى أنموذج الجنرال جوزيف سيمون غاليني[93]، وأضفى على ذلك التفكير نفحةً تنمويّةً تتسق مع الفهم «الصحيح» للانتداب واعتبارها مساعدة فنية تنموية سيُطبّقها بيوت عبر تحالفه مع مرعي باشا الملاح وغرفة التجارة في حكم حلب[94]. وفي إطار اعتبارات

(92) Velud, Tome 1, pp. 174–175.

(93) أثنى الجنرال ويغان في مذكراته على الجنرال غاستون بيوت مندوب المفوض السامي والقائد العسكري الفرنسي بحلب، واصفًا إياه بـ«الرائع»، وأردف قائلًا إنه «تولى الإشراف على شق الطرق وتشييد المدارس في منطقة حلب، إلى جانب احتفاظه بوجود عسكري قوي فيها، وإنما وفق التقليد الذي أرساه غاليني»، في إشارة إلى الجنرال جوزيف ســـيمون غاليني (Joseph Simon Gallieni) (1849–1916)، وهو ضابط فرنسي بارز، وشخصية إدارية من رجال المستعمرات الفرنسية، اشتهر بإسهامه الرئيس في تهدئة الأوضاع في المستعمرات الفرنسية ما وراء البحار، وفي الدفاع عن العاصمة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى. وعرفت عنه مرونته ومقدرته على معالجة الأمور بحنكة وروية. ويصف ويغان بيوت بأنه «كان أيضًا مستنيرًا إلى حدٍ بعيد، وعاملًا عظيمًا، متطلبًا من الآخرين بقدر ما كان متطلبًا من نفسه». ويخلص الجنرال ويغان إلى القول: «لقد كان الجنرال بيوت قائدًا حقيقيًا». انظر: Barnett Singer, *Maxime Weygand: A Biography of the French General in Two World Wars* (London: McFarland and Company Inc., 2008), p. 61.

(94) كان الوطنيون يرون أن الجنرال بيوت «من العسكريين المعتدلين في سياستهم»، وكان هذا هو تقويم هنانو له بحسب رواية منير الريس، في: منير الريس، **ثورة فلسطين عام 1936** (دمشق: مطابع ألف باء، 1976)، ص 188.

وكان قد عرض على هنانو أن يتولّى حكم دولة حلب بعد تبرئته في 6 حزيران/يونيو 1922 «مقابل سيره في ركاب الفرنسيين»، لكن هنانو رفض العرض. انظر: «الزعيم والجنرال بيوت،» **النذير** (22 تشرين الثاني/نوفمبر 1936).

كان تجار حلب يعتبرون بيوت حتى بعد عودته إلى فرنسا، أنموذجًا للمندوب الفرنسي الذي يخدم المدينة، وما انفكوا بعد تركه عمله في حلب مشيدين به، واصفين إياه بـ«صديق الحلبيين الحميم لما له من التنظيم العظيم، والإرشاد الثمين مع جهوده المبذولة لتوسيع نطاق تجارتنا، وإجابة شكاوينا، وتمنياتنا، فقد عرف لأول وهلة ما للتجارة والزراعة من الأهمية لسعادة البلاد، وازدياد ثروتها». من خطاب رئيس غرفة تجارة حلب في 8 تشرين الأول/أكتوبر 1926، في حفل استقبال الوزير المفوض ريفي الوكيل المعتمد عن دو جوفينيل، مجموعة غرفة التجارة في حلب، السنة الثامنة، 1926، ص36.

والواقع أن معظم مشاريع حلب العمرانية والتنموية أنجزت خلال هذه الفترة في مرحلة التعاون بين بيوت والملاح، وكان في مقدمها تبنّيه مشروع ربط المرفأ بمدينة حلب بخط حديدي شديد الحيوية =

عدة شكّل فيها الرهان على استثمار الجزيرة أحد أبرز دوافعه في تعيين مرعي باشا الملاح في كانون الثاني/ يناير 1924 حاكمًا على دولة حلب كونه من روّاد مشروع التوسع في زراعة القطن في أراضيه الواسعة. وكان لواء دير الزور الذي تتبع له «الجزيرة» جزءًا إداريًّا من تلك الدولة[95]، ولهذا ارتبط باسم بيوت - الملاح أول معرض حديث للمضخّات ومحرّكات الريّ الحديثة في حلب عام 1924[96]. وبعد إلغاء «الاتحاد السوري»، ونشوء «دولة سورية» اعتمدت «الدولة» الجديدة على استمرار خدمات مرعي باشا الملاح، فعيّنته في الأول من كانون الثاني/ يناير 1925 واليًا على حلب «اعتمادًا على درايته وكفاءته»، حيث أخذت سياسته بالتوسع في زراعة القطن مع هذا العام تؤتي أكلها[97]. لكن تطور الحوادث عصف بالملاح، فاستقال كليًّا من العمل الوظيفي في عام 1926. وجاء تهاوي أسعار القطن العالمية في الفترة ما بين عامي 1926 و1930 وتزامن مع اجتياح موجة جفاف حادة للبلاد استمرت بوتائر مختلفة قرابة سبع سنوات ابتداء من عام 1926، ليؤجل مشاريع زراعته في الجزيرة.

سادسًا: الصفقة الفرنسيّة - الكماليّة الثانية: اتفاقية أنقرة الثانية وترخيص الاحتلال الفرنسيّ للجزيرة

دفع اندلاع الثورة السورية الكبرى المفوّضية إلى الدخول في تسوياتٍ جديدةٍ مع كل من العراق (بريطانيا) وتركيا. وتمّ ذلك في مرحلة المفوّض

= لتجارة حلب الخارجية، وبناء عدد من المستوصفات والمدارس، وبناء بعض الحدائق وشق طرق جديدة، والتوسع العمراني وبناء مسلخ حديث، ومستودعات للمواد النفطية وغيرها. وتم ذلك كله في أقل من عامين. انظر: «برنامج رسم تدشين المشاريع العامة في حلب،» **الترقي** (دمشق)، 1924/ 11/ 25.

(95) خطاب فخامة الجنرال بيوت في حفل تسلم دولة الحاكم العام مقاليد الحاكمية العامة، حلب، الجريدة الرسمية، س 6، ع 232، 21 كانون الثاني/ يناير 1924، ص 2، وينوّه فيها بتعويله على خبرة الملاح واهتمامه بالزراعة وما يمتلكه من قرى ومزارع من أجل «إصلاح الحالة الزراعية في هذه البلاد»؛ وعن الدور الذي اضطلع به الملاح في تطوير زراعة القطن، انظر: «كلمة الجنرال ويغان بحلب،» **الجريدة الرسمية**، السنة 6، العدد 344 (7 تموز/ يوليو 1924)، ص 1-4.

(96) كانت المضخّات من نوع «شاماليس» الجديدة أو المطورة، كما كانت المحركات من نوع «دوج». ورصد مراسل «المعرض» حماسة المزارعين لـ«استبدال سككهم التي تُجرّ على الخيل والبقر بآلات الفلاحة الميكانيكية، واستبدال نواعيرهم وجرافاتهم القديمة بماكينات الري والموتورات الجديدة». انظر: **المعرض**، العدد 10 (أيار/ مايو - آب/ أغسطس 1924)، ص 14.

(97) **الجريدة الرسمية** (5 كانون الثاني/ يناير 1925).

السامي الفرنسيّ الخامس هنري دو جوفينيل (1925-1927) الذي انتهج سياسة «الصفقات» السياسيّة - الأمنيّة مع كل من البريطانيين والأتراك لبسط السيطرة الفرنسيّة على الجزيرة في الشمال في مواجهة الثورة السوريّة الكبرى، والحيلولة دون فتح جبهةٍ لها في الشمال. وهكذا كان لاتفاقية دو جوفينيل مع الأتراك في 30 أيار/ مايو 1926 ما يوازيها مع البريطانيين، وكانت دوافعها أمنيّة بدرجةٍ أساسيّةٍ لتعزيز الوجودِ الفرنسيّ في سوريّة في مواجهة الثورة السوريّة على مختلف الحدود مع كلٍ من تركيا والمناطق الانتدابيّة البريطانيّة في شرق الأردن والعراق[98]، ولا سيما في ما يتعلق بالحدود السوريّة - العراقيّة واحتواء الغارات العشائرية العنيفة والكثيفة التي نشبت في عام 1926 على طول هذه الحدود[99].

شكّلت التسويات والاتفاقات في شأن وضع الجزيرة أحد أهم بنود هذه الاتفاقات، إذ نصّت اتفاقية أنقرة الثانية مع تركيا على تخطيط الحدود واللجوء إلى التحكيم في الخلافات وتبادل المجرمين ومكافحة العصابات على جانبي الحدود[100]، بينما نصّت الاتفاقية مع بريطانيا على ضبط الصراعات بين

---

(98) شملت اتفاقية أنقرة الثانية بين فرنسا وتركيا في 30 أيار/ مايو 1926 تخطيط الحدود، واللجوء إلى التحكيم في الخلافات، وتبادل المجرمين، ومكافحة العصابات على جانبي الحدود، ما فتح الباب على مصراعيه أمام الفرنسيّين لاحتلال الجزيرة من دون منغّصاتٍ «تركيّةٍ»، وكذلك ضبط تركيا لحركة العصابات في جهات لواء الإسكندرون المتاخمة لحلب. أما مع بريطانيا فوقّعت المفوضية في 2 شباط/ فبراير 1926 اتفاقية صداقة وحسن جوار مع فلسطين، كما وقّعت في 6 نيسان/ أبريل 1926 اتفاقية مماثلة مع العراق لضبط الصراعات بين القبائل البدويّة على المناطق الحدوديّة المشتركة، والتعاون في القضايا الأمنيّة المشتركة.

(99) في العام 1926 بلغت الغارات المتبادلة بين الشيخ دهام الهادي شيخ شمّر الخرصة، والشيخ العجيل شيخ شمّر العراق، وبين عشائر طيّ واليزيديين في جبل سنجار، أشدّها على طول الحدود السوريّة - العراقيّة، واشترك الجبور إلى جانب شمّر الخرصة في غزو شمّر العراق، ما دفع السلطات البريطانيّة إلى دعم الشيخ عجيل بـ«المدرعات والطائرات»، ومطاردة قوات شمّر الخرصة والجبور إلى داخل الأراضي السوريّة والاستيلاء على إبلهم. ودفع ذلك كلًا من المفوّضيّة الفرنسيّة في بيروت والحكومة العراقيّة (البريطانيّة) إلى الدخول في مفاوضات على ضبط الوضع على حدود البلدين. انظر: **التقرير المرفوع في 1927 من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم**، ص 28-29.

(100) وقع في 30 أيار/ مايو 1926 كل من ألبير سارو (A. Saraut)، السفير الفرنسيّ في أنقرة، ووزير خارجية تركيا، رشدي آراس، اتفاقية الصداقة وحسن الجوار التركي - السوري، جاء في مقدمها أنها مبنيّة على اتفاقية أنقرة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921. وأبرمت فرنسا الاتفاقية ونشرتها في الجريدة الرسميّة (باريس) (27 آب/ أغسطس 1926). =

القبائل البدوية على المناطق الحدودية المشتركة والتعاون في القضايا الأمنيّة المشتركة.

على الرغم من بقاء الشكوك المتبادلة بين الفرنسيّين والأتراك في شأن سلامة نيّة كل منهم في تسوية الخلاف على ما تبقى من مشكلة ترسيم الحدود السوريّة - التركيّة الشماليّة الشرقيّة في منطقة منقار البط (قضاء دجلة)، التي لن تسوّى إلا في عام 1929، تحوّل الصراع بينهما من صراع يستخدم فيه كل طرف العشائر الحدودية ضد الطرف الآخر، إلى مجرد نزاعٍ في قيد التسوية بالاتفاق أو بطريقة التحكيم وفق آليات عصبة الأمم[101]. مكّنت هذه الصفقات التي أجراها دو جوفينيل مع السلطات البريطانيّة والتركيّة من تحويل مجرى الثورة السوريّة الكبرى من مرحلة الانتشار والقوّة إلى مرحلة الانحسار والانكسار على جبهة الجنوب، وتحقيق استتباب أمني على الحدود الشمالية والشرقية. وبالنسبة إلى الجزيرة أفضت هذه الصفقات إلى إحكام السيطرة الفرنسيّة على الجزيرة، وإخضاع عشائرها «المتمردة» من دون «منغّصاتٍ» خارجيّةٍ كبيرةٍ.

في هذه الفترة وصلت هذه المعارك على خلفيّة توتر العلاقات الفرنسيّة - التركيّة في عام 1926 إلى ذروتها، إذ حدث خلال الفترة الواقعة بين 18 حزيران/ يونيو و5 آب/ أغسطس 1926 أكثر من تسع معارك على الحدود، انتهت في 5 آب/ أغسطس 1926 باحتلال القوات الفرنسيّة جزءًا من القامشلي، بينما لم تسيطر هذه القوات على القسم الشمالي - الغربي في منطقة جزيرة ابن

= وعرفت هذه الاتفاقية باسم اتفاقية أنقرة الثانية. انظر: عبد الكريم رافق، «من تاريخ سورية الحديث: العلاقات السوريّة - التركيّة، 1918-1926،» في: **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 337، وقارن مع: الكيالي، ج4، ص 401.

(101) على الرغم من توقيع الاتفاقية، ظلّ الخلاف على منطقة منقار البط (قضاء دجلة) مستمرًا ثلاث سنواتٍ تقريبًا، وكان كل من الجانب الفرنسيّ (باسم سورية) والجانب التركي يمسك بشطرٍ من المنطقة المختلف عليها وفق بروتوكول 22 حزيران/ يونيو 1929 إلى أن تمّت تسوية الخلاف عليها في 4 حزيران/ يونيو 1930 بإعادة منطقة منقار البط إلى الجانب الفرنسيّ (السوري)، انظر: محمد علي الزرقة، **قضية لواء الإسكندرون: وثائق وشروحات**، ج 3 (بيروت: دار العروبة، 1993)، ج2، ص 198 و258.

راجع عضو لجنة المفاوضات خلال سنوات 1927-1930 ميشيل دوم، في: جورج فارس، محرّر، **من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957** (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ص 255، مادة ميشيل دوم، و Seda Atug et Benjamin Thomas White, «Frontières et Pouvoir d'État: La frontière turco-syrienne dans les années 1920 et 1930,» *Presse de Sciences politiques, Vingtième Siècle* (march 2009), p. 92.

عمر المختلف على ترسيم حدودها بين الفرنسيّين والأتراك إلا في عام 1930 بموجب اتفاق مع الحكومة التركيّة[102].

لم تتمكّن القوات الفرنسيّة من إكمال السيطرة على الجزيرة إلا في عام 1926 بعد سريان الاتفاقيّة التي وقّعها المفوض السامي الفرنسيّ دو جوفينيل مع رشدي آراس في 18 شباط/ فبراير 1926 بالأحرف الأولى، لكن هذه الاتفاقيّة لم توقّع بسبب بعض الاعتراضات القانونيّة التي قدّمتها لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم، إلا في 26 أيار/ مايو 1926. وخلال الفترة الواقعة بين 20 آذار/ مارس 1926 وأواخر نيسان/ أبريل 1926، كان التنسيق الأمني الفرنسيّ - التركيّ يجري على قدم وساق لقمع أعمال «العصابات» على طرفي الحدود، في منطقة حدودية عمقها 50 كلم على امتداد الحدود.

في نهاية نيسان/ أبريل 1926 عُقد اجتماع أمني فرنسي - تركي في حلب، أثمر توقيع بروتوكول خاص بالترتيبات الأمنيّة التي يقوم بها كل من الطرفين الفرنسيّ والتركي في المنطقة الحدوديّة المشتركة، كما عقد بين 7 و10 أيار/ مايو 1926 مؤتمر فرنسي - تركي في بلدة الدرباسيّة يسمح للقوات الفرنسيّة بإقامة مراكز عسكريّةٍ لها في كلٍّ من الدرباسيّة وعامودا، مقابل التزام الأتراك مراقبة رؤساء العشائر الكرديّة المقيمين في شمال الحدود في منطقة عامودا وإبعادهم عن الحدود حين الضرورة.

تجاوز دو جوفينيل اعتراضات لجنة عصبة الأمم على مشروع الاتفاقيّة ووقّعها نهائيًا تحت اسم «اتفاقيّة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا (سورية) وتركيا». وتمّ هذا التوقيع تحت وطأة سياسة دو جوفينيل في تطويق الثورة السوريّة الكبرى، والحيلولة دون فتح جبهةٍ لها في الشمال من جهةٍ، وإكمال السيطرة الفرنسيّة على الجزيرة السوريّة. وجرى تبادل رسائل إبرامها في 12 آب/ أغسطس 1926، واعتبرت هذه الاتفاقية في منزلة اتفاقيّة أنقرة الثانية بعد اتفاقيّة أنقرة الأولى (1921). وكان من أهمّ تفاهماتها توقف الأتراك عن تقديم الدعم الماديّ أو السياسيّ للحركات التي أخذ يقوم بها الثوّار السوريّون في جبهة الشمال، وقطع أيّ دعم تركيٍّ محتملٍ لها[103].

---

(102) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 34.

(103) انظر: رافق، ص 335.

=

تفسّر هذه الصفقة إحجام السلطات الكماليّة عن تلبية مطالب كلٍّ من سعيد حيدر وفوزي القاوقجي في تقديم العتاد إلى الثورة السوريّة[104]، بينما قدّمت بعض العتاد إلى الثوّار السوريين في منطقة كلّس - مرعش شمال حلب[105]. ويُمكن تفسير إحجام الكماليّين عن دعم الثورة في جبل العرب، وتساهلهم بتقديم ما يساعد في المناوشات في شمال حلب بتوظيفهم الدعم الأخير في الضغط على الفرنسيّين لضمّ بعض القرى الواقعة في المنطقة إلى تركيا. ولهذا عدّلت هذه الاتفاقيّة بعض أحكام اتفاقيّة أنقرة (1921)، واستجابت لمطالب الأتراك في ضم بعض القرى العربيّة في باياس وكلّس في قضاء إعزاز (شمال حلب) إلى تركيا، وقرّرت اللجوء مستقبلًا إلى التحكيم في أي نزاع ينشأ بين فرنسا وتركيا، مقابل تعهّد الحكومتين مكافحة العصابات في منطقةٍ على الحدود تقع على مسافة 50 كلم من كلّ جانبٍ من جوانب الحدود التركيّة - السوريّة، وتبادل المجرمين، وتنظيم النقليّات العسكريّة في بعض أقسام سكّة حديد بغداد. وأبرم المجلس الوطنيّ الكبير هذه الاتفاقية في أواخر حزيران/ يونيو 1926، وتمّ تبادل رسائل الإبرام في 12 آب/ أغسطس 1926[106].

تنازل الفرنسيّون في اتفاقية أيار/ مايو 1926 أيضًا عن بعض القرى السورية مقابل اعتراف تركيا بسيادة فرنسا على الجزيرة العُليا. عقب هذا الاتفاقية استكملت القوات الفرنسيّة احتلال الجزيرة[107]، وألّفت لجنة لترسيم الحدود لن تنهي عملها باتفاقٍ تكميليٍّ جديدٍ إلا في عام 1929. ونصّت الاتفاقية على تأليف لجنة فرنسية - تركية مشتركة لتعيين الحدود خلال شهرين من تاريخ تنفيذ الاتفاقية، وبناء على ذلك عيّنت اللجنة، وأتمت تخطيط الحدود عدا البقعة بين نصيبين وجزيرة ابن عمر، وكان التفاهم على أن يجري تعيين

= وعن مؤتمر الدرباسيّة انظر: Velud, Tome 2, p. 286.

(104) سعيد حيدر، في: جورج فارس، من هو في سورية 1949 (دمشق: المطبعة الأهلية والوكالة العربيّة للنشر والدعاية، 1949)، ص 141-142.

(105) يوسف السعدون، مذكراتي عن الثورة والقتال في أعوام 1919 و1921 و1926 و1937 و1938 و1948 (مخطوطة - نسخة العائلة)، ص 58.

(106) مجيد خدوري، قضية الإسكندرونة (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 20.

(107) Rabbat, p. 363.

حدودها وفق طريق رومانية قديمة بين البلدين تتصل بنهر دجلة. وبسبب الخلاف على تحديد هذه النقطة جرى تعيين رئيس دانماركي محايد للجنة الحدود. وعملت اللجنة عامين تقريبًا، ووجدت صعوبةً في تعيين آثار الطريق الرومانية القديمة، وأدى ذلك إلى الخلاف بين المندوبين التركيّ والفرنسيّ على موقع الطريق، فادعى المندوب التركي أنها في الجنوب، بينما ادعى المندوب الفرنسيّ أنّها في الشمال، ولم يتفق على ذلك إلا في بروتوكول 22 حزيران/ يونيو 1929، الذي سوّى الخلاف بتقسيم البقعة المختلف عليها بين نصيبين وجزيرة ابن عمر بين سورية وتركيا، بأن حصلت تركيا على خُمس هذه البقعة، بينما حصلت سوريّة على الأخماس الأربعة الأخرى. وبذلك رُسمت الحدود حتى دجلة. وفي حزيران/ يونيو 1930 انسحب الأتراك من المنطقة المُختلف عليها، وخيّل للجانبين أن قضيّة الحدود حُسمت نهائيًا[108]، وخلال هذه الفترة أخذت سلطات الانتداب تمسك بالورقة الكرديّة «التركيّة» من خلال رعاية تأليف جمعيّة «خويبون» (الاستقلال) بالاتحاد مع منظّمة «الطاشناق» القومية الأرمنية في عام 1927، لاستخدامها في الوقت الملائم بحسب تطوّر العلاقات الفرنسيّة - التركيّة.

رخّصت اتفاقية أنقرة الثانية للفرنسيّين استكمال احتلال الجزيرة، حيث أكملت القوات الفرنسيّة احتلال القامشلي في 5 آب/ أغسطس 1926، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزيرة السوريّة، هي مرحلة إعمارها بالهجرات الكرديّة والسريانية القادمة من تركيا، ثم الهجرة الأشورية القادمة من العراق، ومحاولة سلطات الانتداب تأسيس كيانٍ كرديٍّ - كلدو- أشوري في الجزيرة في إطار سياستها الإثنية.

سابعًا: محاولة تركيب

على خلاف المناطق السورية الأخرى التي احتلت في عام 1920، استغرقت العملية في الجزيرة الوسطى السورية ولا سيما الجزيرة «العليا»، نحو ست سنوات على الأقل، وسط نزاع حاد على ترسيم الحدود السورية - التركية، واشتعال حرب العصابات على طول الحدود الشمالية مع تركيا من مرعش - عينتاب في شمال مدينة حلب حتى قضاء كرو (= قضاء القامشلي

(108) خدوري، ص 20.

لاحقًا). وخلال ذلك ظلت الحدود السورية - التركية مضطربةً، ولم تسيطر هذه القوات على القسم الشمال - الغربيّ في منطقة جزيرة ابن عمر المختلف على ترسيم حدودها بين الفرنسيّين والأتراك إلا في عام 1930 بموجب البروتوكول الفرنسيّ - التركيّ في 22 حزيران/ يونيو 1929 مع الحكومة التركيّة[109].

غدت منطقة منقار البط (أو قضاء دجلة) في إطار دولة سوريّة المؤلفة آنذاك من حلب ودمشق ولواء الإسكندرون ذي النظام الخاص. وبغية حسم المصير السياسيّ والعسكري الاستراتيجي لهذا الإقليم، استأنفت السلطات الفرنسيّة مفاوضاتها مع البريطانيين في العراق لترسيم الحدود السوريّة - العراقيّة. وفي مؤتمر باريس في 16- 29 تموز/ يوليو 1929، وجّهت الحكومتان الفرنسيّة والبريطانيّة دعوةً إلى عصبة الأمم لإيفاد لجنةٍ لترسيم الحدود بين الحمّة ودجلة. وقد أُلِّفت اللجنة في كانون الأول/ ديسمبر 1931، وأنهت أعمالها بترسيم الحدود السوريّة - العراقيّة على الأرض، ونشرت تقريرها النهائيّ في 10 أيلول/ سبتمبر 1932 الذي كرّس رسميًّا الحدود الجديدة، ووافقت عليه لجنة عصبة الأمم في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1932. وفي 3 تموز/ يوليو 1933 وُقّع الاتفاق الفرنسيّ - العراقي بتكريس خط الحدود رسميًّا وقطعيًّا من تل دهنايا (Dahnaya) إلى دجلة[110]. وبذلك بدا وكأنّ حدود دولة سورية الشماليّة مع تركيا، والشرقيّة مع العراق استقرّت نهائيًّا، لكن ذلك كان موقتًا، إذ سيفجّر القوميون الأتراك بعد عملية ترسيخ جذورهم في اللواء، والنجاح في عملية «قومنة» أتراكه في أواخر عام 1936 قضيّة الإسكندرونة. لكن لا يُمكن فهم هذه المجريات كلها من دون فهم الأصول التكوينية والتاريخيّة الحديثة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى للمشرق العربي، وتساقط آثارها على سوريّة، وهذا ما سيعالجه الفصل الثالث.

---

(109) Boghossian, p. 34.

(110) انظر تفصيلات عمل اللجنة ومجرياته والخطوط الدقيقة للحدود السوريّة - العراقيّة الجديدة في: Velud, Tome 2, pp. 351-356.

الفصل الثالث

المشرق العربي الحديث
نشوء المشكلات الكرديّة والكلدو - أشورية والأرمنيّة
وتساقط آثارها على سوريّة:
الأصول التكوينية والتاريخيّة

أوّلًا: من معاهدة سيفر إلى معاهدة لوزان: نشوء المشكلة الكرديّة

نشأت المشكلة الكرديّة من تحطيم مشروع الكيان السياسي القوميّ الكرديّ في تركيا، وتحوّل الأكراد إلى «أقلياتٍ قوميّةٍ كبيرةٍ» و«مغبونة» الحقوق في الدول الحديثة التي أنشأتها وكرّستها معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923). كانت معاهدة سيفر (10 آب/ أغسطس 1920) التي أرغمت الدول الكبرى من خلالها الحكومة العثمانيّة في اسطنبول على توقيعها، وهدّدت بتحويل «تركيا إلى أثرٍ بعد عيْنٍ»[1]، نصّت على قيام هذا الكيان في ولايات ديار بكر ومعمورة

(1) شكيب أرسلان، فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأميركي: **حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نهويض، 4 ج (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1352هـ)، ص 326.
إذ سلخت عنها ولاية أدرنة ولم يبق لها في الروملّلي إلا ولاية الأستانة بشكل مشروط بتطبيق بقية بنود الاتفاقيّة، وتبعية إزمير اسميًّا إلى الدولة مع حق انضمامها إلى اليونان بعد خمس سنوات، واعتبار خط الحدود شمال أورفة وماردين وعينتاب والعثمانيّة، وقيام حكومة أرمنية مستقلة استقلالًا إداريًا في الولايات الشرقيّة، وتدويل المضائق، وقيام حكومة كردية في الولايات الشرقيّة الجنوبية إذا ما طلبت أكثرية الأكراد فيها ذلك بعد سنة من الاتفاقيّة، على أن يضم إليها أقسام ولاية الموصل التي يسكنها الأكراد أيضًا وتحديد منطقة نفوذ إيطالية، واعتبار «حدود ديار بكر وخربوط وسيواس إلى حدود توقات منطقة نفوذ فرنسي»، وتكوين لجنة إيطالية - إنكليزية - فرنسية لإدارة مالية الدولة، يكون للدولة فيها وضع استشاري فقط، ومنع الدولة من إقامة أي استحكامات عسكرية، وإلغاء التجنيد الإجباري، وتحديد قوى الجيش والأمن بـ50 ألف شخص فقط بسلاح خفيف، انظر: محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 40-41.

العزيز (الأزيغ) ووان وبتليس في شرق تركيا المعاصرة، أو ما يقع اليوم كرديًا في إطار (كردستان التركيّة)، وذلك خلال ستّة شهور من قيام هذا الكيان في صيغة استقلال ذاتي، ثم احتمال تأسيس دولةٍ مستقلةٍ بعد سنةٍ واحدةٍ، لكنّها تركت حدودها عائمةً[2]. غير أن المقاومة الوطنيّة الكماليّة الضروس حطّمت مشروع الدولة الأرمنية على إيقاع حدثين مفصليّين:

أ - اجتياح أراضي جمهورية يريفان السوفياتية، والتهديد باحتلالها كلها، ولم يحل دون الاحتلال الكمالي لأرمينيا إلا توقيع السوفيات اتفاقية تحالف مع الكماليين في 16 آذار/ مارس 1921 تنازل فيها السوفيات عن باطوم وفارس، أو ما يُعادل ثلثَيْ أرمينيا التي رسمت حدودها معاهدة سيفر، ما أدّى إلى موت مشروع الدولة الأرمنيّة في تركيا، وتوجيه ضربة ماحقة لمشروع أرمينيا الكبرى[3].

ب -الهزائم الماحقة التي ألحقها الكماليون بالجيش اليوناني في موقعة سقاريا بين 8 و13 أيلول/ سبتمبر 1921، وأجهزت على كل ما منحته معاهدة سيفر

---

(2) نصّت المادة (62) من المواد المتعلقة بكردستان في معاهدة سيفر أن اللجنة الثلاثية البريطانيّة - الفرنسيّة - الإيطالية المقيمة في القسطنطينيّة تقدم بعد ستة أشهر من توقيع المعاهدة «خطة للحكم الذاتي المحليّ للمناطق التي تقطنها أغلبيّة كرديّة شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنيّة التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وسوريّة والعراق». و«سوف يتضمن المشروع ضمانًا تامًّا لحماية الأشوريّين والكلدانيّين وغيرهما من الأقليّات القوميّة والعرقيّة في هذه المناطق». انظر: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 689.

وفي حال قررت جمعية (= عصبة) الأمم إنشاء هذه الدولة «تتعهد تركيا من الآن بأن تنفّذ تلك التوصية، وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في هذه المناطق. وتكون تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق يُعقد بين أهم دول الحلفاء وتركيا. وفي حالة التنازل وعند وقوعه لا تضع الحكومة العثمانية أي عراقيل، ولا تُبدي أي معارضة من طرف الحلفاء - إذا شاء الكرد المقيمون في جزء من أراضي كردستان الداخل حتى يومنا هذا في ولاية الموصل - اتحادًا بمحض إرادتهم مع حكومة الكرد المستقلة». قارن مع المؤرخ الكرديّ في: جرجيس فتح الله، **يقظة الكرد: تاريخ سياسي 1900-1925 ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به** (أربيل: دار تاراس، 2002)، ص 240.

(3) ترافقت المعاهدة الموقعة مع السوفيات مع توقيع معاهدات بين الكماليّين وكل من روسيا وجمهوريات الأرمن والكرج (الجيورجيين) والأذربيجانيين في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 ثبتت المكاسب التي حققها الكماليّون على الأرض في المناطق «العثمانيّة» من تلك الجمهوريات. انظر: دروزة، ص 51.

لليونان (تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أمبروس وتيندوس، وإزمير وملحقاتها)، وقامت بتهجير أكثر من مليون يوناني[4]، والنكسات التي ألحقتها بالفرنسيّين في كيليكيا التي كان الفرنسيّون يدعمون أرمنييها في إطار مشروع أرمن تركيا لإقامة أرمينيا الكبرى، وإرغامهم على الانسحاب منها، مع الانسحاب من الجزيرة العليا في تشرين الأول/ أكتوبر1921 باتفاق، وبترسيم للحدود السوريّة - التركيّة خسرت نتيجته سوريّة نحو 18 ألف كلم² من المناطق التي منحتها معاهدة سيفر لها، وبنظام استقلالي ثقافي وإداري خاص للواء الإسكندرون سيمهد لسلخه عن سورية في عام 1939[5].

(4) نزلت قوات مصطفى كمال في آب/ أغسطس 1922 من المرتفعات وحطمت الخطوط اليونانية، ثم احتلت أزمير وأجهزت على القوّات اليونانية، ثم على كل ما هو يوناني فيها وفي كامل الأناضول، فأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليون مسيحي تم توزيعهم في بلاد اليونان وجزرها. وفتح هذا الانتصار الطريق بهدوء أمام تخلّص مصطفى كمال من حكومة اسطمبول وتحطيم اتفاقيّة سيفر نهائيًا بإبرام معاهدة لوزان. انظر: أ. ج. غرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، ج 2 (القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967)، ص 304، وهـ. أ. ل. فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950)**، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 9 (القاهرة: دار المعارف، 1993)، ص 580-582.

(5) من المفيد تفصيل هذه المعاهدة لأن فسخها سيؤثر في مجريات التاريخ السوري الحديث اللاحق في منتصف الأربعينيات في مجال العلاقات السورية- التركية. عقدت في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 هدنة مودانيا التي اعترفت بمقتضاها حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركيّة إلى اسطمبول بوغازين وتراقيا الشرقيّة، وفي20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 كرّست اتفاقيّة أنقرة (الأولى) المعروفة باسم اتفاقيّة هنري فرانكلان- بويون عن فرنسا ووزير الخارجية التركي يوسف كمال عن تركيا ما نص عليه اتفاق لندن من نظام إداري خاص للواء، وثبتت منح السكّان الأتراك «بعض الامتيازات التي تساعدهم على إنماء شخصيتهم القوميّة، وتعزيز ثقافتهم ولغتهم، بأن يكون للغة التركيّة مركز رسمي»، ورسمت خط الحدود السوريّة - التركيّة بتنازل فرنسا عن نحو 18 ألف كلم² من الأراضي السوريّة بحسب الحدود التي وضعت لسوريّة بموجب معاهدة سيفر. وهذه الأراضي هي كيليكيا والجزيرة (مرعش وأورفة وماردين وسعرت وكلس وعينتاب) التي كانت في الوقت نفسه محلّ ادعاءاتٍ كرديةٍ وأرمنيةٍ. كما عقد مصطفى كمال اتفاقيّة مع الاتحاد السوفياتي انسحبت فيها القوّات السوفياتية من جميع المناطق التركيّة التي احتلتها. وكانت القوّات الكماليّة توغلت في أراضي الحكومة الأرمنيّة، واستولت على عاصمتها كمري، وعلى قارص واريوان، ووقّعت أول معاهدة لها مع الحكومة الأرمنيّة بإلحاق تلك المناطق بها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1920. وفعلت مثل ذلك مع حكومة الكرج (جورجيا). وفي المحصلة كانت قوات مصطفى كمال حين رفض معاهدة سيفر ونظر إليها باعتبارها «حكمًا بالإعدام على تركيا»، تسيطر على ثلثي الأراضي التركيّة. ومقابل دعم السوفيات للكماليين باعتبارهم حركة تحرر =

حقّق مصطفى كمال هذه الانتصارات «الكبرى» كلها منذ إطلاق الرصاصة الأولى لحرب التحرير الوطنيّة في أيار/ مايو 1919 خلال عام واحدٍ فقط هو عام 1921، باستناد جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول وأرضروم إلى:

أ - دعم فريق واسع من القادة الأكراد الحديثين والعشائريين الذين شكلوا في الواقع قوامًا أساسيًا في جيش التحرير، نتيجة خوفهم من التقدم الأرمني في حزيران/ يونيو- أيلول/ سبتمبر 1919، وجرفه القرى الكرديّة في طريقه، وتعبيرًا عن «منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيّين والبريطانيّين من اجتياح وطنهم»[6].

ب - الثورات السوريّة وفي مقدمها ثورة الشمال، في شمال حلب بقيادة إبراهيم هنانو، وثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، وثورة الرقة في منطقة الرقة، بوابة الجزيرة السوريّة. وكانت هذه الثورات متحالفة عسكريًا وسياسيًّا مع الكماليّين[7]. وبهذا الشكل كان التحالف بين الكماليّين والأكراد والسوريين تعبيرًا عن تحالف شعوب في مواجهة الاحتلال الأوروبي، غير أن الأتراك استخدموه لمصلحة قيام دولتهم الجديدة، مديرين الظهر لحلفائهم الذين لم يكن ممكنًا تحقيق انتصارات 1921 من دونهم. وفي النتيجة غدت القوّات الكماليّة بحلول أواخر عام 1921 مسيطرةً على ثلثي الأراضي التركيّة تقريبًا.

لكن، على الرغم من أن معاهدة سيفر بقيت «حبرًا أبكم على ورقٍ أصمّ»، إلا أنها كانت مرحلةً خطيرةً في تطور القضيّة الكرديّة. ولأول مرةٍ في التاريخ بحثت وثيقة سياسية دولية قضية الاستقلال المحلي للمناطق التركيّة التي

= وطني، تعاملت الدول الكبرى فعليًا مع معاهدة سيفر في ضوء تطورات الأمر الواقع باعتبارها معاهدة ميتة، وتركت الشعوب التي وعدتها بإقامة كيانات ودول سياسية وضمان حقوقها القوميّة في مهب الريح، وكان في مقدمة هذه الشعوب الأكراد والأرمن والأشوريّون. انظر: غرانت وتمبرلي، ج2، ص 308، ومع التلخيص المكثف الذي يقدمه دروزة، في: دروزة، ص 49، وسيّار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997)، ص 113.

(6) مكدول، ص 214 و289.

(7) يشمل ذلك ثورة هنانو أو ثورة جبل الزاوية في شمال سوريّة، وثورة الشيخ صالح علي في الساحل السوري، وثورة الجزيرة في الرقة. وتلقّت هذه الثورات دعمًا عسكريًّا وبشريًّا من القوّات الكماليّة.

يقطنها الأكراد»[8]، وستتشبث الحركة القوميّة الكرديّة بهذا الحق الذي قوّضته قرقعة السلاح وتسويات «اللعبة الكبرى» بحسب وصف الرئيس الأميركي ودرو ويلسون، للتقاسم الفرنسيّ - البريطانيّ للمشرق العربي في عمليّة «تصنيع المصير السياسي للمجتمعات المحليّة»، وتشكيل الشرق الأدنى بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية[9] التي خرج منها أحد أكبر شعوب المنطقة من دون دولة، لتنشأ بذلك «المشكلة الكرديّة» في قلب نظام الدول الذي أنشأته معاهدة لوزان.

ثانيًا: وستفاليا الشرقيّة التركيّة - العربيّة: رسم الشرق الأوسط

أرغمت الوقائع الجديدة التي فرضتها المقاومة الكماليّة على الأرض، الدول الكبرى على افتتاح مؤتمر جديدٍ للسلام في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 في لوزان (Lausannes). هذا المؤتمر الذي تمخّض عن توقيع «معاهدة لوزان» التي تكيّفت مع واقع الحدود الجديدة التي فرضتها قرقعات السلاح، وأوجدت الأساس القانونيّ «الشرعيّ» في منظور القانون الدوليّ للدول الجديدة الناشئة، وأنشأت في هذا السياق الجمهورية التركيّة الجديدة التي قامت على أنقاض مشاريع الكيانات الكرديّة والأرمنيّة واليونانيّة ومناطق النفوذ الغربيّة التي أنشأتها معاهدة «سيفر» في قلب تركيا.

كرّست معاهدة لوزان انحلال الدولة العثمانيّة قانونيًّا، وأنشأت على أنقاضها نظام الدول القوميّة المستقلة أو الخاضعة لفترةٍ انتقاليّة لنظام «الانتداب». وشكّلت هذه المعاهدة نوعًا مما يمكن وصفه بمعاهدة «وستفاليا الشرقيّة»، أو بشكل محدد وفق اجتهاد وجيه كوثراني وتساؤلاته «وستفاليا التركيّة - العربيّة»[10]، إذ اضطلعت على مستوى تشكيل

(8) باسيل نيكيتين، الكرد: أصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم، عاداتهم، آدابهم، لهجاتهم، قبائلهم، قضاياهم، طرائف عنهم، مراجعة صلاح برواري ([د. م.]: منشورات مجلة ASO، 1993)، ص 190، قارن مع: فتح الله، ص 235.

(9) نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 15.

(10) انظر: «تمثلات الهويّة لدى الأتراك والعرب،» تعقيب على بحث سيّار الجميل، المعنوَن «وجهة نظر عربية في مسألة الهويّة،» الذي قُدِّم إلى ندوة: الحوار العربي- التركيّ بين الماضي والحاضر: =

نظام الدول فـي المناطق العربيّة المسـلوخة عن الإمبراطوريّة العثمانيّة السـابقة ببعض الوظائف التي اضطلعت بها معاهدة وسـتفاليا (Traité de Westphalia) في عام 1648، التي يؤرخ معظم الكتّاب لبداية ظهور الدولة الحديثة على قاعدة الدولة - الأمّـة (Etat–Nation) بها، بعد حروبٍ دينيةٍ طاحنةٍ (حرب المئة عام، ثم حرب الثلاثين عامًا)، وهي المعاهدة التي أرسـت قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوروبيّة التي كانت تتكوّن منها الإمبراطوريّة الرومانية المقدّسة[11].

مثّلت معاهدة لوزان من وجوهٍ عديدةٍ خاتمة فصول المسألة الشرقيّة[12]، أي الشرق الأوسط باعتباره مشكلة في العلاقات بين الدول الأوروبية العُظمى[13]. وإذا كانت جذور هذه المسألة تعود إلى أيام حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام (1798 - 1801)، فإن السنوات العشر الفاصلة بين اندلاع الحرب العالميّة الأولى في عام 1914 وخلع آخر سلطانٍ عثمانيٍّ في عام 1922 كانت هي السنوات الأكثر حرجًا في تطوّر «المسألة الشرقيّة» على مستوى تقرير مصائر مجتمعاتها المحلية. والحقيقة أن القواعد التي أرستها معاهدة لوزان قد حددت التطور الجيو - سياسي لنظام الدول في الشرق الأوسط برمّته طوال

= **الندوة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع المؤسسة العامة للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسيّة العالميّة باسطنبول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010)، ص 354.

(11) سعد الدين إبراهيم، منسّق، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005)، ص 43.

(12) فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربيّة** (القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1958)، ص 66.

على الرغم من استحالة حصر مصطلح المسألة الشرقيّة بتعريف واحد، فقد ارتبط ظهوره بمؤتمر فيرونا (Verona) في عام 1822 «ليشمل المشكلات الدوليّة التي كان ينطوي عليها انحلال الإمبراطوريّة التركيّة الوشيك»، ويمكن القول بوجه عام: «إن المسألة الشرقيّة مسألة تتناول المصالح المتضاربة، والتنافس العنيف الذي وقع بين الدول الأوروبيّة على دول الشرق الأدنى، في مجالات السياسة والاقتصاد والدين، ولكنّها على وجه التحديد كما كانت تعنيه في القرن التاسع عشر مسألة تتناول في الدرجة الأولى الإمبراطوريّة العثمانيّة منذ أن ظهر الأتراك العثمانيّون في آسيا الصغرى وفي جنوبي أوروبا وفي منطقة الشرق الأدنى». انظر: زين نور الدين زين، **الصراع الدوليّ في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 11.

(13) ألبرت حوراني، **الشرق الأوسط الحديث: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا، 1789-1918**، إشراف ألبرت حوراني، فيليب س. خوري وماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر، ج 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ج1، ص 18.

العقود التالية، حيث حافظ الشرق الأوسط الذي نعرفه الآن على طابع التنظيم الدوليّ الإقليميّ له الذي تلا الحرب العالميّة الأولى، مثل أوروبا قبل عام 1989 التي حافظت على وجه «يالطا» المحليّة[14]. وبتشكيل معاهدة لوزان ختامًا لفصل «المسألة الشرقيّة» المديد في تاريخ العلاقات الأوروبيّة - العثمانيّة، فإنها شكّلت في الوقت ذاته نهاية فصل كاملٍ من تسويات اللعبة الفرنسيّة - البريطانيّة «الكبرى» وفق تعبير جورج أنطونيوس[15]، أو «اللعبة الكبرى» بينهما وفق وصف الرئيس الأميركي ويلسون[16].

كانت تركيا هي الرابح الوحيد من المعاهدة بعد أن تمكّنت المقاومة الكماليّة من تحطيم المصير الذي رسمته دهاليز القوى الكبرى لها، وحصولها على سيادتها واستقلالها التامّين، بشكلٍ يمكن فيه القول إن «تركيا كانت الدولة الوحيدة المستقلة فعلًا من بين تلك الدول المُسمّاة مستقلّة»[17] التي رسّمتها معاهدة لوزان، بينما كرّست التخلي عن الأكراد والأرمن، ووضعت الأشوريين في مهبّ الريح و«الخديعة الكبرى» من جهةٍ ثانيةٍ، وكرّست تقسيم سوريّة الطبيعيّة - التاريخيّة إلى دولٍ جديدةٍ بحدودٍ بدت وفق وصف بيكودو، مثل «ندوب جراح على جسد هذه المنطقة القديمة ملتقى المبادلات»[18]. وبذلك تبدأ مع عمليّة انحلال الدولة العثمانيّة قانونيًّا وسياسيًّا عمليّة إعادة تشكيل الشرق الأوسط الراهن في «ميدان مصلحة القوى الكبرى»[19].

قرّرت معاهدة لوزان مصير سكّان الأراضي المنفصلة عن السلطنة العثمانيّة عبر مبدأين أساسيين هما تكريس الحدود السياسيّة السياديّة أو الدولتيّة، ومبدأ الجنسيّة (الناسيوناليتيه) (Principe de nationalité) المرتبطة بـ«هويّة» الدول الجديدة التي أنشأتها المعاهدة، أو نتجت منها، أو رسمت

(14) بيكودو، ص 14-15.

(15) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القوميّة، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العالم للملايين بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بنيويورك، 1962)، ص 391.

(16) حول مصطلح ويلسون عن اللعبة الكبرى قارن مع: جرانت وتمبرلي، ص 263.

(17) حوراني، ج1، ص 29.

(18) بيكودو، ص 14.

(19) المصدر نفسه، ص 15.

حدودها باعتبارها بديلًا من الجنسيّة العثمانيّة السابقة. وأضيف إليها بند ثالث هو حقوق «الأقليّات». وبالنسبة إلى الأقاليم العربيّة العثمانيّة السابقة المسلوخة عنها، اعترفت تركيا في هذه المعاهدة بسقوط سيادتها عنها، وتركتها تواجه أقدارها الجديدة. وبدأت بذلك مرحلة جديدة من العلاقة بين البلدان العربيّة وبلدان الغرب، تتميز بفتح أفق الاستقلال وفق القواعد الأساسيّة التي أرستها معاهدة لوزان في تنظيم دول الشرق الأدنى.

في هذا المناخ الذي أشاعته اتفاقيّة لوزان سيتخذ لبنان وسوريّة وضعيّتيهما تحت نظام الانتداب الفرنسيّ، كما سيتخذ فلسطين وشرق الأردن (المخرج من مجال وعد بلفور (1917)) أوضاعهم تحت الانتداب البريطانيّ، أما الدول العربيّة «المستقلة» التي سترفض التوقيع على معاهدة لوزان فستدفع ثمنًا مصيريًّا، وهو إزالتها من الوجود. وكانت هذه هي حالة المملكة الهاشمية (الحجازية) بقيادة الملك الحسين بن علي، قائد «الثورة العربيّة الكبرى» الذي خسر عرشه بسبب رفضه إبرام تلك المعاهدة، نظرًا إلى ما تضمّنته من إقامة وطنٍ قوميّ لليهود في فلسطين، وكان قد رفض قبل ذلك إبرام معاهدة سيفر، فرخّص البريطانيّون لعبد العزيز آل سعود بضمّ مملكته إليه[20].

ثالثًا: أثر معاهدة لوزان في رسم حدود سوريّة «الصغيرة» مع تركيا

1- تكريس حدود اتفاقيّة أنقرة الأولى

كرّست معاهدة لوزان خطّ الحدود الذي وضعته اتفاقيّة أنقرة بين سوريّة وفرنسا. كانت اتفاقيّة أنقرة الأولى نصّت على تعيين خط الحدود السوريّة - التركيّة. وبموجب هذا التعيين تنازلت فرنسا لتركيا عن نحو 18 ألف كلم2 من الأراضي السوريّة بحسب الحدود التي وضعت لسوريّة بموجب معاهدة سيفر. حيث تحول خط الحدود إلى الجنوب، على أن يكون الحد الفاصل بينهما

(20) أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربيّة في ربع قرن، ج 3 (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، [د. ت.])، ج3، ص 59، قارن مع: Edmond Rabbat, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2ème éd. (Beyrouth: Librairie Orientale, 1986), pp. 198-318.

خط يبدأ من خليج الإسكندرون (على أن يعيّن موقعه في ما بعد بالاتفاق) من جنوب 33 باياس، ويمتد شرقًا إلى ميدان أكبس (على أن تبقى محطة الحديد ضمن البلاد السوريّة في هذه الناحية)، ثم يمتد شرقًا، ثم جنوبًا، حتى تبقى مدينة كلّس ضمن الحدود التركيّة، ثم يمتد الخط شرقًا حتى يتّصل بدجلة عند جزيرة ابن عمر[21]. وسلّمت فيها فرنسا باحترام استقلال تركيا، وتعهّدت بموجب بروتوكولٍ ملحقٍ باتفاقيّة أنقرة أن تبذل جهدها في تعزيز استقلال تركيا التام[22]. وجراء الاعتراض البريطانيّ عليها بوصفها «صلحًا منفردًا مع العدو»، اعتبرتها فرنسا أمام البريطانيّين اتفاقيّةً (Convention) وليست معاهدةً (Traité)[23].

مع هذه الاتفاقيّة أخذ التنافس الفرنسيّ - البريطانيّ على الأرض شكل دعم بريطانيٍّ لليونان مقابل دعم فرنسيٍّ للكماليّين[24]، إذ اعترضت بريطانيا على اتفاقيّة أنقرة من منظورٍ استراتيجيٍّ، لأن إعطاء نصيبين وجزيرة ابن عمر لتركيا تقدّم إلى الكماليين منطقةً مثاليّةً للهجوم على العراق[25]. ولهذا أثارت الاتفاقيّة مساجلةً عنيفةً بين اللورد كرزون وبريان وزيرَي الخارجيّة البريطانيّة والفرنسيّة، لكنهما لم يحسما الخلاف بينهما، واستمرّ هذا الخلاف حتى 20 أيلول/ سبتمبر 1923 حين ذهب كرزون بنفسه للتفاهم مع بوانكاريه، رئيس الحكومة الفرنسيّة. وكان الخلاف في حقيقته على مستوى المنطقة المشرقيّة سياسيًّا - استراتيجيًّا على مواقع كلٍّ من السلطتين المحتلتين في الغنيمة الجديدة. واعتبرت فرنسا

(21) مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتاليف والنشر، 1953)، ص 13.

(22) دروزة، ص 51.

(23) خدوري، ص 23.

(24) يكتب مارسيل أوميه في هوامش كتابه التاريخ السرّي للمعاهدة الفرنسيّة - السوريّة ما يلي: المفاوض الفرنسيّ سلّم الأتراك أعداءنا السابقين الذين هزمناهم، 10,000 بندقيّة، 15,000 طن تجهيزات، 2,000 حصان، 10 طائرات، ومحطّة استقبال وإرسال، تم بها تجهيز محطة أضنة، وبعد أشهر عدة، 2,000 رشّاش، وسبع طائراتٍ، 2,500 طن من العتاد و100,000 بندقيّة.. لقد هُزم اليونانيّون بفضلنا ففقدنا كيليكيا والإسكندرونة، وسلّمنا عشرات الآلاف من العتاد والأسلحة من دون مقابل». انظر: Marcel Homet, *Syrie Terre irredente l'histoire secrète du traité Franco–Syrien: Où va le Proche-Orient*, Preface du General Ed. Bremond, L'Académie des Sciences Coloniales (Paris: J. Peyronnet et Cie, 1938), pp. 237–238.

(25) مكدول، ص 231.

في إطار هذه التجاذبات، نتائج الاتفاقيّة مع وصفها لها باتفاقية (Convention)، نصرًا لها[26]، لأنّها أوقفت التقدّم اليونانيّ الذي يدعمه البريطانيّون، وهذا معناه تقليص النفوذ البريطانيّ، وشكّلت ردًّا على السياسات البريطانيّة «الخبيثة» التي تجلّت في عدم تعاون الحكومة البريطانيّة معها في حوض الراين، وتركها تواجه الصعاب وحدها مع الألمان[27]. وبالتالي تمثّلت الخلاصة النهائيّة الفرنسيّة لاتفاق أنقرة في تقوية النفوذ الفرنسيّ في الشرق الأدنى، وإضعاف النفوذ البريطانيّ.

كانت معظم هذه المناطق وهي كيليكيا والجزيرة العليا (مرعش وأورفة وماردين وسعرت وكلس وعينتاب) تعتبر بالنسبة إلى السوريين أراضي سوريّة تاريخيًّا[28]، وهي مرتبطة بشكلٍ خاصٍّ اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وبشريًّا بسوريّة الشماليّة، ولا سيما ولاية حلب العثمانيّة. كما تعتبر في منظورٍ آخر جزءًا من الولايات التسع الجنوبية من طوروس، والمعروفة أيضًا في هذا

(26) كان اللورد كرزون أرسل مذكّرة رسميّةً إلى المسيو بريان في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921، يعترض فيها على عقد صلح منفردٍ مع تركيا. ويذكّر بريان بأنه سبق أن أكّد له أن ذهاب فرانكلان بويون إلى تركيا لم يكن للمفاوضة في عقد صلح مع تركيا لأن عقد مثل هذا الصلح يخالف المعاهدة الفرنسيّة - الإنكليزيّة الموقعة في 4 أيلول/ سبتمبر 1914 وميثاق لندن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، اللذين ينصّان على وجوب عقد صلح مشتركٍ، فأجابت الحكومة الفرنسيّة على مذكّرة كرزون في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 بمذكّرة مهمة لا تنازل فيها، لكنّها كُتبت بلهجة لطيفة، أكدت فيها أنها كانت في حاجة ماسّة إلى إنهاء الحركات العسكريّة على الحدود السوريّة الشماليّة، وأن اتفاقيّة أنقرة إنما هي ترتيب محلي ولم يقصد بها معاهدة صلح، لأن الاتفاقيّة لم تعرض على البرلمان الفرنسيّ، ولذا فهي بموجب القانون الفرنسيّ اتفاقيّة وليست معاهدة صلح. وهكذا أرادت الحكومة الفرنسيّة أن تتخلّص من المسؤوليّة بالتفريق بين الاتفاقيّة والمعاهدة، لأن الاتفاقيّة لا تكفي لعقد الصلح مع تركيا. انظر: خدوري، ص 14 و23.

(27) قدّمت الحكومة الفرنسيّة في شباط/ فبراير 1919 مذكّرة إلى مؤتمر الصلح تطالب فيها بإشراف الدول الديمقراطيّة على «جسور نهر الراين، والاحتفاظ بها دون ألمانيا». وكانت فرنسا تعتبر وضع يدها على الراين «الضمانة الطبيعيّة» لحفظ سلامتها. لكنّ فرنسا منيت بفشلٍ ذريع، فلم تلق مطالبها تلك آذانًا صاغيةً. وتمثلت الحجّة البريطانيّة في أنّ وضع حدود الراين تحت إشرافها يضطرها إلى فصل نحو خمسة ملايين ألمانيّ يعيشون على الضفّة اليسرى للنهر. وحدث يومئذٍ صراع عنيف، وأخذ وردّ طويلان بين فرنسا والحلفاء في شأن ذلك. انظر: إدوارد كار، **العلاقات الدوليّة في عشرين سنةً 1919-1939**، تعريب سمير شيخانيّ (بيروت: مكتب توزيع المطبوعات، [د. ت.])، ج1، ص 34-35.

(28) Rabbat, p. 314.

المنظور بالولايات التسع العربيّة[29]، وكانت ولاية حلب تمتد امتدادًا كبيرًا في ما يسمى الآن تركيا، حيث إن لواءين من الألوية الثلاثة وأحد عشر قضاءً من الأقضية الـ21 التي تألّفت منها الولاية، ضُمّت بعد الاتفاقيّة إلى تركيا. ولم يبق في سوريّة من هذه الولاية الضخمة إلا أجزاء من لواء واحد تضم عشرة أقضية فقط، هي أقضية إعزاز وحارم والباب وجسر الشغور وإدلب ومنبج وجبل سمعان والمعرّة. وخسرت سوريّة في هذا السياق لواء عينتاب وأقضيته الأربعة أورفة وسروج وروم القلعة وبيره جك، كما فقدت لواء مرعش وأقضيته الأربعة: الزيتون، وبازارجق، وأندرين، ومرعش، كذلك خسرت لاحقًا ثلاثةً من أقضية لواء حلب نفسه، وهي أقضية بيلان، واسكندرون، وأنطاكية[30].

كانت هذه المناطق المؤلفة من الأراضي التي تنازل الفرنسيّون عنها بحكم رحى القوة العسكريّة وليس بحكم حق الاجتماع أو الجغرافيا والثقافة والتاريخ، داخلة في مراسلات حسين - مكماهون في حدود الدولة العربيّة، إذ أشار الشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون في 14 تموز/يوليو 1915 إلى أن الحدود الشماليّة للبلاد العربيّة يجب أن تمتدّ إلى مرسين وأضنة إلى خط عرض 37 شمالًا الذي تقع عليه بيره جك وأورفة وماردين ومديات وجزيرة العماديّة إلى حدود إيران، فتغدو منطقة الإسكندرونة وأنطاكية جزءًا من الدولة العربيّة المنشودة. لكن مكماهون اقترح فصلها عن الدولة العربيّة، زاعمًا أن سكّانها

(29) محمد علي الزرقة، **قضية لواء الإسكندرون: وثائق وشروح**، ج 3 (بيروت: دار العروبة، 1993)، ج1 ص 33.

يجادل لونغريغ في أن خط سكة الحديد الذي رسمته الاتفاقيّة كان أفضل ما يمكن إحرازه في عام 1921 للحؤول دون استمرار الحرب. وهذا صحيح نسبيًّا بمنطق موازين القوى، لكنه سرعان ما يضفي مشروعيّةً على ذلك بأن هذا الخط «كان يوازي الخطّ الفاصل بين العِرقين العربيّ والتركيّ، وكان من حقّ فرنسا أن تتلقى امتنان السوريين لأنها كرّست هذه الحدود، ودافعت عنها». انظر: ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص180. وينسى لونغريغ كليًّا قضيّة «العرق الكرديّ»، كما أنّه يتجاهل حقيقةَ أنّ العرب وفي عدادهم السريان لم يكونوا مجرد جيوبٍ في هذه العمليّة. كان لونغريغ غير محق في إضفاء مشروعيّةٍ أخلاقيّةٍ وتاريخيّةٍ على عمليّة ترسيم الحدود، بينما المشروعية القانونية الدوليّة شيء آخر. وما حدث في تلك اللحظات هو فجوة بين المشروعيتّين، ليس من شأن المؤرّخ تبريرها، بل هذا هو شغل المختص بالقانون الدوليّ، وعملهما مختلفان.

(30) عبد الكريم غرايبة، **سوريّة في القرن التاسع عشر: 1840-1876** (القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1962)، ص 80-81.

ليسوا عربًا خلّصًا، فرفض الشريف هذا الاقتراح، وأصرّ على رأيه في الكتاب الذي بعثه إلى مكماهون، لكنه رضي أخيرًا بالتنازل عن مرسين وأضنة فقط[31]. أما بالنسبة إلى الأكراد والأرمن، فأنهت معاهدة لوزان بشكل مبرم التطلّعات الكرديّة والأرمنيّة التي كانت معاهدة سيفر قد أقرّتها، إذ كانت المنطقة التي تنازلت عنها فرنسا تُعتبَر كرديًّا وأرمينيًّا جزءًا من مشروع الكيان الكرديّ الانتقاليّ إلى الدولة المستقلّة، والدولة الأرمنيّة المستقلّة[32].

حصل خطّ الحدود الجديد بين سوريّة وتركيا على تكريس قانونيّ دوليّ له في معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923) المبرمة بين تركيّا من جهة، والحلفاء من جهةٍ ثانيةٍ، والتي وافق عليها مجلس عصبة الأمم في 29 أيلول/ سبتمبر 1923. ونصّت المادة (16) من هذه الاتفاقيّة على تخلي تركيّا قانونيًّا عن جميع حقوق سيادتها، مهما كانت طبيعتها، على الأراضي التي فُصلت عنها، بما في ذلك السكّان، بينما نصّت المادّة الثالثة بالنسبة إلى سوريّة على أن يكون خطّ الحدود بين تركيّا وسوريّة هو الخطّ الذي حدّده اتفاق أنقرة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921[33].

---

(31) انظر: خدوري، ص 11.

في أوائل كانون الثاني/ يناير 1923 جددت وزارة الخارجيّة البريطانيّة وهي تخوض مفاوضات لوزان التذكير بموقف مكماهون من عدم عروبة تلك الأراضي. انظر: من وزارة الخارجيّة (د. جي. أوبورن) إلى الأمير عبد الله في 11 كانون الثاني/ يناير 1923، إن الوعد الذي قطعته حكومة صاحبة الجلالة فعلًا بكتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1915 إلى الملك حسين جاء فيه ما يأتي: «إن ولايتي مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة على الجهة الغربيّة لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لا يُمكن أن يُقال عنها إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة». انظر: نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربيّة في الوثائق البريطانيّة: المجلد السابع 1923-1924** (لندن: دار الساقي، 2007)، ص 112، قارن أيضاً مع: مذكّرة أعدّها الأمير فيصل عن خلاصة التعهدات والضمانات المعطاة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية (المجلّد السادس، ص 233-235).

(32) كانت حدود الدولة الأرمنيّة تتضمن خط الأراضي الذي يمضي من أورفة إلى ماردين، فماردين وديار بكر حتى جزيرة ابن عمر، كما كانت حدود الكيان الكرديّ تتضمن ولايات الموصل وديار بكر وأقضية متصرفية دير الزور الواقعة في شرق الفرات، وأخيرًا ولاية أورفة من سرت حتى هكاري مع منطقة تمتد إلى غرب بحيرة أورميا، مع منفَذين إلى البحر عبر ميناء الإسكندرونة وعبر دجلة والفرات. قارن مع: Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete. Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 1, p. 39.

(33) أحمد عدنان العيطة، **أزمة الاسكندرونة وعصبة الأمم** (دمشق: دار الأهالي، 2000)، =

كانت تعيينات الحدود تعكس أوزان رحى القوّة، ولهذا تسببت بأولى الهجرات الجماعيّة الكبرى الأرمنيّة والسريانيّة العربيّة بعد انهيار الدولة العثمانيّة. لكن الخلاف الفرنسيّ (السوريّ) - التركيّ الحادّ على ترسيمها بالفعل ظل قائمًا حتى عام 1929، وخلال تلك الحقبة كانت سلطات الانتداب «سخيّةً» في التنازل عن مزيدٍ من الأراضي السوريّة، وصولًا إلى «سخائها» الخطر في التنازل عن لواء الإسكندرون، وترخيص ضمّه إلى تركيا في عام 1939. وبهذا «السخاء» الأخير استقرت الحدود السوريّة - التركيّة على ما عليه حتى اليوم. غير أن أثر معاهدة لوزان لم يمس الحدود فحسب، بل مسّ أيضًا إعادة بناء الهويّات في جنسيّاتٍ ظلت تنوس بشكلٍ مضطرب بين مفهومي «الجنسيّة» الذي يجسّده مفهوم البطاقة الشخصيّة، ومفهوم «المواطنة» الذي يرتبط بتكوّن دولةٍ مترابطةٍ مع أرضٍ وشعبٍ ينتمي إليهما. ولهذا كانت الفترة ما بين العامين 1924 و1926 تمثل فوضى الهويّة على مستويات الجنسيّة والهويّة والمواطنة، ما عكس التناقضات الداخليّة البنيويّة للدول التي كرّست معاهدة لوزان الاعتراف باستقلالها بشكلٍ كاملٍ، أو تحت الانتدابات.

2- قاعدة الجنسيّة «الوطنيّة» بين شكلها المجرّد ووظيفتها الفعليّة

كانت معاهدة لوزان بتعيينها حدودًا للدول المكوّنة حديثًا، تمنح شعوب هذه الدول جنسيّة «وطنيّةً» خاصة، تمثّل الرابط بين الدولة والأرض والشعب (الأمّة) في كيانٍ سياديٍّ واحدٍ موحّدٍ على غرار تنميط نموذج الدولة - الأمّة الأوروبيّ لمفهوم الجنسيّة بوصفه مأسسةً للهويّة والمواطنة، لتحلّ مكان الجنسيّة العثمانيّة التي صاغتها مرحلة التنظيمات العثمانيّة الثانية (1856 - 1909) التي كانت تصورًا أيديولوجيا تمثليًا حداثيًا لإمكانيّة تحوّل دولةٍ إمبراطوريّةٍ ذات عصبيّةٍ عامّةٍ عثمانيّةٍ إلى دولةٍ - أمّةٍ عثمانيّة متعدّدة القوميّات[34].

اختلفت معاهدة لوزان أو «وستفاليا الشرقيّة» من الناحية النظريّة عن معاهدة «وستفاليا الأوروبيّة» التي نصّت على تبعيّة سكّان الدول الأوروبيّة

= ص 16-17. قارن مع: Irfan Jabry, *La Question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat syrien* (Lyon: Paquet, 1940), p. 102.

(34) انظر: ورقة وجيه كوثراني التي قدّمها إلى ندوة: **الحوار العربي- التركيّ بين الماضي والحاضر**، ص 351.

الجديدة لدولهم على قاعدة «الناس على دين ملوكهم»، بجعل الخضوع لجنسيّة الدول الجديدة لكل من تجاوز الثامنة عشرة عمليّة اختيارية طوعية، يقوم بها مواطنو الدول الجديدة على أساس «نظام السكن» أو «الإقامة» في إطار الخيارات التي مُنحت لهم، كما اختلفت عنها نظريًّا في أنها نصّت على ضمان حقوق الأقليّات في الدول الجديدة، بينما رخّصت معاهدة وستفاليا للدول - الأمم الأوروبيّة الجديدة - بمجانسة سكّانها مع هويّة كلٍّ منها، مع أن هذه الحقوق لم تتعدّ «الحقوق اللغويّة»[35].

اعتمدت معاهدة لوزان في تقرير الجنسيّة «نظام السكن»، وليس الهويّة الثقافيّة أو اللغويّة أو القوميّة، وبمقتضى المواد (30 - 36) سيصبح «الرعايا الأتراك المقيمون في الأراضي التي فصلت عن تركيا بموجب هذه المعاهدة حكمًا وقانونًا، رعايا الدولة التي انتقلت إليها هذه الأراضي»، لكنّها فتحت باب الاختيار، إذ الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشرة وفقدوا الجنسيّة التركيّة واكتسبوا الجنسيّة الجديدة يحقّ لهم في خلال سنتين من تنفيذ المعاهدة أن يختاروا الجنسيّة التركيّة، وأما الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشرة والذين يسكنون عادةً في البلاد التي انفصلت بموجب هذه المعاهدة، والذين يختلفون في العنصر عن أكثريّة سكّان البلاد المذكورة، فيحقّ لهم خلال سنتين من تنفيذ المعاهدة أن يختاروا جنسيّة إحدى الدول التي تكون أكثريّة سكّانها من جنسيّة الشخص الذي يختار، بشرط موافقة الدولة المذكورة، وعلى الأشخاص الذين اختاروا جنسيّة إحدى الدول أن ينقلوا سكناهم خلال اثني عشر شهرًا من اختيارهم إلى الدولة التي اختاروها، ويحقّ لهم الاحتفاظ بأموالهم غير المنقولة في الدولة التي كانوا يسكنونها قبل اختيارهم الجنسيّة الجديدة، ولهم أن يحملوا معهم أموالهم المنقولة مهما كان نوعها، ولا تُفرض عليهم رسوم صادراتٍ أو

(35) تم التخلّي في معاهدة لوزان عن أي بندٍ يتعلّق بالدولة الأرمنيّة أو الكرديّة، وحدث الأمر نفسه بالنسبة إلى الأقليّات الأخرى في تركيا، وكان أفضل ما حصلت عليه تلك الأقليّات هو التعهد في المادة (39) بأن «لا تفرض أيّة قيودٍ على حريّة استعمال أيّة لغةٍ، من قبل أي مواطنٍ تركيٍّ، سواءً في التعامل الخاص أم في التجارة أم الدين أم الصحافة أم في أية منشوراتٍ من أيّ نوعٍ كان، أو حتى في اللقاءات العامّة. ورغم وجود اللغة الرسميّة، فإنه سوف تمنح التسهيلات اللازمة للمواطنين الأتراك من غير الناطقين بالتركيّة من أجل الاستعمال الشفويّ للغاتهم أمام المحاكم». قارن مع: مكدول، ص 235-236.

وارداتٍ. وللرعايا الأتراك الذين تجاوزوا الثامنة عشرة وهم من سكّان البلاد التي انفصلت بموجب هذه المعاهدة والذين يقيمون عادةً في خارج البلاد حين تنفيذ المعاهدة، أن يختاروا جنسيّة البلاد التي ينتسبون إليها إذا كانوا من عنصر أكثريّة سكّان تلك البلاد، ويشترط موافقة الحكومة التي يختارون جنسيتها. ويجب استعمال هذا الخيار خلال سنتين من تنفيذ هذه المعاهدة. وتتبع الزوجة جنسيّة زوجها، ويتبع الأولاد الذين هم دون الثامنة عشرة جنسيّة الوالدين[36].

أما ما كان يجري على أرض الواقع فكانت التسويات التي سبقت انعقاد مؤتمر لوزان ثم خروجه بمعاهدة لوزان، والتي تسبّبت بنشوء ثلاث مشكلاتٍ إثنيةٍ - قوميّةٍ هي على التوالي: المشكلة الأرمنيّة، والمشكلة الكرديّة «التركيّة» و«العراقيّة»، والمشكلة الكلدو - أشورية. وكان المتسبّب الأساسي بذلك هو قيام الجمهورية التركيّة باعتبارها جمهورية قوميّة علمانيّة تعتمد النمط الكلاسيكيّ للدولة - الأمّة في تتريك مجالها البشريّ التركيّ وقوْمنته وفق مبادئ الجمهورية. ومن بين الدول التي مأسستها معاهدة لوزان، ستدفع سوريّة الرازحة تحت الاحتلال ثم تحت الانتداب الفرنسيّ، ثمن نشوء هذه المشكلات الثلاث بأشكالٍ مختلفةٍ.

3- إحداث «السجل المدني»

قام الفرنسيون ببناء أول سجل مدني حديث في عام 1922، حلّ في مكان السجل العثماني القديم، على أساس تسجيل المقيمين جميعهم في الدول التي أقاموا فيها. وقام بناء هذا السجل على أساس مدى تجاوب الأهالي في عملية التسجيل. غير أن عيوبه كانت لا تحصى لأنه ووجه بمقاطعة قسم كبير منهم، ما حدا بالسلطات إلى الإشارة إلى أن التسجيل لا علاقة له بالضرائب أو بالتجنيد. وكانت المفوضية الفرنسية ألّفت في عام 1923 لجنةً تابعةً لها خاصةً بالجنسية والتحقق منها[37]، فضلًا عن أن حوادث ثورة الشمال السوري لم تمكّن من إجراء الإحصاء في دولة حلب، كما كان شكلها الإدراي يومئذ[38].

(36) حسين، ص 16-17.

(37) القرار الرقم (1809) القاضي بتأليف لجنة الجنسية، في: **الجريدة الرسمية (حلب)**، العدد 288 (3 أيار/ مايو 1923).

(38) قارن مع قرار استئناف عمليات «تسجيل النفوس» في أقضية ولاية حلب، بسبب «كثرة تجول =

في 6 أيلول/ سبتمبر 1923 أصدر رئيس اتحاد الدول السورية، صبحي بركات، القرار رقم (176) الخاص بتنظيم سجلات النفوس[39]. وأصدرت حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 القرار رقم (3633) الخاص بالنظام الجديد الموحّد لـ «النفوس» في سورية، وأنشأت لذلك وظيفة ضابط مأمور الأحوال المدنية. وكان أهم ما اشتمل عليه القرار هو تسجيل «الأشخاص الذين لم يتقيدوا في سجلات النفوس، أو لم يدوّنوا فيها أية معاملة نفوس تتعلق بهم»، حيث منحهم القرار حق «أن يجروا ذلك خلال سنة واحدة» من دون غرامات تأخير، أو عدم التسجيل. وألزم القرار كل من بلغ الرابعة عشرة أن يحصل على هوية شخصية، وألغى التعامل بتذكرة النفوس، ومنح القرار مأمور النفوس في حال الشك بهوية من يطلب تذكرة الهوية، «أن يحيل الطلب مع شهادة المختار إلى دائرة الشرطة أو الدرك لإجراء التحقيق». وبعد نهاية مهلة السنة كان على من يريد تسجيل واقعة نفوسه أن يحصل على قرار من القاضي الابتدائي «بإبراز جميع الدلائل التي من شأنها إقناع القاضي من شهود وسجلات عدلية ووثائق دينية والظنون وأقوال الناس». ومنح القرار «المختار أو معلم مدرسة الناحية، أو رجال موقع الدرك في المنطقة [الحق في] إعطاء البيانات المتعلقة بجميع معاملات النفوس»[40]. جرت عملية تسجيل «الأشخاص الذين لم يتسجلوا بعد في سجلات النفوس»، استنادًا إلى «مضابط المختارين أو وثائق حصر الإرث وغيرها من المعاملات»، وحددت التعليمات التنفيذية أن تكون شهادة «إثبات هوية» صادرة عن شخص مسجل مسبقًا في النفوس[41]، وحلّ هذا النظام في مكان النظام الذي أصدره المندوب السامي آليب في 16 نيسان/ أبريل 1926[42].

= العصابات في أقضية هذه الولاية في أثناء الإحصاء عام 1922،» في: العاصمة [جريدة رسمية]، العدد 283 (تشرين الأول/ أكتوبر 1925)، ص 14.

(39) الجريدة الرسمية، العددان 309-310 (8 و15 تشرين الأول/ أكتوبر 1923)، ص 1-2.

(40) القرار الرقم 3633 بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 القاضي بتنظيم دائرة النفوس في سورية، في: الجريدة الرسمية، العدد 700 (7 كانون الأول/ ديسمبر 1931)، ص 1.

(41) صورة عن تعميم وزير الداخلية، حقي العظم، في 13 شباط/ فبراير 1933، في: الجريدة الرسمية، العدد 761 (6 آذار/ مارس 1933)، ص 3.

(42) القرار الرقم 224 بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 1926 القاضي بتنظيم النفوس، في: الجريدة الرسمية، العدد 449 (23 آب/ أغسطس 1926)، ص 1-3.

رابعًا: المشكلة الأولى:
الهجرة الأرمنيّة الثانية إلى سوريّة ولبنان

1- أكباش الفداء: السوريون والأرمن

تمثلت الوظيفة السياسيّة لقيام قاعدة اكتساب الجنسيّة، على اعتبار أن الرعايا الأتراك المقيمين في الأراضي التي فُصلت عن تركيا بموجب معاهدة لوزان هم رعايا الدولة التي انتقلت إليها هذه الأراضي حكمًا وقانونًا، بشرعنة موجة الهجرة الأرمنيّة الثانية الكثيفة التي بدأت في عام 1922. كانت الموجة الأولى التي شملت إلى جانب الأرمن السريان أيضاً، قد ارتبطت بعمليّة النقل القسريّ للسكّان الأرمن في عام 1915 خلال عمليات الحرب العالميّة الثانية، وتحولها إلى مذابح ضدّ الأرمن والسريان المهجّرين، بينما نشأت الموجة الثانية في عام 1922 من عاملين: تحطّم مشروع «الدولة الأرمنيّة» الذي نصت عليه معاهدة سيفر بسبب تسليم السوفيات في 16 آذار/مارس 1921 ثلثي أراضي هذه الدولة إلى الكماليّين وقيام الفرنسيّين في تشرين الأول/أكتوبر 1921 بتوقيع اتفاقيّة (فرانكلان بويون) مع الكماليّين بُغية التفرغ لإخماد ثورة الشمال السوريّة بقيادة إبراهيم هنانو، وفك التحالف بين الكماليّين وهذه الثورة. وبموجب هذه «الصفقة»، حصلت تركيا على كيليكيا (حيث التركّز الأرمنيّ) والجزيرة (مرعش وأورفة وماردين وسعرت وكلس وعينتاب)، ومناطق عدة أخرى تقع جنوب قوس طوروس حتى الخط الحديدي (خط برلين - بغداد) الذي تحوّل إلى خطّ حدودٍ يفصل تركيا عما تبقى من بلاد الشام بعد اقتطاع ما كان يُعرف بالولايات التسع الجنوبيّة من طوروس، والمعروفة أيضًا بالولايات التسع العربيّة[43]. وبلغت مساحة الأراضي التي وضعت لسوريّة بموجب معاهدة سيفر والتي تنازلت فرنسا عنها لتركيا في اتفاقيّة أنقرة نحو 18 ألف كلم²»[44]. كانت هذه الأراضي نفسها تشكّل في المباحثات الفرنسيّة- البريطانيّة السرية بعد اندلاع الحرب العالميّة الثانية محور تمسكٍ فرنسيٍّ في مواجهة البريطانيّين في صيغة نريد «سوريّة كاملةً

(43) الزرقة، ج1، ص 33.

(44) خدوري، ص 13.

ومنطقة الإسكندرون وكيليكية حتى سلسلة جبال طوروس»[45].

مهّد الكماليّون والفرنسيّون لهذه الصفقة بعقد الهدنة الفرنسيّة - التركيّة في أيار/مايو 1921 لمدة خمسة عشر يومًا، ولكنها استمرت فعليًا حتى أواخر حزيران/يونيو 1921، ومكّنت الفرنسيّين من حشد قوى أكبر لسحق ثورة الشمال. وتمّ إبرام هذه الهدنة على خلفية المحادثات السياسيّة «السريّة» التي كان يجريها فرانكلان بويون مع حكومة المجلس الوطنيّ الكبير لتوقيع معاهدة سلام بين فرنسا وتركيا. وخلال فترة الهدنة توقف الدعم العسكريّ التركيّ للثوار، وارتبط ذلك بمجريات «الصفقة» التي بدأت بعقد الهدنة الفرنسيّة - التركيّة التي مكّنت الفرنسيّين من حشد قوى أكبر لسحق ثورة الشمال، ما مكّن الفرنسيّين من رفع عديد جيشهم الذي يقاتل الثوّار السوريّين في الشمال من 25 ألف جندي إلى 75 ألف جندي[46]، بل قام الضبّاط الأتراك المشاركون في الثورة بمحاولة تخريبها من داخلها بدعوى الحفاظ على «الهدنة»، ما تسبب بإعدام البكباشي عاصم بك، وانفراط عقد المفارز الكماليّة المشاركة في ثورة الشمال السوريّة، وعودتهم إلى تركيا. وشكل ذلك نهايةً «رسميّةً» لثورة الشمال السوريّة بقيادة إبراهيم هنانو وثورة الرقة - دير الزور من جهةٍ أولى، بينما اختار الذين كانوا لا يزالون على ولائهم لمصطفى كمال العودة إلى المناطق الحدودية السوريّة - التركيّة، وفتح جبهةٍ أخرى في عينتاب وكلّس في شمال حلب من دون هنانو من جهةٍ ثانيةٍ، وسيُخمد الكماليّون بدورهم ثورة عينتاب وكلّس السوريّة في أواخر عام 1923 بقسوة، وسينفون الثوار إلى داخل الأناضول بعد توقيع معاهدة لوزان، وقيام الجمهورية التركيّة[47].

(45) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، ط 2 (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 222.

(46) عبد الكريم رافق، **من تاريخ سوريّة الحديث: العلاقات السوريّة- التركيّة، 1918-1926: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 312-313.

(47) إحسان الهندي، **كفاح الشعب السوري، 1908-1948** (دمشق: مسابقة الأبحاث القوميّة العسكريّة، 1962)، ص 79-80، وأدهم آل الجندي، **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسيّ** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 86-88.

عن إخماد ثورة الرقّة- دير الزور نتيجة انسحاب الجنود والضبّاط الكماليّين منها في إثر اتفاقيّة فرانكلان بويون راجع: Velud, Tome 1, p. 90.

2- الهجرة الأرمنيّة الجماعيّة: الهجرة الثانية

كانت حصّة سوريّة ولبنان الواقعتين تحت الاحتلال/ الانتداب الفرنسيّ من نتائج الانتصارات الكماليّة خصوصًا، ومن نتائج معاهدة لوزان عمومًا، استقبال موجة الهجرة الأرمنيّة الكثيفة الثانية. كانت هذه الهجرة قد بدأت في عام 1921 مع اقتراب تطبيق اتفاقيّة أنقرة في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1921. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 وقبيل جلاء القوّات الفرنسيّة عن المناطق التي سُلّمت إلى تركيا[48]، نشر الجنرال غورو بيانًا مطوّلًا عنوانه «من الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنسيّة في سوريّة ولبنان والقائد العام لجيوش الشرق إلى سكّان كيليكيا وأهالي عينتاب وكلّس»، يدعوهم فيها إلى عدم الهجرة من المناطق التي أعيدت إلى تركيا، وأن الحكومة التركيّة ملتزمة بموجب الاتفاق ضمان «حقوق الأقليّات» في تركيا بعد توقيع اتفاقيّة بويون[49]، وكان يقصد بذلك تعهّد حكومة المجلس الوطنيّ الكبير في أنقرة احترام «حقوق الأقليّات المنصوص عليها رسميًا في الميثاق القوميّ «التركيّ»، لكن كان ما يحدث في أثناء توجيه غورو هذا النداء هو أن اتفاقيّة أنقرة قد أدّت يومئذ وحدها قبل نفاذها إلى تدفق 30 ألف لاجئ أرمنيّ من تلك المناطق[50]، توجّه معظمهم إلى لبنان[51]. بينما كانت تساور الجنرال غورو إمكانيّة استخدام الأرمن المهاجرين (المهجّرين) من كيليكيا يدًا عاملة باستثمار القطن في سهل العمق، نظرًا إلى خبرتهم السابقة في زراعتها، وذلك في سياق ارتفاع وتيرة «حمّى القطن» في سورية لدى «الحزب الاستعماري» الفرنسي، والتفكير بتحويل سوريّة إلى مزرعةٍ للقطن[52].

(48) في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1921 بدأت القوات الفرنسيّة الجلاء عن كيليكيا ومرعش وعينتاب، وفي 4 كانون الثاني/ يناير 1922 أنهت عمليّة الانسحاب، فباتت هذه الأراضي تحت السيادة التركيّة التامّة.

(49) «بلاغ الجنرال غورو إلى سكّان كيليكيا وأهالي عينتاب ومرعش في 4 تشرين الثاني 1921،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 220 (21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921)، ص 1-3.

(50) لونغريغ، ص 176.

(51) Rabbat, p. 315.

(52) فيليب خوري، **سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920-1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص 76-77.

في عام 1922 أحصى مؤرخ حلب الشيخ كامل الغزي نحو 60 ألف مهاجر أرمني في حلب، وما يزيد على 10 آلاف من مهاجري السريان «القادمين من ماردين وأطرافها»[53]. وفي 10 آذار/ مارس 1923، وبينما كانت مفاوضات لوزان جارية على قدم وساقٍ صدر قرار بمنح «تذاكر نفوسٍ لمهاجري الأرمن والسريان بوصفهم مهاجرين»، و«تأجيل النظر في طرح ضريبة بدل الطريق عليهم إلى ما بعد حولَيْن كاملَيْن على تاريخ قيدهم بسجلات النفوس، لأنهم لم يحضروا بقصد الإقامة»، وتكليفهم بهذه الضريبة حال «إقامتهم بصورةٍ قطعيةٍ»[54]. والواقع أن سوريّة ولبنان شكّلا بالنسبة إلى كثيرٍ من المهاجرين الأرمن في تلك الفترة محطّة إقامةٍ موقتةٍ للانتقال إلى مكانٍ آخر[55].

بعد سَرَيان معاهدة لوزان ونشوء الجمهورية التركيّة في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، وتبخر التزامات تركيا القانونيّة بحقوق الأقليّات، اشتدّت وتيرة الهجرة من تركيا، الجمهورية الجديدة، إلى سوريّة «الفرنسيّة»، وانضمت إليها قوافل جديدة من المهاجرين السّريان. وتألّفت هذه القوافل المهاجرة من سريان أورفة، من ثلاث قوافل، وصل آخرها في آذار/ مارس 1924[56]، وقدّر عدد أفرادها بـ3000 مهاجر[57]. بينما قدّر المفوض السامي الفرنسيّ الجنرال مكسيم

(53) كامل الغزّي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية بحلب، [د. ت.])، ص 325-326.

قدّر عبد الرحمن حميدة عدد المهاجرين الأرمن إلى حلب وحدها عام 1919 بنحو 100 ألف نسمة، لكنه يشير إلى أنه لم يأت عام 1925 إلا وكان نصفهم قد هاجر إلى لبنان ومصر والأميركتين. انظر: عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 132.

والحقيقة أن الأرقام مضطربة، إذ يشير حميدة نفسه إلى أن عدد الأرمن في حلب عام 1925 بلغ 75000 نسمة من إجمالي عدد سكّان المدينة المقدر بـ200 ألف نسمة (ص 199).

(54) خلاصة القرار الرقم 85 بتاريخ 10 آذار/ مارس 1923، في: يوسف صادر، **مجموعة مقررات حكومة سوريا، وهي تشتمل على قوانين ومراسيم وقرارات التي صدرت بسورية منذ الاحتلال (آخر أيلول 1918 إلى يومنا هذا)**، ج 5 (بيروت: مطبعة صادر، 1933)، ج1، ص 159-160.

(55) الغزي، ج3، ص 325-326.

(56) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان في حوادث عام 1930 في: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 3 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ج1، ص 53.

(57) رسالة من سليم عازار في حلب في 29 آذار/ مارس 1924 إلى جرجس جميل يشير فيها إلى هذا العدد، ويقول فيها إنهم ينتظرون قافلة أخرى تصل قريبًا. ويقول إنه قد تم إسكّانهم أرضًا مجاورة =

ويغان في تقاريره الداخليّة إلى وزارة الخارجيّة الفرنسيّة أعداد هذه الموجات بين شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1924 بـ6000 مهاجر من أورفة، و5000 من ديار بكر ومحيطها، وقّعوا جميعًا، طوعًا أو كُرهًا، للسلطات التركيّة تصاريح بهجرتهم الطوعيّة، وكان إرغام السلطات التركيّة للمهاجرين على توقيع هذه التصاريح مدفوعًا بتجنّب مسؤوليّة «تهجيرهم» القانونيّة، لكنّه كان في الحقيقة جزءًا من قرارها بتقليص عدد السكّان المسيحيين في المدن بالنسبة إلى إجماليّ سكّانها، من دون الاضطرار إلى «تبادل» للسكّان بغية الحفاظ على التجانس القوميّ في الجمهورية الجديدة.

أدّت عمليّة استيعاب هؤلاء المهاجرين إلى مفاقمة أزمةٍ عقاريّةٍ لا مثيل لها في مدينة حلب، نتيجة اتساع الطلب ومحدودية العرض، ومزاحمة المهاجرين الجدد العمال المحليين لاضطرارهم إلى القبول بأيّ عمل وبأيّ أجرٍ تحت وطأة العوز لتغطية نفقات حياتهم اليوميّة الأساسيّة[58]. ونتج من ذلكً تزويد المدينة بمهاراتٍ تقنيّةٍ وحِرفيّةٍ يملكها المهاجرون، طوّرت الاقتصاد السوري، إذ إن ثلاثة أخماس المهاجرين كانوا من التجّار والحرفيين[59]، ورفعت الهجرة الأرمنية وفي عدادها الهجرة السريانية وتيرة التمدين والتوسع السكّاني العمراني للمدن السوريّة عمومًا، ولا سيما مدينة حلب، وتمثل ذلك بإنشاء نوَيات أحياء الميدان وبستان الباشا وتراب الهلك والداوديّة والأشرفيّة. لكن التمركز الأرمنيّ في مدينة حلب سينزاح بعد قليلٍ إلى حي الميدان وبستان الباشا[60]. ونتج من تدفّق الهجرة ارتفاع عدد المسيحيّين في مدينة حلب من 22 ألفًا في عام 1890 إلى 59 ألفًا في عام 1925، بينما لم يزد عدد المسلمين في

= لمحطة بغداد في حلب، وأنهم يعملون على صنع براكات خشبية لإيوائهم. انظر: فريد بسمارجي، **أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل** (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 243.

استغل الفرنسيّون محنة المهاجرين، وسجّلوا 57 عائلةً في سجل السريان الكاثوليك من دون علمهم بحسب المصادر السريانية، ما أثار مشكلةً كبيرةً بين المطرانية وسلطات الانتداب، انظر: رسالة المطران أفرام برصوم إلى جميل حقي الرقم (709) في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1929.

انظر النص الكامل للرسالة في: بسمارجي، ص 136.

(58) Velud, Tome 3, pp. 416-418.

(59) المصدر نفسه، ج3، ص 416-418.

(60) انظر: حميدة، ص 196.

المدينة خلال كامل الفترة إلا 4 آلاف نسمة[61]. كما جرى تطوير إعمار العديد من مراكز البلدات الريفيّة بالأرمن المهاجرين، مثل تطوير إعمار بلدتي عفرين وإعزاز في ريف حلب المتاخم للحدود السوريّة - التركيّة[62]، وزيادة الحجم السكّاني لسنجق دير الزور عمومًا ولمدينة دير الزور خصوصًا بما لا يقل عن 2000 نسمة[63].

على الرغم من مصاعب عمليّة استيعاب المهاجرين التي كانت طبيعتها ماليّةً بدرجةٍ أساسيّةٍ، وبروز مؤشّرات الخوف الفرنسيّ من إفرازها لتوتراتٍ محليّةٍ يمكن أن تنقلب ضد سلطات الانتداب، وضعت هذه السلطات عمليّة الاستيعاب في سياق سياسات الهويّة التي أخذت شكل سياسةٍ إثنيةٍ استعماريّةٍ خاصّةٍ تقوم على تغيير توازنات التركيّبة الإثنية السكّانية السوريّة، ومنح مزايا للمهاجرين المسيحيّين، وتوطينهم في مراكز مدينيةٍ محدّدةٍ لموازنة الأكثريّة المسلمة المعادية عمومًا للانتداب في هذه المدن. ولذلك اقترح الجنرال ويغان في أيار/ مايو 1924 على السلطات التركيّة أن يتمّ تنظيم الهجرة باتفاق حول «تبادل السكّان» بين مسيحيي كيليكيا وأتراك الإسكندرون، على غرار الاتفاق التركيّ - اليوناني في «تبادل السكّان» الموقّع في 30 كانون الثاني/ يناير 1923، لكن السلطات التركيّة لم تردّ على ذلك، إذ كانت تتبع في ذلك الوقت سياسة تعزيز الوجود التركيّ في لواء

(61) عشية الاستقلال كان عدد المسيحيين اللاجئين حديثًا من تركيا والعراق يماثل عدد المسيحيين السوريّن الأصليّين، وكان عدد أفراد الفئتين معًا بحسب تقدير الحكومة السوريّة آنذاك، نحو 400 ألف نسمة، مقتسمين على 13 طائفة، يمثلون نحو 14 في المئة من السكّان. انظر: غسان سلامة، في: إبراهيم، ص 106-107.

(62) كان مهاجرو كلس الأرمن قد توجهوا إلى عفرين وإعزاز، ثمّ لحق بهم مهاجرون أكراد. وشكل الأرمن حتى عام 1933 ثلث سكّان مدينة عفرين البالغ 800 نسمة فقط. وأدّى ذلك إلى تحوّل القرية الصغيرة التي كانت عبارة عن خان قديم بين حلب وأنطاكية إلى نواة بلدة ومركز قضاء في عام 1925، كما شكلوا حتى عام 1930 ثلث سكّان إعزاز المقدر عددهم يومئذٍ بـ5000 نسمة. وفي عام 1957 بلغ عدد سكّان بلدة عفرين 4500 نسمة، وارتفع في عام 1960 إلى 5730 نسمة. وفي عام 1930 قدر عدد سكّان بلدة إعزاز بـ5000 نسمة، وارتفع في عام 1960 إلى 12806 نسمة. وهذا نمو سكّاني مثير لا يمكن تفسيره إلا بالهجرة الداخلية من ريفها، والهجرة الخارجيّة من تركيا بسبب حيوية أسواقها ونشوء صناعاتٍ ميكانيكيّةٍ فيها، وخصوبة أراضيها الزراعيّة، وازدهار صناعة الجبنة المجهّزة للتصدير الداخلي إلى أسواق المدينة من خلال العلاقة بريفها الرعويّ. انظر: حميدة، ص 210-212.

(63) Velud, Tome 3, p. 416.

الإسكندرون، ولم تكن مضطرةً إلى إبرام هذا الاتفاق لأنها تمكّنت من دفع المهاجرين، طوعًا أو كرهًا، إلى التوقيع على تصاريح بأن هجرتهم طوعيّة. ولذا اقترح الجنرال ويغان على الحكومة الفرنسيّة الاختيار بين ثلاثة حلول: ترحيل عدد من الأتراك المقيمين في سوريّة، والمقصود أتراك لواء الإسكندرون يساوي عدد المهاجرين الداخلين، أو طرد المهاجرين إلى تركيا، أو رصد اعتماداتٍ كافيةٍ لاستيعابهم. لكن الحكومة الفرنسيّة لم تعتمد رسميًا أيّ حلٍ من هذه الحلول الثلاثة، بينما اعتمدت المفوّضيّة سياسة استيعاب المهاجرين، والاعتماد عليهم في توسيع الوحدات العسكريّة المحليّة الخاصّة، والاستفادة من مهاراتهم المهنيّة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي وعمليّة التنمية عمومًا[64].

3- الجنسيّة السوريّة واستيعاب/ تجنيس الأرمن

يبدأ تاريخ الجنسيّة السوريّة بالمعنى القانونيّ للكلمة في 30 آب/ أغسطس 1924، حين اعتبر جميع من ينتمون إلى التبعية أو الجنسيّة العثمانيّة مكتسبين تلقائيًا الجنسيّة السوريّة. وشمل ذلك جميع الأرمن المهاجرين الموجودين في سوريّة في 30 آب/ أغسطس 1924 بصفة كونهم عثمانيين، ما لم «يختاورا جنسيّة إحدى الدول التي انسلخت عن تركيا، وما لم ينقلوا مسكنهم إليها خلال اثني عشر شهرًا بعد اختيارهم الجنسيّة السوريّة»، بينما مُنح الأرمن الملتجئون إلى لبنان «بطاقة تثبتهم في الجنسيّة اللبنانيّة»[65].

بناء على ذلك، أصبح الرعايا العثمانيّون الذين كان محلّ إقامتهم العاديّ في دولتي لبنان أو سوريّة في 30 آب/ أغسطس 1924 لبنانيّين أو سوريّين. وفي 19 كانون الثاني/ يناير 1925 صدر قراران يحدّدان الجنسيّة اللبنانيّة أو السوريّة وينظّمانها. وكان أساس هذين القانونين حقّ العصب (حق ثابت من طريق البنوّة)، غير أن أي شخص مولود على أرض سوريّة أو لبنان لا يثبت أنه اكتسب عند ولادته جنسيّةً أجنبيةً من طريق البنوة، يكون سوريًا أو لبنانيًا[66].

(64) المصدر نفسه، ج3، ص 416-418.

(65) من المندوب السامي الفرنسيّ إلى رئيس الدولة، في 6 أيار/ مايو 1925، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 390 (15 حزيران/ يونيو 1925)، ص 2.

(66) وَرَدَ في: نبيل فرنجية وزينة فرنجية، **حميد فرنجية لبنان الآخر**، تعريب جورج أبي صالح =

وبموجب ذلك أصدر الجنرال ساراي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1925 قرارًا باعتبار جنسيّة جميع تابعي دولة سوريّة ودولة العلويين ودولة جبل الدروز «سوريّين»[67]، وألغى لجنة الجنسيّة مفوّضًا المحاكم وحدها تقرير مسألة الجنسيّة[68]. وبموجب قرارات الجنسيّة اعتُبر الأرمن المقيمون في سوريّة حتى تاريخ 30 آب/ أغسطس سوريّين، وفتح الباب أمام من لم يكن منهم في ذلك التاريخ في سوريّة للتقدّم بطلبات الجنسيّة، والنظر في أمرها[69].

خامسًا: المشكلة الثانية
المشكلة الكرديّة (العراقيّة)

1- تقسيم كردستان الجغرافيّة

يعود ظهور مصطلح كردستان كمصطلح جغرافي إلى القرن الثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة، واستعمل المؤرّخون المسلمون في ما بعد هذا المصطلح ليشمل الإمارات الكرديّة كلها في تركيا وإيران، ومع أن التعبير السلاليّ لكلمة كردستان يعني بصورةٍ عامّةٍ البلاد التي يسكنها الكرد، فإن الحدود الجغرافيّة لهذا المصطلح لم تتفق دائمًا مع الناحية الإثنية، لكن جرى في المحصّلة تحديد علميٌّ لخريطة كردستان الجغرافية أيّدته لجنة عصبة الأمم في عام 1920، يحصرها بين خطّي العرض 34 و40 شمالًا، وخطّي الطول 38 و48 شرقًا[70].

= (بيروت: منشورات ملف العالم العربي، 1993)، ص 92-93.

(67) القرار الرقم 16-س، عن الجنرال ساراي، في 19 كانون الثاني/ يناير 1925، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 373 (2 شباط/ فبراير 1925)، ص 4.

(68) انظر بول ليبيسيه، بشأن دعاوى الجنسيّة، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 376 (2 آذار/ مارس 1925)، ص 1.

(69) وزارة الداخلية في 19 أيار/ مايو 1925، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 387 (24 أيار/ مايو 1925)، ص 3.

(70) شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافية إثنوغرافية** (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2005)، ص 514- 515.

يشير إبراهيم الداقوقي إلى أن خريطة كردستان تشبه خريطة إفريقيا أو المنطاد، فتستقرّ جبهته العريضة بين بحيرة أورميا شرقًا مرورًا بمدينة وان، ثم يصعد شمالًا إلى أرضروم، ثم أرزنجان، وينزل إلى مدينة العزيز (إيلازيغ)، لينتهي في الغرب من ديار بكر على شكل مربع، ثم يضيق من الشمال حيث =

توزّعت هذه الخريطة البالغة مساحتها 410 آلاف كلم2 عشيّة سريان معاهدة لوزان، على كلٍّ من كردستان التركيّة ومساحتها 165,100 كلم2، وتُعتبر أكبر الأجزاء وأوسعها، تليها كردستان الجنوبيّة (العراقيّة) ومساحتها 130300 كلم2، ثم كردستان الشرقيّة (الإيرانيّة) ومساحتها (114,60) كلم2، إضافةً إلى قسم صغيرٍ في أراضي الاتحاد السوفياتيّ السابق. ولم يكن هذا التوزّع كله نتاج معاهدة لوزان، لكن هذه المعاهدة كرّسته وكرّست الفصل بين كردستان الشرقيّة وكردستان التركية الذي تعود جذوره إلى الاتفاقيّات والمعاهدات العثمانيّة - الإيرانيّة في القرن التاسع عشر بين الدولتين، وأسبغت عليه طبيعةً قانونيّةً دوليّةً، كما أدّت معاهدة الصداقة والتحالف بين الكماليّين والسوفيات (16 آذار/ مارس 1921) إلى بقاء القسم الأكبر من ولايات لورستان وكرمنشاه وأردلان وأذربيجان في الجانب الإيرانيّ، بينما انتقل قسم من أكراد القفقاس إلى حوزة الترك، بالإضافة إلى أتراك الأناضول من جهة، وتنازل السوفيات عن ثلثي الأراضي التي خصّصتها معاهدة سيفر للدولة الأرمنيّة[71].

كان التركز الكرديّ منذ ذلك الحين وحتى الآن في كردستان التركيّة أكبر التركزات الكرديّة في كردستان الكبرى، إذ سكن نصف الأكراد في كردستان تركيا، وشكّلوا نحو 65 في المئة من سكّان الولايات الكرديّة في الدولة العثمانيّة السابقة[72]، ولا يزالون يشكّلون حتى اليوم الأغلبيّة الساحقة في ولايات أرضروم وسيواس وقارصو دكري ووان وموش وسورات وديار بكر وماردين وأورفة والعزيز[73].

= يضم أرضروم وينزل إلى موش فيتليس وسعرت وهكاري مارّا بالسليمانية، فأربيل ثم يستدير متداخلًا مع الخطّ الذي يقطن فيه التركمان اعتبارًا من كركوك، ثم ينزل على جانبي الحدود العراقيّة - الإيرانيّة لتشمل خانقين وبدرة على الجانب العراقيّ، ومدن كوه وماكو ولورستان من الجانب الإيرانيّ، وصولًا إلى مدينة الكوت العراقيّة. انظر: إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا** (دمشق: دار المدى، 2003)، ص 73.

(71) المصدر نفسه، ص 73.

(72) تبلغ مساحة كردستان الكلية التقديرية 410 آلاف كلم²، وهي موزّعة على الأجزاء الثلاثة المذكورة، وتعتبر هذه الأرقام تقديريّة لأنه لم يجر حتى الآن مسح شامل ودقيق لكردستان الحاليّة. انظر: الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 74 و105. وحتى الآن لا يزال نحو 60 في المئة من إجماليّ الشعب الكرديّ يقيم في تركيا. انظر: غسان سلامة، في: إبراهيم، ص 75-76.

(73) خصباك، ص 519.

2- مشكلة الموصل: بين المشكلتين الكرديّة والكلدو - أشورية

أ - المشكلة الكرديّة

مثّلت مشكلة الموصل بسبب النفط «عقدة النجّار» الصعبة في الصراع البريطانيّ - الفرنسيّ بعد هزيمة الجيوش العثمانيّة وتوقيع اتفاقيّة الهدنة بين فرنسا المتمسكة بما نصت عليه اتفاقيّة سايكس - بيكو (1916) التي تُعطي الموصل لفرنسا ولا تعترف بالتزامات بريطانيا «السريّة» تجاه العرب، وبريطانيا التي تطرح إعادة النظر بهذه الاتفاقيّة في ضوء التغيرات التي شهدتها سنوات الحرب وفي مقدّمها سقوط النظام القيصريّ الشريك في الاتفاقيّة وخروج البلاشفة منها، بينما كان جوهر الصراع يتمثل بالنفط. وأدّى هذا الأمر إلى تعديلها في ما يمكن وصفه باتفاقيّة «سايكس - بيكو المعدّلة» التي وضع اتفاق لويد جورج - كليمنصو في 15 أيلول/ سبتمبر 1919 أساسها بإخلاء بريطانيا منطقة الانتداب الفرنسيّ من قواتها لقاء ضم وضع الموصل والقدس «المدوّلة» في اتفاقيات سايكس- بيكو إلى منطقة الانتداب البريطانيّ، ومنح فرنسا حصّة في نفط الموصل.

برزت في هذه الفترة ثلاثة آراء في شأن مصير الموصل هي: ربط ولاية الموصل بالكيان الكردي المنصوص على إنشائه بموجب معاهدة سيفر كي يكون هذا الكيان (القابل للتحول إلى دولة) عازلًا بين بلاد الأناضول وبلاد الرافدين (العربيّة)، مطالبة الملك فيصل بعد أن أخرجه الفرنسيّون من سوريّة ببقائها جزءًا من بلاد الرافدين كما كانت في العهد العثماني، جعل ولاية الموصل تحت الإدارة البريطانيّة المباشرة من خلال الحكم الذاتي في مرحلة أولى، على أن تُلحق على المدى البعيد بالعراق العربي، بينما تحدى الكماليّون ذلك، وسيطروا على راوندوز باعتبارها رأس جسر للاتصال بولاية الموصل[74].

(74) إبراهيم الداقوقي، **صورة الأتراك لدى العرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2001)، ص 67-68. كانت ولاية الموصل تحوي ما يُطلق عليه اسم الألوية الشماليّة وهي: أربيل، السليمانية، كركوك، وكان يلحق بها أقضية زاخو، دهوك، العماديّة، عقرة، زيبار، وكانت الموصل نفسها سنّيةً عربيةً وتركمانيةً، بينما ريفها مركب، ويغلب عليه الأكراد والكلدان، وبعضه كردي خالص مثل السليمانية. انظر مذكّرةٍ لنوري السعيد في 19 نيسان/ أبريل 1944، نشر نصها عزيز الحاج، في: عزيز الحاج، **القضيّة الكرديّة في العراق: التاريخ والآفاق** (بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1994)، ص 123-131.

بسبب الصراع البريطانيّ - التركيّ (الكماليّ) على مصير الموصل أفضت المناورات السياسيّة التي جرت في مؤتمر لوزان إلى إحالتها على التحكيم في عصبة الأمم وسط تشويشٍ كبيرٍ في المعلومات الإثنوغرافيّة التي قدّمتها الأطراف المعنيّة بتلك المعاهدة عن التركيبة البشريّة للموصل، «فلم تكن الإحصاءات والخرائط التي عرضتها تلك الأطراف على مجلس عصبة الأمم دقيقةً أبدًا»[75]. ولا يعود ذلك إلى التلاعب بتلك الإحصاءات والخرائط فحسب، بل إلى أن ما يؤلّف حدودًا قوميّةً بين الموصل وتركيا والعراق أيضًا لم يكن موجودًا.

أما الأكراد العراقيّون فكانت ولاءاتهم في مرحلة «ما بعد العثمانيّة» مشتّتةً بين من يرغب في الانضمام إلى تركيا الحديثة، أو «كردستان التركيّة حين يتمّ منحهم الاستقلال»، ومن ينظر شطر فارس، وبين من صوّت لفيصل يوم جاء به البريطانيّون ملكًا على العراق مثل الموصل وأربيل على أساس «رعاية اللسان الكرديّ، والمحافظة على الحقوق السياسيّة والعدليّة في كرستان الشرقيّة» «تحت وصاية الدولة البريطانيّة العظمى»، ومن تلكأ في مبايعته مثل كركوك، ومن رفضه رفضًا قاطعًا مثل أكراد السليمانيّة[76] بزعامة الشيخ محمود البرزنجي (الحفيد) (1878 - 1956) الذي أعاده البريطانيّون بعد تنصيب فيصل ملكًا من منفاه الهنديّ إلى السليمانيّة، لكنهم قاموا بضرب فصائله المسلّحة عقابًا له على انحيازه من باب مساندة المسلمين ضد الغزاة الغربيّين إلى جانب القوّات الكماليّة في الموصل في وقتٍ بدأت فيه المحادثات التمهيديّة لعقد مؤتمر لوزان[77].

في إثر خيبة أمل الأكراد بمعاهدة لوزان، حُصرت القضيّة الكرديّة بمسألة الموصل التي جعلتها معاهدة لوز ن مسألةً بريطانيةً - تركيّةً. وفي ضوء تقرير

---

(75) من تقرير لجنة التحقيق الدوليّة التابعة لعصبة الأمم في شأن رسم الحدود بين تركيا والعراق. وَرَدَ نصّه الكامل، في: فتح الله، ص 600، ومكدول، ص 239.

(76) لم تشترك السليمانية في الاستفتاء، وغاب وجهاؤها عن حفل تتويج فيصل في 23 آب/ أغسطس 1921 في بغداد، بصفته أول ملك للعراق الحديث.

(77) سلامة، ص 79-80، والداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ص 68.

عن تفصيلات تحوّل محمود الحفيد من دعم البريطانيّين إلى الوقوف ضدّهم انظر: فتح الله، ص 255-268.

لجنة عصبة الأمم عن نتائج تقصّيها رغبات السكّان قرر مجلس عصبة الأمم إلحاق ولاية الموصل بالعراق على أساس ضمان حقوق الأقليّات الأشورية والكرديّة، وأن يجري مراعاة رغبة الأهالي الأكراد في تعيين الموظّفين، وجعل اللغة الكرديّة لغةً رسميّةً في المدارس والمحاكم والمرافعات والمحاكمات إلى آخر حقوق الأقليّات في المعاهدة[78].

حُصرت إذًا حلول القضيّة الكرديّة في شمال العراق وشرق تركيا بحقوق الأقليّات في إطار الدولتين العراقيّة والتركيّة. أما الأتراك فقبلوا في النهاية التسوية لقاء حصّةٍ من نفط الموصل، بينما جرى ترسيم الحدود العراقيّة - التركيّة وفق «خطّ بروكسل»[79]، وعقدت في عام 1926 معاهدة أنقرة الثلاثيّة بين العراق وتركيّا وبريطانيا التي «طوت صفحة استقلال كردستان الكبيرة من حقل السياسة الدوليّة»، لكن لمدّة خمس سنواتٍ فقط، لتنشب ثورة الشيخ محمود الحفيد في أيلول/سبتمبر 1930، ثم ثورة الشيخ أحمد البارزاني في تشرين الأول/أكتوبر 1931 التي امتدّت حتى 22 حزيران/يونيو 1932، وسيتبعها بعد عام واحدٍ فقط انفجار المشكلة الأشورية.

ب - المشكلة الأشورية

برزت ضحيّة أخرى من تلك الجماعات القوميّة المنكودة التي وعدها الحلفاء في سياق «لعبتهم الكبرى» بتكوين كياناتٍ سياسيّةٍ «قوميّةٍ» لها على أنقاض الإمبراطوريّة العثمانيّة، ثم تخلوا عنها بعد معاهدة لوزان وقيام الجمهورية التركيّة، لتواجه مصيرها في دربٍ طويلٍ من آلام الاقتلاع والتهجير. تمثلت هذه الضحيّة بالأشوريّين.

في التاريخ، كان الأشوريون هم السريان القدامى الذين اعتنقوا تعاليم نسطور إبان الصراع اللاهوتيّ الحادّ في بيزنطة على طبيعة السيد المسيح خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديّين، الذي نشب يومئذٍ في سوريّة[80]. وكان

---

(78) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 170.

(79) عن «خطّ بروكسل» نسبةً إلى مكان اجتماع اللجنة انظر: حسين، ص 41-47.

(80) كانت سوريّة خلال ذينك القرنين تشمل البلاد الممتدة من سواحل البحر المتوسط إلى مرتفعات إيران، وكانت مؤلّفة من ثلاثة أقسام: سوريّة الغربيّة وعاصمتها أنطاكية في الشمال، وسوريّة الوسطى أو الفراتية وعاصمتها الرها، وسورية الشرقيّة أخيرًا الممتدة من المنطقة الواقعة في شمال نهر =

الكلدانيّون الذين سمّوا أنفسهم وفق غارديه وقنواتي بالأشوريّين يقطنون سوريّة الشرقيّة، ويتكلّمون اللغة السريانيّة، وانشقوا في النهاية عن أنطاكية وبيزنطة نفسها ليكرّسوا الكنيسة النسطوريّة، ويتخذوا من الحيرة الواقعة في وسط العرب اللخميّين عاصمة كبرى لهم.

يرى غارديه وقنواتي أن الأشوريين، وإن كانوا يسمون أنفسهم أشوريين، كانوا في الحقيقة من النساطرة الكلدانيّين القدامى[81]، لكن اسم الكنيسة الكلدانيّة نفسه لم يُطلق إلا في عام 1685 حين استقرّ مركز الكنيسة النسطوريّة في جبال هكاري الكرديّة - النسطوريّة المنيعة الواقعة جنوب بحيرة وان في ولاية وان[82]. والكلدان هم التسمية التي أطلقها اللاتين منذ مجمع فلورنسا (1438 - 1441) على الأشوريين النساطرة المنتقلين إلى الكاثوليكيّة، والمنضمّين إلى روما، والذين شكّلت ديار بكر مركزًا لهم[83]. ولم تكن مهمة

= دجلة إلى مصبه في الجنوب، وعاصمتها أردشير أو (سلوقية قتيزيفون) نحو الجنوب بقليل من المكان الذي بنى فيه العباسيون مدينتهم بغداد. انظر: لويس غارديه وجورج قنواتي، **فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية**، ترجمة صبحي الصالح وفريد جبر، ج 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1967)، ج2، ص 322.

(81) المصدر نفسه، ص 322-323.

(82) هي الجبال الشاهقة المنعزلة التي لم يستطع أي مسافر أوروبي أن يدخل إليها قبل القرن التاسع عشر، ولذلك فإن حركة الكثلكة التي أخذت تنتشر بين نساطرة السهول والمدن بدءًا من القرن السابع عشر حين طوّب أول بطريرك للسريان الكاثوليك إلى نساطرة الجبال الأشوريّين الذين كانوا على علاقات حميمية مع العشائر الكرديّة الرحّل، وكان المبشرون الفرنسيّون هم الذين قادوا حركة كثلكة السريان في إطار الرعاية الفرنسيّة لـ«مسيحيي الشرق»، ومصالح النفوذ العليا الفرنسيّة في المنطقة، وتمكّنوا في النصف الأول من القرن السابع عشر من التخلص من البطريرك الأرمني أفيديك الذي قاوم حركة الكثلكة، فخُطف وسُجن في الباستيل في فرنسا من أجل انطلاق عمليّة الكثلكة في الشرق. انظر: إيف ترنون، ماردين: **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915**، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة، 2008)، ص 46، 49 و51-52.

(83) برنار هيبيرجيه، «تطور الكثلكة في الشرق (القرن السادس عشر- القرن التاسع عشر)،» و«المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر،» في: **المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق**، تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 141 و634.

أما إسحق فيرى أن أول ذكر للمرسلين الكاثوليك إلى الشرق ورد في أيام الحروب الصليبية، حيث أوفد البابا غريغوريوس التاسع في عام 1273 الرهبان الدومينكيين، يترأسهم الأب فيليب، ثم قدِم الآباء الفرنسيّون. وفي عام 1583 بعث البابا غريغوريوس الثالث عشر لاونا رد هابيل سفيرًا أو زائرًا رسوليًا إلى =

المبشّرين الكاثوليك في كثلكة النساطرة يسيرةً، إذ واجهت على امتداد القرن الثامن عشر مقاومةً نسطوريّةً كبيرةً[84]. ويرى رفائيل إسحق أن عمليّة تحوّل النساطرة والسريان إلى الكثلكة في القرن الرابع عشر الميلادي، أفرزت منذ ذاك القرن تسمية النساطرة أنفسهم كلدانًا، واليعاقبة سريانًا، بعد أن كانت تسمية «السريان» ترسّخت في القرن الأول الميلادي باعتبارها مرادفة للنصارى تمييزًا لهم من الوثنيين[85].

نزح الأشوريون (النساطرة) منذ عام 1789 من سهول بلاد ما بين النهرين إلى جبال تياري وهكاري على ضفتي نهر الزاب المتفرع من نهر دجلة، جراء النكبات التي ألحقها بهم طهماسب الثالث المعروف بنادر شاه، وتحولت لغتهم الآرامية التي كانت فقدت نفوذها في القرن الثامن الميلادي إلى لغةٍ عاميّةٍ تعرف سريانيًا باسم «السورث» وتميزت بتأثرها الشديد إلى جانب اللغة العربيّة باللغة الكرديّة والتركيّة والمغولية[86]. وكانت اللغة الكرديّة هي الأكثر شيوعًا في لغة الأشوريين، بحيث كانوا يتكلمون في ثلاثينيات القرن العشرين جراء التمازج والاختلاط بالأكراد في جبال تياري وهكاري اللغة الكرديّة.

ولعل هذا ما يفسر أن الأكراد لم يعترفوا قط بالأشوريين بصفتهم جماعةً إثنيةً مختلفةً عنهم، ونظروا إليهم تقليديين أكانوا أم قوميّين مثل أكرادٍ متسرينين أو متنصّرين ادعوا الاستقلال الإثني عن الأكراد لأسبابٍ سياسيّةٍ. وهذا هو أحد الجذور التكوينية لقصة الصراع الكرديّ - الأشوري الذي ستغدو الجزيرة

= طوائف الشرق المختلفة. ومنذ عام 1622 أتى العراق الرهبان الكرمليّون ثم الكبوشيّون والدومينيكيّون. ونشر هؤلاء المرسلون التعاليم الكاثوليكيّة بين النساطرة واليعاقبة. وفي عام 1454 أصدر البابا أوجين الرابع براءته المشهورة التي يأمر بها أن يسمّى جميع النساطرة الذين يتبعون الكنيسة الكاثوليكيّة كلدانًا. انظر: رفائيل إسحق، **تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانيّة في الأقطار العراقيّة إلى أيامنا** (بغداد: مطبعة المنصور، 1948)، ص 124-126.

(84) هيبيرجيه، «تطور الكثلكة في الشرق (القرن السادس عشر- القرن التاسع عشر)،» ص 634.

(85) يشير إسحق إلى أن النصارى استحسنوا هذه التسمية «السريان» لأن النصرانيّة وافتهم من سوريّة. وكلمة «سورية» الآراميّة معناها نصراني. وإلى يومنا لا تزال كلمة «سورايا» لدى المتكلّمين باللغة الآراميّة العاميّة مرادفة لكلمة «نصراني» لأي جنس أو أمة انتمى. انظر: إسحق، ص (و - ز).

(86) المصدر نفسه، ص 40 و136-137.

السوريّة مسرحًا له في القرن العشرين[87].

حدثت «أوّل معركةٍ من نوعها بين مواطنين نصارى وأكراد مسلمين في العصر الحديث» في عام 1839، وبين العامين 1843 و1846، حين قام البدرخانيّون أمراء إمارة جزيرة ابن عمر أو بوتان (تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة عند أسفل جودي داغ، إلى الشرق من طور عابدين) بالفتك بالأشوريين في جبال هكاري، وكلّفت الفريقين نحو عشرة آلاف قتيل[88]، بسبب امتناعهم

(87) يعتبر بعض الباحثين الأكراد أنّ النساطرة ليسوا إلا أكرادًا مسيحيين زعموا أخيرًا (يكتب في عام 1939) لاعتبارات سياسية أنهم من جهة العنصر والدم ليسوا أكرادًا، وأنهم بقايا الأشوريّين وأحفادهم في ولاية الموصل، في حين ليس لهم لغة شعبيّة إلا اللغة الكرديّة، فضلًا عن أنّ العرب في صدر الإسلام اعتبروهم هم واليعاقبة نصارى الكرد. انظر حواشي محمد علي عوني في: محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخيّة حتى الآن**، ترجمه عن الكرديّة محمد علي عوني (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 280-281.

لكن مؤرخًا حصيفًا مثل أمين زكي يشير إلى التمازج الكبير بين اللغتين الآرامية والكرديّة، ويسمي اللغة المزيجة بكلدانية - كردية، كما يشير إلى «أنّ العشائر النصرانيّة المسماة بالنساطرة التي تعيش مع الأكراد في الجبال خاضعون للأكراد في كل شيء». انظر: زكي، ص 396.

نفهم من كلام زكي أنه يعني بذلك وحدة الخصائص الإثنوغرافيّة بين الأكراد والنساطرة في تلك الجبال. وتشير رحلة علي سيدو الكوراني في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين إلى منطقة دهوك - العماديّة إلى هذه الوحدة، حيث يشير إلى قس أشوري التقاه، ويقول: «لم يكن منظر هذا الكشيش، وهي اللفظة التي يطلقها الأكراد على القسيس، يدل على مركزه الديني، إذ لم تكن أرديته تختلف عما يرتديه الأكراد، لولا قبعة عادية إفرنجية يُلبسها رأسه. وحين وصلنا المياه فرش لنا الأشوريّون البسط على جانب الماء، ثم أحضروا لنا لبنًا حامضًا، ولولا محادثة القسيس إليهم لما ميّزتهم عن الأكراد، إذ لا فارق بينهم وبين الأكراد في لباسهم وعاداتهم وسحنهم». انظر أعمال سكرتير المجلس التشريعي الأردني، في: علي سيدو الكوراني، **من عمان إلى العماديّة، أو جولة في كردستان الجنوبية** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 156. وينطبق ذلك حرفيًا على وضعية العلاقة بين الأكراد والنساطرة في طور عابدين، حيث يشير هيبرجيه إلى أن هناك سجلًا تاريخيًا يشير إلى أسقف نسطوري من أصلٍ كرديٍّ منحدرٍ من طور عابدين، ويعرف بالكاد اللغة السريانيّة، ولم يستطع فهمها. انظر: هيبيرجيه، «تطور الكثلكة في الشرق (القرن السادس عشر- القرن التاسع عشر)،» ص 634.

(88) إشو مالك خليل جوارو، **الأشوريّون في التاريخ**، ترجمة سليم واكيم (بيروت: منشورات واكيم إخوان، 1962)، ص 165.

يشير محمد أمين زكي إلى أن المذابح التي قام بها البدرخانيون ضدّ النصارى في جبال هكاري حدثت في عهد نور الله بك وبدرخان بك في عامي 1839 و1843، ويعتبر هذا المؤرخ الكرديّ أن هذه العشيرة أضاعت ما كان لها من السمعة الحسنة بإقدامها على المذابح. عن مجريات هذه الحملة - المذابح انظر: زكي، ص 250-253 و442-443.

عن دفع الضرائب، في مرحلةٍ كان البدرخانيّون في عام 1842 يبحثون، في محاولة استنساخ تجربة محمد عليّ في مصر، عن تمويل مشروعهم الاستقلاليّ ببناء مصانع للبنادق والذخائر. كما كان فيها الأشوريون أسيري الاستقطاب التبشيريّ الحادّ بين الدومينيكان الكاثوليك والبروتستانت الذي خلخل المجتمع النسطوريّ الأشوري[89].

شكّلت هذه المذابح التي أوقعها البدرخانيّون بالأشوريين أحد أبرز عوامل ضغط القوى الأوروبيّة على الحكومة العثمانية للقضاء على الإمارة البدرخانيّة[90]، إذ كان البدرخانيّون متسامحين مع مواطنيهم المسيحيين والسريان في الجزيرة، ويؤمنون لهم مصادر تطوّرهم وأمنهم وازدهارهم ما داموا يدفعون الضرائب، بينما كانوا قساةً مع أشوريي الجبال «الآبقين» الخارجين على سلطتهم[91]. وشكّل القضاء على الإمارة البدرخانيّة جزءًا من عمليّة القضاء على الإمارات الكرديّة الأخرى. وبحلول نهاية عام 1850 كانت الحكومة المركزية العثمانيّة قد تمكّنت من فرض الحكم المباشر على الإمارات الكرديّة كافة[92]. وسجّل ذلك نهاية الإدارة الأهليّة الذاتيّة للعشائر الكرديّة أو ما سيحمل اسم الإمارات الكرديّة التي دشّنها الاتفاق بين السلطان سليم الأول بعد فتح إقليم بلاد الجزيرة بدءًا من عام 1516، ودامت أكثر من ثلاثة قرونٍ اختلفت فيها التقسيمات الإداريّة العثمانيّة لكن لم يختلف فيها منهج الإدارة الأهليّة الذاتيّة[93]. كما سيسجلّ اندلاع المحاولات العشائريّة الكرديّة لاستعادة

(89) عمار السمر، «شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية،» (أطروحة دكتوراه، في قسم التاريخ، جامعة دمشق، 2009)، ص 41-42. صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2012.

(90) عبد الكريم غرايبة، **مقدمة في تاريخ العرب الحديث، 1500-1918**، ج2 (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1960)، ص 185.

(91) يشير التاريخ الشفويّ لسريان ماردين إلى وجه هذا التسامح مع سريان جزيرة ابن عمر ومسيحيّيها، انظر: ترنون، ص 205.

(92) الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 140.

قُضيَ في عام 1836 على الإمارة السورانيّة في راوندوز، وسقطت الإمارة البهدينانيّة في العماديّة في العام 1842، وسقطت الإمارة البابانية في السليمانية في العام 1850، ليكتمل بسقوطها إخضاع شمال العراق ووضعه تحت سيطرة والي الموصل. انظر: عثمان علي، **الحركة الكرديّة المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ط 2 (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)، ص 50 و64.

(93) سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 344 و346.

استقلالها الأهليّ الذاتي في شكل حركات عصيانٍ وتمرّدٍ متواصلةٍ، اتّسمت بتواترها، وتميّز البدرخانيّون فيها بالمثابرة لاستعادة إمارتهم، ولن تنتهي إلا في عام 1938 مع مذبحة درسيم وتدميرها.

ظلّ الأشوريون نسبيًّا بمنأى عن عمليّة الترانسفير العثمانيّة - الألمانيّة للأرمن في ولايات الأناضول الشرقيّ بسبب مكوثهم في هذه الجبال المنيعة، غير أنهم تعرّضوا منذ أن ورّطهم قادتهم - على خلاف بينهم - في مجريات الحرب العالميّة الأولى إلى جانب الروس في البداية ثم إلى جانب البريطانيّين بعد أن خرجت روسيا من الحرب غداة انتصار الثورة البلشفية في روسيا، إلى عمليّات تهجيرٍ متواصلةٍ بشكلٍ يمكن فيه القول إن الوجه الآخر لتاريخ الأشوريين الحديثَ خلال الأعوامِ 1917 - 1933 بشكلٍ خاصٍّ الذي تميّز بتلاعب الروس في البداية ثم البريطانيّين والفرنسيّين بعد ذلك، كان تاريخ اقتلاع ومذابح. لكن على خلاف الأرمن الذين تعرضوا باسم الضرورات العسكريّة إلى عمليّة إفناء «عرقي»، كانت الكوارث التي لحقت بالأشوريين نتاج فظائع العمليات الحربيّة في البداية، ثم بعد قيام الجمهورية التركيّة نتاج سياساتٍ «قوميّةٍ» ضمنيّةٍ في نقل السكّان و«تهجيرهم».

في تشرين الأول/ أكتوبر 1917 ردّ الجيش العثماني السادس على المذبحة التي فاجأت فيها الوحدات الأشورية «الثائرة» الحامية العثمانيّة في مدينة العماديّة وأفنتها عن بكرة أبيها، على الرغم من إغداق «المال والأرزاق» على القادة الأشوريين لكسب حيادهم، بهجوم كبير نتج منه تهديم قُراهم وإلحاق خسائر جسيمةٍ بهم وإرغامهم على اللجوء إلى الأراضي الإيرانيّة[94]. والعماديّة هي نفسها «آمات» في زمن الأشوريين، وكانت حتى ذلك الوقت وما زالت

(94) خلال العمليّات في تشرين الأول/ أكتوبر 1917 ألحقت الوحدات الأشوريّة في منطقة العماديّة هزيمةً ماحقةً بالقوّات العثمانيّة المؤلّفة من نحو 500 جندي، وأفنتها عن بكرة أبيها، ونهبت أسواق المدينة ومنازلها، بينما لم تتجاوز خسائر الأشوريّين 15 مقاتلًا و30 جريحًا. وشكل ما يسمّى عثمانيًّا بـ«ثورة النساطرة» يومئذ مفاجأةً تامةً لقائد الجيش العثماني السادس خليل باشا الذي «غمرهم بالمال والأرزاق». وتحدثت المصادر العثمانيّة عن قيام القوّات البريطانيّة بدعم الثوّار بـ«المال والسلاح»، وكان النساطرة قوامهم، غير أنهم ضمّوا فئاتٍ أخرى إلى جانبهم، ولا سيّما من الأرمن. انظر: مذكّرات جمال باشا (الصغير): كيف جلت القوّات العثمانيّة عن بلاد العرب، تعريب فؤاد ميداني (بيروت: [د. ن.]، 1932)، ص 48-52.

تحتفظ بأشوريتها، وكان اسم بابها الشرقيّ يُدعى باب الزيبار، وهو اسم أشوري، بينما كان بابها الغربيّ يُدعى باب الصفنة، اسمًا أشوريا لوادي الصفنة، أو للسهل الذي يقع غربيّها، ويُسقى من هذا الوادي[95]. وبعد اغتيال البطريرك الأشوري (النسطوري) مار شمعون بولص في عام 1918 على يدي حليفه إسماعيل آغا شكاك، زعيم عشيرة شكاك الكرديّة، حيث كان البريطانيّون يدعمون اسماعيل آغا المعروف بـ سمكو آغا، بينما يدعم الروس البطريرك، نشبت معارك ضارية في أرومية في أذربيجان الغربيّة الإيرانيّة بين الأشوريين والعشائر الكرديّة، سقط فيها مئة مقاتل أشوري[96]، ونتج منها ترحيل موجةٍ كبيرةٍ من العشائر الأشورية إلى العراق حيث وضعهم البريطانيّون في كامب (مخيّمات) خاصّةٍ في مدينة بعقوبة، وشكّلوا منهم فرقةً خاصّةً عرفت بـ«الليفي» باعتبارها وحدةً عسكريّةً مساعدة للجيش البريطانيّ[97].

أما في سوريّة فاستخدم الفرنسيّون في إطار سياستهم «الإثنية» المتعدّدة من أطلقوا عليهم في عام 1919 اسم «الكلدو - أشوريين» (للتوحيد بين الأشوريين النساطرة والكلدان الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس والكاثوليك)، وشكلوا مفارز إثنية عدّة، استخدمتها في عمليّة احتلال سوريّة وقمع الحركات الثوريّة المعادية لهم في مناطق الجزيرة السوريّة التي كانت مرتبطةً مع القيادة الكماليّة. ففي 10 أيلول/ سبتمبر 1921، مُنيت القوّات الفرنسيّة بهزيمةٍ كبيرةٍ في دير الزور السوريّة إذ أبادت عشائر العقيدات بقيادة رمضان شلاش المفرزة الكلدو - أشورية عن بكرة أبيها، كما مرّ معنا سابقًا[98]. وهكذا كان الأشوريون ضحيّة استخدام مزدوج فرنسيٍّ - بريطانيٍّ، بعد الاستخدام الروسي حين كان كل من البريطانيّين والفرنسيّين يغدقون عليهم الوعود، كما كان القادة الأشوريون يسيرون في فخاخ اللعبة متحولين في كل فخ إلى ضحية.

(95) عبد الرزاق الحصان، نظرة عابرة في شمالي العراق (بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، 1940)، ص 67.

(96) انظر: حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي: من التاريخ الأسطوري حتى نهاية الدولة الطاهرية، ج4 (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2008)، ج4، ص 115-117.

(97) أنطونيوس، ص 487-488، قارن مع: محمد جميل بيهم، الانتدابان في العراق وسوريّة: انكلترا - فرنسا (صيدا: مطبعة العرفان، 1931)، ص 81.

(98) Velud, Tome 1, pp. 82-84.

بعد توقيع معاهدة لوزان، وضعت وزارة المستعمرات البريطانيّة قضية مصير الأشوريين الذين من المتوقع أن ترحلهم الحكومة التركيّة من مناطقهم في جدول الأعمال. ولحظ تقرير موجّه إلى الوزارة أن الحكومة العراقيّة تبدي «ريبةً متزايدةً» في رفض قبول لاجئين جدد من الشرق الأوسط، لكنّها قبلت أخيرًا «اللاجئين الذين يُحتمل أن يكونوا مواطنين صالحين»، إذ لاحظ التقرير أن السلطات الفرنسيّة تجري إصلاحات على خطّ سكّة حديد نصيبين بموجب اتفاقيّة فرانكلان بويون، ستشكّل فيها السكّة من الناحية الاستراتيجية عاملًا خطيرًا جدًا في الدفاع عن العراق.

وتوقع التقرير أن يجابه الأتراك البريطانيّين في المفاوضات المقبلة في شأن الموصل بـ«احتلالٍ واقعيٍّ للأراضي المسيحيّة شمالي الحدود»[99]. وهكذا كان تهجير الأشوريين عمليّة متوقعةً بين عشيّةٍ وضُحاها، ولم يفعل البريطانيّون إلا انتظار حدوثها، ومحاولة إقناع الحكومة العراقيّة سرًا بقبولهم لاجئين في العراق.

سرعان ما أطلقت تسوية قضية الموصل بين العراق وتركيا في عام 1925 سياسة الكماليّين في إجلاء مَن تبقّى من الأشوريين في جبال هكاري إلى الموصل. وفي عام 1926 احتشَد هؤلاء المهجّرون في منطقة الموصل تحت الحماية العسكريّة البريطانيّة، وكان عددهم يصل يومئذٍ إلى نحو 35 ألف نسمة[100]، وقدّمت لهم الحكومة العراقيّة مساعدات كثيرة مثل إعفائهم من ضريبة الأغنام، وتوزيع الأراضي القابلة للزراعة عليهم، والإعانات النقديّة، والحبوب والحاجات الضروريّة، ورفع البريطانيّون في عام 1926 عدد قوات «الليفي» لتضم 3000 متطوع أشوري، وكانت هذه القوّات تتميّز بحسب التقويم

(99) انظر خلاصة الأوضاع في الأقطار الناطقة باللغة العربيّة في آسيا أعدت في وزارة الخارجيّة، في: مصطفى، **الجزيرة العربيّة في الوثائق البريطانيّة**، ج7، ص 341–342 و344.

(100) أنطونيوس، ص 487–488، وقارن مع: بيهم، ص 81.

هناك رقم آخر، لكنه ينطبق على هجرة عام 1925، وهو 3000 أشوري مهجّر، انظر: مكدول، ص 241. ويبدو أن الهجرة الأكبر تمّت في عام 1926 لأن عدد قوات الليفي بلغ في عام 1926 نحو 3000 جندي، انظر: **التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926–1927**، تعريب سليم حسون (بغداد: جريدة العالم العربي، 1928)، ص 19 و51.

البريطانيّ لمهارتها بأنها على «سويّة ممتازة من النظام والتدريب»[101]. ووزّعت هذه القوات على ثلاثة أفواج تولّت في عامي 1925 و1926 إدارة الاشتباكات مع أنصار الشيخ محمود الحفيد، والقيام بعمليات الاستطلاع في مناطق العشيرة البارزانيّة[102]، ما عقّد العلاقة المتوتّرة أصلًا منذ عقدٍ على الأقلّ بين الأشوريين والأكراد جراء كون معظم مجندي «الليفي» من الأشوريين «اللاجئين». بل زاد البريطانيّون في عام 1926 الاعتماد على تجنيد الأشوريين في سريّة الحدود المُلحقة بالجيش العراقي، حيث كانت هذه السريّة تضم 150 مسيحيًا كلدانيًا ونسطوريًا، وثلاثة ضبّاطٍ أشوريين كانوا في جيش «الليفي» سابقاً، بينما كان عدد اليزيديّين في وحدات المشاة في الموصل 84 رجلا[103].

كانت المعاهدة التركيّة – البريطانيّة – العراقيّة (معاهدة أنقرة) الموقّعة في 5 حزيران/ يونيو 1926 بعد تسوية قضية الموصل وبالًا على الأشوريين من ناحية وحدة مجتمعهم البيئيّ والثقافيّ والتاريخيّ، إذ ضمّت بموجب ما يدعى «خطّ بروكسل» الذي وضعته لجنة عصبة الأمم حدًّا فاصلًا بين تركيا والعراق لقاء منح العراق تركيا 10 في المئة من حصته النفطية في شركة النفط، مواطنهم التاريخيّة في المناطق الواقعة شمال العماديّة التي كان متنازعًا عليها بين العراق وتركيا نهائيًا إلى تركيا. ونتج من ذلك الحيلولة دون عودة ثلثي اللاجئين إلى العراق، إلى قُراهم التي باتت ضمن الأراضي التركيّة. ومنعوا بموجب الحقوق التي منحتها المعاهدة لتركيا من العودة إلى هذه المواطن، إذ أعطت المادة الرابعة من الاتفاق الحكومة التركيّة «الخيار في قبول أو رفض حق اختيار الجنسيّة لهؤلاء السكّان الذين يطلبون البقاء تابعين لها»، والتزم أطراف الاتفاق منع أعمال «الشقاوة» على مسافة 76 كلم من مناطق الحدود التركيّة – العراقيّة[104]. والواقع أن الحكومة التركيّة مارست هذا الحقّ في شكل رفض

(101) المصدر نفسه، ص 19 و51.

(102) المصدر نفسه ص 4–5.

(103) المصدر نفسه، ص 141.

(104) انظر الاتفاق التركيّ – البريطاني – العراقيّ في 5 حزيران/ يونيو 1926، في: الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب (دمشق: دار الأيام، [د. ت.])، ص 335–339.

عن هذا الخط والاتفاق البريطانيّ – العراقي – التركيّ الثلاثي انظر: التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926–1927، ص 2–6. وعن «خط بروكسل» انظر: حسين، ص 41–47، وفتح الله، يقظة الكرد، ص 458–459.

عودة هؤلاء المهجّرين بأيّ شكلٍ من الأشكال، وتحفّظت حتى عن إعادة عددٍ قليلٍ من الأكراد الذين لجأوا لأسبابٍ مشابهةٍ من تركيا إلى العراق في ذلك الوقت، وطالبت الجانب العراقيّ بأنْ يقوم من طرفه بمنع عادة تنقّل العشائر على طرفي الحدود بهدف الرعي[105]. وكان مجلس عصبة الأمم دعا في عام 1925 حكومة بريطانيا بوصفها دولة منتدبة على العراق إلى أن تقوم بتطبيق توصيات لجنة التحقيق الخاصّة باتخاذ «التدابير اللازمة الممكن أن يطمئن إليها الشعب (الأشوري)، وأن تبسط حمايتها على جميع عناصره من دون فارقٍ أو تمييز». وأوصت اللجنة بأن «يضمن للأشوريين حقوقهم القديمة التي كانوا يتمتّعونَ بها فعلًا، إن لم يكن رسميًّا قبل الحرب»، و«أن يمنحوا درجةً معيّنةً من الاستقلال المحليّ يعترف لهم فيه بحقّ تعيين موظّفيهم من أبنائهم، ويترك جمع الخراج منهم إلى وكالة بطريركهم التي تجمعها منهم بمعرفتها»، لكن «خطّ بروكسل» جعل من المتعذّر على الحكومة العراقيّة أن تنفّذ هذه التوصيات، ووجدت «أنه لا يُمكن العمل بفكرة إنشاء منطقةٍ خاصّةٍ داخل الحدود العراقيّة يمكن إسكان عشرين ألف نسمة من الأشوريين فيها، وجعلهم طائفةً قائمةً بذاتها، ومرتبطةً ببعضها بعضًا»، لذا قرّرت الحكومة العراقيّة إسكانهم في مناطق متفرقة «مهجورة» يقومون باستصلاحها وزراعتها، مفترضة أن تبعثرهم لن يؤثر في وحدة تقاليدهم القوميّة واستقلالهم الديني على غرار السريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس الذين حافظوا على وحدتهم مع أنهم «يعيشون في جماعاتٍ متفرّقةٍ»[106]. الواقع أن الحكومة العراقيّة منعت إسكان الأشوريين في الموصل بسبب «الفيتو» التركيّ، وقامت بطرد جميع الأشوريين غير الأتراك من أشوريّي إيران وروسيّا اللاجئين إليها من أراضيها[107]. وهكذا كانت حياة معظم الأشوريين خلال الحرب العالميّة الأولى وبعدها عبارةً عن عمليّة ترحالٍ واقتلاعٍ دائمين، وهجراتٍ مريرةٍ.

(105) التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926–1927، ص 23–24.

(106) المصدر نفسه، ص 18–20، وانظر أيضًا: حسين، ص 45–47.

(107) علاء جاسم محمد، جعفر العسكريّ ودوره السياسي والعسكريّ في تاريخ العراق حتى عام 1936 (بغداد: مكتبة اليقظة العربيّة، 1987)، ص 129.

سادسًا: المسألة الكرديّة في كردستان تركيا: من الشراكة إلى الصراع

1- التتريك الكماليّ وفاقًا لمثال الدولة - الأمّة

اصطدمت سياسات «القوْمنة» الاتحاديّة (نسبة إلى جمعيّة الاتحاد والترقي الطورانيّة)، ثم سياسات «القوْمنة» الكماليّة التركيّة الجمهوريّة بهذا التركيّب المعقد والمتداخل للهويّة في المجال التركيّ السيادي الجديد الذي يمكن فيه تمييز ديناميّات ظواهر الأكراد - العرب، والأرمن - الأكراد، والسريان - الأكراد - العرب، والذي تستعصي «طوْرنته» أو «تتريكه». والواقع أن نموذج الدولة - الأمّة الكلاسيكيّ الأوروبيّ الذي انطلق منه العهد الجمهوري ما كان يسمح باحترام الحقوق الثقافيّة والإداريّة والمحليّة للأقليّات القوميّة بحسب معاهدة لوزان، بقدر ما يقوم منطقه التوحيديّ المركزيّ على «حمل دين الناس أن يكون على دين ملوكهم»، وهو هنا القوميّة التركيّة التي كانت تعني تتريك الأتراك أيضًا، أو «قوْمنتهم» وفاقًا للمثال الجديد للدولة - الأمّة.

اصطدم هذا المنطق التتريكيّ مع عمليّة تقومن الأرمن التي ترجموها بالعمل على بناء دولة قوميّة مستقلة في أرمينيا العثمانيّة التي تشكل جزءًا من أرمينيا الكبرى، كما اصطدم بالاستقلالية الذاتيّة المناطقيّة الكرديّة التي أخذت تكتسب معالم التقوْمن بحكم ما عزّزه وعد معاهدة سيفر بكيان قوميّ كردي قابل للتحول إلى دولة مستقلة. وكان الأكراد قد غدوا منقسمين بحدّةٍ بين مناصرين للدولة العثمانيّة ومطالبين بالاستقلال عنها، بينما كان انقسام الأرمن أقلّ درجةً، فكان الأرمن أكثر تقومنًا من الأكراد. وفي منطقة التركزات والتداخلات الكرديّة والتركيّة والأرمنيّة الجغرافيّة والإثنية كان من المستحيل في إطار عمليّة التقومن رسم حدودٍ قوميّةٍ، فما يدعوه الأكراد كردستان الوسطى، أو «التركيّة» هو نفسه ما يدعوه الأرمن مقاطعات أرمينيا الكبرى الجنوبيّة - الغربيّة[108].

مارس الاتحاديون «المتقومنون» في الفترة 1909 - 1918 هذا المنطق

(108) أرشاك بولاديان، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنين 10-11م، ترجمه عن الأرمنية ألكسندر كشيشيان (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2009)، ص 31-32، انظر أيضًا: بافيج، كردستان والمسألة الكردية، ترجمة برو (بيروت: رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الأكراد، 1978)، ص 30.

التريكي (الطوراني في مرحلة الاتحاد والترقي) بحق القوميّات العثمانيّة مثل العرب والأكراد والأرمن والجركس وغيرهم. أما الأرمن فقد جرى إخضاعهم في إطار هذا المنطق للخدمة الإلزاميّة، وكان أمرًا غير واقعيٍّ زجّهم في حرب مع روسيا، إذ ظلّ الأرمن وكذلك السريان عمومًا بمختلف طوائفهم، ينظرون إلى الدولة العثمانيّة باعتبارها دولةً أجنبيّةً عنهم، وحوّل ذلك الولايات الشرقيّة والجنوبيّة ذات الأغلبيّة الكرديّة والسريانيّة والأرمنيّة والأشورية إلى نوع من «مستودع بارود» عثماني[109]. لكن سياسة قوْمنة الأكراد والأتراك والأرمن في «مستودع البارود» الأناضولي تُرجمت بطريقة «الترانسفير» القسري أكثر مما تُرجمت بوسائل اللغة والثقافة التي تمت في ولايات بلاد الشام العربيّة التي كان فيها الترانسفير محدودًا وغير مصحوبٍ بالكوارث. في أوائل عهد الاتحاديين استصدر هؤلاء من السلطان - الخليفةً محمد رشاد الخامس - مرسومًا يقضي بنفي جميع الأكراد من مواطنهم التاريخيّة، وتشتيتهم في الولايات التركيّة في غرب الأناضول، على ألا تزيد نسبة هؤلاء المُبعدين والمهجّرين في أيّ بلدةٍ تركيّةٍ على 5 في المئة من السكّان الأتراك، وبشرط أن يُجبر الرؤساء وذوو الكلمة والنفوذ من الأكراد على الإقامة في المدن والمراكز التركيّة، ويوزع أتباعهم من رجال العشائر والقبائل الأخرى على الولايات البعيدة لئلا يحصل الاتصال بينهم وبين رؤسائهم. وبحسب السجلات العثمانيّة طُبقت هذه السياسة في عهد الاتحاديّين على 700 ألف كردي، لكن إدارة سجلات المهجّرين لا تدري مصيرهم بالفعل[110].

(109) يشير جورج قرم بشكلٍ غير مباشرٍ إلى ما هو مشترك في البلقان وآسيا الصغرى عشية تقسيم معاهدة سيفر لها، ويحلّل كيف أنّ الصراع الّذي نشب بين الأكراد والأرمن كان على مستوى كلّ قريةٍ بنتيجة ما قرّرته المعاهدة من قيام كيان كردي ودولة أرمنية مستقلة في مناطق متنازع عليها، حيث سيتبادل الأرمن والأكراد تصفية بعضهم، «فمن سيسيطر على هذه القرية أو تلك، وعلى هذه البقعة من الأرض أو تلك ما دامت ستقوم دولة أرمنيّة ومنطقة كرديّة مستقلة ذاتيًا، وكانت هذه الأحزاب الأرمنيّة والجماعات الأرمنيّة تُسلّح من قبل الحلفاء». انظر: جورج قرم، **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة: تاريخ حداثة غير منجزة** (بيروت: دار الطليعة، 1990)، ص 81.

(110) الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 171-172، قارن مع: فتح الله، ص89، ومع المؤرّخ القوميّ الكردي الإسلامي، في: علي، ص 286.

يبدو أن السلطات العثمانيّة الاتحاديّة بررت ذلك بالحفاظ على حياة السكّان الأكراد خوفًا سقوط مناطقهم تحت وطاة الهجوم الروسي، لكن أصحاب الشهادات يتحدثون عن عمليّة نقل عرقي بدعوى الحماية من الروس. وعن شهادة لأحد الذين عايشوا هذه العمليّة انظر: بيهم، **الانتدابان في العراق وسوريّة: إنكلترا- فرنسا**، ص 54.

لم يكن قرار «الاتحاديّين» بتشتيت الأكراد وليد نزعةٍ أيديولوجيةٍ محضةٍ، لكن النزعة الأيديولوجية عزّزت اتخاذ هذا القرار بفعل ارتفاع وتيرة عملية التمركز القوميّ - الدولتيّ، وبفعل قيام منظمة «إرشاد» الكرديّة بمحاولة عصيان في بوتان وطرابزون (انتفاضة بدليس) في العامين 1913 و1914 بدعم من الروس[111]، أما الأرمن فطّبق بحقهم برنامج «الترانسفير» بشكل متشدد لدعاوى عسكريّةٍ في الظاهر، قوميّةٍ تطهيريّةٍ في الحقيقة، وتحولت عمليّة «الترانسفير» إلى مذبحةٍ على الشاكلة المعروفة طالت المسيحيّين كافّة، وفي مقدمهم السريان. واختلطت قصة «الترانسفير» بقصّة الحرب بشكلٍ عضويٍّ، لكنّها تحوّلت إلى إفناءٍ وتهجيرٍ عرقيّيْن[112].

بالنسبة إلى الأكراد، طوّحت معاهدة «لوزان» بمشروع الكيان السياسي الكرديّ في تركيا، واستعاضت عنه بالاعتراف للأقلية الكرديّة في دولة تركيا الحديثة بحقوق قوميّة في المواد 38 و39 و40 من الفصل الثالث التي نصّت على «أن الحكومة التركيّة تتعهّد بأن يكون للأكراد الذين هم أقلية جنسيّة في تركيا الحق الصريح في المحادثة بلغتهم القوميّة، والمرافعة بها أمام المحاكم التركيّة، وإصدار الجرائد والمجلات والكتب بها، وفي إنشاء أنديةٍ كرديّةٍ علميّةٍ واجتماعيّةٍ وتربويّةٍ مع تمتّعهم بكافة الحقوق السياسيّة التي يتمتع بها الأتراك». كما نصت المادة 37 على «أن تركيا تتعهد بعدم سنّ قانونٍ، أو إصدار قرارٍ يناقض هذه الحقوق الممنوحة للأكراد»، بل إنّ هذه الحقوق تمتعت بضمانةٍ

(111) سليم هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، 1900-1950** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص 56-57.

(112) في عام 1915 بدأت الحكومة العثمانيّة برنامج «ترحيل» الأرمن من ولايات الأناضول الشرقيّة السبع (ديار بكر، كرّرت، فان، بدليس، أرضروم، سيفا، خربوط) بدعوى تدبيرهم لثورة تعرّض مؤخّرة الجيش العثماني في القوقاز لخطر الإبادة على أيدي القوّات الروسية التي استهدفت بالفعل بعد فترة وجيزة ولايات طرابزون وأرضروم ووان وبدليس، وقتلت الألوف من سكّانها، وأرغمت ألوفًا آخرين على الفرار منها إلى قونية وسيواس. ومنذ عام 1915 أخذت قوافل المهجّرين الأرمن تتوالى إلى حلب زمرةً تلو أخرى، وكل زمرةٍ منها تُعدّ بعشرات الألوف. وقامت بنقلهم إلى جهات حماة ونواحي دير الزور والجزيرة. وفي الطريق إلى هذه النواحي مات كثير منهم من الجوع والعطش والحر والبرد والغرق والمرض، بينما اتخذ البدو من الفتيات زوجات لهم، ومن القاصرات خادمات وراعيات لمواشيهم. يصف الغزي مشاهد القوافل الأرمنيّة التي وصلت إلى حلب بما يلي: «حفاة عراة، لم يفلت منهم من مخالب الجوع والبرد إلا من قويت بنيته وأبطأت منيته. وقد وصلوا إلى حلب كأشباح بلا أرواح». انظر: الغزي، ج3، ص 449-450.

دوليةٍ بحسب المادة (44) التي نصّت على أن «تعهدات تركيا تجاه الأكراد هي تعهدات دوليّة لا يجوز نقضها بأيّة حالٍ من الأحوال. وبعكسه فإن للدول الموقّعة على المعاهدة، وكذلك عصبة الأمم المتحدة الحق في الإشراف على تنفيذ تركيا لهذه التعهدات، بل والتدخل ضدّها لحملها على تنفيذ ما تعهدت به أمام العالم».

بين عامي 1923 و1925 حاول مصطفى كمال أن يعوّض عمليّة تحويل الكيان الكرديّ إلى أقليّةٍ بالحديث عن تمثيل المجلس الوطنيّ الكبير «الشعبين التركيّ والكرديّ، وأنه يجب منح الحكم الذاتي للأكراد في المناطق التي يشكّلون فيها كثافةً سكّانيةً متميّزةً»[113]. لكن هذه الحقوق كانت فعليًا من درجة الحقوق اللغويّة في الحياة الاقتصاديّة والثقافيّة العامة، بينما كان مصطفى كمال يفكر فعليًا في ضوء نظريّة غوك آلب بأن اللغة التركيّة هي لغة الحياة السياسيّة والمؤسّسيّة، حيث كانت هذه النظريّة دليله بالفعل. ففي عام 1921 حين كان يركّز على الشراكة بين الأتراك والأكراد، اتخذ المجلس القوميّ الكبير قرارًا بإقامة «إدارةٍ كرديّةٍ ذات حكم ذاتي للأمة الكرديّة وفقًا لتقاليدها القوميّة»، لكن هذا القرار فرّغ نفسه من مضمونه، إذ نصّ على «بقاء اللغة التركيّة لغة المجلس القوميّ الكرديّ»، وحصر صلاحيّات الأخير بتأسيس «كليّتين للطبّ والقانون»، وبتفسيرٍ أوسع إدارة للشؤون المحليّة يخضع منتخبوها لموافقة المجلس المركزي في أنقرة. ولهذا لم يكن عصمت إينونو متناقضًا مع هذه الرؤية حين ردّ على كرزون إبان إثارة الأخير لحقوق الأكراد بأن «الأكراد من أصلٍ طورانيٍّ»، وبالتالي فهم أكراد، وهذا ما سيتطوّر بعد فترة إلى نظريّة «أتراك الجبال».

في آذار/ مارس 1924 سار الكماليّون في تطبيق هذه الخطة شوطًا بعيدًا، فحصروا لغة المحاكم باللغة التركيّة، ومنعوا استخدام اللغة الكرديّة رسميًا بما في ذلك استخدامها في المدارس، وهو ما أقصى كردستان فعليًا عن الاستفادة من التعليم. وبذلك تقلّص عدد المدارس الكرديّة من 4875 مدرسةً إلى 215 مدرسةً في عام 1925، موفّرةً فرصة التعليم لـ 8400 تلميذ فقط من إجمالي تلاميذ تركيا المسجّلين البالغ عددهم 382 ألف تلميذ. نتج من ذلك إغلاق المدارس

(113) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 73 و182.

الدينيّة الكرديّة التي قضت على آخر مصدر كردي للتعليم. وفرض فوق ذلك «محاكم الاستقلال» الاستثنائيّة التي تستوحي «الديوان العرفي» العثماني السابق، وتشمل صلاحياتها الحكم بالموت على موضوعات من قبيل كل مناقشةٍ للخلافة. وبذلك بات لمصطفى كمال أعداء أشدّاء واسعين في وسط الأكراد الذين ساعدوا تركيا على تجاوز محنتها القوميّة بين العامين 1919 و1922[114].

2- غوك آلب: منظّر الهويّة التركيّة الجديدة

كانت الوعود «الكماليّة» بالشراكة بين الأتراك والأكراد في بناء تركيّا الجمهوريّة الجديدة في إطار الميثاق الوطنيّ التركيّ «خُلّبيّةً» ومجرد وعود تموّه خلف بلاغتها «المعسولة» خطّة مصطفى كمال في «قوْمنة» الأتراك والأكراد وسائر العناصر الأخرى، وتتريكهم وفاقًا للمبادئ القوميّة العلمانيّة للجمهوريّة التركيّة الفتيّة التي صاغ المنظّر القوميّ التركيّ ضياء غوك آلب (1875 – 1923) (الذي درسنا دوره في الفصل الأول من هذا الكتاب) مبادئها منذ عام 1912 باعتبار اللغة التركيّة مركز الهويّة القوميّة التركيّة الجديدة والعنصر الحاسم في تتريك كافة مواطني الجمهوريّة، وأعاد بسطها في كتابه مبادئ التركيّة عام 1920 على شكل خطّةٍ عامةٍ للكماليين من أجل إخضاع الأقليّات للهويّة التركيّة، ورأى أن القوميّة تُبنى بالتربية لا بالأصل العرقي وتتمحور حول الهويّة التركيّة الجديدة، لجميع من يعيش ضمن حدود الجمهوريّة الجديدة[115]. كما أخذ مصطفى كمال عن ضياء غوك آلب مبدأ (الكوربوراتيّة) في تنظيم المجتمع على أساس الاقتصاديّة الدولتية التي شكّلت أحد أهم مبادئ الجمهوريّة «الأشّعة الستة»، وطوّرها إلى مبدأ الشعبيّة التي منها «المساواة أمام القانون، ونبذ الامتيازات الطبقيّة، والصراع الطبقيّ»[116]، والتي ترتد جذورها القريبة إلى مفهوم اقتصاد الدولة في فترة الاتّحاديّين[117]. وغدا غوك آلب من كبار منظّري

(114) مكدول، ص 295–302.

(115) المصدر نفسه، ص 297.

(116) قامت مبادئ الجمهوريّة على: الفكرة الجمهورية، والوطنيّة التركيّة، والشعبية، والدولتية، والثورية، والعلمانية. انظر: الجميل، **العرب والأتراك**، ص 118–119.

(117) فيروز أحمد، «الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب، 1908–1918»، في: حوراني، ص 176.

القوميّة التركيّة الجديدة والأكثر تأثيرًا في مبادئ الجمهوريّة الجديدة وأسسها[118].

كان غوك آلب نفسه كرديًا مستتركًا، أو متقوْمنًا تركيًا[119]، ومن أبرز قادة فرع جمعيّة الاتحاد والترقي في ديار بكر وأكثرهم تأثيرًا قبل إعلان الدستور العثمانيّ في عام 1908، وقاد في ديار بكر عمليّة تحطيم الزعامة الكرديّة العشائريّة التقليديّة التي مثّلها إبراهيم باشا المليّ بدعم من السلطان عبد الحميد الثاني[120]. وكان غوك آلب فضلًا عن ذلك ينتمي إلى إحدى عائلات الأعيان القديمة الممثلة بعائلة خاله عارف بيرانجي زاده، رئيس بلديّة ديار بكر حتى عام 1909 الذي سيؤدي دورًا قياديًا أساسيًا في تصدّر حركة العصيان ضد سلطة إبراهيم باشا، ثم سيغدو ممثّلًا لولاية ديار بكر في مجلس المبعوثان العثماني في عام 1908، وكان الأرمن يتهمونه بتنظيم المذابح ضدهم في اضطرابات عام 1895[121].

(118) هاينتس كرامير، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 67.

(119) يروي سنوبي (قدري جميل باشا) الذي سيؤدي دورًا قياديًا بارزًا في قيادة الحركة الكرديّة السوريّة بين عامي 1929 و1960 أن ضياء أفندي هو نجل توفيق أفندي الذي كان يقطن ديار بكر، وينحدر أصله من ناحية جرميك في عشيرة زازا الكرديّة. أسّس منظمتي «الوجاق التركيّ» (المركز التركيّ)، و«التوطن التركيّ». ثم استترك كليًّا، وحمل اسم ضياء غوك آلب، ومثّل ديار بكر في عام 1908 في مجلس المبعوثان. انظر: قدري جميل، مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلح، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 34.

(120) قارن مع: *Diyarbakırda toprakta mülkiyet rejimleri ve toplumsal değişme: Oniki yerleşme unites* (Diyarbakır Tanıtma: Kültür ve Yardımlaşma Vakfı, 1992), p. 62.

قام الاتحاديون بحملة تشهير ضدّ إبراهيم باشا، فأصدر خصمه اللدود غوك آلب عام 1908 بعد التحوّل الدستوري كتابه الشقيّ إبراهيم دستاني، أي (ملحمة عيّار الزمان إبراهيم)، ويتضمن الكتاب قصيدةً طويلةً يسخر فيها غوك آلب من إبراهيم باشا واصفًا إياه بـ«اللص والسارق». انظر: Joost Jongerden, *The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War* (Leiden: Brill, 2007), p. 250.

انظر أيضًا: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني Başbakanlık Osmanlı Arşivi، (BOA)، خلاصات وثائق الأرشيف العثماني متوافرة على شبكة الإنترنت، <http://www.devletarsivleri.gov.tr/katalog/>.

في حين تطور غوك آلب في طريق القوميّة التركيّة متخليًا عن كرديّته، فإن أحد أبرز شركائه الأكراد في ديار بكر في ترحيل المليّ وتصفية نفوذه هو أكرم جميل باشا الذي سيسير مع إخوته وفي مقدّمهم قدري جميل باشا في طريق القوميّة الكرديّة، وسيقومون بشأن كبير في تطوّرها، كما سيكون لهم شأن معيّن في التطوّر السياسي اللاحق للجزيرة السوريّة في الثلاثينيّات.

(121) ترنون، ص 98.

كان الاستتراك قد بلغ ذروته بين الأكراد المدينيين في مدينة ديار بكر إلى درجة أن «قسمًا من السكّان الأكراد كانوا يتحدّثون عادةً بالتركيّة في ما بينهم»، إذ كان الاعتقاد السائد هو أن المستتركين يتمتعون بامتيازاتٍ خاصّةٍ، فشكّل الاستتراك تبعًا لذلك علامةً لارتقاء المكانة في المدينة[122]، لكن استتراك غوك آلب اختلف عن ذلك النوع من الاستتراك في أنه كان استتراكًا قوميًّا صلبًا ظلّ غوك آلب مخلصًا له إلى أواخر حياته. وكان من أقرب زعماء الاتحاد والترقّي السابقين إلى مصطفى كمال باشا حيث شارك معه في حرب التحرير الشعبيّة وأصبح نائبًا في أول برلمانٍ جمهوريٍّ[123]، لذا شيّعه مصطفى كمال حين توفي في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1924، بصفة كونه «صانع الشبيبة التركيّة الممتازة»، وأحد أهم من عرّف الأتراك بتاريخهم بوصفهم «قومًا عظامًا»[124].

3- ثورة النورسيّ 1925

استيقظ بعض القادة الأكراد على تبدّد آمالهم بقيام كيانٍ سياسيٍّ قوميّ في كردستان تركيا، الأمر الذي دفعهم إلى العمل على أسسٍ جديدةٍ هي أسس «العصيان» و«الثورة» المسلّحة. كان هؤلاء قد أسّسوا في عام 1922 جمعية «آزادي»، أي جمعية الاستقلال الكرديّ في أرضروم، التي ضمّت عسكريّين ومثقّفين ونوابًا أكرادًا وشخصيّاتٍ معروفةً وزعاماتٍ كرديّةً قويّةً للعمل على توحيد الأكراد والمطالبة بحقوقهم القوميّة، وعمدت إلى استغلال الاستقطاب الناشب بين «حزب الشعب الجمهوري» بقيادة مصطفى كمال، وحزب «الارتقاء الجمهوري» الليبرالي المحافظ المعارض، ومحاولة التنسيق مع حزب «الارتقاء الجمهوري» الذي كان لبعض أقطابه صلات سياسيّة مع الإنكليز للتخلّص من حزب الشعب الجمهوريّ بالصعود في أواخر عام 1924 إلى الجبال وإعلان العصيان.

كانت «آزادي»، على الرغم من تطلّعها إلى توحيد الشعب الكرديّ تعاني

(122) جميل، مسألة كردستان، ص 30.

(123) الداقوقي، صورة الأتراك، ص 70.

(124) نشرت المفيد يومئذٍ بعض السطور عن تشييع ضياء غوك آلب، وأشارت إلى أنّه قد «جرى تشييعه بشكل رسمي على أعلى المستويات، وشاركت في تشييعه وحدات من الجيش والأسطول». انظر: المفيد (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924).

انشقاقاتٍ وصراعاتٍ خطيرةً. وانضم الشيخ سعيد النورسيّ (1876 – 1925) الملقب بـ«بديع الزمان»، وزعيم الطريقة النقشبنديّة الصوفيّة، في 13 شباط/ فبراير 1925 في سياق الاحتكاك الذي قام بين رجاله والقوّات التركيّة التي استفزّته بدعوى القبض على رجالٍ لجأوا إليه من الملاحقة، إلى الثورة التي ستحمل في التاريخ الكرديّ اسم «ثورة النورسيّ». والواقع أنه أرغم على الثورة أكثر مما اختارها[125].

كان الصاعدون إلى جبال آغري «قوميّين» بقيادة الجنرال إحسان نوري باشا، وسيشكّلون القوة الضاربة في جمعية «خويبون» (الاستقلال) القوميّة التي ستؤسس على شكل نواة في عام 1925، ثم رسميًا بعد عامين (1927) في بلدة بحمدون اللبنانية[126]، بينما كان النورسيّ زعيمًا كرديًا «دينيًا»، ينتمي إلى ما يمكن تسميته بالكرديّة الإسلاميّة، ومتصوّفًا نقشبنديًا إسلاميًا، وكانت لديه أسبابه الإسلاميّة للثورة ضد السلطة الكماليّة التي ألغت الخلافة في 4 آذار/ مارس 1924، وطرحت برنامجًا علمانيًا راديكاليًا في التحوّل من «العثمانيّة» إلى «الجمهوريّة». وكان يتحدر في الأصل من القيادات الكرديّة النشطة في الجمعية «المحمّديّة» التي قادت التمرد ضد الاتحاديّين في عام 1909، واتّخذه الاتحاديّون ذريعةً لعزل السلطان عبد الحميد[127].

خلافًا النخب القوميّة الكرديّة الحديثة التي وقفت ضد «الكتائب الحميديّة» التي شكّلها السلطان عبد الحميد الثاني وأعادت حكومة «الاتحاد والترقي» هيكلتها باعتبارها وحدات مشاةٍ خفيفةٍ مساعدةٍ للجيش العثماني، كان النورسيّ من قادة هذه الكتائب إبان عمليات الحرب العالميّة الأولى. وخلافاً لما رمي به قادة الكتائب الحميديّة من استخدام السلطات التركيّة «الاتحادية» لهم أداةً في تهجير الأرمن وإعمال النهب والقتل فيهم، فإن النورسيّ حمى في إطار تقويته

(125) الداقوقي، صورة الأتراك، ص 182. للاطلاع على قوى هذه الثورة وظروفها ومجرياتها انظر: فتح الله، ص 295-307.

(126) جميل، مسألة كردستان، ص 117، والداقوقي، أكراد تركيا، ص 195.

(127) هروري، ص 49.

الإسلاميّة الأرمن من الذبح[128].

لهذا لم تنطلق ثورته تحت الراية القوميّة الكرديّة التي صمّمها القوميّون الحديثون، قادة ثورة آرارات يومئذٍ، من علَم قوميّ نصفه أحمر والنصف الآخر أبيض، وفي الوسط شمس يعلوها خنجر[129]، بل تحت الراية الخضراء والمصحف انطلاقًا من قرية بيران التي تبعد نحو 30 كلم عن ويران شهر قرب ديار بكر.

كان النورسيّ في تقديرنا كرديًّا عثمانيًّا، وهذا ما يميزه عن النخب القوميّة الكرديّة الحديثة التي انخرطت في تفجير ثورة آرارات. ودعا الشيخ في بيانٍ له إلى قيام حكومةٍ كردستانيّةٍ، ثم أصدر بيانًا ثانيًا معلنًا فيه سليم ابن السلطان عبد الحميد الثاني ملكًا على كردستان. وانتهت هذه الثورة بإخمادها، وتعليق الشيخ الثائر ورفاقه من رؤساء العشائر الكرديّة في صباح 4 أيلول/ سبتمبر 1925 على أعواد المشانق الـ 51 التي نصبتها «محاكم الاستقلال» الكماليّة، وإبعاد الزعماء الأكراد عن مناطق نفوذهم[130]. أما أعضاء حزب «الارتقاء» المعارض المعتقلون فأحيلوا على «محاكم الاستقلال» وشنقوا[131].

اتّهم الكماليّون الأتراك الثوار بخيانتهم وتلقّي الدعم من بريطانيا لإلهاء تركيا عن قضية الموصل التي كانت تعمل فيها لجنة عصبة الأمم وتقوم بتحرياتها في شأن تبعية الموصل بحسب ما نصّت عليه اتفاقيّة لوزان في عام 1923[132].

يبدو أن اتهام الثوار الأكراد بالاتصال بالبريطانيّين كان مبنيًا على صلة

(128) جميل، **مسألة كردستان**، ص 186.

(129) من استعادة س.ج. ادمونز مستشار وزارة الداخلية (العراقيّة) لرسائل حاجو آغا في عام 1927 إليه، في: الحاج، ص 83.

(130) يسرد قدري جميل باشا تفصيلات مهمة عن مجريات ثورة الشيخ النورسيّ وذيولها في: جميل، **مسألة كردستان**، ص 95-114. انظر سرديةٍ تفصيليةٍ في: فتح الله، ص 301.

(131) فتح الله، ص 306.

(132) رافق، ص 334.

بعض قادة حزب «الارتقاء» مع البريطانيّين، ومقتل أحدهم قبل يوم واحد من الحادثة التي أدت إلى إشعال ثورة النورسيّ داخل المجلس الوطنيّ الكبير. وكان هذا الاتهام امتدادًا للاصطدام المبكر الذي حدث بين مصطفى كمال وجمعية «تعالي» الكرديّة التي يقودها أولاد بدرخان، أمراء «بوتان» التاريخيون، أو جزيرة ابن عمر في تموز/يوليو 1919، واتهام مصطفى كمال للجمعيّة بالعمل على إقامة دولة كردية بالتعاون مع الإنكليز[133]، بينما اعتبرت النخبة القوميّة الكرديّة هذا الاتهام بأنه مجرّد «مؤامرةٍ مفبركةٍ» لتضليل الرأي العام في شأن أهداف ثورة النورسيّ[134].

لكن ما حدث بالفعل هو اتصالات بين قادة الثورة وضباط المخابرات البريطانيّين كان منها على مستوى الثورة نفسها الاتصالات التي قام بها قائد أحد قطاعات ثورة آرارات، وهو حاجو آغا، زعيم عشائر «الهويركيّة» مع ضابط المخابرات البريطانيّة الميجر س. ج. إدمونز لالتماس الدعم البريطانيّ أو السوفياتي للثورة الكرديّة. وفي هذه الرسائل يصف حاجو آغا البريطانيّين بـمصطلح كرديٍّ هو «الأغوات»[135]. وسيدشّن ذلك الدور الجديد لحاجو آغا الذي سيُهيمن على تطور الأحداث في الجزيرة السورية حتى أواخر الثلاثينيات.

سابعًا: محاولة تركيب

كانت السنوات العشر الفاصلة بين اندلاع الحرب العالميّة الأولى في عام 1914 حين قفز الاهتمام الأوروبي بما تبقى من الدولة العثمانية إلى محاولة «تصنيع» مصيرها، وبين خلع آخر سلطانٍ عثمانيٍّ في عام 1922 ثم إبرام معاهدة لوزان في عام 1923 التي نقلت منطقة المشرق العربي من نظام الإمبراطورية

(133) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 160-161 و189.
عن حيثيات الخطة البريطانيّة مع آل بدرخان، انظر: مكدول، ص 230.
(134) جميل، مسألة كردستان، ص 98.
(135) من تقرير س.ج. ادمونز، وَرَدَ في: الحاج، ص 83.

المتهاوية والمهزومة إلى نظام «الدول»، هي السنوات الأكثر حرجًا وانعطافًا في الحل «النهائي» للمسألة الشرقية، إذ تساقطت جراء عملية التحول هذه، بدءًا من عملية التطهير العرقي للأرمن وحتى إبرام معاهدة لوزان، المشكلات الإثنية القسرية كافة بدرجات كبيرة على سورية «المحتلة» ثم «الانتدابية» في شكل الهجرتين القسريتين الأولى الأرمنية، والثانية الأرمنية – السريانية، وكان لكل هجرة عواملها وشدة درجاتها. لكن هذه العوامل كلها كانت مختلطةً اختلاطًا مصيريًّا بمجريات الحرب ونتائجها في منطقة تُعاد عملية تقسيمها وهيكلتها من جديد في إطار سياسات «قرقعات القوة»، وتوازناتها الجديدة. ورسمت الحدود بموجب قرقعات القوة هذه، وقررت القوة مصائر مختلفة لما كان مقررًا في خطط التقسيم في نمطها الأول المتمثل باتفاقية سايكس- بيكو، أو باتفاقية سايكس – بيكو الموسّعة التي أعدّت خرائط التقسيم، وبدّلت مصائر العديد من المناطق. وخلال ذلك تمكن الوطنيون الأتراك في حرب التحرير، مستثمرين ثورة الشمال السوري قومياً، من قلب الطاولة، والحصول على الاستقلال التام لدولتهم، بينما وقعت الشام في فخ «الانتداب» باعتباره نمطًا مقنّعًا للاستعمار. وجاءت ثورة النورسي لتنشئ وضعًا جديدًا في العلاقات الكردية – العثمانية، أخذتها، أول مرة منذ شراكة سليم الأول – البدليسي في العشرية الثانية من القرن السادس عشر إلى القطيعة. وتساقطت آثار هذه القطيعة «الدموية» مباشرةً في الفضاء السوري «الانتدابي» الوليد، ولا سيما في الجزيرة السورية القاحلة تقريبًا من البشر والزراعة والعمران.

بدءًا من ثورة النورسيّ سيتصلّب عهد الجمهوريّة في الموقف من الأكراد، «حيث بات الآن التهجير المنهجيّ، وتسوية القرى بالأرض، والوحشيّة، وقتل الأبرياء، وقانون الطوارئ والأنظمة الخاصة في كردستان، مشهدًا مألوفًا بالنسبة إلى الأكراد حيثما تحدّوا الدولة»[136]. لكن سيتمثل الوجه الثاني لهذا القمع بتدشين مرحلة الثورات الكرديّة (1925 – 1938) ضد السلطات الكماليّة، وكان

(136) مكدول، ص 310.

أكثرها طولًا وشدّةً ثورة آغري (1927 – 1930) التي انطلقت رصاصتها الأولى في عام 1927[137]، وسترتبط إحدى أبرز مراحل تطوّر الحركة الكرديّة الحديثة في سوريّة بها، وهذه هي مرحلة الهجرات الجماعيّة الكبيرة إلى الجزيرة السوريّة حيث كانت الهجرة الكرديّة من أكبرها.

(137) مذكرات الجنرال إحسان نوري باشا: انتفاضة آكري (1926–1930)، ترجمة صلاح برواري (بيروت: [د. ن.]، 1990)، ص 16.



الفصل الرابع

الهجرات الكبرى
موجة الهجرة الثالثة (1925-1939)
التاريخ الاجتماعي والسياسي

أوّلًا: من إرسال الهجرة الخارجيّة
إلى استقبالها: بين مرحلتين

تميّزت سوريّة الشاميّة «العثمانيّة» بأنها من الولايات المرسلة والمستقبلة للهجرة الخارجيّة في وقتٍ واحدٍ طوال الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والعقدين الأوّلين من القرن العشرين. لكن الحصيلة الإجماليّة للعلاقة بين الإرسال والاستقبال على مدى تلك الفترة تمثّلت في أن سورية كانت مرسلةً للهجرة أكثر مما كانت مستقبلةً لها، إلى أن غيّرت مجريات الحرب العالميّة الثانية (1914 - 1918) ونتائجها في إعادة تنظيم المنطقة بحسب قواعد معاهدة لوزان، هذه المعادلة، وغدت سورية الشاميّة مستقبلةً للهجرة أكثر مما هي مصدّرة لها.

1- الهجرة الداخلة

ستؤدي الهجرة الوافدة دورًا كبيرًا في تطور التاريخ السوريّ الحديث في مرحلة الانتداب. ويستدعي ذلك التوقف المكثّف عند محطّاتها الأساسيّة من زاوية التأثير اللاحق. وبالعودة إلى تاريخ الهجرة في مرحلتيها قبل اندلاع الحرب العالميّة الأولى وبعدها، يمكن القول إن ارتفاع وتيرة الاستقبال الشاميّ للهجرة الخارجيّة (من خارج الدولة العثمانيّة) ارتبط بالصراعات العثمانيّة - الروسيّة الحربيّة الضارية في القرن التاسع عشر بدرجةٍ أساسيّةٍ.

وشكلّ الجراكسة «الروس» قوامها الأساسيّ، ما عرّضهم إلى التهجير أو دفعهم إليه. ووطّنت الحكومة العثمانيّة المهاجرين الجراكسة في الشام في سياق توطينهم في ولايات الدولة العثمانيّة الأخرى. كانت الهجرة الجركسيّة كبيرةً، وقُدّر عدد المهاجرين بأكثر من مئة ألف مهاجرٍ بعد الاحتلال الروسيّ لموطنهم في القفقاس عام 1864، ثم ارتفع العدد بعد هزيمة الدولة العثمانيّة في الحرب الروسيّة - العثمانيّة (1877 - 1878)، والتزام الدولة العثمانيّة بموجب أحكام معاهدة برلين (1878) إبعاد المهاجرين الجركس الموطّنين في مناطق الروملي عنها[1]، وأدى تدفّق المهاجرين الجركس إلى تشكيل «مؤسّسة إسكان المهاجرين» في عام 1878 لاستيعابهم وتوطينهم[2].

أقام عبد الحميد الثاني هذه المؤسّسة لتوطين المهاجرين الجراكسة في الأناضول وبلاد الشام، لكنّه وظّفها تنمويًا في إطار سياسة التحضير العامة التي برزت في أواخر الستينيّات من القرن التاسع عشر، وجعل سياسة التحضير في صلب عمل هذه المؤسّسة[3]، وسرّع عبد الحميد الثاني الذي تبنّى العمران

---

(1) يشير عبد الرحمن حميدة إلى أن عدد المهاجرين، وأغلبيتهم من الجراكسة، إلى بلاد الشام قُدّر في عام 1878 بـ100 ألف نسمة. انظر: عبد الرحمن حميدة، محافظة حلب (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 130. بينما يشير وصفي زكريا إلى أن عدد مهاجري الجركس الموطّنين في الأناضول وبلاد الشام قد بلغ في عام 1920 نحو 80 ألف نسمة في الأناضول، و50 ألفًا في بلاد الشام. انظر: وصفي زكريا، عشائر الشام، 2 ج، ط 3 (دمشق: دار الفكر، وبيروت: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج2، ص 687-688. وجرى توطينهم على حافة البادية في منطقة الجولان، ومنطقة الوعر بحمص، وفي عمّان، وقرب السلميّة، وفي خناصر ومنبج ورأس العين والريحانية في العمق. ويبدو أن نصيب الجولان وبحسب تقديرات أخرى مبنية على الأرشيف العثمانيّ كان بين عامي 1873 و1906 نحو 25 ألف عائلة على الأقل. وبحسب هذه التقديرات إذا ما أردنا وضع الهجرة الجركسية إلى سوريّة في سياق الهجرة العامة، فقد أضافت هجرة الجركس منذ ستينيّات القرن التاسع عشر وعلى مدى نصف القرن التالي، نتيجة سياسة الحكومة القيصرية ضدهم في التوطين والتنصير، نحو مليوني شخص على الأقل إلى سكّان الدولة العثمانيّة. انظر: ثريا فاروقي [وآخرون]، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 1600-1914**، تحرير خليل إنالجيك بالتعاون مع دونالد كواترت؛ ترجمة عبد اللطيف الحارس، 2 مج (بيروت؛ طرابلس الغرب: دار المدار، 2007)، مج 2، ص 538-539.

(2) جنكيز أورهونلو، **إسكان العشائر في عهد الامبراطوريّة العثمانيّة**، ترجمة فاروق مصطفى (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2001)، ص 170.

(3) كان من مؤشرات هذه السياسة قبل عهد عبد الحميد الثاني قيام والي حلب أصلان باشا في عام 1868 بمنح عشائر الحديديين في ريف حلب مساحة واسعة من الأراضي في هضبة الأحص جنوب شرق حلب وفي هضبة العلا شرق المعرّة. وتمكن الحديديون من الحفاظ عليها، ولم يدعوها تسقط =

الحضري سياسةً منهجيّةً له، وتيرة هذه السياسة، فكان توطين هؤلاء المهاجرين من أولى عمليّات التوطين التي ارتبطت بسياسةٍ تدخليّةٍ تنمويّةٍ مباشرةٍ لتحقيق هدفين: عسكري دفاعي بوضع حامياتٍ قويّةٍ متمرّسةٍ بالقتال لصدّ غارات البدو على المجال «المعمور» من جهة، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وإعمارها. لكن الشيشان بصفة كونهم الوافدين الجدد دخلوا في صراع على الموارد مع العشائر الجوّالة في منطقة رأس العين[4].

استمرت الحكومة العثمانية في استيعاب تدفقات المهاجرين الجراكسة، واستقبلت بدءًا من عام 1908 موجاتٍ جديدةً منهم، ووطّنت في العام نفسه نحو 1500 جركسي من قبيلة قبرتاي في منطقة خناصر «المهجورة» الواقعة بين جبلي الحص وشبيث جنوب شرق مدينة حلب، وكانت هذه المنطقة عامرة في ما مضى، إلى درجة أن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز كان له منزل فيها[5].

2- الهجرة الخارجة

يقابل هذه الهجرة «الوافدة»، هجرة ألوف «الشوام» إلى الخارج. وتمّت هذه الموجة في سياق الهجرة الدولية الثالثة (1880 - 1914) في العالم[6]. وبهذا المعنى كانت جزءًا من موجة هجرةٍ عالميّةٍ عمّت العالم في تلك الفترة. وكانت دوافعها اقتصاديّةً بدرجةٍ أساسيّةٍ[7]، واتّسمت بتركز اتجاهها صوب

= فريسة الرهن لدى المرابين في حلب ومعرّة النعمان. كما منحت الحكومة في عام 1870 شيخ الفدعان بن مهيد أراضي في هضبة شبيث بهدف دفعهم إلى التخلي عن سياسة فرض الخوّة وتهديد الفلاحين. وكان توطين الحديديين الأكثر يسرًا بسبب أنه لم يكن لديهم من حيوانات النقل سوى الحمير، فكانت لهم مصلحة بالتحضر. وبعد ذلك قام السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1908 بإقطاع الجركس من عشائر «قبرتاي» قرية خناصرة المهجورة الواقعة بين جبليْ الأحص وشبيث. انظر: حميدة، ص 131-135.

(4) شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800-1914**، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1990)، ص 116.

(5) حميدة، ص 21 و131.

(6) عن هذه الموجة انظر: فاضل الأنصاري، **جغرافية السكان** (دمشق: المطبعة الجديدة، 1986)، ص 253-254.

(7) إن تفسير الهجرة الخارجيّة الكبيرة يومئذٍ بأسباب الاضطهاد القومي والديني هو من خرافات السرديّة القوميّة العربيّة المدرسيّة والمبسّطة، إذ تزامن دخول السلطة الاتحاديّة في مرحلة التتريك مع =

الأميركتين. وانحسرت بدءًا من عام 1925 بعد أن هاجر خلالها ما لا يقل عن 700 ألف مهاجر «شاميّ»[8]. كما توجّهت أعداد كبيرة منهم إلى كل من مصر والسودان، وكان ثلثها يستوطن في البلاد التي نزلها»[9]، أي يتمصّر أو يتسوّدن. وسترتفع وتيرة الهجرة بعد إبرام السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1906 اتفاقيّة «المهاجرة» مع إمبراطور البرازيل، الدون بيدرو الثاني، لخفض معدل البطالة[10].

لكن نزيف الهجرة الخارجيّة إلى البرازيل خصوصًا وإلى أميركا الجنوبيّة عمومًا طال بدرجةٍ أساسيّةٍ قسمًا كبيرًا من الفلاحين الذين كانوا ركيزة السلطان في عمليّة العمران. ويشير سليمان البستاني، مبعوث بيروت إلى مجلس المبعوثان، إلى أنّ عدد من وصل إلى بيونس آيرس في شهرٍ واحدٍ فقط 2800 مهاجر، وأنّ 90 في المئة منهم هم من الزرّاع المسلمين. ويشير في تقريره إلى أن عدد المهاجرين في عام 1909 إلى بيونس آيرس بلغ نحو 60 ألف مهاجر. وأدّى سيل المهاجرة الذي اندفع في الزمن السابق من البلاد العثمانيّة كلها، ولا سيما الديار السوريّة، إلى تناقص عدد السكّان في

= التقييد الدولي الشديد للهجرة الخارجيّة السوريّة إلى ما وراء البحار. وبالتالي حدثت أدنى معدّلات الهجرة في سياق هذه الشروط، بينما وصل معدّلها إلى أعلى مستوى في شروط لم يكن فيها شيء من التتريك أو الاضطهاد الدينيّ الممنهج، وإن كان فرار المسيحيين من الخدمة الإلزامية التي فرضها الاتحاديون أحد أبرز بواعثها.

(8) شملت موجة الهجرة الدولية الثالثة أعدادًا كبيرةً من المهاجرين على مستوى العالم، إذ شملت أكثر من نصف الإيرلنديّين إلى درجة بات فيها عدد المهاجرين من إيرلندا يفوق عدد السكان الإيرلنديين المقيمين فيها، بينما قدّر عدد المهاجرين السويديين في إطار تلك الموجة بمليونين ومئة ألف نسمة من أصل عدد سكان السويد البالغ يومئذ 4 ملايين نسمة، انظر: يحيى أبو زكريا، «التجربة السويدية في الرفاهية الاجتماعية: نشوؤها وتطورها،» ورقة قُدِّمت إلى: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 366.

عن أعداد المهاجرين الشوام انظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، 5 ج، ج4 (دمشق: مطبعة الترقي، 1926)، ج4، ص 154.

(9) المصدر نفسه، ص 154.

(10) ماجد محمد زاخوبي، **الدولة العثمانية: الأوضاع السياسية من منتصف القرن التاسع عشر إلى تشكيل فرسان الحميدية (1891-1923)** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011)، ص 125، انظر: محمد جمال باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول 2008** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009)، ص 61.

ولايات سوريّة وبيروت وحلب ومتصرفيتي القدس ولبنان[11]. وهذا يعني انخفاض معدّل النمو السكّاني الذي تشكّل الهجرة الخارجيّة عنصره الثالث مع الولادات والوفيات، في مرحلة بداية خروج المجتمع السكّاني الشاميّ من مرحلة التوازن التقليديّ في مراحل النمو السكّاني، وهي مرحلة «أسنان المنشار» التي تحصد فيها الوفيات الولادات، إلى الدخول في إرهاصات مرحلة النمو السكّاني السريع. ومما أبطأ من وتيرة هذا المعدل الذي كان يتجه نحو الارتفاع أن أعداد الهجرة الشاميّة إلى الخارج كانت كبيرة، إذ قدّر محمد كرد علي عام 1926 في **خطط الشام** عدد «المهاجرين إلى أميركا الشماليّة والجنوبيّة وأستراليا وغيرها من البلاد التي ترحّب باليد العاملة بزهاء 600 ألف مهاجرٍ شاميّ»[12]. وواجه المهاجرون مصاعب جمّةً، لكن يبدو أن نجاحاتهم كانت مبكّرةً، وهو ما يُشير إليه تقدير حجم التحويلات وتشكيلها

---

(11) تقرير سليمان البستاني إلى مجلس المبعوثان بشأن المهاجرين، في: **الاتحاد العثمانيّ** (12 آذار/ مارس 1909)، ص 2.

يشير شارل عيساوي استنادًا إلى تقارير متعددة متباينة بمعلوماتها لكنها تصب في اتجاه رصد ارتفاع وتيرة الهجرة الخارجية، إلى أن الهجرة الخارجية الإجمالية من سورية قدّرت في عام 1909 بعشرة آلاف مهاجر، إلا أن عدد المهاجرين قدّر بما يزيد على ذلك من حلب وحدها في تلك السنة. وبين عامي 1900 و1914 قدّر متوسط الهجرة السنوية بخمسة عشر ألف نسمة، وبحلول عام 1914 كان نحو 300 – 350 ألف سوري قد هاجروا، فذهب ثلثاهم إلى الولايات المتحدة الأميركية واتجه الباقون إلى أميركا الجنوبية. انظر: شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800–1914**، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1990)، ص 60–61. بينما قدّر أحمد طبارة صاحب جريدة **الاتحاد العثماني** في خطابه في المؤتمر القومي العربي في باريس في عام 1913 عدد المهاجرين من سورية إلى أميركا الشمالية والجنوبية وأفريقيا بما في ذلك مصر بـ«خمسمائة وخمسين ألف مهاجر». انظر: المؤتمر العربي السوري، الجلسة الثاني، في: **العمران**، السنة 18، العدد 737 (10 تموز/ يوليو 1913)، ص 2. وكانت تقديرات عدد المهاجرين تنوس وفق **المقتبس** في تلك السنة بين 400 ألف نسمة على أقل تقدير وخمسمئة وسبعين ألفًا وفق تقديرات بعض الصحافيين. انظر: محمد كرد علي، «الهجرة،» **المقتبس**، السنة 8، العدد 1 ([د. ت.])، ص 54.

(12) كرد علي، **خطط الشام**، ج4، ص 271.

للاطلاع على المزيد من تفصيلات الهجرة الخارجية الدولية السورية، وتقديرات أخرى عن عدد المهاجرين السوريين، أو ما يمكن اعتبارهم من سكان سورية الانتدابية، انظر: محمد جمال باروت [وآخرون]، **الهجرة الخارجية السورية: تطورها، موجاتها وحجمها، عواملها وآثارها الاقتصادية وآفاق تشكيل إدارة وطنية رشيدة لها في ضوء تجارب عربية مقارنة** (دمشق: المنظمة الدولية للهجرة، 2008).

انظر أيضًا: «قسم الهجرة الخارجية،» في: باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية**.

مصدرًا أساسيًّا في سدّ عجز الموازنة الشديد الاختلال، وقدّرت هذه التحويلات في إحصاء عام 1922 بـ«ثلاثين مليون فرنك فرنسي سنويًّا»[13]. ويشير نزيف الهجرة الخارجيّة في إطار تطور العدد السكّاني لسوريّة الانتدابيّة الفرنسيّة إلى أثر ذلك في بقاء معدّل النمو السكّانيّ منخفضًا على الرغم من أنّ المجتمع السكّاني السوريّ، ولا سيّما في المدن الداخلية التي شهدت تقدمًا في الخدمات الصحية وفي التحكم ببعض الأوبئة، دخل في إرهاصات مرحلة النموّ السريع حيث ارتفع معدل النمو السكاني في سورية الشامية من 1,4 في المئة خلال الأعوام 1878 – 1896، إلى 2 في المئة عند قيام الحرب العالمية الأولى، وهو، بحسب شارل عيساوي، «معدل بالغ الارتفاع»[14].

سرعان ما أثّرت «الأشراك المالتوسية»، وفي مقدمها الأوبئة والمجاعة، في تباطؤ وتيرة هذا المعدّل، حيث حصدت هذه «الأشراك» نسبة كبيرة من الولادات الناتجة من الارتفاع النسبي لمعدل النمو السكاني. وخسرت الشام في فترة الحرب العالمية الأولى التي تضافر فيها اشتغال الأوبئة ولا سيما منها التيفوس مع آثار المجاعة، نسبة كبيرة من سكانها، فـ«مات أكثر من 300 ألف شخص في الشام، وتلاشت قُرى بأكملها»[15]. ولا تختلف الصورة التي يقدّمها لوتسكي لأوضاع البلاد العربيّة في قتامتها عن الصّورة المتقدِّمة، «ففي عامي 1915 و1916، كان مئات الآلاف من سكان لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ولا سيّما سُكان المدن الكبيرة في هذه الأقطار، على وشك الهلاك من الجوع. وهنا انتشرت أوبئة التيفوس مع أمراض أخرى. وفي ربيع 1915 و1916، توفي عشَرات الآلاف من الناس في سوريا ولبنان، وفي عام 1917 هلك عُشْر سكّان سوريا من الجوع والأمراض. وتوفي في لبنان وحده لا أقلّ من 100 ألف شخص. وهلك عشرات الآلاف في ولايتَي بغداد والموصل»[16].

(13) كرد علي، خطط الشام، ص 294.

(14) عيساوي، ص 54.

(15) الهادي التيمومي، في أصول الحركة القوميّة العربيّة، 1839–1920 (تونس: دار محمّد علي الحامّي للنشر، 2002)، ص 96.

(16) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني (موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 439.

ثانيًا: موجات الهجرات الداخلة الكبرى بعد الحرب العالميّة الأولى

مع اندلاع الحرب العالميّة الأولى أخذت الصورة تتغيّر جذريًّا، حيث ستتحوّل سورية الشاميّة والمُخضَعَة لاحقًا لـ«الانتداب الفرنسيّ» من مرسلةٍ للهجرة الخارجيّة (الخارجة) إلى مستقبلٍ للهجرة الخارجيّة أو شبه الخارجيّة (الداخلة). ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالميّة الثانية، خضعت الهجرة السوريّة الخارجة إلى تقييداتٍ شديدةٍ حدّت منها، بينما ستستقبل سورية ثلاث موجاتٍ كبرى جديدةٍ من الهجرة الخارجيّة وشبه الخارجيّة في أراضيها بحسب هيكلتها الانتدابيّة الجديدة في جزءٍ من الشام التاريخيّ. وبهذا المعنى سيظهر عبر مفهوم التاريخ الطويل المدى أنّ الحرب العالميّة الأولى قد قلبت موقع سوريّة على مستوى الهجرة من مرسلةٍ إلى مستقبلة. وسيؤثر ذلك تأثيرًا كبيرًا ومفصليًّا في التكون التاريخيّ والاجتماعيّ والسياسيّ السوريّ الحديث.

شهدت سوريّة في سياق هذا التغيّر، بين العامين 1915 و1939، ثلاث موجاتٍ كبرى من الهجرة الخارجيّة «الداخلة» إليها[17]. حدثت الهجرة الأولى (1915 – 1916) في سوريّة «العثمانيّة» في أواخر العهد العثمانيّ نتيجة عمليّة نقل الأرمن من مواطنهم في ولايات الأناضول الشرقية السبع (ديار بكر، كرّرت، فان، بدليس، أرضروم، سيفا، خربوت) إلى ولاياتٍ أخرى، وتحوّلت عملية النقل إلى مجزرةٍ ضدّهم (1915 – 1916)، ولا سيما في ديار بكر التي استمرت مذبحة الأرمن فيها سبعة أشهر، من نيسان/ أبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1915[18]. واختلطت هذه الهجرة القسريّة عضويًّا بقضيّة الحرب. ومنذ عام 1915 أخذت قوافل المهجّرين الأرمن تتوالى على حلب زمرةً تلو أخرى،

(17) الهجرة الخارجيّة بالتعريف هي الهجرة الدولية من دولةٍ إلى دولةٍ أخرى. وفي ضوء هذا المفهوم فإن الهجرة الأولى (الأرمنية) هي نوع من الهجرة الداخليّة ذات الطبيعة القسريّة بين الولايات في إطار الدولة العثمانيّة، بينما ينطبق معيار الهجرة الخارجيّة الدولية على الهجرتين الثانية والثالثة الكرديّة والسريانيّة والأشوريّة لأنهما وقعا خلال عمليّة انتقالٍ من دولةٍ إلى دولةٍ آخرى، لكن في مرحلة تحولٍ تاريخيٍّ حسّاسةٍ هي انهيار الدولة العثمانيّة وإعادة هيكلتها في دولٍ جديدةٍ.

(18) إيف ترنون، ماردين: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة 2008)، ص 224.

وكل زمرةٍ منها تُعدّ بعشرات الألوف، «وقامت الحكومة بنقلهم إلى جهات حماة ونواحي دير الزور والجزيرة. وفي الطريق إلى هذه النواحي مات كثير منهم من الجوع والعطش والحر والبرد والغرق والمرض»[19]. وكانت قوافل المُبعدين إلى سورية تنتهي في نقطتين تقعان في الجزيرة السورية الكبرى هما: رأس العين في الشمال ودير الزور في الجنوب التي غدت مركزًا لتجميع المهجّرين. ومن رأس العين كان الانتقال إلى حلب بالقطار، وإلى الموصل وسنجار انطلاقًا من نصيبين[20]، وقُدّر عدد أفراد هذه الموجة بنحو 150 ألف نسمة[21].

كانت دير الزور أفضل أمكنة التجميع بسبب ضمان علي سواد بك، متصرف دير الزور، حياتهم وأمنهم، وقيامه بـ«توفير ظروف سليمة للمبعدين، وخلال أربعة شهور ضمن علي سواد بك أمان المهجرين، وكان عقابه شديدًا للبدو الذين يحاولون الاعتداء عليهم». وكان المهاجرون يتلقون إعاناتٍ ماليةً، ويتسلمون الأمانات المرسلة إليهم بالبريد. وبنى المتصرف مستشفى عسكريًا صممه مهندسون وبنّاءون أرمن، وتحول تجمعهم إلى حي نشط بُنيت فيه الأفران وأنشئت فيه سوق صغيرة يعمل فيها عمّال مهرة. وسمّى الأرمن الحي الذي نشأ فيه تجمعهم في دير الزور بـ«السوادية» احترامًا لعلي سواد بك[22].

إن هذه الهجرة المرتبطة بمجرياتِ الحرب العالمية الأولى على الجبهة العثمانية - الروسيّة (القوقازيّة) وتمكّن القوات الروسيّة من التقدم في العديد من الولايات الشرقيّة ذات التركز البشري الأرمني، كانت هجرةً داخليّةً في إطار العالم العثمانيّ، بينما ارتبطت الهجرتان الثانية والثالثة بنتائج الحرب والتحوّل بنتيجة معاهدة لوزان (1923) من «العثمانيّة» إلى نظام الدول القوميّة المستقلّة، أو الخاضعة للانتداب، واتّسمتا بشكل الهجرات الدوليّة بعد نشوء نظام الدول.

---

(19) يصف مؤرخ حلب الشيخ كامل الغزي مشاهد القوافل الأرمنية التي وصلت إلى حلب بما يلي: «حفاة عراة، لم يفلت منهم من مخالب الجوع والبرد إلا من قويت بنيته وأبطأت منيّته. وقد وصلوا إلى حلب كأشباح بلا أرواح». انظر: كامل الغزّي، نهر الذهب في تاريخ حلب، 3 ج (حلب: المطبعة المارونية بحلب، [د. ت.])، ج3، ص 449-450.

(20) ترنون، ص 223 و247.

(21) عيساوي، ص 62.

(22) ترنون، ص 253، وزاخوبي، ص 170.

حدثت الهجرة الثانية (1922-1924) خلال السنوات الأولى للاحتلال الفرنسيّ 1920 - 1924[23]، بعد سريان اتفاقيّة فرانكلان بويون (اتفاقيّة أنقرة الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921)، وترك أرمن وسريان كيليكيا والجزيرة العليا «التركية» (مرعش وأورفة وماردين وسعرت وكلس وعينتاب) تحت رحمة الكماليّين. وتوجّهت هذه الموجة إلى المدن الداخليّة السوريّة، كما توجّه قسم منها إلى الولايات المتحدة أو لبنان. وبلغ عدد المهاجرين 75 ألف نسمة (أرمن) بين أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1921 وأواسط عام 1923، ثم بلغ عدد المهاجرين الأرمن حتى الأول من كانون الثاني/ يناير 1925 نحو 89 ألف أرمني من أصل 95,550 لاجئ- مهاجر مسيحي[24]. أما موجة الهجرة الثالثة الكبرى (1925 - 1940)، فحدثت خلال فترة «الانتداب الفرنسيّ» بين العامين 1924 و1943 على خلفية التلاقي بين السياسة الإثنية الفرنسيّة وسياسات القمع الإثنية الكماليّة للمسيحيّين والأكراد، وتألّفت هذه الهجرة من العشائر الكرديّة في ولايتي ديار بكر ومديات بشكلٍ رئيس، ثم من السريان والأرمن، فالأشوريين، واستقر معظمها في الجزيرة السوريّة، وكان قوامها الأساسي بحسب العدد الأكراد والسريان.

جاءت هذه الهجرات القسرية الكبرى الثلاث برمّتها من التحولّات الجيو-

---

(23) نميّز هنا بين مرحلة الاحتلال الفرنسيّ ومرحلة الانتداب الفرنسيّ. حيث كان الانتداب الذي عهد به مؤتمر مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو (San Remo) (إيطاليا) الذي عُقد بين 18و26 نيسان/ أبريل 1920، إلى كل من فرنسا وبريطانيا نوعًا من وضع يدٍ استعماريّةٍ على كل من سورية ولبنان، ووردت فيه صيغة «الانتداب» بصورةٍ مبهمةٍ ومطاطة. بينما نطلق مرحلة الانتداب على المرحلة التي اكتسب فيها صكّ الانتداب صيغةً قانونيّةً دوليّةً. وتبدأ هذه المرحلة في 24 تموز/ يوليو 1922 حين أقرّ مجلس عصبة الأمم صك الانتداب الفرنسيّ على سوريّة ولبنان، غير أنه لم يوضع موضوع التنفيذ إلا في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، حين أبلغ الجنرال ويغاز ممثلي السلطة في سوريّة ولبنان بدخول الانتداب في حيز التنفيذ. انظر النص الكامل للبلاغ في: **دليل الجمهورية السوريّة عن عام 1939-1940** (دمشق: مطبعة ألف باء، 1939)، ص 16. وكان أوّل تقرير قدّمته سلطات الانتداب لعصبة الأمم في تشرين الأول/ أكتوبر 1924.

(24) في كانون الأول/ ديسمبر 1921 وفي إثر إخلاء الفرنسيين كيليكيا تدفق 30 ألف لاجئ أرمني، ثم وصل 15 ألف أرمني آخر إلى حلب، وفي أواسط عام 1923، وصل 3000 آخرون، كان ثلثهم من اليونانيّين. وبذلك وصل عدد أفراد هذه الهجرة حتى أواخر عام 1924، أو الأول من كانون الثاني/ يناير 1925، بحسب تقديرات لونغريغ إلى 75 ألف مهاجر. انظر: ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 176-177.

سياسيّة - الاجتماعيّة الكبرى التي نتجت من الحرب العالمية الأولى، وانهيار الدولة العثمانيّة. وتوقّفنا في حدود إشكاليّة البحث عند الهجرتين الأولى والثانية في الفصول السابقة، بينما سنركّز في هذا الفصل على الهجرة الأخيرة، أو الهجرة الكبرى الثالثة المرتبطة بالتطوّر السياسيّ السوريّ الحديث عمومًا، وتطوّر الجزيرة السوريّة خصوصًا.

ثالثًا: الهوية الإثنية المركّبة للهجرة الكبرى الثالثة

كانت معظم المناطق التي انحدرت منها موجة الهجرة الثالثة تعتبر بالنسبة إلى السوريّين أراضي سوريّة تاريخيًّا[25]، أو جزءًا من الولايات التسع العربيّة الواقعة جنوب طوروس[26]، ومرتبطةً اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وبشريًّا بسوريّة الشماليّة، ولا سيّما مع ولاية حلب العثمانيّة عمومًا، ومدينة حلب خصوصًا التي تحوّلت في أواخر القرن التاسع عشر إلى مخزنٍ لكثيرٍ من البضائع التي تحتاجها الجزيرة العليا وديار بكر، وقسم من الأناضول، وسدّ احتياجات البدو والأكراد، ما عوّض اختلال ميزانها التجاري[27]، بينما كانت تعتبر كرديّةً وجزءًا لا يتجزّأ من كردستان الشماليّة في منظور القوميّين الأكراد، كما كانت تُعتبر أرمنيّةً وتشكّل جزءًا من مقاطعات أرمينيا الكبرى الجنوبيّة - الغربيّة في منظور القوميّين الأرمن[28].

كان اجتماع هذه المناطق مركّبًا ومتداخلًا إثنيًا على المحاور الأقواميّة واللغويّة والدينيّة والمذهبيّة كلها، ولم يكن من نمط الاجتماع الفسيفسائيّ بالمفهوم الاستشراقيّ النمطيّ الذي تتجاور وحداته من دون تداخل وتمازج بينها، بقدر ما كان اجتماعًا مركّبًا يقوم على التداخل والتمازج وتكوين هويّة غنيّةٍ بعناصرها التكوينيّة المحليّة في كلّ وحدةٍ إثنيةٍ من وحدات الجزيرة العليا

(25) Edmond Rabbat, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2ème ed. (Beyrouth: Librairie Orientale, 1986), p. 314.

(26) محمد علي الزرقة، **قضية لواء الإسكندرون: وثائق وشروحات**، ج3 (بيروت: دار العروبة، 1993)، ج2، ص 33.

(27) الأمير علي الحسني، **تاريخ سوريّة الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال** (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، 1342هـ)، ص 394.

(28) أرشاك بولاديان، **الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنين 10-11م**، ترجمة ألكسندر كشيشيان (دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2009)، ص 31-32.

التاريخية. وباستثناء من يؤمنون عقيديًّا بخرافات البناء الاستشراقي لنموذج الشرق، فإنّ نموذج الجزيرة عمومًا، وماردين خصوصًا، يتعارض مع ذلك واقعًا وتاريخًا. وكان هذا الواقع الإثني المركّب نتاج الوضعيّة الجيو - سياسيّة لهذه المنطقة، حيث كانت مسرح صراع ضارٍ على مدى قرنين كاملين بين القوى الجديدة الكرديّة والغزيّة والسلجوقيّة والبويهيّة والحمدانيّة، وإحدى أكثر عقد الصراع بين الدولة العباسيّة والأرمن وبيزنطة، ثمّ أحد ميادين وعُقِد الصراع بين القوى البازغة العثمانيّة والصفويّة. وقيّض لهذا الصراع الأخير بين العثمانيّين والصفويّين أن يكون الأكثر أثرًا في تطور مجريات التاريخ اللاحق بدءًا من القرن السادس عشر. وشكّل إقليم بلاد الجزيرة أحد أبرز مسارح هذه العمليّة الكبرى[29]. واختلطت في سياق الطبقات الإثنية التي خلّفت آثارها في هذه المنطقة الإثنيات كافة في ما بينها.

1- المكوّنات البشريّة: الماردنل والطوغلاركي

وفدت الهجرة الكبرى الثالثة من مصدرين أساسيّين: مصدر مديني يقوم اقتصاده على التجارة والخدمات، ومصدر ريفي - جبلي يقوم اقتصاده على النشاطات الزراعيّة - الرعويّة. وعرف المهاجرون من المصدر الأول بـ «الماردنل»، أو «الماردليّة» عمومًا نسبةً إلى انحدار معظمهم من مدينة ماردين وقراها.

كان سكان ماردين خليطًا من العرب والأكراد والأرمن والمسيحيّين اليعاقبة والشمسيّين، والسيادة اللغويّة للعربيّة والكرديّة والأرمنيّة. وكان العدد نحو 800 قرية وبلدة، وكان اجتماعها متنوعًا من ناحية الهوية، ويشتمل على إحدى المعتقدات الأكثر قدمًا من نوع الدين الشمسي[30]. وكانت هذه القرى

(29) لمزيد من التفصيلات انظر: ستار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحثٍ رؤيويّ معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 325-355.

(30) ترنون، ص 91، و Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat français: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tome (Lyon: Université Lumières de Lyon 2, 1991), p. 139.

يشير دوبريه في رحلته إلى العراق إلى أنّ عدد الشمسيّين كان يبلغ في عامي 1807 و1809 نحو 800 نسمة، «ليس لهم معابد ولا كتب صلوات، لأن عبادتهم ترتكز على السجود لكوكب النهار، ويكاد جميعهم يسكنون مع العرب في ما يشبه الكهوف». انظر: رحلة دوبريه إلى العراق، 1807-1809، ترجمة =

حواضر مكتملةً تشكل نوعًا من ظهير متروبوليني صغير لمحيطها الجبليّ الكرديّ والنسطوريّ (الأشوري)[31].

في أواخر القرن التاسع عشر كانت مدينة ماردين تحوي 700 مخزن تجاري، وثمانية حمّامات تركيّة، ومستشفى ونحو ثلاثين مسجدًا وكنيسةً، وخمسة مقاهٍ[32]، وكان عدد سكّانها بحلول الحرب العالميّة الأولى يناهز 50 ألف نسمةٍ، نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيّين[33]، وكانت ماردين تمثّل بالنسبة إلى بلداتها وقُراها ظهيرًا متروبوليًّا، وكان يعبّر عن مركزيّتها المتروبوليّة باسم «الولاية»، «فكان أهل القرى إذا ذهبوا إلى ماردين قالوا إنهم ماضون إلى الولاية، ولذلك يقال لأهل ماردين إنهم من الولاية، ويقال لمدينتهم الولاية». بينما كان ينتسب أهل البلدات والقرى المحيطة بماردين والمرتبطة بها اقتصاديًّا وبشريًّا وثقافيًّا إلى أسماء بلداتهم، فيقال «قلعتمراوي» نسبةً إلى «قلعتمرا»، ومنصوراتيّ نسبةً إلى «المنصوريّة»، وقصورانيّ نسبةً إلى «قصور»، وتل أرمناويّ نسبةً إلى «تل أرمن»، ومدياتي نسبةً إلى «مديات»... إلخ[34].

أما المهاجرون من المصدر الثاني فعرفوا باسم «طوغلاركي»، وأحيانًا بـ«طوراني» نسبةً إلى طور عابدين. وبينما تميّز المصدر الجبلي (الطوراني) أو (الطوغلاركي) على المستوى الإثني بأنه كان كرديًّا، مؤلفًا من عشائر كرديّةٍ مسلمةٍ - سريانيّة يعقوبيّةٍ - أرمنيّةٍ مختلطةٍ، فإنّ المصدر المدينيّ الماردينيّ أو «الماردنليّ» تميز بغلبته السريانيّة العربيّة، التي تتألف أساسًا من السريان الكاثوليك والكلدان، ثم البروتستانت المنحدرين من ماردين وديار بكر ومديات، إلى جانب يهود نصيبين. وعلى خلاف «الماردنل» فإنّ

= الأب بطرس حداد (بغداد: بيت الورّاق، 2011)، ص 33.

(31) كان سكان بلدة تل أرمن مثلًا التي تقع في جنوب غرب ماردين يعملون في الزراعة والتجارة والخدمات بحكم موقعها الاعتيادي في طريق القوافل الذاهبة إلى الجنوب. وكانت سوقها مؤلفة مما لا يقل عن 100 مخزن. وكان فيها فرع للمصرف الزراعي. انظر: ترنون، ص 182-183.

(32) Velud, Tome I, p. 68.

(33) يوسف قوشاقجي، **الأمثال الشعبية وأمثال ماردين**، ج2 (حلب: دار الإحسان، 1994)، ص 550. وهو في الأصل تحقيق لمخطوط القس إسحق أرملة، أمين سر البطريركيّة السريانيّة الكاثوليكيّة، ولاحقًا قام قوشاقجي بمقارنة الأمثال السارية في ماردين بأمثال حلب الشعبيّة. انظر ص 547.

(34) المصدر نفسه، ص 550-551.

الأغلبية الساحقة من المهاجرين المسيحيين الريفيّين القادمين من جبل الطور (الطورانيين) وآزخ كانوا فقراء وغير متعلّمين[35].

2- السريان - العرب

كانت لغة الفضاء السرياني في ماردين وقراها المحيطة بها مثل بنيبيل (أبناء بيل)، والقصور (الغلية أو الوردية وإليها تنسب صفة قصوارنة) ومعسرته (معصرة) وقلث وقلعتمرا والمنصورية... إلخ هي اللغة العربيّة، وما زالت لغة من تبقّى من السريان فيها حتى الآن هي اللغة العربيّة[36]. وكانت اللغة العربيّة في ما عدا قرى قليلة تتكلم السريانية، هي لغة السريان والكلدان والأرمن الكاثوليك، وحتى إعلان الدستور العثمانيّ في عام 1908 كان لكل طائفةٍ مدرستها الابتدائيّة الخاصّة التي «يتلقّى فيها أبناؤها التعليم الابتدائيّ باللغتين العربيّة والطقسيّة». وبعد إعلان الدستور أخذ التلاميذ يدخلون المدارس النظاميّة ويتعلّمون فيها «التركيّة» «بعد أن كانت مغلقةً في وجوههم»[37]، بينما كانت السريانيّة هي لغة الطقس الدينيّ التي يقتصر تعلّمها على رجال الدين. ويسرد أفرام نجمة في روايته السيريّة - الأنثروبولوجيّة للجزيرة ما يصفه بشعب الجزيرة، ويعني به السريان في الجزيرة مجموعةً من الزجليّات الشعبيّة السريانيّة باللغة العربيّة، التي كانت تُغنّى[38]. ويبدو أن ما سمّي باللغة العربيّة «عامية» لم يكن سوى اللغة السريانيّة، لكنها لغة غير «معربة»[39]. وكانت لهجة

(35) من رسالة يعقوب كرو للباحث في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(36) مقابلة مع جورج شمعون في 2009/ 11/ 11 في دمشق.

(37) قوشاقجي، ج2، ص 550-551.

(38) كان بعض هذه الزجليات ذا مستوى جمالي رفيع مثل: على ضوك يا قمر/ تفاح حلو حشنا/ كشفنا شربات البيض/ وخدود حمر بسنا»، انظر: أفرام نجمة، شعب الجزيرة (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 114-115.

ويشير الموسيقار نوري اسكندر إلى أنّ الأغاني الشعبيّة والريفيّة الشاميّة (المواويل، العتابا، النايل) وجزءًا كبيرًا من القدود الحلبية ذات جذور لحنية سريانيّة. ودوّن اسكندر نحو 800 ترتيلة كنسيّة سريانيّة كان قسم كبير منها يمثل في وقتٍ واحدٍ الأغاني الشعبيّة الشاميّة مثل البلبل ناغى غصن الفل، وسكابا، وغيرها. انظر: مقابلة أجراها الكاتب مع المؤلف الموسيقي السرياني نوري إسكندر بدمشق في 17 آذار/ مارس 2010.

(39) يبدو تأثيرها في عناصر كثيرة منها: «الابتداء بالساكن وإسكان ثاني متحركين، وإسكان هاء الغائب وأول اسم الفاعل واسم المفعول والجمع بين ساكنين. كما دخلت العامية أوزان سريانيّة مثل =

سريان ماردين ومحيطها هي لهجة «السقوفو» (الضمة)، بينما لهجة «الفتوح» هي لهجة سريان الشام[40].

الواقع أن تأثير السريانيّة كان كبيرًا جدًّا. ولذلك كان الغناء السريانيّ التاريخيّ والغناء الريفيّ واحدًا، فهو باللهجة الواحدة نفسها، كما أن النمط السيميولوجيّ للزواج والأعراس والأغاني مثل «يا دلهو» و«ماليا» و«الليلة الحنّة» كان مشتركًا بين سريان ماردين ومسلميها[41].

كان العالم السريانيّ الماردينيّ وجواره ينتمي في وعيه لهويّته إلى الشام وليس إلى تركيا التي كان يعبّر عنها أنثروبولوجيًّا المثل الشعبي السريانيّ السائر في ماردين ومحيطها السرياني، وهو الدنيا «أولها الشام وآخرها الشام» الذي يشير إلى وعي السريان بأصليّتهم في الشام التاريخيّ[42]، إذ كانت علاقات

= معمودية ومسؤولية ومشروطية، بالإضافة إلى استعمالات واصطلاحات مختلفة مثل قلت له لصاحبك (استعمال الضمير العائد على اسم لاحق به)، تلتعشر (ثلاثة عشر) بكير، شوب (حر) وغيرها. انظر: عبد الكريم غرايبة، **سورية في القرن التاسع عشر، 1840-1876** (القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1962)، ص 119.

(40) كانت لغة السريان هي اللغة العربيّة التي تنتمي إلى أرومة اللغة الآراميّة، ويتكلمها السريان بلهجتيها: لهجة «السقوفو» (الضمة) بإعراب حركة الضم على غرار أكلتو وشربتو. وكانت هذه هي لهجة سريان ماردين ومحيطها، وهي مجرد لهجة من لهجات اللغة العربيّة التي يتكلم بها السريان. أما اللهجة الثانية فيطلق عليها اسم «الفتوحو» ويتكلمها سريان الشام مثل معلولا وجبعيتا، ففي حين تلفظ لهجة «السقوفو» اسم بصرة باسم «بصرو»، تلفظها لهجة «الفتوحو» باسم «بصرا». اللغة الآرامية الكتابية الفصحى الشائعة اليوم على لهجتين او لغتين: اللغة الآرامية الشرقية (الكلدانية)، وهي لغة طقس الكلدان الكاثوليك والنساطرة، واللغة الآرامية الغربية (السريانيّة)، وهي لغة طقس السريان الكاثوليك واليعاقبة والموارنة. والفصل الأعظم المميّز لكل منهما هو اختلافهما باللفظ. فإن الكلدان والنساطرة يلفظون الزقاف بالفتح ويشدّدون الحرف المتحرك إذا سبقه متحرك آخر. وأما غيرهم فيلفظون الزقاف بالضم المرفوع وينفون كل تشديد. وتمتاز إحداهما عن الأخرى بفرقٍ زهيدٍ في صورة الحروف. وأما القواعد فهي واحدة مع اختلافٍ طفيفٍ لا أهميّة له. إن اللغة العربيّة أقرب إلى العبرية والعبرانية... وأدنى إلى العربيّة». انظر: رفائيل إسحق، **تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العراقيّة إلى أيامنا** (بغداد: مطبعة المنصور، 1948)، ص 41-42.

(41) أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة** (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 120-122.

(42) يشير أفرام نجمة وهو من مواليد عام 1920 إلى أن «أهل الولاية والجزيرة» لا يزالون يرددون هذا المثل، والولاية هي هنا ولاية ديار بكر، والجزيرة هي الجزيرة السوريّة. ويروي طرفة أن أحد الموظفين الأتراك غضب حين سمع المثل من فلاح سرياني، وسأله: إذن أين تبقى اسطنبول، فرد عليه الفلاح ببساطة في تركيا. انظر: نجمة، ص 128.

ماردين العائليّة والتجاريّة هي مع الشام عمومًا وحلب خصوصًا، فكان «لأكثر الأسر الغنيّة عضو من أعضائها يقيم في حلب»، ينظّم الواردات والصادرات بين ماردين وحلب[43]. وتستند جذور ذلك إلى التاريخ، ففي فترة الفتح الإسلامي، كان من الصعب التميز بين العرب والسريان في كثير من اللحظات. إذ فتح العرب المسلمون فارس بمساعدة السريان والقبائل العربيّة المسيحيّة نظير جذام وقضاعة وتغلب والغساسنة وعقيل وتنوخ وربيعة. وهذه كلها كانت على مذهب الكنيسة السريانيّة ومعدودةً منها. والسريان هم الذين أطلقوا لقب «الفاروق» على الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب. والفاروق كلمة سريانيّة تعني منقذ ومخلّص، لأنه أنقذهم من حكم الفرس والروم البيزنطيّين الذين كانوا يعانون تحتهما الاضطهاد والتهميش[44]. وفي التاريخ السريانيّ من المعروف أن يعقوب البرادعي (المتوفى في عام 584م)، الذي كرّس التقاليد التي ورثها المونوفيزيون، وإليه ينسب السريان الأرثوذكس أو اليعاقبة، تمكّن من ترسيم عددٍ من الأساقفة المونوفيزيّين في المناطق الواقعة على الحدود الشرقيّة، بدعم من الملك الغسّاني الحارثي[45]. وكانت المراكز السريانيّة في الرها ونصيبين وسلوقية تقدّم علومها باللغة العربيّة قبل انتشار الإسلام لمن خلفيتهم عربيّة، إضافةً إلى لغتي التعلم الأساسيّتين اليونانيّة والسريانيّة[46].

---

(43) قوشاقجي، ج2، ص 551.

(44) المطران مار سويروس إسحق ساكا، نشوء الكنائس المشرقية وتراثها (القرن الخامس- القرن الثامن) الكنائس السريانيّة التراث، (السريان)، في: **المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق**، تحرير حبيب بدر، وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 240.

واصل الآباء السريان (الأرثوذكس) هذه الرؤية للعلاقة التاريخيّة بين السريان والعرب على الرغم من ارتفاع وتيرة القومنة، ومحاولة مدرسة البطريرك تبوني توجيهها ضد العرب. ويتمثل ذلك بمواصلة أفرام الأول بطريرك السريان الأرثوذكس في عام 1937 لهذه الرؤية حيث كتب «بنو غسان من صميم القبائل العربيّة الخالصة وأشرفها، وهم مسيحيون دينًا، وسريان أرثوذكس مذهبًا». انظر بحث البطريرك أفرام الأول الذي قدّمه في 2 كانون الثاني/ يناير 1937 بحق لواء الإسكندرون، في: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج4، ص 378.

(45) نينا بيغو ليفسكايا، **ثقافة السريان في القرون الوسطى**، ترجمة خلف الجراد (دمشق: دار الحصاد، 1990)، ص 324-325.

(46) المطران مار باواي سورو، «نشوء الكنائس المشرقية وتراثها: الأشوريّون (السريان المشرقيون)،» في: **المسيحية عبر تاريخها في المشرق**، ص 259.

3- الأكراد - العرب والعرب - الأكراد

يُستخدم اسم عشيرة في أرجاء كردستان كافّةً للإشارة إلى القبيلة برمّتها، وإلى ما يطلق عليه بعض من الباحثين اسم الاتّحاد القبليّ أو العشائري[47]. من بين العشائر التي أدّت دورًا بارزًا في تطوّر الأحداث، في الفترة العثمانيّة وما بعدها من فترة احتلال وانتداب، وشكّلت مركز الثقل في الهجرة الكرديّة إلى الجزيرة السورية، كانت عشيرة «المليّة» التي تُعتبر أهم وأقوى اتّحاد عشائر في منطقة جنوب شرق الأناضول. وفي زمن سلطة زعيمها إبراهيم باشا كانت أغلب عشائر هذا الاتّحاد مؤلّفةً من العشائر الكرديّة والعربيّة والتركمانيّة نصف الحضريّة الجوّالة ما بين مثلث ديار بكر وماردين وأورفة الخصيب والراسخ العمران. ومثّل إبراهيم باشا في شخصّيته الأبعاد المركّبة للاجتماع في الجزيرة العليا «الفراتيّة» التاريخيّة، فكان يتكلّم ثلاث لغاتٍ هي اللغة العربيّة، وهي لغة أمه وزوجته، واللغة الكرديّة وهي لغة آبائه، واللغة التركية وهي لغة الدولة[48]. وكانت هذه اللغات هي لغات العالم الاجتماعيّ - الثقافيّ لمحيطه في إقليم الجزيرة. كما كان شيوخ المليّة عمومًا متعرّبين إلى حدٍّ بعيدٍ[49]. وشكّلوا أكمل

(47) مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين (بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 144.

لكن بروينسن نفسه يلاحظ أن بعض العشائر تستخدم لوصف تفرعاتها مصطلح «قبيلة». وفي ما يتعلق بأكراد سوريّة لاحقًا يلحظ أن عشيرة الميران نصف البدويّة تصف نفسها بمصطلح «فخذ» على غرار العشائر العربيّة (ص 146-147).

(48) زكريا، ج2، ص 668، والغزي، ج3، ص 483-484.

في التراث الشفهي الأنسابي للعشائر العربيّة في منطقة الجزيرة كانت معروفةً رابطة «النسب والخؤولة» بين عائلة إبراهيم باشا الملي وعشيرة العدوان (القيسية). انظر: صالح هواش المسلط، **صفحات منسية من نضال الجزيرة السوريّة** (دمشق: دار علاء الدين، 2001)، ص 48.

كانت العدوان ترتبط بدورها بعلاقة «خوة» (أخوة) مع شمّر الخرصة، وتعتبر في الوقت نفسه تحالفًا في إطار الاتحاد الملّي. انظر: زكريا، ج1، ص 75، وبيير روندو وررجيه ليسكو، **القبائل الكورديّة في سورية**، ترجمة عز الدين الكوردي وب. إيفا (دمشق: دار بافت للطباعة والنشر، 2000)، ص 60.

(49) ماكس فون أوبنهايم، آرش برونتيلش وفرنركا كاسكل، **البدو: الجزء الأول: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر (لندن: دار الوراق، 2004)، ص 117.

ويرى زكريا أن عائلة «الباشات» الملّية نفسها كانت توصف بأنّها من «الأكراد ولو أنّ نزعتها عربيّة». انظر: زكريا، ج2، ص 665.

وأكبر تعبيرٍ عن الظاهرة التي يمكن وصفها بـ«تعرّب الأكراد»[50]. وفي هذا الإطار وصف مولر المليين بعشيرةٍ كرديّة - عربيّة، وذهب حتى إلى ردّ أصول إبراهيم باشا على سبيل الروايات الشفهيّة المتواترة إلى عشيرة الرولة (عنزة) العربيّة[51]. ولعلّ هذا التفسير يعكس الحقيقة، أو أنّه يُستخدم لتبرير العلاقة «الوديّة» وبالأحرى «التحالفية» التي قامت بين عشيرة جيس القويّة والمحافظة على استقلاليّتها في حرّان، وبين المليّين والعشائر العربية المنضوية في الاتحاد الملي وعائلة إبراهيم باشا[52].

كانت العشائر العربيّة (الملية) المنضوية تحت جناح الاتّحاد الملي عديدةً مثل العدوان والفراجة، ويحمل بعضها أسماء عشائر عربيّة معروفةٍ مثل الشرابين والجبور والنعيم والحديديين والبقارة والعدوان وحرب، ممن انفصلت عن أمّهاتها من العشائر العربيّة، مع استمرارها بحمل أسمائها، وتبني الانحدار منها، واعتبار نفسها مليّة[53]. ويساعدنا ابن خلدون في فهم كيفية تحوّل رابطة التحالف الدفاعي إلى رابطةٍ نَسَبيّةٍ، أو من نوع رابطة «العصبية» التي «تتوهّم» أو تبني تخيّلًا لهويتها يقوم على الأصل الدموي المشترك، والتي تتحدد هنا في نوع الرابطة العشائرية، فالشعور بوحدة الدم والأصل، أو بلغة ابن خلدون «صلة الرحم» والانتساب إليه هو نتاج «الولاء والحلف»، بمعنى أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام «حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه، إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه

---

(50) يعود هذا التعبير إلى الكومندان فيكتور ميلر في عام 1928، ثم اعتمده بوغوصيان في عام 1950، وواصله كريستيان فيلود في عام 1991، في معرض حديثه عن العلاقات الاجتماعيّة - الاقتصاديّة الحميمة التي قامت بين العرب والأكراد، والتي جعلتهم يمتزجون في ما بينهم في الحالات كافةً. انظر: Velud, Tome 4, pp. 130-133.

(51) Victor Muller, *En Syrie avec les bédouins: Les tribus du desert* (Paris: Librairie Ernest Leroux, 1931), p. 138.

يشير زكريا إلى أن الرواية مختلفة بين أن يكون أصل عائلة إبراهيم باشا عربيًّا أم كرديًّا، ويرجح أن أصله كردي، ولو أن نزعته عربيّة. انظر: زكريا، ج2، ص 665.

(52) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ص 139.

(53) زكريا، ج2، ص 664، وصونيا فرا ولوك ويلي دوهوفل، الرقة وأبعادها الاجتماعيّة، ترجمة عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، 1982)، ص 35، وقارن مع: هونلو، ص 233.

إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»[54]. وفي ضوء المنهج الخلدوني يمكن القول إن ذلك يفسر ظاهرة العمومة بين العشائر العربيّة والكرديّة المتحالفة، وهي أن المتحالفين يعتبرون أنفسهم «أبناء عمومة»[55]. ونجد في عشيرة طيّ التي تعتبرها عشائر الجزيرة العليا كافةً بمثابة «العشيرة النبيلة» بينها بحكم عراقة وجودها في الجزيرة، ونبل محتدها، الذي جعل هيمنتها قائمةً على أساسٍ قيميٍّ وليس على أساسٍ اقتصاديٍّ - اجتماعيٍّ صرفٍ، هذا التركيب المعقّد، إذ كانت أصول عشيرة «الجوّالة» الطائيّة كرديّة[56]. وكان حجم هذه العشيرة الكرديّة - العربيّة الطائيّة عشية الاحتلال الفرنسيّ للجزيرة كبيرًا، لا يقل عن 1000 خيمة، أو 6000 نسمة[57].

في هذا السياق كانت عشيرة أطراف شهر التي تتوزّع مناطقها على التخوم بين الجزيرتين العليا التاريخيّة والوسطى (السوريّة) مختلطةً اختلاطًا شديدًا بين الأكراد والعرب، كما كانت عشيرة الخلجان الكرديّة البرازيّة تنتسب في مفهومها عن نفسها إلى آل البيت العرب، وتعتقد عشيرة الشيخان التي تعتبر من فرق البرازيّة أنها من أصل عربي. وكان المتخيّل الكرديّ للأصل العربيّ راسخًا حتى في العشائر الكرديّة القحّة مثل عشيرة الكيتكان بين منبج وعين العرب، وبشكلٍ خاصٍّ في الاثنتي عشرة عشيرة المتحالفة مع البرازيّة في منطقة عين العرب في شمال سوريّة حاليًا[58]. وتندرج عشيرة المحلميّة في سياق هذه العشائر العربيّة - السريانيّة - الكرديّة المتمازجة، حيث تمثل نتاجًا لهذا التمازج. وكانت هذه العشيرة التي يتزعمها آل قدور بك الحاج علي تعتبر في منظور السريان عشيرةً سريانيّةً عربيّةً تكرّدت، بينما تعتبر نفسها منحدرةً من

(54) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق محمد تامر (القاهرة: دار الثقافة الدينية، 2005)، ص 104.

(55) جكر خوين، سيرة حياتي، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 203.

(56) Velud, Tome 4, p. 129.

(57) استنادًا إلى الجداول في: أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ص 271 و275-276.

(58) زكريا، ج2، ص 661، 670 و672.

قبائل بني هلال العربيّة[59]. أما إبراهيم باشا الملي فكان يعتبرها مزيجًا إثنيًا من الأكراد والعرب[60].

4- نظرية الأصل العربي بين المتخيّل والمكوّنات التمازجية

عكس ذلك حالة التمازج الثقافي واللغوي والإثني في الجزيرة العليا التي تكوّنت عبر عملية تاريخية طويلة المدى لا تقل عن عشرة قرون. وكانت هذه الهوية المركّبة للعائلات الأميرية الكردية الوراثية أو المتغلّبة أخذت تتكوّن في مرحلة تكوّن الإمارات الكردية في العصر العباسي الثاني، ولا سيما مع الدولة المروانية التي قامت في القرنين العاشر والحادي عشر في ديار بكر، وعاصمتها ميافارقين (نبركرت التاريخية)، ودامت قرنًا (980 –1085). وكانت لغتها الرسمية والمحكية هي اللغة العربية، وشهدت خلالها العوائل الكردية المتحولة إلى الإسلام حالات تمازج عن طريق التصاهر واللغة مع العائلات العربية التي كانت تعتبر الجزيرة بمنزلة ديار بكر ومضر وربيعة منذ ما قبل الفتح الإسلامي.

كانت هذه الديار تعجّ بالأقوام واللغات. وانعكس هذا التمازج عليها جميعها. وصاغ الجغرافيون والمؤرخون العرب المسلمون في سياق نشوء الدول الكردية في الجزيرة العليا، ولا سيما نشوء الدولة المروانية في إطار الخلافة العباسية، نظرية الأصل العربي للأكراد التي تقبّلها الزعماء الأكراد أنفسهم لقاء استقلالهم الذاتي، ووجدوا في ذلك شرفًا يربطهم نهائيًا بالإسلام، وتفضي فيها أخوّة الدين إلى أخوّة النسب. وحين بزغت الحقبة الأيوبية، كان هناك عدد من الأمراء الأيوبيين يقولون بأصلهم العربي، كما كانت الفئات الكردية غير السُنيّة مثل اليزيديين تنتسب في مفهومها عن نفسها إلى الأمويين

(59) على العموم فإن عشائر البرازية يعتبرون أكرادًا مستعربين، وكان كثير منهم يرتدي الزي العربي، وتمثل اللغة العربية لغتهم الأم التي يتحدثون بها، وكان منهم الكيتكان والشيخان. انظر: مارك سايكس، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة خليل علي مراد (دمشق: دار الزمان، 2007)، ص 83، ومحمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة محمد علي عوني (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 425. وكذلك مارديني، ص 88، وزكي، ص 423.

(60) يشير سايكس إلى أن أفراد هذه العشيرة قالوا له إنهم كانوا مسيحيّين قبل ثلاثة قرون ونيف، وتحولوا إلى الإسلام بسبب خلافهم مع البطريرك. وإنهم يتكلمون لغة عربيّة هجينة، وإن إبراهيم باشا قال له إنهم عرق مختلط من العرب والكرد. انظر: سايكس، ص 80، وقارن مع: زكي، ص 423.

العرب[61]، أو ينتسب بعضها مثل البابانيين إلى خالد بن الوليد، ولهذا يسمون بـ «الخالديين»، ويتزاوجون بكثرة مع العرب[62].

استمر تخيّل بعض العشائر الكردية الكبيرة لأصلها العربي وتمسّكها به قائمًا حتى العقود الأولى من القرن العشرين[63]. يشير هادي العلوي إلى أن مزاعم الأصل العربي للأكراد ترتبط بأخطاء المنهج القديم لدى المؤرخين العرب وليس بتحيّزات لأمة أو دين، فهي تستند إلى «ظنيّة الرواية»، لا إلى «قطعيّة الدراية». ومن أبرز هذه المزاعم ما أورده المسعودي في الجزء الأول من مروج الذهب عن أصولٍ عربيّة مزعومةٍ للأكراد. ونسبهم في روايته إلى كرد بن عامر بم ماء السماء الذي هاجر من اليمن إلى بلاد الشام في القرن الثالث للميلاد، وفي رواية أخرى إلى كرد بن مرد بن صعصعة بن حرب بن هوازن، وفي ثالثة إلى سبيع بن هوازن. والأخيرتان نقلهما المسعودي شفاهًا عن «قوم من متـأخّري الكرد»، ولم يوافقهم على هذا الادعاء[64]. وتظهر المقاربة الخلدونية للعلاقة بين «النسب» و«العصبية» وتحقيق وظيفة «الولاء والتلاحم»، في ما أشار إليه المسعودي من أن بعض الروايات تذهب إلى أن أصل الأكراد «من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان»، أو أنهم «من مضَر بن نزار»، أو أنهم «من

(61) بولاديان، ص 59–74.

كانت عائلة عزيزان الكردية التي حكمت جزيرة ابن عمر في فترات متفرقة حتى مطلع العهد العثماني كردية من الناحية الإثنوغرافية، لكنها كانت تعتقد أن أصلها عربي، وتنحدر من سلالة الأمويين. انظر: إسكندر داود، **الجزيرة السوريّة بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 68.

(62) هذه هي حالة العشائر الكردية شبه الرحّل التي عرفت بكورد بابا أو بابان، وهم عشائر من الفرسان يعتقدون أن من هداهم من الوثنية وعبادة النار إلى الإسلام هو خالد بن الوليد، فاتخذوا منه وليًا حاميًا لهم، واتسمت أسرهم البارزة بالتزاوج مع عرب بلاد ما بين النهرين. انظر: سايكس، ص 32–33، وزكي، ص 395.

(63) يشير شكيب أرسلان إلى أن نعيم بك ابن مصطفى ذهني باشا من آل بابان، وهو من رؤساء العشائر الكردية في السليمانية قال له: إنهم وإن كانوا رؤساء الأكراد في السليمانية، فنسبهم عربي صريح يرجع إلى أبي عبيدة بن الجراح. انظر: شكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 101.

(64) هادي العلوي، «أصل الأكراد والأيديولوجيا القومية: الأقليات في العالم العربي،» **المعلومات** (المركز العربي للمعلومات – بيروت)، العدد 10 (أيار/ مايو 1994)، ص 34.

ربيعة ومضر، وقد اعتصموا في الجبال طلبًا للمياه والمراعي»[65].

كانت هذه النظرية تبنى في إطار بناء «العصبية» الكردية للعرب، أو الانتساب إلى العرب باعتباره شعورًا بـ«صلة الرحم»، متخيّلًا ذهنيًا وثقافيًا عن الهوية الكردية وتلاحمها مع الهوية العربية - الإسلامية في مرحلة ما قبل القوميات الحديثة. وكان تشكل الوعي بالهوية باعتباره محور تعريف للانتماء يشبه هنا تشكل سائر الهويات التي يشكل المتخيّل عنصرًا بنيويًا في تكوينها، لكنها كانت في حالة العصبية الكردية للانتساب العربي - الإسلامي تستجيب وظيفيًّا إلى تحولات الهوية الجديدة في الاجتماع الإسلامي الإمبراطوري أو «الخلافي» التمازجي الذي كان تأثيره في عناصر الهوية الكردية في الجزيرة العليا كبيرًا جدًا. فالواقع أن الهوية تتكوّن وتتحوّل وليست معطىً ثابتًا أبدًا. وسبب ذلك تاريخي - سوسيولوجي لا يمكن لمسه إلا على مستوى الفترات التاريخية الطويلة الأمد. ففي سياق الانتشار الكردي البشري والسياسي الكثيف منذ القرن العاشر الميلادي وحتى نهاية الدولة العثمانية اندمجت «عناصر أخرى في العرق الكردي، من إيرانيين وعرب وأتراك ومسيحيين أرمن ويعاقبة ونسطوريين»[66]، وظهر تعبير كردستان أول مرة باعتباره تعبيرًا جغرافيًا وأقواميًا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين في سياق هذه التحولات[67]، مؤلف من «كثرة كاثرة» من اللغات والأقوام والشعوب، ستغدو على درجة عالية من التمازج. وتمثل أساس استمرارها التاريخي بعد الفتح العثماني لبلاد الشام والجزيرة (كما أشار الفصل الأول من هذا الكتاب) في التحام بلاد كردستان والجزيرة تحت سلطة واحدة هي سلطة البدليسي. وفي هذا الالتحام غدت جبال طوروس تمثل الحد الطبيعي الجبلي الفاصل بين بلاد كردستان والجزيرة، وأرض الروم[68].

نَمْذَجَت العشائر المليّة التي اتحدت في ما بينها في الربع الأخير من القرن السابع عشر كما تقول الوثائق، هذا التمازج التاريخي، فهي في الأصل اجتماع

(65) أبو الحسن بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مراجعة كمال حسن مرعي، ج 4 (صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، 2011)، ج2، ص 96.

(66) ترنون، ص 60-61.

(67) بولاديان، ص 32.

(68) الجميل، العثمانيون وتكوين العرب، ص 300.

لأكثر من 100 عشيرة منذ القرن السابع عشر. ولذلك فإن أسطورة الأصل العربي لبعض العشائر الكردية، بما في ذلك لدى عائلة إبراهيم باشا نفسها، كانت منتشرةً. وبكلمة مختصرة لم يكن بناء الهوية إلا وجهًا آخر لتحولاتها العميقة التي تمت عبر قرون طويلة في قلب الاجتماع الإمبراطوري الإسلامي الذي كانت الدولة العثمانية آخر استمراريةٍ له في مرحلة ما قبل الاحتلال الغربي ونشوء الدول الحديثة في المنطقة. كان بكل بساطة عملية اجتماعية ثقافية تاريخية هي التي تفسر تحولاتها.

5- التمازج الإثني: الأكراد - العرب والأكراد - الأرمن والتركمان - الأكراد والأشوريون - الأكراد - الأرمن والسريان - الأكراد والسريان - العرب

تميّز هذا المحيط من الناحية الإثنوغرافيّة بالتداخل بين الأكراد والمسيحيّين، حيث كانت هناك نسبة كبيرة منهم مسيحيّة، وبقيت منها فئات كرديّة مسيحيّة دينًا على الرغم من تحول هذه القبائل إلى الإسلام(69). وتمثّل العشائر الهويركيّة الكردية بدرجة أساسية هذا التمازج. كان نحو ثلثي هذه العشائر التي يقودها حاجو آغا من المسلمين السنّة، بينما كان ثلثها الآخر من المسيحيّين اليعاقبة، مع قليلٍ من اليزيديّين المقيمين في بعض قرى طور عابدين الذين يعتبرون أكرادًا منّ الناحية الإثنوغرافيّة واللغويّة - الكرمانجيّة، وتشكّل قرى الهويركيّين في طور عابدين نحو 1000 عائلة(70). وشكّل طول التمازج بين الهويركيّين والسريان فئةً كرديّةً مسيحيّةً في عشائر الهويركيّة.

---

(69) يشير سايكس إلى أن بعض العشائر الكرديّة الجبلية أخذت تتحوّل من المسيحيّة إلى الإسلام، وأن النساطرة كانوا يسكنون بين هذه العشائر. انظر: سايكس، ص 34.

(70) زكريا، ج2، ص 661.

يشير سايكس إلى أن نحو 90 أسرةً من إجمالي عدد أسر عشيرة هارونة الكرديّة كانوا مسيحيّين يعاقبة، وأن عشيرة دومانا الكرديّة في طور عابدين كانت مؤلفةً من مسيحيّين ومسلمين، وأن 90 أسرة من إجمالي عدد أسر عشيرة موممان الكرديّة كانوا مسيحيّين، ويتكلمون الكرمانجية، وكذلك عشيرتا داسكان في طور عابدين وآليان، انظر: سايكس، ص 80-81.

أما المصادر الفرنسيّة فتشير إلى أن الاتّحاد الهويركيّ ضمّ 700 عائلة كانت سنيّةً، و2500 سريان أرثوذكس، و500 عائلة من اليزيديين، وعشرات من اليهود، قارن مع: Velud, Tome 2, p. 222.

عن الإشارة إلى يزيديّي طور عابدين الذين كانوا في عداد حلف الهويركيّة، انظر: فان بروينسن، ج1، ص 69.

تميّز هذا المجتمع بما تميّزت به منطقة الجزيرة العليا من ناحية التمازج الاجتماعيّ واللغويّ والثقافيّ والإثني عمومًا، إذ كان محيط العديد من القرى السريانيّة كرديًّا، ما جعل سريان هذه القرى يتقنون اللغة الكرديّة[71]. وكان بعضهم لا يعرف إلا اللغة الكرديّة لغةً أمًّا له[72]، ففي سياق الانتشار الكرديّ البشريّ والسياسيّ الكثيف منذ القرن العاشر الميلادي وحتى نهاية الدولة العثمانيّة اندمجت «عناصر أخرى في العرق الكرديّ، من إيرانيّين وعرب وأتراك ومسيحيّين أرمن ويعاقبة ونسطوريّين»[73].

ووفق مؤشر التداخل اللغويّ والأنثروبولوجيّ معًا، كانت هناك حالات نموذجيّة لهذا التمازج تمثلت في ما يمكن تسميته العرب - الأكراد مثل الملّيين وعشائر الجوّالة الطائية والمحلميّين وأطراف شهر، والتركمان- الأكراد مثل عشيرة بينار علي، والأرمن - العرب (كان قسم كبير من أرمن ماردين كاثوليك لكنهم لا يتكلّمون إلا اللغة العربيّة)، والأرمن - الأكراد (كان هناك عدد كبير من الأرمن في بعض البلدات والقرى، ولا سيما في بلدة ميافارقين التاريخيّة لا يتكلّمون إلا اللغة الكرديّة) [74]، والسريان - العرب - الأكراد مثل

(71) كان ذلك مرتبطاً بشكل خاص في القرى السريانيّة الجبلية مثل قرية آزخ الجبلية التي تقع على الحدود الشرقية لطور عابدين وقرية تل أرمن الأرمنية السريانيّة المختلطة مع قليل من المسلمين 3000 نسمة في جنوب غرب ماردين على سبيل التمثيل لا الحصر. انظر: مقابلة مع يعقوب قريو في نيسان/ أبريل 2010. عن المعلومات الجغرافية انظر: ترنون، ص 182-183 و200.

(72) يشير ترنون إلى أن النساطرة بعد أن اضطروا في القرن الخامس عشر إلى اللجوء إلى الحصن المنيع في جبال هكاري الذي تقطنه القبائل الكرديّة، عاشوا على علاقة صميمية مع القبائل الكرديّة. انظر: ترنون، ص 46.

وينطبق ذلك حرفيًا على وضعية العلاقة بين الأكراد والنساطرة في طور عابدين، حيث يشير هيبرجيه إلى أن هناك سجلًا تاريخيًا يشير إلى أسقف نسطوري من أصل كردي منحدر من طور عابدين يكاد لا يعرف اللغة السريانيّة ولا يستطيع فهمها. انظر: برنار هيبرجيه، «تطور الكثلكة في الشرق (القرن السادس عشر- القرن التاسع عشر)،» في: **المسيحيّة عبر تاريخها في الشرق**، ص 634، وقارن مع: Seda Atug et Benjamin Thomas White, «Frontières et Pouvoir d'etat: La frontière turco-syrienne dans les années 1920 et 1930,» *Presse de Sciences politiques*, vol. 20, no. 3 (2009), p. 101.

(73) ترنون، ص 60-61.

(74) المصدر نفسه، ص 117 و133.

يشير بوغوصيان وهو باحث سوري أرمني في ضوء ملاحظاتٍ ميدانيّةٍ إلى وجود مجموعةٍ أرمنيّةٍ تعمل في الزراعة في جنوب القامشلي، فقد أغلبها لغته الأرمنيّة الأمّ، لكنه لم يفقد انتماءه القومي إلى =

أهل «الكوليّة» أو «القصوارنة» الذين التجأ قسم منهم إلى سوريّة بعد المذابح التركيّة في سنوات الحرب العالمية الأولى، ثم إلى الجزيرة السورية في أواخر العشرينيات والنصف الأوّل من الثلاثينيات، فكانوا سريانًا (معظمهم سريان أرثوذكس وقلة سريان كاثوليك)، وعربًا تمثّل اللغة العربيّة لغتهم الأم، وأكرادًا من الناحية الأنثروبولوجيّة، حيث تتشابه عاداتهم مع الأكراد في كل شيء: اللباس والفنون والأعراس والطبخ.

وهناك الأشوريون - الأكراد - الأرمن الذين كانت لغتهم «السورث»

= الأرمن. انظر: Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 51.

يبدو أن ما لحظه بوغوصيان هو جزء ممّا أشار إليه مارك سايكس وهو أن جبال كردستان كانت تحوي أرمن ملحقين بعشائر البوسكان والكوريان، وهم لا يتشابهون مع أرمن السهول، ولا يتميزون من كورد البوسكان والكوريان من حيث الملبس والمظهر. وكان هؤلاء يعتقدون في الوقت نفسه أنهم عرب فيتحدثون في ما بينهم بلغة عربيّة هجينة تختلف عن اللغة العربيّة الاعتياديّة، مثل اختلاف الإيطاليّة عن الفرنسيّة. انظر: سايكس، ص 60-61.

ويشير محمد أمين زكي إلى عشيرة كرديّة جوالة تدعى بيكران مؤلفة من نحو 500 أسرة تتجوّل بين مشارف ديار بكر وسعرت. ويقول الأرمن إنهم يتحدرون من عائلة بغراتيان الأرمنية الشهيرة، كما يشير إلى عشيرة تيركان في شمال ديار بكر التي تضم بعض الأرمن الذين لا يعتبرون أنفسهم من الأرمن بل من الأكراد. انظر: زكي، ص 416.

وبينت دراسة فرا ودو هوفل للرقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، توطن بعض هؤلاء الأرمن - الأكراد الذين يتكلمون اللغة الكرديّة، ويرتدون الألبسة الكرديّة في الرقة. انظر: فرا ودوهوفل، ص 70-77.

وخلال ارتفاع وتيرة الهجرات الكرديّة-السريانيّة إلى الجزيرة السوريّة بعد عام 1925 نشأ حي أرمني - كردي خاص بهؤلاء الأكراد - الأرمن في القامشلي، ويشير نور الدين زازا في ضوء ملاحظاته الأنثروبولوجية على النمط الثقافيّ لهذه الفئة أنها مستكردة تمامًا، وتنتمي إلى الأرمن الأرثوذكس «وكانت الكتب المقدّسة لقساوستهم مكتوبةً باللغة الكوردية، لكن بالحروف الأرمنيّة. وكانت الأحزاب الأرمنية تبذل جهدًا جبارًا لتعليم اللغة الأرمنية، وإبعادهم عن تأثير الثقافة الكورديّة». انظر: نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 215.

وشكّل الأرمن - الأكراد لاحقًا قوام قرية «البشيرية» في الدرباسية، عن موقع هذه القرية انظر: عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983** ([د. م.: د. ن.]، 2000)، ص 77.

وكان «البشيريون» يتحدرون أساسًا من منطقة مديات، وعاشوا في محيطٍ كرديٍّ متمازج تغلب عليه عشائر كرديّة من أصل سرياني، لكنها تعتبر نفسها عربيّة، وهي في الحقيقة كرديّة - عربيّة مثل المحلميّة، قارن مع: خوين، ص 19.

نفسها مزيجًا من اللغات السريانيّة - الكرديّة - الأرمنيّة، بل كانت هناك وحدة في الخصائص الإثنوغرافيّة بين الأشوريين والأكراد، بحيث يصعب التمييز بينهم وفق هذه الخصائص. وتكوّنت في هذا الفضاء المركب لغات شعبيّة دارجة مزيجة من لغاتٍ عدة. وينطبق هذا الاجتماع المركّب على أشوريي جبال تياري وهكاري الذين هاجروا أو هُجّروا في البداية إلى العراق، ثم في عام 1933 إلى سوريّة. وفي التاريخ الأحدث نزح الأشوريون (النساطرة) منذ عام 1789 من سهول بلاد ما بين النهرين إلى جبال تياري وهكاري على ضفتّي نهر الزاب المتفرع من نهر دجلة جراء النكبات التي ألحقها بهم طهماسب الثالث المعروف بنادر شاه[75]. وتحوّلت لغتهم الآراميّة التي فقدت نفوذها في القرن الثامن الميلادي إلى لغةٍ عاميةٍ تعرف سريانيًّا باسم «السورث». تميّزت هذه اللغة بتأثّرها الشديد إلى جانب اللغة العربيّة باللغة الكرديّة والتركيّة والمغوليّة[76]. وكانت اللغة الكرديّة هي الأكثر شيوعًا في لغة الأشوريين النساطرة حيث كانوا يتكلّمون في ثلاثينيّات القرن العشرين بحكم التمازج والاختلاط مع الأكراد في جبال تياري وهكاري اللغة الكرديّة، الأمر الذي وحّد بينهم إثنولوجيًّا، ولا تختلف إلا في عناصر بسيطة[77]، كما كانوا يتكلمون حين

(75) إسحق، ص 136-137.

(76) يشير محمد أمين زكي إلى سيادة لغةٍ شعبيّةٍ في قضاء سعرت الذي وصل عدد سكانه في عام 1914 إلى أكثر من 74 ألف نسمة، وهي لهجة كرديّة - كلدانية خليطة، ويعني بالكلدانيّة اللغة الآراميّة، كما يتحدث عن لغةٍ عربيّةٍ - كرديّةٍ - أرمنيةٍ خليطةٍ لدى عشيرة بالكي في جوار ساسون. انظر: زكي، ص 338-339. ويرى زكي أن اللغة الأشوريّة سريانيّة - كرديّة، لكن خصباك ينفي الاعتقاد المنتشر بأن الأشوريّين لم يكونوا إلا أكرادًا مسيحيّين، ويشير إلى أن «لغتهم السريانيّة - الأرمنية تدحض هذا الادعاء». انظر: شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافيّة إثنوغرافيّة** (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2005)، ص 486.

(77) انظر: إسحق، ص 40.

يعتبر بعض الباحثين الأكراد أن النساطرة ليسوا إلا أكرادًا مسيحيّين زعموا (يكتب في عام 1939) لاعتبارات سياسية أنهم من جهة العنصر والدم ليسوا أكرادًا، وأنهم بقايا الأشوريّين وأحفادهم في ولاية الموصل، في حين أنه ليس لهم لغة شعبية إلا اللغة الكرديّة، فضلًا عن أن العرب في صدر الإسلام اعتبروهم هم واليعاقبة نصارى الكرد. انظر حواشي محمد علي عوني في: زكي، ص 280-281.

لكن مؤرخًا حصيفًا مثل أمين زكي يشير إلى التمازج الكبير بين اللغتين الآرامية والكرديّة، ويسمي اللغة المزيجة بكلدانية - كرديّة، كما يشير إلى «أن العشائر النصرانيّة المسماة بالنساطرة التي تعيش مع الأكراد في الجبال خاضعون للأكراد في كل شيء». انظر: زكي، ص 396. =

قدموا إلى الجزيرة اللغة العربيّة اللهجة العراقيّة[78].

وفق ما يشير إليه عزيز سوريال عطية في تاريخه للمسيحية الشرقية، كان النمط الأنثروبولوجي للأشوريين والأكراد واحدًا من ناحية «التقاليد والحياة الخاصة»، بل وتشارك الأمراء الأكراد مع البطريرك الأشوري في إدارة المجتمع و«مناقشة الأمور التشريعية الخاصة بالأكراد المسلمين والنساطرة المسيحيين»[79]، قبل أن يتم فسخها نتيجة الانقسامات الدامية بينهم التي بدأت في أربعينيات القرن التاسع عشر، ووصلت ذروتها التراجيدية في اغتيال سمكو البطريرك الأشوري مار شمعون بنيامين في عام 1918[80].

رابعًا: لقاء سياسات التهجير التركيّة والسياسات الإثنية الفرنسيّة

ارتبط استقبال السلطات العسكرية الفرنسيّة في الجزيرة بعد إكمال احتلالها لجزيرة السوريّة في أواخر عام 1926، بعوامل «إنسانية» في الظاهر، بينما كان باطنها مرتبطًا بالسياسات الإثنية الفرنسيّة المسبقة لإعمار الجزيرة التي صيغت ومورست بين عامي 1920 و1923 وبتشكيل كيان استيطانيٍّ كرديٍّ –

= ونفهم من كلام زكي انه يعني بذلك وحدة الخصائص الاثنوغرافيّة بين الأكراد والنساطرة في تلك الجبال. وتشير رحلة علي سيدو الكوراني في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين إلى منطقة دهوك – العماديّة إلى هذه الوحدة، حيث يشير إلى قس أشوريّ التقاه، ويقول: «لم يكن منظر هذا القسيس، وهي اللفظة التي يطلقها الأكراد على القسيس، يدل على مركزه الديني، إذ لم تكن أرديته تختلف عما يرتديه الأكراد، لولا قبعة عاديّة إفرنجيّة يلبسها رأسه. وحين وصلنا المياه فرش لنا الأشوريون البسط على جانب الماء، ثم أحضروا لنا لبنًا حامضًا، ولولا محادثة القسيس إليهم لما ميّزتهم عن الأكراد، إذ لا فارق بينهم وبين الأكراد في لباسهم وعاداتهم وسحنهم. وتنفرد عشيرة تياري في زيّها عن الأكراد في اعتمار أفرادها قلنسوة مخروطيّة الشكل من اللباد الأبيض بدلًا من العمامة الكرديّة». انظر: علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العماديّة، أو جولة في كردستان الجنوبية (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 156 و163.

(78) رسالة منير الدرويش في 4 آذار/ مارس 2012.

(79) عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية (الكنائس: القبطية، الإثيوبية، النوبية، السريانية، الأشورية، الأرمينية، الهندية، المارونية)، ترجمة وتعليق ميخائيل مكسي إسكندر (القاهرة: شركة هارموني للطباعة، 1977)، ص 283.

(80) لمزيد من المعلومات عن سمكو إسماعيل (شكاك)، وتقلّب مواقفه وتحالفاته التي جرى في سياقها اغتيال البطريرك الأشوري، انظر: جرجيس فتح الله، يقظة الكرد: تاريخ سياسي 1900–1925 ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به (أربيل: دار تاراس، 2002)، ص 167–172.

كلدو أشوري متفرنس فيها لمواجهة الحركة الوطنية المتركزة في المدن الداخليّة السوريّة حيث شكّل تحطيمها الحكم العربي، أحد أبرز عوامل سياسة الفرنسيّين في تجزئة سوريّة وفق نظام الـAutonomie إلى «دويلات» و«ألويةٍ» مستقلةٍ ذاتيًا على أسس طائفيّةٍ ومذهبيّةٍ، أو ذات نظام استقلالي خاص، هي حلب ودمشق ودول العلويين والدروز ولبنان الكبير، ولواء الإسكندرون، مع مشروعٍ لدولةٍ كلدو - أشوريةٍ، ولدولةٍ بدويّةٍ عربيّةٍ، ولاحتمال كيان كردي (ملّي) في الجزيرتين العليا والوسطى السوريّة.

يبيّن الأرشيف الفرنسيّ أن السياسة الإثنية في الجزيرة كانت في صميم خطط التصور الفرنسيّة لما تصفه نادين بيكودو بـ«تصنيع المصير السياسي للمجتمعات المحليّة»[81]، حيث صكّ الخبراء الفرنسيّون مصطلح «أشوريين - كلدانيين» في عامي 1919 - 1920 باعتباره مصطلحًا قوميًّا مسيحيًّا مشرقيًّا لتوحيد مطالب الكنائس السريانيّة المشرقيّة أمام مؤتمر الصلح في باريس في 18 كانون الثاني/ يناير 1919، ومطالبته باسم أرومةٍ إثنيةٍ قوميّةٍ واحدةٍ، بقيام دولةٍ تضم الكلدان والأشوريين في منطقتي غرب الموصل بين دجلة والعراق والجزيرة في سوريّة تحت الانتداب الفرنسيّ[82]. كما تصوّر ميليران في رسائله مع الجنرال غورو، سياسة تقوم على «تمييز واضح بينها وبين المناطق السوريّة»، أكان مصيرها هو «نظام مستقل، أو دمجها مع الاتّحاد السوريّ»، على أساس التعاون مع «الاتّحاد الملّي»، و«توطين عناصر كلدانيّة - أشورية على طول خطّ سكة الحديد في شرق الفرات»[83]. وكان خطّ الحديد المقصود هو خطّ قطار الشرق السريع الذي كان يأتي من أوروبا إلى اسطنبول وحلب، مارًّا بنصيبين، وكان هذا الخط الذي سيفصل لاحقًا واعتبارًا من عام 1921 الحدود السوريّة عن التركيّة، يمرّ برأس العين والدرباسيّة وعامودا والقامشلي والقحطانيّة[84].

(81) نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 15.

(82) ترنون، ص 54 و286، وطارق متري في: المسيحيّة عبر تاريخها في الشرق، ص 863.

(83) برقية الرئيس ميليران إلى الجنرال غورو في 6 آب/ أغسطس 1920. انظر: الملف الوثائقي لمراسلات غورو - ميليران الذي نشره وجيه كوثراني في: وجيه كوثراني، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 216-232.

(84) مارديني، ص 348.

تبنّى الجنرال غورو في عام 1920 سياسة ربط لواء الجزيرة مع المندوبيّة في حلب لدواعٍ عسكريّةٍ، وقام بتشكيل «لواء مستقل» في الجزيرة، وقام بتجنيد وحداتٍ محليّةٍ «مليّةٍ» و«أشوريةٍ» متكلدنةٍ وفق خطة ميليران - غورو، أضاف إليها وحدات بدوية عربيّة، قاتلت مع القوات الفرنسيّة في المرحلة الأولى لعمليّة احتلال الجزيرة السوريّة، وحتى عام 1922[85]. ولهذا عمل الضباط الفرنسيّون في لجنة الحدود السوريّة - التركيّة التي تشكلت بموجب اتفاقيّة فرانكلان بويون (أنقرة الأولى في عام 1921) في إطار تلك السياسات على استخدام عمل اللجنة باعتبارها مظلّةً لجذب أعيان نصيبين للهجرة إلى القامشلي، باعتبارها ستحلّ عاجلًا أم آجلًا مكان نصيبين، وتلقوا وعودًا إيجابيّةً من أولئك الأعيان الذين تجاوبوا مع الدعوة بسبب مصالحهم الاقتصادية في الجزيرة العليا السوريّة. وكانت هذه هي حال اثنين من الأعيان الذين سيؤدون خلال العقود اللاحقة وحتى أواسط الخمسينيات دورًا كبيرًا في التاريخ الاجتماعي - السياسي السوريّ الحديث خلال فترة الانتداب وبعدها، وهما حالة قدور بك، قائمقام نصيبين وعشيرته «المحلميّة» الذي كان شقيقه عبد الرزاق نائبًا عن ماردين في المجلس الوطني الكبير ويرتبط بعلاقاتٍ وثيقةٍ مع مصطفى كمال؛ وحال رفيق نظام الدين رئيس بلدية نصيبين وعائلته والقيّم على وقف زين العابدين جنوب نصيبين[86]. وبهذا الشكل لم يكن فتح الجزيرة أمام الهجرات من جنوب تركيا وشرقها إلى سوريّة عمومًا، والجزيرة السوريّة الفقيرة بالعمران خصوصًا، نتيجة تدفق هذه الهجرات بقدر ما كان نتاج سياسةٍ إثنيةٍ فرنسيّة مسبقةٍ عزّزتها تلك الهجرات وشكّلت قاطرتها الإثنية البشريّة.

يفسر هذا التقاطع بين سياسات إعادة توزيع السكّان وتهجيرهم التركيّة الكماليّة، والسياسات الإثنية الفرنسيّة في سوريّة عمومًا، وفي الجزيرة السوريّة خصوصًا، أنه إذا كانت وتائر موجات الهجرات الأولى بين عامي 1922 و1924 إلى المدن الداخليّة بصورةٍ أساسيّةٍ، فإن وتائر موجات الهجرة بين عامي 1925 و1939 بشكلٍ خاصٍّ جرى تلقّفها واستيعابها في الجزيرة السوريّة في إطار تلك السياسات.

---

(85) Velud, Tome 1, pp. 57-59.

(86) المصدر نفسه، ج1، ص 108-109.

تابع الكماليّون في العهد الجمهوري ولا سيما في عهد أتاتورك، سياسة القومنة أو التريك بمنهجي التهجير القسريّ والتريك الثقافيّ - اللغويّ وصولًا إلى حظر اللغة الكرديّة رسميًا في عام 1932. وخلال هذه السياسات جرت أكبر عمليّة تطهير للجمهورية القوميّة التركية الجديدة. ونشأ عن الهجرات الإثنية القسريّة من تركيا إلى سوريّة ثلاث مشكلاتٍ: المشكلة الأرمنيّة، والمشكلة الكرديّة، والمشكلة الكلدو - أشورية. وعلى الرغم من عمل قادة «الطاشناق» بشكل منتظم مع المفوّضيّة الفرنسيّة ضدّ مصالح الشعب السوريّ الوطنية في مرحلة سعيه للاستقلال على خلاف «الهنشاق» الذين دعموا الكتلة الوطنيّة[87]، فإن الهجرتين الكرديّة والكلدو - أشورية من تلك الهجرات تمتعتا بسبب التحريض الفرنسي، بخصائص المشكلات القوميّة «الانفصاليّة» في الثلاثينيّات في سوريّة.

خامسًا: الهجرات الكرديّة الكبرى (1925 - 1939) الحالات الهويركيّة والمليّة والدرسيميّة نموذجًا

1- ثورات وهجرات: ثورة النورسي

تعود أصول هذه الهجرات إلى عام 1925 حين قامت السلطات التركيّة على خلفيّة إخماد ثورة النورسي في عام 1925 واندلاع الثورة في جبال «آغري - آرارات» خلال الأعوام 1926 - 1930 بعمليّة نقلٍ قسريٍّ للسكّان الأكراد إلى برّ الأناضول طالت أكثر من مليون شخصٍ من رجالٍ ونساءٍ وأطفالٍ، ودمّرت مدنهم وقُراهم عن بكرة أبيها[88]. وقُسّمتْ كردستان إلى مقاطعاتٍ ذات إدارةٍ عسكريّةٍ، مع بناء قلاع عسكريّةٍ في أعالي الجبال لمراقبة تحركات الأكراد والسيطرة عليهم[89]. وترافقت هذه السياسة مع سياسةٍ إثنيةٍ تركيّةٍ أخرى نفّذت

(87) كانت الكتلة الوطنية وثيقة الصلة بالهنشاق في مواجهة الطاشناق الذي اتهمته الكتلة بدعم سلطات الانتداب له بالمال وتعيين رجاله «في الشرطة والدرك والتحري ودوائر الأمن»، ورعاية منشوراته «ضدّ الوطنيين وضدّ خصومه من الأرمن وهم حزب الهنشاق». راجع: الكيالي، ج4، ص 122-123.

(88) باسيل نيكيتين، الكرد: أصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم، عاداتهم، آدابهم، لهجاتهم، قبائلهم،قضاياهم، طرائف عنهم، مراجعة صلاح برواري ([د. م.]: منشورات مجلة ASO، 1993)، ص 33.

(89) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (دمشق: دار المدى، 2003)، ص 191.

بأشكالٍ متعدّدةٍ، وهي تطهير تركيا الجمهوريّة من المسيحيّين، وتقليص عددهم إلى أدنى حجم ممكنٍ. واستمرّت هذه السياسة من ناحية مواصلتها وشدّتها حتى عام 1939. وبين عامي 1925 و1938 قام الأكراد بسبع عشرة ثورةً ضد الدولة التركيّة، بدأت بثورة النورسي في عام 1925، وانتهت بإخماد ثورة سيد رضا في عام 1938 في درسيم[90]، التي سجّلت نهاية تاريخ الثورات العشائرية الكرديّة. وكان ينتج من كل ثورةٍ كرديّة تدفق هجرةٍ كرديّةٍ جديدةٍ إلى الجزيرة السوريّة.

بدأت موجات الهجرة الكبرى مع ثورة النورسي (1925) بهجرة جماعةٍ من عشائر «الميران» بزعامة نايف بك، وهجرة 7000 شخص من عشائر «الكويان» و«الشرناخ» إلى العراق، وطلبت وضعها في نطاق النفوذ البريطانيّ، بينما لجأ الملّيون إلى مناطقهم الرعويّة التاريخيّة في الجزيرة السوريّة[91]، ولم يكن الملّيون وحدهم هم الذين لجأوا إلى الجزيرة بعد إخفاق ثورة النورسي، بل لجأ إليها عدد كبير من مختلف العشائر الكرديّة، وبينهم وفق وصف جكر خوين شيوخ وبكوات وآغوات، متعلّمون وغير متعلّمين، لصوص وقتلة وقطّاع طرق[92]. وكانت علاقة الشرناخ بالبريطانّيين تعود إلى أيلول/ سبتمبر 1920 حين كانوا سيشكلون القوام الأساسي لخطة الميجور نوئيل، والبدرخانيّين ضد الكماليّين[93]، إذ كانت الفكرة البريطانيّة عن دعم قيام إمارة كرديّة في ديار بكر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بزعامة أمين عالي بدرخان تداعب تطلعات البدرخانيّين[94]، بينما كانت بريطانيا قد ركّزت عليها اهتمامها في شرق آسيا الصغرى باعتبارها وسيلةً للتخلص من

(90) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربيّة للعلوم - ناشرون، 2010)، ص 97.

(91) انظر: فتح الله، ص 307-308، وديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 311.

(92) يعدّد جكر خوين من العائلات المعروفة كلًا من كور حسين باشا، حاج موسى بك ختي، أمراء خرزة، أمراء بالو، أمراء دارهين، عائلة الشيخ سعيد، شيوخ جاني، شيوخ خربوت، شيوخ بدر الدين حاج علي، إسماعيل حمد، عائلة جتو، عائلة علي يونس، توفو، أحمد سليمان، يوسف أوصمان، وغيرهم. انظر: خوين، ص 184.

(93) مكدول، ص 230.

(94) صلاح محمد سليم هروري، الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، 1900-1950 (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2006)، ص 78 و84.

المناطق التركيّة، ولإضعاف الدولة العثمانيّة، غير أنها سرعان ما تخلّت عنها بسبب العوائق التي واجهتها[95]. وحين اندلعت ثورة الشيخ سيد رضا بين عامي 1937 و1938 في درسيم، وقفت بريطانيا بشكلٍ حازم إلى جانب الكماليّين، وغطتّ النكبة التي ألحقوها بدرسيم. ولهذه الثورة قصّة تراجيديّة، سنركّز فيها على ما يتعلق بالسياسة الدوليّة، وبحدود تساقط آثارها في المجال السوري في الفقرات اللاحقة.

2- الهجرة الهويركيّة

أ- حاجو آغا رئيسًا للهويركيّة: الانقسام بين عائلتي عثمان وحاجو

كان حاجو آغا (1880 - 1940) ينتمي إلى سلالة زعماء الهويريكية الذين لقوا جميعًا حتفهم إما في المعارك، أو في الثأر. كانت زعامة العشائر الهويركيّة قد آلت منذ عقودٍ طويلةٍ إلى عائلة حاجو أو عثمان التي حملت اسم «سلاطين هويركان»، لكنها كانت في صراع تقليديٍّ ضد العائلة المنافسة لها على الزعامة، وهي عائلة شلبي الدكشوريّة. وكان الهويركيوّن تقليديًّا أعداءً للدولة، بينما كان الدكشوريّون حلفاء لها، ويشاركون عسكر الدولة في هجومهم على الهويركيّين «حين يحدث هذا الهجوم لسببٍ تأديبيٍّ ما»[96].

كان جبروت الاتّحاد الهويركي في ولاية مديات حيث تقع مزيزخ عاصمة الهويريكيّين، لا يقلّ قوةً عن جبروت المليّين في ولاية ديار بكر حيث تقع ويران شهر عاصمة المليّين. وكان العثمانيّون أعدموا والد حاجو آغا في عام 1885 بسبب أعمال «الشقاوة» التي كان يقوم بها في المنطقة الممتدة من طور عابدين إلى ماردين. وخلال الحرب العالمية الأولى تخوف الأتراك من شغبه

(95) مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792-1923، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 327.

(96) خوين، سيرة حياتي، ص 45-46، وانظر أيضًا: بروينسن، ص 231. والفارق بين الروايتين هو أن بروينسن يشير إلى أن الدكشوريّين كانوا غرباء عن الهويركيّين، ويستند بروينسن في ذلك إلى رواياتٍ لاحقةٍ صحيحةٍ من زاوية النظر الأنثروبولوجيّة وليس التاريخية بالضرورة، حيث يبدو لنا أن تاريخ الصراع اللاحق بعد قيام الجمهورية التركيّة وهجرة حاجو آغا إلى العراق، ثم إلى الجزيرة، قد صوّر الدكشوريين «غرباء» عن العشيرة.

فرموه في السجن ثلاث سنوات[97]، ويبدو أن التخوّف من الشغب كان مرتبطًا بالشكوك التي حامت حول موقف الزعماء الأكراد من قيام منظمة «إرشاد» الكرديّة بمحاولة عصيان في بوتان وطرابزون (انتفاضة بدليس) في عامي 1913 و1914 بدعم من الروس[98]، ويستند إلى طبيعة العلاقات المميّزة بين عائلة حاجو آغا وعائلة بدرخان. وفي أي حال لم يكذّب حاجو آغا شكوك «الاتّحاديين»، فدافع بشكلٍ بطوليٍّ عن أبناء عشيرته السريان اليعاقبة في مديات الذين فرّوا إثر عمليّة تهجير الأرمن إلى قرية عين الوردة الجبليّة المنيعة، وحال دون قيام العشائر الكرديّة الأخرى بإبادتهم[99].

حين خرج حاجو آغا من السجن كانت السيطرة في عائلة أبناء عثمان آغا في ابن عمه الشقيق علي بطّة. وفتح موت بطّة في أوائل عهد الاستقلال التركي في عام 1923 الصراع بين حاجو آغا (آل حاجو) وابن عمه وشقيق زوجته صاروخان (آل عثمان) على الزعامة على مصراعيه. ودعم «معتمد» نصيبين، إسماعيل حقي، في هذا الصراع حاجو آغا، ونصّبه رئيسًا للعشيرة، ففرّ صاروخان إلى الأراضي السوريّة من بطش حاجو آغا، إلى قرية تل شعير في مناطق عشائر الآشيتيان الكرديّة في الجزيرة، واضعًا نفسه تحت الحماية الفرنسيّة، في حين وضع حاجو آغا العشائر الهويركيّة في خدمة الكماليّين. وسيبدأ حاجو آغا سلطته الجديدة بالعمل للكماليّين بعمليّة بياندور في تموز/يوليو 1923، التي ستكرّس الحوليّات الفرنسيّة اسمها تحت عنوان «مذبحة بياندور»[100]. وبفضل تصاهر رفيق أفندي رئيس بلدية ماردين، وعبد الله شاهين

(97) Velud, Tome I, pp. 161-162.

(98) هروري، ص 56-57.

(99) خوين، ص 63، وقارن مع: فريد بسمارجي، أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 206.

هناك رواية أخرى تستمد معلوماتها من تقانات التاريخ الشفهي، تشير إلى أن القائد الهويركي الذي حمى المسيحيّين لم يكن حاجو آغا بل علي بطّة. وفي ملفات وزارة الخارجيّة البريطانية هناك إشارة كما يصف بروينسن، إلى المسيحيّ شمعون حنّا أخو علي بطة في السلاح، وهو موضوع عدد من الحكايات البطوليّة التي يرويها مسيحيّو طور عابدين. انظر: بروينسن، ص 232.

(100) Velud, Tome I, pp. 122-123 et 161-162, Jean-David Mizrahi, *Genèse de l'État mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 179.

وفق التقارير الفرنسيّة قتل علي بطّة في يوم إعلان استقلال الجمهورية التركيّة، بينما وفق =

أحد أعيان نصيبين، فإن نفوذ حاجو آغا امتدّ إلى المدينتين[101]، وكان في ذلك نموذجًا للقبيليّ الجبليّ الذي يتميّز بروابط أهليّةٍ وثيقةٍ مع وجهاء الحضر في المدن. ولم يكن حاجو آغا قبيليًّا «جاهلًا» إذا كان لا يعرف من التركيّة إلا القليل، لكنه كان يتقن وفق التقارير الاستخباريّة الفرنسيّة اللاحقة اللغة العربيّة قراءةً وكتابةً[102].

ب - فرار حاجو آغا إلى العراق

فرّ حاجو آغا إلى العراق في عام 1926 في سياق فرار ألوف الأكراد من تركيا إلى العراق، بنتيجة ثورتي النورسي و«آغري - آرارات». ووصل عددهم بين عامي 1925 و1927 وحدها إلى نحو 28500 نسمة، كان من بينهم 1500 مهاجر من مسيحيّي طور عابدين[103]. ومن المعتقد أن هؤلاء المسيحيّين كانوا من ناحية العصبيّة العشائريّة هويركيّين يدينون بالولاء لحاجو آغا، أو ما يمكن تسميته بالمسيحيّين الأكراد أو المتكرّدين، إذ كان ثلث عشائر الهويركيّة مؤلّفًا من المسيحيّين السريان اليعاقبة[104].

لم تشمل الهجرة جزءًا من العشائر الهويريكية فحسب، بل شملت عشائر أخرى مثل عشائر الميران والكويان وأتروشي، حيث سمحت السلطات العراقيّة (البريطانيّة) لعشائر الميران بأن تستقر في منطقة مراعيها التقليديّة في جنوب خطّ ممتد من رميلان إلى ملتقى نهر الخابور بدجلة، ويقدّم تاريخ هذه العشيرة نموذجًا عن عمليّة تمزيق الحدود السياسيّة التي وضعتها معاهدة لوزان للسكان في ثلاث دولٍ، بينما لجأ الأتروش إلى منطقة العماديّة، والكويان إلى

= الرواية الشفويّة التي يثبتها بروينسن قتل في ظروف غامضة في عام 1919. انظر: بروينسن، ص 232، وخوين، ص 184-189.

(101) Velud, Tome 4, pp. 155-156, et Tome 2, p. 333.

(102) المعلومات الخام مستمدّة من التقرير الاستخباري الفرنسيّ عن حاجو آغا، قارن مع: المصدر نفسه، ج2، ص 333، وج 4، ص 155-156. بينما يؤكد جكر خوين أن حاجو آغا لم يكن يعرف كتابة اسمه، قارن مع: خوين، ص 282 و290.

(103) **التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926-1927**، تعريب سليم حسون (بغداد: جريدة العالم العربي، 1928)، ص 16-17.

(104) زكريا، ج2، ص 661.

زاخو[105]. لكن الهجرة الهويركيّة كانت أكثرها حساسيّةً بسبب طبيعتها القبليّة الجبليّة القتاليّة.

كان حاجو آغا رئيس عشائر الهويركية في هذا الإطار من أبرز اللاجئين إلى العراق. فعلى الرغم من عدم مساهمته في ثورة النورسي، ووقوفه ضدّها بدعوى أنه لم يكن يعرف أهدافها[106]، أثارت اتّصالاته بالقادة الأكراد في عموم كردستان التي يبدو أنها كانت منصبّةً على تفجير ثورة «آغري» في حينه، ارتياب السلطات التركيّة بولائه، ففرّ تحت تأثير الخوف من اعتقاله مع بعض رجاله إلى العراق. ولم تكن علاقة حاجو آغا بالثورة من قبيل المظنّات، إذ اختير يومئذٍ لقيادة قطاع مديات - ماردين - شرناخ[107]. وفي ملجئه العراقي برز محاربًا حقيقيًا، ويستطيع تعبئة ألوفٍ عدّة من البنادق والرجال، ومثّل أقوى قائدٍ عشائريٍّ كرديٍّ في أواسط العشرينيّات من ناحية قدرته على الحركة والتنسيق

(105) **التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926-1927**، ص 16-17.

كانت قبائل الميران وهي في أصل تشكل الاتحاد المليّ، تتألف من قبائل سيارةٍ عدة، تتجول في مناطق معلومةٍ، وتدخل الأراضي العراقيّة شتاءً، وفي الصيف تعود إلى الأراضي التركية. فتكون في الشتاء على ضفة دجلة اليمنى بين جزيرة ابن عمر وتل رميلان ودمير قبو في الأراضي السوريّة، وفي الصيف بجوار سعرت، وربما وصل بعض الفرق إلى بحيرة وان الجنوبية. وبهذا الشكل كان تجوال هذه العشائر عابرًا للحدود التركية - السوريّة- العراقيّة، بحكم توزيع مناطقها التقليديّة بعد معاهدة لوزان بين ثلاث دول هي تركيا وسوريّة والعراق. انظر: طه الهاشمي، **جغرافية العراق**، ط 2 (بغداد: مطبعة المعارف، 1936)، ص 112.

(106) قارن مع: مكدول، ص 12، و**مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي (بيروت: مطبعة أميرال، 2001)، ص 117، قارن مع: Mizrahi, p. 179.

وتلطّف رواية عائلة حاجو آغا عن تاريخ حاجو آغا التي سجّلها بروينسن هذا الموقف، فتشير إلى أن الكماليّين سيطروا على العشيرة في عام 1921 واعتبروها «إنقاذيّةً» مخلصةً لهم في حرب الاستقلال الوطني، لكن الرواية العائليّة البعديّة تلطّف الموقف فتصوّر أنّ حاجو آغا كلّف بقمع ثورة النورسي لكنه نأى بنفسه عن ذلك. راجع: بروينسن، ص 235.

عثمان علي، **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ط 2 (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)، ص 523.

(107) كان حاجو آغا رئيس إدارة مناطق مديات وماردين وشرناخ إبان الانتفاضة، انظر: **مذكرات الجنرال إحسان نوري باشا: انتفاضة آكري (1926-1930)**، ترجمة صلاح برواري (بيروت: [د. ن.]، 1990)، ص 144.

وعن قدرات حاجو آغا انظر: خوين، ص 227.

مع قادة الأكراد في راوندوز في العراق وبسمكو في إيران، وبالشيخ أحمد البارزاني في بارزان للقيام بعملٍ عسكريٍّ على مستوى كردستان تركيّا كلها. وفي أواخر حزيران/ يونيو 1926 كان تحت إمرة حاجو آغا كما تشير رسائله إلى وجهاء رواندوز 500 مقاتل، هم جزء من خطّته لإعداد عشرة آلاف مقاتل، كان مقرّرًا أن يسهم المليّون فيها بـ1500 مقاتل[108].

منح حاجو آغا ولاءه في هذه المرحلة للبريطانيين، وتكشف مراسلاته السريّة في عام 1927 مع ضابط الاستخبارات البريطاني س. ج. إدمونز هذا الولاء، حيث يبدو متشكّكًا بمدى دعم الفرنسيّين للأكراد، ويسأل مراسله السريّ عما «إذا كان يعتقد أن الأغوات (الإنكليز)، أم أصحاب العيون الزرق (أي الروس) سيكونون أكثر فائدةً»[109]. لكنّه اضطر إلى تحويل ولائه إلى الفرنسيين في الجزيرة السوريّة بسبب تخلي البريطانيين عنه بفعل الضغوط التركيّة الكثيفة عليهم لتسليمه إليهم[110]، فحدّدت حركته، ورفضت شروط لجوئه إليها، ومنعته من شنّ هجماتٍ على القوّات التركيّة انطلاقًا من الأراضي العراقيّة[111]، فحوّل ولاءه من البريطانيين إلى الفرنسيين في الجزيرة السوريّة، وبذلك يكون حاجو آغا غيّر ولاءاته في غضون أقلّ من سنتين من الأتراك إلى البريطانيّين ثمّ إلى الفرنسيّين.

---

(108) علي، ص 523.

(109) ملاحظات س. ج. أدمونز، مستشار وزارة الداخليّة في بغداد، مؤرخة في 15 شباط/ فبراير 1940، وفي هذه الرسالة يستعيد أدمونز رسالتين أو ثلاث رسائل سبق لحاجو آغا أن أرسلها إليه في شباط/ فبراير 1927. انظر: عزيز الحاج، **القضيّة الكرديّة في العراق: التاريخ والآفاق** (بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1994)، ص 83.

(110) علي، ص 423.

(111) **التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926-1927**، ص 16-17.

وفق الأرشيف البريطاني وضع حاجو آغا في حزيران/ يونيو 1926 بالتعاون مع الشيخ مهدي شقيق النورسي واللاجئ إلى العراق خطة لتفجير ثورة كرديّة في كردستان تركيا، تتمتع بدعم قادة الأكراد في راوندوز في كردستان العراق، وبسمكو في كردستان تركيا، وبالشيخ أحمد البارزاني، وقدّر حاجو آغا حجم القوات التي يمتلكها بـ500 مقاتل، وأنه يعد لرفعها إلى عشرة آلاف مقاتل بالتعاون مع محمود إبراهيم باشا الملي الذي وعد بتجهيز 1500 مقاتل، غير أنّه يشكو في رسائله من قلّة السلاح. لكن السلطات البريطانيّة حالت دون تنفيذه هذه الخطة انطلاقًا من العراق، فلجأ إلى منطقة الحدود السوريّة - التركيّة - العراقيّة مع الشيخ مهدي، ثم إلى الجزيرة السوريّة. انظر: علي، ص 523-524.

ج – اللجوء إلى الجزيرة: تحويل الولاء من البريطانيّين إلى الفرنسيّين

لجأ حاجو آغا إلى الفرنسيّين على الرغم من قيامه قبل نحو أربع سنوات بمذبحة «بياندور» ضد وحدة الهجّانة الفرنسيّة، بهدف الإمساك بورقةٍ كرديّةٍ قويّةٍ في ردع الأتراك الذين ما انفكوا عن إثارة المتاعب للفرنسيّين بهدف الحصول على أكبر قدر ممكنٍ من الأراضي السوريّة. وألجأت الاستخبارات الفرنسيّة حاجو آغا إليها في المرحلة الأخيرة من خطّتها السريّة التي قامت على رعاية تشكيل تحالف كردي – أرمني (طاشناقي) لموازنة الضغوط التركيّة. وتمثّل ذلك بتأسيس منظمة «خويبون» (الاستقلال) الكرديّة لتشمل في قيادتها ممثلي حزب «الطاشناق» الأرمنيّ. ويبدو أن البدرخانيّين الذين مثّلوا الطرف الكرديّ المفاوض مع هاراج بابازيان، أحد قادة الطاشناق في سورية أدّوا دورًا «سريًّا» كبيرًا في استقبال الفرنسيّين لحاجو آغا الذي كان يعمل بتنسيقٍ مع البدرخانيّين.

وصل حاجو آغا في ضوء هذه الاتّصالات السريّة مع ضبّاط الاستخبارات الفرنسيّين إلى الجزيرة، تسبقه الصورة الأسطوريّة الملحميّة التي تكوّنت عنه في الوسط العشائريّ الكرديّ قبل ملحمة بياندور وبعدها[112]. وفي آب/ أغسطس 1927 كان استقرّ تحت حماية الضباط الفرنسيّين في قبور البيض، وخصّصوا له مرتبًا شهريًّا وأقطعوه في آب/ أغسطس 1927 خربة قبور البيض لتكون مركزًا له قرب الحدود السوريّة – التركيّة، بطريقةٍ تسمح له بالتواصل

(112) لمزيد من التفصيلات عن هذه الصورة الأسطوريّة انظر مذكرات نور الدين زازا في مذكّراته، حيث تعرف زازا في عام 1931 إلى حاجو آغا في مضافة زلفو آغا، زعيم حي الأكراد في دمشق. ويصفه بـ «أغرب المنفيين»، ويسرد ما رواه له حاجو عن قصّته وفق ما يلي: «ينحدر من أسرة آغوية عريقة في منطقة مدياد شرق ماردين، وكان قد عاش ألف مغامرةٍ ومغامرةٍ. فقد قتل والده على يدي ابن عمه سرخان (صاروخان – الباحث) وهو لا يزال جنينًا في بطن أمّه، وكان شلبي وهو والد القاتل يحكم القبيلة. وبعد خمسة عشر عامًا عندما بلغ حاجو سن المراهقة قتل سرخان ليثأر لأبيه، وفرّ إلى الجبال، فطارده رجال شلبي، واستمر في ذلك خمس سنوات، استطاع خلالها حاجو تجنب ضربات مطارديه ومكائدهم. وفي أثناء شتاءٍ قاسٍ شديد البرودة، لم يستطع تحمل البرد في الكهوف الجبلية، عاد إلى قريته، وسار إلى جناح الضيوف في دار عمه (شلبي)، وارتمى على قدميه، ومدّ له رقبته. فاتجهت يد عمه فطريًّا إلى الخنجر، لكن في اللحظة الأخيرة تأثر العم بجرأة ابن أخيه، وطلب من حاجو النهوض والجلوس بقربه، وقال له: لقد خلقت لتعيش لا لتموت. لقد عفوت عنك، وإني أزوّجك ابنتي، وستكون خليفتي لزعامة القبيلة». وهذا ما حصل. انظر: زازا، ص 53.

القريب مع عشائره في تركيا[113]، وتحوّل حاجو آغا بفضل المنحة الفرنسية إلى أبرز كبار الملاك الجدد المتشكّلين في الجزيرة السورية، إذ لم يكن لحاجو آغا قبل هذه «المنحة» بحسب التسجيل الذي قام به بروينسن لتاريخ العائلة والذي اشتمل على الإشارة إلى مواردها وملكيّاتها «أي أملاكٍ في منطقة الجزيرة يوم وصوله إليها». وكانت هذه الأراضي تعود في الحقيقة إلى الدوركانيّين الذين فتح معهم الفرنسيّون عشيّة احتلال الجزيرة فصلًا داميًا ومريرًا. واضطر الدوركانيّون إلى الخضوع على مضض لحاجو آغا بسبب «جبروته» و«بطش» رجاله[114]. وفي إطار الاستزبان الفرنسيّ لحاجو آغا وتوثيق عرى التحالف معه جنّد الفرنسيّون 30 رجلًا من رجاله، واثنين من أبنائه في خيّالة الكتيبة الفرنسيّة الخفيفة. وشكّل ذلك جزءًا من السياسة الفرنسية في رعاية التحالف الكرديّ - الأرمنيّ (الطاشناقيّ) عبر جمعيّة «خويبون»، حيث تعامل الفرنسيون مع حاجو آغا بوصفه ممثلًا لها في الجزيرة[115]، كما وسّعوا دائرة متعهّديهم بضمّ حاجو آغا إليها، وتحويله إلى متعهّدٍ رئيسٍ لتزويدهم بالعمّال الذي يحتاجون إليهم في شقّ الطرق وأعمال البناء[116]، وهو ما مكّن حاجو آغا من تنويع مصادر دخله وتوسيع شبكته الزبونيّة بتأمين فرص العمل. وردّت السلطات التركيّة على «خيانة» حاجو آغا لها بأن خصّصت جائزة «200 ألف ليرة تركيّةٍ لمن يأتي به حيًّا أو ميتًا»[117].

د - الانقسامات الهويركيّة:
الدورة الدمويّة ودور شيخ طيّ وتصفية صاروخان

وصل حاجو آغا إلى الجزيرة في مرحلة وصول الانقسامات الداخليّة في العائلة الآغاتيّة حول السيادة على الاتّحاد الهويركيّ إلى ذروتها، وارتفاع وتيرة التدخل الفرنسيّ والتركيّ فيها. كان يُعتبر الاتّحاد الهويركيّ يومئذٍ من

(113) خوين، ص 187، وقارن مع: Veludm, Tome 1, p. 164.

(114) بروينسن، ص 237.

(115) المعلومات الخام مستمدّة من التقرير الاستخباري الفرنسيّ عن حاجو آغا، قارن مع: Velud, Tome 4, pp. 155-156, et Tome 2, p. 333.

(116) بروينسن، ص 237.

(117) Velud, Tome 1, pp. 123-124, et Tome 2, p. 333.
قارن مع: خوين، ص 188.

الاتحادات العشائريّة القوية، وتأتي أهميته في الدرجة الثانية بعد الاتّحاد المليّ، وإن كان حجم الاتّحاد الأخير يمثّل أضعاف حجم الاتحاد الهويركيّ. وكان الاتّحاد الهويركيّ مؤلّفًا يومئذٍ من نحو 24 عشيرةً فرعيةً[118] تضمّ نحو 1000 عائلة أو ما بين 5000 و6000 نسمة[119]، لكنّها كانت منقسمةً في القسم التركيّ على مستوى العائلة الآغاتيّة بين حاجو آغا ومنافسه وابن عمّه شلبي الذي ينتمي إلى العائلة الدكشوريّة، بينما كان الانقسام الشديد على مستوى القسم السوريّ الجديد من الجزيرة بين حاجو آغا القادم الجديد إليها، ومنافسه وشقيق زوجته صاروخان آغا، الملتجئ إلى الآشيتّيين الأكراد في الجزيرة بعد ترسيم السلطات التركيّة حاجو آغا رئيسًا للعشيرة بعد مقتل علي بطّة في عام 1923.

كان هذا الصراع في صورته العامة جزءًا من الصراع التقليديّ الضاري حول الآغاتيّة في المجتمع الكرديّ الجبليّ. وكانت الآغاتيّة لدى العشائر الكرديّة نصف المتحضّرة تعادل السيادة على العشيرة كلها، وكان الصراع عليها داخل البيت الآغاتيّ الواحد أو بين بيوت عدة، محتدمًا أشدّ الاحتدام في معظم العشائر، ما جعل الانقسام الوجه الآخر للاتّحاد، بينما كانت هناك عشائر أكثر استقرارًا يقودها ما يعرف بـ«المختار»، ويمكن العشيرة الواحدة المتّحدة أن يكون لها مخاتير عدة بحسب قراها[120]. لكن أخطر انقساماتها وقع في العشرينيّات. وفي هذا السياق ردّ صاروخان على تحالف غريمه حاجو آغا مع

---

(118) مكدول، ص 696.

(119) Velud, Tome 2, p. 222.

(120) تسمح مذكرات جكر خوين باستخلاص لوحةٍ حيّةٍ عن الصراعات والانقسامات التقليدية في شأن الرئاسة أو السيادة أو الآغواتية في عدد من العشائر الكرديّة، مثل انقسام الأومريين، وهم عشيرة كبيرة تقع عاصمتهم في منطقة جالي في أعلى مدينة نصيبين، وتنتشر بين نهر بونسرة ورشمل وقبالي، إلى محموديين (عائلة الملا مصطفى)، وعثمانكيين (عائلة محمد الجزيري)، ثم تطور هذا الانقسام إلى انقسام ثلاثي تمثل بدخول الإسماعليين (عائلة أحمد إسماعيل) على خط الصراع على الزعامة. وانقسام المحلميّين بين عيسى بيكويين وخليل بيكويين، وانقسام الهويركيّة بين هويركيّة معادين للدولة ودكشوريين حلفاء لها. ويلاحظ في هذه الانقسامات أنها تتسم بسمة الانقسامات العائلية الآغاتية الكبرى، وتتمفصل مع انقسامات على القرب من السلطة، أو «أهل الدولة» أو البعد عنها. ويلاحظ تنوع الوظائف، فهناك «الأغا» و«البيك» و«الأمير». ومن الأمراء أمراء المحلميّين الذين كانوا في صراع مع الأومريين على الأراضي التي تدعى «خرائب الأومريين». انظر: خوين، سيرة حياتي، ص18 وص 45 وص 49-50، وص 71 قارن مع ما يورده بروينسن نقلًا عن روندو في وصفه أسلاف الأومريين. انظر: بروينسن، ص 120.

الفرنسيّين بفكّ تحالفه مع الفرنسيّين والعودة إلى التحالف مع الأتراك، وبات يبحث عن رأس حاجو آغا للتخلّص منه، والفوز بجائزة الـ200 ألف ليرة تركيّة التي خصّصها الأتراك لمن يأتي به حيًّا أو ميتًا. وبهذه الطريقة في الصراع غدا صاروخان رجل الأتراك، وحاجو آغا رجل الفرنسيّين، وتبدلت الأدوار جذريًّا. كانت قبيلة الآشيتيان (أو الشيتيّة) التي لجأ إليها صاروخان آغا تقطن في الأصل في قرية سنجق، أو سنجق خلف آغا التي تقع جنوب شرق نصيبين، وتتألّف من أربعة أفخاذ: المحلميّون، الكاسكيون، الدوركيّون، الحاج سليمانيّون، وهم جميعًا آشتيّون، ولذلك يطلق على السنجق اسم سنجق الآشتيّين، وسميّ بذلك نسبةً إلى خلف آغا زعيم السنجق[121]. من هنا كانت العشائر الشيتيّة تمثل بدورها اتّحادًا فضفاضًا بين أربعة أقسام مستقلةٍ ذاتيًّا في ما بينها، وترفض الانصياع لزعامة أيٍّ منها على الأقسام الأخرى، وتقبل مختارًا على كل منها. وقبل الحرب العالميّة الأولى حاول قسم الكاسكان برئاسة محمد اليوسف، أن يفرض زعامته عليها من دون جدوى[122].

شكّلت الأقسام الثلاثة الأخرى اتّحادًا في وجهه لإفشال سيطرته عليها، وتمكّنت من طرده إلى خارج أراضيها. وإلى قسم الكاسكان هذا كان صاروخان آغا قد لجأ، محاولًا إنقاذ الهويركان المهاجرين الذين التجأوا إليه من عمليّات السلب والنهب التي أنزلها بهم الآشيتيان، وأن ينصّب نفسه رئيسًا لهم بدلًا من حاجو آغا. لكنّ مضيفه أحمد اليوسف الكاسكاني الذي وجد في قدوم الهويركان فرصةً للثأر منهم والإجهاز عليهم بحكم الصراع التقليديّ الدموي بين فرقته العشائريّة وعائلة حاجو آغا الذي يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اعتبر موقف صاروخان آغا في تبني الهويركان الفارّين واللاجئين خيانةً له، لتبدأ الحرب بين الاثنين التي انتصر صاروخان فيها، لكنه لم يتمكن من غريمه حاجو آغا الذي نجا من الموت باللجوء إلى مضارب حليفه الشيخ محمد عبد الرحمن، شيخ طيّ العربيّة، حيث سيضع نفسه للتوّ في خدمة الفرنسيّين، وسيستخدم اعتماد الفرنسيّين له في التخلص من صاروخان

(121) Velud, Tome 1, pp. 123-124, et Tome 2, p. 333.

قارن مع: خوين، ص 46 و188.

(122) Velud, Tome 4, pp.132-133.

آغا باغتياله[123]. وكان الشيخ عبد الرحمن أحد أبرز حلفاء حاجو آغا، وبسبب الاشتباه بتواطئه مع حاجو آغا في مذبحة «بياندور» نفته السلطات الفرنسيّة، ثم أعادته بعد انتهاء سنوات نفيه إلى الجزيرة، لكنه حافظ على التحالف مع حاجو آغا الذي يعتبر من جانب أمّه ابنًا لعشيرة طيّ وبالتالي طائـيًا[124]. وبالمقابل ردّ حاجو آغا هذا الجميل لعبد الرحمن بتحوله إلى «عرّاب» له على الرغم من اصطدام السلطات الفرنسيّة به. وكان يوصف في التقارير الاستخباريّة الفرنسيّة بوصفه «عرّاب» الشيخ محمد عبد الرحمن[125].

هـ- نفوذ حاجو آغا في الجزيرة بين الدعم الفرنسي والروابط الأهليّة

في بداية لجوئه إلى الجزيرة السوريّة لم يكن مع حاجو آغا إلا قوة ضئيلة من اليزيديّين الهويركيّين تقدّر بـ200 عنصر[126]، لكنّ نفوذه كان كبيرًا في عشائر الميران وبعض أقسام الشيتيّة والآليان الكرديّة عبر تصاهرات أبنائه

(123) وفق رواية جكر خوين فإن حاجو آغا حرّض شمدين اليزيدي على اغتيال صاروخان مع وعده بالأمان، لكن ابنه نايف قام بقتل اليزيدي في مضافة حاجو آغا انتقامًا لخاله، وفرّ من وجه أبيه الذي تبرأ منه، ولم يحضر تشييعه حين وفاته، قارن مع: خوين، ص 184-189 و203.

يؤكد تقرير الاستخبارات الفرنسيّة ما يذكره جكر خوين عن واقعة اغتيال نايف لشمدين قاتل خاله صاروخان (سمركان في التقرير)، انظر: Velud, Tome 4, pp. 158-159.

يمكن فهم أحد عوامل انتقام نايف لخاله في العلاقة الانحيازية الخاصة التي تربط بين الأخوال وأبناء الأخت مقابل علاقات الغرماء بين الأعمام وأبناء العم. وربما تعود علاقة «الغرماء» بين أبناء العم إلى الصراع على الزعامة بينهم، في حين أن الأخوال بعيدون عن ذلك. قارن مع: بروينسن، ص 227.

عشيرة البوبلان كانت: مستقرة في جنوب نصيبين، لديها عشر قرى، تسع منها في سوريّة، وتعمل بالرعي والزراعة، ويقيم رئيسها في الجانب التركي. انظر: خوين، ص 46 و186.

ويصف وصفي زكريا يوسف كاسو بأنه من «صناديد الغارات والفتكات». انظر: زكريا، ج2، ص 661.

ويصف بروينسن ذلك بما يلي: «ومنحت عشيرة طيّ العربيّة اللجوء لحاجو». انظر: بروينسن، ص 237.

(124) محادثة هاتفية مع صالح هواش المسلط في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2010 بالحسكة.

(125) انظر التقرير الاستخباري الفرنسيّ عن حاجو آغا، في: Velud, Tome 4, pp. 158-159.

(126) التقرير الاستخباري الفرنسيّ عن حاجو آغا، في: Velud, Tome 4, pp. 158-159.

كان اليزيديون الهويركيّون يشكلون مئات عدة من الأشخاص في العشائر الهويركيّة، هاجر معظمهم مع حاجو آغا في عام 1927 إلى قبور البيض «تربه سبي» في الجزيرة السوريّة. انظر: روجيه ليسكو، اليزيدية في سوريّة وجبل سنجار، ترجمة أحمد حسن (دمشق: دار المدى، 2007)، ص 229 و247.

مع رؤسائها[127]. وكانت العشائر الأخيرة متحالفةً مع عشيرة طيّ العربيّة[128]، وكانت طيّ تمارس ضربًا من نفوذٍ أبويٍّ على عشائر إليان والشيتيّة الكرديّة المجاورة»[129]. وكانت المصاهرة هي الرابطة الوشائجيّة، حيث كان بعض وجهاء الشيتيّة متزوّجين بدورهم بنات وجهاء الجوالة من طيّ، وهو ما يعكس التركيبة العربيّة - الكرديّة الخليطة والمركّبة[130]. وفي هذا السياق عزّز حاجو آغا تحالفه مع شيوخ طيّ في القامشلي وغدا «عرّاباً» لحليفه محمد عبد الرحمن الزعيم السابق لعشيرة طيّ العربيّة[131] الذي يدين حاجو آغا له بإنقاذه من الموت حين حاول صاروخان، شقيق زوجته ومنافسه اللدود، أن يقتله ويسيطر على زعامة العشيرة[132].

و - ارتفاع وتيرة الهجرة الهويركيّة: قطبيّة حاجو آغا الهويركيّة

منذ لجوء حاجو آغا إلى الجزيرة في عام 1927 ارتفع حجم الهويركيّة الديموغرافيّ في الجزيرة من 200 هويركيّ في آب/ أغسطس 1927 إلى نحو 3000 نسمة في عام 1931[133]. ويعني ذلك أن أكثر من نصف العشائر الهويركيّة

---

(127) كان ابنه الأكبر حسن المتوقع أنه ولد في عام 1889 رقيبًا في خيّالة الحرس الفرنسيّ السيّار، ومتزوجًا ابنة حاج بركات الذي هو في الوقت نفسه ابن عم عبدو المرعي، زعيم عشيرة الآليان الكرديّة، بينما كان ابنه الثاني جميل عريفًا في الكتيبة الفرنسيّة، أما الابن الرابع يوسف (ولد نحو عام 1904) الذي كان عريفًا سابقًا في الكتيبة الفرنسيّة، فكان زوج ابنة أحد الزعماء الذين قتلهم حاجو آغا لخصومته معه، أما ابنه محمد شريف فكان زوج ابنة سليمان عباس، أحد زعماء الشيتيّة. قارن مع:
Velud, Tome 4, pp. 158-159.
كما كان نايف مسطو، رئيس الميران، قريبًا لحاجو آغا، قارن مع، زكريا، ج2، ص 659.

(128) الآليان عشيرة كرديّة نصف بدوية، تتوزع منطقتها على طرفي الحدود السوريّة - التركية، فرّ رئيسها عبدي آغا محمد المرعي مع حاجو آغا من تركيا إلى القامشلي في الجزيرة السوريّة. ترتبط هذه العشيرة بتحالف وصداقة مع طيّ، بينما كانت على عداء مع شمر الخرصة بزعامة الهادي. انظر: زكريا، ج2، ص 660.

(129) أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ص 721.

(130) المسلط، ص 211.

(131) التقرير الاستخباري الفرنسيّ عن حاجو آغا في: Velud, Tome 4, pp. 158-159.
كان اليزيديون الهويركيّون يشكلون مئات عدة من الأشخاص في العشائر الهويركيّة، وهاجر معظمهم مع حاجو آغا في عام 1927 إلى قبور البيض «تربه سبي» في الجزيرة السوريّة. انظر: ليسكو، ص 229 و247.

(132) خوين، ص 186-187.

(133) Velud, Tome 4, p. 426.

استقر في سوريّة[134]. وحصل ذلك نتيجة اشتغال عوامل متعددة يأتي في مقدّمها ضمّ قرى هويركيّة «تركيّة» إلى سوريّة، تحوّلت بين يوم وليلةٍ من التبعيّة التركيّة إلى التبعيّة السوريّة بموجب اتفاقات فرنسيّة - تركيّة جديدةٍ في إطار رسم الحدود وتبادل الأراضي، إذ ضمّ في اتفاق 22 حزيران/يونيو 1929 بين فرنسا وتركيا خمس قرى هويركيّة إلى تركيا، بينما ضمّت 85 قريةً «تركيّةً» تقع بين نصيبين وجزيرة ابن عمر إلى سوريّة، كانت مؤلّفة في معظمها من أراضٍ تقطنها عشيرة الهويركيّة[135]. وهاجرت القرى الكرديّة الهويركيّة الخمس بشكلٍ مباشر إلى منطقة خربة قبور البيض التي باتت منطقة انتشار واستقرار عشائر حاجو آغا الأساسية، حيث كان لجوء المهجّرين، أو المقتلعين، الضعفاء والمهمشين إلى نفوذ حاجو آغا، و«إقطاعته» في الخربة، والحصول على احتمال فرصة عملٍ في إطار تعهداته بتوفير العمالة للمشروعات الإنشائيّة الفرنسيّة، أحد دوافعَ الاحتماء به، وبالتالي تعزيز قبضة حاجو آغا على العشيرة. ونتيجة ذلك مع عمليّات ضمّ القرى الأخرى وسياسات الانتداب الإثنية الجاذبة للهجرة إلى الجزيرة، ارتفع حجم الأكراد الهويركيّين في الجزيرة، ليشكلوا على مستوى الكتل العشائريّة الكرديّة الكتلة الأكبر نسبيًّا بعد الكتلة المليّة.

3- الهجرة المليّة: البحث عن ملاذٍ آمنٍ

ليست أبرز فصول قصّة السيطرة والهيمنة على القسمين التركي والسوري اللاحقين من الجزيرة الفراتية التاريخيّة إلا قصّة العشائر المليّة الكرديّة. كان الملّيون قد بنوا بقيادة زعيمهم «الرهيب» إبراهيم باشا الملّي، شبه دولةٍ بين تسعينيّات القرن التاسع عشر والعشريّة الأولى من القرن العشرين في ولاية ديار بكر التاريخيّة التي تشمل ديار بكر والجزيرة، وصولًا إلى أبواب حلب تحت رعاية السلطان عبد الحميد الثاني، وكان حكّام أورفة وماردين والموصل ودير الزور الأتراك يرتجفون آنذاك خوفًا من شوكة الزعيم المليّ إبراهيم باشا[136].

---

(134) ليسكو، ص 229 و247.

(135) Velud, Tome 2, pp. 444–445, et Atug et White, p. 93.

(136) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ص 79-80.

تعرّض الملّيون إلى نكبة بعد الانقلاب الدستوريّ على أيدي الاتحاديين، ومع ذلك ظلّ المليّون موالين للخلافة، إذ لم يكونوا ضحاياها، بل ضحايا خصومها «الأشدّاء»، فقاتلوا مثل كثير من الأكراد دفاعًا عن الدولة في الحرب العالميّة الأولى[137]، ثم قاتلوا ضد الكماليّين استجابةً لنداء الخليفة بالقتال ضد مصطفى كمال، ثم قاتلوا بعد انهيار الدولة العثمانيّة في صفوف الجيش الفرنسيّ خلال المرحلة الأولى من احتلال الجزيرة (1920 – 1922)، وكانوا في ذلك يدافعون عن الاستقلال الذاتيّ لشبه إمارتهم التقليديّة التي يتجولون في نطاقها.

في سياق هذا الهدف الاستراتيجيّ اضطلع الملّيون بأدوارٍ مختلفةٍ تمثلت وظيفتها في الاستقلال المليّ الكرديّ الذاتي التقليدي في إطار الدولة العامة. وتولّت السيدة خنسا، زوجة إبراهيم باشا، وهي تتحدر من أصولٍ عربيّةٍ يرجّح أنها من عشائر عنزة، توجيه العشيرة الكبيرة. وعكس وزن الخنسا في توجيه العشيرة قيمة المرأة الكبيرة في المجتمع الكردي[138].

قادت الخنسا في شروط المحنة العشيرة كلها، وأعادت الاعتبار إلى البيت الآغاتيّ في قيادتها، وكانت مرجع جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الفرنسيين حين قرروا احتلال سورية وغزوها. وفي هذه الفترة برز دور سيّدتين في قيادة المجموعات الإثنية – اللغويّة أو الأقواميّة، وهما دور الخنسا بالنسبة إلى المجال الكرديّ، ودور سوروناما خانم بالنسبة إلى الأشوريين. وبرز دور السيّدتين تعويضًا إما عن التضعضع أو الانقسام في البيوت «الذكوريّة» القائدة.

(137) أعادت السلطات «الاتحادية» بعد اضطهاد الملّيين استخدامهم خلال الحرب العالمية الثانية، وكان أبناء إبراهيم باشا الذين سيؤول إليهم الدور القيادي في حياة العشائر الملية، ضبّاطًا كبارًا في وحدات الجيش العثمانيّ على الجبهات. انظر: سيرة خليل إبراهيم باشا في: جورج فارس، محرّر، من هم في العالم العربي؟: **الجزء الأول: سورية 1957** (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ص 10. انظر أيضًا: سيرة قدري جميل باشا في مذكرات قدري جميل باشا، انظر: قدري جميل، **مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلح**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 40–41. وقد قاتل الأول في جبهة الدردنيل وأسر الإنكليز الثاني إلى أن أفرج عنه في عام 1920.

(138) الملحق الرابع «المشكلة الكردية»، محاضرة كاميران بدرخان أمام «رئاسة الجمعية الملكية الآسيوية» في لندن في 6 تموز/يوليو 1949، في: مالمي سانز، **البدرخانيون في جزيرة بوتان**، ترجمة دلاوه ر الزنكي گولبهار؛ مراجعة وتقديم نذير جزماني (بيروت: وثائق جمعية العائلة البدرخانية، [د. ت.])، ص 196.

وكان لكلٍّ منهما سلطة «مهيبة» آمرة ناهية في مجالهن. وهكذا برز دور النساء البدرخانيّات في إطار عائلة آل بدرخان الكرديّة، ومن بعدهم بروز المرأة «الحديديّة» حبّة مرشو في أواسط الثلاثينيّات في الجزيرة السوريّة.

ما كادت تفاهمات غورو- الخنسا تقود المليّين إلى عودتهم إلى مركزهم في ويران شهر بموجب تفاهم فرنسي -تركي بعد توقيع اتفاقيّة فرانكلان بويون (1921)، حتى بدأت هجرتهم «الأخيرة» في إثر إخفاق ثورة النورسي في عام 1925 مباشرةً، واندلاع ثورة آغري في هذا الوقت تقريبًا، على الرغم من أنهم اتخذوا موقفًا متردّدًا من ثورة النورسي حين امتدت إلى منطقة نفوذهم في ديار بكر، إذ لم يردّ محمود إبراهيم باشا بطريقةٍ إيجابيّةٍ على نداء الشيخ النورسي له للانضمام إلى الثورة[139]. وفي هذه اللحظات لا ندري شيئًا عن دور السيّدة المهيبة الخنسا، لكنّ ما نعرفه هو أنّ المليّين توزّعوا في إثر نقمة السلطات التركية عليهم بين ابني إبراهيم باشا محمود وعبد الرحمن، حيث لجأ محمود إبراهيم باشا برفقة 600 خيمة[140] لا يقل عدد أفرادها عن 4000 نسمة إلى المصيف المليّ التقليدي الواقع بين سهول رأس العين وجبل عبد العزيز في الجزيرة السوريّة، وكان ذلك آخر عهده في ويران شهر، بينما صادرت السلطات التركية ممتلكاته، وأبعدت شقيقه عبد الرحمن من ويران شهر إلى أدرنة بدعوى «خيانة» «عهد الأمان» المتفاهم عليه بينهم وبينها، وحكمت على أبناء إبراهيم باشا، وفي طليعتهم خليل إبراهيم باشا الذي سيبرز دوره في تمثيل العشيرة في المجالس النيابية، بالإعدام[141].

ألجأت السلطات العسكريّة الفرنسيّة إليها، في إطار سياستها الإثنية «الخبيثة» لاستخدام حلفائها القدامى في إدارة خلافاتها الصعبة مع الأتراك، المليين بشكلٍ حذرٍ كيلا تثير غضبة الأتراك، فاستقبلت الهجرة المليّة الأولى، لكنها سمحتْ في الوقت نفسه للسلطات التركية باستخدام خط سكة الحديد لنقل القوات التي ستُخمد الثورة[142]. وفي إطار هذه السياسة «الخبيثة» التي تشتت المليّين بينما تُساعد الأتراك، لم توافق سلطات الانتداب على منحهم

(139) مكدول، ص 305.

(140) Muller, p. 139.

(141) انظر: مادة خليل إبراهيم باشا، في: فارس، ص 10، وقارن مع: زكريا، ج2، ص 665.

(142) مكدول، ص 306.

الأراضي للاستقرار في مصيفهم في رأس العين، لكنها منحتهم أراضيَ في جنوب حمص[143]. وهو مكان بعيد جدًّا من مكان التجوال التقليديّ للمليّين، وكان ذلك تطبيقًا لتفاهم ضمني فرنسي - تركي بمحاولة إبعاد العشائر المليّة التي باتت مصدر قلقٍ للسلطات التركيّة عن الجزيرة السوريّة الوسطى.

لم يتغيّر ذلك إلا في أيار/ مايو 1926 حين وقّعت فرنسا اتفاقيّةً جديدةً مع تركيا تمكّنت فيها تركيّا من ابتزاز الفرنسيّين بقضية الحدود التركية-السورية بسبب الحرج في وضعهم إبان الثورة السوريّة الكبرى التي فتح الكماليّون بعض المنافذ لامتدادها إلى حلب. وتضافر الوضع الجديد مع سماح الفرنسيّين للعائلة بالاستفادة من القانون الفرنسيّ الذي أقرّ المهاجرين أو المتوطنين في الجزيرة ما قبل عام 1926 على كل ما وضعوا أيديهم عليه من دون أي مساءلةٍ باعتبارها ستكون حقوقًا قطعيّةً لهم في الملكيّة، أحصلوا أم لم يحصلوا على إذن مسبق من الحكومة بذلك[144]. ويبدو أن «التوطين» الجديد للمليين في الجزيرة بدلًا من حمص ارتبط بصفقاتٍ أمنيةٍ غير مرئيةٍ مع المليين بوضع نشاطهم كله تحت رقابة المستشار الفرنسيّ، وعدم القيام بأي نشاط «سياسي» من دون موافقته. ومن المرجح أنه كان لهذه الصفقة ما يوازيها بين الفرنسيّين والأتراك في الجانب الأمني من مفاوضات اتفاقيّة أنقرة الثانية (وقّعت في أيار/ مايو - وأُبرمت في آب/ أغسطس 1926) الذي نصّ على مراقبة نشاط «العصابات» على حدود كلٍّ من «الدولتين».

---

(143) Boghossian, p. 49.

(144) أعفت في عام 1926 «كلّ شخص مهاجرٍ أو ملتجئ أو متوطّنٍ في قصبة الحسجة من لواء دير الزور أنشأ دارًا أو دكانًا أو أيّ بناء آخر في أراضي الدولة الواقعة ضمن حدود القصبة سواء أكان بإذن رسمي من الحكومة أو بدونه من تأدية بدل المثل والعائدات السنوية المترتبة على أرض البناء، ويكتسب حق التصرف به مجّانًا»، وتوزيع الأراضي الواقعة ضمن بلدية الحسكة مجانًا عليهم، وتُعطى الأولوية للمتوطنين، ثم لـ«المهاجرين الملتجئين المقيمين في القصبة إذا اكتسبوا الجنسيّة السوريّة». شمل القرار الحالات كافّة الواقعة قبل نهاية عام 1926، لكنه مُدّد في 6 أيلول/ سبتمبر 1926 إلى عام 1927. راجع: القرار الرقم 300 تاريخ 4 أيلول/ سبتمبر 1926 الصادر عن رئيس دولة سوريّة أحمد نامي بالمهاجرين للحسجة وبدل المثل، وانظر: يوسف صادر، **مجموعة مقررات حكومة سوريا، وهي تشتمل على قوانين ومراسيم وقرارات التي صدرت بسورية منذ الاحتلال (آخر أيلول 1918 إلى يومنا هذا)**، ج 5 (بيروت: مطبعة صادر، 1933)، ج3، ص 31-32.

4- البدرخانيّون: آل بدرخان والبحث عن الإمارة المفقودة

بقبول الملّيين هذه «الصفقة» التي ستثبت تطورات الأحداث السريعة اللاحقة أنهم كانوا متقيدين بها، بدأ تحوّلهم الكبير من مرحلة العشيرة نصف الجوّالة إلى مرحلة العشيرة الحضريّة المستقرة. وقامت الحكومة السوريّة من جهتها في ضوء خلفيّات تلك «الصفقة» بين الفرنسيّين والأتراك والملّيين بمنح بعض أبناء إبراهيم باشا الجنسيّة السوريّة وتخصيص رواتب تقاعديّة لهم تعادل مخصّصاتهم من الراتب التقاعديّ التي كانوا يحصلون عليها من الحكومة العثمانيّة، بشرط استمرار تخلّيهم عن الجنسيّة التركيّة. وبذلك أصبح شيوخ الملّيّين مواطنين سوريّين يحملون الجنسيّة السوريّة.

تعود خدمة أولاد الأمير بدرخان ابن الأمير عبد الله خان بن مصطفى خان الذي حكم إمارة بوتان (جزيرة ابن عمر) خلال الأعوام ما بين 1847 إلى 1921، وحددت إقامته في دمشق، بعد تصفية إمارته في عام 1847، وتوفي فيها عام 1869، إلى سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في استيعاب القيادات الكرديّة، إذ عيّن عبد الحميد أربعةً من أبناء بدرخان البالغ عددهم 21 ذكرًا في قائمقامين، ومنح الباشويّة لـ 13 منهم، كما عُيّن الباقي ولاةً وضبّاطًا[145]. وعمل آل بدرخان منذ ذلك الوقت على محاولة استعادة إمارتهم، وارتبطت باسمهم ريادة الحركة القوميّة الكرديّة الحديثة، فأصدروا في عام 1898 أوّل صحيفةٍ كرديّةٍ في القاهرة تحمل اسم كردستان، وشاركوا في المؤتمر الأول لجمعية «تركيا الفتاة» (باريس 1902)، وتحالفوا مع الحركة القوميّة الأرمنيّة (الطاشناق) في مواجهة التحالف الذي أقامه السلطان مع زعماء العشائر الكرديّة من خلال «الكتائب الحميدية»، للحيلولة دون إقامة الإدارة الذاتيّة الأرمنيّة في الولايات الشرقيّة ذات الأغلبية الكرديّة التي نصت عليها معاهدة برلين (1878) في إثر هزيمة العثمانيّين أمام روسيا. وبعد اتهام عبد الرزاق بدرخان باغتيال مدير الحرس الخاص للسلطان عبد الحميد الثاني في عام 1906، قام السلطان المرتاب أساسًا بنشاطات البدرخانيّين وعلاقاتهم بالأحرار العثمانيّين (= تركيا الفتاة) بنفي نحو 100 رجل منهم إلى خارج اسطنبول[146].

(145) انظر: هروري، ص 20.

(146) علي، ص 139-140 و161-166.

عمل البدرخانيّون خلال سني الحرب العالمية الأولى من خلال الدبلوماسية السريّة مع كل من الروس والبريطانيين على إقامة كردستان، وكان الأمير أمين عالي بدرخان الذي سيقوم ابناه جلادت وكاميران بدور مميز لاحقًا في سوريّة، من أبرز مؤسّسي جمعية «تعالي كردستان» التي سمّت الجنرال شريف باشا للمطالبة باستقلال كردستان في مؤتمر السلام بباريس (1919)، الذي تمخّض بموجب معاهدة سيفر عن الاعتراف بكيانٍ كرديٍّ في تركيّا قابلٍ للتحوّل إلى دولة[147].

في هذا السياق نفسه سيتم تجنيس 11 شخصًا من أبناء بدرخان بالجنسيّة السوريّة باستثناء غالب بدرخان الذي انفرد وحده بالتمسك بالجنسيّة التركيّة. وتم منذ آب/ أغسطس 1927 صرف الراتب الشهريّ الذي كان كل منهم يحصل عليه من الحكومة العثمانيّة، وأوقفته الحكومة التركية[148]. جرى ذلك بجهود حسني البرازي، الوزير الوطني يومئذٍ، وهو يعتبر من كبار الملّاك في ريف حماة في وسط سورية، ويتحدر من أصولٍ كرديّةٍ متعرّبةٍ[149]. وكان البرازي يمثل حالة الأكراد المتعرّبين الذين اندمجوا في الحركة العربيّة، وينمذج حالة أكراد دواخل بلاد الشام. وحصل ذلك كله عمومًا في سياق سياسة الاستيعاب الإثنية الفرنسيّة الخاصّة بالمهاجرين الأكراد خصوصًا، وبشكلٍ أكثر تحديدًا في سياق «رعاية استخبارات» المفوّضيّة الفرنسيّة في عام 1927 لإعادة تأليف جمعية «خويبون» الكرديّة بالتحالف مع «الطاشناق». وكان في عداد القادة الجدد كل من محمود إبراهيم باشا الملي والبدرخانيين الذين مُنحوا الجنسيّة السوريّة، وكذلك حاجو آغا زعيم الهويركيّة.

في أثناء سريان هذا التحالف بين استخبارات المفوّضية و«خويبون»، تدفّقت الهجرة المليّة من تركيا وتضاعفت. فبحلول عام 1930 ارتفع عدد المليين من نحو 4000 نسمة في عامي 1925 - 1926 إلى نحو 7000 عائلة، أو 40 ألف نسمة، كان عشرة آلافٍ منهم مجهزين بالأسلحة، وعتاد كلّ مسلح 250 خرطوشة. وشملت هذه الهجرة الجديدة معظم العشائر المليّة المؤلّفة يومئذٍ

(147) الداقوقي، ص 173.

(148) القرار الرقم 181 الصادر عن رئيس دولة سوريّة والذي نفذه وزير المالية في: **الجريدة الرسمية**، العدد 587 (12 أيلول/ سبتمبر 1929)، ص 3، وقارن مع: هروري، ص 20.

(149) سانز، ص 16-17.

من 28 عشيرةً فرعيّة[150].

ستتولى سياسات التتريك والتهجير التركية قذف أعدادٍ إضافيّةٍ جديدةٍ من المهاجرين الأكراد والسريان. ففي أيار/مايو 1932 قامت السلطات الكماليّة التركيّة بتطبيق القانون الذي أقرّه المجلس الوطني الكبير (البرلمان) في شكل برنامج نقل «العناصر غير التركية» (التي لا تعتبر اللغة التركية لغتها القومية)، في المناطق الكرديّة التاريخيّة، إلى فيافي الأناضول وفق نسبٍ محدّدةٍ تقوم على تشتيت المهجّرين في أماكن متباعدة حيث يشكلون أقليةً سكانيةً. وكان المقصود بذلك الأكراد. وفي عام 1934 اجتاحت القوات التركية المناطق الكرديّة في ساسون، واضطر قادة العشيرة الأكبر في ساسون إلى اللجوء إلى سوريّة من أجل مواصلة المقاومة، وفي سوريّة حصل زعيمها محمد علي بن يونس بوساطة القادة الأرمن على وعد بدعم المفوّضيّة الفرنسيّة لهم بالمؤن من طريق الطائرات، لكن هذا الوعد كان ذرًا للرماد في العيون، ولم يتجاوز حدود الوعد[151].

كان القمع التركيّ يعني بالضرورة هجرةً كرديّةً جديدةً إلى الجزيرة السوريّة. ووقع الحجم الأكبر لهذه الهجرة بين عامي 1933 و1938 مع بدء الحكومة التركيّة تطبيق برنامجها في نقل السكّان الأكراد، وإعادة توطينهم في الولايات الأخرى، إذ ارتفع عدد الأكراد من 6000 نسمة في عام 1927 إلى 34700 نسمة في ربيع عام 1932، إلى 56340 نسمة في عام 1939 من أصل 111300 نسمة يمثلون 50,6 في المئة من إجمالي سكان الجزيرة، بمعدل نمو سنوي قدره 20,5 في المئة بين عامي 1927 و1939[152]، و7,2 في المئة بين

(150) جميل كنة بحري، **نبذة عن المظالم الافرنسيّة بالجزيرة والفرات والمدنية الافرنسيّة بسجن المنفرد العسكري بقاطمة وخان اسطنبول** (حلب: [د. ن.]، 1966)، ص 85.

يقدر كنّة بحري عدد المليّين في عام 1930 بـ30 ألف نسمة، بينما يقدّرهم فيلو استنادًا إلى الوثائق الفرنسيّة بـ7000 عائلة في عام 1930. واعتمدنا تقدير فيلو لأنه يستند إلى الوثائق، انظر: Velud, Tome 2, p. 218.

(151) محمد ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمنية**، ط 2 ([د. م.]: كاوا للنشر والتوزيع، 2000)، ص 32-33.

(152) Velud, Tome 3, p. 428.

تقدم التقارير الفرنسيّة الرسمية نفسها تقديرات مغايرة عن السجلات المدنية، فبحلول عام 1936 ارتفع عدد الأكراد في الجزيرة إلى 80450 ألف نسمة. انظر: Velud, Tome 1, p. 228، وهؤلاء شكلوا أكثر =

عامي 1932 و1939 نتيجة برامج الإسكان «الترانسفيرية» الكماليّة.

شكّل الملّيون والهويركيّة أغلبية المهاجرين الساحقة، بينما انحدر الباقي من العشائر الكرديّة الأخرى التي كانت موجودةً في الأصل في الجزيرة، مثل عشائر الدقوريّة المتحضّرة التي قسّمها خط الحدود السوريّة - التركيّة بين عامودا السوريّة وعامودا التركية، أو من بقية العشائر الكرديّة الأخرى، مثل الكيكيّة، وكان بعض هذه العشائر يتنقل في الأصل في مثلث الحدود العراقيّة - السوريّة - التركيّة اللاحقة مثل «الميران»، أو مجاورًا للحدود السوريّة - التركيّة.

سادسًا: الهجرتان الأرمنيّة والسريانيّة «الثانية»

1- سياسة تطهير تركيا من المسيحيّين

نتجت الهجرتان الأرمنيّة والسريانيّة والأشورية من سياسة تطهير تركيا الجمهورية من المسيحيّين، حيث كان هناك 4,5 ملايين مسيحيّ تقريبًا يعيشون في الأناضول الذي لا يتجاوز عدد سكانه العشرة ملايين نسمة يومئذ[153]. كان

= من نصف سكان الجزيرة (محافظة الجزيرة - الحسكة) البالغ وفق التقارير الرسميّة الفرنسيّة المقدمة إلى عصبة الأمم 156 ألف نسمة. انظر: تقرير سلطات الانتداب الفرنسيّ لعصبة الأمم في عام 1937، وَرَدَ في: مكدول، ص 697.

ووفق هذا التقرير، فإن عدد العرب المسلمين بمن فيهم المتحضرون والبدو الرحّل هو 42 ألف نسمة، وعدد الأكراد هو 82 ألفًا أغلبهم حضر، و32 ألف مسيحيّ يسكن معظمهم في المدن. أما بحسب تقرير «الكاداستر» الذي يعود إلى عامي 1938 و1939 فبلغ عدد سكان المحافظة 141390نسمة. وقد يكون الفارق بين الرقمين هو الفارق بين عدد سكّان الجزيرة المقيمين (سكان الجزيرة)، والعدد المسجّل في السجل المدني (السكّان السوريّون المسجّلون في الجزيرة)، وهذا الفارق إذا ما صحّ يبلغ 45300 نسمة من إجماليّ سكان الجزيرة.

(153) إتيان محجوبيان، «وجهة نظر تركية في مسألة الهوية،» في: **الحوار العربي- التركيّ بين الماضي والحاضر: الندوة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع المؤسسة العامة للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسيّة العالميّة باسطنبول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010)، ص 363.

لا يوضح إتيان على وجه الدقة العام الذي بلغ فيه حجم السكّان إلى الرقم الذي يحدده، لكن سيّار الجميل يحدد في ضوء مصادر عدّة موثوقة علميًا عدد سكان تركيا في عام 1927 بنحو 13648270 نسمة. وقد لا يكون هناك تعارض كبير بينهما، فمن المفهوم أن سكان الأناضول هنا شيء وسكان تركيا شيء آخر. انظر: سيّار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997)، ص 154.

مؤتمر أرضروم (23 تموز/يوليو 1919) الذي يعتبر المجلس التأسيسي لتركيا الحديثة ضمن حدود الأناضول الموحدة وغير القابلة للتقسيم، نصّ على تجريد «الفئات المسيحيّة من الحقوق والامتيازات التي تخلّ بالسيادة الوطنيّة والتوازن الاجتماعي»[154].

مارست القيادة الكماليّة فعليًا سياسة التطهير العرقيّ والدينيّ، ومارس الكماليّون منذ سحقهم اليونانيّين في عام 1921، وقيامهم في عام 1922 بتطهير تركيّا من مليون يوناني، التهجير و«تبادل السكّان»[155]. وتمكّنوا من تقويض مشروع الدولة الأرمنية في عام 1921 من خلال سياسة «تطهير» تركيا من السكّان المسيحيّين، التي تطوّرت بعد قيام الجمهورية إلى سياسة تطهير قومي منهجية، تقوم على أساس خفض عددهم إلى نحو 5 في المئة من عدد السكّان في المدن[156]، وأدّت هذه السياسة فعليًا خلال فترةٍ قصيرةٍ إلى خفض عددهم في المدن والأرياف والجبال معًا، وطوّح الكماليون في ذلك بما نصّت عليه اتّفاقيّة «فرانكلان بويون» في عام 1921 بينهم وبين فرنسا ثم كرّستها معاهدة لوزان باحترام حقوق الأقليات. وكان خفض عدد المسيحيّين إلى 5 في المئة يعني التخلص من أربعة ملايين، وبقاء نصف مليون فقط في حال احتساب إجمالي السكّان عشرة ملايين نسمة وفق رقم محجوبيان، أو التخلص من 3,8 ملايين وفق رقم سيار الجميل في حال احتساب إجمالي السكّان بـ 13600 مليون نسمة وبقاء نحو0,7 مليون. ويعني ذلك في الحالتين التخلص من 85 في المئة منهم على الأقل. وكان ما حدث حتى نهاية عام 1939 أن عمليّة التطهير فاقت ما استهدفته السياسة الإثنية القوميّة التركيّة نفسها، إذ خلال فترةٍ قصيرةٍ وصل عدد السكّان غير المسلمين في تركيا الجمهورية إلى لا شيء تقريبًا[157].

---

(154) الداقوقي، ص 166.

(155) أ. ج. غرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، 2ج (القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967)، ج2، ص 304، وهـ. أ. ل. فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950)**، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 9 (القاهرة: دار المعارف، 1993)، ص 580-582.

(156) Velud, Tome 3, p. 416.

(157) انظر: محجوبيان، ص 363.

بسبب موجات الهجرة الجماعية المئية (بالمئات) والألفية (بالألوف) للسريان والأشوريّين والأرمن، وبحلول عام 1955 كان عدد السكّان غير المسلمين يبلغ وفق نتائج التعداد العام التركي =

حدث ذلك بسبب موجات الهجرة الجماعيّة المثية (بالمئات) والألفيّة (بالألوف) للسريان والأشوريين والأرمن ويهود نصيبين الذين كانوا يمثلون أكثر من ربع عدد سكانها البالغ ألفي نسمة[158]. إذ منذ عام 1928 خلت أبرشيات ديار بكر وأرضروم وملاطية وموش وخربوط وبورصة وسيواس من أي أسقف أرمني كاثوليكي، كما لم تتم سيامة أسقف ماردين[159]. وبحلول أواخر العشرينّيات كادت نصيبين تخلو من أهلها بسبب هجرتهم إلى مدينة القامشلي المحدثة، وبذلك فقدت نصيبين نتيجة الهجرة حيويّتها. وفي عام 1932 زارها عبد القادر عيّاش، ووصفها بما يلي: «متأخرة العمران، فقيرة، فيها جامع قديم مهجور، وأهلها فقراء، فيها حامية تركيّة باعتبارها من مدن الحدود»[160]. وظلت نصيبين بالمقارنة مع القامشلي حتى عام 1958 «مدينةً هزيلةً منكمشةً»[161]. ولم ينته عام 1935 حتى فرغت قلعتمرا من سكّانها السريان الذين انتقل معظمهم إلى مدينة الحسكة الوليدة[162].

أما الأشوريون الذين هجروا تركيا إلى العراق، فألجأتهم فرنسا إلى الجزيرة السوريّة في إثر إخفاق العصيان الأشوري في عام 1933، بينما بدأ من تبقّى من الأرمن في تركيا، وتحديدًا في لواء الإسكندرون ذي النظام الخاصّ، موجة هجرتهم الجماعيّة الثانية من المناطق ذات الأغلبيّة الأرمنيّة التي ضمّتها تركيا إليها في عام 1921، فاستكملوا هجرتهم الأخيرة في عام 1939 عشية عمليّات صفقة الاستلام والتسليم الفرنسيّ - التركي للواء الإسكندرون إلى تركيا في عام 1939.

وقبل جلاء القوات الفرنسيّة في 23 تموز/ يوليو 1939 عن اللواء، قامت السلطات الفرنسية بنقل نحو 14 ألف أرمني من مواطني اللواء بشكل جماعي

= الرسمي 259316 نسمة، بين جيورجيين وأرمن وبلغار ويهود ولاز ويونان، وكان عدد الأرمن منهم 47 ألف نسمة فقط. انظر: إبراهيم رزقانة، **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي: العالم الإسلامي غير العربي، إيران** (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، [د. ت.])، ص 12-13.

(158) ترنون، ص 208.

(159) **تقويم البشير** (بيروت: المطبعة الكاثوليكيّة، 1928)، ص 74.

(160) عبد القادر عياش، **حضارة وادي الفرات، القسم السوري «مدن فراتية»**، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ص 226.

(161) داود، ص 370.

(162) مارديني، ص 205.

إلى بيروت وحلب وكسب[163]، ومنحت تركيا سوريّة ثلاث قرى يسكنها مهاجرون من الأرمن ربّما للتخلص منها بشكلٍ «أنيق». ونصّت المعاهدة الفرنسيّة - التركيّة التي نظّمت عمليّة التهجير الجديدة على أن كلّ شخص بلغ الثامنة عشرة يحق له أن يختار إحدى الجنسيّتين السوريّة أو اللبنانيّة خلال ستّة أشهر من نفاذ الاتفاقيّة، مع حقّ نقل أمواله المنقولة وبيع أملاكه غير المنقولة[164]. وبذلك حكم على المهجّرين/ المهاجرين بعدم العودة إلى «مسقط رأسهم».

يمكن تقدير إجمالي عدد أفراد موجات الهجرة الأرمنية من تركيا إلى سوريّة ولبنان والخارج في الفترة الواقعة بين عامي 1919 و1939 بـ135 ألف مهاجرٍ تقريبًا، استوطن نحو الثلثين منهم في سوريّة[165]. وانعكست هذه الهجرات الكثيفة التي كان فيها المهاجرون مضطرين إلى ترك كثيرٍ من أملاكهم وأصولهم في تركيا بارتفاع ثروة المستولين الأتراك عليها، إذ قرّرت الحكومة التركيّة حرمان الأرثوذكس السوريّين المهاجرين من تركيا إلى سوريّة ولبنان استعادة أملاكهم بموجب الاتفاقيّات الفرنسيّة - التركيّة، حين اعتبرتهم يونانيين، لأن تذاكر هويّاتهم تحمل بالفرنسيّة اسم «روم أرثوذكس»، والادعاء «أن قضيّتهم قد سويّت مع حكومة أثينا عندما جرى تبادل السكّان بين تركيا واليونان»[166]. وبذلك زادت هذه الثروة ثلاثة أضعافٍ مقارنةً بحصّة الفرد التركيّ من الناتج المحليّ الإجماليّ (الدخل القومي) يومئذ، وزادت ثروات بعض العائلات التركيّة بين 20 و30 ضعفًا[167]. والدولتيّة التي قامت عليها الجمهورية مع أنها تمّت في شروط عودة الدور التدخلي للدولة بفعل الأزمة المالية العالميّة،

---

(163) Gabriel Puaux, *Deux Années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940* (Paris: Hachette, 1952), p. 55.

(164) مجيد خدوري، قضية الإسكندرونة (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 101.

(165) لونغريغ، ص 177.

أضفنا إلى حسابات لونغريغ المقدرة بـ120 ألف مهاجر أرمني، والمحصورة بين عامي 1919 و1932 الأرمن المهاجرين في عام 1939 من لواء الإسكندرون، وعددهم لا يقل عن 15 ألفًا. وبشكل يُعبّر عن تقدير عدد المهاجرين بين عامي 1919 و1939.

(166) النهار، 1934/ 2/ 26.

(167) محجوبيان، ص 361.

وحسمت الصراع العثمانيّ الداخلي السابق بين أنصار الحماية وأنصار التجارة الحرة التي دشّنتها الاتفاقيّة المشهورة بين البريطانيّين والعثمانيّين في عام 1838، طوّرت الاتجاهات الحمائيّة والتدخليّة التي تبنّاها الاتّحاديون في إطار مركزية دور الدولة في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة[168]، وحملت وجهًا إثنيًا ضدّ الأقليّات غير التركيّة، إذ حظرت على أي شخصٍ ترخيص أيّ حرفةٍ، أو بناءٍ إذا لم يكن يُتقن التركيّة.

خلّف المهاجرون ممتلكاتهم الثابتة وقسمًا كبيرًا من الممتلكات المنقولة وراءهم، وظلّت حقوق استعادتهم لها على الرغم من الاتفاقات حبرًا على ورق. وساهم ذلك في إطار سيطرة الدولة على التراكم الرأسماليّ بفعل الدولتيّة الاقتصاديّة والسياسيّة في رفع معدّلات الادّخار المحلي التركي في الثلاثينيات، وتحوله إلى استثمار، إذ تبنّت الدولة الكماليّة منذ العشرينيّات القوميّة الاقتصاديّة باعتبارها نمطًا نظريًّا مرجعيًّا للتنمية. وقام شكل تطبيق هذه القومية على «الدولنة» التي طبقت على التجارة الخارجيّة بإقامة حدود حمائية صارمة ورقابة على الصرف، وإن استندت هذه الحمائيّة إلى رسوم جمركيّةٍ وقيودٍ كميّةٍ وليس إلى احتكار الدولة للواردات. وتشبه السياسة التركيّة هنا تجارب مشابهةً في ذلك الوقت تمّت في بلدان أميركا اللاتينيّة، ولا سيما في البرازيل والأرجنتين. ولذا تمكّنت تركيا في ذروة الأزمة العالمية من أن تحقّق في الثلاثينيات ارتفاعًا في معدّل نموّها الحقيقيّ بنسبةٍ تراوح بين 7 و9 في المئة سنويًّا، أما الإنتاج الصناعيّ فشهد توسعًا قدره 11,5 في المئة سنويًّا[169]. ويعود جزء أساسي من مصادر هذا النمو إلى المدّخرات التي جرى الحصول عليها من خلال الاستحواذ على ممتلكات المهاجرين الذين كانوا يُعتبرون الأغنى في تركيا. وبالتالي كانت هناك أمة تغتني بشكلٍ ظالم على حساب شعوبٍ مظلومةٍ وضعت في طريق التهجير القسريّ أو الاضطراريّ بفعل سياساتٍ قوميّةٍ إثنيةٍ دمجيّةٍ، تنظر إلى المسيحيّين والأكراد بوصفهم «آخر» لتركيا الجمهوريّة القوميّة الجديدة القائمة على نموذج الدولة - الأمّة الغربيّ.

---

(168) فاروقي [وآخرون]، ج2، ص 494-495.

(169) فيصل ياشير في: سمير أمين وفيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)**، ترجمة ظريف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1988)، ص 68-69.

2- الهجرة الأشورية «القسريّة» (1933 - 1936)

أ- خداع الأشوريين: التضحية البريطانيّة بهم

مع إبرام المعاهدة البريطانيّة - العراقيّة في عام 1933 التي وقّعت في عام 1930، انفجرت المشكلة بين الأشوريين والحكومة العراقيّة، إذ طالب البطريرك الأشوري مار إيشاي شمعون (1909 - 1975) بعد اجتماع عقده مع البيت البطريركي وملوك الأشوريين وضبّاطهم السابقين في «جيش الليفي» في قرية بيبادي في منطقة العمادية التي اتخذت مقرًّا للبطريركيّة الحكومة بالاعتراف بالكلدو - أشوريين بصفتهم شعبًا له حقوقه المشروعة، وعدم اعتباره طائفةً عنصريّةً عرقيّةً أو دينيّةً، وإسكانهم في مناطق عقرة وأجزاء من زاخو وسميل والعمادية في لواء الموصل، وإدارة الجزء المتعلق بهم في دهوك، واعتراف البريطانيين والحكومة العراقيّة بسلطة البطريرك[170]، بعد أن اعترفت المعاهدة بمنح «كل التسهيلات اللازمة للأقليّات غير المسلمة في أحوالها الشخصيّة وتشكيل مجالس لإدارة نُظُمها الوقفيّة وهيئاتها الخيريّة في المناطق الإداريّة المهمّة»، وخصّت الأتراك والأكراد في المناطق التي يمثّلون فيها أغلبية باعتبار اللغتين الكرديّة والتركيّة لغتين رسميّتين، وأن يكون موظّفو الحكومة ممن يعرفون اللغة المحليّة، بينما لم يرد أي ذكرٍ خاصٍّ للأشوريين، وجرى إجمالهم ضمن الأقليّات الدينيّة واللغويّة من دون تحديدٍ لها[171]. وبذلك يكون الأشوريون قد خسروا المزايا التي منحها لهم قرار مجلس عصبة الأمم (16 كانون الأول/ ديسمبر 1925) الخاص بتحكيم مشكلة الموصل، ووقع الصدع الكبير بينهم وبين البريطانيين الذين رفضوا عبر ممثلهم، السير فرنسيس همفريز، المعتمد السياسي البريطاني، تبني مطالبهم، بل وقفوا ضدّها[172].

كانت الحكومة العراقيّة قد حدّدت مناطق متفرّقةً لإسكان الأشوريين في ناحية برادوست في لواء أربيل وغيرها، بعيدًا من الموصل، وريثة نينوى التي

(170) عبد المجيد حسيب القيسي، الأثوريّون (لندن: مركز الموسوعات العالمية، 1999)، ص 70-71.

(171) «الحكومة العراقيّة وحماية الأقليات،» في: الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب (دمشق: دار الأيام، [د. ت.])، ص 368-369.

(172) القيسي، ص 73.

يعتبرها الأشوريون مهدهم التاريخي[173]، متذرّعةً بمشكلات الإسكان في المناطق المأهولة في الموصل، بينما كان السبب الحقيقي هو رفض الحكومة التركيّة إسكانهم فيها[174]، في حين كان القادة الأكراد بزعامة الشيخ أحمد البارزاني ينظرون إلى خطّة الحكومة العراقيّة بإسكان الأشوريين في برادوست كإضعاف لسلطة الشيخ البارزاني في تلك المناطق، ولا سيما أن الأشوريين كانوا إما أعضاء في جيش الليفي أو مسلحين، بينما رفض الأشوريون التوطن في برادوست باعتبار أن هذا المكان منعزل ويعرّضهم لهجمات الأكراد والترك. ولم تكن قضية إسكان الأشوريين في بردواست هي سبب ثورة البارزاني في عام 1932، لكنها أدّت دورًا معيّنًا في استثارة هذه الثورة[175].

أما الأشوريون فتعزز الشعور لديهم بوقوعهم ضحايا مؤامرةٍ بريطانيّةٍ عليهم، وتخلّي البريطانيين عنهم بعد أن قاتلوا في ركابهم منذ أواخر الحرب العالميّة الأولى، وشكّلوا قوام «جيش الليفي» البريطاني في العراق. وترسّخ هذا الشعور مع قيام القيادة البريطانيّة في أوائل عام 1932 بتسريح جيش «الليفي»، المؤلّف من نحو 3000 جندي كان معظمهم من الأشوريين، لكنها سمحت لهم بالاحتفاظ ببنادقهم على أن تُسجّل لدى الحكومة العراقيّة[176].

ب - تمرّد البيت الأشوري

وقعت الثورة الأشورية أو ما وصفته الحكومة العراقيّة بـ«تمرد التياريّن»، نسبة إلى عشيرة تياري التي تعتبر من أكبر العشائر الأشورية، وقامت قوات الجيش العراقيّ، على خلفيّة حملة تهييج شعبويّةٍ سياسيّة لإفناء الأشوريين بقيادة بكر صدقي بقمعها بكل «الشدّة والعنف» اللذين نتج منهما مقتل 37 ضابطًا وجنديًا عراقيًا، وأكثر من 630 ثائرًا أشوريًا، من أصل 1500 ثائر كان معظمهم قد سقط في مذبحةٍ رهيبةٍ حدثت في 7 آب/ أغسطس في منطقة

(173) محمود الدرة، **القضية الكرديّة والقومية العربيّة** (بيروت: دار الطليعة، 1963)، ص 104.

(174) علاء جاسم محمد، **جعفر العسكري ودوره السياسيّ والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936** (بغداد: مكتبة اليقظة العربيّة، 1987)، ص 128.

(175) علي، ص 644-645، وانظر: جيزكيلبرت براون، **قوات الليفي العراقيّة، 1915-1932**، ترجمة مؤيد إبراهيم الونداوي (السليمانية: بيكه ي زين، 2006)، ص 198.

(176) الدرة، ص 103.

سميل القريبة من نقطة التقاء الحدود العراقية مع الحدود السورية في نقطة قرية فيش خابور. وكرّس القوميّون الأشوريون في ما بعد يوم 7 آب/ أغسطس عيدًا لـ «الشهيد الأشوري»[177]. وكانت هذه المذبحة آخر المذابح الكبرى التي تعرّضوا لها في تاريخهم المؤلّف من هجراتٍ قسريّةٍ واقتلاعاتٍ ومذابح، ومن تلاعب القوى الكبرى بمصائرهم.

كان البيت البطريركيّ الأشوري حين أعلن المطالب والثورة باسم الشعب الكلدو- أشوري لا يزال منشقًا منذ عقودٍ عديدةٍ، ولا سيّما انشقاق أواخر العشرينيّات بين مؤيّدي البطريرك الفتي الذي كان لا يتجاوز يومئذ الثانية عشرة من عمره، وتولّى البطريركيّة بين عامي 1920 و1975، ومنافسيه الأشدّاء الذين اعتنقوا الكاثوليكيّة أو تكلدنوا في مجرى الصراع ضدّ بيته الشمعوني الذي حرصت فيه عائلة المار شمعون على توارث البطريركيّة عبر قرونٍ، ليس لإيمانهم بالكثلكة بالضرورة، بل نكاية بالبيت البطريركي، إذ كان اللجوء إلى التكثلك أو التكلدن تقليدًا عند كلّ من يعارض رئاسة العائلة لأيّ سببٍ كان. وكان في مقدّمهم الملك القوي خوشابا والملك قمبر، الذي تكلدن، وسرعان ما التحق مع رجاله بالقوّات الفرنسيّة في عام 1920 في سوريّة، حيث كان المجتمع

(177) المصدر نفسه، ص 93 و108.

عن عدد الثوار وفق رواية الحكومة العراقيّة انظر: «الحكومة العراقيّة وحماية الأقليات،» ص 116.

رأى الملك فيصل - وكان يستشفي يومئذٍ في برن بسويسرا ويعيش أيامه الأخيرة - في مطالب الأشوريّين بـ «الاستقلال السياسي» «خراب البلاد بكاملها»، مع أن الأشوريّين لم يتخطّوا حدود الحكم الذاتي، بل كانوا متساهلين في تطبيقه حين قبلوا أن يتولى موظفون عرب إدارة بعض جوانبه. ولهذا اعتبر فيصل في غمرة نقص المعلومات لديه «أن ما قام به الجيش العراقيّ هو عمل سيادي من أعمال الدولة، وأن أيّ دولة متمدنة لا يمكن أن تقوم إلا بما قام به». وَرَدَ في: حديث المغفور له مع مراسل جريدة الديلي ميل في برن، في 5 أيلول/ سبتمبر 1933، ومحمد علي الحسين، ذكرى فيصل الأول (بغداد: مطبعة الشعب، 1933)، ص 116.

وكان فيصل يردد على ما يبدو في الواقع يومئذ تبريرات جعفر العسكري لما حدث. والعسكري الذي لا يمكن اعتباره معاديًا للأشوريّين. وحاول العسكري أن يخفّف من الكارثة باعتبار الصدام جرى مع مسلّحين، وقُتل الأشوريّون برصاص أشوريّين معارضين لهم، وأن بكر صدقي خريج «معاهد أوروبيّة»، ولا يمكن أن يرتكب مثل هذا الجرم، وأن الجيش العراقيّ خسر عددًا من أفراده في هذه المواجهات». انظر: محمد، ص 137. وعن حمَلة التهييج فإنه وقبل قوع المذبحة، نشر خلال الفترة الواقعة بين الأول والرابع عشر من تموز/ يوليو 1933 أكثر من ثمانين مقالةً تحضّ على إفناء الأشوريين، انظر: القيسي، ص 209.

الأشوري يعيش في ظلّ سلطة الملوك وهم رؤساء العشائر. وأثّر هذا الانشقاق ليس في مدى تمثيليّة البطريرك لـ«الشعب الكلدو - أشوري» فحسب، بل وفي نجدة هذا «الشعب» للأشوريين المتمرّدين الذين تعرّضوا للفتك الفظيع. فالواقع أن مصطلح «كلدو - أشوري» الذي صكّه الخبراء الفرنسيّون في عام 1919 لقوْمنة الفضاء الكلدو - أشوري على أساسٍ قوميٍّ ويتخطّى الانقسامات المذهبيّة الكلدانيّة والنسطوريّة، لم يكن قط راسخًا. كما كان حديث البطريرك الأشوري باسم «الشعب الكلدو - أشوري» ينطوي على مغامرةٍ كبرى، ذلك أن الكلدان كانوا في فهمهم لأنفسهم مستقلّين بشكلٍ تامٍّ عنه، ويرون أنهم الأصل وليس من تكنّى بالأشوريين عبر التاريخ.

ج - الأشوريون: اقتلاع جديد

في المحصّلة كانت الثورة أو «التمرد التِياري» ثورةَ «النساطرة» وبعض ملوك عشائرهم فقط، بينما نأى الكلدان (الكاثوليك) والسريان (الأرثوذكس) وكذلك الأشوريون المتكلدنون المعارضون للبطريرك بأنفسهم عن هذه الحركة، وتركوا النساطرة يواجهون مصيرهم الكارثيّ[178]. بل وضع معارضو البطريرك 700 من الأشوريين المجندين في الشرطة العراقيّة تحت تصرف الحكومة العراقيّة لقمع الثورة. وكان القسم الأعظم من هؤلاء من خصوم البيت البطريركيّ بقيادة الملك خوشابا الذي قاد الجبهة الأشورية المعادية للبطريرك وشنّ حملةً مضادةً، شملت توجيه مذكراتٍ وعرائض إلى عصبة الأمم تفنّد «ادعاءات» البطريرك[179]. وعلى خلاف الأشوريين بزعامة شمعون الذي ارتبط مع البريطانيّين، ودخل في مناكفاتٍ مع الحكومة العراقيّة، ارتبطت الزعامة الكلدانية ممثلةً ببطريركها، يعقوب، بشكلٍ مبكرٍ بعلاقاتٍ مميّزةٍ مع الحكومة العراقيّة، ومع الملك فيصل شخصيًّا[180]. ووضعت الطائفة الكلدانيّة في قلب

(178) عن موقف السريان والكلدان انظر طارق متري، في: **المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق**، ص 863.

(179) «الحكومة العراقيّة وحماية الأقليات،» في: **الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب**، ص 116، وانظر أيضًا: القيسي، ص 72 و75. ووفق المصادر الحكومية العراقية كان عدد معارضيها من الأشوريين 4350 عائلة، بينما كان عدد مؤيّديها 1300 عائلة فقط. انظر: القيسي، ص 152.

(180) في 30 تموز/ يوليو 1921 دعت كنيسة الكلدان الكبرى في بغداد الملك فيصل إلى حفل تقيمه. وخطب البطريرك الكلداني قائلًا: «إن البابليين والعرب ينظرون إليك». وقد ردّ فيصل بأنه دهش =

الوطنيّة العراقيّة على قاعدة «وطن واحد» والخضوع «لقوانين البلاد مهتدين بإرشاد حكومتنا الرشيدة»[181]. وكان الملك فيصل يعتبر نفسه في لقاءاته مع الكلدان بصفة كونه عربيًّا أحد أبناء البابليّين (الكلدان) [182]. وكان يمثل الكلدان أكثريّة مسيحيّي العراق، ومذهبهم الكاثوليكيّة، وقاعدة بطريركيّتهم الموصل، ويقطنون في الموصل وبغداد والبصرة وبعض القرى في لواء الموصل. وتقع القرى الكلدانيّة القريبة من الموصل على ضفّة دجلة اليسرى، وهي قرى القوش وتلسقف وبطناية وتلكيف، وفي أقضية العماديّة زاخو وعقرة التابعة للموصل[183].

في إثر ذلك نُفي البطريرك الشاب مار شمعون إلى قبرص تحت الحماية البريطانيّة، وأُجبر منذ ذلك الوقت وحتى زمن طويل على أن يكون بعيدًا من رعّيته، وبقي تحت رعاية الكنيسة الأنغليكانيّة التي كانت قد تولّت تربيته، وعلّمته في جامعة أكسفورد، ثم عاش في كاليفورنيا[184]، وعاد منها ليزور أبناءه لاحقًا في كلٍّ من سوريّة والعراق، لكن أحد أبناء رعيته اغتاله في عام 1975 بتهمة خرقه للبتوليّة[185]. وتعود جذور هذه العلاقة النسطوريّة - الأنغليكانيّة إلى الأربعينيّات من القرن التاسع عشر حين ساند الأنغليكانيّون عبر علاقتهم مع بريطانيا الأشوريين في مواجهة الهجمات التي شنّها عليهم آل بدرخان أمراء جزيرة ابن عمر، بينما وقفت الكنيسة البروتستانتيّة على الحياد. ومنذ عام 1886 أصبح لممثل كنيسة كانتربري مركز في قرية كوشانيس الأشورية[186]. وكان

= لذلك، فهو ليس إلا أحد أبنائهم. وكرّر ما عُرف عنه في خطاباته من أنه لا يفرق «بين» طائفة وطائفة، بل كلنا عراقيوّن ساميوّن». انظر: **فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله** (بغداد: مديرية الدعاية العامة، 1945)، ص 251-252.

(181) وَرَدَ في: إسحق، ص 157-158.

(182) **فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله**، ص 251-252.

(183) الهاشمي، ص 91.

(184) Piaux, pp. 103-104.

(185) جيز سيز ساندرس، **المسيحيون الأشوريّون- الكلدان في تركيا الشرقية وإيران والعراق (أطلس خرائط)، إعادة رسم خريطة آخر وطن لهم**، ترجمة نافع كوسا (بغداد: نشر آ. آز بريديوستكتينل كاستيل هرنين، 2007)، ص 31 و88.

(186) لمزيد من التفصيل انظر: إشو مالك خليل إشو مالك خليل جوارو، **الأشوريّون في التاريخ**، ترجمة سليم واكيم (بيروت: منشورات واكيم إخوان، 1962)، ص 159-170.

وضع البطريرك تحت الإقامة الجبريّة في قبرص يعني وضعه تحت «وصاية» الكنيسة الأنغليكانيّة التي فرضت بالفعل «وصايتها» عليه وجعلته ملحقًا بها حتى باتت شؤون الأشوريين في العراق والجزيرة السورية من وظائف الأنغليكانيّين، بل إن رئيس أساقفة كانتربري كان هو الذي يرخّص تصريحات جمعيات الدعاية الوطنيّة للأشوريين[187].

د – توجيه الأشوريين نحو الجزيرة السوريّة

شرعت الحكومة العراقيّة بنقل الأشوريين إلى دهوك، وتمثّل الحدث الأكبر في اضطرار 500 شخصٍ من الأشوريين تحت قيادة الملك ياقو ملك إسماعيل (1894– 1974) في 17 تموز/ يوليو 1933 إلى عبور دجلة، واللجوء إلى منطقة الجزيرة هربًا من عمليّات الجيش العراقيّ. وتمّ قبولهم في البداية من قبل سلطات الانتداب الفرنسيّ في سوريّة بصورةٍ «موقّتةٍ» بوصفهم، بحسب البيان الرسمي للمفوّضية الفرنسيّة، «جزءًا» من «الطائفة الأشورية الكلدانيّة» [الكلدو – أشورية] الموجودة في العراق، التي تفتّش لها عصبة الأمم عن مقرٍ نهائيٍّ في العالم»[188]. وانحدر المهاجرون من عشيرة تياري التي تعتبر من أكبر العشائر الأشورية الخمس التي عاشت لقرونٍ عديدةٍ في جبال تياري[189]. وكان العراقيون يصفون الأشوريين نسبةً إلى عشيرة تياري بـ«التياريّين»[190]. وكانت هذه العشيرة التي تؤلّف نصف الأشوريين القاطنين في تياري السفلى وفي نحو

---

(187) «الأشوريّون ومشكلة إسكانهم،» النذير (14 كانون الأول/ ديسمبر 1937).

(188) بيان المفوضية الفرنسيّة عن أسباب قبول الأشوريّين، نشره عبد الرحمن الكيالي في: الكيالي، ج2، ص 254–255.

يشير لونغريغ إلى أن الملك ياقو والملك لوقا قبلا المهمة التي كلفتهما بها الحكومة العراقية بانتزاع تعهدٍ من المار شمعون بالتخلّي عن مطالبه كي يفرج عنه، ويسمح له بالعودة إلى الموصل. ووفق بعض المصادر التقيا البطريرك، وطلبا في إثر ذلك من ضابط الحدود الفرنسي مفاتحة المفوّضيّة في بيروت السماح لهما بدخول الأراضي السورية. ولم يعرف حتى الآن إن تمّ ذلك بتوجيه من البطريرك أو أحد أفراد عائلته، وفي النهاية عبرا الحدود مع عددٍ من أتباعهما. انظر: القيسي، ص 154–155.

(189) يعتبر الملك يعقوب إسماعيل ملك الأشوريّين أن عشيرة تياري هي رأس العشائر الأشوريّة، وأن أبرز الأفخاذ التي تألفت منها في سوريّة كانت هي أفخاذ: تيمر، وهلمون، وسرطابي، وغيرها. انظر: موجز سيرة يعقوب إسماعيل، في: أحمد عيسى الفيل، سوريّة الجديدة في الانقلابين (دمشق: [د. ن.]، 1950)، ص 157.

(190) القيسي، ص 1.

25 قريةً في تياري العليا وتقطن الضفة الغربيّة لنهر الزاب على طول 30 كلم[191]، تُعتبر من أكبر ركائز البطريرك العشائريّة الذي اعتبره تقرير لجنة عصبة الأمم في شأن رسم الحدود التركيّة - العراقيّة رئيسًا لها[192]. وشكّل ذلك فاتحة هجرةٍ جماعيةٍ جديدةٍ إلى الجزيرة السوريّة هي هجرة الأشوريين.

وفي حين جرى توطين الموجات السريانيّة والأرمنيّة الحديثة السابقة في مناطق عدة من سوريّة ولبنان الخاضعتين للانتداب مثل حلب وجرابلس ودير الزور وبيروت والحسكة ولواء الإسكندرون، جرى توطين الموجة الأشورية الأخيرة بكاملها على روافد الخابور وسلسلة التلال القائمة في منطقة الجزيرة وهي بيئة مقاربة للبيئة النهريّة التي عاش الأشوريون فيها، ولا سيما لعشيرة تياري، كبرى العشائر الأشورية التي كانت تقطن ضفة نهر الزاب. وكانت عمليّة التوطين مرتبطةً بتفاهم فرنسيٍّ مع تركيا والعراق وبريطانيا ضمنًا، تبنّته عصبة الأمم ودعمته، بينما وافقت تركيّا على توطينهم في الجزيرة السورية بشرط أن يكون بُعد قراهم عن الحدود السوريّة - التركيّة 50 كلم على الأقل[193]، إذ ظلّ يُعتبَر الأشوريون، في المفهوم التركي، خطرًا على وحدة الدولة وتجانسها، بسبب الأفكار البريطانيّة السابقة قبل نحو عشر سنوات «بمدّ حدود الدولة العراقيّة إلى أبعد حدٍّ ممكنٍ في الشمال كي تضمّ في أراضيها القسم الأعظم من بلاد الشعب الأثوريّ مَن غير الذين يمتّون منهم إلى المناطق العائدة إلى الحكومة الإيرانيّة»، وفي عداد ذلك «الأقسام الجنوبيّة من جبال هكاري وبلاد تياري»[194]. ولذلك ردّت الحكومة التركية في تموز/يوليو 1924 على عملية تسهيل عودة البريطانيين للأشوريين في تلك المناطق الجبليّة بعمليّة إجلاءٍ عنيفةٍ لهم منها تخلّلها حرق قراهم، تخوّفًا من تطلعاتهم القومية الكيانيّة[195].

أُسكن اللاجئون الأشوريون على ضفاف الخابور بين رأس العين والحسكة على مدى طولي يبلغ 40 - 50 كلم، وذلك بواسطة الإعانات المجموعة تحت

(191) ساندرس، ص 45.

(192) من تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الأمم عن رسم الحدود بين تركيا والعراق، وَرَدَ نصه الكامل في: فتح الله، ص 586.

(193) لونغريغ، ص 269.

(194) القيسي، ص 43.

(195) المصدر نفسه، ص 48.

رعاية عصبة الأمم[196]. لكن من تولى القسط الأكبر من الإنفاق الفعليّ عليهم لم يكن إلا الحكومة العراقيّة بترحيبٍ من البريطانيين الذين بات الأشوريون مزعجين لمخطّطهم العراقيّ وفق المعاهدة البريطانيّة - العراقيّة[197]. وتحولت الإقامة «الموقتة» للاجئين الأشوريين إلى إقامةٍ «دائمةٍ»، أو عمليّة توطين، لكن بصفة لاجئين يستفيدون من المساعدات والإعفاءات[198]. وأنشئ بموجب قرار مجلس عصبة الأمم «مجلس إسكان الأشوريين» الذي أسكن الأشوريين في شكل «جالياتٍ» مُعفاةٍ من رسوم العقارات والمستوردات كافة[199].

هـ - الاستقبال الفرنسي

الواقع أن سلطات الانتداب الفرنسيّ في إطار سياساتها الإثنية الكلدو - أشورية المُقَوْمَنة هي التي حوّلت «اللجوء الانتقاليّ» إلى لجوءٍ دائم، وربّما لو لم تقم بذلك لكان مصير اللاجئين هو التوطن في مدغشقر أو غويّانا البريطانية، أو البرازيل التي قرّرت «لجنة ترحيل الأشوريين» في العراق تهجير عشرة آلاف أشوري إليها من أصل 20 ألفًا تقرر إسكانهم في البرازيل[200]، وتولّى الإشراف

(196) القرار الرقم 284 الصادر في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1936 عن المفوّض السامي للجمهوريّة الفرنسيّة، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (11 شباط/ فبراير 1937)، ص 19-21.

(197) الكيالي، ج4، ص 254 و257.

دفعت الحكومة العراقية إلى سلطات الانتداب عشرة آلاف باوند استرليني لقاء إسكان 1800 أشوري، أعطيت فيه الأفضلية للمهاجرين بعد مجزرة سميل، ثم لعوائل المقيمين في مخيم الدوّاسة الذي قررت الحكومة العراقيّة تفكيكه. انظر: القيسي، ص 241.

(198) استنادًا إلى «قرار مجلس جمعية الأمم الصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر 1935» صدر القرار الرقم (384) في 17 كانون الأول/ديسمبر 1936 القاضي بإعفاء «اللاجئين الأشوريّين من كل ضرائب الدولة المباشرة بشكلٍ موقّتٍ، وبتوزيع الثياب والأغذية والأدوية عليهم مجانًا». انظر: «قرار عدد 284 صادر في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1936 عن المفوّض السامي للجمهوريّة الفرنسيّة،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6 (11 شباط/ فبراير 1937)، ص 19-21.

(199) شمل الإعفاء كافّة رسوم وضرائب تسجيل سندات تنظيم سندات الملكيّة المتعلّقة بأملاكهم، ومن الرسوم على كافة المستوردات تقريبًا بحدود 1500 ليرة سوريّة عن كلّ شخص. انظر: «قرار عدد 284 - ل.ر صادر في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1936 عن المفوّض السامي،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (11 شباط/ فبراير 1937)، ص 19-21.

(200) اتخذ هذا القرار في كانون الثاني/ يناير 1934، لكن تنفيذه أُجّل حتى صيف العام ذاته «بعدما ينتهون من الحصاد وجني الحاصلات». انظر: النهار، 1934/ 1/ 5، وقارن مع: «تقرير: الأشوريّون الحائرون بين العراق وقبرص والبرازيل وسوريا،» النهار، 1934/ 1/ 20.

عليهم وقيادتهم في الجزيرة السوريّة الكابتن الفرنسيّ فويّو (Vuilloud) الذي اعتبرهم من ممتلكاته، ووقف حائلًا حتى عام 1940 على الأقل دون زيارة بطريركهم لهم، على الرغم من تقدمه بطلباتٍ عديدةٍ لذلك عن طريق أسقف القدس الأنغليكاني، براون، الذي كان يرعى شؤونه. وكان ذلك جزءًا من سياسة المفوّضيّة الفرنسيّة بقطع الاتصال بين البطريرك ورعيّته[201]. وبذلك وضع الفرنسيّون الهجرة الأشورية منذ البداية في إطار سياستهم الإثنية العامة، وسياستهم الكلدو - أشورية الخاصة، ولم يكن حتى بإمكان المفوّض السامي أن يخالف رأي فويّو «مربي» الأشوريين، والمشرف على عمليّة هدايتهم وكثلكتهم عبر عمل الآباء الدومينيكان، الذي خشي من أن «تبلبل» زيارة البطريرك «أبناءه»، وأن تحوّلهم إلى حماةٍ آخرين غير الفرنسيّين[202].

بذلك تحولت هجرة الأشوريين الـ 500 الذين هربوا إلى الجزيرة السوريّة مضطرين في آب/ أغسطس 1933 وحاول قسم منهم العودة في شروطٍ صعبةٍ إلى قراه في شمال العراق، من هجرةٍ اضطراريّةٍ إلى خطةٍ «تهجيريّةٍ» منظمةٍ بشرْعنة من عصبة الأمم ومن اتفاق فرنسي - بريطاني - عراقي وتمويل عراقي أساسي، وتلقف الفرنسيّون هذه الهجرة بحماسةٍ في سياق سياساتهم الإثنية العامة، وسياساتهم الإثنية الخاصة التي أوضحت منذ لحظات الهجرة الأشورية الأولى أنها ترمي إلى تخصيص الجزيرة السورية بنظام ماليٍّ وإداريٍّ خاصٍّ «مستقلٍ ذاتيًا» تحت الحماية الفرنسية المباشرة.

كان نصف عدد الأشوريين يقطن عشيّة تلك الهجرة القسرية إلى الجزيرة السوريّة في العراق، بينما يقطن النصف الآخر في إيران والقفقاس، أما اللجنة الدوليّة لعصبة الأمم فقدّرتهم على أساس أن عدد أفراد الأسرة هو ستة أفراد، بما يراوح بين 80 و90 ألف نسمة[203]. وهو أقلّ من عددهم المقدّر قبل الحرب بـ 100 ألف نسمة[204]. وفي ما يتعلّق بالعراق، فقدّر طه الهاشمي عدد الأشوريين فيه في عام 1936 بـ 50 ألف نسمةٍ، شكّل المهاجرون من إيران 20 ألف نسمةٍ، أو

---

(201) Piaux, pp. 103-104.

(202) المصدر نفسه، ص 103-104.

(203) الكوراني، ص 164.

(204) من تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الأمم عن رسم الحدود بين تركيا والعراق، وَرَدَ نصه الكامل في: فتح الله، ص 586.

1900 عائلة قطنت بغداد، بينما شكّل المهاجرون من تركيا زهاء 13 ألف نسمة، يؤلّفون 2770 عائلةً، وكانت تسكن في 115 قرية من أقضية العراق الشماليّة[205].

فاق عدد الأشوريين في سوريّة 10 في المئة من العدد الإجمالي للأشوريين، وما يقترب من 20 في المئة من أشوريي العراق. وفي عام 1933 كانوا 500 نسمة في سورية، وحتى عام 1934 جرى توطين 550 عائلة أشورية[206]. وفي عام 1938 حين احتدمت «قضية الجزيرة» كان عدد اللاجئين استقر على 9000 نسمة استوطنوا 16 قريةً محاذيةً على ضفاف الخابور[207]. ثم تحول الإشراف عليهم من عصبة الأمم في عام 1940 إلى الحكومة السوريّة، وغدوا جزءًا بشريًّا - إدرايًّا من دولة سوريّة[208]. وارتفع عدد المهاجرين الأشوريين والكلدان الموطّنين حتى أواخر عام 1943 والمسجلين في قيود السجل المدنيّ السوريّ، إلى 11120 نسمة، شكّل النساطرة منهم 9176 نسمة، والكلدان 1944 نسمة، من أصل 146001 نسمة يمثّلون إجماليّ سكّان الجزيرة[209]. ربما كان «الكلدان» المقصودون هنا هم الأشوريون الذين أخذوا يتكثلكون بوتيرةٍ سريعةٍ خلال العشريّتين الأوليين من القرن العشرين نكايةً بالبيت البطريركي النسطوري، أو جراء التأثير الكلداني والدومينيكاني، أو أن قسمًا منهم يتحدر من الكلدان الديريّين (نسبةً إلى دير الزور) الذين انتقلوا من دير الزور إلى الجزيرة للاستفادة من إمكانيّة حيازة الأراضي والإعفاءات الخاصّة، وكان لهؤلاء في مدينة دير الزور الفتيّة كنيسةٌ نشطةٌ في أواسط القرن التاسع عشر، يرأسها قسٌّ موصليّ[210].

(205) الهاشمي، ص 10.

(206) الكيالي، ج4، ص 257.

(207) لونغريغ، ص 214.

(208) أصدر المفوض السامي القرار رقم 358 القاضي بإلحاق الأشوريّين المقيمين في الخابور بالنظام الإداري لدولة سوريّة بسبب انتهاء مفعول النظام الإداري الموقت تحت حماية عصبة الأمم اعتبارًا من الأول من كانون الثاني/يناير 1941، ومدد بصورة استثنائية إعفاء مؤسسات اللاجئين الأشوريّين من الضرائب الحكومية حتى نهاية عام 1941. انظر: النذير (5 كانون الثاني/ يناير 1941).

(209) توزيع السكّان بحسب المحافظات والديانات والمذاهب في أواخر عام 1943، انظر: **دليل الجمهورية السوريّة في فجر السيادة والاستقلال: ذكرى الجلاء** (دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربيّة، [د. ت.])، ص 527.

(210) في أواخر عام 1878 وصلت بلنت ورفاقها إلى مدينة دير الزور، والتقت بعض المسيحيّين =

قَدِم الأشوريون المنهكون من المصائب التي ألمّت بهم إلى الجزيرة فقراء، وشكّلوا قاعدة الهرم الاجتماعيّ لمجتمع الجزيرة السورية الذي كان في مرحلة التكوّن، وعملوا في المهن الدنيا من أجل الحصول على قوت الحياة، وكانت الأجور التي يتقاضونها من عملهم لدى الآخرين متدنيّةً جدًّا[211]. لكنهم سرعان ما تكيّفوا مع المناطق التي منحت لهم للاستقرار فيها، وكانوا مؤهّلين لذلك بحكم أن معظمهم يتحدر من جبال تياري وهكاري، في حين كان يغلب على مهن الأشوريين الإيرانيين الحِرَف الصناعيّة، وفي ذلك كانوا قريبين من مهارات الأرمن، بينما غلب على الأشوريين الأتراك الزراعة ورعي الماشية (Agropasteur)[212]، بل كانوا رعاةً «غنّامةً» بالفطرة، جمعوا بين الرعي وزراعة الكرمة والأشجار المُثمرة والخضار التي أدخلوها[213]. وكانت خبرتهم في العناية بالأرض وزراعتها كبيرةً، وكانوا حتى في جبالهم مهرةً في زراعة المدرّجات، وبالاستثمار المكثف للوحدة الدنيا من مورد الأرض، وعدم ترك أي مساحةٍ شحيحةٍ من الأرض القابلة للزراعة من دون استثمارٍ باستخدام أساليب الريّ المحليّة التقليديّة[214].

سابعًا: تركز الهجرة

1- تركّز الهجرة الخارجيّة في الجزيرة

تحولت سوريّة الانتدابيّة في فترة ما بين الحربين من مرسلةٍ للهجرة (الخارجة) إلى مستقبلةٍ للهجرة (الداخلة). ووقع القسم الأعظم من الهجرة الخارجيّة (الخارجة) في إطار موجة الهجرة الدوليّة الثالثة (1880 – 1914) بحيث قدّر العدد الإجمالي الصافي لها بين 600 و700 ألف نسمة، ليبدأ اعتبارًا

= الكلدان الذين قالوا لها: «إنهم يتآلفون مع السكّان في الدير»، كما تحدثت عن تربية الخيول وتجارتها في الدير. انظر: آن بلنت، **قبائل بدو الفرات**، تعريب أسعد الفارس ونضال خضر معيوف (دمشق: دار الملاح، 1978)، ص 102–104، 108 و110.

(211) Boghossian, p. 52.

(212) الهاشمي، ص 10.

(213) داود، ص 361.

(214) من تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة لعصبة الأمم عن رسم الحدود بين تركيا والعراق. وَرَدَ نصه الكامل في: فتح الله، ص 587.

من هذه اللحظة تحول سوريّة من مرسلةٍ للهجرة إلى مستقبلةٍ لها. وشهدت سوريّة في الفترة الواقعة بين اندلاع الحربين العالميّتين الأولى والثانية، وتحديدًا خلال الأعوام 1915 – 1939، ثلاث موجاتٍ كبرى من الهجرة «الداخلة» إليها، كان أكبرها موجة الهجرة الثالثة الكبرى (1921 – 1939) التي حدثت خلال فترة الاحتلال، فالانتداب الفرنسيّ (1920 – 1943) على خلفيّة التلاقي الموضوعيّ بين السياسة الإثنية الفرنسيّة وسياسات القمع والتطهير الإثنية الكماليّة للمسيحيّين السريان والأشوريين والأكراد، وشكّلت العمود الفقري البشريّ لإعمار الجزيرة السوريّة، واتّسمت بطبيعة الهجرة الإثنية القسريّة المركّبة الهويّة والجماعيّة التي تقدّر موجاتها بالألوف وليس بالمئات. وتألّفت هذه الهجرة من العشائر الكرديّة في ولايتي ديار بكر ومديات وطور عابدين بشكلٍ رئيس، ثم من السريان والأرمن والأشوريين المهاجرين – المهجّرين من تركيا إلى العراق، ثم إلى سوريّة، واستقرّ معظمها في الجزيرة السوريّة التي اتبّعت فيها السياسات الفرنسيّة الانتدابيّة سياسة جذب الهجرات الإثنية لإعمار الجزيرة، وتكوين كيانٍ إثني فيها يرتبط تشكله ومصيره بها في إطار سياساتها في الهويّة وتسيسس الهويّة وقومنتها لاعتباراتها الاستعماريّة. ومقارنة بين حجمَي الهجرة (الخارجة) والهجرة (الداخلة)، فإن عدد من هاجر من سورية كانوا أقل من عدد من هاجر إليها، فخلال الأعوام 1922 – 1947 هاجر من سوريّة نحو 134819 نسمة[215]، بينما قدّر عدد المهاجرين الأرمن خلال الأعوام (1919 – 1940) وحدها إلى سوريّة بـ157 ألف مهاجر أرمني، استقرّ قسم كبير منهم في سوريّة[216]، وبلغ الأقصى المسجّل في الجزيرة

(215) باروت [وآخرون]، ص 30.

(216) بُني هذا الرقم على أساس تقدير لونغريغ لأعداد الهجرات الأرمنيّة بين عامي 1919 و1932 بنحو 120 ألف مهاجر أرمني، بينهم نحو 100 مسيحي يوناني. انظر: لونغريغ، ص 177. وقد استوطن نحو ثلثهم في سورية، وإذا ما أضفنا إليه تقدير المفوض السامي الفرنسي بيو لعدد الأرمن المهجّرين عشيّة تسليم تركيا لواء الإسكندرون في عام 1939 من جبل موسى إلى كسب في سورية، وتقديرات فيليب خوري لأعداد الهجرة خلال حزيران/ يونيو – آب/ أغسطس 1940 من تسليم لواء الإسكندرون، والمقدر بـ22 ألف مهاجر، فإن حجم الهجرة الأرمنية حتى آب/ أغسطس 1940 لن يقلّ عن خلال فترة 1919 – 1940 عن 157 ألف مهاجر. انظر: فيليب خوري، **سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920–1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص 569. ويبدو هذا الرقم واقعيًا إلى حد كبير ومتطابقًا مع الرقم الذي يشير إليه عيساوي، وهو 200 ألف أرمني في سورية ولبنان في أثناء الحرب العالمية الثانية. انظر: عيساوي، ص 62.

حتى عام 1943 نحو 9788 نسمة وفق محوري الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس من أصل 146 ألف نسمة مثّلوا إجماليّ سكان الجزيرة السورية المسجّلين في قيود السجل المدنيّ السوريّ[217]، أما على مستوى الجزيرة السوريّة فيمكن تقدير أعداد أفراد الهجرة «الخارجيّة»، أو «الدوليّة المسجّلة»، أو «المرئيّة» الإجماليّة إلى الجزيرة السوريّة في هذه الفترة بنحو 130 ألف نسمة من أصل 146 ألف مسجّل في قيود السجلّ المدنيّ السوريّ معظمهم، وفق الحجم المسجّل، من الأكراد، ثم السريان فالأشوريّين، ويعكس هذا التقدير قوة الهجرة أكثر مما يعكس الدقة في العدد الفعلي للمهاجرين الذي تجاوز عدد المسجّلين[218].

ما يهمنا من هذه الأرقام هو أن العدد الأكبر للهجرة الأرمنيّة المستقرّة (أي التي لا تعتبر سورية مكان عبورٍ إلى مناطق أخرى) خلال الأعوام 1919 – 1940 تركّز في المدن الداخليّة السوريّة، بينما تركّز القسم الأكبر من الهجرة الكرديّة والهجرة الأشورية كلها تقريبًا وقسم كبير من الهجرة السريانيّة العامة (بمعنى الفضاء السرياني العام المؤلف من كلدان وسريان أرثوذكس وكاثوليك) في الجزيرة السوريّة. وبهذا المعنى تشكّل القوام الأساسيّ للهجرة من ناحية العدد الكليّ من الأرمن والأكراد. لكن بينما كانت الهجرة الأرمنيّة منتشرةً بين مدنٍ عدّة، كانت الهجرة الكرديّة متركّزةً في الجزيرة السوريّة. وشكّل ذلك الثقل الإثني في تركزات الهجرة واستقرارها الخصائص الإثنية للسكّان المسجّلين

(217) توزيع السكان بحسب المحافظات والديانات والمذاهب في أواخر عام 1943، انظر: **دليل الجمهورية السوريّة عن عام 1939–1940**، ص 527.

(218) حدّد السجل المدني هوية المواطنين المسجّلين في الجزيرة يومئذٍ على أساس ديني مذهبي وليس على أساس قومي أو أقوامي. ووفق بيانات هذا السجل، توزع الهيكل الدياني للمسجلين حتى عام 1943 وفق التالي: كان عدد السريان الأرثوذكس 17793 نسمة، مقابل 2851 نسمة من السريان الكاثوليك. وكان عدد الأرمن الأرثوذكس 7925 نسمة، مقابل 1863 أرمن كاثوليك. أما النساطرة والكلدان فشكلوا معًا 120 , 11 نسمة، منهم 9176 نسمة نسطوري، وعدد اليهود 1938. وكان إجمالي عدد الكاثوليك 3933، مقابل 25854 أرثوذكسيًا من أصل 146001 نسمة يمثلون إجمالي سكان الجزيرة. انظر: **دليل الجمهورية السوريّة عن عام 1939–1940**، ص 527.

يقوم التقدير هنا على أن العدد المسجّل من سكان الجزيرة الأصليّين أكرادًا وعربًا لا يتعدّى 16 ألف نسمة كان معظمهم من الأكراد المستقرين حضريًا وقرويًا عشيّة الفصل السياسي بين الجزيرتين الوسطى والعليا، أو بالأحرى عشيّة التقسيم السياسيّ للجزيرة العليا التاريخيّة.

المستقرين في الجزيرة (لا يدخل فيهم البدو الرحّل من العرب والأكراد، ولا المكتومون بل المقيّدون).

وتفسّر عمليّات الهجرة (الداخلة) التي تعتبر مدرسيًّا العامل الثالث في معدّل النمو السكاني، ارتفاع حجم سكّان الجزيرة من 105513 نسمةً في عام 1937[219] إلى 146001 نسمة في عام 1943 بمعدّل نمو مرتفع مسجّل قدره 5,6 في المئة سنويًا[220] وهو أعلى معدّل نمو سكاني إقليمي في سوريّة الانتدابيّة حتى عام 1943. وهو يُفسّر بتسجيل المهاجرين وليس بعامل الزيادة الطبيعية.

2- نشوء مجتمع مركّب الهويّة في الجزيرة

نشأ عن موجات الهجرة الكرديّة إلى الجزيرة مجتمع محليّ مركّب الهويّة أقواميًّا ولغويًّا ودينيًّا ومذهبيًّا، وتألّف بدرجةٍ أساسيّة من الأكراد والسريان والأشوريين والأرمن، بالإضافة إلى اجتماع بدوي مترحّل ونصف مترحّل رعوي- زراعي كردي وعربيّ كان العرب «السهبيّون» في بادية الجزيرة يشكلون معظمه من الناحية الديموغرافيّة البحتة، بينما كان يشكل نصف الحضر الأقرب إلى النوَيات القرويّة والمستقرّات الحضريّة، نسبيًّا، أكثره.

بات في الإمكان بعد موجة الهجرات الكثيفة الكلام على قيام اجتماع جديدٍ مركّب الهويّة في الجزيرة السوريّة، يحمل سِمات المجتمع من ناحية التشابك والتكامل الاجتماعي، لكنه يفتقد إليها من زاوية احتدامات صراعات الهويّة التي حرّض الفرنسيّون عليها، وتلاعبوا بها لمصالحهم. وبينما كانت الطبيعة المعقّدة إثنيًا للهجرة تتيح إمكانيّة التكامل الاجتماعيّ بحكم الخصائص المشتركة للهويّة، فإن سياسات الهويّة الفرنسيّة ستعمّق الفوارق في هذا الاجتماع، عبر قومنة الهويات وتسييسها، أو المساهمة في ذلك على الأقل. لكنّ هذه السياسة لم تكن ممكنةً لولا الوشائج الحضاريّة والمجاليّة الأصليّة التاريخية ما قبل خراب الجزيرة في أواخر القرن الرابع عشر للتكوينات

(219) سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 81.

(220) استنادًا إلى الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية عن عدد السكان في كل محافظة في أواخر عام 1943. انظر: دليل الجمهورية السوريّة في فجر السيادة والاستقلال: ذكرى الجلاء، ص 524.

المهاجرة مع المجال الجديد، والتي اضطلعت سياسات الهويّة الفرنسيّة على وجه التحديد، بالنسبة إلى بعضها على الأقل، بإعادة صناعة الأصل المجاليّ – الحضاريّ المؤسّس ومحاولة قومنته.

أعاد المكان إلى الجسم الأعظم من المهاجرين استحضار التاريخ وإعادة بنائه بشكلٍ مستمر. وفي عمليّة إعادة بناء أسس الهويّة غدت «الجزيرة» الخالية من العمران عبر أربعة قرون على الأقل المهد الأصلي «الطبيعي» للمهاجرين. وبرز أشدّ ما برز لدى نخب السريان والأشوريين الذين يبحثون عن قصص تضعهم في أصل المنطقة. وتمثلت المشكلة في إعادة التواصل الأصليّ عبر الخرائب وتاريخها الحضاري بالنسبة إلى السريان، بينما كانت لدى الأكراد مسألة تواصل بشري حيّ ومستمر منذ أن غدوا في المنطقة، مع أن هذا التواصل اقتصر في القرون الأخيرة على بؤر حضرية في شمالها. كانت أسطورة السريان بمعناهم الأعم عن الأصل المجاليّ، وأسطورة الأكراد عن المجال الحيوي الاجتماعي المتواصل، مجرّد أسطورتين لا أكثر بنتهما النخبة وفق أدلّةٍ تخييليّةٍ أكثر مما هي تاريخيّة، وإن كانت الأدلّة التخييلية تستعين بالتاريخ، إذ تمثلت الحقيقة التاريخيّة في أن عدد البؤر والقرى والتجمعات الحضريّة في أعالي الجزيرة السوريّة كان محدودًا جدًّا طيلة قرونٍ طويلةٍ تميّز فيها العمران بالانقطاع.

بخصوص الاجتماع – المجتمع الكرديّ في الجزيرة السوريّة، فإنه نشأ من دون أيّ شكٍّ من تدفق الهجرات من شمال خطّ سكة الحديد إلى جنوبها بعد رسم الحدود السياسيّة الفاصلة بين ما كان واحدًا بشريًّا واقتصاديًّا ومجاليًّا. وشكّل هذا الاجتماع – المجتمع من الناحية الديموغرافيّة حجمًا كبيرًا وفق طبيعته التنظيميّة الاجتماعيّة العشائريّة، لكنّ بنية هذا المجتمع اختلفت جذريًّا عن بُنية المجتمع الكردي السوريّ التاريخيّة الشاميّة السابقة له، والمندمجة في دورة حياة البلدات والمدن الداخليّة مثل الأكراد الأيوبيّين في دمشق، وأكراد جبل العلويين، أو أكراد جبل كرداغ في عفرين، في أنه متركّز جغرافيًّا ومتواصل عشائريًّا وتتّحد قواه الأساسيّة حول زعاماتٍ عشائريّةٍ وعائليّة قويّة، بينما لم يكن المجتمع الكردي السوريّ التاريخيّ يمتلك «مراكز بؤريّة تقليديّة لحياةٍ قبليّةٍ كرديّةٍ كتلك التي نجدها في ديار بكر وبدليس وجزيرة ابن عمر في تركيا،

وتلك التي نجدها في العراق مثل السليمانيّة وررواندوز والعماديّة وسنجار، ومثل تلك في أشنية وأرومية وكرمنشاه في إيران»[221]، بل كان مندمجًا ومتعرّبًا. وبهذا الشكل نشأ اجتماع - مجتمع كردي ثقيل ديموغرافيًا في الجزيرة السوريّة، لكنه منقسم أشدّ الانقسام في ولاءاته ضمن تعقيدات تكوّن الهويّة، وشكّلت فيه القصّة القوميّة الكرديّة مجرّد فصل من الفصول.

3- هل هي هجرة خارجيّة دوليّة؟

تعتبر الهجرات الكبرى إلى الجزيرة السورية هجراتٍ خارجيّةً دوليّة (داخلة) بالمفهوم المحدّد الذي تستخدمه أدبيّات التنمية والهجرة، بوصفها انتقالًا من دولةٍ إلى دولةٍ أخرى. لكن هل يصح اعتبار الهجرات القسريّة أو حتى الطوعيّة الناتجة من رسم الحدود السياسيّة الفاصلة بين مجتمعاتٍ متواصلةٍ ومترابطةٍ بشريًا وجغرافيًا واقتصاديًّا في مرحلة قيام الدول - كما حدث في تركيا وبلاد الشام والعراق - هجراتٍ خارجيّة دوليّة، أم هي نوع من حركة انتقالٍ جديدةٍ، لكنها قسريّة وتمّت في شروط تشكل الحدود السياسيّة الكيانيّة الجديدة، التي ظلّت على مستوى الحدود السوريّة - التركيّة غير مستقرةٍ حتى عام 1939؟، فما كان حركة انتقالٍ طبيعيّة بين الجزيرة العليا التاريخيّة (التركيّة لاحقًا) والجزيرة الوسطى (السوريّة) من إقليم الجزيرة الفراتيّة الطبيعيّ التاريخيّ الممزّق سياسيًّا، بات بين عشيّةٍ وضحاها، بعد رسم الحدود السياسيّة، هجرةً خارجيّةً دوليّةً. وخضع رسم هذه الحدود لقرقعة القوّة ورحاها أكثر مما خضع لقواعد الاجتماع والثقافة والجغرافيا والتاريخ. فما هو أبعد عن الحقيقة اعتبار خط سكّة الحديد بين سوريّة وتركيا فاصلًا بين العنصرين التركيّ في تركيا الحديثة، والعربيّ في سوريّة الانتدابيّة، أو ما تبقى من سوريّة الشاميّة التاريخيّة. إن الهجرة الخارجيّة الدوليّة (الداخلة) إلى سوريّة الانتدابيّة لا يمكن اعتبارها هجرةً «خارجيّةً»، أو «أجنبيّةً» إلا بغصبٍ تفسيري لحقائق الاجتماع والجغرافيا والتاريخ التي تلاعبت بها عمليّة رسم الحدود السياسيّة السياديّة للدول التي كرّستها معاهدة لوزان (1923) [222].

---

(221) فتح الله، ص 179.

(222) إذا كان المفهوم النمطي الصلب للهجرة الخارجيّة الدوليّة هو الذي سيعتمد، فيجب في هذه الحال اعتبار أن الـ25 ألف عربي علوي وسُنّي ومسيحي الذين هاجروا من لواء الإسكندرون في عام 1940 بعد سريان ضمّه إلى تركيا هم من الأجانب، أو «عرب»، أو «أجانب تركيّا».

كان انتماء معظم السكان في شمال الخط إلى بلاد الشام وليس إلى العمق التركيّ التاريخيّ، إذ كانت معظم هذه المناطق، وهي كيليكيا والجزيرة العُليا «التركيّة» (مرعش وأورفة وماردين وسعرت وكلس وعينتاب)، تعتبر بالنسبة إلى السوريّين أراضيَ سوريّة تاريخيًّا[223]، وتعتبر بشكلٍ خاصٍّ مرتبطةً اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وبشريًّا مع سوريّة الشماليّة، ولا سيّما ولاية حلب العثمانيّة. كما تعتبر في منظورٍ آخر جزءًا من الولايات التسع الجنوبية من طوروس، والمعروفة أيضًا في هذا المنظور بالولايات التسع العربيّة[224]. كما كان السريان الكاثوليك أو الأرثوذكس ومجمل المسيحيين الأرثوذكس فيها يعتبرونها جزءًا من سوريّة وليس من تركيا القوميّة، بمن فيهم بطاركة السريان الكاثوليك الذين سايروا الخطّة الفرنسيّة لتشكيل هويّةٍ جديدةٍ مقومنةٍ دعيت بالهويّة الكلدو - أشورية، وهو ما يبرز في مذكّرة بطريرك السريان الكاثوليك أفرام رحماني في عام 1919 أنّ «ماردين ونصيبين والجزيرة وكل المنطقة الجبليّة التي تمتد بين هذه المدن وطور عابدين هي من عرقٍ سوريٍّ خالص»[225]. وما يصح على رؤية السريان لانتمائهم يصح على أكراد تلك المناطق في مذكّرة البطريرك، حيث كان الاجتماع البشري العشائري الكردي التاريخيّ مترابطًا بين أكراد شمال خط سكّة الحديد وجنوبها في الجزيرة السوريّة. وما هو مهم في ذلك أن جميع سريان وأكراد وأرمن شمال خط سكّة الحديد يمكن أن يكونوا سوريّين لو لم يتنازل الجنرال غورو في اتّفاقيّة فرانكلان بويّون (1921) عنها إلى الأتراك. وهذا ما سيعبّر عنه في مرحلةٍ لاحقةٍ سعد الله الجابري بقوله في معرض الردّ على تحريك الاستخبارات الفرنسيّة محاولة تشكيل كيانٍ إثني «كلدو - أشوري» في أواسط الثلاثينيّات: «إذا قالوا عن نصارى الجزيرة فأنا أقول لهم إنهم عرب، وإنهم من أصحاب البلاد، خرجوا من تحت الذبح والقتل، وحضروا إلى هذه

---

(223) Rabbat, p. 314.

(224) الزرقة، ص 33.

(225) حكمت علي إسماعيل، **نظام الانتداب الفرنسيّ على سوريّة، 1920-1928: بحث في تاريخ سوريّة الحديث من خلال الوثائق** (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 137.

رأى رحماني أن في هذه المناطق الجبليّة كلها كانت اللغتان العربيّة والسريانيّة هما اللغتان الوحيدتان المستخدمتان، و«أن حلب لا يمكنها الانفصال عن عينتاب حيث مصدر مياهها، وكذلك ماردين لا يمكن انفصالها عن الخابور حيث مصدر قوّتها». والواقع أن رحماني أسقط من مذكّرته سيادة اللغة الكرديّة إلى جانب اللغتين العربيّة والسريانيّة.

البلاد، وأرداوا أن يعيشوا فيها، فهي بلادهم ومن حقهم أن يعيشوا فيها. ولو لم تتغلب علينا الجارة تركيا، وتكتسح الجزء الذي هو عربي لكانوا هم هناك، فهم جزء من هذه البلاد وإخوان لنا، ولهم حق في أن يكون لهم ممثلون»[226].

ثامنًا: محاولة تركيب: «أكراد الدواخل» و«أكراد الأطراف»

أدّت الهجرة الثالثة التي كانت كردية بدرجة أساسية إلى تكوّن مجتمع كردي محلي في الجزيرة السورية. وقام هذا المجتمع على خلفية الهجرات القسرية. وبين عامي 1925 و1938 خاض الأكراد سبع عشرة ثورةً، قامت بها العشائر الكردية ضد الدولة التركيّة، بدأت بثورة النورسي في عام 1925، وانتهت بإخماد ثورة سيد رضا في عام 1938 – درسيم[227]. وسمح هذا التكوّن بالتمييز بين ما يمكن وصفه بـ«أكراد الدواخل»، أو أكراد الشام التاريخيين ذوي التاريخ المستقر، و«أكراد الأطراف» المهجّرين القسريين، وهي الأطراف الشمالية السهبية والجبلية الواقعة في التخوم الشمالية لـ«بلاد الجزيرة وكردستان»، جنوب جبال طوروس التي شكلت منذ القرن السادس عشر الحدّ الطبيعي البشري الفاصل بين بلاد الشام والأناضول[228].

ويمثل القرن الحادي عشر نقطة بدء الانتشار الكردي الحقيقي الكثيف في المدن الداخلية والمناطق الساحلية الشامية، يمكن تعريفه بأحد أبرز محدّداته وهو الأكراد «الأيوبيون»، حيث استقر الفرسان الأيوبيون في مناطق الحصون الساحلية الشامية، ومن أشهرها حصن الأكراد الذي بُني في عام 1031، وهو قلعة الحصن في مواجهة الإمارات الصليبية على الطريق الرئيسة بين حماة والمرافئ الشامية في طرطوس وطرابلس. وفي بداية الفترة العثمانية سكنت عشائر كردية صغيرة المنطقة، وكانت تجبي الضرائب لمصلحة الخزانة

(226) الجابري، الجلسة الثامنة في 16 كانون الثاني/ يناير 1939، في: **الجريدة الرسميّة (1939)**، ص 144.

(227) ثلجي، ص 97.

(228) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب**، ص 300.

بلور الباحث التمييز بين مفهومي أكراد الدواخل وأكراد الأطراف في ضوء محادثات ومراسلات متعدّدة مع آزاد أحمد علي جرت خلال آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2012.

الخاصة للسلطان لا لإيالة طرابلس، التي كانت تنفق بوجوه متعددة، منها بناء المؤسسات الوقفية الدينية. وتحولت المنطقة إلى ملجأ للفارين من الأناضول. واندمج أكراد الإقليم الساحلي الذين نُسب إليهم جبل الأكراد، وتعرّبوا بشكل كامل في المجتمعات المحلية[229].

أما في المدن فكان من أبرز مؤشرات هذا الانتشار نشوء حي الأكراد في تلك الفترة نفسها في مدينة دمشق، الذي شكل حاضرة مدينية للوجود الكردي برمّته في سورية، في حين ظل جبل الأكراد (كرداغ) في عفرين، شمال حلب، خاضعًا لسلطة الأغوات الأكراد، ومرتبطًا بسلطات كلس (في الأراضي التركية حاليًا) وحلب معًا. بينما انحدر «أكراد الأطراف» الذين تركّز مُعظمهم في منطقة الجزيرة السورية الحديثة من بلاد الجزيرة وكردستان الواقعة في التخوم الشمالية الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول، وذلك نتيجة هجرات جديدة غلب عليها طابع «الهجرة القسرية»، من شمال خطّ سكة الحديد إلى جنوبها بعد رسم الحدود السياسيّة الدولتية الفاصلة بين ما كان واحدًا بشريًّا واقتصاديًّا ومجاليًّا.

على الرغم من تباين تطور كل من المجتمعين، واختلاف الشروط التاريخية التي حكمت نشوء كل منهما، فقد مثّل حي الأكراد تاريخيًا نوعًا من «عروة وثقى» بينهما، إذ شكّل، على حد تشخيص محمد عدنان البخيت، مركز «اللاجئين الأكراد من كل أرجاء كردستان»، وكان أهله مترابطين من دون انقطاع مع أكراد ديار بكر وماردين بصلة التصاهر والقُربى والتجارة[230]. وبحلول أوائل

(229) Stefan Winter, «Les Kurdes de Syrie dans les archives ottomanes (XVIII^ème siècle),» *Etudes Kurdes*, vol. 10 (2009), et *Les Kurdes: Écrire l'histoire d'un peuple aux temps pré-modernes* (Paris: L'Harmattan, 2009), pp. 127-129 et 133.

علينا ألا نخلط بينه وبين جبل الأكراد في عفرين شمال حلب، وهو شكّل في التقسيمات الإدارية السورية ناحية تابعةً لقضاء الحفة، وكان اسمه حتى عشرينيات القرن العشرين جبل الأكراد.

(230) محمد عدنان البخيت، **دراسات في تاريخ بلاد الشام: سورية ولبنان** (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2008)، ص 309.

ويشير علي ملا إلى أن اللجوء إلى الحيّ جرى على خلفية «النزاعات العائلية والعشائرية التي كانت تحصل في المناطق الكردية، نتيجة الخلافات والثأر والضغوط بشتى صنوفها، إذ كانوا يسجلون في قيود المختار (القرميّة) بشكل قد يغاير نسبهم الأساسية التي كانوا عليها في مسقط رأسهم». انظر: ملا، ص 34.

عشرينيات القرن العشرين، أي ما قبل الهجرات الكبيرة إلى الجزيرة السورية كانت تركيبة الحي مزيجًا من الأكراد الأيوبيين التاريخيين الذين غدا النسب الأيوبي يهيمن على أنسابهم الفرعية الأخرى كافة، ومن أكراد الأطراف الذين كانوا لا يزالون ينتسبون إلى عشائرهم الأصلية في الأطراف. وهو ما يبرز في انتماء كثير من سكان الحي الأكراد على مستوى فهمهم لأصولهم إلى عشائر «الأطراف». ويشير تحليل تلك الأصول وفق إحصاء عام 1922 (وهو أول تسجيل للسكان في السجل المدني في المرحلة الانتدابية)، إلى أن سكان الحي كانوا يتحدرون من العائلات الأيوبية التاريخية التي تنتسب إلى نجم الدين أيوب، ومن عشائر كردية تتركز في «الأطراف»، وهي عشائر الآشيتية والبارافية والبرازية والبنيارلية والدقورية والديركية والرشوانية والشيخانية والمتينية والملية والظاظا والكيكية والوائلية والأومرية. وفي هذه التركيبة شكل الأيوبيون والمِلّيون والظاظا أغلب عائلات الحي[231]. ويبدو أن التطور الاجتماعي البشري لحي الأكراد حكم إلى حدٍ بعيد أنماط علاقته باللغة الكردية، حيث كان الحي متوزعًا بين المتعربين بشكل كامل الذين لا يعرفون إلا اللغة العربية وهؤلاء هم الأيوبيون بصورة رئيسيةٍ، وبين من يتكلم الكردية والعربية معًا، وبين من لا يعرف إلا اللغة الكردية، وكانت تنسج علاقاته الاجتماعية شبكة من المدارس و«السبل» (جمع سبيل، وهو خدمات صنابير المياه في الأزقة والشوارع وعلى مداخل المساجد) والحمّامات.

شكلت التجارة «العروة» الأساسية التي عزّزتها القرابة في حلقة التواصل المجتمعي بين أكراد الدواخل وأكراد الأطراف، حيث كان أثرياء الحي مستمرين حتى الثلاثينيات من القرن العشرين في صلاتهم التجارية والعشائرية الوثيقة مع أكراد «الأطراف» ولا سيما تجارة الغنم العواس[232]. كان زعماء حي الأكراد في دمشق مترابطين معًا بصلة التصاهر والقُربى، وكانوا على الرغم من استقرارهم في دمشق وتعرّبهم فيها متصلين بماردين التي ينحدر بعضهم منها. كانت هذه هي حالة حسين الإيبش رأس العائلة الإيبشية التي هاجرت

(231) المصدر نفسه، ص 34-37.

(232) زكريا، ج2، ص 658. وانظر ما ينقله الكوراني عن رواية مصطفى شاهين، زعيم العشائر البرازية في جرابلس، في: الكوراني، ص 230.

من ماردين، وتعاطى بعض أبنائها تجارة الخيول بين دمشق وماردين[233]. وبهذا الشكل كانت هناك عروة تجارية قرابية تربط أكراد الدواخل بأكراد الأطراف.

كان حي الأكراد يعيش عمومًا مثل عائلات متمدينة تنتمي أصولها البعيدة إلى تلك العشائر، لا بصفتهم عشائر، وذلك على غرار كثير من العائلات المدينية التي تحتفظ بانتسابها إلى أصولها العشائرية البعيدة على المستوى الرمزي، إذ عاش «أكراد الأطراف» المتدفقين حديثًا إلى الجزيرة السورية الحديثة طيلة عقود طويلة في سورية من استقرارهم في الجزيرة بصفتهم عشائر ملتفة حول زعامة عشائرية قوية، تمثل امتدادًا لنمط الحياة العشائرية الكردية في «الأطراف». وباعتبار أن «أكراد الأطراف» تحدروا من العشائر أو «القبيليين» أكثر مما تحدروا من الحضر والمدينيين، إذ كان «مجتمع الدواخل» عائليًا، بينما كان «مجتمع الأطراف» عشائريًا، وتمثل حياته في الجزيرة امتدادًا تقليديًا للحياة القبليّة الكرديّة المتبقية حول آغاتية عشائرية قوية في ديار بكر وبدليس وجزيرة ابن عمر في تركيا، وتلك التي نجدها في العراق مثل السليمانية ورواندوز والعماديّة وسنجار، ومثل تلك في أشنية وأرومية وكرمنشاه في إيران»[234].

كان «مجتمع الدواخل» مندمجًا بشكل كامل بالمنظومة الثقافية والسياسية والإدارية لبلاد الشام في المراحل كافّة، وجزءًا من الحياة الاجتماعية - الاقتصادية - الإدارية للمدن الداخلية السورية، ويتسم بتطور طبقته الوسطى التي نمّاها الاشتغال بالتجارة، والعمل في الوظائف العامة، المدنية والعسكرية، بينما كان «مجتمع الأطراف» الحديث الناشئ في سورية عشائريًا تحكمه قياداته العشائرية، ومرتبطًا بمنظومات أخرى مثل منظومات الإمارات الكردية السابقة: بوطان، بهدينان، وديار بكر وغيرها.

كان مجتمع «الدواخل» متأصّلًا في الحياة المدينية والحضرية، بينما كان مجتمع الأطراف حديث العهد بالحضرية والاستقرار. وكان مجتمع الدواخل من الناحية السياسية مندمجًا وطنيًا، وهو ما تجلّى في مساهمته الفاعلة في الثورة السورية الكبرى، بينما لم يمر مجتمع الأطراف في الجزيرة بهذه المرحلة التي تجذّر هوية الأكراد الحديثي التوطن في الجزيرة السورية الحديثة، على أن نميّز

(233) البخيت، ص 309.

(234) فتح الله، ص 179.

فيه بين العشائر نصف الحضرية التي انتقلت لأسباب قسرية بدءًا من منتصف العشرينيات إلى الجزيرة، وعشائره المتحضرة الراسخة الجذور في الجزيرة، وفي الزراعة، والمنتشرة بشكل خاص في منطقة عامودا.

طرح استيعاب تدفقاتٍ كبيرةٍ من المهاجرين أو المنتقلين قسرًا من شمال خطّ سكّة الحديد في تركيا إلى جنوبه في سوريّة، ولا سيما نشوء مجتمع «أكراد الأطراف»، مشكلات الاندماج أو التكامل الوطني والاجتماعيّ في مرحلة تكوّن الدولة السوريّة الحديثة في المرحلة الانتدابيّة التي اضطلعت فيها سلطات الانتداب بوظيفة عرقلة هذا التكامل، ومحاولة الحيلولة سياسيًّا دونه، واستخدام الأطراف في مواجهة المراكز المدينيّة الداخليّة التي تتركّز فيها الحركة الوطنيّة السوريّة، والريف في مواجهة المدينة. الأمر الذي سينتج منه بعد نحو عقدٍ ونيفٍ رعاية الاستخبارات والقوى اليمينيّة الفرنسيّة المعارضة لنظام المعاهدات، للحركة الانفصاليّة في الجزيرة السوريّة.

الفصل الخامس

قلق الحركة الوطنيّة من موجات الهجرة

استقبلت سورية عمومًا والجزيرة خصوصًا خلال الفترة الواقعة بين عملية الترانسفير العثمانية (الاتحادية) للأرمن في عام 1915 وأواخر الخمسينيات، هجرات قسرية كبيرة عدة، أو ذات طبيعة قسرية، تمثّلت في الهجرات الكردية والسريانية والأشورية ثم الفلسطينية. وتحولت بذلك من بلد مرسلٍ للهجرة الخارجية إلى مستقبل لها، وانخفضت وتيرة الهجرة السورية (الخارِجة) إلى دول الأميركتين بسبب تضييقها لاستقبال الهجرتين السوريّة واللبنانية، بعد أن حدّدت الولايات المتحدة الأميركية بدءًا من عام 1924 حصة السوريين في «كوتا» الهجرة بـ925 مهاجرًا سنويًّا[1]، وتحت تأثير تقييد استقبال الهجرة الخارجية في الأميركتين والحيلولة دون إرجاع المهاجرين ومحاولة استعادة المهاجرين، جاء قرار الحكومة السوريّة في الأول من آب/ أغسطس 1929 بإلغاء الإجازات كافة التي مُنِحت لـ«شركات التسفير والمهاجرة» في المدن السوريّة لتحصر الهجرة في نطاقاتٍ فرديّةٍ[2]، بينما أخذت دول أميركا اللاتينيّة المستقبِلة للهجرة السوريّة - اللبنانية تقيّد هجرة السوريين واللبنانيين إليها بقيودٍ شديدةٍ[3] وصلت إلى حدّ إيقافها. وبين آب/ أغسطس 1927 الذي حظرت فيه

---

(1) محمد جمال باروت [وآخرون]، حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول 2008 (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009)، ص 61.

(2) القرار الرقم 1311 في 1 آب/ أغسطس 1929، في: الجريدة الرسميّة، العدد 584 (22 آب/ أغسطس 1929)، ص 1.

(3) في آب/ أغسطس 1927 حظرت غواتيمالا دخول أي مهاجر سوري أو لبناني أو تركي أو فلسطيني إلى أراضيها، في ما عدا حالات لمّ الشمل. راجع بيان المفوّضيّة العليا بشأن تمديد مهاجرة الأتراك والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين إلى غواتيمالا، في: الجريدة الرسميّة، العدد 506 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1927)، ص 2-3.

ثمّ قيّدت البرازيل في 14 كانون الثاني/ يناير 1930 دخول المهاجرين إليها، ولا سيما المهاجرون =

غواتيمالا دخول أي مهاجرٍ سوريٍّ إليها، وشباط/ فبراير 1934 الذي أوقفت فيه الأرجنتين أيضًا الهجرةَ إليها لمدّة خمس سنوات[4]، غدت منافذ الهجرة الخارجيّة أمام فائض قوّة العمل محدودةً.

إن قصة الهجرة الخارجية (الخارجة) لم تكن دومًا قصة نجاح، بل تصاحبت مع الإخفاقات والعودة إلى الوطن. وتحفل الصحف اليومية، خلال سنوات النصف الأول من الثلاثينيات، ولا سيما منها جريدة **النهار**، بأخبار العائدين و«إخفاقاتهم». وشجعت الحكومات الوطنية التي قامت في فترة المعاهدات مع فرنسا بالتوافق مع المفوضية التي كان على رأسها المفوّض السامي الفرنسي في سوريا داميان دو مارتيل (Damian de Martel) الحريص على تسريع تطبيق المعاهدتين مع سورية ولبنان، استيعاب العائدين وكذلك تثبيت جنسية المهاجرين. ففي آب/ أغسطس 1937 صدر قرار بمنح المهاجرين السوريّين واللبنانيّين مهلة سنةٍ لتثبيت جنسيّتهم اللبنانيّة أو السوريّة، والحصول على تذكرة هوية من القنصليات الفرنسية[5]، وحتى أواسط كانون الأول/ ديسمبر 1939 بلغ عدد من استعاد الجنسية السوريّة من المهاجرين الذين لم يستفيدوا من فترة الخيار خلال الأعوام 1924 - 1926 ثلاثين ألف مهاجر[6]. لكن المفوضية الفرنسية اتبعت في الوقت نفسه سياسة فتح الأبواب أمام الهجرة الخارجية (الداخلة)، وهو ما أثار قلق الوطنيين وسخطهم وردّات فعلهم التي سنحاول متابعة اتجاهاتها الأساسية المرصودة، والتي ستساعدنا في فهم إضافي لتاريخ الهجرة.

اتّسم الاستقبال السوري عمومًا لهذه الهجرات بالإيجابية والاستيعابية، غير أنه لم يخلُ من توترات وردات فعل حادة تعود في حقيقتها إلى الارتياب

= السوريون واللبنانيون، إلا عن طريق شركات الهجرة وللعمل في الأراضي الزراعية حصرًا، كما حدّدت كولومبيا حصة كلّ من السوريين واللبنانيين في الهجرة بعشرة أشخاص فقط. راجع قرارات المندوب السامي المبيّنة على رسائل ممثلي البرازيل وكولومبيا بهذا الخصوص، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 659 (23 شباط/ فبراير 1931)، ص 2-3، والعدد 704 (7 كانون الثاني/ يناير 1932)، ص 3.

(4) **النهار**، 2/ 2/ 1934.

(5) **النذير** (18 آب/ أغسطس 1937).

(6) **النذير** (12 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

بمرامي سياسات الهوية الانتدابية الفرنسية من فتح باب الهجرة الخارجية (الداخلة)، في تسييس هذه الهجرات ومحاولة استخدامها ضد الحركة الوطنية. وكانت مواقف الحركة الوطنية في العموم ضد هذه السياسات وليس ضد المهاجرين أنفسهم، وإن اضطلعت بعض العوامل مثل مزاحمة اليد العاملة الأرمنية الماهرة لليد العاملة السورية، وما شاكل ذلك في إذكاء عوامل التوتر. فلم يكن لديها مفهوم للصهر والدمج (Assimilation) لا في فترة كفاحها الوطني من أجل الاستقلال ولا بعده، بل مفهوم للاندماج (Intégrale)، لكنها لم تتسامح قط مع حالات التوظيف الانتدابي لاستقبال الهجرة ضد التطلعات الوطنية.

اختلطت ردات فعل الحركة الوطنية على موجات الهجرة الخارجية بشكل كامل بالموقف من السياسات الانتدابية الإثنية الفرنسية، وممارسة الانتداب باعتباره استعمارًا أو شبه استعمار وليس كسياسة بناء قدرات وطنية تمكّن سورية من التطور إلى مصاف الدول الوطنية المستقلة «الحديثة». وبرزت بواكير ذلك أكثر ما برزت في اضطرابات حلب الدامية في شباط/ فبراير 1919. وسنحاول في هذا الفصل بدءًا من حدوث هذه الاضطرابات تتبع ردات الفعل الوطنية على موجات الهجرة هذه بالارتباط مع صراع الحركة الوطنية ضد تلك السياسات، متوقفين عند اضطرابات شباط/ فبراير من منظور دورها في تشكيل مواقف المطران جبرائيل تبوني واتجاهات[7] في استخدام هذه القضية في الضغط على مؤتمر السلم (= مؤتمر الصلح) بباريس ضد الحركة العربية وحكومتها في سورية، ودعم خطة الخبراء الفرنسيين في «فبركة» الهوية الكلدو - أشورية.

(7) هو البطريرك اللاحق للسريان الكاثوليك ديونيسيوس أغناطيوس جبرائيل الأول تبوني: ولد في الموصل في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر1879، وسيم أسقفًا على سروج، وعُيِّن في 19 كانون الثاني/ يناير 1913 نائبًا بطريركيًا عامًا على ماردين، ونقل في 24 شباط/ فبراير 1921 إلى رئاسة أسقفية حلب. وانتُخب في 24 حزيران/ يونيو 1929 بطريركًا لأنطاكية. ورقّي إلى مرتبة الكاردينالية في مجمعي الكرادلة المنعقدين في 16 و19 كانون الأول/ ديسمبر 1935. وأقام في بيروت. انظر: «الطوائف غير المسلمة في سورية وممثلوها الروحانيون،» في: دليل الجمهورية السوريّة عن عام 1939-1940 (دمشق: مطبعة ألف باء، 1939)، ص 199. ونقل إلى رئاسة حلب في 24 شباط/ فبراير 1921. انظر: تقويم البشير (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1928)، ص 76.

أولًا: اضطرابات حلب عشية إعادة تشكيل المشرق العربي

1- ما وراء حكاية «البقرة المسروقة»: هل الاضطرابات طائفية أم سياسية؟

حدثت هذه الاضطرابات في مرحلة التحول الجيو- سياسية الكبرى الحرجة من نظام الدولة العثمانية إلى نظام الدولة الخاضعة للانتداب. وحاولت الحكومة العربية خلال هذه الفترة بناء قواعد عقدها الاجتماعي على أساس مبدأ «الدين لله والوطن للجميع»، ومحاولة تكريسه[8]، ورحّبت باستيعاب المهاجرين الأرمن، ومحاولة التخفيف من محنتهم، ولا سيما في مدينة حلب التي كانت أكبر مراكز استقبالهم ولجوئهم، واتبعت سياسة رعائية لهم[9]. وكان مطران الأرمن، قديم كاثوليك (الكنيسة الكاثوليكية القديمة التي أنكرت عقيدة العصمة البابوية الكاثوليكية)، ضمن أطراف العقد، حيث بايع رؤساء الطوائف كلها بمن فيهم رؤساء طوائف الروم الكاثوليك والسريان والأرمن في حلب الأمير فيصل ملكًا على «سورية وفق شروط محددة» تلاها بطريرك الروم الأرثوذكس[10]. غير أن مصير الدولة العربية الجديدة كان نفسه عشية المساومات الأوروبية ولا سيما المساومات

---

(8) تشير برجيت شيبلر إلى أن الحكومة العربية كانت أول من رفع شعار «الدين لله والوطن للجميع» باعتباره قاعدة سياسية للدولة العربية في الجانب الداخلي. انظر: برجيت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز- حوران: من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال، 1850-1949** (بيروت: دار النهار، 2004)، ص 181.

قال فيصل في الجلسة التي تمت فيها مبايعته ملكًا: «العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد. وإن الديانات تأمر من في الأرض باتباع الحق والأخوّة، وعليه فمن يسعى إلى إيقاع شقاق بين المسلم والمسيحي والموسوي فما هو بعربي. إننا عرب قبل كل شيء». انظر: كامل الغزّي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، 3ج (حلب: المطبعة المارونية بحلب، [د. ت.])، ج3، ص 660.

(9) استثنيت دار الأيتام الأرمن من القرار القاضي بتسليم أي مخرون زائد من الحبوب والسكر والقطن والصوف والحطب والسمن وغيرها من الحاجيات في غضون 48 ساعة إلى الحكومة. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 5 (23 كانون الأول/ ديسمبر 1918)، ص 2.

(10) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892-1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 59، وانظر أيضًا: الغزي، ج3، ص 742-743.

ويحدّدهم ببطريرك الروم الأرثوذكس، بطريرك الكاثوليك، مطران السريان الكاثوليك، ومطران السريان القديم، خوري الموارنة، مطران الأرمن قديم وكاثوليك، رئيس البروتستانت، حاخام اليهود.

الفرنسية - البريطانية السرّية على تقاسم المشرق العربي في مهب الريح. ودخلت هذه المساومات مرحلةً جديدةً في تقرير مصير سورية بالتفاهم المبدئي على ما سُمّي اتفاق كليمنصو - لويد جورج الذي جرت مباحثاته بين 1 و4 كانون الأول/ديسمبر 1918 بشكل «شفوي» وبـ«سرّية مطلقة»، وذلك بضم ولاية الموصل إلى العراق، وخضوع فلسطين للحكم البريطاني، مقابل التزام بريطانيا فرض شروط صلح على ألمانيا يضمن الأمن لفرنسا، وحصول فرنسا على حصة من نفط الموصل، والانتداب على كيليكية وسورية كلها باستثناء فلسطين[11].

أثار تصريح ستيفن بيشون (S. Pichon)، وزير الخارجية الفرنسية، في 29 كانون الأول/ديسمبر 1918 أمام الجمعية الوطنية في ضوء اتفاق كليمنصو - لويد جورج في شأن تأكيد «حقوق» فرنسا في سورية ولبنان على أساس «التقاليد التاريخية والاتفاقات والمعاهدات» و«رغائب وآمال السكان»[12]، نقمة الحركة العربية بوصفه نقيضًا للتصريح البريطاني - الفرنسي في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1918، عن «تحرير الشعوب التي طالما ظلمها الترك تحريرًا نهائيًا، وتأسيس حكومات ومصالح أهلية تبني سلطتها على اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارًا لا جبرًا»[13]، إذ كان التصريح عبارة عن مناورة بريطانية - فرنسية لا أكثر لإرضاء الرئيس الأميركي هارولد ويلسون. وردًّا على تصريح بيشون أُلِّفت لجنة احتجاج محلية في مدينة حلب ضمّت بعض أعيانها وبعض ممثلي حركة الشباب، وكانت جمعية «العربية الفتاة» تقف خلفها «لإقامة مظاهرة كبرى، وذلك للاحتجاج على ما ورد في خطاب مسيو بيشون، وتأييدًا لرغبتنا المقدّسة، وهي الاستقلال»[14]. وحاول حاكم حلب العسكري، شكري الأيوبي، منع التظاهرة وأن يُصدر بيانًا بإلغائها، لكنه تراجع عن ذلك في اللحظة

(11) سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908-1924، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 426-427.

(12) المصدر نفسه، ص 463.

(13) قرئ التصريح خلال إلقاء فيصل خطابه في حلب حيث اعتبره انتصارًا للقضة العربية، ويبرهن «على أننا لم نبع البلاد، ولن نبيعها أبدًا». للاطلاع على النص الكامل، وطقس الأمير فيصل في تلاوة نصّه، انظر النص الكامل الذي نُشِرَ في: الغزي، ج3، ص 660. وعن سياق هذا التصريح ومجرياته انظر: موسى، ص 408-409.

(14) انظر النص الكامل كما تلاه فيصل في: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام، ج 3 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ج2، ص 194.

الأخيرة[15]، جراء الضغط الشعبي.

كما هي العادة، مثلما تقول نظرية «الشواش» الأكثر تفسيرًا لما تسميه المدرسيات التاريخية بـ«السبب المباشر» في اشتعال النيران بدءًا من عود ثقاب فوق برميل ملتهب، استبق شجار «عادي» بين أرمني ومسلم في 28 شباط/ فبراير 1919 في «سوق الجمعة» الشعبية بحلب التي يؤمها ما لا يقل عن عشرة آلاف شخص، هذا الاشتعال، وادعى فيه المسلم أن الأرمني باعه بقرةً مسروقةً، وقام صاحبها باستردادها منه، بينما أنكر الأرمني ذلك. وسرعان ما تحول هذا الشجار إلى صدام مروّع مسلح بين الأرمن والمسلمين في السوق، ونتج منه مجزرة رهيبة، سقط فيهاً من الطرفين 184 قتيلًا، ما دفع القوات البريطانية إلى النزول من معسكراتها، واحتلال المنشآت العامة والمخافر، وبسط سيطرتها على حلب[16]. وفي النهاية عُزِل الأيوبي عن الولاية وعُيّن جعفر باشا العسكري بديلًا منه، وانحصر عمله في قضايا الأمن، بينما تولّى ناجي السويدي الشؤون الإدارية والمدنية[17]، كما أعدمت السلطات البريطانية نحو 35 شخصًا، ونفت عددًا منهم إلى مصر[18]. واتهمت محمد علي السراج، أحد أبرز قادة جمعية «العربية الفتاة» بالوقوف خلف المذبحة، بينما اتهم السراج الضابط الفرنسي المُقيم في حلب بالتحريض عليها قبل يوم من التظاهرة التي دعت اللجنة العربية في حلب إلى القيام بها احتجاجًا على تصريح بيشون[19]. وكرر بعض المؤرخين الحلبيين المنهجيين مثل الجغرافي والمؤرخ عبد الرحمن حميدة هذا الاتهام، ورد المجزرة إلى تدبير «المخابرات الأجنبية»[20]. لكن القدر المتيقن من خلفية اندلاع هذه الاضطرابات يتمثل في الاستفزازات التي قامت بها الميليشيا الأرمنية ضد الجنود والضباط العرب السابقين في الجيش العثماني في محطات السكك الحديد، الذين تصفهم جريدة حلب الرسمية

(15) السراج، ص 68.

(16) المصدر نفسه، ص 68-69، وانظر: «وصف هذه الحادثة، وأسلوب احتوائها،» في الجريدة الرسمية (حلب)، العدد 25 (7 آذار/ مارس 1919)، ص 1.

(17) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسيّ والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936 (بغداد: مكتبة اليقظة العربيّة، 1987)، ص 56.

(18) انظر: الغزّي، ج3، ص 721-722.

(19) السراج، ص 68-69.

(20) عبد الرحمن حميدة، محافظة حلب (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 58.

بأنهم «منحلون من الجيش التركي». وكانت استفزازت الميليشيا الأرمنية بلغت أشدُّها مع عائلة باقي الحلبية في لواء الإسكندرون التي كانت تملك نفوذًا اجتماعيًا في خريطة أعيان حلب بسبب غناها، وقربها الشديد من السلطات العثمانية الاتحادية السابقة. واتهمتها الميليشيا الأرمنية بأنها مسؤولة عما أصاب الأرمن من مذابح لكون أبنائها ضباطًا في الجيش العثماني، وأنهم مسلمون مثل الضباط الأتراك[21].

كان نجيب باقي زاده كبير العائلة، خريج مدرسة الرشدية العسكرية ثم المكتب الإعدادي بحلب، وابن رئيس مجلس التمييز في حلب، عضوًا في لجنة الاحتجاج التي نظّمتها «العربية الفتاة». وكان مثقفًا تنظيماتيًا، أسّس في أثناء عمله مفتشًا للمعارف أولى المدارس الخاصة المتكاملة حتى التجهيز (الثانوية) في حلب، وكان لها فرع لتعليم التجارة، وكان أحد أبرز شخصيات جمعية «الاتحاد والترقي» في حلب، وفي طور الحكومة العربية سار مع جمعية «العربية للفتاة» ضمن رؤيته لتوطيد علاقاتها بالكماليين ضد المحتلين الأوروبيين[22]، ولعله أدّى الدور الأكبر في عملية التعبئة ضد استفزازات الميليشيا الأرمنية. وتزامن ذلك مع احتقان الجو الأرمني بسبب رفض بعض عائلات حلب تسليم نحو 600 فتاة أرمنية إلى لجنة الصليب الأحمر الدولي التي كانت تقتحم بيوت العائلات الحلبية بحثًا عن الفتيات الأرمنيات، متهمة تلك العائلات بأنها اشترتهن كرقيق[23]. وبينما اعتبر المتطرفون الأرمن ذلك نوعًا من احتجاز لهن، فإن مطارنتهم اعتبروه نتاج إرادتهنّ الطوعية.

---

(21) تؤكّد **الجريدة الرسمية** دور هذا العامل في خلفية اضطرابات شباط/ فبراير، كما يؤكّده السراج نفسه الذي اتّهمته السلطات البريطانية بالتحريض عليها. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 25 (7 آذار/ مارس 1919)، ص 1، وانظر رواية السراج المطولة في: السراج، ص 65-73.

(22) كانت اللجنة مؤلفة من: مرعي الملاح، فاخر الجابري، سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، رضا الرفاعي، جميل فنصة، نجيب باقي زاده، كامل أشرفية، عبد الوهاب الميسر، محمد علي السراج. انظر: السراج، ص 68-70، وعن السيرة الذاتية لنجيب باقي زاده، انظر: جورج فارس، محرّر، **من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957** (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ص 70.

(23) جرى تحديد عدد الفتيات استنادًا إلى ما ورد من معلومات في تقرير نُشِرَ في: **المصباح** (حلب)، 22/ 5/ 1919.

2- تطويق ذيول الاضطرابات: أرمن الدواخل والحكم العربي

قامت الحكومة العربية بالتعاون مع البطريرك الأرمني بتطويق ما حدث، ووصفت الاضطرابات بما يمكننا تسميته «الجرم الأسود»، و«أن رشاش هذا الدم قد تطاير على الراية العربية الجديدة اللامعة، وكدّر منظرها بوصمة الضيافة المغدورة، قبل أن يتيسر الوقت الكافي لنقش أمجاد الحروب عليها»[24]. واستنكر الأمير فيصل ما حدث، وقام الحاكم العسكري العام الجديد جعفر باشا العسكري بتأليف لجنة من أعيان المدينة وموظفي الحكومة لمساعدة «المنكوبين من أرمن وإسلام»[25]. وقام وجهاء الأرمن بدورهم في تطويق ذيول الاضطرابات، فطيّروا إلى المفوضية الفرنسية العليا في بيروت برقية يدعون فيها فرنسا «ألا تستخدم متطوعي الأرمن ضد سورية والسوريين»، ذاكرين ما لاقوه منهم من العطف الإنساني في أثناء محنتهم[26]. وقدّم فنانوهم في العام نفسه مسرحيّة في حلب تصور الأرمن والعرب ضحايا لسياسة حزب «الاتحاد والترقي»[27]. وعقد بطريرك الأرمن في مقره، في أيار/ مايو، اجتماعًا مع ناجي السويدي، معاون الحاكم العسكري، والمفتي، وهيئة نادي العرب واجهة «العربية الفتاة». وتحدث عن «إخاء العرب للأرمن ومساعدتهم إياهم، وأن 600 فتاة أرمنية تعيش في بيوت العرب في هذا البلد، وقد طلبتهن فأبين أن يفارقن منازلهن»[28].

كان قد نشأ عن موجة الترانفسير الأرمنية في حلب نوع من مجتمع «أرمن الأطراف» المهجّرين مقابل مجتمع «أرمن الدواخل» الذين كانت حلب مركزًا لهم. ففي عام 1857 قُدّر عدد الأرمن في مدينة حلب بأربعة آلاف نسمة، وفي عام 1890 قدّر عددهم بـ5500 نسمة، بينما قدّر عددهم في ولاية حلب بـ48 ألفًا. أما عشية الحرب العالمية الأولى، وقبل أن تحدث عملية ترانسفير الأرمن، فقدرت المصادر الرسمية العثمانية عدد الأرمن في ولاية حلب بما يراوح بين 45 و50 ألف نسمة، شكل أرمن حلب منهم نحو ثمانية آلاف نسمة[29]. وهؤلاء

(24) الجريدة الرسمية، العدد 25 (7 آذار/ مارس 1919)، ص 1.

(25) الجريدة الرسمية، العدد 23 (3 نيسان/ أبريل 1919)، ص 1.

(26) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 60.

(27) الغزي، ج3، ص 707-708.

(28) المصباح، 22/ 5/ 1919.

(29) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800-1914، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 61-62.

الأرمن الحلبيون هم الذين شكلوا «أرمن الدواخل»، وكانوا جزءًا من منظومة المدينة الاجتماعية والاقتصادية على خلاف من تمكن من أرمن الأطراف من الوصول إلى مدينة حلب.

في 9 حزيران/ يونيو 1919 وصل الأمير فيصل إلى حلب ليطوق ذيول «الفتنة»، وخطب في «النادي العربي»، وسمّى حلب بـ«عاصمة الشمال»، ودعا المسيحيين والمسلمين الذين تعايشوا طيلة قرون إلى الأخوّة العربية من دون أي تمييز بين الطوائف الدينية[30]، لكن المطران جبرائيل تبوني الذي سيظهر اسمه كثيرًا في هذا البحث، وجّه في 18 تموز/ يوليو 1919 رسالةً إلى اللجنة القومية الأرمنية عن التوكيلات في تركيا، رافضًا فيها سيطرة العرب، ومدّعيًا أن «العرب هم الذين شاركوا في عام 1915 في مذابح أورفة وماردين ودير الزور... إلخ، وهم الذين نفّذوا في 28 شباط/ فبراير 1919 الذبح في حلب، وفي غمرة حكم عربي، هم الذين أتموا إبادة المسيحيين في الصحراء بعد أن قبضوا من تركيا ثمن فعلتهم»، وادّعى أن جميع مسؤولي الحكم العربي هم من هيئة الاتحاد والترقي التركية[31]. وفي مؤتمر الصلح (= مؤتمر السلم) برز التناقض بين مطران السريان الكاثوليك تبوني ومطران السريان الأرثوذكس برصوم. وبعد نحو عامين من تحول برصوم إلى بطريرك للسريان الأرثوذكس، أي في عام 1935، غدا تبوني كاردينالًا. وسيقرر الصراع بين الرجلين «القويّين» توتر العلاقة بين الطائفتين «السريانيتين» التي ربط فيها تبوني مصير السريان الكاثوليك بالسياسة الفرنسية، بينما وضع أفرام برصوم السريان الأرثوذكس في مواجهتها، ورسخ دور السريان في بناء الوطنية السورية العربية.

(30) خطب فيصل: «أقول لا أكثرية ولا أقلية لدينا، ولا شيء يفرق بيننا، إنما نحن جسم واحد. ولا شكّ أن أعمال الحكومة الموقتة تدل على أن لا أديان ولا مذاهب، فنحن عرب قبل موسى ومحمد وعيسى وإبراهيم، نحن عرب تجمعنا الحياة، ويفرقنا الموت»، انظر: «الخطاب التاريخي العظيم لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظّم في حفلة نادي العرب،» **الجريدة الرسمية**، العدد 53 (12 حزيران/ يونيو 1919)، ص 1-2.

(31) عن تكثيف ترنون لمطالب البعثات الثلاث، وفي عدادها البعثة الأشورية - الكلدانية، انظر: إيف ترنون، ماردين: **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915**، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة 2008)، ص 286.

ثانيًا: ردات الفعل الأولى على الهجرة الأرمنية

تفاقمت الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية على الهجرة مع بروز منافسة الهجرتين الأرمنيّة والسريانيّة الكثيفتين لكلّ من مدينتي حلب ودمشق المؤلّفتين من حرفيين ومشتغلين مهرة في منافسة اليد العاملة الوطنية في الصناعات الحرفيّة ما قبل نشوء الصناعة التحويليّة (المعمليّة) التي ضاقت بها السوق السوريّة. كانت ردات الفعل متتابعةً، ففي البداية اتخذت شكل ردة الفعل على ارتفاع وتيرة الهجرة الأرمنيّة، ثم أخذت شكل ردة فعل على ارتفاع وتيرتها في الجزيرة، ثم تمثّلت ردة الفعل الثالثة على هجرة الأشوريين. وكانت ملاحظة الهجرة الأرمنيّة يومئذ في العيون الوطنية محكومةً بأن التدفقات الأساسية للهجرة الأرمنيّة الثانية كانت أرمنيّةً، ومتركزةً في المدن الداخليّة، كما لم تكن من نوع هجرة المنكوبين الأولى (1915 - 1916)، بل هجرة قوميّة معبأة بقوة، تميّز القوميّون «الطاشناق» منهم بتحالفهم مع سلطات الانتداب بمواجهة الحركة الوطنيّة، حيث اتّهمت الكتلة الوطنيّة سلطات الانتداب بدعمهم بالمال وتعيينهم «في الشرطة والدرك والتحري ودوائر الأمن»، ورعاية منشوراتهم «ضد الوطنيين، وضدّ خصومهم من الأرمن وهم حزب الهنشاق»[32].

تنمذجت ردة الفعل الأولى في تعبير أسبوعية الأحرار المصورة، في 29 أيار/ مايو 1927، حين شنّت هذه الأسبوعيّة المندمجة في الحركة الوطنية في سياق الحرج الكبير الذي دخل فيه التوافق الوطني - الفرنسي الانتقالي يومئذ، هجومًا شديدًا على سياسات سلطات الانتداب في مجال الهجرة، لانتشار شائعة عن عزمها «نقل 70 ألف أرمني إلى سورية ولبنان»، وطالبت المفوّضيّة بأن «توفدهم إلى مستعمراتها الواسعة في أفريقيا، لأن البلاد ضاقت بالأرمن»، ووصفت ذلك بأنهم يريدون «استعمار سورية ولبنان» ليس «اقتصاديًا» فحسب، بل «سياسيًا» كذلك[33]. وإضافةً إلى مزاحمة اليد العاملة الرخيصة والماهرة الأرمنيّة للعمالة المحليّة، فقد أثارت سياسات سلطات الانتداب في الاستقبال

(32) عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج4، ص 122-123.

(33) **الأحرار المصورة**، العدد 48 (29 أيار/ مايو 1927)، ص 3.

المفتوح للهجرات «الخارجيّة»، قلق الوطنيين السوريين من الاستغلال الفرنسي العسكري والسياسي لها والاعتماد عليها في مواجهة الحركة الوطنية ومواجهة الثورة السوريّة الكبرى (1925 - 1927) بتوسيع تجنيد المهاجرين في صفوف وحدات جيش الشرق والدرك، واستخدام أصوات الناخبين الأرمن والسريان المهاجرين الذين مُنحوا الجنسية في انتخابات عام 1926 للقضاء على المقاطعة الوطنية لها، وملء صناديق الاقتراع بأسماء مرشحي قوائمها[34].

إزاء هذا القلق اضطرت المفوّضيّة في تشرين الأول/ أكتوبر 1928 إلى تهدئة الحملة على توطين المهاجرين، وتكذيب خبر عزمها على توطين 100 ألف مهاجر أرمني في سورية[35]. وبسبب بعض الأعمال العدائيّة التي نتجت من الاحتكاكات مع بعض اللاجئين المحليّين، أخذت السلطات الفرنسيّة تفرض بعض القيود على تدفقات الهجرة الأرمنيّة الجديدة في عام 1929 إلى مدينة حلب، حيث كانت توقف القطار لمدّةٍ طويلةٍ، وتدقّق في هويّة اللاجئين، وتمنع بعضهم من الدخول[36]. ولهذا حاولت سلطات الانتداب أن توازن بين سياسة الباب المفتوح في استقبال الهجرة من خلال دعم الحكومة في أيار/ مايو 1929 في فتح الباب أمام تجنيس المهاجرين السوريين إلى الخارج، وقبلت طلبات 7 آلاف مهاجر لتجنيسهم[37]. لكن التحالف بين حزب «الطاشناق» والمفوضية، واندماج الحزب في سياسات المفوضية لإضعاف الحركة الوطنية،

---

(34) لم تتمكّن السلطات الفرنسيّة في عهد دو جوفينيل من إجراء الانتخابات في حلب بهدف تأليف هيئة منتخبة تبت باستقلالها أو وحدتها مع المحافظات الأخرى في إطار خطة دو جوفينيل لتأليف الولايات السوريّة المتحدة، إلا بصعوبةٍ بالغةٍ بسبب مقاطعة الوطنيين لها، حيث لم يذهب إلى صناديق الاقتراع إلا 6366 ناخبًا من أصل 44000 ناخب، أو 22,5 في المئة من إجمالي الناخبين المسجلين، وكان معظم هؤلاء الناخبين من السريان والأرمن الذين حصلوا على الجنسية السوريّة حديثًا، والذين عبأتهم الأجهزة الانتدابية للتعويض عن المقاطعة. قارن مصادر عدة أبرزها: محمد الهواش: **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (الدار البيضاء: شركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997)، ص 242-243؛ **تكوّن جمهورية: سورية والانتداب** (طرابلس: مكتبة السائح، 2000)، ص 170؛ جميل إبراهيم باشا، **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال** (حلب: مطبعة الضاد، [د. ت.])، ص 33-36، وعبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي** (حلب: المكتبة العصرية، 1926)، ص 3-85.

(35) **الأهالي** (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1928).

(36) Seda Atug et Benjamin Thomas White, «Frontières et Pouvoir d'etat: La frontière turco-syrienne dans les années 1920 et 1930,» *Presse de Sciences politiques*, vol. 20, no. 3 (2009), p. 101.

(37) **الأهالي** (5 أيار/ مايو 1929).

زاد المخاوف من «النفوذ» الأرمني، وكان هذا الموقف سياسيًا أكثر منه قوميًا، إذ كانت الحركة الوطنية متحالفةً مع «الهنشاق»[38].

ثالثًا: ردّة الفعل الثانية وتحذيرات محمد كرد علي

كان ما يجري في الجزيرة السوريّة غائمًا وبعيدًا من المتابعة بحكم حداثة عملية استقطاب السياسات الإثنية الفرنسيّة للهجرات من تركيا. ولهذا فاجأ حجم الهجرة إلى الجزيرة متنوّري الحكومة المحليّة السوريّة أكثر مما فاجأ الوطنيين السوريين. وصدرت هنا ردة الفعل الثانية. وبدأت ردة الفعل هذه في شكل حملةٍ سياسيّةٍ شنّتها الصحافة الوطنيّة في تشرين الأول/ أكتوبر 1930 على المفوّضيّة تحسّبًا مما قدّره الوطنيون من اتفاق المفوّضيّة مع النائب البطريركي الكلداني السوري بشكلٍ سريٍّ على توطين الأشوريين في سورية، وقيامها منذ تموز/ يوليو 1930 باستقبال ألف عائلةٍ، وتوطينها في الجزيرة[39]. وارتبطت الحملة الوطنية على سياسة الإسكان في الجزيرة، والاعتقاد بأن المفوّضيّة وطّنت اللاجئين الأشوريين القادمين من اليونان فيها بارتفاع وتيرة الهجرة الخارجيّة، إذ ارتفع عدد المهاجرين من 9850 مهاجرًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1927 إلى 59 ألف نسمة في ربيع عام 1931، وكانت هجرة المسيحيّين السريان قد مثلت نسبة كبيرةً بينهم، إذ قُدّر إجمالُها حتى عام 1931 بـ25500 نسمة، أي بنحو 5000 مهاجرٍ سنويًا طيلة الأعوام 1928 -

(38) في شباط/ فبراير1933 اتهم الوطنيون المفوضية بالعمل على «الإكثار من الغرباء» لـ«إضعاف المجموع السوري»، «وليذهب أصحاب البلاد ويحل محلهم الغرباء»، وتحدثوا عما يراوح بين 150 ألفاً و200 ألف منهم. لم يكن هذا الموقف موجّهًا ضد المهاجرين بصفاتهم القومية، بل ضد تلاعب سلطات الانتداب بهم، ووضعهم في مواجهة الحركة الوطنية المهيمنة على المدن الداخلية الأربعة، إذ كانت علاقات الكتلة الوطنية وثيقة بالنخب المسيحية الاستقلالية، كانت وثيقة الصلة بالهنشاق في مواجهة الطاشناق، واتهمت الكتلة سلطات الانتداب بدعم رجال الطاشناق بالمال وتعيينهم «في الشرطة والدرك والتحري ودوائر الأمن»، ورعاية منشوراتهم «ضد الوطنيين وضد خصومهم من الأرمن وهم حزب الهنشاق». انظر: الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ص 122-123.

(39) Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon 2, 1991), Tome 3, p. 427.

لم يكن هذا الرقم واقعيًا بالنسبة إلى مئات الأشوريّين المتوطنين فعليًا في تلك السنة في الجزيرة، لكن ربما كان هناك خلط بين الأشوريّين والسريان، أو أن الأمر كان من قبيل الحملة على استمرار سلطات الانتداب في فتح البلاد للهجرة الداخلة.

1931، بالقياس إلى محدوديّة عددهم في عام 1927[40].

وصل ضغط هذه الحملة إلى درجة أن الحكومة أوفدت وزير المعارف محمد كرد علي- وهو من زهوة أكراد دواخل بلاد الشام المندمجين والمتعربين، ومن أبرز مؤرخي الشام- لزيارة الجزيرة، وتقديم تقرير عن وضعها. ورفع كرد علي في أواخر عام 1931 إلى رئيس الدولة تاج الدين الحسني، تقريرًا عن زيارته إلى الجزيرة، يحذّر فيه من مخاطر تركز الهجرة من تركيا في الجزيرة على أمن سورية. ويقترح إسكان المهاجرين ويحددهم بـ «العناصر الكرديّة والسريانيّة والأرمنيّة واليهوديّة، وأن جمهرة المهاجرين في الحقيقة هم من الأكراد نزلوا في الحدود». واقترح إسكانهم «في أماكن بعيدة من حدود كردستان لئلا تحدث من وجودهم في المستقبل القريب أو البعيد مشاكل سياسيّة تؤدّي إلى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السوريّة، لأن الأكراد إذا عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم، فالأيام كفيلة بأن تنيلهم مطالبهم إذا ظلّوا على التناغي بحقهم، والإشادة بقوميتهم. مثل هذا يقال في أتراك لواء الإسكندرون، حيث حشد جمهرتهم فيها قد يؤدّي إلى مشاكل في الآجل لا يرتاح إليها السوريون، فالأولى إعطاء من يريد من الترك والكرد أرضًا من أملاك الدولة في أرجاء حمص وحلب». وأشار كرد علي إلى أن المهاجرين يتوطنون على «ضفاف دجلة والخابور وجغجغ والبليخ والفرات، يقتطعون من شطوط تلك الأنهار ما يروقهم من المساحات، ولا يبعد أن يجيء يوم تمتلك فيه تلك الشواطئ، مع أن أكثرها ملك للدولة». طرح كرد علي إعادة توزيع الأرض بشكلٍ عادلٍ، واشتراط قيام الحائزين على الأراضي القريبة من مأخذ الريّ أن يستصلحوا أراضي بورًا مقابلها، وأشار إلى سياسةٍ اندماجية دمجية قوميّةٍ مبكّرةٍ بأن «مهاجرة الكرد والأرمن يجب في كل حال أن يمزجوا بالعرب في القرى الواقعة في أواسط البلاد لا على حدودها، اتقاءً لكل عاديّةٍ تطرأ، ونحن الآن في أول السلّم نستطيع التفكير والتقدير»[41].

(40) يجب أن نأخذ بالاعتبار أن سكان منطقة منقار البط التي ضمّت إلى سورية، يدخلون في هذا العدد العام، لكن يبدو أن النسبة الأساسيّة لم تتغير لأن سكان منطقة منقار البط أكراد في أغلبيّتهم. عن هذا الرقم انظر: Velud, Tome 3, p. 427.

(41) مذكرة محمد كرد علي، وزير المعارف، عن نتائج جولته التفتيشية في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931، في: المذكرات، ج 5 (دمشق: مطبعة الترقي، 1367هـ/ 1948م)، ج2، ص 441.

رابعًا: ردّة الفعل الثالثة على الهجرة الأشورية

كانت ردّة الفعل الثالثة على الهجرة الأشورية الأكثر توترًا، إذ سبقتها حملة الحركة الوطنيّة على سلطات الانتداب لتحويل سورية إلى ملجأ للمهاجرين. ففي شباط/ فبراير1933 اتهم الوطنيون المفوّضيّة بالعمل على «الإكثار من الغرباء» لـ«إضعاف المجموع السوري»، «وليذهب أصحاب البلاد ويحلّ محلهم الغرباء»، وتحدثوا عما يراوح بين 150 و200 ألف منهم جرى إسكانهم في سورية[42]. وبعد بدء الهجرة الأشورية بالفعل، تحوّلت قضية توطين اللاجئين الأشوريين إلى إحدى قضايا الخلاف بين الكتلة الوطنية الناهضة وسلطات الانتداب، إذ احتجّت الكتلة على عملية الإنفاق على اللاجئين وتوطينهم، بينما تهمل السوريين الذين يضطرون إلى الهجرة الخارجيّة، وبسبب «أعمال الشقاوة» التي ارتبطت بهم بالعراق[43]، في إشارة إلى الحركة الأشورية في العراق في عام 1933، بينما ردّت سلطات الانتداب بأن الحكومة العراقية تتولّى هذا الإنفاق بكامله، وأنه يجري تحت راية عصبة الأمم. وفي 25 نيسان/ أبريل 1935 احتجّ «ممثلو منطقة الفرات»، ولم يكونوا في الواقع إلا فرع الكتلة الوطنية الذي يتّخذ من مدينة دير الزور مركزًا له، لدى مجلس عصبة الأمم على قراره «إسكان الأشوريين في منطقتنا السوريّة» بدعوى «سعة أراضي الوطن السوري»، لافتًا إلى أن أراضي الجزيرة تكفي بالكاد لعشائر «البدو الرحّل الكبيرة التي لو تسنّى لها بعض العناية من السلطة المسؤولة لتحضّرت، وكثرت الأيدي العاملة المنتجة، ولما بقي شبر واحد من الأرض بورًا خاليًا». واعتبرت

(42) عبد الرحمن الكيالي، رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسيّة في سوريا ولبنان، وضعه الكيالي بقرار المؤتمر الوطني المعقود في حلب في 8 شباط 1933 (حلب: المطبعة العلمية، 1933)، ص 39 و55.

«الغرباء» في مؤتمر الكتلة: هم «الكلدان والأشوريّون والسريان» و«الأكراد الطريدون» من الأناضول (ص39) و(ص55). «وملأت بهم قرى الحدود والجزيرة ومراكز حلب والشام وبيروت وبعلبك ورياق وغيرهم». (المصدر نفسه، ص55). لم يكن ذلك موجهًا في الحقيقة ضدّ المهاجرين بل ضد استغلال الفرنسيين لهم ضدّ الحركة الوطنيّة، ففي العام نفسه الذي أشار فيه مؤتمر الكتلة الوطنية إلى ذلك كانت السلطة الفرنسيّة تضايق مرشحي الكتلة الأرمن في حلب في الانتخابات مثل سمير جيباشيان وآرتين برتسيان (ص 126).

(43) انظر بيان الكتلة وبيان المفوّضيّة ردًا عليه، في: الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي، ج2، ص 252–254.

المذكّرة أن «انتزاع أجزاء وطن وإقطاعها لعناصر غريبةٍ» ينطوي على «خطرٍ يُضاهي في نتائجه السيّئة المشكلة الصهيونيّة في سوريّة الجنوبيّة - فلسطين»[44].

تمثلت عناصر القلق الجوهريّة من ارتفاع وتيرة الهجرة الخارجيّة «الإثنية» الداخلة إلى سورية في ارتفاع وتيرة الاشتباه الوطني بأن استقبال المهاجرين الأشوريين جزء من خطةٍ فرنسيّةٍ مسبقةٍ لاستقدامهم إلى سورية لإضعاف الحركة الوطنيّة[45]، وتزامن هذا القلق من «إلجاء» الدفعة الأولى من موجة الهجرة الأشورية إلى الجزيرة مع مرامي سلطات الانتداب في عام 1933 لفصل منطقتي الفرات والجزيرة عن سورية، وتخصيصها لاستقبال موجات الهجرة الإثنية «الخارجيّة»[46]، واتهمت الكتلة الوطنيّة الكولونيل الفرنسي في الجزيرة جاكو في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1933 - أوائل شباط/ فبراير 1934 بالوقوف مباشرةً وراءها في سياق تكريس مشروع المعاهدة للتجزئة السوريّة[47]. ولم يكن

(44) انظر: احتجاج أهل الفرات على إسكان الأشوريّين في الجزيرة، في: الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ج3، ص 148-149.

(45) كان الوطنيون السوريون شديدي الاشتباه بأن في وثائق الملك فيصل التي اختفت حقيبتها خلال نقل جثمانه من برن إلى بغداد عن طريق حيفا ما يثبت ذلك، وأن التفاهم على نقل المتمردين الأشوريّين الذين ينتمون إلى جنود قوة «الليفي» البريطانية السابقة جرى في الأساس بين السفير الفرنسي في بغداد ومسؤول الملف الأشوريّ في وزارة الخارجيّة العراقي، مذكرات الأمير عادل أرسلان، يومية الأحد 13 أيار 1934، ج1، ص 24-25). وتعبر يوميات فوزي القاوقجي التي كتبها إبان إقامته في بغداد في ذلك الوقت، عن قناعة الوطنيين السوريين بضلوع الفرنسيين في عملية دفع الأشوريّين إلى التمرد، ودعمهم في ذلك. ويشير القاوقجي إلى أن الملك فيصل قال له: «إن بيدنا الآن وثائق مهمة جداً تثبت تدخل فرنسا في حوادث الأشوريّين». انظر: **مذكرات فوزي القاوقجي**، إعداد وتقديم خيرية قاسمية (دمشق: دار النمير، 1996)، ص 174-175.

(46) ظهرت هذه المرامي في المطالب «الانفصالية» في عام 1933 إبان محاولة المفوض السامي الفرنسي دو مارتيل فرض مشروعه في شأن معاهدة 1933 على مجلس النواب السوري، إذ تصدّر رئيس بلدية القامشلي والترجمان السابق في الجيش الفرنسي، ميشيل دوم، في عام 1933، وممثل سلطات الانتداب في مفاوضات ترسيم الحدود السوريّة - التركية في النصف الثاني من الثلاثينيات، حملة المطالبة بأن يكون للجزيرة حكم ذاتي يديره حاكم فرنسي، انظر: فيليب خوري، **سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920-1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص 585.

(47) حين عرض المفوض السامي دو مارتيل مشروع المعاهدة على مجلس النواب، جمع الكومندان الفرنسي نواب المنطقة ورؤساء عشائرها ووجوهها، وحرّضهم على طلب انفصال منطقتهم عن الحكومة المركزية «ليتم تخليصهم من السفر إلى دمشق، والمراجعات فيها. وبسبب رفض أعضاء الكتلة الوطنية في الإقليم هذا الطرح، حلّت الحكومة بلدية دير الزور التي يرأسها محمد نوري الفتيح =

اتّهامها اعتباطيًا، إذ سيؤدي هذا الضابط حتى أواخر عام 1938 دور المحرّض على انفصال الجزيرة عن سوريّة. ورفض معظم شيوخ العشائر وأعضاء بلدية دير الزور «مناورة» الكولونيل على حد تعبير جريدة النهار، فقام بإقالة محمد نوري الفتيّح من رئاسة بلدية دير الزور، وتنصيب الحاج فاضل العبود بدلًا منه لموافقته على مشروع المعاهدة[48]. وكان ذلك يعني توسيع التجزئة بإحياء مشروع الجنرال غورو في عام 1920 الذي ينص على إنشاء نظام إداريٍّ وماليٍّ مستقلٍ للجزيرة على غرار وضع دولة جبل الدروز ومحافظة اللاذقيّة.

خامسًا: مشروع المستوطنات اليهوديّة في سورية عمومًا والجزيرة خصوصًا

أدخلت الكتلة في عملية التعبئة ضد استقبال الهجرة عنصرًا جديدًا، وهو عنصر التطلع الاستيطاني الصهيوني في الأراضي السوريّة، إذ ربطت «عملية توطين الأشوريين بخطّة توطين واستثمار أوسع تدعمها المفوّضيّة، واتهمت فيها حكومة الشيخ تاج الدين الحسني والمفوّضيّة بالبحث في منح الاستثمارات للشركات الصهيونيّة، ومنحها حق استئجار بعض الأراضي في الجزيرة وحوران واستثمارها»[49]. وستعمل دعايتها بعد قليل على الربط بين «الأشورية في الشمال» و«الصهيونيّة في الجنوب»[50]. وكان المقصود بالجنوب هو حوران، أي محاولة الحركة الصهيونية تلك شراء أكبر قدر ممكن من الأراضي في حوران. لم يكن تخوف الحركة الوطنية من خطط الحركة الصهيونيّة للاستيطان

= أحد أركان الكتلة الوطنية في المنطقة الذي رفض مشروعي المعاهدة وانفصال الفرات والجزيرة عن دمشق»، انظر: الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ج2، ص 132-133.

ونشرت جريدة **النهار** اللبنانيّة تقريرًا عن ذلك حمل العناوين الرئيسة والفرعيّة التالية: «ما وراء هذه المناورة المفاجئة؟: عرض المعاهدة السوريّة على مؤتمر بدير الزور، الكولونيل جاكو يدعو رؤساء العشائر والمختارين للنظر بالمعاهدة،» **النهار**، 11/ 2/ 1934.

(48) **النهار**، 21/ 2/ 1934.

(49) الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ج2، ص 175-176.

كانت هذه المخاوف مثارةً منذ عام 1929، إذ كانت الصحف السوريّة تتحدث في نيسان/ أبريل 1929 عن تواطؤ وزارة الأوقاف مع الحركة الصهيونيّة بتأجير إحدى الشركات الصهيونيّة قرى عدة في حوران «لاقتطاعها من الجسم السوري وإلحاقها بالأراضي المقدسة التي تود الصهيونيّة جعلها وطنًا قوميًا لهم». انظر: **الأهالي** (27 نيسان/ أبريل 1929)، لكن الجديد تمثل هنا في إضافة الجزيرة إلى حوران.

(50) انظر: «أشورية في الشمال وصهيونية في الجنوب،» **النذير** (13 تموز/ يوليو 1937).

في سوريّة والجزيرة من دون أصل، بل كان له أساس يعود إلى عام 1910 في برامج الحركة الصهيونيّة للاستيطان في إقليم الجزيرة التاريخي حين عرض فرع برلين لـ «التنظيم اليهودي للاستيطان» في عام 1910 على بعض قادة «تركيا الفتاة» الاستيطان في «الأجزاء التركية الأكثر ملاءمةً لمشروعنا هذه، وهي: شط العرب والأناضول وسورية وفلسطين». وكان هناك في تلك الفترة تركيز كبير على الاستيطان في بلاد ما بين النهرين. ويمس التطلع هنا عموم الجزيرة وليس القسم السوري الأوسط منها فقط[51].

كانت أفكار الترانسفير التي نشطت في إثر قرار لجنة بيل تقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهوديّة تراوح بين تهجير الفلاحين العرب إلى الأردن أو إلى العراق[52]. وفي مشروع يوسيف فايتس الذي طرحه على «لجنة ترحيل السكان» من أراضي الدولة اليهوديّة المزمع قيامها، في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 في مكتب «الوكالة اليهوديّة» بالقدس، وصل عدد الفلاحين العرب المقترح ترحيلهم من أراضيهم إلى نحو 87,300 نسمة، خصص منهم 13 ألفًا لسورية. وفي اجتماع اللجنة الفرعية للترحيل التي عقدت اجتماعها في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1937، ناقشت اللجنة «إمكان إرسال أحد أعضائها إلى منطقة الجزيرة في شمال شرق سورية كجزءٍ من تحقيقاتها بشأن وجهة المرحّلين العرب المقترحين، ومكان إعادة توطينهم». وفي اجتماع اللجنة في 27 أيار/ مايو 1937 برئاسة موشي شرتوك طرحت من جديد مذكرات سابقة لخبراء كان بينها مذكرة تتعلق بالترحيل، وقال شرتوك إن «علينا أن نقدّم آفاقًا أوسع» بشأن الترحيل إلى سوريّة والعراق. وفي حين رأى غرانوفسكي ضرورة عدم حصر تركيز اللجنة على شرق الأردن، بل «التحدث عن سوريّة وحتى عن العراق»، فإن آرثر روبين، صاحب أفكار توطين الفلسطينيين في شمال سورية التي عرضها قبل بداية الحرب العالمية الأولى، تحدث عن «سورية والجزيرة والعراق» باعتبارها أماكن محتملة، أو «تُقارب التخمين» بحسب تعبيره، بينما رأى بونيه، أحد

(51) انظر: حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 324-325.

(52) يحلّل نور الدين مصالحة هذه الأفكار في كتابه **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيّين، 1882-1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1992)، ص 28-70.

أعضاء اللجنة أهمية موضوع الترحيل إلى سورية والعراق[53].

أثارت هذا الموضوع وحرّكته قضية محاولة «الوكالة اليهوديّة» شراء «أراضي البطيحة» في الجولان وأراضٍ أخرى في الجزيرة للاستيطان اليهودي. وكانت هذه العمليّة بالفعل من أكبر عمليات الوكالة. ومهّدت لها الوكالة بممارسة ضغط كبير على وزارة الخارجيّة الفرنسيّة ومفوّضيّتها في سورية، بقدر محاولتها شراء شيوخ العشائر النافذين في الجزيرة لتيسير مشروعها، على مستوى شراء النخب العشائرية في الجزيرة[54].

شنّت الكتلة حملةً «شعواء» ضد نشاط الوكالة اليهوديّة في تلك الفترة لشراء أراضي البطيحة من ورثة عبد الرحمن باشا اليوسف، التي أذكتها بشكلٍ فعلي أنباء مفاوضات وايزمن مع آل اليوسف لشراء أراضي الحولة وأراضٍ في حوران والجزيرة، ما حدا بالكتلة إلى تأسيس شركةٍ مساهمةٍ لشراء أراضي البطيحة من آل اليوسف للحيلولة دون شراء الوكالة اليهوديّة لها، لكن الشركة الوطنيّة الكتلويّة فشلت ولم تستطع جمع المال اللازم[55].

رافق هجمة «الوكالة اليهوديّة» على محاولة شراء الأراضي بهدف الاستيطان في سورية تجاوزها الأزمة المالية الخانقة التي وجدت فيها الوكالة نفسها على شفا الانهيار أواخر العشرينيات نتيجة الأزمة المالية العالميّة، وذلك بالحصول على قروض وتبرعات أميركية كبيرة، وبتدفق موجة الهجرة الألمانيّة والنمساويّة التي نتجت من اتفاقيّة الترانسفير لليهود الألمان بين الحكومة الألمانيّة والحركة الصهيونيّة في عام 1933 التي تميّزت بأعدادها الكبيرة (نحو خمسين ألف مهاجر)، وبقوّة رأس مالها البشريّ والتقنيّ الصناعيّ والماليّ الذي سيُدخل الحركة الصهيونيّة في مرحلة السيطرة في الثلاثينيات على الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز الحكم الألماني النازيّ للاقتصاد اليهودي في

(53) المصدر نفسه، ص 71-72، 75 و77-78.

(54) قامت إحدى شركات تل أبيب اليهوديّة بهندسة قصر الأمير مجحم بن مهيد رئيس عشيرة الفدعان التي تنتمي إلى عشيرة عنزة من خلال أحد مهندسيها في تل أبيب. وقد بنى له هذا المهندس في عاصمته المسماة جب عليّ في الرقة «قصرًا فخمًا وفيه ماء جارٍ، ومضخّات على الكهرباء، وتدفئة مركزية»، فانتقل إليه و«خصّص قصره القديم للضيوف». انظر: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج2، ص 601.

(55) الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي، ج2، ص 175-176.

فلسطين من خلال فتح السوق الألمانيّة لصادرات الحمضيّات من المزارع اليهوديّة، التي كانت استفادَة التجار العرب منها محدودةً. وبهذا مثلت الاتفاقية بالنسبة إلى النازيين طريقةً لحلّ المسألة اليهوديّة بالتخلص من أكبر عددٍ ممكنٍ من اليهود[56].

سادسًا: معارضة المفوّضيّة لمشروع الاستيطان اليهوديّ الصهيونيّ

1- استمرار الضغط على المفوّضية

ترافقت هجمة الوكالة على «البطيحة» مع تقدمها في الأعوام 1933 - 1934 بطلبات عدة بشأن هذا المشروع الاستيطاني في البطيحة والجزيرة السورية، إلى المفوضية الفرنسيّة، وبروز أولوياتها في الضغط على وزارة الخارجيّة الفرنسيّة لاستيعاب الفلاحين العرب الفلسطينيين في سورية الذين فقدوا أراضيهم بسبب شراء الوكالة اليهوديّة هذه الأراضي من ملّاكيها السوريين واللبنانيين الغائبين، إن لم يكن ممكنًا استقبال موجاتٍ يهوديّةٍ استيطانيّةٍ يتألّف كل منها من عشرة آلاف مستوطنٍ على الأقل من يهود أوروبا الوسطى. ومارست المنظمات اليهوديّة الصهيونيّة، وغير الصهيونيّة، في كانون الأول/ ديسمبر 1934 بضغط كثيف على وزارة الخارجيّة الفرنسيّة من جهةٍ أولى، وعلى المفوّض الفرنسي دو مارتيل من جهةٍ ثانيةٍ لتمرير المشروع، واستمر هذا الضغط في الواقع على المفوّضين الفرنسيين حتى عشيّة الحرب العالمية الثانية.

رفضت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة في عام 1934 هذا المشروع، كما رفضه دو مارتيل في سورية عمومًا، وفي الجزيرة خصوصًا، وأعلن ذلك في بيان رسمي يرفض فيه «تشكيل وطن قومي يهودي» في سورية ولبنان، وأنه لن يتم استقبال إلا المستثمرين أو المهنيّين المتميّزين من اليهود بصفتهم أفرادًا وليس جماعة أو أقلية، ووفق الحاجة الاقتصادية ودواعي الأمن الداخليّ[57]،

(56) عبد الرحمن عبد الغني، **ألمانيا النازيّة وفلسطين، 1933-1945** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1995)، ص 201 و379-383.

(57) Velud, Tome 3, pp. 578-579.

اشتدت هذا الضغط في عام 1938. وكانت الوكالة اليهوديّة متجاوبةً يومئذٍ مع مشروع إقامة الدولة =

بل اعتبرت وزارة الخارجيّة الفرنسية حاييم وايزمان (الذي سيصبح أول رئيس لدولة إسرائيل في عام 1948) شخصيّةً غير مرغوب فيها في بيروت[58]. وكان وايزمان قد حاول الضغط على المفوضين الذين سبقوا دو مارتيل من أجل مشاريع الاستيطان، وكان من أبرز اتصالاته المسجلة هو ما قام به في نيسان/أبريل 1926 حين اجتمع إلى دو جوفينيل في بيروت، واقترح عليه «توطين اليهود الروس في مناطق نهر الفرات ومنطقة حوران»[59].

كان هناك سبب إضافيّ لقرارات المفوضية، وهو السبب الأمني، إذ تسبّب نشاط الوكالة اليهوديّة في سورية، ووضع عينها على إتمام صفقة «البطيحة» باضطراب الأمن في دمشق، فقاطع تجار دمشق السلع الفلسطينيّة اليهوديّة، مثل المنسوجات والحلويات، مدمجين في ذلك ردة فعلهم على الكساد مع ردّة فعلهم القومية، وعمّت دمشق منشورات واجتماعات وتأليف لجانٍ معاديةٍ للصهيونية ولصفقة «البطيحة».

وفي آذار/مارس 1934 أحرقت علانيةً كميّاتٍ كبيرةً من الأقمشة اليهوديّة الصنع في سوق الحميديّة[60]. وكان جزء من هذه البضائع قد دخل سورية في صورة منتجاتٍ يهوديّة المنشأ، لكنها في الحقيقة من الصادرات الألمانيّة التي توقف «اليشوف» (المجتمع اليهوديّ في فلسطين قبل تأسيس دولة إسرائيل) في فلسطين عن مقاطعتها في إثر توقيع الوكالة اليهوديّة اتفاقية ترانسفير يهود ألمانيا إلى فلسطين في عام 1933، وسماح الحكم النازي للمهاجرين بنقل جزءٍ من أموالهم في صورة منتجاتٍ. وفي إطار الاتفاقية اليهوديّة – النازيّة بودلت

= اليهوديّة على أيّ جزءٍ من فلسطين في مواجهة «التصحيحيّين» من جماعة «أرض إسرائيل الكاملة»، ولهذا أيّدت الوكالة مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين. وكان المشروع يقوم على «أن تشتمل الدولة اليهوديّة على الحدّ الأدنى من العرب... وأن تشتمل الدولة العربيّة على الحدّ الأدنى من اليهود»، انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيليّة الرسميّة**، ترجمه عن العبريّة أحمد خليفة، مراجعة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة وجامعة الكويت، 1989)، ص 181.

(58) باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي** (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2010)، ص 290-292.

(59) دومينيك شفالييه، **حبر الشرق بين الحروب وصراع السلطة**، ترجمة جمال الشلبي (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، وعمّان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 107.

(60) خوري، ص 501-502.

الواردات الصناعيّة الألمانيّة بصادراتٍ فلسطينيّةٍ من الحمضيّات[61].

كانت هذه هي المرة الثانية التي تصطدم فيها وزارة الخارجيّة الفرنسيّة حتى ذلك الحين مع مطامع الحركة الصهيونيّة بسورية، بعد رفض الجنرال ويغان فتح فرع للحركة الصهيونيّة في سورية في العشرينيّات من القرن العشرين[62]. وقام دو مارتيل بتشديد الرقابة الإداريّة على عمليّات بيع الأراضي كافّة على الحدود السورية واللبنانية مع فلسطين، وقيّدتها بالحصول على ترخيص من رئيس الدولة أو الحكومة[63]، وأصدر قرارين مهمّين يتلخصان بـ «تحديد وإتمام وسائل مراقبة مشتريات الأراضي التي قد تحاول عقدها بعض العناصر الأجنبيّة»[64]، وأفضى هذان القراران إلى إلغاء الصفقة بين آل اليوسف والوكالة اليهوديّة، ثمّ طلب في أواخر عهده في تشرين الأول/ أكتوبر 1938 من

(61) عبد الغني، ص 202-203.

وللاطلاع على مجريات الاتفاق النازي- اليهودي التفصيليّة وفق الوثائق الألمانيّة انظر: عبد الغني، ص 48-126.

كانت ألمانيا النازيّة قد فرضت المقاطعة الاقتصاديّة على يهود ألمانيا، والتي وصلت إلى ذروتها بقوانين «نورمبرغ» في 15 أيلول/ سبتمبر 1935، واستمرت الحملات ضد اليهود، و«كان الهدف منها إرغام اليهود على مغادرة الدولة». انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، ص 176.

(62) في عام 1924 زار الكولونيل كيش، عضو اللجنة التنفيذية الصهيونيّة، دمشق وأرسى مع الزعماء اليهود السوريين «قواعد اتحاد فيدرالي في سورية»، ليرسي ذلك أول عمل صهيوني منظّم لقوْمنة أو صهينة المجتمع اليهودي السوري. وقام كيش بهذا العمل برعاية مباشرة من حقي العظم حاكم دولة سورية، بينما كانت المفوّضيّة الفرنسيّة شديدة السلبية يومئذ وضد مشروع الحركة الصهيونيّة في سورية. انظر رسائل الجنرال ويغان، المفوض السامي لسورية ولبنان في 13 حزيران/ يونيو 1924 إلى قنصل فرنسا العام في القدس، ورسالة ويغان إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجيّة الفرنسي في 8 تموز/ يوليو 1924، والملحق الرقم (1) بالاتحاد الفيدرالي الصهيوني في سورية عن زيارة الكولونيل كيش ونشاطه لتأسيس اتحاد صهيوني في سورية في: ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1977)، ص 214-221.

(63) انظر: سيل، ص 290.

أبلغت المفوضية العليا إلى حكومتي سورية ولبنان ما يلي: «في قضية مرجعيون والقنيطرة والزوية ودرعا يجب في صكوك الملكية المتعلقة بالحقوق العينية العقارية المعقودة لأشخاص عاديين أو معنويين من جنسية أجنبية الحصول على ترخيص من رئيس الدولة أو الحكومة». انظر النص الكامل للبلاغ في: **النهار**، 22/ 2/ 1934.

(64) بيان المفوّضيّة الفرنسيّة، في: الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي**، ج2، ص 178، وقارن مع: «قرار عدد (16- ل.ز)، في 18 كانون الثاني/ يناير 1934 بشأن مشترى العقارات في مناطق الحدود،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 5 (15 آذار/ مارس 1934)، ص 40.

الاستخبارات الفرنسيّة أن تزوّده بأسماء التجار والأغنياء اليهود الذين يتّسمون بميلهم إلى العمل مع المنظمات الصهيونيّة[65].

2- محاولة خنق الاقتصاد السوري

مثّل اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى في عام 1936 أخطر تحديات سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين ما بين التزامها تجسيد «وعد بلفور» في «وكالة يهودية» مساعدة لها على إقامة «الوطن القومي اليهودي» الذي قلب «الخلاص» اليهودي من «عالم الله» إلى «عالم الاستيطان» في الأرض «الموعودة»، وبين مقاومة العرب لهذا المشروع. وارتبط اندلاع الثورة بعوامل فلسطينية بحتة، لكن حافزها المباشر كان اندلاع الإضراب العام في الشام أو سورية التي كانت فلسطين تشكل في وعي قادتها «سورية الجنوبية»، حيث «ملأت أخبار سورية أسماع الناس... وإن الإضراب في سورية شامل... واجب سورية الجنوبية أن تغضب لسوريّة الأم»، على حد ما يسجله أكرم زعيتر[66]. ومثّل ذلك أحد أبرز دوافع الحركة الصهيونية في الضغط على سورية من خلال معاقبة التجار والمنتجين السوريين الذين دعموا الثورة الفلسطينية اقتصاديًا. وبالتالي بدّلت القيادة الصهيونية اتجاهاتها من تحفيز التفاعل والتكامل بين الاقتصادين السوري والفلسطيني خلال عامي 1934 و1936 إلى سياسة الضغط. وكان هؤلاء التجار هم الذين قادوا منذ أوائل عام 1934 حملة مقاطعة المعارض الصهيونية لأسباب «قومية»، وحاولوا الحؤول دون تدفق السلع الصهيونية إلى الأسواق السورية[67].

قامت الحركة الصهيونيّة في هذا السياق بالضغط على المفوضية من الباب البريطاني باسم حماية الصناعة الفلسطينية، ففي آب/أغسطس 1937 طلبت

---

(65) Velud, Tome 3, p. 594.

(66) انظر: أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935-1936، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1992)، ص 43-45.

(67) في كانون الثاني/يناير 1934 شكّل الوطنيون في حلب لجنةً للتفتيش عن البضائع الصهيونية في السوق، وتحديد التجار الذين يبيعونها لإعلان مقاطعتهم إن لم يتوقّفوا عن بيعها. انظر: النهار، 2/ 1/ 1934.

وقد تعرّض هذا المعرض لمقاطعة بعض الصناعيين السوريين واللبنانيين بوصفه معرضًا «صهيونيًا»، واحتج بعض الصناعيين اللبنانيين على مشاركة الحكومة اللبنانيّة فيه. انظر: النهار، 1/ 1/ 1934.

بريطانيا من المفوضيّة الفرنسيّة الدخول في مفاوضاتٍ جديدةٍ في شأن الاتفاق الجمركي لحماية الصناعات الفلسطينيّة[68]، وكان المقصود بذلك هو إعادة النظر باتفاق 18 أيار/ مايو 1929 الذي يعتبر أهم الاتفاقات التجارية الفرنسية - البريطانية بين سورية وفلسطين، إذ أعفى الصادرات الصناعية والزراعية الوطنية المنشأ من الرسوم الجمركيّة، كما أعفى البضائع الأجنبيّة الأصل والمنشأ والمُعاد تصديرها إلى أحد البلدين من هذه الرسوم، وكان ميزانه يميل إلى سورية[69]. وتمثلت الخلفيّة السياسيّة لذلك في معاقبة السوريين على دعمهم الثورة الفلسطينيّة الكبرى، وتحدّيهم توصيات لجنة بيل حتى تنادى القوميون العرب إلى عقد مؤتمر قومي عربي في بلدة بلودان السورية[70]، وسيّروا تظاهرات حاشدة، وإضراباتٍ عامةً ضدّ مشروع لجنة بيل القاضي بتقسيم فلسطين[71]، بينما لم تتحمّس المفوّضية لذلك بسبب تقديرها أن التعديلات ستتم على حساب صادرات سورية ولبنان إلى فلسطين[72]، وانتهى الأخذ والردّ بين فرنسا وبريطانيا في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1939 بالاستعاضة اتفاق 1929 بنظام مبادلةٍ موقتٍ لمدة اثني عشر شهرًا، مع استمرار تطبيق الاتفاق السوري - اللبناني - الأردني الموقع في 10 أيار/ مايو 1923 بصورةٍ موقتةٍ. وفرض نظام المبادلة حمايةً أكبر لبعض المحاصيل الفلسطينيّة التي كانت تنافسها الصادرات السوريّة، باعتباره بديلًا من الحريّة المطلقة للتجارة، ولتحسين وضع الميزان التجاري بين فلسطين وسورية ولبنان[73].

سابعًا: حدود العلاقة بين المستوطنات اليهوديّة في فلسطين والمستوطنة اليهوديّة الكرديّة النشطة في القامشلي

شكل اليهود الأكراد النصيبّيون إحدى أبرز القوى الديموغرافيّة الحيويّة

(68) النذير (8 آب/ أغسطس 1937).

(69) محمد سعيد الزعيم، «وضع الاقتصاد العربي والحواجز الجمركية بين البلاد العربية،» ورقة قُدّمت إلى: مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عُقِدَ في قصر الأونيسكو في بيروت، بين 17-20 كانون الأول/ ديسمبر 1951، ص 69.

(70) النذير: (27 و28 حزيران/ يونيو 1937).

(71) زعيتر، ص 381-382.

(72) النذير (14 كانون الثاني/ يناير 1938).

(73) النذير (3 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

المهاجرة من نصيبين إلى الجزيرة، وأسسوا في الواقع مستوطنةً يهوديّةً كرديّةً نشطةً تعمل في مجالات التجارة والإقراض والوساطة الزراعيّة والتجاريّة[74]، وهاجروا من نصيبين إلى القامشلي في إطار عملية انتقال نصيبين إليها، عشيّة المذابح العثمانيّة (الاتحادية) في عام 1915 ضد الأرمن، حيث كان عدد اليهود يراوح بين 600 و650 من إجمالي عدد سكانها البالغ 2000 نسمة[75]. وفي عام 1927 هاجروا في ضوء اتصالات الملازم تيرييه، ضابط الاستخبارات الفرنسيّة، مع حاخامهم وأعيانهم في ليلةٍ واحـدةٍ وبشكلٍ جماعيٍّ إلى القامشلي، وبلغ عددهم 130 عائلةً، أو ما يعادل 650 نسمة، وأسّسوا أوّل مستوطنةٍ في شكل حيٍّ طائفيٍّ دينيٍّ على ضفاف نهر الجغجغ. وفي حدود عام 1936 أحصت دوائر الاستخبارات الفرنسيّة 900 يهودي في القامشلي[76].

بسبب رفض المفوّضيّة الفرنسيّة في عامي 1934 و1935 مشروع تأسيس مستوطناتٍ يهوديةٍ في سورية عمومًا، وفي الجزيرة خصوصًا، حاولت الوكالة اليهودية في عام 1935 أن تربط، لأسبابٍ قوميّة واقتصاديّةٍ مركّبةٍ، المستوطنة اليهوديّة اليهودية القامشليّة بمستوطنات «اليشوف» في فلسطين، ونشطت هنا كما يشير فيلو، عبر التجار الصيداويّين، ثم امتدت في عام 1937 إلى الحسكة، وعلى مساحة الأراضي المستثمرة نحو 10000 هكتار[77]، وتبدو هذه المساحة محدودةً قياسًا على الهكتارات المستثمرة في تلك السنوات والبالغة في إجماليّ منطقة الجزيرة نحو 500 ألف هكتار[78]، غير أن أهميّتها اليهوديّة كانت تتمثل على وجه التحديد في تشكيل رأس جسرٍ للوكالة في الجزيرة، يربط بين المستوطنة اليهوديّة الكرديّة القامشلية و«اليشوف» في إطار قضية الوطن القوميّ والدولة اليهوديّة المرتقبة عمومًا، والأقليّة اليهوديّة الكرديّة جدًّا في مجتمع «اليشوف» الاستيطانيّ[79].

(74) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 38.

انظر: علي سيدو الكوراني، **من عمان إلى العمادية، أو جولة في كردستان الجنوبية** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 227.

(75) ترنون، ص 208.

(76) Velud, Tome 3, p. 421, et Tome 4, p. 228.

(77) المصدر نفسه، ج3، ص 578.

(78) المصدر نفسه، ج3، ص 519.

(79) كانت الجالية اليهوديّة الكرديّة المستوطنة في فلسطين محدودة جدًّا وبالعشرات، وفي =

لم يكن انضمام حاخام القامشلي إلى حملة الضغط الانفصاليّة، وتوجيهه رسالةً إلى رئيس الوزراء الفرنسي، ليون بلوم، بوصفه يشترك معه في الدين لا بوصفه اشتراكيًا، بأن تُمنح الجزيرة وضعًا مشابهًا لوضع لواء الإسكندرون في اتفاقية أنقرة (1921)[80]، مستقلًا تمامًا عن هذا السياق، إذ يبدو أن هذه المطالبة تمّت في ضوء معرفة الحاخام العلاقة الحميمة التي ربطت ليون بلوم ووايزمن الذي سبق لبلوم أن وعده بتسهيل الهجرة اليهوديّة إلى سوريّة[81]. وفي السياق الأشمل كانت الوكالة اليهوديّة قد دخلت بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس 1936 في مفاوضاتٍ سريّةٍ جانبيّةٍ، ثم سرية «رسمية» مع قادة الكتلة الوطنيّة السوريّة لتقليص المشاركة السوريّة في الثورة الفلسطينيّة الكبرى، وبناء علاقاتٍ إيجابيّةٍ بين الحركة الصهيونيّة والحركة القومية العربية، ودعم موقف الوفد السوري في المفاوضات الجارية في شأن مشروع المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة لقاء اتفاق يهودي - عربي، لكنّ الكتلة قطعت هذه الاتصالات، ولم تتمها[82].

كانت الوكالة لا تزال تحت وطأة اندلاع الإضراب في فلسطين واندلاع الثورة الفلسطينيّة التي كان تهجير مئاتٍ من الفلاحين العرب من الأراضي التي اشترتها الوكالة أحد أبرز أسبابها. ولهذا شكّل طرد الفلاحين العرب من أراضيهم التي اشترتها الوكالة من «ملاّكها» أحد موضوعات لجنة التحقيق البريطانيّة الملكيّة «لجنة بيل»[83]. ويبدو أن قادة الكتلة استخدموا هذه الاتصالات براغماتيًا لتسريع إنهاء المفاوضات على المعاهدة، بدليل أنهم

= الصدامات ما بين العرب والحركة الصهيونية في عام 1929 اضطر سكانها إلى إخلائها. لكن أعيد بناؤها في عام 1944، وكان يقطنها نحو 50 شخصًا، أو ما يعادل 10 عائلات على الأكثر مقيمين على الحدود السورية - الفلسطينية. انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، ص 273.

(80) خوري، ص 585.

(81) Homet, Marcel, *Syrie Terre irredente l'histoire secrète du traité Franco-Syrien: Où va le Proche-Orient*, L'Académie des Sciences Coloniales (Prais: Preface du General Ed. Bremond, J. Peyronnet et Cie, 1938), p. 146.

(82) خوري، ص608-607 .

(83) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، ص 97.

ادعى الموظف البريطاني الموالي للصهيونيّة «المخلص لسياسة الوطن القومي، والشغوف بمشروع الاستيطان اليهودي لويس أندروس أمام اللجنة، أن طرد الفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم ليس إلا «أسطورة»، و«لم يكن هناك أكثر من 664 فلاّحًا ادّعوا أنهم مزارعون أجراء في أراضٍ بيعت لليهود» (ص 97).

قطعوها بعد توقيعها بالحروف الأولى في 9 أيلول/ سبتمبر 1936، حيث لم يعقد الاجتماع الثاني الذي اتفق عليه. وشكل ذلك أحد عوامل ضغط رأس المال الصهيوني الصاعد على الكتلة الوطنية لإعادة النظر في اتفاق 18 أيار/ مايو 1929 الذي كانت حصيلته الإجمالية لمصلحة التجارة السورية، وعوّض نسبيًا عن خسائر سورية من جرّاء آثار الأزمة العالمية على إنتاجها الحرفي[84].

في آب/ أغسطس 1937 طلبت بريطانيا من المفوضيّة الفرنسيّة الدخول في مفاوضاتٍ جديدةٍ في شأن الاتفاق الجمركي لحماية الصناعات الفلسطينيّة[85]، لكن المفوضيّة لم تتحمس لذلك بسبب تقديرها أن التعديلات ستتم على حساب صادرات سورية ولبنان إلى فلسطين[86]. وكان هذا الطلب وسيلةً لمعاقبة الصناعيّين والمصدّرين الزراعيّين السوريّين الذين دعم قسم كبير منهم عملية التعبئة مع ثورة فلسطين والتبرع لها.

ثامنًا: محاولة تركيب

أدّت عوامل عدة إلى توتير الاحتكاكات السلبية بين المهاجرين الأرمن وأعيان بعض المدن الداخلية وأهاليها، ولا سيما الاحتكاك الدرامي الذي أدى إلى وقوع صدامات 8 شباط/ فبراير 1919 الدموية في حلب، ويمكن إرجاعها إلى الطريقة التي تصرفت بها اللجان الدولية الخاصة في أثناء بحثها عن الأرمن الذين لجأوا إلى العائلات العربية، واتهامهما بخطف الأطفال الأرمن بدلًا من شكرها لإنقاذهم، والسياسات الإثنية الفرنسية الكلية على مستوى سورية، والفرعية على مستوى الأقضية بتشجيع الهجرة الخارجية (الداخلة)، ومنافسة اليد العاملة المهاجرة لليد العاملة المحلية، وتقييد الدولة المستقبلة للهجرة لقدوم المهاجرين السوريين، ومنح الجنسية السورية لكافة الأرمن المهاجرين إلى سوريّة إلى 30 آب/ أغسطس 1924 بوصفهم عثمانيّين، ما لم «يختاروا

---

(84) كان اتفاق 18 أيار/ مايو 1929 أهم الاتفاقات التجارية الفرنسية - البريطانية بين سورية وفلسطين، إذ أعفى الصادرات الصناعية والزراعية الوطنية المنشأ من الرسوم الجمركيّة، كما أعفى البضائع الأجنبيّة الأصل والمنشأ، والمعاد تصديرها إلى أحد البلدين من هذه الرسوم. انظر: الزعيم، ص 69.

(85) النذير (8 آب/ أغسطس 1937).

(86) النذير (14 كانون الثاني/ يناير 1938).

جنسيّة إحدى الدول التي انسلخت عن تركيا»[87]. وكان عددهم يصل في بعض التقديرات إلى نحو 150 ألف أرمني مهاجر[88]. وفتح الباب أمام تجنيس من لم يتم تجنيسه[89]، واستخدام سلطات الانتداب أصوات المهاجرين المجنسين حديثًا مثل الأرمن، والاعتماد عليهم في تغذية الوحدات الخاصة والدرك، والتحالف الوثيق بين الطاشناق وسلطات الانتداب، وانحدار معظم رجال العائلات الأشورية المهاجرة من جيش «الليفي» البريطاني الذي تميز بثقل تجنيد الأشوريين في أفواجه، ما كان له دور كبير في ارتفاع وتيرة احتجاج الحركة الوطنية على سياسات الهجرة.

كان هذا الموقف موجهًا ضد هذه السياسات أكثر مما هو موجّه ضد المهاجرين أنفسهم، إذ كانت العلاقة بين الوطنيين والطاشناق سيئة ومتردية بقدر ما كانت جيدة مع الهنشاق، وكلهم أرمن مهاجرون تقريبًا. وحاولت المفوضية استيعاب هذه الضغوط برفض الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي، وتشجيع الحكومة السورية المحلية على تجنيس المهاجرين السوريين، وتقييد الهجرة الخارجية «الخارجة» بالتناغم مع سياسات تقييدها في الدول المستقبلة للهجرة، ما أوحى باتباعها نوعًا من سياسات توازنية نسبية في سياسة الهجرة «الخارجة» و«الداخلة».

لكن هذا لم يكن إلا فصلًا مبكّرًا في الفصل الأكبر اللاحق بعد نحو عقدٍ ونيّف في محاولة تصور الجزيرة السورية كمكان نموذجي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

(87) من المندوب السامي الفرنسيّ إلى رئيس الدولة، في 6 أيار/ مايو 1925، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 390 (15 حزيران/ يونيو 1925)، ص 2.

(88) عيساوي، ص 62.

(89) وزارة الداخلية في 19 أيار/ مايو 1925 في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 387 (24 أيار/ مايو 1925)، ص 3.

الفصل السادس

إعمار الجزيرة

أوّلًا: ولادة المفهوم الإداري الجغرافي الرسمي لمنطقة «الجزيرة العليا»

كان ما سيدعى فرنسيًا بـ«الجزيرة العليا» ثم «الجزيرة» حين احتلّها الفرنسيّون في العام 1922، من الناحية الإداريّة، عبارةً عن ناحيةٍ صغيرةٍ تتبع لواء دير الزور هي ناحية الحسجة (= الحسكة) التي يجول فيها البدو الرحّل ونصف الرحّل، وخالية من أي أثرٍ للعمران الحي باستثناء بناءٍ عسكريٍّ عثمانيٍّ صغيرٍ غير مأهولٍ، وتنحصر السلطة فيها بفرقة «البغّالة» التي تتولّى ضبط حالة الأمن بين العشائر[1].

في إثر احتلال الجزيرة، وتمركز قوّةٍ فرنسيّة في الحسكة حوّلت «حكومة» لواء دير الزور هذه الناحية إلى قضاء[2]. ومع بدء أول هجرةٍ كرديّة جماعيةٍ كبيرةٍ من الجزيرة «التركيّة» إلى «الجزيرة العليا» (السوريّة) في العام 1925 في إثر إخماد ثورة النورسي، طوّرت الحكومة نظامها الإداري البسيط والمحدود إلى قضاءين يضمان ستّ نواحٍ لا ستيعاب المهاجرين في قرى منظّمةٍ، وتنظيم

(1) أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة** (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 205، واسكندر داود، **الجزيرة السوريّة بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 206، وانظر: صالح هواش المسلط، **صفحات منسية من نضال الجزيرة السوريّة** (دمشق: دار علاء الدين، 2001)، ص 163، ومع شهادة حبوبة عن انعدام العمران في الحسكة حين لجأت إليها عائلتها في: حبّة مرشو، «شريط مسجّل في أرشيف عائلة إلياس مرشو ومحفوظ لدى الباحث».

(2) عن التطور الإداري للمنطقة انظر: محمد نوري الفتيح، «الجلسة الخامسة والعشرون في 23 كانون الأول 1937،» **الجريدة الرسميّة** (1937)، ص 476.

شؤون إدارة السكان والمرافق والضرائب، وتسريع عمليّة تحضير العشائر الرحل ونصف الرحل في وقتٍ واحدٍ[3].

في 26 حزيران/ يونيو 1926 حين استكملت القوات الفرنسيّة احتلال الجزيرة تقريبًا وأنجزت التسويات الإقليميّة الأساسيّة مع كلّ من تركيا وبريطانيا والعراق في شأن الأراضي، شرعت في ترسيم الحدود السوريّة من جهة الجزيرة وفق تلك التسويات. وكرّست المندوبيّة الفرنسيّة في حلب في هذا السياق أول مرة إداريًّا - جغرافيًّا اسم «الجزيرة العليا» لوصف القضاءين الإداريين من ذلك القسم من الجزيرة الفراتية الوسطى التاريخية، من خلال صكّ «القانون الإداريّ للجزيرة العليا». وحدّد القانون «الجزيرة العليا» بأراضي «الحسكة وكرّو» (= القامشلي لاحقًا)، مركزًا السلطة الإدارية في قبضة معاون المندوب السامي الفرنسي، وناقلًا سلطة رؤساء العشائر في ممارسة وظائف مديري النواحي التي منحها المندوب الفرنسي في دولة حلب الجنرال غاستون بيّوت (Gaston Billotte) لرؤساء العشائر العربية والكردية بعد مذبحة بياندور (1923) إليه، وامتلك معاون المندوب بموجب هذا القانون سلطة «سجن» رئيس العشيرة أو المختار الذي لا يدفع الضرائب المترتّبة على عشيرته[4]. وشكّلت هذه السلطة

(3) يتألف قضاء الحسكة من أربع نواح هي: شدادي وحسكة (مركز)، ورأس العين وعامودا، وقضاء كرو، ويتألف من ثلاث نواح هي كرو وعزوز وديرون. انظر القرار رقم 237 في 21 تموز/ يوليو 1925 الصادر عن رئيس دولة سوريا، حلب، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 397 (10 آب/ أغسطس 1925).

(4) أصدر المندوب فوق العادة بيير أليب في حلب هذا القانون، وحدد «الجزيرة العليا» بأراضي قضاءي الحسكة وكرو، وبهذا القانون غدا المستشار الفرنسيّ في الجزيرة العليا الحاكم الحقيقي للقضاءين، بينما غدت تبعيتهما اسمية إدارية لـلواء دير الزور. وحوّل القرار جمع الضرائب من رؤساء العشائر إلى لجنة خاصة يرئسها معاون المندوب لتجمع ضرائب الطريق والأغنام والإبل وضريبة الأعشار (الإنتاج الزراعي) عن كل مكلف. وكان لمعاون المندوب ولجنته صلاحيات واسعة في تخمين ضرائب الأعشار عن المزروعات الصيفية والشتوية. انظر: «قرار رقم 285 تاريخ 26 حزيران 1926 صادر عن المرسل فوق العادة لحاكم حلب بيير أليب بالقانون الإداري للجزيرة العليا- إدارة المالية،» في: يوسف صادر، **مجموعة مقررات حكومة سوريا، وهي تشتمل على قوانين ومراسيم وقرارات التي صدرت بسورية منذ الاحتلال (آخر أيلول 1918 إلى يومنا هذا)**، 5ج (بيروت: مطبعة صادر، 1933)، ج3، ص 304-310.

«سيفًا» مسلّطًا على رؤساء العشائر لأن هذه الضريبة كانت باهظة في تلك الفترة[5].

في الأول من أيلول/ سبتمبر 1930 فُصلت القامشلي والحسكة عن لواء دير الزور، واتحدتا إداريًا تحت اسم «لواء الفرات»[6]. وبحلول تموز/ يوليو 1932 تطوّر هذا اللواء إلى ثلاثة أقضيةٍ: قضاء مركز اللواء في مدينة الحسكة، وتتبعه ناحيتان: رأس العين والشدادة؛ وقضاء الدجلة (مصطفويه، وديرون آغا)؛ وقضاء القامشلي (درباسية، بديرات، عامودا) [7]. ولم يأت عام 1936 إلا وكان اللواء قد تحوّل إلى محافظةٍ جديدةٍ هي محافظة الجزيرة (محافظة الحسكة لاحقًا). وبحلول عام 1936 كانت الجزيرة الوسطى السوريّة التاريخيّة مقسمةً من الناحية التنظيميّة الإداريّة إلى محافظتين: محافظة الجزيرة (الحسكة)؛ ومحافظة الفرات (الرقة ودير الزور).

ثانيًا: التحضير - العمليّة والديناميّات وسياسة الأرض

1- سياسة وضع اليد

بدأت سلطات الانتداب بعد سيطرتها على الجزيرة اتباع سياسة تشجيع الإنتاج الزراعي، وإنشاء القرى بواسطة توسيع الحيازة الزراعية عن طريق وضع اليد في عام 1926، وذلك بتطبيقها في الجزيرة السوريّة الوسطى كلها (تشمل محافظات الرقة ودير الزور والحسكة اليوم)، التي كانت منظّمةً إداريًا حتى

(5) كانت ضريبة العشر على محاصيل الأرض غير الصافية يومئذ منهكة، وتصل إلى 12,5 في المئة في الأراضي الأميرية، وهي الشائعة في الجزيرة. انظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 5 (دمشق: مطبعة الترقي، 1926)، ج4، ص 212-213.

(6) القرار الرقم 2392 الصادر عن تاج الدين الحسني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخليّة في الأول من أيلول/ سبتمبر 1930، والذي صدّق عليه في 9 أيلول/ سبتمبر 1930 المفوّض السامي هنري بونسو. انظر نصّه الكامل لدى: Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 3, pp. 188-199.

(7) ملحق القرار الرقم 4155، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 731 (25 تموز/ يوليو 1932)، ص 1-3.

كان قضاء القامشلي من أكبر الأقضية، إذ تبع له في عام 1932 نحو 38 قرية، كانت 21 قرية منها تقع في ناحية عامودا. انظر: «قرار رقم 4240، بتاريخ 15 أيار 1932 صادر عن وزير العدلية القائم بوزارة الداخليّة،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 724 (7 حزيران/ يونيو 1932)، ص 1 بتقسيم القرى في قضاء القامشلي.

ذلك الوقت في إطار لواء دير الزور[8]. وخصّص التنظيم الإداري للجزيرة العليا في إطار هذه السياسة قضاءين من أصل ستّة أقضيةٍ بما يعكس أولويّة التوسع السكانيّ - الإداريّ - العقاريّ فيها، ولا سيّما استيعاب المهاجرين.

حصدت الجزيرة السوريّة بشكلٍ خاصٍّ ثمراتٍ كبيرةً مبكّرةً لهذه السياسة، حيث أعفت الحكومة في العام 1926 «كلّ شخص مهاجر أو ملتجئ أو متوطّن في قصبة الحسجة (= الحسكة) من لواء دير الزّور أنشأ دارًا أو دكّانًا أو أيّ بناءٍ آخر في أراضي الدولة الواقعة ضمن حدود القصبة سواء أكان بإذنٍ رسميٍّ من الحكومة أو بدونه من تأدية بدل المثل والعائدات السنويّة المترتّبة على أرض البناء، ويكتسب حقّ التصرف به مجاناً» وتوزيع الأراضي الواقعة ضمن بلديّة الحسكة مجانًا عليهم، وأعطيت الأولويّة للمتوطّنين ثم لـ«المهاجرين الملتجئين المقيمين في القصبة إذا اكتسبوا الجنسية السوريّة»[9].

شكّل ذلك تشجيعًا للملكيّة الصغيرة عمومًا، وللملكيّة الصغيرة في الجزيرة خصوصًا، كي يتمكن المهاجرون المُقتَلعون من القيام بأود حياتهم، وعكس ذلك المُثل التقدميّة للحيازة العقاريّة الصغيرة لدى بعض الموظفين الفرنسيّين مثل آشار (Achard) المستشار الزارعي العام لدولة سوريّة. وتبنّت الحكومة المحليّة بطبيعة الحال توصيات آشار، ووعدت في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1926 بتمليك الأراضي المستصلحة والمزروعة لمدة خمس سنواتٍ، وتحويلها إلى ملكٍ قانونيٍّ لمن يستصلحها[10]. واتّبعت الحكومة السياسة

(8) ضمّ لواء دير الزور في عام 1925 ستة أقضية هي قضاء دير الزور (4 نواح هي الدير وكسرة ومرابط وسوارة)، وقضاء الرقة (5 نواح هي أبو هريرة، خربة الرز، ناحية مرابط، سبخة)، وقضاء البوكمال، وقضاء الميادين (ناحيتان هما بلدة الميادين وعشارة)، الحسكة (4 نواح، شدادي وحسكة (مركز)، ورأس العين وعامودا)، وقضاء كرو (ثلاث نواح هي كرو وعزور وديرون. انظر: «قرار رقم 237 في 21 تموز 1925 عن رئيس دولة سوريا،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 397 (10 آب/ أغسطس 1925).

(9) شمل القرار الحالات كافة الواقعة قبل نهاية عام 1926، ولكنه مدد في 6 أيلول/ سبتمبر 1926 إلى غاية عام 1927 (قرار رقم 300 تاريخ 4 أيلول/ سيتمبر 1926 صادر عن رئيس دولة سوريّة أحمد نامي بالمهاجرين للحسجة = الحسكة) وبدل المثل، في: صادر، ج3، ص 31-32.

(10) قرار وزاري رقم 102 بالإيجار مع الوعد بالبيع لأملاك الدولة الثابتة، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 507 (12 كانون الأول/ ديسمبر 1927)، ص 2.

يشير أفرام نجمة وهو مؤرخ أنثروبولوجي للجزيرة عمومًا وللدرباسية خصوصًا، إلى أن بلاغ السلطات الفرنسيّة الذي وزع في الجزيرة تضمن ما يلي: «افلح قدر ما تريد. ازرع كيفما تريد، عمّر بيوتًا =

نفسها تجاه «المهاجرين والملتجئين» في مناطق ريفيّةٍ أخرى مثل الباب ومنبج في ريف حلب، وشجعت المهاجرين والملتجئين كافة على اكتساب الجنسية السورية من خلال رهن الاعتراف بحيازاتهم العقارية بحصولهم عليها[11]. وكان شعار سلطات الانتداب في الجزيرة الذي وزّعته على المهاجرين بالصيغة التالية: «افلح قدر ما تريد. ازرع كيفما تريد، عمّر بيوتًا كما تريد، اثبت عليها خمس سنوات، تصبح ملكًا قانونيًّا لك في دوائر الحكومة»[12].

2- المزاحمة بين رؤساء العشائر والمهاجرين على التحضر واستحواذ الأراضي

نشأت إثر ذلك ديناميّةً جديدةً في التنافس ما بين رؤساء العشائر، ولا سيما الرعويّة - الزراعيّة منها، وهو التنافس في ما بينهم على وضع اليد على الأراضي التي كانوا يتجوّلون فيها، وإعمارها بالقرى، ووضع اليد عليها، ومحاولة تحويلها بموجب قرار المفوضيّة الفرنسيّة في آذار/مارس 1926 بـ«حل الأراضي المشاعة» من مشاع إلى حيازات قابلةٍ للتملك القانونيّ (الطابو)، أي تحوّل رؤساء العشائر رسميًّا إلى ملّاكين عقاريّين. وغدت قوّة العشيرة تُقاس بمدى تملّكها لأكبر قدر ممكنٍ من الأراضي التي لم يعد لها الحق في التجوال خارجها. وهذا هو أصل نشوء الملكيّة الكبيرة في الجزيرة، حيث كان رئيس العشيرة هو الملّاك الفعليّ لأراضيها[13]. ووصف وصفي زكريا عمليّة المزاحمة في ما بينهم على تملك الأراضي بأنهم «صاروا يزاحمون

= كما تريد، اثبت عليها خمس سنوات، تصبح ملكًا قانونيًّا لك في دوائر الحكومة». انظر: أفرام نجمة، شعب الجزيرة (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 22.

(11) حتى عام 1929 دأبت الحكومة السوريّة على إصدار قراراتٍ متتاليةٍ تعطي الحقّ لكل «شخص مهاجر أو ملتجئ ساكن» و«مكتسب الجنسية السوريّة» في الباب ومنبج ولا يملك أراضي فيهما، وأنشأ قبل 31 كانون الأول/ ديسمبر 1919 «بإذنٍ أو من دون إذنٍ دارًا أو مخزنًا أو أي بناء آخر» الإعفاء من أجر المثل ويملك حق التصرف به. وخصّت القرارات الاهتمام بـ«الطلبات المقدمة من المهاجرين أو الملتجئين». انظر: «قرار رقم 1010 تاريخ 26 آذار 1929 وقرار رقم 1011 تاريخ آذار (دون يوم) 1929»، الجريدة الرسميّة، العدد 568 (22 نيسان/ أبريل 1929)، ص 1-2.

(12) نجمة، ص 22.

(13) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), pp. 124-125.

بعضهم على امتلاكها، ويختلفون ويتناحرون على حدودها»[14].

اشتدت هذه المزاحمة بين رؤساء العشائر بعد إصدار المفوضيّة قانون الأراضي الجديد (رقم 3339 تاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1930) الذي حلّ مكان قانون الأراضي العثماني، وألغى الأراضي المشاع، ووضع أسس جعل الملكيّة التي حصل عليها أصحابها قانونيّةً ثابتةً، بأن أجاز لمن وضع يده على عقارٍ ما وأحياه تسجيل حق تصرفه به[15].

أدّى ذلك إلى «هجمة» المهاجرين على الأراضي الواقعة على «ضفاف دجلة والخابور وجغجغ والبليخ والفرات»، ووصفهم محمد كرد علي بعد جولته في الجزيرة العام 1931 بأنهم «يقتطعون من شطوط تلك الأنهار ما يروقهم من المساحات، ولا يبعد أن يجيء يوم تُمتلك فيه تلك الشواطئ، مع أن أكثرها ملك للدولة»[16]. ونتج من ذلك حدوث تنافس كبير بين المهاجرين ورؤساء العشائر على إعمار المناطق الخصبة في أمكنةِ تجوالهم، وبناء قرى فيها واستثمار أراضيها زراعيًا، وطلب حقّ التصرف بها قانونًا باعتبارها غدت بموجب القانون (3339) لعام 1930 من أراضي الدولة (العقارات الأميرية). وفي غضون سبع سنواتٍ ارتفعت وتيرة هذا التنافس على تملك الأراضي المستثمرة التي جرى وضع اليد عليها والعمل على تملّكها وفق وعود الحكومة وقراراتها.

ومع أن الأراضي المستصلحة (Mise en valeur) لم تتجاوز حتى عام 1939 16 في المئة من إجماليّ أشكال الحيازة العقاريّة في الجزيرة، فإنها كانت تعبّر عن وتيرةٍ مرتفعةٍ نسبيًا لعمليّة الاستصلاح في ضوء تقانات الريّ المتوافرة التي تقع في مرحلة ما قبل المضخّة، وفي ضوء محدودية تمويل مشاريع الدعم الفنيّ التي قامت بها شركة الدراسات المائيّة (Régie des Etudes

(14) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ط 3، ج 2 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص 319.

(15) شرعنت المادة 235 من القانون اكتساب واضعيّ اليد حقّ تسجيل التصرف بالأراضي التي أحيوها، أو بنوا عليها أبنيةً، أو غرسوا فيها غرسًا، أو رتّبوها ضمن الشروط المعينة في الأنظمة الخاصة بأملاك الدولة، انظر النص الكامل للقانون في: محمد توفيق جانا، مجموعة قرارات المفوّضين السامين لسوريا ولبنان الكبير، 2ج (دمشق: مطبعة الشعب، 1933)، ص 3-63.

(16) مذكرة محمد كرد علي وزير المعارف عن نتائج جولته التفتيشيّة في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931، في: المذكرات، ج 5 (دمشق: مطبعة الترقي، 1367هـ - 1948م)، ج2، ص 441.

Hudrauliques) الفرنسيّة منذ العام 1929، والتي كانت شديدة الأهميّة على مستوى تجميع المعلومات الأساسيّة، وصوغ المشاريع، وساهمت بإدخال تحسيناتٍ كبرى في نظم الريّ[17].

3- الاستخدام السياسي للأرض: الأرض «لعبة سياسيّة»

كانت عمليّات «الكاداستر»[18] قد واجهت في المحافظات كافّةً مشكلة ضغوط المتنفذين على الخبراء الفنيّين الفرنسيّين والوطنيّين لتسجيل أكبر مساحةٍ من الأراضي بأسمائهم، وتمكّنهم من شراء عددٍ كبيرٍ منهم، ما حوّل عمليّة «الكاداستر» إلى سرقةٍ قانونيّةٍ للأراضي على حساب الفلاحين. وهكذا فإنّ قانون تحديد الأراضي وتحريرها، وإن كان قد نظّم أصول الملكيّة، ونظّم السجلات العقاريّة، فإنه كان وسيلةً لتجميع ملكيّات الفلاحين في قرى معيّنةٍ، كما كان وسيلةً لانتزاع ملكيّات واسعةٍ بأسماء بعض ذوي الوجاهة والنفوذ[19]، ما أرغم الحكومة في عام 1934 على تسريح العاملين كافةً في دوائر عدّة دفعةً واحدةً من العمل[20].

---

(17) ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 352.

(18) كان مسح هذه الملكيّات وتحديدها خاضعًا للقرار الرقم 186 الذي أصدره المفوض السامي في 15 آذار/مارس 1926، والذي وضع قواعد تحديد الأراضي وتحديدها، وأعطى قاضي الصلح حقّ إصدار حكم بذلك، لكنه أعطى أيضًا رئيس الدولة السلطة بأن يستعيض عن قضاة الصلح بقضاة عقاريين للقيام بعمليّات التحرير والتحديد. ونصّ القانون على أن عمليّة التحديد والتحرير تجري وجاهيًّا بحضور المالكين والمختارين (المخاتير). وفي حال عدم حضور صاحب الملك يجري التحديد والتحرير «بناء على أقوال المختارين والمجاورين الحاضرين»، ولا يُقبل أيّ اعتراضٍ على ذلك بعد مرور ثلاثين يومًا على عمليّات التحرير والتحديد». قارن مع: «القرار رقم 186 الصادر في 15 آذار سنة 1926، مع مواده المعدلة بموجب القرار 44 الصدر بتاريخ 20 نيسان سنة 1932،» في: جانا، ج1، ص 7.

(19) تمكن أصحاب النفوذ من اتّباع وسائل مكنتهم من تسجيل الأراضي في أثناء عمليّات التحديد والتحرير باسم أحد الوجهاء من المقربين أو من الزعماء أصحاب الجاه، حيث لم يكن الفلاحون ليعلموا بمواقيت إجراء عمليّات التسجيل للأراضي العائدة لهم أصلًا، وكان بإمكان المتنفذ أن يحضر بعض أعوانه بالاتفاق مع السلطة، ويقدّمهم إلى لجنة التحديد والتحرير باعتبارهم فلاحين في الأراضي التي يدعي المتنفذ ملكيتها. انظر: منير الشريف، قصة الأرض في سوريّة (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1961)، ص 68.

(20) في 3 آذار/مارس 1934 اضطرت الحكومة إلى تسريح العاملين والمستخدمين كافة في ستّ دوائر عقاريّةٍ في حمص وحلب وجبل سمعان وحماة ودمشق، وإعادة عمليّة التحديد والتحرير. انظر: «مرسوم رقم 2164 في 3 آذار 1934،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 6 (31 آذار/مارس 1934)، ص 95.

كانت مشكلات عمليّة تحديد الأراضي وتحريرها في منطقة الجزيرة هي الأشدّ بسبب التنافس بين رؤساء العشائر على تملكها من جهةٍ، وتدخل السلطات الفرنسيّة في توظيف منحها سياسيًا من جهةٍ ثانيةٍ، ودفاع الفلاحين الذين استصلحوا الأراضي عن حقوقهم التي حوّلتها سلطات الانتداب إليهم، حيث مثّلت الثلاثينيّات المرحلة الانتقاليّة لرؤساء العشائر للتحول إلى ملاكين عقاريين وأغنياء ريف، ستتطور بعد نحو عقد ونيف في سياق الثورة الزراعيّة في الجزيرة إلى رسْملة الزراعة.

تضيء قصّة الصراع على حيازة قريتين في الجزيرة هذا الصراع المتعدّد الأطراف على المستوى المجهريّ، إذ منح الفرنسيّون حليفهم الكردي حاجو آغا، رئيس عشائر الهويركية، بعض الأراضي والقرى، وقام حاجو آغا بمنح الملا السابق والعضو النشط في جمعيّة «خويبون»، جكر خوين، قريتين في منطقة تلّ حاصد، مكافأةً له على انحيازه إلى صفّه في مواجهة آل قدري باشا وأنصاره «الديركتيّين» القوميّين المثقّفين (نسبةً إلى ديريك) في إطار صراعات جمعيّة «خويبون»، لكن يونان هدايا وهو أحد أعيان السريان الأرثوذكس الذي يحظى بثقةٍ «فاترةٍ» من قبل المستشار الفرنسيّ بلونديل (Blondel) بسبب كونه أحد أركان السريان الأرثوذكس في مقاومة عمليّة الكثْلكة التي كان يقوم بها بدعم من المستشاريّة الفرنسيّة المطران حبيّ، مطران السريان الكاثوليك والآباء الدومينكان، نازع جكر خوين ومن خلفه حاجو آغا على حيازة نصفهما بدعم من الفلاحين، فتدخّل رجال حاجو آغا وأرجعوا القريتين إلى جكر خوين، أما الفلاحون فتمردوا على جكر خوين وشجّوا رأسه وقتلوا أحد رجاله، وحين عادوا وسيطروا على القريتين كانت طريقتهم الوحيدة للحصول على المحصول هي تهريب أكبر قدرٍ ممكنٍ منه. وكان واضحًا أن حاجو آغا اغتصب حقوق الفلاحين، إذ إنه وضع خطّةً احتياطيّةً لجكر خوين تقضي بالتنازل عن إحدى القريتين في حال انقلب الفلاحون عليه. وهكذا اختلطت قصّة الصراع على أراضي القريتين مع السياسة، إذ إضافةً إلى عدم ارتياح الفرنسيّين لمواقف المطران قرياقوس، كان هناك سبب آخر يتعلق بالمجال السياسيّ الوطنيّ الفتيّ، إذ اختلط الصراع بين هدايا وجكر خوين بانحياز هدايا للكتلة الوطنيّة بينما كان

حاجو آغا رأس الحربة المحليّة ضدّها[21].

غدت أراضي الجزيرة، وقبل أي شيء لعبةً سياسيّةً فرنسيّة[22] لتشكيل طبقة أغنياء الريف الجديدة في مواجهة المدن الداخليّة التي تتركز فيها الحركة الوطنيّة السوريّة. وتصاعد الهشّ بهذه السياسة في عامي 1938 - 1939 حين استخدمت السلطات الفرنسيّة في الجزيرة المسح الذي قامت به مصلحة «الكاداستر» للملكية العقاريّة لاستخدامها في تطويع بعض رؤساء العشائر للسير في مشروعها لتشكيل كيانٍ إثني تحت الانتداب الفرنسيّ. ورصد وصفي زكريا زمن تحول شيوخ العشائر الكبيرة في الجزيرة إلى نمط الحياة القرويّة التي كانوا يزدرونها، بأنه جرى اعتبارًا من عام 1926، وارتفعت وتيرته في النصف الأول من ثلاثينيات القرن العشرين، ووصف عمليّة التنافس في ما بينهم على تملك الأراضي بأنهم «صاروا يزاحمون بعضهم على امتلاكها، ويختلفون ويتناحرون على حدودها»[23]. ودفع هذا الصراع الضاري على تحويل الحيازة العقاريّة إلى ملكيّة خاصّة الحكومة المركزية في عام 1934 إلى إلغاء المكتب العقاري في لواء الجزيرة، وألحقت وظائفه كلها بالمكتب العقاري للمصالح العقاريّة وأملاك الدولة في دير الزور ودمشق[24]. ما جعل الحيازة المؤيّدة بموجب سندات طابو لا تتجاوز حتى عام 1940 أكثر من 33 في المئة فقط من إجماليّ أشكال الحيازات الأخرى، أو ما يعادل 408 قرى من 1221 قريةً في الجزيرة[25].

---

(21) جكر خوين، سيرة حياتي، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 248.

(22) Velud, Tome 3, p. 579.

لا أدلّ على ذلك من أن سلطات الانتداب طردت جماعة ميزر عبد المحسن، شيخ شمّر الزور، من القرى الخمس التي «ملّكته» حق استثمارها في الدرباسيّة في فترة سابقةٍ بسبب انقلابه على الفرنسيّين وانحيازه في عام 1939 إلى الوطنيين. انظر: زكريا، ج2، ص 634.

(23) المصدر نفسه، ج1، ص 319.

(24) «مرسوم اشتراعي رقم 29 تاريخ 15 آذار 1934،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 7 (15 نيسان/ أبريل 1934)، ص 110-111.

وكان فساد الجهاز الحكومي المساعد لشركة «الكاداستر» الفرنسيّة دفع الحكومة السورية إلى معاقبة كثير من موظفيه، انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (31 آذار/ مارس 1934)، ص 95.

وفي 24 نيسان/ أبريل 1934 صرف من الخدمة عدد من رؤساء ومحافظي مكاتب دوائر أملاك الدولة في حمص وجبل سمعان، انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 8 (30 نيسان/ أبريل 1934)، ص 140-141.

(25) Velud, Tome 3, p. 537, and Boghossian, pp. 124-125.

ثالثًا: تناقضات سياسة الإعمار الانتدابيّة - تكوين طبقة كبار الملّاك

أعادت سياسة الإعمار الحضري الفرنسيّة للأرض موضوعيًّا إنتاج تناقضات السياسة العثمانيّة التنظيماتيّة في الإعمار أو التحضر، التي عزّزت نطاق الملكيّتين الكبيرة والمتوسطة ووسعته، بينما كانت تستهدف تعزيز الملكيّة الصغيرة. إذ لم يؤدّ انحلال نظام الملكيّة المشاعية في تينك السياستين التنظيماتيّة والانتدابيّة إلى زيادةٍ ملحوظةٍ في حجم طبقة صغار ملاك الأراضي في سوريّة. بل على العكس من ذلك، فإن فشل المفوّضيّة العليا في تحويل نظام ملكيّة الأراضي والقوى الإنتاجيّة الزراعيّة شجّع في الواقع على تراكم حيازة الأرض في أيدي عددٍ أقلّ من الملّاك[26]، وكان ذلك أشدّ وضوحًا في الجزيرة بحكم أن سياسة التحالف مع رؤساء العشائر، واستخدام حيازة الأرض باعتبارها لعبةً سياسيّةً في الاستزبان السياسيّ أرخت العنان لهم لتملك أكبر قدرٍ من الأراضي ووضع اليد عليها[27].

كان كبار الملاك عمومًا بحاجة إلى دعم سلطات الانتداب في عمليّة المسح والتسجيل نتيجة النزاعات القضائيّة الضارية على تصحيح الملكيّات وتثبيتها[28]. لكن في التطبيق الفعلي لعمليّات التحديد والتحرير، تمكن أصحاب النفوذ من اتباع وسائل مكّنتهم من تسجيل الأراضي في أثناء عمليّات التحديد والتحرير باسم أحد الوجهاء من المقربين أو من الزعماء أصحاب الجاه، إذ لم يكن الفلاحون ليعلموا بمواقيت إجراء عمليّات التسجيل للأراضي العائدة إليهم أصلًا، وكان في إمكان المتنفذ أن يحضر بعض أعوانه بالاتفاق مع

---

(26) فيليب خوري، سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القومية العربية، 1920-1945 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص 91-92.

(27) كتب الأمير مصطفى الشهابي في عام 1932 واصفًا هذه السياسة بما يلي: «... وقد كانت الأرض الأميريّة سلعةً في يد سلطات الانتداب تستطيع بواسطتها شراء زعماء القبائل وذوات المدن ومتنفذي الريف عن طريق تمليكهم هذه الأرض»، انظر: المشرق (بيروت)، العدد 57 (1932)، ص 444. وَرَدَ في: عبد الله حنا، الفلاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 21-22.

(28) عبد الرحمن الكيالي، رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسيّة في سوريا ولبنان، وضعه الكيالي بقرار المؤتمر الوطني المعقود في حلب في 8 شباط 1933 (حلب: المطبعة العلمية، 1933)، ص 174.

السلطة، ويقدّمهم إلى لجنة التحديد والتحرير باعتبارهم فلاحين في الأراضي التي يدعي المتنفذ ملكيتها. وهكذا فإن قانون تحديد الأراضي وتحريرها، وإن كان قد نظّم أصوله، ونظّم السجلات العقاريّة، فإنه كان وسيلة لتجميع ملكيّات الفلاحين في قرى معينة، كما كان وسيلةً لانتزاع ملكيّاتٍ واسعةٍ بأسماء بعض ذوي الوجاهة والنفوذ[29].

كان الخبراء الفرنسيّون في الشركة الفرنسيّة التي تقوم بعملية «الكاداستر» يقومون بالعمليّات الفنيّة، لكن رئيس الحكومة السوريّة كان هو الذي يُعيّن أعضاء اللجان، ويحدد أماكن عملهم، بينما كان مدير المصالح العقاريّة يحدّد أسماء كتّاب اللجان. ويشير تفحص لائحة بأسماء كتّاب لجان التحديد والتحرير مؤلفة من 77 كاتبًا إلى أن جميعهم تقريبًا ينتمون عائليًّا إلى عائلات كبار الملاك في سوريّة[30].

في حزيران/يونيو 1936 لاحظ المستشار العقاري الفرنسيّ أن عمليّة وضع اليد على الأراضي وتقسيمها باعتبارها غنائم، ونزع يد العشائر العربيّة عن الأراضي التي تتجوّل فيها يجري بعنايةٍ لحساب مجموعةٍ صغيرةٍ من الأعيان[31]. وأدّى استخدام الأرض باعتبارها أداةً سياسيّةً إلى تخلّي سلطات الانتداب في الجزيرة، بل وفي سوريّة كلها عن مبدأ تشجيع الملكيّة الصغيرة لمصلحة الملكيّات الكبيرة والمتوسّطة التي استأثر بها الأعيان وفق قربهم أو بُعدهم من السلطة. وفي حدود عامي 1938 و1939، كشف أحد التقارير الفرنسيّة عن أن الملكيّة الصغيرة (10 هكتارات) لا تشكل أكثر من 5 في المئة من مساحة الأراضي المستثمرة في الجزيرة، مقابل 52 في المئة للملكيّات المتوسّطة (10 – 100 هكتار)، و34 في المئة للملكيّات الكبيرة (أكثر من 100 هكتار)[32].

كانت هذه هي حالة الشيخ محمد عبد الرحمن، شيخ عشائر طيّ الذي أعاده الفرنسيّون من «منفاه» في نصيبين على أمل خضوعه لهم، لكن ما إن أخذ

(29) الشريف، ص 68.

(30) مثل عائلات البارودي والأتاسي والكيلاني والقدسي والقوتلي ودياب والنائلي وإبراهيم باشا.. إلخ، انظر: «قرار رقم 55 عن مدير المصالح العقاريّة،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 681 (30 تموز/يوليو 1931)، ص 1.

(31) Velud, Tome 3, pp. 579-580.

(32) المصدر نفسه، ج3، ص 443.

يحاججهم بأنه يطلب ثمن الأراضي التي ستُقام عليها مدينة القامشلي، وثمن القاعدة الجويّة التي قرّر الفرنسيّون إنشاءها، باعتبارها تابعةً له[33]، حتى تخلّصوا منه باستثمار تناقضات عشيرته، وتنصيب رئيسٍ جديدٍ عليها بدلًا منه، وإرغامه على اللجوء إلى تركيا[34].

جمّد الفرنسيّون فعليًّا عمليّة «الكاداستر» في لواء الجزيرة طيلة فترة الانتداب[35]، وكان ذلك يعني رهن أيّ قوةٍّ اجتماعيّةٍ بقوّتهم، وكانت ملكيّة الأرض هي مصدر القوّة. واقتصرت العمليّات على تأجير الأراضي ومنح حق التصرف فيها لفئة «واضعي اليد» من دون المضيّ إلى عمليّة التحديد والتحرير (كاداستر). ومكّن ذلك سلطات الانتداب في الجزيرة من استخدام الأرض أداةً سياسيّةً لها في تعزيز قوّة الأمر والنهي، والثواب والعقاب، أي امتلاك سلطة الأمر والقوّة.

رابعًا: نشوء القرى – الحياة الريفيّة أو القرويّة

سرّعت السياسات الفرنسيّة من وتائر تحول العشائر البدويّة العربيّة والكرديّة الرحّل والنصف رحّل إلى نمط الاقتصاد الزراعيّ – الرعوي الأكثر استقرارًا، عبر عمليّة الاستقرار في القرى الثابتة مقابل محدوديّة خدماتها للعشائر الرحّل[36]، وتوسّعت نسبيًّا في الخدمات البيطريّة ومحاولة الحيلولة دون انتشار طاعون الماشية ومرض الأرجل والفم وسواها من الأمراض التي تجتاح الماشية، والعناية بالصحّة العامة لضبط انتشار الأوبئة التي تفتك بالمواليد الجدد[37].

---

(33) هذه المعطيات مستمدّة من: Velud, Tome 3, p. 438.
أما تحليلها فهو من عمل الباحث.

(34) ماكس فون أوبنهايم، آرش برونئيلش وفرنركا كاسكل، **البدو: الجزء الأول: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر (لندن: دار الوراق، 2004)، ص 271.

(35) لم تحدث أي عمليّة «كاداستر» في الجزيرة طوال فترة الانتداب، انظر: Velud, Tome 3, p. 441.

(36) لم تتجاوز هذه الخدمات التي قدّمتها الحكومة المحليّة في دمشق حفر بعض الآبار على طريق نجعة العشائر في براري الشاميّة والجزيرة، وبناء ملاجئ الأغنام، مثل ملجأي تل حداد في شرقي الحسكة والراهون في غربي جبل بشري. انظر: زكريا، ج1، ص 50.

(37) لونغريغ، ص 352 و354.

يعطي تحول بعض رؤساء العشائر العربية والكرديّة الرحل مثل شمّر، ونصف الرحّل مثل الجبور والمليّين إلى ملاك زراعيين في غضون فترةٍ زمنيّةٍ قصيرةٍ، مثالًا نموذجيًا عن ذلك. وهما أكبر العشائر في الجزيرة قبل الفتح الفرنسيّ. ففي إطار التنافس على استحواذ الأراضي، استصلح شيخ الجبور، جميل المسلط (1889 – 1965) الذي كانت عشائره تنتمي إلى نمط العشائر نصف الرحّل، ويشكل ما تسدّده من ضرائب نحو نصف واردات لواء دير الزور حتى أواخر العهد العثمانيّ[38]، أراضي خصبة عدة، وعمّر قرية طابان على نهر الخابور في الحسكة التي غدت في غضون سنواتٍ قليلةٍ مكان السكن المُفضّل لكثيرٍ من تجار السوق المسيحيّين[39]. وعمرّها المسلط فوق بلدةٍ كانت حيّةً ومزدهرةً أيام الإدريسي[40].

كما استصلح ميزر عبد المحسن، شيخ شمّر الزور[41] الذي عيّنه الفرنسيّون في عام 1929 بدلًا من ابن عمّه مشعل باشا بن فارس بذريعة تهرّبه الضريبيّ في رئاسة العشيرة وأرغموه على مغادرة سوريّة[42]، مساحاتٍ واسعةً نسبيًّا من الأراضي بنى عليها بطريقة «وضع اليد» خمس قرى ذات «مساحاتٍ عظيمةٍ» على حدّ تعبير زكريا في الدرباسيّة عام 1936. وقام منافسه دهام الهادي رئيس شمّر الخرصة، بتشجيع الفلاحين على اللجوء إليه، و«كسر» الأرض أيّ استصلاحها[43]، بينما انصرف قسم كبير من عشيرة طيّ التي تمضي الصيف بين خطّ سكّة الحديد وأرض الجغجغ وصولًا إلى جدول دمير قبو، والشتاء عند

(38) زكريا، ج2، ص 643.

(39) المسلط، ص 178.

(40) انظر: داود، ص 73.

بلغت المساحة الإجمالية لهذه الأراضي ما بين 20 و30 بكرة، البكرة = 12 دونمًا، والدونم = 1000 م^2. انظر: عمر الصليبي، **لواء الزور في العصر العثماني اجتماعيًا واقتصاديًا** (دمشق: مطبعة دار العلم، 1997)، ص 115.

(41) شمّر الزور أو العمشات هو الفرع الذي كان يتزعمه سابقًا فارس باشا الجربا، وكان مرتبطًا بمتصرفي دير الزور، فأطلق على فرقته اسم «شمّر الزور». انظر: زكريا، ج2، ص 619.

(42) Velud, Tome 2, p. 225.

وقارن مع: أوبنهايم، بروننيلش وكاسكل، ص 230.

(43) حنا، ص 63.

أقدام جبل سنجار، إلى الزراعة منذ وقتٍ طويلٍ، ولا سيّما في مرحلة التنظيمات العثمانيّة، فزرعوا القمح والشعير والأرز شرق وجنوب شرق نصيبين، وكانوا من أهمّ مموّني جبل سنجار ونصيبين في العهد العثماني بالقمح. وكان تجار نصيبين يطحنون القمح في مطحنةٍ أقاموها في مناطق تجوال طيّ ويحوّلونه إلى دقيق للاستهلاك والتصدير. وبنت إحدى عشائرها، عشيرة «الغنّامة» ثلاث قرى[44]، بينما اقتصر عدد المتمسكين من أفخاذها بالحياة البدويّة الصرفة والأنفة من العمل الزراعيّ على «فئةٍ صغيرةٍ» منها[45].

في عام 1940 كانت العشائر المليّة المتوطنة في الجزيرة (الحسكة) قد غدت مستقرة، أو من أصحاب «المدر»، أي يملك رؤساؤها قرى واستثمارات في الأراضي، وشراكات مع تجار المدن، ويدفعون للدولة ضريبة العشر عن الأرض، إضافةً إلى ضريبة الأغنام[46]، وارتفعت وتيرة التحضر المتمثلة بإنشاء القرى الزراعيّة بشكلٍ كبيرٍ جدًّا، وفي زمنٍ قياسيٍّ. وبين عامي 1926 و1940 وصل عدد القرى المستحدثة في محافظة الجزيرة (الحسكة) إلى نحو 1250 قريةً[47].

نتج من عمليّة نشوء الحياة الريفيّة، وتشكّل القرى، التحوّل التدريجيّ من شكل «الخيمة»، أو أكواخ القصب والزلّ، ومن الأشكال المتطوّرة نسبيًّا عنه مثل الدبابة أو الدبدابة، والسيباط والعرزال التي كانت منازل بسيطةً شبه موقّتةٍ إلى المنزل الريفيّ الطينيّ المستقر. وأخذ هذا الشكل الانتقاليّ بين الخيمة والمنزل الطيني، أي السيباط يتوارى مع التوسع في الزراعة بسبب أنه كان يُشاد وسط الأراضي الزراعيّة، وتشغل مساحةً واسعةً من هذه الأراضي الخصبة في سرير النهر[48].

(44) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ص 270.

(45) زكريا، ج2، ص 638.

(46) المصدر نفسه، ص 121.

(47) داود، ص 209.

يقدم فيلو رقمًا مختلفًا استنادًا إلى مسح دائرة (الكاداستر) في عام 1939، وهو 1221 قرية، قارن مع:
Velud, Tome 3, p. 537.

(48) آزاد أحمد علي، **أنماط العمارة الوطنيّة في الجزيرة الفراتيّة** (دمشق: وزارة الثقافة، 2010)، ص 212-216.

واستغرق التطوّر إلى المنزل الريفيّ الطينيّ المستقر، وتطوير وظائفه الخدميّة ما لا يقل عن عقدٍ ونصف العقد، إذ يمكن من خلال وصف جكر خوين والمعلومات الأنثروبولوجية الثرية التي يقدمها القول إنه حتى أواسط الثلاثينيّات من القرن العشرين كانت الأشكال الانتقاليّة بين الخيمة والمنزل الريفي الطيني المستقر لا تزال منتشرةً بنسبة مرتفعة لدى الأكراد والعرب الريفيين، أو المتريّفين السائرين في طريق التحضر، والجمع بين الاقتصاد الرعوي والاقتصاد الزراعي[49]. أما على الصعيد الاجتماعيّ فأنشأ بناء القرى مجتمعًا محليًّا يقوم على شبكةٍ متفاعلةٍ من العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة ويدخلها التاريخ الاجتماعي. وأدّى نشوء القرى إلى تشكل طبقةٍ جديدةٍ من اللاعبين المحليين إلى جانب اللاعبين الآخرين التقليديين مثل رؤساء العشائر، وهم طبقة المختارين (المخاتير) الذين كانوا يستمدون قوّتهم من التوسط بين قراهم والسلطات، بوصفهم ممثّلين إداريّين واجتماعيّين في وقتٍ واحدٍ. وبالاطلاع على العرائض التي كانت تنظّم في الجزيرة لغاياتٍ شتى، نلمس بوضوح بروز دور شريحة المختارين إلى جانب رجال الدين ورؤساء العشائر والتجار ورؤساء البلديّات. وكان بروز دور المختارين وليد التحول من الحياة الرعويّة - الزراعيّة نصف المستقرة إلى الحياة القروية المستقرة أو المتحضّرة التي حافظت على نشاطي الزراعة والرعي، لكنها صارت غير متنقّلة. وكانوا يتقاضون مبلغًا من المال، أو حصّةً من المحصول مقابل الخدمات التي يقدمونها إلى الفلاحين، وهي في حدود تمثيلهم لدى إدارات الدولة وتسجيل الولادات والوفيات، وتقديم واجبات الضيافة لموظفي السلطة خصوصًا الدرك، وتقديم الطعام والهدايا إليهم، وكذلك لشيوخ العشائر وملاك الأراضي، لكسب ودّهم أو اتّقاء شرّهم في المضافة التي غدت محور الحياة الاجتماعية للقرية في تواصلها مع غيرها. وغالبًا ما كانت قيمة الأتعاب التي يتقاضونها أقلّ من المبالغ التي تصرف وبخاصة عندما تكون المواسم ضعيفةً، وكانوا يقبلون بذلك بدافع الحفاظ على الوجاهة والنفوذ[50].

---

(49) خوين، ص 288.

(50) المعطيات الأنثروبولوجيّة المتعلّقة بطبيعة دور المختار ووظيفته وموارده مستمدة من رسالة منير الدرويش للباحث يوم 12 آذار/ مارس 2012.

خامسًا: التحضر والتهريب

كان التحضر في الجزيرة قصةً مثاليةً تُحتذى، إذ جنى كل من تحضّر المنافع. وازدهرت بفعل ذلك القرى والبلدات القائمة على امتداد خطّ قطار الشرق السريع الذي كان يأتي من أوروبا إلى اسطنبول وحلب، مارًّا بنصيبين التي غدت ضمن الأراضي التركيّة، وكان هذا الخطّ الذي سيفصل لاحقًا بين الحدود السوريّة والتركيّة، يمر برأس العين والدرباسيّة وعامودا والقامشلي والقحطانيّة[51]. وكانت قراه الجديدة التي باتت آمنةً بسبب ضمان الأمن على طرفي السكّة - الحدود مزدهرةً بشكلٍ طبيعيٍّ بسبب أمطار المنطقة الوفيرة التي جعلتها تنتمي في إطار التصنيف السوريّ للمناطق الزراعيّة وفق معيار الاستقرار إلى منطقة الاستقرار الأولى التي تضمن أمطارها نجاح موسمين على الأقل من كلّ ثلاثة مواسم، وتكون وفيرة الإنتاج بشكلٍ خاصٍّ بالنسبة إلى محصول القمح[52]. وكانت الأرض البعليّة تقسم إلى قسمين، قسم يُزرع بالقمح والشعير؛ والقسم الآخر يريّح للعام المقبل أي «يحيل» كما يسمّى، وكان هذا القسم يزرع بالبطيخ بكلّ أنواعه، وبخاصّة في الأراضي التي تتوافر على كميّةٍ مناسبةٍ من الأمطار، ولأن موسم البطيخ يعتبر قصيرًا ولا يُنهك الأرض كانت زراعة الأرض بالقمح تعاد مجدّدًا. وبهذا الشكل كانت الأرض تعطي موسمين في السنة لمن يرغب في ذلك[53].

كانت هذه القرى تستفيد فوق ذلك من تنامي الحركة التجاريّة غير المنظورة (التهريب)، ولا سيّما للصوف والسمن والحبوب والسكر والأرُز والتمور والدبس بين الجزيرة وتركيا والعراق، ولهذا كانت أكثر القرى ازدهارًا وتطوّرًا وعمرانًا من ناحية اتساع مصادر دخلها أو ناتجها المحلي الإجمالي[54]. ويضاف إلى ذلك التبغ الذي كانت تشتهر مناطق شرق ديار بكر بنوعيّته النقيّة،

---

(51) مارديني، ص 348.

(52) كان هذا الخط يوصف بلغة الفلاحين بالخط العاشر الذي تكثر فيه الهطولات المطرية على عمق عشرة كلم (معلومات أنثروبولوجية للباحث).

(53) انظر: رسالة منير درويش إلى الباحث في 12 آذار/ مارس 2011.

(54) المسلط، ص 256، انظر: خالد بكداش، ماذا في الجزيرة؟: صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس، ص 10. مستلّة من الأرشيف المركزي للحزب الشيوعي السوري.

ثمّ في مرحلةٍ لاحقةٍ الأفيون التركي الذي كان يُعاد تحويله في مدينة حلب، ويُهرّب منها إلى الخارج.

كانت حركة التهريب يوميةً طوال فترة العشرينيّات من القرن العشرين بين سوريّة وتركيا عبر هذه القرى بسبب الثغرات الحدودية المفتوحة، إذ كان معدّل انتشار القوات التركيّة على طول الحدود السوريّة - التركيّة، أقلّ من جندي تركي واحد للكيلو متر الواحد[55]. وأدّى التهريب إلى زيادة التبادل التجاريّ غير المرئيّ على طرفي الحدود. ويتنمذج ذلك في عامودا التي كان بعض تجار ماردين يشترون مسبقًا إنتاجها المتوقّع كله من الصوف والسمن، ويقومون بتسليفاتٍ مسبقةٍ لمربي الأغنام فيها، بينما كان وكلاؤهم يقومون بتهريب الأقمشة من ماردين إليها. وفي أواخر العشرينيّات تطوّرت هذه العلاقة بين عامودا وماردين، حيث كانت المهرّبات التركيّة تزوّد عامودا ومن خلالها الجزيرة، بالأخشاب والأعمدة والحلويّات والفواكه، بينما تصدّر لها الأقمشة والسكر والكاز والبضائع التي لا تتوافر فيها والتي تردها من حلب بفضل محطة القطار في الدرباسيّة، فغدت عامودا «بلدةً تجاريّةً ممتازةً»[56]، وازدهرت في هذا السياق القرمانية والدرباسية التي كانت تؤمها قوافل المهرّبين (القجاغجيّة)، وهي قوافل منظّمة تتألف من بغال قوية وتدعى بالكراوين بالنظر إلى ضخامة حمولتها. وشجّعت السلطات الفرنسيّة عمليّات التهريب من سوريّة إلى تركيا عبر الجزيرة بغية توفير مصادر سريعةٍ للاغتناء، فكان المهربون يأتون بالذهب والفضة مقابل السلع، ولجذب اهتمام تجار حلب بالجزيرة التي كانت تهرّب منتوجاتها. وسهّل توزع العشائر الكرديّة على طرفي الحدود من عمليّات التهريب التي كان يقوم بها الأكراد بحكم معرفتهم للمسارب والطرق وتوزعات حرس الحدود الأتراك عليها[57]، كما كان المهرّبون يمثلون نوعًا من عيونٍ لضبّاط الاستخبارات الفرنسيّة يخبرونها عما يدور من الاتصالات بين أطراف

---

(55) تقرير وزير الداخليّة التركي شكري كايا في عام 1930، وَرَدَ في: Seda Atug et Benjamin Thomas White, «Frontières et Pouvoir d'etat: La frontière turco-syrienne dans les années 1920 et 1930,» *Presse de Sciences politiques*, vol. 20, no. 3 (2009), p. 91.

(56) إسحق، ص 17 و19.

(57) انظر: إبراهيم يامين، الدرباسيّة ماضيًا وحاضرًا (حلب: دار ماردين ودار الرها، 2009)، ص 74-75، و Bohgosian, p. 187.

العشائر الكرديّة على الحدود، وإحدى أدواتهم التدخليّة والضبطيّة[58].

بسبب الآثار الكارثيّة التي ألحقها الجفاف والصقيع بالإنتاج الزراعيّ - الحيوانيّ في الجزيرة، غضّت السلطات الفرنسيّة النظر عن نشاط المهرّبين للحصول على دخلٍ بديلٍ، إذ ألحق جفاف عامي 1931 و1932 وصقيعه كارثةً بالإنتاج الزراعيّ - الرعويّ في الجزيرة[59]، وحملت هذه السنة في الحوليّات المحليّة اسم «سنة العمق» لأن البدو اضطروا إلى النزوح إلى منطقة الغاب واللاذقيّة ريثما تنحسر[60]. وبذلك ارتفعت وتيرة التهريب طردًا مع استدامة دورة الجفاف والصقيع. وخلال عامي 1930 و1931 قدّرت خسارة تركيا التي تبنّت المنهج الدولتيّ في حماية الإنتاج المحليّ من عمليّات التهريب على طول الحدود السوريّة - التركيّة بنحو 20 إلى 25 مليون ليرة تركيّة سنويًّا، ما دفع الصحف القوميّة التركيّة إلى إثارة حملةٍ على عمليّات التهريب، واتهام «الأرمن» بالوقوف خلفها لـ «تقويض الاقتصاد التركي، والتقاليد الأخلاقية التركيّة»، إذ لم تؤد عمليّات التهريب إلى حدوث ركودٍ اقتصاديٍّ في ولاية ماردين فحسب، بل وفي المدن التركيّة الأخرى كافة مثل أورفة وعينتاب ومرعش وأضنة. ولمنع عمليّات التهريب التي ارتفعت وتيرتها مع دورة القحط التي ضربت الجزيرة في

(58) يشير عثمان صبري في مذكراته إلى نوعية هذه العلاقة الوثيقة بين المستشار الفرنسيّ والمهربين الذين كانوا يقدمون إليه المعلومات عما يجري على طرفي الحدود، في: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي (بيروت: مطبعة أميرال، 2001)، ص 124.

(59) بلغ التلف في المواشي في بعض الجهات 90 في المئة من إجمالي مواشيها، وتدنت أثمان الأنعام لدرجة لا تصدق، وبلغ من زهد الناس فيها أنها صارت تباع «أكوامًا»، فبيع خمسة وعشرون رأسًا من الغنم في جهات دير الزور بخمس ليراتٍ سوريّةٍ. انظر: داود، ص 245.

ووصف ثابت العزاوي الوضع في تلك الفترة بما يلي: «كان شتاءا 1930-1931، و1931-1932 المتعاقبان جدّ قاسيين، مما أهلك المراعي وسبّب قحطًا أودى بالأغنام، وهي أساس الثروة العامّة، فأودى معها برأس المال التجاري والربائي اللذين كانا قطعانًا وديونًا وشركات عظم. وقد بيعت النعجة يومئذٍ بما يساوي اليوم خمسين قرشًا سوريًّا، وهي التي كان ثمنها قبل الكارثة يزيد على الليرتين الذهبيّتين العثمانيّتين. انظر: ثابت العزاوي، «مصادر الثروة العامة ونصيب محافظة الفرات من كل منها،» في: **المجموعة الاقتصاديّة السوريّة لغرفة تجارة حلب لعام 1950-1951** (حلب: مطبعة الضاد، 1952)، ص 306.

كما تحوّلت سورية في هذه السنوات إلى مستوردٍ صافٍ للقمح والدقيق ومادة السميد. انظر: **المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب**، السنة 14، العدد 21 (1932-1933)، ص 1.

(60) يامين، ص 82.

عامي 1930 و1931، ووجهت عشائرها للتعويض عن ذلك بعائدات التهريب، اتخذت السلطات التركيّة في تموز/يوليو 1931 إجراءاتٍ مشدّدةً وشكّلت محاكم عسكريّةً مستقلةً مكلفّةً إصدار أحكام شديدةٍ على كلّ شخصٍ يشتبه بنشاطه التهريبي، وسارت في عام 1932 مع ارتفاع وتيرة التهريب في خطوةٍ أكثر حسمًا، وهي إغلاق الحدود التركيّة - السوريّة[61]. ووفق معطيات الوطنيّين السوريّين حشدت تركيا يومئذٍ فرقتين عسكريّتين على الحدود بذريعة فرض الجمارك ومنع التهريب[62] الذي كان يهدد نموذج التصنيع التركي الكمالي في الثلاثينيّات، وهو نموذج إحلال الواردات الذي يتمثل أساسه الأول في حماية حواجز الرسوم الجمركية باعتباره شرطًا لمنع المنافسة واحتكار السوق المحليّة، على غرار النموذج المتبع يومئذٍ في البرازيل والأرجنتين[63].

سادسًا: استثمار التراكم الرأسماليّ الناتج من التهريب في تطوير الزراعة

ترافق الخروج من دورة الجفاف والصقيع في عامي 1934 و1935، مع تشديد المراقبة الفرنسيّة - التركيّة على حركة السلع والأشخاص عبر الحدود لمنع التهريب بموجب الاتفاقيّات الأمنيّة الموقعة بين الفرنسيّين والأتراك. صحيح أن هذه الإجراءات قيّدت حركة التهريب أكثر مما أوقفتها، لكن حدث بنتيجتها توجهٌ موضوعيٌّ أكبر لرأس المال المتراكم نتيجة تهريب السمن والصوف والقمح والمنسوجات إلى عمليّة استصلاح الأراضي، وتنويع النشاطات الاقتصاديّة، فغدت القرى الحدوديّة مزدهرةً زراعيًّا[64]، الأمر الذي رفع من وتيرة تضارب المصالح بين رؤساء العشائر والأعيان الجدد الذين كانوا قد تحوّلوا بسرعةٍ إلى فئة كبار الملاكين، وتسابقوا على استصلاح الأراضي الخصبة القابلة للزراعة،

(61) Velud, Tome 3, pp. 481–482.

(62) صفحات من حياة نزيه مؤيد العظم، تحقيق دعد الحكيم (دمشق: وزارة الثقافة، 2006)، ص 244.

(63) سمير أمين وفيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)، ترجمة ظريف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1988)، ص 68-69.

(64) بكداش، ص 10.

والمرتفعة الإنتاجيّة من أجل تملّكها قانونيًّا بعد استصلاحها.

تحكّمت طبيعة الأرض هنا إلى حد بعيد بقصة التحضر، إذ سرّع الخط المطري من عمليّة التحضر وإنشاء القرى جنوب سكة الحديد الحدودية، كما كان النهر مصدر شبه تحضر لعشائر طيّ والجبور والعشائر الصغيرة الأخرى، بينما كانت شمّر مثلًا قائمةً في مناطق لا يُمكّنها مناخها البيئيّ بأكثر من التحول إلى عشائر نصف متحضّرة، وهو المناخ الملائم للعشائر الرعويّة أو نصف المتحضّرة، إذ كانت منتشرةً حول منطقة الردّ. وحول هذه المنطقة كان الصراع قد اشتدّ بينها وبين طيّ المنقسمة عشائريًّا في الأصل، والتي تمتدّ أراضيها إليها، من جهة وبين العشيرة الكرديّة الصغيرة الآليان التي تعتبر منطقة الردّ من مراعيها.

ساعد تشجيع السلطات الفرنسيّة العشائر العربيّة والكرديّة في التحول من النمط البدويّ الجوّال المترحّل إلى النمط الزراعيّ - الرعويّ نصف المترحّل، أو إلى النمط القرويّ في زيادة حجم الثروة الحيوانية. وفضّل مربّو رؤوس الحيوانات تهريبها إلى تركيا والعراق، ولا سيّما إلى العراق للتهرّب من دفع الرسوم المرتفعة على الرؤوس في سوريّة حيث كانت ضريبة الشاة 45 قرشًا، بينما كانت في العراق 20 قرشًا، وفي تركيا 40 قرشًا[65]. واستفادت عشيرة الميران أو الكوجار الكرديّة أعظم استفادةٍ من الاتّجار بالأغنام وبيعها في السوق العراقيّة عبر منطقة منقار البط أو قضاء دجلة الذي تهيمن عليه تلك العشيرة بزعامة آل مصطو باشا التي تكرّست زعامتها للمنطقة بعد إلغاء الإمارة البدرخانيّة (البوتانيّة) في القرن التاسع عشر[66]، فكان دورها تجاريًّا وسيطًا في فضاءٍ يمتد من تل خنزير (تل كوشك) تشتري فيه الأغنام وتبيعها من تجّار الموصل، ثم في مرحلةٍ لاحقةٍ من الديريّين والحلبيّين[67].

(65) مذكرة محمد كرد علي وزير المعارف عن نتائج جولته التفتيشية في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931، في: المذكرات، ج2، ص 442.

(66) تعود سلطة آل مصطو إلى القرن التاسع عشر حين تمكنوا من ملء الفراغ الذي نتج من إزالة العثمانيين لسلطة آل بدرخان في جزيرة ابن عمر، بسبب ثقة السلطان عبد الحميد به، إذ منحه الباشاويّة من مرتبة «مير ميران»، وتعادل رتبة «أمير لواء حرب» في الجيش، فغدا مصطفى باشا قويًا في منطقته، ويمتلك نوعًا من استقلال داخلي تجاه الموظفين. انظر: عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية، ط 2 (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)، ص 145.

(67) زكريا، ج2، ص 659.

وعن فضاءات العشيرة راجع محادثة مع فؤاد إيليّا ابن المنطقة في 2 شباط/ فبراير 2012.

تتألف عشائر الميران من قبائل سيّارة عدة متفقة تتجول في مناطق معلومة، وتدخل في الشتاء الأراضي العراقية، وفي الصيف تعود إلى الأراضي التركية، فتكون في الشتاء على ضفة دجلة اليمنى بين جزيرة ابن عمر وتل رميلان ودمير قبو، وفي الصيف بجوار سعرت، وربما وصل بعض الفرق إلى بحيرة وان الجنوبية[68]. كان عدد خيم هذه العشيرة يراوح بين 600 و700 خيمة، وتمتلك ثروةً حيوانيّةً كبيرةً قُدّرت في العشرينيّات بنحو 8000 رأس[69]، وكانت تشبه العشائر العربيّة البدويّة الرحّل في احتقار العمل الزراعيّ[70]، وتتمسك بنمط التجوال في مراعيها التقليدية العابرة للحدود السياسيّة اللاحقة، حيث كان التجوال لها بينما كان الاستقرار الريفي القرويّ بين صوفان دار ودجلة في سهول جزيرة ابن عمر لعشيرة الحسنان التي كانت في واقع الأمر عائلاتٍ قرويّةً متعددة الرؤساء، بلغ عددها نحو 1200 عائلة، لكنهم يخضعون لسلطة نايف مصطو باشا زعيم الميران أو الكوشر[71].

لكن عائدات الاتّجار برؤوس الأغنام رفعت في حصيلتها الصافية من وتيرة التحوّل إلى نمط الحياة الزراعيّ - الغنميّ، ومن وتيرة تطوّر استقرار العشائر الرعويّة أو «الغنّامة» التي كانت «نجعتها» محددة التخوم و«ثابتةً» في الأحوال الاعتياديّة التي لا يطرأ فيها بسبب الشحّ المطريّ صراع على الموارد. وكانت العشائر الغنّامة مقارنة بالعشائر البدويّة هي الأكثر تكاملًا مع حياة البلدات والمدن أو «المعمورة» بحكم ارتباطها بأسواقها ولأن مراعيها من الناحية الفعليّة هي الأقرب إلى المعمورة، بينما مراعي العشائر البدويّة «الجمّالة» تقع في البادية البعيدة من المعمورة أو في «الحماد»[72].

---

(68) طه الهاشمي، جغرافية العراق، ط 2 (بغداد: مطبعة المعارف، 1936)، ص 112.

(69) Velud, Tome 2, p. 223.

(70) «استمر أفرادها يعيشون تحت الخيام حتى عام 1945، رافضين التحوّل إلى الزراعة، وحتى وقتنا الحاضر لا يزال كثيرون منهم يرفضون لمس المحراث». انظر: مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين (بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 220.

(71) كان حجمها في أواخر العشرينيّات يبلغ 1220 عائلةً قرويّةً يستقر 1000 عائلةٍ منها في الجزيرة السوريّة، وتعتمد في ناتجها المحليّ على الزراعة وتربية الماعز والبقر. انظر: Velud, Tome 2, p. 223.

(72) زكريا، ج1، ص 322.

سابعًا: التغيّر الكبير في تقانات النقل

1- من عصر الإبل إلى عصر السيّارة وسكّة الحديد

ارتفعت وتيرة تحوّل العشائر الرحّل إلى حياة الرعي والزراعة في سياق الانتقال من عصر النقل بواسطة الإبل إلى النقل بواسطة السكك الحديد والسيارات السريعة. وأدّى هذا التحوّل إلى انهيار سعر الجمل من 30 ليرةً سوريّةً ذهبيّةً إبان الحرب العالميّة الأولى إلى 5 أو 6 ليرات في أواخر العشرينيّات[73]. إذ أخذت سيّارات شركات النقل الجديدة في العشرينيات تحلّ مكان الإبل في عمليّة النقل، حيث نشطت شركتان أجنبيّتان تعملان برحلاتٍ منتظمةٍ نصف أسبوعيّةٍ في نقل الأشخاص والبضائع بين الشام (دمشق) وتدمر والموصل وبغداد[74]. كما اضطلعت سكّة حديد بغداد - باهن بالدور الأعظم في تطوّر وسائل النقل ونقل الإنتاج الزراعيّ المتصاعد للجزيرة. ففي عام 1931 امتدّ الخط إلى الموصل ليربطها بحلب بعد أن كان ينتهي في نصيبين. وعبر هذه المحطّة كان إنتاج القامشلي ينتقل إلى حلب.

أدّت وسائل النقل الجديدة إلى تراجع العائد الريعيّ للبدو الرحّل «الصرحاء» من حماية القوافل، وبالتالي إلى ارتفاع وتيرة تحوّلهم إلى حالة نصف الاستقرار الرعويّة الزراعيّة. وحدث هنا نوع من الحضرية التلقائية وليس المنظّمة، فالفدعان الذين تمرّدوا على عمليّة التحضر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم يقطنوا قطّ البيوت الطينية التي بنتها الحكومة العثمانيّة لهم، كما لم يزرعوا قط الـ20 قريةً التي تمّ «إقطاعهم» إيّاها لإعمارها، بلغوا في منتصف العشرينيّات من القرن العشرين درجةً متطوّرةً من التحضّر بالقياس إلى ما كانوا عليه، فباتوا يدفعون أكثر من 3000 ليرة ذهبيّة ضريبة «ودي»، ثم أخذت عشائرهم تدفع ضرائب الأغنام، ليبلغ عدد شياهها

(73) وليم مارتان يصف مدينة حلب، انظر: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام، 3ج (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 109.

(74) شركة النقل الشرقية، وشركة «نيرن ترانيور كومباني» (بريطانية)، في: المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب (1924)، ص 79، ولونغريغ، ص 248.

في أواخر الثلاثينيّات نحو 55 إلى 60 ألف شاة[75].

كان إهمال السلطات الفرنسيّة تطوير البادية مقابل تركيزها على تطوير الزراعة وبناء القرى والبلدات وتعزيز الثروة الحيوانيّة حافزًا للتحضّر، حيث اقتصر نشاطها التنمويّ في بادية الجزيرة على حفر بعض الآبار على طريق نجعة العشائر في براري الشاميّة والجزيرة، وتشييد ملاجئ الأغنام، وكان في عدادها في منتصف الثلاثينيّات ملجآن في تل حداد شرق الحسكة، والراهون غرب جبل بشريّ[76]، لكن حصيلة ما قامت به سلطات الانتداب خلال الأعوام 1920 - 1940 الإجماليّة في سوريّة ولبنان كانت محدودةً و«مخيّبةً للآمال» بسبب شحّ مصادر التمويل[77].

ترافق ذلك في الجانب الآخر من القصة مع ضبط المسألة البدويّة، إذ سرعان ما تحوّلت سلطات الانتداب مع إصدارها قانون الجزيرة العليا في عام 1926 إلى لاعب قويٍّ ونشطٍ في إخضاع العشائر المتنازعة، بل والمتحاربة في ما بينها على الموارد، عبر اتباع سياسات مؤتمرات الصلح العشائريّة التي ترعاها السلطة الجديدة السيّدة على جميع العشائر[78]، ومكّنها التحول إلى وسيط وحاكم في النزاعات والصراعات العشائريّة من ضبط هذه الصراعات والسيطرة عليها كما التلاعب بها، باستخدام كل عشيرةٍ ضد الأخرى حين الضرورة، مثل التلاعب في النزاعات التقليدية بين الجبور وشمّر من جهةٍ، وشمّر وعنزة من جهةٍ ثانيةٍ، وهي النزاعات التي ظلت مستمرّةً طوال النصف الثاني من العشرينيّات من جهةٍ، وعزل رؤساء العشائر غير «المطواعين»، أو المشكوك بولائهم للأتراك أو البريطانيّين[79].

(75) زكريا، ج2، ص 596.

(76) المصدر نفسه، ج1، ص 50.

(77) لونغريغ، ص 252.

(78) عقد الفرنسيّون خلال سنوات 1923-1929 مؤتمرات عشائرية عدة في عانة والقائم ودير الزور والبوكمال والحسكة، وكان من أبرز هذه النزاعات تلك القائمة بين شمّر وعنزة من جهة، وبين شمّر والجبور من جهةٍ ثانيةٍ، الذي «سوّته» سلطات الانتداب في مؤتمر الحسكة في عام 1929. انظر: أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ص 284، و Victor Muller, *En Syrie avec les bédouins: Les tribus du desert* (Paris: Librairie Ernest Leroux, 1931), pp. 161-162.

(79) مثل عزل الشيخ محمد عبد الرحمن رئيس عشيرة طيّ ذي الولاء الكماليّ التركيّ، وإبعاده إلى نصيبين في تركيا، وتعيين الشيخ طلال عبد الرحمن بدلًا منه، انظر: أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، =

مكّنت اتفاقات ترسيم الحدود السوريّة - التركيّة (1929) والسوريّة - العراقيّة (1930 - 1933) من وضع آليّةٍ ثنائيّةٍ لضبط تنقل العشائر البدويّة ونصف البدويّة عبر الحدود. وتمثلت هذه الآليّة في عقد مؤتمرات بين رؤساء العشائر والسلطات العسكريّة - السياسيّة الفرنسيّة والسوريّة، وفي المؤتمرات الثنائيّة الفرنسيّة - البريطانيّة - العراقيّة. وكان ذلك جزءًا من إدماج العشائر في الحياة السياسيّة، وتمثيلها في مجلس النوّاب، وربط السياسة الضريبيّة بمستوى أوضاعها، وضبط تسلّحها وتنقلها. وعلى الرغم من أن النزاعات والصراعات العشائريّة لم تتوقف غير أن معدّلها وشدّتها انخفضا بصورةٍ ملحوظةٍ، وما عاد ممكنًا لأي صراع عشائري أن يندلع من دون وجود قدرة على السيطرة أو التدخل أو التحكم به بشكل يمكن الحديث فيه عن فترة 1926 و1936 بشكل خاصٍّ، وهي فترة إرساء أسس إعمار الجزيرة السوريّة بشريًّا بأنّها نسبيًّا فترة «السلام الفرنسيّ» في الجزيرة[80].

2- من «النصْبة» و«الغرّاف» إلى بدايات المكننة

في أوائل العشرينيّات أخذ المزارعون في الجزيرة السوريّة الكبرى يفكرون برفع الماء بواسطة المضخّات التي تُدار بالهواء أو المحرّكات[81]، بينما كانت تقانات الاستثمار الزراعيّ للريّ في ما سيدعى بـ«الجزيرة العليا» السوريّة أي محافظة الحسكة، بسيطةً واقتصرت على «الغرّاف» الخشبي أو

= ص 271. وعزل الشيخ مشعل بن فارس الجربا شيخ شمّر الغربية (سنجارة) ذي الولاء العراقي البريطاني سابقًا، وإرغامه على الانتقال إلى العراق، وتنصيب ميزر عبد المحسن بدلًا منه في سوريّة، قارن مع: Velud, Tome 2, p. 225.

ومن هذا القبيل التلاعب بالخلافات والنزاعات الداخليّة بين كلٍّ من الشيخ جميل باشا المسلط رئيس عشيرة الجبور ذي الميول الكماليّة وشقيقه الشيخ عبد العزيز المسلط الذي تحالف مع الفرنسيّين باستخدام كل منهما ضد الآخر، وإضعاف سلطة الشيخ جميل بدعم مكانة الشيخ عبد العزيز.

(80) سجّلت ملاحظات محمد نوري فتيح، أحد كبار وجهاء مدينة دير الزور وأحد قادة الكتلة الوطنية فيها، مفهوم «السلام الفرنسيّ» بلغةٍ أخرى من خلال إشارته إلى أنّ «الحالة كانت هادئةً والأمن مستتبًا من أقصى الجزيرة إلى أقصاها حتى أواخر حزيران/ يونيو 1937.1937 ». انظر: محمد نوري الفتيح، «قضية الجزيرة: الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» الجريدة الرسميّة (1938)، ص 137.

(81) في تلك الفترة لم يكن هناك في المنطقة الواقعة بين مسكنة وجرابلس والرقّة إلا سبع مضخّاتٍ، ست منها في دير الزور وواحدة في مسكنة، وكانت طاقة ريّها الإجماليّة تبلغ 340 هكتارًا فقط. انظر: Velud, Tome 1, p. 70.

ساحب الماء[82] الذي حلّ في أواخر القرن التاسع عشر في وادي الفرات مكان الري بواسطة النصبة «الجرد» في رفع المياه[83]. ويُعتبر «الغرّاف» متطورًا بالنسبة إلى «الجرد» الذي وصف إلوا موسيل مشقّة الريّ وبطئه به بـ«عملٍ قاسٍ من نوع لا يمكن لفلاحّينا في أواسط أوروبا أن يتصوّروه»[84]. وكانَ «الغرّاف» عبارة عن دولابٍ يجرّه بغل لرفع الماء من حفرٍ قرب الشاطئ تسمى «الراط» الذي كان الوسيلة المنتشرة في عمليّة ريّ الأراضي على ضفّة الفرات، وكانت إنتاجيته محدودةً في سحب مياه الفرات المنخفضة، لكن ارتفاع وتيرة التحضر، وزيادة إقبال العشائر على استصلاح الأراضي وزراعتها دفعا إلى زيادة الطلب على الغرّافات المعدنيّة الأعلى إنتاجيّةً، وكانت تُستورد من الموصل وزاخو وكركوك والسليمانيّة[85].

كانت «الغراريف» المعدنيّة مع ذلك من أبسط تقانات الريّ وأقلها كلفةً نسبيًّا، وأخذت تحلّ مكان الغراريف الخشبيّة، حيث لم تكن قيمة الغرّاف المعدنيّ الواحد تتجاوز عشرين ليرةً عثمانيّةً، وكانت تروي مساحةً محدودةً تقدّر بنحو الهكتار على ضفّتي النهر. وأدّى اتساع طلب المزارعين الصغار عليها إلى ارتفاع قيمة القروض لشرائها مقابل رهن نسبةٍ معيّنةٍ من المحصول لسدادها[86]. وطوّرت هذه التقانة مهن النجارة والحدادة في مدينة دير الزور التي وجد عدد كبير من أبنائها يشتغلون بها[87]. ثمّ دخلت بعض النواعير إلى جانب الغرّاف، واستخدمت في الحسكة، وهي عبارة عن دولابٍ قطره نحو 10 أمتار يدور على محورٍ خشبيٍّ تحت ضغط قوّة الماء الناتجة من «سكر» على شكل شلّالٍ ينتج من وضع الأحجار في مجرى النهر. وبهذه الطريقة تمّ الاستغناء عن

(82) المصدر نفسه، ص 70.

(83) حنا، ص 273.

وللاطلاع على وصفٍ دقيقٍ للريّ بواسطة النصبة أو «الجرد» انظر: الصليبي، ص 122.

(84) إلوا موسيل، **الفرات الأوسط: رحلة وصفية ودراسات تاريخية**، ترجمة صدقي حمدي وعبد المطلب عبد الرحمن داود (بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1990)، ص 20.

(85) حنا، ج4، ص 564 و566.

(86) بيان حكومة الشيخ تاج الدين الحسني في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر عن المشروعات التي ستنفّذها في عام 1935، في: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج4، ص 305.

(87) حنا، ج4، ص 569.

البغال في إدارة الغرّاف، ويمكن تشغيل أكثر من ناعورةٍ واحدةٍ على كلّ جانبٍ من النهر، ويمكن أن تسقي عشرات الهكتارات من الأرض على مدى الأسبوع، وكانت قليلة التكلفة. ومن أشهرها في الحسكة نواعير آل محشوش، ونواعير آل درويش ومسعودي وبراك مقابل الأولى على الضفة الأخرى، ونواعير داود موري بالقرب مما كان يسمّى «المخلّط»، أي نقطة التقاء الجغجغ بالخابور[88].

كان المستثمرون الأساسيّون في هذه الفترة المبكرة من إعمار لواء الجزيرة من الذين تولّوا تمويل مدخلات الإنتاج، هم تجّار دير الزور الذين تمتعوا بما يمكن تسميته بسلطة الغراريف والنواعير على غرار سلطة أصحاب الطواحين[89] ويهود القامشلي المهاجرين في الأصل من نصيبين، والذين شكّلوا جاليةً نشطةً تعمل في مجال الإقراض والخدمات الماليّة إلى جانب بعض الأثرياء المسيحيّين[90] وكبار أعيان الجزيرة الجدد ممّن كانوا أعيانًا ومن كبار موظفي نصيبين سابقًا مثل آل نظام الدين الذين كانوا يملكون أراضي واسعةً وخصبةً في جنوب نصيبين باسم وقف مسجد زين العابدين في نصيبين، وآل قدور بك الذين كانوا يملكون طاحونةً ومزرعةً وبضع هكتاراتٍ في جنوب نصيبين في الجزيرة «السوريّة» اللاحقة[91]. وحوّل هؤلاء مدّخراتهم التي جنوها في نصيبين وماردين قبل هجرتهم إلى الجزيرة السوريّة إلى استثمارٍ لممتلكاتهم التي كانوا وضعوا اليد عليها، أو يتولون نظارتها الوقفيّة، أو الأراضي الجديدة التي استصلحوها ووضعوا اليد عليها. وهو ما انعكس في زيادة استثمار الأراضي، وتوسيع الرقعة المزروعة، وزيادة عدد العاملين في الأرض أو جني المحصول.

(88) رسالة من منير درويش إلى الباحث في 12 آذار/ مارس 2012.

(89) حنا، ج4، ص 566.

في وادي الفرات كان مالك «الغرّاف» وهو من تجار دير الزور يحصل على سدس المحصول مقابل رفع الماء (حنا، المصدر نفسه، ص 273). وشكّل تجار دير الزور في الحقيقة مركز عمليّة الإقراض الربويّ في الجزيرة السوريّة الكبرى كلها، وكان معدّل الفائدة الذي يتقاضونه مرتفعًا جدًّا، ويصل إلى 50 في المئة، وفي حالات معيّنة إلى 100 في المئة. ولذا أطلق على بلدة دير الزور اسم «بلدة الربا». انظر: عبد القادر عياش، حضارة وادي الفرات، القسم السوري «مدن فراتية»، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ص 156.

(90) Boghossian, p. 3.

(91) Velud, Tome 1, p. 108.

تمثّل أكبر المستثمرين وأهمهم في ريادة التطور التقاني للاستثمار الزراعيّ في الجزيرة شركة «أصفر ونجار» بدءًا من عام 1932 في القامشلي، وتمثّلت أولى نشاطاتها في التوسع بزراعة الأرُز، وإقامة مصنع حديثٍ في القامشلي لتقشيره[92]، وإدخال أولى الجرّارات والحصّادات التي تجرّها الخيل[93] لتبدأ إرهاصات مرحلة دخول الجزيرة في عصر المكننة اعتبارًا من عام 1938، وليصل عدد هذه الآلات في عام 1940 إلى 20 آلةً، امتلكت شركة أصفر ونجّار ما لا يقلّ عن ربعها[94]. وأدّى ذلك إلى افتتاح الأرمني كيفورك كبابجيان أوّل ورشةٍ حديثةٍ لصيانة الآلات الزراعيّة الحديثة[95]. وبحلول عام 1940 أسّست غرفة الصناعة والتجارة في القامشلي، وكان رئيسها يونان هدايا، مرشح الكتلة الوطنيّة لمقعد السريان الأرثوذكس في الانتخابات النيابيّة لعام 1936 في محافظة الجزيرة[96].

(92) الياس سعيد نجار، عائلة أصفر ونجار (بيروت: [د. ن.]، 2010)، ص 29.

(93) في البداية عملت الشركة العائليّة على الحصّادة التي يجرّها حصان، ثم على الحصّادة والربّاطة التي تجرّها الحرّاثة. نجار، عائلة أصفر ونجار، ص 98. ووفق نجار أدخلت الشركة في عام 1936 أول مرة الجرّار من ماركة كيز (Case) يعمل على الكاز، وحصّادة من ماركة «ماسي هاريس» (Masy Haris). وفي عام 1938 أدخلت الجرّار من نوع «كاتربيلر» (Caterpiller)، والحصادة الدرّاسة من ماركة «جون دير» (John Deer). انظر: المصدر نفسه، ص 30.

(94) يشير بوغوصيان إلى بروز الآلات الزراعيّة الحديثة بدءًا من عام 1938 في عمليّة استثمار الأراضي، انظر: Boghossian, p. 65.

وانظر أيضاً: داود، ص 309–310.

تعطي التقارير الفرنسيّة أرقامًا مختلفةً، ففي عام 1940 كان هناك 28 جرارًا، و13 حصّادة، و5 مضخّاتٍ في المحافظة، انظر: Velud, Tome 3, p. 544.

أما إلياس نجار فيشير في مذكراته إلى معلوماتٍ مختلفةٍ من ناحية زمن إدخال أولى الآلات الحديثة، ووفق نجار أدخلت الشركة في عام 1936 أول مرّة الجرار. انظر: نجار، ص 30. بينما يشير عبد الله حنا إلى أنه جرى في عام 1937 وبعد مبادرة أصفر ونجار إدخال طانيوس شاهين الجرارة والحصّادة، وتبعه بعد قليل موسى ستراك وشيخموس الدرويش وجورج وعزيز بدور وفاكياني إخوان وهدايا إخوان. انظر: حنا، ج4، ص 226.

(95) فتح كيفورك كبابجيان أوّل ورشة في القامشلي في عام 1939 لإصلاح الآلات ولحامها على الأوكسجين، والتي ستتطوّر في غضون سنواتٍ قليلةٍ إلى صناعة الديسكات محليًا. وكان ما يصنعه كبابجيان أعلى جودةً وأقل عيوبًا بصورةٍ مدهشةٍ من الديسكات الأميركيّة المستوردة. انظر: داود، ص 316.

(96) كان أعضاء الغرفة هم جوزيف معمار باشي (نائبًا) وناصر الدين حدة (أمينًا للسر) وناصيف حنوش (أمينًا للصندوق)، والأعضاء العاملون هم عبد الكريم دولة، عبدالمسيح سفر، شكري جرمكلي، فهمي الحاج كنجو، يونان كرو، سعيد أنطون، صالح الحاج عمر. إعلان منشور في: أنور القباني، دليل بلاد الشرق ([د. م.: د. ن.]، 1948)، ص 209.

3- الفورة النسبية للإنتاج الزراعي

شهد عام 1935 جراء اشتغال مجموع هذه العوامل مترافقةً مع نهاية دورة القحط الشديد (1931 - 1934) التي كان قحط عام 1931 أشدّها، فورةً في الإنتاج الزراعي في عموم منطقتي لواء الجزيرة والفرات، فارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالقمح في دير الزور والجزيرة خلال عام واحد من 1323 هكتارًا في عام 1934 إلى 71380 هكتارًا في عام 1935[97]. ثم ارتفعت مساحة الأراضي البعليّة المزروعة بالقمح في عام 1938 في دير الزور والجزيرة إلى 114690 هكتارًا، مقابل 111000 هكتار في حلب، و145135 في دمشق، و45000 في حوران، وأخذ إنتاج الجزيرة يحلّ مكان إنتاج المركز التاريخيّ لزراعة الحبوب وهو حوران[98].

كانت الزراعة في الجزيرة والفرات بعليّةً وليس مرويّةً، حيث إن مساحة زراعة القطن المرويّة فيها كانت يومئذ مساحةً قليلة، وأدنى مساحةً في سوريّة ولبنان لا تتجاوز 360 هكتارًا[99]، إذ لم تنتشر هذه الزراعة إلا مع أوائل الخمسينيّات مع زيادة الطلب العالميّ على القطن بسبب الحرب الكوريّة. والحقيقة أن إنتاج الجزيرة والفرات من الحبوب غدا كبيرًا نسبيًّا، وفائضًا على الاحتياج المحليّ منذ عام 1935[100]، بعد أن كان قبل نحو ثماني وعشر سنواتٍ بالكاد يكفي أهلها، إلى درجة أن القوّات الفرنسيّة كانت تسدّ نقص حاجتها من الشعير بالاستيراد من حلب والموصل[101].

ضاعفت الزيادة الكبيرة في عدد سكّان الجزيرة نتيجة الهجرة الإنتاج

---

(97) «إحصاء المساحات المزروعة ومقدار محاصيلها بين العامين 1934 و1935،» النشرة الاقتصاديّة للغرفة التجارية بدمشق، السنة 15 (1936)، ص 49.

(98) إحصاءات زراعيّة لعامة بلاد الانتداب. وتشير الإحصائية إلى أن إنتاج دير الزور والجزيرة في عام 1938 من القمح بلغ 229550 كنتال متري، بينما بلغ 45000 في لبنان، و1508000 في الشام، و400000 في اللاذقية، و125000 في حوران، انظر: المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب، العدد 27 (1938-1939)، ص 125.

(99) المصدر نفسه، ص 127.

(100) المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب، العدد 25 (1936-1937)، ص 26.

(101) داود، ص 209.

لتلبية الاستهلاك الداخليّ. وأعطت زيادة الإنتاج المحليّ الزراعيّ دفعةً كبيرةً لتطور عمليّات التحضر، والتمدين المبكّر، ونشوء الأسواق، ونوَيات قطاع الخدمات. وفي إطار هذه الفورة الإنتاجيّة طوّرت الحكومة سياساتها في الفرات والجزيرة، ووضعت مشروع إعمار وادي الفرات الذي بات مرتبطًا باكتشاف الطاقات الكامنة في الجزيرة[102]. وفي عام 1937 وضعت الحكومة أساس برنامجٍ عمرانيٍّ قابلٍ للتنفيذ على سنواتٍ عدة في وادي الفرات، على أن يمتدّ إلى الجزيرة، و«تشكيل القرى وإسكان المزارعين الذين يودّون المهاجرة من أراضيهم البعليّة إلى الفرات» و«تحسين حالة الفلاح الصحيّة والاقتصاديّة» و«إمكان إقطاع الأراضي للمزارعين والمتقاعدين». وكان أعضاء اللجنة فنيّين وسياسيّين. وعكس هذا البرنامج بدرجةٍ أساسيّة تطلعات تجار حلب ودمشق ودير الزور لاستثمار مدخراتهم في الجزيرة، وكانت اللجنة الفنية للبرنامج تنتمي إلى العائلات التجارية البارزة في هذه المدن، وانضم إليها رجل حلب السياسي الصاعد رشدي الكيخيا[103].

في هذا التطوّر كله لم يكن ممكنًا أن تحقق سياسات التحضير نجاحها المبهر والمبكر والمتسارع لولا عمليّة ترافقها مع تأسيس مراكز إقليميّةٍ «مدينيّةٍ» بديلةٍ من المراكز الثلاثة السابقة: ماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر التي تشكّل أسواق تبادل الحاجيّات والسلع الخام، أو المصنّعة، بين البدو وأنصاف البدو وبين المدن. ومثّلت عمليّة بناء الحسكة والقامشلي هذا البديل، بشكلٍ تحلّ فيه الحسكة مكان ماردين والقامشلي مكان نصيبين، بحيث تتّجه الحسكة إلى كلٍّ من الموصل ودير الزور فحلب، بينما تتوجّه القامشلي نحو حلب بفضل الخطّ الحديديّ.

(102) بيان حكومة الشيخ تاج الدين الحسني في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر عن المشروعات التي ستنفذها في عام 1935، في: الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسيّ**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1959)، ج2، ص 316-317.

(103) كان عمر الجابري المفتش العام لمصالح الأشغال العامة رئيسًا، وصبحي مظلوم ومحمد هبراوي (حلب) والمهندس الزراعي صبحي الحسيبي، وعبد اللطيف الشطّي (دمشق) أعضاء فنيين، بينما كان محمد نوري فتيح نائب دير الزور ورشدي الكيخيا نائب حلب أعضاء فيها. انظر: «قرار رقم5 تاريخ 31/ 1/ 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 8 (4 آذار/ مارس 1937)، ص 171.

ثامنًا: عمليّة التمدين وبناء المراكز المدينيّة التجاريّة البديلة

1- الحسكة بديل من ماردين

كانت الحسكة (الحسجّة) في عام 1922 كما أشرنا، عبارةً عن بريّةٍ موحشةٍ ليس فيها غير ثكنةٍ صغيرةٍ بُنيت في عهد السلطان عبد الحميد، وكانت مهمّة فرقة «البغّالة» فيها ضبط حالة الأمن بين العشائر[104] العربيّة والكرديّة التي كانت تنتمي برمّتها إلى البدو نصف الرحّل الذين يقوم نمط إنتاجهم على الاقتصاد الرعويّ - الزراعيّ، والتي حاز بعض رؤسائها منذ ثمانينيّات القرن التاسع عشر مثل عشائر الجبور وشمّر والشرّابين والبقّارة سندات تمليكٍ تحدّد مناطقها للحدّ من الصراع في ما بينها على الموارد[105].

بدأت هذه «البريّة» بالتطوّر البطيء اعتبارًا من عام 1923 حين تمركزت فيها إثر احتلالها قوّة فرنسيّة[106]، وشكّلت الثكنة العسكريّة الفرنسيّة فيها محور جذب المهاجرين السريان الأوائل من ماردين وقلعتمرا وجوارهما، الفارّين من حملة التجنيد الجديدة التي فرضتها الحكومة العثمانيّة عليهم من جديدٍ في عام 1922[107]. كانت وتيرة عودة السريان الذين غادروا مواطنهم في زمن المذابح وترانسفير الأرمن في عام 1915 إبان عمليّة ترحيل الأرمن إليها قد ارتفعت نتيجة استقبال السلطان محمد وحيد الدين في 11 شباط/ فبراير 1920 البطريرك السريانيّ الأرثوذكسيّ في قصره، ومنحه الوسام العثماني من الدرجة الأولى، ومنح الرتب لنحو عشرة من رهبان الكنيسة[108]. لكن ما إن بدأت الحكومة العثمانيّة في خريف عام 1922 بحملة تجنيدِ الذكور من مواليد 1883 إلى 1893،

(104) مارديني، ص 205، وداود، ص 206.

(105) في عام 1880 قسمت بعض أراضي أعالي الجزيرة بين عشائر الجبور والشرابين والمعامرة والبقارة. ومنح رؤساؤها لاحقًا سندات خاقانية مقابل قرش واحد لكل سند تشجيعًا للعشائر البدويّة الرحل على الاستقرار، والتحول إلى عشائر نصف مستقرة، وتحديد أراضي كل منها، انظر: صليبي، ص 130.

(106) حبّة مرشو (حبوبة) (شهادة مسجّلة)، كان اسم (حبوبة) يطلق عليها على سبيل التحبب، على غرار جمول لجمال، وحسون لحسن انظر: Boghossian, p. 56.

(107) مارديني، ص 205، وانظر: نجمة، ص 116، و: فريد بسمارجي، **أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل** (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 209.

(108) بسمارجي، ص 52.

حتى نشبت موجة فرارٍ سريانيّة جديدة إلى الجزيرة، بعد موجة الفرار الأولى من مذابح عام 1915[109]، وفي الموجة الأولى شكّل اليزيديّون وعشيرة طيّ وعشيرة الجبور مظلّة الحماية والملاذ[110]، بينما شكّل الفرنسيون في الموجة الثانية هذه المظلة. ومثّلت عائلة عبد المسيح قريو في قلعتمرا (قلعة الأمراء)، وعائلة إلياس مرشو في ماردين، طلائع المهاجرين[111].

وضع الفرنسيّون في عام 1924 المخطّط التنظيمي الأوّلي للمدينة الذي اشتمل على الطرق والساحات ودور العبادة والمدارس والمباني العامة وغيرها. وفي أوائل عام 1925 ارتفع عدد سكان المدينة الوليدة إلى 234 عائلةً، تضم نحو 800 نسمة، كانوا جميعهم من المسيحيّين المهاجرين في معظمهم من ماردين وقلعتمرا، كما بنى مشعل باشا، شيخ شمّر الزور، ومسلط باشا، شيخ الجبور، مركز إقامةٍ لهم في المدينة، وولدت سوق صغيرة فيها لتبادل المنتجات بين التجّار الناشئين والمحيط البدوي نصف المتحضر[112]. وبذلك كانت النواة المؤسسة للمدينة ماردينيّةً وفق انحدارها الجهويّ، وعربيّةً وفق لغتها، ومسيحيةً سريانيةً وفق مذهبها. ونشأت المدينة بالتالي اعتبارًا من مرحلة التمدين من دون المرور بمرحلة التحضر، بحكم أن نواتها المؤسّسة كانت مدينيّةً وليس ريفيّةً. ولهذا سرعان ما ازدهرت سوقها التجاريّة الصغيرة بشكلٍ مبكّرٍ، وبني فيها خلال عامي 1925 و1926 جسران على الخابور، وغدت على مستوى العلاقة مع دير الزور مقصد التجار الديريّين منذ عام 1925 لشراء المنتجات البدويّة، كما غدت سوقًا لخضار ماردين التي كانت تنقل منتوجاتها إليها بالعربات الخشبيّة التي لم تكن معروفةً يومئذٍ في الجزيرة.

بحلول أيار/ مايو 1927 كانت النواة المدينيّة قد تطوّرت، وغدت مؤلّفةً من

(109) المصدر نفسه، ص 209.

(110) القصارى في نكبة النصارى ([د. م. د. ن.]، 1919)، ص 419.

تذكر حبّة مرشو أن عائلتها لجأت في البداية مع بعض الفارّين من الجندية إلى جبل سنجار تحت حماية اليزيديين، مقابل دفع 75 ليرةً ذهبيّةً عن كل لاجئ، ثم نزلت إلى السهول لتغدو تحت حماية عرب الجبور نصف الرحّل، ثم لاذت بالقوة الفرنسيّة بعد احتلال الحسكة. وقدّر عدد هؤلاء يومئذ وفق الشهادة بأكثر من مئة نسمة.

(111) مارديني، ص 205، وانظر: نجمة، ص 116.

(112) Velud, Tome 2, pp. 280-281.

1200 نسمة، أو مئتي عائلة[113]، ليقفز العدد في عام 1930 إلى 5000 نسمة[114] بفضل سياسة جذب المهاجرين الفرنسيّة، وإطلاق حرية بنائهم أي عقارات أو أراض يزرعونها، مع الوعد بتملّكها بعد حصولهم على الجنسيّة السوريّة[115]، ولينشأ فيها فضاء مديني صغير مزوّد ببعض الخدمات العصريّة الأساسيّة، كما ربطت نوَيات البلدات الوليدة القريبة منها طرقيًّا واقتصاديًّا[116]، ولتغدو في عام 1931 مؤلّفةً من 5000 نسمة[117]. وبذلك تضاعف سكّانها أربع مرّاتٍ خلال أربع سنواتٍ بسبب تدفقات الهجرة. ولم تحل نهاية عام 1935 إلا وكانت قلعتمرا قد خلت من معظم سكّانها بسبب هجرتهم إلى مدينة الحسكة[118]. وكان المسيحيّون يشكلون في عام 1936 ما لا يقل عن ثلثي عدد سكانها[119]، لتستمرّ تدفقات الهجرة الكثيفة والكبيرة، ويرتفع عدد سكّانها في عام 1939 إلى نحو 15 ألف نسمة[120]. وأنعش نشوء الحسكة نوَيات البلدات المتناهية في الصغر الأخرى مثل نواة بلدة رأس العين الوليدة التي شرع ببنائها في عام 1926، حيث ربطت بطريقٍ ترابيٍّ مع الحسكة على طول 80 كلم. وسرعان ما باتت تزوّد

(113) Muller, p. 108.

(114) Boghossian, p. 64.

انظر: محمد كرد علي، «مذكرة رسمية إلى رئيس دولة سوريّة في 18 تشرين الثاني 1931،» في: المذكرات، ج2، ص 440.

(115) أعفت الحكومة في عام 1926 «كلّ شخصٍ مهاجرٍ أو ملتجئ أو متوطّنٍ في قصبة الحسجة من لواء دير الزور أنشأ دارًا أو دكانًا أو أيّ بناءٍ آخر في أراضي الدولة الواقعة ضمن حدود القصبة سواء أكان بإذن رسمي من الحكومة أو من دونه من تأدية بدل المثل والعائدات السنوية المترتبة على أرض البناء، ويكتسب حق التصرف به مجّانًا وتوزيع الأراضي الواقعة ضمن بلدية الحسكة مجانًا عليهم، وتعطى الأولوية للمتوطنين، ثم للمهاجرين الملتجئين المقيمين في القصبة إذا اكتسبوا الجنسيّة السوريّة»، شمل القرار الحالات كلها الواقعة قبل نهاية عام 1926، ثمّ مدد في 6 أيلول/ سبتمبر 1926 إلى غاية عام 1927 (قرار رقم 300 تاريخ 4 أيلول سنة 1926 صادر عن رئيس دولة سوريّة أحمد نامي بالمهاجرين للحسجة (= الحسكة) وبدل المثل، انظر: صادر، ج3، ص 31-32.

(116) في عام 1931 افتتحت أوّل مدرسةٍ ابتدائيّةٍ رسميّةٍ، وكانت تضمّ 20 تلميذًا فقط. وارتفع عدد المدارس في عام 1938 إلى 20 مدرسةً ثمّ مدّدت الكهرباء في عام 1929. انظر: ماrديني، ص 309 و354.

(117) انظر: المذكرات، ج2، ص 440، قارن مع: Boghossian, p. 64.

(118) ماrديني، ص 205.

(119) خوري، ص 585.

(120) إيف ترنون، ماردين: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة 2008)، ص 299-300، قارن مع: خوري، ص 584.

الحسكة إلى جانب ماردين بالخضار والفواكه[121].

2- القامشلي: آل نظام الدين وقدور بك ومحمد عبد الرحمن

كانت القامشلي حتى أواخر العهد العثماني عبارةً عن «باديةٍ» يخترقها نهر الجغجغ (هِرماس قديمًا)، وتكثر فيها المستنقعات الآسنة الممتلئة ببعوض الملاريا[122]. وأُسّست نواة المدينة الأولى في صورة مخفرٍ عسكريٍّ في آب/ أغسطس 1926 حين احتلت القوات الفرنسيّة المنطقة[123] بموجب ما يُمكن وصفه باتفاقيّة أنقرة الثانية التكميليّة (آب/ أغسطس 1926) بين فرنسا وتركيّا التي اعترفت فيها تركيّا لفرنسا بالسيادة على الجزيرة[124]. شرع ضبّاط الاستخبارات الفرنسيّون بالاتّصال منذ نيسان/ أبريل 1922 تحت مظلّة المفاوضات الفرنسيّة - التركيّة في شأن ترسيم الحدود وفكرة انتقال نصيبين إلى القامشلي بعدما آلت إلى سوريّة، بأعيان نصيبين الذين يملكون أراضي ومصالح وقفيّةً في منطقة القامشلي، وحصلوا من عائلتي الأعيان: عائلة قدور بك وعائلة نظام الدين على استعدادٍ للانتقال إلى القامشليّ ما إن تُرسم الحدود، بهدف ضمان مصالحهم[125].

(121) Velud, Tome 3, p. 461.

(122) كانت القامشلي «موبوءةٍ بهوائها ومائها الآسن الممتلئ ببعوض الملاريا لكثرة مستنقعاتها، حتى ليقال على ألسنة الطاعنين في السنّ إن العصفور الذي كان يشرب من مائها، يحلّق في الجوّ برهةً، ثم لا يلبث أن يسقط على الأرض ميتًا». انظر: المذكرات، ج2، ص440، وجوزيف أسمر ملكي، من نصيبين إلى زالين (القامشلي) (دمشق: مطبعة دار العلم، 1995)، ص29.

(123) ميشيل دوم مترجم الحملة التي قامت بعمليّة الاحتلال، انظر: جورج فارس، محرر، من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957، 2ج (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ج1، ص94-95. [ملاحظة: لم يصدر الجزء الثاني].

(124) Edmond Rabbat, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2ème éd. (Beyrouth: Librairie Orientale, 1986), p. 363.

(125) بدأت هذه الاتّصالات بين الملازم بينو (Binnot) الذي كان عضوًا في لجنة الحدود، وقدور بك قائمقام نصيبين ونظام الدين رئيس البلدية في نيسان/ أبريل - أيار/ مايو 1922، على أساس أن القامشلي ستحلّ سريعًا على بعد 1500م، مكان نصيبين، وستغدو مركزًا لقضاءٍ إداريٍّ. واقترح الضابط الفرنسيّ على قدور بك قائمقام نصيبين أن يشغل هذا المنصب. كما كان رفيق نظام الدين رئيس بلديّة نصيبين في عام 1922 يستثمر أراضي واسعةً وخصبةً في جنوب نصيبين باسم وقف مسجد زين العابدين، وأوفد بعض أولاده إلى السلطات الفرنسيّة كي توافق على استمراره بصفته رئيسًا للبلديّة ما دام الوضع الحدودي لم يحسم بعد. عن هذه المجريات انظر خلاصات التقارير الاستخباريّة الفرنسيّة التي كثّفها فيلود في: Velud, Tome 1, pp. 108-109.

عيّن الفرنسيّون فورًا بعد اتّفاقية أنقرة الثانية التكميليّة عمر عبد العزيز، أحد وجهاء مدينة دير الزور، ومن أعضاء حكومتها المحليّة السابقة في عام 1918، قائمقامًا على القامشلي، وكان أول قائمقام لها[126]، وشرعوا منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 1926 في تنظيم المدينة وفق مخطط الكابتن تيرييه (Terrier). وخلال الفترة القصيرة الفاصلة بين وضع المخطّط التنظيمي وتنفيذه كان الملّاكون الكبار الثلاثة: قدور بك ورفيق نظام الدين والشيخ محمد عبد الرحمن قد تمكّنوا من العودة إلى القامشلي، حيث استطاع كلٌّ من قدور بك ورفيق نظام الدين الفرار من «منفاهما» الأناضولي إلى القامشليّ[127]، بينما انتهت فترة إبعاد الشيخ محمد عبد الرحمن، رئيس عشيرة طيّ في عام 1928، فعاد إلى القامشليّ[128]. وكان لآل قدور بك ونظام الدين قوتهما الاقتصاديّة والبيروقراطيّة السياسيّة في شمال نصيبين، لكن كانت لهما قوتهما الاقتصادية في جنوبها، المستندة إلى سلطة الطواحين والوقف، بينما كان لعبد الرحمن قوّة إضافيّة إلى ذلك، وهي قوّة عشيرة طيّ المتجذّرة في الجزيرة.

كان آل نظام الدين القيّمون على وقف مسجد زين العابدين في نصيبين، يحوزون أراضي واسعةٍ على ضفاف نهر الجغجغ في جنوب نصيبين. ولم يكن فيها حتى عام 1925 إلا مزرعةٍ وحيدةٍ هي مزرعة زهرات خزنة، وطاحونةٍ مائيّةٍ على نهر الجغجغ، وقصرٍ ريفيٍّ بناه في المزرعة قدور بك الذي سيغدو قائمقام نصيبين في عام 1922، وأحد أبرز وجهائها[129]. بينما كان قدور بك ينتمي إلى أعيان عشيرة المحلميّة، وتنمذج هذه العشيرة التكوينات الاجتماعيّة العشائريّة المركّبة الهوية التي نتجت من تمازج الهويات في الجزيرة العليا، فتعتبر هذه العشيرة في منظور السريان عشيرةً سريانيّةً عربيّةً تكرّدت، بينما تعتبر نفسها

(126) «أهمية منطقة الجزيرة بالنسبة لسوريّة،» الجندي، العدد 203 (21 نيسان/أبريل 1945).

(127) قامت السلطات التركيّة بعد إخماد ثورة سعيد النورسيّ في عام 1925 بنفي وجهاء عائلتي قدور بك ونظام الدين إلى الأناضول، فنفي رفيق نظام الدين إلى مدينة سميرن، كما أبعد قدور بك إلى القسطنطينيّة، لكنهما تمكّنا من الفرار، والوصول إلى القامشلي. انظر: Velud, Tome 1, pp. 300-301, et Tome 2, pp. 291 et 299.

(128) كان الفرنسيون قد نفوا الشيخ محمد عبد الرحمن شيخ عشيرة طيّ بسبب الاشتباه بضلوعه بما يدعى في الحوليّات الفرنسيّة الانتدابيّة والتاريخيّة بمذبحة «بياندور» (1923) ضدّ وحدة «الهجّانة» الفرنسيّة التي قام بها حاجو آغا.

(129) ملكي، ص 29، وعن تواريخ تشييد المزرعة والقصر، انظر: Velud, Tome 2, p. 299.

منحدرةً من قبائل بني هلال العربية[130].

أما إبراهيم باشا المليّ، زعيم اتحاد العشائر المليّة، فكان يعتبرها مزيجًا عشائريًا إثنيًا من الأكراد والعرب (كرديّة – عربية) [131]. وكانت عشيرة المحلميّة ذات شوكةٍ ولاعبًا قويًا في الصراعات العشائريّة الدامية في ريف نصيبين، ومثل العشائر كافّةً كانت منقسمةً حول الزعامة بين أقويائها. وعمل أعيان العائلة في خدمة الدولة العثمانيّة، وكانوا من «أهل الدولة» بمصطلحات ابن خلدون، وارتبطت بوجيهها قدور بك إحدى تشكيلات ميليشيات «الخمسين» التي شكّلتها الحكومة العثمانية إبان عمليّة تهجير الأرمن[132]. وانضمّ وجهاء العائلة بعد معاهدة سيفر في عام 1920 إلى حركة الاستقلال الوطنية التركيّة (الكمالية)، ولهذا كانوا من معتمديها في نصيبين، فشغل قدور بك بهذه الصفة منصب قائمقاميّة البلدة. وكانت ولايته تشمل القامشلي، لكن العشائر الكرديّة المتحضّرة في عامودا رفضت على الدوام لأسباب عشائريّةٍ واقتصاديةٍ الاعتراف بسلطته والخضوع لها[133]. وفي أثر الثورة الوطنيّة «الكماليّة»، وازدواجيّة السلطة بين اسطنبول وأنقرة، غدا عبد الرزاق شقيق قدور بك نائبًا عن ماردين في المجلس الوطني الكبير، وارتبط بعلاقاتٍ وثيقةٍ مع مصطفى كمال، واتجه هؤلاء الأعيان بشكلٍ مبكّرٍ إلى الاستثمار في جنوب نصيبين، فبنى قدور بك في عامي 1919–1920 مزرعةً زهرات خزنة وعمارةً حول الطاحونة المائيّة التي كان يملكها على

---

(130) ماريني، ص 88، ومحمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة محمد علي عوني (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 423.

(131) يشير سايكس إلى أن أفراد هذه العشيرة قالوا له إنهم كانوا مسيحيين قبل ثلاثة قرون ونيف، وتحولوا إلى الإسلام بسبب خلافهم مع البطريرك. وأنهم يتكلمون لغةً عربيّةً هجينةً، وإن إبراهيم باشا قال له إنهم عرق مختلط من العرب والكرد. انظر: مارك سايكس، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة خليل علي مراد (دمشق: دار الزمان، 2007)، ص 80، قارن مع: زكي، ص 423.

(132) ترنون، ص 356–357.

يشير إسحق أرملة في سرديته أحداث ماردين إلى أن مأمورها أبلغ الموقوفين من السريان اليعاقبة قرار الدولة بالعفو عنهم، بينما طاردوا السريان الكاثوليك. وكان كل من قدور بك ورفيق نظام الدين في لجنة العفو وفي رئاسة لجنة مطاردة السريان الكاثوليك في مذبحة نصيبين في عام 1916. ويصف إسحق أرملة قدور بك بأنه كان «ملازمًا في عسكر الخمسين»، ويشير أرملة إلى أن قدور بك فتك بالمسيحيين بالتعاون مع الأغوات الأكراد، لكنه يشير في مكان آخر إلى أنه عرض على بعض السيدات إعلان الإسلام ظاهريًا «بالفم» لإنقاذهن مع «كنّاتهن». انظر: القصارى في نكبة النصارى، ص 417–418.

(133) خوين، ص 55 و156.

ضفاف نهر الجغجغ، وكان يملك ميليشيا عشائريّة خاصّةً به لحماية ممتلكاته في هذه المنطقة من غارات البدو، وللتعبير عن قوّته وسطوته فيها. إلا أنّ قدور بك، شأنه في ذلك شأن كثيرينٍ من الأعيان الذين يجري في عروقهم «الدم الكردي»، والذين بات ولاؤهم محاطًا بشكوك الكماليّين، طاله في إثر إخماد ثورة النورسي الإبعاد من ماردين إلى القسطنطينية. واستنادًا إلى الاتصالات السريّة السابقة التي جرت بينه وبين الملازم تيرييه بأن يتولى قائمقاميّة القامشلي، عاد قدور بك إلى الجزيرة عشيّة وضع المخطط التنظيمي لمدينة القامشلي، وتبرّع بجزءٍ من أراضيه لبناء المنشآت العامة التي لحظها المخطّط(134).

كانت هاتان العائلتان مستثمرتين لأخصب البقاع على ضفّتي نهر الجغجغ. وتنازل كل من عبد الباقي نظام الدين الذي تنتشر وقفيّاته في قسم كبيرٍ من الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الجغجغ، وقدور بك الذي يملك أراضي واسعةً على الضفّة اليسرى لنهر الجغجغ، مجانًا وبشكلٍ رسمي موثّق عن الأراضي التي تملكهما عائلتاهما في جنوب نصيبين لإقامة منشآت المدينة العامة(135)، أما المالك الكبير الثالث، الشيخ محمد عبد الرحمن شيخ عشائر طيّ الذي أعاده الفرنسيون إلى مربضه العشائريّ في القامشلي في عام 1928 على أساس أن يتّعظ ويغدو مطواعًا، فطلب منه الكابتن تيرييه في عام 1928 على ما يبدو حين عزم على تنفيذ أول مخطّطٍ تنظيميٍّ للمدينة الوليدة(136) أن يتنازل عن جزءٍ من أراضيه لـ«المصلحة العامة»، لكنّ الشيخ رفض أن يمنح الفرنسيّين أي أرض يملكها بموجب سندات الطابو العثمانية السابقة مجانًا، فكان مصيره استغلال الانقسامات الداخليّة في عشيرته وخلعه عن رئاستها وإرغامه على اللجوء إلى القسم التركي من الحدود(137).

---

(134) هذه المعلومات مستمدّة من التقارير الفرنسيّة عن قدور بك. انظر: Velud, Tome 1, pp. 108–109.

(135) Velud, Tome 2, p. 301.

(136) «أهمية منطقة الجزيرة بالنسبة إلى سوريّة،» الجندي، العدد 203، (21 نيسان/ أبريل 1945).

(137) يفسر أوبنهايم ذلك بتذمر الشيخ محمد عبد الرحمن بعد إعادته من منفاه في بانياس إلى عشيرته من الإعانة المقررة له التي تسببت بصعوبات إضافية إليه. انظر: أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ج1، ص 271–272.

ولا يبدو هذا السبب مقنعًا، إذ كان الشيخ وشيوخ العشيرة أغنياء، ومن وجهاء مدينة نصيبين. والواقع أن عبد الرحمن كان متمدنًا ويعرف الأصول، فطالب بحقوق استخدام حيازاته وفق القانون، بينما تبرع بها آل نظام الدين وقدور بك، فتمّ استحسان نفيه.

3- «الإقطاعات» الأولى

منحت الأراضي الأولى لثلاثةٍ من الرجال «الأوفياء» لقاء خدمات قدموها إلى الجيش الفرنسيّ، وهم المترجم ميشيل دوم (ماردين - سريان كاثوليك)[138] الذي أنقذ حياة الكابتن تيرييه من بطش توفو (توفيق) (Tawfu) آغا (الدقّوري)، وجورج معمار باشي (ماردين - سريان كاثوليك) متعهّد تزويد الجيش الفرنسيّ بالقطيع، وطاهر آغا بن تازا، رئيس عشيرة بينارٍ علي الكرديّة - التركمانيّة النصيبيّة نصف المستقرّة، حيث كانت تقع 13 قريةً من قراها الستّ والعشرين في الأراضي السوريّة في منطقة عامودا التي انفردت بدعم القوات الفرنسيّة في آب/ أغسطس 1926 ضد الدقوريّين.

اعترافًا بمكانة قدور بك، وما قدّمه من هباتٍ من أراضيه لبناء المدينة، جرى تعيين عبد الرزاق شلبي القائد السابق لميليشياه خلال عامي 1923 و1924، رئيسًا للبلديّة، بينما عيّن علي صائب، سكرتير متصرّف دير الزور وأحد عيون الاستخبارات، قائمقامًا عليها، وبذلك غدا القضاء حقيقةً إداريّةً[139]، بينما عوقب الدقوريّون باستبعادهم عن أيّ حصّةٍ بسبب عدائهم للفرنسيّين، وتغليبهم شراكة الإسلام مع الأتراك على الشراكة مع الفرنسيين «المسيحيّين».

وعلى مستوى بناء المنازل الحديثة، كان قدور بك وميشيل دوم من أوائل من بنوا منزلًا في القامشلي[140]، وحول منزل قدور بك ستنشأ حارة تطوّرت بسرعةٍ وحملت اسم حارة قدور بك[141].

---

(138) ميشيل دوم، رئيس بلديّة القامشلي لاحقًا، هو سرياني كاثوليكي من ماردين، تلقى علومه في مدرستي الآباء الكبوشيّين والآباء الفرير الدومينيكان في ماردين، ووصل مع طلائع الحملة العسكريّة الفرنسيّة التي احتلت الجزيرة في عام 1923 مترجمًا لها، وكان مع الحملة العسكريّة التي احتلت القامشلي في آب/ أغسطس 1926، وتولى رئاسة البلديّة بين عامي 1930 و1940، وغدا بفضل علاقته بالفرنسيّين ملاّكًا كبيرًا في الجزيرة. انظر: «مادة ميشيل دوم،» في: فارس، ص 255.

(139) Velud, Tome 2, pp. 220 et 301-302.

يبدو أن الأراضي التي منحها الملازم تيرييه لطاهر آغا هي نفسها الأراضي التي ستنشأ عليها قرية أبو راسين التي سيشتد الصراع بين فلاحيها ومستأجريها في أواخر الخمسينيات، الذين سيكون عبد الباقي نظام الدين من أبرزهم.

(140) بيت قدور بك أول منزل بني في القامشلي، وبعد التخطيط الأولي للمدينة الذي رسمته الحامية الفرنسيّة سكنها رجل يدعى سيد حسن الذي نصب خيمة في وسطها، ثم بنى مسكناً، ثم جاءها عبد الرزاق حمو وشقيقه سليمان حمو ثم عبد الرزاق كوزي وميشيل دوم. وكان هؤلاء هم السكان الأوائل. انظر: مارديني، ص 213.

(141) تعرف اليوم بحي الناصرة، انظر: ملكي، ص 43. لكن اسمها الشعبي لا يزال اسم حي قدور بك.

4- نموّ القامشلي وامتصاص نصيبين

نمت مدينة القامشلي بوتائر مدهشة خلال ستّ سنواتٍ بشكلٍ منظّم هندسيًّا من بيتٍ واحدٍ ومزرعةٍ وطاحونةٍ مائيّةٍ في عام 1926 إلى مدينةٍ حديثةٍ منظّمةٍ مشجّرةٍ، ومنارةٍ بالكهرباء، يقطنها في أواخر عام 1931 نحو 12 ألف نسمة[142]، كان هذا التمدين قصةً مدهشةً. ويذكر المؤرّخون المحليّون للنمو السكاني في القامشلي أرقامًا مغايرةً، فيشير اسكندر داود إلى أن عدد سكانها وصل في عام 1931 إلى 18 ألفًا، وفي عام 1936 إلى 50 ألفًا، وفي عام 1940 إلى 63 ألفًا. وربما يعود ارتفاع عدد السكان عند داود إلى أنه يُقدّر زيادة أعداد الهجرة الكرديّة والسريانيّة الكبيرة غير المسجّلة المتدفقة إلى القامشلي في الثلاثينيات[143]. وتعكس المعطيات الكميّة المختلفة حقيقة اتجاهات التمدين المبكّر.

في عام 1929 بُنيت في القامشلي دار صغيرة للحكومة، وأنشئ أول مشروع بلدي لكهربتها[144]، وغدا فيها حي يدعى «حيّ العسكريّة»، نسبةَ إلى جنود الفوج (الكتيبة) الكلدو - أشوري الذي شكّله الفرنسيّون في إطار الجيش الفرنسيّ في «دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسيّ»، أي سوريّة ولبنان. وأدّت الوحدات الكلدو - أشورية دورًا أساسيًّا في بناء البلدات - المدن عبر برامجها في شق الطرقات واستصلاحها، وتأسيس مقوّمات الحياة العمرانيّة، إذ كان تصميمها الفرنسيّ من نمط تصميم المستوطنين العسكريين الزراعيين، أو ما يقع في إطار دلالة (Pionier أي الطلائعيّ) الذي يميّز هنا المستوطنين الزراعيّين - العسكريّين، في نوعٍ من انكشاريّةٍ جديدةٍ متفرنسةٍ[145].

(142) «مذكرة محمد كرد علي وزير المعارف عن نتائج جولته التفتيشية في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931»، في: المذكرات، ج2، ص 440.

يتطابق هذا الرقم لعدد سكان القامشلي مع تقرير استخباري فرنسي عن عدد السكان في المدن الوليدة، ويعود هذا الارتفاع القياسي إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع وتيرة تدفقات الهجرة، وضم سكان منطقة منقار البط في عام 1930 إلى سوريّة. انظر: Velud, Tome 4, pp. 427-428.

(143) داود، ص 211.

(144) المصدر نفسه، ص 368.

(145) كان مجندو الأفواج الكلدو - أشوريّة في ذلك أشبه ما يكونون بالجنود «الانكشاريّين» في الجيش العثماني السابق من ناحية اندماجهم في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمدن الناشئة، وتحوّلهم إلى أرباب أملاكٍ في أعمال التجارة والزراعة. انظر: فخري البارودي، «الجلسة الخامسة والعشرون في =

صنّفت بلديّة القامشلي في إطار التصنيف الفرنسيّ باعتبارها بلديّة «ممتازة». وشجّعت السلطات الفرنسيّة عمليّة التمدين والتوسع العقاري، فكانت بلديّة القامشلي تبيع لغايات تشجيع الاستيطان المتر المربع من الأرض المُعدّة للبناء بقيمة رمزيةٍ هي قرش واحد فقط[146]. وفي حزيران/ يونيو 1927 افتتحت الحكومة شعبة بريد في القامشلي[147]. وفي أواخر العشرينيات أخذ فضاؤها المديني الفتي يتطوّر بسرعة، فأُقيم فيها في أواسط الثلاثينيات مقصف «كربيس» الصيفي، وسوق تجاريّة كان معظم تجارها مشتركين بالصحف، وصالة للسينما الصامتة، وملهى (تياترو)، وفندق بناه آل معمار باشي. وغدت في عام 1932 مدينةً منظّمةً مخطّطةً على صورةٍ هندسيّةٍ جديدةٍ، مُنارةً بالكهرباء، ومغروسةً بالأشجار»[148]. وكانت مزدهرةً بحِرَفها ومهنها مثل النجارة والحدادة والعطارة، وأصبحت مركزًا اقتصاديًا تصبّ فيه الحاصلات الزراعيّة المختلفة، وسوقًا نشطةً لتجارة القمح والشعير والقطن والسمسم والصوف والمواد الغذائية والأقمشة والأخشاب ومواد البناء[149]. وارتفعت موازنة بلديتها من 1650 ليرة سوريّة في عام 1927 إلى 63 ألف ليرة في عام 1940[150].

بحلول عام 1931 كان سريان نصيبين قد هاجروا كلهم تقريبًا إلى القامشلي حتى إن نائبها البطريركي ملكي القس أفرام غادرها[151]. وفقدت نصيبين نتيجة الهجرة حيويّتها، وفي عام 1932 زارها عبد القادر عيّاش ووصفها قائلًا: «متأخّرة العمران، فقيرة، فيها جامع قديم مهجور، وأهلها فقراء، فيها حامية تركيّة باعتبارها من مدن الحدود»[152]، وارتبطت القامشلي مع مدينة حلب بواسطة

= 23 كانون الأول/ ديسمبر 1937،» ص 477، و«الجلسة التاسعة،» ص 148.

(146) داود، ص 211.

(147) «قرار رقم 597 تاريخ 25 حزيران/ يونيو 1927 صادر عن رئيس الدولة،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 494 (22 آب/ أغسطس 1927)، ص 1.

(148) انظر: «مذكرة محمد كرد علي وزير المعارف عن نتائج جولته التفتيشية في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931،» في: **المذكرات**، ج2، ص 440.

(149) مارديني، ص 213.

(150) داود، ص 211.

(151) مار أوسطاثيوس روهم، **السريان في أبرشية الجزيرة والفرات: تاريخ، حضارة، تراث**، ج 2 (دمشق: [د. ن.]، 2006)، ج1، ص 248.

(152) عياش، ص 226.

سكة الحديد التي تربطها عبر نصيبين مع حلب، في نقل حاصلات الجزيرة من الحبوب والسمن والصوف مع السوق، وكانت القامشلي تبعد عن المحطّة بين 1 و2 كلم فقط، فشكل الخط الحديدي أحد أهم مصادر ازدهارها.

5- إحداث ناحية عامودا الإداريّة:
من القرمانيّة إلى بناء الدرباسيّة ودور «القصوارنة»

تشكّلت ناحية عامودا (الانتدابيّة) في حزيران/ يونيو 1926 حول مركز بلدة عامودا الكرديّة المعمورة منذ عقودٍ طويلةٍ، وذلك بعد مؤتمر الدرباسيّة الأمني الفرنسيّ- التركي الذي تمّ في إطار اتفاقية أنقرة الثانية، وبموجب هذا الاتّفاق وافق الطرف التركي على أن ينشئ الفرنسيّون مراكز عسكريّة لهم في الدرباسّية وعامودا، وضبط رؤساء العشائر الكرديّة المقيمين شمال حدود المنطقة، وبينها وبين نصيبين، الذين باتوا داخل الحدود السوريّة للسيطرة الفرنسيّة الجديدة، وهي يومئذ عشائر الدقورية والكيكيّة وعشائر يوسف كاسو، وإبعادهم عند الضرورة، مع التأثير في خضوع رؤساء العشائر الكرديّة في عامودا (السوريّة) [153].

كانت عشائر الدقوريّة متحضّرة ومستقرة، وبرز تحضرها في جانبين: الأول، تطور شكل المنزل الريفي فيها عن القسم الشرقي في الجزيرة، بشكلٍ كانت فيه وظائفه الحضرية أكثر اتساعًا، حيث كان المنزل يتألف هنا من أربعةِ أقسام متكاملةٍ هي قسم للسكن والمعيشة، وقسم للنساء والفرش والمونة، وقسم آخر للمواشي، وقسمٍ لتخزين العلف، بينما كان المنزل في الريف الشرقي عبارة عن كوخ مؤلفٍ من قسمين للبشر والماشية، ويفصل بينهما جدار قليل الارتفاع، غالبًا ما يكون معلّقاً[154]، ويعكس النمط العمراني المتطور نسبيًا هنا ارتفاع وتيرة الحياة الحضرية، ويمثل أحد أبرز مؤشراتها. والثاني، هو التطور الحضري لنظام السلطة فيها من رئيس العشيرة إلى المخاتير، فكان زعماء هذه القرى أقرب إلى الأعيان المحليّين منهم إلى رؤساء العشائر[155].

(153) Velud, Tome 2, pp. 286–287.

(154) علي، **أنماط العمارة الوطنيّة**، ص 218–220.

(155) Velud, Tome 2, p. 220.

أُحدثت بلدة الدرباسيّة مقابل محطة الدرباسيّة لسكة الحديد، وكان أغلب سكانها من الأكراد المسيحيين، لتغدو مركزًا للقرى المحيطة بها، وكانت قرية القرمانيّة التي تبعد عنها نحو أربعة كيلومترات، ونحو 600 متر من الحدود التركيّة - السوريّة اللاحقة أكبر هذه القرى. ومثلت هذه القرية الكرديّة القديمة يومئذ بقايا محطةٍ تجاريةٍ عامرةٍ كانت تصل بين دير الزور وماردين وغيرها[156]. وكانت كما يصفها إبراهيم يامين في الثلاثينيات من القرن العشرين «عامرةً بالفلاحين»، وأخذت وتيرة نموها السكّاني والحضري والعمراني تتطور بوصفها مركز ناحية تابعة لقضاء القامشلي (كرو يومئذٍ) منذ عام 1924 بشكلٍ ملحوظٍ، مع وصول الشبان السريان الأوائل الفارين من الخدمة الإلزاميّة إليها، وقيام مختارها الحاج درويش الحاج موسى، زعيم فخذ العزيزان في عشيرة الكيكيّة الكرديّة، ببناء نحو 75 حانوتًا وشققًا بسيطةً من الطين واللبن وفق نمط العمارة الطينيّة السائد في الجزيرة لإيوائهم، وتأجير الحوانيت بسعرٍ رمزيٍّ. وفي أواخر العشرينيّات نشأت سوق تجارية مُطلّة على باحةٍ واسعةٍ نسبيًا، وتتصل عبر طرقٍ متعامدةٍ بالمنازل، وبمضافة شيخ الكيكيّة الحاج درويش، وكانت هذه السوق تضم نحو مئةٍ تاجر من تجّار «مال الفاتورة» مثل السكر والأقمشة اليابانية والإنكليزية والخردوات التي كان يُؤتى بها من حلب، ويجري «تهريبها» إلى تركيا، وكانت آمنةً بسبب تولّي مختارها تنظيم حراسة السوق والبلدة. وتطورت العلاقة بين السريان والعشيرة الكرديّة الكيكيّة إلى مستوى التآخي، حيث كان السريان المنصوراتية، ثم القصوارنة يُعتبرون «عند اللزوم فخذًا من الكيكيّة»[157]. وسرعان ما أخذت البلدة تكتسب ملامح مركز أوّلي بسيط لظهيرها الريفيّ المتوسع مع زيادة هجرة عشائر «الكيكيّة» من الأراضي التركيّة إلى قراها القائمة في الأراضي السوريّة، لتنقسم القرى «الكيكيّة» الأربعون بين 31 قريةً في الأراضي التركيّة، وتسع قرى في الأراضي السوريّة برئاسة الحاج درويش، حيث سيرتفع عدد الكيكيّة في سوريّة من نحو 1000 نسمة في عام 1927 إلى نحو 300 أو 400 عائلة في فترةٍ قصيرةٍ، تعمل على غرار العشائر نصف المتحضّرة ذات نمط الإنتاج الزراعيّ - الرعويّ في الزراعة

(156) عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983 ([د. م.: د. ن.]، 2000)، ص 7-8.

(157) يامين، ص 6، 72-74 و80.

وتربية الأغنام والماعز[158].

مع بناء نواة بلدة الدرباسيّة حول محطة سكّة حديدها ونقطة جماركها وثكنتها العسكريّة الفرنسيّة، أخذت وظائف «القرمانيّة» تنتقل إليها. وكان قد بناها تجار القرمانيّة السريان، ولهذا يصف إبراهيم يامين «القرمانيّة» بـ«أمّ الدرباسيّة[159]». وفي منتصف عام 1929 كانت الدرباسيّة مؤلّفةً مما لا يزيد على 200 منزل، يسكنها أكراد وسريان وأرمن، وكان رئيس بلديّتها كرديًّا، بينما كان بقيّة أعضاء المجلس البلديّ من السريان[160]، وأخذ عمران الدرباسيّة بالتنامي وفق مخطّطٍ تنظيميٍّ شطرنجي أنجز في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1931، وباتت تحوز جميع مقوّمات حياة البلدة من محطة قطارٍ وجمركٍ ومركز ناحيةٍ وثكنةٍ عسكريّةٍ ومصرفٍ وسوقٍ تجاريّةٍ. وتحوّل مركز الناحية من القرمانيّة إلى الدرباسيّة، وغدت الدرباسيّة المركز المتروبوليتيّ النسبي للقرمانيّة وقُراها، بعد أن كانت هي المركز لظهيرها القرويّ. ووصف إبراهيم يامين هذا التحول بقوله: «هكذا انتهى عهد القرمانيّة، وبدأ عهد الدرباسيّة». وكان محيط بلدة الدرباسيّة المحدثة كرديًّا - سريانيًّا - عربيًّا، وتألّف محيطها الكردي بشكلٍ رئيسٍ من أفخاذ عشيرة الكيكيّة السبعة أو فرقها التي يرأسها مخاتير، ومن بعض العشائر العربيّة مثل شمّر الزور والبقّارة وحرب والشرابين وفخذ بني سبعة من عشيرة طيّ، بينما تألّف محيطها السرياني من القصوارنة ثم المنصوراتيّة، وكانوا جميعًا من السريان الأرثوذكس باستثناء أسرة رزق الله يامين «المنصوراتيّ» المتكثلكة[161].

كان معظم سريانها ينحدرون من السريان القصوارنة المنحدرين من القصور أو الجوليّة (الكوليّة)، أي «بحيرة الورد» بالعربيّة، التي تبعد 15 كلم عن ماردين، وقسم منهم من بعض قرى ويران شهر وجفتلك. وكان هؤلاء فلّاحين مهرةً لأن مهنتهم الأساسية كانت الزراعة وتربية الماشية مع بعض المهن الحرفية الأخرى المرتبطة بالعمران، مثل النجارة والحدادة وتقطيع الأحجار

(158) Velud, Tome 2, p. 219.

(159) يامين، ص 71.

(160) جميل كنة البحري، نبذة عن المظالم الافرنسيّة بالجزيرة والفرات والمدنية الافرنسيّة بسجن المنفرد العسكري بقاطمة وخان اسطنبول (حلب: [د. ن.]، 1966)، ص 83.

(161) يامين، ص 81-83، 85 و132. وعن المحيط العشائري البشري للدرباسية انظر (ص 4-6).

للبناء، أو لصنع بعض متطلّبات المطبخ، وتجلّى أثر سماتهم العمرانيّة في شكل البيوت التي بنوها في «الكوليّة»، المؤلّفة من طابقين، تسمى «المنظرة»، وكانت فسيحة واسعة ذات زخرفة تشبه القصور، فأطلق عليهم اسم «القصْوارنة»، إذ عمّروا بفضل هذه المهارات، بسرعةٍ لافتة، ما لا يقل عن خمس قرى[162]، ثم تطور عدد هذه القرى ليصل إلى نحو 21 قريةً ممتدّةً على مسافة 18 كلم من الحسكة شمالًا وعلى الطريق الواصلة بين الحسكة والدرباسية، سكنها مئات عدة منهم، ليبلغ عددهم في عام 1950 نحو 2000 نسمة. وخضعت قرى الناصرية، تل خاتون، السيكر التحتاني، والسيكر الوسطاني، والسيكر الفوقاني، لحماية ميزر عبد المحسن، شيخ عشيرة شمر، مقابل دفع مبلغٍ من المال أو الموارد، الذي بنى في السيكر الوسطاني منها ميزر قصرًا[163].

كانت القرى الخمس هي الناصرية وقطينة والسيكر التحتاني والسيكر الوسطاني والسيكر الفوقاني، تقع على الطريق الواصلة بين الحسكة والدرباسية وبعيدة من عامودا، وكان ميزر قد بنى في السيكر الوسطاني قصرًا يديره بعض «عبيده»، وهم من شمّر، وكان يُطلق عليهم اسم «العبيد» بسبب لون بشرتهم السوداء[164].

(162) نجمة، ص 142، قارن مع: كميل بحدي درويش، قرية الكوليّة (القصور) (القامشلي: مورياب للطباعة، 2011)، ص 10.

(163) رسالة من منير الدرويش إلى الباحث يوم 4 آذار/ مارس 2012، استند فيها الدرويش إلى معلومات معروف عازار. تؤيد شهادة الدرويش المعطيات التي يوردها أفرام نجمة عن العلاقة بين هذه القرى وشمر الزور. انظر: نجمة، ص 107-108 و187. ووفق معلومات وصفي زكريا منح الفرنسيون الشيخ ميزر خمس قرى كبيرة في الدرباسية لاستثمارها، انظر: زكريا، ج2، ص 634.

(164) هناك رواية تقول إن ميزر تقدم بطلب إلى الفرنسيين للحصول على هذه القرى، لكن الفرنسيّين رفض ذلك، إلا إذا وافق الأشخاص الذين لديهم الختم الأميريّ (الحكوميّ) في المنطقة، وهم ثلاثة: فرحان العيسى، شيخ عشيرة الكيكيّة؛ وججو عنتر من (القصوارنة)، مختار قرية قطينة آنذاك؛ وربما الثالث سعيد إسحق من السريان أرثوذكس في عامودا. وفي البداية امتنع شيخ الكيكية عن توقيع الطلب. لكن ميزر لجأ إلى ججو عنتر طالبًا منه التوسط لدى الفرنسيين، فأخذ الطلب وختمه من فرحان العيسى وحمله إلى دمشق، وحصل على موافقة الفرنسيين بمنح ميزر هذه القرى. وبناء على ذلك قام ميزر بتقديم السيكر الفوقاني إلى ججو عنتر مكافأة له، حيث قام ببنائها مع مجموعةٍ من أقربائه، وأقام فيها مخترةً وكنيسةً، وافتتح فيها مدرسةً هي من أولى المدارس في المنطقة، كما قام ججو عنتر بالتوسط لدى ميزر لمنح السيكر التحتاني إلى مجموعةٍ أخرى من القصوارنة، وأمام المشكلات بين سكان هذه القرى والكيكيّة، أدخلها ميزر تحت حمايته، ومن ثم حماية ابنه عنتر من بعده، مقابل حصّةٍ من =

6- عين ديوار وديريك

كانت جزيرة ابن عمر المركز الإداري والتجاري التاريخي لقضاء دجلة الجديد أو منطقة منقار البط التي أعطت سوريّة منفذًا إلى دجلة. وتميزت بعض عشائرها الكرديّة الريفية التي تعمل في القرى التي يملكها أعيان جزيرة ابن عمر بالاستقرار، مثل الحسنان، أو «هسنان» (1000 نسمة[165])، وهي عائلات فلاحيّة أكثر مما هي عشيرة توصف بالحسناويّة، ارتبطت بحماية عشيرة الميران (الكوجر) أكثر مما ارتبطت بحاجو آغا، التي احتلّ فيها زعيمها الأول مستو (مصطو باشا) الذي مُنح الباشويّة من رتبة «مير ميران» (توفي في عام 1907) مكان عائلة بدرخان التي كانت إمارتها في جزيرة ابن عمر (بوتان) قد صُفيّت، وغدا اسمه مصطفى باشا الميرانيّ. فاحتلّ الميران الفراغ الذي نتج من تصفية الإمارة البدرخانيّة، وسيطروا على العشائر في المنطقة، وغدوا وكلاء الحكومة المركزيّة في حفظ الأمن في الجزيرة، وتمتّعوا بنوع من استقلالٍ محليٍّ تجاه الموظفين، منشئين نوعًا من «إمارةٍ صغيرةٍ»[166]، وفي إثر إعدام القوات العثمانية إبراهيم آغا في عام 1915 تسلّم نايف باشا الزعامة (توفي في عام 1966). واتّهمه قائمقام جزيرة ابن عمر في عام 1926 مع عمه أوزر سلوبي آغا وخادمه الصبي زكي بالاتصال مع الضابط البريطاني في الموصل، فحكم عليهم بالإعدام، لكنه تمكن من الفرار، ثم لجأ إلى سورية. وبعد ضم منقار البط إلى سوريّة تولى صهره زوج ابنته عبد الكريم صادق تمثيل العشيرة[167] وسط استقطابٍ معقّدٍ بين الميران وشمّر الخرصة. ويعود ذلك إلى مقتل أحد شيوخ شمّر الخرصة، وهو من إخوة رئيسها الأعلى الشيخ دهام الهادي إبان صدامات بين فرسان شمّر وفرسان الميران بقيادة نايف بك بن مستو باشا في عام 1932، ولم تنجح الوساطات في دفع الديّة «على طريقة الحفر والدفن»، وسجن نايف بك ثمانية

المحصول مقدارها 10 في المئة، ويسمى «الحاصل». انظر: شهادة أجراها منير الدرويش بتكليف من الباحث مع إبراهيم ججو عنتر في 8/ 3/ 2012.

(165) Velud, Tome 2, p. 223.

(166) علي، الحركة الكردية المعاصرة، ص 145، وبروينسن، ص 407-408. انظر أيضًا: رسالة من فؤاد إيليّا في 5 شباط/ فبراير 2012.

(167) انظر: مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 57.

شهور، إلا بعد فترةٍ طويلةٍ، فبرز دور صهره عبد الكريم ملا صادق[168] الذي بات من أهم أعيان عين ديوار ومن كبار ملاكيها، فكان في عام 1939 رئيسًا لبلديتها ويملك نحو عشرين قريةً، وتمتع بخصائصٍ فرديّةٍ عصريّةٍ متقدّمةٍ في محيطه، فكان مُدمنًا على قراءة الروايات، ومستحدثًا زراعيًّا توسّع في زراعة الأشجار المثمرة التي كانت تزوّد أسواق ديريك والحسكة والقامشلي بالفواكه، وتحوّل إلى أحد أبرز المزارعين في منتصف الأربعينيات بعد التوسع في زراعة القطن[169].

أضاف ضم منطقة منقار البط في حزيران/ يونيو 1930 إلى سوريّة مديريتين جديدتين محدثتين أُلحقتا بقضاء القامشلي في البداية، هما مديريّة ديرون آغا، ومديرية ديريك. وأحدثت مديرية ديرون آغا في مركز أراضي عشيرة آليان الكرديّة ومامشور. وفي وسط أراضي الحسنان السهليّة نمت عين ديوار باعتبارها بلدةً تجاريّةً صغيرةً لكن حيويّة، فكان هناك في كانون الثاني/ يناير 1931 75 مخزنًا، و35 منزلًا وأربعة مقاهٍ، ومطعم، و450 نسمةً، وذلك بسبب علاقتها مع الموصل، وتطور علاقتها مع جزيرة ابن عمر التي باتت عين ديوار مركز تسوّقها بالمنتجات السوريّة، إلى درجة أنه كان في سوقها خلال عام 1931 وسطيًّا نحو 100 تاجر من جزيرة ابن عمر، أما ديريك فكانت بلدةً متناهيةً في الصغر مؤلفة من نحو 200 نسمة، و30 منزلاً. ثم تحوّلت المديريتان الموقّتتان إلى قضاء جعلت عين ديرون مركزه. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر 1930 أصدر الرئيس تاج الدين الحسني قرارًا بإحداث لواء الجزيرة من ثلاثة أقضيةٍ هي القامشلي وتتبع له نواحي القرمانيّة وعامودا وبوارا؛ والحسكة وتتبع له ناحيتان هما رأس العين والشدادة، وقضاء دجلة ومركزه في عين ديوار وتتبع له ناحيتا المصطافوية وديرون آغا[170].

ثم تحوّل مركز القضاء بعد ذلك في عام 1936 إلى ديريك وعرّب الاسم لاحقًا إلى المالكيّة. ويبعد عن عين ديوار نحو 16 كلم، وطوّرت هذه المركزية

(168) زكريا، ج2، ص 633، ويشير إبراهيم يامين إلى أن الصلح تحقق بشكلٍ متأخرٍ عبر تحكيم الشمّري منيس السعيدي. انظر: يامين، ص 34.

(169) نور الدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 59.

(170) Velud, Tome 2, pp. 366–368 et 371.

الإداريّة الجديدة قرية المالكيّة من «قريةٍ صغيرةٍ لا شأن لها» إلى بلدةٍ حيويّةٍ تشتمل على دار للحكومة ومحكمة ومدارس ومراكز شرطة وأطباء عمومين ودائرة جمرك ومركز بريد وبرق[171]، وتتّسم بارتفاع حجم إنتاجها الزراعي وتنوّعه، ففي منطقة ديريك تنمو الأعناب الفاخرة والبطاطا الممتازة والبندورة والخضراوات. وفي قضاء دجلة كان يمكن الأشجار المثمرة، والمحاصيل كافّةً وبصورةٍ مطلقةٍ أن تنمو حتى من دون وسائل ريّ[172]، وهنا كان حجم المياه الذي يتلقّاه نهر دجلة من تركيا عند دخوله إلى سورية يقدّر بنحوِ 48 في المئة من إجمالي مياهه (أي نحو 18300 مليون متر مكعب سنويًا)، مع أنّه لا يسير في منطقة الحدود السوريّة المشتركة مع تركيا والعراق، إلا مسافة بسيطة لا تتجاوز 39 كيلومترًا»[173]. وقد ارتفع عدد سكانها جراء هجرة السريان، ولا سيّما سريان «آزخ» (بازبدي) الذين شكّلوا معظم سكّانها[174].

تاسعًا: بين مراكز البلدات والمحيط القروي والسهبي

كانت المدن - البلدات التي نمت في عمليّة الهجرة من شمال خطّ سكة الحديد في تركيّا إلى جنوبها في سوريّة، مسيحيّةً وأرمنيّةً ويهوديّة بدرجةٍ أساسيّةٍ، وكان العرب المسلمون فيها ممن يتحدرون من المدن السوريّة الأخرى، لا من الأصول البدويّة المحليّة، أو من أعيان العشائر المحليّة ورؤسائها، بينما كان الريف المستقر كرديًّا بصورةٍ أساسيّةٍ، في حين كانت السهوب عربيّةً مؤلّفةً من بدوٍ وأنصاف حضر[175]. جذبت المدن الجديدة الناهضة ولا سيّما منها

---

(171) داود، ص 378.

(172) إنماء سوريّة الاقتصادي: تقرير البعثة التي شكلها المصرف الدولي لإعادة العمران والإنماء الاقتصادي بناء على طلب الحكومة السورية، تعريب مجلس النقد والتسليف، ص 97.

(173) أسيت ك. سيواس [وآخرون]، الوسط والأطراف: مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط، ترجمة فادي حمود (بيروت: دار النهار، 1998)، ص 40.

(174) يامين، ص 33.

(175) Bohgosian, p. 61.

يصف زازا الوضع كما يلي: في الثلاثينيات «كانت غالبيّة سكّان الحسكة حينها من السريان الأرثوذكس والكاثوليك والأرمن، أما العرب فقد كانوا موظفين من دمشق، ومزارعين من دير الزور، وكانوا قلة، وكانت القبائل العربية لا تزال تعيش حياة البداوة، وتتنقل مع مجرى وادي الفرات، الخابور والجعجع. وما إن يخرج المرء من المدينة باتجاه الشمال حتى يجد نفسه في قلب بلد كوردي». انظر: زازا، ص 56.

القامشلي المهاجرين الأرمن الذين كانوا روّادًا في اكتشاف الجزيرة، ووفّروا لها المهن الحرة من أطباء ومحامين وصيادلة، وأدخلوا المهن الحرفية إليها من ميكانيكيّين وسائقين وحدادين وممشّطي صوف، فضلًا عن نشاطهم في التجارة الصغيرة. وبرز ازدهار القامشلي ومدينة الحسكة عمومًا من خلال شدّة جذب المحافظة للأرمن، وتضاعف عددهم السكاني في الفترة الواقعة بين عامي 1939 و1946، ليصل في عام 1946 إلى 10200 نسمة[176]. ويرتدّ هذا الارتفاع إلى هجرة الأعمال المهنيّة إلى الجزيرة، ولا سيّما إلى مدينة القامشلي أكثر مما يرتدّ إلى معدّل الزيادة الطبيعيّة (الناتجة من الفارق بين الولادات والوفيات).

بحكم الغلبة المسيحيّة على التكوين البشريّ للمدن - البلدات الجديدة، فإن العلاقة بينها وبين المحيط القروي الكردي والمحيط الزراعي - الرعويّ الكرديّ والعربيّ أخذت تكتسب بعض سِمات العلاقة بين المراكز المدينيّة الناشئة ومحيطها[177]. وفي هذا الإطار لجأ التجار الديريّون والحلبيّون وغيرهم إلى الاستثمار في الجزيرة، ونمت عمليّات الإقراض التي كان يقوم بها التجار المسيحيّون واليهود لشراء أكبر قدرٍ ممكنٍ من الرهونات وجمع الديون على شكل أراضٍ من زعماء بدوٍ أو فلاحين. وتحوّلت عشيرتا البقارة والشرّابين إلى أبرز عشيرتَين في رعي مواشي التجّار - المقرضين المسيحيّين في المدن[178]، فكوّن تجار المدن زُبُن لهم في المحيط القرويّ الحضريّ والزراعيّ - الرعويّ النصف حضريّ الريفيّ الجديد.

يتنمذج ذلك على مستوى العلاقة بين مركز مدينة الحسكة ومحيطها في نمو العلاقة التجاريّة بين إنتاج الجبور من السمن والصوف وبين تجار سوق الحسكة التي يسيطر عليها المسيحيون واليهود، وكذلك بين لواحقهم «الشرابيين» الذين كانوا يعملون بالفلاحة وتربية الأغنام لحساب زعماء العشائر العربيّة الكبيرة، وتجار السوق[179]. كان عدد الشرّابين كبيرًا في قضاء الحسكة،

(176) Bohgosian, p. 50.

(177) يصف جكر خوين هذه العلاقة بلغته بالشكل التالي: «كانت زمام الأمور في بلدات الجزيرة بأيدي المسيحيين، الجندرمة، الضباط، كلهم كانوا من المسيحيين، كل الموارد الاقتصاديّة والتجارية وسواها كانت تحت سيطرتهم». انظر: خوين، ص 258.

(178) خوري، ص 584-585، وقارن مع: Velud, Tome 3, p. 495.

(179) زكريا، ج2، ص 645 و647.

إذ بلغ في عام 1939 نحو 2900 نسمة. وكان عددهم يأتي في المرتبة الثالثة بعد الجبور والبقارة[180]، وتحديدًا في جنوبها، شرقي جبل عبد العزيز، وكانت القرى التي انتشروا فيها شحيحة الأمطار (نحو مئة ملم سنويًّا)، ولذا اعتمدوا على رعي القطعان بالأجرة[181].

كان الشرابيّون منتشرين في القصبات الثلاث (القامشلي، الحسكة، دجلة)، وبلغ عددهم الإجماليّ في هذه الأقضية الثلاثة نحو 5000 نسمة[182]. لكنهم كانوا ضعفاء من حيث قدراتهم الاجتماعيّة والعشائريّة، حيث مثّلوا القاع السفلي للعشائر العربية نصف الرحل الذين يعملون في الرعي والزراعة على ضفاف الخابور الأعلى بين رأس العين وتل الرمان لحساب رؤساء العشائر العربيّة القوية، ثم لتجار سوق الحسكة المقرضين المسيحيين واليهود في المدن[183]. كما كانت نساؤهم تعملن مرضعاتٍ لأطفال العشائر الأخرى. وللتعويض عن ضعف قدراتهم العشائريّة بنوا نسبًا شريفًا لهم يعود بهم إلى بني سعد، أهل حليمة السعدية، وحاولوا تعزيز هذه الهويّة بتقويتهم الدينيّة، حيث كان الشرابيّون المخزن الأساس للملالي أو الشيوخ[184]، وتعرضوا إلى تنميطٍ عصبويّ من العشائر الأخرى، فكانوا نوعًا من آخرها، وانعكس ذلك في أنه لم تكن هناك أيّ عشيرةٍ ترغب في الزواج منهم[185]. وسجّل زكريّا عنهم التزامهم التدين الطقسي من نوع التزام الصلاة وخلافه من واجباتٍ دينيّةٍ، وكان يروى عن فقرائهم أنهم حين يحين موعد الصلاة يتوقفون عن السلب، ويؤدّون الصلاة، وما إن ينهونها حتى يعودون إلى السلب. وشكّل نهب اليزيديين هدفًا دائمًا لهم، بحسب زكريا، باعتبار أن مالهم «حلال» لـ «عبادتهم الطاووس»[186]، وكان ذلك جزءًا من بلاغة التنميط العصبويّة التي تحكّمت بالنظرة إليهم، إذ لم يكن في جوارهم إلا قريةٍ يزيديّةٍ واحدةٍ كانت أفقر منهم[187]. وكان الشرابيّون

(180) Velud, Tome 3, p. 523.

(181) رسالة منير الدرويش، في 12/ 3/ 2012.

(182) Velud, Tome 3, p. 523.

(183) خوري، ص 585.

(184) زكريا، ج2، ص 647.

(185) رسالة منير الدرويش.

(186) زكريا، ج2، ص 647.

(187) رسالة منير الدوريش.

يعادلون «الكوران» لدى الأكراد في كردستان (وعلينا ألا نخلط بينهم وبين عشائر الكوران). كان الكوران فلاحين غير قبائليّين «مساكين»، لكن لغتهم وخصائصهم الأنثروبولوجيّة كانت كرديّة. وكذلك كان الشرابيّون فلاحين أيضًا[188]، ومعياريًا كانوا «أدنى» بحسب تنميط القوى العشائرية القوية.

عاشرًا: محاولة تركيب

كانت عمليّة إعمار الجزيرة السوريّة في خلال عقد واحدٍ «معجزةً» فرنسيّةً، مثّلت على الرغم من «رماديّة» التاريخ الفرنسي الانتدابي بشكل عام إحدى الصفحات العمرانيّة «الزاهية» في تاريخ الانتداب الفرنسيّ على سوريّة. ولا يمكن فهم دلالة كلمة «المعجزة» إلا إذا عرفنا أن عمليّة إعمار الجزيرة (هذا القسم منها) كانت أوّل عمليّةٍ منهجيّة ومنظّمة ومثابرة تجري في منطقة الخابور منذ ستّة قرون تقريبًا من الخراب والتبدون، حيث أخفق البرنامج العثماني العمرانيّ الإسكانيّ الأوّل في القرن السابع عشر في تحقيق أهدافه الحضريّة، لتدخل الجزيرة الوسطى كلها في مرحلة التبدْون والخراب، بينما تمكّن البرنامج العمراني التنظيماتي الثاني الذي تطوّر بشكلٍ كبيرٍ في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني من إنجاز «الكوريدور» العمرانيّ الحضريّ المتشابك بين كل من دمشق وحلب والعراق، عبر عقدة دير الزور، والمجرى الأوسط للفرات، في حين لم يصل من هذا البرنامج إلى منطقة الخابور إلا «نفحات» محدودة. وبالتالي يبدأ التاريخ الحقيقي لاستئناف إعمار الجزيرة مع برنامج العمران الفرنسي الإسكاني والحضري، وتطوير نمط الحياة من نمطه البدوي ونصف البدوي إلى النمط القروي الفلاحي والمديني المبكّر متمثلًا ببناء البلدات، ليرتبط تطور العمران الجديد بتاريخ القمح والخدمات والصنائع المرتبطة به، أو بما يعنيه ابن خلدون بشكل دقيق بمفهوم «العمران الحضري». فارتفع عدد سكان الجزيرة من بضعة آلاف مستقرين في بعض التجمعات القرويّة قبل الاحتلال الفرنسي إلى ما يصل إلى أكثر من مئة ألف نسمة في التقديرات الوطنيّة «الرسميّة»، أو ما قد يصل وفق التقديرات الميدانيّة الاستخباريّة الفرنسيّة إلى نحو 158550 نسمة في عام 1936[189].

---

(188) بروينسن، ص 248-249.

(189) Velud, Tome 4, p. 228.

وفي الخلاصة ارتبطت عمليّة إعمار الجزيرة ارتباطًا عضويًّا بسياسة الهجرة الفرنسيّة التي فتحت الجزيرة أمام اللاجئين جميعهم من مناطق شمال خط سكة الحديد إلى جنوبها. وأنشأت تدفقات الهجرة مع سياسات الإعمار في منظور العلاقة بين البادية والحضر مجالًا جديدًا في الجزيرة هو مجال «المعمورة» الذي أخذ يتسع ويتطوّر، ويؤثر في تطور «البادية»، ويزجّها في عمليّة التحضر، وبناء القرى فيها. وأطلقت هذه العمليّة في ضوء منهج التحليل بالنتائج، أي بغض النظر عن مراميها السياسيّة الفرنسيّة الخاصّة بديناميّات التحضر، سيرورة تكوين القرى والتمدين المبكّر بتكوين البلدات، أي ما يطلق عليه ابن خلدون اسم «العمران الحضري» الذي يجمع الزراعة إلى الصنائع، والقرى والأمصار إلى المدن، التي ستصل إلى ذروتها حين ستدخل الجزيرة بعد الاستقلال مرحلة الثورة الزراعيّة الخضراء، وتتحول إلى نوعٍ من «كاليفورنيا سوريّة».

القسم الثالث

السياسات الإثنية الفرنسية
من حركة الانفصال إلى الجلاء

الفصل السابع

مشروع الكيان الكرديّ - الكلدو - أشوريّ - البدويّ في الجزيرة (1937 - 1939)

أوّلًا: تمهيد تاريخي مكثّف

يعود مشروع تأسيس كياناتٍ إثنيةٍ محليّةٍ كرديّةٍ وكلدو - أشوريةٍ وبدويّةٍ عربيّةٍ في لواء دير الزور الذي كان يشمل الجزيرة الفراتيّة السوريّة الوسطى كلّها وأجزاء من الجزيرة العليا (التركيّة لاحقًا) [1]، إلى مراسلات غورو - ميليران في عام 1920، لكن اتفاقيّة فرانكلان بويون (1921) التي تنازلت فيها فرنسا لتركيا عن كيليكيا، وعن لواءي مرعش وعينتاب وماردين وسعرت، طوّحت مشروع الكيانين الكلدو - أشوري (الذي وعد به الجنرال غورو الملك الأشوري المتكلّدن أو المتكثْلك قمبر)، والكرديّ (الذي لوّح به الجنرال غورو لمحمود إبراهيم باشا الملي)، إذ كانت أراضي هذين الكيانين تقع في المناطق التي تمّ التنازل عنها لتركيا، بينما تسبّب النزاع بين الجنرال دو لاموت والأمير مجحم بن مهيد من جهة، وعجز بن مهيد عن بسط الأمن في بادية الجزيرة من جهة ثانية بسبب انقسام عشائر عنزة، ورفض العشائر البدويّة الأخرى وفي مقدّمها شمّر الاعتراف بسلطته بصرف النظر عن الكيان البدويّ، واستبداله بسلطة الفرنسيّين المباشرة في مجال العشائر، وإخضاع كل رئيسٍ منها على حدة.

لم يكن القادة - الضبّاط والموظفون المدنيون الفرنسيّون الكبار في سورية «الانتدابية» في العشرينيات من القرن العشرين منسجمين بشكل كامل

(1) كان لواء دير الزور أحد الألوية الثلاثة التي تألّفت منها ولاية الرقة العثمانيّة، وكانت تشمل لواء دير الزور ولواء الحسكة ولواء الرقة، وتشملها هنا الجزيرة الوسطى مع أجزاء من ولايات عثمانيّة أخرى.

مع هذه السياسة، بسبب انقسامهم بين ضبّاط قوميين يمينيين وإكليركيين وضبّاط ماسون ويعقوبيّين ويساريّين عمومًا. كان الأوائل يفكرون بتطبيق الانتداب بالروح الاستعماريّة «الصليبيّة» التبشيريّة المحدْثنة بأفكار موريس باريس وشارل موراس، وكانت صيغة «الاستقلال الذاتي» للكيانات الإثنية ومحاولة قومنتها التي طبّقها الجنرال غورو في سورية ولبنان تجد عمومًا قبولًا كبيرًا من «الحزب الكاثوليكي» الفرنسيّ الذي تنتمي إليه اليمينيّة الفرنسيّة، وتبعث على مستوى اللاشعور المعرفيّ للفرنسيّين الريفيّين والإكليركيّين والملكيّين الذين قصمت الجمهوريّة الثالثة ظهورهم، تلك «الإقليميّة» الأثيرة على قلوب «الحزب الكاثوليكي» ومداركه، وهي أقاليمية محليّة وريفيّة اقترنت في التاريخ الفرنسيّ بالأسقفيّات الإقليميّة، والهيئات الوسيطة[2]. واختلطت فيها الروح القوميّة اليمينيّة بالروح الاستعماريّة «الصليبيّة» التي دشّنها نابليون الثالث في تقاليد العسكريّة اليمينيّة الفرنسيّة منذ الحملة الفرنسيّة على لبنان في عام 1860[3].

كانت الكيانيّات الإثنية المقوْمنة بوصفها تجسيدًا لسياسات الهوية من نوع الكيانيّات الدرزيّة والعلويّة ثم الجزراويّة تستوحي لدى أولئك الضباط، في شروطٍ جديدةٍ، حنينهم إلى زمن الأسقفيّات المستقلة. وهو ما مثلته سياسة المفوّضين الجنرالين غورو وويغان في خلال الأعوام بين 1919 و1924. بينما كان يمثل الضبّاط الجمهوريّون المعتدلون، أو الذين ينتمون إلى الفضاء

(2) Pierre Fournié, «Le Mandat à l'épreuve des passions français: L'Affaire de Sarrailm,» dans: Nadine Meouchy, *France, Syrie et Liban: Les ambiguities et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut Français d'études arabes de Damas, 2002), p. 128.

(3) رسّخ الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث على الرغم من صدامه مع البابويّة الأساس الأحدث لهذه الروح في العسكريّة الفرنسيّة المتوجّهة نحو ما يدعى ببلدان «المشرق»، أي «سوريةَ ولبنان»، حين خطب في جيشه المؤلف من ستة آلاف جندي الذي أوفده في عام 1860 إلى لبنان بدعوى حماية «رعايا الإمبراطور»، أي حماية المسيحيين، بأنهم يقومون «بواجبهم» في أرضٍ غنيّةٍ بتذكاراتٍ مجيدةٍ «وأنهم يبرهنون في ذلك أنهم أولاد أولئك الأبطال الذين حملوا علم المسيح فيه بعز وشرف»، في إشارة إلى الحروب الصليبية. أما قائد الحملة الفرنسي المركيز دو بوفور دوتبول (De Beaufort d Hautpoul) فخطب بجنوده قائلًا: إنكم ذاهبون إلى الأمكنة التي شرّفها غودفري دي بويون والصليبيون والجنرال بونابرت وجنود الجمهوريّة الباسلة». انظر: أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، 10 ج، ط 2 (بيروت: منشورات المكتبة البولسية، 1987)، ص 29-30.

الماسونيّ واليعقوبيّ للثورة الفرنسيّة، الرؤية الثانية[4]، وكان هناك نوع وسطي بين هذين النوعين من الضبّاط الفرنسيّين في سورية مثّله الجنرال المستنير غاستون بيوت في حلب (1921 - 1924)، الذي انفرد عن سائر الضبّاط الفرنسيّين بمحاولة تطبيق الانتداب بروح التنمية، وأفكار التحديث، ومشاركة المجتمع المحليّ لخدمته وخدمة المصالح الفرنسيّة في إطار هذه الرؤية. لذلك أمر بيوت بالتحقيق في تجاوزات الضبّاط الفرنسيّين في الجزيرة مع زعماء الأهالي، وإعادة الاعتبار إليهم[5]، وحذّر المفوضيّة من «المخاطر التي يمكن أن تنتج من إقامة دولةٍ كرديّةٍ مستقلةٍ (ذاتيًا) على الحدود السوريّة»[6]، لكن الاتجاه العام لهذه السياسة كان اتجاه السياسة الإثنية في الجزيرة التي خضعت لعملية بلورةٍ لها في عامي 1927 و1928 مع تدفق موجات الهجرة الكرديّة والمسيحيّة من الطرف التركيّ للحدود إلى الطرف السوريّ في الجزيرة، والشروع في تأسيس مدينة القامشلي. وتلخّصت الأفكار الأساسيّة لهذه السياسة التي اعتُمدت في العمل على تأسيس كيانٍ إثني مستقلٍ ذاتيًا في الجزيرة يقوم على تجميع اللاجئين في مستوطناتٍ كرديّةٍ - مسيحيّةٍ نصف زراعيّةٍ - نصف عسكريّةٍ تشكّل ركائز مخلصةً للسلطة الفرنسيّة، وتفصل بين «العنصر المسلم السوريّ وبين المسلمين الأتراك». وكان مصطلح المستوطنات هو المستخدم على مستوى الخطاب[7].

---

(4) Fournié, pp.136 et 140.

(5) في إثر عملية قتل القائد الكرديّ توفيق آغا على يدي الكابتن تيرييه، وما تبعها من مذبحة بياندور التي قام بها حاجو آغا انتقامًا للعشائر الشيتية من القوات الفرنسيّة، فتح الجنرال بيوت تحقيقًا في الحادثة، واجتمع إلى قادة العشائر الكرديّة لتهدئتهم، وعينهم أعضاء في المجلس الإداري المحليّ، ومديري نواح لمناطقهم، ووسطاء بين عشائرهم والقائمقام، وأمر بإنشاء مصرف زراعي محلي للتسليف على الحصاد، وبناء خط حديدي بين الدرباسيّة ونصيبين لإنعاش المنطقة، وتنظيم جولات للطبابة العسكريّة في المنطقة، وتوزيع الصحف التركيّة الموالية للانتداب التي تصدر في حلب. انظر: Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 1, pp. 173-174.

بينما سيطبق بيوت خلال عمله فهمه التنموي للانتداب في حلب عبر شراكة فاعلة مع حكومتها التي كانت برئاسة مرعي باشا الملاح.

(6) Seda Atug et Benjamin Thomas White, «Frontières et Pouvoir d'etat: La frontière turco-syrienne dans les années 1920 et 1930,» *Presse de Sciences politiques*, vol. 20, no. 3 (2009), p. 101.

(7) المصدر نفسه، ص 100.

ثانيًا: الأحزمة الأمنية - الإثنية الثلاثة
وموقع الجزيرة فيها

قامت السياسة الإثنية الفرنسيّة في ضوء ذلك في أعالي منطقة الجزيرة الوسطى السوريّة «الفراتيّة» أو «العليا» بحسب المصطلح الفرنسيّ خصوصًا، وعلى طول الحدود عمومًا في الفترة بين عامي 1920 و1932، على الفصل بين تركيا وسوريّة بواسطة إقامة أحزمةٍ إثنية على طول الحدود السوريّة - التركيّة من ديريك إلى إعزاز وعفرين، تفصل ما بين سورية وتركيا من جهةٍ أولى، وتكون قابلةً لتوطين موجاتٍ جديدةٍ من اللاجئين القسريّين التي أخذت تتدفق منذ أواخر عام 1922 طردًا مع هجرة أرمن وسريان عينتاب وكلّس في أثر اتفاقيّة فرانكلان بويّون، ثم مع نشوب موجةٍ هجرةٍ جديدةٍ من العائلات السريانيّة التي فرّت من فرض الخدمة العسكريّة التركيّة عليها.

برّرت سلطات الانتداب تشكيل هذه الأقضية - الأحزمة الإداريّة، بـ«الاعتبارات السياسيّة والجغرافيّة والجنسيّة» المركّبة. فأسّست في عام 1922 في ظل «الاتحاد السوري»، كيانيْن إداريّيْن إثنييْن شبه مستقليْن ذاتيًّا، أو إداريًّا في الجزيرة الوسطى السوريّة على طول الحدود السوريّة - التركيّة الجديدة في جرابلس وعفرين، ثم أنشأت بين عامي 1930 و1932 كيانًا إثنيًا ثالثًا مستقلًا إداريًا في الجزيرة على مستوى لواءٍ أو سنجقٍ.

غطت سلطات الانتداب تشكيل هذه الأحزمة الإدارية - الأمنية بين عامي 1924 و1928 كلها باستقبال عرائض من أعيان قضاء كرداغ وجرابلس والجزيرة تطالب بالاستقلال المحلي في ظل السلطة الفرنسية، وكان من أبرز ما جاء في عريضة قضاء كرداغ، التي تُطالب «بمنح الحكم الذاتي لكافة المناطق ذات الأكثرية الكردية، أي المنطقة الكاملة التي تقع على الحدود السورية - التركية»، هو ربط وظيفة هذا «الحكم» بدعم سلطات الانتداب في مواجهة «القوميين العرب»[8]. وفي 7 آب/ أغسطس 1928 وجهت ثريا بدرخان مذكرة إلى فيليب برتولت، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس «تطالب بعدد من الاصلاحات في ما يخص الحكم الذاتي المحلي في المناطق الكردية

---

(8) Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies (New York and Canada: Routledge, 2009), pp. 28 and 146.

(ذات الأغلبية الكرديّة)، وهذا اعتمادًا على التزام سلطات الانتداب المفترض دعم الحكم المحلي في كل ما تقوم به، ومن أبرز هذه المطالب، اعتماد التدريس باللغة الكردية في المدارس الموجودة في هذه المناطق، واشتراط أن تكون جميع الكوادر الحكومية فيها من الأكراد، وتكوين فوج من الجنود يكون كرديًا صرفًا لحماية الشريط الحدودي مع تركيا، وطالبت المذكرة أيضًا بمعاونة فرنسية لاستيطان أكراد في منطقة الحسكة كي يباشروا أعمال الفلاحة وتربية الماشية فيها»[9].

ويمكن ترتيب إحداث هذه «الكيانات» كما يلي:

1- قضاء جرابلس المستقل

فصل الفرنسيون في آب/ أغسطس 1922 جرابلس عن سنجقي دير الزور وحلب، وجعلوها قضاء مستقلًا تابعًا مباشرةً للسلطة المركزيّة بـ«الاعتبارات السياسيّة والجغرافيّة والجنسيّة»، واعتبروا العربيّة والتركيّة والكرديّة لغاتٍ على قدم المساواة فيه، واشترطوا في الموظفين العموميين أن يتقنوها. على أساس أن يكون التعليم فيه باللغات العربيّة والكرديّة والتركيّة[10]. كان الاعتراف باللغة الكرديّة لغةً رسميةً في التعليم، وفي لغة الموظّفين أول أمر كرديٍّ يرد في وثيقةٍ قانونيّةٍ رسميّةٍ فرنسيّة، وكان الاهتمام الفرنسيّ به يعود بدرجةٍ أساسيّةٍ إلى أسبابٍ استراتيجيّةٍ - عسكريّة - أمنيّة، بدأت مع بعثة الملازم الطيار شارل إيرول لفحص إمكانات الملاحة في الفرات الأوسط من بيره جيك فجرابلس حتى البوكمال لأغراض عسكريّة، في إطار «استكشاف وادي الفرات»[11].

---

(9) المصدر نفسه، ص 28 و42.

يشير مكدول إلى أنه قدّم إلى الجمعية التأسيسية السورية في حزيران/ يونيو 1928، عريضة تطالب باستعمال اللغة الكردية جنبًا إلى جنب مع لغات أخرى في التعليم بالمناطق الكردية الثلاث (كرداغ، الجزيرة، جرابلس)، وبتعيين مديرين أكراد في هذه المناطق الثلاث. انظر: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 694.

غير أن وثائق جلسات الجمعية التأسيسية الأصلية (المحفوظة لدينا وفق نسخة عضوها السيد رشدي الكيخيا) تخلو من أي إشارة إلى وجود هذه المذكرة.

(10) انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 255 (26 آب/ أغسطس 1922)، ص 1-2.

(11) كان الاهتمام الفرنسيّ بمنطقة جرابلس في العامين الأولين من الاحتلال اهتمامًا استراتيجيًا عسكريًا بالدرجة الأولى، تمثّل ببعثة الملازم الطيار شارل إيرول لفحص إمكانات الملاحة في الفرات =

وبسبب أهمية جرابلس الأمنية، استخدم الفرنسيون السياسة الإثنية في قوْمنة المجتمعات المحليّة بناء على خصائص مميزّةٍ لها، لتبرير «استقلاله الإداري»، وربطه بالمركز الفرنسي في دولة حلب. لكن الجانب الأمنيّ كان بارزًا على مستوى الأولويّة، إذ كانت جرابلس من أخطر العقد الاستراتيجيّة في الحرب الفرنسيّة – الكماليّة (1919 –1921) على جبهة عينتاب بالنظر إلى وجود محطّةٍ لخطّ حديد بغداد – برلين شرع في بنائها في عام 1911، وتطوّرت حولها نواة بلدة جرابلس التي سرعان ما نمت مع وصول قافلة من المهجّرين الأرمن إليها جرى تشغيلها في بناء سكّة الحديد، وتوطينها في البلدة الجديدة الناشئة[12] على أنقاض المدينة القديمة «كركميش»، بعد أن كانت حتى عام 1907 بلدةً «خربةً ميتةً»[13]. وفي 21 تموز/ يوليو 1925 حدّد رئيس الدولة السوريّة، صبحي

= الأوسط من بيره جيك فجرابلس حتى البوكمال لأغراض عسكريّة، لكن نتج منه اكتشاف منطقة الجزيرة باعتبارها «مخزن غلال سورية». أوفد الجيش الفرنسيّ في سياق المعارك المندلعة بينه وبين الكماليّين، واتخاذه من جرابلس – بيره جيك نقطة تمركز له أول بعثةٍ لـ«استكشاف وادي الفرات» في عام 1921 بقيادة العقيد Lemoigne لوضع خريطة للمنطقة تحل مكان الخريطة الإنكليزية. وواصل الجيش من خلال بعثة الملازم الطيّار شال إيرول عمليّة استكشافه الأهم لوادي الفرات من جرابلس على جبهة العمليات مع الكماليّين إلى البوكمال على الحدود السوريّة – العراقية التي جرى تعيينها في أواخر عهد الحكم العربي بين الحكومة العربيّة والبريطانيين، واستمر عمل البعثة حتى نيسان/ أبريل 1922، ونتج منه تقرير شامل تضمن معلومات أنثروبولوجيّة واقتصاديّة وجغرافيّة وبشريّة ميدانيّة عن وادي الفرات الأوسط، للاطلاع على التقرير الكامل، وعلى دراسات تمهيدية له، انظر: «في الفرات وواديه: 1922،» في: Charles Herault, *Une Mission de reconnaissance de de l'Euphrate en 1922: Les enjeux économiques, politiques, et militaries d'une conquete, deuxième partie* (Damas: Institut Français de Damas, 1999), pp. 11 et 59.

وعن موقع دراسات هذه البعثة في تشكيل الرؤية العسكريّة والاقتصادية الفرنسيّة للواء دير الزور (الجزيرة السوريّة الوسطى كلها)، انظر: Velud, T. 1, p. 59.

(12) أدخل الأرمن مفهوم الحرفة إلى نواة البلدة الناشئة، وسرعان ما شكلت نخبهم الجديدة قوام نخبها الإداريّة والتسييرية المحليّة في جرابلس. وفي عام 1927 كان هناك عضوان أرمنيان في المجلس البلدي، ومُنحت المدرسة الأرمنيّة الخاصة حق فتح مدارس أخرى. انظر: «أمر رقم 702 تاريخ 24 حزيران 1927،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 493 (8 آب/ أغسطس 1927)، ص 2.

(13) عبد القادر عياش، **حضارة وادي الفرات**، القسم السوري «مدن فراتية»، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ص 221–222.

تقع محطة القطار اليوم في داخل الأراضي التركيّة، كما أن جرابلس نفسها قسّمت بعد ترسيم الحدود السوريّة – التركيّة إلى قسمين على طرفي الحدود. وكان القضاء مؤلفًا من الناحية البشرية من عشائر البرازية والكيتكان والشيخان الكرديّة التي تنتسب في مفهومها عن نفسها إلى أصولٍ عربيّة، ومن عشائر تركمانية «غنامة»، وعشائر عربيّة. وبرز فيه دور بوظان شاهين، رئيس البرازية، الذي مثّل قضاء =

بركات، الحدود الإداريّة بين قضاء جرابلس وأقضية دير الزور بسبب «الأحوال السياسيّة والإداريّة والجغرافيّة والعنصريّة» التي تستدعي تعيين تلك الحدود[14].

2- قضاء كرد طاغ المستقل

فُصِل في 24 حزيران/يونيو 1927 قضاء كرد طاغ (في منطقة عفرين) في مناطق حلب، ووُضِع «تحت سلطة دوائر الحكومة المركزية من دون واسطة»، واعتبرت فيه اللغتان التركيّة والعربيّة رسميتين، على الموظفين معرفتهما في شمال حلب، وأن يكون التعليم باللغتين العربيّة والتركيّة[15]، وعلى الرغم من أن هذا القضاء الحدوديّ كان كرديًّا سنيًّا - يزيديًّا بصورةٍ رئيسةٍ منذ عدّة قرون على الأقل، بل كرديًا خالصًا، لم تُلحَظ اللغة الكرديّة فيه ضمن اللغات الرسميّة للتعليم والموظّفين. وارتبط ذلك بتحطيم روابط كرد طاغ التاريخية مع قضاء كلس (الواقعة في هذه الفترة في إطار الحدود التركية). كان كرد طاغ لواء (سنجقًا) كرديًّا ضريبيًّا «مستقلًا» تحت الإدارة العثمانية، يخضع لسلطات كلس، لكنه عسكريًّا يخضع لحلب، وكانت كلس كلها تمثل مخزنًا عسكريًّا للجيش العثماني، ومن ثم رُقّيت مكانة كرد طاغ في المنظومة الإدارية العثمانية في القرن الثامن عشر إلى مقاطعة يمثلها لدى السلطات العثمانية حاكم محلي. وكانت عائلة علي باشا جانبولاد قد حكمته عبر أجيال عدة قبل أن يغدو علي جانبولاد (تنتمي عائلة جنبلاط الدرزية اللبنانية إليه) في عام 1607 حاكمًا على حلب، ثم تطورت كلّس في القرن الثامن عشر من الناحية الإدارية إلى مقاطعة[16]. وفي الخلاصة كان كرد طاغ جزءًا عضويًا من كلّس (من الناحية

= أورفة في الجمعيّة الوطنيّة الكبرى (التركيّة) الكبرى في عام 1920، وقاتل الفرنسيّين، ثم قاتل مصطفى كمال، ليسير بعد ذلك في ركاب الفرنسيّين. وسيغدو من زاوية التطورات القريبة المباشرة أحد قادة جمعيّة «خويبون» في الجزيرة.

عن السيرة الذاتية لشاهين انظر: جورج فارس، من هو في سورية 1949 (دمشق: المطبعة الأهلية والوكالة العربيّة للنشر والدعاية، 1948)، ص 222.

(14) «قرار رقم 136 صادر في 21 تموز 1925 عن صبحي بركات رئيس الدولة السوريّة بتحديد مناطق دير الزور الإداريّة،» الجريدة الرسميّة، العدد 397 (10 آب/أغسطس 1925)، ص 2-3.

(15) انظر: «أمر رقم (702) تاريخ 24 حزيران 1927،» الجريدة الرسميّة، العدد 493 (8 آب/أغسطس 1927)، ص 2.

= Stefan Winter, «Les Kurdes de Syrie dans les archives ottomanes (XVIIIème siècle),» *Etudes* (16)

البشرية)، ومن مركز حلب (من الناحية العسكرية) في وقت واحد. ومن هنا ارتبطت الاستقلالية الإداريّة «الفرنسية» للقضاء بتحطيم العلاقات بين سكان سورية وسكان تركيا بعد نشوء الحدود، وبفصله عن قضاء كلّس التابع بدوره إلى ولاية عينتاب، وبالسيطرة الأمنيّة عليه بالنظر إلى ما شكّله من ميدانٍ ضارٍ في الصراع بين اللجنة الوطنيّة السوريّة المقيمة في كلّس وعينتاب والفرنسيّين في السنوات الأولى للاحتلال والانتداب الفرنسيّيْن (1920 – 1924)، وتجذّر «العصابات» المقاومة للفرنسيّين فيه[17]، حيث حاول الفرنسيّون بوساطة من رجلهم المحليّ خورشيد إسماعيل زاده تطهير الجبل من «العصابات» الوطنيّة الكرديّة المعادية للفرنسيين، التي كان يقودها إبراهيم آغا في الجبل، والتي كانت جزءًا من ثورة الشمال السوريّ بقيادة إبراهيم هنانو. ثم واصل إبراهيم آغا الذي شكّل «بعبعًا» للفرنسيين، مقاومته بعد انهيار ثورة هنانو تحت مظلّة اللجنة الوطنيّة في كلّس وعينتاب. واغتيل أخيرًا في رَحى الصراع الضاري بين المريدين والأغوات في أواسط الثلاثينيّات[18].

بُنيت في مركز القضاء الجديد بلدة عفرين، وبحدود الأعوام 1925 – 1927 كان قد غدا في المدينة سرايا حكومي، ومخفر للدرك، وسوق صغيرة[19]. وسعت السلطات الفرنسيّة إلى توطين الأرمن المهاجرين من كلّس في هذا القضاء، بهدف تشكيل قوّةٍ بشريّة يجري استغلالها لمصالح السيطرة الفرنسيّة في القضاء غير الموثوق بولاء سكّانه، ثم لحق بهم مهاجرون أكراد، لذا شكّل الأرمن حتى عام 1933 ثلث سكّان بلدة عفرين البالغ 800 نسمة فقط. وأرهص ذلك بتحول القرية الصغيرة التي كانت عبارةً عن خان قديم بين حلب وأنطاكية إلى نواة بلدةٍ ومركز قضاءٍ في عام 1925، كما شكّل الأرمن حتى عام 1930 ثلث سكّان إعزاز المقدر عددهم حينها بـ 5000 نسمة[20].

Kurdes, vol. 10 (2009), et *Les Kurdes: Écrire l'histoire d'un peuple aux temps pré-modernes* (Paris: L'Harmattan, 2009), pp. 135-136. =

(17) Jean-David Mizrahi, *Genèse de l'État mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), pp. 130-133.

(18) علي شيخو، جبل الكرد إبان الانتداب الفرنسيّ، ص 63-64 و74.

(19) المصدر نفسه، ص 10.

(20) في عام 1957 بلغ عدد سكان بلدة عفرين 4500 نسمة، وارتفع في عام 1960 إلى 5730 نسمة. وفي عام 1930 قدر عدد سكان بلدة إعزاز بـ 5000 نسمة، وارتفع في عام 1960 إلى 12806 نسمة. وهذا =

3- تشكيل «لواء الجزيرة»

أُحدث في عام 1930 «لواء الجزيرة»، وجرى تطويره في عام 1932[21]. وأخذ العمل على تشكيله ما يناهز عشر سنوات، فبدأ بصيغة أفكار متبادلة جرى تداولها في عام 1922 تحت مظلة مفاوضات لجنة الحدود بين الضبّاط الفرنسيّين وكل من قدور بك (عشيرة المحلميّة)، قائمقام نصيبين الذي يملك أراضي ومطحنةً في جنوب خط سكّة الحديد، ورفيق نظام الدين (كردي مسترك)، رئيس بلدية نُصيبين وناظر وقف زين العابدين الذي يقع جزء من أراضيه في الجزيرة السوريّة العليا الجديدة، ودارت هذه الأفكار على أساس انتقال نصيبين إلى القامشلي بعد تسويةٍ واضحةٍ لمسألة الحدود السوريّة - التركيّة، وقيام وجهاء نصيبين بتشجيع الهجرة إلى قضاء كرو الذي سيحمل اسم القامشلي[22]. وفي عام 1926 كان قضاءا الحسكّة وكرو (القامشلي) المحدثان لا يزالان تابعين للواء دير الزور، لكن المندوب الفرنسيّ وضعهما تحت سلطته المباشرة بموجب «القانون الإداري للجزيرة العليا»[23]. وتزامن ذلك مع تدفق

= نمو سكاني مثير بالنسبة إلى إعزاز لا يمكن تفسيره إلا بعاملي الهجرتين الداخلية من ريفها والخارجية من تركيا بسبب حيوية أسواقها ونشوء صناعات ميكانيكية فيها، وخصوبة أراضيها الزراعيّة، وازدهار صناعة الجبنة بسبب ريفها الغنمي. انظر: عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 210-212.

(21) «ملحق القرار رقم (4155) مكرر،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 731 (25 تموز/ يوليو 1932)، ص 1-3.

كان قضاء القامشلي من أكبر الأقضية، حيث تبع له في عام 1932 نحو 38 قرية، كانت تقع 21 قرية منها في ناحية عامودا. انظر: «قرار رقم (4240) بتاريخ 15 أيار/ مايو 1932 صادر عن وزير العدلية القائم بوزارة الداخلية،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 724 (7 حزيران/ يونيو 1932)، ص 1، بتقسيم القرى في قضاء القامشلي.

(22) Velud, Tome 1, p. 108.

(23) أصدر المندوب فوق العادة بيير أليب في حلب هذا القانون، وحدد «الجزيرة العليا» بأراضي (قضاءي الحسكة وكرو)، وبهذا القانون غدا المستشار الفرنسيّ في «الجزيرة العليا» الحاكم الحقيقي للقضاءين، بينما غدت تبعيتهما لـلواء دير الزور اسمية إدارية. وحوّل القرار جمع الضرائب من رؤساء العشائر إلى لجنة خاصة يرئسها معاون المندوب، لتجمع ضرائب بدل الطريق والأغنام والإبل وضريبة الأعشار (الإنتاج الزراعي) عن كل مكلف. وكان لمعاون المندوب ولجنته صلاحيات واسعة في تخمين ضرائب الأعشار عن المزروعات الصيفية والشتوية. انظر: «قرار رقم 285 تاريخ 26 حزيران 1926 صادر عن المرسل فوق العادة لحاكم حلب بيير أليب بالقانون الإداري للجزيرة العليا - إدارة المالية،» في: يوسف صادر، **مجموعة مقررات حكومة سوريا، وهي تشتمل على قوانين ومراسيم وقرارات التي** =

موجةٍ هجرةٍ كرديّةٍ وسريانيّةٍ كثيفةٍ بين عامي 1922 و1928، دشّنت مرحلة الهجرات الكبرى إلى الجزيرة.

ثالثًا: جمعيّة «خويبون»
ولادة الحركة القوميّة الكرديّة الحديثة

1- مؤتمر بحمدون والتحالف مع الطاشناق: بدرخان وبابازيان

في عام 1927 رعت المفوّضيّة في إطار سياساتها الإثنية الخصوصيّة في الجزيرة، إعادة تشكيل جمعيّة «خويبون» (الاستقلال) الكرديّة، وهي أول منظمةٍ قوميّةٍ كرديّة تركيّة حديثةٍ تعمل من أجل تحرير كردستان تركيا من «آخر جندي تركي». ونصت مبادئ الجمعيّة على توطيد العلاقة مع إيران، ومع حكومتي العراق وسورية اكتفاءً بالحقوق التي خوّلتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدوليّة لأكراد هذين القطرين[24]. وتعهّدت الجمعيّة سريًّا لكلٍّ من بريطانيا وفرنسا بأنها «ستحضّ الأكراد ضمن الحدود العراقيّة والسوريّة على إطاعة القانون»[25]. وعُقد الاجتماع التأسيسيّ في بيروت بين جلادت بدرخان، أحد أبرز قادة الجمعيّة، وقيادة حزب الطاشناق، على أن يقدّم الطاشناق دعمًا ماديًّا وسياسيًّا للمتمردين الأكراد لبناء دولةٍ كرديّة مستقلةٍ لهم في تركيا تحت الانتداب الفرنسيّ أو البريطانيّ بحسب الظروف[26]. ويُعدّ هذا الاجتماع اجتماع المصالحة بين القوميّين الأكراد والأرمن الذي انبثق عنه «ميثاق» تحالفي

= صدرت بسورية منذ الاحتلال (آخر أيلول 1918 إلى يومنا هذا)، ج 5 (بيروت: مطبعة صادر، 1933)، ج3، ص 304-310.

(24) أُلّفت هذه الجمعيّة وفق بعض المصادر بين عامي 1926 و1927 من خلال مؤتمر كردي عام عقد داخل كردستان تركيا قرّر حلّ الجمعيات الكرديّة كافة، وتأليف منظمة كرديّة جديدة كبرى، وإدامة الثورة ضد الترك «إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكرديّة الطاهرة»، وبناء علاقة إيجابية مع حكومة إيران وشعبها، ومع «حكومتي العراق وسورية اكتفاء بالحقوق التي خوّلتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية لأكراد هذين القطرين». وَرَدَ في: إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (دمشق: دار المدى، 2003)، ص 201-202. لكن لا توجد مصادر أخرى تدعم ما ذكره الداقوقي، وتتمثل الفرضية في أنه لو حدث مثل ذلك لتحدث قدري جميل باشا على الأقل عنه، ما يؤكد فكرة تأليف الجمعية في «المنفى».

(25) مكدول، ص 319.

(26) Velud, Tome 3, p. 574.

بينهم[27]. ومثّل هذا التحالف استئنافًا في شروط دمار مشروع الكيان الكرديّ والدولة الأرمنيّة بعد قيام الجمهوريّة التركيّة للتعاون بين النخب القوميّة الكرديّة والطاشناق الذي يعود إلى بدايات القرن العشرين[28].

ضمت قيادة الجمعيّة الجديدة عددًا من القيادات السياسيّة والعشائرية الكرديّة التركيّة التي لجأت إلى سورية، واستقرت فيها، مثل الشاعر جكر خوين، إضافةً إلى أحمد زفنكي، مفتي القامشلي، وكان من أبرز هذه القيادات في سوريّة محمود إبراهيم باشا الملي، رئيس عشائر الملية (منطقة رأس العين) قرب الحدود السوريّة - التركيّة الجديدة[29]، وحاجو آغا، رئيس اتحاد العشائر «الهويركيّة» (منطقة قبور البيض)، وقدري جميل باشا المهندس الزراعي وأكرم جميل باشا في مدينة ديار بكر[30]، وبوظان بك، العضو السابق في المؤتمر الوطني الكبير (الكماليّ) ورئيس عشائر البرازيّة في جرابلس، والأمير جلادت بدرخان الذي ينتمي إلى عائلة بدرخان أمراء «الجزيرة» أو «بوتان»، وهي جزيرة

(27) صلاح محمد سليم هروري، **الأسرة البدرخانيّة: نشاطها السياسي والثقافي، 1900-1950** (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2006)، ص20 و120.

(28) كانت جريدة كردستان التي أصدرها أولًا في جنيف، ثم في القاهرة، مدحت وعبد الرحمن بدرخان بتمويل بريطاني، ويقوم الأرمن بتوزيعها، تركّز في مقالاتها على الأخوّة الكرديّة - الأرمنيّة في مواجهة التعاون بين رؤساء الكرد المنتمين إلى الألوية الحميدية والسلطان عبد الحميد. انظر: عثمان علي، **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ط 2 (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)، ص 165، وهروري، ص 30-31.

وفي مؤتمر السلام بباريس (1920) تجدّد هذا التحالف بين شريف باشا ممثل القوميين الأكراد وبوغوص نوبار باشا ممثل الأرمن في عقد معاهدة ائتلافية لحلّ المسائل المتنازع عليها بين الأرمن والأكراد حلًا سلميًا في المناطق المخصّصة للدولتين الكرديّة والأرمنيّة. انظر: الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 174.

(29) جميل كنة البحري، **نبذة عن المظالم الافرنسيّة بالجزيرة والفرات والمدنية الافرنسيّة بسجن المنفرد العسكري بقاطمة وخان اسطنبول** (حلب: [د. ن.]، 1966)، ص 85.

(30) كان قدري جميل باشا أوّل كرديّ يدرس الهندسة الزراعيّة في جامعة لوزان في عام 1913. وينحدر من عائلة جميل باشا الحضرية الكرديّة في ديار بكر التي كان آغواتها يحملون حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى لقب «آغا القلعة»، ويقومون بدور الزعامة والزعامة الوسيطة في حل الخلافات بين العشائر الكرديّة. والتحق مثل كثيرين من الأكراد طوعًا بالجيش العثمانيّ، وأسره الإنكليز، ولم يطلق سراحه إلا بعد سنتين من نهاية الحرب في عام 1920، ليعود إلى مسقط رأسه في ديار بكر. وانتقل وإخوته إلى الجزيرة في عام 1929. انظر: قدري جميل، **مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلح**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 40-41 و117.

ابن عمر، والذي حصل بواسطة السلطات الفرنسيّة مع جميع أشقّائه باستثناء واحدٍ منهم فقط على الجنسية السوريّة[31]، ثمّ الزعيم العشائري عارف يونس[32].

تولى بدرخان الذي اكتسب خبرةً كبيرةً في التعامل مع الدبلوماسيات ودوائر السياسة الخارجيّة البريطانيّة والروسيّة تنسيق «التحالف» مع الطاشناق بدعم المفوّضيّة للطرفين معًا[33]. ومهّدت اتصالات بدرخان مع الطاشناقيّ هراج بابازيان الذي ينحدر في أصوله من مدينة يوزكات في تركية، وسيترشح في عام 1931 للانتخابات البرلمانية السورية في إطار القائمة الانتدابية، أو النصيرة للانتداب، ثم سيغدو عضو البرلمان السوري، لعقد المؤتمر التأسيسيّ لـ«خويبون» في تشرين الأول/أكتوبر 1927 في بحمدون بلبنان. وبموجب ذلك أرسي التحالف الكرديّ - الأرمني، وتمّ التفاهم بين الجمعيتين الكرديّة والأرمنيّة على توقف الأرمن عن اتهامهم الكرد بالمذابح، ودعم قضيتهم دوليًّا، وموافقة الأرمن على تقليص مساحة أرمينيا الكبرى في مواجهة العدو الكماليّ

(31) «قرار رقم (181) صادر عن رئيس دولة سورية ومنفذ من قبل وزير المالية،» الجريدة الرسميّة، العدد 587 (12 أيلول/ سبتمبر 1929)، ص 3.

لكن الحصول على الجنسية استنادًا إلى ما ورد في القرار المذكور يعود إلى آب/ أغسطس 1927. ضمّت الجمعية بعد فترة لاجئين جدًا مثل أحمد نافذ وعارف عباس وعبد الرحمن يونس آغا الذي لجأ لاحقًا إلى سورية (1937).

(32) في عام 1937 تمكّن الأتراك من إخماد مقاومة منطقة ساسون التابعة إلى ولاية سيرت التي كانت تتزعمها عائلة علي يونس، فاضطرت العائلة بعد أن خسرت نصف رجال العشيرة إلى الهجرة إلى سوريّة، وكان المهاجرون 60 عائلةً تقريبًا. انظر: نور الدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 64.

(33) جلادت بدرخان خريج الحقوق من ألمانيا، والده أمين عالي بدرخان (توفي 1926) الذي تولّى مسؤوليات العائلة البدرخانيّة بعد وفاة والده. وكان من أبرز مؤسسي أول جمعيّة ثقافية قومية كرديّة في اسطنبول بعد عودة الدستور العثمانيّ، وهي جمعيّة التعاون والترقي الكرديّة (كرد تعاون وترقي جمعيتي) في 25 أيلول/ سبتمبر 1908. كان للبدرخانيين موقع أساس في كافة الجمعيّات والمنظّمات الكرديّة القوميّة التي تشكلت، وكانوا أنفسهم مؤتلفين في جمعيّة عائليّة سريّة تعقد اجتماعات منتظمة وتتخذ القرارات قارن مع: هروري، ص 46 و92.

وأسّس أمين عالي بدرخان في أيار/مايو 1920 هذه الجمعيّة بشكلٍ سريٍّ، ودعمت بجمعيّةٍ نسائيّةٍ عائليّةٍ بحتةٍ لتوطيد الصلات العائلية. وضمّت الجمعيّة النساء والرجال. انظر: مالمي سانز، البدرخانيون في جزيرة بوتان، ترجمة دلاوه ر الزنگي گولبهار؛ مراجعة وتقديم نذير جزماني (بيروت: وثائق جمعية العائلة البدرخانية، [د. ت.])، ص 12-13.

التركي المشترك[34]. وشغل بابازيان بذلك الأهميّة الثانية بعد بدرخان في قيادة الجمعيّة[35].

اضطلع بابازيان فعليًا بوظيفة ضابط الاتّصال بين الجمعيّة والمفوّضيّة، وبتنسيق الحركة السياسيّة والإعلاميّة للجمعيّة في الخارج من أجل عرض القضيّتين الكرديّة والأرمنيّة في تركيا، وبتأمين حق اللجوء السياسي للقادة الأكراد الفارين من البطش التركي إلى سورية[36]. وعن طريق الأرمن تلقى القوميون الأكراد معوناتٍ ماليّةً من اليونان وإيطاليا لتمويلِ نشاطاتها في سبيل إضعاف الحكومة الكماليّة[37]، كما تلقوا تبرعاتٍ إضافيّةً أخرى من الجالية الأرمنيّة في الولايات المتحدة الأميركية التي نظّم الطاشناق لقاءات «خويبون» معها[38]، بينما أحجمت الطائفة الكرديّة العلويّة في أميركا التي تتحدر أصولها من درسيم، المنطقة الأساسيّة للأكراد العلويّين (العلي إلهيين)، عن حملة التبرع، وقاطعت «خويبون» معتبرةً إيّاها منظمةً أرمنيّةً[39]، أما على مستوى الدعم المباشر لشخصيّات «خويبون» والشخصيّات الكرديّة اللاجئة إلى سوريّة، فاعتبرتهم سلطات الانتداب لاجئين سياسيين، وقامت بمنحهم رواتب شهريّةً، وبإقطاعهم بعض أراضي الدولة بما عليها من قرى، حتى إن جكر خوين وهو ملا (شيخ) سابق تخلّى عن ثوب المشيخة، ولم تكن له صلة بالزراعة، حصل بواسطة حاجو آغا على قريتين[40].

---

(34) جميل، ص 201. قارن مع: مكدول، ص 318-319.

(35) محمد ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمنية**، ط 2 ([د. م.]: كاوا للنشر والتوزيع، 2000)، ص 32-33 و77.

وحول دور الطاشناق في تأمين اللجوء السياسي قارن مع: زازا، ص 40-41 و46.

(36) هروري، ص 123. انظر أيضًا: ملا أحمد، ص 75.

(37) علي، ص 582.

(38) هروري، ص 123-125.

(39) **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي (بيروت: مطبعة أميرال، 2001)، ص 116.

(40) عن حصول جكر خوين على هاتين القريتين من دون مقابلٍ انظر: جكر خوين، **سيرة حياتي**، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 248. وفي شأن قدري جميل باشا يشير جكر خوين إلى أن الأخير قد حصل على قرى الدولة شراءً (ص 226-227). وعن الراتب الشهري وإقطاع الأراضي انظر: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ص 129.

كانت رعاية المفوّضيّة لتشكيل التحالف الكردي – الأرمني عبارة عن أداة ضبطٍ في إطار الخلافات التركيّة – البريطانيّة – الفرنسيّة في نقاط الحدود التي لم تستقر بعد، أكثر مما تعبّر عن دعم نشاطٍ فعليٍّ لها في كردستان تركيا، وهو ما يفسّر أنّه في الوقت الذي كانت فيه سلطات الانتداب ترعى تشكيل «خويبون» كانت في الوقت نفسه تستجيب في أيلول/ سبتمبر 1928 لطلبات البريطانيّين بمساعدة الحكومة التركية بقطع خطوط إمداد ثورة أرارات من حدود سورية مع تركيا التي يقوم بها نشطاء «خويبون»[41]، وترافق الطلب البريطاني مع ضغوطٍ تركيّةٍ كبيرةٍ مزدوجةٍ على كل من بريطانيا وفرنسا، دفعت السلطات الفرنسية إلى حظر نشاطات «خويبون» في حلب في عام 1928[42].

2- ثورة أرارات الكرديّة وخطة جبهة ديريك – جرابلس المحبطة

دعمت المفوّضيّة تشكيل التحالف الكرديّ – الأرمنيّ باعتباره نوعًا من تحالفٍ كرديٍّ – مسيحيٍّ، وورقةً احتياطيّةً يمكن استخدامها ضدّ الأتراك في حال توتر العلاقات معهم، وعدم إمكانية التوصل إلى حلّ المشكلات الحدودية التي ظلت حتى عام 1929 عالقةً بين الطرفين، ووسيلةً لاحتواء زعماء العشائر الكرديّة في الجزيرة، بينما حاولت «خويبون» تحت تأثير قدري جميل باشا أن تفتح جبهةً على طول الحدود التركيّة – السوريّة من عين ديوار – ديريك (كانت عين ديوار مركز الناحية)، إلى جرابلس بهدف تخفيف الضغط عن ثورة (آغري – أرارات) التي كان يقودها الجنرال إحسان باشا، المستشار العسكريّ للجمعيّة، بدعم من شاه إيران على خلفية النزاع حول الحدود الإيرانية – التركيّة[43]. وحدّدت ساعة صفر الحركة في 3 آب/ أغسطس 1930، لكن الاستخبارات التركيّة والفرنسيّة على حدٍّ سواء، والمخترقة للجمعيّة، وضعت يدها بشكل مسبق على الخطة، فتمّ إحباطها في مهدها. فلم يتمكّن من قادة العمليّة سوى أوسمان (عثمان) صبري فقط، من مهاجمة أحد المخافر

(41) علي، ص 584.

(42) مكدول، ص 319.

(43) مذكرات الجنرال إحسان نوري باشا: انتفاضة آكري (1926–1930)، ترجمة صلاح برواري (بيروت: [د. ن.]، 1990)، ص 72–73.

التركيّة المحاذية للحدود السوريّة عبر جرابلس[44].

يضاف إلى عوامل الإحباط الفرنسيّ- التركي المشترك تنامي عامل الانقسام الكرديّ العشائري الداخلي في إحباطها. وهذا ما يتوضّح من خلال المقطع الذي تمثل بإعاقة عشيرة الحسنان لحاجو آغا- بدرخان في نقطة ديريك. ويستحق ذلك مقاربة مجهريةً، إذ حال الحسنان الذين ينتشرون بصفتهم عشائر قرويّة مستقرة جنوب خط نصيبين - جزيرة ابن عمر وينحدرون مثل معظم عشائر الهويركيّة من تركستان الشرقيّة[45]، بين حاجو آغا وبدرخان والوصول إلى جزيرة ابن عمر. كان الحسنان القرويون المستقرون من أولئك الذين كان يغير عليهم رجال حاجو آغا ومحمد بك جميل باشا وأمين أحمد (صاروا من زعماء «خويبون»)، و«يجرّدون المساكين منهم، ويخطفون نساءهم والفتيات، ويقدّمون كل ذلك إلى الزعماء الأكراد والضبّاط الفرنسيّين»، على حد وصف كل من جكر خوين وأوسمان صبري[46].

كان الحسنان يشكّلون عائلةً قرويّةً ممتدّةً أكثر مما يشكّلون عشيرةً كبيرةً، وكانوا مرتبطين بالميران، أكثر من ارتباطهم بحاجو آغا[47]. وعلى الرغم من أنّهم كانوا يستثمرون قرى تعود ملكيّتها في الأصل إلى آل بدرخان، فإنهم وقفوا ضد محاولته العودة إلى الجزيرة، إذ كانوا أيضًا تحت تأثير آل «مستو» مصطو باشا رؤساء عشيرة (الميران- الكوجار)، نصف البدويّة، الذين منح السلطان عبد الحميد الثاني رئيسهم مصطو الباشويّة من رتبة «ميران»، وغدا اسمه مصطفى باشا الميرانيّ، فاحتلّ (الميران) الفراغ الذي نتج من تصفية

(44) مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 149.

يكرّس بروينسن أسطورة حاجو آغا من المدخل الأنثروبولوجي من دون حذرٍ كافٍ ولا سيما أنه يعطي أهميةً للفرق بين التسجيل الشفوي والتاريخ، فيتحدث عما يلي: «وحينما هدّدت الجيوش التركيّة المتمردين الأكراد في منطقة آرارات، راح حاجو آغا يشنّ غاراتٍ داخل الجزء الجنوبيّ - الشرقيّ من تركيا، في محاولةٍ لحرف اتجاههم». انظر: مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين (بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 238.

(45) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص 660.

(46) خوين، ص 179.

(47) رسالة في 5 شباط/ فبراير من الأستاذ فؤاد إيليّا للباحث.

الإمارة البدرخانيّة، وسيطروا على العشائر في المنطقة، وغدوا وكلاء الحكومة المركزيّة في حفظ الأمن في الجزيرة، وتمتّعوا بنوعٍ من استقلالٍ محليٍّ تجاه الموظفين، منشئين نوعًا من «إمارةٍ صغيرةٍ» حمل مؤسِّسها في التواريخ القادمة في مجتمعه المحليّ كلّ احترام[48].

3- إبعاد قادة «خويبون»

تطبيقًا لبروتوكول 29 حزيران/ يونيو 1929 الموقّع بين سورية وتركيا، والقاضي بالحيولة دون قيام أيّ أعمال «شقاوة» على طرفي الحدود، وإبعاد «القائمين بأعمال الشقاوة عن منطقة الحدود، وألا يسمح لهم أن يقيموا فيها أبدًا»[49]، قامت السلطات الأمنية الفرنسيّة باعتقال بعض قادة الجمعيّة، وإبعادهم موقتًا إلى الساحل ودمشق، واضعةً إيّاهم تحت الإقامة الجبريّة[50]. وكان ذلك بديلًا من طردهم، ويعني أن المفوّضيّة تتعامل مع القادة الأكراد بصفتهم لاجئين سياسيّين، إذ كان بإمكان المفوّضيّة أن تطرد من سوريّة ولبنان بموجب قرارٍ أيّ شخصيّةٍ من أصلٍ غير سوري أو لبناني «غير مرغوب فيها»، أو «تعبث بالنظام وتؤثّر في إخلالّ الأمن العام»[51] ما لم تعتبره لاجئًا

(48) علي، ص 145، وبروينسن، ص 407-408.

والميران أو الكوجر كان زعيمهم مستو باشا (مصطو باشا) الذي مُنح رتبة الباشوية، وتوفي في عام 1907، قبل الأحداث التي نتحدث عنها، وتسلّم بعده الزعامة عبد الكريم بك الذي توفي في عام 1910 تقريبًا، وخلفه إبراهيم آغا، الذي أعدمته الدولة العثمانية في عام 1914، فتسلّم الزعامة في عام 1915 نايف باشا (توفي في عام 1966). انظر: رسالة من فؤاد إيليّا في 5 شباط/ فبراير 2012.

(49) بيان يتعلق بأمن الحدود في أنقرة في 22 حزيران/ يونيو 1929، وبروتوكول يتعلق بمراقبة الحدود وبالأنظمة المرعية التي تطبق على المواشي التي تجتاز الحدود وبمراقبة البدو الرحل، تنفيذًا لاتفاقية المودة وحسن الجوار. انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 622 (2 حزيران/ يونيو 1930)، ص 2-3.

(50) جميل، ص 133. انظر: علي سيدو الكوراني، **من عمان إلى العمادية، أو جولة في كردستان الجنوبية** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1939)، ص 249. وعن الاختراق الفرنسيّ والكماليّ للجمعيّة وللخطة انظر: ملا أحمد، ص 77.

وقد حمّل عثمان صبري محمود إبراهيم باشا الملي مسؤولية تسريب الخطة إلى سلطات نصيبين التركيّة، بينما أبدى قدري جميل باشا شكوكًا كبيرةً بامتناع كل من حاجو آغا ومحمود إبراهيم باشا عن تنفيذ ما كلّفا به. حيث يفسر عثمان صبري عدم إبعاد إبراهيم باشا بسبب تواطئه مع الفرنسيّين على تسريب الخطة، انظر: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ص 146.

(51) قارن من نماذج الطرد مع قرارات نشرت في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 659 (23 شباط/ فبراير =

سياسيًا، لكن في حزيران/ يونيو 1931 أفرجت السلطات الفرنسيّة عن قادة «خويبون» في دمشق[52]، وتبنّت بفعل ارتفاع وتيرة سياسات الهوية لديها في مقاومة تطلعات الوطنيين السوريين لإنهاء التجزئة الإثنية الداخلية، سياسة تشجيع التطور القومي للأكراد، وبرزت آثار هذه السياسة مباشرةً في ثلاثة تطوّراتٍ هي إصدار مجلة هاوار[53]، وإنشاء «الجمعيّة الخيرية الكرديّة الكبرى» في الجزيرة[54]، واعتماد الأبجديّة اللاتينيّة للغة الكرديّة (الكرمانجية).

4- الأبجدية اللاتينيّة: محاولة قومنة اللغة

في عام 1931 عقد في بيت علي زلفو آغا، زعيم حي الأكراد في دمشق، الاجتماع الذي تقرّر فيه استخدام الأبجديّة اللاتينيّة في كتابة اللغة الكرديّة (الكرمانجية) [55]. وهي في الواقع اللهجة الشماليّة التي يتحدث بها أكراد شمال وغرب بحيرة أرومية وأرمينيا وتركيا وسوريّة وأكراد منطقة باهدينان في الموصل، إذ يجد بقية سكّان كردستان الذين يتكلمون اللهجة الجنوبيّة صعوبةً في فهمها. فتتصف اللهجة الشمالية (الكرمانجيّة) بالوحدة، ولا تنقسم إلى لهجات ثانوية أخرى. كما أنها تمتلك أيضًا ملامح متميزةً واضحةً، وربما كانت هي اللهجة الأقدم. أما اللهجة الجنوبية التي تسمّى أيضًا اللهجة الكرديّة، فلها لهجات ثانويّة متنوعة، وأبرزها لهجتان: اللهجة

= 1931)، ص 2-3.

(52) انظر: جمال نبز، في: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ص 153، وملا أحمد، ص 75.

(53) رخّصت الحكومة في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1931 بإصدار مجلة هاوار التي صدر العدد الأول منها في 15 أيار/ مايو 1932 في دمشق. انظر: هروري، ص 135. وصدر عددها الأخير ورقمه (57)، في 15 آب/ أغسطس 1943. وكانت المجلة في البداية نصف شهرية، غير أنها صدرت في ما بعد نصف شهرية، وإلى العدد (24) صدرت نصف شهرية وشهرية، ثم تأخرت في الصدور في ما بعد، فمثلًا صدر العدد (24) في الأول من نيسان/ أبريل 1934، والعدد (25) صدر في التاسع عشر من آب/ أغسطس عام 1934، في ما بعد صدر العدد (26) في الثامن عشر من آب/ أغسطس عام 1935، ونجد العدد (27) يصدر في الخامس عشر من آب/ أغسطس عام 1941، أي إنها توقفت ست سنوات». انظر: هروري، ص 135.

(54) خوين، ص 236-237.

(55) علي آغا زلفو وجلادت بدرخان وحمزة بك من موكس وموسى بك (من أكراد دمشق)، وأكرم جميل باشا. انظر: جميل، ص 164.

الموكرية (الموكري - السوراني)، واللهجة السليمانية (السليمانية - الأردلانية). وتتداخل هاتان اللهجتان ببعضهما من دون حدود واضحة. كما أن هناك لهجة متميزة يطلق عليها في تركيا اسم (الزازا)، وفي إيران والعراق اسم (اللهجة الكورانية). ويتكلم بهذه اللهجة الأكراد القاطنون في المنطقة الشمالية الغربية القصوى بين ديار بكر وازرنجان[56].

تعود أصول ذلك إلى عبد الله جودت في مجلة روزي كرد التي أصدرتها منظمة هيفي (هيوا) خلال عامي 1910 و1912 في اسطنبول، وكان جودت من أبرز أعضائها. وكان وعي بعض أعضاء هذه الجمعيّة قريبًا من وعي القوميين الترك في «تركيا الفتاة»، لكن جودت كان يرى أن الأتراك نسوا ذاتيّتهم القوميّة بسبب انقيادهم خلف الخلافة والسلاطين باسم الإسلام، بينما هم شعب يعود إلى ما قبل الإسلام. ودعا عبد الله جودت في المجلة إلى «كتابة اللغة الكرديّة بالأحرف اللاتينية، لأن أصوات الحروف في اللغة العربيّة غير ملائمة»، لكن يرد عليه أن هذه الدعوة غير ضروريّة، وأن الحروف العربيّة بعد إحداث تغييرات بسيطة يمكن أن تخدم الكرد كما خدمت الفارسية، ويعتبرها «جناية» بحق الشرع[57]. وكان من أعضاء الجمعيّة من ستؤدي عائلتهم دورًا لاحقًا في الحركة القوميّة الكرديّة، وفي وضع الأبجدية الكردية[58].

---

(56) شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافيّة إثنوغرافيّة** (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2005)، ص 481-482.

(57) انظر: علي، ص 182-193.

يشير قدري جميل باشا إلى أن عضو الجمعيّة النشط خليل خيالي كتب «قواعد اللغة الكرديّة، وأعد قاموسًا كرديًّا»، غير أن ضياء أفندي أخذ المسوّدات من خيالي، ولم يعدها إليه بعد الانقلاب الدستوري في عام 1908 بسبب تتركّه كليًّا، حيث حمل اسم ضيا غوك ألب. ولا يشير جميل باشا هل أعدّه خيالي بالحروف العربيّة أم اللاتينية، لكن يبدو أنه أعده بالحروف العربيّة، وهو يشير إلى ما يشير إليه عثمان علي من دعوة عبد الله جودت إلى الحروف اللاتينية، ومحاولة أحد الأعضاء الكتابة بالحروف اللاتينية. انظر: جميل، ص 33-34.

(58) كان من بينهم في اجتماع 1931 الذي جرى فيه إقرار التحوّل إلى كتابة اللغة الكرديّة بالحروف اللاتينية قدري جميل باشا وأكرم جميل باشا. ويشير عثمان علي إليه تحت اسم جميل قدري باشا. أما قدري جميل باشا فيحدد تاريخ تأسيس الجمعيّة بالعام 1912 في ديار بكر. انظر: جميل، ص 26-27. وكان قدري جميل باشا كما يشير جليلي جلال سكرتيرًا للجمعيّة. انظر: جليلي جليل، **نهضة الأكراد الثقافية والقوميّة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، ترجمة بافي نازي ود. ولكرثر (بيروت: دار الكتاب العربي؛ رابطة كاوا للثقافة الكرديّة، 1986)، ص 98.

لكن جلادت بدرخان اعتبرها في إطار الفخر بالنبالة البدرخانيّة، ومحاولة ترسيخ الدور المؤسّس للعائلة في النهضة القوميّة الكرديّة من إبداعه، وأنه اكتشف ذلك بالصدفة[59]. وضع بدرخان هذه الأبجديّة، وصاغها في ملجئه في الجزيرة السوريّة. واعتمدتها جمعيّة «خويبون» في اجتماع لها في دمشق في عام 1931 في بيت علي زلفو آغا[60]. وأخذت قومنة اللغة الكرديّة على غرار منهج البعث أو الإحياء القومي في اللغات الأخرى، شكل دعوةٍ إلى «تطهيرها» من المفردات غير الكرديّة «وعدم إدخال الكلمات غير الكرديّة إلى اللغة الكرديّة»[61]، وكان المقصود بتلك المفردات ما تضمّنته اللغة الكرديّة من «عددٍ كبيرٍ من الكلمات الغريبة المستقاة من الفارسيّة بالدرجة الأولى والتركيّة والعربيّة بالدرجة الثانية»، الذي يُعزى إلى العلاقة العضويّة الآريّة بين الفرس والكرد أولًا، فضلًا عن «اختلاط الأكراد بجيرانهم من الفرس والترك والعرب والأرمن»[62]. والحقيقة كانت محاولة «تطهير» اللغة الكرديّة من المفردات غير الكرديّة في مشروع آل بدرخان متّسقةً مع حدوث حركةٍ عامّةٍ لقوْمنة اللغة في العالم العثمانيّ، بدأها في واقع الأمر العثمانيّون الجدد بقيادة الشاعر نامق كمال (توفي في عام 1888) الذي أطلق حركة تجديد اللغة «العثمانيّة» بأمشاجها المختلفة استنادًا إلى تنقية اللغة من الألفاظ الدخيلة، وتوفير ألفاظٍ تركيّةٍ صميمةٍ لتحلّ محلّها، والاستناد في ذلك إلى أدب الشعب الشائع في الدولة

= للتوسع في شأن اللهجات الكرديّة، ولهجاتها الفرعيّة وفق محور العشائر التي تتكلّم بها انظر: ثامر عبد الحسين العامري، **موسوعة العشائر العراقية**، ج 6 (لندن: مكتبة الصفا والمروة، [د. ت.])، ج6، ص 22-23.

(59) يشير بدرخان إلى الحادثة التي دفعته لاختيار الحروف اللاتينية، وهي أنه «كان يرافق الميجر نوئيل في رحلته إلى المناطق الكرديّة في عام 1919، والذي كان يدوّن بعض مفردات اللغة الكرديّة باللهجة الشمالية، بينما كان جلادت يدوّن القصص والأقاويل والحكايات الشعبية الكرديّة. والغريب أن نوئيل كان يتلو المفردات وأصواتها التي جمعها بسهولة، في حين كان جلادت يجد صعوبة في لفظ بعض الكلمات. تبين لجلادت أن نوئيل كان يستخدم الحرف اللاتيني، فيما كان هو يستخدم الحرف العربي»، أما الفضل الحقيقي لجلادت والذي يرتبط إنجازه باسمه فهو إعداد القاموس الكرديّ باعتباره أساسًا لوضع لغة كرديّة موحدة. وتبنّى شقيقه كاميران الدعوة على صفحات المجلة إلى تكريد اللغة الكرديّة، «وعدم إدخال الكلمات غير الكرديّة إلى اللغة الكرديّة». انظر: هروري، ص 130-131 و140-141.

(60) جميل، ص 164.

(61) هروري، ص 140-141.

(62) خصباك، ص 480.

العثمانيّة. وكانت محاولة نامق كمال في جوهرها نبذًا لـ «أدب الديوان» الذي مثّلت اللغة العثمانيّة بأمشاجها المختلفة لغةً له، تتداولها النخبة البيروقراطية مقابل لغة الشعب. وطوّر الكماليّون هذه الدعوة في عام 1928 إلى اعتماد الأبجديّة اللاتينيّة، وتجذير عمليّة قوْمنة اللغة القوميّة التركيّة، بعد أن كان مؤتمر للشعوب التركّية انعقد في باكو في عام 1926 قد اتّخذ قرارًا باعتماد الأبجدية اللاتينيّة مكان الأحرف العربيّة[63].

ارتبطت حركة تجديد اللغة وتجذيرها القومي باندلاع حركة القوميّات في العالم العثمانيّ، ووفق علاقة اللغة ببناء مفهوم الأمّة، أتى مشروع آل بدرخان من الناحية الزمنيّة في المرتبة الثالثة داخل هذه الحركة العامة، بعد الحركة التركية العثمانيّة للعثمانيين الجدد، وحركة الإحياء اللغوي والثقافي العربي لتأتي بعدها حركة التجديد الكرديّة، لكن محتذيةً النهج الكماليّ في استبدال الأبجدية العربيّة بالأبجديّة اللاتينيّة.

رابعًا: «خويبون» التحالف الكرديّ - السريانيّ الكاثوليكيّ الجديد

1- بين مشروع كردستان تركيا ومشروع الكيان الكرديّ في الجزيرة

أخذ نشاط أعضاء «خويبون» ينوس ما بين اتجاهين: الأول مواصلة العمل لتحرير «كردستان تركيا»، ومثّله آل جميل باشا، والثاني هو اليأس من إمكانيّة ذلك بعد إخماد ثورة أرارات، ومحاولة التعويض عن ذلك بإقامة كيان إثني كردي في الجزيرة يستعيد إمارة الجزيرة - الموصل البدرخانيّة، ومثّله آل بدرخان، ولتشكيل نواة لبناء مملكة كردستان التي كان جلادت بدرخان يحلم بها[64]. وبذلك غدا العمل لتشكيل كيان إثني كردي مؤلف من المهاجرين إلى الجزيرة محوريًا لدى الاتجاه الثاني. وما ساهم في دفع البدرخانيّين للانسحاب الفعلي من المشروع الأساسي لـ «خويبون»، هو قيام السلطات التركيّة في أيار/مايو 1932 بنشر قانون يقضي بتهجير العناصر غير التركيّة

(63) إبراهيم الداقوقي، التركمان في العراق: تاريخهم، آدابهم، فنونهم (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2006)، ص 16-17.

(64) قارن مع: جميل، ص 165-166.

(الكرديّة أساسًا) وتوطينها في مناطق لا يشكّلون فيها أكثر من 5 في المئة من السكان، وبهذا يمكن القضاء على الهويّة الكرديّة التي تتحدى الهويّة القوميّة للجمهوريّة التركيّة. وبينما دعت «خويبون» الأكراد إلى مقاومة هذا البرنامج ومواصلة كفاحهم[65]، كان آل بدرخان يسيرون في مشروعهم الخاص بإحياء إمارة «بوتان» أو جزيرة ابن عمر، بالاعتماد على تشكيل نواة تحالفٍ كردي - مسيحيٍّ مدعوم من قبل سلطات الانتداب الفرنسيّ.

في حزيران/يونيو 1932 نظّم كلٌّ من من كاميران بدرخان وحاجو آغا ومحمود إبراهيم باشا المليّ أعضاء قيادة «خويبون» عريضةً كُتبت باللغة العثمانيّة تضمّنت مطالبة أكثر من مئة شخصيّةٍ كرديّةٍ ومسيحيّةٍ من أعيان الجزيرة الأكراد والمسيحيّين للمفوضية الفرنسيّة ببيروت بإقامة حكم ذاتي مسيحيٍّ - كرديٍّ في الجزيرة تحت الانتداب الفرنسيّ، على غرار نُظم الحكم أو الاستقلال الذاتيّ التي شكّلها الفرنسيّون في لواء الإسكندرون وجبَلي الدروز والعلويّين، بدعوى أن «سكّان الجزيرة من مسلمين ومسيحيين» ينتمون «إلى العرق الآري وإلى الأمة الكرديّة، ويشكلون مقارنةً بالسوريين في الداخل مجموعةً متميّزةً»، و«تعسف الموظفين الحكوميين الشوفينيين» ضد اللاجئين، وإعاقتهم تدفق موجاتها و«وضع برنامج يضع نصب عينيه تصفية الأشخاص الذين لا ينحدرون من العنصر العربي في أقرب وقتٍ ممكنٍ». وتشير الوثيقة إلى أن سكان الجزيرة «سيكونون ملتزمين ومدينين إلى الأبد لفرنسا» في حال تحقيق «الإدارة الخاصّة»، وأن «العشائر التي تستوطن المناطق المحاذية للخط الحديديّ ستقوم بترك تركيا، وستنضم إلى أبناء عشائرها الذين يتواجدون من قبل في الجزيرة، وسوف يجلبون الاعتراف لهذه المنطقة غير المأهولة»[66].

كان هذا المشروع الكياني هو الظاهر في مذكرة بدرخان، بينما كان التفكير الفعلي بوظائفه يدور حول استعادة آل بدرخان إمارتهم «البوتانيّة» (جزيرة ابن عمر) السابقة. وهذا ما كشفت عنه المذكّرة السريّة التي رفعتها المفوّضيّة في

(65) وجّهت الجمعيّة نداءها في 16 حزيران/يونيو 1932 إلى أكراد تركيا لمقاومة هذا البرنامج. انظر: جميل، ص 135-136، و: مكدول، ص 324-325.

يذكر مكدول خطأً أن تاريخ البرنامج هو 1934 بينما هو عام 1932.

(66) قارن مع النص الكامل الذي أعادت مجلة **الحوار** نشره في: **الحوار**، العدد 56 (صيف 2007)، ص 75-87.

نيسان/ أبريل 1932 إلى وزارة الخارجية عن أن هناك احتمالًا لتشكيل كتلةٍ كرديّةٍ - مسيحيّةٍ في منطقة منقار البط (التي ضمّت في عام 1929 إلى سورية) وإقليم الموصل، وهذا المشروع ليس تعبيرًا عن «نزوةٍ» بل هو «خطّة سياسيّة» يجدر الاهتمام بها[67].

يبدو من لغة الوثيقة التي تتسم بلغة الوعي الحديث، وبحشدها مجموعة معارف أنثروبولوجية وسياسيّة وقانونية وقومية مكثفة أن من صاغها لم يكن سوى كاميران بدرخان الذي تولى بنفسه نقلها إلى المفوّضيّة الفرنسيّة في بيروت[68]. وصاغها بدرخان في شروط تمخض الصراع بين الكتلة الوطنيّة السوريّة والمفوّضيّة عن تشكيل حقّي العظم في حزيران/ يونيو 1932 لحكومةٍ تمثّلت فيها الكتلة الوطنيّة بوزيرين، وتحدّدت وظيفتها في المفاوضة حول مشروع المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة وإبرامها، وكانت متقبّلةً لإقرار مشروعات الكيانات الإثنية المستقلة ذاتيًا في المسودة الفرنسية لمشروع المعاهدة[69]. وهدف منها جناح بدرخان إلى أن يحقق لأكراد الجزيرة مكانةً استقلاليّةً خاصّةً في تصميم الدولة الدستوريّ التي ستتمخّض عنها المعاهدة، لكنها تكشف في الوقت نفسه عن انحراف «خويبون» عن هدفها المركزيّ المتمثّل بتحرير كردستان تركيا، إلى إقامة دولةٍ كرديّة مستقلةٍ في الجزيرة، أو دولةٍ كرديّةٍ - مسيحيّةٍ تضمّ الجزيرة والموصل[70]، وهو ما عارضه جناح قدري باشا. وقد حدث هذا الانحراف تحت وطأة سياسات البدرخانيّين الذين

(67) Velud, Tome 3, p. 576.

(68) عن نقل بدرخان العريضة إلى المفوّضيّة انظر: المصدر نفسه.

(69) «تشكّلت حكومة حقي العظم بموجب مرسوم رقم (2)، صادر عن رئيس الجمهوريّة،» النشرة الرسميّة للجمهورية السوريّة (30 حزيران/ يونيو 1932)، ص 143. وضمّت وزيرين «كتلويّين» هما: جميل مردم بك ومظهر رسلان، ليعملا على سبيل تحقيق فكرة المعاهدة وعقدها، غير أنهما استقالا في 5 آذار/ مارس 1933 بضغطٍ من إبراهيم هنانو «زعيم الكتلة الوطنيّة»، بسبب رفض الكتلة الوطنيّة مشروع المعاهدة الذي يكرّس عزل منطقتي اللاذقية وجبل الدروز عن سورية.

(70) قارن بتحليل فيلو للتباينات بين مشروع «المسيحيّين» في إقامة كيان مستقل إداريًا وماليًا على غرار جبل الدروز والعلويّين، ومشروع حاجو آغا لإقامة دولةٍ قوميّةٍ كرديّةٍ، وهذا المشروع يعكس رؤية البدرخانيّين الذين كانوا يتطلعون إلى قيام دولةٍ كرديّةٍ - مسيحيّةٍ تضمّ الجزيرة والموصل. في: Velud, Tome 3, p. 575.

انظر: جميل، ص 165-166.

عاودوا التحالف بين الحركة الكرديّة والمفوّضيّة.

2- انشقاق «خويبون»: من طرد البدرخانيّين إلى الصراع «الديار بكرلي» - «الهويركي»

أ- طرد البدرخانيّين من «خويبون»

كانت التصدّعات قد أخذت تبرز في «خويبون» في إثر إخفاق حركة آب/ أغسطس 1930، في شكل تراشق تُهم بين أعضائها عن مسؤولية الإخفاق، وتسريب بعض أعضاء الجمعيّة ومعاونيهم للخطّة قبل تنفيذها إلى كلٍّ من الاستخبارات الفرنسيّة والتركيّة معًا[71]. واتهم قدري جميل باشا كلًا من جلادت بدرخان وحاجو آغا بالتخاذل في جبهة ديريك بدعوى تصدي عشيرة الحسنان لهما، كما اتّهم محمود إبراهيم باشا الملي بعدم تحريك أي ساكنٍ على جبهة رأس العين[72]، وتمحور هذا الصراع في الاستقطاب بين الديار بكرليّين (آل جميل باشا) المتمسّكين بتوجيه العمل صوب كردستان تركيا والبدرخانيّين (آل بدرخان) أمراء جزيرة ابن عمر (بوتان) السابقين المتوجهين إلى العمل داخل سوريّة. وانتهى هذا الصراع في آب/أغسطس 1932 بفصل كاميران بدرخان مستشار الجمعيّة منها، فتضامن معه شقيقه جلادت، وخرج بدوره منها[73]. وأدّى انتشار خبر طرد آل بدرخان إلى حدوث تصدع كبيرٍ في الحركة الكرديّة، إذ إن عمليّة طرد بدرخان لم تجر في إطار اجتماعٍ للجنتها المركزيّة، بل في نوعٍ من مؤتمرٍ عام لها، ضمّ أيضًا الزعماء الأكراد المحليّين، ولذلك تكوّن انطباع بأن الجمعيّة انهارت، وهو ما ظهر في ترديد بعض الصحف بأن جمعيّة «خويبون» حُلّت[74].

وصل التراشق بين آل جميل باشا وآل بدرخان إلى درجة اتّهام آل جميل

(71) مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 117 و148.

(72) جميل، ص 133.

(73) هروري، ص 122و126-127، وانظر: ملا أحمد، ص 83.

عن رواية قدري جميل باشا انظر بـ: جميل، ص 176-177.

(74) في آب/ أغسطس 1932 أرسلت جمعيّة «خويبون» رسالةً إلى جريدة (دوغرويل- الطريق الصحيح) بحلب تنفي فيها الأخبار التي أوردتها الجرائد مثل الف باء والنداء عن حلّها لنفسها. انظر: ملا أحمد، ص 73-74.

باشا لكاميران بدرخان باختلاس بعض أموال الجمعيّة التي كان خازنًا لها[75]، بينما كان الاستقطاب بين العائلتين الديار بكرليّة والبدرخانيّة البوتانيّة يتخطّى ذلك إلى صراع بين العائلتين على زعامة الحركة الكرديّة، وإلى اعتراض آل جميل باشا على مشروع كاميران بدرخان والبدرخانيّين عمومًا بإحياء إمارة جزيرة ابن عمر في الجزيرة والموصل، وتحبيذ قيام مملكةٍ كردستانيّةٍ يتولى البدرخانيّون عرشها. واتّهم الديار بكرليون كاميران بدرخان باتّخاذ الحركة الكرديّة مظلّةً لإحياء مشروعهم الإماراتيّ الخاص وبحثهم عن الزعامة. وكان مفهوم «المملكة الكردستانيّة» لدى آل بدرخان يعني بالفعل، كما تقول وثائق العائلة البدرخانيّة، جزيرة ابن عمر[76].

ربما أدّى انفراد كاميران بدرخان في حزيران/ يونيو 1932 بتقديم مضبطة المطالبة بتشكيل كيانٍ كرديٍّ - مسيحيٍّ في الجزيرة إلى المفوّضيّة الفرنسيّة دورًا في تعميق فجوات الصراع الداخليّ، إذ تمّ بعدها في آب/ أغسطس 1932 طرد كاميران من الجمعيّة. فبينما كان البدرخانيّون يستخدمون الجمعيّة لإقامة هذا الكيان الذي يستعيدون فيه إمارتهم المفقودة عبر تحالفٍ كرديٍّ - مسيحيٍّ، كان قدري جميل باشا متمسّكًا ببرنامج «خويبون» في تحرير كردستان تركيا.

ب - الصراع الديار بكرليّ - الهويركيّ وتفكّك «الجمعيّة الخيريّة الكرديّة» في الجزيرة

كان الهويركيّون في الأصل من العشائر التي تقع في إطار نفوذ البدرخانيّين

(75) عن الصراع بين العائلتين انظر: خوين، ص 208 و225.

(76) تشير وثائق جمعية العائلة البدرخانيّة إلى أن محضر الجمعية وقّعه 648 عضوًا، وهي احتجّت في اجتماعها في 27 أيار/ مايو 1920 على ما ورد في معاهدة الصلح مع العثمانيين من «ترك جزيرة ابن عمر لسوريا»، وتقديم احتجاج للسفارة البريطانيّة على ذلك. ثم في الاجتماع الثاني في 4 حزيران/ يونيو 1920 تم إقرار ما يلي: «تمّ الاتفاق على مسودة المذكّرة التي كتبها كاميران عالي بك، والمتضمنة تمني ضم جزيرة ابن عمر إلى إمارة (مختاريّة) كردستان، أو بعد سنةٍ إلى دولةٍ كرديّةٍ مستقلّةٍ، كما تمّ الاتفاق على تاريخ وملاحق حكومة الجزيرة الإدارية». ويفهم من ذلك أن البدرخانيين فكروا دومًا بجزيرة ابن عمر كجزء مما دعي بكردستان تركيا، ولم ترد لهم سورية أو القسم الجزراوي منها كجزءٍ من كردستان أو من إمارة جزيرة ابن عمر. انظر: سانز، ص 206-207.

يوم كانوا أمراء لبوتان أو لجزيرة ابن عمر، فكان زعيمهم يتبع له[77]، وواصل حاجو آغا هذه العلاقة الزبائنيّة التقليديّة بين الحضريّين البدرخانيّين الأمراء وقبليّيهم، ومثل الأداة المحليّة للبدرخانيّين في الجزيرة السوريّة، ولهذا دعم البدرخانيّين الأكثر براغماتيّةً وتمرسًا في دسائس الدبلوماسية السريّة وكواليسها في صراعهم مع آل جميل باشا، وعبّر عن ذلك بنشر مقالة تحمل توقيعه في مجلة هاوار التي يحررها جلادت بدرخان في آذار/ مارس 1933، تحمل عنوان «الشيخ والآغا والمتنوّرون»، متّهمًا «المتنوّرين» و«المثقفين» بأنهم هاجروا من كردستان واستقروا في المدن الكبيرة لينعموا بالرفاهيّة، بينما وقع عبء العمل القومي الكرديّ على من يتّهمونهم من الأغوات ورؤساء العشائر، وأن العمل الكرديّ يجري بتكاتف الجميع[78].

كان حاجو آغا يقصد بهم أمثال قدري جميل باشا وعارف عباس والدكتور أحمد نافذ الذين ينتمون إلى فئة «المثقفين». ويبدو أن وصف «المتنوّرين» في مقالة حاجو آغا لم يكن إلا تعبيرًا عما كان يوصف في ديار بكر تحت لقب «البيك» في تمييزه عن «الآغا». ففي ديار بكر كان الآغا هو الزعيم القبلي الجبلي الأمّي الذي يتميز بأنه محارب، بينما كان «البيك» هو الذي يعيش في البلدة، وقد لا يكون زعيمًا قبليًّا أصلًا، هو متعلم ويشارك في السياسة. وفي منظور القبليّين الجبليّين الأميّين كان البكوات أو اللاقبليّون المتعلّمون والسهليّون لا يصلحون للقتال[79]، فكانوا بالتالي «مرذولين» بالنسبة إليهم. لكن حاجو آغا حاول أن يرتقي بوعي الآغا إلى مستوى تكاملي يرى أن العمل الكرديّ مهمّة الجميع.

خلال ذلك نشرت بعض الصحف العربيّة والتركيّة أنباءً عن قيام «خويبون» بحلّ نفسها للاستفادة من قانون العفو العام الذي أصدرته الحكومة التركيّة، لكن قدري جميل باشا نفى ذلك[80].

ساهم ذلك في تطوير وتيرة الصراع بين آل جميل باشا وآل بدرخان إلى

(77) بروينسن، ص 230.

(78) هروري، ص 141.

(79) بروينسن، ص 239.

(80) جميل، ص 156.

صراع بين الديار بكرليّين بقيادة آل جميل باشا، والهويركيّين بقيادة حاجو آغا. وانعكس هذا الصراع الجديد في تفكك الجمعيّة الخيريّة الكبرى التي أسّستها «خويبون» في عام 1930 لمساعدة الفقراء الأكراد في الجزيرة، وبنتيجة هذا الصراع لم يصل أي مبلغٍ حقيقيٍّ إلى الفقراء الأكراد باستثناء خمس ليراتٍ سوريّةٍ، بل توزّعه «البكوات والأفنديّة» على حدّ تعبير جكر خوين[81]. واستعاد هذا الصراع بين «البيكوات» (الديار بكرليّين) المدينيّين و«الآغوات» (الهويركيّين) الجبليين تاريخ صراع سابق بين هاتين الفئتين في أوساط الأعيان الأكراد في العشر الأول من القرن العشرين، حين حشد الأعيان الأكراد المدينيون المستتركون مثل ضياء أفندي أو لاحقًا ضياء غوك ألب، والقوميون المبكرون مثل أكرم جميل باشا وغيرهم، في ديار بكر قواهم لتحطيم نفوذ إبراهيم باشا المليّ الزعيم الكبير و«المخيف» للعشائر المليّة في زمن «الكتائب الحميديّة»، والتخلص منه ما انتهى بملحمة فراره التراجيديّة وموته بشكلٍ غامضٍ في تشرين الأول/ أكتوبر 1908 في منطقة تل شرابة الواقعة بين قضاء نصيبين ولواء الزور في الفترة الحرجة الفاصلة بين إعادة السلطان عبد الحميد الثاني للدستور العثمانيّ وخلعه عن السلطنة في عام 1909[82].

(81) تشكّلت الجمعيّة باقتراح من حاجو آغا باعتبارها جمعيّة مرخصة قانونًا، وتولى ابنه حسن حاجو آغا رئاستها، بينما تولى شوكت زلفي، مدرّس اللغة الفرنسيّة السابق في ثانوية ديار بكر أمانة سرها، وكلٌّ من قدري جميل باشا وحاجو آغا وعارف عباس، المفتش السابق للزراعة في جنوب تركيا، عضويتها. ويتهم جكر خوين الجميع باستلام الأموال لأنفسهم في ما عدا خمس ليرات فقط. انظر: خوين، ص 238-241.

ولا ينجو حاجو آغا من اتهامات جكر خوين، حيث يشير إلى أن الأخير أصدر يانصيبًا باسم الجمعيّة، لكنه سرق إيراده البالغ 1270 ليرة لينفقها على بناء قصره (ص 240). المعلومات عن شوكت زلفي وعارف عباس مستمدة من: زازا، ص 42.

كانت الاتّهامات بالاختلاس متبادلة بين شخصيات خويبون، فيذهب أوسمان صبري إلى حدّ اتهام جلادت بدرخان بأنه أخذ ثمن الطلقات والنقود المخصصة له في المهمة التي أوكلتها «خويبون» له في درسيم إلى جيبه. انظر: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ص 129.

(82) عن هذه الروايات انظر: زكريا، ج2، ص 665.

ومع سرد مؤرّخ حلب الشيخ كامل الغزي لحياة إبراهيم باشا وموته، وكان قريبًا من اللجنة التي اضطر السلطان إلى تأليفها للتحقيق بما نسب إلى إبراهيم باشا من تجاوزات في ولاية ديار بكر ولواء دير الزور. انظر: كامل الغزّي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية بحلب، [د. ت.])، ج3، ص 479-484.

خامسًا: حركة دوم - حاجو آغا - محمود الملي الانفصاليّة الأولى

1- رؤوس التحالف الثلاثيّ

تشكّلت هذه الحركة في عام 1933 في شأن مطلب الحكم الذاتيّ للجزيرة إبان مداولات مجلس النواب السوري حول مشروع معاهدة 1933 التي رفض المجلس إقرارها بسبب نصّها على استقلال كلٍّ من حكومتي اللاذقية وجبل الدروز، وانقسام المنطقتين بين «وحدويّين» متمسّكين بتوحيد «الدويلات» السوريّة كافّة التي أنشأها الفرنسيّون في جمهوريّة واحدةٍ، و«انفصاليّين» متمسّكين باستقلالهم الذاتيّ الكيانيّ[83]. وتمثّلت رؤوس الحركة بكلٍّ من:

أ - محمود إبراهيم باشا المليّ، رئيس عشائر «المليّة» الكرديّة - العربيّة، كانت تحت سيطرته أكبر كتلةٍ بشريةٍ عشائريةٍ مسلحةٍ في الجزيرة، وربما تجاوز حجمها وفق تقديرنا أكثر من نصف عدد أكراد الجزيرة البالغ عددهم يومئذ وفق الإحصائيّات الفرنسيّة 81450 نسمة[84]، إذ قدّر جميل كنّه الذي زار منطقة آل إبراهيم باشا في الجزيرة قوّته الجاهزة بـ20 ألف مسلّح في سورية بين مشاةٍ وخيّالة متمركزين في منطقة رأس العين قرب الحدود السوريّة - التركيّة الجديدة[85].

ب - الزعيم المحارب حاجو آغا، رئيس عشائر «الهويركيّة»، وكانت حاشيته العائليّة والشخصيّة مؤلّفةً من نحو 200 مهاجر استقروا في عام 1927 في منطقة قبور البيض (تربسبي بالكرديّة) [86]، ثم تضخّم حجم قبور البيض في

(83) اتّهمت الكتلة الوطنيّة الكومندان الفرنسيّ في الجزيرة في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1933 - أوائل شباط/ فبراير 1934 بالوقوف وراءها حين عرض المفوض السامي دو مارتيل مشروع معاهدة على مجلس النواب، إذ جمع الكومندان الفرنسيّ نواب المنطقة ورؤساء عشائرها ووجوهها، وحرّضهم على طلب انفصال منطقتهم عن الحكومة المركزية «ليتم تخليصهم من السفر لدمشق، والمراجعات فيها». انظر: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج2، ص 132-133.

(84) «Situation politique en Jezireh après les élections de 1936 (Statistique par race et communauté),» dans: Velud, Tome 3, p. 228.

(85) البحري، ص 85.

(86) Velud, Tome 2, pp. 158-159.

عام 1931 إلى 3000 نسمة[87]، وكان ذلك يعني أن نحو نصف العشائر الهويركيّة قد استقرّ في سورية[88]. وأضيف إلى قوة حاجو آغا في تلك الفترة تحالفاته مع كلٍّ من عشائر الميران والآليان وآل العباس في عشيرة الشيتيّة وعشائر طيّ العربيّة، ولا سيما عشيرة الجوّالة العربيّة - الكرديّة منها وغيرها[89]، وكان حاجو آغا قد أبعد من الجزيرة إلى دمشق في عام 1930 في أثر إخفاق خطة آب/ أغسطس 1930 في الهجوم على الأراضي التركيّة على طول خطّ ديريك - جرابلس الحدوديّ لتخفيف الضغط العسكريّ التركيّ عن ثورة آرارات، وبقي مع أعضاء قيادة جمعيّة «خويبون» الآخرين المبعدين قيد الإقامة الجبريّة في منزل علي زلفو آغا في حي الأكراد بدمشق حتى حزيران/ يونيو 1931[90].

ج - ميشيل دوم، رئيس بلدية القامشلي منذ عام 1930، وهو سرياني كاثوليكي من ماردين، تلقّى علومه في مدرستي الآباء الكبوشيّين والآباء الفرير الدومينيكان بماردين، ووصل مع طلائع الحملة العسكريّة الفرنسيّة التي احتلت الجزيرة في عام 1923، بصفته مترجمًا لها، وكان مع الحملة العسكريّة التي احتلّت القامشلي في آب/ أغسطس 1926، وعمل فعليًّا على هيئة مستشارٍ لضبّاط الاستخبارات الفرنسيّين، وغدا بفضل «إقطاعاتهم» له مقابل خدماته خلال بضعة سنواتٍ ملاّكًا كبيرًا في الجزيرة[91].

(87) المصدر نفسه، ج3، ص 426.

(88) روجيه ليسكو، **اليزيديّة في سورية وجبل سنجار**، ترجمة أحمد حسن (دمشق: دار المدى، 2007)، ص 229 و247.

(89) كان ابنه الأكبر حسن المتوقع أنه ولد في عام 1889، رقيبًا في خيّالة الحرس السيّار الفرنسيّ، ومتزوّجًا ابنة الحاج بركات الذي هو في الوقت نفسه ابن عم عبدو المرعي زعيم عشيرة الآليان الكرديّة. بينما كان ابنه الثاني جميل عريفًا في الكتيبة الفرنسيّة، أما الابن الرابع يوسف (ولد نحو عام 1904) الذي كان عريفًا سابقًا في الكتيبة الفرنسيّة، فكان زوج ابنة أحد الزعماء الذين قتلهم حاجو آغا لخصومته معه. أما ابنه محمد شريف فكان زوج ابنة سليمان عباس، زعيم الشيتيّة. انظر: «Notice de renseignement sur les fils d Hadjo,» dans: Velud, Tome 2, pp. 158-159.

(90) انظر: جمال نبز، في: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري**، ص 153، وملا أحمد، ص 75.

(91) مادة ميشيل دوم، في: جورج فارس، محرّر، **من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957** (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ج1، ص 255.

اتّهمه الوطنيون بارتكاب جناية قتلٍ ضدّ أحد أعداء السياسة الفرنسيّة، انظر: خالد بكداش، **ماذا في الجزيرة؟: صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس**، ص 12. =

2- مضبطة أعيان الجزيرة: حملة تبوني والضغط على الوطنيّين (1936)

برزت فاعليات تحالف دوم- حاجو آغا- الملّي الثلاثي المؤثرة في تطور الأحداث من جديد عشية بدء المفاوضات السوريّة- الفرنسيّة في 4 نيسان/أبريل 1936 بباريس بين وفد الكتلة الوطنيّة السوريّة ووزارة الخارجيّة الفرنسيّة لعقد معاهدة صداقةٍ وتحالفٍ تحلّ مكان الانتداب[92]، واستمرت وتيرة هذا التحالف بالارتفاع طيلة الشهور الخمسة للمفاوضات وبعدها. وخلال هذه الفترة حرّك المستشارون الفرنسيّون في المناطق الكيانيّة الإثنية الخاصّة في جبلي العلويّين والدروز أكبر عمليّة ضغطٍ على وزارة الخارجية الفرنسيّة للحيلولة دون ضمّ «دولتي» جبلِ الدروز واللاذقيّة إلى الدولة السوريّة. ونتج من ذلك حدوث انقسام كبيرٍ في كلٍّ من المنطقتين ما بين الانفصاليّين والوحدويّين، وتخلّلته صدامات واضطرابات وانقسامات اجتماعيّة وسياسيّة حادّة محليّة بين الطرفين، وأخذ على مستوى الشكل صيغة «عرائض» أو

= وقصد بكداش بهذا الوطني توفو آغا (توفيق)، رئيس عشيرة الملية الكرديّة العاموديّة (نسبةً إلى بلدة عامودا) الذي قتله الملازم تيرييه في 15 آب/أغسطس 1926 بمساعدة دوم. ويعتبره خالد بكداش «أحد الزعماء المناوئين للسياسة الاستعمارية الرجعية، بينما تعتبره التقارير الاستخبارية الفرنسيّة العنصر «الأخطر» على الفرنسيّين في عامودا. وفي التقارير الفرنسيّة يحضر دوم منقذًا لحياة الكابتن الفرنسيّ انظر: Velud, Tome 2, p. 293.

(92) الكيالي، ج4، ص 254 -255.

انظر صورة الاتفاق المعقود بين الكتلة الوطنيّة ودو مارتيل في 1 آذار/مارس 1936 (ج 4، ص128-130). وصرّح المفوض السامي في هذا السياق: «أن فرنسا لا مصلحة لها في هذه القضية إلا على قدر ما يجب القيام به من إيضاح صيغ التطبيق العميق لمبادئ حدّدتها جامعة الأمم المسؤولة فرنسا أمامها». بيان الحكومة السوريّة في 2 آذار/مارس 1936. وَردَ نصّه الكامل، في: الكيالي، ص130-131. وبيان السيد هاشم الأتاسي في 8 آذار/مارس 1936، في: الكيالي، ص159-160.

قام قادة الكتلة أنفسهم بالتجمع أمام الأسواق، وقصّ الشرائط الخضر الممدودة عند مداخلها لفتح الأسواق في خطوةٍ رمزيةٍ على أنها تمثل حزب «الأمة» الذي يقوم بالإضراب وينهيه. وبذلك انتهى الإضراب الخمسيني الذي كان أكبر انتصار حقّقته الكتلة الوطنيّة منذ تأسيسها حتى تاريخه. انظر: فيليب خوري، سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920-1945 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص 585.

وجرى على هذا الأساس تأليف وفد المفاوضات السوري في 12 آذار/مارس، وتوجهه في 22 آذار/مارس للشروع في المفاوضات. سمّت الكتلة الوطنيّة كلًا من هاشم الأتاسي «رئيسًا»، وفارس الخوري وجميل مردم بك وسعد الله الجابري لعضوية الوفد، وأضافت الحكومة كلًا من الأمير مصطفى الشهابي وادمون حمصي إليه، كما عيّن نعيم الانطاكي سكرتيرًا. انظر: الكيالي، ج1، ص 161-164.

«مضابط» موجّهةٍ إلى المفوّضيّة ووزارة الخارجية الفرنسيّة. كما صدر الضغط الثاني الأشدّ من القوميين الكماليّين الأتراك في لواء الإسكندرون الذي يتمتّع منذ عام 1921 بنظام إداريٍّ خاصٍّ مستقل ذاتيًا في إطار تبعيّته لولاية حلب، ثم في إطار تبعيّته لحكومة دولة سوريّة بدءًا من عام 1925. إذ قدّم القوميّون الأتراك في اللواء خلال مفاوضات الكتلة الوطنيّة في باريس عرائض إلى المفوّض السامي في بيروت يطلبون فيها فصل اللواء عن سوريّة.

اشتدّت حملة الضغط على المفاوضات بين 2 نيسان/ أبريل 1936 عشية التهيّؤ لجلسة المفاوضات الاستكشافيّة الأولى، و5 نيسان/ أبريل 1936 حين بدأت الجلسة الثانية. وفي هذا السياق تمّ في 5 نيسان/ أبريل توجيه «مضبطة أعيان الجزيرة» برفض الوحدة مع سوريّة، والمطالبة بدولةٍ جزيريّةٍ مستقلةٍ ذاتيًا تحت أمرة حاكمٍ فرنسيٍّ على غرار دولتي الدروز والعلويّين[93]. وكان حاخام القامشلي قد انضمّ إلى حملة الضغط هذه حين وجّه رسالةً إلى رئيس الوزراء الفرنسيّ ليون بلوم بوصفه يشترك معه في الدين وليس بوصفه اشتراكيًّا، بأن يتمّ منح الجزيرة وضعًا مشابهًا لوضع لواء الإسكندرون في اتفاقيّة أنقرة (1921)[94]. ويبدو أن هذه المطالبة تمّت في ضوء معرفة الحاخام بالعلاقة الحميمة التي ربطت بين ليون بلوم ووايزمن، حيث سبق لبلوم أن وعده بتسهيل الهجرة اليهوديّة إلى سوريّة[95]، وحملت المضبطة عشرات تواقيع الأعيان وأختام المخاتير من مختلف العشائر العربيّة والكرديّة والمذاهب الدينية، بما في ذلك توقيع نائبي الجزيرة خليل إبراهيم باشا الملي وسعيد إسحق السرياني الأرثوذكسي، وثلاثة من قادة أعضاء جمعيّة «خويبون»، لكن ليس هناك أي تأكيد حقيقي للتواقيع[96].

---

(93) انظر النص الكامل عند: Velud, Tome 4, pp. 212-227.

(94) خوري، ص 585.

(95) Marcel Homet, *Syrie Terre irredente l'histoire secrète du traité Franco-Syrien: Où va le Proche-Orient*, Preface du General Ed. Bremond, L'Académie des Sciences Coloniales (Paris: J. Peyronnet et Cie, 1938), p. 146.

(96) Velud, Tome 4, pp. 212-227.

حملت المضبطة تواقيع عددٍ كبيرٍ من رؤساء البلديات والمخاتير والأعيان والتجّار ورؤساء عشائر رئيسيين وثانويين عرب وأكراد ويزيديين، وكان أبرزها على مستوى الدور السياسي تواقيع ثلاثة من قادة جمعيّة «خويبون»، يمثلون قوتها العشائرية الضاربة، وهم قدري جميل باشا ومحمود إبراهيم باشا المليّ وحاجو آغا، كذلك حملت تواقيع نائبي الجزيرة سعيد إسحق (سريان أرثوذكس) وخليل إبراهيم باشا الملي (عشائر المليّة)، إضافةً إلى تواقيع عددٍ من رؤساء عشائر طيّ والجبور وشمر الزور وغيرها.

تلقف الكاردينال جبرائيل تبّوني (1878 – 1968) هذه المضبطة، واستخدمها في حملة الضغط على وزارة الخارجية الفرنسيّة، وهدّد بمقاومة المسيحيّين العنيفة لأيّ محاولةٍ لوضعهم تحت سلطة دمشق في ما إذا لم تأخذ الحكومة الفرنسيّة الجديدة آمالهم بالاعتبار، وتستشيرهم بمصير سوريّة. استغلّ المفاوض الفرنسيّ في أيار/ مايو 1936 حملة تبّوني للضغط على الوفد السوري في موضوع الأقليّات. وفي هذه الفترة تحديدًا كان السفير البريطاني في بغداد قد نشر تقريره عن «مذبحة الأشوريين» في العراق، واعتبرها نتاجًا لنقص الضمانات الممنوحة للأقليّات في الاتفاقيّة العراقيّة – البريطانيّة الموقّعة في عام 1930[97]. ولم تكن ضغوط تبّوني من دون جدوى، إذ ساهمت تقاريره في فتور حماسة وزير الخارجية الفرنسيّ فلاندن (Flindin) لبدء المفاوضات، وحتى أواخر نيسان/ أبريل 1936 «بدا أنّ الأمور وصلت إلى مأزقٍ مسدودٍ، وكانت المسوّدة التي تسلّمها هاشم الأتاسي رئيس الوفد السوري في أواخر نيسان/ أبريل تقوم على شروطٍ غير مقبولةٍ، والواقع أن التوصل إلى اتفاقٍ كان متعذّرًا لولا حدوث «معجزة» على صعيد السياسة الفرنسيّة. حيث أدّت نتائج الانتخابات العامة إلى استبدال حكومة ألبير سارو (Albert Sarraut)، ووزير خارجيّته بحكومة ليون بلوم «الاشتراكيّة» التي شغل فيها دلبوس (Delbos) منصب وزير الخارجيّة[98].

اشتدّت وتيرة الانقسام والاستقطاب مع قرب نهاية المفاوضات، وتوضّح إخفاق «الانفصاليّين» أو «الاستقلاليّين» الجهويّين في الحصول على الاستقلال الذاتي، حيث نظّم مطران السريان الكاثوليك يعقوب يوحنا حبيّ الذي عيّنه البطريرك تبّوني[99] في عام 1933 نائبًا بطريركيًّا على

(97) عبد الرحمن البيطار، الوحدة السوريّة – اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسيّ، 1918–1939 (حمص: دار اليمامة، 1996)، ص 72–73.

(98) ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 275.

(99) كان تبّوني تلميذ المدرسة الإكليركية للدومينيكان في الموصل، ورسم كاهنًا في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1902، وسرعان ما ارتقى في عام 1908 ليصبح أمين سر البابا مونسنيور جان درو، ورسّم في 19 كانون الثاني/ يناير 1913 رئيسًا للأساقفة، وأصبح النائب البطركي في ماردين ولم يكن له من العمر سوى 23 سنة، ثم تولى إدارة بطريركيّة السريان الكاثوليك في عام 1919، وكان من جيل الإكليروس الذي عاش تفصيلات المذابح ضد الأرمن عشية انخراط الدولة العثمانيّة في الحرب العالمية =

الجزيرة[100]. في 30 آب/ أغسطس 1936 (قبل تسعة أيّام من اختتام المفاوضات في «قصر الساعة» بباريس بتوقيع المعاهدة) حرّكت السلطات الفرنسية المحلية الضغط على المفاوضات بين الكتلة الوطنيّة والحكومة الفرنسيّة، في شكل عقد مؤتمر عام جمع فيه ممثلي الأقليات، وقرّر التمسك بالمضابط السابقة، ورفض استقبال أي موظف سوري، وأعلن الإضراب العام. في اليوم نفسه عقد دهام الهادي، رئيس عشيرة شمر الخرصة، ورئيس فرع «الكتلة الوطنيّة» في الجزيرة مؤتمرًا موازيًا في قرية أزنود جنوب القامشلي ضم بعض قادة الوحدويين العرب والأكراد والمخاتير. وبذلك انقسمت الجزيرة سياسيًّا وعشائريًّا ومناطقيًّا بين السهوب الرعوية - الزراعيّة والبدويّة المدينة لتجار القامشلي والحسكة المسيحيّين واليهود والمدن الدائنة التي يتألّف معظم سكانها من المسيحيّين والأرمن واليهود الذين سيطروا بحكم قدرات رأسمالهم البشريّ على أسواق المراكز المدينيّة الناشئة، واحتكروا المهن العلميّة والخدميّة الحديثة في الطبّ والصيدلة والتسويق والإقراض والتجارة[101].

وفي هذا الجو الاستقطابيّ وجدت الأطراف المنقسمة نفسها في غمرة الانتخابات.

= الأولى، فكانت مدركاته برمّتها محكومةً بـ«هستيريا» الخوف الطائفي من المسلمين، وتحوّلت إلى كراهيةٍ شديدةٍ للعرب. انظر: إيف ترنون، ماردين: **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915**، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة 2008)، ص 54 و282-286.

انظر: طارق متري، «المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر،» في: **المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق**، تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 863.

(100) يعقوب يوحنا حبي: ولد في الجزيرة نحو عام 1884، ورسم أسقفًا على أورنيم شرفا، وعيّن نائبًا بطريركيًا في الجزيرة العليا وملحقاتها في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1933. انظر: «الطوائف غير المسلمة في سورية وممثلوها الروحانيون،» في: **دليل الجمهوريّة السوريّة، 1939-1940** (دمشق: جريدتا الأخبار والنظام ومطبعة ألف باء، 1940)، ص 199-200.

(101) Velud, Tome 3, p. 582.

انظر مع جكر خوين الذي يصف مواقع القوّة الاجتماعية في التوزع المهني كما يلي: كان المسيحيون «يعملون في مجالات الطب والصيدلة والتجارة، كان اقتصاد الوطن في أيديهم، الأغنياء، المتعلمون، المترجمون، الجندرمة، المدن، كل ذلك كان من نصيبهم»، في: خوين، ص 288.

سادسًا: الانتخابات: الانقسامات العشائريّة - المذهبيّة - السياسيّة

1- الانقسام بين كتلتي دهام الهادي وحاجو آغا

جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1936 الانتخابات البرلمانيّة في المحافظات السوريّة كافةً وفق نظام الدرجتين[102]. وأشرفت عليها حكومة عطا الأيوبي الانتقالية. وسبقها وقوع بعض الاضطرابات في أنطاكية وحلب. وكان أخطرها حوادث جمعيّة «الشارة البيضاء» الكاثوليكيّة شبه الفاشيّة بحلب وكان لها فرع نشط نسبيًا في الجزيرة، يرأسه يعقوب حبي، مطران الجزيرة للسريان الكاثوليك[103].

أما في الجزيرة فاحتدم الاستقطاب بين قائمة «الكتلة الوطنيّة» بقيادة دهام الهادي شيخ عشائر شمر الخرصة البدويّة (الرحّل) والقائمة «الانتدابيّة» بقيادة حاجو آغا، رئيس عشائر الهويركيّة، المصنّفة رسميًا عشائرَ نصف حضريّة[104].

---

(102) لم تجر انتخابات محافظتي جبل الدروز واللاذقية إلا في عام 1937 بعد تأليف الحكومة الدستوريّة، وبدء تطبيق المعاهدة بإلحاقهما بسلطة الحكومة السوريّة.

(103) وقعت في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1936 بعد أقل من أسبوعين على عودة الوفد من باريس حوادث «الشارة البيضاء» في حلب، ونشبت في الظاهر في أثر مشادّة بين أحد أعضاء جمعيّة «الشارة البيضاء» الذين كانوا يقومون بجمع التبرعات لجمعيتهم ورجل مسلم رفض التبرع، وتطوّر الشجار إلى مجابهة دامية بين المسيحيّين والمسلمين في حيي الجابرية والحميدية ذهب ضحيتها أكثر من خمسة أشخاص ومئات الجرحى. ولم تهدأ المواجهة بين الفريقين إلا حين تدخل الجيش الفرنسيّ وفصل بين الفريقين. وحمّلت الكتلة الوطنيّة «دوائر الأمن العام والحكومة» مسؤولية المواجهات، وأن «المغرضين الذين يريدون عرقلة الاتفاق الودي بين سورية وفرنسة، وإبطال المعاهدة تستروا وراء الشارة البيضاء». انظر: **ملحق صوت الأحرار**، 12/ 11/ 1936.

كان قائد تنظيمات حزب «الشارة البيضاء القومي» في حلب هو عبود قنباز، وكان مفوضًا للبوليس الخصوصي في المندوبية الفرنسيّة في حلب، وصرفته المندوبية الفرنسيّة في آب/أغسطس 1921 من العمل لأسباب لم تبيّنها، ونشرت رسميًا أنه ما عاد له علاقة معها من قريب أو بعيد. انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 207 (22 آب/ أغسطس 1921)، ص 1.

(104) قاد دهام الهادي، شيخ عشائر شمر الخرصة قائمة «الكتلة الوطنيّة» التي ضمّت كلًا من يونان هدايا (سريان أرثوذكس)، وعلي الزوبع (عشيرة الجبور)، وعبد الباقي نظام الدين (كردي - عربي)، بينما تألفت القائمة «الانتدابية» من خليل إبراهيم باشا (العشائر المليّة - كردي - عربي)، وسعيد إسحق (سريان أرثوذكس)، وقدور بك (عشيرة المحلميّة كردي - عربي). والاثنان الأولان كانا نائبين سابقين عن الجزيرة =

ولم يكن هذا الاستقطاب عربيًا - كرديًا، أو مسيحيًا - إسلاميًا، بل كان استقطابًا معقّدًا يعكس الاستقطابات كافّة في إطار استقطابٍ سلوكيٍّ مباشرٍ وملموسٍ بين من يؤيّد الفرنسيّين ومن يعارضهم من مسلمين ومسيحيّين[105]، إذ انقسمت العشائر العربيّة والكرديّة، والأعيان المسلمون والمسيحيّون حولها، وتشخصن الانقسام في صراع اتّخذ شكل صراع شخصيٍّ حادٍّ بين حاجو آغا ودهام الهادي[106]. وفي هذا الصراع المتمفصل مع الاستقطاب بين أنصار الفرنسيّين وخصومهم، حاول الشيخ الهادي أن يعطي حملته الانتخابيّة مضمونًا دينيًا بدعوة المسلمين في الجزيرة من عربٍ وأكرادٍ لـ«الجهاد» و«الاتحاد المقدّس» ضد الفرنسيّين وحلفائهم المسيحيّين «الكفرة»، «خونة الوطن»، «المتغطرسين» على المسلمين بتحالفهم مع الفرنسيّين، و«المستأثرين بالأراضي»[107].

= في مجلس عام 1932. انظر: «قرار المفوض السامي رقم 252 في 21 كانون الثاني 1932 بأسماء المنتخبين لمجلس النواب، حلب،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 708 (4 شباط/ فبراير 1932)، ص 1.

وكان سعيد بك إسحق وخليل بك إبراهيم باشا محسوبين يومئذٍ على «الانتدابيين»، ومُنحا في أوائل كانون الثاني/ يناير 1934 وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية، وكانا إضافةً إلى مطران حلب للأرمن الكاثوليك المدنيين الوحيدين اللذين مُنحا هذا الوسام في قائمة تضم ثمانية ضبّاط فرنسيين. انظر أيضاً: «مراسيم مختلفة،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 1 (15 كانون الثاني/ يناير 1934)، ص 1.

كانت عشيرة الهويركيّة التي يرأسها حاجو آغا واحدةً من اثنتي عشرة عشيرة معترف بها رسميًا، ويتلقى رؤساؤها إعاناتٍ سنويةً مقابل قيامهم بـ«مدّ يد المساعدة الكافية في أمر تحقق وجباية الأغنام»، وكانت عشيرته هي العشيرة الكرديّة الوحيدة في جدول العشائر المعترف بها رسميًا عشيرة نصف متحضرة، قارن مع: «مرسوم 1073، تاريخ 4 كانون الثاني 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 2 (14 كانون الثاني/ يناير 1937)، ص 12-13.

(105) يكتب جكر خوين: «الجزيرة منقسمة إلى تيّارين: تيار حاجو آغا وهو للكردياتية، والثاني تيار دهام الهادي وهو تيار العروبة»، لكنه يستدرك مباشرةً ويقول: «لكن في الحقيقة الأكراد والعرب انقسموا بين حاجو آغا والشيخ دهام، أو يمكن أن يُقال حلفاء فرنسا وحلفاء العرب». انظر: خوين، ص 276.

(106) يشير جكر خوين إلى أنه تم عقد اجتماع في منزل حاجو آغا في الحسكّة حضرته مجموعة أحمد نافذ (الديريكية)، وأن حاجو آغا نهض وقال: «إن وضعتم هذه القبعة تحت أقدام دهام الهادي، فسوف أحرق نفسي وأولادي في هذا البيت»، وأن الدكتور أحمد نافذ لم يوافق على التصويت لقائمة حاجو آغا إلا بعد أن استدعى مرشحيها، وقيامه بتقريعهم على تخلّيهم عن كرديّتهم، وادعائهم بهذه الكرديّة اليوم فقط للحصول على الأصوات. ووصف خليل إبراهيم باشا بأنه لم يقل مرةً واحدةً إنه كردي، بينما وصف قدور بك أنه ينادي الآن بـ«الكردياتية» بينما دعا الطبيب العربي إلى منزله ولم يدعه مرةً واحدةً. انظر: خوين، ص 287-288.

(107) Velud, Tome 3, p. 581.

على الرغم من «تطييف» أو «تديين» الصراع السياسي، فإنه كان يعبّر بشكلٍ معقّدٍ عن نتائج السياسات الفرنسيّة في استخدام حيازة الأرض وتملّكها باعتبارها سياسةً في الثواب والعقاب، وفي «تمييز المهاجرين» من «السكان الأصليين»، و«السعي بكل الوسائل للتفريق بين هؤلاء وأولئك، فظهر الموظّفون الفرنسيّون بمظهر الحامي للمهاجرين والمنعم عليهم، ومنحوا زعماءهم كثيرًا من الأراضي التي كان يزرعها السكان الأصليّون»[108]، في إطار جعل الأرض «لعبةً سياسيّةً».

2- السريان: التصدعات السريانيّة الأرثوذكسيّة - الكاثوليكيّة والتلاعب الفرنسيّ بها

كان الموقف السريانيّ الأرثوذكسيّ منقسمًا بحدّةٍ بين القائمتين اللتين ضمّت كل منهما مرشحًا أرثوذكسيًّا منافسًا للآخر[109]. وانقسم الفضاء السرياني الأرثوذكسي بنتيجته بين المستثمر الزراعي المبكّر، يونان هدايا الذي يدعمه المجلس الملي للسريان الأرثوذكس برئاسة صاحب الثروة الكبيرة، والمزارع والمستثمر الصاعد الجديد مسعود أصفر الذي سترتبط باسم عائلته إحدى أبرز محدّدات الثورة الزراعيّة في الجزيرة السوريّة، وبين سعيد إسحق وجيه عامودا

(108) بكداش، ص 9.

(109) كان يونان هدايا مرشح المجلس الملي السرياني الأرثوذكسي في القائمة «الوطنيّة»، بينما كان سعيد إسحق، ويتحدر في الأصل من قلعتمرا، وكان في عام 1928 رئيسًا لبلديّة عامودا قبل أن يصبح نائبًا في عام 1932، مرشحًا في القائمة «الانتدابية». غامر كريستيان فيلو في كتابه عن الجزيرة السوريّة في مرحلة الانتداب الفرنسيّ باعتبار أن ترشيح هدايا لنفسه في إطار قائمة «الكتلة الوطنيّة» قد رفض من قبل طائفته، واعتبر بمنزلة «خيانةٍ» لها، إذ كان هدايا مرشح المجلس الملي، ودافع المجلس كما وجهاء السريان الأرثوذكس في الأحداث التي تلت الانتخابات عن مرشحه، وعن مرشحي قائمة «الكتلة الوطنيّة». حول استنتاجات فيلو قارن مع: Velud, Tome 3, p. 572.

يعتبر المجلس الملي هيئة اعتبارية استشارية برئاسة المطران أو المعتمد البطريركي في مراكز الأبرشيات، يتولى تصريف شؤون الأبرشية الإداريّة والماليّة والاجتماعيّة ورفع مستواها، ويشرف على مؤسسات الطائفة. وكان في الجزيرة أقرب إلى ما يمكن تسميته بمجلس شيوخ الطائفة وأعيانها الكبار. وشكّل آل نجار منذ تأسيس المجلس الملّي ولعقودٍ طويلةٍ أحد أبرز أركان المجلس الملّي في الجزيرة. انظر: جوزيف أسمر ملكي، من نصيبين إلى زالين (القامشلي) (دمشق: مطبعة دار العلم، 1995)، ص 70-71.

المسيحي، ورئيس بلديّتها السابق، ونائبها في برلمان عام 1932، الذي غدا ملّاكًا كبيرًا، لكنه جمع ثروةً من عمله تعتبر متواضعةً قياسًا على ثروتيّ مسعود أصفر ونجار.

في هذا الانقسام التقليدي حول الزعامة دعم المطران حبيّ مطران السريان الكاثوليك ومجلة البشير اليسوعية في بيروت سعيد إسحق الأرثوذكسي بمواجهة يونان، مرشّح المجلس الملّي بوصفه المرشح الأكثر «مسيحيّةً» في اعتماده[110]، بينما كانت فاعليّة منافسه المطران السرياني الأرثوذكسي الماردينيّ إقليميس يوحنا عبه جي (1871 – 1949) الذي كان أوّل مطران يعيّنه البطريرك السرياني مار أفرام برصوم (1887 –1957) [111] لأبرشيّة الخابور[112] ضعيفةً بسبب محدوديّة قدراته على العمل العام[113]، كما أن حملة دهام

(110) عن دعم مجلة البشير انظر: سعيد إسحق، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان/ أبريل 1938،» في: **مجلد جلسات مجلس النواب لعام 1937**، ص 146. (نسخة شكري الكيخيا المحفوظة في الأرشيف الشخصيّ لعلاء الدين السيّد في حلب)، لم يكن هناك أي مقعد مخصص للسريان الكاثوليك أو الكاثوليك في الجزيرة بسبب قلة عددهم، كما لم يكن لهم بسبب ذلك مقاعد في مجلس المحافظة، بل في حصة الأقليات التي يجري تعيينها وليس انتخابها.

(111) ولد البطريرك أفرام في الموصل في 15 حزيران/يونيو 1887، ودرس السريانيّة في دير الزعفران بجوار ماردين. ورسّم قسيسًا في عام 1913. وفي عام 1918 رسّم مطرانًا على أبرشية سورية التي كان كرسيها في حمص وسمي سويريوسًا، وبعدها ضمّت إلى حلب فجبل لبنان. وفي عام 1919 سمّاه البطريرك إلياس الثالث في مؤتمر باريس للسلام لمصلحة «الملة السريانيّة» بعد أن نكبت في الحرب العالمية الأولى. وفي المؤتمر وقف إلى جانب الحركة العربيّة، ولذا اعتبره الفرنسيّون غير موثوقٍ به. في عام 1932 انتخب عضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق. وفي 31 كانون الثاني/ يناير 1932 انتخب قائمقامًا بطريركيًا بعد وفاة سلفه البطريرك إلياس الثالث. وفي 15 كانون الثاني/ يناير 1933 انتخبه المجمع المقدس بطريركًا على انطاكية وسائر المشرق. ألّف معجمًا عربيًا - سريانيًا وتاريخ طور عابدين وتاريخًا دينيًا مدنيًا مختصرًا من عام 1800 حتى عام 1945. انظر: «مادة مار أغناطيوس أفرام الأول في: فارس، **من هو في سورية 1949**، ص 37–38.

(112) في عام 1933 أحدث البطريرك أبرشية سريانيّة للجزيرة مستقلة عن أبرشية حلب، تولاها المطران إقليميس (يوحنا عبه جي) (1933–1943)، ليخلفه بدءًا من عام 1943 المطران أسطاثاوس قرياقس. انظر: ملكي، ص 52.

(113) كان البطريرك قد أوفد أمين سره قرياقوس لحل مشكلة سريان الجزيرة في مهمة موقتة اصطدم فيها بأركان سياسة الكثلكة الفرنسيّة في الجزيرة، ولا سيّما مع المطران حبي والقائد ملكيس. وفي صيف عام 1933 قلّد البطريرك الجديد مار أفرام المطران عبجي أبرشية الجزيرة والفرات (الخابور). عن التعيين، انظر: مار أوسطاثيوس روهم، **السريان في أبرشية الجزيرة والفرات: تاريخ، حضارة، تراث**، ج 2 (دمشق: [د. ن.]، 2006)، ص 434–535.

الهادي على المسيحيّين «الكفرة» المتحالفين مع الفرنسيّين استفزّت الفضاء السرياني الأرثوذكسي الذي كانت العشرات من عائلاته تعيش من دخل رجالها المتطوعين في وحدات الجيش الفرنسيّ في الجزيرة، والذي كان معظم جنوده من السريان الأرثوذكس، ويدينون برزقهم للفرنسيين. وكان قائدهم الكابتين ملكيس صادق وهو كلداني من أروميّة (الإيرانيّة) قد اتّبع سياسةً دؤوبةً لقوْمنتهم على الأساس الكلدو - أشوري الذي بلوره الخبراء الفرنسيّون في عام 1919 عشيّة الصراع الأنكلو- فرنسيّ على مصير الموصل، بينما كان المطران قرياقوس أمين سر البطريركية الذي أوفده البطريرك لحلّ مشكلة السريان «المتكثلكين»، قد دخل في نزاع مع المطران السرياني الكاثوليكي حبي، وكان يسخر من تسمية الفوجين السريانين باسم الكلدو - أشوريين ما دام جنودهما سريانًا[114]. وكانت سخرية المطران من مفهوم كلدو - أشوري، جزءًا من موقف أفرام المبكّر في رفض استبدال اسم السريان بالأثوريّين، باعتبارهم أصحاب كنيسةٍ عريقةٍ تختلف جملةً وتفصيلًا عن الكلدان والأثوريّين.

لم يكن دعم رؤساء السريان الكاثوليك لإسحق حبًّا به، بل «نكايةً» بالسريان الأرثوذكس الذين ينتمي إليهم، واستعادة في شروط المنفى الجديد لتاريخ الصراع المرير والعنف المذهبيّ بين السريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس في ماردين وديار بكر عمومًا في أواخر العهد العثمانيّ[115]. وبذلك حصل إسحق على دعم السريان الكاثوليك والمسيحيّين الكاثوليك عمومًا الذين لم يكن لهم

---

(114) انظر: Velud, Tome 3, p. 474.

(115) تتلخّص إحدى أبرز عقد هذا الصراع كما ترويه وثائق عائلة حنا سري جقي في أن المطارنة السريان الذين تكثلكوا عادوا إلى السريانيّة مثل المطران صومي «الذي رجع لأحضان كنيسته نادمًا على ما فعل»، وبرجوع البطريرك المنفصل عن السريان والمتكثلك عبد المسيح الثاني إلى السريانيّة، وردًّا على ذلك كتب مطران السريان الكاثوليك إلى المتصرّف، بأنّ البطريرك عبد المسيح هو سريان كاثوليك وأن السريان حجزوه في دير الزعفران رغمًا عن عدم رضاه». وشكل المتصرف لجنة لسماع إفادة المطران فقال: «أنا سرياني قديم، لمدّةٍ كنت مسافرًا عند البابوية، والآن رجعت لبيتي دير الزعفران. ماذا يريدون مني البابوية». وفي هذا الوقت عاد المطران صومي من الكاثوليكيّة إلى الأرثوذكسيّة. راجع: فريد بسمارجي، **أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل** (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 205.

أما الرواية السريانيّة الكاثوليكية التي يعرض ترنون جانبًا منها، فتتحدث عن قيام اليعاقبة (السريان الأرثوذكس) باعتقال من تكثلك وحجزه، وتأليب السلطات العثمانيّة على السريان الكاثوليك بوصفهم جزءًا من الأرمن الكاثوليك. انظر: ترنون، ص 89-90.

بحكم نسبتهم العددية المحدودة مقعد خاص بهم لا في البرلمان ولا في مجلس المحافظة[116]، كما حصل على دعم السريان الأرثوذكس في بلدته عامودا التي شكّل منذ ما قبل فترة الانتداب الفرنسيّ أحد أبرز تجارها، ثم تولى رئاسة بلديتها في أواخر العشرينيات وحتى تاريخ انتخابه أوّل مرّةٍ في البرلمان. وأدى الانقسام السرياني الأرثوذكسي في الجزيرة في عام 1933 دورًا معيّنًا، وإن كان محدودًا في ترجيح أصوات سعيد إسحق، لكنه لم يكن كافيًا لنجاحه، إذ نجح إسحق بأصوات الثانويّين الأكراد أساسًا في منطقتي ديريك وعامودا.

تعود مشكلة انقسام هذا الفضاء إلى نجاح الفرنسيّين بكثلكة عدد من السريان في الجزيرة، ما دفع البطريرك إلى إيفاد أمين سره المطران مار أسطاثيوس قرياقوس (1902 - 1988) لحلّ المشكلة، بعد فشل وجوه الطائفة المحليّين في ذلك[117]. وكان ذلك جزءًا من مشكلة أعقد في فضاء السريان

(116) يستفاد من قانون المحافظات الذي نشره المفوض السامي الفرنسيّ في 10 كانون الثاني/ يناير 1936، أي قبل توقيع المعاهدة أن الكاثوليك كانوا أقلية في الهيكل الدياني لمحافظة الجزيرة (الحسكة)، فلم يخصص الملحق الرابع لهذا القانون أي مقعد لطائفة كاثوليكية في انتخابات الأعضاء الثمانية لمجلس المحافظة، بينما خصص مقعدين للأقليات في عداد المقاعد الأربعة التي يحق للسلطة أن تعين ممثليها. وزعت المقاعد الثمانية المنتخبة بالشكل التالي (5 سُنّة) و(1 أرمن أرثوذكس) و(1 سريان أرثوذكس) و(عضو من منطقة البدو). أما الهيئة الانتخابية لكل مجلس محافظة فهي مؤلفة من الوزراء السابقين، ورئيس الطوائف الدينيّة في المنطقة الانتخابية ذات العلاقة، وأعضاء مجالس الأقضية غير الموظفين، وأعضاء المجالس البلدية غير الموظفين، وأعضاء غرف التجارة والصناعة، والملاكين العقاريين الذين يدفعون فعلًا رسم الضريبة العقاريّة مبلغًا سنويًا قدره 100 ليرة سورية على الأقل، ورئيس ونائب وأمين سر وأمين صندوق كل من كان أصحاب المهن الحرة وأعضاء مجلس نقابة المحامين الأصليين، ورؤساء جمعيات أصحاب الحرف غير الحرة، والمختارين والمختارين المعاونين، وأعضاء مجالس الأحياء. انظر: **دليل الجمهوريّة السوريّة، 1939-1940**، ص 102-103.

(117) لدى انتخاب أفرام في كانون الثاني/ يناير 1933 بطريركًا للكرسي الرسولي الإنطاكي وجّه كتابًا في 23 آذار/ مارس 1933 إلى المطران يوحنا كندور، رئيس أبرشيتي دمشق ولبنان يشير فيها إلى «أن أهل الحسجة كتبوا لنا أن الشعب المنقسم عندهم يلزم إصلاحه، ثم يصير الانتخاب، وذلك بعدما توجه وفد من قامشلي وعامودا ولم ينجح». راجع: «رسالة البطريرك أفرام الأول برصوم إلى الحبر الفضيل المطران مار أيونيس يوحنا رقم (88) في 23 آذار/ مارس 1933،» في: بسمارجي، ص 147-148. وتكثلك هذا المطران في أيار/ مايو 1950. انظر: جورج حبيب هافوري، **السريان الآراميون: من أمسهم الغابر إلى يومهم الحاضر** (دمشق: مطبعة ألف باء، 1998)، ص 172. وعن ارتباط المشكلة بالتكثلك فهو مستمد من محادثة أجراها الباحث في الأول من أيلول/ سبتمبر 2010 بحلب مع فريد بسمارجي أحد المختصين بالتاريخ الحديث للكنيسة الأرثوذكسية وأبرشيتها في حلب والجزيرة الفراتية التاريخية.

الأرثوذكس اللاجئين إلى الجزيرة، ثم إلى دمشق(118). وكانت عملية كثلكة السريان المنتقلين من تركيا إلى سورية في أواخر العشرينيّات باستغلال ضعفهم وإغرائهم، تمثل نوعًا من سياسة فرنسيّة «خفيّة» للضبّاط والموظفين اليمينيين، وهو ما مثل أحد مشكلات الكنيسة السريانيّة الأرثوذكسية في سورية(119)، بقدر ما مثل استغلال الانقسامات التقليدية المندلعة في الثلاثينيات في الكنيسة الأرثوذكسية السوريّة أحد منافذ تدخل السلطات الفرنسيّة وتلاعبها بها في الفضاء الأرثوذكسي العام لتقوية المضامين الكاثوليكية «الصليبية» المتفرنسة للانتداب(120). وكانت حملة كثْلكة السريان الأرثوذكس في الجزيرة الأكثر شدّةً بحكم النشاط المنهجي للكابتين الكلدانيّ ملكيس في كثلكة السريان.

3- انقسام الأكراد بين قائمتين وطنيّة وانتدابيّة

كان الأكراد منقسمين بين مؤيّدي القائمة «الوطنيّة» (أنصار الكتلة

(118) الواقع أن مشكلات السريان الأرثوذكس القادمين إلى الجزيرة ثم إلى دمشق قد شكلت مصدر مشكلات داخلية تكاد تكون مستعصية في الكنيسة، فقد كانت أبرشية دمشق المؤلفة من القادمين إليها من ماردين وديار بكر وآزخ والرها والحسكة وعامودا وغيرها متنازعةً على انتخاب الكاهن الذي سيرئسها، وبلغ من شدة النزاع أن «المجلس الملي لا شاغل له إلا فضّ هذه الخصامات من دون جدوى». انظر: بسمارجي، ص 137.

(119) في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1929 سجّلت سلطات الانتداب 57 عائلة من سريان الرها في حلب كانت «كاثوليك دون علمهم». من رسالة المطران أفرام برصوم إلى جميل جقي رقم (709) في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1929، انظر النص الكامل للرسالة في: بسمارجي، ص 136.

(120) على مستوى الروم الأرثوذكس انكشف صراع داخلي حاد سيتطوّر طيلة عقد الثلاثينيات على الأقل بين أنصار انتخاب الأسقف بازيليوس والأسقف أرسينوس حداد، وكان مترافقًا مع صراع أرثوذكسي - يسوعي، إذ استغلّ اليسوعيّون هذا الانقسام في تحريض عددٍ من العائلات الأرثوذكسيّة على التكثلك رسميًا، لكن واجهته حركة معاكسة، وهي عودة عائلات متكثلكة إلى الأرثوذكسية. انظر: محمد الهواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (الدار البيضاء: شركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997)، ص 277.

للاطلاع على شهادة حية عن هذا الصراع في اللاذقية راجع: يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسيّ** (بيروت: دار النهار، 1991)، ص 258-259. وعن متابعةٍ بحثيّةٍ علميّةٍ لذلك، انظر: هاشم عثمان، **تاريخ اللاذقية، 637-1946** (دمشق: وزارة الثقافة، 2002)، ص 173-176.

لمزيد من المعلومات الإضافية عن أزمة الكنيسة الأرثوذكسية في الثلاثينيات، والتدخل الدولي وفي مقدمه الفرنسي فيه، واصطراع المواقف داخل الكنيسة، انظر: طارق متري، **سطور مستقيمة بأحرف متعرجة عن المسيحيين الشرقيين والعلاقات بين المسيحيين والمسلمين** (بيروت: جامعة البلمند ودار النهار، 2008)، ص 122-126.

الوطنيّة)، ومؤيدي القائمة «الانتدابيّة»، حيث دعم أعيان المليّة والمحلميّون وأعيان الآليان والميران والمرسينية وبعض أعيان الشيتية من الناخبين الثانويّين قائمة حاجو آغا، بينما دعمت عشائر عامودا الكرديّة برمتها في ما عدا عشيرة المرسينية قائمة الهادي، بسبب عدائها الشديد لحاجو آغا، وكانت هذه العشائر تمثل مركز ثقلٍ كبيرًا في حجم الأصوات، وانحازت قيادة جمعيّة «خويبون» إلى القائمة الوطنيّة، ووعدتها بالتصويت لها، في حين تبنّى الملا السابق والشاعر القومي الشعبي جكر خوين القائمة الانتدابيّة، وعمل مساعدًا لحاجو آغا الذي كان كافأه على عمله معه بمنحه قريتين لاستثمارهما. وبصعوبةٍ بالغةٍ تمكن حاجو آغو وجكر خوين من انتزاع دعم «خويبون» لقائمته، بينما قرّر حاجو آغا شراء الأصوات المتبقية المعارضة له مهما كلّف الثمن، وكان في مقدمها أصوات ناخبي عامودا الثانويّين[121].

الواقع أن جمعيّة «خويبون» عارضت قائمة حاجو آغا ليس بسبب الخلاف المستعصي بين آل جميل باشا وآل حاجو آغا من جهة، وبين نخبتها القيادية وآل بدرخان من جهةٍ ثانيةٍ فحسب، بل ولعدم ثقتها بالمرشّحين الكرديّين في قائمته أيضًا، وهما خليل إبراهيم باشا الملي وقدور بك، ونأيهما عن الحركة الكرديّة. لكن الجمعيّة التي تعرف بأس حاجو آغا و«بطشه»، وكذلك تمثيله «بيضة القبان» في العلاقة الكرديّة - الفرنسيّة في الجزيرة، اضطرت إزاء ضغوطه وتهديداته وقوْمنة صراعه مع دهام الهادي إلى تغيير موقفها والتصويت له. وبذلك سار المثقفّون القوميون الأكراد خلف الآغا الذي لطالما نعتوه بالجهل، متوهّمين كسبه وربطه بعهود الوفاء وردّ الجميل آملين تحويل شوكته من دعم مشاريع البدرخانيّين إلى دعمهم.

(121) يقول جكر خوين إنهم قاموا برشوة سعيد آغا الدقوري بـ6000 ليرة سورية، وإقناعه بأنهم انتزعوا زعامة المدينة من سعيد إسحق لمصلحته مقابل تصويته لقائمتهم، وإنهم أوهموه بأن ابن خلو، زعيم المرسينية، تخلى عن حاجو آغا كرمى لهم، وأنه يجب رد الجميل إليه بتأييده. ويصف جكر خوين ذلك بلعبةٍ وحيلةٍ انطلت على سعيد آغا. وبهذا الشكل بحسب سردية جكر خوين فازت قائمة حاجو آغا. انظر: خوين، ص 276-278. لكن لا يوجد ما يدعم سردية جكر خوين هذه، إذ إن السلوك القريب جدًّا بعد نحو شهور لكلٍّ من سعيد آغا الدقوري، ولكتلة قدري جميل باشا تثبت العكس، لكن ادعى العديد من الناخبين الثانويين المحسوبين على «القائمة الوطنيّة» أنهم امتنعوا من المشاركة في التصويت بسبب ما وصفوه بتدخلات «غريبةٍ» في مجراه. انظر: النذير (6 كانون الأول/ ديسمبر 1936).

4- العرب: انقسامات واستقطابات

أما وجهاء العشائر العربيّة الكبرى مثل شمّر الزور والجبور وطيّ فكانوا منقسمين حيال محاولة الهادي فرض زعامته على الجزيرة وعليهم باسم «الكتلة الوطنيّة»، كما كانت مصالحهم متضاربةً. وفي حين كانت شمّر الخرصة موحّدةً، فإن العشائر العربيّة الأخرى كانت منقسمة حيث دعم الشيخ عبد العزيز المسلط الذي يأتي في المرتبة الثانية بزعامة الجبور بعد شقيقه شيخ مشايخ الجبور جميل المسلط باشا القائمة الانتدابية نكايةً بشقيقه عبد العزيز المسلط باشا وبدهام الهادي شيخ شمر الخرصة بسبب تبنيهما لعلي الزوبع بدلًا منه في الانتخابات[122]، وخوف تجريد الفرنسيّين له من أراضي الدولة التي استأجرها. كما دعم الشيخ ميزر عبد المحسن رئيس شمّر الزور الذي يتمركز في قرية السيجر أو قرى السيكر (السيكرات، وهي ثلاث قرى متجاورة تقع على الطريق الواصل بين الحسكة والدرباسية وتبعد عن الحسكة نحو 45 كلم، وعن الدرباسية نحو 20 كلم)، القائمة «الانتدابيّة» بسبب خصومته التقليديّة مع الهادي[123]، وإجازة الضبّاط الفرنسيّين له وضع اليد على خمس قرى كبيرةٍ في الدرباسيّة[124]، وخوفه من منافسة ابن عمّه مشعل باشا بن فارس له على رئاسة العشيرة[125]، إذ كان الفرنسيّون قد عزلوه عن رئاسة العشيرة في

(122) كان علي الزوبع ينتمي إلى فئة مثقفي العشيرة الذين تلقوا تعليمًا تنظيماتيا في اسطنبول، وقرّبه الشيخ جميل باشا المسلط منه كنوع من مستشارٍ له في علاقاته السياسيّة كافة، وكانت ميوله تركيّة، ويحظى بثقة القادة الأتراك. انظر: صالح هواش المسلط، **صفحات منسية من نضال الجزيرة السوريّة** (دمشق: دار علاء الدين، 2001)، ص 182-183. وكان الزوبع من بين وجهاء العشيرة، وينتمي إلى عائلة ملحم التي تنحصر فيها رئاسة الجبور. انظر أيضاً: زكريا، ج2، ص 645. وآل الملحم هم رؤساء عموم الجبور في المشرق العربي.

(123) شمر الزور أو العمشات هو الفرع الذي كان يديره سابقًا فارس باشا الجربا، وكان مرتبطًا بمتصرفي دير الزور، فأطلق على فرقته اسم «شمّر الزور». انظر: زكريا، ج2، ص 619.

(124) زكريا، ج2، ص 634.

(125) كان مشعل بن فارس الجربا شيخ شمر الغربية على نزاع شديدٍ مع دهام الهادي شيخ الخرصة منذ العشرينّيات، حيث اصطّف مع الياور، رئيس شمر العراق ضد الهادي في سورية قد شارك في أوائل عام 1920 في العمليّات ضدّ البريطانيّين، وأقام صلاتٍ «وديّة» مع السلطات العسكريّة الفرنسيّة الجديدة، لكن هذه الصلات تقوّضت في عام 1929، فعبر الحدود في عام 1930 إلى العراق، ولم يعد إلا في عام 1937 إبان الحكم الوطني. انظر: ماكس فون أوبنهايم، آرش برونيلش وفرنركا كاسكل، **البدو: الجزء الأول: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد =

عام 1929 بذريعة تهرّبه الضريبي، وأرغموه على مغادرة سورية[126]، لكنه عاد في عام 1937 إلى عشيرته مستقويًا بالحكم الوطني، ومطالبًا باسترداد رئاسته لها، فوقف إلى جانب الوطنيّين، بينما وقف خصمه إلى جانب الانتدابيّين[127].

أما عشائر طيّ فكانت منقسمةً في أثر وفاة شيخها طلال بن عبد الرحمن في تموز/ يوليو 1936، بين أنصار الشيخ محمد عبد الرحمن العائد من منفاه بتركيا إلى الجزيرة مطالبًا برئاسة العشيرة، وكان حاجو آغا يدعمه، وابن عمّه الشيخ حسن السليمان الذي كان دهام الهادي يدعمه[128]. كان محمد عبد الرحمن معاديًا للفرنسيّين، وفضّل الإقامة في نصيبين على الخضوع للفرنسيّين في الجزيرة، لكنه وقف نكايةً بالحكومة المحليّة وبدهام الهادي اللذين يدعمان منافسه إلى جانب «الانفصاليّين» المدعومين من فرنسا. كان دهام الهادي يعتبر نفسه شيخ عشائر طي، وليس شمّر الخرصة فقط[129]، بينما كان حاجو آغا يعتبر نفسه طائيًا بالتحالف والقرابات، والحقيقة أن قسمًا كبيرًا من العشائر الكرديّة التي كان يستند إليها حاجو آغا مثل عشائر ميران والآشتيّة وآليان كانوا من حلفاء طيّ، ويعتبرون أنفسهم طائيّين بهذا القدر أو ذاك، ويخضعون لها في العرف العشائريّ[130]، أما طيّ نفسها فكانت تنظر إلى نفسها ندًّا لشمّر، وترفض

= شبر (لندن: دار الوراق، 2004)، ص 230.

وكان مشعل شيخ شمر معروفًا لدى الجميع منذ بداية العشرينيات بـ «ارتباطه بالفرنسيّين، وتلقي أوامره منهم» (من جيمس مورغان القنصل البريطاني في حلب إلى وزير الخارجية في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، في: نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربيّة في الوثائق البريطانيّة: نجد والحجاز (1921-1922)**، 7 مج (لندن: دار الساقي، 2007)، مج 6، ص 463.

(126) Velud, Tome 2, p. 22.

في 14 أيار/ مايو 1934 توفي الشيخ عبد المحسن بن عبد الكريم الجربا، رئيس عشيرة الزور، وعيّن بدلًا منه ابنه الشيخ ميزر عبد المحسن بناء على ترشيح مندوب المفوض السامي العام، وغدا يتقاضى 2644 ليرةً سوريةً تعويضًا سنويًّا. راجع: **الجريدة الرسميّة**، العدد 21 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934)، ص 317.

(127) أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ج1، ص 230.

(128) انظر: مقابلة مع عبد الصمد فتيح، في: **النذير** (8 تموز/ يوليو 1937) ويذكر أوبنهايم أن طلال عبد الرحمن توفي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، ولعله الأدق، لكن هذا الاختلاف لا يغيّر من جوهر تطوّر الأحداث المتعلقة بوفاته. راجع: أوبنهايم، برونيلش وكاسكل، ج1، ص 271.

(129) انظر تعريف الهادي لنفسه في: فارس، **من هو في سورية 1949**، ص 455.

(130) انظر: زكريا، ج2، ص 659-660.

الخضوع إليها بحكم العقد السابق بين شيخهم حسين آل عبد الله وفارس الجربا شيخ شمّر[131].

5- سقوط/ إسقاط مرشحي الكتلة الوطنيّة ومشكلة التصديق على نتائج الانتخابات

تمخضت الانتخابات عن سقوط مرشحي قائمة «الكتلة الوطنيّة» في ما عدا عميدها دهام الهادي الذي كان يمثل «المستلحقات»، بينما فازت القائمة «الانتدابيّة» المنافسة[132]. رفض الوطنيّون (الذين هم في الوقت نفسه أنصار الحكومة) الاعتراف بنتائج العمليّة الانتخابيّة، واتّهموا محافظ الجزيرة نسيب الأيوبي بتزوير الانتخابات والتلاعب بها ليفوز منافسوهم[133]، ما حمل مجلس

(131) المصدر نفسه، ج1، ص 72-73.

تعتبر عشيرة طيّ من بطون عشيرة شمّر، وعرفت باسم شمر بسبب تغلّب بطن شمر على عشائر بني طي، غير أنها غدت مستقلة ذاتيًا عنها، فلا تدفع لها «خوّة» (حق الإخاء)، حيث استبدلت الخوّة بين شيخ شمر وشيخ طيّ بالمصاهرة بين ابن فارس الجربا حين دخل الجزيرة، وابنة حسين آل عبدالله شيخ طيّ الذي أمن تسلط الجربا عليه بفضل هذه المصاهرة (ج 1، ص 72، وج 2، ص 616 و638).

(132) بنت استخبارات المفوّضيّة التي يسيطر عليها عتاة اليمينيين والعسكرتاريين المعادين للمعاهدة الفرنسيّة - السوريّة تقديراتها لقوة من وصفتهم بـ«الحكوميين» و«الإقليميين» على أساس نتائج الانتخابات النيابية بشكلٍ خاطئ ومضلِّل، ومتعمّدٍ سياسيًا لتضليل وزارة الخارجية الفرنسيّة، في تبرير الخطة الإثنيّة المقبلة، وهي محاولة إنشاء كيان كلدو- أشوري- كردي- بدوي في الجزيرة السوريّة. فبحسب هذا التقرير كان عدد «الإقليميين» بين العرب المسلمين قريبًا من عدد «الحكوميين»، كما أن 57960 من الأكراد كانوا «إقليميين»، مقابل 23670 من «الحكوميين»، أما المسيحيّون على مختلف طوائفهم فحدّد التقرير 70 مسيحيًا «حكوميًّا» فقط، مقابل 30980 من «الإقليميّين». انظر: «Situation Politique en Jezireh après les élections de 1936 (Statistique par race et par communauté),» dans: Velud, Tome 4, p. 228.

كان الرقم بالنسبة إلى الجميع كما بالنسبة إلى المسيحيّين يناقض الحقيقة تمامًا لتبرير الخطة الانفصاليّة، إذ استند التقرير على ما يبدو إلى أن موقف الناخب الثانوي يُعبّر عن موقف العشيرة، أو المجموعة التي ينتمي إليها ككل، كان يمكن للتقرير الإحصائي - السياسي أن يكون أرصن لو أنه اكتفى بمستوى حجم الناخبين الثانويّين كما سجلته النتائج «الظاهرة» للانتخابات بغض النظر عن مدى «سلامتها»، كي لا ندخل في تعقيدات مسألة التزوير.

(133) كان معظم الناخبين «الثانويين» قد شكوا تدخل «رجالٍ رسميّين وغير رسميّين» فيها، فأحجموا عن المشاركة فيها، ولهذا انتدبت الحكومة مفتش الملكية ومدير وزارة الداخليّة بهيج الخطيب لمعالجة المشكلة. نظر: النذير: (3 و6 كانون الأول/ ديسمبر 1936). ويبدو أن تقرير الخطيب عن نتائج تحقيقه جاءت مؤيدةً للمحضر الذي رفعه المحافظ نسيب الأيوبي الذي اتهمه الوطنيون بتزوير =

النوّاب الذي تسيطر عليه «الكتلة الوطنيّة» إلى المماطلة في التصديق على صحّة انتخاب النوّاب الثلاثة الفائزين[134]. وأخذ يتلقى سلسلة عرائض مؤيدة لنتائج الانتخابات ومعارضة لها تعكس حدّة الاستقطاب السياسي في الجزيرة بين أنصار الكتلة الوطنيّة وأنصار الانتداب[135]. وكان بعضها يشتمل على «أختام» و«تواقيع» مكتوبة بخط واحدٍ[136]. وفي هذه الظروف وصل المحافظ الجديد بهجت الشهابي إلى الحسكة.

سابعًا: إدارة الشهابي: تعجرف السلطة وصبّ الزيت على النار

1- تطهير الإدارة و«تعريبها»

في أواخر كانون الثاني/ يناير 1937 عيّنت الحكومة الوطنيّة المركزية في

= الانتخابات، بدليل أنه لم يعرض على المجلس تقرير رسمي يشكك في ذلك المحضر. وأشار سعد الله الجابري، وزير الداخلية، أمام مجلس النواب الجديد إلى أن الخلاف على نتائج الانتخابات تسبّب بحملة «شكاياتٍ واحتجاجاتٍ كبيرةٍ ضد الحكومة على سير العملية الانتخابية. انظر: «الجلسة السادسة والعشرون،» الجريدة الرسمية (27 كانون الأول/ ديسمبر 1937)، ص 487، وخوري، ص 586.

(134) لونغريغ، ص 312.

دفعت هذه المماطلة النائب سعيد إسحق إلى التعبير عن استيائه من «تأخير» لجنة الطعون في المجلس في بت انتخابات الجزيرة، وأن هذا «التأخير» يديم «البغضاء» و«الانقسام بين الأهلين من مناصرٍ وناقم». انظر: مداخلة سعيد إسحق، في: «مجلس النواب، الجلسة الثانية،» الجريدة الرسميّة (20 نيسان/ أبريل 1937)، ص 96. وهدّد في الجلسة التالية بالانسحاب من المجلس والعودة إلى الجزيرة إن استمر في المجلس المماطلة في عدم بت انتخابات الجزيرة. انظر: «مداخلة سعيد إسحق، الجلسة الثالثة،» الجريدة الرسميّة (22 نيسان/ أبريل 1937)، ص 155-157.

(135) في أواسط نيسان/ أبريل 1937 اشتدّت الأزمة، وتلقّى مجلس النواب 14 عريضةً من الناخبين الثانويين في الجزيرة موزّعةً بين مؤيدين لنتائج الانتخابات ومعارضين لها. وكما هي العادة في العرائض السوريّة في تلك الفترة، وقّع بعض الناخبين الثانويّين ورؤساء العشائر برقياتٍ متضاربة. يشير تقرير النذير إلى أن بعض الناخبين الثانويين وقّعوا بطريقة الإغفال برقيّاتٍ مضادّة لا يعرفون مضمونها بسبب أمّيتهم. انظر: النذير (22 نيسان/ أبريل 1937). وأرسل بعض هؤلاء المنتخبين الثانويين الذين تم توقيعهم مغافلةً على بعض البرقيات، برقيّات منفردةٍ ببيان التحايل عليهم. انظر: النذير (22 نيسان/ أبريل 1937). وادّعى كثير من الناخبين الثانويين المحسوبين على «القائمة الوطنيّة» أنهم امتنعوا عن المشاركة في التصويت بسبب ما وصفوه بتدخلاتٍ «غريبةٍ» في مجراه. انظر: النذير، (6 كانون الأول/ ديسمبر 1936).

(136) انظر ملخص العرائض المرفوعة من منطقة الجزيرة إلى مجلس النواب، الجلسة الثانية، في: الجريدة الرسمية (20 نيسان/ أبريل 1937)، ص 44-46.

سياق تعيينها المحافظين نقيب المحامين بدمشق والمتمرس بوظائف الإدارة العسكريّة في زمن الحكومة العربيّة، الأمير بهجت الشهابي، محافظًا على الجزيرة التي تغلي بالاستقطابات والانقسامات[137]. وصل الشهابي وفي معطفه برنامج مكتوم سرعان ما شرع في تنفيذه للتوّ هو تطهير جهاز الإدارة الحكومي الصغير من الموظّفين المحليّين السريان والأرمن المحسوبين على الحكم السابق و«تعريبه» والاستعاضة عنهم بموظّفين عرب حلبيين[138]، وكان من أولى القرارات الاستعاضة عن قائمقام القامشلي السرياني الكاثوليكي غانم غنيمة بالحقوقيّ الحلبيّ والقوميّ العربيّ المتطرّف شبه النازيّ ظافر الرفاعي[139]، وإشعار أهالي الجزيرة بأن عهده هو عهد الانقلاب على كل ما يتعلّق بالعهد السابق، وتصفية آثاره ورموزه ممثلةً بعلامات رئيس الدولة السابق الشيخ تاج

(137) عيّنت الحكومة في 27 كانون الثاني/ يناير 1937 نقيب المحامين في دمشق الأمير بهجت الشهابي محافظًا ممتازًا للجزيرة. انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 5 (4 شباط/ فبراير 1937)، ص 77.

وكان الشهابي شخصيةً حازمةٍ تأثرت ممارسته الإدارة بنزعة الإدارة الأوامريّة العسكريّة وشبه العسكريّة. كان الشهابي ضابطًا سابقًا في الجيش العثمانيّ، وانضمّ إلى جيش الأمير فيصل بعد قيام الثورة العربيّة الكبرى في عام 1916، وشغل منصب الحاكم العسكري لمنطقة السلط ثم لحوران قبل الاحتلال الفرنسيّ لسورية، ثم مديرًا للشرطة، وكان أسلوب إدارته متأثرًا تبعًا لتكوينه والمناصب التي تولاها إلى حدٍّ بعيدٍ بنمط الإدارة شبه العسكريّة. انظر: فارس، **من هم في العالم العربي**، ص 350.

وتعرّضت عائلته بسبب نشاطها في الكتلة الوطنيّة لضغوط الفرنسيّين في الثلاثينيات، ومنعها من الدخول إلى مسقط رأسها في حاصبيا في لبنان.

(138) في الأول من شباط/ فبراير 1937 سرّح الشهابي غانم غنيمة، قائمقام القامشلي من الخدمة، وعين بدلًا منه الحلبي ظافر بن صفوت الرفاعي بوصفه من حملة شهادات الحقوق. انظر: «مرسوم رقم 117 ومرسوم رقم 118 تاريخ 1 شباط 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 5 (4 شباط/ فبراير 1937)، ص 77).

في 15 آذار/ مارس 1937 سرّحت الحكومة بناء على قرار وزير الداخليّة المهندس في بلديّة القامشلي ليون مراديان، وخفّضت وظيفة سيمونيان من مهندس الأشغال العامة في محافظة الجزيرة إلى مهندس لبلديّة القامشلي لتعين بدلًا منه المهندس محمد العالم (حلب). انظر: «قرار رقم 12 تاريخ 21 آذار 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 13 (8 نيسان/ أبريل 1937)، ص 275-276.

(139) ولد الرفاعي في حلب في عام 1907 في أسرةٍ من كبار الملاكين، كان مؤهلًا قانونيًّا لوظيفته بحكم تخرجه من جامعة باريس، وحصوله على الدكتوراه في الحقوق في عام 1934، غير أنه كان قوميًّا عربيًّا «شوفينيًّا» متعجرفًا، وشبه نازي، ويؤمن باستخدام العصا الغليظة في فرض سطوة الحكومة في منطقةٍ معقدةٍ إثنيًّا. وربط هذه الممارسات برؤية قوميّةٍ متعصّبةٍ. أسس الرفاعي في عام 1936 حزبًا ذا طبيعةٍ قوميّةٍ عربيّة متطرّفةٍ متأثّرةٍ بالنازيّة تحت اسم «الحزب القومي العربي» في حلب، الذي كان متّصلًا بالحركات القوميّة العربيّة السريّة الأخرى. انظر: «مادة ظافر الرفاعي،» في: فارس، **من هم في العالم العربي**، ص 268.

الدين الحسنيّ في الجزيرة، أو ما يمكننا تسميته بـ «حادثة الحجر». وشكّل ذلك أولى اختبارات القوّة بينه وبين اللاعبين الاجتماعيين والسياسيّين المحليّين[140]. وكان في معطف الشهابي خطة تقليم نفوذ المطران السرياني الكاثوليكي الخطر والمشاغب يعقوب حبيّ الذي عقد قبل أشهرٍ قليلةٍ مؤتمرًا في الحسكة هدّد فيه بطرد أيّ موظفٍ سوريٍّ توفده الحكومة إلى الجزيرة، كما كان في تطلعاته تشميل الجزيرة بسياسة الاستثمار التي أعلن سعد الله الجابري أنها ستكون مشمولةً في برنامج إعمار وادي الفرات.

تعود أصول هذا البرنامج إلى أن الحكومة أخذت تفكّر في مرحلة الدور الوطني الأول بوضع برنامج عمرانيٍّ قابلٍ للتنفيذ لإعمار وادي الفرات على سنواتٍ عدّة، و«تشكيل القرى وإسكان المزارعين الذين يودّون المهاجرة من أراضيهم البعليّة إلى الفرات»، و«تحسين حالة الفلاح الصحية والاقتصادية»، و«إمكان إقطاع الأراضي للمزارعين والمتقاعدين». وكان أعضاء اللجنة فنيّين وسياسيّين[141]، ومحرّك المشروع هو محمد فتيح، نائب دير الزور، الذي سبق للحكومة أن عزلته من رئاسة بلديّة دير الزور في عام 1933 بسبب موقفه ضد مشروع معاهدة 1933 مع عريضة الـ44 نائبًا الشهيرة، وعيّنت بدلًا منه أحد المتعاونين معها[142]، وكان مشروع إعمار وادي الفرات مرتبطًا باكتشاف الطاقات الكامنة في الجزيرة[143]، وبالتالي كانت الجزيرة منطقةً «عذراء» لاستثمارٍ واعدٍ.

---

(140) وقع في هذا السياق ما يمكن تسميته بـ «حادثة الحجر»، وتتلخص هذه الحادثة بقيام إلياس مرشو، أحد قبضايات السريان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك وجمعيّة «الشارة البيضاء»، بمنع رجال الحكومة من إزالة اللوحة الرخاميّة التي تحمل اسم الشيخ تاج (حبّة مرشو، شهادة مسجلة) بالقوة، وشكّل ذلك أول اختبارات القوة بين المحافظ واللاعبين المحليّين. وكانت حكومة الكتلة الوطنيّة قد قامت في سياق محاولة تصفية مرحلة الشيخ تاج، والقضاء على آثاره بإزالة جميع أسماء الشيخ المحفورة على المساجد والمدارس والمنشآت العامة التي دشّنها. انظر: محمد كرد علي، في: المذكرات، ج 5 (دمشق: مطبعة الترقي، 1367هـ/ 1948م)، ج3، ص 915.

(141) كان عمر الجابري المفتش العام لمصالح الأشغال العامة رئيساً، وصبحي مظلوم ومحمد هبراوي (حلب) والمهندس الزراعي صبحي الحسيبي، وعبد اللطيف الشطي (دمشق) أعضاء فنيين، بينما كان محمد نوري فتيح نائب دير الزور ورشدي الكيخيا نائب حلب عضوين فيها. انظر: «قرار رقم 5 تاريخ 31/ 1/ 1937،» الجريدة الرسميّة، العدد 8 (4 آذار/ مارس 1937)، ص 171.

(142) الكيالي، ج2، ص 132.

(143) بيان حكومة الشيخ تاج الدين الحسني في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر عن المشروعات التي ستنفذها في عام 1935. انظر: المصدر نفسه، ج2، ص 316-317.

2- تقليم أظفار حبي: الشارة البيضاء

حظر الشهابي في هذا السياق تجوال أعضاء «الشارة البيضاء» بزيّهم الحركي الرسمي المؤلف من القميص الأبيض والسروال الأزرق[144]، وكان المطران حبيّ يرعى هذه المنظّمة التي عملت قبل فترةٍ قصيرة مثيرةً للاضطرابات الطائفيّة في مدينة حلب، وبوصفها كاثوليكيّةً قاطعها معظم الشبان الأرثوذكس، وكان لديهم منذ عام 1929 نواة كشفية للكشاف السرياني ازداد عددها ليصل في عام 1936 إلى أربعين شابًا[145]. ولهذا لم تفلح هذه المنظمة الشبابية الطائفيّة وفق تشخيص لونغريغ بـ«كسب أغلب المسيحيّين إلى جانبها»[146]. شكّل ذلك تحديًا لسلطة المطران حبيّ وللاستخبارات الفرنسيّة المحليّة في وقتٍ واحدٍ، التي اتّهمتها الكتلة الوطنيّة باستخدام هذه الجمعيّة في إثارة الاضطرابات الطائفيّة بهدف منع عقد المعاهدة في البداية، ثم لعرقلة تطبيقها بعد توقيعها[147]،

(144) أسّست جمعيّة «الشارة البيضاء» في حلب والجزيرة، وكان المؤسسون جميعهم من المسيحيّين الكاثوليك ومن السريان الكاثوليك في الجزيرة، يرأسهم المطران حبي، بينما يرأسهم في حلب عبود قنباز، الموظف السابق في دوائر الاستخبارات الفرنسيّة. وكانت نسخة سورية عن أصحاب «القمصان البيض» في لبنان الذين ارتبط بهم «حزب الوحدة اللبنانية» الذي أسّسه توفيق عواد برعاية البطريرك الماروني عريضة. انظر: فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص 170، والكيالي، ج4، ص 310-311.

وتمثّلت حادثة الجزيرة في أن أعضاء «الشارة البيضاء» زاروا المحافظ بألبستهم الرسميّة، فاعتبرهم «خارجين عن الحقوق» بسبب انتمائهم إليها، وأحال المحافظ في آذار/ مارس 1937 الشكاوى ضد أعضاء «الشارة البيضاء» في الحسكة إلى القضاء، وبات تجوال أعضاء المنظمة بألبستهم الحركية مدعاةً لاعتقالهم، راجع: «جماعة الشارة البيضاء: ما تريده الجزيرة من الحكومة،» **النذير** (26 آذار/ مارس 1937).

(145) ملكي، ص 122-123.

(146) لونغريغ، ص 212.

(147) وقعت في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 بعد أقل من أسبوعين على عودة الوفد من باريس، حوادث «الشارة البيضاء» بحلب، حين نشبت مشادة بين أحد أعضاء جمعيّة «الشارة البيضاء» الذين كانوا يقومون بجمع التبرعات لجمعيتهم ورجل مسلم رفض التبرع كما مرّ معنا سابقًا. وحمّلت «الكتلة الوطنيّة» دوائر الأمن العام والحكومة «مسؤولية المواجهات»، وأن «المغرضين الذين يريدون عرقلة الاتفاق الودي بين سورية وفرنسة وإبطال المعاهدة قد تستروا وراء الشارة البيضاء». انظر: **ملحق صوت الأحرار**، 12/ 11/ 1936.

كان قائد تنظيمات حزب «الشارة البيضاء القومي» في حلب هو عبود قنباز، وكان مفوضًا للبوليس الخصوصي في المندوبية الفرنسيّة في حلب، وصرفته المندوبية الفرنسيّة في آب/ أغسطس 1921من العمل، لأسباب لم تبيّنها، ونشرت رسميًا أنه ما عاد له علاقة معها من قريب أو بعيد. انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 207 (22 آب/ أغسطس 1912)، ص 1.

وبهذا الشكل تعرّض الأعيان المحليّون إلى مضايقات لم يألفوها قط في مرحلة الحكم الفرنسيّ المباشر. وشنوا «حملةً كرديّةً فجّةً، وحملةً مسيحيّةً أخرى» على الشهابي[148]. ولجأ اللاعبون المحليّون المتضرّرون بطبيعة الحال إلى حماتهم المحليّين الفرنسيّين الذين حاولوا أن ينتقصوا من سلطات المحافظ والقائمقام الحلبيّ الجديد[149]، وكانوا شديدي الامتعاض من قرار وزارة الخارجية الفرنسيّة بمنح الموظفين السوريين حريّة عملٍ إداري كاملة، إذ أنزل هذا القرار منزلتهم إلى مرتبة «المراقب» في المحافظة، وكانت المعاهدة بالنسبة إلى هؤلاء كما بالنسبة إلى المبشّرين واليسوعيّين «شيئًا ملعونًا»[150].

3- مشكلة التصديق على انتخاب النواب وأزمة نيسان: قائمة حاجو آغا

ماطل مجلس النواب تحت وطأة الهجوم الذي قاده الشيخ دهام الهادي على النواب «المنتخبين» بدعوى «تزوير» الانتخابات بالمصادقة على صحّة انتخابهم. وخلال ذلك احتدم الانقسام في الجزيرة حول هذه القضية، وعكست حركة العرائض هذا الاحتدام، وأعادت ترسيخ خطوط الانقسام السابقة، مضفيةً إليها خيطًا جديدًا هو الصراع بين المجتمع المحليّ والحكومة المركزية. وكما حدث في انقسام أواخر عام 1936، فإن هذا الانقسام تخطّى حدود الانقسام المذهبي بين المسلمين والمسيحيّين، أو الصراع الأقوامي بين العرب والأكراد، إذ انقسمت سائر الوحدات الاجتماعية والدينية حول ذلك. لكن أعيان السريان الأرثوذكس دعموا عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، بينما دعم أعيان السريان الكاثوليك نتائجها[151]، وخلال ذلك انقسم الناخبون الثانويون حول ذلك،

(148) لونغريغ، ص 212.

(149) بكداش، ص 18.

(150) خوري، ص 582، ولونغريغ، ص 281.

(151) أيّد مطران السريان الكاثوليك يعقوب حبّي نتائج الانتخابات، بينما عارضها المجلس الملي للسريان الأرثوذوكس الذي سقط أو بالأحرى أُسقط مرشحه يونان هدايا فيها. وطلب المجلس الملي للسريان الأرثوذكس في القامشلي من مجلس النواب «فسخ الانتخابات وتأييد مرشحي الكتلة الوطنيّة. انظر: «الجلسة الثالثة،» الجريدة الرسمية (22 نيسان/ أبريل 1937)، ص 105. وانضمّ إلى هذه المطالبة بفسخ نتائج الانتخابات مسعود أصفر، كبير عائلة أصفر ونجار ورئيس المجلس الملي السرياني الأرثوذكسي. انظر: «الجلسة الخامسة في 27 نيسان 1937،» في: جلسات مجلس النواب للعام 1937، ص 210.

وكان هناك ناخبون عرب وأكراد مؤيدون لها وناخبون آخرون عرب وأكراد معارضون[152]. وعاد الاستقطاب المرير بين حاجو آغا ودهام الهادي إلى الصدارة من جديد، وأضفى حاجو آغا عليه بعدًا قوميًا كرديًا بوصفه قائمة النواب أنها قائمته الشخصية و«القوميّة». ودعم الشهابي المتعجرف في هذا الصراع الشيخ دهام الهادي، وحاول أن ينال من بعض النواب المنتخبين، وأن يكسر شوكتهم[153].

جاء الرد سريعًا من حاجو آغا بالقيام بـ«تمرد عارم» ضد حكومة مردم بك في حال عدم المصادقة على نتائج الانتخابات[154]، وفي هذا المناخ المشحون بالتوتر حشدت كل من عشائر الهويركيّة والملية قواهما للمواجهة، فباتت الجزيرة على قاب قوسين أو أدنى من التمرد. أخيرًا تولّى مجلس النواب نفسه على إيقاع التوتر الحاصل في الجزيرة، وارتفاع مؤشرات الصدام المسلّح ما بين الأعيان المتنافسين، التصديق بشكلٍ فرديٍّ على صحّة انتخاب كلّ نائبٍ من نوّاب الجزيرة على حدة في ضوء التقريرِ الرسمي لمحافظ الجزيرة السابق الذي جرِي تحميله مسؤوليّة «التزوير»، وإهمال العرائض بسبب أن معظمها مكتوب بخطّ متشابهٍ، ولا يمكن التوثق من هويّة موقّعيها. وصدّق في 27 نيسان/ أبريل 1937 على صحّة انتخاب النواب الثلاثة بالأكثرية، فانسحب دهام الهادي من الجلسة احتجاجًا على ذلك، مهدّدًا النائب قدور الحاج علي بتصفية الحسابات معه في الجزيرة[155]. فعاد الجميع إلى الجزيرة، وفي عيونهم الشر.

(152) نشرت النذير أسماء الموقعين على برقيتين تمثلان رؤساء العشائر والمخاتير؛ والثانية تمثل الناخبين الثانويين، تطالبان بفسخ الانتخابات «المزورة». ويشير تقرير النذير إلى أن بعض الناخبين الثانويين وقّعوا بطريقة الإغفال برقيات مضادة لا يعرفون مضمونها بسبب أمّيتهم. انظر: **النذير** (22 نيسان/ أبريل 1937). وأرسل بعض هؤلاء المنتخبين الثانويين الذين تم توقيعهم مغافلةً على بعض البرقيات، برقيات منفردة ببيان التحايل عليهم.

(153) أمر محافظ الجزيرة بهجت الشهابي في هذا السياق مدير ناحية رأس العين بالتحقيق مع النائب إبراهيم باشا، واقتحام بيته في رأس العين على رأس قوةٍ من الدرك بدعوى إجراء تحقيق معه. «الجلسة الخامسة في 27 نيسان 1937،» **جلسات مجلس النواب للعام 1937**، ص 209. بينما استأنف خليل إبراهيم باشا الشكوى ضد مدير ناحية رأس العين على اقتحام منزله في رأس العين إلى وزارة الداخلية. انظر: «مجلد الجريدة الرسمية لعام 1937، الجلسة الخامسة في 27 نيسان 1937،» في: **جلسات مجلس النواب للعام 1937**، ص 209.

(154) خوري، ص 586.

(155) ادعى الهادي بأن المجلس لم ينظر في الكتاب الذي قدّمه عن ذلك. وفي خلال انسحابه من =

4- مشكلة طي وانقسامها الكبير

أما مشكلة الانقسام الكبرى فتمثلت في عشيرة طي العربيّة، إذ كان لشيوخ طيّ صراعاتهم التقليدية التاريخية مع شمّر، وكانوا يرون أنفسهم أندادًا لشيوخ شمّر بحكم العقد السابق بين شيخهم حسين آل عبد الله وفارس الجربا شيخ شمّر[156]. لكنهم غدوا في الثلاثينيات أسيري تدخل في حياتهم الداخلية بين كل من حاجو آغا ودهام الهادي شيخ عشيرة شمر الخرصة الذي نقض العقد السابق بين آل عبد الله - فارس الجربا، ونصّب نفسه «زعيمًا لعشائر طي»[157]. وتستحق قصة انقسام طيّ التوقف عندها بسبب تحوّلها إلى مكسر عصا اللاعبين الأقوياء كافّة في المسرح العشائريّ - السياسيّ للجزيرة، وتحولها بعد فترةٍ قصيرةٍ إلى منصّةٍ لإطلاق حركة العصيان في الجزيرة.

كانت السلطات الفرنسيّة قد عينّت الشيخ نائف عبد الرحمن مكان الشيخ محمد عبد الرحمن رئيسًا لعشائر طي بسبب تصدره عمليات مقاومة احتلال القوت الفرنسيّة في تموز- آب 1922 للحسكّة، وكان نائف قد انتهز نقمة الفرنسيّين على الشيخ محمد، فتزعّم مع طلال عبد الرحمن عمليّة خلعه، وكافأت السلطات العسكريّة الفرنسيّة الشيخ نائف بأن عيّنته قائمقامًا على قضاء الحميدي الذي تقع فيه أراضي طي[158]. وقامت السلطات الفرنسيّة في اثر ذلك بنفي الشيخ محمد لشهور عدة إلى بلدة بانياس السوريّة، وبعد عودته من منفاه تجدد صدامه مع الفرنسيّين بسبب رفضه منح الأراضي التي يزعم ملكيّتها للقوات الفرنسيّة

= القاعة هدّد قدور حاج بك أن «الحق» ليس في مجلس النواب بل «الحق في الجزيرة». انظر: «الجلسة الخامسة في 27 نيسان 1937،» في: **جلسات مجلس النواب للعام 1937**، ص 221.

راجع خلاصة الأصوات التي حصل عليها كل من النوّاب الثلاثة، ومع مجريات عملية تثبيت المجلس لصحة النيابة، في: «مجلد الجريدة الرسمية لعام 1937، الجلسة الخامسة لمجلس النواب في 27 نيسان 1937،» في: **جلسات مجلس النواب للعام 1937**، ص 220-222.

ووفق مجريات المداولات في شأن هذه القضية وافق المجلس في عمليّة التصويت الفردي بأغلبية 44 نائبًا مقابل 23 نائبًا على تصديق صحة نيابة قدور الحاج علي، وبأغلبية 55 نائبًا مقابل 16 نائبًا على تصديق انتخاب خليل إبراهيم باشا، وبأغلبية 55 نائبًا مقابل 18 نائبًا على تصديق نيابة سعيد إسحق. انظر: المصدر نفسه، ص 220-222.

(156) زكريا، ج1، ص 72-73، وج 2، ص 616 و638.

(157) قارن مع تعريف الهادي لنفسه في: فارس، **من هو في سورية 1949**، ص 455.

(158) Velud, Tome 3, pp. 110-112.

لبناء بعض المنشآت عليها[159]، فاضطر إلى الانتقال في عام 1928 إلى نصيبين في الأراضي التركيّة، حيث كان يملك في مدينتها منزلًا وبساتين. ورحل مع الشيخ المنفيّ «فرقة عشيرة» الجوّالة الطائيّة، وكان حجمها يومئذٍ أكثر من 1000 خيمة، تعدّ ما بين 5000 و7000 نسمة[160]. وكانت الجوّالة أقرب إلى عشيرة عربيّة - كرديّة طائيّة في إطار التركيبة الإثنية العربيّة - الكرديّة لعشيرة طيّ والعلاقة البطريركيّة المميّزة بينها وبين العشائر الكرديّة في منطقة القامشلي والتصاهرات المتبادلة وانتشار اللغتين الكرديّة والعربيّة بين أبناء العشيرة وحلفائها الأكراد وانضواء بعض العشائر الكرديّة تحت رئاسة طيّ عرفًا[161].

نصب الفرنسيّون الشيخ نائف من جديد رئيسًا للعشيرة، لكن محمد عبد الرحمن تمكّن بمساعدة الضبّاط الأتراك من اعتقاله، وتصفيته في سجنه بنصيبين[162]، فنصّب الفرنسيّون منافسًا آخر له من عائلة عبد الرحمن نفسها هو الشيخ طلال رئيسًا للعشيرة[163]. ولإبعاد محمد عبد الرحمن عن أي فرصةٍ له في العودة إلى رئاسة العشيرة تمّ حصرها بطلال، ثم بعبد الرزاق بن نائف ثم مطلق[164].

دعمت الحكومة الوطنيّة بتأثير موقف دهام الهادي، الشيخ حسن السليمان في مواجهة الشيخ محمد عبد الرحمن، على الرغم من أن الفرنسيّين هم الذين أبعدوه عن رئاسة العشيرة قبل سنوات عدة، وتمثّل سبب ذلك في استمرار تحالفه مع حاجو آغا الذي أخذ يشكّل رأس الحربة «الكرديّة» «الانفصاليّة» ضدّ الحكومة الوطنيّة المركزيّة، وتبنّى قضيّته باعتبارها قضيّة شخصيّة وعشائريّة له بحكم رابطة الخؤولة والتحالف بينهما[165]، لكن كان هناك في ما وراء أسباب «الوطنيّات» سبب آخر يتّصل بخصومةٍ تقليديّةٍ عاتيةٍ بين الهادي وعبد الرحمن،

(159) في شأن هذه المعلومة انظر: Velud, Tome 3, p. 438.

(160) أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ج1، ص 275-276.

(161) قارن مع: زكريا، ج2، ص 639.

(162) المصدر نفسه، ص 641.

(163) أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ج1، ص 271.

(164) زكريا، ج2، ص 641.

(165) كان آل حاجو الذين صاروا رؤساء الهويركيين مختلفين في ما بينهم على أصولهم، فمنهم من يردها إلى عرب طيّ، ومنهم من يردها إلى أتراك ماردين، راجع: خوين، ص 44.

وهو تحالف الشيخ محمد عبد الرحمن مع الشيخ عجيل (عقيل) الياور في العراق الذي كان شمر الخرصة انفصلوا عنه في العشرينيات[166]. ولذا عندما رجحت كفّة ابن عمّه حسن السليمان لدى الحكومة السوريّة الجديدة، انضمّ محمد عبد الرحمن إلى خصومها، وإلى المطالبين بالانفصال، وارتضى أن يسير مع الفرنسيّين الذين تسبّبوا بعزله ونفيه على أن يسير مع الوطنيّين[167]. وتشظت طيّ بالانقسامات، وعجزت بفعل ذلك عن تشكيل زعامةٍ موحّدةٍ لها، بحيث تنافس نحو أربعة رؤساء وناخبين ثانويّين على رئاستها.

مثلّت مشكلة طيّ الداخليّة التي تكثّفت فيها صراعات عشائر الهادي مع عشائر حاجو آغا، متضافرةً ومتزامنةً في وقتٍ واحدٍ مع تراكمات المشكلات الأخرى السابقة، منصّة إطلاق شرارة العصيان من خلال عقد «مؤتمر طوبز». لكن لم يكن ممكنًا تحويل المشكلات «المطلبيّة» إلى مشكلاتٍ «سياسيّةٍ» ذات مضمونٍ انفصاليٍّ بمعزل عن الانقسام الفرنسيّ - الفرنسيّ الضاري في المركز بين اليمين واليسار، وبين أنصار المعاهدات وأعدائها. وما فعله القائد العام للجيش الفرنسيّ في سورية ولبنان، الجنرال شارل هنتزنغر (Charles Huntzinger)، في إثارة حركة التمردات والعصيانات بوجه الحكومة الوطنيّة للحيلولة دون إبرام المعاهدة، هو استثمار انقسامات الجزيرة وتطويرها إلى حركة عصيان. واعتبارًا من ذلك تبدأ فصول اللعبة الاستخباريّة - العسكرتاريّة الفرنسيّة العليا المرتبطة بالانقسام الفرنسيّ - الفرنسيّ في المركز، في إثارة الاضّطرابات الجهويّة والطوائفيّة والانفصاليّة في سورية. وهذا ما سنعالجه في الفصل الثامن.

---

(166) خوري، ص 587.

وعن الخلاف بين الهادي والياور، انظر: زكريا، ج2، ص 626-627.

جرى تقسيم زعامة العشيرة بين شمر العراق وشمر سورية بعد الاحتلال البريطاني للعراق في عام 1917، حيث عهدت رئاسة شمر العراق إلى عقيل (عجيل) الياور، بينما عهدت رئاسة شمر سورية إلى دهام آل الهادي. ووقعت خلافات كبيرة بين الياور والهادي، تمخّضت عن مؤتمرات صلح متعددة عقدت خلال عامي 1926 في عانة، و1929 في الحسكة.

(167) أوبنهايم، برونتيلش وكاسكل، ج1، ص 271-272.

الفصل الثامن

عصيان الجزيرة: إعادة تشكيل الأحداث

استقبلت الاستخبارات الفرنسيّة في سوريّة بارتياح كبيرٍ سقوط حكومة الجبهة الشعبيّة في حزيران/يونيو 1937، التي كان الحزب الشيوعي الفرنسيّ أحد أطرافها الأساسيّين، وحلول حكومةٍ جديدةٍ مكانها تضم أنصارًا وأعداءً أقوياء لنظام المعاهدات[1].

استغلّت الاستخبارات هذا الواقع الجديد في تشديد الضغط على أنصار هذا النظام، وبخاصة عبر استغلال الانقسامات التقليديّة بين المكوّنات العشائريّة والقوميّة والدينيّة والمذهبيّة في منطقة الجزيرة السوريّة العليا والحساسيّات المتكوّنة بينها، والسعي على أساس ذلك لدفع الأمور باتجاه إثارة هذه الانقسامات في شكل حالة عصيانٍ ضدّ الحكومة الوطنيّة وضدّ المفوّضيّة الفرنسيّة على حدٍّ سواء، أي ضدّ المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة، في سياقٍ كان فيه الخلاف داخل الحكومة الفرنسيّة بين أنصار المعاهدات وأعدائها يعكس إحدى حلقات الاستقطاب الضاري بين اليسار الفرنسيّ ومجموعات «الحزب الاستعماري» التي كانت تضمّ في صفوفها نحو ستين مؤسّسةً تجاريّة وصناعيّةً وثقافيّةً تمتلك مصالح قويّةً في سوريّة ولبنان[2].

---

(1) ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 291.

(2) راجع أسماء مجموعات المصالح كما وَرَدَت في: فيليب خوري، **سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القومية العربية، 1920-1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 540، وباتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربيّ** (بيروت: الدار العربيّة للعلوم- ناشرون، 2010)، ص 362.

أوّلًا: الحزب الاستعماري: المجموعات الاقتصاديّة والأيديولوجية والعسكريّة

1- موقع نفط الجزيرة في مصالح المجموعات الاقتصاديّة

على الرغم من التداخل الكبير في عملِ هذه المجموعات فإنها كانت متنوعةً، وكانت أولويات مصالحها متباينةً. وبرز التشابك الأكبر بين المجموعات الأيديولوجية القوميّة والإكليركيّة والعسكريّة. كانت المجموعات الاقتصاديّة من ذلك الحزب مهتمةً أساسًا بضمان امتيازاتها في مجال تمديد امتياز الإصدار النقديّ لمصرف سوريّة ولبنان (المصرف السوري) الذي تنتهي مدته في شباط/ فبراير 1939، والحصول على امتيازات التنقيب عن النفط واستثماره. وشكّل الحصول على تلك الامتيازات أحد أكثر عناصر هجوم هذه المجموعات على المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة، حيث شنّت الصحف اليمينيّة في سياق الهجوم على نظام المعاهدات هجومًا كبيرًا على الحكومة بسبب «كسلها» في استثمار النفط الواعد في الجزيرة وتركه لشركة نفط العراق[3].

منذ إلحاح الجنرال دو لاموت في عام 1922 على القيادة العسكريّة الفرنسيّة بضرورة إحكام السيطرة على الجزيرة وعدم الاستسلام لمقاومة الكماليين لها بسبب الزراعة والقطن والتوقعات النفطيّة باعتبارها بديلًا من ضياع الموصل[4]، بات التعريف الفرنسيّ للجزيرة السوريّة باعتبارها مكمنًا نفطيًا واعدًا ومحتملًا يحتلّ وزنًا أساسيًا في تحديد المواقف الفرنسيّة، بحيث ارتفعت خلال الفترة الواقعة بين أواخر العشرينيّات والنصف الأول من

(3) كتب أوميه: «أخيرًا نحن لا نرغب في توجيه النقد لأحد، لكن لنلاحظ أن شركة العراق للبترول قد حصلت على سبعة استثماراتٍ وامتيازاتٍ نفطيّةٍ في منطقة العلويين جنوب الإسكندرونة وفي الجزيرة العليا خلال الفترة نفسها، في حين لم تستطع فرنسا التي بقيت ثمانية عشر عامًا في البلاد اكتشاف نقطة نفطٍ واحدة، وصرفت ثلاثة عشر ملياراً لإخراج السوريين واللبنانيين من حالة غير مستقرة». انظر: Marcel Homet, *Syrie Terre irredente l'histoire secrète du traité Franco-Syrien: Où va le Proche-Orient*, Preface du General Ed. Bremond, L'Académie des Sciences Coloniales (Paris: J. Peyronnet et Cie, 1938), p. 239.

(4) Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tom 1, p. 49.

الثلاثينيّات من القرن العشرين وتائر دراسة مكامن النفط المحتملة، ومنح رخص التنقيب عنه. وتعود الأصول القريبة لذلك إلى الحس بالغبن الفرنسي بعد التسوية بين كليمنصو - لويد جورج لمشكلة الموصل التي حُلّت بمنح فرنسا حصّةً تقارب 25 في المئة من نفط الموصل مقابل تنازلها عن الموصل لبريطانيا. ووافق كليمنصو في حينه على ذلك لأنه لم يكن يُعير يومئذ النفط أهميّةً كبيرةً ضمن منظوره لتوازن القوى كحل للخلافات، ومهّد ذلك كما هو معروف لتوقيع اتفاقية سان ريمو. لكن في عام 1929، بعد أن عادت أهمية المنطقة النفطية تبرز من جديد في التقديرات الاستراتيجية الفرنسية للمنطقة، أوفدت الحكومة الفرنسيّة بعثة دراسية لنفط الجزيرة أشارت إلى وجود نفطٍ في مساحاتٍ واسعةٍ منها، وبدأت عملية منح الرخص لاستكشاف المكامن النفطية واستثمارها[5]. وفي عام 1932 منحت فرنسا «الحكومة السوريّة» امتياز مد أنابيب شركة نفط العراق عبر سوريّة. وفي أوائل عام 1934 منحت سلطات الانتداب بمرسوم من رئيس الجمهورية محمد علي العابد، ورئيس الوزراء حقي العظم رخصة تنقيب لـ«شركة الكاز العراقي» عن أنواع «الهيدروكاربو المائية والغازية» في كل من جبل جبيسا في قضاء الحسكة، وفي جبل بشري في قضاء دير الزور، كما منحت الشركة الصناعيّة للإسفلت والبترول باللاذقيّة، ممثلة بشخص أمين سرّها، هنري ليكت، رخصة تنقيب «عن المعادن من الفئة السادسة» في أراضي قراجق طاغ في «الجزيرة العليا»، ثم وسّعت في 22 كانون الثاني/ يناير مناطق رخصة شركة الكاز العراقي في أراضي قضاء الحسكة[6].

كانت احتمالات اكتشاف النفط القابل للاستثمار في الشمال الشرقي من الجزيرة، وتحديدًا في منطقة منقار البط على المثلث الحدودي السوري - التركي - العراقي أحد أسباب اشتداد وتيرة الخلاف الفرنسيّ - التركي على ترسيم الحدود، بحيث تأخّر هذا الترسيم إلى عام 1929 حين ضمنت فرنسا ضمّ منطقة منقار البط إلى سوريّة، بسبب تقديرها منذ عام 1924 احتمال وجود النفط

(5) عن البعثة انظر تقريرًا نُشِرَ في: **الأهالي**، 18/ 5/ 1929.

(6) راجع: «مرسوم رقم (1995) ومرسوم رقم (1997) ومرسوم رقم (1998)، بتاريخ 2 كانون الثاني 1934،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 1 (15 كانون الثاني/ يناير 1934)، ص 4-6، ومع: «مرسوم رقم (2025)، بتاريخ 22 كانون الثاني 1934،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 2 (31 كانون الثاني/ يناير 1934)، ص 24.

فيها[7]. ومع بروز الحركة المعادية لنظام المعاهدات في المركز الباريسي، دخلت شركة نفط الجزيرة وهي شركة فرنسيّة، في عداد أطراف مجموعات الضغط الفرنسيّة على الحكومة الفرنسيّة لعدم إبرام المعاهدة من دون توقيع ملاحق خاصّةٍ باستثمار النفط[8]. لتتبادل المجموعات الاقتصاديّة في الحزب الاستعماري الدعم مع المجموعات الأخرى، ولا سيما المجموعات القوميّة اليمينيّة التي اتسمت بسياسات «التحالف بين السيف والمرشة».

2- موقع الجزيرة في «التحالف بين السيف والمرشّة»: أذرع «الكاغولار»

تميزت المجموعات الأيديولوجية اليمينيّة والعسكريّة بما أطلقت عليه الصحافة اليساريّة والعلمانيّة الفرنسيّة منذ أوائل العشرينيّات في مجرى صراعها مع اليمين الفرنسيّ اسم «التحالف بين السيف والمرشّة»[9]، (l'Alliance du sabre et du. goupillon) سيف «الجنرال» و«مرشّة» الرهبان. ورسّخت الصحافة (الراديكاليّة) الفرنسيّة في العشرينيّات هذه الصيغة في معرض وصف سياسات وتحالفات الجنرالين غورو وويغان في سوريّة ولبنان على أنهما من رموز الرجعيّة الخاضعة لإرادة غُلاة الإكليركيّين. ومع أن كليهما لم يكن ملتزمًا أي حزب، إلا أنهما كانا ينتميان إلى النموذج اليميني القومي الفرنسيّ، ويمثّلان تجسيدًا لجيلٍ كاملٍ من الضبّاط الفرنسيّين الذين كانوا شديدي الإيمان بأن حقيقة فرنسا تَرتدّ إلَى الحضارة المسيحيّة[10].

---

(7) انظر التقرير المحفوظ في أرشيف «اللجنة الدائمة للحدود» بين سوريّة وتركيا ويعود إلى الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1924، في: «Possibilités Pétrolières de l'extrémité Nord-East du territoire sous Mandat Français (Bec de Canard),» dans: Velud, Tome 4, pp. 173-175.

(8) انظر: رغيد الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنيّة وتكوين الدولة (لندن: دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، 2006)، ص 118.

في 25 آذار/ مارس 1931 أبرم الاتفاق بين شركة نفط العراق المحدودة وكلّ من الحكومتين السوريّة واللبنانيّة، وصُدّق بقرار المفوّض السامي في 20 أيار/ مايو 1930، وفي عام 1934 شرعت الشركة في استملاك العقارات. انظر: «قرار عدد 79- ل.ز، يتعلق بالأراضي التي تشتريها شركة عراق بتروليوم كومباني ليمتد،» الجريدة الرسميّة، العدد 8 (30 نيسان/ أبريل 1934)، ص 64-65.

(9) أندريه برتون في: «المناقشة الثالثة في مجلس النواب الفرنسيّ يوم 4 تموز/ يوليو 1922،» في: سوريّة في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسويين، النشرة الرابعة، اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر السوري- الفلسطيني بمصر (القاهرة: المطبعة السلفية، 1922)، ص 40.

(10) Fournié Pierre, «Le Mandat à l'épreuve des passions françaises: L'affaire Sarrail (1925),» =

كان في القلب الهجومي للمجموعات اليمينية العسكريّة الكاثوليكيّة على نُظم المعاهدات مع سوريّة ولبنان أنصار منظمة الكاغولار (Cagulards) السريّة المنبثقة عن منظمة «صليب النار» (Croix de feu) التي صفّتها حكومة الجبهة الشعبيّة في حزيران/ يونيو 1936 على خلفيّة الصراع الحاد الذي قام بين اليمين المتطرّف واليسار بين عامي 1933 و1936، وكانت جذوره القريبة المستمرة تعود إلى 6 شباط/ فبراير 1933 حين زحف الفاشيّون الفرنسيّون على الجمعيّة الوطنيّة مقتدين بوصول هتلر وحزبه النازي إلى السلطة في 30 كانون الثاني/ يناير 1933 في ألمانيا، بغية السيطرة الانقلابية عليها، فأجبروا رئيس الوزراء دالاديه على الاستقالة، بينما ردت القوى اليسارية الفرنسيّة على عمليّة «الزحف» بإغلاق 12 ألف مصنع احتل العمال اليساريون 900 معمل منها. ومهد ذلك إلى إبرام الشيوعيين والاشتراكيين في 27 تموز/ يوليو 1935 ميثاقًا ضد الفاشية[11].

لفهم العلاقة بين الصراع الفرنسيّ - الفرنسيّ في المركز وإثارة جنرالات الجيش والاستخبارات الفرنسيّين في سوريّة للحركات الإثنية «الانفصاليّة»، لا بدّ من الإشارة إلى أن منظمة «الكاغولار» اليمينية الفاشية التي حلّتها حكومة «الجبهة الشعبية» في حزيران/ يونيو 1936 بنتيجة الصراع، كانت لا تزال قويةً إلى درجة أن خلاياها السرية كانت تعمل في فرنسا حتى أواخر عام 1937، وكان الرأي العام السوري النشط على درايةٍ بفضل الديمقراطيّة النسبيّة بما يجري في المركز من صراع حول هذه المنظمة التي شكّلت القبضة الحديدية لليمين الفرنسيّ المتطرّف[12]. وكان لـ«الكاغولار» التي وصلت إلى مستوى جيش ميليشيوي سري خاص قدّرت تقارير صحافية حجم أعضائه في عام 1935 بنحو 300 ألف عضو بين رجل وامرأة وجميعهم بين الثلاثين والخمسين خدموا في الحرب العالمية الأولى[13]، عدد كبير من المتعاطفين بين كبار الجنرالات العاملين في الجيش الفرنسيّ، أمثال بيتان ولافال وهنتزنغر، وفي المستعمرات،

dans: Nadine Meouchy, *France, Syrie et Liban, Les ambiguïties et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut Français d'études arabes de Damas, 2002), p. 133. =

(11) أ. ج. غرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، ج 2 (القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967)، ص 410، وسيل، ص355-356. قارن مع: **النذير** (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937).

(12) انظر: **النذير** (23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937).

(13) «الجبهة المشتركة والصليب الناري،» **المعرض**، العدد 43 (تموز/ يوليو 1935)، ص 14-15.

وبين الضبّاط الفرنسيّين في سوريّة ولبنان. وكان من أهمّهم من زاوية تأثيره في سوريّة ولبنان الجنرال شارل هنتزنغر، القائد الأعلى لجيوش الشرق في سوريّة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1937، حين بدأت الدورة الجديدة للبرلمان الفرنسيّ، وأُلِّفت اللجنة البرلمانية لدراسة المعاهدة، كانت المواجهة مع اليمين واليمين المتطرّف قد تطورت بسرعة كبيرة، حيث اتهمت حكومة الجبهة الشعبيّة منظمة «الكاغولار» بتنظيم «مؤامرةٍ واسعة النطاق، يتمثّل هدفها في قلب نظام الحكم الجمهوري، وإنشاء دكتاتوريّة تمهّد الطريق في نهاية الأمر إلى عودة الملكيّة»[14].

تموضعت مجموعات الضغط الإكليركيّة في قلب هؤلاء الأنصار، وكان لهذه المجموعات علاقات وطيدة مع ضبّاط فرنسيين عدة في «دول الشرق»، مثيرةً قضية «الحقوق التاريخيّة» لفرنسا في الشرق، وحماية مسيحيّيه[15]. وكان هؤلاء الضبّاط الذين ينحدرون من الخبرة الاستعماريّة المراكشيّة لمدرسة المارشال ليوتي عندما كانوا ضبّاطًا صغارًا أو متوسّطين وغدوا جميعهم جنرالاتٍ خلال فترة «الانتداب» على سوريّة ولبنان، يرفضون المعاهدة ولا يرون في سوريّة إلا ملكيّةً أو حيازةً فرنسيّةً على غرار حيازاتها الاستعماريّة في آسيا وأفريقيا[16].

استمد اليمين أو مجموعات «الحزب الاستعماري» المختلفة قوّتهم من ارتباط الاتجاه المعادي للمعاهدات مع سوريّة ولبنان في ضوء فرضيّات الجنرالات، ولا سيما الجنرال هنتزنغر منهم حول وضع فرنسا المهدّد في حوض البحر المتوسط بتأثير التهديدات الإيطاليّة[17]، وضرورة إحكام السيطرة على سوريّة ولبنان في إطار الاستراتيجيّة القوميّة المتوسّطيّة الفرنسيّة، إذ كانت المشكلة المهيمنة على الفرنسيّين بين عامي 1936 و1939 هي «مشكلة الدفاع وإعادة التسلح» في وضع داخلي فرنسي ازدادت فيه الصعوبات المالية الحادة، والانقسامات السياسيّة الضارية[18]. فكيف انعكس الصراع في المركز الباريسيّ

---

(14) انظر: غرانت وتمبرلي، ص 410-411.

(15) Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2ème éd. (Beyrouth: Librairie Orientale, 1986), p. 446.

(16) Velud, Tome 3, p. 584.

(17) راجع: الصلح، ص 86.

(18) غرانت وتمبرلي، ج2، ص 412-413.

وأطرافه الإمبراطوريّة في سوريّة ولبنان على «إثارة» الحركات الإثنية المناطقيّة الانفصاليّة عمومًا، وفي الجزيرة السوريّة خصوصًا؟، وكيف تمفصلت مصالح مجموعات «الحزب الاستعماري» الاقتصاديّة والإكليركيّة والقوميّة الإمبراطوريّة اليمينيّة الفرنسيّة في مشكلة الجزيرة؟.

3- ازدواجيّة السلطة: المفوّض والجنرال

انعكس الصراع بين مجموعات الضغط الفرنسيّة المعادية لنظام المعاهدات مع سوريّة ولبنان والاتجاه المؤيّد له في حكومة الجبهة الشعبيّة في شكل صراع حادٍّ بين ضبّاط الجيش والاستخبارات الفرنسيّة بقيادة الجنرال هنتزنغر الذي تصدّر اللوبي العسكريّ المعارض لنظام المعاهدات في «دول المشرق» (سوريّة ولبنان)، والمفوّض السامي الفرنسيّ الكونت دو مارتيل (Damien de Martel)، عرّابها الذي نافح عنها حتى تاريخ إقالته في أواخر عام 1938[19].

اصطدمت سياسة دو مارتيل في التطبيق السريع للمعاهدة، والتعجيل بنقل السلطات الداخلية من المفوّضيّة الفرنسيّة إلى الحكومة السوريّة بالجنرالات، حيث شرع دو مارتيل في الحقيقة بترجمة السياسة التي انتهجتها حكومة «الجبهة الشعبيّة» منذ أوائل حزيران/ يونيو 1936 بـ«تطهير الحياة العامة من القوى اليمينيّة المتطرّفة»[20]، في شكل تطبيقٍ لها على مستوى سوريّة ولبنان، بتوجيه ضربةٍ قويّةٍ إلى بعض الضبّاط اليمينيين الكبار الذين يعتبرون أنفسهم من آباء «الشرق» الفرنسيّ، وخلخلة مواقعهم[21]. ثم أصدر في 17 نيسان/ أبريل 1937 عفوًا عامًّا عن الجرائم كلها التي لها صبغة سياسيّة، والتي ارتكبت قبل أول آذار/ مارس 1936 على الأراضي كلها المشمولة بالانتداب[22].

(19) الصلح، ص 86.

(20) غرانت وتمبرلي، ج2، ص 410-411.

(21) نقل المفوّض في هذا السياق كلًا من دوريو من الإسكندرون، وتاريت من جبل الدروز، وعزل بوشيد، مدير الأمن العام السابق. انظر: خالد بكداش، ماذا في الجزيرة؟: صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس، ص 45.

(22) «قرار رقم 59 تاريخ 17 نيسان 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 17 (6 أيار/ مايو 1937)، ص 25-26.

استثنى القرار مَن تجري بحقهم التتبعات القانونيّة لدى المحاكم العسكريّة لارتكابهم جرائم عاديّة =

تابع دو مارتيل بشكلٍ دؤوبٍ وزارة الخارجيّة لعرض المعاهدة على البرلمان لإقرارها، وعجّل في إطار ما تنص عليه الفترة الانتقالية من نقل صلاحيات المفوّضيّة إلى الحكومة السوريّة. وجراء دعمه لتطبيق المعاهدة مارست حكومتا سوريّة ولبنان في عامي 1937 و1938 استقلالًا داخليًّا حقيقيًّا في دوائر الحكومة كلها في ما عدا الدوائر التي كانت تديرها المفوّضيّة العليا مباشرة، مثل الأمن العام والجمارك ومديريّة العشائر ومراقبة المدارس الأجنبيّة ومراقبة الشركات ذات الامتيازات[23]. لكنّ تمثّل «استفزازه» الأخطر للضبّاط اليمينيّين الفرنسيّين في سوريّة بمحاولة تقليص الجيش الفرنسيّ مقابل تشكيل جيشٍ سوريٍّ وطنيٍّ[24]، وهذا ما زاد من اصطفاف ضبّاط الجيش والاستخبارات بقيادة الجنرال هنتزنغر ضده. وبنتيجة ذلك انكشفت ازدواجية السلطة بين المفوّض والجنرال التي كانت انعكاسًا معقّدًا للصراع في المركز الباريسيّ[25]،

= وسياسيّة، لكن الحكومة الوطنيّة استخدمت صلاحيّاتها وتوسعت بالعفو عن الوطنّيين الذين حوكموا غيابيًّا، أو صدرت تتبعات قانونيّة بحقّهم، وطبّقت على «الجرائم» المنسوبة إليهم صفة «جرائم ذات صبغة سياسيّة». انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 27 (22 تموز/يولو 1937)، ص 597.

(23) مصطفى الشهابي، **محاضرات في الاستعمار** (القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، جامعة الدول العربيّة، 1955)، ص 164.

(24) بدأ هذا التوتر بُعيد توجيه وكيل الوزارة المكلّف بالشؤون الإسلاميّة والشرق الأوسط الأوامر إلى المفوّضيّة بتنفيذ المعاهدة على الفور، وكتب إلى رئيس الحكومة الوطنيّة الدستوريّة جميل مردم بك أنه «يجب خفض حجم القوّات المشتركة الفرنسيّة - السوريّة إلى الحدّ الأدنى حتى تتمكّن الحكومة السوريّة من تنظيم جيشها كما تريد». وأن يحلّ ضبّاط سوريون في مكان الضبّاط الفرنسيّين، وحظر استخدام اللغة الفرنسيّة التي ستحلّ في مكانها اللغة العربيّة.

يكتب مارسيل أوميه إنه في أثر قرار ورسالة وكيل الوزارة الفرنسيّ: «قام عدد من الذين تثير الأيام القادمة قلقهم بالاحتجاج ضد هذه الإجراءات التي بدا لهم الاستعجال باتخاذها، إلا أن أصواتهم لم تلقَ صدى نتيجة عدم اكتراث الرأي الفرنسيّ». انظر: Homet, pp. 173-174.

(25) برزت مظاهر هذا الصراع في تجرؤ قادة الجيش وضبّاط الاستخبارات على دو مارتيل، وعدم إطاعة أوامره، واحتدام الصراع بين قائد الجيش الفرنسيّ في سوريّة ولبنان الجنرال شارل هنتزنغر والمفوّض السامي الكونت دو مارتيل، حيث وقف الجنرال بصورةٍ دائمةٍ ضدّ توصيات المفوّض بالتصديق على المعاهدة. وكانت فصول هذا الصراع معروفةً لقادة الحركة الوطنيّة مثل جميل مردم بك وعادل أرسلان وغيرهما. وكتب الأمير عادل أرسلان: «يظهر أنّ الحكومة السوريّة قانعة أن المفوّض السامي (دو مارتيل) رجل شريف مخلص لها، لكنه عاجز، وأن قواد جيش الاحتلال وضبّاط الاستخبارات لا يحترمونه ولا يطيعونه ولا يأبهون له». انظر: شكيب أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، ص 135.

ويشير عبد الرحمن الكيالي، وزير العدلية والمعارف في الحكومة الوطنيّة الأولى (الكتلوية) أن =

حتى إن الجنرال غدا في هذا الصراع «عدوًّا شخصيًّا» للمفوّض[26].

ثانيًا: استراتيجية الجنرال: إثارة الأزمات الطائفيّة والمناطقيّة وعصيان الجزيرة

قاد الجنرال هنتزنغر في هذا السياق عمليّة عرقلة إبرام المعاهدة الفرنسيّة – السوريّة في البرلمان الفرنسيّ من خلال إثارة الاضطرابات الإثنية والمناطقيّة الانفصاليّة في المحافظات الطرفيّة والساحليّة السوريّة (اللاذقية، جبل الدروز، الجزيرة) ضدّ الحكومة الوطنيّة المركزيّة، عن طريق ضبّاط الاستخبارات بطريقةٍ تظهر فيها هذه الاضطرابات في شكل حركة «أقليّات» «مثارة» ضدّ المعاهدة وكأنّها «عفويّة»[27]. وبدأ هنتزنغر هذه السياسة «الماكرة» في شباط/ فبراير 1937 في جبل الدروز، حيث أخذت شكل طردٍ للمحافظ السوريّ نسيب البكري من المحافظة. ولم تتم تسوية الأمر بين الحكومة والمتمرّدين إلا بعد تدخل سلطان باشا الأطرش وعبد الرحمن الشهبندر في إطار دعم المفوّضيّة العليا للتسوية. وردّ المفوّض السامي الفرنسيّ دو مارتيل على «مؤامرة» هنتزنغر بنقل العقيد تاريت، الحاكم العسكريّ لجبل الدروز، بينما شنّت الصحافة اليمينيّة هجومًا عاتيًا على دو مارتيل، مدافعة عن تاريت الذي نفّذ الأوامر «بالحفاظ على الأمن»، و«رفض التدخل في الشؤون الداخليّة»[28].

ما كاد ليون بلوم يفقد السلطة في 21 حزيران/ يونيو 1937 في أثر خسارة أغلبيّته البرلمانية[29]، حتى أخذ «الحزب الاستعماري» يستعيد زمام المبادرة

= دو مارتيل «بدأ حياته السياسيّة في سوريّة مقاومًا لاستقلالها، محاربًا لحركتها التحريريّة، معرضًا عن مطاليبها، مضطهدًا أحرارها. ثم انقلب فجأةً، بعد تجارب مؤلمةٍ، فأصبح عاملًا على عقد المعاهدة، وإنهاء الانتداب، وصديقًا للوطنيين، وساعيًا للتعاون معهم». وما إن وقّعت المعاهدة حتى قامت الفئة الفرنسيّة المعارضة للمعاهدة في سوريّة التي «لم ترض عن المفاوضة، ولا عن المعاهدة، ولا عن انتصار الكتلة، ولا عن سياسة دو مارتيل، فأخذت تناوئه وتؤلّب عليه أنصارها، وتعرقل مساعيه، وتتنمر عليه، وتخلق له المشاكل والفتن». انظر: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936–1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ج4، ص 309 و418.

(26) أرسلان، ج1، ص 180.

(27) Velud, Tome 3, pp. 585-586.

(28) في شأن وجهة النظر اليمينيّة انظر: Homet, pp. 185-186.

(29) عاد إلى السلطة في 13 آذار/ مارس 1938، وظلّ فيها ثمانية أشهر. انظر: سيل، ص 362.

السياسيّة تحت مظلة الحزب الاشتراكيّ الراديكاليّ الذي شكّل رئيسه إدوار دالادييه الحكومة الفرنسيّة. وشنّ هذا الحزب اليساري حملةً صحافيّةً قويّةً على المعاهدة في صحف مثل *République* و*Paris-Soir* لتعبئة الرأي العام الفرنسيّ ضدّها[30]، إذ كان بعض قادة الحزب الراديكالي الاشتراكي على الرغم من الوزن الكبير لجماعات حقوق الإنسان والمحافل الماسونيّة الفرنسيّة فيه الصديقة للإخاء بين الأمم[31]، مشتهرين بـ«علاقاتهم الخاصّة» مع مجموعات «الحزب الاستعماري» التي دعمتهم بدورها بشكلٍ حثيثٍ للحيلولة دون إبرام المعاهدة[32].

في أواخر حزيران/ يونيو 1937 وطردًا مع سقوط بلوم من جهة، وخطّة هنتزنغر في جعل حركات العصيان الإثنية الطائفيّة والمناطقيّة تظهر كأنها «عفويّة»، عقد قادة الحركة في الجزيرة بقيادة حاجو آغا، رئيس عشائر الهويركيّة وعضو قيادة جمعيّة «خويبون»، مؤتمرًا في قرية طوبز التي تعود حيازتها إلى عبدي آغا، زعيم المرسينيّين، قرب القامشلي تحت ستار مبايعة الشيخ محمد عبد الرحمن رئيسًا لعشيرة طيّ بدلًا من منافسه حسن السليمان الذي تبنّاه المحافظ رئيسًا للعشيرة، وهدّدوا الحكومة بالعصيان المسلّح ما لم تقم بعزل المحافظ بهجت الشهابي وقائمقام القامشلي ظافر الرفاعي، وقائد الدرك عبد الغني القضماني في مدةٍ أقصاها الأول من تموز/ يوليو 1937[33].

(30) راجع: خوري، ص 540، والصلح، ص 86 و118-119.

(31) يعود تأسيسه إلى 12 حزيران/ يونيو 1901 عشية احتدام الصراع الفرنسيّ - الفرنسيّ الذي سيقود إلى الجمهوريّة الثالثة. وكان مؤلفًا من بعض اللجان الانتخابية، وبعض منظمات حقوق الإنسان والمحافل الماسونيّة، ومجموعات صغرى أخرى. انظر: سيل، ص 224.

عن مشاركة ثلث المحافل الماسونية ومنظمات حقوق الإنسان في تأسيس هذا الحزب، والقوى التي شاركت في مؤتمره التأسيسي الأول. راجع: ماري فرانس اتشغوان وفردريك لونوار، سيرة الماسونية، فك شيفرة «الرمز المفقود»، ترجمة سليم طنوس وجوزه كالوسنيان (بيروت: دار الخيال، 2009)، ص 194.

(32) الصلح، ص 118-119، وخوري، ص 541.

(33) خوري، ص 587.

عن هذا المؤتمر انظر: صالح هواش المسلط، صفحات منسية من نضال الجزيرة السوريّة (دمشق: دار علاء الدين، 2001)، ص 263.

تشير الوثائق الوطنيّة إلى أن هذا المؤتمر عقد تحت ستار الاحتجاج على خطة الحكومة في زيادة عدد مقاعد الجزيرة في مجلس النواب، ودعم المحافظ وقائم المقام وقائد الدرك لعبد الباقي نظام الدين =

ردّ الشهابي على انخراط كل من بحدي قريو (1895-1972)، رئيس بلدية الحسكة، وهو سرياني أرثوذكسي ينحدر من قلعتمرا قرب ماردين، وميشيل دوم، رئيس بلدية القامشلي وهو سرياني كاثوليكي ينحدر من ماردين، وتربى في مدارس الدومينيكان بالموصل، ودعوتهما إلى التمرد أن عزلَهُما، وأصدر مذكّرة توقيفٍ بحق قريو بسبب تهديد الأخير له[34]. استغلّت مجموعةٌ سريّةٌ مرتبطةٌ بالاستخبارات الفرنسيّة وبالمطران حبيّ يقودها الياس مرشو (1900 - 1977)، ويعتبر «قبضاي» العائلة التي فرّت في عام 1922 للمرة الثانية من ماردين إلى الحسكة بسبب تطبيق التجنيد الإلزامي، قرار التوقيف للانطلاق منه في حركة التمرد[35]، وقرّرت مقاومة توقيف قريو بالقوة. كان إلياس مرشو ينتمي إلى عائلة مرشو في حي المشكاويّة في ماردين، وكانت هذه العائلة سريانيّة، لكنها تكثلكت على مذهب الأرمن الكاثوليك تبعًا لإغراءات التمذهب بالارتقاء في المكانة الاجتماعيّة، وخسرت أحد رجالها في مذابح عام 1915، وانتقلت العائلة بشكل نهائي في عام 1922 من ماردين إلى الحسكة ملتجئةً إلى عشيرة الجبور العربيّة، ثم إلى اليزيديّين في جبل سنجار، وكانت من أولى بناة مدينة الحسكة حين احتلّها الفرنسيّون في عام 1922. وفي منتصف الثلاثينيات حجّ إلياس إلى القدس، وحمل لقب مقدسيّ، لكنه غدا شديد التأثر بالفاشيّة باعتبارها نزعة سلوكيّة، وبشكلٍ خاصٍّ بفرانكو في إسبانيا، فسمّى ابنه فرانكو. وكان نموذجًا للشخصيّة القاسيةً[36].

= للنجاح بهذا المقعد. وبروز خلاف بينهم حول العصيان، لكنهم تجاوزوا في 4 تموز/يوليو تردّدهم، وعقدوا مؤتمرًا في الحسكة قرّروا فيه العصيان. انظر: بكداش، ص 22-23.

(34) في أثر تبني المحافظ تعيين الشيخ السليمان رئيسًا للعشيرة وحظر تجوال جماعة «الشارة البيضاء» بألبستهم، قام بحدي قريو وميشيل دوم بزيارة المحافظ، فطردهما الشهابي من مكتبه، وعزلهما وأصدر مذكرة توقيف بحق قريو بسبب تهديد الأخير له، وشكّل ذلك ذريعةً لاندلاع الحركة الانفصاليّة. انظر: مقابلة مع عبد الصمد نوري فتيح في: النذير: (8 تموز/يوليو 1937)، و(18-19 تموز/يوليو 1937 (تقارير أخباريّة). قارن مع: لونغريغ، ص 313. كما تورد حبّة مرشو في شهادتها المسجلة هذه الواقعة (حبّة مرشو، شهادة مسجلة بصوتها).

(35) تتحدّث حبّة مرشو عن نوعٍ من منظّمةٍ كان يرأسها الياس مرشو، لكنها لا تقدّم تفصيلات عن ذلك. ولعل مرشو شكّلها على غرارٍ يشبه نسبيًا مجموعات «الفدّاوية» الأرمنيّة السريّة في ماردين. واستغل مرشو الوضعية البائسة للمهاجرين الأشوريين حديثًا، فجنّد بعضهم في هذه المجموعة. انظر: حبّة مرشو، (شهادة صوتية مسجلة) في: (أرشيف غريغوار مرشو).

(36) حبّة مرشو (شهادة صوتية مسجّلة).

قامت خطّة مرشو على تشكيل لجنةٍ مسلّحةٍ مؤلّفةٍ من خمسة أشخاص لحماية قريو من أيّ مداهمةٍ محتملةٍ للدرك، مطمئنين إيّاه بأن التمرّد سينطلق، ولن تستطيع الحكومة أن تفعل شيئًا معه. مرّ مرشو بكنيسة السريان الكاثوليك، باركه المطران حبي، وقلّده صليب «الحي»، ومضى مرشو في المغامرة. وزّع المسلحين بمعدّل 10 إلى 20 مسلّحًا على سطوح المنازل في كلّ حارةٍ من حارات الحسكة، وقام بإغلاق السوق بقوة السلاح، معلنًا للتجّار أنه ليس ضدّ الدولة، بل ضدّ الحكومة[37].

حتى يوم 5 تموز/ يوليو كانت مجموعة مرشو قد هاجمت مخفر الشرطة، واشتبكت مع عناصره، وجرحت أربعةً من رجاله، وأرغمت البقيّة على الالتجاء إلى السراي. توقف إطلاق الرصاص في اليوم التالي في إطار هدنةٍ موقّتةٍ فرضها الفرنسيّون، لكن ما كادت دوريّة للدرك تقترب في يوم 7 تموز/ يوليو 1937 من منزل قريو حتى أطلق المتمرّدون النار عليها، فقتلوا دركيّين، وأسروا ستةً آخرين، ونزعوا منهم سلاحهم، واقتادوهم إلى باحة كنيسة السريان الكاثوليك بالحسكة، طلب المحافظ من الجيش الفرنسيّ أن يعاونه في احتواء التمرد وتحرير الدرك، لكن الكابتين اكتفى باستلام الدرك من الخاطفين[38]، بينما حرّض قادة التمرد على المضي فيه، بأن قلّد قائدة الميليشيا حبّة مرشو (1907 – 1996)، وهي شقيقة الياس مرشو، بندقيّةً جديدةً على مرأى من المتمرّدين[39].

على مستوى الصراع الفرنسيّ – الفرنسيّ في المركز الباريسيّ، كانت تهدئة ضبّاط الاستخبارات للوضع وإيقاف الاشتباكات في يوم 6 تموز/ يوليو

(37) وفق شهادة حبّة مرشو المسجلة بصوتها التي زوّدنا بها الدكتور غريغوار مرشو أن التجار أغلقوا السوق خوفًا من مرشو وليس عن اقتناع بعصيانه. وتقول حبّة مرشو إن مرشو طالبهم بالوقوف إلى جانبه، فردوا عليه: «يا الياس مرشو نحن ليس لنا غرض ولا عوض، ولا عداوة لنا معك ولا مع الدولة، ونحن كلنا سنغلق ونذهب إلى بيوتنا».

(38) بكداش، ص 23–24.

(39) اعترافًا بمركزية التحالف بين مرشو وحاجو آغا، أرغم الياس مرشو رجال الدرك والشرطة السوريين إبان استسلامهم على المرور بحاجو، وتقديم فروض الطاعة له، وتقبيل يديه قبل مغادرتهم الحسكة. وبعد ان أفرج عن الياس مرشو ورفاقه في عام 1939 عاد مرشو إلى الحسكة مجلّلًا بالأعلام الفرنسيّة، وأمضى يومه الأوّل في بيت حاجو آغا قبل أن ينتقل إلى بيته (شهادة حبّة مرشو). عن الضحايا انظر: محمد نوري فتيح، «الجلسة السادسة والعشرون في 27 كانون الأول 1937،» **الجريدة الرسمية** (1937)، ص 487، و«الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» **قضيّة الجزيرة**، ص 137.

مرتبطين بمحاولة عرقلة تمرير لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ الفرنسيّ للمعاهدة إلى البرلمان لإبرامها. لكن ما كادت اللجنة تحول المعاهدة إلى البرلمان في 7 تموز/يوليو 1937 حتى أعطت هذه الاستخبارات الضوء الأخضر للمتمردين بالمضي في تمردهم، لشحن قوى اليمين الفرنسيّ المعادية للمعاهدات، والضغط على البرلمان للحيلولة دون إبرامها.

ثالثًا: العصيان: اشتباكات الأيام العشر

1- طرد المحافظ ومعاونيه

بدأت حركة العصيان رسميًّا، في السابع من تموز/يوليو 1937 بقيادة كلٍّ من إلياس مرشو وبحدي قريو[40]. هاجمت ميليشيا مرشو دار الحكومة[41]، استسلم الدرك، وأرغم مرشو كل دركي على أن يقبّل قبل مغادرته الحسكة يدي حاجو آغا[42]. وشكّل ذلك «كلمة السر» في بدء حاجو آغا تنفيذ دوره في حركة العصيان. حدث الشيء نفسه تقريبًا في القامشلي. أما في مديريّات رأس العين وعين ديوار والديرونة، فطرد العُصاة المسلّحون الموظفين ومدراء النواحي، حيث اضطر هؤلاء للجوء إلى العشائر العربيّة الموالية للحكومة في هذه المناطق، بينما لم تقع حوادث في الدرباسيّة وعامودا على غرار ما وقع في المناطق الأخرى بسبب ضعف الحركة الانفصاليّة في هاتين المنطقتين، وخلوّهما من ضبّاط الاستخبارات الفرنسيّين، واصطفاف العشائر الكرديّة، ولا سيما عشائر الكيكيّة بشكلٍ موحّدٍ ضدّ الانفصاليّين، واقتصر ما حدث في الدرباسيّة على محاولة المتمرّدين تطويق مخفر الدرك، لكن من دون اصطدام مع الدرك، ولم يتمكّنوا من طرد مدير الناحية[43].

(40) تفسر ذلك الهتافات في ذلك اليوم: في صباح 7 تموز/يوليو بدأت الحركة ودق الناقوس/ طاب الفرح طاب الكيف والزعيم أبو جوزيف/ ردوا علي ياخيو والزعيم بحدي قريو. انظر: مقابلة مع يعقوب قريو نقلًا عن سيدات مسنّات، في: 2/ 1/ 2010.

(41) محمد نوري فتيح، **قضيّة الجزيرة**، ص137.

(42) شهادة حبة مرشو.

(43) بكداش، ص 25-26.

يشير إبراهيم يامين في سرديته لذكرياته عن الدرباسيّة في فترة التمرد إلى أن السلطات الفرنسيّة اعتقلت جرجس جبوري (كنعو)، ومجيد حاج محمد سلاخي، وفرحان العيسو الكيكيّ، وعيسى آغا القطنة الرستام، وهم من أعيان الدرباسية، وجميعهم كيكيّون بالانتماء أو الولاء، وأبعدتهم إلى مدينة دير =

لجأ الشهابي إزاء ذلك إلى قوّات دهام الهادي، رئيس عشيرة شمّر الخرصة ورئيس فرع الكتلة الوطنيّة في الجزيرة لتحطيم العُصاة، لكن المتمرّدين تمكّنوا بقيادة منافسه التقليدي ميزر عبد المحسن، رئيس شمرّ الزور، مع حلفائه الهويركيّين من ردّ هذه القوّات ودحرها[44]. ففر الشهابي ومعاونوه إلى دمشق. وانتقل العُصاة إلى هجوم معاكسٍ اختلط باشتباكاتٍ عنيفةٍ أخرى استمرت على مدى عشرة أيام بين أقسام عشيرة طيّ العربيّة المتناحرة حول خلافة الشيخ طلال عبد الرحمن، كان فيها حلفاء حاجو آغا يدعمون الشيخ محمد عبد الرحمن، بينما كان حلفاء الهادي يدعمون محمد السليمان[45].

2- ردّتا فعل الحكومة والمفوّضيّة

لم تتوقّف الاشتباكات إلا حين تولّى الجيش الفرنسيّ مهمة حفظ الأمن في 12 تموز/ يوليو 1937. شكّل المتمرّدون تحت مظلّة الجيش في كلّ منطقةٍ من المناطق التي سيطروا عليها باستثناء الدرباسيّة وعامودا «لجانًا لإدارة شؤونها»، لكلٍّ منها خاتم رسمي للتوقيع على الإنذارات وجوازات المرور وحلّ النزاعات المدنيّة. وكان مقرّ اللجنة المحليّة في الحسكة في باحة كنيسة الأرمن الكاثوليك. وتحولت مطالب العُصاة من تغيير الموظفين الذين عيّنتهم الحكومة، والاستعاضة عنهم بموظّفين محليّين، إلى رفع مطالب للمفوّضيّة العليا والحكومة بوضع نظام خاصٍّ للجزيرة بموافقة عصبة الأمم، وبقاء الجيش الفرنسيّ في الجزيرة، وبقاء الجزيرة تحت الانتداب الفرنسيّ[46].

= الزور. انظر: إبراهيم يامين، الدرباسيّة ماضيًا وحاضرًا (حلب: دار ماردين ودار الرها، 2009)، ص 99.

(44) خوري، ص 587، قارن مع: المسلط، ص 263.

ما حدث هو أن قوات دهام الهادي هاجمت القامشلي، لكن الشيخ ميزر عبد المحسن ردَّ قوات دهام الهادي التي هاجمت القامشلي. انظر: خوري، ص 588.

عن محاصرة العشائر العربيّة للقامشلي انظر: النذير (18 تموز/ يوليو 1937).

(45) إثر تبني المحافظ لتعيين الشيخ السليمان رئيسًا للعشيرة، قام رئيس بلدية الحسكة بحدي قريو وميشيل دوم بزيارة المحافظ فقام الشهابي بطردهما من مكتبه وعزلهما وأصدر مذكّرة توقيفٍ بحقّ قريو بسبب تهديد الأخير له، وشكّل ذلك ذريعةً لاندلاع الحركة الانفصاليّة، كما مرّ معنا. انظر: مقابلة عبد الصمد فتيح، في: النذير: (8 تموز/ يوليو 1937)، و(18-19 تموز/ يوليو 1937) (تقارير إخبارية).

(46) بكداش، ص 26-27.

يكتب مارسيل هوميه الذي يعكس رأي اليمين الفرنسيّ أن «زعماء المتظاهرين» في الجزيرة وجّهوا =

ردًّا على ذلك شكّل قادة الكتلة الوطنيّة وبعض ممثلي العشائر العربيّة والكرديّة المقاومين للحركة الانفصاليّة لجنةً وطنيّةً في عامودا[47]، وقرّرت هذه اللجنة مقاطعة مدينتي القامشلي والحسكة بسبب «خيانة سكّانهما للقضيّة العربيّة»[48]، وقامت ردًّا على برقيّات الانفصال الموجّهة إلى المفوّضيّة بتوجيه برقيّاتٍ مضادّةٍ تتمسّك بالوحدة وتعارض الانفصال، وتطالب بـ «إنزال العقوبة بالذين قتلوا رجال الدرك في الحسكة»[49]. واختلط الاستقطاب بين الوحدويّين والانفصاليّين، وبين المفوّضيّة وجهاز استخباراتها، بأبعادٍ معقّدةٍ أخرى هي الاستقطاب بين السهوب الرعويّة – الزراعيّة والقرويّة التي يتألّف معظم سكّانها من العشائر العربيّة والكرديّة المسلمة، وتدعمها الحكومة الوطنيّة، والمراكز المدينيّة الناشئة «الدائنة» التي يتألّف معظم سكّانها من المسيحيّين السريان واليهود، والملاكين المسيحيّين والكرد وبعض العرب المحظوظين بالأراضي الخصبة. ويدعمها الضبّاط الفرنسيّون في الجزيرة.

كان الأكراد المقاومون للحركة الانفصاليّة يشكّلون الأغلبيّة في ريف

= إلى المفوّض السامي الفرنسيّ في بيروت كتابًا يطالبون فيه بما يلي: «بما أن الجزيرة العليا على حدود تركيا والعراق، وبما أنها تتكوّن من عدّة عناصر غير متجانسةٍ، فإن خير وسيلةٍ لإنصاف سكّانها هي وضعها تحت حماية الحكومة الفرنسيّة المباشرة، ونقل مركز القاعدة العسكريّة الممنوحة لفرنسا في سوريّة إلى الجزيرة العليا لحماية سكّانها، وأن يكون المحافظون الذي سيعيّنون فيها على معرفةٍ بعادات السكّان وتقاليدهم، كما أن يكون الموظّفون من السكّان الذين ولدوا في المنطقة حصرًا وزيادة عدد المدارس، وإنشاء المستشفيات، وتعليم الكرديّة اللغة المحليّة والخاصّة كلغةٍ رسميّةٍ، وتطوير الطرق ومكافحة الملاريا». واختتموا كتابهم بالبيان التالي: «نحن سكان أهالي منطقة الجزيرة العليا، نعتبر أن سكان القامشلي والحسكة معارضون لنظام الوطنيين (الحزب الوطني)، ونقسم أمام الله والوطن بمقاطعته ووقف جميع العلاقات معه. وسيبلّغ كلّ واحدٍ منا هذه القرارات إلى جميع أفراد عشيرته، وجعلهم يقسمون اليمين على تطبيقه». انظر: Homet, p. 197.

(47) سعيد آغا الدقوري، حاج شيخ موس هسو، حسين آغا الأسعد، سعيد اسحق آل عبد كريم، عيسى آغا الشيخ موس شيخ عشائر الكيكية الكرديّة، ووجدوا دعمًا من الشيخ دهام الهادي (شمر الخرصة) وجميل المسلط (جبور) وعبد الباقي نظام الدين، وعبد الرزاق حسو (طيّ)، وغيرهم. انظر: المسلط، ص 64 و185.

(48) خوري، ص 587–588 استنادًا إلى تقرير دافيس المؤرخ يوم 16 تموز/ يوليو 1937.

(49) انظر برقيّات رؤساء العشائر المليّة (عيسى آغا عبد الكريم) والحاج شيخ موس آغا (رئيس عشيرة كبارة)، وكبكة(يونس آغا العبدي)، وبادينة (حاج سعدون آغا). إضافة إلى وجيهين كرديّين هما شيخ موس الحاج خلف، وملا حمزة الذين وقّعوا برقيّات تأييد الحكومة الوطنيّة في مواجهة العصيان، في: النذير (18 تموز/ يوليو 1937).

القامشلي (73 في المئة)، ودجلة (75 في المئة)، بينما يشكّل العرب الأغلبيّة في ريف الحسكة (63 في المئة)، وكانوا منقسمين بين معارضين للحركة الانفصاليّة ومؤيّدين لها. أما الأغلبيّة الساحقة في مدينتي القامشلي والحسكة فكانت من المسيحيّين السريان (الأرثوذكس)، يليهم الأرمن والسريان الكاثوليك واليهود[50].

أَلّفت الحكومة في 15 تموز/ يوليو 1937 لجنةً حكوميّةً سوريّةً – فرنسيّةً مختلطةً للتحقيق بحوادث الجزيرة[51]، لكنها وجدت المتمرّدين متمسّكين بشروطهم الانفصاليّة ذاتها[52]، فقرّر وزير الداخلية سعد الله الجابري أن يتوجّه بنفسه إلى الجزيرة في 20 تموز/ يوليو 1937 لتسوية المشكلة[53]، لكنّ المتمرّدين رفضوا استقباله وأقاموا حاجزًا بشريًّا لمنعه من الدخول إلى الحسكة[54].

أغضب موقف المتمردين المفوّضيّة الفرنسيّة، وللحيلولة دون التوتير الطائفيّ الذي كان يذكيه في الواقع رجال استخباراتها في الجزيرة بإثارة العصيان باعتباره قضيّة «مشروعة» لأقليّاتٍ «مضطهدةٍ»، فإن المندوبيّة الفرنسيّة بدمشق حيث كان على رأسها الكونت أوستروروغ المؤيّد للمعاهدة، حذّرت «الصحف والرأي العام من إلقاء المسؤوليّة على عنصرٍ معيّنٍ للسكّان»، لأنه «يديم النفور والتفرقة»[55]، ووجّه المفوّض السامي الفرنسيّ دو مارتيل نفسه في 21 تموز/ يوليو 1937 تحذيرًا شديد اللهجة إلى المتمرّدين بالإقلاع عن مطالبهم الانفصاليّة، وبأن حقوق الأقليّات مكفولة بحسب الدستور، وأنه يرفض أن تخرج حوادث

---

(50) المعلومات الإحصائية مستمدة من الجداول في: Velud, Tome 3, p. 526.

(51) تألّفت اللجنة من محافظ الفرات توفيق شاميّة، والمفتش الإداري العام بهيج الخطيب، وصفوة قاطر أغاسي عضو محكمة التميز، والكولونيل كويتو وكيل مدير الدوائر العام. انظر: النذير (16 تموز/ يوليو 1937).

والواقع أن قرار تأليفها صدر في 26 تموز/ يوليو 1937 من الأعضاء السابقين، مضافًا إليهم ادمون ربّاط والمسيو بروتوكاليان عضو الاستئناف الأجنبي. انظر: النذير (26 تموز/ يوليو 1937).

في 6 آب/ أغسطس أعلن رسميًّا عن توجه اللجنة المختلطة إلى الجزيرة. انظر: النذير (6 آب/ أغسطس 1937). وفي 12 آب/ أغسطس 1937، أنهت اللجنة أعمالها وعادت إلى دمشق النذير (16 آب/ أغسطس 1937).

(52) خوري، ص 587.

(53) النذير (21 تموز/ يوليو 1937).

(54) شهادة حبة مرشو.

(55) «بلاغ من قلم مطبوعات المندوبيّة،» النذير (22 تموز/ يوليو 1937).

الجزيرة عن «صفتها المحليّة» إلى مطالب «الاستقلال الموضعيّ»، وتعيين «حاكم فرنسيّ تحت حماية الجيش الفرنسيّ»، وأن المفوّضيّة ستقاوم كلّ حركة «استقلالٍ موضعيّ»[56]، لكن ضبّاط الاستخبارات المرتبطين بصراعات المركز الباريسيّ تحدّوا مفوضهم، وحرّضوا قادة التمرد على المضي فيه.

رابعًا: الانقسام الكبير: اللجنة المحليّة الانفصاليّة بين قوْمنة الصراع وتطييفه «بعبع» حاجو آغا

شكّل المتمرّدون ما سمّوه بـ«اللجنة التنفيذيّة في الجزيرة». كانت هذه اللجنة المحليّة مؤلّفةً من إلياس مرشو (أرمن كاثوليك) وبحدي قريو (رئيس بلدية الحسكة - سريان أرثوذكس) وحاجو آغا (كردي - هويركيّة) وعبد العزيز المسلط (عرب الجبور) وميزر عبد المحسن (عرب شمر الزور)، وميشيل دوم (رئيس بلدية القامشلي - سريان كاثوليك)[57]. وتولّى طاهر المارديني، أحد رجال حاجو آغا المثقّفين نسبيًّا، سكرتاريّة اللجنة[58].

شكّل ذلك اعترافًا بمكانة حاجو آغا في قيادة حركة التمرد وتصدرها. وكان حاجو آغا قد انغمس في الواقع في لعبةٍ سياسيّةٍ معقدةٍ، إذ لعب على مستوى العلاقة مع «حي الأكراد» وجمعيّة «خويبون» في دمشق اللذين دعما الحكومة

(56) «إذا كانت بعض عناصر الشعب في الجزيرة مستاءةً من بعض التصرفات المحليّة، فأنا لا أسمح أن تتخطى هذه الحوادث حدود الجزيرة، وتخرج عن صفتها المحلية «وأن حقوق الأقليّات» مكفولة في الدستور، لكنه لا يستطيع أن يوافق على «قضيّة التحريض على إنشاء استقلالٍ موضعيّ، وتعيين حاكم فرنسي تحت حماية الجيش الفرنسيّ، فإجابة مثل هذا الطلب لا ينساق مع مصلحة البلاد، ولا مع السياسة التي دشّناها فيها، والتي نريد من جهتنا أن نطبّقها بإخلاص». وأبدى «استعداده التامّ لمقاومة كلّ حركةٍ من قبيل «حركات الاستقلال الموضعيّ». انظر: «حديث المفوّض السامي الكونت دو مارتيل،» **النذير** (23 تموز/ يوليو 1937).

ويقصد بالاستقلال الموضعي هنا الاستقلال الجهوي الجغرافي الذاتي عن الحكومة المركزية.

(57) شهادة حبة مرشو.

(58) بكداش، ص 32.

كانت عائلة المارديني تمثّل العائلة السياسيّة المحليّة التي اختار منها حاجو آغا أعوانه في الجمعيّة الخيريّة الكبرى، وكذلك سكرتيره الشخصي، انظر: جكر خوين، سيرة حياتي، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 240.

الوطنيّة[59]، دورًا مزدوجًا[60]، إذ وعد في الظاهر زعماء «حي الأكراد» الذي كان يقوده الملّاك الكبير علي زلفو آغا (1871 – 1957) في دمشق، والذي جعل من الحيّ أحد موائل الوطنيّة السوريّة المتّقدة[61]، وكانت زعامته قد آلت إليه في العشرينيات حين قاوم علي زلفو زحف الجنرال غورو لاحتلال دمشق ولذا

---

(59) لونغريغ، ص 313.

أورد خالد بكداش في كرّاسه عن الجزيرة اسم كلٍّ من قدري جميل باشا وسعيد اسحق بوصفهما من رؤوس المتمردين. لكن قدري جميل باشا ظلّ طوال حياته ينفي أي علاقةٍ لها بالحركة الانفصاليّة، ويعاتب بكداش بعد أن توثقت علاقتهما على ذكر اسمه بين رؤوس الانفصاليّين. (محادثات متعددة مع عمار بكداش جَرَت في صيف 2010). وصاغ بكداش بناء على المعلومات التي قدمتها إليه منظمة الجزيرة الشيوعية الناشئة، وأرجح الظن أن تقرير المنظمة خلط بين موقف قدري جميل باشا المؤيّد لطلب «مضبطة الجزيرة» بالاستقلال المالي والإداري للجزيرة في نيسان/ أبريل 1936 وحركة العصيان، إذ وقّع قدري جميل باشا تلك المضبطة، لكن سلوكه السياسي القريب واعتقال الفرنسيّين له يفندان تورطه بحركة العصيان. بينما لم يكن سعيد إسحق متورطًا في العصيان، وإن برّره بوصفه في حدود حركة تموز/ يوليو ردًا على سوء إدارة المحافظ، حيث قال إن هناك من «يترنم بقضيّة الجزيرة» و«يعطيّها صبغةً دينيّةً أو مذهبيّةً أو عنصريّةً» «غير حقيقيّة»، بينما تتمثّل الحقيقة في سبب الحركة و«الحوادث المؤسفة» بـ «طريقة إدارة المحافظة» و«عدم مراعاة شعور الأهلين ومجاراتهم في تقاليدهم وعاداتهم». انظر: سعيد اسحق، «مجلد الجريدة الرسمية لعام 1937 الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب،» في: **قضية الجزيرة**، ص 224–225. لكنه أيضًا مثل قدري جميل باشا سيصطدم بالفرنسيّين، وسيصف المتمردين الانفصاليين بـ «العملاء». انظر: سعيد إسحق، **صور من النضال الوطني في سورية: مذكرات النائب المجاهد سعيد إسحق** (دمشق: مطابع ألف باء، 1978)، ص 23.

(60) أظهر هذا الدور سلوك حاجو آغا السياسي في مظهر «المتأرجح» مثل اتجاه دليل الرياح بين دعم دمشق [الحكومة الوطنيّة]، ودعم الإقليمية – الانفصاليّة. انظر: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997).

ويبدو أنه برر لزعماء حي الأكراد وجمعيّة «خويبون» انجراره في المشروع الانفصاليّ بأنه كان تحت وطأة تهديد الفرنسيّين له بتسليمه إلى تركيا إن لم يشارك في حركة العصيان، وهو ما يشير إليه بكداش الذي كان على صلةٍ وثيقةٍ ومباشرةٍ بزلفو آغا، زعيم حي الأكراد. انظر: بكداش، ص 17.

وعلى العموم اشتهر حاجو آغا بالتقلب وتغيير الموقف. انظر: لونغريغ، ص 314.

(61) كان «حي الأكراد» تاريخيًّا مركز اللاجئين الأكراد من كل أرجاء كردستان، وكان أهله مترابطين من دون انقطاع مع أكراد ديار بكر وماردين بصلة التصاهر والقربى والتجارة. انظر: محمد عدنان البخيت، **دراسات في تاريخ بلاد الشام: سورية ولبنان** (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2008)، ص 309. وانخرط الحي في الثورة السوريّة الكبرى في الغوطة، وكان زلفو آغا نفسه أحد كبار مموليّ المجموعات الكرديّة المقاومة في الغوطة. وحتى عام 1920 كان 40 في المئة من أكراد حيّ الأكراد متعرّبين بشكلٍ كاملٍ. انظر: مكدول، ص 692.

حكم الفرنسيّون على زلفو آغا وعلى عدد آخر من الوطنيين غيابيًا بالإعدام[62]، بعدم الوقوف ضدّ الحركة الوطنيّة السوريّة وحكومتها[63]، لكنه في الوقت ذاته كان متحالفًا مع الخطط السرية لآل بدرخان المطرودين أو المفصولين منذ عام 1932 من جمعيّة «خويبون»، في العمل من أجل مشروعهم في تشكيل كيانٍ كرديٍّ - مسيحيٍّ في الجزيرة يحيي إمارة (بوتان) أو «جزيرة ابن عمر» السابقة تحت شعار «الحكم الذاتي». ولذلك كانت التقارير الاستخبارية الفرنسيّة تعتبر حاجو في البداية ممثّل جمعيّة «خويبون» في الجزيرة، ثم أخذت تعتبره أداة محليّة لسياسة البدرخانيّين في الجزيرة. وكان في الوقتِ نفسه عبر ضلوعه بمشروع آل بدرخان في إحياء إمارة الجزيرة، متحالفًا مع كلٍّ من المطران حبي، ومتمتعًا بدعم ضمني من الآباء الدومينيكان[64].

كانت هذه العلاقات «السريّة» أو غير المرئيّة، متضافرةً مع ضغوط البطريرك تبوني في باريس في تحريض الحكومة الفرنسيّة ومجموعات الضغط اليمينيّة المختلفة للحيلولة دون إبرام المعاهدة، والعمل من أجل قيام حكم ذاتيٍّ مسيحيٍّ في الجزيرة. ولم يكن لدى ضبّاط الاستخبارات والمطران حبيّ بدٌّ من الاعتماد على حاجو آغا، لأن عدد المسيحيّين، وإن كانوا يسيطرون على المراكز المدينيّة وقطاع الخدمات فيها، كان محدودًا، إذ لم يتجاوز حجم المسيحيّين على مختلف طوائفهم في الجزيرة وفق الإحصائيات الفرنسيّة 13480 نسمةً يمثلون 12 في المئة من إجمالي سكّان الجزيرة المسجّلين. وكان معظمهم من السريان الأرثوذكس.

وكان أتباع تبوني - حبيّ من السريان الكاثوليك أنفسهم لا يتجاوزون 1988 نسمة، أي 2 في المئة من السكان[65]، وأقل من 15 في المئة من إجمالي عدد مسيحيّ الجزيرة المسجّلين. ولذلك لم يكن لدى تبوني ونائبه البطريركي حبيّ مفر لأسبابٍ بشريّةٍ بحتةٍ من الاستناد إلى قوة حاجو آغا الكرديّة الضاربة.

(62) كان علي زلفو بين أسماء المحكوم عليهم بالإعدام من المحكمة العسكريّة الفرنسيّة، في: العاصمة [جريدة رسمية]، السنة 2، العدد 161 (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1920)، ص 3.

(63) بكداش، ص 22.

(64) Velud, Tome 3, p. 575.

(65) سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 81.

خامسًا: انقسام الجزيرة بين ضغط الدعاوة التركيّة ومقاطعة العشائر الكرديّة: الحركة الانفصاليّة

تحوّل الـ«بعبع» الكماليّ السابق كما كان رجال الاستخبارات الفرنسيّة يصفون حاجو آغا، إلى «بعبع» فرنسيٍّ أداتيٍّ بوجه الحكومة الوطنيّة. حاول حاجو آغا أن يستعيد خطوط انقسام عام 1936، بقوْمنة انقسام الجزيرة بين تيّار كردي يقوده وتيّار عربي يقوده دهام الهادي[66]، لكن التحدي الحقيقي الذي واجهه لم يكن من العشائر العربيّة التي انضوى اثنان من قادتها الضاربين في حركة التمرد، بل من العشائر الكرديّة التي اصطفّ معظمها تحت تأثير «حي الأكراد» والحركة الوطنيّة بدمشق من جهةٍ، والدعاوة التركيّة الكثيفة في القامشلي التي استثارت النزعات الإسلاميّة لدى المسلمين العرب والأكراد ضدّ مشروع إقامة دولةٍ مسيحيّةٍ سريانيّةٍ في الجزيرة بشكلٍ موحّدٍ ضدّه[67]. وكانت جزءًا من دعايةٍ أشمل انتشرت في جبل الأكراد بعفرين، وفي بلدة تادف، وفي منطقة جرابلس[68].

1- الدعاوة التركيّة

عُطّلت جريدة القبس مرة أخرى إلى أجل غير مسمى بسبب مقالة نشرتها

(66) خوين، ص 252.

(67) خوري، ص 586؛ لونغريغ، ص 314، ومكدول، ص 698.

ويرصد جكر خوين الموقف الكرديّ المعارض لحركة الانفصال بأن رؤساء العشائر الكرديّة كانوا يتهمون الانفصاليّين الأكراد بأنهم «حلفاء فرنسا»، و«أصبحوا مسيحيين»، و«إن حاجو آغا يحارب المسلمين والعرب من أجل مصالحه الشخصية». انظر: خوين، ص 253.

(68) كانت قوة الدعاية متركزةً في جبل الأكراد (عفرين) وفي جرابلس. وبدرجة أقل في تادف ومنبج، واضطرت الحكومة إلى فرض الإقامة الجبريّة في دمشق على نائب جبل الأكراد خورشيد، كما اعتقلت عددًا من ناشطي الدعاية التركيّة في جرابلس، وأحد الناشطين في تادف. انظر: النذير: (19 آذار/ مارس 1937)، و(15 نيسان/ أبريل 1937).

كان الآغوات بزعامة خورشيد [= كورشيد] نائب جبل الأكراد في مجلس النواب السوري. ووُضع من قبل المستشار الفرنسيّ في الجبل في 12 كانون الثاني/ يناير 1937 تحت الإقامة الجبريّة في دمشق بسبب اتصاله بالسلطات التركيّة، وقيامه بتوزيع «الأسلحة والبرانيط على الأكراد»، إذ ارتفعت وتيرة الدعاية التركيّة في الجبل، إلى درجة وصفها بأنها باتت «عشّ الدعاية التركيّة». انظر: النذير: (24 كانون الثاني/ يناير 1937)، و(9 آذار/ مارس 1937).

«عن حوادث الجزيرة»[69]. وعطّلت كذلك في 24 تموز/يوليو 1937 جريدة **ألف باء** في دمشق[70]، وتم تعطيل بعض الجرائد بسبب «نشرها مقالات من شأنها المس بالعلاقات الدولية»، وطبق ذلك على جريدة **الاستقلال العربيّ** وجريدة **التقدم** في حلب، وكان المقصود بذلك تركيا[71]. وبلغ التوتر أقصاه في مدينة حلب، وأخذ شكل صراع قضائي حول وقف التكيّة المولويّة الذي كان يتولّاه باقر الجلبي. ولجأ الشيخ المولويّ إلى القضاء الأجنبي لمحاولة الحفظ على سلطته على الوقف. كان الصراع محتدمًا حول الأوقاف عمومًا في حلب، لكنه أخذ هنا بشكل خاص مضمونًا محدّدًا ضد الجلبي بوصفه «أجنبيًا» أو «تركيًّا»[72]. وبلغ الأمر إلى درجة أن من يتّهم بالدعاوة التركيّة مع أنه حلبي يقدّم إلى المحاكمة[73].

كان من أبرز ممثلي الدعاوة التركيّة بين أعيان الجزيرة نائب عشيرة الجبور الذي سقط في انتخابات عام 1936، وهو الشيخ علي الزوبع الذي تلقّى تعليمًا تنظيماتيًّا في اسطنبول، وقرّبه الشيخ جميل باشا المسلط منه بصفته مستشارًا له في علاقاته السياسيّة كافة، وكانت ميوله تركيّةً، ويحظى بثقة القادة الأتراك[74]. وفي النتيجة وجد حاجو آغا نفسه معزولًا في المجتمع الكرديّ العشائريّ، بحيث وقف على حدّ تعبير جكر خوين «أكراد الجزيرة قاطبةً» ضدّه[75]. وفي

(69) «مرسوم رقم 687 تاريخ 1 آب 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 30 (12 آب/أغسطس 1937)، ص 676-677.

(70) «من بيانات إلغاء قرار تعطيل جريدة «ألف باء»،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 30 (12 آب/أغسطس 1937)، ص 677.

(71) «مرسوم رقم 732 تاريخ 13 آب 1937،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 30 (25 آب/أغسطس 1937)، ص 970.

(72) نشرت جريدة **النذير** تقارير وافية عن مجريات هذا الصراع، قارن مع: **النذير**: (13 تموز/يوليو 1937)، و(20 تموز/يوليو 1937).

(73) «المحكمة تصدر حكمًا ببراءة ناصح المقيّد من تهمة الدعاية التركية،» **النذير** (7 تشرين الثاني/نوفمبر 1937).

(74) انظر: المسلط، ص 82-183.

(75) انقسمت العشيرتان الحليفتان لحاجو آغا في عامودا، وهما عشيرة المرسينية بين عبدي آغا خلو وبين عيسى عبد الكريم، وكانت العشيرة كلها ما عدا مجموعات محدودة تقف خلف عيسى عبد الكريم. كما لم يؤيد حاجو آغا من عشيرة الملان إلاّ نواف حسن ومجموعة صغيرة، بينما اصطف معظم أفراد العشيرة خلف منافسه عيسى عبد الكريم. ومن بين الكيكان وقف حاجي درويش فقط إلى جانب =

سياق الضغطين الوطنيّ والتركيّ معًا المخلوطين بالصبغة الإسلاميّة، لم يتمكّن مشروع الإمارة الكرديّة – المسيحيّة من أن يغدو مشروعًا «شعبيًّا» في الجزيرة.

2- الانقسام بين أنصار الفرنسيّين وخصومهم: جدل السرياني والكلدو- أشوري

لم يكن الانقسام طائفيًّا بين مسلمين ومسيحيّين (وإن كان البُعد الطائفي أحد أبعاده)، ولا قوميًّا بين أكرادٍ وعربٍ (وإن قوّمنه كلّ من حاجو آغا ودهام الهادي)، بل انقسام الجزيرة بين حلفاء الفرنسيّين وأعدائهم، وبين الانفصاليّين والوطنيّين، حيث انقسم الجبور بين الشيخ جميل المسلط، رئيس العشيرة الذي عارض التمرد، وشقيقه الشيخ عبد العزيز المسلط الذي انخرط فيه وتحوّل إلى أحد رؤوسه[76]، كما انقسمت شمّر الزور بين رئيسها ميزر عبد المحسن المؤيّد للانفصاليّين، ورئيسها السابق مشعل باشا المؤيّد للوطنيين، وكذلك انقسمت عشائر طيّ بين الشيخ محمد عبد الرحمن الذي غدا في صفوف الانفصاليّين، وشيوخها الآخرين عبد الرزاق الحسو، وحسن سليمان، ومحمد الغنّام[77].

كما كان السريان الأرثوذكس الذين يشكّلون الأكثريّة بين مسيحيّ الجزيرة منقسمين بين المجلس الملي للسريان الأرثوذكس والنخب السريانيّة التي ارتبطت مصالحها بالفرنسيّين. ومثل المجلس القيادة الحقيقية للطائفة السريانيّة بسبب ضعف المطران عبه جي، وشكّل المجلس محور مواجهة عمليّة كثلكة السريان، إلى درجة أنه قاطع المدارس الكاثوليكيّة في عام 1937، وفضّل المدارس الحكوميّة والبروتستانتيّة عليها[78]. وارتبط موقف المجلس المليّ في معارضة التمرد بالموقف الحازم الذي اتخذه مار أغناطيّوس أفرام

= حاجو آغا، أما الآشتيون فلم يؤيد منهم حاجو آغا إلا علي عبدي وحسن تنوي. ويخلص جكر خوين إلى القول: «إلا أن أكراد الجزيرة قاطبةً كانوا يقفون إلى جانب أعدائنا، فقط لأنهم مسلمون». ويقصد بأعدائنا العرب بقيادة دهام الهادي. انظر: خوين، ص 253.

(76) عن موقف جميل المسلط باشا ضد الانفصاليّين، انظر: بكداش، ص 21.

سيترسّم هذا الانقسام بين الأخوين في صورة تقاسم للعشيرة بين القسم الجنوبي لجميل المسلط، والقسم الشمالي لعبد العزيز المسلط في: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج2، ص 643.

(77) قارن قائمتي الانفصاليّين الوطنيين لدى: بكداش، ص 19-21.

(78) Velud, Tome 3, pp. 505-506.

الأول بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس من التمرد، إذ رفض أفرام رفضًا قاطعًا مشروع الدولة المسيحيّة الانفصاليّة في الجزيرة في مراحله كافّة[79]، كما رفض على المستوى الوطني وصف الأرثوذكس بالأقليّة[80]، وتمسّك بعروبة السريان بمواجهة عمليّة قوْمنتهم تحت اسم الهويّة الكلدو - أشورية التي صاغها الخبراء الفرنسيّون في عام 1919 عشيّة تقسيم المنطقة، وتبنّاها بعض رجال الكنيسة السريانيّة اللاجئين إلى الولايات المتحدة، مثل الشمّاس نعوم فائق، عضو جمعية «الترقي» الذي كان يقول بصهر «الطوائف» السريانية في بوتقة قومية «أثوريّة»[81]. وتحدّى سلطات الانتداب بشكلٍ سافر طيلة الثلاثينيّات، مندمجًا بالحركة الوطنيّة إلى درجة أنّه امتنع عن زيارة المفوّض الفرنسيّ غابرييل بيو إبان زيارته حمص في عام 1939[82]. والواقع أن نعوم فائق، كما يُفهم من رد المطران أفرام برصوم (= البطريرك أفرام لاحقًا) عليه في عام 1922، كان يستخدم مصطلحًا مقومنًا هو «الأثوري»، وليس «الأشوري» لوصف السريان. وتباطأ بوصفه مسؤولًا عن جمعية «الترقي» السريانية بطبع الكتاب الأول الخاص بمدارس القدس وبيت لحم وحلب وغيرها طالبًا تبديل كلمة السريانيّ إلى الأثوريّ.

(79) أفرام نجمة، **شعب الجزيرة** (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 394.

(80) طارق متري، **المسيحيون في المشرق العربيّ: قراءة في التاريخ المعاصر**، تحرير حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002)، ص 864.

راجع بحث البطريرك أفرام الأول الذي قدّمه في 2 كانون الثاني/ يناير 1937 بحق لواء الإسكندرون في: الكيالي، ج4، ص 378.

(81) هذا ما يفهم من رسالة المطران إلى الشماس فائق. انظر النصّ الكامل لرسالة المطران أفرام برصوم (البطريرك أفرام لاحقًا) رقم (313) في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 في: فريد بسمارجي، **أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل** (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 113.

وجمعيّة «الترقي» هي «جمعيّة ترقي مكاتب سريانيّة» التي تتولى المساهمة في نفقات الطلاب السريان في بعض الأبرشيات. واستند الباحث في معلوماته الإضافية عن نعوم فائق إلى رسالة من السيد جميل ديار بكرلي في 6 شباط/ فبراير 2012.

(82) يشير بيو إلى أنّ البطريرك امتنع عن استقباله، ويتّهمه بأنه يلعب بورقة «القوميين العرب»، ويجد دليلًا على ذلك في اختياره العيش في حمص المدينة السُنية وليس في لبنان. قارن مع: Gabriel Puaux, *Deux Années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940* (Paris: Hachette, 1952), pp. 100-101.

كتب أفرام في رسالته إلى الشماس: «لا نرضى تبديل «السريانيّ» بالأثوريّ: لأن اللغة السريانيّة هي غير اللغة الأثورّية على الإطلاق. وقد أخطأ كل من أطلق «الأثوري» على اللسان الآرامي. والذي حدا بنا إلى هذه الملاحظة هو خلط بعضهم بين النسبة اللسانيّة والنسبة الجنسيّة. وهل رأيت في الكتب النحويّة لابن العبريّ مثلًا لفظة «الأثوري» مرادفًا للآراميّ»؟[83]. ويمكننا أن نستنتج من أفرام أنه فهم السريانية باعتبارها نسبة «لسانية» وليست نسبة «قومية»، أو «مقومنة»، فالسريان لديه ينتسبون بصفتهم «نسبة جنسية» أو «قومية» للعرب، وليس إلى أمة «أثورية». وربما يكون نعوم من أوائل من استخدم مصطلح «الأثوري» لوصف السريان[84]، هذا المصطلح الذي سيثير لاحقًا في فضاء الحركة القومية التي تدّعي النطق باسم أرومة سريانية، كلدو - أشورية واحدة، الكثير من الجدال والخلاف.

3- برميل البارود

تصاعدت في العشر الأخير من تموز/يوليو 1937 على إيقاع هذا الاستقطاب، الاحتكاكات الاستفزازيّة بين العشائر الكرديّة والأحياء المسيحيّة في بلدة عامودا التي يتألّف معظمها من جنود الفوج الكلدو - أشوري في الجيش الفرنسيّ. ويصف جكر خوين - الذي كان من رجال حاجو آغا - الجزيرة في هذه الفترة «كبحرٍ متلاطم الأمواج، أو برميل بارود يكاد ينفجر في أيّ لحظةٍ، حيث إن الطرفين كانا يتسلّحان ويستعدّان للقتال، بحيث إذا

(83) رسالة المطران أفرام إلى الشماس فائق في: بسمارجي، ص 113.

(84) من الناحيتين التاريخية والجغرافية كانت الدولة الأشورية أقوى دول الهلال الخصيب، وتمكّنت بدءًا من القرن التاسع قبل الميلاد من بسط سلطتها المركزية ولفترات طويلة على الدويلات كافة، أو ممالك المدن في بلاد الشام حتى الساحل السوري وحدود مصر. واسم (Assyria)، أي «أشور» كان يشمل في تلك الفترات هذه المناطق كلها. وتغلب اسم (Assyria) نهائيًا على التسميات المحلية لتلك الدويلات في غرب الفرات، إلى أن فقدت أشور قوتها في القرن السادس عشر قبل الميلاد أمام قوة انبعثت مجددًا من بابل باسم الدولة الكلدانية أو البابلية الجديدة. أما من الناحية اللغوية، فمن الواضح أن إسقاط المقطع الأول (As) من كلمة (Assyria) ينتج منه تطابق حرفي مع اسم (Syria)، وهذا ليس مستغربًا، إذ إن هناك عددًا لا يستهان به من الأسماء الجغرافية التي اهملت الألف في أولها وخلال حقب مختلفة (أفيق = فيق). وانتقلت إلى العربية (سورية)، وبالآرامية كانت التسمية المحلية لـ(Assyria) بالآرامية «أثوريا»، ونادرًا ما وردت بشكل «أشوريا»، انظر: عبد الله الحلو، **تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استنادًا للجغرافيين العرب** (بيروت: دار بيسان، 1999)، ص 25.

مرّ يوم بسلام لا يعتقد أحد أنّ اليوم التالي سيكون كذلك»[85]. وفي هذا الجو المضطرب اضطرت نحو خمسين عائلة مسيحيّة إلى مغادرة عامودا إلى مدينتي الحسكة والقامشلي، فتدخلت القوات الفرنسيّة في 28 تموز/يوليو وقامت بعرض عضلاتها، وردّ عليها الأكراد بعرض عضلاتهم بدورهم، فوصلت الأزمة إلى ذروتها[86]، بينما حاولت الحكومة بالتنسيق مع المندوبيّة الفرنسيّة التي وقفت مع المفوّضيّة ضدّ الحركة الانفصاليّة، أن «تكسر الشرّ»، وأن تحول دون تطور هذه الاحتكاكات إلى انفجارٍ أهليٍّ مسلّح، واستقبلت وجهاء عامودا ولجنتها الوطنيّة في دمشق، وأوفدت في آب/أغسطس لجنة تحقيقٍ كان بين أعضائها إدمون ربّاط، عضو المجلس الدائم للكتلة الوطنيّة، ونائب حلب عن السريان الكاثوليك. لكن في اليوم التالي لوصولها إلى الحسكة ولمّا يكن وفد لجنة عامودا الذي قدّم تأييده إلى الحكومة الوطنيّة قد دخلها بعد، وقعت «طوشة عامودا»[87]. وبوقوع هذه «الطوشة» بدأت مرحلة جديدة في تطور اللعبة الانفصاليّة في الجزيرة.

سادسًا: «طوشة عامودا»

سرعان ما انفجر «برميل البارود» في بيئة قابلة للانفجار، إذ تطوّر «خلاف بسيط بين رجلين أحدهما كرديّ والآخر سريانيّ»[88]، جرح فيه شقيق سعيد آغا الدقوري، الزعيم الكرديّ القوي في عامودا والوجه البارز للكتلة الوطنيّة فيها[89]، إلى صداماتٍ إثنيةٍ بين حيّي المسيحيّين والأكراد، بسبب هجوم الأكراد الدقوريّين على بعض المترجمين المتعاونين مع الفرنسيّين[90]. وانضمت

(85) خوين، ص 253.

(86) «القضية السورية، الحقيقة عن حوادث الجزيرة: اللجنة العامة للدفاع عن الجزيرة العليا، 1936-1937،» وهو كراس يعكس رؤية قادة الحركة الانفصاليّة. وهذه اللجنة هي نفسها «اللجنة التنفيذيّة في الجزيرة» التي كان طاهر المارديني أحد العاملين مع حاجو آغا رئيسًا لها.

(87) محمد نوري فتيح، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» قضية الجزيرة، ص 137، وانظر تقريرًا عن قضية عامودا، في: النذير (12 آب/أغسطس 1937).

(88) سعد الله الجابري وزير الداخلية، الجلسة السادسة والعشرون في 27 كانون الأول/ديسمبر 1937 (ص 489).

(89) المسلط، ص 267-268، انظر: محمد سعيد الدقّوري، في: جورج فارس، من هو في سورية 1949 (دمشق: المطبعة الأهلية والوكالة العربيّة للنشر والدعاية، 1948)، ص 165.

(90) المسلط، ص 188.

مجموعةٌ كرديّةٌ صغيرةٌ بقيادة عبدي آغا، رئيس عشيرة المرسينيّة الذي تمرّدت عشيرته عليه، ونواف آغا أحد رؤساء عشيرة الملان المقيمة في غرب عامودا وجنوبها المنقسمة بينه وبين عيسى الآغا عبد الكريم، بدورها إلى عامودا المسيحيّة. وما إن سمع الدقّوريون بذلك «حتى ازدادوا عنفًا ونهبًا، وأحرقوا متاجر المسيحيّين» على حد وصف جكر خوين[91].

خلال الاشتباكات الضارية حاولت لجنة التحقيق الحكوميّة أن تتدخّل لاحتوائها، لكن جهودها أخفقت، وتعرّض اثنان منها للإصابة بجراح، فعادت أدراجها إلى دمشق[92]. وأوفدت القيادة الفرنسيّة في القامشلي التي تبعد نحو 30 كلم عن عامودا في 9 آب/ أغسطس الكابتن الفرنسيّ ماير إلى عامودا للتحقيق بالأحداث، وما كاد يدخل عامودا حتى تعرّض الدقّوريون وحلفاؤهم لسيارته، وأطلقوا النار عليه[93]، وهاجموا الثكنة الفرنسيّة بـ«العصيّ والحجارة وبعض البنادق القديمة»[94]. وبحلول العاشر من آب/ أغسطس كانت «حارة المسيحيّين قد أحرقت تمامًا»، وتدعى بـ«حي العسكريّة»، بالنظر إلى أن عائلات الفوج الفرنسيّ تقطن فيه، لكن ميليشيا عبدي آغا (المرسيني) ونوّاف آغا (الملاني) تمكّنت من إنقاذ قسم منهم، ونقلتهم بشكلٍ سريٍّ إلى منازل المرسينيّين في قريتي حاصد فوقاني وطوبز خوفًا من انقضاضِ الفلاحين عليهم[95].

طاش صواب القوّات الفرنسيّة، فقامت بإخلاء عامودا المسيحيّة، وقصفت عامودا الكرديّة، وجعلتها «طعمة للنيران، وهدفًا للقنابل» و«تركتها قاعًا صفصفًا، وأدّبت سكّانها تأديبًا مرًّا»[96]، وسمحت للميليشيا الكرديّة الصغيرة

(91) خوين، ص 253-255.

أما البلاغ الحكومي الرسمي فقد أشار إلى أنّه «قتل خمسة عشر شخصًا، واحترق ربع المدينة لا كلّها». انظر: النذير (16 آب/ أغسطس 1937).

(92) لونغريغ، ص 313، قارن مع: النذير (16 آب/ أغسطس 1937).

(93) تدوين الرواية الشفويّة لتاريخ المنطقة الذي قام به صالح هوّاش المسلط يلتقي إلى حد كبير رواية نائب عامودا سعيد اسحق التي قدمها في مجلس النواب في عام 1938، ويشير المسلط إلى أنّ ثوّار عامودا تمكّنوا من حجز المستشار الفرنسيّ مدّة ثلاثة أيّام في قرية بريفا قرب عامودا. انظر: المسلط، ص 185 و188-190.

(94) المسلط، ص 64.

(95) خوين، ص 253-255.

(96) ناظم القدسي، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» ص 144، وانظر: النذير (15 آب/ أغسطس 1937).

الموالية لها بقيادة عبدي آغا ونواف آغا اللذين تلقيا نجدةً سريعةً بالانتقام من الدقّوريين وحلفائهم من عشائر المليّة والكيكية وكابارا لتمكا وبادينا الكرديّة القاطنة في عامودا وريفها واستباحة عامودا الكرديّة، وتحويل ما تبقّى منها إلى خراب، وطرد مديري ناحيتي عامودا والدرباسيّة، فخلت الجزيرة تمامًا من الموظّفين السوريين. ونتج من ذلك وقوع 26 قتيلًا، وتشريد 600 عائلة كرديّة ظلّت من دون مأوى لأكثر من سنة[97]. بينما فرّ أهل عامودا إلى المناطق التركيّة الحدوديّة، وكان في مقدّمهم سعيد آغا الدقوري الذي سرعان ما ترك تركيا ولجأ إلى العراق[98]. ولم يأخذوا في العودة إلى قراهم إلا في أواخر أيلول/ ديسمبر 1937، حين حاولت المندوبية الفرنسيّة أن تصفّي ذيول «الطوشة»[99].

سابعًا: جولة تبّوني: الصراع الخفي بين الاستخبارات والمفوّضيّة

استغل الانفصاليّون حوادث عامودا ليزيدوا من ضغوطهم لتحقيق مطالبهم في الحكم الذاتي (ذي المضمون الانفصالي) تحت الحماية الفرنسيّة. وادّعوا أن الحكومة السوريّة هي المسؤولة عمّا تعرض له المسيحيون في عامودا وأنها هي التي سلّحت الأكراد للانقضاض على المسيحيّين، وباتت

(97) سعيد اسحق: «الجلسة التاسعة،» ص 147، و«الجلسة الثالثة عشرة في 7 أيار 1938،» ص 206، راجع: سرديّة بكداش لحوادث عامودا في: ماذا يجري في الجزيرة؟، ص 30-31، و Homet, p. 198.

أما الرواية اليمينيّة الفرنسيّة فقدمها الصحافي اليميني الفرنسيّ مارسيل أوميه كما يلي: «في التاسع من آب/ أغسطس وصل الضابط الفرنسيّ المسؤول عن الشؤون المحليّة إلى عامودا لإجراء تحقيقٍ في الحادث. لكنه لم يستطع دخول البلدة لقيام الأكراد بمهاجمة سيّارته وإطلاق عيارات نارية عدة عليها. وفي اليوم نفسه، أرسلت إلى المنطقة فرقةً من الخيّالة الفرنسيّة سبقها قصف للبلدة المتمردة، فلم يتردّد الأكراد، المعروفون ببأسهم، في إطلاق النار على الطائرات المغيرة على القرية، وبعد ثمانٍ وأربعين ساعةً وصل القرية الخيالة الفرنسيّون، فسيطروا على البلدة وحرروا المسيحيّين. فكانت حصيلة تلك المعركة إصابة عدة جرحى ووقوع ستة وعشرين قتيلًا». انظر: Homet, p. 198.

أما الرواية الشعبيّة المسيحيّة في عامودا فتقول إنّ المهاجمين الأكراد قاموا بقيادة سعيد الدقّوري في 10 آب/ أغسطس 1937 بـ«نهب محلات المسيحيّين، وأحرقوا بعضها الآخر، وبعد انتهاء الهجوم وجدوا بين الخرائب خمس عشرة جثّة، أمّا المهاجمون فتراجعوا عندما دخلت القوّات الفرنسيّة التي أعادت النظام إلى قرية عامودا. انظر: نجمة، ص 185.

(98) المسلط، ص 64-65 و188-190، راجع مادة محمد سعيد الدقوري، في: فارس، ص 165.

(99) النذير (21 أيلول/ سبتمبر 1937).

الأحاديث والتقارير تترى عن إشاعات شحنات الأسلحة التي أرسلتها الحكومة الوطنيّة إلى الجزيرة[100]. قاطع الأرمن هذه الحملة، وأعلنوا «حيادهم التام»، وكان المضمون الجوهريّ لهذا «الحياد» موجّهًا ضدّ الانفصاليّين المتسبّبين بالاضطرابات[101]، بينما رفض الأشوريون التورط بها[102]، وهم يمثّلون القوة المسيحيّة الثانية بعد السريان الأرثوذكس في الجزيرة. أما مندوب المفوّض السامي الفرنسيّ أوسترووروغ الذي يعرف ما يكمن وراء الأكمة من أصابع الاستخبارات الفرنسيّة في حوادث الجزيرة وتعقد انقسامها، فرفض هذا الاتهام للحكومة الوطنيّة[103]، واتّسق في موقفه مع موقف المفوّضية الحازم ضد الحركة الانفصالية وذرائعها.

قَدِم أوسترووروغ في 6 أيلول/ سبتمبر 1937 إلى الجزيرة، واجتمع إلى قادة الجزيرة، لإنهاء ذيول «طوشة عامودا». وفي هذا الاجتماع «تساءل القادة المسيحيون: لقد وقعت حوادث عامودا، والجنود الفرنسيّون مرابطون في الجزيرة، فماذا سيكون مصير الأقليّات عندما ينسحب الفرنسيّون، وعندما يتمّ الاستقلال»[104]. لكن أوسترووروغ حذّرهم من جديد بأن يقلعوا عن مشروعهم

(100) «استنفرت الشرطة الفرنسيّة قواها، وأوقفت سيّاراتٍ محمّلةً بالأسلحة والذخائر قادمة من دمشق كانت متّجهةً إلى الجزيرة العليا، إلا أن أربع شاحناتٍ مليئةٍ نجحت في العبور. وإذن، كما تداولت الأخبار، كان رئيس الحزب الوطني رئيس المجلس النيابي خلف عمليّات التهريب تلك، فمن هي تلك الشخصيّة القويّة التي تستطيع توجيه الاتهام له؟ لا أحد بالطبع! ومن جهةٍ أخرى، بما أن الهجوم هو خير وسيلةٍ للدفاع، فقد سارعت صحف الحزب الوطني الدمشقيّة إلى إلقاء مسؤوليّة الأحداث على فرنسا وأن القوّات الفرنسيّة التي نزعت جميع سلطات الموظّفين السوريّين كان عليها تأمين حماية السكان». انظر: Homet, pp. 199-200.

(101) أذاع الخوري كورين ناشيدجيان وكيل الطائفة الأرمنيّة في الجزيرة بيانًا عن أن موقف الأرمن خلال حوادث الجزيرة هو «الحياد التام»، و«إذا وجد بين الذين اشتركوا في الحوادث المؤسفة أفراد من الأرمن، فهؤلاء لا يمثّلون سوى أنفسهم، ولعلهم ساهموا في الفتنة بدافع مصالحهم الشخصيّة الخاصة ليس إلا»، بيان الخوري كورين ناشيدجيان، انظر: النذير (15 آب/ أغسطس 1937).

(102) بكداش، ص 21.

في محكمة الجنايات التي انعقدت في 12 آذار/ مارس 1939 دعم المتهمون رواية إلياس مرشو لمبرّرات خطف المحافظ باستثناء روبير الأشوري الذي قاد السيّارة الخاطفة، وقال أمام المحكمة إنّهم «استخدموه ولم يكن مسلّحًا». انظر: النذير (13 آذار/ مارس 1939).

(103) خوري، ص 588.

(104) من تقرير رفعه ماكريث في 8 أيلول/ سبتمبر إلى روندبل، وَرَدَ في: خوري، ص 588.

الانفصاليّ، و«أن الجزيرة جزء سوري لا ينفصل عن سوريّة»، و«أن من لا يرغب في العيش تحت الراية الوطنيّة فليذهب إلى الأراضي التركيّة التي لجأ منها»[105]. غير أن الصراع في المركز الباريسي بين أنصار المعاهدات ومعارضيها كان في ذروة احتدامه، وإزاء إلحاح دو مارتيل على وزير الخارجيّة بونيه الذي يعتبر من المتعاطفين نسبيًّا مع نهج عقد المعاهدات مع الدول المشمولة بالانتداب الفرنسيّ[106] للإسراع بإبرام المعاهدة، أوضح له الوزير الفرنسي أن المعاهدة لن يصدِّق عليها طالما بقي البرلمان لم يتحقّق من نيّات الحكومة السوريّة وإخلاصها[107].

استغل تبوني هذا الصراع كي يواصل ضغطه على وزارة الخارجيّة الفرنسيّة لعزل دو مارتيل بدعوى وقوفه ضد مطالب الأقليّات المسيحيّة، واستنكار المعاهدة، وطلب إبقاء قسم كبيرٍ من الجيش الفرنسيّ في سوريّة لحماية الأقليّات، والتأثير في تعبئة البرلمان الفرنسيّ للحيلولة دون إبرام المعاهدة[108]. حانت هذه الفرصة الجديدة حين دعت وزارة الخارجيّة في هذا السياق قادة «الأقليّات» للاستماع إلى آرائهم بشأن تأثير إبرام المعاهدة عليها. وكان تبوني من أبرز هؤلاء. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 1937 كان تبوني قد توجّه مع المطران حبيّ إلى باريس لرفع «قضيّة الجزيرة»[109]، لكنّه لم يجد عند وزارة الخارجيّة الفرنسيّة المترددة سوى استجابة «باردة»، إذ لم تكن الوزارة مهيّأةً لدعم مطالبه المتطرفة، كما كانت مفوّضيتها ترى أن بُعد الجزيرة، وضخامة عدد سكانها المسلمين يقتضيان أن تسعى الأقليّة المسيحيّة للتوصل

---

(105) النذير (7 أيلول/ سبتمبر 1937).

(106) الصلح، ص 118-119.

(107) وَرَدَ في: خوري، ص 540-541.

كان بعض قادة الحزب الراديكالي الاشتراكي على الرغم من الوزن الكبير لجماعات حقوق الإنسان والمحافل الماسونيّة الفرنسيّة فيه، قد ساهموا في تأسيسه في 12 حزيران/ يونيو 1901. انظر: سيل، ص 224.

لكن بعض قادته كانوا مشتهرين بـ«علاقاتهم الخاصة» بمجموعات «الحزب الاستعماري» التي دعمتهم بشكلٍ حثيثٍ للحيلولة دون إبرام المعاهدة. انظر: الصلح، ص 118-119، وخوري، ص 541.

(108) أرسلان، ج 1، ص 120.

(109) فتيح، «الجلسة الخامسة والعشرون في 23 كانون الأول 1937،» الجريدة الرسميّة (1937) من دون رقم عدد واضح للجلسات، ص 488، وراجع: النذير (27 أيلول/ سبتمبر 1937).

إلى تسويةٍ موقّتةٍ مع الأغلبيّة إذا ما كانت تنشد البقاء. وفي النتيجة تعاطفت الوزارة مع «حركة الجزيرة»، لكنّها لم تتبنّها[110]. في الوقت نفسه كانت تأثيرات مجموعات «الحزب الاستعماريّ» في الحكومة الفرنسيّة تتعاظم، وتزيد من «تردّدها» في العمل على إبرام المعاهدة. تحرّك المنهج البراغماتيّ لكلٍّ من مردم بك ووزارة الخارجيّة الفرنسيّة بالعمل على تحقيق تسويةٍ تُرضي «الحزب الاستعماريّ» المعادي لنظام المعاهدات، وتسمح بالمصادقة عليها. وكانت تأثيرات هذا «الحزب» قد تعزّزت في حكومة الجبهة الشعبيّة أكثر مما مضى بتصويته الحثيث في الانتخابات البلديّة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1937 له، وتمكينه من الفوز فيها. وكان قادة الحزب مشتهرين بـ «علاقاتهم الخاصة» مع مجموعات هذا الحزب التي ضغطت عليهم بشكلٍ حثيثٍ طيّلة سنتين للحيلولة دون إبرام المعاهدة[111].

ثامنًا: مراسلات مردم بك - دو تيسان: ابتزاز الوطنيّين

حدث في هذا السياق ما عرف بمراسلات مردم بك - دو تيسان التي انتهت في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1937[112]. وكان من أبرز ما تضمّنته التزامات

---

(110) خوري، ص 589.

(111) كافأ الحزب الردايكالي الاشتراكي مجموعات هذا الحزب بتعهده في مؤتمره (29-30 تشرين الأول/ أكتوبر 1937)، الدفاع عن «امبراطورية [فرنسا] الاستعماريّة المهددة، وعن أمن الأراضي الفرنسيّة، وخطوط الاتصال الفرنسيّة في البحر الأبيض المتوسط، انظر: الصلح، ص 118-119، وخوري، ص 541.

(112) تبادل مردم بك مع فرانسوا دو تيسان في كانون الأول/ ديسمبر 1937 رسائل تخطت حدود الضمانات الإضافية لـ «لأقليات» المسيحيّة السوريّة، في تأكيد احترام قانون أحوالها الشخصية، والعمل على تطبيق «نظام المحافظات والبلديات»، بما يمنحها قدراً «معقولاً» من الاستقلالية الإدارية في شؤونها المحلية إلى الموافقة على نظام الموظفين الفرنسيّين، وتطمين شركتي مصرف سوريّة ولبنان والنفط بضمان امتيازاتهما على أساس «مذهب الاشتراك في المنافع»، وتسوية القضايا الجمركية المتعلقة بالمصالح المشتركة مع لبنان موقتًا على قاعدة وضع ضريبة جمركية واحدة، وفي تبادل المنتوجات المحلية، حتى يتبين ما يحق لسوريّة، وما يحق للبنان من وارد الجمارك، وحينئذ ينظر في الحل النهائي الذي يعوّل عليه. انظر: «جميل مردم بك رئيس الحكومة، الجريدة الرسمية لعام 1937، الجلسة الثانية عشرة في 18 تشرين الثاني 1937،» ص 228-229، وجميل مردم بك، «الجلسة الثامنة والعشرون في 30 كانون الأول 1937،» ص 521.

جديدة في شأن «الأقليّات»، وتطبيق نظام المحافظات[113]. كان تبوني مرابطًا في باريس، ويتابع من قرب هذه المراسلات. وفي اليوم نفسه لإنهاء كل من مردم بك - دو تيسان ملاحق المعاهدة، عاد تبوني من باريس إلى بيروت بشكل احتفالي، محققًا «نصف انتصار». وصرّح فور نزوله في مرفأ بيروت بأن القضايا المتلاحمة هي «فرنسا والكنيسة والكثلكة»[114]. وكان في استقباله في بيروت عدد من قادة التمرّد المسيحيّين، وزعيمان عشائريّان هما ميزر عبد المحسن، وحاجو آغا[115]، بينما امتنع رؤساء كلٍّ من عشائر المليّة الكرديّة والمحلميّة التي لكلٍّ منها نائب في مجلس النواب السوريّ من المشاركة في استقباله، ما عكس انسحاب هذه العشائر، وكان أهمها عشائر الملية من حركة العصيان، وتحويل ولائها إلى حكومة الكتلة الوطنيّة المركزيّة في دمشق. وبعد أقلّ من أسبوعين على عودة قادة حركة الانفصال من اللقاء مع تبوني إلى الجزيرة، وقعت عمليّة خطف محافظ الجزيرة بالوكالة توفيق شاميّة، وكأن هذا التسخين كان ردًّا على «برودة» استجابة وزارة الخارجيّة لمطالب تبوني.

تاسعًا: من اختطاف شاميّة إلى طرد حيدر مردم بك

1- اختطاف المحافظ والدور المزدوج لبحدي قريو

تمّت الحادثة على الشكل التالي، علمت «اللجنة المحليّة» التي شكلها المتمردون من خلال «جواسيسها» عن خط سير المحافظ بالوكالة توفيق شاميّة من دير الزور إلى الحسكة[116]. وفي الكيلومتر 16 على الطريق إلى الحسكة

(113) مراسلة رقم 11، الكتب المتبادلة بين السيد جميل مردم بك والمسيو دو تيسان في 11 كانون الأول 1937، في: نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، ط 2 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1973)، ص 247.

(114) كان في استقبال تبوني وفد من الجزيرة العليا مؤلف من 40 شخصية ذكر منهم: ميزر عبد المحسن، ميشيل دوم، حاجو آغا، حسن حاجو، موسى آسو، ملكي شمعون، جميل منجى، جوزيف مناشي، إيليا صباغ، الياس عبد النور، رزق الله يامين وغيرهم. ووفق التقرير الصحافي سئل ميزر عبد المحسن هل يؤيّد المطالب الانفصاليّة فأجاب: «بكلّ تأكيد». انظر: النذير (11 كانون الأول/ ديسمبر 1937).

(115) المصدر نفسه.

(116) تصف حبّة مرشو في شهادتها المسجلة هؤلاء بـ«الجواسيس» الذين يعملون لحساب اللجنة، انظر: شهادة حبّة مرشو.

يبدو أن هذا «الجاسوس» على حدّ وصف حبّة مرشو، لم يكن إلا مدير ناحية عين ديوار الذي =

خطفه المسلّحون[117].

حدث ذلك قبيل موعد عيد الميلاد (الغربي) الذي يصادف 24 كانون الأول/ ديسمبر من كلّ عام[118]، والذي حرص فيه المحافظ على أن يهنّئ الطوائف الكاثوليكيّة بالعيد. جال الخاطفون بالمحافظ على القرى الكرديّة، ثم سلّموه لجكر خوين، أحد أبرز رجال حاجو آغا يومئذٍ قبل أن يتمرّد على الآغوات ويقطع الصلة معهم، ليتمّ نقله إلى قرية «حاصدة» الكرديّة التي تعود إلى عبدي آغا خلو (المرسينيّ)، حليف حاجو آغا، وأحد قادة الميليشيا الكرديّة الانفصاليّة التي أجهزت على ما تبقى من عامودا الكرديّة[119]. ثمّ تمّ نقله إلى منزل بحدي قريو، رئيس بلديّة الحسكة. ويبدو أن قريو نقل المحافظ إلى منزله لحمايته من مخاطر تصفية ابن خلّو له، وقام في هذه اللحظة من تطور المشكلة بدورٍ مزدوجٍ يتمثّل بالسير مع الخاطفين والانفصاليّين في الظاهر، وفي الدخول بتنسيق سريّ مع الوطنيّين عبر القيادة الروحية السريانيّة الأرثوذكسيّة لحماية المحافظ، وإحباط اللعبة الانفصاليّة[120].

كان الخاطفون مجموعةً مسلّحةً من خمسة أشخاص بقيادة إلياس مرشو

= اتّهمته الحكومة في مراسلاتها المكتومة مع مندوب المفوّض السامي الفرنسيّ بـ«الاشتراك مع اللجان المحليّة في تدبير المؤامرة على المحافظ، وتنشيط حركات التمرد في تلك الأصقاع». انظر: «رسالة رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك إلى سعادة مندوب المفوّض السامي المحترم، الوثيقة رقم:« 25/ 73،» وثائق الدولة، مركز الوثائق التاريخيّة بدمشق. الرسالة غير مؤرّخة في المصدر الأصلي لكن خوري الذي يعتمد عليها بدوره يؤرّخها في 15 شباط/ فبراير 1938.

(117) سعد الله الجابري، «الجلسة السادسة والعشرون في 27 كانون الأول 1937،» **الجريدة الرسمية** (1937)، ص 419-420.

(118) شهادة حبّة مرشو، قارن مع: خوري، ص 589.

(119) خوين، ص 289.

(120) هذا ما يفسّر أن بحدي قريو لم يعتقل قط، ولم يكن في عداد الذين اتهمهم المدعي عام رسميًا باختطافه وهم: مقسى الياس مرشو، وأغوب مرشو، وجرجس قريو، وروبرت الأشوري، وجوزيف بلوطة، ونقلوا إلى سجن القلعة في دمشق، لتجري محاكمتهم بصورةٍ مستعجلةٍ. انظر: **النذير** (6 آذار/ مارس 1938). ولهذا تشير الشهادات المتواترة إلى اتهام عائلة إلياس مرشو لبحدي قريو بـ«الخيانة»، وباللعب عليهم. ومن غير المستبعد أن يكون تغير دور قريو في الموقف من عمليّة الخطف قد تمّ تحت تأثير البطريرك السرياني الأرثوذكسي مار أفرام الذي كانت علاقته عضويّةً بالكتلة الوطنية وبرئيس الجمهوريّة هاشم الأتاسي الذي عرف برفضه التام لإقامة كيان مسيحي في الجزيرة السورية.

الذي قاد حركة التمرد في أوائل تموز/ يوليو[121]. ارتجت الحكومة الوطنيّة، ولم يكن بإمكانها أن تتّصل مع الجزيرة إلا عن طريق السلطات الفرنسيّة باعتبار أنه لا يوجد مواصلات هاتفيّة أو برقيّة مع الجزيرة[122]، وكي تموّه الاستخبارات الفرنسيّة هويّة الخاطفين أشاعت أن خاطفه هو الشيخ جميل المسلط، رئيس عشيرة الجبور[123]. ظلّ شاميّة محتجزًا أربعة أيّام بسبب احتدام الخلاف بين ضبّاط الاستخبارات في الجزيرة وأوستروروغ، إذ لم تحرّك الاستخبارات الفرنسيّة في الجزيرة ساكنًا تجاه ما حدث، وحاولت أن تظهر في موقف «الحياد» من الصراع بين المتمرّدين والحكومة». استخدم المندوب الفرنسيّ في ضوء موقف باريس صلاحيّاته العليا، وأعرب عن «اهتمامه الجديّ» بالتعاون مع الحكومة لتحرير المحافظ من خاطفيه[124]. وإزاء سلبيّة ضبّاط الاستخبارات في الجزيرة، كلف المندوب الفرنسيّ أوستروروغ القائد بونو، رئيس الشعبة السياسيّة بالعمليّة، واستخدم بونو «الجيش والهجّانة والطيران» في البحث عن المكان الذي توارى فيه الخاطفون[125]، وتمكّن من العثور على شامية في دار بحدي قريو، وتحريره[126].

(121) فتيح، «الجلسة الخامسة والعشرون في 23 كانون الأول1937،» ص488، وقارن مع: شهادة حبّة مرشو.

(122) شكري القوتلي وزير المالية، «الجلسة الخامسة والعشرون في 23 كانون الأول 1937،» ص 478.

(123) تقول رواية تعكس رأي جميل المسلط رئيس عشائر الجبور التي شارك أحد أبنائها وهو الشيخ عبد العزيز المسلط في حركة التمرد، إن ضبّاط الاستخبارات الفرنسيّين في الجزيرة حاولوا في البداية أن يشيعوا بأن من خطف المحافظ شاميّة لم يكن إلا الشيخ جميل المسلط بهدف تضليل الحكومة الوطنيّة في دمشق، ولإبعاد الشبهات عنهم. انظر: المسلط، ص 175.

(124) عن هذا التعاون انظر: سعد الله الجابري، «الجلسة السادسة والعشرون في 27 كانون الأول 1937،» ص 490، وجميل مردم بك، «الجلسة الثامنة والعشرون في 30 كانون الأول 1937،» الجريدة الرسمية (1937)، ص 521.

(125) سعد الله الجابري، «الجلسة السادسة والعشرون في 27 كانون الأول 1937،» ص 490.

(126) الجابري، المصدر نفسه، ص 419-420.

تشير حبّة مرشو إلى رواية مختلفة عن رواية الجابري، إذ اتصل ضابط الاستخبارات بالياس مرشو، وأعلمه بأنه يعرف أنه هو الذي قام بخطف المحافظ، وطلب منه تسليمه إليه، فاعترف الياس بأن المحافظ محجوز في بيت بحدي قريو، ووعده بتسليمه خلال أربع ساعات، من دون حاجة إلى إرسال قوة كبيرة تثير البلبلة، وسلمه سلاحه برهانًا على نيته عدم المقاومة. انظر: شهادة مسجلة بصوت حبّة مرشو. والتقدير هو أن ضبّاط الاستخبارات تدخلوا في الساعات الأخيرة لاستلام المحافظ من =

عقد مجلس النواب السوري في 27 كانون الأول/ديسمبر 1937 جلسةً صاخبةً ناقش فيها قضيّة الجزيرة. وعلى إيقاع هذه الجلسة وجّهت الحكومة السوريّة في هذا السياق إلى أوسترووروغ رسالةً «شديدة اللهجة»، أبدت فيها أنه «نفد صبرها ولم يعد في وسعها السكوت بعد الآن على استمرار هذه الحالة السيّئة من الفوضى والاضطراب»، وطلبت من مندوب المفوّض بأنه «لا مندوحة عن طلب تنفيذ المواد الآتية وهي: نفي أعضاء اللجنة التي دبّرت مؤامرة خطف المحافظ، وسوقهم مع الأشخاص الذين اشتركوا في حادث الخطف إلى القضاء لمحاكمتهم»[127]، و«فرض غرامةٍ مناسبةٍ على بلدة الحسكة نظرًا لتمادي سكّانها في حركات التمرد»، و«جمع السلاح من المتمرّدين في الحسكة، ووضع برنامج تدريجيٍّ لتجريد سائر مناطق الجزيرة من السلاح» و«تبديل القطعة العسكريّة الموجودة الآن في الحسكة» و«تبديل بعض موظّفي المصالح الخاصّة وكتّابهم»[128].

2- هروب المطران حبيّ وتوقيف بعض رؤوس التمرد واستمرار حاجو آغا في التحدي

استجاب أوسترووروغ الذي انخرط في تحدٍّ مع ضبّاط الجيش والاستخبارات إلى ما طلبته الحكومة السوريّة في مجالٍ واحدٍ فقط هو اعتقال عددٍ محدودٍ من رؤوس التمرد[129]، وزجّهم في سجن تدمر تمهيدًا سوقهم

= مختطفيه، كي يتنصلوا من الضلوع في مؤامرة اختطافه. بينما هناك رواية أخرى تتلخص في أن معرفة مكان احتجاز المحافظ تمّ بتواطؤ بحدي قريو مع الحكومة الوطنيّة، وتصوير قريو احتجازه المحافظ في منزله للمحافظة على حياته.

(127) كان هؤلاء الذين سمتهم الحكومة السوريّة في مذكرتها الرسميّة المكتومة للمندوب الفرنسيّ هم المطران حبي، وبحدي قريو، وإلياس مرشو، ومعمار باشي، وجورج مريمو، وعبدي آغا الخلّو، ونواف آغا، وطالبت بنفيهم ومحاكمتهم مع غيرهم ممّن شارك في العمليّة. انظر: «رسالة رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك إلى سعادة مندوب المفوّض السامي المحترم، الوثيقة رقم: هـ 25/ 73،» وثائق الدولة، مركز الوثائق التاريخيّة في دمشق. وكان رؤوس التمرد الذين حدّدت الحكومة أسماءهم من سريان ماردين المهاجرين خلال الأعوام 1915-1920 إلى الجزيرة، ومن الأرمن الكاثوليك مذهبيًّا، ما عدا بحدي قريو الذي كان سريانيًّا أرثوذكسيًّا، وعبدي آغا ونواف آغا الكرديّان.

(128) «رسالة رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك إلى سعادة مندوب المفوّض السامي المحترم، الوثيقة رقم: 25/ 73،» وثائق الدولة، مركز الوثائق التاريخيّة بدمشق.

(129) هم كما تشير مجريات تقديمهم إلى المحاكمة لاحقًا: مقسى إلياس مرشو، وأغوب مرشو، وجرجس قريو، وروبير الأشوري، وجوزيف بلوطة. انظر: النذير (6 آذار/مارس 1938).

إلى المحكمة[130]. بينما يسّرت السلطات الفرنسيّة «هروب» المطران حبيّ إلى بيروت، حيث وضع بالتفاهم بين الحكومة السوريّة والمفوّضيّة الفرنسيّة ببيروت تحت «المراقبة»[131]، أما حاجو آغا فردّ على ذلك بمواصلة التحدي والمطالبة بـ«نظام مالي وإداري، وبقاء الجيش الفرنسيّ، وبحاكم فرنسي» في الجزيرة. قائلاً: «إننا نتشبّث بمطالبنا أو نموت». ووصفت النذير ذلك بـ«كردي لاجئ يتمرجل على الحكومة»[132].

اختتم هذا الفصل فور عودة الجبهة الشعبيّة برئاسة ليون بلوم في 14 آذار/ مارس 1938 إلى الحكم باتفاق الحكومة والمفوّضيّة في آذار/ مارس 1938 على تعيين محافظٍ جديدٍ للجزيرة هو حيدر مردم بك. وبشروع دو مارتيل باستغلال هذه الفرصة «السانحة» لتسريع تطبيق ما تنصّ عليه المعاهدة في الفترة الانتقالية، فدخل بالفعل في أواسط آذار/ مارس في مفاوضاتٍ مع الحكومة السوريّة لتسليمها عتاد الجيش المختلط والحرس السيّار وأسلحتهم «من دون مقابل». ولهذا الهدف استدعى غريمه الجنرال هنتزنغر إلى سوريّة لترتيب ذلك[133]. وكان في ذلك يستدعي ألدّ أعداء المعاهدة لمحاولة تطبيقها. وبدلاً من أن يتحوّل قدوم هنتزنغر إلى عاملٍ ميسّرٍ، تحول إلى أكبر عاملٍ معرقلٍ، إذ كان ببساطةٍ يقف خلف الحركات التمرّديّة التّي نشبت في جبل الدروز واللاّذقيّة والجزيرة.

---

(130) يقول رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك: «قبضت الحكومة على رؤوس حركة التمرد»، و«ساقتهم إلى المحكمة»، انظر جميل مردم بك، الجلسة الثامنة والعشرون في 30 كانون الأول 1937، الجريدة الرسمية لعام 1937، ص521. لكن شهادة حبّة المسجّلة تشير إلى أنّ الجمعيّة أو المنظّمة بموجب تفاهم مع الفرنسيّين هي التي سلمتهم على أن يعتبروا «مجرمين سياسيين»، وليسوا «مجرمين جنائيين»، وأن تسليمهم تمّ للسلطات الفرنسيّة وليس للسلطات الوطنيّة، وأن السلطات الفرنسيّة هي المسؤولة عن وضعهم أمامها وليس الحكومة الوطنيّة. وتتحدث حبّة عن «وداع مهرجاني» للموقوفين. انظر: شهادة مسجلة بصوت حبّة مرشو. أما الصحافة فوصفت مكان احتجاز المتمردين بتدمر بـ«المنتجعات»، انظر: النذير (17 كانون الثاني/ يناير 1938). ذلك أن المتّهمين كانوا يقيمون في الواقع في فندق تدمر وليس في سجنها إقامةً إجباريّةً تحت سلطة القوّات الفرنسيّة، انظر: النذير (6 آذار/ مارس 1938).

(131) سعيد إسحق، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» قضيّة الجزيرة، ص 146.

(132) النذير (31 كانون الأول/ ديسمبر 1937).

(133) النذير (18 آذار/ مارس 1938).

يشير لونغريغ إلى أنّ لجنةً فرنسيّةً-سوريّةً مشتركةً اجتمعت لدراسة أسس إنشاء الجيش السوريّ، ولكنّ مقترحاتها لم تكن قابلةً للتنفيذ بسبب توتر الوضع الداخلي، انظر: لونغريغ، ص 291.

3- تسوية مردم بك – دو مارتيل: المحافظ الثالث

كان المحافظ الجديد حيدر مردم بك خريج كلية غلاطة للهندسة في الآستانة، وكان المحافظ الثالث الذي تعيّنه الحكومة خلال عام ونيّف. وهو ابن الملاك الدمشقي العقاريّ الكبير وأحد أقطاب محفل قاسيون في دمشق سامي مردم بك الذي مثّل دمشق في مجلس المبعوثان العثمانيّ في عام 1908، وبرز بصفته أحد أقطاب رجال العمل العربيّ، ثم الوطني في دمشق، وكان من أقطاب الشريحة الدمشقيّة التجاريّة العليا التي تولّت مناصب في الحكم[134]، بدأ حياته الوظيفيّة في آذار/ مارس 1920 عشيّة إعلان المؤتمر السوريّ لاستقلال سوريّة كاتبًا ثالثًا في ديوان الملك فيصل[135]. وحين عيّن في آذار/ مارس 1938 محافظًا للجزيرة كان شابًا في الحادية والأربعين من العمر، متزوّجًا من سيّدةٍ مسيحيّةٍ، وكان تعيينه بمنزلة رسالة تطمينٍ من قبل الحكومة بأن رئيس الحكومة جميل مردم بك سيقوم بنفسه من خلال صلةٍ مباشرةٍ مع ابن عمّه محافظ الجزيرة بتوفير الحلول السريعة والعمليّة للمشكلات التي تشكو منها منطقة الجزيرة. ولطمأنة المتمردين سمحت الحكومة بعودة المطران حبيّ من بيروت إلى الحسكة[136]، لكنها عزّزت مهمّة المحافظ الجديد بقوّةٍ إضافيّةٍ من الدرك[137].

وتعبيرًا عن التزام المندوبية الفرنسيّة بدعم المحافظ الجديد، فإن مندوب

---

(134) عمل في العشرينيّات نائبًا لرئيس حكومة الاتحاد السوري، واعتزل السياسة لفترةٍ، لكّنه عاد وانخرط في العمل الوطنيّ، وكان رئيسًا للجنة الاقتصاديّة التي أخذت على عاتقها مواجهة السياسات الجمركيّة للانتداب، وبرز بحيويّة نشاطه القيادي في الكتلة الوطنيّة في دمشق. وكان ينتمي إلى الشريحة الدمشقيّة التجاريّة العليا التي تولّت مناصب في الحكم. انظر: مادّة سامي مردم بك، في: فارس، ص 414-415. وعن نموذج عمل سامي باشا مردم بك في رئاسة اللجنة الاقتصاديّة بدمشق، انظر المذكرة التي رفعها حول أثر القرارات الجمركيّة التي اتّخذتها المفوّضيّة على التجارة والاقتصاد. انظر: الكيالي، ج3، ص 198-203. وعن موقعه في الوفود الكتلويّة الوطنيّة بدمشق انظر: الكيالي، ص 289.

(135) العاصمة، السنة 2، العدد 109 (15 آذار/ مارس 1920)، ص 4.

درس مردم بك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى الحقوق وحصل على الدكتوراه. انظر: مادة حيدر مردم بك، في: فارس، ص 579-580.

(136) سعيد اسحق، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» قضيّة الجزيرة، مجلّد جلسات مجلس النواب للعام 1938، ص 146.

(137) المسلط، ص 167.

المفوّض السامي الكونت أوستروروغ رافق المحافظ الجديد، وهبطا معًا في أواسط آذار/مارس في طائرةٍ في مطار الحسكة، لتأكيد التعاون الفرنسيّ - السوري على تصفية «الفتنة». خطب مردم بك بالمستقبلين، مؤكّدًا الوحدة الوطنيّة، وأنه سيخدم الجزيرة بصفته واحدًا من أبنائها، وسيتشرّف بحمل «مواطن في الجزيرة»، وخطب أوستروروغ بأن مراسلات مردم بك - دو تيسان وقعت «لصالح الأمّتين»، و«أن مضامين المعاهدة والمراسلات ستنفّذ حرفيًّا مع الحكومتين بكلّ تعاونٍ وإخلاص»، وأن «فرنسا ترى أن ازدهار الجزيرة ونموّها لا يمكن أن يكونا إلا بارتباطٍ بالوطن السوري». وكرّر أوستروروغ أمام الأعيان ما قاله قبل سبعة أشهر، ودعا المواطنين إلى التعاون مع «رجال الحكومة الوطنيّة»[138].

كان مردم بك يحمل معه في الواقع رؤية سعد الله الجابري لجذور النزعة الانفصاليّة المثارة في الجزيرة التي عبّر عنها في أواخر عام 1937 وتمثلت لديه في مرور سكّان الجزيرة مباشرةً من السلطة التركيّة إلى السلطة الانتدابيّة الفرنسيّة التي «احتضنتهم»، ومثّلت لهم نوعًا من «الأم». وكان الجابري يطرح في ذلك إشكالية الاندماج الاجتماعي التكاملي في الوطنيّة السوريّة، بما يجعل سكّان الجزيرة يشعرون حين قام الحكم الوطنيّ بارتباطهم مع الدولة السوريّة. ورأى أن هذا الشعور في قيد التكون لديهم، وأن كثيرًا منهم كانوا سيعتبرون مواطنين سوريين طبيعيين وليسوا مهاجرين لو لم تحدث التغييرات الحدوديّة، في إشارةٍ ضمنيّة من الجابري إلى اتفاقيّة فرانكلان بويّون التي ألحقت مقاطعات الجزيرة العليا (التركية لاحقًا) بتركيًا في عام 1921[139].

طبّق مردم بك المنهج الجديد في «التهدئة»، فاستمع إلى شكاوى الأهالي،

---

(138) «خطاب الكونت أوستروروغ في الجزيرة،» النذير (20 آذار/مارس 1938).

(139) أشار الجابري إلى أن هذه المجموعات لم تعرف من السلطة حين وصلت إلى المنطقة إلا «سلطة الانتداب»، و«من هنا نجد عذرًا لهؤلاء البسطاء في أنهم لم يتعرفوا إلا على دولة واحدة احتضنتهم وكانت لهم في مقام الأم. وقد أخذوا على مرور الأيام وبعد الاتصال الذي قام بينهم وبين سكان بقية المناطق السورية يشعرون أن المنطقة التي يسكنونها جزء من البلاد السورية، غير أن هذا الشعور لم يكتمل عندهم بعد. وقد حدث أن زوال الانتداب قبل اكتماله وتقلص ظله، وبدء دور الاستقلال الذي نقل الحكم من يد إلى يد، ومن هيئة إلى أخرى، فلا غرابة والحالة هذه إذا أصابهم شيء من القلق، وإن بالغوا فيه». انظر: سعد الله الجابري، «الجلسة السادسة والعشرون في 27 كانون الأول 1937،» ص 489.

وإلى التماسهم منه الإفراج عن الموقوفين الذين اختطفوا شامية، ووعدهم خيراً[140]. وفي سياق تنفيذ النصف الأول من هذا الوعد تمّ نقل الموقوفين من سجن تدمر إلى سجن دمشق، وتأخير محاكمتهم، لكن إلياس مرشو الذي سمى طفلته التي وضعتها زوجته إبان سجنه باسم «خطوفة» اعتزازًا بعمليّة الخطف[141]، فاجأ المحقّق القضائيّ بالقضيّة حنا مالك برفض الاعتراف به أو بالحكومة، وأنه لا يعترف سوى بالمفوّض السامي الفرنسيّ فقط، بل إنه رفع دعوى على مالك بتهمة أنّه تعرّض للإهانة منه إبان التحقيق، فقام المدّعي العام غازي الزوادي، بتحريك دعوى ضدّ المحقّق القضائي، وتحول القاضي إلى متّهم[142].

ما كادت تنقضي أسابيع قليلة على عمل مردم بك حتى تجدّدت المشكلة. وارتبط ذلك بعد حصول مجموعات الحزب الاستعماري على امتيازات النفط[143]

(140) القدسي، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» قضيّة الجزيرة، ص 144.

(141) انظر: شهادة حبّة مرشو.

كان مستنطق المحكمة قد أصدر في أوائل آذار/ مارس 1938 مذكرات توقيف لهم، وكلفت قيادة الدرك تنفيذ القرار. قامت قيادة الدرك في حمص بتطويق فندق تدمر، ونقل المتهمين الخمسة وهم: مقسى إلياس مرشو، وأغوب مرشو، وجرجس قريو، وروبرت الأشوري، وجوزيف بلوطة، ونقلتهم إلى سجن القلعة في دمشق، لتجري محاكمتهم بصورةٍ مستعجلةٍ. انظر: النذير (6 آذار/ مارس 1938).

قاد الكاردينال تبوني منذ شباط/ فبراير 1938 عملية الضغط على المفوّضيّة الفرنسيّة لمنع محاكمة مرشو ورفاقه حين قررت محكمة التمييز العليا في 27 شباط/ فبراير 1938 محاكمتهم في دمشق بدلًا من الجزيرة لتفادي «تعكير صفو الأمن». انظر: النذير (28 شباط/ فبراير 1938).

(142) كتب مالك في مذكراته: «أما موضوع جريمة الخطف، فقد أنهيت التحقيق فيها، وأرسلت الإضبارة عن طريق الهيئة الاتّهاميّة إلى محكمة الجنايات ففصلت فيها، ثم صدر عفو بشأنها في ما بعد». مذكرات حنا مالك، فقرة حادثة اختطاف محافظ الجزيرة في مذكرات حنّا مالك، ونشرها ابنه الكترونيًا في: مذكرات حنا مالك، <http://www.hanna-malek.com/couv.pdf>.

(143) على إيقاع التطور المثير في قضيّة الجزيرة السوريّة، استؤنفت في آب/ أغسطس 1937 المفاوضات بين شركة نفط العراق والحكومة السوريّة حول استثمار النفط في الجزيرة. انظر: النذير (9 آب/ أغسطس 1937). وفي 26 شباط/ فبراير 1938 جرى توقيع الاتفاقية بين الحكومة وشركة «امتيازات نفط سوريّة ولبنان المحدودة» التي ستتخذ في عام 1940 اسم «شركة نفط سوريّة المحدودة». وصدّق رئيس حكومة المديرين بالمرسوم الاشتراعي رقم 47، تاريخ 1940/3/25 الاتفاقيّة، وأعيد تصديقها بمرسوم تشريعي في آذار/ مارس 1947 بعد توقيع اتفاقية متممة مع الشركة المذكورة في 6 آذار/ مارس 1943. راجع نص الاتفاقية في: الجريدة الرسميّة، العدد 12 (1 نيسان/ أبريل 1943)، ص 316-317، والجريدة الرسميّة، ملحق العدد 296 (15 آذار/ مارس 1947)، ص 230-234.

وفي أثر توقيع الاتفاقية ثارت في مجلس النواب السوري بعض المناقشات في شأن مشروع ضمّ الجزيرة السوريّة إلى الموصل بسبب النفط، ووجود اتجاهاتٍ متعدّدةٍ في قضيّة استثماره، وتقدم منير =

والمصرف السوري وغيرها بإعلان بونيه وزير الخارجيّة في حكومة دالاديه التي خلفت حكومة بلوم، عن عزم الحكومة على إبرام المعاهدة، فعادت الاضطرابات من جديدٍ إلى محاور الانفصاليّين في الجزيرة وفي اللاذقيّة وجبل الدروز، وكان أكثرها حدّةً وصخبًا من الناحية الانفصالية اضطرابات الجزيرة.

4- طرد مردم بك ومحاصرة السراي: عودة الحكم الفرنسيّ المباشر

بعد أقلّ من أسبوعين على زيارة أوستروروغ، ودعوته قادة التمرّد إلى العودة إلى موطنهم في تركيا، منع نحو 400 إلى 500 من المتمرّدين في 2 نيسان/ أبريل 1938 المحافظ حيدر مردم بك من دخول مدينة الحسكة، وأخذوا يرجمونه بالحجارة، وحطّموا سيّارته بذريعة عدم تلبية مطالبهم باصطحاب الموقوفين معه بقضيّة اختطاف شاميّة من دمشق، ووقعت اشتباكات عنيفة بين المتمردين والدرك سقط فيها ثمانية قتلى وعدد من الجرحى من الطرفين، وأسر فيها المتمردون أحد رجال الدرك وأعلنوا إضرابًا عامًّا في مدينة الحسكة[144]، وحاصروا الموظّفين وقوات الدرك في السرايا عشرين يومًا[145].

باتت المحافظة من 2 نيسان/ أبريل 1938 وحتى زيارة المفوّض الفرنسيّ الجديد للجزيرة في 3 آذار/ مارس 1939 خاليةً من أيّ حضورٍ ملموسٍ لأجهزة الحكم الوطنيّ، وانتقلت السلطة فعليًّا في الجزيرة إلى معاونٍ مندوبٍ المفوّض

= العجلاني باقتراح تأليف لجنةٍ نيابيّةٍ للنظر في قضيّة استثمار الجزيرة. انظر: منير العجلاني وفخري البارودي، «الجلسة الثانية عشرة في 3 أيار/ مايو 1938،» ص 185-186 و199-200.

وفي 26 شباط/ فبراير 1940 صدّقت حكومة المديرين الاتفاق بمرسوم تشريعي، واشترت الشركة بموجب ذلك الرخص الخمس التي منحت بين سنوات 1935-1936. انظر: النذير (1 نيسان/ أبريل 1940)، لونغريغ، ص 291.

(144) تأخّر سعد الله الجابري وزير الداخلية أسبوعين في الإعلان رسميًّا عن الحادثة، حيث نشر في 16 نيسان/ أبريل 1938 بلاغًا رسميًّا عما تعرّض له حيدر مردم بك وكيل محافظة الجزيرة. قارن مع: مداخلة وسؤال سليمان المعصراني، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» **قضيّة الجزيرة**، ص 137، ومع المعلومات الموثقة التي أدلى بها محمد نوري الفتيح وقال إنه يدلي بها للتاريخ في: «الجلسة التاسعة في 27 نيسان/ أبريل 1938،» ص 139. وعن إضراب المدينة وتزويد الموظفين بالطعام عن طريق الحكومة. انظر: الجابري، «الجلسة التاسعة،» **قضيّة الجزيرة**، ص 148-149، وسعيد اسحق، «الجلسة التاسعة،» **قضيّة الجزيرة**، ص 147.

(145) في شأن مدّة الحصار التي استغرقت عشرين يومًا راجع سيرة قائد قوات الدرك المحاصرة عبد الغني القضماني في مادة عبد الغني القضماني، في: فارس، ص 511.

السامي في الفرات الكولونيل مارشان (Marchand) الذي تولّى الإشراف على ذلك القسم من الإدارة الذي ظلّ بمنأى عن مقاطعة المتمردين[146]، وغدا فعليًا بمنزلة وكيل محافظ الجزيرة، فأصبح حكم الاستخبارات الفرنسيّة للجزيرة مباشرًا[147]. وخلال ذلك شن الانفصاليّون حملةً عاتيةً على نوّاب الجزيرة، ونشر الإشاعات عن مواقفهم للتشويش على الوضع، والإيهام بامتلاك عوامل القوة. كذّب خليل إبراهيم باشا في 18 نيسان/ أبريل ما نشرته جريدة البشير اليسوعية اللبنانيّة في 15 نيسان/ أبريل 1938 نقلًا عن نوّاب الجزيرة، وتدخّلهم لدى الحكومة لمصلحة مرشو وجماعته، ووصفه بـ «الأكاذيب»، وأنه يهدف إلى «زرع فسادٍ جديدٍ بين شعب الجزيرة، وحتى بين الأقارب والإخوان»[148].

عاشرًا: خطة الانفصال واعتقال آل جميل باشا

في أواخر نيسان/ أبريل 1938 ازداد الوضع توترًا، ووصف نائب الجزيرة قدور الحاج علي بك الحالة في الجزيرة بأنّها «تُنذر بشرٍّ خطيّر»، وطالب بتأليف لجنةٍ نيابيّةٍ تقوم بالتحقيق الفوري وتقديم الاقتراحات والتوصيات لاحتواء حالة التوتّر[149]، إذ أحكم المتمرّدون الحصار على الموظّفين في السراي[150]، ورحّلوا الديريين كافةً من الجزيرة، ومنعوا المزارعين منهم من القيام بأعمالهم[151].

في أيار/ مايو 1938 أخذ الوضع يزداد توترًا مع سير قادة حركة العصيان في طريق عقد مؤتمر عام للجزيرة. وقام المطران حبيّ بالتحريض على النائب السرياني (الأرثوذكسي) سعيد إسحق، ووصل الأمر إلى درجة تهديده بالقتل، ونشرت جريدة البشير التي تولّت الدعاية لـ «حركة الجزيرة» مقالة في أيار/

(146) لونغريغ، ص 314-315.

(147) إسحق، ص 25.

(148) «بيان خليل إبراهيم باشا،» النذير (18 نيسان/ أبريل 1938).

(149) كتاب نائب الجزيرة قدور الحاج علي بك إلى رئيس مجلس النواب، في: «الجلسة الحادية عشرة في 30 نيسان 1938،» ص 170.

(150) محمد نوري فتيح، «الجلسة الثانية عشرة في 3 أيار 1938،» ص 199.

(151) في لحظة توتير العصيان كان يكفي أن يتمّ التعرف إلى أحد الديريّين العابرين بالحسكة في طريقهم إلى دير الزور كي يتعرّض لـ «الضرب المبرح»، وإنذاره بعدم العودة، انتقامًا منهم لمحاولتهم فكّ الحصار عن الموظفين المحاصرين، وتزويدهم باحتياجاتهم. انظر: المسلط، ص 61 و74-75. انظر أيضًا: فخري البارودي، «الجلسة الثانية عشرة في 3 أيار/ مايو 1938،» ص 199، و: محمد نوري فتيح، «الجلسة التاسعة في 27 نيسان 1938،» قضيّة الجزيرة، ص 138-139.

مايو 1938 «يتوعّد إسحق بأوخم العواقب إن عاد إلى الجزيرة أو إلى الدرباسيّة مسقط رأسه»[152]. وتعرضت أراضي إسحق في سياق هذا التهديد إلى الاعتداء عليها وإتلاف محاصيلها[153]. حظرت الحكومة توزيع البشير مع صحفٍ أخرى عدة محرّضةٍ على الاضطرابات الإثنية الانفصاليّة[154]، لكن هذا لم يمنع من تهريبها وتوزيعها وكأن قرار المنع لم يكن، بل كان مراسل البشير حاضرًا بشكلٍ دائم في الجزيرة يُعد التقارير عنها[155].

عارض من يصفهم جكر خوين بـ«الواعين» من النخب الكرديّة توريط حاجو آغا للأكراد في الحركة الانفصاليّة، واعتبرته هذه النخبة «فأسًا يحفر به الأكراد قبورهم بأيديهم لصالح أعدائهم»، للحفاظ على الراتب الذي يتلقاه حاجو آغا من الفرنسيّين، وكان قدري جميل باشا الممثل الأصفى لموقف هذه النخبة. قائلاً: «لن أتبع رجلًا أميًا ولن أكون ذيلًا لترجمان»، وكان يقصد بالأميّ حاجو آغا وبالترجمان ميشيل دوم. تدخل الضبّاط الفرنسيّون في هذا الصراع وطلبوا من حاجو آغا تنظيم لقاء مع جناح آل جميل باشا لتأكيد نواياهم الحسنة تجاه الأكراد، وضمان موافقة قادة «خويبون» على الخطة الانفصاليّة. وأوفد آل جميل باشا كبيرهم أكرم باشا للتفاوض، وتمخض عن ذلك صوغ ميثاقٍ كرديٍّ - مسيحيٍّ، تمّ تبادله، لكنّ قدري جميل باشا ورفاقه رفضوه، وبهذا الشكل سار «جناح حاجو آغا - الأغوات» في الحركة الانفصاليّة إلى آخر الشوط وشكّلوا رأس حربتها، بينما نأى جناح «الأفنديّة» و«الأعيان» المدينيين

---

(152) محمد نوري الفتيح، «الجلسة الثانية عشرة في 3 أيار 1938،» ص 200.

كانت البشير توزع في سوريّة، فمنعت الحكومة في 5 أيار/مايو 1938 دخولها إلى سوريّة مع جريدتين لبنانيتين أخريين «بسبب نشرها باستمرار مقالاتٍ عن شؤون سورية تضمنها أخبارًا ملفّقةً ومعلوماتٍ مغرضةً تتعمّد من إذاعتها إثارة الأفكار وإقلاق الرأي العام». وفي أثر الضغط البرلمانيّ الذي تصدّره سعيد إسحق لمنع توزيع البشير في سوريّة، قامت الحكومة بحظر توزيعها مع صحفٍ أخرى عدّة محرّضةٍ على القلاقل الطائفيّة، انظر: «مراسيم متعددة تاريخ 5/ 5/ 1938 بمنع جرائد بيروت والبشير والبلاد من دخول الأراضي السوريّة،» الجريدة الرسميّة، العدد 16 (19 أيار/ مايو 1938)، ص 514.

(153) مادة سعيد إسحق في: فارس، ص 31.

(154) «مراسيم متعددة تاريخ 5/ 5/ 1938 بمنع جرائد بيروت والبشير والبلاد من دخول الأراضي السوريّة،» الجريدة الرسميّة، العدد 16 (19 أيار/ مايو 1938)، ص 514.

(155) راجع: «تقرير وكيل محافظ الجزيرة إلى وزير الداخلية عن مرافقة مراسل البشير للمفوض السامي بيو في زيارة الجزيرة، في 3/ 2/ 1939، الوثيقة هـ/ 25/ 67/ وثائق الدولة/ الانتداب الفرنسيّ - قضايا»، مركز الوثائق التاريخيّة في دمشق.

بقيادة قدري جميل باشا عنها وقاوموها، فأعيد صوغ الميثاق بين حاجو آغا والمطران حبيّ لرفعه إلى «عصبة الأمم»، والمطالبة بتأسيس دولةٍ مستقلّةٍ في الجزيرة[156].

يبدو أن ردّ قدري جميل باشا على الجنرال كان صاخبًا[157]، ما دفع المستشار الفرنسيّ إلى نفيه مع عائلته إلى تدمر، ونفي مثقّفين أكراد عدّة من قادة «خويبون» كان من بينهم عارف عباس، المفتش السابق للزراعة في جنوب الأناضول، والذي لجأ في عام 1930 إلى الجزيرة، مقيمًا يومئذٍ في ديريك[158]. وفي حزيران/ يونيو 1938 نقل آل جميل باشا إلى دمشق، وفرضت «الإقامة الجبريّة» عليهم، وهم: قدري وبدري وأكرم ومحمد أولاد جميل باشا من أهالي منطقة الجزيرة[159]، وكانت سلطة الأمن العام من السلطات المباشرة الفرنسيّة التي احتفظ بها الفرنسيّون خلال الفترة الانتقاليّة لتطبيق المعاهدة[160]. بينما كان قادة «خويبون» في المعتقل أو الإبعاد أو الإقامة الجبريّة أو التهديد بالإبعاد عن الجزيرة، انعقد «مؤتمر الجزيرة العام» في أواخر تموز/ يوليو 1938، بحضور 200 شخصيّةً من الانفصاليّين برئاسة حاجو آغا، وانتهى المؤتمر بتطيير برقيّةٍ

(156) يشير جكر خوين في هذا الصدد إلى أن هؤلاء «الواعين» كانوا يشككون بصدقية فرنسا تجاه الأكراد، ويرون أن اعتمادها على «الجهلة» و«الأميين» من الأغوات والملالي دليل على ذلك، «وكانوا يريدون أن يكون كل الأكراد حلفاء للعرب والمسلمين». وكان قدري جميل باشا أبرز من تصدّر هذا الموقف رافضًا الانقياد إلى الانفصاليين «المسيحيّين» بشكلٍ أعمى. انظر: خوين، ص 292-293.

(157) يروي قدري جميل باشا الذي تجنّب الحديث عن هذه الفترة في مذكّراته، جانبًا من هذه القصة، حيث يقول في إحدى المقابلات معه إنّه ردّ على محاولة استغلال الفرنسيّين للحركة القوميّة الكرديّة بـ«أننا شعب مضطهد، أتينا إلى هذه البلاد كلاجئين سياسيّين، وعار علينا أن نساعد الغاصبين ضدّ شعبٍ مضطهدٍ مثلنا يناضل من أجل حقوقه». انظر: قدري جميل، **مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلح**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 184.

(158) نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**. ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 63. ويشير نور الدين زازا إلى أن السلطات الفرنسيّة أوقفت ردًا على هذا الموقف في عام 1937 جريدة هاوار في دمشق بعد أن صدرت لمدة ثلاث سنواتٍ وثلاثة أشهرٍ وثلاثة أيام بسبب مساندة الجمعيّة للوطنيين السوريين، لكن الحقيقة مخالفة لذلك، إذ توقّفت هاوار عن الصدور منذ آب/ أغسطس 1935، كما مر معنا سابقًا. انظر: سليم هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، 1900-1950** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص 135.

(159) «مرسوم رقم 543 تاريخ 12 حزيران 1938،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 21 (32 حزيران/ يونيو 1938)، ص 692.

(160) الشهابي، ص 164.

إلى وزارة الخارجيّة الفرنسيّة تطالب بمنح الجزيرة الحكم الذاتي الكامل[161].

في هذا السياق أعادت جمعيّة «خويبون» تأليف لجنتها المركزيّة، مستبعدةً منها حاجو آغا، لكنها مثّلت ابنه القوي حسن حاجو في عضويّتها[162]. ويبدو أن تمثيل حسن حاجو آغا الذي كان وعيه قريبًا من وعي الجيل الجديد للقادة الأكراد جرى في ضوء تفاهم بينه وبين جميل قدري باشا بسيره معهم متى تغدو الظروف سانحةً على خلاف سيرة والده. وهذا التفاهم لن يبرز إلا بعد وفاة حاجو آغا في عام 1940، حيث سيتحالف الوريث الجديد للآغاتيّة الهويركيّة إلى واحدٍ من أوثق حلفاء قدري جميل باشا، بحيث سيطرا فعليًا على «خويبون»، ليسير حسن حاجو في سياسةٍ مختلفةٍ عن سياسة والده، يشكّل التعاون مع الوطنيّين السوريين وعدم التصادم معهم مضمونها الجوهريّ، وهو ما يشير إلى وضع حقوق الأكراد في إطار حقوق الشعب السوري[163].

حادي عشر: إقالة دو مارتيل وتشييع المعاهدة

سلّمت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة فعليًا ملف المفاوضات في شأن إضافة ملاحق جديدة إلى المعاهدة إلى العدوّ الأوّل لنظام المعاهدات الجنرال هنتزنغر. وفي مناخ التعبئة القومية الفرنسية باتت السلطة الفعليّة للجنرالات وليس لوزارة الخارجيّة في تقرير ما يتعلّق بملحقات الإمبراطورية الفرنسيّة. في الأوّل من أيلول/ سبتمبر 1938 أبلغ الجنرال هنتزنغر مردم بك بحضور وزير الخارجيّة بونيه، بوجوب إضافة فقراتٍ جديدةٍ إلى الاتّفاق العسكريّ، وتنص هذه الفقرات على بقاء القوّات الفرنسيّة في سوريّة طيّلة مدة المعاهدة، وبقاء ميزانية القوّات المحلية وإدارتها في يد الفرنسيّين، وتمركز عملاء فرنسيين في الجزيرة والمحافظات السورية الداخلية. وزاد على ذلك أن بونيه، وزير الخارجيّة، أكّد لمردم بك أنه لا توجد أدنى فرصةٍ لإبرام المعاهدة من دون مثل

(161) لونغريغ، ص 314، وقارن مع: مكدول، ص 698.

يشير كل من لونغريغ ومكدول إلى أن المؤتمر عُقد في أواخر أيلول، بينما يحدّده خوري في ضوء تقرير بريطاني مؤرخ في 3 آب/ أغسطس 1938 في أواخر تموز/ يوليو. انظر: خوري، ص 590.

(162) أكرم جميل باشا، قدري جميل باشا، الدكتور أحمد نافذ بك، حسن حاجو آغا، عثمان صبري، عبد الرحمن علي يونس، ممدوح سليم، وعارف عباس، انظر: محمد ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمنية**، ط 2 ([د. م.]: كاوا للنشر والتوزيع، 2000)، ص 84.

(163) عن تحولات حسن حاجو بعد وفاة والده انظر: خوين، ص 293.

هذه التعديلات العسكريّة الإضافيّة[164].

سار مردم بك البراغماتي مع «الكذّاب إلى آخر الباب»، لكنه كان يفاجأ في كلّ مرّةٍ يتنازل فيها بشروطٍ جديدةٍ. وكان ذلك يعكس ضراوة الصراع السياسي في المركز الباريسي. أخيرًا رضخت وزارة الخارجيّة إلى ضغط هنتزنغر في ترحيل دو مارتيل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1938 أحيل دو مارتيل إلى التقاعد لبلوغه السنّ القانونيّة[165]. اعتقد المنهج البراغماتي لمردم بك أن إقالة دو مارتيل ستجعل موقف «غريمه» هنتزنغر أقرب إلى التفاهم»[166]، ولا سيّما أن ملاحق مردم بك - دو تيسان قدمت «التطمينات» اللازمة لمجموعات «الحزب الاستعماري» الاقتصاديّة (امتيازا النفط والمصرف السوري)، والعسكريّة القوميّة (القواعد)، والكاثوليكيّة (الأقليّات ونظام المحافظات) لتمرير المعاهدة. لكن الجنرال غدا بعد التخلص من دو مارتيل في سياق سيطرة «التعبئة العامة» لـ«الدفاع القومي» وقرع «طبول الحرب» العالميّة الثانية أكثر تشدّدًا، وغدا قرار الحكومة الفرنسيّة في هذه الظروف تحت تأثير الجنرالات بالفعل بشكلٍ كاملٍ.

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 كان مردم بك قد أبرم مع جورج بونيه والجنرال هنتزنغر ملاحق تدخل تحويلاتٍ جوهريّةً عليها لإرضاء المصالح الفرنسيّة والإرساليات الدينيّة[167]. ووقّع مردم بك ذلك بطريقة البراغماتي المجازف بهدف إنقاذ العلاقة السوريّة - الفرنسيّة، ولمساعدة بونيه الذي ظهر وكأنه الأكثر تعاطفًا مع الاتفاقيّة على تهدئة «مخاوف» «الحزب الاستعماريّ» المسيطر على اتّجاهات السياسة الفرنسيّة تجاه سوريّة ولبنان[168]. لم تنقذ هذه

(164) سيل، ص 363.

(165) يشير الأمير عادل أرسلان في يومية الخميس 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1938 إلى ما يلي: «وزارة الخارجيّة الفرنسيّة هي تحت أمر الجيش في قضيّة سوريّة، فهي لا تنظر إلى ميثاق جمعيّة الأمم، ولا إلى صك الانتداب، ولا إلى المعاهدة السوريّة، ولا إلى المواعيد المتكرّرة والكتب الرسميّة المتبادلة، لكنها تخضع لأمر رئاسة أركان الحرب، أو إلى الجنرال غاملان، والجنرال هنتزنغر». انظر: أرسلان، ج1، ص 177.

(166) انظر: «يومية 23 تشرين الأول 1938،» في: أرسلان، ج1، ص 180، وقارن مع: الكيالي، ج4، ص 432.

(167) Rabbath, p. 446.

(168) انظر: الصلح، ص 124.

البراغماتيّة المعاهدة.

في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1938 أعلمت الحكومة الفرنسيّة مردم بك عدولها عن إبرام المعاهدة بسبب الموقع الاستراتيجيّ لسوريّة في الدفاع الفرنسيّ عن المتوسط في مواجهة التهديدات والمطامع الإيطاليّة في مدينة نيس في فرنسا وفي تونس وباعتبار المتوسط فضاءً حيويًّا لها[169].

عاد مردم بك من باريس محبطًا، ولم يمانع في اتخاذ مجلس النواب السوري قراره التاريخي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1938 بأن مجلس النواب يعتبر نفسه «في حلّ من جميع الاتفاقات والعقود التي يمكن أن يكون وقّعها مردم بك ويعتبرها لغوًا»[170]. وبذلك انتهى هذا الفصل في العلاقات السوريّة – الفرنسيّة بموت المعاهدة، وتحوّلها إلى صفحةٍ ميّتةٍ في التاريخ. وتولى المفوضيّة الفرنسيّة مفوّض فرنسي جديد هو غابرييل بيو الذي سيرتبط باسمه تشكيل «النظام الخاص» للجزيرة.

(169) انظر: «يومية 8 كانون الأول 1938،» في: أرسلان، ج1، ص 198.

(170) «الجلسة الثالثة عشرة في 31 كانون الأول 1939،» الجريدة الرسميّة، العدد 1 (5 كانون الثاني/ يناير 1939)، ص 293، و: مردم بك، ص 53.

الفصل التاسع

من النظام الخاص للجزيرة إلى الجلاء (1939 – 1946)
المشاحنات الفرنسيّة – البريطانيّة – التركيّة

عيّنت الحكومة الفرنسيّة السفير الفرنسيّ في فيينا، وعضو الأكاديميّة الفرنسيّة، غابرييل بيو، مفوّضًا ساميًا على سوريّة ولبنان في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1938 خلفًا لدو مارتيل في إدارة «دول الشرق» في أجواء الحرب، لكنه لم يصل إلى بيروت إلا في 7 كانون الثاني/ يناير 1939. وخلال هذه الفترة لفظت المعاهدة السوريّة – الفرنسيّة أنفاسها الأخيرة بسبب رفض البرلمان الفرنسيّ المصادقة عليها بدعوى أن المركز الفرنسيّ في شرق المتوسط مهدّد بالأطماع والتهديدات الإيطاليّة، فردّ مجلس النواب السوريّ في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1938 على ذلك باتخاذ قراره التاريخي بالحلّ من أي «اتفاقاتٍ أو ملاحق أو ذيول أو عقودٍ لاحقةٍ غير معروفةٍ وغير مصدّقةٍ منه»، في إشارةٍ إلى الاتّفاقات والملاحق التي وقّعها مردم بك مع وزارة الخارجيّة الفرنسيّة[1].

دخل بيو سوريّة ولبنان في هذه الظروف بلغة حكام المستعمرات من بوّابة «راديو الشرق»، في دلالةٍ ضمنيّة لعدم اعترافه بشرعيّة الحكومة السوريّة التي قامت بموجب نصوص المرحلة الانتقاليّة للمعاهدة، لكنّه حين دخل

---

(1) تلخص القرار بالنقاط التالية: «إن مجلس النواب السوريّ يتمسك بنصوص المعاهدة»، و«بما أنه لم يعرض على مجلس النواب أيّ ادّعاءٍ كان يتعلق باتفاقات أو ملاحق أو ذيول أو عقود لاحقة غير معروفة، وغير مصدّقة منه»، و«يأسف لنكول الحكومة الفرنسيّة عن احترام عهدها». ويسجل مجلس النواب تصريح رئيس مجلس الوزراء السيد جميل مردم بك، «فإنه يعد نفسه في حل من جميع الاتفاقات والعقود التي يمكن أن يكون وقّعها ويعتبرها لغواً». انظر: «الجلسة الثالثة عشرة في 31 كانون الأول 1939،» الجريدة الرسميّة، العدد 1 (5 كانون الثاني/ يناير 1939)، ص 293، وراجع: سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 53.

مدينة دمشق بالفعل وجدها مقفلةً أمامه[2]. بينما استقبلت المدن السوريّة وصوله إلى دمشق في 8 – 9 كانون الثاني/ يناير 1939 في هذا السياق بإضرابٍ عام وتظاهراتٍ مؤيّدةٍ لقرارات مجلس النواب السوريّ، في حين ردّ ضبّاط الاستخبارات الفرنسيّون على ذلك بالعودة إلى سياسة توتير الانقسامات المحليّة، وإثارة النزعات «الانفصاليّة»، فتجدّد في هذا السياق مع وصول بيو في السويداء الاصطدام بين جماعة «حزب الدفاع» بزعامة عبد الغفار الأطرش والكتلة الوطنيّة، ورفع جماعة الحزب الأعلام الدرزية والفرنسيّة[3]، في حين ارتفعت وتيرتا الحركة الانفصاليّة في كلٍّ من الجزيرة واللاذقيّة. وسنتوقّف هنا عند الحركة الانفصاليّة في الجزيرة، محاولين إعادة تشكيل أحداثها بشكلٍ «مجهري»، واضعين إيّاها في السياق الجيو – سياسيّ المعقّد الذي حكم طيّ صفحتها، وتكريس وحدتها مع سوريّة.

أوّلًا: إحراق الأعلام السوريّة في الجزيرة: بانتظار بيو

قرّر بيو زيارة المحافظات السوريّة والاجتماع مباشرةً مع أعيانها للاطلاع المباشر على اتجاهاتها، متجاهلًا الحكومة. نظّمت الحكومة في المقابل في المحافظات كافّةً خطّةً موازيةً لمواجهته بموقفٍ واحدٍ يعبّر عن المطالب الوطنيّة بـإبرام المعاهدة، أو مقاطعته في بعض المحافظات. وتولّى سعد الله الجابري، وزير الداخليّة، تنظيم هذه العمليّة، معتمدًا في ذلك على جهازٍ إضافيٍّ في عمله، هو جهاز «الشعبة السياسية» التي شكّلها باعتبارها شعبةً ملحقة بمديريّة الشرطة العامة، وأخذ ينفق على هذا الجهاز من «المصاريف المستورة» للعمل على الامتناع من استقبال بيو في المحافظات التي سيمرّ بها. لذا ساءت علاقته مع المستشارين الفرنسيّين، إذ فرض على الموظفين منع أيّ اتصال بينهم وبين المستشارين إلا عن طريقه، بغية احترام هيبة الحكم

(2) Gabriel Puaux, *Deux Années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban*, 1939-1940 (Paris: Hachette, 1952), pp. 21-22.

انظر ردّة فعل رئيس الحكومة السوريّة على البيان، ووصف لغة بيو بلغة «حكّام المستعمرات» في: مردم بك، ص 90–91.

(3) النذير (10 كانون الثاني/ يناير 1939).

الوطنيّ[4]، بينما كانت دوائر المصالح الخاصّة (الاستخبارات) الفرنسيّة في الجزيرة تعجّ منذ أوائل شباط/ فبراير بزعماء المتمرّدين الذين تصدّرهم حاجو آغا، لحثّ رؤساء العشائر على «طلب استقلال الجزيرة من المفوّض السامي»، ويصف تقرير «خصوصي ومكتوم جدًا» حركة «الانفصاليّين» بما يلي: «... ويلوح لي مما أقرأه في وجوه المتمرّدين وأحاديثهم أنهم باتوا يعتقدون اعتقادًا جازمًا أن الجزيرة قد انفصلت أو تقرّر انفصالها. ولذلك راحوا منذ الآن يقتسمون الوظائف. وقد زادهم هذا الاعتقاد نشاطًا في حركاتهم»[5].

أرسلت الحكومة في هذا السياق كميّةً من الأعلام السوريّة لرفعها إبان جولة بيو في الجزيرة، غير أن عزيز معمار باشي، وهو ينتمي إلى عائلة معمار باشي السريانيّة الكاثوليكيّة الماردينيّة التي عمل بعض رؤوسها متعهّدين للجيش الفرنسيّ في الجزيرة، استلم في محطّة نصيبين هذه الأعلام وقام بتسليمها إلى المتمرّدين الذين أحرقوها[6]، وكان بعض المتمرّدين يدوسونها ويتبوّلون عليها[7] وسط أهازيج وشتائم لنوّاب الجزيرة وللشيخ دهام الهادي رئيس عشائر شمّر الخرصة[8]، في حين كانت السلطات الفرنسيّة تحاكم اثنين من الطلاب في حلب أمام محكمة الجنايات بتهمة حرق العلم الفرنسيّ[9]. وردًّا على شكوى الحكومة مما وقع في الجزيرة ادّعت المندوبيّة الفرنسيّة أنها

(4) عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**، 4 ج (حلب: مطبعة الضاد، 1960)، ص 453، 456 و459. وكان الجابري مؤسس أول «شعبة سياسيّة» في تاريخ الحكومات السوريّة، وأسس هذه الشعبة في 8 شباط/ فبراير 1938. انظر: «مرسوم رقم 138 تاريخ 8 شباط 1938،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (7 شباط/ فبراير 1938)، ص 211-212.

(5) أوراق عادل العظمة، ملف 18/ 499 رسالة من مجهول إلى وكيل محافظة الجزيرة في 7/ 2/ 1937 عن نشاط الانفصاليين في الجزيرة، وعلاقتهم بالفرنسيّين والعشائر، وَرَدَ في: خيريّة قاسمية، **الرعيل العربي الأوّل: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 387-388.

(6) «تقرير عن زيارة السفير الفرنسيّ إلى محافظة الحسكة، رقم مسلسل 4670، من دون رقم، 27 شباط 1939،» وثائق الدولة/ سجل 2، مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

(7) جكر خوين، **سيرة حياتي**، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 290.

(8) **النذير** (23 شباط/ فبراير 1939).

(9) راجع محاكمة أسعد النيشلي ورشيدة سراج بتهمة حرق العلم الفرنسيّ في تظاهرة 23 شباط 1939 الطلابيّة في حلب، في: **النذير** (28 شباط/ فبراير 1939).

قامت بتوقيف بعض من قام بإحراق الأعلام السوريّة[10].

ثانيًا: وصول بيو: وحدويّون وانفصاليّون

نظّم الانفصاليّون في الجزيرة في 3 آذار/ مارس 1939 استقبالًا حاشدًا لبيو حين نزوله مع الجنرال هنتزنغر من الطائرة، موهمين الأهالي، عبر ميشيل دوم، بأن المفوّض سيعلن فصل الجزيرة عن سوريّة يوم وصوله. وسار بيو وفق السرديّة الفرنسيّة تحت أقواس النصر المزيّنة بالأعلام الفرنسيّة وبلافتاتٍ وضعها ضباط الاستخبارات وعملاؤهم المحليون الانفصاليّون تحمل عبارات «نضع شرفنا تحت حماية فرنسا أم الفرسان»، و«الاستقلال أو الموت». ورفع المستقبلون علمًا خاصًا بالجزيرة مشتقًا من العلم الفرنسيّ، ورسم في وسطه شمس وباقة قمح[11].

كان الوفد الوطنيّ المكلف بعرض مطالب الجزيرة برئاسة عبد الباقي نظام الدين (كردي - عربي) في القامشلي ودهام الهادي (عربي - شمّر) في الحسكة، ويضم إلى جانب نواب الجزيرة، رؤساء العشائر العربيّة والكرديّة المعارضة للانفصال ومسعود أصفر رئيس المجلس الملي للسريان الأرثوذكس وممثلي الأرمن. وتمثل التغيّر في موازين القوى الانفصاليّة في خروج الشيخ ميزر عبد المحسن رئيس عشيرة شمّر الزور، من التحالف مع الانفصاليّين، وانضمامه إلى الوطنيّين، كما تمثل في الوفد الوطني محمود إبراهيم باشا الملي، رئيس عشائر الملية، وشقيقه خليل إبراهيم باشا على الرغم من تهديد «ضابط المصالح الخاصّة برأس العين ومفتّش المصالح الخاصّة (الاستخبارات)

---

(10) لدى سؤال رئيس الحكومة، لطفي الحفار، المفوّضيّة عن إجراءاتها تجاه من قاموا بحرق العلم السوريّ في القامشلي، أجابت المفوّضيّة أن «السلطة أوقفت قسمًا من الذين أقدموا على هذا العمل، وسيحالون إلى القضاء لينالوا جزاء عملهم». انظر: النذير (1 آذار/ مارس 1939).

(11) Puaux, p. 26.

أصدرت المفوّضيّة بلاغًا عن جولة المفوّض في الجزيرة، وكانت المرّة الأولى التي تصدر فيها مثل هذا البلاغ عن الجولات التي قام بها، وجاء في البلاغ: إ ن المفوّض «تجول ماشيًا على الأقدام في المدينة (الحسكة)، التي كانت مزدانةً بالأعلام الفرنسيّة والجزيريّة ما عدا قصر الحكومة ومركز الدرك. وكانت جماهير متحمسة متراصة الصفوف على جانبي الشوارع والطرق التي اجتازها المفوّض السامي، وكان فرسان من العرب يلوحّون بالأعلام الفرنسيّة». وأشار البلاغ إلى استقبال المفوّض لـ «ممثلي الانفصاليين، ورؤساء القبائل المطالبين بالوحدة، ورؤساء القبائل المطالبين بالانفصال»، و«زعماء الأكراد والأشوريّين وأعيان المدينة». انظر: النذير (5 آذار/ مارس 1939).

بالحسكة» له بالنفي، وكرّس المليّون في ذلك خروجهم النهائيّ من اللعبة الانفصاليّة الاستخباريّة الفرنسيّة، بينما ترأس ميشيل دوم (سريان كاثوليك) الوفد الانفصاليّ[12].

دعا نظام الدين المفوّض ألا يهتم «بالجموع من الأهلين المأجورين الذين يحملون الأعلام الفرنسيّة»، وطلب أن «تُعاد الأمور إلى مجاريها بإعادة الأمن تحت ظل الوحدة السوريّة»، بينما طالب ميشيل دوم المفوّض بأن «تنجز ما وعدت السلطة به لجماعة الانفصاليّين من استقلال الجزيرة تحت انتداب فرنسا الحرة»[13]، كما دعا الهادي رئيس الوفد الوطني في الحسكة فرنسا إلى «البِرّ بوعودها والمصادقة على المعاهدة»، وأعلن التمسك بـ«الوحدة السوريّة». أما الوفد الانفصاليّ برئاسة حاجو آغا فقدّم عريضة للمفوض تطالب بـ«استقلال الجزيرة، وعدم إرسال موظفين من دمشق، وإطلاق سراح المسجونين المتهمين بخطف شاميّة، وإلا فإنّ اليأس سيدفعهم إلى الموت». وقد اقتصر الوفد الوطنيّ في الحسكة على بعض رؤساء العشائر العربية، بينما كان الوفد الوطنيّ في عامودا مؤلّفًا برمّته من رؤساء العشائر الكرديّة[14].

ثالثًا: هديّة بيو: إنهاء قضيّة مرشو وانهيار روبير الأشوري

وعد بيو في الحسكة حبّة مرشو السيدة «القويّة» التي عركت تاريخ الاقتلاع من ماردين إلى الجزيرة، بشرف فرنسا، أنه سيفرج عن شقيقها إلياس مرشو ومجموعة الخاطفين[15]. في 12 آذار/ مارس 1939 بدأت محكمة الجنايات في دمشق في ضوء هذا «الوعد» بمحاكمة المتّهمين الخمسة بخطف

(12) «من تقرير قائمقام القامشلي إلى عطوفة محافظ الجزيرة في 7/ 3/ 1939، 1170/ 69 مسلسل 31، الانتداب الافرنسي، قضايا مختلفة،» مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

ضمّ الوفد الوطني من السريان الكاثوليك فرج نعوم وفرج مناشي والياس ترزيباشي، ومن الأرمن دران آبو، وكرابيت. راجع: «أسماء أعضاء الهيئات الوطنيّة المكلفة بمقابلة سفير فرنسا المسيو بيو عند زيارته إلى الجزيرة، الوثيقة 430/ 219 رقم 200 وثائق الدولة،» مركز الوثائق التاريخيّة في دمشق.

(13) «من تقرير قائمقام القامشلي إلى عطوفة محافظ الجزيرة في 7/ 3/ 1939، 1170/ 69 مسلسل 31، الانتداب الافرنسي، قضايا مختلفة».

(14) «من تقرير وكيل محافظ الجزيرة إلى مقام وزارة الداخلية، في 3/ 2/ 1939، الوثيقة هـ/ 25/ 67/ وثائق الدولة/ الانتداب الفرنسيّ – قضايا،» مركز الوثائق التاريخيّة في دمشق.

(15) شهادة صوتية مسجّلة لحبة مرشو.

المحافظ توفيق شاميّة. واعترف مرشو بواقعة خطف المحافظ، وأعاد أسبابها إلى أن الحكومة وعدت بتنفيذ عشرة مطالب لأهالي الجزيرة، ولما لم تحققها تمت عمليّة الخطف. وأيّد ثلاثة متّهمين ما جاء في سرد مرشو، لكن روبير الأشوري انهار باكيًا، وخرج عنهم، وقال أمام المحكمة إنهم «استخدموه ولم يكن مسلّحاً»[16]. وفي 20 آذار/ مارس 1939 حكمت المحكمة على المتّهمين الخمسة بالسجن سنةٍ ونصف السنة تحتسب منذ إلقاء القبض عليهم، واعتبرت «الجناية» «جنحة». ولهذا تقدم وكلاء المتهمين الخمسة بطلب إطلاق سراحهم[17]. وفي 27 آذار/ مارس 1939 حكمت عليهم بالسجن، وأخلت سبيلهم في اليوم نفسه بسند كفالةٍ[18].

في أواخر كانون الثاني/ يناير 1940 بادلت حكومة المديرين زيارة المطران حبيّ لها وللمندوب الفرنسيّ هوتكلولك بزيارةٍ له استغرقت نصف ساعةٍ[19]. وكان الموضوع هو الإفراج عن مرشو. في 26 شباط/ فبراير 1940 أصدرت حكومة مجلس المديرين مرسومًا اشتراعيًّا بالعفو عن المدّة الباقية من العقوبة التي حُكم بها المحكومون الخمسة، وهي سنة ونصف[20]. أما «المريدون» الأكراد المعتقلون على خلفيّة الصراع الطاحن بينهم وبين الآغوات في جبل الأكراد بعفرين، فكذّبت المفوّضيّة نبأ إصدار عفو عام عنهم، وأن «العدل سيأخذ مجراه في ما يتعلق بهؤلاء العُصاة»[21].

وجهت المفوّضية في ضوء ذلك برقيّةٍ إلى حاجو آغا الذي عامله الفرنسيّون بوصفه محافظًا للجزيرة (وإن لم يعيّن رسميًا قط بهذه الصفة)، بإطلاق سراح مرشو ورفاقه، بينما مضت في معاقبة الوطنيّين. وحين وصل مرشو إلى الحسكة، نزل في بيت حاجو آغا إكرامًا له، واعترافًا بزعامته[22]. وبهذا الشكل انتهت قضيّة مرشو.

(16) النذير (13 آذار/ مارس 1939).

(17) النذير (29 آذار/ مارس 1939).

(18) المعلومات مستمدّة من المرسوم الذي أصدرته حكومة المديرين بإسقاط المدّة المتبقية على عقوبة سجن مرشو ورفاقه. انظر: النذير (27 شباط/ فبراير 1940).

(19) النذير (28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940).

(20) النذير (27 شباط/ فبراير 1940).

(21) النذير (12 شباط/ فبراير 1940).

(22) شهادة مسجّلة لحنّة مرشو.

رابعًا: من معاقبة الوطنيّين إلى الإجهاز على «الدور الوطنيّ الأوّل»

ارتفعت في شباط/ فبراير- آذار/ مارس 1939 وتيرة الشحن الفرنسيّ للحركات الانفصاليّة في محافظات اللاذقية وجبل الدروز والجزيرة، وفي هذه الفترة ضمت تركيا لواء الإسكندرون إليها، فغدا مشروع الجمهورية السوريّة الذي تفاءل الوطنيّون بتحقيقه على شفا الهاوية، وأخذت المفوّضية تقضم سلطات الحكومة الوطنيّة بشكل متسارع، وتحتل مكانها. ووصل هذا الضغط إلى مستوى خطير في 22 آذار/ مارس 1939 حين تدخلت القوات الفرنسيّة في الصدامات ما بين الوطنيّين والشرطة، وقام المندوب الفرنسيّ هوتكلولك بأمر من المفوّض بـ«استلام الإدارة» و«احتلّ المدينة بجنوده»، وأبلغ «الحكومة السوريّة أن هذا تدبير موقت»، وبدأ بالقبض «على الزعماء المحرضين». وشملت الدفعة الأولى من المعتقلين نبيه العظمة، ومنير الريّس، ومهدي مرتضى وغيرهم، وأحالهم إلى القضاء العسكري[23]. في حين كان جزء من خطّة المفوّضيّة يتضمن إسدال الستار الأخير على جثمان المعاهدة، بالتخلص من الحكم الوطنيّ، والإتيان بحكومةٍ طيّعةٍ للخطّة الفرنسيّة.

حاول بيو أن ينتزع في إطار هذه الضربة الأخيرة في 3 تموز/ يوليو 1939 من الحكومة الوطنيّة قراراتٍ بالأنظمة الخاصّة لجبل الدروز واللاذقيّة والجزيرة، وتشكيل الاتحاد السوريّ من أربع حكوماتٍ: حكومات العلويين والدروز والجزيرة والداخل[24]، ففضّل رئيس الحكومة الاستقالة على توقيعها. ووصلت هذه المرحلة إلى نهايتها، حين أصدر بيو في 7 تموز/ يوليو قوانين منطقتي الدروز والعلويين. وفي اليوم نفسه أرسل رئيس الجمهورية، هاشم الأتاسي، احتجاجًا إلى الحكومة الفرنسيّة على هذه السياسة[25]، ثمّ استقال في 8 تموز/ يوليو 1939، ووجد بيو فرصته الذهبيّة في ذلك، فعطّل الدستور السوريّ، وحلّ مجلس النواب، وقام بتأليف حكومة مديرين تحكم بالمراسيم الاشتراعيّة

---

(23) شكيب أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، ص 240.

(24) «يومية 3 تموز 1939،» في: المصدر نفسه، ج 1، ص 272-273.

(25) ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 296.

برئاسة شخصيّةٍ بيروقراطيّةٍ - سياسيّةٍ هي مفتش الداخليّة بهيج الخطيب. وتوّلى الخطيب في الحكومة التنفيذية المفوّضة إصدار مراسيم تشريعيّةٍ يصدق عليها المفوض الفرنسيّ، رئاسة الحكومة ومديرية الداخلية معًا[26]. وبذلك واصل الخطيب خدمته للفرنسيّين، إذ كان كاتبًا في ديوان الملك فيصل إبان عهد الحكومة العربيّة، ونجا من الاعتقال بفضل علاقاته السريّة بالفرنسيّين، ليعمل سكرتيرًا لحاكم دولة دمشق الموالي للفرنسيين حقي العظم، ثم عمل مفتّشًا في مديرية الداخليّة، وقبيل تعيينه رئيسًا لحكومة المديرين رقّاه بيو إلى مرتبة مدير الداخليّة، وسلّمه رئاسة الحكومة[27].

خامسًا: سياسة «الأنظمة الخاصّة» و«الفيتو» التركي

1- الاعتراض التركيّ: لا دولة «سريانيّة» ولا دولة «كرديّة»

أصدر بيو بعد قليلٍ من نهاية «الدور الوطنيّ الأوّل» ما أطلق عليه اسم «الأنظمة الخاصّة» لكلٍّ من محافظة اللاذقية تحت اسم «محافظة اللاذقيّة المستقلة» و«محافظة جبل الدروز»، لكنه لم يستطع أن يصدر مثل هذا النظام بالنسبة إلى الجزيرة فاستبدله بتعيين حاكم عسكريٍّ فرنسيٍّ[28].

الحقيقة أن بيو اصطدم بالفيتو التركي على قيام استقلالٍ ذاتيٍّ كرديٍّ - مسيحيٍّ في الجزيرة، وكانت تركيا قد وضعت هذا الفيتو إبان مفاوضات حزيران/ يونيو 1938 السرية بينها وبين فرنسا، حيث ردّ وزير الخارجية التركيّة رشدي آراس على إثارة السفير الفرنسيّ هنري بونسو لموضوع الجزيرة السوريّة، بأن تركيا لا تقبل أن يكون في الجزيرة دولة سريانيّة أو دولة كرديّة،

---

(26) Puaux, pp. 44-45.

راجع: «يوميّة السبت 8 تموز 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 274.

(27) «يوميّة السبت 8 تموز 1939،» في: أرسلان، ص 274.

(28) برّر بيو ذلك بأنّ الاستقلال الذاتيّ للجزيرة «غير مناسب وغير مبرّر»، لأن المسيحيّين والأكراد لا يشكّلون كتلةً متجانسةً مثل الدروز، ولا يمتلكون خبرةً استقلاليةً مثل العلويين، وأن استقلال إقليم الجزيرة قد يثير طمع الدول المجاورة به، فإنه قرّر الاكتفاء بإطلاق سراح المعتقلين في قضيّة عصيان الجزيرة لتهدئة النفوس، وتعيين حاكم فرنسيٍّ للجزيرة بذريعة أنّ «الجزراويّين» يرفضون تعيين حاكم من دمشق. انظر: Puaux, pp. 43-44.

بل حكومة سوريّة، وأنها تريد الاشتراك باستثمار النفط[29]، بينما بات الوطنيّون مقتنعين، ولا سيّما بعد وصول بيو، أن المفوّض يحمل معه مشروع الكيان الإثني المستقل في الجزيرة للسيطرة على نفطها القابل للاكتشاف والاستثمار، ووزّع «المكتب العربي القومي» في هذا السياق فقرة من محاضرة المستشرق الفرنسيّ لوي ماسينيون التي ألقاها في 8 آذار/مارس 1939، وجاء فيها: «الحقيقة التي يجب أن نجاهر بها هو أن ادعاء فرنسا حماية الأقليّات في الجزيرة، هو واسطة لا غاية، أما الغاية فهي قضيّة امتلاك بترول الجزيرة، وهذا ما لا تريد فرنسا المجاهرة به»[30]. لذا لم يمنح بيو الجزيرة في ضوء الاعتراض التركي صفة «المحافظة المستقلّة» التي منحها لكل من محافظتي اللاذقية وجبل الدروز.

2- النشاط التركي بين المطامع وخطط الوطنيّين

دعمت تركيّا في سياق مقاومة مشروع الكيان الإثني الكردي- الكلدو - أشوري حركة تدعو إلى ضمّ الجزيرة إلى تركيّا للحيلولة دون قيام تلك «الدولة». وفي الثلث الأول من عام 1939 كانت هذه الحركة قد أخذت بالاتّساع[31]، وعمّت العديد من المناطق الأخرى. أثارت هذه الحركة لدى المفوّض الفرنسيّ نفسه، كما لدى بعض القادة الوطنيّين، أسئلة عن مرامي السياسة التركيّة في سوريّة، فكان المفوّض يهجس بأطماع تركيّا في ضوء اقتناعه بأن مصطفى كمال يتعامل فعليًّا مع سوريّة خلافًا للاتفاقات، باعتبار أن حق تركيّا فيها يمتد إلى المناطق التي كانت الجيوش العثمانية فيها لحظة توقيع اتفاق الهدنة في عام 1918[32]، ولم تكن هذه الحدود تشمل يومئذٍ حلب أو الجزيرة، إذ كانت القوات العثمانيّة مسيطرةً عليها حين وقّعت الهدنة، فعلى

(29) «يوميّة 2 تموز 1938،» في: أرسلان، ج1، ص155. ويشير أرسلان في يوميّة 31 آذار إلى أنه سمع أوّل مرّةٍ من أحد قناصل تركيّا في لواء الإسكندرون «حديثًا عن النفط»، وفهم منه «إذا ظهر عندنا نفط» (ص 124).

(30) النذير (16 آذار/مارس 1939).

(31) فيليب خوري، **سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920-1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص586، ولونغريغ، ص 314.

(32) Puaux, p. 49.

الرغم من انسحاب القوات العثمانيّة في أواخر أيام الحرب العالميّة الأولى من سوريّة، إلا أنها ظلت تحتفظ حتى أوائل شباط/ فبراير 1923 بحاميات عسكرية في الرقة والحسكة ورأس العين، ولم تتخلّ هذه القوات عن هذه المناطق إلا خلال الفترة الواقعة بين (كانون الأول/ ديسمبر 1921- شباط/ فبراير 1922)[33].

في 18 شباط/ فبراير 1939 حين غدا إقليم «هاتاي»، أي لواء الإسكندرون، مندمجًا فعليًا من النواحي الاقتصاديّة والتشريعيّة وتطبيق القوانين مع تركيّا، أبرق بيو إلى وزارة الخارجية الفرنسيّة معارضًا فكرة التخلي عن الإسكندرون، لأنّه سيكون لها «نتائج جسيمة وخطرة على هيبة فرنسا في سوريّة»، ولأنّ ما قدّمه الأتراك في المقابل «لا قيمة له». ولم يكن بيو يعكس ببساطةٍ مخاوف القادة الوطنيّين حين تحدّث عن دعاوةٍ تركيّةٍ واسعةٍ في الشمال السوريّ ولا سيما في حلب، حيث كان العملاء الأتراك منتشرين، بل عن التحذير المتزايد من أن تركيّا ستضمّ حلب والجزيرة أيضًا[34]. وكان إدمون ربّاط، عضو مجلس النواب السوريّ عن السريان الكاثوليك وأحد قادة الكتلة الوطنيّة، قد حذّر منذ أواخر عام 1937 من مطامع تركيّة وأجنبيّة بحلب والجزيرة[35]، حيث تحدّثت جريدة النذير يومئذٍ عن وجود «آلاف المستتركين» في مدينة حلب الذين يعملون لمصلحة الدعاوة التركيّة. وتركّز الهجوم على نفوذ الشيخ أو الدادا باقر جلبي، شيخ الطريقة المولويّة، الذي كان يتحكّم بموارد ووقفيّات جامع الملّخانة وتكيّته الصوفيّة بحلب[36]. وقد ارتفعت وتيرة هذه المخاوف لدى بعض القادة الوطنيّين في آذار/ مارس 1939، طردًا مع شيوع شبهاتٍ بوقوف الأتراك خلف

(33) Victor Muller, *En Syrie avec les bédouins: Les tribus du desert* (Paris: Librairie Ernest Leroux, 1931), p. 321.

(34) وَرَدَ في: خوري، ص 568.

(35) أشار رباط إلى «إن الخطر ليس تركيًا فحسب بل أجنبيًا أيضًا. وهذا الخطر من المحتمل أن يهدّد حلب والجزيرة»، انظر: رباط، «الجلسة الثانية في 23 تشرين الأول 1937،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 41 (1938)، ص 14.

(36) **النذير** (16 أيلول/ سبتمبر 1937).

انخرط نواب حلب في الحملة على الشيخ الجلبي، ووصل هذا الصراع إلى ذروته في النصف الأول من عام 1938، حين انتشرت شائعات عن تدخل وزير الخارجية التركيّة رشدي آراس بشأنه. ونشرت جريدة النذير الحلبيّة يومئذٍ مقالة بعنوان: «قضية باقر جلبي تتحرّك: إذا كانت تركيّا تعطف عليه، فلتأخذه إليها،» **النذير** (5 أيار/ مايو 1938).

اندلاع حركة «المريدين» في جبل الأكراد بعفرين شمال حلب، فتساءل عادل أرسلان: «أتريد (تركيا) مدينة حلب مع ملحقاتها؟ أتريد الجزيرة؟»[37].

كان ما رصده بيو بالنسبة إلى الجزيرة هو ما أورده تقرير للعقيد ماكبريث عن ارتفاع وتيرة الدعاية التركيّة في الجزيرة، وانخراط بعض الأعيان العرب السابقين الذين كانوا ضبّاطًا في الجيش العثماني، وساروا مع الحركة الوطنيّة فيها، لكنهم، بعد اليأس من إبرام المعاهدة حوّلوا أنظارهم بحسب تقدير ماكيرث نحو تركيّا[38]، بينما كان هؤلاء من رجال ثورة الشمال السوريّة والحركة العربيّة الذين حدّدوا أولويّاتهم بطرد الفرنسيّين، ورأوا أن إنجاز ذلك يتطلب التفاهم مع الحكومة التركيّة، ولو على أساس السماح للثوّار بشراء الأسلحة من الأراضي التركيّة وحلّ المسائل المختلف عليها مع تركيّا بعد تحرير سوريّة. وكان في عداد هؤلاء بعض شيوخ الجزيرة والفرات الذين اتّصل بهم فوزي القاوقجي لتفجير ثورةٍ ضد الفرنسيّين[39]. إذ سبق للقاوقجي منذ نيسان/ أبريل 1938 أن تصوّر منطقة جبل عبد العزيز في الجزيرة جبهةً شماليّةً شرقيّةً للثورة في سوريّة، على أن تتكامل مع جبهة الشمال الغربيّ في جبل الزاوية، وجبال إسكندرون وأنطاكية، ومع الجبهة الجنوبيّة في جبل الدروز والصفا[40]. اندلعت في هذا السياق وبالتزامن مع النشاط التركي في الجزيرة أحداث حركة «المريدين» في «جبل الأكراد» (كرد طاغ) في شمال حلب، بما يعنيه ذلك من أن النشاط التركي كان يجري على مدى الحدود التركية - السورية. وتستحق قصة هذه الأحداث أن تُروى على المستوى «المجهري»، ويُعاد تشكيلها بالنظر إلى علاقتها بحِراك أحد أبرز المجتمعات المحلية الكردية السورية، وهو مجتمع عفرين الذي تساقطت فيه الاستقطابات الكبيرة السورية - الفرنسية والسورية - التركية بشكل معقّد في هذه المرحلة التي كان فيها مصير سورية نفسها مطروحًا في الدبلوماسيات السرية. وليست هذه القصة سوى قصة

(37) «يوميّة 23 آذار 1939،» في: أرسلان. ج1، ص 241.

(38) خوري، ص 590.

(39) تقرير وضعه فوزي القاوقجي في 8/ 2/ 1939 عن الوضع في شمال سوريّة استعدادًا لإشعال ثورةٍ هناك في: **مذكرات فوزي القاوقجي**، إعداد وتقديم خيرية قاسمية (دمشق: دار النمير، 1996)، ص 593.

(40) «يومية 30/ 4/ 1938،» في: المصدر نفسه، ص 268-269.

«حركة المريدين» المهمّشة في التاريخ السوري الحديث. وبها تتضح حراكات المجتمعات الكردية السورية الثلاثة في مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين.

سادسًا: حركة المريدين
الشيخ النقشبنديّ الغامض و«حقوق جبل الأكراد»

1- بروز الشيخ إبراهيم الخليل

ترتبط «حركة المريدين» باسم الشيخ إبراهيم الخليل (1897 - 1952) من إزميت الذي تلقى تعليمه الديني في عينتاب على والده الملا سعيد الذي كان أحد أئمة الطوابير العثمانية في الجبهة مع اليونان خلال الحرب العالمية الأولى. والتحق الشيخ بالقوى الملّية التي شكّلها الأتراك بقيادة قره بكر كاظم باشا لمحاربة الفرنسيّين في جبهة كلّس ومرعش وعينتاب، والتي انخرط الوطنيّون في حلب ممن استمروا بثورة الشمال فيها. وفي إثر إلغاء الكماليين للطرق الصوفية نقل الشيخ طريقته النقشبنديّة في خريف عام 1929 إلى جبل الأكراد، وحصل على هويّةٍ شخصيّةٍ سوريّةٍ[41].

بدءًا من هذه اللحظات يبدأ تاريخ «حركة المريدين» في الجبل، وتوسُّع قاعدتها، ما دفع عائلة كورشيد إسماعيل زاده المتعاون مع الفرنسيّين، إلى تحريض المستشار الفرنسيّ عليه، وإبعاده في تموز/يوليو 1931 إلى تركيّا، حيث وضعته السلطات التركيّة حتى شباط/فبراير 1938 تحت الإقامة الجبريّة. وتسبب دور عائلة إسماعيل زاده بإبعاد الشيخ بـ«خلافات مريرة» وحقيقية تحوّلت إلى عداء مستحكم بين المريدين وعائلة شيخ إسماعيل زاده. وخلال ذلك اضطلع بدور قيادة الحركة عدد من المريدين كان على رأسهم حنيف عربو ورشيد إيبو وموسى أفندي (نعسان) وغيرهم، وتولى إيبو بصفة كونه مسؤولًا عن الجناح العسكري للحركة قيادتها فعليًا، وفرض على الجبل سلطته. وشرع بالانتقام من عائلة إسماعيل زاده ومن جميع معارضي الحركة. فقاد عملية إسقاط كورشيد في انتخابات عام 1936، وقتل بعض من ساعدوه في تنظيم المضبطة ضدّ الشيخ إبراهيم، وفرض مقاطعة شركة حصر التبغ والتنباك

(41) علي شيخو، جبل الكرد إبان الانتداب الفرنسيّ، ص 6-51.

تضامنًا مع الحملة الوطنيّة العامة، بل ومنع التدخين[42]. وكان العامل الدافع لمنع التدخين مزيجًا من العاملين، الوطنيّ تجاه شركة التبغ الفرنسيّة والدينيّ التقويّ الصرف.

2- صراع الآغوات: الاستقطاب بين عائلتي إسماعيل زاده وحسين عوني رشّ آغا

كان الصراع على النفوذ محتدمًا بين عشيرة بيان التي يتزعمها كورشيد إسماعيل زاده وعشيرة الشيخان التي يتزعّمها حسين عوني رشّ آغا. وملَك كورشيد قوّةً إضافيّةً بسبب دعم الفرنسيّين له، وتبنّيه بصفة كونه ممثلًا لجبل الأكراد في مجلس النواب السوري منذ عام 1927، ولهذا كان آغوات الشيخان الذين ينتمي رشيد إيبو القائد العسكري لحركة «المريدين» إليهم، يعطفون عليها بسبب صراعها المرير مع خصومهم من عائلة إسماعيل زاده. ولهذا السبب دعم المريدون ترشح حسين عوني رشّ آغا (عشيرة الشيخان) في الانتخابات النيابية في عام 1936 على قائمة الوطنيّين ضد كورشيد إسماعيل زاده (عشيرة بيان)، وتمكّنوا من إسقاط كورشيد. لكنهم عبّروا لاحقًا عن خيبتهم به، وتنكّره لهم، إذ وقف الشيخ ضدّ قيام رشيد إيبو باغتيال بكر فهمي على خلفية حساسيّات خاصة بينهما، وظلّ ناقمًا على إيبو، بينما كان يرى في المغدور فهمي رجلًا قادرًا على تدبير أمور الطريقة. وشكّل ذلك أول عمليّة انشقاقٍ في حركة المريدين، انحاز فيها حسين عوني إلى جانب قريبه إيبو. ومن يومها وقع الشقاق بين عوني والمريدين[43].

كان رشيد إيبو هو قائد «المريدين» الذين أطلق مَن هو معتقل منهم بموجب عفوٍ عام في منتصف عام 1937[44]، وللحيلولة دون تجدّد صداماتهم مع الآغوات في الجبل، حدّدت الحكومة الوطنيّة إقامتهم موقّتًا في دمشق لمدّة ستّة شهور، ثمّ في مدينة حلب[45].

(42) المصدر نفسه، ص 46-51.
(43) المصدر نفسه، ص 74-76 و83.
(44) النذير (11 حزيران/ يونيو 1937).
(45) شيخو، ص 59.

3- بروباغندا تركية لضمّ جبل الأكراد إلى تركيّا: حركة «البرانيط»

مع تصاعد الضغط التركي في أوائل عام 1937 لضم لواء الإسكندرون إلى سوريّة، قام الكماليّون بدعايةٍ كثيفةٍ في شمال سوريّة عمومًا، وفي جبل الأكراد خصوصًا، لضم الجبل إلى اللواء. كانت قوّة الدعاية متركزةً في جبل الأكراد في عفرين وجرابلس، وبدرجةٍ أقل في تادف ومنبج، واضطرت الحكومة إلى فرض الإقامة الجبريّة في دمشق على نائب جبل الأكراد كورشيد، كما اعتقلت عددًا من ناشطي الدعاية التركيّة في جرابلس، وأحد الناشطين في تادف[46]. وتلقّف أغوات جبل الأكراد في شمال حلب هذه الدعاية بسبب تكاملهم الاقتصاديّ والبشريّ الطبيعيّ مع مناطق كلّس وعينتاب في الجانب التركيّ، ومتاخمتهم للواء الإسكندرون، ومدفوعين بالإغراءات التركيّة لهم إن انضموا إلى اللواء. ولذا حضّت هذه الدعاية بعض آغوات الجبل على طلب الانضمام إلى تركيّا[47]، وبلغت هذه الدعاية ذروتها في مناخ الهياج القوميّ التركيّ المندلع في أوائل كانون الثاني/ يناير 1937 لضمّ لواء الإسكندرون إلى تركيّا[48]. وأخذ شكل توزيع «الإعانات» و«الأسلحة والبرانيط» الكماليّة على الأكراد، التي بلغت قوتها إلى حدّ وصف عفرين بأنها باتت «عشّ الدعاية التركيّة»[49].

اشتبهت السلطات بضلوع كورشيد شيخ إسماعيل زاده زعيم عشيرة بنان ونائب جبل الأكراد سابقًا في مجلس النواب السوري بـ«اتصاله مع السلطات التركيّة» وقيامه بتوزيع «الأسلحة والبرانيط»، فوضع في 12 كانون الثاني/ يناير 1937 تحت الإقامة الجبريّة في دمشق[50]. كان كورشيد آغا مدّ يده إلى الأتراك لأسبابٍ مصلحيّةٍ وسياسيّةٍ تتعلّق باستخدام علاقته مع الأتراك لتحجيم المريدين، وبمصالحه في الطرف التركيّ من الحدود. وجرى حرق «القبّعات» التي اتهم كورشيد باستلامها لتوزيعها، بينما فرّ الآغوات المتورّطون بحركته،

(46) النذير: (19 آذار/ مارس 1937)، و(15 نيسان/ أبريل 1937).

(47) شيخو، ص 56 و89.

(48) خوري، ص 558.

(49) النذير: (24 كانون الثاني/ يناير 1937)، و(9 آذار/ مارس 1937).

(50) النذير: (24 كانون الثاني/ يناير 1937)، و(9 آذار/ مارس 1937). وفق ما يورده علي شيخو، فإن باي محمد بن حاج شيخ إسماعيل زاده حضر الاجتماع مع رئيس حكومة «هاتاي» حيث جرى تحريض الآغوات على توزيع «المساعدات العينيّة والقبّعات التركيّة». انظر: شيخو، ص 56-57.

وفي طليعتهم حسين عوني آغا إلى تركيّا[51]، بينما عارضها الآغوات الموالون للكتلة الوطنيّة، وشكّلت حركة المريدين التي اعتبرت توزيع القبّعات «بدعةً أجنبيّة» رأس الحربة في مقاومتها، واتّهموا النائب حسين عوني رشّ آغا الذي وصل إلى النيابة في عام 1936 بفضل دعم «المريدين» له، بمواجهة كورشيد بـ«الخيانة» عندما قرّر الانضمام إلى «دولة هاتاي»[52].

4- عودة الشيخ: المواجهات الطاحنة بين المريدين والآغوات

في شباط/ فبراير 1938 عاد الشيخ إبراهيم الخليل من إزميت في تركيّا إلى الجبل، فاعتقلته السلطات الفرنسيّة أسبوعين تقريبًا. وفي أثر الإفراج عنه شكّل قيادةً جديدةً لحركة «المريدين»، واتبّع في السرّ سياسة تحقيق مطالب الحركة عبر الحوار مع الفرنسيّين بدعوى عدم قدرتها على مواجهة قوّة الفرنسيّين[53]، بينما وضع قوّاته في الوقت نفسه تحت أوامر الحكومة الوطنيّة شرط الحدّ من تسلّط الآغوات. وللتعبير عن ولائه للحكومة الوطنيّة كان الشيخ يرتدي «الحطّة والعقال» ويضع على العقال «ثلاث نجماتٍ، إشارة إلى عروبته وسوريّته وإخلاصه للحكومة الوطنيّة. ووضعت الحركة نشيدًا وطنيًّا يدعو للاتحّاد مع العرب، ومقت الأجنبيّ، وأنّ الأكراد والعرب إخوان في الدين والوطنيّة».

كان الشيخ كهلًا في الأربعين، يُتقن اللغات الثلاث الكرديّة والتركيّة والعربيّة، وسرعان ما استقطب نشاطه الدعويّ الفلاحين الأكراد، وتحولت الدعوة بسرعةٍ إلى حركةٍ ضد سيطرة الآغوات الأكراد وتنفّذهم، بسبب ما نشرته من مفاهيم المساواتيّة، ومن أنّ للفلاحين الفقراء «حق الحياة مثل الذي للآغوات». حرّض الشيخ «المريدين» على عدم الخضوع بشكلٍ مطلقٍ للآغوات، واعتبر أن «دم كل واحد منهم مقابل دم أربعين آغا»[54]. كانَ الجبلُ قد انقسم بعد عودة الشيخ إبراهيم إلى عفرين، وكان المريدون مصطّفين بقوّةٍ خلف الشيخ، إذ كانت له «سلطةٌ لا تقَاوم على أعوانه، والأعوان منظّمون فصائل وسرايا تتدرّب يوميًّا على الحركات الحربيّة النظاميّة، ولهم مخافر تقوم

(51) شيخو، ص 57.

(52) المصدر نفسه، ص 56 و89.

(53) المصدر نفسه، ص 60-62 و66.

(54) معلومات وافية عن شيخ المريدين، في: النذير (1 كانون الأول/ ديسمبر 1838).

على حراسة مسالك الجبال. وخلال الانقسام وقعت أعنف الاشتباكات بين المريدين وخصومهم بسبب سيطرة المريدين على أراضي آغوات عائلة شيخ إسماعيل زاده في منطقة النبيّ هوري، وفي جميع مناطق تواجدهم، والتصرّف بها لصالح الحركة»[55].

خلال الانقسام كان الشيخ إبراهيم الخليل يبدي ولاءه التام للحكومة ويبدي استعداده «لرمي السلاح» شرط أن «توقف الحكومة الآغوات والمتنفذين في الجبل عند حدّهم»[56]. كانت الاشتباكات المسلّحة لا تنقطع بين المريدين والآغوات، وكان الشيخ يطلب تدخل الحكومة لوضع حد لسلطة الآغوات، والتقى مع وزير الداخليّة سعد الله الجابري لهذا الغرض[57]، لكن جَرح المريدين لشقيق كورشيد في أحد الصدامات أدّى إلى وقوع ثارات دامية بين الآغوات والمريدين. وفي أواسط كانون الأول/ ديسمبر 1938 تغلّب المريدون على الآغوات، وأرغموهم على اللجوء إلى الأراضي التركيّة التي أعادت بعضهم من حيث أتوا[58]. في 14 كانون الثاني/ يناير 1939 انتهز الآغوات ارتياد المريدين لصلاة الجمعة في قرية هوري، وأطلقوا النيران عليهم، واشتبك المريدون معهم ستّ ساعاتٍ وقع فيها ما يزيد على 40 شخصًا من الطرفين بين قتيلٍ وجريح[59]. فجرى توقيف العديد من المريدين، وفُرضت الإقامة الجبريّة عليهم باستثناء الشيخ إبراهيم الذي ظلّت حركته طليقةً[60].

5- قصف المريدين واعتقالهم: مجرى المواجهات ومهمة الخطيب

حاولت الحكومة السوريّة أن تفاوض المريدين لوقف القتال، لكنها لم تتمكن من الاتصال بهم إلا بواسطة مجاهدَيْن صديقَيْن للمريدين ولشيخهم إبراهيم الخليل، هما المجاهدان السوريّان نجيب عويّد وعبد الرحمن المصري. وفي ضوء ذلك تمّت استمالة فريق من المريدين لمفاوضة بهيج الخطيب،

(55) شيخو، ص 50-51.

(56) النذير (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938).

(57) النذير (2 كانون الأول/ ديسمبر 1938).

(58) النذير (22 كانون الأول/ ديسمبر 1938).

(59) النذير (18 كانون الثاني/ يناير 1939).

(60) شيخو، ص 60-62 و66.

مندوب الحكومة ومفتش وزارة الداخلية[61]. وفي ضوء وساطة عويّد والمصري تمكّن الخطيب في أواسط كانون الثاني/ يناير 1939 من «تسوية» الصراع، لكن بعد أيّام قليلةٍ من مغادرته تجدّدت الاشتباكات بين الآغوات والمريدين، وقُتل شقيق كورشيد آغا[62].

سرعان ما تحوّلت الاشتباكات إلى مواجهاتٍ مع الفرنسيّين في 23 كانون الثاني/ يناير 1939 وهاجم المريدون في جبل الأكراد بقيادة محو إيبو شاشو منزل المستشار الفرنسيّ في إعزاز، وكانت هذه هي معركة جبل بارسه خاتون. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 1939 اتخذ الأمير مصطفى الشهابي، محافظ حلب، إجراءاتٍ مشدّدةً للفصل بين المريدين والآغوات، وتسيير دوريات لمنع الاحتكاك بينهم، وفرض غراماتٍ فوريّةٍ على المخالفين، وحظر التجوّل بالسلاح وإطلاق النار[63].

في أواسط شباط/ فبراير شرعت الحكومة في جمع الأسلحة في جبل الأكراد، وجمعت 40 بندقيّةً[64] من أصل «بضع مئاتٍ» من البنادق يملكها المريديون. تفادى بعض المريدين الذين كانوا بقيادة حنيف عربو، ومتصلين مع الوطنيّين السوريين أي صدام مع رجال الدرك، بينما اصطدمت مجموعات أخرى منهم في أوائل آذار/ مارس 1939 معهم. واستمرّت الاشتباكات بين المريدين والفرنسيّين بشكلٍ متقطّعٍ حتى بداية شهر آذار/ مارس 1939 حين قام الطيران الفرنسيّ بدكّ قُرى راجّو وبلبل وميدانليات[65]. نشرت الحكومة في أوائل آذار/ مارس 1939 قوةً كبيرةً من الدرك في الجبل لنزع أسلحته[66]، ثم أرسلت الحكومة والسلطات الفرنسيّة معًا مزيدًا من الدرك والمصفحات، وتولّت الطائرات الفرنسيّة القيام بعمليّات الاستطلاع[67].

(61) تقرير وضعه فوزي القاوقجي في 8/ 2/ 1939 عن الوضع في شمالي سوريّة استعدادًا لإشعال ثورةٍ هناك. انظر: **مذكرات فوزي القاوقجي**، ص 592.

(62) **النذير** (23 كانون الثاني/يناير 1939)، قارن مع التفصيلات التي ذُكِرَت في: شيخو، ص 68-69.

(63) بلاغ عام لأهالي جبل الأكراد، في: **النذير** (27 كانون الثاني/ يناير 1939).

(64) **النذير** (21 شباط/ فبراير 1939).

(65) مروان بركات، **عفرين عبر العصور** (حلب: دار عبد المنعم، 2008)، ص 249.

(66) نشرت النذير الحلبية أن قوات الدرك قبضت على الشيخ حنيف وصادرت 32 بندقيّةً من دون مقاومةٍ، بينما دخلت في صداماتٍ مع فرقٍ أخرى من المريدين. انظر: **النذير** (2 آذار/ مارس 1939).

(67) **النذير** (5 آذار/ مارس 1939).

في 5 آذار/مارس 1939 أذاع المفتش الإداري بهيج الخطيب، بيانًا عن حوادث جبل الأكراد أشار فيه إلى تسوية الخلافات التقليديّة بين القرى، وأن المعركة الجارية في الجبل هي ضدّ «عصاباتٍ مجهّزةٍ بالأسلحة» «خلقت للإخلال بالأمن العام»، وألقي القبض على العشرات منهم[68]. يبدو أن الصدام كان أعنف مما صوّره مفتّش الداخلية، إذ اضطر عدد من الآغوات ورجالهم إلى النزوح إلى حلب[69].

شكا المريدون من أن الحكومة تصادر أسلحتهم، بينما لم تصادر إلا عددًا محدودًا من بنادق الآغوات[70]. ونشر رشيد إيبو بيانًا رسميًا في جريدة **النذير** باسم «الممثّل والمُدافع عن حقوق جبل الأكراد»، نفى فيه أي صدام بين المريدين والدرك[71]. لكن الصدام مع الدرك كان قد حدث بالفعل، ووقع بنتيجته عدّة قتلى في صفوف الدرك والمريدين، وكانت هذه أوّل حادثةٍ يصطدم فيها المريدون بالدرك الذين كانوا يتعاطفون في السابق معهم. وجرى اعتقال الشيخ حنيف نائب رئيس حركة المريدين مع 48 مريداً[72]، فردّ المريدون على ذلك باحتجاز أربعة رجال من الدرك رهائن مقابل الإفراج عن الشيخ حنيف ورجاله[73]، وردّت السلطات الفرنسيّة على هذا التحدي بأن أرسلت الشيخ حنيف ورفاقه إلى السجن في بيروت، ولم يُفرج عنهم إلا في عام 1945[74].

---

(68) انظر: تصريح مفتش الداخلية، في: **النذير** (6 آذار/مارس 1939).

(69) **النذير** (7 آذار/مارس 1939).

(70) **النذير** (3 آذار/مارس 1939)، الافتتاحية.

(71) المصدر نفسه.

(72) عن هذا الاعتقال انظر تصريح بهيج الخطيب في: **النذير** (6 آذار/مارس 1939).

(73) **النذير** (3 آذار/مارس 1939)، قارن مع: شيخو، ص 69.

(74) في أواسط حزيران/يونيو 1945 طالب المريدون رئيس للجمهورية بالإفراج عن المريدين الذين زُجوا في السجن بناءً على أحكام أصدرتها المحاكم العسكرية الفرنسيّة. انظر: «رسالة المريدين إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب،» **النذير** (18 حزيران/يونيو 1945).

تمّ الإفراج عن المريدين. وإزاء احتجاج الأغوات منعت حكومة صبري العسلي الشيخ من العودة إلى جبل الأكراد، وفرضت الإقامة الجبريّة عليه. انظر: **النذير** (2 تموز/يوليو 1945). لكنها سمحت له بالتجول في مناطقه الانتخابيّة بعد ترشّحه للانتخابات النيابيّة. وفي 25 حزيران/يونيو 1947 استغل الأغوات احتدام المعركة الانتخابية، فتمّ اغتيال الشيخ حنيف، لكن مرافقه تمكن من قتل القاتل، وتمثلت الذريعة في الانتقام منه لاتهام الأغوات له بمحاولة اغتيال نائب عفرين شيخو آغا في حلب، مع أن المحكمة برّأته من أيّ علاقةٍ بالجريمة. انظر: «اغتيال شيخ المريدين بجبل الأكراد،» **النذير** (25 =

أدّت عملية الاعتقالات وسوق الشيخ حنيف ورفاقه إلى بيروت للمحاكمة إلى احتدام المعارك. في أواخر الأسبوع الأول من آذار/ مارس 1939 كانت المعارك على أشدّها بين القوات الفرنسيّة من وحدات «السباهيين» والدرك، والمريدين. سيطرت القوات الفرنسيّة والحكوميّة على المواقع الأساسية في الجبل، واتخذت من المدارس والخانات في عفرين ثم في اعزاز مقارّ لها، ودعمت بتسع سيّاراتٍ عسكريّةٍ من القوّات الخاصّة، وأسر المريدون ثمانيةً من القوات المهاجمة، وردّ على ذلك الطيران الفرنسيّ بقصف مواقعهم. هجر المريدون قراهم واعتصموا بالمواقع المنيعة في الجبل، وانضمت ستّ قرى بأكملها إليهم، والتحق بهم عدد من الأكراد الفقراء الذين يعملون في خدمة الآغوات[75]، بينما تولّى الخطيب عمليّة احتواء بعض قرى المريدين وضمان استسلامهم للحكومة[76]، في الوقت الذي اتصل فيه الفرنسيّون مع الأتراك لأخذ موافقتهم على اجتياز الحدود التركيّة لتطويق المريدين غير المستسلمين وتصفيتهم. ويبدو أن من أشرف على عملية مطاردة المريدين كان بهيج الخطيب، المفتش الإداري للداخلية، نفسه والقومندان برتشي، اللذين كانا قد وصلا قبل يومٍ واحدٍ من بدء المعارك لإخماد المقاومة[77]. في 13 آذار/ مارس فقط تمكّنت القوّات الفرنسيّة - الحكومية من تحرير رجال الدرك الأربعة الرهائن لدى المريدين[78]، لكن استمر المريدون بالمقاومة، وفي 21 آذار/ مارس 1939 أصابوا طائرةً فرنسيّةً، لكنّ معاقلهم أخذت بالتهاوي[79].

= حزيران/ يونيو 1947). وحين عاد الشيخ إلى عفرين تمّ اغتياله فردّ أقاربه بقتل اثنين من الآغوات الأكراد في حلب ودمشق. انظر: منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنيّة في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936** (دمشق: مطابع ألف باء، 1936)، ج3، ص 406-407.

أُفرج عن الشيخ حنيف عربو، زعيم فرقة المريدين التي قاومت الانتداب، وسجنهم الفرنسيّون، في عام 1945 لكن الآغوات الأكراد النواب ضغطوا على صبري العسلي كي يفرض إقامةً جبريّةً عليه، ويحول دون رجوعه إلى عفرين. وحين عاد الشيخ إلى عفرين جرى اغتياله. انظر: الريس، ج3، ص 406-407.

(75) **النذير** (10 آذار/ مارس 1939).

(76) قلم مطبوعات المحافظة، في: **النذير** (12 آذار/ مارس 1939).

(77) **النذير** (7 و8 آذار/ مارس 1939).

(78) **النذير** (14 آذار/ مارس 1939).

(79) بلاغ رقم (4) في: **النذير** (22 آذار/ مارس 1939).

6- حركة المريدين وخطّة القاوقجي

بهذا الشكل كانت عملية إخماد حركة المريدين عملًا مشتركًا بين الحكومة السوريّة والقوات الفرنسيّة، إذ كان مظهر باشا رسلان وزير الداخلية «مقتنعًا أن هناك أيادي أجنبيّةً تلعب من وراء الستار في هذه الحركة، وتشجّع القائمين على إثارتها». وأن لدى الحكومة وثائق دامغة «تثبت علاقة إبراهيم الخليل بتركيّا»، وأن كثيرين من الوطنيّين خُدعوا بحركة إبراهيم الخليل، «ولدرء هذا الخطر يتوجّب علينا استعمال الحزم والشدة للقضاء على حركته، وتنظيف الجبل من هذه العناصر الفاسدة»[80]، لكنه سرعان ما نفى ما نُسِب إليه نفيًا تامًا[81].

اعتقل نجيب عويد في 13 آذار/ مارس 1939[82] على خلفيّة التنسيق الذي جرى تحت مظلة الكتلة الوطنيّة في حلب بينه وبين الشيخ إبراهيم الخليل رئيس حركة المريدين لتطوير الصدمات مع الفرنسيّين إلى ثورةٍ ضدّهم في جبل الأكراد[83]. كما اعتقل بعده بثمانية أيام، في 21 آذار/ مارس 1939 نبيه العظمة، مهندس الثورة في سوريّة، بتهمة «تأسيس ثورةٍ ضد الفرنسيّين»[84].

كان هذا التنسيق مع المريدين جزءًا من خطّةٍ ثوريّةٍ سريّةٍ وضعها فوزي القاوقجي وبعض أركان الحزب القومي العربي السري مع الاتجاه القومي

(80) حديث وزير الداخلية عن حركة المريدين، في: **النذير** (9 آذار/ مارس 1939).

(81) قلم المطبوعات، في: **النذير** (10 آذار/ مارس 1939).

(82) **النذير** (16 آذار/ مارس 1939).

يشير الجندي إلى أنه قبض على نجيب عويد في عام 1938 بتهمة تحريض المريدين على الثورة ضد الفرنسيّين. انظر: أدهم آل الجندي، **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 121.

(83) شيخو، ص 71.

(84) في 29 نيسان/ أبريل 1939 وجّه إليه النائب العام تهمة الثورة ضد فرنسا، وجعلها تتزامن مع اندلاع الحرب العالميّة الثانية. وحكم على العظمة بالسجن مع الأشغال الشاقة عشرين سنة «لائتماره بالخروج على السلطات العامة». انظر: قاسمية، ص 90-91.

وفي مطالعة النائب العام اتهم العظمة بأنه «قام خلال عام 1939 بإحداث تشكيلاتٍ من شأنها القيام باضطراباتٍ مختلفةٍ من خطف الضباط الإفرنسيين، واغتيال الرجال المخلصة لفرنسا، والذين يسمونهم الخونة، ومهاجمة المخافر وغير ذلك من الأعمال التي تخلّ بالأمن، والذي يريد أن يمهّد بها للثورة العامة التي ذهب من أجل تنظيمها شقيقه عادل بك العظمة إلى بغداد ليتساعد مع فوزي القاوقجي لجمع المتطوعين والعتاد»، أوراق سوريّة، ملف 424/ 7 صورة موجزة عن سير محاكمة نبيه بك العظمة وإخوانه المتهمين بالمؤامرة على سلامة الدولة الداخليّة، والاشتراك غير المباشر بمحاولة اغتيال بهيج الخطيب رئيس مجلس المديرين، 10 نيسان 1940 (ص 410).

الراديكالي في القيادة العراقيّة لتفجير ثورة في سوريّة، وكان يُمثّله «المربع الذهبيّ» في الجيش العراقي، ويحظى بتعاطف رئيس الأركان طه الهاشمي، لتحقيق وحدة عراقيّةٍ - سوريّةٍ. والتقى هذا الاتجاه مع الاتجاه الذي كان يمثّله نوري السعيد في العمل على تحقيق الاتحاد السوري، لكن السعيد كان يعمل لهذا الاتحاد ما دام البريطانيّون لا يُعارضونه، وحين لم يتحمّس له البريطانيون صرف النظر عنه، في حين واصل الراديكاليّون دعمهم لفكرة الثورة[85].

منذ أواخر كانون الثاني/يناير 1939 شرع نبيه العظمة بدعوة «الحزب القومي العربي في سوريّة» إلى تنظيم حركة مقاومةٍ سريّةٍ ضد الفرنسيّين، يستطيع اللبنانيّون أعضاء الحزب في لبنان أن ينضمّوا إليها[86]. ويبدو أن اختيار جبل الأكراد (كرد طاغ) لتفجير الثورة، تم بالتنسيق بين كل من نجيب وعويّد وعبد الرحمن المصري مع الشيخ إبراهيم الخليل عبر استغلال الصراع الدامي بين المريدين الذين انحازوا إلى الحركة الوطنيّة، والآغوات، إلى ثورةٍ ضد الفرنسيّين. وفي أوائل شباط/ فبراير 1939 أبلغ عبد الرحمن المصري القاوقجي أنه و«نجيب عويّد ومن يلوذ بهما قد استطاعوا تهيئة الجو، والأسباب للقيام بحركةٍ من شمال سوريّة»، تتخذ من «كرد طاغ» قاعدةً لها[87].

كان الرأي مشتركًا بين الشيخ إبراهيم الخليل وكل من عبد الرحمن المصري ونجيب عويّد على ضرورة «البدء بالحركة بالتفاهم مع الحكومة التركيّة كي لا تكون ضدّها» من جهة، وبين نجيب عويّد من جهةٍ ثانيةٍ، حيث رأى عويّد أن «إعلان تفاهمنا مع [الحكومة التركيّة] يشدّ كثيرًا من عزائم الأهلين، ولا سيّما الذين لا يؤمنون بنجاح أيّ حركةٍ في سوريّة لا ترتكز على مساعدةٍ خارجيّةٍ، وإنّ هذا التفاهم لو أدّى إلى إمكان شراء السلاح والعتاد من أراضيها فقط لكفى». ويضيف القاوقجي في تقريره أن عويّد «يعتقد أن التفاهم معها [الحكومة التركيّة] في الوقت الحاضر غير صعب على أساس استقلال سوريّة. وإذا كان لها مطامع في بلادنا، فإننا بعد أن نتخلص من نير الأجنبيّ

(85) انظر: رغيد الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنيّة وتكوين الدولة (لندن: دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، 2006)، ص 129-130 و149.

(86) الصلح، ص 151-152.

(87) تقرير وضعه فوزي القاوقجي في 8/ 2/ 1939 عن الوضع في شمالي سوريّة استعدادًا لإشعال ثورةٍ هناك. انظر: مذكرات فوزي القاوقجي، ص 592.

المستعمر نقاوم مطامعها. وإن كنّا رجالًا فإننا نستطيع أن نحافظ على ثمرة ظفرنا باستقلالنا من أيّ طامعٍ ببلادنا. والهدف الآن الخلاص من استعمار فرنسا»[88].

ولتأمين السلاح اللازم اتصل الشيخ إبراهيم الخليل بالضابط التركي على الطرف الآخر من الحدود، لتزويده بالأسلحة، وتمرير «الغنائم» التي سيحصل عليها المريدون من ممتلكات عائلة زاده إلى الأسواق التركيّة لبيعها، وتأمين موارد الثورة. ثار المريدون بالفعل، وبدأوا يُناوشون الفرنسيّين، وتسبّب ذلك بهجرة مئات العائلات إلى الجانب التركي من الحدود، بينما قامت السلطات التركيّة بوضع المخيّمات التي فتحتها في كلّس وعينتاب لإيواء العائلات «الفارّة من بطش الفرنسيّين تحت رقابةٍ أمنيّةٍ مشدّدةٍ»[89].

7- هل كان الشيخ عميلًا تركيًّا أم يسعى لحكم محلي كردي في كرد طاغ؟

أُخمدت حركة المريدين بجهد مشترك من الدرك السوري والقوّات الفرنسيّة، لكن التشكيك في عمل الشيخ إبراهيم الخليل لمصلحة الأتراك ظلّ قويًّا، بينما كان اتصال الشيخ مع الأتراك قد جرى في ضوء التفاهم بينه وبين الوطنيّين على ذلك، وعرّضه ذلك للاتهام من بعض قادة الكتلة الوطنيّة بأنه يعمل لمصلحة الأتراك، وأن كثيرين من الوطنيين مخدوعون بالشيخ[90]، بينما

(88) المصدر نفسه، ص 593.

(89) شيخو، ص 77-78.

هناك معلومات مشوّشة عن مصير الشيخ إبراهيم، فبينما تذكر السرديّة المحليّة أن السلطات التركيّة المرتبطة ببروتوكولات الأمن مع فرنسا قامت باعتقاله، وسجنته ستّة شهور في سجن عينتاب بتهمة اجتياز الحدود بصورةٍ غير شرعيّة، وفرضت عليه الإقامة الجبريّة بعد ذلك في مدينة عينتاب، فإنها تشير إلى استمرار الشيخ بعد الإفراج عنه بقيادة بعض المجموعات في بعض الغارات ضد الفرنسيّين، لتقوم السلطات التركيّة بعد ذلك بإبعاده ومكافأته بمنحه قطعة أرضٍ زراعيّةٍ من الممتلكات الأرمنيّة (ص 80-81).

(90) كان مظهر باشا رسلان، وزير الداخلية، «مقتنعًا أن هناك أيادي أجنبيّةً تلعب من وراء الستار في هذه الحركة...»، ولدرء هذا الخطر يجب استعمال الحزم والشدة للقضاء على حركته (الشيخ إبراهيم)، وتنظيف الجبل من هذه العناصر الفاسدة. انظر: «حديث وزير الداخلية عن حركة المريدين،» النذير (9 آذار/ مارس 1939)، لكنّه سحب في اليوم التالي تصريحه، ونفى ما جاء فيه نفيًا تامًا. انظر قلم المطبوعات في: النذير (10 آذار/ مارس 1939).

لم يرَ القوميّون الأكراد الحديثون في الشيخ إبراهيم الخليل إلا «ضابط خدماتٍ خاصّةٍ»، تركي كمالي دخل الجبل «متنكّرًا بزيّ زعيم كرديٍّ، وتحت اسم «الشيخ إبراهيم» ليثير الشقاق في الجبل بهدف احتواء «تنامي المشاعر القومية الكرديّة» فيه لحساب تركيّا[91]. لكن مريديه الكبار نفوا علاقاته مع الأتراك، وظلّ نائبه حنيف عربو يستنكر هذا «الاتهام» حتى مقتله في عام 1945[92]، بينما كان الشيخ يُعيد هذه الدعاية إلى تشهيرات حليفه السابق والعتيد نجيب عويّد به، ولم ينفكّ قطّ عن تفنيدها، مشيرًا إلى محنته بين اتهام الأتراك له بالعمل مع العرب، ووقوفه ضد الفرنسيّين[93].

هل كانت عودة الشيخ إلى جبل الأكراد مرتبطةً بمجرى المفاوضات الفرنسيّة - السوريّة - التركيّة حول اقتسام لواء الإسكندرون يومئذٍ بين سوريّة وتركيّا؟، الواقع أن عودة الشيخ إبراهيم إلى الجبل وقعت في هذا السياق، إذ ارتفعت في شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1938 مداولات الحلقة الضيّقة في شأن قضية اقتسام لواء الإسكندرون بين سوريّة وتركيّا. كانت فكرة تقسيم اللواء في تلك اللحظات موضوع مفاوضاتٍ سريّةٍ أخذت أفكارها تتطور بين الحكومة السوريّة والحكومة التركيّة عبر عادل أرسلان، سفير سوريّة في تركيّا[94]. ويبدو أن بعض الكماليّين كانوا يتطلعون إلى ضمّ قضاء كرد طاغ إلى المناطق التي يمكن أن تؤول إلى تركيّا، حيث شكّل ذلك أحد محاور نشاطهم في جذب بعض أعيان الجبل للعمل في سبيل هذا الهدف.

يبدو أن الشيخ كان يفكّر سرّيًا بسيطرة المريدين على الجبل بواسطة المفاوضات مع الفرنسيّين، ولهذا حاول أن يحطّم سلطة الآغوات. وكان قد وضع نفسه تحت تصرّف الحكومة الوطنيّة، في الوقت نفسه الذي كان يعلم فيه حلقته القياديّة الضيّقة بعدم قدرة المريدين على إجبار فرنسا بالقوّة على تلبية مطالب اللجنة الواجهيّة التي شكّلها المريدون تحت اسم «لجنة حقوق جبل الأكراد»، ومحاولة العمل على ذلك بالوسائل السياسيّة، وسيبرز ذلك بعد

(91) نور الدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 68-69.

(92) شيخو، ص 83.

(93) المصدر نفسه، ص 83.

(94) راجع: «يومية 28 آذار 1938،» في: أرسلان، ج1، ص 123.

نحو سنةٍ من المواجهات بين المريدين والفرنسيّين، حيث أخذ في اتّصالاته مع الفرنسيّين يسعى إلى «التفاهم مع فرنسا بغية الحصول على نوعٍ من الحكم الذاتيّ لمناطق عفرين وجبل سمعان واعزاز»[95]. فهل كان الشيخ يفكّر بإدارةٍ ذاتيّةٍ محليّةٍ نقشبنديّةٍ للجبل تحت سلطة حركة المريدين؟ أم كان هذا التفكير جزءًا وظيفيًّا من تطلّع الكماليّين إلى ضمّ الجبل والجزيرة إلى تركيّا في حال توافر ظروفٍ سانحةٍ؟ وهل كان تجاوب السلطات التركيّة المبدئيّ مع مطالب الشيخ بفتح السوق التركيّة أمام بيع الغنائم المحتملة للمريدين من ممتلكات الآغوات واستبدالها بشراء أسلحةٍ من السوق التركيّة يقع في هذا السياق الأشمل؟.

الواقع أن السلطات التركيّة أدّت أدوارًا مزدوجةً، حيث تعاطت مع الشيخ وقامت باعتقاله في وقتٍ واحدٍ، وألجأت المريدين إلى أراضيها كما قامت بتشتيت شملهم، إذ كان توظيفها الأداتيّ للمريدين مرتبطًا بمجريات الصراع على لواء الإسكندرون، والمناطق التي تعتبر أنّها تركيّة في شمال شرق حلب، وفي طليعتها الجزيرة السوريّة. ومن الناحية الوظيفيّة استخدمت السلطات التركيّة حركة المريدين كما بعض الشخصيّات الوطنيّة المعادية للانتداب

(95) شيخو، ص 46 و60. ويذكر شيخو علي أن علاقات الشيخ إبراهيم الخليل كانت وطيدة مع كل من عصمت إينونو، رئيس الجمهورية، ومع الكتلة الوطنيّة السوريّة، في الوقت الذي لم ينقطع فيه في عام 1940 عن توجيه رسائل التفاوض إلى الفرنسيّين. ويروي شيخو استنادًا إلى تاريخ شفوي متواتر أنه نتج من ذلك اجتماع ما بين قائدين من المريدين هما شيخو سيدو وبكر فهمي، والأخير من أكراد منطقة صلاحية في تركيا، وليس من جبل الأكراد، أن الضابط الفرنسيّ عرض عليهم العفو مقابل التوقف عن أعمال العنف، لكنهم طالبوا باسم حقوق الأكراد بأربعة مطالب هي: على الحكومة الفرنسيّة تعيين مفوض سام فرنسي في حلب لتسيير شؤون المنطقة، وتشكيل جهاز إداري من أبناء المنطقة، وصرف واردات المنطقة من جباية ضرائب وغيرها في مشاريع خدميّة للمنطقة نفسها، وعلى الحكومة الفرنسيّة التعهد بالدفاع عن جبل الكرد في حال تعرضه لأي اعتداء من جانب دول الجوار الترك والعرب». انظر: شيخو، ص 79-80.

وردًّا على ما أرسله إليه نائبه حنيف عربو من أن الوطنيّين أداروا ظهورهم للمريدين، وأنهم سيتحالفون في الانتخابات مع الآغوات، وأنهم يشيعون عنه بأنه «ليس سوى عميل تركي ويمدحون رشيد إيبو»، فإن الشيخ الخليل يبدي «عجبه من هذا الاتهام»، ويقول: «هم يتهمونني بالعمل لمصلحة تركيّا، والأتراك يتّهمونني بالتعامل مع العرب، فأردهم بسؤال كيف أتعامل مع الأتراك وأنا أحارب أصدقاءهم الفرنسيّين الذين أهدوهم لواء إسكندرون، فلو كنت عميلًا لهم فكيف يسجنونني ثلاث مراتٍ». ويشير إلى أن نجيب عويد وأمثاله يشيعون مثل هذه الاتهامات. انظر: شيخو، ص 83.

الفرنسي في الجزيرة مثل علي الزوبع، مستشار الشيخ المسلط رئيس الجبور في الجزيرة، وغيره في إطار سياسة الضغط على الفرنسيّين لتحصيل أكبر قدرٍ ممكنٍ من المكاسب الترابيّة التركيّة في الأراضي السوريّة.

سابعًا: النظام الخاص للجزيرة في إطار الأنظمة الخاصة

1- النظام اللامركزي والبحث عن ملك

طبّق بيو النظام «اللامركزي»، أو «نظام المحافظات» على المحافظات والبدو. كان هذا التطبيق يمثل بديلًا «واقعيًا» في حدود رؤية بيو من اقتراح السيناتور هنري هاي في نيسان/ أبريل 1939 بإخضاع سوريّة إلى احتلالٍ عسكريٍّ يجعلها مستقرةً لمدة عامين أو ثلاثة أعوام، وأقرب إلى الاتجاه الذي طرحه معارضو هاي، وهو إعادة هيكلة سوريّة في نظام دولِ سوريّةٍ متحدة فدراليًا يشمل محافظات دمشق وحلب وجبل الدروز واللاذقية والجزيرة، تتولّى فيه المفوّضيّة مسؤوليّة الأمن الداخلي والخارجي برمّته[96]. ومثّل رأي المعارضين لأفكار هاي نوعًا من عودةٍ في ظروف الحرب الجديدة إلى الفكرة التقسيميّة الأولى التي عرضها الرئيس الفرنسيّ ميليران في 6 آب/ أغسطس 1920 على الجنرال غورو في برقيّةٍ سريّةٍ موسّعةٍ تحمل عنوان «مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسيّ في سوريّة» لتشكيل سلسلة «دولٍ مستقلّةٍ» على أساسٍ إثني متّحدةٍ فدراليًا تحت سلطة المفوّضيّة[97]، لكن ما أضافه بيو إلى هذه الصيغة «المتوسّطة» من أفكار هاي ومعارضيه، هو فكرة وضع «نظام المحافظات» تحت نظام ملكيٍّ يرمز إلى وحدتها الرمزيّة باعتبارها دولة، إذ كان منذ وصوله إلى سوريّة وحتى أواخر أيام خدمته فيها متمسكًا بفكرة تنصيب ملك على سورية، وعقد معاهدة معه، وأن يكون هاشميًا أو سعوديًا أو مصريًا أو

(96) خوري، ص 546.

(97) في هذه البرقية يعرض الرئيس على الجنرال صيغة بديلةً من «الملكية القومية» (حكومة الملك فيصل الأول)، تقوم على إنشاء «سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل تتلاءم مع تنوّع الأعراف والديانات والحضارات، وتتحد في فدراليّة تحت السلطة العليا للمفوّض السامي، ممثّل الدولة المنتدبة. برقية الرئيس ميللران إلى الجنرال غورو في 6 آب/ أغسطس 1920. وَرَدَ النص كاملاً تقريبًا وحلّله وجيه كوثراني، في: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، ط 2 (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 217.

عثمانيًا[98]. ودخل إلى سوق «العرض» بعض الذين عملوا منذ أواسط العشرينيات على أن يكونوا ملوكًا على سوريّة في إطار معاهدة مع فرنسا، وكان من أبرزهم نسيب البكري الذي طمح لأن يكون ملكًا على سوريّة بدلًا من فيصل، وتشكل لدعمه ما دُعي بـ«الكتلة الوطنيّة الملكيّة» في العشرينيّات، ويعود تطلّعه إلى عرش سورية إلى أيام الاحتلال الفرنسي لسورية بعد إخراج الملك فيصل من سورية، حيث نظم جماعة البكري حملة عرائض وتواقيع مكثفة لتسويقه، وحشد التأييد له[99]، أما الثاني فكان الداماد الذي عاود تطلّعه لملوكيّة سوريّة[100].

2- اتحاد سوري مصغّر في مقابل اتحاد سوري «شامي» أكبر

قد يكون مشروع بيو الملكيّ السوريّ في اتّحادٍ سوريٍّ مصغّرٍ في إطار الحدود «الانتدابيّة» نوعًا من ردٍّ على الفكرة البريطانيّة في دمج سوريةٍ بمشروع اتّحادٍ سوريٍّ موسّع هو الذي سيتطوّر لاحقًا إلى مشروع «سوريّة الكبرى»،

(98) Puaux, p. 214.

وعن فكرة بيو الملكيّة انظر: الكيالي، ج1، ص 470، و: لونغريغ، ص 296.

كان المرشحون لتولي منصب الملك هم أحمد زوغو ملك ألبانيا السابق الذي عزل عن العرش بعد احتلال إيطاليا لها في 10 نيسان/ أبريل 1939، والأميران محمد علي توفيق وعمه عبد المنعم اللذين ينتميان إلى سلالة محمد علي باشا في مصر، والأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن، والأمير فيصل بن عبد العزيز، والشريف عبد المجيد بن علي حيدر. وكان زوغو ثم الأمير عبد المنعم هما مرشحي تركيا، بينما كان الشريف عبد المجيد مرشح فرنسا. انظر ملخص حديث توفيق رشدي آراس، وزير خارجية تركيا إلى: «سفير سورية في تركيا، الأربعاء 17 أيار/ مايو، والسبت 20 أيار/ مايو 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 260.

(99) عريضة موقّعة من بعض وجهاء بيروت وأعيانها بترشيح نسيب البكري لعرش سورية. انظر: ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939** (دمشق: دار طلاس، 1989)، الملحق الوثائقي، ص 297-298. يشير الريس إلى أن إخراج فيصل من سورية دفع البكري إلى «أن يجد الفرصة سانحة لطموحه، فأرسل كتابًا إلى المفوض السامي الفرنسي يعرض عليه أن يجعل منه أميرًا أو ملكًا على سورية» بوصفه يتحدر من البكريين (نسبة إلى الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق). ويشير الريس إلى «أن العرض لم يلق قبولًا من الفرنسيين». انظر: الريس، ص 287-288.

(100) كان الداماد لا يزال حتى نيسان/ أبريل 1939 مرشّحًا فرنسيًا للعرش السوري المحتمل. ففي نيسان/ أبريل 1939 زار سورية المسيو غوترو عضو مجلس الشيوخ، ورئيس لجنة فرنسا والبحر المتوسط، وشكّلت زيارته مصدر إثارةٍ لترشيح الداماد نائبه في رئاسة اللجنة على عرش سورية. انظر: النذير (28 نيسان/ أبريل 1939).

والذي كان بيو حذِرًا على الدوام منه. وكان لذلك أصل يعود إلى ما قبل تولّي بيو منصب المفوّضية، حيث أخذت وزارة الخارجية البريطانية تسوّق عشيّة تسريب بعض توصيات اللجنة الملكية (لجنة بيل) حول تقسيم فلسطين التي ستعدّ في 7 تموز/يوليو 1936 تقريرها النهائي بتقسيم فلسطين، مشروع إنشاء الاتّحاد السوريّ «الكبير»، ورحّبت بالاقتراح الذي عرضه في منتصف حزيران/يونيو 1937 الأمير محمد علي، رئيس مجلس الوصاية على العرش في مصر، على بريطانيا بإنشاء اتّحادٍ بين فلسطين وشرق الأردن وسورية ولبنان تحت رئاسة ملك عربي في شكلٍ قريبٍ من شكل «الاتحاد السويسري»، متحالفٍ مع كل من بريطانيا وفرنسا، وبذلك يجري استيعاب اليهود في فلسطين بصفتهم أقليّة تامّة الحقوق في هذا الاتّحاد. وكان الأمير عبد الله منذ ذلك الوقت أبرزَ المرشّحين لتاج الاتّحاد السوري. كما طرح في هذا السياق فكرة تشكيل اتّحاد أوسع للدول العربيّة. وكان واضحًا أن الدافع لفكرة الاتّحاد السوري هو حلّ «المشكلة اليهودية» في فلسطين[101].

وحتى عام 1939 كانت بريطانيا تختبر فكرة مشروعٍ سياسيٍّ يضم العراق وسورية وشرق الأردن لحصر اليهود في فلسطين، في نوع من اتّحاد عربي شمال، لكن فرنسا اعترضت على إدخال لبنان، وعلى المشروع نفسه، فاستثنته الدوائر البريطانية العاملة من أجل المشروع[102]. وفي المحصّلة لم توافق وزارة الخارجيّة الفرنسيّة على المشروع الملكيّ السوريّ «الفرنسيّ»، وحكمت نذر الحرب سياستها في تطويق القوميّين العرب، وتعريفهم أعداء. كان ذلك يمثل في الواقع أحد حلقات مشروع (سورية الكبرى) الذي حمله الأمير عبد الله.

3- سياسة دالادييه: نسف المعاهدة وتعريف القوميين العرب «أعداءً» لفرنسا

في أوائل تموز/يوليو 1939 أرسل دالادييه إلى وزير خارجيته بونيه بعض التعليمات التي تنسف المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة، وكان أبرز هذه التعليمات ما يلي: اعتبار القوميّين العرب في المشرق قوةً معاديةً يجب إضعافها وإقصاؤها

(101) النذير (18 حزيران/يونيو 1937).

(102) «يوميّة الأحد 7 أيلول 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 882-883، ويستعيد فيها شرح اللورد لويد له لهذا المشروع في عام 1936، ثم في عام 1939.

عن العملية السياسية، وأن الجيوش الفرنسيّة في المشرق تؤمّن احتياطًا يمكن الإفادة منه في التدخل المحتمل في أوروبا، وأنه يجب إعادة العمل بنظام «الأنظمة الخاصة» في جبل الدروز والجزيرة والمنطقة العلويّة، بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكريّةٍ دائمةٍ في تلك المناطق. وثبّت دالادييه هذه السياسة الفرنسيّة الجديدة في رسالةٍ موجّهةٍ في أواخر تموز/ يوليو 1939 إلى الحكومة البريطانيّة عبر سفيرها في باريس، يؤكد فيها رفض «جوهر المعاهدتين»، ويخلص إلى القول: «إنهما لا تلبّيان حاجات الفرنسيّين في بلدان المشرق»[103].

4- «النظام الخاص للجزيرة» وتأليف «اللجنة العقاريّة الاستثنائيّة»

أوجد بيو «مفهومي» «المحافظة» و«المحافظة المستقلة»، كما أوجد نظامًا ثالثًا بينهما هو «النظام الخاص». ارتسمت الفروق الشكليّة بين المفهومين في مزيجٍ من نظام الاستقلال الإداري والمالي المستقل ونظام الدويلات السابق تحت اسم المحافظة «المستقلة» التي تتبع بدورها إلى سلطة المفوضيّة ومندوبيّتها وليس إلى سلطة «حكومة المديرين» التي حلّت مكان الحكومة السوريّة السابقة، فـ«المحافظة المستقلة» وهي مثل «محافظة اللاذقية المستقلة» و«محافظة جبل الدروز»، ترفع علمها المحليّ إلى جانب العلم السوريّ، ويُديرها محافظ مستقل من أبناء المحافظة، بينما «المحافظة» لا ترفع سوى العلم السوري، ويمكن أن يديرها من تعيّنه الحكومة من خارجها. وحرّض ضباط الاستخبارات الفرنسيّون في هذا السياق بعض أعيان الجراكسة في قضاءي القنيطرة والزويّة على طلب تشكيل «محافظةٍ مستقّلةٍ» في القنيطرة لـ«وجود أقليّاتٍ مثل الجركس والدروز والعلويين» فيها. لكن بيو أيّد تشكيل محافظةٍ أو متصرفيّةٍ فيها لا «محافظة مستقلّة» بسبب معارضة العرب المسلمين بحسب زعمه لـ«الاستقلال»[104].

أما «النظام الخاص» فطبّقه بيو في كل من الجزيرة والبدو، حيث أصدر هذا النظام في 1 تموز/ يوليو 1939 في ضوء سياسة دالادييه، منتهزًا تجدّد الصدامات التي وقعت بين الدرك السوريّ والانفصاليّين بسبب تمزيق الأعلام

(103) الصلح، ص 124-125.

(104) «يوميّة 22 تموز 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 278.

السوريّة في القامشلي[105]. وكان هذا النظام شبيهًا بمنطقةٍ مستقلّةٍ على غرار إنشاء بيو لـ«محافظة اللاذقيّة المستقلّة»، لكن تحت اسم «نظام خاص» بحكم معارضة تركيّا لإنشاء أي كيانٍ كرديٍّ أو «سريانيٍّ» في الجزيرة، ورفضها التسليم لفرنسا باستثمارها وحدها مكامن النفط المحتملة. وكان يجمع بين «المحافظة» و«المحافظة المستقلة»، فتتبع الجزيرة فيه رسميًا إلى حكومة المديرين، وسلطة مديرية الداخلية فيها، لكنها تعتبر مستقلّة ذاتيًا من الناحية الفعلية تحت أمرة حاكم فرنسيٍّ. وبالتالي ينفرد النظام الخاص بترؤس حاكم فرنسي للمحافظة. أما النظام الخاص الآخر فخصّ به البدو، وهو في الحقيقة تطوير لوضعيتهم السابقة تحت الانتداب، فأصدر في 4 حزيران/يونيو 1940 القرار رقم (132 ل. ر.) الخاص بقانون العشائر الرحّل في سورية، وأعطى ضباط مراقبة البدو الرحّل سلطات كبيرة[106]. وشكّل نوعًا من «نظام خاصٍّ» بالبدو باعتباره بديلًا من تكوين «كيانٍ بدويٍّ» في سوريّة كانت أفكاره تدور في مخيّلة بعض الضبّاط الفرنسيّين[107].

بلور بيو في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1939 نُظُمه الخاصة للمحافظات (في ما عدا مصلحة البدو بالطبع) في تطبيق نظام لامركزي هو نظام مجالس المحافظات، وجرى تشكيلها عن طريق الجمع بين الانتخابات وفق نظام الدرجتين والتعيين[108]. وفي هذا السياق أجرت الحكومة «انتخاباتٍ» لمجلس

(105) خوري، ص 591.

(106) انظر النص الكامل للقرار مع ملاحقه في: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج1، ص 327-343.

(107) كانت فكرة تكوين «جمهورية بدوية» تحت السيطرة الفرنسيّة أو الحماية الفرنسيّة تُخضع البدو للقانون وتقوم بتغيير عاداتهم، من إنتاج الضباط الفرنسيّين إبان انتدابهم على سورية، وتعود بلورة هذه الفكرة إلى الكومندان فيكتور موللر الذي اقترحها في عام 1926، ولم ير يومئذ فيها فكرة «طوباوية»، بل فكرة «ممكنة». انظر: Muller, p. 332.

(108) شكّلت حكومة المديرين مجالس المحافظات من أعضاء منتخبين في الأقضية، ومن أعضاء معينين في المدن. ولم يكن بين الأعضاء المعينين أي من الملتزمين بالحركة الوطنيّة. والأعضاء المعينون في دمشق هم: خالد العظم، سليم فهمي (القنيطرة)، الشيخ أسعد كنج أبو صالح، الدكتور توفيق سلوم (أقليات)، وكان خالد العظم هو الدمشقي الوحيد، بينما البقيّة يمثلون قضاء القنيطرة والأقليّات، أما في حلب فكان الأعضاء هم، كمال الجابري، ومحمد سعيد الهنيدي، وطالب الحراكي وأحمد همة، وسليم جنبرت، ونعيم السيوفي، وكان الأخيران ممثلين للأقليات، لكن جنبرت كان رئيسًا لغرفة التجارة، بينما كان الهنيدي عضوًا فيها. وكان كمال الجابري وهو ابن نافع باشا الجابري =

المحافظة في الجزيرة، وعينّت كرديّين على رأسه، هما: حاجو آغا رئيسًا، وغالب درويش نائبًا له، وكانا أميّين لا يعرفان كتابة اسميهما[109]، واعترافًا بـ«إخلاص» حاجو آغا، منحه الفرنسيّون إضافةً إلى الراتب الشهري الذي كان يتلقاه منهم، أعلى إعانةٍ سنويةٍ بين جميع رؤساء العشائر الآخرين في سوريّة، بينما ضايقوا خصومهم الجدد، فحرموا محمود إبراهيم باشا رئيس عشائر المليّة، هذه الإعانة[110].

أصدر بيو بُعيد إنشاء النظام الخاص للجزيرة القرار 225 في 9 أيلول/ سبتمبر 1993 الذي نتج منه تأليف ما دُعي رسميًا بـ«اللجنة العقاريّة الاستثنائيّة لمحافظة الجزيرة» برئاسة المحافظ الفرنسيّ الجديد للجزيرة. وقامت اللجنة أساسًا لفضّ النزاعات المحتدمة حول ملكيّة وحيازة العقارات (الأراضي) وأملاك الدولة (Domaine) في الجزيرة، بموجب تصديق وزير أو مدير الداخلية على قراراتها الذي كان يمتلك حق ردها للتحقيق بها أو تمريرها، وخوّلت، في كل ما يتعدى ما سنته القرارات السابقة بشأن الإيجار مع الوعد بالبيع،

= وشقيق سعد الله الجابري الوحيد الذي ينتمي إلى عائلة سياسية، وانفرد عن آل الجابري الذين قاطعوا بيو بالتعاون معه. وأما في حمص فكان الأعضاء المعينون هم: خالد شموط، والدكتور إليان الحلبي، والشيخ طراد الملحم، ومحمود إبراهيم الربا، وفي حماة، أحمد أحدب، والحاج محمود سقاف (مسلمون)، وفريد مرهج، وجميل نزهة (أقليات)، وفي محافظة حوران، الشيخ عبد القادر الرفاعي، ومنصور الفاضل، ومحمد البريدي، وحسن فلوح، وفي محافظة الفرات، نوري بن مجحم بن مهيد، أحمد الفياض الناصر، الحاج حمود شباط، وتوفيق نوري، وفي الجزيرة، رسول محمد آغا (ديريك)، وخليل إبراهيم (رأس العين) وحبيب مرشو (الحسكة)، ونعيم قره زميان. انظر: النذير (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939).

(109) وفق رواية جكر خوين فإن حاجو آغا دعمه للترشح إلى المجلس، وزوّده بكتاب إلى رؤساء عشيرة الكيكان ليحصل على أصواتهم، لكن العشيرة رشّحت عيسى آغا وعيسى آغا المليّ، وفي النهاية ترشح جكر خوين في قائمة واحدة مع حاجو آغا ورسول آغا، لكنه يتهم ميشيل دوم «الترجمان»، أو «حاكم الجزيرة»، بحسب ما يطلق عليه وفق جكر خوين، بأنه تلاعب بفرز الأصوات لمصلحة شيخموس حسو، ولأن المسيحيّين لا يريدون كرديًا متعلّمًا في عضويّة المجلس، انظر: خوين، ص 280–282.

(110) أُلغيت الإعانات الرسميّة لمحمود إبراهيم باشا، رئيس عشائر الملية، بينما مُنح حاجو آغا أعلى إعانة سنوية بين إعانات رؤساء العشائر كافة الرحّل ونصف الرحّل، بصفة كونه رئيس عشيرة نصف رحّل. انظر: مرسوم بتحديد رواتب رؤساء العشائر، في: النذير (18 كانون الثاني/ يناير 1940).

كانت إعانة حاجو آغا هي الأكبر بين مخصصات الحكومة لرؤساء العشائر، إذ خُصص له 6000 ليرة، بينما كان أعلى مخصصين هما 3600 و3400، ومنحا على التوالي لحليفين «انتدابيين»، هما نوري الشعلان (عنزة – الرولا) في الجنوب، ومجحم بن مهيد (عنزة – الفدعان) في الشمال.

صلاحيات استثنائية مثل ممارسة التحقيق والتحقق من حيازة الأراضي وفض النزاع عليها، والإخلاء بالقوة لكل شخص أو مجموعة زرعت أرضًا من دون ترخيص مسبق، وقسّمت الجزيرة إلى دوائر عقارية، بحدود 1800 هكتار فما دون للدائرة الواحدة[111]. واتُّهم عمل اللجنة بأنه «مخالفة للقوانين والإنصاف» و«غصب أراضي الفلاح المسكين وتسليمها مقابل منفعةٍ شخصيّةٍ لأصحاب الثروات والنفوذ كسماسرةٍ تحت يدها»، وبتورّط «الموظفين السوريين» في ذلك[112]. وفي الأيام الأولى لعودة الحياة الدستوريّة (1943) طالب نائبان: عربي هو علي الزوبع (الجبور)، وكردي هو خليل إبراهيم باشا (المليّة) بفسخ القرارات كلها التي صدرت عن هذه اللجنة[113].

5- الحرب بين شمّر والبقّارة ودمار القرى «القصْوارنية» السريانية

كانت الخلافات على حيازة الأراضي كبيرةً ومحتدمةً ومعقّدةً في وقت واحد، وكانت السلطات الفرنسيّة التي استخدمت «الأرض» في الجزيرة «لعبة سياسية» طرفًا في هذه الاحتدامات. وكان من أبرز هذه الخلافات تلك التي نشبت بين فرقة «البو معيش» من عشيرة بقارة الزور العربية برئاسة خالد الحمى (الطلاع)، التي شغلت منطقة الدرباسيّة في الجزيرة طيلة الأعوام 1938 - 1943، وانفجرت في عام 1944 في شكل حرب طاحنةٍ انخرط فيها حلفاء الطرفين بشكل جماعي، ولم تهدأ إلا في عام 1946[114]، وتعود أصول هذا الخلاف إلى أواسط الثلاثينيات حين قام الشيخ خالد الحمى بتشغيل أبناء عشيرته بالمناصفة في بعض القرى الكبيرة في الدرباسيّة التي كان الشيخ ميزر وضع يده عليها بتسهيل من السلطات الفرنسيّة، واستغلال «غضب» هذه السلطات عليه بعد

(111) انظر النص الكامل للقرار في: Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 2, pp. 193-205, et Tome 4, p. 139.

(112) خليل إبراهيم باشا، «الجلسة الخامسة، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ص 218.

(113) «الجلسة الرابعة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1943،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ص 189.

(114) زكريا، ج2، ص 663.

خروجه من حركة الانفصال (1937 - 1939)، وانضمامه في أواخر عام 1938 إلى الحكومة الوطنية في دمشق، حيث قام الحمى بطرد جماعة ميزر من هذه القرى وادعى حيازتها[115].

ثبّتت اللجنة العقاريّة الاستئنائيّة حق الحمى في استئجار القرى، ولم يستطع الشيخ ميزر طيلة الأعوام 1938 - 1943 أن يستعيدها. وتداخل في هذا النزاع خلافان آخران بين عشيرة الكيكية (الكردية) والبقّارة (العربية)، وبين عشيرة الشرّابين التي كانت تعمل بالأجرة لغيرها والبقّارة، إذ قاومت عشيرة الكيكية عملية بيع أحد رؤسائها قرية تل بيدر لشيخ البقّارة، وتطور الخلاف إلى حرب ضاريةٍ بين بقارة الزور التي أنجدها بقارة الجبل وأقرباؤهم من البوحمدان، وعشائر الكيكية والشرابين وحرب وشمّر الزور بقيادة شمّر باعتبار أن الحلف لها، وتمكن البقّارة من اقتحام منزل ميزر عبد المحسن في تلال قرية سهكي ونهبه خلافًا للعرف العشائري الذي يقضي بحماية بيت الرئيس المغلوب، وردًّا على ذلك انضمت شمّر الخرصة بزعامة دهام الهادي إلى شمّر الزور. وأدّت الحرب الطاحنة على حد وصف زكريا إلى وقوع «مئات القتلى من الرجال خلاف النساء والأطفال، وخُرّبت 135 قرية، ونُهبت عروض لا تُحصى». ولم تتم تسوية هذا الصراع الطاحن إلا في نيسان/ أبريل 1946 على قاعدة «الحفر والدفن»[116].

كان في عداد القرى المنكوبة نحو 21 قريةً قصْوارنيّةً سريانيّةً، كان للشيخ ميزر في إحداها قصر بناه له الفلاحون والبنّاءون القصْوارنة المهرة ببناء القصور وتزيينها، وهي القرى القصْوارنيّة التي يشير منير الدرويش إلى أنها كانت ممتدّة على بعد 18 كلم من الحسكة شمالًا، على الطريق الواصلة بين الحسكة والدرباسية، وتعرّضت لدمار كبير بسبب تحالف القصْوارنة مع الشيخ ميزر، ولا سيما قرى الناصرية، تل خاتون، السيكر التحتاني، والسيكر الوسطاني، والسيكر الفوقاني، التي خضعت لحماية ميزر عبد المحسن مقابل دفعها مبلغًا من المال

(115) زكريا، ج2، ص 634.

وفق معطيات إبراهيم يامين يمكن الاستنتاج أن هذا الصراع كان يخصّ منطقة يتزعمهما الطلاع (الحمى)، وهي تل بيدر، وكان منها وفق يامين البو معيش والحمدان، وتبعدان عن الدرباسيّة بين 20 و35 كلم. انظر: إبراهيم يامين، **الدرباسيّة ماضيًا وحاضرًا** (حلب: دار ماردين ودار الرها، 2009)، ص 5.

(116) زكريا، ج1، ص 317، وج 2، ص 634-635 و663.

أو الموارد[117]. ولم يكن تضرر القرى القصْوارنيّة نتيجة أعراض الصراع بقدر ما كان يعود إلى أن القصْوارنة والمنصوراتيّة في الدرباسيّة وريفها، كانوا يعتبرون أنفسهم «حين اللزوم فخذًا من الكيكيّة»[118]، أي يتبعونها في حروبها، في إطار الوظيفة الدفاعيّة للتحالف العشائري، بينما أضيف إلى القصْوارنة تحالف إضافي «عشائري» لم يكن لدى المنصوراتيّة هو التحالف مع شمّر الزور. وكان التنافس على أشدّه بين المنصوراتيّين والقصْوارنة على المختاريّة، وحاول فيها زعماء المهرّبين المؤطّرين في عصابة آل جلقي الداشيّة المنصوراتيّة أن يدعموا المنصوراتيّة بمواجهة القصْوارنة. وكانت هذه «العصابة» تعمل برعاية محمد جميل باشا الذي ينتمي إلى عائلة قدري جميل باشا، وكان عملها مزيجًا من عمليّات ضد الأتراك، ومن أعمال سلب ونهب مروّعة جعلتها أخطر عصابةٍ في قطع الطرق[119]. وبهذا الشكل كانت خريطة الحمائيّة العشائريّة شديدة التعقيد، وما فوق دينيّة.

ثامنًا: اندلاع الحرب: سورية تحت الحصار

ما كاد بيو يتّخذ هذه الإجراءات، حتى كانت بولونيا قد سقطت في الأول من أيلول/ سبتمبر 1939 بيد النازيّين، وجرى تقاسمها مع روسيا السوفياتية، فحرّكت بريطانيا طائراتها، كما نشبت حرب المدافع بين فرنسا وألمانيا. وهكذا باتت سياسة بيو مرتكزةً في سورية على «الانصراف إلى الحرب»، وتركيز السلطات بشكلٍ أكبر في «يد الجيش والقيادة العامة»[120]. في اليوم نفسه أعلن بيو حالة الأحكّام العرفية، وفي اليوم الثاني تولّى الجنرال ويغان سلطات

(117) رسالة من منير الدرويش إلى الباحث في 4 آذار/مارس 2012، استند فيها الدرويش إلى معلومات معروف عازار. وتتناغم شهادة الدرويش مع المعطيات التي يوردها أفرام نجمة عن العلاقة بين هذه القرى وشمّر الزور. انظر: أفرام نجمة، **شعب الجزيرة** (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 107-108 و187.

(118) يامين، ص 6.

(119) يامين، ص93-94.

وفق يامين فإن القوات الفرنسية قامت بعمليّةٍ بريّة - جويّةٍ ضد العصابة المؤلفة من 27 مسلّحًا بينهم مسيحي واحد، فدهمت ملجأهم في قرية رحيكي التي يملكها محمد جميل قدري باشا، وهو راعيهم، وسيطرت عليهم (ص 98).

(120) «يوميّة 27 أيلول 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 285.

الشرطة والأمن، إضافةً إلى مهمّته العسكريّة بصفته قائدًا لمسرح العمليّات في الشرق الأدنى[121]. وفي ضوء ذلك أقال بيو في 21 أيلول/ سبتمبر 1939 الحكومة اللبنانيّة، وحلّ مجلس النواب، وأوقف العمل بالدستور[122]، وغدت السلطات العسكرية - الأمنيّة الفرنسيّة هي الحاكمة.

لتأديب الحركة الوطنيّة، أصدرت المحكمة العسكرية الفرنسيّة في 30 أيلول/ سبتمبر أحكامًا بالسجن والأشغال الشاقة على المعتقلين[123] الذين جرى توقيفهم في 26 تموز/ يوليو بتهمة «التآمر» على رئيس حكومة المديرين بهيج الخطيب الذي أدّى في منظور الوطنيّين دور «الدمية الذليلة» لما يريده سادته منه[124]. ووصف عادل أرسلان هذا الحكم القضائيّ بأنّه «من أعجب ما ظهر من الانتداب في هذه البلاد»[125]، ثم أدّت حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب وظيفتها المطواعة بطرد من يقع في مجالها الإداريّ من المحسوبين على الكتلة الوطنيّة، بما يجعلها حكومة انقلاب أداتيّةٍ طيّعةٍ على الحكومة الوطنيّة السابقة[126].

فرضت سلطات الانتداب منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب العالمية الثانية نظامًا بوليسيًّا عسكريًّا تامًّا على سوريّة ولبنان، فاعتقلت عددًا كبيرًا من النخب الوطنيّة والقوميّة العربيّة، وأرغمت بعضهم على الفرار إلى الدول العربيّة

(121) Puaux, p. 63.

(122) «يوميّة 21 أيلول 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 284.

(123) حكم على نبيه العظمة ومنير الريّس بالسجن عشرين سنة مع الأشغال الشاقة، وعلى سيف الدين المأمون بالسجن عشر سنوات في السجن الانفرادي، وعلى الآخرين بمدد مختلفة تراوح بين عشرين سنة وخمس سنوات. انظر: «يوميّة 30 أيلول 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 285.

(124) «يوميّة 26 تموز 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 279.

وقعت محاولة اغتيال الخطيب في 25 تموز/ يوليو 1940 وقام بها التنظيم السري الفدائي لحزب الشباب في حماة. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج1، ص 213.

(125) «يوميّة 30 أيلول 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 285.

(126) في أوائل شباط/ فبراير 1940 عزلت حكومة مجلس المديرين 80 موظفًا ممن عيّنتهم الحكومة الوطنية السابقة بين كانون الثاني/ يناير 1937 ونهاية حزيران/ يونيو 1939 بدعوى عدم استيفاء تعيينهم شروط نظام الموظفين العام وملاكاته، وأعادت في خطوة تحدٍ واضحة للكتلة الوطنية تعيين نبيه المارتيني الذي عزلته حكومة الكتلة محافظًا لحلب. انظر: النذير (8 شباط/ فبراير 1940).

المجاورة، وحلّت المنتديات والمنظمات السياسيّة، وفرضت قيودًا شديدةً على التجمع والمطبوعات، وأصدرت قرارًا بإحالة كل من ينشر أخبارًا كاذبةً إلى المحكمة العسكريّة[127]، وحظرت السماع إلى أي راديو غير راديو الشرق الفرنسيّ[128]. وشبّه عادل أرسلان جرائد بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 بـ «جرائد بيروت تحت حكم الأتراك في الحرب العامة»[129]، و«تذهب في التزلف إلى الدولة المنتدبة إلى غايةٍ لم تخطر ببال أحد من رجال تلك الدولة»[130]. وتردّى الوضع الاقتصاديّ في هذه المرحلة، فاستفحلت إضرابات العمّال والحرفيّين في المدن الداخليّة، واندلعت تظاهرات «الجوع» بسبب ندرة الخبز[131].

تاسعًا: عودة الأطماع التركيّة بالجزيرة من البوّابة البريطانيّة

1- فكرة الاحتلال التركي لمطارات شمال سوريّة

كانت بريطانيا وفرنسا تعملان بشتى السبل على «تحييد تركيّا» وشراء «حيادها» في الحرب بأي ثمنٍ ممكنٍ. وقبل الاحتلال النازي لفرنسا تلقّت تركيّا في عامي 1939 و1940 قروضًا بريطانيّة وبريطانيّة - فرنسية مشتركة، قُدّرت قيمتها الإجمالية بـ 46,5 مليون جنيه إسترليني من بريطانيا، ثمّ تلقت طائرات عدة من بريطانيا بأربعة ملايين جنيه إسترليني[132]. لكنّ بريطانيا كانت

(127) النذير (23 حزيران/ يونيو 1940).

(128) حظرت المفوّضيّة في 12 آب/ أغسطس 1940 الاستماع في المحلات العامة لغير راديو الشرق تحت طائلة السجن بين 3 أشهر و3 سنوات. انظر: النذير (13 آب/ أغسطس 1940). وظلّ الحظر مفروضًا على اقتناء أجهزة الراديو من دون الحصول على إذنٍ باقتنائها من السلطات العسكرية الفرنسيّة حتى أواخر حكم فيشي. انظر: بلاغ قلم المطبوعات في المندوبية الفرنسيّة، في: النذير (15 آذار/ مارس 1941).

(129) «يوميّة 6 تشرين الثاني 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 289.

(130) أرسلان، ج1، ص 293.

(131) انطلقت هذه التظاهرات في دمشق وحلب وعمّت مدنًا لبنانية عدة، طوال آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1941، وفي حلب كانت التظاهرات تصرخ «جوعانين... جوعانين»، ووقع عشرات القتلى في تفريق هذه التظاهرات. انظر: النذير (24 نيسان/ أبريل 1941)، ومحمد سعيد الزعيم في: النذير (3 نيسان/ أبريل 1941)، ومحمد خليل المدرس، «التقرير السنوي للشركة السورية للغزل والنسيج بحلب،» النذير (9 أيار/ مايو 1941).

(132) إبراهيم رزقانة، الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي: العالم الإسلامي غير العربي، إيران (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، [د. ت.])، ص 54.

مستعدةً لأن تكون أكثر سخاءً بالتضحية بسورية من الفرنسيّين «المنتدبين» عليها، ليس بسبب الضرورات الحربيّة فحسب، بل وبحكم الأفكار البريطانيّة الناشطة يومئذ عما سيُدعى مشروع «سورية الكبرى»، إذ لم تكن الدولة السوريّة «الانتدابية» في المنظور البريطاني لإعادة هيكلة المنطقة في ضوء المتغيّر الصهيوني المرتبط بتطور مجتمع «اليشوف» اليهودي، في ظل سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين ونموّه الصناعي السريع في ضوء موجة هجرة الثلاثينيات الألمانيّة، إلا كيانًا انتقاليًا يمكن تقسيمه، بشكل تُضم بعض أهم أجزائه من منظور السياسة البريطانيّة إلى مشروع سورية الكبرى. ولهذا لم تكن الكيانيّة السوريّة «الانتدابيّة» «عزيزةً» على «أفئدة» البريطانيّين، بينما بات ارتباط الفرنسيّين بها محكومًا في شروط الحرب بروح «الغنيمة» الجيو - استراتيجيّة للمصالح الفرنسيّة القوميّة العليا، وبالشكوك التاريخيّة المعقّدة بنوايا البريطانيّين وأفكارهم التي ارتقت في التفكير الفرنسيّ إلى مرتبة تصور «مؤامرة» بريطانيّة ضد فرنسا في كل فكرة بريطانيّة.

2- تجدّد المطامع التركيّة بشمال سوريّة

تجدّدت المطامع التركيّة «التاريخيّة» بالجزيرة خصوصًا، وبشمال سورية عمومًا، في سياق تباينات هذه المشاريع. تستحق هذه المطامع الوقفة المجهريّة إضاءةً لها. فقد عرض القائد العام البريطانيّ في الشرق الأوسط في اليوم التالي لسقوط حكومة رينو في 17 حزيران/ يونيو 1940 (قبل توقيع الهدنة بين ألمانيا وفرنسا في 21 حزيران/ يونيو 1940) بواسطة القنصل البريطاني ماكبريث (Mackereth)، ثم رسميًا بواسطة هارفار (Harvard)، القنصل العام ببيروت، من المفوّض السامي بيو «السماح للأتراك باحتلال مطارات شمال سوريّة»[133]. غير أنّ رواية بيو تقول إنه ردّ على العرض البريطاني بدعم الحكومة الفرنسيّة بمواصلة الجهد الحربيّ ضد بريطانيا، بضرورة التأكد من أن تركيا لن تستخدم سقوط فرنسا كي تطالب بالجزيرة وحلب. لم يبد هارفار ردّ فعل على بيو، لكنّه

(133) لونغريغ، ص 373. وتتمثل خلاصة الحوادث هنا في أن الإيطاليين باتوا، في 10 حزيران/ يونيو 1940، يهددون قناة السويس، وفي 14 حزيران/ يونيو 1940 سقطت باريس بيد الألمان. في 25 حزيران/ يونيو 1940 وقع الجنرال شارل هنتزنغر أحد أعداء المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة ورفاقه شروط الهدنة التي وضعتها ألمانيا.

أجابه بأنه يمكن وعد الأتراك بذلك بعد نهاية الحرب، حيث ربط بيو الأفكار البريطانيّة في السماح لقوات تركية باحتلال مطارات شمال سوريّة بمشروع سوريّة الكبرى، وباحتمال استغلال تركيّا له للسيطرة على حلب والجزيرة[134].

خلال ذلك وقّعت اتفاقيّة الهدنة بين فرنسا وألمانيا، وردّت بريطانيا على ذلك بفرض الحصار البحري على الشواطئ الفرنسيّة وممتلكاتها عبر البحار، وفي عدادها سوريّة ولبنان اللتين سرت عليهما قرارات حكومة فيشي بشأن «المستعمرات». وخلال هذه الفترة الحرجة اتّبع بيو سياسةً مرنةً مع البريطانيّين في إطار بروز حرج تمثيله لحكومة فيشي بينه وبين نفسه في سياق الانقسام الفرنسيّ في سورية ولبنان، واتّخذ حلًا وسطًا تمثّل بسماحه بمرور الأسلحة البريطانيّة عبر الجزيرة السوريّة إلى تركيّا، على الرغم من احتجاج لجنة الهدنة الإيطاليّة[135].

الواقع أن السياستين البريطانيّة والفرنسيّة اللتين نسّقتا مواقفهما في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1938 في مواجهة التعريف الإيطالي للبحر المتوسط باعتباره منطقة «مجال حيوي» لإيطاليا[136]، قد طوّرتا هذا التنسيق بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى رسميًا، ليكون محوره «تحييد تركيّا». واستغلّت تركيّا هذه السياسة لتحسين أوراقها، لكن هزيمة فرنسا وتوقيع اتفاق «الهدنة» مع ألمانيا، وقيام حكومة رشيد عالي الكيلاني في العراق منذ صيف عام 1940 بالاتصالات مع دول المحور[137] تضافرا مع ارتفاع وتيرة النشاط الألماني في المشرق العربي بعد سريان مفعول الهدنة بين ألمانيا وفرنسا على سورية ولبنان، إذ استغلت الدعاية النازية الزخم الشعبي العربي المشرقي العام ضد البريطانيّين، فنشطت في شتاء وربيع 1941، وكان من أبرز مظاهرها «قيام المسؤول النازي وأحد أكبر الاختصاصيين بالقضايا العربية في برلين فُون هنتنغ (Von Henting) بعد أسابيع قليلة من التصريح الألماني – الإيطالي المشترك بـ«سيادة واستقلال البلدان العربية»، بزيارة سورية في 11 كانون الثاني/يناير 1941، على الرغم من

(134) Puaux, pp. 200–201.

(135) لونغريغ، ص 373، وقارن مع: Puaux, pp. 211–212.

(136) «يومية 7 تشرين الثاني 1938،» في: أرسلان، ص 185.

(137) عبد الرحمن عبد الغني، ألمانيا النازيّة وفلسطين، 1943–1945 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1995)، ص 256، 258 و260.

عدم إجازة الحكومة الفرنسيّة له بدخول سورية، وتوزيع هباتٍ سخيّةٍ على عددٍ من الأفراد والتنظيمات. وغادرها في شباط/ فبراير 1941»[138].

تغيّرت التوازنات، وكانت الحكومة البريطانيّة تراقبها عن كثب في ضوء تطوّرات المشهد الجيو - سياسي وليس التفصيلات، ودفعها ذلك إلى زيادة ضغطها على حكومة رشيد عالي كيلاني، حيث سيتطور هذا الضغط إلى قرار حكومة الحرب البريطانيّة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 بالتخلص من الكيلاني. وبرزت في هذا السياق احتمالات هجوم بريطاني باشتراك تركيّا على سوريّة وشمال العراق. وفي هذه الفترة كانت تركيّا الموعودة من قبل بريطانيا بشمال سوريّة قد انضمت إلى الضغط البريطاني على حكومة الكيلاني، وقامت في علاقتها معها «بدورٍ أقرب إلى التهديد منه إلى التحذير»[139].

عاشرًا: موقع الجزيرة في استراتيجيّات نقل الحرب من المركز إلى الهوامش: صراع ألماني - بريطانيّ

تحوّلت السيطرة على سوريّة في هذا السياق إلى ميدانٍ لصراع ألماني - بريطاني ضارٍ، إذ أخذ الصراع ينتقل من أوروبا نفسها إلى الهوامش المحاذية - اليونان والمشرق العربي، واقتضت سياسة دولتي المحور توسيع رقعة الحرب إلى الهوامش المحاذية لهما، بهدف تأمين طوق وقائي حول إيطاليا من استعمال البريطانيّين لهذه الدول ضد إيطاليا. ولذا اكتفت هذه السياسة بتسخين المجالات الجغرافية الأخرى في مصر والعراق وأفغانستان وإيران بدرجاتٍ متفاوتةٍ، بينما قامت السياسة البريطانيّة منذ فشل معركة بريطانيا على عكس ذلك في إعطاء أهميّةٍ بريطانيّة أكبر لهوامش الصراع في مستعمراتها، في العراق وسورية ولبنان ومصر وإيران. وافتتح الصراع على العراق وسورية ولبنان التي تشكل محور الهلال الخصيب المشرقيّ العربيّ هذا الفصل[140].

(138) خوري، ص 654، قارن مع: Michel-Christian Davet, *La Double affaire de Syrie* (Paris: Fayard, 1967), pp. 57-58.

(139) عبد الغني، ص 256، 258 و260.

(140) ستشدّد بريطانيا سيطرتها على مصر، كما أجهزت على حكومة الكيلاني، واحتلت سوريّة ولبنان وخلعت شاه إيران، ثم احتلت بالاشتراك مع السوفيات إيران. انظر: عبد الغني، ص 316-317 و320.

كان الهجوم البريطاني بمشاركة تركيّا يتطلب من الناحية العملانيّة العسكريّة احتلال تركيّا مطارات شمال سوريّة، وفي عدادها مطارا حلب والقامشلي. في الوقت نفسه الذي ستحاول فيه وزارة الخارجية الألمانية بعد توقيع «بروتوكولات باريس» في 28 أيار/ مايو 1941 مع حكومة فيشي في شأن المشرق العربي التي قضت بتقديم تسهيلاتٍ فرنسيّةٍ إلى الألمان، محاولة الاتّفاق مع تركيّا، لكنها وجدت أن هذا الاتفاق «أكثر تعقيدًا، بسبب مطامع تركيّا التوسعيّة في شمال سوريّة الذي غدت مكامنه النفطيّة في الجزيرة واضحة بموجب تقارير فون هنتنغ[141] والذي تناغمت مصالحه النفطيّة في شركة «كابلر» مع الاستراتيجيّة الألمانيّة[142].

رفعت الاستخبارات البريطانيّة من وتيرة اتصالاتها مع وجهاء وشخصيّات سورية ولبنان. وبحلول أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1940 كانت الاتصالات الاستخباريّة البريطانيّة المكثفة مع هؤلاء قد غدت ملحوظةً[143]، لقطع الطريق على تطورات الاتصالات السريّة بين حكومة الكيلاني ودول المحور التي وصلت إلى ذروتها في تموز/ يوليو 1940. ففي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 كانت حكومة الحرب البريطانيّة قد سارت نهائيًّا في طريق التخلص من الكيلاني[144]. ووجدت الاتصّالات البريطانيّة بيئةً مواتيةً لها في الأوساط السوريّة الناقمة على السياسات البوليسيّة الصارمة التي فرضها الفرنسيّون على سوريّة، وأدّت إلى توسيع كراهيّتهم إلى درجة دفعت الناس إلى «قبول التدخل الإنكليزي»[145].

(141) توصّلت ألمانيا إلى اتفاقٍ في 18 حزيران/ يونيو 1941 مع تركيّا، أي بعد فشل حركة الكيلاني في العراق، وجاء هذا الاتفاق، كما يشير عبد الغني «متأخّرًا». انظر: عبد الغني، ص 305.

(142) كان غروبا مستشار الشؤون العربية في وزارة الخارجية الألمانية، يرى المشرق العربي عبر النفط، ولم يتردد منافسوه في اللمز من شدة اهتمامه بالمشرق وتوثيق العلاقة مع المفتي والكيلاني بأن ذلك نتاج مصالحه الشخصية المرتبطة بعلاقته مع شركة كابلر. والحقيقة أن المصالح النفطية الألمانيّة كانت في صلب الرؤية الألمانيّة لمرحلة ما بعد الوصول إلى جنوب القفقاس و«تحرير» العراق والبلدان العربيّة. وفي ذلك لم يكن هناك تناقض بين مصالح غروبا الشخصية والاستراتيجيّة السياسيّة للخارجيّة الألمانيّة. انظر: عبد الغني، ص 342.

(143) «يوميّة 26 كانون الأول 1940،» في: أرسلان، ج1، ص 332.

(144) عبد الغني، ص 256-257.

(145) «يوميّة 22 أيلول 1940،» في: أرسلان، ج1، ص 319، و«يوميّة 23 تشرين الثاني 1940،» ص 328. =

فكّر القوميّون العرب في هذا السياق باستغلال الوضع الجديد لموازين القوى لوضع خطّةٍ لقيام ثورةٍ في سوريّة ولبنان بدعم من «المربع الذهبيّ» وحكومة رشيد عالي الكيلاني في الجيش العراقيّ تطرد الفرنسيّين منهما، وتحقّق الاتحاد الفدراليّ بينهما، لكنّ البريطانيّين عارضوا هذه الخطّة لأن موقفهم يقوم على أن يكون الانتداب الفرنسيّ على سوريّة ولبنان موضع تأييدٍ في الظروف الحاضرة، بينما أبدت المفوّضيّة الفرنسيّة قلقها الشديد من احتمال قيام هذه الثورة، فطالبت الحكومة العراقيّة بأن تكذّب رسميًّا ما يُشاع عن دعمها[146].

حادي عشر: القوميّون العرب والأكراد في الجزيرة عشيّة الهجوم البريطاني - الديغولي

1- سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني: القاوقجي ودانتز

في 30 أيار/ مايو 1941 كانت «حكومة الدفاع الوطنيّ» العراقيّة قد انهارت، فتوجّه قسم من العسكريين والسياسيّين العراقيين إلى إيران، بينما توجّه غروبا مستشار الشؤون العربيّة في وزارة الخارجيّة الألمانية وبقايا البعثة العسكريّة الألمانيّة إلى سوريّة[147]. فانتقلت بريطانيا إلى خطتها التالية، وهي طرد حكومة فيشي من سورية ولبنان بالتعاون مع قوات فرنسا الحرة (الديغولية). وعشيّة

= يكتب أرسلان في يوميّة 29 كانون الأول 1940: «لا يوجد لدى الإنكليز وسيلة لنشر نفوذهم ودعاوتهم أقوى وأعظم من سوء إدارة الفرنسيّين»، (ص 333). وفي لبنان دخل الفرنسيّون في صراع جديد مع البطريرك الماروني أنطون عريضة بدعوى انحياز الإكليروس الماروني إلى إيطاليا، فأبرزوا بطريرك الروم الكاثوليك كيرلس المغبغب في مواجهته، للحطّ من كرامته. انظر: «يوميّة 18 ويوميّة 19 حزيران 1939،» في: أرسلان، ج1، ص 269.

(146) كانت هذه الخطّة جزءًا من الجدل الذي قام بين أطراف «المربّع الذهبيّ» للجيش العراقي في إطار الحركة العربيّة السريّة للحزب القوميّ العربيّ في شأن فرص نجاح ثورة في سوريّة ضد الفرنسيّين، مستفيدةً من التوتر المتسارع في العلاقات بين بريطانيا والفرنسيّين في مرحلة حكومة فيشي، واستغلال ضعف الموقف الفرنسيّ، وسقوط الشرعيّة الدولية للانتداب الفرنسيّ من أجل تطوير نشاط ثوري يمكّن القوميين العرب من تحرير سوريّة ولبنان من الهيمنة الأجنبية، وتحقيق اتحاد فدرالي بين سوريّة ولبنان. وفي هذه الفترة نشطت قيادات الحزب القومي العربي في إعداد التقارير عن إمكانية نشوب ثورةٍ في سوريّة مدعومةٍ من حكومة الكيلاني في العراق ووزير دفاعها طه الهاشمي. انظر: الصلح، ص 155.

(147) عبد الغني، ص 311.

الزحف البريطاني، تفاهم القومندان تيزييه باسم الجنرال دانتز في حزيران/ يونيو 1941 مع فوزي القاوقجي على مقاومة البريطانيّين، مقابل دعمه بالعتاد والسلاح، والسماح له بعبور الحدود العراقية - السوريّة[148] في الوقت نفسه الذي كان فيه القاوقجي جزءًا من المركز الدفاعي الذي شكله القوميون العرب في العراق برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني وعضوية عادل العظمة وممدوح السخن وأكرم زعيتر، وأطلقوا عليه اسم «المقر الخلفي لقوات البادية الوطنيّة»[149]، حيث عهدت حكومة الكيلاني إلى القاوقجي قيادة القوات العراقيّة لمنع غلوب باشا، قائد «الفيلق العربيّ» من احتلال الرطبة[150]. وتولى القاوقجي ومنير الريس وجابر العمر قيادة القافلة الأولى، بينما تولّى عبد القادر الحسيني وجاسم حسين الكرادي قيادة القافلة الثانية، وكان الهدف هو مقاومة القوات البريطانيّة ومحاولة قطع خطوط مواصلاتها[151].

مثلت الجزيرة السورية الكبرى وتحديدًا محافظة دير الزور أو الفرات جبهة القاوقجي. خاض القاوقجي في هذه المنطقة عمليّات عدة ضد الوحدات البريطانيّة التي تقدمت لتحمي محطة أنابيب النفط الأولى «تي وان»، ثم دخلت البوكمال. وانضم عدد من الضباط العراقيين إلى مجموعة القاوقجي»[152]. وأصيب القاوقجي في المعارك بجروح بالغةٍ، ونقل إلى حلب للمعالجة، بعد أن كلف البريطانيّين ثمنًا باهظًا[153]. بينما انشقت القوة العربيّة بين من رفض التعاون مع الفرنسيّين وحاول أن يلجأ إلى تركيا، ومن وافق على التعاون معهم للتصدي للبريطانيّين. وبحلول 3 تموز/ يوليو أخذت هذه القوة تنهار وتتفكك

(148) الريس، ص 85-99.

يروي القاوقجي القصة بأنه وافق على التعاون مع الفرنسيّين على أساس تسليمهم العربات البريطانيّة التي أسرها مقابل تجهيز قواته «بالبنادق والرشّاشات والمدفعية، ووسائل النقل من سيّارات جيب، وشاحناتٍ ودراجات نارية وغير ذلك»، على أن يضمن هذا التفاهم الدكتور رآن الذي أرسلته القيادة الألمانيّة للإشراف على تنفيذ شروط الهدنة التي وضعها جيش الشرق الفرنسي. انظر: مذكرات فوزي القاوقجي، ص 628-629.

(149) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، 1934-1942 (بغداد: دار الجاحظ، 1984)، ص 152.

(150) عبد الغني، ص 304.

(151) الجواهري، ص 152.

(152) الريس، ج3، ص 85-99.

(153) انظر: مذكرات فوزي القاوقجي، ص 287-288، قارن مع: Davet, p. 245.

وجرى تسريحها[154]، ما ساهم في دبّ الذعر في مدينة دير الزور، فنزح عدد كبير من موظفيها وأهاليها إلى حلب، واكتظّت بهم فنادق المدينة، وبيوت أقاربهم فيها[155]. كما دبّت الفوضى والاضطرابات في 3- 4 تموز/ يوليو 1941 في مدينة الرقة عشيّة انسحاب القوة «الفيشية» الفرنسيّة منها، وتطوّرت إلى عملية للنهب واندلاع حرب داميةٍ بين عشائر عنزة - الفدعان والولدة في محيطها البدوي ونصف الحضري حين احتلتها القوات البريطانيّة في 5 تموز/ يوليو 1941[156]. وقُبيل احتلال حلب كانت الطائرات الألمانيّة في 6 تموز/ يوليو 1941 تنقل القوميّين العرب إلى برلين[157]. استمرت فوضى الرقّة طيلة تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر 1941، وانتشرت رقعة الصراع العشائريّ الطاحن على مدى 64 ناحية، وارتكب فيها الدرك أخطاءً جسيمةً، فوضعت الحكومة سدًّا عسكريًّا من الدرك بين العشيرتين، وشكّلت لجنة تحقيق بما حدث[158].

2- «خويبون» والاتصال بالقوة البريطانيّة في الجزيرة

حوّلت القيادات الكرديّة ولاءها بسرعةٍ من الفرنسيّين إلى البريطانيّين، ملتقطةً غروب عهد الحقبة الفرنسيّة في سورية. ففي أيلول/ سبتمبر 1939 كان حاجو آغا يعرض على المستشار الفرنسيّ في الجزيرة وضع عشرة آلاف رجل للقتال مع الفرنسيّين شرط تسليحهم[159]، لكن بعد الغزو البريطاني - الفرنسيّ (الديغولي)، وكان حاجو آغا قد توفي فخلفه ابنه حسن حاجو الذي تحالف مع قدري جميل باشا، كانت القيادات الكرديّة برئاسة جميل حاجو آغا تستقبل قائد القوة البريطانيّة الزاحفة من الموصل إلى الجزيرة، لتطلب منه دعم القضية الكرديّة، وتسلّمه خرائط خاصة بمرافق البنية التحتية التركيّة في كردستان تركيا[160].

(154) الريس، ج3، ص 146-147، راجع: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج2 (صيدا: المطبعة العربية، 1950)، ج2، ص 86.

(155) النذير (6 تموز/ يوليو 1941).

(156) النذير (1 آب/ أغسطس 1941).

(157) الريس، ص 161-162.

(158) النذير: (3-5 و28 أيلول/ سبتمبر 1941).

(159) عرض حاجو آغا غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول/ سبتمبر 1939 على المستشارين الفرنسيّين في القامشلي والحسكة ورأس العين خدماته بتجنيد 10 آلاف مقاتلٍ إلى جانب الفرنسيّين على أن يقدم الفرنسيّون لهم الضبّاط والسلاح. انظر: خوين، ص 263.

(160) خوين، ص 294 و304.

مع ذلك شكّل لقاء شخصيّات «خويبون» القائد البريطاني عنصرًا أساسيًا في ترتيب القيادة البريطانيّة لمواقفها من الفرنسيّين بشأن مصير الجزيرة الذي يتلخص في أن الفرنسيّين غير «مرغوبين» في الجزيرة ويجب طردهم منها. وبغضّ النظر عن الرؤية الاستراتيجيّة البريطانيّة المسبقة للحيلولة دون استخدام القوات الفرنسيّة مناطق نفوذها في المحافظات التي أخضعوها إلى «نظام خاص»، وهي مناطق جبل الدروز والعلويّين والجزيرة لبقاء تحكّمهم بسوريّة، فإن هذا اللقاء شكّل عنصر قوّةٍ لهم في ما يمكن وصفه بالمشاحنات الأنكلو - فرنسيّة على الجزيرة.

ثاني عشر: المشاحنات الأنكلو - فرنسيّة في شأن السويداء والجزيرة والفرات (1941 - 1943)

1- على شفا مواجهة في دير الزور والسويداء

على الرغم من أنّ اتّفاق ديغول - ليتلتون وضع أساس ميثاق العلاقات بين السلطات العسكرية الفرنسيّة الحرة والبريطانيّة في الشرق الأدنى، والاعتراف بوضع فرنسا في الجزيرة وتوافقه مع قرار الانتداب[161]، فإنّ المشاحنات البريطانيّة - الفرنسيّة برزت منذ اللحظات الأولى للاحتلال، وستستمر بالتصاعد إلى حين جلاء آخر جندي فرنسي عن سوريّة في 16 - 17 نيسان/ أبريل 1946. وبدأت هذه المشاحنات في المناطق كافة التي أخضعها الفرنسيّون لـ «النظام الخاص»، أو لنظام «المحافظات المستقلة»، فبدأت في جبل الدروز الذي كان أعيانه بقيادة محافظه الأمير حسن الأطرش قد تخلّوا بشكلٍ مبكرٍ في ضوء اتّصالات البريطانيّين السريّة معه عن الفرنسيّين، ثم في الجزيرة، فمحافظة اللاذقيّة[162].

(161) General Catroux, *Dans la Bataille de Méditerranée Egypte-Levant: Afrique du nord, 1940-1944*, Témoignages et Commentaires (Paris: Jullard Sequana, 1949), pp. 185-186.

(162) في آذار/ مارس 1941 وجه الأمير حسن الأطرش، محافظ الجبل، برقيّة إلى قائد جيوش منطقة سوريّة الجنوبيّة في مرحلة فيشي يطلب فيها باسم «زعماء وأعيان الجبل» «الوحدة والاستقلال». وَرَدَت في: سلطان باشا الأطرش، أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش، 1925-1927، قدّم لها مصطفى طلاس؛ راجعها وصحّحها ومهّد لها منصور سلطان الأطرش (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2008)، ص 357.

احتلّت القوات البريطانيّة بشكلٍ منفردٍ ومن دون إشراك قوّات «فرنسا الحرّة» السويداء، وعيّن الجنرال ويلسون (Welson) ضابط الاستخبارات البريطاني الكومودور الجوي باس (Bass) حاكمًا له، واستقرّ في مقرّ المندوب الفرنسيّ. وقام باس وفق الاتهامات الفرنسيّة له بنشر حملة دعايةٍ لضمّ الجبل إلى شرق الأردن، وحين اتّصل كاترو بزعماء الجبل للوقوف ضد هذه الحملة، أبلغوه أن زمن فرنسا ولّى، وأنهم يمتنعون عن إقامة أيّ علاقةٍ مع الضباط الذين عينهم كاترو في الجبل. أصمّ الجنرال ويلسون أذنيه عن سماع احتجاجات الجنرال كاترو، فأمر هذا الأخير الجنرال مونكلار (Monclar) باستعادةِ مقر المندوبيّة الفرنسيّة بالقوة، ورفع العلم الفرنسيّ عليه. وكادت تحدث مواجهة بين الكتيبتين الفرنسيّة والبريطانيّة. اتّصل كاترو بويلسون، وفي اليوم التالي أخلى البريطانيّون مقرّ المندوبيّة، ورفع الفرنسيّون علمهم عليه. بينما قام الحاكم البريطاني بمنع الكومندان رينييه (Regnier) الذي عيّنه الجنرال كاترو مندوبًا إداريًّا على الفرات وقائدًا للقوّات الفرنسيّة خلال مرحلة إعادة تشكيلها، من الاتصال بالأهالي بدعوى أنهم تخلوا عن الفرنسيّين، وبسبب كراهيّتهم لهم[163]. بينما كانت دوافعها الحقيقيّة تتمثّل بضمان أمن محطة أنابيب النفط الأولى «تي وان»، في سياق احتدام المشاحنات الفرنسيّة - البريطانيّة، التي غدت فيها على حد تعبير الجنرال ولسون «الحوادث الخطيرة، والحوادث الخطيرة جدًّا جزءًا من الوجبة اليوميّة»[164].

وخلال الفترة الواقعة بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 1941 توترت العلاقات بين ديغول وتشرشل بسبب إنزال البريطانيين العلم الفرنسيّ عن المنشآت العامة في سورية وبيروت، ولم يقم البريطانيون بإعادة نصبها إلا بعد توقيع الهدنة مع الفيشيين، وتهديد الجنرال ديغول بترك بريطانيا إلى الكونغو[165]. وحين تقدّمت القوّات الديغوليّة لاحتلال الفرات، نشبت معارك ضاريةٍ في أيلول/ سبتمبر 1941 مع العشائر العربيّة في قرية مسلحة في البوكمال، قُتل فيها 16 جنديًّا «سوريًّا» من «جيش الشرق». واتّهم القائد الفرنسيّ العام الموقت لسوريّة الشماليّة الكولونيل ده رو «مهيّجين اشتراهم الأجنبي» بها في

(163) Catroux, pp. 174–176, et Davet, p. 264.

(164) وَرَدَ في: لونغريغ، ص 397.

(165) Puaux, p. 222.

إشارةٍ إلى البريطانيّين، «وعصاة» «خونة لوطنهم السوريّ»[166]. واستمرّت هذه الاشتباكات طيلة العشرة الأخيرة من أيلول/ سبتمبر، وكان أشدّها أحداث 21 أيلول/ سبتمبر في البوكمال، وأحداث 29 أيلول/ سبتمبر في الميادين. بينما يرى لونغريغ أن هذه الأحداث لم تكن جزءًا من سياسةٍ بريطانيّة تقوم «على أطماع شريّرةٍ في هذه المنطقة أو تلك من سوريّة» بقدر ما كانت أعمالًا «ارتكبها ضبّاط بريطانيّون معزولون أو أفراد يفتقدون إلى التوجيه الكافي في جبل الدروز والجزيرة ومنطقة الفرات، إبان الحملة أو بعدها»[167]، بينما كان سلوك الضبّاط البريطانيّين في السويداء (جبل الدروز)، وسلوك الجنرال غلوب باشا، قائد الفيلق العربي، مع القائد الفرنسيّ في تدمر والفرات يعكس في الحقيقة تباين الاتجاهات البريطانيّة حيال مشروع «سورية الكبرى» الذي تصدّره الأمير عبد الله في شرق الأردن، والذي سيستمر من دون اتّخاذ قرارٍ حاسم حتى جلاء الفرنسيّين عن سورية في نيسان/ أبريل 1946، ليغدو المشروع فعليًا مشروع الأمير من دون ظهيرٍ بريطانيٍّ[168].

(166) «بلاغ الكولونيل ده رو القائد العام الموقت لأراضي سوريّة الشمالية عن معركة البوكمال،» النذير (30 أيلول/ سبتمبر 1941).

(167) لونغريغ، ص 397-398.

(168) في الأول من تموز/ يوليو 1940 دعا الأمير عبد الله الحكومة البريطانية إلى تأييد خطة الأمير في العمل مع عشائر جبل الدروز وحوران والرولة في جنوب سورية للعمل من أجلها. لكن الحكومة البريطانية طلبت منه «التريّث»، وعدم السماح بـ«وقوع أي عمل متسرّع قد يعرقل «خطط الحكومة البريطانية»، ويؤذي مصالحها. انظر: **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص 19-21.

واتخذ مجلس الوزراء الأردني في الأول من تموز/ يوليو 1941 قرارًا بالاتصال بالحكومات «في البلاد السورية» لتحقيق هذا المشروع بالوسائل السياسية، لكن الحكومة البريطانية ردّت في 14 تموز/ يوليو 1941 على الأمير، وطلبت منه إرجاء أي اتّصالٍ أو عملٍ له مع الحكومات السورية بخصوص هذا المشروع» ريثما تغدو الحالة أكثر استقرارًا. انظر: «قرار مجلس الوزراء الأردني رقم 327 لتحقيق الوحدة السورية، ورد الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء الأردني،» في: **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص 33-36.

وفي اللقاء الذي جرى في 13 أيلول/ سبتمبر 1941 بين ليتلتون وعبد الله في أثر توقيع ليتلتون تفاهمًا مع ديغول في 25 تموز/ يوليو 1941 بعدم وجود أي مطامع بريطانية بسوريّة، كان موقف ليتلتون واضحًا في تريث الحكومة الأردنية بالقيام بأي اتصالات مع الحكومة السورية أو غيرها من أجل وحدة سورية الطبيعيّة. انظر: «صورة المفكرة الرسميّة في موضوع المحادثات،» في: **الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية**، ص 39-42.

2- محاولة تسوية النزاع

لم يسوَّ النزاع الأنكلو- فرنسيّ على الجزيرة إلا في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 بموافقة وزير الدولة البريطاني ليتلتون، على أن تُعلن حالة الطوارئ في الجزيرة بقرار من الجنرال كاترو، وتفويض سلطاته إلى الضابط البريطانيّ الحاكم على الأرض[169]، وكان ذلك جزءًا من التسوية العامة الأنكلو- فرنسيّة بأن يعهد بالقيادة إلى قائد بريطاني أو فرنسي بحسب الأغلبية الفرنسيّة أو البريطانية في القوات، «أما الإدارة المحليّة (الخدمات العامة والأمن وأجهزة الإدارة المدنيّة واستغلال الموارد المحليّة) فكانت من نصيب الفرنسيّين بالدرجة الأولى» الذين سرعان ما حاولوا أن يعودوا إلى سياسة «السيطرة الفعليّة» التي تتنافى مع نهاية الانتداب وإعلان الاستقلال في أيلول/ سبتمبر 1941. وكانت هذه السيطرة كبيرةً في محافظتي الفرات والجزيرة بحكم تقسيم المهمات الأنكلو- الفرنسيّة، والعهدة للفرنسيين بإدارة المصالح المشتركة، وبمصلحة البدو والحدود[170]، لكن البريطانيّين اخترقوها بواسطة «مكتب الحبوب» (OCP) الذي أحدث في البداية لحلّ مشكلة نُدرة الحبوب نتيجة جفاف عامي 1940 - 1941، لكن ندّد به الفرنسيّون بوصفه «محاولةً للسيطرة على الشرق بوسائل اقتصاديّة»، وأفسحت طبيعته الرباعيّة (انكليزي، فرنسي، سوري، لبناني) المجال لأحد أعنف السجالات بين الجنرال كاترو والجنرال سبيرز رئيس «البعثة البريطانيّة»، بوصفه انتقاصًا من الحقوق الفرنسيّة في «الإدارة المحليّة»[171].

ما عادت السيطرة على الحبوب من حقوق الفرنسيّين، كما في فترة حكم فيشي، بل وقع المكتب فعليًّا تحت سيطرة البريطانيّين الذين سيّروا عملياته، وتمكنوا من احتكار حلقات إنتاج الحبوب السورية كافة، ثم التحكم بعملية زراعتها وتطويرها، ما جعل احتكاكهم يوميًّا برؤساء العشائر وكبار المزارعين في سوريّة عمومًا، وفي منطقة الفرات والجزيرة خصوصًا، فكان سبيرز يتصل

---

(169) Catroux, p. 183.

(170) المصدر نفسه، ص 392، 399 و401.

(171) خوري، ص 657، ولونغريغ، ص 419.

برؤساء العشائر والمزارعين مباشرةً، ويشتري إنتاجهم بأسعار مغرية[172]، وبذلك فإن مصالح طبقة كبار الملاك التي كوّنتها سياسة الأرض الفرنسيّة في الجزيرة باتت مع مركز القوة البريطاني الجديد وليس مع القوة الفرنسيّة الآفلة التي وجه البريطانيّون إليها ضربةً جديدةً باستبعادهم من عضويّة «مركز تموين الشرق الأوسط» (Middle East Supply Center) باعتباره نواة منظمة تعاون إقليمي، يرتبط مركزه في سورية ولبنان ببعثة سبيرز. وكان المركز أحد ثلاث هيئات بريطانية تعمل تحت إشراف وسلطة وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط أوليفر ليتلتون، إلى جانب كل من مجلس حرب الشرق الأوسط، ومجلس دفاع الشرق الأوسط[173]، الذي وضعه سبيرز في إطار السياسة البريطانية الإقليمية[174].

نشأت في الجزيرة والفرات كما في سوريّة كلها ازدواجيّة السلطة البريطانيّة – الفرنسيّة، ثمّ أضيفت الحكومة الوطنيّة التي انبثقت من انتخابات 1943 البرلمانيّة باعتبارها طرفًا ثالثًا إلى تلك الثنائيّة، لكن سوريّة كانت قد دخلت في المرحلة الانتقاليّة من الاستقلال بنقل المصالح المشتركة من سلطة الفرنسيّين إلى سلطتها التي احتدم الصراع فيها على الجيش، حيث ماطل الفرنسيّون بتسليم الجيش لابتزاز الحكومة الوطنيّة المنتخبة بتوقيع اتفاقات استراتيجية وثقافية واقتصادية مع فرنسا تضمن لها مصالحها، الأمر الذي أدى إلى صدامات أيار/ مايو 1945 التي انتهت بجلاء آخر جندي فرنسي وأجنبي عن سوريّة.

(172) الليدي سبيرز، **قصة الاستقلال في سورية ولبنان**، ترجمة منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1947)، ص 63-64. وعن نوعية البذار المحلية الرديئة انظر: اسكندر داود، **الجزيرة السوريّة بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 293. وكان يمازحهم بأنهم إن لم ينتجوا كميّاتٍ أكبر فسينفيهم إلى جزيرة قمران في البحر الأحمر. انظر: باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي** (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2010)، ص 473-474.

(173) الصلح، ص 171.

(174) كانت هذه الاستراتيجية جزءًا من الاستراتيجية البريطانيّة الشرق أوسطيّة التي تقوم على الحفاظ على الوضع القائم في فلسطين، وإلزام فرنسا توقيع معاهدتين مع سورية ولبنان على غرار المعاهدة البريطانية – العراقية تتمتع بمقتضاهما الدولتان بالاستقلال تمهيدًا للتخلص من الوجود الفرنسيّ في المنطقة نهائيًا، واستمرار مركز تموين الشرق الأوسط، وتطويره بعد الحرب إلى منظمة تعاون اقتصادي إقليمي. انظر: رؤوف عباس، «سورية في مخططات السياسة البريطانية، 1943-1944،» **دراسات تاريخية** (دمشق)، العدد 7 (كانون الثاني/ يناير 1982)، ص 116-117.

شهدت بداية المرحلة الانتقالية في شباط/ فبراير 1942 إنهاء الجنرال كاترو نظام «المحافظات المستقلّة»، فتمّت إعادة هاتين المحافظتين إلى الحكومة السورية وفق نظام الاستقلال الإداري والمالي المعمول به في عام 1936، أما بخصوص الجزيرة السورية، فانتهى عهد «النظام الخاص» الذي ابتكره بيو، بتعيين محافظٍ سوري عليها في عام 1943، هو غالب ميرزا الذي ينحدر من أكراد «حي الأكراد» في دمشق.

3- عروض كاترو في حماية سورية من المطامع التركية والصهيونية

كان الحلفاء في الفترة الفاصلة بين أواخر عام 1942 وربيع عام 1943 في وضع لا يحسدون عليه، إذ وقف رومل على أبواب مصر، واستطاعت القوات الألمانيّة أن تحتلّ معظم ستالينغراد، وأحكمت قبضتها على المدينة. وأنذر سقوط ستالينغراد بسقوط جنوب روسيا، واحتلال القفقاس برمّته، وبذلك كان يمكن أن تصبح مصادر النفط هناك في أيدي القوات الألمانية. وعنى سقوط القفقاس اقتراب القوّات الألمانيّة من العراق[175]. ولذا شغلت الجبهة الجنوبيّة مع التقدم الألماني في القفقاس اهتمامات السياسة البريطانيّة. وكانت تركيّا «المحايدة» مع تذبذبات مدفوعة الثمن هي الحلقة المركزيّة في هذه الجبهة. ومع ربيع عام 1943 الذي ظهرت فيه مؤشّرات الانتكاس الألماني غدت الحاجة إلى تركيّا ماسّةً، لتعجيل الهزيمة الألمانيّة.

في أوائل شباط/ فبراير 1943 أخذت تركيّا تتناغم مع دعوة تشرشل للتحول من موقف «الحياد» إلى الانخراط في الحرب إلى جانب الحلفاء، وفي هذا السياق صدر عن اجتماع سياسي - عسكري تركي عالي المستوى بيان يشترط على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تزوّدا الجيش التركي بالمواد الحربيّة التي يحتاج إليها، والأخذ بالاعتبار مصالحها في بعض المناطق وقصد بها مصالحها في جزر الأرخبيل التي انتزعتها منها إيطاليا، وفي حدود بلغاريا، وقفقاسيا. ونشرت الصحف التركيّة في هذا السياق أنباء عن مفاوضاتٍ تركّيةٍ - بريطانيّةٍ تسمح لتركيّا بـ«الاستيلاء» على القسم السوريّ

(175) عبد الغني، ص 347-348.

من الخط الحديدي المعروف بخط بغداد»[176]. وفي هذا السياق صرّح رئيس الوزراء التركي يومئذ، شكري سراج أوغلو، بأن «سياسة تركيّا نحو العرب هي سياسة بريطانيا نفسها»، وأظهر «اغتباطه باهتمام بريطانيا والولايات المتحدة بتسليح تركيّا»[177]، واستغلّ كاترو هذه الأفكار وطرح على قيادته فكرة جذب الوطنيّين السوريّين للالتزام بتوقيع معاهدة فرنسيّة - سوريّة جديدة لقاء ضمان فرنسا وحدة الأراضي السوريّة في مواجهة الأطماع التركيّة والصهيونيّة[178]. لكن القيادة الوطنية لم تشأ أن تلزم نفسها أي التزام في هذا المجال.

ثالث عشر: دمج الجزيرة في الجمهوريّة السوريّة الدور الوطني الثاني (1943 - 1947)

زادت حكومة عطا الأيوبي الانتقاليّة عدد مقاعد مجلس النواب من 100 نائب في عام 1936 إلى 124 نائبًا في عام 1943 بسبب الزيادة في عدد السكّان[179]، وخصّصت تسعة مقاعد للبدو الرحّل كانت حصة الجزيرة منها مقعدين لكل من عشيرة شمّر الخرصة (دهام الهادي) وشمّر الزور

(176) انظر: «يوميّات 1 و2 شباط، 10 شباط 1943،» في: أرسلان، ج1، ص 394.

يبدو أن وضع تركيا يدها على هذه المناطق قد مثل وفق الاتصالات بين البريطانيين وبيو أحد الوعود البريطانيّة لتركيّا بعد نهاية الحرب. ثم تجددت هذه الأفكار في عام 1942. وبعد نهاية الحرب كانت «الكواليس» تتحدث عن إشارات أرسلها عبد الله إلى الأتراك «بأنه» رضي أن تأخذ تركية من سورية لا مدينة حلب وحدها، لكن شمال سورية كله، لقاء قبول تركيّا بأن يكون ملكًا على حمص ودمشق وحوران». انظر: «يومية السبت 30 تموز 1949،» في: أرسلان، ج1، ص 865.

(177) «يوميّة 16 آذار 1943،» في: أرسلان، ج3.

(178) اقترح كاترو على قيادته في الجزائر أنه مهما كانت الصيغ بالنسبة إلى سورية، فسيستدعي هاشم الأتاسي لأنه يمثل قيمةً رمزيةً في الداخل والخارج. ويجب أن تحتوي الحكومة التي يشكلها على وطنيين ومعتدلين، وأن تقوم الانتخابات التي ستجريها على أساس فكرة تحقيق الاستقلال السوري مع قبول موقع متفوق لفرنسا. وأشار كاترو إلى أنه يواجه عقبات في هذه الطريق. واستبق تجاوز هذه العقبات بالقول إنه، في حال عدم تمكّنه من التفاهم مع الوطنيين، سيؤلف حكومة أعمال تُجري الانتخابات، وتقود إلى انتخاب برلمان أقل لينًا، لكنّه سيقدم مع ذلك إلينا التشكيل المشار أعلاه. وسيعمل في ضوء ذلك على تشجيع الاتجاه الذي يجذب الوطنيين من باب التزام فرنسا بدعمهم في تجنب التهديد الصهيوني والتركيّة، للحفاظ على وحدة الأراضي السورية. انظر: Catroux, p. 336.

(179) قدّر فارس الخوري في الجلسة الأولى لمجلس النواب في 17 آب/ أغسطس 1943، هذه الزيادة بـ 24 في المئة، قارن مع: الجريدة الرسميّة، العدد 50 (30 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ص 4.

(ميزر عبد المحسن). ويعني ذلك أنه جرى تصنيف العشائر الأخرى الكرديّة والعربيّة كلها باعتبارها من الحضر[180]، أما حضر الجزيرة (مدن وأقضية)، فارتفع تمثيلهم في ضوء ارتفاع عدد سكان الجزيرة من 105513 نسمة في عام1937[181] إلى 146001 نسمة في عام 1943[182]، من 4 نواب في عام 1936 إلى 7 نواب في عام 1943، بمعدّل مقعدين للحسكة، وأربعة مقاعد للقامشلي (3 مقاعد للسُنّة ومقعد للسريان الأرثوذكس)، ومقعد لقضاء دجلة، وهي الأقضية الإداريّة الثلاثة التي تألّفت منها محافظة الجزيرة[183].

ويلاحظ هنا أنه جرى تمثيل السريان الأرثوذكس فقط باعتبارهم طائفةً بحكم أنهم يمثلون أغلبيّة سكان الجزيرة المسيحيين، إذ شكلوا 17793 نسمة، ومع الأرمن الأرثوذكس شكّلوا 25718 نسمة، مقابل 4840 مسيحيًّا كاثوليكيًّا (سريان كاثوليك، روم كاثوليك، أرمن كاثوليك، موارنة) [184].

وفي انتخابات الدرجة الثانية التي جرت في 26 تموز/ يوليو 1943 فاز كل من خليل إبراهيم باشا (كردي - أحد رؤساء عشيرة المليّة الكرديّة - العربيّة المتحضرة)، وعلي الزويع (عربي - عشيرة الجبور المتحضرة) عن الحسكة، وعبد الباقي نظام الدين (كردي - عربي)، وحسن حاجو آغا (كردي - هويركية)، وسعيد محمد آغا (كردي- دقوريّة)، وسعيد إسحق (سريان أرثوذكس) عن القامشلي، وعبد الكريم ملا صادق (كردي)، أحد أبرز رؤساء

---

(180) حدّد المرسوم التشريعي رقم (84) تاريخ 21 حزيران/ يونيو 1943 مقعدين نيابيين للعشائر البدوية في الجزيرة، محصورين بعشيرتي شمّر الخرصة وشمّر الزور، ولم يرد مقعد لعشيرة الجبور أو عشيرة طيّ. انظر نص المرسوم في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (24 حزيران/ يونيو 1943)، ص 605.

(181) مردم بك، ص 81.

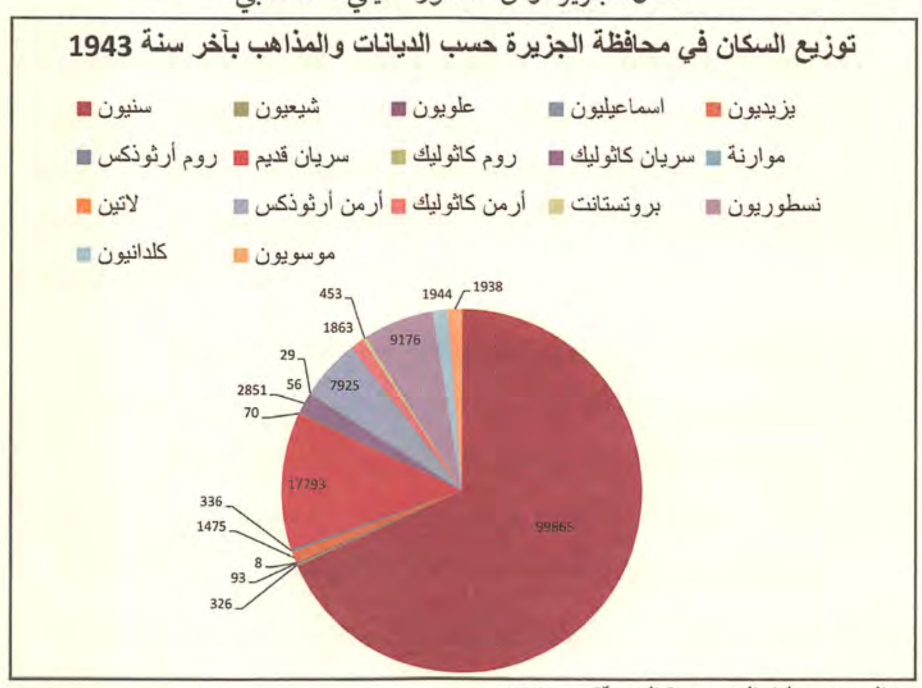
(182) استنادًا إلى الأرقام الرسميّة لوزارة الداخلية عن عدد السكّان في كل محافظة في أواخر عام 1943، انظر: **دليل الجمهورية السوريّة في فجر السيادة والاستقلال: ذكرى الجلاء** (دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربيّة، [د. ت.])، ص 524.

(183) المرسوم الرقم (368) تاريخ 21 حزيران/ يونيو 1943 بتحديد عدد المقاعد النيابية، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (24 حزيران/ يونيو 1943)، ص 607.

(184) شكّل عدد الروم الكاثوليك 70 نسمة، والموارنة 56 نسمة، والأرمن الكاثوليك 1863 نسمة، والسريان الكاثوليك 2851 نسمة، أو ما مجموعه 4840 نسمة. بينما شكّل النساطرة 9176 نسمة، والكلدان 1944 نسمة، والبروتستانت 453 نسمة، واليهود 1938 نسمة، واللاتين 29 نسمة، أما اليزيديون فشكلوا 1475 نسمة، والشيعة 326 نسمة، والعلويون 93 نسمة، بينما شكّل السنيون 99665 نسمة. انظر: **دليل الجمهورية السوريّة في فجر السيادة والاستقلال: ذكرى الجلاء**، ص 527.

الشكل (9-1)

سكان الجزيرة وفق المحور الديني- المذهبي



المصدر: دليل الجمهورية السوريّة، ص 527.

عشائر (الميران) عن قضاء دجلة[185]. وكانوا جميعًا من المحسوبين في الأصل على الحركة الوطنيّة السوريّة منذ منتصف الثلاثينيّات على الأقل، أو غدوا منسجمين معها، وسائرين في سياساتها.

رابع عشر: توتر العلاقات السورية - التركيّة الاعتراف مقابل تصحيح الحدود

1- التملّص التركيّ من الاعتراف باستقلال سوريّة

لم تعترف الحكومة التركيّة قط إبان الحكم البريطاني - الفرنسيّ المزدوج بسلطة الديغوليّين في سوريّة[186]، وكان تعاملها مع البريطانيّين في سوريّة لا

(185) المرسوم الرقم (546) بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1943 بتسمية الفائزين في النتيجة القطعيّة لانتخابات الدرجة الثانية في المناطق الانتخابيّة، في: **الجريدة الرسميّة**، ملحق العدد 30 (7 آب/ أغسطس 1943)، ص 811-819.

(186) «يوميّة الخميس 2 آذار 1944،» في: أرسلان، ص 442.

مع الفرنسيّين. ولهذا عارض الفرنسيّون في ربيع عام 1943 بوصفهم مسؤولين عن أمن الحدود في إطار التقاسم الوظيفيّ البريطانيّ - الفرنسيّ بعد اتفاقات ليتلتون - ديغول الفكرة البريطانيّة بتسليم مطارات شمال سورية إلى تركيّا من حلب إلى القامشليّ لنقلها من الحياد إلى الحرب، ومواجهة الهجوم الألمانيّ الكبير، بل استخدم الجنرال كاترو ضمان فرنسا لوحدة الأراضي السوريّة من المطامع التركيّة والصهيونيّة باعتبارها وسيلةً لإغراء الوطنيّين بعقد معاهدةٍ مع فرنسا مقابل الاستقلال.

قبيل إعلان استقلال سوريّة «الصُوَري»، وقيام حكومةٍ دستوريّةٍ فيها في أواخر عام 1943، وخوض لبنان وسوريّة معركة الاستقلال وترسيخه سياسيًّا في أثر أحداث عام 1943 في لبنان، ثمّ في سوريّة، وقيامهما باستلام ما دعي بـ«المصالح المشتركة» التي كان يسيطر عليها الفرنسيّون، طلبت الحكومة السوريّة تأكيدًا لممارستها السيادة من الحكومة التركيّة أن تفتح سفارةً لها في دمشق.

تملّصت الحكومة التركيّة من الاستجابة لطلب الحكومة السوريّة بفتح مفوّضيّة (سفارة) لها في دمشق. وفي سبيل سدّ الذرائع التركيّة حرصت الحكومة على تجنب فتح ملف لواء الإسكندرون مع تركيّا كي تحصل على اعترافها بالاستقلال السوري. وأوعزت في هذا السياق للرقابة بحذف كل ما يرد في مداخلات النواب عن قضيّة اللواء كي لا تغضب الحكومة التركيّة، وارتبط ذلك بانتظار قدوم لجنةٍ تركيّةٍ للتفاوض مع الحكومة السوريّة على اعتراف تركيّا باستقلال سوريّة[187]، لكنّ الحكومة التركيّة تذرعّت بما جاء في تلك المداخلات من نبرةٍ «عدائيّةٍ» لتركيّا، فأوقفت مفاوضاتها مع الحكومة السوريّة، وعدلت عن إرسال وزير الخارجيّة إلى سورية[188]، ثمّ برّرت ذلك بذريعةٍ جديدةٍ هي أنها لا ترى أن فتح مفوّضيّةٍ (سفارةٍ) لها في دمشق ملائم في وقت الحرب[189].

(187) انظر: يوسف ليان، «الجلسة الأولى في 13 كانون الثاني 1945،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 9 (15 شباط/ فبراير 1945)، ص 3.

(188) «يوميّتا 14 و20 كانون الثاني 1945،» في: أرسلان، ج1، ص 474.

(189) «يوميّة الخميس 2 آذار 1944،» في: أرسلان، ج1، ص 442.

2- كشف الأوراق التركيّة: اللواء وحدود الجزيرة

بعد عدوان 29 أيار/ مايو 1945 على دمشق، ونشوب الثورة في عدد من المدن السوريّة ضد المراكز الفرنسيّة، واستشراء التفكك بالوحدات السوريّة الخاصّة في جيش الشرق الفرنسيّ، والتدخل البريطاني بدعم من الولايات المتّحدة بتجميع القوات الفرنسيّة في ثكناتها تمهيدًا لإجلائها عن سوريّة ولبنان، تجدّدت الاتّصالات السوريّة - التركيّة للحصول على اعتراف تركيّا باستقلال سوريّة ولبنان.

في 4 آب/ أغسطس 1945 زار وزير الخارجيّة التركيّة لبنان وسورية للبحث في اعتراف تركيّا باستقلال سورية ولبنان، وانكشفت حقيقة المماطلة التركيّة بالاعتراف باستقلال سوريّة. وتمثلت العقبة الوحيدة هنا بمسألة حرج الحكومة السوريّة من الاعتراف بضمّ لواء الإسكندرون إلى تركيّا، إذ أبدى وزير الخارجية التركيّة استعداد بلاده للاعتراف فورًا باستقلال لبنان، لكنه شرط الاعتراف باستقلال سورية بتصريح حكومتها بالقبول بالحدود السوريّة الراهنة، بينما ألحّت الحكومة السوريّة على «تصحيح الحدود»، فردّ وزير الخارجيّة بأنّ تركيّا هي التي تحتاج إلى تصحيح حدودها مع سوريّة وليس العكس، ووضع الخط الحديديّ في الأراضي التركيّة، ففشلت المفاوضات[190]. وظلّت الدعاوة التركيّة تسوّق في حلب والجزيرة حتى شباط/ فبراير 1949 أي قبل نحو أقل من شهر من انقلاب الزعيم حسني الزعيم، أن سوريّة الشمالية ستؤول إلى تركيا[191].

3- لوائيّون وشيوعيّون في سياق تأزم العلاقات السوفياتيّة - التركيّة

لم تستطع الحكومة السورية إزاء الموقف التركيّ ضبط مجلس النوّاب؛ ففي 14 آب/ أغسطس 1945 شنّ نائب حماة، غالب العظم، هجومًا على الحكومة، واتّهمها بـ «التهاون في المطالبة بلواء الإسكندرون»[192]. ووجّه نائب

(190) «يومية السبت 4 آب 1945،» ص 527، و«يومية السبت 11 آب 1945،» في: أرسلان، ج1، ص 529.

(191) «يومية الأحد 6 شباط 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 871.

(192) غالب العظم، الجلسة الأولى (الدورة الاستثنائية السادسة)، في 14 آب 1945، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 41 (20 أيلول/ سبتمبر 1945)، ص 3.

حلب يوسف ليان، لومًا شديدًا لها على دخولها في مفاوضاتٍ «مع الحكومة التركيّة للاعتراف باستقلال سوريّة، وإيجاد حلٍ لقضيّة إسكندرون، وهو أمر خطير لأن هناك قرارًا حازمًا في مجلس النواب السوري في عام 1937 - 1938 ينص على التمسك بحقوق سوريّة في اللواء»[193]. وكان هذا النائب الحلبيّ محسوبًا على كتلة النوّاب الشباب التي دخلت أوّل مرّةٍ، وإن بشكلٍ محدودٍ إلى المجلس النيابي، فعمل على تنسيق مواقفه مع النائب الشاب أكرم الحوراني، وكان يعيش في محيطٍ حلبي تقطن فيه نسبة عالية من السريان المهاجرين، أو المهجّرين من ماردين وديار بكر، وسيؤدي دورًا كبيرًا في تطور العقدين اللاحقين في التاريخ السياسي والاجتماعي الحديث.

ردّ فارس الخوري بأن اعتراف تركيّا باستقلال سورية أمر واقع، لكن المفاوضات تجري معها على تبادل التمثيل الدبلوماسي[194]. بينما طلب بعض النواب أن يكون فتح صفحةٍ جديدةٍ مع تركيّا على أساس «عودة اللواء باعتباره أرضًا سوريّةً»[195]. في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945 عمّت التظاهرات مدينة دمشق، ورفعت لافتاتها وهتافاتها بعودة اللواء إلى سوريّة[196]، وكان مجلس النواب يناقش في هذا الوقت البيان الوزاري لحكومة سعد الله الجابري الثانية. ولتهدئة «قلق» النواب و«غضبة» التظاهرات في الشارع، أكّد الجابري: «أما قضيّة لواء الإسكندرون فلا يوجد هناك أيّ مفاوضاتٍ، وكلّ ما أشيع غير صحيح»[197].

انخرطت قوى عدة في التظاهرات، أبرزها «اللوائيّون» (المهاجرون من لواء الإسكندرون)، وكان نشطاؤهم من القوميّين العرب «الملتفين حول الزعامة القوميّة الروحيّة للمفكر القوميّ الإسكندرونيّ زكي الأرسوزي، ولم

---

(193) ليان، ص 10.

(194) فارس الخوري، الجلسة الأولى (الدورة الاستثنائية السادسة)، في 14 آب 1945، في: الجريدة الرسميّة، العدد 41 (20 أيلول/ سبتمبر 1945)، ص 11.

(195) رئيف الملقي، الجلسة الرابعة في 28 آب 1945، في: الجريدة الرسميّة، العدد 43 (4 تشرين الأول/ أكتوبر 1945)، ص 84.

(196) قارن مع نائب حلب يوسف ليان، الجلسة الثانية في28 تشرين الثاني 1945، في: الجريدة الرسميّة، العدد 55 (20 كانون الأول/ ديسمبر 1945)، ص 39.

(197) الجلسة الثالثة في 3 كانون الأول 1945، في: الجريدة الرسميّة، العدد 55 (20 كانون الأول/ ديسمبر 1945)، ص 51.

يكفّوا عن التظاهر في سبيل «اللواء»، والشيوعيّون الذين كانت قاعدتهم الحزبيّة والاجتماعيّة مؤلّفةً من كثيرٍ من ضحايا سياسات التهجير التركيّة المباشرة، أو غير المباشرة، لكنهم في إطار مفهوم الجبهة العالميّة بقيادة الدول الحرّة وتحديدًا بقيادة الاتّحاد السوفياتيّ، كان لديهم سبب إضافي للانخراط في التظاهرات. وتمثّل هذا السبب بتوتّر العلاقات السوفياتيّة - التركيّة نتيجة عدم موافقة الحكومة التركيّة على التعديلات التي طلبت الحكومة السوفياتية إدخالها على معاهدة الصداقة وحسن الجوار وعدم الاعتداء التركيّة - السوفياتيّة التي أبرمت في عام 1925، وحنق موسكو على الموقف التركيّ من قضيّة المضائق، وعلى «مسايرة» تركيّا لبريطانيا فيها[198]، ففسخت تركيا في آذار/مارس 1945 هذه المعاهدة قبل نهاية فترتها في تشرين الثاني/نوفمبر 1945 ليعبر ذلك عن اتجاهات الاستقطاب الوليدة للحرب الباردة[199]. وجاءت ردّة فعل الصحف التركيّة عنيفةً، ففسّرت التظاهرات «السوريّة» بوقوف بعض الذين لهم مصالح في لواء الإسكندرون والشيوعيين خلفها، وأن في سوريّة حزبًا أميركيًّا وحزبًا فرنسيًّا وحزبًا بريطانيًّا، لكن ليس للبنان وسورية حزب ولا أنصار[200]. وكان هناك قسط صحيح معيّن في هذا الاتّهام، حيث غدت سوريّة بالفعل منذ استقلالها محطّ صراع إقليمي ودولي، وميدان تصفية حسابات، وعمليّات مساومة بين مصالح الدول. وبسبب احتدام الحملات السياسيّة التركيّة - السوريّة تدخل الملك عبد العزيز آل سعود لتهدئتها[201]، كما أن مشكلة الأملاك التي كانت موضع اتّفاقاتٍ عديدةٍ منذ عام 1921، لم تجد لها حلا[202]، بل قامت

(198) «يومية الأربعاء 21 آذار 1945،» في: أرسلان، ج1، ص 491.

عرضت تركيا على السوفيات إعادة التفاوض على الاتفاقية، غير أن المطالب السوفياتية لم تقبلها تركيا لأن قضية المضائق لا تتعلق بتركيا وحدها، بل تنظمها معاهدة مونترو، وأن تركيا لا تستطيع أن تُعيد قارص واردهان إلى روسيا لأن روسيا اخذتهما من تركيا حربًا، واستردّتها تركيا من روسيا حربًا، وتخلت عنهما روسيا طوعًا بموجب معاهدة برست ليتوفسك. انظر: «يومية الثلاثاء 26 حزيران والخميس 28 حزيران 1945،» في: أرسلان، ج1، ص 518-519، و«يومية الاثنين 2 تموز ويومية الثلاثاء 3 تموز 1945»، وراجع رواية دروزة لهذا الخلاف في: محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، 6 مج (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، مج 5، ص 358-359.

(199) رزقانة، ص 25.

(200) «يومية 17 نيسان 1945،» في: أرسلان، ج1، ص 498.

(201) «يومية 18 أيار 1945،» في: أرسلان، ج1، ص 503.

(202) في 27/10/1921 أبرم اتفاق بين فرنسا وتركيا يتضمن تسوية أملاك الرعايا السوريين =

تركيا باستملاك أراضي كبار الملاك السوريّين في أراضيها من دون تعويض[203].

كان عاما 1945 – 1946 عامي توتر شديد بين الاتحاد السوفياتي وتركيّا إلى درجة قيام القوات السوفياتيّة بمناوراتٍ في غير موعدها الاعتياديّ على الحدود الروسيّة – التركيّة، والادّعاء بأن حدود إقليم قوقازيا ضاعت منذ عام 1918 في الأراضي التركيّة. وحاول السوفيات أن يبتّزوا تركيّا لعقد معاهدة دوليّة لضمان الدفاع عن البحر الأسود الذي تشترك مياهه الإقليميّة بينهما، لكن حكومة عصمت إينونو تلقت دعمًا قويًّا من الولايات المتّحدة وبريطانيا برفض المقترح السوفياتي لكونه غير منسجم، وبسبب عدم قابلية التلاعب بحقوق السيادة التركيّة. وهو ما سيتطوّر بعد قليلٍ إلى وضع تركيّا في مدار ما يدعى بـ «ترومان – كنزين» بدعم تركيا عسكريًّا واقتصاديًّا[204].

= واللبنانيين في تركيا، لكن لم تجد هذه المشكلة حلًا مرضيًا لها حتى أواخر الستينيّات من القرن العشرين. انظر: عبد الرحمن البيطار، **الوحدة السوريّة- اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسيّ، 1918-1939** (حمص: دار اليمامة، 1996)، ص 21.

في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1932 وقّع اتفاق آخر لتسوية مسألة أموال الرعايا الأتراك في سورية ولبنان، وأموال الرعايا السوريين واللبنانيين في تركيا. وتعيّن الحكومة التركية بموجب هذا الاتفاق قيمة العقار مع مراعاتها حالته يوم وضع اليد عليه، وإذا لم يقبل أصحاب الشأن بالتخمين يجري اللجوء إلى خبيرين يعينهم كل من الحكومة التركية والمطالب، وفي حال الخلاف يمكن استئناف الأمر إلى القضاء. وللحكومة مدة سنة لإعادة الأموال غير المنقولة، ولتعيين قيمتها، ومدة 18 شهرًا لدفعها نقدًا أو أقساطًا. انظر: «تعليمات صادرة في كانون الثاني/ يناير 1933 من رئيس مكتب الأموال التركية في بيروت، تتعلق بطريقة تقديم وتحقيق الطلبات المرفوعة وفق اتفاق تسوية مسألة أموال الرعايا السوريين واللبنانيين في تركيا وأموال الرعايا الأتراك في سورية ولبنان،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 758 (13 شباط/ فبراير 1933)، ص 1-2.

كانت مهلة تنفيذ الاتفاق تنتهي في 11 كانون الثاني/ يناير 1934، وتولّت المفوضية الفرنسية في أنقرة نقل الإضبارات كافة إلى الحكومة التركية، وبالنسبة إلى من لا يستكمل أوراقه لا يسقط حقه وبإمكانه أن يتابع الأمر شخصيًا مع الجهات التركية. قارن مع: «من مقام الولاية الجليل،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 766 (17 نيسان/ أبريل 1933)، ص 4.

(203) سمحت تركيا حتى عام 1943 للملّاك السوريين الذين يملكون أراضي زراعية في اللواء بعد ضمه باستثمار أراضيهم بموجب معاملة إدارية، لكنها أصدرت في عام 1943 إنذارات لهؤلاء الملّاك باستملاك هذه الأراضي لحسابها مقابل تعويض. انظر: «كتاب نائب حارم عبد القادر برمدا إلى رئيس مجلس النواب، الجلسة الخامسة في 30 تشرين الأول 1944،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 48 (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1944)، ص 42-43.

(204) سيار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997)، ص 182.

ذكّر فريد مرهج، نائب حماة، بقضية لواء الإسكندرون، وأنه «اغتُصب من سورية اغتصابًا»، وطالب بعرضه في مؤتمر سان فرنسيسكو، كما طالب رئيس الحكومة جميل مردم بك بتقديم اقتراح بذلك، لكن رئيس المجلس سعد الله الجابري ردّ بـ«أن تقديم الاقتراحات بهذا الشكل غير وارد، ولا سيما أن لدينا جدول أعمال مطولًا لهذه الجلسة»، وحين حاول مرهج أن يتلو اقتراحه باعتباره من «الأمور المستعجلة»، ارتفعت أصوات الاحتجاج، وحدث ضجيج في قاعة المجلس احتجاجًا على منع مرهج من تلاوة اقتراحه، لكنه تلاه في النهاية، وأحاله الجابري إلى وزارة الخارجيّة. ونص الاقتراح على أن المجلس يستنكر ضمّ لواء الإسكندرون إلى دولة تركيا، وإصرار سوريّة على المطالبة بحقها باسترداد هذا الجزء من أراضيها، وتبليغ سفراء الدول الديمقراطيّة المشاركة في المؤتمر بهذا القرار، وقيام الوفد السوري إلى المؤتمر ببذل جهده «لاستعادة حقّنا المهضوم واسترداد لوائنا العربي السوري»[205]. واستمرّت قضيّة اللواء ملتهبةً، وتسبّبت في أوائل عام 1947 بتوتير العلاقات السوريّة – الأميركية على حدّ قراءة دوغلاس ليتل، حين تقدّمت حكومة جميل مردم بك بطلب إلى الأمم المتحدة لاستعادة لواء الإسكندرون، وقامت الولايات المتّحدة الأميركية بعرقلته بسبب اعتمادها على موقع تركيا في الحرب الباردة، وتخوّفها من أن تتطوّر المطالبة السوريّة باللواء إلى مطالبةٍ سوفياتيّةٍ بشمال شرق تركيا، بينما أقسم جميل مردم بك ردًّا على ذلك بأن «سوريّة لن توقف مطالبها باللواء»، «وأنها ستقدّمها في الوقت المناسب»[206].

خامس عشر: جلاء الفرنسيّين عن الجزيرة

1- قصف القامشلي

في أيّار/ مايو 1945 ارتفعت وتيرة الصدامات بين الوطنيين والفرنسيّين، وانتهت في ليلة 30 أيار/ مايو 1945 بقصف الجنرال أوليفيه الوحشي لمدينة دمشق، وتدخّل البريطانيّون لإجلاء الجيش الفرنسيّ عن سورية. وفي الجزيرة

(205) فريد مرهج، «مذاكرات الجلسة الثامنة في 14 نيسان 1945،» الجريدة الرسميّة، العدد 27 (14 حزيران/ يونيو 1945)، ص 105-106.

(206) Douglas Little, «Cold War and Covert: United States and Syria, 1945-1958,» *Middle East Journal*, vol. 1 (Winter 1990), p. 53, <http://www.jstor.org/pss/4328056>.

(الحسكة) كان الوضع معقّدًا، إذ توتر الوضع الداخلي بشكل خطير، وأُغلقت أبواب المدارس قبل عمليّة قصف دمشق بنحو شهر منذ الأول من أيّار/ مايو 1945 بدلًا من أواخر حزيران/ يونيو[207]، إذ احتدم الصراع على قضيّة تسليم الوحدات السوريّة الخاصة في جيش الشرق للحكومة، وأخذت هذه الوحدات بالتفكك التدريجيّ. وبعد قصف دمشق احتدم التوتر في الجزيرة. وحدثت اشتباكات عنيفة بين قوات الدرك السوريّ بقيادة برهان قصاب حسن والعشائر التي يقودها نواف الحسن، والذي شهدنا بروز دوره إلى جانب الانفصاليين في حركة 1937–1939 في الجزيرة[208]، وكانت جزءًا من مناوشاتٍ متفرّقةٍ استمرت حتى أواخر حزيران/ يونيو 1945 بين العشائر والجنود الفرنسيّين[209]، وتطوّرت بشكل درامي حين قصفت القوات الفرنسيّة بعض بيوت القامشلي بقذائف المدفعيّة والرشاشات الثقيلة، وأصابت منزل قائمقام القامشلي، وازدحمت عيادة الدكتور أحمد نافذ، العضو القيادي في «خويبون»، بالجرحى[210].

2- حركة عامودا وتطويق ثكنة الدرباسيّة وشبح فتنة

تدخّل الجيش البريطاني كما في سائر المناطق السوريّة لفضّ الاشتباك بين قوات الدرك والوطنيين والفرنسيّين في الجزيرة، لكن الفرنسيّين احتفظوا بالسيطرة على المحافظة، وظلوا يتعاملون مع الجزيرة باعتبارها مستعمرة خاصة تختلف عن باقي المناطق السوريّة. وبرز التحدي الجديد للفرنسيين من عامودا، إذ اجتمع وجهاؤها بقيادة الشيخ سعيد الدقوري بطل «طوشة عامودا» في عام 1937، وبدأت تعمل من أجل تفكيك الوحدة الفرنسيّة فيها، عبر الضغط على قائدها حسن حوراني، فحاصرها الفرنسيّون. وللحيلولة دون صدام دموي بينهم وبين أهالي عامودا أرغم البريطانيون الفصيل الفرنسيّ على الانسحاب مقابل تفكيك الوطنيين حشود المسلحين، وعدم التعرض للفصيل الفرنسيّ إبان انسحابه، وكان ما حدث تمثيل للهدنة، حيث أجلي الفصيل

(207) نجمة، ص 175.

(208) النذير (11 حزيران/ يونيو 1945).

(209) النذير (2 تموز/ يوليو 1945).

(210) زازا، ص 98.

الفرنسيّ إلى ثكنته في الدرباسية التي كان يقودها ضابط عربي هو الكابتن قاسم الخليل[211].

اختلّ الأمن في الدرباسيّة بعد إرغام الوحدات الفرنسيّة على الانسحاب إلى ثكنتها، فشكل القائد البريطاني لجنةً أهليّة برئاسة الشيخ ميزر عبد المحسن شيخ شمّر الزور، تضم أعيانًا سريانًا ومسلمين لوأد محاولات «الفتنة» بين الأهالي، وللحفاظ على الأمن، بينما تحصّن السريان في مدرسة النصر التي يديرها الآباء الدومينيكان، وتسلّحوا للدفاع «عن أنفسهم وأموالهم» خوفًا من اجتياح شمّر الخرصة التي سرعان ما وصلت إلى الدرباسيّة بقيادة شيخها دهام الهادي مطالبةً بإخلاء المدرسة وتسليمها إليها باعتبارها «فرنسية». وفي هذه اللحظات تعرضت الثكنة لهجوم الدقوريّين، وردّت حاميتها بإطلاق النار عشوائيًّا، فتدخل البريطانيّون، وطوّقوا الثكنة حمايةً لها من الدقوريّين[212]. وعبر الاتّصالات الدؤوبة بين الشيخ الدقوري والكابتن أمكن في النهاية، بعد تدخّل مطران السريان الأرثوذكس قرياقوس، لكن بعد مفاوضاتٍ صعبةٍ، إقناع الكابتن بالتمرد على الفرنسيّين، ورفع العلم السوريّ على ثكنة الدرباسية، فانشقّت الثكنة، وتدخّلت القوات البريطانيّة من جديد، وأجلت في أوائل تموز/ يوليو 1945 أي بعد نحو شهر على القصف الإجرامي لدمشق والشهرين من بدء تفكك وحدات «جيش الشرق» الفرنسيّ، وحدة الدرباسيّة من دون سلاح.

وبذلك لم يبق هناك إلا ثكنتا الحسكة والقامشلي في الجزيرة[213] اللتان أخذتا بالتهاوي. وخلال ذلك كانت قوات الدرك الوطني بقيادة برهان قصاب حسن تسيطر على مخافر الحدود الشماليّة - الشرقيّة مع تركيّا برمّتها، واعتقل بعض الجنود الفرنسيّين وتمت السيطرة على بعض العتاد. وكان قصّاب يعرف المنطقة حيث كان القائد السابق للدرك في محافظة الحسكة (الجزيرة) إبان

(211) كان بين رؤساء العشائر المجتمعين مع الدقوري كل من عيسى عبد الكريم رئيس عشيرة الملية العامودية، وأحمد عبد الرحمن رئيس عشيرة الكابارة الكرديّة، ويونس العبدي رئيس عشيرة الكيكا الكرديّة، وسعيد إسحق نائب عامودا السرياني الأرثوذكسي في مجلس النواب ومدير الناحية وعدد من وجهائها. انظر: سعيد إسحق، صور من النضال الوطني في سورية: مذكرات النائب المجاهد سعيد إسحق (دمشق: مطابع ألف باء، 1978)، ص 40-42.

(212) يامين، ص 109.

(213) تصريح وزير الداخلية، في: النذير (6 و18 تموز/ يوليو 1945). قارن مع: إسحق، ص 47-48، ومع: يامين، ص 109.

اضطرابات 1937 - 1939 الانفصاليّة[214]، لكن ثكنتي الحسكة والقامشلي ظلتا تقاومان. وفي 14 تموز/ يوليو وقعت مناوشات بين الجنود والسوريّين في الحسكة، أسفرت عن بعض الجرحى[215].

3- موجة نزوح وتدخل البطريرك السريانيّ أفرام

في أثر شروع الفرنسيّين بالانسحاب من الجزيرة حدثت موجة نزوح كبيرةٍ ولا سيما من الحسكة إلى خارجها، فانخفضت أسعار بيوت حي العسكريّة وحوانيتها[216]، لكن البطريرك السرياني الأرثوذكسي أفرام تدخّل بالتنسيق مع الحكومة السوريّة لعودتهم، والعفو عن جميع العسكريّين السريان الذين انتقلوا إلى بيروت، وضمّهم إلى الجيش السوريّ برتبهم[217]، وكان هؤلاء جميعًا من فئة الجنود وصف الضباط[218]، إذ كان الفرنسيّون خيّروا أعضاء الفوجين بين السفر إلى فرنسا والبقاء في سوريّة ولبنان، لكن كان كثيرون من أفراد الفوجين يرغبون في العودة إلى الجزيرة بحكم ما لهم من عقارات ومصالح وأهل فيها. وهو ما تمّ في ضوء تدخل البطريرك مار أفرام خلال تموز/ يوليو بسرعةٍ كبيرةٍ[219]، وتولّى المطران قرياقوس تنورجي (1910 - 1989) القوي الشكيمة والخبير باتجاهات السياسة الذي كان البطريرك قد عيّنه في عام 1943 مطرانًا على أبرشيّة الجزيرة والفرات، ترتيب أمور العائدين، فعزّز من قوة المجلس الملّي السرياني الأرثوذكسيّ في الحياة الدنيويّة للسريان[220]. وبدت الجزيرة

(214) انظر: مادة إبراهيم قصاب حسن، في: جورج فارس، محرّر، من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957 (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ص 506.

(215) تصريح وزير الداخلية، في: النذير (6 و18 تموز/ يوليو 1945).

(216) يامين، ص 112.

(217) الياس سعيد نجار، عائلة أصفر ونجار (بيروت: [د. ن.]، 2010)، ص 58.

(218) كانت رتبة أجيدان (مساعد) هي أعلى رتبة وصل إليها السريان في وحدات الجزيرة، ولم يصل إليها إلا عدد محدود، ولم يصل أي منهم إلى رتبة ملازم. انظر: رسالة من يعقوب كرو إلى الباحث في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(219) الرسالة رقم 502 في 18 تموز/ يوليو 1946 من إغناطيوس أفرام بطريرك انطاكية وسائر المشرق إلى مراد سري أفندي، وَرَدَت في: فريد بسمارجي، أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 153-154.

(220) حول تولّي قرياقوس المطرانيّة قارن مع: نجمة، ص 235.

بتشكيلاتها كافة تدخل مع الاستقلال التام والجلاء في طورٍ جديدٍ حافلٍ بالآلام والمخاوف من «المركزيّين».

تدخل الرئيس شكري القوتلي مباشرةً في الشأن الجزراوي، فزار الجزيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، ونزل ضيفًا في منزل رئيس بلديّة الحسكة عبد الأحد قريو[221] الذي كان متّهمًا باختطاف المحافظ توفيق شاميّة في عام 1937، لكنه كان في الحقيقة قد عمل على الحفاظ على حياته. ومنحت القيادات الكرديّة في الوقت نفسه القوتلي ثقةً كبيرةً، إذ كان القوتلي قوميًّا عربيًّا، لكنه كان وطنيًّا سوريًا في الوقت نفسه، وكان لوجود شخصيّاتٍ كرديّةٍ شاميّةٍ وحمويّة في حلقته الضيّقة دور في ذلك، حيث كان محسن البرازي أمينه العام، كما كان غالب ميرزا مدير أمنه العام يومئذ ثم محافظ حوران، ثم سيغدو الزعيم حسني الزعيم مديرًا للأمن العام، فقائدًا للجيش، وغير ذلك.

4- مرحلة جديدة لاندماج الجزيرة في الوطن السوري

على خلاف سياسة القوتلي في التدخل «الفظ» في السويداء من خلال دعم الحركة «الشعبيّة» لتحطيم سلطة آل الأطرش بوصفهم ركائز مشروع الملك عبد الله في «سورية الكبرى»، وفي الإيقاع بسلمان المرشد، وتعليقه على المشنقة في ساحة المرجة بدمشق، لمصلحة خصومه الألداء من كبار ملّاك اللاذقية السُنّة والقيادات العشائرية العلوية، ووضع خطةٍ لإعادة هيكلة محافظة اللاذقية إداريًا وتعليميًا و«سياسيًا»[222]، بالمقابل قامت هذه السياسة في الجزيرة على المداراة والاستيعاب، في مرحلة استعادة معظم مقاتلي الفوجين الكلدو - أشوريين إلى الجيش السوري بواسطة تدخل البطريرك السرياني أفرام، وطيّ صفحة «الماضي»، وسير القيادات الجزراوية مع سياسة الحكم وانضوائها تحتها. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، عندما زار القوتلي الجزيرة، خطب قائلًا ومعلنًا «طيّ صفحة الماضي»: «في هذه المناسبات تزول الضغائن، تتلاشى العنعنات الدينية، تفنى خيانة التفرقة، إذ لا فارق بيننا كلنا، وعلى مختلف أدياننا

(221) نجمة، ص 218-219.

(222) للاطلاع على تفصيلات ذلك ومجرياته انظر: محمد جمال باروت، محقّق، شعاع قبل الفجر: مذكرات أحمد السياف (بيروت: [د. ن.]، 2005).

وطوائفنا ومللنا، فالدين لله والوطن للجميع»، و«عزيز عليّ المسيحي قبل المسلم»[223]، في إشارةٍ إلى طيّ صفحة الأعوام 1937 - 1939 نهائيًا[224]. وشجع القوتلي الأشوريين على تنمية ثقافتهم، فأظهر أول مرة فِرَق الرقص الفولكلورية الأشورية في المهرجانات الوطنية، وبفعل هذا التشجيع، فإن الأشوريين الذين خضعوا فعليًا إلى «أسر» الآباء الدومينيكان والضباط الفرنسيين المسؤولين عن «تربيتهم» الذين قطعوا بطريركهم حتى عن إمكانية زيارته لهم، تمكنوا في عام 1946 تحت قيادة الأب يوحنا إيشو وكيل البطريرك الأشوري الذي ينتمي إلى عائلة يونان في ولاية وان، من إنشاء مدرسة إكليركية في قرية «تل الرمان التحتاني» بالحسكة، وكان الأب أستاذ رهبانها[225].

أدار الحقوقي السوري عبد القادر الميداني الذي عيّنته الحكومة في أيلول/ سبتمبر 1945 محافظًا على الجزيرة بعد جلاء الجنود الفرنسيين منها هذه السياسة، وينتمي الميداني إلى عائلةٍ دمشقيّةٍ أنجبت عددًا بارزًا من أبنائها في مهنة الحقوق. وينحدر في أصوله حين كان شابًا من عصبة العمل القومي، وانضم مع بعض قدامى أعضاء العصبة مثل أحمد الشراباتي إلى تيار القوتلي، ومثلوا الشباب في هذا التيار. وكان الميداني قد انهمك في أول شبابه في المشروع التنموي الطموح: «إنعاش القرى»، الذي انخرط فيه كثيرون من الشباب المثقف في سورية ولبنان[226]. وطبق الميداني هذه الخبرة خلال فترة خدمته في محاولة تنمية الجزيرة وتطوير بنيتها التحتية والعمرانية والتعليمية[227].

(223) نجمة، ص 218-219.

(224) تابعت العهود التالية خطة التسامح وطيّ صفحة الماضي، وهكذا كان من الممكن أن يجري استقبال الكاردينال تبوني في تشرين الأول/ أكتوبر 1949 في مدينة حلب بموكب رسمي تحفه سيارات الشرطة، وأن تؤدي سرية الدرك له السلام حين زار المحافظ. انظر: أرسلان، ج2، ص 904 و1946-1950.

(225) انظر: أحمد عيسى الفيل، سورية الجديدة في الانقلابين (دمشق: [د. ن.]، 1950)، ص 213.

(226) انظر مادة عبد القادر الميداني، في: فارس، ص 440.

(227) فرش الميداني عددًا من الطرق الترابية الداخلية الواصلة بين الحسكة والقامشلي، وبين القامشلي وعامودا بالإسفلت، ومهّد طريق القامشلي - ديريك (= المالكية)، وبنى مدرسة التجهيز، وتوسع في المدارس الابتدائية ومدارس محو الأمية الليلية، وبعض الحدائق، ودعم تأسيس مشاريع الكهرباء الأهلية الخاصة. وهي برمتها من المشاريع النمطية التي كان يهتم بها برنامج التنمية الريفية المعروف يومئذ بمشروع «إنعاش القرى». انظر: داود، ص 350-351.

وارتفع حجم المدارس على مختلف مراحلها وأنواعها من 64 مدرسة، تضم 5430 تلميذًا في عام 1945-1946، إلى 144 مدرسة، تضم 10462 تلميذًا في عام 1949-1949، أي تضاعف عدد التلاميذ تقريبًا[228]. وتمكّن هذا المحافظ «المعمار» من تسوية الحروب العشائرية الضارية بين عشائر البقارة وعشائر شمر التي نشبت منذ عام 1944 وروّعت الجزيرة، وتهدّمت فيها قرى العائلات السريانية «القصْوارنية» الحليفة لشمر الزور على «قاعدة الحفر والدفن»[229]، وتمكّنت مديرية الزراعة بجهد المهندسين فايز الجيرودي وجابر أبو الشامات في عهده من القضاء على الجراد، وتدمير بيوضه في بوادي الجزيرة الجنوبية، لتخرج زراعة الحبوب في الجزيرة نهائيًا اعتبارًا من عام 1947 من تاريخ الجراد، وكان ذلك أول انتصار للحبوب على الجراد في تاريخ الجزيرة إبان العهدين العثماني والانتدابي ثم الوطني[230].

كان أنصار القوتلي بقيادة نبيه العظمة، أحد آباء الجيل الثاني في الحركة العربية الذي خاض تجربة الحكم العربي الفيصلي (1918 - 1920)، قد شرعوا في تأليف «الحزب الوطني» لمواجهة المعارضة ممثّلةً بـ«الكتلة الدستورية» (حزب الشعب لاحقًا). وضع العظمة في 2 آذار/مارس 1947 الخطوط الأساسية لمشروع قيام «الحزب الوطني». وصمم العظمة المشروع بشكل تنبثق من الحزب الوطني حكومة راديكالية تعمل على تحقيق مشروع «انقلاب في الدولة بتصفية قوانينها وجهازها، مبتدئةً بإخراج جميع من أساءوا للبلاد في وظائف الدولة، وجميع من سبق واستخدموا في الدوائر الفرنسية والأجنبية مباشرةً»[231]. وقام بجولةٍ تعبويةٍ وتنظيميةٍ في المحافظات السورية لتشكيل فروع الحزب، وسيكون منزل النائب حسن حاجو آغا هو من يستقبل العظمة في الجزيرة بالنشيد الوطني السوري في عام 1947[232].

كان حسن حاجو آغا، ويمثل هنا بشكل خاص تحالفه مع قدري جميل باشا، قد غدا من أبرز قادة الحزب الوطني في الجزيرة، وأحد الأعيان المقربين

---

(228) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 103.

(229) زكريا، ج1، ص 317، وج 2، ص 634-635 و663.

(230) قارن مع: داود، ص 216.

(231) قاسمية، ص 122

(232) نجمة، ص 225.

جدًّا من الرئيس شكري القوتلي، وتمكّن من حشد تأييد الزعماء الأكراد له[233]، بينما سيختار منافسه عبد الباقي نظام الدين بعد الانتخابات عضويّة حزب المعارضة الرئيس وهو «حزب الشعب»[234]. وفي 29 آذار/ مارس 1947 عقد «الحزب الوطني» مؤتمره وسط مقاطعة كتلة رشدي الكيخيا في حلب التي ستتجه إلى تأليف «حزب الشعب»، وكتلة جميل مردم بك التي ستتجه إلى تأليف «الحزب الجمهوري»، ومجموعة «الحزب القومي العربي»[235]. وسيكون حاجو آغا أحد أعضاء المؤتمر التأسيسي للحزب الوطني برئاسة نبيه العظمة، وكان الزعيم الكردي الوحيد الذي مثل أكراد الجزيرة في تأسيس الحزب[236]. وبذلك انطلقت مرحلة جديدة في تطور الجزيرة تتميز بتحررها من ارتهان «النظام الخاص» الفرنسي السابق، ومحاولة طيّ صفحة الماضي والتطلّع نحو المستقبل، والاندماج السريع في دورة الحياة الوطنية السورية السياسية الجديدة. وتزامنت نهاية الحركات «الانفصالية» و«النظام الخاص» في الجزيرة مع الحدث الأكبر في تاريخها، وهو دخولها في مرحلة الثورة الزراعية، الذي سيثير «اللعاب» الأميركي بطرح مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة، وهو ما سنتوقف عنده في الفصلين اللاحقين.

---

(233) خوين، ص 293.

(234) مادة عبد الباقي نظام الدين في: فارس، ص 452.

(235) تفصيلات تصريح رئيس الوزارة جميل مردم بك، في: النذير (3 نيسان/ أبريل 1947).

واتّهم المعارضون الحزب الجديد بأنه ليس أكثر من وسيلة لـ «استغلال هذه الدولة، واستثمار هذه الأمة، والاستيلاء على ما تبقّى من منافع الدولة»، و«أنه يمثل جماعة الكتلة المتصلة بالفئة الحاكمة». عن تفصيلات المقاطعات انظر تقرير خلاصي نُشِرَ في: النذير (3 نيسان/ أبريل 1947).

(236) راجع أسماء أعضاء المؤتمرين الأول والثاني للحزب الوطني، في: «أوراق سورية، ملف 10/ 721،» في: قاسمية، ص 482.

أما الأعضاء الآخرون من الجزيرة في تأسيس الحزب فكانوا من شخصيات العشائر العربية، وهم دهام الهادي، وعبد الرزاق حسو، ولطفي الحاج حسين. والأخير مثقف يحمل الدكتوراه في الحقوق، لكنه فاز بأصوات جناح عبد العزيز المسلط في عشيرة الجبور، انظر: أسامة الحاج حسين، إعداد وتنسيق، محطات في حياة السياسي والشاعر المحامي الدكتور لطفي الحاج حسين نائب الجزيرة السابق (دمشق: دار الينابيع، 2007)، ص 91.

القسم الرابع

الثورة الزراعية ومشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين وتحويل نهر الأردن



الفصل العاشر

الثورة الزراعيّة: «كاليفورنيا سوريّة» الانطلاق والثورة والأزمة

ترتبط الثورة الزراعيّة في الجزيرة بالثورة التقنيّة لعوامل الإنتاج التي تمثّلت بالتحول من عصر «الفدّان» (المحراث الروماني الذي يجرّه زوج من الحيوانات)، إلى عصر «الجرّارات» و«الحصّادات - الدرّاسات»، ومن عصر «الغرّاف» الخشبيّ والمعدنيّ (ناعورة يشغلها حيوان) وتروي بالكاد نحو هكتار، إلى عصر «المضخّة» التي تروي عشرات الهكتارات. وأدّى هذا التحول إلى اتّساع مساحة الأراضي المزروعة والمستصلحة القابلة للزراعة، ورفع إنتاجيّتها من مستوى إنتاج الكفاف إلى مستوى التصدير، وتسريع وتيرة التحضر لدى العشائر الرحّل الكرديّة والعربيّة، وإرساء الروابط الخلفيّة والأماميّة ما بين رسملة الزراعة وقطاعات الصناعة التحويلية الناهضة والخدمات، بشكلٍ شبّهت فيه الجزيرة بـ «كاليفورنيا سوريّة».

يؤرّخ بعض الباحثين انطلاق الثورة الزراعيّة في الجزيرة بأوائل الخمسينيّات من القرن العشرين[1]، غير أن تاريخها بوصفها ثورةً تقنيّةً حضريّةً كبرى يشير إلى أنها مرّت بمراحل عديدةٍ ومترابطةٍ في ما بينها، هي مرحلة الإرهاصات، ومرحلة الانطلاقة، ومرحلة الطفرة، ومرحلة الأزمة. وترتدّ مرحلة الإرهاصات إلى مرحلة الثلاثينيّات التي شهدت عمليّة إحياء الجزيرة وإعمارها (راجع الفصل السادس عن إعمار الجزيرة). وقامت هذه المرحلة

(1) نزيه نصيف الأيوبي، تضخيم الدولة العربيّة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 207-208.

على العنصر البشريّ بصفته وسيلة إنتاج أساسيّةً تستخدم وسائل تقنيّة بدائيّة بطيئة التطوّر، أو محدودة الإنتاجيّة في الزراعة، لكن تبدأ في المقابل في هذه المرحلة إرهاصات التحول الأولى من عصر «المحراث» و«الغرّاف»، إلى عصر «الجرّار» و«الحصّادة - الدراسة» و«المضخّة»، بإدخال بعض الآلات الزراعيّة الحديثة في الاستثمار، غير أن عددها كان محدودًا، إذ لم يتجاوز حتى نهاية هذه المرحلة في أواخر الثلاثينيّات 20 آلةً[2]، وورشةً حديثةً لإصلاح الآلات ولحامها فتحت الباب في عام 1940 لإحداث أول غرفةٍ للصناعة والتجارة في القامشلي[3]. وحلّلنا مرحلة الإرهاصات في الفصل الخاص بإعمار الجزيرة، بينما سنحلّل في هذا الفصل المراحل الثلاث الأخرى، وهي مرحلة الانطلاق، ومرحلة الثورة - الطفرة، ومرحلة الأزمة.

أوّلًا: بعثة سبيرز ومرحلة الانطلاق (1941 - 1944)

1- موقع الجزيرة في برنامج الحبوب الإقليمي البريطاني

تبدأ مرحلة الانطلاق مع «بعثة سبيرز» البريطانيّة في سوريّة (1941 - 1944)، وتقع هذه المرحلة سياسيًا في المرحلة الانتقاليّة الحرجة من إعلان استقلال سوريّة (1943) إلى الجلاء (1946)، وتصل آثارها إلى ذروتها مع

(2) انظر: اسكندر داود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 309-310.

بينما تشير التقارير الفرنسيّة إلى 28 جرّارًا، و13 حصّادة، و5 مضخّاتٍ في عام 1940، قارن مع: Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 3, p. 544.

(3) فتح كيفورك كبابجيان ورشة لإصلاح الآلات ولحامها على الأوكسجين، والتي ستتطوّر في غضون سنواتٍ قليلةٍ إلى صناعة الديسكات محليًا. وكان ما يصنعه كبابجيان أعلى جودةً وأقل عيوبًا بصورةٍ مدهشةٍ من الديسكات الأميركيّة المستوردة. انظر: داود، ص 316.

وبحلول عام 1940 أسّست غرفة الصناعة والتجارة في القامشلي، وكان رئيسها يونان هدايا، مرشح الكتلة الوطنيّة في الانتخابات النيابيّة في عام 1936 في محافظة الجزيرة (الحسكة). وكان أعضاء الغرفة هم جوزيف معمار باشي (نائبًا)، وناصر الدين حدة (أمينًا للسر)، وناصيف حنوش (أمينًا للصندوق)، والأعضاء العاملون هم عبد الكريم دولة، عبد المسيح سفر، شكري جرمكلي، فهمي الحاج كنجو، يونان كرو، سعيد أنطون، صالح الحاج عمر. انظر: إعلان منشور في: أنور القباني، **دليل بلاد الشرق** ([د. م.: د. ن.]، 1948)، ص 209.

أواخر الأربعينيّات، ما قبل اندلاع «ثورة القطن». كانت بعثة سبيرز قد شجّعت في أوائل الأربعينيّات على التوسع باستصلاح الأراضي وزراعتها بالقمح لأسباب عدة، منها حلّ مشكلة ندرة القمح في عامي 1940 و1941، وما سبّبته من تظاهرات الجوع واضّطراباته التي نشبت في عهد حكومة فيشي في المدن السوريّة، وارتفاع أسعار الحبوب في سنوات الحرب العالميّة الثانية بما يعادل نحو سبعة إلى ثمانية أمثال سعرها قبل الحرب[4]، وزيادة الطلب الداخلي والخارجي عليها، وبروز المشروع البريطاني لتشكيل نواة مؤسّسةٍ إقليميّةٍ يعتمد على الاكتفاء الذاتيّ بالحبوب خصوصًا، وبالمنتوجات اللازمة للجيش عمومًا.

مثّلت الجزيرة إحدى أبرز أولويّات البعثة في مجال سياسة القمح والحبوب، بسبب أهميّة المساحات الكبيرة والمتوسطة في زراعة القمح التي كان انتشارها الأكبر في الجزيرة. وقامت البعثة في هذا السياق بتشجيع مكْننة الزراعة، واستيراد الجرّارات، وتوفير مزيدٍ من وسائل نقل العمّال الزراعيّين، وتطوير بعض مشاريع الريّ الصغرى، وتسريع العمل بقناة «تل مغاص» التي تُعتبر من أكبر مشاريع الريّ الفرنسيّة في الجزيرة في فترة الحصار «البريطانيّ» إبان عهد حكومة فيشي في سوريّة[5]. وأدمجت ذلك في سياسات مركز تموين الشرق الأوسط» (Middle East Supply Center)[6].

(4) ارتفع سعر طن الحبوب من 4 أو5 جنيهات استرلينية قبل الحرب إلى 39 جنيهًا استرلينيًا في عام 1942، مقابل 24 جنيهًا استرلينيًا للطن من الحبوب المستوردة، و54 جنيهًا في عام 1943. انظر: ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 420.

(5) وضعت خطة شق القناة في عام 1940 وبوشر العمل فيها في عام 1941. وهي تبتدئ من موقع تل مغاص على الخابور، وتسير بمحاذاة النهر حتى ضاحية الحسكة، ثم تقطع نهر الجغجغ وتعود لتصب في الخابور. بلغ طولها 60 كلم، كانت مُعدّة لتروي نحو 9 آلاف هكتار. في أواخر عام 1954 زرع القطن على مجاريها. وفي عام 1958 وصلت القناة إلى ضفة الجغجغ. انظر: داود، ص 274. قارن مع: عبد الهادي عباس، **الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية** (دمشق: دار اليقظة، 1962)، ص 31-32.

(6) كان هذا المركز في الأصل فرعًا تابعًا للقيادة العامة للشرق الأوسط، ثم أصبح وكالةً يديرها وزير الدولة البريطانيّ في مركز القاهرة، وكان هذا المركز يتمثل في سورية ولبنان عبر بعثة سبيرز. وكان المركز يمثل مركز دعم فني ونصح وتنسيق وليس هيئة تنفيذية. انظر: لونغريغ، ص416. وكان أحد ثلاث هيئاتٍ بريطانيّةٍ تعمل تحت إشراف وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط، أوليفر ليتلتون، إلى جانب كل من مجلس حرب الشرق الأوسط، ومجلس دفاع الشرق الأوسط. انظر: رغيد الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنيّة وتكوين الدولة** (لندن: دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطيّن للترجمة، 2006)، ص 171.

وضع سبيرز المركز في إطار السياسة البريطانيّة الإقليميّة[7]. وقامت سياسة الدمج على الربط بين سياسة الحبوب في سوريّة بشكلٍ يجعل المنطقة البريطانيّة في الشرق الأوسط مكتفيةً غذائيًا، والتخطيط الاقتصاديّ الإقليميّ للشرق الأوسط على أساس تشكيل نواة منظّمةٍ إقليميّةٍ اقتصاديّةٍ تكامليّةٍ تستغني فيها المنطقة عن نحو 80 في المئة من المستوردات. وهو ما ندّد به الفرنسيّون الذين نظروا إلى المنطقة عبر مصالحهم الخصوصيّة في سوريّة ولبنان، واعتباره (المركز) «محاولةً بريطانيّةً للسيطرة على الشرق الأوسط بوسائل اقتصاديّة»[8].

2- تطوير إنتاجيّة الأرض

قام الخبراء الزراعيّون في إطار بعثة سبيرز السوريّة التي سترتبط بمركز تموين الشرق الأوسط المُقصى منه الفرنسيّون، بإعداد بحوثٍ محليّةٍ عن تطوير الزراعة[9]، وتحديد أهميّة الجزيرة فيها، وكان من أبرز هؤلاء الخبير الزراعيّ للبعثة الكولونيل هاورد جونس الذي قدّم جهودًا كبيرةً لإغراء شيوخ البدو في الجزيرة بزراعة الأراضي التي يحوزون عليها ببذارٍ جديدةٍ بديلةٍ من بذار محصولهم المحليّ الرديئة التي تكثر فيها الأجرام الغريبة، مثل الزيوان والشعير، أو قد تكون مصابةً بمرض الفحم بهدف تحسين نوعيّة المحصول

(7) كانت هذه الاستراتيجيّة جزءًا من الاستراتيجية البريطانية الشرق أوسطيّة التي تقوم على الحفاظ على الوضع القائم في فلسطين، وإلزام فرنسا توقيع معاهدتين مع سورية ولبنان على غرار المعاهدة البريطانية - العراقية تتمتع بمقتضاهما الدولتان بالاستقلال تمهيدًا للتخلص من الوجود الفرنسي في المنطقة نهائيًا، واستمرار مركز تموين الشرق الأوسط، وتطويره بعد الحرب إلى منظمة تعاون اقتصادي إقليمي. انظر: رؤوف عباس، «سورية في مخططات السياسة البريطانية، 1943-1944،» دراسات تاريخية (دمشق)، العدد 7 (كانون الثاني/ يناير 1982)، ص 116-117.

(8) فيليب خوري، سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920-1945 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997)، ص 657.

فالواقع أن مركز تموين الشرق الأوسط كان مركزًا بريطانيًا - أميركيًا استبعدت منه فرنسا «لأنه لم يكن في وسعها المساهمة فيه سواء من جهة السلع أو الشحن»، بينما كانت طرفًا بين الأطراف الأربعة في «مكتب الحبوب»، وهي بريطانيا وفرنسا وسورية ولبنان. وتسبّبت اتصالات سبيرز مباشرةً بالمزارعين المحليّين بوقوع أعنف السجالات بينه وبين الجنرال كاترو الذي رأى في ذلك تدخلًا بريطانيًا في شؤون الإدارة المحليّة الموكولة إلى الفرنسيّين. انظر: لونغريغ، ص 419-420.

(9) لونغريغ، ص 417.

وكميّته. وتكلّلت هذه الجهود بالنجاح[10] في تحول إنتاج الحبوب أوّل مرةٍ في الجزيرة السوريّة من الندرة إلى الوفرة.

انخرط سبيرز نفسه لأسبابٍ تتعلّق بتركيز أسس مشروع الحبوب الإقليمي البريطاني في الشرق الأوسط في عمليّة تطوير إنتاج الحبوب في الجزيرة، فكان يشتري القمح مباشرةً من المزارعين السوريين بأسعار مغريةٍ جدًا، ويَعد ويتوعد على سبيل الدعابة كبارهم مثل مشعل باشا، أحد شيوخ شمّر الزور بالحسكة، بأنه سيرسلهم إلى المنفى في جزيرة قمران في البحر الأحمر إن لم ينتجوا كميّاتٍ أكبر[11]. وترافق ذلك مع سياسات الحكومة السوريّة التشجيعيّة للتوسع الزراعيّ عمومًا وتخفيض كلفة الإنتاج باتبّاع سياسة التدخل الماليّ الضريبيّ[12].

استفادت البعثة من انحسار موجة الجفاف بتحفيز رؤساء العشائر العرب والأكراد في الجزيرة والفرات مباشرةً على زيادة إنتاج القمح[13]، وكان هؤلاء من فئة الملّاكين الكبار الذين استأثروا بأكبر حجم للملكيّة الزراعيّة في الجزيرة، والذين تشكلت نواتهم في أواسط الثلاثينيّات في سياق سياسة «الأرض» الفرنسيّة في الجزيرة التي أشرنا إليها سابقًا، غير أنها لن تشهد تطورها السريع إلا في أوائل الأربعينيّات حين استفاد شيوخ العشائر أكبر استفادةٍ من مرسومي المفوّض السامي 132 لعام 1940، و141 لعام 1941 اللذين أتاحا لرؤساء العشائر «نظامًا خاصًا» يُمكّنهم من زراعة أراضي الدولة العامة غير المسجّلة ضمن أملاكها الخاصّة خارج المعمورة، وتملّكها بعد سنتين من إحيائها، ما شكّل الأساس الحقيقي لتكون طبقة كبار الملاك في الجزيرة السوريّة وباديتها[14].

(10) اللايدي سبيرز، **قصة الاستقلال في سورية ولبنان**، ترجمة منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1947)، ص6 3-64. عن نوعية البذار المحلية الرديئة انظر: داود، ص 293.

(11) باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي** (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2010)، ص 473-474.

(12) شجّع إلغاء رئيس الدولة الشيخ تاج الدين الحسني في منتصف عام 1942 ضريبة العشر، والاستعاضة عنها بضريبة الإنتاج الزراعيّ، ثم خفض قيمة هذه الضريبة من 10 في المئة إلى 5 في المئة من الإنتاج، المزارعين على التوسع بالزراعة، وزيادة حجم الإنتاج. ورفعت الضريبة في أول عام 1943 إلى 7 في المئة. انظر: منير الشريف، **قصة الأرض في سورية** (دمشق: وزارة الثقافة، 1961)، ص 76-77.

(13) محمد هواش، **تكون جمهورية: سورية والانتداب** (طرابلس: دار السائح، 2005)، ص 305.

(14) شكّل «القرار رقم 132 ل. ر. الصادر في شأن إدارة العشائر ومحاكمتهم الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي بيو في 4 حزيران/ يونيو 1940، الأساس القانوني لتوسع الملكية الكبيرة في أراضي =

كانت هذه الطبقة الجديدة بسبب محدوديّة ادّخارها المحليّ مضطّرةً إلى التحالف مع تجّار المدن لتوفير «القدرة الماليّة والتقنيّة» التي اشترطها «القانون الخاص» لحيازة الأرض وإحيائها بما يمكّن من تملّكها، ونشوب حمّى تنافس في ما بينهم على استقطاب أيّ فلاح يمتلك خبرة في استصلاح الأرض وزرعها، وإغرائه بتقاسم المحصول مناصفةً معه بنسبة حصته. وبين عامي 1938 و1943 ارتفعت مساحة الأراضي المستثمرة في الجزيرة في إطار ذلك التحالف من 219 ألف هكتار إلى 265900 هكتار، بزيادة قدرها 46900 هكتار، وقعت زيادتها الأكبر في عامي 1942 و1943 بتأثير كبيرٍ من «النظام الخاص» الفرنسيّ في إحياء الأرض والوعد بتملّكها، وسياسات البعثة في وقتٍ واحدٍ[15].

3- ثورة القمح وتوسّع القرى: الحبوب من النُدرة إلى الوَفرة

بسبب محدوديّة حجم الآلات الزراعيّة في الجزيرة التي لم يتجاوز عددها في عام 1940 على مختلف أنواعها 20 آلةً[16]، فإن استصلاح الأرض،

= الدولة العامة أو غير المسجلة ضمن أملاكها الخاصة، فوضع القرار «نظامًا خاصًا» لاستثمار الأراضي المحدّدة خارج المعمورة، على أساس تقرير الضباط الفرنسيين ومدى القدرة المالية والتقنية لرؤساء العشائر في إحياء هذه الأراضي التي تتمتع بحق تحديدها نهائيًا بعد سنتين من إحيائها بالفعل بواسطة «عَمَلة أكثرهم من البدو»، في منطقة جولان العشيرة. انظر النص الكامل للقرار في: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج1، ص 327-329، ونصّ الأراضي الممنوحة من أملاك الدولة (ص 338-339).

بالنسبة إلى الجزيرة صنف القرار عشائر شمر الخرصة والزور في إطار العشائر الرحّل، بينما صنف عشائر بقّارة بو معيش وملي ومحمود بك وطي والجبور والشرابين ضمن العشائر نصف الرحّل. وفي شأن المرسومان 132 لعام 1940 و141 لعام 1941 رؤساء العشائر في الجزيرة إلى كبار ملاك، فجرى منحهم حق استثمار أراضي الدولة غير المسجلة في المنطقة المحددة بين شمال الخط الفاصل بين المجال المزروع والمجال المخصص للبدو الرحل في جنوب الحسكة. وبناء على اقتراح ضابط البدو الرحل الفرنسي، فإن الأرض الممنوحة من أملاك الدولة غير المسجّلة تحدّدها تحديدًا موقتًا دائرة أملاك الدولة، وتحدّد نهائيًا بعد سنتين من هذا التحديد الموقت في حال إحيائها. انظر: Velud, Tome 3, pp. 552-443.

انظر القسم السابع الخاص بالأراضي الممنوحة للرحل من أملاك الدولة في القرار رقم (132)، في: زكريا، ص 338-339.

(15) عباس، **الأرض والإصلاح الزراعيّ**، ص 31.

(16) داود، ص 309-310.

تعطي التقارير الفرنسية أرقامًا مختلفةً، ففي عام 1940 كان هناك 28 جرّارًا، و13 حصّادة، و5 =

أو ما يسمى شعبيًا «كسرها»، اعتمد في النصف الأوّل من الأربعينيّات على اليد العاملة الزراعيّة اليدوية بواسطة «المحراث البلدي» المحدود الإنتاجيّة. ونتيجة استقرار اليد العاملة التي اشتغلت في «كسر» الأرض، ثم في دورة الحراثة والحصاد الذي كان موسمه يراوح بين شهرين إلى شهرين ونصف الشهر، ارتفع عدد القرى التي وقع عليها عبء استصلاح الأراضي وزراعتها من 1250 قرية في عام 1940 إلى 1800 قرية في عام 1945، منها 590 قرية في قضاء الحسكة، و935 في قضاء القامشلي، و275 قريةً في قضاء ديريك[17]. ورصد وصفي زكريا في منتصف الأربعينيّات «توسع القرى» بأنّ «كثيرًا من أكراد بلاد الترك، صار يتهافت نحو المنطقة العربية في الجزيرة، ويتسابق إلى إحياء القرى وإنشاء المزارع»[18]. ويبدو أن قسمًا كبيرًا من هؤلاء كانوا من الشيوخ والآغوات الأكراد الذين قرّرت الحكومة التركيّة نقلهم من بعض الولايات مثل ديار بكر وهكاري وماردين وأورفة وغيرها إلى غرب الأناضول، فوجد بعضهم ملاذًا له للاستقرار والأمان في سورية عمومًا، والجزيرة خصوصًا[19]. وبهذا الشكل

= مضخاتٍ في المحافظة، قارن مع: Velud, Tome 3, p. 544.

أما إلياس نجار فيشير في مذكراته إلى معلوماتٍ مختلفةٍ عن زمن إدخال أولى الآلات الحديثة، ووفق نجار أدخلت الشركة في عام 1936 أول مرة الجرّار من ماركة كيز (Case) يعمل على الكاز، وحصادة من ماركة «ماسي هاريس» (Masy Haris). وفي عام 1938 أدخلت الجرّار من نوع «كاتربيلر» (Caterpiller)، والحصّادة الدرّاسة من ماركة «جون دير» (John Deer). انظر: إلياس سعيد نجار، **عائلة أصفر ونجار** (بيروت: [د. ن.]، 2010)، ص 30.

بينما يشير عبد الله حنا إلى أنه جرى في عام 1937 وبعد مبادرة أصفر ونجار إدخال طانيوس شاهين جرّارة وحصّادة، وتبعه بعد قليل موسى ستراك وشيخموس الدرويش وجورج وعزيز بدور وفاكياني إخوان وهدايا إخوان. انظر: عبد الله حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري**، 4 مج (دمشق: الاتحاد عام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر؛ دار البعث للطباعة، [د. ت.])، مج 4، ص 226.

(17) داود، ص 209.

(18) رصد زكريا في منتصف الأربعينيّات بروز حركة هجرة كردية كثيفة من تركيا إلى الجزيرة السورية، ووصف ذلك بأن «كثيرًا من أكراد بلاد الترك صار يتهافت نحو المنطقة العربية في الجزيرة، ويتسابق إلى إحياء القرى وإنشاء المزارع». انظر: زكريا، ج2، ص 659.

(19) عن هذا التقرير قارن مع الخلاصة التي يوردها مكدول للتقرير الذي نشرته «خويبون» في عام 1942 عن تقرير المراقب العام لجهاز الرقابة الأول الذي يغطي ولايات بدليس وديار بكر ووان وهكاري وموش وماردين وأورفة وسيرت، في: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 328.

ساهم هؤلاء المهاجرون الذين يمتلك بعضهم مدّخراتٍ كبيرةً نسبيًّا في تحويل ادّخاراتهم إلى استثماراتٍ تمثّلت بـ«إنشاء القرى» على حد وصف زكريّا، ما سرّع من نمو الحياة القرويّة الحضريّة بالارتباط مع توسع زراعة الحبوب الشتويّة، وفي مقدمها القمح[20].

حقّقت هذه السياسة على المستوى الإجمالي نجاحاتٍ مبهرةً إذ ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة في سوريّة من نحو 1,75 مليون هكتار في عام 1938 إلى 2,3 مليون هكتار في عام 1945، وزادت المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية مثل القمح والشعير من 750 ألف هكتار في عام 1938 إلى 2,44 مليون هكتار في عام 1945[21]. وتحوّلت ندرة القمح في عام 1941، التي دفعت السلطات البريطانيّة إلى استيراد 80 ألف طن من القمح على بواخر بريطانية إلى فائض قدره 50 ألف طن في عام 1943[22] صدّر إلى جبهات الحرب الأخرى[23]، حيث كان تقليديًّا حتى أواخر الثلاثينيات وقبل حدوث الثورة الزراعيّة في الجزيرة، أن تتحوّل سوريّة إلى مستوردٍ صافٍ للحبوب في سنوات الجفاف، حيث كان رصيد الاستيراد والتصدير يقاس دومًا بكميّات الأمطار الهاطلة[24].

بعد أن كانت سوريّة في النصف الأول من فترة الثلاثينيّات مستوردًا صافيًا للقمح، غدت في عام 1943 تمتلك فائضًا كبيرًا منه، ففي عام 1942 بلغ هذا الفائض الذي اشترته مؤسسة «الميرة» نحو 40 ألف طن، وارتفع هذا الفائض في عام 1946 إلى 125 ألف طن، شُحن بكامله إلى لبنان الذي كان يعتمد

(20) لم تكن زراعة الشعير تشكّل حتى أواخر الأربعينيّات أكثر من 8 في المئة من إجمالي الأراضي المزروعة المُعدّة للزراعة الشتويّة. انظر: داود، ص 228.

(21) إنماء سوريّة الاقتصادي: تقرير البعثة التي شكلها المصرف الدولي لإعادة العمران والإنماء الاقتصادي بناء على طلب الحكومة السورية، تعريب مجلس النقد والتسليف، ص 14-15.

(22) سبيرز، ص 63-64. وعن نوعية البذار المحلية الرديئة انظر: داود، ص 293.

بينما يشير لونغريغ إلى أن الكميّة المستوردة من أستراليا بلغت في عام 1942 نحو 100 ألف طن بغية احتواء الاضطرابات الناتجة من ندرة القمح والحبوب واحتكارها وارتفاع أسعارها بسبب دورة الجفاف. انظر: لونغريغ، ص 419.

(23) لونغريغ، ص 419.

(24) أحمد السمان، محاضرات في اقتصاديات سوريا (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية في جامعة الدول العربية، 1955)، ص 7.

في قمحه على سورية[25]، ما دفع إلى رفع وتيرة الاستثمار الخاص المدينيّ في الجزيرة بفتح باب الاتّجار بالحبوب، وإلغاء مؤسّسة «الميرة» التي كانت تحتكر تجارة الحبوب في زمن الحرب، وتصادر أي فائض عن المؤونة العائليّة عبر مؤسّسة «الميرة»[26]، وهو ما دفع الفلاحين وفقرّاء الريف ثمنه يومئذٍ بندرة القمح وارتفاع سعره، واضطرار الفلاحين في الجزيرة إلى العيش في المستويات الدنيا من الكفاف[27]. أما الجزيرة التي شكلّت مركز اهتمامات سبيرز في زيادة الإنتاج فجاءت في إنتاج القمح في المرتبة الثانية بعد حلب على المستوى الوطنيّ، وبلغ هذا الإنتاج 17 في المئة من إجمالي الإنتاج. أمّا الأرُز فجاء إنتاجه في المرتبة الثالثة بعد القمح والشعير. وكانت الجزيرة منتجًا طبيعيًا للأرُز بسبب وفرة المياه التي يتّسم محصول الأرز بشرهه لها. وبرزت مساهمتها في زراعته في مرحلة الأربعينيّات وحتى أواخرها قبل أن تنحسر زراعته بسبب انتشار زراعة القطن، وأنتجت الجزيرة خلال الأعوام 1942 - 1944 نحو 87 في المئة من الأرُز السوري، لكن الكميّة كانت محدودة لكنها

(25) «أهمية منطقة الجزيرة بالنسبة لسورية،» الجندي، العدد 203 (21 نيسان/ أبريل 1954).

(26) دفع خطر المجاعة في أثناء الحرب المفوضية الفرنسيّة إلى إنشاء مصلحة دعيت بـ «مصلحة الميرة»، تحتكر تجارة الحنطة، وتوزيعها وتحديد أسعارها، ثم أنشئت «دائرة الإعاشة»، وكانت بمنزلة وزارة للتجارة الداخلية تتولى تسعير المواد والحاجات الأساسية، وتحدد حصص الاستيراد والتصدير، للحيلولة دون الاحتكار ودون ارتفاع الأسعار. وكانت تتولى توزيع حصص (كوتا) سورية ولبنان من الاستيراد التي كان يعيّنها مجلس تموين الشرق الأوسط. انظر: أحمد السمان، «العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان،» النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق، السنة 32، العدد 1 (الربع الأول من عام 1954)، ص 180.

(27) قامت سياسة «الميرة» على مصادرة أكبر ما يمكن من مخزون القمح والحبوب «المخفي» في المستودعات البدائيّة المحليّة في الجزيرة عن «مصلحة الميرة»، وتهديد الفلاحين بمصادرته كله إن لم يقوموا بتسليمه تلقائيًا مقابل منحهم ما يكفيهم من «المؤونة». واضطر معظم الفلاحين إلى تسليم الفائض مقابل احتفاظ العائلة الواحدة بخمسة أكياس، بينما تمكّنت بعض العائلات من «التفنن» في «تهريب» جزء من الفائض للقيام بأود أقربائها الذين لا يملكون أي فائض أو أي مخزون. انظر: جكر خوين، سيرة حياتي، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 296-297.

ووصف أفرام نجمة في أدبيّته الأنثروبولوجيّة ذلك بما يلي: «شاحنات تقبل إلى ميرة الدرباسيّة، وتعود إلى المحصودات. هكذا نهارًا، هكذا ليلًا، الآن أكياس القمح والشعير تصطف كلّها في الميرة في ضاحية الدرباسيّة الشرقيّة، لا لأحد أن يقتني منها كيسًا واحدًا ولو لمؤونته، فمؤونته وأكياس الزرع يأخذها من الميرة نفسها بعدئذ»، انظر: أفرام نجمة، شعب الجزيرة (بيروت: مراجعة لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 194.

فائضةً بالنسبة إلى الاستهلاك ولم تتجاوز 4424 طنًّا في المتوسط سنويًّا، نتيجة محدوديّة مكانة الأرُز في العادات الغذائيّة اليوميّة السوريّة التي يشكّل القمح ومشتقّاته وفي مقدّمها البرغل قوام نمطها الغذائيّ. ومع ذلك شكّل الأرُز المنتج الزراعيّ الثالث للجزيرة[28].

4- التاريخ القصير للأرُز السوريّ

كان الأرُز السوريّ من المحاصيل القابلة للتصدير، لكنه لم يستطع منافسة الأرُز العالمي بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجه وضعف دعم السلطات البريطانيّة لتصديره، وتضييق الحكومة على مزارعي الجزيرة بمنعهم من استيراد بذور الأرز المصري، وإغراق السوق بكميّاتٍ تجاريّةٍ منافسةٍ لأرُزّ الجزيرة، في إطار العلاقة اللولبيّة الزبونية ما بين الحكومة وبعض التجار الكبار[29]. غير أن المنافسة غدت تلقائيّةً وكاسرةً بعد تراجع زراعة الأرُز وتوسيع زراعة القطن، وحاجته إلى المياه أكثر من حاجة القطن، وعائديّة زراعة القطن أعلى من عائديّة زراعة الأرُز. ولهذا تراجعت مساحاته المزروعة لمصلحة زراعة القطن الجديدة، أو «الذهب الأبيض»، وانخفضت من 3500 هكتار في عام 1949 إلى 1700 هكتار في عام 1950، وانخفض الإنتاج نحو 40 في المئة[30]، لتتلاشى بحلول عام 1958 زراعته تقريبًا[31].

(28) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), pp. 145–146 et 155.

كان في إمكان أي مستثمر يمتلك رؤوس الأموال أو الأراضي المرويّة أن يزرع الأرُز في الجزيرة، انظر: مع نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 77.

(29) دشّن وزير الاقتصاد أحمد الشراباتي الذي ينتمي إلى فئة «الوزراء الشباب» عمله في الحكومة بالسماح للتاجر اللبناني علي سلام في 8 نيسان/ أبريل 1945 استيراد الأرُز، في ضوء موافقة وزير الخارجية على كتاب وزير الإعاشة سعيد الغزي، وبرّرت الوزارة الاتفاقية بأن مركز تموين الشرق الأوسط خفض حصة سورية من مستوردات الأرُز المقشور 250 طنًّا، مقابل 400 طن غير مقشور، وأشار الشراباتي في رده إلى «أن قضية السماح بتصدير أي نوع كان من الأرُز من بلد إلى بلد واقع تحت سيطرة وزارة التموين البريطانية فقط». انظر: «الجلسة الثامنة في 24 نيسان 1945،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 27 (14 حزيران/ يونيو 1945)، ص 112-113.

(30) Bohgosian, p. 155.

(31) داود، ص 233.

ثانيًا: من اكتشاف الجزيرة إلى مرحلة الطفرة في الثورة الزراعيّة (1945 – 1951)

1- إخفاق البرنامج الاستثماريّ العام: حرج الدولة

وضعت الحكومة السوريّة بعد سيطرتها الإداريّة - السياسيّة على الجزيرة، وتصفية جزءٍ كبير من بقايا «النظام الخاص» الفرنسيّ سياسات طموحةً لإنماء الجزيرة، وفتحها أمام الاستثمار، فاستقدمت بعثةً زراعيّةً أميركية لدراسة الوضع الزراعي للبلاد[32]، ووضعت منذ عام 1944 تنمية البنية التحتية ومشاريع الريّ في الجزيرة في إطار برنامجها الاستثماريّ العمرانيّ، لكن ما خصّصته كان شحيحًا بالنسبة إلى التكلفة الإجماليّة للمشاريع المقدّرة بـ100 مليون ليرة سوريّة بسبب ضعف مواردها، وهو 6 ملايين ونصف المليون ليرة تقريبًا. وذهب ثلثاها لمصلحة استملاك الأراضي، بينما تركز الجهد الأكبر للجهاز الفني في وزارة الأشغال في خدمة الأشغال المرتبطة بحاجات القوّات البريطانيّة[33]، بينما كان الجهاز الفنيّ لمشاريع الريّ متواضعًا جدًّا، فحتى عام 1947 لم يكن هناك إلا مصلحة ري صغيرة، لا يتجاوز عدد العاملين فيها 15 موظّفًا وأربعة مهندسين[34]. وفي المجمل لم يكن الإنفاق الاستثماري في هذا البرنامج قد بلغ أكثر من 18 مليون ليرة سوريّة، لكن لم يُنجز أي من المشروعات المخطّطة[35].

---

(32) الجابري، «الجلسة الرابعة في 4 أيار 1946،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 32 (1 آب/ أغسطس 1946)، ص 58.

(33) إقرار قانون تخصيص الاعتمادات المفتوحة من الموازنة لبرنامج الأشغال العمرانية، الجلسة الحادية عشرة في 22/ 5/ 1944. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 25 (22 حزيران/ يونيو 1944)، ص 213-214.

في عام 1944 كان طول الطرق المستخدمة 5775 كلم، لكن المعبّد منها، أو المفروش بالإسفلت لم يكن يتجاوز 1400 كلم. وكانت تكلفة التعبيد والفرش بالإسفلت باهظة، إذ كانت كلفة كل كيلومتر واحد تصل إلى 25 ألف ليرة سورية، وقُدّرت تكلفة تعبيد الطرق يومئذ بـ100 مليون ليرة سورية، بينما بلغت مخصّصات برامج الأشغال العامة كلها بما فيها البرنامج الاستثنائي العمراني في الموازنة 6,5 ملايين ليرة سورية في عام 1944، ذهب ثلثاها تقريبًا إلى استملاك الأراضي. انظر: بيان عبد الرحمن الكيالي وزير الأشغال العامة عن أعمال وزارته في عام 1944، وردوده على النواب، الجلسة التاسعة في 13 تشرين الثاني 1944، في: **الجريدة الرسمية**، العدد 53 (7 كانون الأول/ ديسمبر 1944)، ص 144-147.

(34) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج2، ص 456.

(35) ناظم القدسي، نجيب الريس ونجيب البرازي، «الجلسة الخامسة في 18 كانون الثاني 1947،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (3 نيسان/ أبريل 1948)، ص 92-93.

شكا وزير الأشغال من أن الحكومة تفتقد إلى برامج في مجال الريّ والطرق والمستشفيات لأن العمل «لا يجري فيها إلا بناءً على رغبةٍ أو إرادة شخص أو أشخاصٍ أكانوا في هذه الندوة أو في سرايا الحكومة، تبعًا للأهواء الشخصية»[36]، ثم جاءت حرب فلسطين وما سبقها من عمليّات التجنيد لتضع موارد الدولة في موضع الحرج والاختناق على حساب مشروعات التنمية[37]. والحقيقة أن نصف الموازنة في عام 1946، وهو خمسون مليون وثلاثة وخمسون ألف ليرة سورية، خصّص للدفاع والأمن[38].

كان الوضع المالي للدولة قد غدا حرجًا لولا أن السعودية منحت الحكومة السوريّة قرضًا بقيمة 6 ملايين دولار مقابل تسديده خلال عشر سنواتٍ بصادراتٍ من القمح. وكان ذلك نجدةً للحكومة السوريّة التي لم يبق في مكتب القطع لديها إلا مبلغ محدود جدًا لا يفي بأكثر «ما يلزم للسلطات الحكوميّة من مصاريف رسميّة ضروريّة تنفقها في الخارج للتمثيل السياسي والبعثات الدوليّة والعلميّة»[39].

2- المُبادرة الخاصّة

يقابل إخفاق الدولة، أو قصور برامجها بشكلٍ أدّق بسبب شحّ الموارد،

(36) وزير الأشغال عدنان الأتاسي، «الجلسة الخامسة في 18 كانون الثاني 1947،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (3 نيسان/ أبريل 1948)، ص 3.

(37) ما كادت حكومة مردم بك تتقدم بعض الخطوات في مجال إنجاز هذه المشاريع حتى دهمت حرب فلسطين الجميع، وجرى تحويل 15,700,000 ليرة سورية، أُخذ 10 مليون ليرة منها من موازنة وزارة الأشغال العامة في مجال الطرق والأبنية والري لتمويل الأعمال الحربية والحركات العسكرية، وهو ما شكّل 45,5 في المئة من موازنة الأشغال في تلك المجالات، انظر: «قانون بتخصيص 10 مليون ليرة سورية للأعمال الحربية والحركات العسكرية، الجلسة السابعة عشرة في 14 أيار 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 40 (16 أيلول/ سبتمبر 1948)، ص 329.

تساءل نائب حمص عدنان الأتاسي: «من الغريب أننا عندما نفتش لا نفتش إلا في وزارة الأشغال العامة، أفتعتقدون أن وزارة الأشغال العامة هي الجهة الوحيدة التي يؤخذ منها مبالغ من المال في ظروف استثنائية وفي ظروف الحرب؟». وطالب بدلًا من ذلك البحث عن الأموال في مجالات أخرى «كأن تحذف جميع الاعتمادات المخصصة للولائم والحفلات». انظر: «الجلسة التاسعة عشرة في 20 أيار 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 40 (16 أيلول/ سبتمبر 1948)، ص 368.

(38) أكرم الحوراني، «الجلسة الرابعة في 5 كانون الأول 1945،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 3 (17 كانون الثاني/ يناير 1946)، ص 96.

(39) **النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق** (تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 61 و109.

اندفاع المبادرة الخاصّة، بنتيجة التراكم الكبير الذي حقّقه رأس المال السوريّ وتحوّله إلى استثمار، إذ حقّق التجار والصناعيّون السوريّون خلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) تراكمًا رأسماليًّا كبيرًا بفضل ازدهار التجارة بالليرة الذهبيّة، وارتفاع الكتلة النقديّة التي أنفقتها جيوش الحلفاء، والتي اقتربت من 800 مليون ليرة سوريّة في سوريّة ولبنان، واعتمادها في تأمين قسم كبير من احتياجاتها على الإنتاج الصناعي التحويلي المحلي السوري باعتباره بديلًا من المستوردات في سياق نوعٍ من منهج إحلال الواردات البريطانيّ الذي فرضته ظروف الحرب. ووفق قاعدة تحول الادّخار إلى استثمار، فإنّ هذا التراكم الرأسماليّ الضخم نسبيًّا بالمعايير السوريّة اندفع بعد نجاح برنامج بعثة سبيرز في الجزيرة إلى ما يمكن وصفه باكتشافٍ جديدٍ للجزيرة باعتبارها مكمنًا استثماريًّا خصبًا.

كان معظم هؤلاء التجار والصناعيّين رجال أعمالٍ بالفعل وليس مجرّد أصحاب أعمال، وشعروا مع فجر الاستقلال بانفتاح مجالٍ استثماريٍّ خصبٍ في الجزيرة كان مغلقًا عليهم في فترة الانتداب. وعزّزت الحكومة الوطنيّة التي كانت الحدود ضيّقةً ما بينها وبين رجال الأعمال السوريّين هذا التطلع الاستثماري بتعزيز دور مكننة الزراعة في الثورة الزراعيّة، فقامت الحكومة بتوزيع كميّة من الجرّارات والآليات الحديثة – قياسًا على حجمها يومئذٍ – في أوائل عام 1946 على بعض مزارعي الجزيرة. وبسبب الحدود الضيّقة بينها وبين رجال الأعمال، فإنّ معظم هذه الآلات وزّعت بمنهج زبائنيٍ على فئة «المحاسيب» من المزارعين، وتمكّنت الحكومة من مواصلة برامج بعثة سبيرز في الدعم الفنيّ لزيادة الإنتاج، وتحقيق انقلاب في تاريخ إنتاج القمح في الجزيرة خصوصًا وسوريّة عمومًا، بسبب تمكّن وزارة الزراعة في عام 1947 من القضاء نهائيًّا على حشرة الجراد (السونة) في الجزيرة. وأغرى مجموع هذه العوامل المدّخرين بتوظيف رساميل أكبر في استصلاح الأراضي وفي الزراعة في الجزيرة.

بينما كانت المبادرة الخاصّة للمستثمرين السوريّين هي المهيمنة بشكلٍ وصل فيه عدد الجرّارات في عام 1946 في الجزيرة إلى 116 جرّارًا والحصّادات

الدّراسة إلى 114 حصّادة من أصل 202 جرار و140 حصّادة في سورية كلها[40]. واستُورد القسم الأكبر منها في الربع الأول من عام 1947 في إطار فورة الاستيراد الكبرى بعد حصول سوريّة على استقلالها السياسي التام، وجلاء آخر جندي فرنسي وبريطاني عنها[41]. وما كاد عام 1950 ينصرم حتى ارتفع عدد الآلات الزراعيّة في سوريّة إلى 700 جرّار، و350 حصّادة، وكان عدد الجرّارات في الجزيرة نحو 450 جرّارًا، وانحصر وجود الحصّادات كلها تقريبًا في الجزيرة بعد أن كانت 13 حصّادة فقط في عام 1940[42]. بينما كان عدد الجرّارات في تركّيا كلها في عام 1948 نحو 1750 جرّارًا[43]. ويعتبر عدد الجرّارات في سورية نسبة إلى مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة، وإلى عدد السكان عمومًا وفي جنوب شرق الأناضول خصوصًا، أكبر منه في تركيا، قبل أن ينقلب ميزان المقارنة مع تركيا في النصف الأول من الخمسينيّات. ورصد إبراهيم يامين توسع ورشات الصيانة والحدادة وكهرباء السيارات[44].

3- الشراكة بين رأس المال وكبار الملّاك: ولادة شركة أصفر ونجّار

تعود جذور شركة أصفر ونجار العائليّة[45] إلى أوائل الثلاثينيّات حين

---

(40) Velud, Tome 4, p. 544.

(41) راجع ما نشرته النذير عن حجم المستوردات وأصنافها، في: النذير (4 آذار/ مارس 1947).

(42) Bohgosian, p. 154.

(43) مكدول، ص 597.

(44) إبراهيم يامين، الدرباسية ماضيًا وحاضرًا (حلب: دار ماردين ودار الرها، 2009)، ص 113.

(45) تنحدر عائلة أصفر ونجّار من عائلةٍ كانت تعمل في مجال إدارة تربية دودة القزّ وتصنيع الحرير في ديار بكر. وعلى مستوى قصة حمل العائلة لاسم «أصفر ونجّار» فإنها تبدأ من مريم رضواتلي التي تزوجت في عام 1884 وقتل زوجها إيرموش أصفر في حوادث عام 1885، وهي في العشرين بعد أن خلّف منها مسعود أصفر، لتتزوج في عام 1901 من سعيد نجار الذي أنجب منها ستة أولاد هم عبد المجيد ولطفي وشكري ويعقوب وإلياس وسميرة. ولهذا أطلق عليها اسم «عائلة أصفر ونجار إخوان». وقد رعى سعيد النجار مسعود أصفر ابن زوجته من زوجها الأول، وتحول مسعود إلى «الدماغ المخطّط للعائلة»، وتحويلها إلى نواة عائلةٍ اقتصاديّةٍ استثماريّةٍ باعت ممتلكاتها وعقاراتها في ديار بكر، واستقرت خلال الأعوام 1930 - 1932 في مدينة القامشلي لتبدأ أولى مشاريعها. انظر: نجار، ص 21-22.

ويبدو أنها عُرفت باسم «أصفر» نسبةً إلى اكتنازها كميّات كبيرة من الذهب نتجت من تجارتها بالحرير. انظر: مار أوسطاثيوس روهم، السريان في أبرشية الجزيرة والفرات: تاريخ، حضارة، تراث، ج 2 (دمشق: إصدار خاص، 2006)، ص 247.

نقلت مدّخراتها ورساميلها من ديار بكر إلى القامشلي، وبدأت بإنتاج الأرُز[46]، واعتمدت في تملك أو استثمار عقاراتها منذ ذلك الحين إلى حين تأميمها في عام 1958 على عملية التعاقد الاستثماري، أو الشراء التجاري المباشر من الحائزين عليها، أو بموجب سندات تمليك، وليس على وضع اليد أو الاستئجار[47]. لكنّ تطورها الحقيقي لن يبدأ إلا في أوائل الأربعينيّات في إطار سياسة بعثة سبيرز للتوسع في استصلاح الأراضي في الجزيرة واستثمارها، حين أُسّست في عام 1942 في شكل شراكةٍ بينها وبين «الباشات»، أي أبناء إبراهيم باشا الملّي، رؤساء العشائر الملّيّة التي تعتبر كبرى العشائر الكرديّة في الجزيرة لاستثمار 300 ألف هكتار من الأراضي التي يحوزون عليها بموجب سندات تمليكٍ رسميّة في بادية رأس العين في الجزيرة[48].

كان نصف هذه الأراضي قابلًا للزراعة البعليّة، في حين كان نصفها الأخر

(46) فتحت عائلة أصفر ونجار في عام 1930 منذ أن حطّت في القامشلي في الجزيرة إرهاصات الثورة الزراعيّة، وأرست مشروعها لزراعة الأرُز في عام 1932، ووظّفت رساميلها الكبيرة كافةً الناتجة من بيع عقاراتها وممتلكاتها في ديار بكر في الاستثمار الزراعيّ المنتج، وعبّرت في ذلك عن اختيارها سورية باعتبارها «وطنًا نهائيًا» لها. وغدا وجيهها الأكبر مسعود أصفر أحد أبرز اللاعبين في المجلس الملي السرياني الأرثوذكسي الذي يدير شوؤن الطائفة الاجتماعية والسياسية والخدمية في الجزيرة منذ عام 1936. ووفق نجار أدخلت الشركة في عام 1936 أول مرة الجرّار من ماركة كيز (Case) يعمل على الكاز، وحصّادة من ماركة «ماسي هاريس» (Masy Haris). وفي عام 1938 أدخلت الجرّار من نوع «كاتربيلر» (Caterpiller)، والحصّادة الدرّاسة من ماركة «جون دير» (John Deer). انظر: نجار، ص 30 و82.

أُسّست في عام 1930 في القامشلي، وعملت في تجارة الحاصلات الزراعيّة واستثمار المزارع وتربية الأغنام، وتسويقها في حلب، والتي سيقيّض لها أن تقود في النصف الأول من الأربعينيات الثورة الزراعيّة في منطقة الجزيرة. انظر لائحة بأسماء الشركات وتواريخ تأسيسها ومجالات عملها، في: عبد الله حنا، **الحركة العمالية في سورية ولبنان، 1900–1945** (دمشق: دار دمشق، 1973)، ص 151.

(47) تعاقدت في البداية مع عشيرة حرب العربية الملية لبناء القرى، وإسكان المهاجرين، وفلاحة الأراضي، ثم اشترت قرية ملوك سراي، وأقامت في عام 1937 على نهر الجغجغ الذي يسيل بمحاذاة القرية سدًّا حجريًا تخزينيًا صغيرًا، لنقل المياه إلى قرية تل التين لزراعة أراضيها بالأرُز، واشترت من الشيخ محمد عبد الرحمن، رئيس عشائر طيّ أحد أكبر وأغنى الملاكين العقاريين في الجزيرة، قرى أبو خزف وغراسة وكبية وعمري، إضافةً إلى شرائها قريتي شلبارات وتل التين من عشيرة حرب. انظر: نجار، ص 36.

(48) داود، ص 322.

«بورًا» ولا يمكن استصلاحه إلا بواسطة الآلات[49]. وهذا القسم من بادية رأس العين هو الذي زاره وصفي زكريا في منتصف الأربعينيّات، ووصفه بأنه أرض «بور»[50]. وستمضي الشركة سنواتٍ عديدةً في استصلاحه إلى أن استثمرته من خلال بناء مدينة «مبروكة» في عام 1953[51]. ومكّنتها هذه الشراكة مع «الباشات» من تنويع استثماراتها، وتطويرها من زراعة الأرُز إلى تجارة الحاصلات الزراعيّة واستثمار المزارع وتربية الأغنام في بادية رأس العين، وتسويقها في حلب التي سيقيّض لها أن تقود في النصف الأوّل من الأربعينيّات الثورة الزراعيّة في منطقة الجزيرة.

سرعان ما تحولت شركة أصفر ونجار إلى أكبر ملاك عقاري في الجزيرة، فكان مزارعو الجزيرة يشترون منها آلاف الدونمات لزراعتها، وكانت الشركة قد قسّمت في وقتٍ مبكرٍ بعد تعاقدها مع «الباشات»، الأراضي القابلة للزراعة إلى مربعاتٍ، مساحة كلٍ منها 16 ألف دونم، وبلغ عدد المزارعين الذين كانوا يشترون من الشركة هذه المربّعات قد بلغوا في أواسط الأربعينيات العشرات، وكان بعضهم من أبناء الجزيرة[52].

ثالثًا: مرحلة الثورة - الطفرة: المضخّة والقطن والسوق العالميّة

1- الثورة - الطفرة: «حمّى القطن» أو «الذهب الأبيض»

إذا كانت «ثورة القمح» ارتبطت بالتحوّل من عصر «المحراث» إلى عصر «الجرّار» و«الحصّادة - الدراسة»، بما سمح بالتوسع في زراعة القمح في مساحاتٍ بعليّةٍ واسعةٍ في شمال الجزيرة كانت كميّة الأمطار فيها كافيةً

(49) نجار، ص 30 و37-38.

(50) يصف وصفي زكريا هذه البادية كما يلي: «اخترقتها بالسيارة في أواخر شهر آذار سنة 1947، فأعجبت بامتدادها وانفساحها، ووفرة أعشابها وأزهارها، وأسفت على بوارها، وفقدان أو قلة العمل فيها». انظر: زكريا، ج2، ص 970، وقارن مع: داود، ص 322.

(51) مبروكة الصحراء، «أول مدينة زراعية نموذجية في رمال الصحراء القاحلة (تقرير)،» الجندي، العدد 203 (21 نيسان/ أبريل 1954). وكانت عبارة عن مراع في عام 1953، وتقع على مسافة 35 كلم جنوب رأس العين، وفي قلب باديتها على طريق الرقة، وأطلق عليها البطريرك السرياني مار أفرام اسم «مبروكة» نسبةً لوصفه إياها بـ«المدينة المباركة». قارن مع: نجار، ص 42. قارن أيضًا مع: روهم، ج2، ص 251 و970، ومع: داود، ص 322.

(52) يامين، ص 112 و114-115.

للإنتاج في حال استصلاحها وحراثتها، فإنّ «ثورة القطن» بشكلٍ خاصٍّ التي مثّلت إحدى أبرز محدّدات الثورة الزراعيّة في الجزيرة السوريّة وانتقالها من اقتصاد الكفاف إلى الصادرات للسوق العالميّة، ارتبطت بدخول محرك الديزل والمضخّة اللذين سمحا برفع الماء من نهر الفرات ذي الوادي المنخفض والأنهار الأخرى الأقلّ انخفاضًا، وريّ مساحاتٍ واسعةٍ ولا سيّما على ضفّتي الفرات وحولهما، استخدمت لإنتاج القطن (إلى جانب القمح)، وبذلك تحوّلت الجزيرة من أراضٍ نهريّةٍ بالقوّة أو بالكمون (لكنها غير مستثمرة إلا على نطاقٍ محدودٍ)، إلى أراضٍ نهريّة مرويّةٍ بالفعل (مستثمرة في حدّها الأقصى).

كانت شركة أصفر ونجار الرائد الأكبر لعملية الريّ بالرفع بواسطة المضخات، حيث بدأت مشروعها الجديد في عام 1942 بتركيب خمس مضخّات مع محرّكاتٍ كبيرةٍ على نبع «عين الزرقاء» على نهر الخابور الذي تقع منابعه الأساسيّة في داخل الأراضي السوريّة، باعتباره بديلًا من نهر الجغجغ الذي تقع ينابيعه في تركيا[53] وألحق تحويل الأتراك لمجراه وبناء السدود عليه كارثةً بإنتاج الشركة من محصول الأرُز الذي مثّل محصولها الأساس وكان يتطلب كمياتٍ كبيرةً متدفقةً من المياه النهريّة الحلوة. تمثّلت وظيفة المضخّة في الريّ بالرفع الذي كانت قدرة الغرّاف الخشبي والمعدني متواضعةً جدًّا فيه، وكانت المضخّات التي استوردتها الشركة الأكثر تطوّرًا في طاقتها الإنتاجيّة بحكم أنّها الأحدث، وتمكّنت الشركة بواسطتها من رفع المياه من النبع بارتفاع خمسة عشر مترًا، ونقلها إلى قنوات الأراضي المجاورة لزراعة الأرُز، بهدف استصلاحها وجعلها مزروعةً، وقابلةً لزراعة الأرُز[54].

---

(53) كان نهر الجغجغ ينبع من شمال نصيبين (داخل تركيا)، لكن طوله في الأراضي السورية يبلغ 100 كلم من إجمالي طوله البالغ 124 كلم، هو في العهد الروماني سُمّي ميكدونيوس، وعند العرب هرماس، وسمّي بنهر نصيبين. انظر: أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة** (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 42.

(54) ألحق تحويل الأتراك لمجرى نهر الجغجغ في عام 1941 ضربةً ماحقةً بالأراضي الواسعة المزروعة بالأرز التي تحتاج إلى كميّاتٍ كبيرةٍ من المياه، وأتلف محصول شركة أصفر ونجار برمته على ضفّتي الجغجغ، فوجدت الشركة في أراضي بحيرة الخاتونيّة على الحدود السوريّة – العراقيّة من جهة جبل سنجار موردًا مائيًا بديلًا نسبيًّا من الجغجغ استغلته بواسطة المضخات والمحركات التي تعمل على الديزل، لكنّ هذا البديل لم يستطع أن يعوّض أراضي الجغجغ بسبب محدوديّة الأراضي القابلة للزراعة. انظر: نجار، ص 29–30 و37–38.

بهذا المعنى ارتبطت هيمنة عصر المضخّات على الإنتاج الزراعيّ فعليًّا في الجزيرة بتاريخ ارتفاع وتيرة طلب السوق العالميّة على القطن. كانت سوريّة العثمانيّة (في ستينيّات القرن التاسع عشر في مرحلة التنظيمات العثمانية) والانتدابيّة (في منتصف العشرينيّات من القرن العشرين)، قد برزت بوصفها منتجًا كبيرًا محتملًا للقطن، لكنّ إنتاج القطن السوري سرعان ما كان ينحسر مع انحسار الطلب العالميّ عليه. وفي عام 1950 حدثت الفرصة السانحة التاريخيّة الثالثة في تاريخ العلاقة بين الأرض والقطن في سوريّة، حين اندلعت الحرب الكوريّة، وارتفعت بنتيجتها وتيرة الطلب العالميّ على القطن بأعلى من العرض المتاح، أو من إنتاجه العالميّ المتحقّق القاصر عن تلبية الطلب[55]. وغيّر طلب السوق العالميّة على القطن، وتوسع الصناعة التحويليّة السوريّة الغذائيّة والنسيجيّة جذريًّا من التركيبة المحصوليّة للإنتاج الزراعيّ في الجزيرة، باتّجاه هيمنة الإنتاج القطنيّ الخام عليه، وبروز الدور التدخلي للدولة في مرحلة العقيد أديب الشيشكلي خصوصًا (1951 – 1954) باتّجاه تشجيع إنتاجه سياسيًا.

بعد أن كان القمح يهيمن في مرحلتي الإرهاصات والانطلاق على التركيب المحصوليّ في الجزيرة، غدا القطن هو المهيمن. وحتى عام 1950 كان المحصول الأساس هو محصول القمح، فبلغت مساحة الأراضي المزروعة نحو 400 ألف هكتار من أصل 450 ألف هكتارٍ مستثمرٍ[56]، بينما لم يكن القطن يشكّل إلا محصولًا متواضعًا في الجزيرة السوريّة، وكانت زراعته التجريبيّة قد تمّت في الجزيرة خلال الأعوام 1945 – 1948[57]، حيث توسعت الأراضي المزروعة في الجزيرة بالقطن من 120 هكتارًا فقط في عام 1948 إلى 6110 هكتارًا في عام 1950، وارتفع إنتاجها من 62 طنًّا في عام 1948 إلى 3500 طن في عام 1950[58]، في حين قفز بدءًا من عام 1951 إلى مساحاتٍ هائلةٍ، وحجم

(55) كان الطلب العالمي على القطن في عام 1950 أكبر من الإنتاج، فبلغ الطلب 1950000 طنًا، بينما كان الإنتاج أقل من هذه الحاجة بمئتي ألف طن. انظر: محمد سعيد الزعيم، الموقف الاقتصادي بين سورية ولبنان (حلب: مطبعة طباخ، 1951)، ص 28.

(56) Bogosian, p. 145.

(57) داود، ص 231.

(58) Bogosian, p. 15.

انظر: صونيا فرا ولوك ويلي دوهوفل، الرقة وأبعادها الاجتماعية، ترجمة عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، 1982)، ص 137.

إنتاج كبيرٍ فاق فيه نسبيًا المعدّل العالمي بكثيرٍ، واقترب في عام 1954 من معدّل الإنتاج في الولايات المتّحدة الأميركية[59].

برز الإقبال على الاستثمار في زراعة القطن إلى جانب الحبوب التي عانت آثار القحط في عامي 1949 و1950، وجعلت سوريّة مستوردًا صافيًا للحبوب، لكنّ الدورة المطريّة الموسميّة جعلت الإنتاج كبيرًا في الأعوام 1952 – 1954. وظلّ القمح مرتبطًا بالدورة المطريّة على الرغم من إدخال زراعة القمح بالريّ، بينما كان ارتباط القطن مصيريًّا في الجزيرة بدورة الريّ، على خلاف القطن البعليّ في ريف حلب. ومع حلّ المضخّة مشكلة رفع مياه أنهار الجزيرة المنخفضة وارتفاع وتيرة الطلب العالميّ على القطن، ازدهرت كافة حلقات إنتاج القطن زراعةً وتمويلًا ونقلًا وتصنيعًا وتسويقًا. فمع حلول أواخر الأربعينيات كان المئات من تجار المدن وصناعيّيها غدَوا مستثمرين في أراضي الجزيرة والفرات، ولا سيما منها الجزيرة السوريّة[60]. كما تحوّل كثيرون من المهاجرين السريان الأوائل وأعيان الأكراد المقيمين تاريخيًّا في الجزيرة قبل نشوء دولة سوريّة، إلى مزارعين متوسّطين وكبار[61]. وما عاد هناك من تاجر إلا ويحاول أن يكون له موطئ قدم في سلسلة إنتاج «الذهب الأبيض». وقدّر

(59) إنماء سورية الاقتصادي، ص 33.

بلغت مساحة الأراضي المروية المزروعة بالقطن في الأعوام 1952 – 1953 نحو 180 – 200 ألف هكتار، بعد أن كانت 54 ألف هكتار في عام 1946، واستعمل فيها نحو 6 آلاف محرك، وكانت أوسع المساحات المروية على الإطلاق هي المساحات المروية بواسطة المحركات التي دشّنت بدء نهاية عصر الغرافات التقليدية محدودة الإنتاجية في ري الأراضي بشكل تراجعت فيه مساحة الأراضي المروية بواسطة الغرافات إلى 19044 هكتارًا فقط. انظر: السمان، **محاضرات في اقتصاديات سوريا**، ص 16 و23.

(60) مثل منير دياب، أحمد حديد، جورج أبو شعر، على ضفة دجلة في المالكية، وحبيب مريمو وعبد الله سعدي وعبد المجيد وصديق الزرة، والحاج مصطفى ألأختا، وعارف صالح آلاتي، وبطرس معمار باشي على الخابور الأعلى، والعقيد محمود الهندي وأنور قطب على الخابور الأسفل قرب الشدادي وغيرهم كثيرون. وهؤلاء أحيوا بادية بائرة انظر: داود، ص 322–330.

(61) كان منهم على مستوى السريان كل من آل أصفر ونجار، ومعمار باشي، وآرو وقره زيوان واصبهان ومريامو ورزقو ومقسي نعوم وبدليسي وسعدي وترزيباشي وغيرهم. انظر: يوسف قوشاقجي، **الأمثال الشعبية الحلبية وأمثال ماردين**، ج 2 (حلب: دار الإحسان، 1994)، ص 552.

أما بعض رؤساء العشائر الأكراد فقد ترسملوا بشكل مبكّر، واستخدموا منذ منتصف الأربعينيات الآلات الحديثة في الزراعة مثل رؤساء الشيتيّة والكابارة وبينار علي. انظر: زكريا، ج2، ص 660 و662. وفتاح ملا صادق في ديريك (المالكية)، قارن مع: زازا، ص 59.

اسكندر داود عدد المزارعين الذين أقبلوا على الاستثمار في مشاريع الجزيرة المختلفة بالألوف الذين تزاحموا على الاستثمار، إلى درجة أنه لم «يبق واحد إلا واشترك من قريبٍ أو بعيدٍ في هذه الزراعة»، بـمن في ذلك «أبعد الناس عن الأرض وشؤونها»[62]. وكان القطن قد برز في تلك الفترة باعتباره أحد أهم المجالات الاستثماريّة المغرية والمأمونة، فكان يقال إن «سنةً واحدةً تكفي للإثراء من زراعة القطن متى كانت الأرض واسعةً»[63].

2- التمويل: المصارف وطبقة المزارعين والتجار والخانجيّة وبروز مشكلة «الديون المفقودة»

تلقّت هذه الحلقات كافّة دعمًا حكوميًّا ملموسًا، وتمويلًا «سخيّاً» من المصارف، إذ وضعت الحكومة برنامجًا لتشجيع صادرات خيوط القطن ومنتجاته وخفض سعر إنتاج القطن، وإلغاء رسوم التصدير على القمح والشعير منذ عام 1954 استفاد منه المزارعون الذين كان قسم مهم منهم من المالكين الكبار لأسهم الشركات المساهمة[64]، وغدت النخب العليا في حلقات إنتاج القطن والحبوب، أي طبقة المزارعين، تشكل «لوبي» ضاغطًا كبيرًا ومؤثّرًا في اتجاهات مجلس النواب والحكومة، إذ «كانت مصالح الأكثريّة البرلمانيّة مرتبطةً سياسيًّا بطبقة كبار تجّار الحبوب والأقطان الذين كان لهم تأثيرهم المالي والسياسي والانتخابي في هؤلاء النوّاب»[65].

أقبلت المصارف على التوسع في تسليف المزارعين بشكلٍ مفرطٍ، وخلال عام واحد (1953 - 1954) ارتفع التسليف بمقدار 130,2 مليون ليرة سورية، أي بمعدل 58 في المئة، وخلال ثلاث أعوام (1952 - 1954) ازداد

---

(62) داود، ص 231 و329-330.

(63) انظر: «مذكرات شهر حزيران (خلاصة) 1951،» في: شكيب أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، 4 ج (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1993)، ج2، ص 1167.

(64) بدر الدين السباعي، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، 1850-1958** (دمشق: دار الجماهير، 1967)، ص 382، والسمان، **محاضرات في اقتصاديات سوريا**، ص 43-44.

(65) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج2، ص 1395.

التسليف ثلاثة أمثال[66]، ولا يدخل في ذلك التسليف الكبير الذي كان يقدمه «الخانجيّة»، ولا سيما منهم «خانجيّة» حلب للمزارعين المتوسّطين. وتطوّرت في هذا الإطار فئة «الخانجيّة» في حلب. «كانت هذه الفئة هي المموّل الرئيس للمزارعين المتوسّطين وحتى بعض الكبار في الفرات والجزيرة السوريّة، إذ كان «الخانجي يمثّل وكيل المزارع، وصاحب مستودعات التخزين»، ويحتكر عملية التسويق مقابل التمويل، وينال سنويًا حصّةً معيّنةً من المحصول باعتبارها تسديدًا للفوائد والسلفة بحسب طريقة «القروض المقنّعة»، وتراوح هذه الحصّة التي تؤول إليه بين 10 و20 في المئة من المحصول. وكانت هذه الطريقة تقوم على تسليف الخانجي للمزارع المال ليس على شكل قرض، بل على شكل تسديد مسبق لقيمة محصوله القادم، وإذا حدث وكان الموسم رديئًا للغاية بالنسبة إلى المحصول، يؤجّل وفاء «الدين» إلى العام المقبل مع «فائدةٍ» إضافيةٍ مقبولةٍ[67]. وبلغت الفائدة على الأموال في بعض الأحيان مستوياتٍ فاحشةً تصل إلى 40 في المئة على حدّ توصيف اسكندر داود[68].

كان «الخانجي» يضمن «حقّه» بتسليف المزارع مقابل النصّ في السند على جملة «والقيمة نقدًا»، وتقديم هذا السند بواسطة الصرّافين إلى المصارف. ولذلك عارض «الخانجيّة» معارضةً شديدةً تدابير مصرف سوريّة المركزي لتنظيم التسليف، وإلزام المصارف بألا تسلّف أيّ مزارعٍ إلا بعد أن يقدّم إليه بياناتٍ واضحةً بـ«مساحة الأرض التي يملكها المزارع، والمساحة التي يزمع على زرعها، ونوع الزرع... إلخ»[69].

(66) «بيان وزير المالية عن حالة البلاد الاقتصاديّة والماليّة، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير 1955،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 11 (4 شباط/ فبراير 1955)، ص 173.

(67) الفرا ودو هوفل، ص 129 و139.

كانت هناك وظيفة أخرى للخانجي، وهي وظيفة التسويق، إذ كان الخانجي يختزن المحصول، ويسلّم الفلاح سلفة ريثما يتم بيع المحصول، فيحسم العمولات والنفقات والربح، ويحاسب المنتج على الرصيد. انظر: عباس، الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية، ص 72.

(68) داود، ص 131.

(69) عارضت غرفة تجارة حلب التي يشكل التجار الحلبيون المستثمرون في الزراعة وفي عملية التسليف على الموسم قوة نافذةً فيها تدابير مصرف سورية المركزي التنظيمية لعملية الاستلاف، إذ مسّت هذه التدابير مصالحهم بقوة، حيث نصت على عدم قبول سندات التجار المحررة على المزارعين الذين كانوا معتادين منذ زمن طويل على أن يسلّف تاجر الحبوب أو القطن المزارع مبالغ يموّل فيها عملياته =

3- محنة بيير معمار باشي

أدّى «التساهل المفرط» الذي وقعت به المصارف الناشطة في سورية في شروط منح الاعتمادات إلى «خروج على القواعد المصرفيّة السليمة في قسم من عمليّاتها»[70]. وأدى هذا «التساهل المفرط» إلى ولادة مشكلة «الديون المفقودة» التي وقع عبؤها على معظم المُقرضين من مصارف وتجّار[71]، وإلى إفلاساتٍ خطيرة مبكّرةٍ، انكشف بعضها وبقي بعضها مستترًا سنواتٍ عدة أخرى. وكان أبرزها انكشافًا ودويًّا إفلاسَ المزارع والمستثمر السوري الكبير بيير معمار باشي[72] في عام 1953 الذي اقترض وحده 2,5 مليون ليرة سوريّة من إجمالي رأس مال أكبر المصارف الفرنسيّة، وفي مقدمها مصرف سورية ولبنان، البالغ رأسماله يومئذ 3 ملايين ليرة سورية، من دون أن تستطيع المصارف تغطية هذا الإفلاس[73].

= الزراعيّة، مقابل النص في السند على جملة «والقيمة نقدًا»، وعلى عدم قبول «السندات التي تصل إلى المصارف بواسطة الصرافين». انظر: «مذكرة غرفة تجارة حلب المرفوعة إلى وزارتي المالية والاقتصاد وإلى حاكم مصرف سورية المركزي بخصوص عمليات الحسم، في 17/ 2/ 1957،» في: **المجموعة الاقتصادية السورية لغرفة تجارة حلب لعام 1957** (حلب: مطبعة الضاد، 1952)، ص 159-163.

(70) بيان عبد الوهاب حومد عن حالة البلاد المالية في عام 1957، في: **المجموعة الاقتصادية السورية لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 219.

(71) قدّرت القروض الزراعيّة التي لم تسدّد في عام 1953 بـما يصل إلى 2000 مليون ليرة سورية، ساهمت فيها البنوك التجارية الخاصة (ومن بينها القسم التجاري التابع لبنك سورية ولبنان) بنحو 10 - 15 في المئة، ومقرضو المال والتجار بنحو 50 في المئة، وبنك سورية الزراعيّ بما يزيد على 35 في المئة. انظر: سني اللقاني، **الإقليم السوري واقتصادياته: دراسة مقتبسة من تقرير وضعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدعوة من الحكومة السورية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين، [د. ت.])، ص124).

وتبلغ مساهمة مصرف سورية ولبنان على المستوى الإجمالي للديون «المفقودة» نحو 10 - 15 في المئة، لكنها تبلغ على مستوى ديون معمار باشي ما لا يقل عن 80 في المئة.

(72) كان معمار باشي إخوان من كبار مستحدثي المشاريع في الجزيرة، وطوّروا زراعة القطن وحلجه، وامتلكوا في عام 1953 إحدى أهم المحالج الكبرى في حلب كانت تتألف من 180 محلجة عادية، و4 محالج آلية يعمل كل منها بطاقة 30 محلجة عادية. كما امتلكوا مستودعات ضخمة لتخزين القمح تتسع لثمانين ألف طن. وكانت محالج معمار باشي إخوان ومستودعاتهم تشغل يومئذ ما لا يقل عن 500 عامل وعاملة. وفي فترة الصيف كان عدد العمال يرتفع إلى 1300 عامل وعاملة. انظر: **الخابور**، الأعداد 1-4 (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1953)، ص 23-24.

(73) فارس منصور (سمير العيطة)، «القطاع المصرفي في سورية: التاريخ والأبعاد،» مفهوم =

لم يكن الإفلاس «احتياليًا»، بل حقيقيًا نتج من محدوديّة السيولة والقدرة على السداد، وتوسع الاستثمار الاقتصادي لآل معمار باشي بشكلٍ مفرطٍ، وكانوا أشبه بـ«كونسورتيوم» عائلي يستثمر في المصارف، وفي الشركات الصناعية، وفي الزراعة واستصلاح الأراضي والتجارة بالمحاصيل والآلات الزراعيّة، فكانت كتلتهم النقديّة مستثمرةً بكاملها، وكان بيير معمار باشي نفسه من أبرز المساهمين في مجموعة المصارف المتحدة، وعضو مجلس إدارتها. وكان رأس مال هذه الشركة لبنانيًا تملكه عائلة صباغ في بيروت وإيطاليا وسورية[74]. وقام بيير معمار باشي مع بعض أشقائه بالمساهمة في تأسيس شركتين: شركة الشهباء للإسمنت في عام 1954، واحتلوا ثلاثة مقاعد في مجلس إدارتها، كما قام أربعة منهم في عامي 1953 و1954 بالمساهمة في تأسيس شركة الزيوت الوطنيّة، وكانت حصتهم 440 سهمًا من إجمالي أسهم الشركة البالغة 1200 سهم، والمساهمة في تأسيس «الشركة الأهلية للإسمنت» في عام 1954 التي امتلك فيها كل من بيير وعزيز وشفيق معمار باشي 2000 سهم من إجمالي أسهمها البالغ 20000 سهم[75]. ثم قيام جورج معمار باشي وهو أكبر الإخوة في مجموعة معمار باشي التي استقلت عن بيير، والمؤلّفة من شفيق وعزيز وجورج بالمساهمة في شركة «بيرة الشرق» بحلب في عام 1956 التي تمكّنت من منافسة البيرة الأجنبية المستوردة، وفتحت سوقًا جديدةً لها في العراق[76]، واستفادت من القروض التي كفلتها الدولة في عام 1949،

= (أيار/ مايو 1999)، <http://www.mafhoum.com/press/banques-ar.htm>.

(74) عام 1956 كان إدمون حمصي رئيسًا لمجلس الإدارة، بينما كان سافرينو يونهو نائبًا له، أما العضو المفوض فكان أنطون معلوم. وتألف أعضاء مجلس الإدارة من فتحي أنطاكي وتوفيق هنيدي وبيير معمار باشي وسامي ميداني ومحمد ميداني والبير مقنّص وبيير صباغ. انظر بيان ميزانية المصارف المتحدة، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (12 تموز/ يوليو 1956)، ص 195-196.

(75) النظام الأساسي لشركة الزيوت الوطنيّة في 18/ 5/ 1954، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 2 (20 أيار/ مايو 1954)، ص 2426-2438، و«النظام الأساسي لشركة الأهلية للإسمنت،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 3 (20 كانون الثاني/ يناير 1955)، ص 480-492.

تشير تتبعات مجالس إدارة الشركة إلى أن آل معمار باشي ظلوا مهيمنين عليها حتى فترة التأميمات، ففي أواخر عام 1960 كان هناك ثلاثة من آل معمار باشي أعضاء في مجلس إدارة الشركة هم: عزيز وشفيق وأفرام، وكان عزيز رئيسًا لمجلس الإدارة. انظر: «ميزانيّة الشركة،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 26 (30 حزيران/ يونيو 1960)، ص 314.

(76) عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 268.

ومدّدت في عام 1952 تسديدها خمس سنوات أخرى. ويبدو أن مصرف سورية ولبنان أمهل بيير معمار باشي لتسديد قروضه حتى نهاية الخمسينيّات، لكن تكدس الإنتاج الزراعي في المستودعات، وانخفاض قيمته في الأسواق الخارجيّة، وارتفاع تكلفة إنتاجه أضاف أعباء ثقيلةً على قدرة معمار باشي في سداد الديون. ولم يكن هناك من بد من مصادرة ما يملكه وبيعه تأمينًا لحقوق المصرف. وكان منها في ريف حلب وحده حتى عام 1958، 24 جرارًا، و26 بذارة، و60 ديسكًا، و16 تلتيفاتور (سكة فلاحة)، و4 محرّكات في قرى الرشاديّة (جبل سمعان) وخرايج دهام ومزرعتها (منبج) والنثورة (منبج) وجب علي (سمعان) والمستريحة، ثم بيع ما يملكه في الرقة ورأس العين في مزرعة المناجير. ففي الرقة مثلًا قام بيير معمار باشي باستصلاح الأراضي البور في قضاء الرقة، التي تعود إلى أملاك الدولة[77] وغيرها، وسيلحق ذلك الدمار الأخير ببيير معمار باشي، ثم بالعائلة كلها، حيث ستستولي مؤسسة الإصلاح الزراعيّ على أراضي يوسف حبيب باشا (معمار باشي) في الحسكة[78]. وبعد ذلك بفترةٍ وجيزةٍ سيجري تأميم شركة البيرة التي تشكّل مجموعة معمار باشي أكبر المساهمين فيها.

اضطر بيير معمار باشي، بعد سنواتٍ عدة إلى بيع ممتلكاته كافة والأصول التي يملكها لتغطية ديونه. وكانت مشكلة مصرف سورية ولبنان جزءًا من مشكلة التسليف العامة، لكنها كانت مشكلةً كبيرةً نتيجة استئثار معمار باشي بمعظم رأسمالها. وفي أي حال كان «عجز» معمار باشي عن تسديد 3 ملايين ليرة سورية جزءًا من عجز عام بلغ في عام 1953 ما بين 100 إلى 200 مليون ليرة سورية. وشكّل هذا الإفلاس أبرز «فضيحة» مالية في النصف الأول من الخمسينيات بعد فضيحة «إفلاس» الحاج وهبي الحريري الذي سنّ حسني الزعيم في 18 حزيران/ يونيو 1949 قانون كفالة الشركات للتأسيس أو لمواصلة

(77) حنا، الحركة العماليّة في سورية ولبنان، ص 101.
استنادًا إلى إضبارة بطرس معمار باشي في مديرية زراعة حلب (ص 101-103).

(78) تعود هذه القرية إلى يوسف حبيب معمار باشي، انظر جدول الأسماء في القرار رقم (12) بالاستيلاء الأولي على الأراضي الزائدة لكبار الملاكين، انظر: الجريدة الرسميّة، العدد 43 (1 تشرين الأول/ أكتوبر 1959)، ص 5823.

الاستثمار لانتشاله من إفلاسه ووقف الدعاوى المرفوعة ضده[79]. ثم قامت حكومة خالد العظم بتمديد العمل به لأنه وإن صدر لتلبية حاجة صناعي واحدٍ لانتشاله من الإفلاس، استفادت منه المنشآت الصناعيّة كافّة التي اقترضت بموجبه، وبات القانون شكلًا من أشكال دعم الدولة للصناعة الوطنيّة.

4- من الاندفاعة الأولى إلى الاستثمار «الجنونيّ» في الآلات: المبادرة الخاصّة ودور الدولة

شملت المكننة 750 ألف هكتار استعمل فيها ما يزيد على 1300 جرّار، و500 حصّادة درّاسة، وكان تركزها الأساسي في الجزيرة وفي ريف حلب[80]، بعد أن كان عدد الجرّارات في عام 1949 هو 700 جرّار، وعدد الحصّادات 350 حصّادة، وكان عدد الجرّارات في الجزيرة منها نحو 450 جرّاراً، وكافة الحصّادات – الدرّاسات وجدت في الجزيرة[81]، كما ارتفع عدد المضخات من نحو 10 في عام 1943 إلى نحو 6 آلاف مضخة[82].

كان ذلك يعني أن قسمًا كبيرًا من الادّخار المحليّ قد آل في ديناميّة التحول من استثمارٍ إلى وسائل إنتاج حديثة بوصفها المصدر الأساس لتحقيق النموّ الاقتصاديّ، وبالتالي إلى استحداث المشاريع. وبلغ تحول الادّخار الخاص إلى استثمارٍ في مكننة وسائل الإنتاج شأوًا عظيمًا، إذ قدّرت قيمة الآلات

(79) منح الزعيم الحاج الحريري إضافةً إلى القرض نصف مليون ليرة سورية بإيصال استلام من وزارة الدفاع، انظر: «يومية السبت 17 أيلول 1949،» في: أرسلان، ص 888، والحوراني، ج2، ص 1035.

(80) إنماء سورية الاقتصادي، ص 62.

هناك خلاف في الأرقام بين تقرير المصرف الدولي وبين أحمد السمان، لكن هذا الخلاف لا ينفي أن الاتجاه العام تمثل في التوسع الكبير في المكننة، ويعطي السمان رقمًا أعلى للجرارات من الرقم الذي يعطيه تقرير المصرف، بينما يعطي رقمًا أدنى للحصادات الدرّاسات من أرقام المصرف. ويشير السمان إلى أنه استعمل في هذا التوسع نحو 6 آلاف محرك، وكانت أوسع المساحات المروية على الإطلاق هي المروية بواسطة المحركات التي دشنت بدء نهاية عصر «الغرّافات» في ري الأراضي بشكلٍ تراجعت فيه مساحة الأراضي المروية بواسطة الغرافات إلى 19044 هكتارًا فقط. وحتى أواخر عام 1954 بلغ عدد الجرّارات 700 جرار والحصّادات – الدراسات 300. انظر: السمان، محاضرات في اقتصاديات سورية، ص 16 و23.

(81) Bogosian, p. 154.

(82) السمان، محاضرات في اقتصاديات سوريا، ص 16 و23.

التي استوردت بين عامي 1951 و1954 بـ39 مليون ليرة سورية تقريبًا[83]، أي ما يزيد على ضعف إجمالي موازنات وزارة الزراعة خلال تلك الفترة، ونحو 14 في المئة من الكتلة النقدية المتداولة المقدرة في عام 1953 بـ280 مليون ليرة سورية[84]، لكنّ التوسع في امتلاك الجرّارات تحوّل إلى علامات نفوذٍ بشكلٍ بات فيه عدد الجرارات التي يملكها المزارع مبعثًا لتمييز القوّة والأبّهة في العلاقات الاجتماعيّة[85]. وبهذا الشكل بات الجرّار من محدّدات القوّة الاجتماعيّة. وكان من حقّ قوى القطاع الخاص أن تعتزّ بهذه القوّة، إذ قام نمو القطاع الزراعيّ في الجزيرة في النهاية على أكتاف القطاع الخاص، أو قطاع «الأفراد» كما كان يطلق عليه في الخمسينّيات[86].

أدّت الدولة في النصف الأول من الخمسينيّات ولا سيّما في مرحلة الشيشكليّ، دورًا مباشرًا في عملية مكننة الزراعة ورسملتها، بشراء الآلات وتوزيعها عبر «المصرف الزراعيّ» و«مكتب الحبوب»[87]. لكن المبادرات الأساسيّة كانت مبادرات القطاع الخاص الذي ألّف نحو خمس شركاتٍ كبيرةٍ لاستيراد الآليات الزراعيّة، وكان في عداد هذه الشركات شركة الآليات الزراعيّة المساهمة المغفلة التي ألّفها في القامشلي في أوائل شباط/ فبراير 1953 سبعة عشر مزارعًا من مزارعي الجزيرة، لاستيراد الآلات الزراعيّة وقطع تبديلها وإنشاء محلات لصيانتها وإصلاحها. وكان أبرز مؤسّسيها من المستحدثين الأوائل في منطقة الجزيرة من السريان، ومن بعض زعماء العشائر الكرديّة الذين

(83) «بيان وزير المالية عن حالة البلاد الاقتصادية والمالية، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير 1955،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 11 (4 شباط/ فبراير 1955)، ص 144.

(84) المصدر نفسه، ص 171 و176.

(85) داود، ص 294.

(86) رصد عياش في عام 1952 حمى توظيف الديريين مدخراتهم وأموالهم في شراء المضخات، ونصبها على ضفاف الفرات والخابور لزراعة القطن ووصفه بـ«الإقبال الجنوني». انظر: عبد القادر عياش، حضارة وادي الفرات، القسم السوري «مدن فراتية»، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، 1989)، ج1، ص 160.

(87) بلغ عدد الآلات التي وزّعتها خلال سنوات 1950-1954 عن طريق المصرف الزراعيّ ومكتب الحبوب 747 آلةً بين جرار ومحرك مائي ومضخة وحصادات ومحاريث. انظر: «بيان وزير المالية عن حالة البلاد الاقتصادية والمالية، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير 1955،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 11 (4 شباط/ فبراير 1955)، ص 144.

تحوّلوا إلى رأسماليّين زراعيّين في مرحلة رسملة الزراعة، وتوجيه الإنتاج إلى السوق العالميّة[88].

كانت شركة القامشلي من أبرز هذه الشركات بحكم تطويرها مهنة «المكننة» التي نقل الميكانيكيّون الأرمن المهرة في حلب خبراتهم إلى الجزيرة، ففتحوا ورشات الإصلاح والصيانة، وصهر المعادن وسكبها وخراطتها. وتمكّنوا بفضل التقدم التقني مع المهارة الفردية من صنع «ديسكات» الفلاحة (سكة الحراثة المؤلفة من مجموعة أقراصٍ معدنيّةٍ تسير وراء الجرّارة لحراثة التربة)، وصناعة «الترولة» (العربة الحديدية التي تربط بالجرّار وتستخدم للنقل)، وتصنيع قطع «التبدونل» وغير ذلك[89]. وبحلول عام 1953 كانت قد أسّست وكالات عدة للجرّارات والحصّادات الدرّاسات والديسكات والمضخات في القامشلي، وكان من أبرزها محلّات ووكالات معمار باشي إلى جانب كل من آل بستاني ورشدوني والجلاد ونجيب باقي وغيرهم.

بفعل هذه الطفرة في تحديث وسائل الإنتاج ومكننتها، بلغت مساحة الأراضي المروية المزروعة بالقطن في عامي 1952 و1953 نحو 180 إلى 200 ألف هكتار، بعد أن كانت 54 ألف هكتار في عام 1946، واستعمل فيها نحو 6 آلاف محرك، وكانت أوسع المساحات المرويّة على الإطلاق هي المساحات المروية بالمحرّكات[90].

شكّل ذلك جزءًا من التوسع الكبير في الأراضي المرويّة في سوريّة في مرحلة ما بعد الحرب، إذ بلغت مساحة الأراضي المروية في عام 1953 نحو 509000 هكتار، يقابلها 284000 هكتار في عام 1946[91]. وأدت مبادرات القطاع الخاص إلى التوسع المفرط في مساحة الأراضي المروية، فمقابل مساحة قدرها 48 ألف هكتار كانت ترويها المشاريع الحكوميّة، كانت المضخّات الخاصة تروي 250 ألف هكتار. وبحلول عام 1953 كانت المساحة التي يمكن

(88) «قرار رقم 126 تاريخ 12/ 2/ 1953 بالمصادقة على النظام الأساسي لشركة الآلات الزراعيّة المساهمة المغفلة،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 8 (26 شباط/ فبراير 1953)، ص 995.

(89) حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين**، ج4، ص 227.

(90) السمان، **محاضرات في اقتصاديات سوريا**، ص 16 و23.

(91) **إنماء سورية الاقتصادي**، ص 14-15.

المضخّات الخاصّة أن ترويها على أسسٍ اقتصاديّةٍ وصلت إلى ذروتها، «ولم يعد من الممكن زيادتها كثيرًا»[92]، وبدأ قانون «تناقص الغلّة» الاقتصاديّ بالعمل. وبحلول عامي 1952 و1953 كان القطن وبذوره يشكّلان نحو 38 في المئة و40 في المئة على التوالي من إجماليّ الصادرات السورية[93].

5- أزمة عام 1950

واجهت سورية في عام 1950 موسمًا محبطًا في إنتاج الحبوب الشتوية، وغدت مستوردًا صافيًا للقمح، حيث ارتفع كيلو الحنطة من 26 قرشًا إلى نحو 30 - 40 قرشًا في السوق السوداء[94]. وكانت عادة معظم السوريين هي تموين المنزل بالقمح، وطحنه وعجنه ثم إرساله إلى الأفران. وشكّل سماح الحكومة في البداية بتصدير الحبوب أحد أبرز أسباب الشح، إذ إن محصول القمح لم يكن يفي باكتفائها الذاتي. وحين منعت الدولة عملية تصديره، قامت عملية تهريبه على قدم وساق بسبب ارتفاع السعر الذي تدفعه مراكز الحبوب التركية عن السعر الذي حددته الحكومة السورية. ولم يكن تهريب القمح بسبب مناخ الحرب فحسب، بل بسبب رداءة موسمه في تركيا والعراق أيضًا، ففي العراق كاد إنتاج القمح لا يكفي الاستهلاك المحلي[95]. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1950 رصد ارتفاع سعر طن القمح من 215 إلى 310 ليرات سورية خلال أيام معدودة بسبب ارتفاع وتيرة التهريب و«الاحتكار» في آنٍ واحدٍ[96].

استوردت حكومة حسن الحكيم في ضوء هذه الأزمة في تشرين الأول/ أكتوبر 1951 بعد مفاوضات شاقة مع الحكومة التركية، 25 ألف طن من القمح.

(92) إنماء سورية الاقتصادي، ص 18-19.

(93) إنماء سورية الاقتصادي، ص 6.

(94) مداخلة سعيد إسحق، «مذاكرات المجلس النيابي في الجلسة الثانية في 4 تشرين الأول 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 6 (31 كانون الثاني/ يناير 1951)، ص 13.

(95) سؤال رزق الله انطاكي، «الجلسة الأولى في 21 أيار 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 53 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 10.

(96) «سؤال عارف الطرقجي عن التدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من تهريب القمح واحتكاره، الجلسة السابعة والعشرون في 28 كانون الأول 1950،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 53 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 815.

كان سعر كيلو القمح الذي قبلت به الحكومة التركية أخيرًا أعلى من التسعيرة التي حددتها الحكومة، إذ كان ثمن كيلوغرام القمح التركي 32,5 قرشًا سوريًا، وقدرت خسارة الخزانة نتيجة هذا السعر بنحو ستة ملايين ليرة سورية[97]. وكانت هذه الكمية في الواقع جزءًا مما تمكّنت الحكومة من تأمينه حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1951 وهو 60 ألف طن[98].

على الرغم من أن الأتراك شنّفوا آذان حسن الحكيم بأنهم سيبيعون القمح لسورية إكرامًا لوجوده على رأس حكومتها بسبب تعاطيه الإيجابي مع مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، و«كنجدة شخصية له» بسبب دخول حكومته في مرحلة الانهيار[99]، فإن جزءًا من القمح التركي كان عبارة عن قمح سوري مهرّب يشتريه المركز التركي الحدودي للحبوب الذي يقع على مسافة أقل من مئة متر عن المركز السوري بقيمة 29 قرشًا للكيلوغرام الواحد، ويبيعه بسعر أعلى من الحكومة السورية[100].

لم يكن هناك مفر من التسريع بالصفقة، إذ كانت دمشق على حافة الجوع، ولم يكن الدقيق المتاح يكفي لأكثر من أسبوعين[101]. وكانت محافظات عدة أخرى مثل «محافظة اللاذقية تعاني مجاعة أو شبه مجاعة»[102] نتيجة ندرة الحبوب. وحدثت تظاهرات كبيرة ضد احتكار كبار التجار القمح، وسجل

(97) عن مجريات هذه المفاوضات انظر: أرسلان، ج3، ص 1193 و1202، ومع: محمد سعيد الزعيم، **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1953** (حلب: مطبعة الضاد، 1953)، ص 13-14 و21.

وجه سعيد اسحق سؤالًا إلى وزير المالية يتساءل فيه عن شراء الحكومة القمح التركي بسعر أعلى من السعر الذي تشتري فيه القمح السوري. انظر: «سؤال سعيد إسحق، الجلسة الثانية عشرة في 29 تشرين الأول 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 282.

(98) محمد المبارك (وزير الزراعة)، «الجلسة الحادية عشرة في 23 تشرين الأول 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 270

(99) حسن الحكيم، **مذكراتي**، ج 2 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1966)، ج2، ص 58.

(100) «سؤال سعيد إسحق، الجلسة الثانية عشرة في 29 تشرين الأول 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 13 و282.

(101) الحوراني، ج3، ص 1396، والحكيم، ج2، ص 58.

(102) «أحمد علي كامل، مداخلة سعيد إسحق، مذاكرات مجلس النواب في الجلسة الثانية في 4 تشرين الأول 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (31 كانون الثاني/ يناير 1951)، ص 14.

منها في المداولات النيابية «مظاهرات دامية في حمص قمعتها الحكومة بشدة، وأخرى في حماة»[103].

6- المكننة وطفرة العائد

كان الاستثمار بالآلات مغريًا، إذ كان المستثمر الرأسمالي يحرث أرض الملاك ويبذرها ويحصدها ويدرس إنتاجها بالآلات، ثم يتقاسم وإيّاه المحصول مناصفةً. لكنّ أرباحه الصافية كانت فاحشةً، حيث كان يربح سنويًّا ما يعادل ثمن الآلات التي استخدمها[104]. وفي الجزيرة حيث تكثر الأراضي بالنسبة إلى اليد العاملة، فإن الجرّارات والحصّادات شكلت العامل الأهم في الإنتاج، واستأثر أصحابها بالحصة الأكبر من حصيلة الإنتاج[105]، مقابل دفع تكلفته[106]، لكن بعد تنافس تجار المدن على الاستثمار في الجزيرة قفزت قيمة إيجار الأرض إلى 20 - 30 في المئة، وأحيانًا إلى ثلث المحصول الإجمالي للأرض الذي كان يطلق عليه اسم «الحاصل»[107]. ثم سرعان ما تطوّرت العلاقة بين المالك والمُستثمر، إلى انخراط المَلّاك نفسه في عملية الاستثمار بالشراكة مع التاجر، بأن يقدم المالك نصف البذار ويقدم المستثمر النصف الآخر ويقوم بالعمليّات الزراعيّة كافّة، ثم يجري تقسيم «الحاصل» بالمناصفة بينهما. وفي حال تقديم المالك البذار كلها فإنه كان يحصل على 60 في المئة من «الحاصل»[108]. لكنهم في المناطق المروية في أقصى الشمال الشرقي من الجزيرة، حيث يكثر هطل

(103) جلال السيد وهاني السباعي وراتب الحسامي، «مذاكرات مجلس النواب، في الجلسة الرابعة في 8 تشرين الأول 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 7 (7 شباط/ فبراير 1951)، ص 73.

(104) السمان، **محاضرات في اقتصاديات سوريا**، ص 23 و25.

(105) تحكّمت ملكية العوامل ذات الأهمية في الإنتاج بتوزيع العائد الزراعيّ، ففي المناطق المروية كان صاحب المضخة يحصل على 45-60 في المئة من إجمالي الإنتاج، لكن في الجزيرة حيث تكثر الأراضي قياسًا على اليد العاملة فإنها تؤجَّر لقاء 10-15 في المئة من إجمالي الإنتاج. انظر: **إنماء سورية الاقتصادي**، ص 31.

(106) كانت تقع على المستثمر تدبير نفقات الفلاحة، وثمن البذار، وأجرة البذر، وتسديد أقساط الآلة، وأثمان المحروقات، والأكياس الفارغة، والنقل. انظر: حنا، **من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي**، ج4، ص 243-244.

(107) داود، ص 292.

(108) داود، ص 293.

الأمطار، فإن مالك الأرض، أو واضع اليد، كان يحصل على 20 – 25 في المئة من المحصول، لكن على العموم تمكّن مستثمرو المدن من أن يتحوّلوا خلال فترة وجيزةٍ إلى مالكين كبار في الجزيرة[109].

في هذا السياق جنى مزارعو القطن في الجزيرة وغيرها في عام 1951 من موسمه «ما يوازي ثرواتهم كلها»[110]. وكان يقال يومئذ «سنة واحدة تكفي للإثراء من زراعة القطن متى كانت الأرض واسعة»[111]. أمّا بالنسبة إلى الحبوب التي كانت قد شهدت ثورتها في مرحلة «الانطلاق» في الأربعينيّات وحوّلت الجزيرة إلى ثاني منتجٍ لها بعد حلب، فغدت الجزيرة في مرحلة الثورة الزراعيّة في النصف الأول منَ الخمسينيّات تحتل المرتبة الأولى، إذ توسّعت المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتويّة مثل القمح والشعير من 75 ألف هكتار في عام 1938 إلى 244 ألف هكتار في عام 1945، ثم إلى 1,34 مليون هكتار في عام 1953[112]. وتطوّر إنتاج الجزيرة من الحبوب في إطار هذا التوسع الكميّ في المساحة المزروعة من 5000 طن في عام 1930 إلى ما يزيد على مليون طن في عام 1954، أي بنحو 200 مثل[113]، وعلى الرغم من التكلفة المرتفعة للإنتاج، كان عائد الهكتار الواحد في الجزيرة أعلى بالقيمة المطلقة من نظائره في المناطق السوريّة الأخرى، حيث كان هذا العائد يُعادل عائد الهكتار في الولايات المتحدة، وأعلى من عائده في كندا وأستراليا والأرجنتين[114]. وكان يمكن أن يكون هذا الإنتاج أكبر من ذلك في ضوء معادلة العلاقة بين الناتج المحتمل الكامن والناتج المحقّق، أو مسألة الإنتاجيّة، إذ كانت إنتاجيّة الهكتار الواحد الفعليّة دون إنتاجيّتها المحتملة بسبب اعتمادها على التوسع الكمي الأفقي التي تبلغ في حدّها الأعظم في السنوات «الطيّبة» نحو 600 كيلو غرام، بينما راوحت إنتاجيّتها في البلدان الأوروبيّة بسبب استخدامها الاستثمار المكثف

(109) حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين، ج4، ص 220 و316.

(110) «يومية 25 شباط 1951،» في: أرسلان، ص 1114.

(111) «شهر حزيران (خلاصة) 1951،»: في: أرسلان، ج2، ص 1167.

(112) إنماء سورية الاقتصادي، ص 14–15.

(113) بيير معمار باشي، «سورية خطت في ميدان الزراعة خطوات جبارة،» الجندي، العدد 203 (21 نيسان/ أبريل 1945).

(114) Bohgosisn, p. 146.

بين 1,5 و2,6 طن في الهكتار الواحد[115]. وهو ما يعبّر عن مدى الثورة التي شهدتها الجزيرة في غضون عقدين فقط، وتحول إنتاجها من «الكفاف» إلى التصدير. وتمتع القمح السوري على مستوى العلاقة مع السوق العالميّة بميزةٍ نسبيّةٍ، إذ إن سوريّة تحصد قمحها في الظروف الطبيعية بنحو شهر تقريبًا قبل أميركا وأوروبا، وتجد سوقًا خارجيّةً واسعةً له بسبب قساوته التي تمكّنه من صناعة المعكرونة والمعجّنات[116]، من هنا جنى المزارعون أرباحًا كبيرة من هذه الطفرة في الإنتاج، على الرغم من ارتفاع تكلفته بالنسبة إلى تكلفته في البلدان الأخرى المنتجة للقمح، ولا سيّما تكلفة النقل الباهظة التي كانت فيها أجور نقل المحصول من الجزيرة إلى اللاذقية في الخمسينيّات تفوق أمثالها من اللاذقية إلى ميناء انفرس في بلجيكا، فكانت قيمة نقل طن الشعير من الجزيرة إلى اللاذقية تبلغ 60 ليرة سورية من أصل مبيعه البالغ 75 ليرة سورية، بينما راوحت أجور نقل الحنطة من الجزيرة إلى حلب بين 25 – 30 في المئة من ثمن مبيعه[117].

شكّل العائد الكبير للمحاصيل البضاعيّة والتصديريّة، وولادة الترابطات الخلفيّة (بين الصناعة والزراعة في شروط حماية الإنتاج الصناعيّ المحليّ، بحيث باتت الصناعة التحويلية ولا سيّما النسيجيّة والغذائيّة أكثر اعتمادًا على المواد الزراعيّة الخام)، والترابطات الأماميّة بين القطاعات الاقتصادية كافة من صناعة وخدمات، وبين القطاع الزراعيّ، أحد أهم عوامل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي من 1140 مليون ليرة سورية في عام 1952 إلى 1360 مليون ليرة سوريّة في عام 1953، فإلى 1500 مليون ليرة سورية في عام 1954،

(115) السمان، محاضرات في اقتصاديات سوريا، ص 31.

(116) إنماء سورية الاقتصادي، ص 101.

(117) داود، ص 377.

في أواخر عام 1951 كانت حصة الطرق التي يمكن استخدامها خلال فصول السنة كلها محدودةً جدًا من إجمالي مساحة المحافظة البالغة 21500 كلم². وكانت مصممةً لنقل 35 ألف طن بينما بات المحصول مع الثورة الزراعيّة يصل إلى 350 ألف طن (ص 302). وحيث لم يتجاوز طول هذه الطرق في مناطق المحافظة كافة 380 كلم فقط، كان المسفلت منها 40 كلم فقط. انظر: Bohgosisn, p. 220.

«مشروع قانون بتحديد برنامج الطرق ذات الأهمية الاقتصادية، مذاكرات مجلس النواب/ الجلسة الثانية عشرة في 29 تشرين الأول 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 307–312.

حيث كان عام 1954 «من أفضل السنين الزراعيّة إنتاجًا ودخلًا وتصديرًا»، على الرغم من تدني قيمة المحاصيل التصديريّة في السوق العالميّة[118]. وشكّل هذا التوسّع أساس استقرار الإطار الكلي للاقتصاد السوري وتوازنه في النصف الأول من الخمسينّيات، وبرز ذلك من خلال مؤشّر انخفاض البطالة إلى معدّلاتٍ دنيا، واستقرار سعر الصرف، وانخفاض المديونيّة الخارجيّة، وارتفاع كميّة الاحتياطيّ النقديّ من الذهب والقطع الأجنبي في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 عما كانت عليه في التاريخ نفسه في عام 1953 بمقدار 34,1 مليون ليرة سورية، أي بمعدّل 23,3 في المئة. وتعادل هذه الكميّة قيمة مستوردات البلاد العاديّة خلال أربعة أشهر ونصف الشهر، بينما كانت لا تغطّي في عام 1953 أكثر من شهرين فقط[119].

رابعًا: الوجه الآخر للثورة الزراعية: إشكاليّات التنمية

1- الأربعون الكبار: طبقة كبار الملّاك المترسملين

تعود جذور توسع ملكيّة الأرض الكبيرة في الجزيرة إلى السياسة الفرنسيّة في عامي 1940 و1941[120]. في غضون أربع سنواتٍ لا أكثر (1941-1945)، كان التنافس بين رؤساء العشائر على وضع اليد على الأرض شديدًا للاستحواذ بأكبر قدرٍ ممكنٍ من الأراضي، ومحاولة تسجيلها على حساب فلاحيها، وهو ما وصفه زكريّا في منتصف الأربعينيّات بالشكل التالي: «إن الواحد منهم يمتلك ألوف الهكتارات، ويحرم الألوف من مساحة أشبارٍ»[121]. ولهذا لم يكن مستغربًا أن ترتفع بعد سنتين من هذا القرار ولا سيّما في عام 1943 وتيرة استيلاء شيوخ

(118) ساهمت عوامل أخرى يأتي في مقدمها الازدهار الصناعي وازدياد حركة العمران، انظر: «بيان وزير المالية عن حالة البلاد الاقتصاديّة والمالية، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 11 (2 شباط/ فبراير 1955)، ص 138.

(119) «بيان وزير الماليّة عن حالة البلاد الاقتصاديّة والماليّة، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير 1955»، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 11 (2 شباط/ فبراير 1955)، ص 171.

(120) Velud, Tome 3, p. 44-45.

انظر النص الكامل للقرار في: زكريا، ج1، ص 327-329، ونص الأراضي الممنوحة من أملاك الدولة (ص 338-339).

(121) زكريا، ج1، ص 320.

العشائر ومتنفذي الأقضية والموظفين الكبار على أراضي الدولة في الجزيرة بموجب ما أتاحه «النظام الخاص» الفرنسيّ في عامي 1940 و1941، والتي كان يشملها مشروع ري الخابور (تل مغاص) [122]. وكان في مقدّمهم في المنطقة الشيخ عبد العزيز المسلط الذي غدا في هذه الفترة تحديدًا، بعد تقاسم السلطة مع شقيقه زعيم جبور الشمال، مسيطرًا على الأراضي التي يرويها هذا المشروع، حتى كادت «أن تكون حكرًا عليه» على حد وصف وصفي زكريا[123]. وفي عام 1950، غدت الملكيّة الكبيرة والمتوسطة هي السائدة في الجزيرة. واحتلّت الجزيرة بذلك المرتبة الثالثة على مستوى الملكيّة الكبيرة بعد كل من دمشق (43 في المئة) وحلب (35 في المئة)، في حين لم تشكّل الملكيّة الصغيرة (أقل من 10 هكتارات) أكثر من نحو ربعها تقريبًا، وتركزت حول الضواحي أو ضفاف المجاري المائيّة[124].

غدا استيلاء رؤساء العشائر على الأراضي وتسجيلها بأسمائهم وحرمان الفلاحين من حيازاتهم تقليدًا، مثل حالة محمد بن محمد عباس، الزعيم المُهاب والكريم والمحارب القوي الشكيمة للدوركانيين، والذي قتله ضابط

(122) أحمد قنبر، «الجلسة السادسة عشرة في 7 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 28 (28 حزيران/ يونيو 1951)، ص 448.

وضعت خطة شق القناة في عام 1940 وبوشر في عام 1941 بالعمل فيها. وهي تبتدئ من موقع تل مغاص على الخابور، وتسير بمحاذاة النهر حتى ضاحية الحسكة، ثم تقطع نهر الجغجغ وتعود لتصب في الخابور. وبلغ طولها 60 كلم، كانت معدةً لتروي نحو 9 آلاف هكتار. وفي أواخر عام 1954 زرع القطن على مجاريها. وفي عام 1958 وصلت القناة إلى ضفة الجغجغ. انظر: داود، ص 274، وقارن مع: عباس، **الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية**، ص 31-32.

(123) أدّت النزاعات التقليدية على زعامة العشيرة بين براغماتية عبد العزيز وجميل المسلط الكبير إلى تقاسم السلطة في العشيرة التي ستنقسم بعد فترة قليلة إلى جبور الشمال بزعامة عبد العزيز ومركزها في منطقة تل براك بين القامشلي والحسكة، وجبور الجنوب بزعامة كلّ من عبد العزيز وهواش المسلط، وتمركزها وانتشارها جنوب الحسكة. انظر: زكريا، ج2، ص 643.

(124) كانت الأراضي المزروعة تشكل في عام 1950 ربع مساحة الأراضي القابلة للزراعة (غير المزروعة). وشكّلت الملكيّة الكبيرة (أكثر من 100 هكتار) ما هو أكثر من ثلث مساحتها الإجمالية (34 في المئة). وتستند هذه الأرقام إلى تقرير حكومي عن مساحة الملكية في الجزيرة وفق معايير الملكية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ويلاحظ منها أن الملكية المتوسطة (بين 10 - 100 هكتار) هو الأكبر، أو أكثر من النصف. لكن ينبغي ألا يخدعنا ذلك، فوجود الملكية المتوسطة لا يعني أن مالكيها هم الذين يستغلونها. قارن مع: Boghosian, p. 125.

الاستخبارات الفرنسي في عام 1923 بطريقةٍ وحشيّةٍ، إذ قام محمد الثاني هذا ببناء قريةٍ حول منزله، استقر فيها عدد من فلاحي العشيرة وغيرها، لكن حين سجّل الأراضي باسمه وأسماء أطفاله في مطلع الخمسينيات فقد هؤلاء الفلاحون استقلاليّتهم وحيازاتهم[125].

كان هناك عدد كبير من أمثال عبّاس، لكن المثال الأكبر، والذي أثار جدلًا حادًّا تمثّل في استيلاء الشيخ عبد العزيز المسلط على نحو مليون دونم بل على مليون ونصف مليون دونم بحسب تقديراتٍ أخرى، من أراضي الجزيرة وانفراده بتسجيلها باسمه. وقد سخّن ذلك من طرح المسألة الفلاحية التي كانت إحدى أبرز قضايا الخلاف بل الصراع في مجلس النواب السوري كما في المجتمع، إذ اعترض شقيقه الشيخ جميل مسلط باشا، شيخ جبور الجنوب عليه، وفضح عمليّة الاستيلاء بأن أصدر بيانًا بذلك، وانتقلت القضيّة إلى مجلس النواب[126]، ما أثار جدلًا نيابيًّا سياسيًّا حادًّا في سياق بروز المشكلة الفلاحيّة في سورية، وتحوّلها إلى أحد أبرز قضايا الصراع فيه منذ عام 1950 إبان صوغ الدستور[127]، فبالتواطؤ ما بين كبار الملاك والبيروقراطية كان ممكنًا أن تتحوّل «عمليّة تسجيل أراض تبلغ مساحتها 30 ألف دونم قد انقلبت في أثناء التسجيل إلى 3

(125) مارتن فان بروينسن، الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين (بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 228-229.

(126) في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1950 وصلت إلى مجلس النواب برقيات عدّة تعكس ارتفاع حدة الصراع بين الشيخين، وكان بعض هذه البرقيات يستنكر الحملة في بعض الصحف على النائب عبد العزيز المسلط، بينما كان بعضه الآخر يشكو من قيام المسلط بغصب أراضيهم. انظر: «الجلسة الثامنة عشرة في 1 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 28 (28 حزيران/ يونيو 1951)، ص 495.

(127) وصف نائب إدلب محمد العاشوري في7 كانون الأول/ ديسمبر 1950 سيطرة المسلط على هذه المساحات الشاسعة من الأراضي بـأنها عمليّة «اغتصاب» لأراضي الفلاحين استخدم فيها المسلط «سطوته وقوّة نفوذه»، وطالب المسلط الذي كان عضوًا في الجمعيّة التأسيسيّة، ثم في مجلس النواب بـ«أن يدفع عن نفسه هذه التهمة، وأن يدحضها»، وطالب بالتحقيق بها لأنها لو صحّت لكانت «أسود صفحةٍ في تاريخ هذا الوطن». انظر: محمد العاشوري، «الجلسة السادسة عشرة في 7 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 28 (28 حزيران/ يونيو 1951)، ص 446.

ووصف نائب حماة أكرم الحوراني ذلك بـ«الأعاجيب»، حيث «إن أراضي الدولة تنتقل بسرعة إلى أيدي الإقطاعيين في حين أن الفلاحين والبدو الرحل الذين أقمنا الدنيا وأقعدناها لتحضيرهم واستيطانهم في الأراضي يُحرمون من هذه الأراضي». انظر: الحوراني، ص 446.

ملايين دونم»[128]، بل أن يحاول بعض رؤساء العشائر تسجيل الأراضي باسم جنينٍ لا يزال في مرحلة الحمل[129]، كما كان معتادًا صرف المسؤولين نفوذهم في استثمار الأراضي[130].

شكّل ذلك أساس المطالبة بتأليف لجنةٍ برلمانيّةٍ للتحقيق في تسجيلات أملاك الدولة منذ عام 1943 «وحتى اليوم»[131]، وكانت هذه ثاني مطالبة في

(128) محمد المبارك، «الجلسة السادسة عشرة،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 28 (28 حزيران/ يونيو 1951)، ص 446-447.

(129) يروي عبد الهادي عباس أن «أحد شيوخ العشائر، وهو من كبار الملاك، تقدم بطلب إلى القاضي العقاري لتسجيل مساحةٍ كبيرةٍ تزيد على خمسة آلاف هكتار باسم أطفاله الذين زعم أنهم يتصرفون بهذه الأرض تصرفًا هادئًا علنيًّا مكسبًا لحقّ التسجيل. وبعد تقديمه هذا الطلب علم أن زوجته حامل، وحدس أنها ستلد ذكرًا أسماه سلفًا عبد الكريم، فحشر اسمه بين المتصرفين بالأرض. وبعد فترة من تأجيل المحاكمات ولد عبد الكريم، وسجل في دوائر الأحوال المدنيّة وتقدم والده بقيد نفوسه إلى القاضي العقاري الذي قضى باسم الشعب بتسجيل الأرض باسم الطفل استنادًا إلى تصرفهم الهادئ العلني من دون معارض ولا منازع طوال المدة القانونيّة التي تخوّلهم حق تملك الأرض بالحيازة». انظر: عباس، **الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية**، ص 32.

في هذا السياق أشار نائب حلب عن حزب الشعب أحمد قنبر، وكان وزيرًا للأشغال، إلى أن «الموضوع أعمق وأخطر من ذلك بكثير»، و«أن هناك ملايين الدونمات من الأراضي قد انتزعت من أملاك الدولة العامة والخاصة، عن طريق التحايل حينًا، وعن طريق التواطؤ مع الحكّام أحيانًا أخرى». انظر: أحمد قنبر، «الجلسة السادسة عشرة في 7 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 28 (28 حزيران/ يونيو 1951)، ص 447.

كان من حالات استخدام النفوذ قيام الأمين العام لوزارة الزراعة باستغلال منصبه، وتسجيل مراع في قرية جلميد باسمه بالتواطؤ مع مدير أملاك الدولة. انظر: «ملخص تقرير لجنة التحقيق الخاصة بالقضية، أورده إحسان الحصني في سؤال للحكومة عن القضية، الجلسة الحادية عشرة في 20 تشرين الثاني 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 23 (28 أيار/ مايو 1951)، ص 299.

(130) أخذت الشكوى تتصاعد من استحصال عبد الحسيب عدي (حوراني) على أمر منه باستثمار الأراضي التي يتصرف بها أمين الموصلي وشركاه منذ سنين في الحسكة، وهو من أهالي حمص. انظر: «برقية من أمين الموصلي في الحسكة يشكو من استحصال السيد عبد الحسيب عدي على أمر من مقام محافظة الجزيرة باستثمار الأراضي التي يتصرف بها هو شركاه منذ أربع سنوات، الجلسة العشرون في 14 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 29 (30 حزيران/ يونيو 1951)، ص 550.

انظر سؤال عبد الحسيب رسلان عن ذلك، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 29 (30 حزيران/ يونيو 1951)، ص 551. وسؤال من النائب عبد الحسيب رسلان عن حقيقة استثمار أحد الأشخاص أراضيَ في الجزيرة من دون مبرر قانوني بأمر المحافظ والنائب العام، في: «الجلسة العشرون في 14 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 29 (30 حزيران/ يونيو 1951)، ص 551.

(131) «اقتراح تقدم به تسعة نواب، الجلسة الحادية عشرة في 20 تشرين الثاني 1950،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 23 (28 أيار/ مايو 1951)، ص 299.

تاريخ المجلس النيابيّ السوريّ بالتحقيق في تسجيل هذه الأملاك، بعد مطالبة خليل إبراهيم باشا وعلي الزوبع في عام 1943 بفسخ تسجيلات الأراضي كافّة التي نتجت من التواطؤ بين موظفي الدولة واللجنة العقاريّة الاستثنائيّة الفرنسيّة الخاصّة بالجزيرة، وأدّت إلى «غصب أراضي الفلاح المسكين»[132]. وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 1950 وافقت لجنة الدستور على تأليف لجنةٍ نيابيّةٍ للتحقيق في تسجيلات أملاك الدولة منذ عام 1943 وحتى اليوم، واقترحت أن «يتوسع التحقيق ليشمل حتى الأراضي المسجّلة قبل هذا التاريخ»[133]، لكن هذه اللجنة لم تستطع أن تفعل شيئًا. ومع ذلك تمكن عبد العزيز المسلط من التوسع في تسجيل الأراضي بقرار من القاضي العقاري من دون سند تمليكٍ طيلة الأعوام 1952 - 1955[134]. وحين وصلت الثورة الزراعيّة إلى ذروتها في عام 1954 رصد تقرير بعثة البنك الدولي محدوديّة ما تبقّى للدولة من أراضيها، وأن معظمه «أفقر من أن يصلح للاستيطان الناجح»[135]. وأخفقت محاولات الدولة استرداد أملاكها، بما في ذلك محاولة العقيد أديب الشيشكليّ خلال عامي 1952 و1954 استردادها. أما نمط الملاك الرأسمالي لأراضي الجزيرة، فتنمذج في شركة أصفر ونجار. وكانت الشركة تشتري القرى، وتحرث أراضيها، لكنها كانت تبني قرى جديدة يعمل فيها عمال زارعيون غير فلاحين. وكان عدد القرى الذي ملكته الشركة حتى عام 1958 بلغ 62 قريةً ومزرعةً[136]،

(132) طالب خليل إبراهيم باشا وعلي الزوبع بفسخ القرارات كلها التي صدرت عن هذه اللجنة. انظر: «الجلسة الرابعة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1943،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ص 189.

في جلسةٍ أخرى وصف خليل إبراهيم باشا عمل اللجنة بأنه «مخالفة للقوانين والإنصاف»، وأن «عملها هو غصب أراضي الفلاح المسكين من يده، وتسليمها مقابل منفعة شخصية إلى أصحاب الثروات والنفوذ كسماسرة تحت يد اللجنة المذكورة». وطالب «بالتحقيق مع الموظفين السوريين الذين اشتركوا بهذه الأعمال». انظر: خليل إبراهيم باشا، «الجلسة الخامسة، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ص 218.

(133) «تقرير لجنة الدستور بالموافقة على اقتراح تأليف لجنة تحقيق في التسجيلات التي جرت على أملاك الدولة، الجلسة الحادية والعشرون في 16 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، ص 599.

(134) حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين**، ج4، ص 279.

(135) **إنماء سوريّة الاقتصادي**، ص 47.

(136) حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين**، ج4، ص 240.

كان ما لا يقل عن 55 قرية ومزرعة منها قد اشترته أو بنته خلال مرحلة الانطلاق والثورة الزراعيّة، وكان ما لا يقل عن خُمسها قد اشترته من شيوخ عشيرة طيّ[137].

في الخلاصة، ازدادت مساحة أراضي الدولة الموضوع اليد عليها من أقوياء العشائر والوجهاء المحليّين ومستثمري المدن من 323 ألف هكتار في عام 1947 إلى 1683000 هكتار في عام 1958، وسيطر على معظمها أربعون ملاكًا فقط[138]. وكانت تستثمر القسمين الشمالي والأوسط من محافظة الجزيرة كلها تقريبًا، وتعادل مساحتيهما نحو مليون هكتار، بحيث لم يبق من الجزيرة منذ عام 1955 من الأراضي القابلة للزراعة أكثر من 150 ألف هكتار، لم تمتد إليها سكة الحراثة[139].

2- ارتفاع قيمة الأرض والصراع بين كبار الملّاك: التراضي والقضاء والحرب

أدّى التحول من مرحلة وفرة الأرض الزراعيّة، أو القابلة للزراعة إلى مرحلة ندرتها، إلى ارتفاع «فلكيّ» بالمعايير السورية لقيمتها، وارتفع سعر متر الأرض تبعًا لذلك مئات الأمثال، إذ كانت القرى والمزارع القريبة من القامشلي تُعرَض قبل الحرب العالميّة الثانية بأبخس الأثمان، لكن مع الثورة الزراعيّة

(137) بحلول عام 1932 كانت الشركة قد أُسست، وتعاقدت مع عشيرة حرب العربية لبناء القرى، وإسكان المهاجرين، وفلاحة الأراضي، ثم اشترت عددًا من القرى، وأقامت سدًا لتخزين المياه واستعمالها في ري الأراضي المزروعة بالأرز. انظر: نجار، ص 36.

(138) حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ج4، ص 137.

الذين يملكون ما يزيد على 1600 هكتار، فعددهم 40 شخصًا، يملكون 276847 هكتاراً، أي 18,8 في المئة من مجموع مساحة الأراضي التي تزرع الحبوب، بينما عدد من يملكون بين 801 و1600 هكتار هو143 شخصاً يملكون 161649، أي أنهم يملكون 11 في المئة من مجموع تلك الأراضي، وأن الفرد يملك 1130 هكتارًا. انظر: الشريف، ص 108-109.

(139) كان القسمان الأوّلان هما القسمان المزروعان والقابلان للزراعة، بينما القسم الثالث كان يسمى بأراضي الشعير والقسم الرابع عبارة عن أراض لا تصلح ضمن نمط استثمار الأرض السائد سوى للمراعي. يعتمد اسكندر داود في إنتاج هذه الأرقام على دراسة الصور الجوية التي جرى إنجازها في عام 1956 في إطار بعثة خبير منظمة التغذية والزراعة فان لير الذي قدم تقريرًا مفصّلًا إلى وزارة الزراعة اعتمد عليه داود. انظر: داود، ص 251.

ورسملة الزراعة ومكننتها، وارتفاع وتيرة الاستثمار الزراعيّ، ارتفعت أسعارها بشكل «خيالي»، ففي عام 1935 بيعت إحدى القرى القريبة من القامشلي بأربعة آلاف ليرةٍ تركيّةٍ، بينما قدّر ثمنها في عام 1958 بـ 350 ألف ليرةٍ سوريّةٍ، وبيعت قرية أخرى في عام 1938 بـ 5 آلاف ليرة سورية، ثم بيع نصفها في عام 1956 بـ 400 ألف ليرة سورية[140].

نتيجة ارتفاع قيمة الأرض، فإن فضّ النزاعات بين الملاكين والمستثمرين، أو بين الملاكين المترسملين، كان يجري إما بطريقة التراضي، أو النزاع القضائي، أو الحرب العشائريّة الضارية. وكانت حالة التراضي هي حالة الباشات «المليّين» الذين فسخوا الشراكة مع شركة أصفر ونجار، وبحلول عام 1956 كانت الأراضي قُسّمت بالتراضي بين الفريقين، واستقل كل منهما بما لديه. وبُنيت في سياق تلك الشراكة بين الباشات وشركة أصفر ونجار قرى حديثة عديدة مجهّزة بمولدات كهربائية مثل العزيزية ومخيّلة وأبو الصون[141]، بينما تنمذجت حالة القضاء في النزاع على ملكيّة أرض المطار بين عبد الباقي نظام الدين وأشقائه من جهة، وبين آل قدور بك من جهةٍ ثانيةٍ، إذ تسبّب استيلاء عبد الباقي نظام الدين على مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي الزراعيّة الخصبة في الجزيرة بنشوب نزاع حادٍّ بين الأشقاء على «ملكيّتها، وبدأت هذه الشكاوى ضد نظام الدين[142]، وكان استيلاء نظام الدين على الأرض التي اختيرت موقعًا لإقامة مطار القامشلي الأكثر حساسيّة في حلقات الصراع، لأنّ موازنة عام 1948 خصّصت 350 ألف ليرة سورية لإنشاء المطار و«تزفيته»[143]. وكان ثمن هذه الأرض حين بيعت أول مرة في أواخر الثلاثينيات 5 آلاف ليرة سورية فقط، لكن مشروع المطار رفع سعر نصف أراضيها التي ستُضم إلى أرض المطار في أوائل الخمسينيات إلى 400 ألف ليرة سورية[144]. فقد ارتفع

(140) حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين، ج4، ص 239.

(141) داود، ص 322.

(142) «عريضة من السيد كمال عبد القادر يشكو من تصرفات مدير أملاك الدولة والسيد عبد الباقي نظام الدين على أملاك الدولة، الجلسة الثانية عشرة في 25 تشرين الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (31 أيار/ مايو 1950)، ص 332.

(143) «مشروع قانون بتوزيع بعض الاعتمادات، الجلسة الثالثة والعشرون في 29 أيار 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 46 (28 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، ص 454.

(144) داود، ص 212.

سعر متر الأرض في مدينة القامشلي من قرش واحد في المناطق المنظمة في الثلاثينيات إلى 500 ليرة سورية في الخمسينيات، أي تضاعف سعر المتر المربع خلال إحدى وثلاثين سنة أكثر من 399 مثلاً[145]. وتعرّض نظام الدين وهو وزير في حكومة العظم الثالثة لدعوى ضده، وحكم عليه فيها[146]، لكن هذا الحكم القضائي لم يؤثر في استمرار استثماره الأرض[147]. وتمفصل هذا الخلاف بين بلدية القامشلي ونظام الدين حول ملكّية أرض المطار مع نشوب خلافٍ كبيرٍ بينه وبين أشقّائه وصل إلى القضاء، وبينهم وبين بلديّة القامشلي التي تمسّكت بملكيتّها للأرض بوصفها من أراضي الدولة. وأضيف إلى هذا الخلاف المتشعّب بعد صدور قانون الإصلاح الزراعيّ وتطبيقه مشكلة أخرى مع مؤسّسة الإصلاح الزراعيّ التي آلت إليها ملكية الأرض. وحتى أواخر الانفصال لم تكن المشكلة قد حلّت[148].

أما حالة الصراع الضاري التي كانت تأخذ شكل الحربِ العشائريّة، فتنمذجت في أراضي وادي الردّ، ولا سيما بين عشيرة شمّر الخرصة وطيّ[149]. وتقع هذه الأراضي في الجنوب الشرقي من الجزيرة بين سهول تل كوجك (اليعربيّة لاحقًا) وجبال سنجار التي تتجول فيها شمّر، ويقع نمطها الزراعي ضمن ما سيدعى بمنطقة الاستقرار الثالثة[150]. وتتميز أراضي الردّ بتسميدها

(145) داود، ص 21.

(146) أرسلان، ج3، ص 1168.

(147) «برقية من رشاد الحاج علي بك بالاحتجاج على فلاحة أرض المطار في القامشلي المحجوز لدى محكمة البداية في دمشق، الجلسة الثانية عشرة في 29 تشرين الأول 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 276.

(148) مقابلة في 7 كانون الثاني/ يناير 2010 مع محافظ الحسكة يومئذ عادل ميري. والواقع أن موجة الدعاوى الكثيفة التي اشتهر بها أولاد رفيق نظام الدين في محاولة فضّ خلافاتهم الشائكة في شأن الملكية استمرت حتى أواسط عام 2007. انظر أيضًا: مقابلة في 25 كانون الثاني/ يناير 2009 مع يمن أبو الحسن في اسطنبول.

(149) كانت شمّر الخرصة تقطن في ناحية اليعربية وجنوب الردّ في القامشلي بينما تنتشر شمّر الزور في جنوب الردّ والبادية. انظر: مارديني، ص 86-87.

(150) هي سهول غنية تخترقها مياه «الردّ» السيلية التي تصبّ في نهر الجغجغ عند تل براك (وهذه مناطق توطن شمّر أساسًا). وتقع هذه الأراضي في منطقة الاستقرار الثالثة التي تمثّل النطاق المجدي الحدّي للزراعة البعليّة بمعدّل هطلٍ سنويٍّ يقارب 250 ملم في السنة تكفي لنجاح زراعة الشعير البعلي (لا يقل الهطل عن ذلك المعدل في 50 في المئة من السنوات، أي ينجح موسم الشعير البعل في نصف سنوات زراعته وسطيًا).

الطبيعي الذي جعلها من أغنى المراعي. وبسبب استنفاد فلاحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزيرة، وسيطرة كبار الملاك المترسْملين عليها بالتحالف مع تجار المدن ومستثمريها، واحتدام صراع دام بين عشيرتي شمر وطيّ خلال عامي 1951 و1952 على ملكية هذه الأراضي، قامت الحكومة بتقسيم «الردّ» الشمالي إلى 43 مربعًا متساويًا بمساحةٍ تبلغ أكثر من نصف مليون دونم لتوزيعها على تلك العشائر[151]، وحاولت استعادة مليون دونم في الردّ الجنوبيّ، وبناء قرى فيها[152]، لكن النتائج الإجماليّة لهذه العمليّة جاءت محدودةً، بسبب مشكلة تسجيل الأراضي، وصعوبة حلّ مشكلات الملكيّة والحيازة والاستخدام، وعدم قدرة الفلاحين على استثمار الأرض بسبب نقص التمويل، ومحدوديّة قدرة مديرية المصالح العقارية على إنجاز عمليّات تحديد الأراضي وتحريرها[153]، فاستردّت الحكومة حقّ تشغيل هذه المربّعات، وقامت بتأجيرها لعددٍ كبيرٍ من المزارعين لمدة ثلاث سنواتٍ زراعيّةٍ وجاء موسم عام 1954 سخيًّا جدًّا بسبب وفرة الأمطار، وارتفاع إنتاجيّة الأرض بشكلٍ فاق التوقعات. وهذا ما زاد من إقبال المزارعين على الاستثمار في الردّ، وتحويل أبناء العشائر إلى مستفيدين ريعيّين. ثم جرى تجديد العقود بين الدولة والمزارعين، إلى أن استولت عليها الدولة في عام 1958، وكانت مدّة العقود قد انتهت في الواقع[154]. ولاقت القرى الزراعيّة التي بنيت جنوب الردّ، والتي وصل عددها إلى 53 قريةً في منتصف الخمسينيّات المصير نفسه، إذ خضعت بسبب محدوديّة الوصول إلى الموارد بدءًا من عام 1953 إلى استثمار «كبار الملاك والمتنفذين من المدن السوريّة

(151) داود، ص 284-285.

(152) تولّى النقيب مصطفى حمدون - وكان لا يزال أحد أبرز الضباط العقائديين في التنظيم العسكري السري للشيشكلي قبل أن ينقلب عليه ويسهم في تحطيمه - محاولة تطبيق القانون في الجزيرة، وحاول أن يحكم استعادة الدولة لحو مليون دونم من أراضيها في منطقة جنوب الردّ في الجزيرة. وعكست نزعة حمدون القوميّة نفسها في إطلاق أسماء عربيّة على القرى المستحدثة مثل زبيدة وغرناطة وقرطبة. انظر: «من مداخلة لطفي الحاج حسين، الجلسة الحادية عشرة في 20 حزيران 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 57 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ص 396. قارن مع: (ص 398).

(153) كانت هذه القدرة محدودةً بنحو 10 آلاف هكتار سنويًّا، ما يعني أن هذه العمليّات تستغرق أكثر من عشر سنوات. وهناك من توقع أن هذه العمليات، في حال استمرار عمليّات التحرير والتحديد على هذه الوتيرة، ستستغرق أكثر من ربع قرن. انظر: الخوجة وجبري، «الجلسة السابعة في 14 حزيران 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 57 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ص 265.

(154) داود، ص 284-285.

بالتحالف مع زعماء العشائر مقابل 15 في المئة للفلاح، وظلت هذه الوضعيّة مستمرةً حتى تطبيق قانون الإصلاح الزراعيّ»[155].

سيؤلف مجلس النواب السوري لجنة تحقيقٍ نيابيّةً لبحث مشكلات توزيع أراضي الدولة في جنوب الرد، وكان تأليف هذه اللجنة يستهدف التحقيق في استيلاء زعماء عشيرة شمر الخرصة على هذه الأراضي. لكن دهام الهادي شيخ العشيرة الذي دخل في صراع حاد مع زعيم طيّ، طالب بأن يشمل التحقيق توزيع أراضي الدولة شرقي الخابور وغربه خصوصًا، وأراضي الدولة عمومًا وليس أراضي الردّ وحدها[156]. لم تستطع اللجنة أن تفعل شيئًا بسبب نفوذ كبار المستثمرين المؤلّفين من شيوخ العشائر وتجّار المدن، وارتفعت في عام 1957 صيحات فلاحي العشائر تطالب بحمايتهم من المتنفذين[157]، وكان أعلاها صيحات فلاحي عشيرتي الشرّابين والطفحيين الذين مكّنهم النظام البرلماني السوري من أن يكون لهم صوت[158]. وادّعت الحكومة التي كانت خاضعةً لسلطة كبار الملاك والمستثمرين في الجزيرة أن السلطات الإداريّة في الجزيرة هي التي وزّعت الأراضي، وأن إدارة أملاك الدولة لا يوجد لديها «أية إضبارةٍ، أو أية معاملةٍ تتعلق بتوزيع أراضي الرد»[159].

3- الفدّان في مواجهة الجرّار: تهجير الفلاحين

أدّت رسملة الزراعة ومكننتها إلى صداماتٍ حادةٍ بين أصحاب الحيازة من رؤساء العشائر والفلاحين الذين تراجعت الحاجة إلى «فدّاناتهم». وإلى علاقة الشراكة التي قامت بين تجار وأثرياء المدن، وبين شيوخ العشائر التي رسملت

(155) خالد بكداش، «الجلسة الثالثة في 11 كانون الثاني 1956،» ص 128-129، قارن مع: داود، ص 284.

(156) «الجلسة السادسة والعشرون في 21 كانون الأول 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 27 (7 حزيران/ يونيو 1956)، ص 997.

(157) «الجلسة الخامسة في 16 آذار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (23 أيار/ مايو 1957)، ص 182.

(158) «عريضة من عشيرتي الشرابين والطفحيين، وتعليقات النواب على العريضة، الجلسة الخامسة في 16 آذار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (23 أيار/ مايو 1957)، ص 172 و182.

(159) «وزير الزراعة حامد الخوجا، الجلسة الخامسة في 16 آذار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (23 أيار/ مايو 1957)، ص 182.

الزراعة ونقلتها من عصر «الفدان» (المحراث الذي يجرّه زوج من الحيوانات) إلى عصر «التراكتور» (الجرّار). وهي العلاقة التي وصفها علي بوظو، أحد أبرز قادة «الجناح اليساري» في حزب الشعب بـ«إقطاعية الآلات الزراعيّة والتراكتورات العجيبة الغريبة»، أو «الإقطاعيّة الجديدة»، مميّزًا إيّاها مما سمّاه بـ«الإقطاعية الموروثة»(160). وأدّت مكننة الزراعة في النتيجة إلى نهاية وظيفة المحراث الروماني (الفدان)، والاستغناء عن الفلاحين الذين يستخدمونه، وإرغام رؤساء العشائر المترسملين لهم على إخلاء الأرض بالقوة.

في ربيع 1954 منع ملاكو قرية «تل شعير» الكرديّة من أغوات المرسينيّة فلاحيها الأكراد الذين ينتمون إلى العشائر الكرديّة الآشيتية، البالغ عددهم 70 عائلةً من حراثة أراضيهم، وبالاتفاق مع المختار قاموا بتسليمها إلى آل حاجو آغا الذي كان قد تحوّل إلى رأسماليٍّ زراعيّ(161). وكانت هذه القرية من أقدم القرى في الجزيرة، وتقع في منطقة تجوال الآشيتيين، في ما يسمى سنجق خلف آغا شرق نصيبين، وبجانبها تلة كبيرة تمثل مركز عشيرة الحاج سليمانيين آنذاك(162). ودفعت هذه الحادثة الفلاحين إلى الاصطفاف في حزيران/ يونيو 1954 في مواجهة عددٍ من كبار الملاك المترسملين الذين حاولوا أن يقوموا بما قام به ملاكو تل شعير، من أمثال يوسف خليل إبراهيم وحسين حاج علي ومحمد عبدي ودهام الهادي.

في قرية سيكرتة التابعة لقضاء ديريك، التي تعتبر في إطار أراضي شمّر، هاجم الفلاحون تراكتور الشيخ الشمّري، عم الشيخ دهام الهادي، وأرغموا ابنه نواف على الفرار، ليتولى الدرك تأديب الفلاحين، لكن الشيخ الشمرّي لم يتمكن بنتيجة المقاومة من فلاحة الأرض بالجرّار. وحدث الأمر نفسه في قرية كريمركي، وفي قرية شدي الواقعة بين القامشلي وعامودا. لكن في قريتي كرديم ورجم عيار تمكّن الشيخ الهادي الذي كان يلجئ الفلاحين في زمن «الفدّان» ويناصفهم العائد، من تهجير الفلاحين

(160) علي بوظو، «مذاكرات الجمعيّة التأسيسيّة،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 5 (31 كانون الثاني/ يناير 1951)، ص 702.

(161) حنا، الفلاحون وملاكو الأرض، ص61.

(162) جكر خوين، سيرة حياتي، ص158.

وهدم بيوتهم، وسجن من قاوم ذلك[163].

لكن مأساة الفلاحين الكبرى في عمليّة التهجير كانت مأساة الفلاحين «الشوايا»، وهم البدو الرحّل الذين تحوّلوا من حياة الرعي إلى حياة الزراعة، وكانت كتلتهم الأكبر متمركزةً في الجزيرة؛ فهنا كان كبار الملاك في الجزيرة يتجاوزون الطريقة القضائيّة، ويلجأون إلى الطرق الإداريّة لـ «إخلاء» الفلاحين من الأراضي التي استحوذوا عليها بطريقة وضع اليد أو بالغصب، فـ «يقوم رجال الدرك بواسطة العصا ويجبرون أبناء العشائر على تهجيرهم من الأراضي من دون مبرّرٍ ومن دون أحكام قضائيّةٍ[164]، وكان ذلك يتسبّب في وقوع عشرات القتلى[165]. ووقع الفلاحون العلويّون الفقراء في عام 1955، الذين استفادوا من برنامج الشيشكلي - الحوراني لتوزيع أراضي الدولة عليهم في الجزيرة إبان تولي مصطفى الحوراني محافظة الجزيرة، ضحيّة تعسّف المتنفذين من زعماء العشائر والمستثمرين الزراعيين، إذ تعرضوا إلى الإخلاء من القرى التي أنشأوها واستصلحوها باسم تنفيذ قراراتٍ قضائيّةٍ[166].

حدث التوتر الأكبر بين الفلاحين و«التراكتور الأكبر» و«الأضخم» الممثّل بشركة أصفر ونجّار. وجاءت هذه الصدامات نتيجة قيام شيخ طيّ عبد الرزاق الحسو، بإخلاء الفلاحين من القرى التي أجّرها لشركة أصفر ونجار، فقامت الشركة المذكورة بفلاحتها للحصول على المساحات الكبيرة المجدية لزراعة القمح، بينما دُفع الفلاحون المهجّرون إلى وادي الردّ ليجدوا أنفسهم في مواجهة شمّر الخرصة. وكانت الشركة قد اشترت حق استثمار بعض أراضي

(163) حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين**، م 4، ص271-275 وص 278-279. قارن مع: عبد الله حنا، **الفلاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب** (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 62-63.

(164) عبد الرزاق النايف، «الجلسة الثانية في 14 آذار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 18 (18 نيسان/ أبريل 1957)، ص 45.

(165) أحمد جعفر، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 18 (18 نيسان/ أبريل 1957)، ص 45.

(166) عن وضع فلاحي اللاذقية في منطقة الجزيرة راجع: الحوراني، «الجلسة الثامنة عشرة في 10 أيار 1955،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1955)، ص 758-759.

كان مصطفى الحوراني قد عيّن في 5/ 11/ 1951 محافظًا متمرنًا لمحافظة الجزيرة، وجرى في عهده توزيع الأراضي على أولئك الفلاحين. انظر: «مرسوم رقم 1812 تاريخ 5/ 11/ 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 35-40.

الشيخ عبد الرزاق الحسو المعمورة بالقرى لفلاحتها وزراعتها، وكان يملك نحو 15 قريةً مرويّةً وبعليّةً، وكان على الحسو وأحد رؤساء العشيرة الآخرين أن يخلوا القرى من الفلاحين الذين رفضوا تهجيرهم، فتم ذلك بسياط الدرك. ولهذا هاجم الفلاحون بعد تهجيرهم إلى أراضي الرد جرّارات الشركة. وحدثت عقدة النجار في قرية أبو دويل، حيث تمسك الفلاحون بقراهم، بينما استخدم تحالف الشركة مع الشيوخ التناقضات العشائرية وسلطة الدرك ليؤدبوا فلاحي القرية الذين ينتمون إلى عشيرة طيّ نفسها[167]. وسيؤدي ذلك إلى حدوث صداماتٍ داميةٍ مروّعةٍ بين عشيرتي طيّ وشمّر على هذه الأراضي، حيث سقط أكثر من 60 قتيلًا من الجانبين[168]. وستدفع القرى الأشورية المجاورة لحدود الردّ الثمن حين حاول بعض رجال شمّر الاستيلاء بالقوة على بعض أراضيها بدعوى أنها من «ديارهم»، وحاولوا أن يدخلوا سياسات الهويّة في هجومهم[169].

كان تهجير الفلاحين الذين ما عاد ثمة حاجة إلى محاريثهم، وجرى تحويلهم إلى عمّال زراعيّين أو طردهم إلى أطراف المدن في مرحلة تحول مورد الأرض من الوفرة إلى الندرة، هو الوجه الآخر لدخول الجرّار ورسملة العلاقات الزراعيّة.

4- تغيّر تاريخي أوّل: قانون منع تهجير الفلّاح

أخفق النظام البرلماني السوري بسبب مصالح القوى المسيطرة عليه في حل المشكلة الزراعية، أكان ذلك بتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين الفقراء،

(167) حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين**، ج4، ص 274-277.

(168) عبد الرزاق النايف، «الجلسة العاشرة في 10 تشرين الثاني 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (29 آذار/ مارس 1956)، ص 319، وقارن مع: داود، ص 284.

(169) في عام 1955 هاجم رجال إحدى العشائر العربية بالمسدّسات والرشّاشات قرية أشورية، و«روّعوا نساءها وأهلها بقصد اغتصاب أرضٍ من أراضي هؤلاء الأشوريين»، على حد تعبير صلاح الدين البيطار، النائب البعثي عن دمشق. لكنّ تحقيق الدرك برّأ رجال العشيرة، وحمّل أهل القرية المسؤولية. ويعلق صلاح الدين البيطار على هذه الواقعة بـ«ليس من العروبة في شيء أن تُهاجم قرية وتُروّع نساؤها وأطفالها بأنهم ليسوا عربًا، أو بحجّة أنهم من الأقليات». انظر: صلاح الدين البيطار، «الجلسة الثالثة عشرة في 26 تشرين الثاني 1955،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (29 آذار/ مارس 1956)، ص 495-496. وكان البيطار قد زار الجزيرة واطلع على مجريات الحادثة ميدانيًا.

أو إخضاع الملكيات الكبيرة لسقف الملكية، أو حماية الفلاح. وفي منتصف آذار/مارس 1955 اشتدت حركة المطالبة الفلاحية لمجلس النواب بإقرار قانون حماية الفلاح، وتلقى المجلس عرائض عدة من ريف دمشق والجزيرة تدعوه إلى إقرار القانون، بعد وقوع حالات طرد بعض المتنفّذين للفلاحين من أراضيهم وبيوتهم في الجزيرة[170]. وشبّه الحوراني تهجير الفلاحين من قراهم بتهجير «اللاجئين الفلسطينيين أبناء فلسطين من ديارهم»[171]. وفي جلستي 17 و19 كانون الثاني/يناير 1955 قدّم النواب البعثيون مشروعًا تاريخيًا يقوم جوهره على عدم جواز تهجير الفلاحين، أو نزع يدهم عن الأراضي، ويعتبر العقد مجددًا حكمًا على الرغم من انتهاء مدته، وأنه لا يحق للمالك إخلاء الفلاح إلا بالتراضي، أو من طريق القضاء في حالات محددة، ويجب عليه تأمين مكان لائق لإقامة الفلاح وعائلته[172]. لكن مجلس النواب لم يستطع أن يقرّ القانون. وفي 7 آذار/مارس 1957 تمكّن نواب الكتلة التقدميّة التي يشكل البعثيون قوامها بدعم من رئيس حزب الشعب، رشدي الكيخيا الذي كان نصيرًا للملكيّة الصغيرة، من إقرار القانون[173]. لكن البعثيين وأكرم الحوراني لم يعترفوا بأي دور للكيخيا في استصدار هذا القانون التاريخي. ولم يُعِد القانون من جرى تهجيرهم إلى أراضيهم بحكم لا رجعيّة القوانين، لكنه غدا حائلًا دون أيّ عمليّة تهجيرٍ جديدةٍ[174].

---

(170) «خلاصة البرقيات والعرائض، الجلسة الرابعة في 15 آذار1955،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 40 (25 آب/أغسطس 1955)، ص 123.

(171) أكرم الحوراني، «الجلسة الرابعة في 15 آذار 1955،» ص 179، و«شكوى من عشيرة عدوان المقيمة في محافظة الحسكة بطردهم من أراضيهم وبيوتهم، الجلسة الرابعة عشرة في 26 نيسان 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (20 تشرين الأول/أكتوبر 1955)، ص 626. والشكاوى التي عرضها خالد بكداش عن الوضع في الجزيرة والفرات وحماة وحمص ومناطق أخرى. انظر: خالد بكداش، «الجلسة السادسة في 13 حزيران 1955،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 50 (20 تشرين الأول/أكتوبر 1955)، ص 243-244.

(172) «مشروع قانون حماية الفلاح، الجلسة السادسة في 17 كانون الثاني/يناير 1955،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 14 (10 آذار/مارس 1955)، ص 314-318.

(173) كان مؤلفًا من مادةٍ واحدةٍ: «ريثما يصدر تشريع ينظّم علاقة الفلاحين بالمالكين وفق أحكام المادة 28 من الدستور يمنع إخلاء الفلاحين بيوتهم، يوقف كل حكم أو قرار بهذا الخصوص». انظر: الحوراني، ج3، ص 2269.

(174) راجع: حنا، **الفلاحون وملاك الأرض**، ص 82.

5- تحويل الفلاحين إلى عمّال زراعيّين أو إلى الصناعة التحويليّة

أفرزت رسملة الزراعة ومكننتها على مستوى العلاقة بين الطلب على اليد العاملة وعرضها ظاهرةً مزدوجةً، تمثلت في تقليص الطلب على اليد العاملة والحاجة إلى زيادتها في وقتٍ واحدٍ. وتعود هذه الإشكاليّة إلى محدوديّة حجم القوة البشريّة في الجزيرة التي دهمتها رسْملة الزراعة ومكْننتها بتجريد قسم منها من حيازاته الصغيرة التي آلت إلى رؤساء عشائرها بواسطة التسجيل، أو بإرغامه على اللجوء إلى وادي الردّ نتيجة حراثة قراه.

خفّضت مكْننة زراعة الحبوب الطلب على الفلاحين و«فدادينهم»، بسبب أنها لا تتطلّب سوى حجم محدودٍ من اليد العاملة في موسم الفلاحة، حيث كان عمل جرّارين مع حصّادةٍ دراسةٍ وثمانية عمّالٍ ينجز عمل نحو 50 عائلةً، أو ما لا يقل عن 250 – 300 شخص خلال موسم الحصاد[175]. لكنها زادت الطلب على اليد العاملة الزراعيّة. إذ تسارع دخول الجزيرة في النصف الأوّل من الخمسينيّات في مرحلة المشاريع الكبرى التي تُشغّل آلافًا عدة من اليد العاملة الزراعيّة، وكان أبرزها مشروعان رأسماليان كبيران لشركة أصفر ونجّار: مشروع مدينة «مبروكة» للزراعة البعليّة في بادية رأس العين الذي كان يشغّل نحو ألفي عائلةٍ، و«مشروع الزراعة المرويّة للقطن بالمضخّات» لما يقارب عشرة آلاف دونم من الأراضي على الخابور الذي كان يشغّل بدوره مئات العائلات «البستانيّة» الصغيرة[176]، ومشروع «المناجير» لبطرس معمار باشي الذي كان من أكبر مشاريع آل معمار باشي المستحدثة في الرقة وحلب. وكانت «مبروكة» مدينةً زراعيّةً حديثةً مخدّمةً بأعلى مستوى للخدمات في زمنها، و«أشبه ما يكون بكاليفورنيا صغيرة وسط البادية»[177]. يضاف إليهما مشروع أبو راسين في أراضي عشيرة بينار علي الكرديّة التي تقطن في القسم الغربي من القامشلي (على بعد 15 – 30 كيلومترًا منها) التي بلغ عدد قراها في منتصف الأربعينيات

(175) حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين، ج4، ص 238.

(176) نجار، ص 41-42.

(177) الصحراء، «أول مدينة زراعيّة نموذجيّة في رمال الصحراء القاحلة (تقرير)». وكانت عبارة عن مراع في عام 1953، وتقع على مسافة 35 كلم جنوب رأس العين، وفي قلب باديتها على طريق الرقة، وأطلق عليها البطريرك السرياني مار أفرام اسم «مبروكة»، نسبةً إلى وصفه إيّاها بـ«المدينة المباركة». انظر: نجار، ص 42، وروهم، ج2، ص 251 و970، ومع: داود، ص 322.

3000 بيت، أو ما يراوح بين 20 و25 ألف نسمة وفق معدل خصوبة كلّية للمرأة، يراوح بين 7 و8 مواليد أحياء في حياتها الإنجابية. وتتوزع هذه القرى بين الأراضي التركية والأراضي السورية. وشهدت أراضي العشيرة في الأربعينيات توسعًا في عمليّات الاستصلاح وإدخال المكننة إلى الزراعة والري ما أدّى إلى ارتفاع إنتاجها. وتعتبر قريتا أبو راسين وجرنة من أهم قراها[178]. كانت الأراضي التي أقيمت عليها قرية أبو راسين تتسم بـ«خصوبتها غير العادية» بسبب المورد المائي الكبير الذي يوفره سيل أبو راسين[179].

لم يؤدّ ذلك الأمر إلى البطالة، بقدر ما أدّى إلى الاستغناء عن «فدادين» الفلاحين. ولخص أحد الفلاحين ذلك بما يلي: «عندما أتى التراكتور لم يبق للفلاح قيمة»[180]. وبذلك نتج من تحويل الفلاحين الصغار المجرّدين من حيازاتهم إلى عمّال زراعيّين، أو هجرتهم إلى معامل الصناعة التحويليّة المتوسّعة في المدن، الارتفاع بدرجاتٍ مثيرةٍ للنمو المديني في أطراف كل من مدينتي حلب ودمشق اللتين كانت تتركّز في أطرافهما (اليوم هي داخل المدينتين) معامل الصناعة التحويليّة الناهضة، بقدر ما ألحق نقصًا فادحًا باليد العاملة الريفيّة، إذ فضّل كثيرون من الفلاحين الذين جرّدتهم «إقطاعيّة الجرّارات» من أراضيهم العمل في معامل الصناعة التحويليّة على العمل بصفتهم عمّالًا زراعيّين موسميّين. وبالتالي وقع في الجزيرة مع عمليّة رسْملة الزراعة ومكْننتها فارق بين ارتفاع الطلب ونقص العرض على مستوى قوّة العمل، في إطار محدوديّة القوة البشريّة في الجزيرة، ما دفع كبار الملاكين من رؤساء العشائر المترسملين مثل الشيخ دهام الهادي، شيخ شمّر الخرصة، إلى جذب الفلاحين المجردين من الأرض، والمتحولين من حياة البدو إلى حياة الحضر من العشائر كافة، وحمايتهم، ومناصفتهم بعائد الأرض مقابل استصلاحها وزرعها[181]. وبسبب نقص اليد العاملة هذا كانت شركة أصفر

(178) زكريا، ج2، ص 662.

(179) ماكس فون أوبنهايم، من البحر المتوسط إلى الخليج: العراق والخليج، ترجمة محمود كبيبو (لندن: دار الوراق، 2009)، ص 48-49.

(180) حنا، الفلاحون وملكيّة الأرض، ص 62-63.

(181) حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين، ج4، ص 271-275 و278-279.

ونجار تدفع أعلى الأجور في الجزيرة لجذب اليد العاملة الزراعيّة[182]، وتؤمّن شروط استقرارٍ للعمّال الزراعيّين في قرى ومدن زراعيّة نموذجيّة ومخدّمة بأعلى الخدمات المتنوّعة[183].

زاد من وتيرة ذلك قيام الملاكين الكبار من رؤساء العشائر والوجهاء المتحوّلين إلى رأسماليّين زراعيّين عبر الشراكة مع تجار المدن أو مع شركة أصفر ونجار، بإخلاء القرى من فلاحيها لاستثمارها في زراعة الحبوب المجدية التي تتطلّب مساحاتٍ كبيرةً، وتحويلهم إمّا إلى عمّالٍ زراعيّين، أو طردهم إلى معامل الصناعة التحويليّة في أطراف مدينتي حلب ودمشق. لكن ضخامة إنتاج الحبوب أدت في الوقت ذاته إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الزراعيّة الموسميّة وليس الفلاحيّة. وهذا هو عصر التحول المتسارع للفلاحين إلى عمالٍ زراعيّين لدى المستثمرين الرأسماليّين الكبار والمتوسطين الجدد، حيث يقومون في موسم الحصاد بمرافقة الحصّادات، ومراقبة أكياس الخيش وخياطتها، والقيام بعمليّات التحميل والتفريغ. وأفرز الإنتاج الضخم الممكْنن من الحبوب طبقة العمال الزراعيّين. وبالتالي تمثّلت طبيعة إعادة المكْننة إلى العلاقات الاجتماعيّة الزراعيّة في الجزيرة في تقليص عدد الفلاحين في الزراعة الشتويّة مقابل تحويلهم إلى عمّالٍ زراعيّين، بينما زاد إنتاج القطن من الحاجة إلى اليد العاملة الزراعيّة «البستانيّة».

لإعطاء فكرةٍ عمّا يتطلّبه الإنتاج من يدٍ عاملةٍ زراعيّةٍ، فإنّ إنتاج محافظة

(182) كانت الشركة تدفع هنا للعامل الزراعيّ أعلى مما يناله العامل الزراعيّ في الأراضي المستثمرة الأخرى لدى المزارعين الآخرين إذ لا تتجاوز في الأراضي البعلية في الحسكة 9,4 في المئة من قيمة الإنتاج. انظر: حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين، ص 231.

(183) بدأ المشروع في عام 1953. وخلال ثلاث سنوات تحوّل مركز الشركة إلى مدينةٍ زراعيّةٍ منظّمةٍ قامت فيها الأبنية الحديثة التي تفصل بينها شوارع عريضة منتظمة، وفق مخطط لوحظ فيه احتمال توسع المدينة، وبُنيت فيها مساكن حديثة للعمال، ومطاعم، ومستوصف حديث، وناد رياضي ومسبح وغرف لكرة الطاولة وألعاب أخرى. وكانت مؤسّسةً متكاملةً من منازل العمال إلى مكاتب الشركة إلى مستودعات قطع الغيار والحبوب والأكياس والوقود. وألحق بها معمل لصناعة آلات السكب والخراطة وتصنيع القطع البديلة في اللآلات والسيارات وأنابيب الري. واعتمد على أحد المهندسين الروس في إدارتها الفنية. انظر: داود، ص 322-330.

كتب متى روهم وصفًا مكثّفًا إضافيًا للمشروع يتقاطع مع وصف داود ويضيف إليه عناصر جديدة. انظر: روهم، ج2، ص 250.

الجزيرة من الحبوب تطوّر من 5000 طن في عام 1930 إلى ما يزيد على مليون طن في عام 1954، أي نحو 200 مثل[184] في مرحلة ندرة اليد العاملة الزراعيّة عمومًا، بسبب ارتفاع موجة الهجرة الداخليّة من الأرياف إلى معامل الصناعة التحويليّة المزدهرة والداخلة بدورها في طفرة التوسع. وكانت مساهمة الصناعة السورية في ارتفاع وتيرة الزيادة في الدخل القومي، أو في الناتج المحلي الإجمالي، قد تطورت بفضل حماية الدولة، وفي غضون عقدٍ واحدٍ، من نحو 90 مليون ليرة سورية، أو ما يعادل 10 في المئة من الدخل العام في عام 1944، إلى ما يقارب 165 مليون ليرة سورية، أو 13 في المئة في عام 1954. وخلال النصف الأول من الخمسينيات 1950 - 1956، وصل معدل نمو الصناعة التحويلية إلى 12 في المئة سنويًّا[185]، إلى درجة أن بعض الأصوات قد أخذت تحذّر على سبيل تضخيم المشكلة للانتباه إليها من أنه لن يأتي وقت قريب إلا وتكاد الأرياف تخلو من اليد العاملة الزراعيّة. وأشار زكي نظام الدين (شقيق عبد الباقي نظام الدين، لكنه كان سوريًّا قوميًّا اجتماعيًا ومعاديًا لـ «الإقطاعيّة») إلى «تمركز قوى الإنتاج والثروات في أيدٍ معدودةٍ»، ويشير في ذلك إلى أن مكننة الزراعة ورسْملتها أدّت إلى أن «يهاجر أكثر من نصف شبان القرى إلى المدينة بسبب بطالتهم»[186]. ورصد حسني الهبل، أمين سر غرفة تجارة دمشق، في عام 1954 التزايد المطرد لهذه الهجرة «من الحقول والمزارع إلى المصانع»، وشكا من أنه قد يأتي يوم ليس ببعيدٍ، تتبدل فيه «أوضاع السكنى» من الريف إلى المدن، و«تقفر معه المزارع، وتبلى الزراعة بقلّة الأيدي العاملة»[187].

(184) معمار باشي، سورية خطت في ميدان.

(185) منير الحمش، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها (دمشق: دار الجليل، 1994)، ص 102.

(186) وَرَدَ في: حنا، الفلاحون وملاك الأرض، ص 97.

(187) حسني الهبل، «في موسم الانتخابات،» النشرة الاقتصاديّة لغرفة تجارة دمشق (دمشق) (الربع الثاني من عام 1954)، ص 3.

لم تعان سورية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بطالةً مزمنةً، لكن التوسع الصناعي أخذ يشجع الهجرة الداخلية. وفي عام 1948 سجلت احتجاجات عمال المدن على منافسة اليد العاملة المهاجرة لهم في حلب حيث تسببت بعطالة قسم ممن كان يعمل في صناعة النسيج. «وجرت مظاهرات، وقدمت طلبات إلى السلطات المحلية بمنع القرويين من العمل في المدن» انظر: إنماء سورية الاقتصادي، ص 203.

كان ما رصده الهبل على سبيل «التحذير» جزءًا مما سجلته تقارير الحكومة السوريّة في منتصف الخمسينيات عن أن عمليّات التوسع الزراعيّ لا تزال تشكو النقص باليد العاملة الزراعيّة، ولا سيّما في الجزيرة والفرات وحمص[188]، ما جعل أجور الأرض منخفضةً حتى عام 1954 بسبب النقص في اليد العاملة بالنسبة إلى اتساع مساحات الأراضي المعروضة للاستثمار[189]. ولهذا ساد التنافس بين المزارعين المستثمرين على جذب اليد العاملة من المناطق كافة إلى مشاريعهم للعمل وفق نظام الحصة، ودُفعت أجورٍ لهم أعلى من تلك التي يحصلون عليها في حوران مثلا[190]. ولم تكن اليد العاملة في الجزيرة كافيةً لتلبية الطلب، فكانت تضطر إلى الاعتماد على فلاحي حوران، وحتى على فلاحي القرى المسيحية في حمص مثل حفر وفيروزة وزيدل للعمل في خياطة الأكياس[191]. وكانت شركة أصفر ونجار التي استحدثت في عام 1953 مشروع «مبروكة» تحاول منافسة أجور الشركات الصناعيّة في المدن، وتدفع هنا للعامل الزراعيّ أعلى مما يناله العامل الزراعيّ في الأراضي المستثمرة الأخرى لدى المزارعين الآخرين، والتي لا تتجاوز في الأراضي البعليّة في الحسكة 9,4 في المئة من قيمة الإنتاج[192]. وكانت تخصّص 25 في المئة من الأرباح الصافية للعمال الزراعيّين المهرة[193].

كانت العائلات «المرابعة» تُشغّل بدورها أعدادًا إضافيّةً من العمال الموسميين وفق نظام الحصّة لسنةٍ، أو بشكلٍ موسميٍّ موقّتٍ بحسب طبيعة العمل وضروراته. وكمثال على ذلك مزرعة أبو راسين التي يعتبر عبد الباقي نظام الدين من كبار مالكيها، وستشكّل أحد الأسباب المباشرة للقيام بالإحصاء الاستثنائيّ (1962)، ونشوء مشكلة «أجانب تركيا» في الجزيرة

(188) يعود جزء من نقصان اليد العاملة في الريف إلى ارتفاع وتيرة الهجرة الداخلية إلى المدن، وارتفاع عدد المجنّدين والمتطوّعين في الجيش وقوى الأمن. انظر: «بيان وزير المالية عن حالة البلاد الاقتصاديّة والمالية، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/يناير 1955،» الجريدة الرسميّة، العدد 11 (4 شباط/فبراير 1955)، ص 137 و143.

(189) السمان، محاضرات في اقتصاديات سوريا، ص 33.

(190) عباس، الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية، ص 94.

(191) يامين، ص 116.

(192) حنا، ملامح من تاريخ حركة الفلاحين، ج4، ص 231.

(193) نجار، ص 47.

التي سنتوقف عند مشكلتها في الجزيرة في فصل «أجانب تركيا»، حيث كان الفلاحون «المحاصصون» يشغّلون بدورهم فئة العمال الزراعيّين الذين كان يطلق عليهم اسم الفلاحين «المفاليس»، أو «البواطلية» الذين لا يملكون الحيوانات (الدواب) الضرورية للزراعة، لقاء عملهم مدّة سنةٍ في أرض الفلاح «المحاصص» مقابل حصوله في حالة مزرعة «أبو راسين» على ربع المحصول[194].

6- فئة «البستانيّة»

تطلّبت الزيادة الهائلة في زراعة القطن أعدادًا كبيرة من اليد العاملة «البستانيّة» التي تقوم بركْش الأرض وسقايتها وبكل ما تتطلبه زراعة القطن من عمل يدوي. وزادت هذه الطفرة من شره الطلب على اليد العاملة «البستانيّة». وأفرزت في الأراضي المروية كافة نشوء نظام «البشْتنة» الصغير شبه العائلي في زراعة القطن لمساحة قد لا تتجاوز خمسة هكتارات، الذي كانت تحصل فيه العائلة المستثمرة على 33 في المئة من إجمالي المحصول، وكان يمكنها أن تستعين بعمال زراعيين موسميين في حال عدم كفاية العائلة لقطاف القطن[195] على غرار تشغيل «المفاليس» أو «البواطلية» من الفلاحين الفقراء غير المحاصصين في الأراضي البعليّة والمرويّة الأخرى المزروعة بالحبوب.

بهذا الشكل كان تدني عرض قوة العمل بالنسبة إلى ارتفاع الطلب الاقتصادي الزراعيّ على التشغيل أحد أبرز عوامل استقطاب الهجرة الديار بكرليّة الواسعة. وسرعان ما حلت هذه اليد العاملة بعد تمرّسها بعمل «البشْتنة» في

(194) حنا، **الفلاحون وملاك الأرض**، ص 199.

(195) يتجلى شكل «البشتنة» في قيام المستثمر وهو غالبًا المستأجر المموّل لزراعة القطن بتوزيع الأرض إلى قطع صغيرة بعد فلاحتها، وقد لا تتعدى مساحة كل قسم خمسة هكتارات. ويقدم المستأجر - المستثمر البذار والمياه، بينما يقدم الفلاح العمل. ويسمى في هذه الحالة بـ«البستاني»، ويجري التعاقد معه بالحصة. بينما يتمثل الشكل الثاني بعمال المياومة. وقد يضطر «البستاني» إلى عمّال وعاملات لقطاف القطن في موسمه حين لا يكون عدد أفراد عائلته كافيًا لذلك، أو إلى عمال موقتين لركش القطن في أثناء نموّه. راجع: عباس، **الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية**، ص 55 و59، وداود، ص 300.

مكان اليد العاملة الزراعيّة الحورانيّة والإدلبيّة، ونسبيًّا الحمويّة[196]، وبحلول أواسط الخمسينيات كان عرض قوة العمل في الجزيرة نتيجة ارتفاع تدفقات الهجرة كافيًا للاستغناء عن اليد العاملة الحورانيّة والإدلبيّة والحمويّة، وانخفاض تكلفتها إزاء الارتفاع النسبي في تكلفة اليد العاملة الأخيرة التي كان المزارع يتولى تغطية نفقات سفرها. ويصف اسكندر داود الذي أنجز كتابه عن الجزيرة في عام 1959 عمليّة الإحلال هذه بأنه «قد قلّ عددهم كثيرًا في السنوات الأخيرة بعد أن تمرس أبناء الجزيرة بزراعة القطن، واستغنوا أو كادوا عن هؤلاء القادمين»[197]. واختلفت هذه الهجرة عن هجرة العمال الحورانيين والإدلبيين والحمويين في أنها كانت هجرةً مقيمةً أو مستقرّةً في المدن الزراعيّة الجديدة (مزارعون صغار دائمون بالحصة) التي أنشأها المستثمرون وليست موسميّة تفد في كلّ ربيعٍ إلى الجزيرة (مزارعون موسميّون).

خامسًا: مرحلة الأزمة أو مشكلة «تناقص الغلّة»: الإصلاح الزراعيّ

1- بين النمو الكمي و«تناقص الغلّة»: اللعبة المعقّدة

بحلول عام 1955 تكون الثورة الزراعيّة في الجزيرة قد وصلت إلى مداها، ودخلت في مرحلة الأزمة[198]، وساهمت في هذه الأزمة عوامل عدة داخليّة وخارجيّة، ذاتيّة وموضوعيّة مركّبة، أظهرتها في شكل الأزمة البنيويّة. لكن التوسع المفرط شكل أحد أهم عواملها. كان هذا التوسع قد حدث في الجزيرة بسبب بلوغ الأزمة في القطاع الزراعيّ المرسمل مستوى الأزمة البنيويّة، إذ

(196) كان أكثر هؤلاء العمال على مستوى الهجرة الداخلية من مناطق حارم وجسر الشغور وإدلب والباب. وفي موسم الحصاد كانت الجزيرة مكانًا لاستقطاب الآلاف. وبلغ عدد العمال الحوارنة في بعض مواسم الجزيرة ستة آلاف عامل. انظر: داود، ص 300-301.

كان سهل حوران قد غدا منذ الثلاثينيات مصدرًا للعمالة، وفي الخمسينيات رصد الأمير عادل أرسلان ذلك بقوله: «لكن من العار الكبير على سورية أن يقفر سهل حوران من سكانه، وأن تكون قراه أفقر قرى بلادنا، وهو أغنى أجزاء سوريّة أرضًا، وأشهرها تاريخًا، وأقربها إلى العاصمة». انظر: «يومية 19 شباط 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1452-1453.

(197) داود، ص 300.

(198) الأيوبي، ص 207-208.

بلغ التوسع الكميّ أو الأفقي الاستثماريّ أقصى مدى ممكنٍ له، واصطدم بقانون «الغلّة المتناقصة»، حيث لم يبق في الجزيرة في هذه المرحلة ومنذ عام 1955 من الأراضي القابلة للزراعة أكثر من 150 ألف هكتار لم تمتد إليها سكة الحراثة[199]، بل إن تقرير خبراء بعثة «البنك الدولي» في عام 1954 ذهب إلى أن الأراضي استُثمرت تقريبًا بكاملها[200]، كما حذّر تقرير الخبراء من أن المساحة التي يمكن أن ترويها المضخات الخاصة في عام 1953 على أسسٍ اقتصاديةٍ وصلت إلى ذروتها، «ولم يعد من الممكن زيادتها كثيراً»[201].

صار من غير الممكن الاستمرار في تحقيق معدّلات نمو اقتصادي مرتفعة بالاعتماد على الزيادات التراكميّة التي وصلت إلى نهايتها، وبات التحول من الاستثمار الكميّ الأفقيّ أو التوسعيّ إلى الاستثمار المكثّف الذي يعتمد على العنصر البشري في الإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج شرطًا للخروج من الأزمة، ومن فخ «الغلّة المتناقصة». وحاول المستثمرون الروّاد الكبار، أمثال شركتي أصفر ونجار وبيير معمار باشي، أن يتحوّلوا إلى الاستثمار المكثّف، فطوروا تقانات الريّ الحديث، وشبكات الطرق والجسور، وأدخلوا طريقة الاستهطال الصناعي، والرصد الجويّ، وتوقع نسبة الأمطار وكميّاتها[202]، بل إن شركة

(199) كان القسمان الأوّلان هما القسمان المزروعان والقابلان للزراعة، بينما القسم الثالث كان يسمى أراضي الشعير، والقسم الرابع عبارة عن أراض لا تصلح ضمن نمط استثمار الأرض السائد سوى للمراعي. يعتمد اسكندر داود في إنتاج هذه الأرقام على دراسة الصور الجوية التي أنجزت في عام 1956 في إطار بعثة خبير منظمة التغذية والزراعة فان لير الذي قدم تقريرًا مفصّلًا إلى وزارة الزراعة اعتمد عليه داود. انظر: داود، ص 251.

(200) إنماء سورية الاقتصادي، ص 19.

(201) إنماء سورية الاقتصادي، ص 18-19.

(202) أدخل أصفر ونجار وبيير معمار باشي في سنوات الجفاف التي كانت تأتي عادةً بعد كل ثلاث سنواتٍ خصبةٍ طريقة الاستهطال الصناعي، عن طريق «زرع الغيوم» في مزرعة المناجير لمعمار باشي وفي منطقة أبو الشاخات في بادية رأس العين التي أسس فيها أصفر ونجار مدينة «مبروكة» الزراعيّة، وبنت شركة أصفر ونجار في هذا السياق محطةً للأرصاد الجوية كانت مصلحة الرصد الجوي الحكومية تعتمد بياناتها في تسجيل الحرارة والرطوبة والضغط الجوي وقياس كميات الأمطار. جرى ذلك بواسطة تبخرات ايوديد الفضة (Silver Iodide). وكان المزارعون السوريون يعرفون أحدث التقانات للاستهطال و«زرع الغيوم»، وبدأوا هذه العملية عن طريق «المولّدات» الثابتة والمتحركة، وتمكنوا من زيادة كمية الهطولات المطرية بما يراوح بين 25 و35 في المئة في الأراضي المنبسطة، وما يراوح بين 50 و100 في المئة في الأراضي الجبلية. انظر: معمار باشي، سورية خطت في ميدان، وقارن مع: نجار، ص 44-45 و52.

أصفر ونجار عملت في مجال تطوير الإنتاجيّة على الاستثمار في رأس المال البشري والتقني في وقتٍ واحدٍ، وهذا يعتبر أهمّ مؤشّرات الاستثمار النوعي المكثّف في توليد القيمة المضافة، وأدخلت نظام الشراكة التعاوني مع العمال الفنيّين[203] لتطوير الإنتاجيّة. وتضافرت أزمة التوسع الكمي الأفقي المفرط الذي استثمر فيه المزارعون مدخراتهم وقروضهم مع بقاء العائدية الإنتاجية وفق المعتاد مع انكشاف الأزمة المالية للمزارعين والصناعيين السوريين. وكان عمق الأزمة أكبر من الجهد الذي بذله المزارعون العصريون الكبار، إذ أفلس بيير معمار باشي ليدخل في محنته الكبرى التي ستشمل بيع ممتلكاته الثابتة كافة بالمزاد العلني بما في ذلك قصره الجميل في مدينة حلب، لاستيفاء الديون وفوائدها المستحقّة عليه، كما غدت شركة أصفر ونجار نفسها بسبب توسعها الكبير رازحةً تحت عبء الديون الثقيلة[204] في مرحلة دخول الثورة الزراعيّة السوريّة خصوصًا، ونموذج النمو الاقتصادي السوريّ عمومًا في مرحلة الأزمة البنيويّة.

(203) كان مشروع الري بالمضخات وأنابيب الفولاذ التي ترفع مياه الخابور وتضخها تروي مساحته 10 آلاف دونم، ويعمل فيه 4 آلاف عامل زراعي، جهزت مؤسسة أصفر ونجار لهم منازل نموذجيةً تستوعب أكثر من 300 عائلة فلاحية، وشكلت مدينة زراعية منظمة ومضاءة إضافةً إلى فندق. وقام نظام الشركة على الشراكة مع العمال الزراعيين، حيث جرى تقسيمهم إلى مجموعات يطلق على كل منها اسم «مصلحة»، يوضع تحت تصرّفها الآلات الزراعيّة ووسائط النقل والمحروقات والمأكولات والسلف وورش الصيانة والتصليح مقابل 45 في المئة من إنتاج كل «مصلحة»، على أن تؤول ملكية هذه التجهيزات كافة إلى المجموعات بعد خمس سنوات، مع حق كل مجموعة في أن تنشئ مشروعها المستقل عن المؤسسة. انظر: الصحراء، «أول مدينة زراعية نموذجية في رمال الصحراء القاحلة (تقرير)». وبعد اختبار نجاح هذا النظام خلال خمس سنوات (1947–1952) توسعت الشركة فيه، وأوجدت نظام التعاونيات في إطارها، بموجب تعاقدٍ بين العامل والشركة لمدة خمس سنوات، يتم فيها تدريب العامل وتأهيله تقنيًا، وتدريبه على التسيير الذاتي في إنتاجه، وتنتهي بتملك العامل الآلة لقاء سداد ثمنها، إضافةً إلى ربح صافٍ يراوح بين 35 و50 ألف دولار أميركي أو ما يعادل بسعر الصرف يومئذ (105 – 150 ألف ليرة سورية). انظر: نجار، ص 49–50. قارن مع: روهم، ج2، ص 251–252.

(204) بحلول عام 1958، حين صدر قانون الإصلاح الزراعي، بلغ مجموع ما أنفقته الشركة في مشروعاتها نحو 15 مليون دولار، أو 45 مليون ليرة سورية، كان منها 6 ملايين ليرة سورية للمصارف، ومليون ليرة لسداد الالتزامات الواقعة عليها للشركات والأفراد والعمال، كما بلغت مساحة الأراضي التي تملكتها نحو مليون دونم. راجع: نجار، ص 54 و71.

2- الأزمة المالية: المديونية والإفلاس: «قصبة في مهبّ الريح»

ارتبط جزء أساس من عوامل الأزمة المالية ليس باستثمار أموال هائلة في التوسع الأفقي المفرط الذي بلغ ذروة المنحنى فحسب، بل وفي الاضطراب السياسي لأعوام 1955 - 1957 التي احتدمت فيها الحرب الباردة على سورية أيضًا، إذ حدث فيها ما يدعى بـ«أزمة السويس»، أو ما رسّخته الحوليات العربية في وصف حقيقي له بـ«العدوان الثلاثي» في عام 1956، ففرت رؤوس الأموال السورية إلى لبنان الذي كان يفتتح في ذلك الوقت نفسه «جنّته المصرفيّة»، وتأكلت قيمة الليرة السورية، وكادت تواجه الهاوية لولا تدخل مصرف سورية المركزي الفتيّ. وبذلك برزت قيمة الشيشكلي في إحداث مصرف سورية المركزي في حماية الاقتصاد السوري في وقت الأزمات الكبرى، وتضافر ذلك مع عوامل ونتائج أخرى متراكمة في آثارها. وغدا الاستثمار الزراعيّ خاسرًا ومحفوفًا بالمخاطر أيضًا نتيجة دورة القحط وارتفاع تكلفة الإنتاج بمعدّلاتٍ مرتفعةٍ بسبب ارتفاع سعر الوقود التي كانت تشكّل 35 في المئة من كلفة الإنتاج[205]، وارتفاع تكلفة النقل إلى ميناء اللاذقية التي كانت تراوح بين خُمس وثلث سعر التصدير[206]، ومحدوديّة التوسع ببناء الطرق لأسباب متعددة، منها محدوديّة الكادر الهندسي، ما كبّد الإنتاج السوري خسائر فادحة[207]، والافتقار إلى مستودعات وصوامع التخزين، حيث لم يكن هناك في الجزيرة كلها في فترة الثورة الزراعيّة مستودع واحد للتخزين، ونقص الخدمات المرفئيّة ما عرّض بعض المحاصيل المعدّة للتصدير إلى التلف[208]. وتضافر ارتفاع تكلفة الإنتاج مع تراجع قيمة الصادرات الزراعية

(205) رأي الغرف السورية في سياسة سوريا الاقتصادية في 31 أيار/مايو 1957 في: الزعيم، المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب (حلب: مطبعة الضاد، 1956)، ص 640-647.

(206) إنماء سورية الاقتصادي، ص 118-119.

(207) كان من مصلحة تركيا أن تشجّع النقل بالعربات الحديدية، لأنها كانت تتقاضى النسبة الأكبر من أجور النقل، حيث كانت سلطات الخط الحديدي التركيّة تتقاضى 19 ليرة من أصل 24,50 ليرة سورية هي قيمة شحن الطن الواحد، ما جعل سورية تخسر خسارةً صافيةً في عام 1953 مثلًا نحو 462 ألف ليرة سوريّة. انظر: إنماء سورية الاقتصادي، ص 231. وكان تطوير الطرق قد ووجه بنقص اليد العاملة اللازمة، وبالعدد المحدود للمهندسين الذي لم يتجاوز 50 مهندسًا في عام 1953، كان معظمهم يعمل مكتبيًا (ص 250).

(208) كانت المحاصيل تكدّس في أرصفة الميناء بانتظار دورها في التصدير، وحدث في بعض

الخام في السوق العالمية، إذ بينما كان الإنتاج الصناعي التحويلي متوجهًا إلى الداخل ضمن منهج قريب من منهج الدور التدخلي «الكينزي» للدولة، ويعتمد منهج إحلال الواردات، فإن الإنتاج الزراعي الخام كان متوجّهًا إلى الخارج، ولذلك كان انكشافه الاقتصادي مباشرًا. ففي حدود عام 1956 أخذت الأسعار العالميّة لمحاصيل الحبوب والقطن بالانخفاض، فتوقف التوسع الزراعيّ في ما عدا زراعة القطن والفواكه[209]، و«تراكم جزء لا يستهان به من محصول عام الماضي في مستودعات المزارعين والتجار والمصدرين»، بما في ذلك انخفاض سعر القمح السوري وتكدّسه في المخازن بسبب «انقطاع التصدير»[210].

كانت هذه الأزمة جزءًا من الأزمة العامة التي واجهها التوسع الاقتصادي الكميّ السوريّ في الخمسينيّات، ولا سيّما في مجال الصناعة التحويليّة التي تراجع معدّل نموّها 12 في المئة سنويًّا في النصف الأوّل من الخمسينيات (1950 – 1956)، إلى أقل من 4,8 في المئة وسطيًّا في الفترة بين عامي 1956 و1959[211]، فبرزت ظاهرة «تكدّس البضائع المنتجة محليًّا والمستوردة من الخارج»، إذ لم تجد المنتوجات الزراعيّة والصناعية السورية «سوقًا لتصريفها، ما أدى ببعض المعامل إلى التوقف عن العمل، أو إلى إنقاص ساعات العمل اليومية»، وأدى ذلك إلى «ظهور أزمة في دفع الديون الزراعيّة والتجارية المستحقة»[212]. وحتى أواخر عام 1957 كانت غرفة تجارة حلب تشكو شكوى كبيرةً من «ضعف إمكانية تصدير الإنتاج الصناعي وارتفاع كلفة الإنتاج، وارتفاع أسعار ما تحتاجه الزراعة من آلات ووقود ونقليات»[213].

الحالات أن التأخر أدى إلى إنبات الحبوب بسبب هطول الأمطار، والأمر نفسه بالنسبة إلى بالات القطن. انظر: داود، ص 307–308.

(209) البيان السنوي عن حالة الدولة المالية، آذار/ مارس 1957، في: **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 457.

(210) رأي الغرف الاقتصادية في سياسة سوريا الاقتصادية، في: **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 644.

(211) الحمش، ص 102.

(212) بيان عبد الوهاب حومد عن حالة الدولة المالية في عام 1955، في: **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 206.

(213) تقرير مختصر عن أعمال غرفة تجارة حلب في عام 1957، في: **المجموعة الاقتصاديّة السنويّة**

كان وضع مزارعي الجزيرة الأسوأ بين جميع المستحدثين الاقتصاديين السوريين. ووصف إبراهيم يامين وضع المزارعين في الدرباسية في عامي 1955 – 1956 بما يلي: «أقبلت سنة 1955 بقحطها ومحل وقلة الأمطار والثلوج، ولم يجر حصاد إلا في منطقة الخط العاشر [الخط المطري على الحدود السورية – التركية]، فداخ المزارعون الذين أبطرهم المال، فكانت وبالًا على مدينة الدرباسيّة جميعًا حتى تجار الفاتورة تأثروا جدًا من جرّاء هذا الجفاف المخيف»، فبدأت الزراعة تتراجع، وبعض الناس هاجر بسبب قلّة الأشغال، فرزح أغلب المزارعين تحت الديون الطائلة، وحتى العمال الذين كانوا يأتون من الداخل تأثروا بذلك، فاهتزت الدرباسيّة مثل قصبةٍ في مهبّ الريح، فالحصّادات قابعة في المستودعات، والتراكتورات يلزمها تصليح»[214]. وساهم في إفلاس المزارعين وفق يامين «سفاهة» سلوكهم الاستهلاكي الخاص، فكانت «المراقص والكباريهات» تغص بـ«أهالي الدرباسية الذين أصابهم البطر»، و«كثرت السهرات عند الراقصات «الحجيّات»»[215]. وبسبب هذا الوضع قاد المزارعون في الجزيرة في 18 نيسان/ أبريل 1956 إضرابًا رمزيًا في مناطق الجزيرة كافة بسبب مشروع قانون في شأن ضريبة الإنتاج الزراعي يرفعها من 7 في المئة إلى 10 في المئة، ومن 22 إلى 28 مليون ليرة سورية[216].

كان الملاكون غارقين في الديون للمصارف وفي حالة «إفلاسٍ مريع»، وكانت الأراضي مثقلةً بديون كبيرة تفوق قيمتها استنادًا إلى سندات التمليك وعقود الإيجار. وقلما يوجد مالك لا تفوق قيمة ديونه أضعاف قيمة أرضه[217]،

لغرفة تجارة حلب لعام 1957، ص 71.

(214) يامين، ص 117.

(215) يامين، ص 116.

(216) الياس نجار، «الجلسة الثالثة عشرة في 18 نيسان 1956،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 47 (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، ص 497.

مزارعو الجزيرة يعلنون استمرار إضرابهم حتى تجاب مطالبهم، الجلسة الخامسة عشرة في 21 نيسان 1956، في: **الجريدة الرسمية**، العدد 47 (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، ص 533.

(217) كشفت ذلك إقرارات الملاك في أثر تولّي الدولة حلولها مكانهم في سداد ديونهم للمصارف. وأثبتت الإقرارات سوء استخدام أموال المصرف الزراعيّ. فهناك وزير سابق أخذ من أموال المصرف الزراعيّ باسم أقربائه مئات الآلاف بينما قيمة ممتلكاتهم لا تتعدى عشرة آلاف ليرة سورية. وهناك وزير سابق آخر مدين بمليون ليرة سورية للبنوك التجارية والمصرف الزراعيّ بينما قيمة أرضه كلها لا تعادل =

فنتيجة تداعيات الأزمة السياسيّة الدوليّة الخانقة في عامي 1956 و1957 الناتجة من حرب السويس، واحتدام صراع أطراف الحرب الباردة على سوريّة، تراجع معدل الصادرات السورية التي يشكل الإنتاج الزراعيّ قوامها الأساس، وتراكم جزء كبير من محصول عام 1956 في المستودعات، وانخفضت أسعار المحاصيل الزراعيّة، بينما كانت تكلفة إنتاجها مرتفعةً جداً[218]، وأثّر انخفاض السعر العالمي للقطن في حلقات القطن الإنتاجيّة والتحويليّة كافّة[219]. وهذا كله ساهم في دخول المزارعين في مرحلة الأزمة، وعجزوا عن سداد القروض. وانكشفت هذه الأزمة في عام 1957 بـ«ظهور أزمة في دفع الديون الزراعيّة والتجاريّة المستحقّة»[220]. وكانت هذه الأزمة خانقةً للمزارعين الذين كانوا في حالة إفلاس مخفيّةٍ. وطال ذلك حتى شركة أصفر ونجار التي تعرضت لخسائر جسيمة، وأُرهقت بنحو سبعة ملايين ليرة من الديون والالتزامات، بينما كانت لا تزال في طور استكمال البنية التحتيّة لمشاريعها الكبرى في الريّ[221].

= ربع هذا المبلغ. وهناك شيخ عشيرة مدين بالملايين وقيمة أرضه بالآلاف. وهناك مزارع مدين بعشرة ملايين بينما قيمة موجوداته بما في ذلك الأرض لا تبلغ مليونين. وبذلك كان الملاك على حق بالإلحاح في طلبات تحمل الدولة لديونهم. ولهذا لم تستطع الدولة أن توجد حلا جذريًا لهذه المشكلة. انظر: عباس، **قصة الأرض في سورية**، ص 132، قارن مع: داود، ص 297.

(218) شكا مؤتمر غرف الصناعة والتجارة والزراعة في مذكرة رفعها إلى رئيس الجمهورية في أيار/ مايو 1957 من مخاوف فقدان الاقتصاد السوري «أسواقه الطبيعية التي اعتادت أن تستهلك محاصيله وإنتاجه» و«من تراكم جزء لا يستهان به من محصول العام الماضي في مستودعات المزارعين والتجار والمصدرين»، و«انخفاض أسعار المحاصيل الزراعيّة مع ارتفاع أسعار الكلفة من جرّاء زيادة الرسوم على المحروقات»، وارتفاع أسعارها بنسبة 50 في المئة تقريبًا. انظر: رأي الغرف السورية في سياسة سورية الاقتصادية، 31 أيار/ مايو 1957، في: **المجموعة الاقتصاديّة السنويّة لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 640-647.

حتى أواخر عام 1957 كانت غرفة تجارة حلب تشكو شكوى كبيرة من «ضعف إمكانية تصدير الإنتاج الصناعي وارتفاع كلفة الإنتاج، وارتفاع أسعار ما تحتاجه الزراعة من آلات ووقود ونقليات».

(219) نجار، ص 54 و71. وعن هذه الخسارة انظر: الحمش، ص 159.

(220) بيان عبد الوهاب حومد عن حالة الدولة المالية في عام 1955، في: **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 206.

(221) بحلول عام 1958 حين صدر قانون الإصلاح الزراعيّ بلغ مجموع ما أنفقته في مشاريعها نحو 15 مليون دولار، أو 45 مليون ليرة سورية، كان منها 6 ملايين ليرة سورية للمصارف، ومليون ليرة لتسديد الالتزامات الواقعة عليها للشركات والأفراد والعمال، كما بلغت مساحة الأراضي التي تملكها نحو مليون دونم. انظر: نجار، ص 54 و71.

لم تنكشف محنة الإفلاس الحقيقية إلا بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي في عام 1958. وبذلك كرر تاريخ الاستثمار الزراعي في سورية محنة كبار الملاك في الثلاثينيات الذين أرغمهم إفلاسهم على تمريغ «جاههم» في «وحل» المزاد العلني، وحتى على بيع أثاث مطابخهم. وفي أحد أبرز الوجوه كان صدور قانون الإصلاح الزراعي، مع تحمل الدولة عبء ديونهم، وتخصيصهم بالمساحات التي يختارونها في حدود سقف الملكية بمنزلة «إنقاذٍ» موضوعي لهم من تلك الديون. وفي حين وجد الصناعيون السوريون والحلقات التجارية المرتبطة بهم في الوحدة مع مصر خشبة خلاص لهم بانفتاح سوق كبيرة أمام إنتاجهم «المكدّس»، ولقوا من سياسات دولة الوحدة قبل التأميم أكبر دفعةٍ لنمو سريع ثالث في تمويلهم وفي توسعهم وإنتاجهم وتصريفه نتيجة الأيديولوجيا الصناعية المركزية للجمهورية العربية المتحدة، بما يمكن وصفه بعيشهم مرحلة «الفردوس» في الإنتاج، ما عدا بعض القطاعات المصرية المنافسة، فإن المزارعين، عندما لم تكن عملية الاستيلاء على أراضيهم الزائدة عن سقف الملكية قد حدثت بعد إلا بشكل بطيء جدًا، كانوا في أيام «سود» في عهد الجمهورية، حيث عانوا سوء الموسم الشتوي للحبوب في عام 1958 – 1959، التي وصفتها تقارير غرفة تجارة حلب بأنها «سنة جدبٍ لم يرَ التاريخ لها مثيلًا»[222]، وأنها «أسوأ سنة في تاريخ البلد الزراعيّ الحديث»، انخفض فيها الدخل الزراعيّ، وحصة الفرد سنويًا منه في عام 1958 إلى ما يقارب نصف ما كان عليه في عام 1957[223]، وانخفض فيها السعر العالمي للقطن، ما أدى إلى عجز «مخيف» في ميزان التجارة الخارجية بلغ في عام 1958 نحو 309 ملايين ليرة سورية[224]. وسبقها في عامي 1957 – 1958 انخفاض سعر القمح السوري، وتكدسه في المخازن بسبب «انقطاع التصدير»[225]. ولم يجد بعض تجار المحاصيل والأغنام والمزارعين عمومًا بدًّا من تنويع مصادر دخلهم بالتوجه للاستثمار في الصناعة، لأن دورة الجفاف

(222) الزعيم، ص 24.

(223) الزعيم، ص 33.

(224) **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1957**، ص 3.

(225) راجع: «مداولات النواب في الجلسة السادسة عشرة في 7 كانون الأول 1957،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 2 (16 كانون الثاني/ يناير 1958)، ص 560–561.

استمرت طيلة عام 1959، وأدّت بسورية التي كانت تصدر ألوف الأطنان من القمح والشعير إلى أن «تستورد حتى علف الحيوانات التي كاد يقضي عليها الجفاف وفقدان المراعي»[226].

في المقابل كان قانون «منع تهجير الفلاح» الصادر في عام 1957 قد ثبّت واقعةً تاريخيةً كبرى في عملية التغير الاجتماعي الجارية في سورية، وهي تمترس الفلاحين في أراضيهم مهما كانت سِمة الملكية والحيازة «القانونية». وأرسى ذلك في الواقع حقيقة موضوعية، بمعنى عدم إمكانية التراجع عنها، وهي أن عملية الإصلاح الزراعي لا بدّ من أن تمضي إلى نهايتها على غرار ما جرى في كثيرٍ من دول العالم يومئذٍ. ولهذا أخفقت محاولة إلغاء القانون في الشهور الخمسة لمرحلة الانفصال السوري، لأسباب متعددة في مقدمها أن القانون كان قائمًا في نطاقٍ كبيرٍ له على الأرض كرّسه القانون التاريخي بمنع تهجير الفلاح. ووصل حل الوجه الآخر لنتائج الثورة الزراعية في الجزيرة خصوصًا، وفي المناطق الزراعية السورية عمومًا، والمتمثل في الملكية المفرطة مع تحويل الفلاحين إلى عمال زراعيين إلى أحد فصوله الختامية التي تمثلت ليس بحماية الفلاحين القائمين على استثمار الأرض فعليًا، بل تحويل قسم كبير من العمال الزراعيين إلى فلاحين، وإدماجهم في حركة التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث من منطلق التمكين والسيطرة على الموارد التي تغذي بروز الدور الجديد لطبقة الفلاحين في المجتمع السوري. ولهذا التحول تاريخ سنبحث تحوّلاته في الفصول المقبلة، مع ارتفاع وتيرة الهجرة الخارجية «الكردية» من تركيا إلى سورية، وبروز مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة، الذي كان من أشهى المشاريع الأميركية لحل مشكلتهم.

---

(226) انظر: تقرير عن أعمال غرفة تجارة حلب لعام 1959، في: المجموعة الاقتصاديّة السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1957، ص 12.

الفصل الحادي عشر

مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريَة مشاريع الجزيرة وجونستون وتحويل نهر الأردن

أوّلًا: التعريف الاستيطانيّ الصهيونيّ الأوّل للجزيرة الفراتيّة

يعود التطلع الصهيوني إلى الاستيطان في إقليم الجزيرة الفراتية عمومًا إلى عام 1910[1]. ثم عاود التطلع الصهيوني إلى الاستيطان في سورية قوّته في الثلاثينيّات من القرن العشرين بعد أن تجاوزت الوكالة اليهوديّة عسرها الماديّ. وبرزت الجزيرة السوريّة «الانتدابيّة» باعتبارها إحدى المناطق العذراء المغرية ليس للاستثمار اليهودي فحسب، بل لتوطين الفلاحين العرب الذين فقدوا أراضيهم بسبب شراء الوكالة اليهوديّة لها من ملاكيها الكبار الغائبين أيضًا، وطرد فلاحيها[2]، ثمّ عاودت البروز بقوة في أثر مشروع لجنة «بيل» بتقسيم

(1) تجلى ذلك في عرض فرع برلين لـ «التنظيم اليهودي العام للاستيطان» على بعض قادة «تركيا الفتاة» الاستيطان في «الأجزاء التركية الأكثر ملاءمةً لمشروعه»، وهي شط العرب والأناضول وسورية وفلسطين. وكان هناك في تلك الفترة تركيز كبير على الاستيطان في بلاد ما بين النهرين. راجع: حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 324-325.

(2) تقلّل الرواية الرسميّة الإسرائيليّة من عدد الفلاّحين العرب المطرودين من هذه الأراضي، وتشير إلى أن لويس أندروز، حاكم اللواء الشمالي المؤيد للصهيونية «المخلص لسياسة الوطن القومي، والشغوف بمشروع الاستيطان اليهودي»، أدلى أمام لجنة «بيل» بإفادة، ردًا على إثارة قادة الحركة العربية مسألة الفلاحين العرب الذين طردوا من أراضيهم بأنه لم يكن هناك أكثر من 664 فلاّحًا ادّعوا أنهم كانوا مزارعين أجراء في أراضٍ بيعت من اليهود، وأعيد توطين 347 منهم في أراضٍ حكوميّة، وتنازل الباقون عن هذه المساعدة لأنهم رتبوا أمورهم جيدًا في أماكن أخرى. انظر: يهودا سلوتسكي [وآخرون]، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936-1939: الرواية الرسميّة الإسرائيلية، ترجمة أحمد خليفة؛ مراجعة =

فلسطين إلى دولتين في عام 1937. وكانت أفكار الترانسفير التي تداولتها أجهزة «الوكالة اليهوديّة» المؤيّدة لمشروع لجنة «بيل» تراوح بين تهجير الفلاحين العرب إلى الأردن، أو إلى العراق، وإلى حد ما إلى سوريّة[3].

في مشروع يوسف فايتس[4] الذي طرحه على «لجنة ترحيل السكان» (وهي اللجنة الأولى للترحيل التي شكّلتها «الوكالة اليهوديّة» خلال عامي 1937 - 1938) من أراضي الدولة اليهوديّة المزمع قيامها، في اجتماعها في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1937 في مكتب «الوكالة اليهوديّة» بالقدس، وصل عدد الفلاحين العرب المقترح ترحيلهم من أراضيهم إلى نحو 87300 نسمة،

= سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، 1989)، ص 97 و150.

في أثر نشر اللجنة تقريرها في 7 تموز/يوليو 1937 اغتيل أندروز في 26 أيلول/سبتمبر 1937، فتم حل اللجنة العربية العليا، واضطر المفتي الحاج أمين الحسيني إلى الخروج من فلسطين، واندلعت الثورة مجددًا في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1937 (ص 95-96). وكانت شهادة أندروز متحيزة، إذ كانت الخطة التي تبحثها الوكالة اليهوديّة يومئذ تتضمن تهجير 250 ألف عائلة عربية من أراضي الدولة العربية المقترحة. انظر: نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882-1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1992)، ص 68.

لكن موشيه شاريت في محاضرته في القدس في 13 كانون الأول/ديسمبر أمام موظّفي المنظّمات الصهيونيّة حدّثهم عن إنجازٍ مرضٍ يتمثّل في شراء 2500 دونم في وادي بيسان في شرق فلسطين، يتضمن عقدها ترحيل سكانها إلى شرق نهر الأردن. وَرَدَ في: إيلان بابه، **التطهير العرقيّ في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2007)، ص 33.

(3) للاطلاع على تفصيلات ذلك يمكن العودة إلى: مصالحة، ص 28-70.

مكثت لجنة بيل في فلسطين من 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1936 إلى 17 كانون الثاني/يناير 1937، وساهم قادة الوكالة اليهوديّة بدورٍ فاعل في صوغ مقترحاتها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربيّة ويهودية. وفي 8 تموز/يوليو 1938 صدرت توصيات اللجنة بالتقسيم، وأضاف التقرير بعض المقترحات المحدّدة لترحيل 225 ألف عربي من الدولة العربيّة». انظر: مصالحة، ص 41 و44.

كانت الوكالة اليهوديّة متجاوبةً يومئذٍ مع مشروع إقامة الدولة اليهوديّة على أيّ جزءٍ من فلسطين في مواجهة «التصحيحيّين» من جماعة «أرض إسرائيل الكاملة»، ولهذا أيّدت الوكالة مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين، وكان المشروع ينص على «أن تشتمل الدولة اليهوديّة على الحدّ الأدنى من العرب... وأن تشتمل الدولة العربيّة على الحدّ الأدنى من اليهود». راجع: سلوتسكي [وآخرون]، ص 181.

(4) يوسف فايتس (1889-1972)، من مؤسسي اتّحاد العمّال الزراعيّين اليهود في فلسطين، وفي عام 1932 عمل مديرًا لقسم تطوير الأراضي في الصندوق القومي لإسرائيل، وكان عضوًا في لجنة ترحيل العرب في عام 1948، من شروحات شوفاني في: يوسيف نحماني، **مذكرات سمسار أراضٍ صهيوني**، جمع وتحرير يوسيف فايتس؛ ترجمة وتقديم وإعداد الياس شوفاني (دمشق: دار الحصاد، 2010)، ص 68.

خصص منهم 13 ألفًا لسوريّة. وفي اجتماع اللجنة الفرعيّة للترحيل التي عقدت اجتماعها في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1937، ناقشت اللجنة «إمكان إرسال أحد أعضائها إلى منطقة الجزيرة في شمال شرق سورية باعتباره جزءًا من تحقيقاتها بشأن وجهة المرحّلين العرب المقترحين، ومكان إعادة توطينهم». وفي اجتماع اللجنة في 27 أيار/ مايو 1937 برئاسة شرتوك، طرحت من جديد مذكّراتٍ سابقةً لخبراء كان بينها مذكّرة تتعلق بالترحيل، وطلب شرتوك من المجتمعين أن «علينا أن نقدّم آفاقًا أوسع» بشأن الترحيل إلى سوريّة والعراق. وفي حين رأى غرانوفسكي ضرورة عدم حصر تركيز اللجنة على شرق الأردن، بل «التحدث عن سوريّة وحتى عن العراق»، فإن آرثر روبين صاحب أفكار توطين الفلسطينيّين في شمال سوريّة التي طرحها قبل بداية الحرب العالمية الأولى، تحدّث عن «سورية والجزيرة والعراق» باعتبارها أماكن محتملة، أو «تقارب التخمين»، بحسب تعبيره، بينما رأى بونيه أهميّة موضوع الترحيل إلى سورية والعراق. وفي هذه المرحلة من نشاط «لجنة الترحيل» فحصت خطّة ترحيل العرب إلى الجزيرة[5].

ثانيًا: لجنة فايتس ومشروع الجزيرة

خلال الحرب العالميّة الثانية أعيد تأليف لجنة الترحيل، ورئسها يوسيف فايتس الذي كان مشدودًا إلى فكرة الترحيل إلى سوريّة والعراق باعتباره حلًّا أساسيًّا جذريًّا لمشكلة الأرض والديموغرافيا العربيّة في الدولة اليهوديّة، ويمكن تنفيذه بعد التغييرات الجذريّة التي ستتمخّض عنها الحرب العالميّة الثانية. وكانت سورية والعراق تعني لديه بدرجةٍ أساسيّةٍ الجزيرتين السوريّة والعراقيّة من الجزيرة الفراتيّة التاريخيّة. وضغطت الحركة الصهيونية على كل من وزارة الخارجية الفرنسية والمفوضين الفرنسيّين دو جوفينيل، ثم دو مارتيل وبيو طيلة أعوام 1934 - 1940 لتسهيل عمليات الاستيطان في سورية عمومًا، وفي الجزيرة السوريّة خصوصًا[6]، لكن من دون جدوى. واشتدّ هذا الضغط بعد صدور مشروع لجنة «بيل»، وتأليف «لجنة الترحيل» طيلة الأعوام 1937 - 1940 بشكل خاص، لكن دو مارتيل عارض بشدةٍ النشاط الصهيوني

(5) مصالحة، ص 71-72، 75، 77-78 و95.

(6) يمكن العودة إلى مزيد من التفصيلات في الفصل الخامس، «قلق الحركة الوطنية من الهجرة».

الاستيطاني، وتدخل لدى وزارة الخارجّية في عام 1934 لمنعه، بل قام في عام 1938 بحصر كبار التجار اليهود السوريين المتعاطفين مع الحركة الصهيونية لمراقبة حركاتهم واتّصالاتهم وضبطها، وفعل خلَفه المفوّض الفرنسي بيو الذي وضع نظامًا خاصًا للجزيرة يتولى بموجبه ضابط فرنسي حكم الجزيرة، فلم يستجب للضغوطات الصهيونيّة العديدة عليه[7].

لكن مع بروز الفترة الانتقاليّة، أي من عهد حكومة فيشي في سورية إلى الحكم البريطانيّ - الفرنسيّ المزدوج، طرح فايتس منذ حزيران/ يونيو 1941 دراسة مشروع «ترحيل العرب إلى سوريّة»، ولا سيّما إلى الجزيرة (مشروع الجزيرة). وكانت الحركة الصهيونيّة شريكًا قتاليًا وفنيًّا ثانويًا، أو مساعدًا للقوات البريطانيّة في احتلال سوريّة، فبينما رفض الجنرال ديغول ما عرضته عليه الحركة الصهيونيّة من تمويل فرقةٍ فرنسيّةٍ عشيّة الهجوم البريطاني- الفرنسيّ على قوات فيشي في سورية ولبنان، لأنه وجد أن هذا العرض «مشبوه»، وواصل بذلك سياسة الانتداب السلبيّة تجاه الحركة الصهيونيّة في سوريّة ولبنان[8]، ضم البريطانيّون إلى حملتهم بضعة ألوف من المتطوعين اليهود كان من بينهم موشي دايان، ضابط الهاغاناه الذي فقد إحدى عينيه خلال الحملة، وقام بعض المتطوّعين اليهود بدور المستكشف لتقدم القوّات[9]. وكان في عدادهم فنيّو شركة سوليل بونيه، وبعض الأعضاء اليهود النشطين الذين سيبرزون في مجال العمل العربي لجهاز الاستخبارات طيلة الخمس عشرة سنةً اللاحقة، وهو يهوشع (جوش) كبالمون الذي كان مجنّدًا في وحدة كوماندوس[10].

في آب/ أغسطس 1941 أعطى شرتوك وفايتس وكابلان «إشارة البدء

(7) Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tome 3, pp. 578-579 et Tome 4, p. 139, et Gabriel Puaux, *Deux Années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940* (Paris: Hachette, 1952), p. 113.

(8) إيان بلاك وبني موريس، **الحروب السرية للمخابرات الإسرائيلية**، ترجمة الياس فرحات (بيروت: دار الحرف العربي، 1998)، ص 35.

(9) المصدر نفسه، ص 35.

(10) سوليل بونيه هي شركة البناء والتعهدات التابعة للهستدروت التي استخدمتها القوّات البريطانيّة في تقدمها في سوريّة. انظر: مصالحة، ص 102، قارن مع: بابه، ص 63.

للتوجه إلى سوريّة، والنظر في الإمكانات العمليّة في مشروع الجزيرة بحذرٍ شديدٍ». وصل فايتس في هذا السياق إلى دمشق عشيّة العاشر من أيلول/ سبتمبر 1941، وتحرّك فيها على الأرجح بتغطية الوحدة الاستخبارية السرية التابعة للهاغاناه، وهي مؤلفة من يهود سوريّين تعمل في سورية ولبنان، واعتقلت المخابرات الفرنسيّة إثنين منها[11]. وتحت هذه المظلة توجّه فورًا للبحث عن كتبٍ ومعلوماتٍ حديثةٍ تتعلّق بمنطقة الجزيرة وسكّانها، وقام بمساعدة عميلٍ عربيّ بزيارة الجزيرة التي كانت تعيش آنذاك نزاعاتٍ بريطانيّةً - فرنسيّةً من أجلِ السيطرة عليها، بين القوّات البريطانيّة من جهة وقوات فرنسا الحرة (الديغوليّة)، وعاد إلى فلسطين من الجزيرة في 18 أيلول/ سبتمبر من طريق لبنان، ليكتب في يوميّاته: «إذا أرادت الحكومات حلّ المسألة اليهوديّة، فيمكن الوصول إلى حلٍ من خلال ترحيل جزءٍ من السكّان العرب في أرض إسرائيل إلى الجزيرة، وبلا شكٍ إلى الجزيرة العراقيّة أيضًا. ولا ريب في أنّ البحث المستفيض سيكشف أنّ في إمكان الجزيرة في حدودها الطبيعيّة، بين الفرات ودجلة، أن تستوعب مليون فلاح، وعددًا مماثلًا من سكّان المدن. هل من المستحيل إقامة مدينةٍ أخرى مثل دمشق في صحراء الجزيرة؟». وفي أثر ذلك أوفدت الوكالة اليهوديّة بعد دراسة تقرير فايتس كلًا من إلياهو ساسون، رئيس القسم العربيّ في الوكالة اليهوديّة، وهو يهودي دمشقي، وبرنار جوزيف بمهمّتين سريّتين إلى سوريّة. وكان من نتائج هذه الزيارة قرارات عدة كان من بينها دراسة مناخ الجزيرة[12]. وفي هذه الفترة تحديدًا وضعت الوكالة تقويمًا استخباريًا وصفيًا لأبرز القيادات والشخصيّات السياسيّة السوريّة[13].

خلال هذه الفترة وثّقت الوكالة اليهودية التي باتت متأثّرةً بقراءة فايتس إبان مهمته السريّة في سوريّة لبحث مشروع الجزيرة كتاب فيكتور ميلر مع البدو في سورية الذي يتبنى فيه قيام جمهوريّةٍ بدويّةٍ في سوريّة تحت السيطرة الفرنسيّة[14] من صلاتها مع بعض شيوخ البدو الأقوياء في الجزيرة السوريّة الكبرى، ولا

(11) بلاك وموريس، ص 37.

(12) مصالحة، ص 97 و101-102.

(13) ترجم الدكتور محمود محارب الأستاذ في جامعة القدس، الملف رقم س25/ 22129 من «الأرشيف الصهيوني المركزي»، من العبرية إلى العربية مشكورًا لأجل هذا البحث.

(14) عن قراءة فايتس لكتاب مولر، راجع: مصالحة، ص 102.

سيّما مع الشيخ مجحم بن مهيد، الزعيم القوي لعشائر الفدعان - عنزة الشمال. ويمكن استنتاج هذه العلاقة بين جواسيس الوكالة وابن مهيد من خلال ما وثّقته المتابعات الأنثروبولوجيّة لبعض الباحثين السوريّين، وفي مقدّمهم وصفي زكريا الذي يعتبر من كبار الدارسين السوريّين للجزيرة السوريّة، فقامت إحدى شركات تل أبيب اليهوديّة بهندسة قصر الأمير مجحم من خلال أحد مهندسيها في تل أبيب. وبنى له هذا المهندس في عاصمته المُسماة جب عليّ في الرقة «قصرًا فخمًا، وفيه ماء جارٍ، ومضخّات على الكهرباء، وتدفئة مركزية»، فانتقل إليه و«خصّص قصره القديم للضيوف»[15]. وتمكّنت شركة بيكا (اتّحاد الاستيطان اليهودي في فلسطين) في هذه الفترة من تحقيق نجاحاتٍ استيطانيّة محدودةٍ في سوريّة[16]، واتفقت مع عدد من المحامين - السياسيّين السوريّين البارزين على شراء أرض الزوية التي تقع في إطار ملكيّات آل اليوسف، وكان من أبرز نجاحاتها شراء قرية سحم الجولان في حوران (= درعا حاليًا) [17]، بواسطة وكيلها المحامي والوزير السوري البارز سعيد الغزّي الذي سيشغل في منتصف الخمسينيات منصب رئيس مجلس الوزراء[18].

(15) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج2، ص 601.

(16) شركة «بيكا» (اتّحاد الاستيطان اليهودي في فلسطين)، أسّسها في عام 1882 الثريّ اليهوديّ الفرنسي البارون ادموند دو روتشيلد، وظلّت تحت إشرافه المباشر، عبر موظفين من طرفه، وفي عام 1924 تولى جيمس، الابن الأكبر لروتشيلد، إدارة الشركة حتى وفاته في عام 1957، وأوصى بنقل ممتلكاتها كافة مع منحةٍ ماليّةٍ قدرها ستّة ملايين ليرة إسرائيليّة إلى حكومة إسرائيل. انظر: نحماني، المقدمة، ص 9-10.

(17) كانت هذه القضيّة متعلّقةً بتمكن شركة «بيكا» الصهيونيّة من تملك أراضٍ وعقارات قرية «سحم الجولان» بالتواطؤ بين ملاكيها وكبار الموظّفين، وفي أواسط شباط/ فبراير 1946 أصدر القاضي العقاري في درعا حكمه في شأن ملكيّة هذه الأراضي، وفسخ سندات التمليك الممنوحة لشركة «بيكا»، فأعاد تسجيلها بأسماء أصحابها الأصليّين العرب. انظر: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج1، ص 512.

(18) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، المستدرك 1948، ص 149.

وكتب الأمير عادل أرسلان مستنكرًا ذلك: «اتفقت شركة صهيونية مع سعيد بك الغزي وغيره من السوريين على شراء أرض الزوية، ملك آل اليوسف، وأن القوتلي يعلم أن الغزي وكيل شركة صهيونية، لكنه وزير في حكومته». والواقع أن الغزي كان مثل كثيرين من أبناء النخبة السياسية العليا في سورية ولبنان يعمل وكيلًا للشركات، إذ كان صبري العسلي مثلًا طيلة الأعوام 1949 - 1953 وكيلًا لشركة =

ثالثًا: مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيّين في سورية والعراق عشيّة النكبة

1- جورج ماغي ومردم بك

تستمد أفكار فايتس عن مشروع الجزيرة أهميّتها من تأثيرها اللاحق في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيّين بعد تنفيذ عمليّة طرد الفلسطينيّين بشكلٍ قسريٍّ من أراضيهم في سياق الحرب العربيّة - الإسرائيليّة الأولى، وشكّلتْ هذه الأفكار والتقديرات والخطط الأوليّة إحدى أبرز أفكار الحركة الصهيونيّة في البحث عن شركاء بريطانيّين وأميركيين، ومتعاونين عرب محليّين يدعمونها في فترة ما بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية. ونشطت أفكار الترحيل خلال فترة الحرب، وحققت نفاذًا في أوساط حزب العمال البريطاني، وفي الحركة المسيحية - الصهيونيّة في الولايات المتّحدة الأميركية، إلى درجة أنه يمكن الذهاب مع مصالحة في أن عمليّة تهجير الفلسطينيّين قسريًّا في عام 1948 ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بخطط الترحيل التي تطورت خلال هذه الفترة، وتركّزت على كلٍّ من العراق وسوريّة[19]، وتحديدًا على الجزيرتن العراقية والسورية. وكان من أهمّها النجاح الصهيوني في عام 1944 في جذب حزب العمال البريطاني إلى خطط الترحيل. وهذا ما يمكن فهمه من تعبير بني موريس عن تشكل أفكار بريطانيّة - إسرائيليّة في شأن توطين اللاجئين في سوريّة والعراق، باعتبار أن مواردهما كافية لاستيعاب أضعاف عدد سكانهما الحاليّين[20].

كانت الوكالة اليهوديّة قد رأت أن عمليّة نقل الفلسطينيين طوعًا، أو بالإغراء، ليست فكرةً واقعيّةً قابلةً للتنفيذ، بل لا بدّ من عملية النقل القسريّ. وكان التصور هو أن نهاية الحرب العالمية الثانية ستفرز وقائع جديدة تسمح بعملية النقل، أو بالأحرى التهجير. ومثّلت الحرب العربيّة - الإسرائيليّة على

= «التابلاين»، وعاد بعد سقوط الشيشكلي في عام 1954 وكيلًا لها. انظر: الحوراني، ج3، ص 1846. ومثل حبيب أبو شهلا الوزير اللبناني ورئيس مجلس النواب في عام 1947 الذي كان وكيل شركة «التابلاين» في لبنان. عن وكالة أبي شهلا للشركة ورئاسة مجلس النواب، راجع: أرسلان، ج2، ص 834.

(19) مصالحة، ص 105-137.

(20) انظر: بني موريس، طرد الفلسطينيّين وولادة مشكلة اللاجئين (عمّان: ترجمة دار الجليل، 1993)، ص 278.

وجه التحديد مظلّة عملية التهجير هذه، وعادت أفكار فايتس إلى الظهور مجددًا.

غداة حرب 1948 ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين تبنّى تقرير لجنة «الترانسفير» التي شكّلتها الحكومة الإسرائيليّة لتسهيل تسويةٍ دائمةٍ لتلك المشكلة خارج إسرائيل، هذه الأفكار، وعرض «تفاصيل كاملةً عن قدرة سوريّة والعراق على استيعاب اللاجئين»، ورأى فيهما حلًّا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين وإلى الأبد. وبالتالي لم يكن لدى قيادة دولة إسرائيل الجديدة منذ ذلك الحين أيّ نيّةٍ في إعادة اللاجئين إلى مواطنهم، بل أحاطت الحكومة الإسرائيليّة موافقة بن غوريون البراغماتيّة على القبول بجزءٍ من التقرير بشروط جعلته «حبرًا على ورق»، لاحتواء الضغط الأميركي[21].

قامت الولايات المتّحدة الأميركية التي كانت تربطها صلات «قويّة» مع قادة الاستقلال السوريّ الفتيّ، نظرًا إلى دورها الفاعل في دعم الاستقلال السوريّ منذ أوائل الأربعينيّات، وكبح جماح التطلع الفرنسي إلى البقاء في سورية في شكل اتفاقيّات، وإرغام الفرنسيّين على الخروج من المسرح السوري - اللبناني - بتقديم الخطوط الأساسيّة لهذا التقرير إلى الحكومة

(21) تبنّت الحكومة الإسرائيليّة في نيسان/ أبريل 1949 «سياسة عدم السماح للاجئين بالعودة»، حيث كانت «لجنة الترانسفير» قد أنجزت يومئذٍ مشاريع لتوطين اللاجئين في الدول العربيّة. ووافقت حكومة بن غوريون يومئذ تحت الضغط الدولي على الرغم من هذه السياسة على إعادة 100 ألف لاجئ فلسطيني. ويتساءل توم سيغف: «هل كانت إسرائيل ترغب فعلًا في إعادة عشرات الآلاف من اللاجئين، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون تكتيكًا». ومع ذلك كان هناك أمل ضعيف في أن يقبل العرب الاقتراح، وأمل ضعيف في أن يسمح الرأي العام في البلد للحكومة بأن تفي بوعدها. ووجد من يدرس الموضوع بجديّة، ومن يقيّد العودة بشروط شديدةٍ، لكن الحديث فعليًا كان يدور حول 35 ألفًا فقط، وليس 100 ألف، إذ طرح الـ65 ألفًا الذين سبق أن عادوا من الرقم الجديد، كما أنهم لن يعادوا إلى ديارهم بل إلى مناطق تحددها الدولة لهم. قارن مع: توم سيغف، **الإسرائيليّون الأوائل 1949**، ترجمة خالد عايد [وآخرون] (بيروت؛ قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 40-43.

وفي يوميّة 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 كتب بن غوريون في مذكّراته: «إذا فرض علينا إعادتهم، لن نوافق في أيّة حالٍ من الأحوال على عودتهم إلى القرى الحدوديّة. للمدن نسبة مئويّة معيّنة فقط (15 في المئة من نسبة اليهود)، فقط أصحاب المهن والذين سيعيلون أنفسهم». انظر: دافيد بن غوريون، **يوميّات الحرب، 1947-1949**، تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن؛ ترجمة سمير جبور؛ مراجعة وتقديم صبري جريس، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1998)، ص 696.

السوريّة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، بوصفه أفكارًا أميركيّةً»[22].

يبدو أن أفكار ماغي كانت مرتبطة بالمداولات الجارية يومئذٍ في لجنة التوفيق الدولية في الأمم المتّحدة في شأن «قضيّة اللاجئين»، بعودتهم أو التعويض عليهم، وهي نفسها مقترحات الكونت برنادوت الذي كان أول من عمل عليها وتبنّاها، فدفع حياته ثمنًا لها حين اغتاله إرهابيون يهود في أيلول/ سبتمبر 1948، وسيتمخض عمل اللجنة عن صدور قرار الأمم المتحدة رقم 194 في 11 كانون الأوّل/ ديسمبر 1948 بمنح اللاجئين «حقّ العودة إلى بيوتهم» و«الحصول على تعويض»[23]، لكنها تزامنت مع نهاية العمليّات الإسرائيليّة الأخيرة في الجليل الأعلى في 28 - 29 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1948 بطرد جيش الإنقاذ والقوات النظاميّة المحدودة معه إلى خارج إسرائيل، والذي أبيدت فيه كتيبة سوريّة «عن بكرة أبيها»، كانت وصلت لنجدة الجيش المترنّح[24].

لم يكن في إمكان حكومة مردم بك المترنّحة التي باتت في هذه الشروط على شفا السقوط، أن تبتّ بطلبات ماغي، لكنها صارحت الجلسة السريّة للمجلس النيابيّ السوري[25] بالحقيقة القاسية، وهي «الفشل العسكري السياسي» في حلّ القضية الفلسطينية[26]، وإعلان مردم بك عن رغبة حكومته في التخلي عن الحكم وتأليف حكومةٍ ائتلافيّةٍ «تضطلع بالأعباء في هذا

(22) موريس، ص 293-294.

يبدو أن هذا التقرير قد قُدّم في صيغة أفكارٍ أميركيّةٍ بواسطة مساعد وزير الخارجية الأميركيّة، جورج ماغي الذي زار دمشق يومئذ للبحث مع الحكومة في موضوع «توطين اللاجئين الفلسطينيين»، وتزامن ذلك بحسب الوثائق الأميركيّة مع بدء الاتصالات ما بين الكولونيل ميد وحسني الزعيم لتنسيق الانقلاب العسكري الأول في سوريّة. انظر: Douglas Little, «Cold War and Covert: United States and Syria, 1945-1958,» *Middle East Journal*, vol. 1 (Winter 1990), pp. 55-56, <http://www.jstor.org/pss/4328056>.

انظر: مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب مروان خير (القاهرة: دار الصادق، [د. ت.])، ص 73 و97.

(23) بابه، ص 185 و216.

(24) بن غوريون، ص 602.

(25) جميل مردم بك رئيس الحكومة، «الجلسة الثانية في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 55 (23 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 21.

(26) معروف الدواليبي، «الجلسة السادسة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 4 (27 كانون الثاني/ يناير 1949)، ص 73.

الظرف الدقيق»[27].

في الفترة الواقعة بين 2 و16 كانون الأول/ ديسمبر 1948 عاشت سورية «أزمةً وزاريّةً» كانت في وجهها السياسي بُعدًا من أبعاد أزمةٍ بنيويةٍ أشمل واجهها النظام السياسي - الاجتماعي الوطني برمّته بعد الاستقلال على مختلف المستويات. وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 1948 حين ألّف خالد العظم حكومته الثانية التي ضمّت بعض المحسوبين على الحزب الجمهوري (البرلماني) الذي شكّله جميل مردم بك[28]، كانت البلاد قد باتت خاضعةً لأحكام عرفيّةٍ فعليّةٍ، وغدت خاضعةً لسلطة قائد الجيش الجديد الزعيم حسني الزعيم[29]. وفي هذه الجلسة النيابيّة قام نائب دمشق فيصل العسلي بمهاجمة الزعيم، متهمًا إياه بأنه قام ببعض الاعتقالات بشكل كيدي «متسلحًا بنفوذه وسلطانه، ومستهترًا بالقوانين وبالدستور»[30]، وكان في عداد حكومة العظم من وزارة مردم بك السابقة وزير الزراعة محمد العايش الذي تلقى بوصفه وزيرًا للزراعة طلبات ماغي، وسبق له قبل أن يقدّم ماغي هذه الطلبات رسميًا، أن عرض في برنامج حكومة مردم بك في آب/ أغسطس 1948 مشروعات زراعيّة، كان من أبرزها

(27) جميل مردم بك، «الجلسة الثامنة في 24 كانون الثاني/ يناير 1949،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 13 (17 آذار/ مارس 1949)، ص 352-353.

(28) خالد العظم (رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للخارجية والدفاع)، محسن البرازي (وزيرًا للمعارف)، محمد العايش (وزيرًا للزراعة)، أحمد الرفاعي (وزيرًا للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية)، حنين صحناوي (وزيرًا للاقتصاد الوطني)، عادل العظمة (وزيرًا للداخلية)، مجد الدين الجابري (وزيرًا للأشغال العامة). انظر: «مرسوم رقم (2586) تاريخ 16 كانون الأول 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 55 (23 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 2359.

الحزب الجمهوري هو حزب جميل مردم بك وضم محمد العايش وأحمد الرفاعي والأمير فاعور الفاعور ومنير العجلاني. انظر: أرسلان، المستدرك 1948، ص 247 و252.

(29) وزّعت الطائرات منشورًا بالحبر الأحمر يتضمّن إعلان الأحكام العرفية، وتولي السلطات العسكرية الأمن في المحافظات. لكن في اليوم الثاني لنزول الجيش تحدت التظاهرات الأحكام العرفية، فساقت السلطات العسكرية عشرات المدنيين إلى السجون العسكرية، وحاصرت المدارس، واقتحمت مباني المدارس الداخلية، واعتقلت عشرات الطلاب، وفرقت التظاهرات بقوة الرصاص. زكي الخطيب، وأحمد قنبر، وهاني السباعي، وعبد الوهاب حومد، وغيرهم، الجلسة الخامسة في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1948. انظر: **الجريدة الرسميّة**، العدد 56 (30 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 42-43. وتعرض المعتقلون إلى التعذيب. انظر: الدواليبي، ص 45.

(30) فيصل العسلي، «الجلسة الخامسة في 12 كانون الأول 1948،» في: «**الجريدة الرسميّة**، العدد 56 (30 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 47.

مشروع الجزيرة»[31].

2- قطع بطاقة القوتلي وتصعيد الزعيم

الحقيقة أن الولايات المتّحدة قطعت في تلك اللحظات بطاقة شكري القوتلي، وحركت الانقلاب العسكريّ الأوّل من سورية للحصول من الزعيم حسني الزعيم (1894 - 1949) بطل الانقلاب الأوّل على القوتلي ما فشلت في الحصول عليه من القوتلي، أو من مجلس النواب السوري، وهو رفض مجلس النواب السوري مشروع حكومة خالد العظم في التصديق على الاتفاقيّة مع «التابلاين»، ورفضه اقتراح خالد العظم عقد «هدنة» دائمة مع إسرائيل، وتقليص حجم الجيش السوري لحلّ مشكلة عجز الموازنة، وبرودة رئيس الجمهورية شكري القوتلي نفسه تجاه قبول الهدنة، وتحفظه على الهدنة التي وقعتها مصر[32]، حيث كان واضحًا للقوتلي أن توقيع الهدنة مع إسرائيل سيعني إعادة المنطقة الوحيدة التي حرّرها الجيش السوري من بين الجيوش السبعة، وهي مستعمرة «مشمار هايردن» التي غدا اسمها الوطني «محرّرة» و«فتح الله»، بينما تصفها الرواية الرسميّة الإسرائيليّة بـ«رأس الجسر في مشمار هايردن»[33]. ولهذا لم يقبل القوتلي السير في مفاوضات الهدنة، بينما سار فيها لبنان، ووقّعها

(31) يعلّق الأمير عادل أرسلان على هذا المشروع بأنّ الحاج محمد العايش وزير الزراعة رجل كريم لطيف الحس لكن مشروعه الزراعي في الجزيرة لم يعجبني. انظر: «يومية 30 آب 1948،» في: أرسلان، المستدرك 1948، ص 176.

(32) عقد مجلس النواب في 15 آذار/ مارس 1949 «جلسةً سريّة»، أو «نصف سريّة»، رفض فيها النواب تأييد العظم بعقد «هدنة دائمة» مع إسرائيل، وطرح بعض النواب انسحاب سورية إلى ما يسمى بـ «الحدود الدولية» بدلًا من «الاعتراف بإسرائيل». انظر: أرسلان، ج2، ص 798.

وفي هذه الجلسة كما دوّن محضرها النائب عبد السلام العجيلي بخط يده اقترح العظم لحل مشكلة عجز الموازنة تقليص حجم الجيش السوري، وتسريح عدد كبير من رجاله. انظر: «محضر الجلسة السرية في 15 آذار 1949، محفوظات الدكتور عبد السلام العجيلي»، وقد اطلع عليها الباحث في محفوظات النائب إبان تسجيله تجربة العجيلي في جيش الإنقاذ.

وكان القوتلي من ألد أعداء الهدنات، وسبق له أن أغضب الرئيس الأميركي ترومان بسبب رفضه مشروع الهدنة الذي كان يحمله الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت. انظر: Little, p. 55.

(33) نسبة إلى الملازم الأول فتحي الأتاسي والملازم نصر الله النادري اللذين سقطا في عملية تحريرها. من مقابلات وتسجيلات شخصيّة جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 مع عبد السلام العجيلي. وعن الوصف الإسرائيلي. انظر: سلوتسكي [وآخرون]، ص 707.

في 23 آذار/ مارس 1949، ليغدو خط الانتداب البريطاني بين فلسطين ولبنان هو خط الهدنة.

3- صفقة كيلي - الزعيم المركّبة: التوطين والهدنة والتابلاين

نظّمت وكالة الاستخبارات الأميركية في هذا السياق أوّل انقلاب عسكري في سوريّة، بوصفه انقلابها، وهو انقلاب الزعيم حسني الزعيم في الثلاثين من آذار/ مارس 1949. ولم تكن علاقة المخابرات الأميركية بالانقلاب من مزاعم كوبلاند في مذكراته كما كان يُظن، بل أكّدته الوثائق الدبلوماسية الداخليّة الأميركية[34]. وبهذا الشكل كان انقلاب الزعيم عملًا أميركيًا «تامًّا»، لكنّه جرى في بيئة الحكم الوطنيّ الاستقلاليّ التي غدت قابلةً للانقلاب بسبب انتشار الفساد والعلاقات الزبونية وبروز أمارات التسلط، وترقّبه على غرار الثمرة «المستوية» بتعبير اللغة الدارجة، أي التي نضجت، وأخذت في السقوط، فوضعت الاستخبارات الأميركية سلّتها لاستقبال سقوطها الأخير. وهكذا لم يحتج الانقلاب سوى إلى إجراءاتٍ تنظيميّةٍ بسيطةٍ بحتةٍ، كي ينجح، ويستدعي للتوّ تجاوب الفئات الاجتماعيّة والسياسيّة السوريّة كافة الساخطة على العهد السابق. ويبدو أن الاستخبارات المركزيّة الأميركية لم تُطلع حكومة إسرائيل، أو لجنة الشؤون العربيّة فيها على خطّتها في الانقلاب، إذ كان بن غوريون يعتقد أن البريطانيّين هم وراء الانقلاب، وأنّه جرى لمصلحة الملك عبد الله ضد شكري القوتلي وخالد العظم «اللذين كانا يشكّلان عقبةً أمام البريطانيّين». ويضع بن غوريون في هذا السياق وصول الجنرال سبيرز قبل أسبوع من حدوث الانقلاب واتّصاله بآل الأطرش، وأنّ الانقلاب قد يخدم تطلّعات الملك عبد الله «لتحقيق

(34) حول رواية كوبلاند قارن مع: كوبلاند، لعبة الأمم، ص 73 و97.

وكما يشير ليتل ظلت رواية كوبلاند عن علاقة الاستخبارات المركزية الأميركيّة بالانقلاب الأول الذي قاده الزعيم حسني الزعيم محاطةً بالشكوك والحذر، وينظر إليها باعتبارها مزاعم في إطار التخييل «المخابراتي» لـ«المغامرات»، إلى أن بيّنت الوثائق الأميركيّة التي رفع الحظر عنها بأن الكولونيل ميد قد بدأ منذ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 باللقاء بشكل سري مع الزعيم، وعقد معه ستّة لقاءاتٍ على الأقل من أجل مناقشة «إمكانية إقامة دكتاتوريّة مدعومة من الجيش». وبرز الزعيم بالنسبة إلى الرسميّين الأميركيين بصفته جنرالًا نموذجيًّا من جنرالات «جمهوريّات الموز»، لا يملك كفاءة عريف في الجيش الفرنسي، لكنه يتميّز بـ«ميوله القويّة ضد السوفيات»، «وبإرادته لفتح» محادثات سلام مع إسرائيل، والرغبة في تلقي مساعدةٍ عسكريّة أميركيّة. انظر: Little, p. 55.

رؤيا سوريّة الكبرى»[35]. ومع ذلك راجعت القيادة الإسرائيليّة أوامرها باحتلال القرى وضرب المواقع العسكرية على الجبهة السوريّة، وقصرتها في الأول من نيسان/ أبريل 1949 على المواقع العسكريّة[36]. ويفهم من علاقة أوامر احتلال القرى بمشروعات تحويل المياه اللاحقة، أنها الأراضي التي تتعلق بمنابع نهر الأردن.

في 28 نيسان/ أبريل 1949، وبعد يومين فقط من الاعتراف الأميركي بنظام حسني الزعيم، أبلغ الوزير الأميركي المفوّض (السفير فوق العادة) كيلي (Kelley) واشنطن في ضوء صفقته مع الزعيم أن سوريّة ستستأنف محادثات السلام مع إسرائيل، وستفكّر في توطين 250 ألف لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة على الحدود العراقيّة[37]. وكان ذلك يشمل في الواقع معظم اللاجئين الفلسطينّيين وليس من لجأ منهم إلى سوريّة فقط، والذين قدّر عددهم يومئذٍ في سوريّة بـ80 ألف لاجئ[38]. وتزامن ذلك مع انطلاق مؤتمر لوزان في 27 نيسان/ أبريل 1949 الذي درس جدول أعماله مقترحاتٍ عدة لإعادة اللاجئين من دون التمكن من الوصول إلى اتّفاق نهائي[39]. فهل جاءت رسالة كيلي لتخفيف الضغط الرسميّ الأميركي على مؤتمر لوزان لتبني قراراتٍ واضحةٍ بعودة قسم من اللاجئين على الأقلّ؟، وهل كان يدّعي أنّ ما يطرحه هي أفكار إدارته أم أفكاره هو؟

وفق تتبع يوميّات وزير خارجيّة حكومة الزعيم الأمير عادل أرسلان الذي يشير في يوميّة الأحد الأول من أيّار/ مايو 1949 إلى أن «ترومان لا يريد تقييد

(35) قام إلياهو ساسون بتقويم القوى التي وقفت خلف الانقلاب، وأرسل تقريرًا مفصّلًا يقدّر فيه أنه تمّ «بتشجيع من عبد الله وبريطانيا»، «ونصح ساسون بالعمل على إضعاف حسني الزعيم، وعدم مفاوضته بشأن الهدنة». انظر: «يومية 31 آذار ويوميّة 3 نيسان 1949،» في: بن غوريون، ص 740-741.

(36) بابه، ص 205.

(37) Little, p. 57.

(38) موريس، ص 294.

وقدر العدد في تقرير بعثة المصرف الدولي في عام 1953 بـ85 ألفًا. انظر: **إنماء سوريّة الاقتصادي: تقرير البعثة التي شكلها المصرف الدولي لإعادة العمران والإنماء الاقتصادي بناء على طلب الحكومة السورية**، تعريب مجلس النقد والتسليف، ص 171.

(39) لكس تاكنبرغ [وآخرون]، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**، ترجمة بكر عباس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2003)، ص 30.

اليهود بقرار الأمم المتّحدة، فهو يوعز لوزيره أن يعد سوريّة بقرض ومساعدة وسلاح على أن تتخلّى عن قضيّة اللاجئين»، ونفهم من كلام أرسلان التخلي عن قضيّة عودة اللاجئين إلى فلسطين[40].

مهما يكن الأمر، اختلطت قضيّة توطين الفلسطينيّين في الجزيرة وفق خطط فايتس، بشكلٍ مركّب، مع تسريع توقيع اتفاق الهدنة، وبالتالي التخلي عن «محرّرة» مشمار هايردن (فتح الله السوريّة بعد التحرير نسبةً إلى الشهيدين الملازم فتحي الأتاسي والملازم نصر الله النادري) مع توقيع الاتفاقيّة مع التابلاين. وسارت هذه القضايا برمّتها معًا خلال عهد الزعيم القصير بشكلٍ متزامن. لكنّ قضيّة توطين اللاجئين تحوّلت إلى أولويّةٍ أميركيّةٍ رسميّةٍ عمومًا لدى الإدارة ولدى ترومان شخصيًّا، بعد إخفاق خطّة عودة مئة ألف لاجئ فلسطينيٍّ في أواخر تموز/ يوليو – أوائل آب/ أغسطس 1949 إلى فلسطين.

كانت الأفكار البريطانيّة – الإسرائيليّة قد تحوّلت إلى أفكارٍ أميركيةٍ يجري العمل عليها بالفعل، حيث عملت هذه الإدارة وفق شهادة الأمير عادل أرسلان، وزير الخارجية في حكومة حسني الزعيم، على مشروع نقل اللاجئين الفلسطينيّين جميعهم إلى الجزيرة السوريّة، وتوطينهم فيها بصفتهم فلّاحين، وبات ترومان نفسه مفتونًا بصورة الجزيرة السوريّة باعتبارها مكانًا «مثاليًّا» لتوطين اللاجئين، وكان يقول إنه سيجعل من منطقة ما بين النهرين فردوسًا في الدنيا[41]. ولذا أغرت إدارة ترومان الزعيم بالسير في هذه الطريق مقابل وعدها بمنح سوريّة قرضًا «سخيًّا» لتوطين اللاجئين الفلسطينيّين، ومساعدةً عسكريّة. كان كيلي هو من نقل هذا الوعد إلى الزعيم. وفي أواخر نيسان/ أبريل كانت رسالة كيلي للزعيم واضحةً وتنص على إدارة ترومان

(40) «يومية الأحد 1 أيار،» في: أرسلان، ج2، ص 825.

(41) «يوميّة 6 كانون الأوّل 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 923، و«يوميّة الجمعة 16 كانون الأول 1949،» ص 927.

يشير أرسلان إلى أن ودورث سفير الولايات المتّحدة زاره مستغربًا تصريحه بأنه قد عرض علينا مبلغ مئتي مليون دولار لإسكان لاجئي فلسطين في سوريّة، وهو مبلغ قليل. فقال إنه طلب منه أن يسألني عن صحّة هذا الحديث، لأن حكومته لم تعرض هذا المبلغ على سوريّة، فأخبرته كيف أراني حسني الزعيم ذلك الاقتراح، وقال إنه أميركي. يظهر لي أن المستر كيلي تنصّل من هذه الحكاية (وهو وزير أميركا في دمشق).

تقديم قرضٍ بقيمة مئتي مليون دولارٍ، ودعم الزعيم بالأسلحة مقابل توطين اللاجئين[42].

قام الزعيم بالفعل بإيفاد المهندس الزراعي أحمد وصفي زكريا، وهو أحد أبرز الخبراء الأنثروبولوجيّين والزراعيّين السوريّين بالجزيرة إلى الإقليم ليدرس تربته، وليجمع عيّناتٍ منها لتحليلها في دمشق، وليعدّ تقريرًا عن آفاق استصلاح الأراضي في الإقليم[43]. وحاول الزعيم أن يغلّف التوطين باسم إعادة النظر في توزيع الأراضي، والعمل على وضع قانونٍ يحدّ من تركّز رأس المال، وحدّد المقصود بتوزيع الأراضي بأملاك الدولة «الأميريّة» و«المتروكة» أو غير المستثمرة، لكنه تحدّث عن «تحديد الملكيّة الضخمة، وإنقاذ البلاد من الإقطاعيّة»[44]، وكانت نبرته «البروباغنديّة» ضد الإقطاعيّة متأثّرةً في الحقيقة بمستشاريه السياسيّين الذكيّين المنغرسين في حركات الشباب الراديكاليّة، وهما زعيم «حزب الشباب» الراديكالي في حماة الذي سيتحوّل إلى «الحزب العربي الاشتراكي» أكرم الحوراني وعلي بوظو الذي سينضم إلى الجناح اليساري في «حزب الشعب»[45]، وسمّى الدكتاتور السياسي الراديكالي الصاعد الحوراني

---

(42) انظر: «يوميّة الأحد 1 أيار 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 825.

وفي يوميّة الجمعة 16 كانون الأول/ ديسمبر 1949 كان أرسلان قد غدا سفيرًا لسورية في تركيا، ويروي في هذه اليوميّة أن صديقه السفير الأميركي ودورث سأله عن مدى صحة عرض الولايات المتّحدة مبلغ مئتي مليون دولار لتوطين اللاجئين، وأن حكومته لم تعرض هذا المبلغ على سورية، لكن أرسلان أكّد له أن الزعيم أطلعه على الاقتراح الأميركي الذي عرض فيه كيلي وعد إدارة ترومان بتقديم قرضٍ أميركي بقيمة 200 مليون دولار للزعيم مقابل توطين اللاجئين الفلسطينيّين. انظر: «يوميّة الجمعة 16 كانون الأول/ ديسمبر 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 927.

أما عند موريس فيتراوح القرض بين 200 و275 مليون دولار، ويبدو أن هذه الزيادات قد تمّت بشكلٍ لاحقٍ لسقوط الزعيم. قارن مع: موريس، ص 278.

(43) من مقدمة عبد القادر عيّاش في: أحمد وصفي زكريا، **ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916** (دير الزور: صوت الفرات، 1968)، ص 8.

(44) أحمد عيسى الفيل، **سورية الجديدة في الانقلابين** (دمشق: [د. ن.]، 1950)، ص 89 و106.

(45) تعاون الحوراني مع الزعيم خلال أيامه الأولى، وسمّاه الزعيم عضوًا في لجنة التحقيق بالكسب غير المشروع. انظر: «مرسوم رقم 258 تاريخ 25/ 4/ 1949،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 22 (28 نيسان/ أبريل 1949). والواقع أن الحوراني وبوظو عملا مستشارين للزعيم، وكانت تسمية الحوراني هي المستشار السياسي للقيادة العليا الذي كان من أولى أعماله عرض خصائص الدستور الجديد الذي يقوم على إلغاء الطائفية والإقطاعية، ويحصر حق الانتخاب بالناخبين المسجلين وحدهم. وبرّر =

بمرسوم عضوًا في لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع[46]. لكن الحوراني سدل ستارًا من الصمت المطبق على هذه الصفحة التي كانت مرتبطةً بمشروع التوطين.

4- انضباط الزعيم بجدول الأعمال الأميركي

أبدى الزعيم انضباطًا تامًّا بجدول الأعمال الأميركيّ المطلوب منه، فصدّق مشروع الاتفاقية مع «التابلاين» بمرسوم تشريعي في 16 أيار/ مايو 1949، وقّعه أعضاء الحكومة كافةً[47]. وحين أقيمت حفلة خيرية تحت رعاية الزعيم عرض قلمه بـ«المزاد» العلني ليرصد ريعه للهلال الأحمر السوري، فتبارى تجار دمشق في ما بينهم، لكن المزاد رسا أخيرًا على المستر كامبل مدير «التابلاين»، وكانت هذه السهرة آخر السهرات في حياة الزعيم[48].

= الحوراني الأسباب الموجبة لاعتبار «الحكم السابق غير شرعي وغير دستوري»، بتزوير الانتخابات، وعدم سماح الحكومة بعقد دورة استثنائية لمجلس النواب قبل توقيع الهدنة، وقضاء الحكم السابق على الحريات العامة، وسيطرة رئيس الجمهورية على الحكومة «كلها من الوزراء إلى أصغر موظف»، وتسخير الدولة لـ«مصلحة فئة معيّنة». وأوجز الحوراني التدابير التي ستقوم بها الحكومة الجديدة بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور «متحرر من الإقطاعية والطائفية والعشائرية»، وعدم منح حق الانتخاب إلا للناخبين المسجّلين، وإلغاء حق العشائر بالانتخاب والنيابة وتشكيل مجلس خاص لهم، وإلغاء التقسيم الطائفي للمقاعد الانتخابية. انظر: جورج فرح، **الزعيم حسني الزعيم: بطل الانقلاب السوري ورجل الساعة** ([د. م.]: منشورات دار النشر السياسية للشرق الأوسط، 1949)، ص 34-36.

(46) «مرسوم رقم (68) تاريخ 9 نيسان 1949،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 22 (28 نيسان/ أبريل 1949)، ص 935.

(47) في مساء 19 أيار/ مايو أقام مأدبة غداء احتفالية على شرف الوزير الأميركي المفوض، وأركان المفوضية، والجنرال الأميركي رايلي وبعض الضباط الأميركيين، وممثلي شركات التابلاين، ووكيلها في لبنان الوزير ورئيس المجلس النيابي اللبناني حبيب أبو شهلا، ووكيلها في سورية نعيم الانطاكي «فضاق بهم بهو نادي دمشق». انظر: أرسلان، ج2، ص 834.

لعب أبو شهلا دوراً حاسمًا في تمثيل مصالح الشركة في مفاوضاتها مع الحكومتين السوريّة واللبنانية لعقد الاتفاقية مع «التابلاين». راجع: فواز طرابلسي، «التكون الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب،» **أبعاد**، العدد 6 (أيار/ مايو 1997)، ص 90.

أما عن توقيع الأنطاكي بوصفه وكيل «التابلاين»، فانظر: أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2000)، ص 203.

(48) نذير فنصة، **أيام حسني الزعيم: 137 يومًا هزّت سورية**، ط 2 (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983)، ص 82-83.

ليس مؤكدًا أن ألن دالاس الذي سيغدو مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كان حاضرًا في دعوة الزعيم، لكنه كان في دمشق قبل نحو أسبوع من حفلة الزعيم، وحضر مأدبة «علنية» أقامها السفير الأميركي في 12 أيار/ مايو لبعض أصدقائه[49]. وبعد أسبوعين حظر الزعيم الحزب الشيوعي السوريّ بعد أن قام بتطهير الإدارة من الشيوعيّين، فاعتقلهم منذ نيسان/ أبريل 1949، وفصل من هو منهم، أو ميّال لهم من الوظائف[50].

5- بن غوريون والزعيم: الحدود أوّلًا وقضايا اللاجئين والتعاون ثانيًا

اصطدمت الجهود الأميركية في مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيّين برفض بن غوريون الاجتماع إلى الزعيم، وإقرار مبدأ التعاون الإقليميّ معه، قبل أن يُقرّ مسبقًا بالانسحاب إلى ما يسمى بالخطّ الدوليّ للحدود[51]، بل إنه قاوم الضغوط الأميركية عليه للاجتماع إلى الزعيم، وأخذ يفكّر خلال نيسان/ أبريل 1949 بعمليّةٍ عسكريّة لـ «طرد السوريّين من أراضي الدولة [من رأس الجسر في

(49) يميز أرسلان بوضوح بين ألن دالاس وشقيقه جون فوستر الذي سيغدو لاحقًا وزيرًا للخارجية، وكان عضوًا في الوفد الأميركي في الأمم المتّحدة، ويقول حرفياً: «بين المدعوين في العشاء المستر دالز (دالاس) أخو دلز الذي كان في وفد أمريكا». انظر: أرسلان، ج2، ص 831.

(50) في 25 نيسان/ أبريل 1949 سرح الزعيم 29 من أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة السوريّة، وكان 24 منهم من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الطب والحقوق. كما سرّح بشكل جماعي عشرات الموظفين. انظر: «مرسوم رقم 258 تاريخ 25/ 4/ 1949،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 22 (28 نيسان/ أبريل 1949)، ص 1091، و«مرسوم رقم (298) ومرسوم رقم 283 تاريخ 25 و26/ 4/ 1949،» ص 1090-1091.

(51) كتب بن غوريون في يوميّة 16 نيسان/ أبريل 1949 في مذكراته قائلاً: «اقترح السوريون سلمًا منفردًا مع إسرائيل، وإقامة تعاونٍ وجيشٍ مشتركٍ، لكنهم يريدون تغيير الحدود - نصف بحيرة طبرية - قلت لهما [مردخاي مكليف ويهوشاع جوش اللذان أجريا محادثات مع ممثلي الزعيم من دون اشتراك الأمم المتحدة] أن يبلغا السوريّين بلغةٍ واضحةٍ أنه يجب أن يتمّ أوّلًا، وقبل كلّ شيء توقيع الهدنة على أساس الخط الدولي السابق، وبعد ذلك، البحث في الصلح والحلف. وسنكون مستعدين لأقصى حدٍّ من التعاون». انظر: بن غوريون، ص 745. ولمزيد من التفصيلات يمكن مراجعة ص 749-750.

لكن سيغف يشير إلى أن الزعيم تراجع بعد أسبوعين عن استعداده لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وضغط كيلي في دمشق والخارجية الأميركيّة على بن غوريون للاجتماع إلى الزعيم، لكنه بحسب يومياته رفض ذلك، وكتب «قلت إذا تعهد الزعيم مسبقًا بالجلاء عن أراضينا والانسحاب إلى الحدود الدولية، فإنني مستعد للاجتماع إليه». قارن مع: سيغف، ص 26-27.

مشمار هايردن][52]. لكنّه وافق جراء الضغط الأميركي على أن يتمّ هذا اللقاء على مستوى منخفضٍ بين وزيري الخارجيّة شاريت وأرسلان[53].

تولّى بنش ممثّل الأمم المتّحدة في تل أبيب، ترتيب هذا الاجتماع الذي حدّد في 9 حزيران/يونيو 1949 على أساس أن يكون جدول أعماله مؤلّفًا وفق مقترح شاريت من قضيّتين فقط: القضايا المختصة بعقد اتفاق هدنة، والقضايا العامة المتّصلة بالعلاقات السلميّة بين البلدين في المستقبل[54]، وكان مفهومًا أن مشروع توطين الفلسطينيّين في الجزيرة هو من قضايا العلاقات السلميّة التي ترتهن بحلّ قضايا الحدود السياسيّة أولًا، وبالتالي فإن مسألة توطين اللاجئين تأتي في المرتبة الثانية، أو وفق حسم المسألة السياسيّة، حيث كان عدم ربط الاتفاق على خطوات «حسن الجوار» مع سورية والبلدان العربية الأخرى مستقلًا دومًا في سياسة الخارجيّة الإسرائيليّة عن نتائج المفاوضات على الحدود حتى أواخر عام 1953 على الأقل[55]، وكان هناك رأي إسرائيلي قوي مثّله أبا إيبان «لا يرى ضرورة للركض وراء السلام، إذ إن الهدنة تكفينا، فإذا ما ركضنا وراء السلام - فإنّ العرب سيطلبون منّا ثمنًا - حدودًا أو لاجئين أو كلاهما. لننتظر بضعة أعوام. إن وزارة الخارجية [في الولايات المتّحدة] معنيّة بحل مشكلة اللاجئين...»[56]. وبرز ذلك بشكل خاص وواضح في الحالة

(52) وَرَدَ لدى ريفلين وأورن استنادًا إلى: بن غوريون، ص746 و748، وانظر: سلوتسكي [وآخرون]، ص 707.

(53) راجع سرديّة أرسلان لذلك في: أرسلان، ج2، ص 824-825، 828، 839، 841-842، و844. وسيظهر أن الزعيم أخذ برأي أرسلان، و«لم يطل البحث في الموضوع أكثر من دقائق معدودات». انظر: الكوراني، ص 201.

(54) الأمير عادل أرسلان يفضح أسرار حسني الزعيم وعهده الذميم في: الفيل، ص 257-258. يتطابق ما يذكره أرسلان مع الأرشيف الإسرائيليّ، في: سيغف، ص 27.

يوجد لشاريت مذكرات من نوعين، علاوة على كتب ورسائل أخرى. المذكرات الشخصية (يومان ايشي) وهي من سبعة أجزاء تمتد من سنة 1953 إلى 1957 والمذكرات السياسية، (يومان مديني) وهي في خمسة أجزاء وتمتد من عام 1936 إلى 1942. ولا تغطي المذكرات الأخيرة عامي 1948 و1949، ولا يتطرق شاريت للموضوع في ما نشره من مذكراته. (من رسائل متبادلة بين الباحث وبين الدكتور محمود محارب عن مذكرات شاريت المنشورة بالعبريّة، وكتابات شاريت الأخرى).

(55) انظر: «يوميّة 22/ 12/ 1953،» في: موشيه شاريت، يوميّات شخصيّة، ترجمة أحمد خليفة؛ مراجعة صبري جريس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1996)، ص 101.

(56) «يوميّة 14 تموز/ يوليو 1949،» في: بن غوريون، ص 762.

الإسرائيليّة - السوريّة، حيث كان بن غوريون يُلح على إنجاز «الهدنة» أوّلا، والانسحاب إلى الحدود «الدوليّة». ويتمثل سبب هذا الإلحاح في «استعادة» إسرائيل مستعمرة مشمار هايردن التي حررها الجيش السوري، حيث أتمّت إسرائيل عقب اتفاقيات «الهدنة» مع مصر في 24 شباط/فبراير 1949، ومع لبنان في 23 آذار/مارس 1949، ومع الأردن في 3 نيسان/أبريل 1949، ولم يبق سوى سورية خارج سلسلة «الهدنات». وكانت اتفاقية «الهدنة» مع سورية هي الأكثر حساسيّةً بسبب أن الجيش السوري هو الجيش العربي الوحيد الذي تمكّن خلال الحرب من السيطرة على منطقة رأس الجسر في مستعمرة مشمار هايردن، وتمكن من الاحتفاظ بها[57].

كان الزعيم يُجري في الوقت نفسه وبشكل «سري» عبر المستر كيلي، الوزير الأميركي المفوض في دمشق، والكولونيل ميد الذي بات يتدخل في قرارات الزعيم كلها، اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية لعقد «هدنة دائمة» بين سورية وإسرائيل[58]. وجرى في هذا السياق محاولة ترتيب اجتماع بين شاريت وأرسلان باعتباره بديلًا من اجتماع بن غوريون - الزعيم. ولم يتم هذا الاجتماع بسبب رفض أرسلان[59]. وخرج أرسلان بنتيجة رفضه من حكومة الزعيم ليبارك عمليّة الانقلاب عليه، بينما سار الزعيم في اللعبة إلى نهايتها، وأخذ يطالب واشنطن في نهاية تموز/يوليو 1949 بالثمن، وهو نحو 100 مليون دولار مساعداتٍ عسكريّةٍ واقتصاديّة[60]، من دون أن يدري أن نهايته حانت.

(57) سلوتسكي [وآخرون]، ص 707.

(58) أرسلان، ج2، ص 806.

(59) يشير الأرشيف الإسرائيليّ إلى أن شاريت كان يفكر في التوصل إلى اتفاق الهدنة أولًا، ثم يجري البحث في السلام. لكنه استنتج أن السوريّين لم «يكونوا معنيين بنقاش كهذا، وسارع إلى الاستنتاج أن القضية كانت خدعةً منذ البداية»، انظر: سيغف، ص 27.

بينما تشير رواية أرسلان إلى أن السفير الأميركي كيلي أوضح لأرسلان أن من طلب الاجتماع إلى بن غوريون كان الزعيم وليس بن غوريون، إلا أن بن غوريون رفض الاجتماع إلى الزعيم، فتولّى وزير خارجيته موشى شاريت إيجاد مخرجٍ لهذا الرفض، وكان المخرج أن يتم الاجتماع على مستوى وزيري الخارجيتين شرتوك وأرسلان. رفضَ أرسلان الاجتماع إلى شاريت بينما رفض شاريت أن يجتمع إلى مَن هو أدنى من وزير الخارجيّة. انظر: «يوميّة 31 أيار 1949،» و«يوميّة 6 حزيران 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 841-842 و846.

(60) Little, p. 57.

رابعًا: مشروع «كلاب»: من عودة اللاجئين إلى توطينهم بين الزعيم النازل والحناوي الصاعد

في 14 آب/ أغسطس 1949 كان الزعيم قد سقط وأُعدم مع رئيس وزرائه محسن البرازي بطريقةٍ فوريّةٍ، ليبدأ عهد «الانقلاب الثاني» الذي قاده الزعيم سامي الحناوي. واعتبر هذا الانقلاب في منظور الصراع الجيو - سياسي الإقليمي العربيّ على مصير الكيان السوريّ انتصارًا للمحور السعوديّ - المصريّ على المحور الهاشميّ، وتحديدًا موقع العراق فيه، أمّا الولايات المتّحدة التي كانت تراهن على الزعيم في حلّ قضاياها الاستراتيجيّة التي لم يستطع العهد البرلمانيّ في مرحلة القوتليّ أن ينجزها، فصُدِمت بالانقلاب، و«إمكانيّة تقويضه للسياسات الموالية لواشنطن التي انتهجت في عهد الزعيم»، لكنّ ترومان وافق بعد تردّدٍ على الاعتراف بالنظام الجديد بعد أن أعطى الحكّام الجدد تأكيداتٍ بعقد «انتخاباتٍ حرّة» خلال الخريف اللاحق[61].

كانت الحكومة الإسرائيليّة قد أعلنت في 28 تموز/ يوليو 1949 تحت ضغطٍ شديدٍ من الولايات المتّحدة عن استعدادها من حيث المبدأ لإعادة 100 ألف لاجئ في إطار تسويةٍ سلميّةٍ، وكانت الحكومة الإسرائيلية منقسمة في شأن هذا القرار، كما رفضته الدول العربية بدعوى عدم كفايته، وبالتالي حلّ الجواب العربي مشكلة الحكومة الإسرائيلية «التي اكتفت بالحفاظ على الوضع الراهن: لا حرب ولا سلام». ومع تضاؤل فرص عودة اللاجئين السريعة إلى وطنهم، بدأ المسؤولون في الأمم المتّحدة التفكير في توطينهم في الدول العربية. ولدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الحل، قامت لجنة التوفيق الدوليّة في 23 آب/ أغسطس 1949 بتأليف بعثة مسح اقتصادي باعتبارها هيئةً فرعيّةً تابعةً لها، وكلفت غوردون كلاب (Gordon Clapp)، رئيس مصلحة وادي تنيسي في الولايات المتّحدة بدراسة المشروع، ووضع برنامج متكامل لـ «تسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم، وإعادة توطينهم، وإعادة تأهيلهم اقتصاديًا واجتماعيًا، ودفع التعويض، وإعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصاديّة للمنطقة»[62].

---

(61) Little, p. 58.

(62) تاكنبرغ [وآخرون]، ص 30-31.

مع مشروع «كلاب» تحوّل موضوع عودة اللاجئين فعليًا إلى موضوع توطينهم، فكان ذكر «تيسير عودة اللاجئين إلى وطنهم» من قبيل لياقة التذكير بقرارات الأمم المتّحدة، في حين تركّزت أهداف المشروع على التوطين والإدماج الاقتصادي. واشتمل المشروع على إقامة مشروعاتٍ زراعيّةٍ-كهربائيّةٍ بواسطة أنهرٍ مثل النيل والأردن والفرات إلى الواجهة، وحدّد عادل أرسلان وظيفة هذا المشروع بالنسبة إلى الفرات بتوطين اللاجئين الفلسطينيّين، وبنهر الليطاني لبناء سدٍّ كبيرٍ في واديه تروى بمائه فلسطين الشماليّة إلى مرج ابن عامر، وبنهر الأردن لبناء سد تروي ماؤه فلسطين الجنوبيّة أو النقب، وبذلك يستطيع اليهود إسكان الملايين من مهاجريهم»[63].

تبنى الأمين العام للأمم المتّحدة تريغفي لي، هذا المشروع، وبدأ «كلاب» بالفعل جولته بلقاء المسؤولين في كل من بيروت والقاهرة وعمّان لتسويقه، وحاول أن يقنع الحكومة اللبنانيّة بمشروع الليطاني في إطار المشروع. وتمكّنت اللجنة من إقناع الحكومة اللبنانيّة بفائدة درس مشروعها، وهو مشروع قديم وضع لمصلحة اليهود، والقسم الداخل منه في لبنان، أي مشروع نهر الليطانيّ أتمّ اليهود تصميمه بمعرفة المهندس ألبير نقاش البيروتي[64]. أما الحكومة السوريّة الجديدة التي أُلِّفت قبل أسابيع على خلفيّة الانقلاب الثاني الذي قاده الزعيم سامي الحنّاوي (1898 - 1950) فاتّخذت على خلفيّة الحملة الضاغطة ضدّ المشروع وانعقاد مؤتمر زحلة الشعبي الذي رفض مشروع التوطين وتمسك بعودة اللاجئين إلى وطنهم، قرارًا برفض توطين اللاجئين، لكنّها في لقائها «كلاب» في 27 أيلول/سبتمبر 1949 سايرت المشروع دبلوماسيًا، ووافقت على التعاون معه، ما أثار ردة فعل سياسية على الحكومة التي امتصّت ذلك بإعلان تحفظاتها على المشروع، ورفضها له[65]، وأصدرت

= للاطلاع على الضغوط الأميركيّة بشأن اللاجئين، انظر أفكار ريفلين وأورن وبن غوريون نفسه في: بن غوريون، ص 752.

(63) «يوميّة 10 أيلول 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 884، و«يوميّة 20 أيلول 1949،» ج2، ص 889.

(64) «يوميّة الثلاثاء 20 أيلول 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 889.

(65) تلخّصت أبرز التحفظات في بيان وزير الخارجية ناظم القدسي بما يلي: «تعتبر سوريّة أنّ اقتراح اللجنة باستيطان اللاجئين في بلادها هو محاولة من اللجنة للتعرض لاستقلالها، وتدخّل غير مشروع في شؤونها الداخليّة». انظر: الحوراني، ج2، ص 1075.

في الشهر نفسه مرسومًا تشريعيًا تعفي اللاجئين الفلسطينيين من شرط العمل في وظائف الدولة، الذي لا يجيز العمل فيها إلا لمن مضى على اكتسابه الجنسيّة السوريّة خمس سنواتٍ[66]. وتضافر موقف ناظم القدسي من مشروع التوطين مع تحذير الزعيم الحناوي الذي اشتهر بإقدامه في الحرب مع إسرائيل في 5 تشرين الأوّل/أكتوبر 1949، الذي وجهه إلى إسرائيل بالانتقام منها لخروقاتها اتفاق الهدنة، ما لم «تقم الولايات المتّحدة بإقناع إسرائيل بالتقيّد بالتزاماتها»، ومع التقييدات التي قامت بها الحكومة للاتّفاقية ما بين سورية وشركة «التابلاين»، وتخوّف واشنطن من زيادة نفوذ الشيوعيّين بفتور العلاقات السوريّة - الأميركية[67]، الأمر الذي سيفسّر التطورات اللاحقة ودعم العقيد أديب الشيشكليّ (1909 - 1964) للقيام بالانقلاب الرابع.

خامسًا: من صفقة العظم - تريغفي لي إلى انقلاب الشيشكلي الرابع

بعد أقلّ من أسبوعٍ على عقد الجمعيّة التأسيسيّة لجلستها الأولى في 12 كانون الأول/ديسمبر 1949، وإقرارها مشروع الدستور الموقت الذي ينصّ على انتخاب «رئيسٍ للدولة» لا «رئيس للجمهوريّة»، بما يعكس اتجاه الحكم الجديد للاتحاد معَ العراق الملكيّ، قام «مجلس العقداء» بقيادة العقيد أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول/ديسمبر 1949، وهو التاريخ الذي حدّدته الجمعيّة لأداء الرئيس والوزراء والنواب القسم الدستوريّ، بالانقلاب الثالث في سوريّة في شكل انقلابٍ داخل قيادة الجيش أزاح اللواء سامي الحناوي من رئاسة الأركان، بدعوى «حماية النظام الجمهوري» و«الاستقلال» من مخاطر «المشروع الاستعماري» الذي يعمل «حفنة من السياسيّين» على إقراره، في إشارةٍ إلى «حزب الشعب» المهيمن على «الجمعيّة التأسيسيّة»، ومشروعه في الاتّحاد السوريّ - العراقيّ[68].

(66) تاكنبرغ [وآخرون]، ص 198.

(67) Little, p. 58.

(68) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة (بيروت: دار بيسان، 1994)، ص 172.

قام بإرسال دورية شرطة عسكريّة إلى الرئيس هاشم الأتاسي أرغمته على إسناد تأليف الحكومة إلى خالد العظم، بينما قامت الصفقة بين الشيشكلي والعظم على دعم الجيش لحكومته مقابل تعهده بالوقوف ضد مشروع حزب الشعب في الاتحاد السوري - العراقي. انظر: خالد العظم، مذكرات خالد =

نتج من انقلاب الشيشكلي الأول (والثالث في تاريخ الانقلابات السوريّة) نوع من ازدواجيّة السلطة بين الجيش والحكومة المنبثقة عن مجلس نيابي يهيمن حزب الشعب القومي الليبرالي الداعم لاتحاد سوري - عراقي على أغلبيّته البرلمانيّة[69]. وتمكّن الشيشكلي من إرغام رئيس الجمهوريّة هاشم الأتاسي على تكليف السياسي الطموح خالد العظم (1903 - 1965) بتأليف حكومةٍ جديدة يدعمها من الجيش لمواجهة حزب الأغلبية البرلمانية. ودخل العظم في لعبة الشيشكلي ضد حزب الشعب. وشهدت هذه الفترة القصيرة تحالف العظم - الحورانيّ - الشيشكلي في مواجهة «حزب الشعب» لتحطيمه. وكان هذا التحالف قويًّا ما دام موجّهًا ضدّ حزب الشعب، بينما كان هشًّا في ما عدا ذلك. وانضمّ إلى هذا التحالف بعض أعيان الجزيرة السوريّة، إذ ضمّت حكومة العظم الجديدة إلى جانب أعضاء حزب الشعب وأكرم الحوراني وزير الدفاع، الملاك «الجزراويّ» الكبير عبد الباقي نظام الدين بصفته وزيرًا للزراعة. ويلحظ هنا أن حكومات العظم منذ عام 1948 باتت تمنح وزارة الزراعة إلى ملاك كبار من الجزيرة أو الفرات. ولم يكن ذلك مصادفةً بل كان مرتبطًا ضمنيًّا بمشروع الجزيرة، وفي المحصّلة بات وجود وزيرٍ ينتمي إلى محافظة الجزيرة ثابتًا في تركيبة الحكومات السوريّة حتى عام 1958.

استأنف الأميركيون في سياق ازدواجيّة السلطة بين هيئة الأركان والحكومة هذا المشروع مع كل من الشيشكلي الذي يمسك بقبضة السلطة في الجيش، وحليفه المرحليّ يومئذٍ رئيس الحكومة خالد العظم. وكان العظم شريكًا ملائمًا للعروض الأميركية بالتمويل بحكم مركزيّة التنمية لدى العظم، وتفكيره فيها من الباب التنمويّ وليس من الباب السياسيّ وحده. وبحلول كانون الثاني/ يناير 1951 كان العظم قد أفصح عن الخطوط الأساسيّة لمشروعاته التنمويّة،

= العظم، ج 3 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ج2، ص 229.

(69) مرّ حكم الشيشكلي المباشر بمرحلتين أساسيتين: «المرحلة الانتقالية» من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، واستمرت هذه المرحلة نحو ستة أشهر، من تأليف حكومة أمناء عامين برئاسة اللواء فوزي سلو في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1951 وحتى 10 تموز/ يوليو 1953 الذي انتخب فيه بطريقة الاستفتاء العام رئيسًا للجمهورية. أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة محاولة مأسسة النظام الرئاسي «دستوريًّا»، واستمرت نحو سبعة شهور من تاريخ انتخاب الشيشكلي رئيسًا للجمهورية في 10 تموز/ يوليو 1953 إلى حين سقوط نظامه في 25-27 شباط/ فبراير 1954.

في تطوير مرفأ اللاذقية باعتباره بديلًا من مرفأ بيروت، ومشروعات الريّ على نهر اليرموك، وإنشاء مؤسسة الغاب، وركّز بشكلٍ خاص على مشاريع الريّ في الخابور وبانياس والمطخ والروج. وكان مشروع الريّ في الخابور هو المشروع الذي يرتبط بالجزيرة[70]، وهو في الواقع تطوير لمشروع الجزيرة الذي طرحته حكومة العظم في آب/ أغسطس 1948 لتنمية الجزيرة، وضمن الاستجابة الضمنيّة لطلبات ماغي وضع مشروع توطين الفلسطينيّين في الجزيرة. لكنّ مشروع نهر بانياس كان مشروعًا مبكّرًا لقطع الطريق على الجهود الإسرائيليّة الحثيثة يومئذٍ لتجفيف مستنقع الحولة الذي كانت قد وضعت شركة «هاخشلات هايثوب» الصهيونية في عام 1934 دراسته، وحصلت على امتياز تنفيذه[71].

يجب في هذا السياق وضع رؤية العظم لاستثمار الوعود التمويلية الأميركية في ظلّ عدم كفاية مصادر تمويل هذه المشروعات في سياق تنموي أشمل، تشكّل تنمية الجزيرة إحدى أبرز مفرداته وإن تمفصلت في تلك الفترة مع مشروعات التوطين فيها. لكن التصريحات النارية لوزير الاقتصاد الشيخ معروف الدواليبي الإخواني السابق وأحد أبرز أقطاب «حزب الشعب» المؤثرين في السياسة والنيابة والمجتمع في 12 نيسان/ أبريل 1951 عن أنّ «الدول العربيّة تفضّل أن تصبح جمهوريّةً سوفياتيّةً على أن يستعيدها اليهود» في أثر الضغط الأميركي على اجتماع الجامعة العربيّة في القاهرة للتوصل إلى صلح نهائيٍّ مع إسرائيل، وعدم عرقلة مفاوضات الملك عبد الله معها أحرجت العظم، فاضطرت الحكومة إلى إصدار بيان يفصح عن عدم تأييدها «وجهة نظره»[72]، بينما صنّفت الصحافة الأميركية الدواليبي «على أنّه أكبر زعيم عربيٍّ معادٍ للأمريكان»[73].

لم يكن الدواليبي يساريًّا قط وفق الفهم الأميركي لليساريّة، بقدر ما كان

---

(70) الحوراني، ج2، ص 1137.

(71) منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2003)، ص 231.

(72) انظر: الحوراني، ج2، ص 1167-1168.

(73) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، 1945-1958**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، 1983)، ص 156.

في تاريخه السياسيّ قوميًّا عربيًّا، وأمضى شطرًا من حياته مع القوميين العرب في ألمانيا إبان الحرب العالميّة الثانية، لكن اعتداءات إسرائيل جعلته «يساريًّا». ففي 5 نيسان/ أبريل 1951 قصفت الطائرات الإسرائيليّة دمشق، وقامت إسرائيل بطرد العرب من المنطقة المجردة[74]، وأدّى ذلك إلى نشوب «قتال» بين الجيشين السوري والإسرائيلي في المنطقة المجرّدة، استمرّ حتى الأسبوع الأول من أيار/ مايو 1951[75]. واتّخذ مجلس الأمن في النهاية قرارًا بإعادتهم إليها، والطلب من إسرائيل أن ترسل «تعليمات إلى شركة تطوير الأراضي الفلسطينية المحدودة، لكي تتوقّف عن جميع العمليّات في المنطقة المنزوعة السلاح إلى الوقت الذي يتم فيه الوصول إلى اتفاق عن طريق رئيس لجنة الهدنة المشتركة بشأن الاستمرار في هذا المشروع»[76]. لكن الوطنيّين السوريّين لم يعتبروا ذلك «مكسبًا»، بل «تخديرًا» لا يُجدي بردع إسرائيل.

مهّد تنصل حكومة العظم في هذه الظروف الحرجة من تصريحات الدواليبي التي وضعته - أي الشيخ الدواليبي - على القائمة «السوداء» الأميركية مباشرةً لزيارة تريغفي لي، الأمين العام للأمم المتّحدة، وعرّاب مشروع «كلاب» لدمشق، بل يسمح تحليل الخطاب في ضوء المجرى اليوميّ للأحداث باستنتاج يقول إن تنصل الحكومة من تصريح - قنبلة الدواليبيّ كان شرطًا لزيارة تريغفي لي.

في 25 نيسان/ أبريل 1951 استقبل العظم تريغفي لي ومنحه أعلى وسام في الدولة، وهو وشاح أمية ذو الرصيعة وسط احتجاج شعبيٍّ ونيابيٍّ صاخب على استقباله، إلى درجة أن العظم تنصّل من أن تكون حكومته هي التي وجّهت الدعوة إليه، وحمّل الحكومة السابقة هذه المسؤوليّة، بينما نفى بعض وزرائها ما ادّعاه العظم[77]. بل إن المعارضة اتّهمت حكومة العظم بأنها دخلت في

(74) المعلومة مستخرجة من نص قرار مجلس الأمن رقم 93، بتاريخ 18 أيار/ مايو 1951، الذي ينص على الطلب من إسرائيل أن تسمح فورًا بعودة العرب الذين أجلوا عن المنطقة المنزوعة السلاح، ودعوة سورية وإسرائيل إلى الامتثال للهدنة. انظر: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الصهيوني**، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 184-185.

(75) المعلومة مستمدّة من: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**.

(76) «قرار رقم 93 1951، بتاريخ 18 أيار/ مايو 1951،» في: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، ص 184-185.

(77) خالد العظم، «الجلسة التاسعة في 25 نيسان/ أبريل 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 147 و156-159. =

مفاوضاتٍ مع تريغفي لي تمهيدًا لعقد حلفٍ عسكريٍّ للدفاع عن منظّمة الدفاع عن «شرقيّ البحر المتوسط»[78]، بينما تمثّلت الحقيقة في أن تريغفي لي وصل إلى دمشق بعد أن حصل من عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، على موافقة رؤساء حكومات الأردن وسوريّة ولبنان على التوطين[79]. وإبان الاستجواب النيابيّ لم ينف العظم أنه تفاهم مع تريغفي لي على إتاحة العودة لمن يرغب من اللاجئين في العودة إلى وطنهم، وتوطين من يرغب من الفلسطينيّين في سوريّة[80]. وكان الجديد في كلامه هو «التوطين» الذي يلتقي بشكل تام مع مشروع «كلاب». ونقل الحورانيّ عن العظم أنّ تريغفي لي ألحّ عليه بتوطين اللاجئين، بينما أثار العظم مشروع إسرائيل في تجفيف الحولة، وخروقاتها للهدنة[81]. وبهذا الشكل كان توطين اللاجئين هو محور لقاء العظم – تريغفي لي الذي تشير العديد من المؤشّرات إلى أن الحكومات السوريّة المتتابعة سارت فيه بالفعل، بينما لم تجرؤ على التصريح بذلك في العلن.

في أوائل حزيران/ يونيو 1951 عرض القائم بأعمال السفارة الأميركية في دمشق في ضوء تفاهمات العظم – تريغفي لي على رئيس الحكومة خالد

= كانت صورة تريغفي لي في عيون السوريين صورة صهيوني نشط عمل ما في وسعه لإنجاح قرار تقسيم فلسطين، وقدّم حزبه في النروج الدعم السخي لبناء المستوطنات، وكان بهذا الشكل مسؤولًا عن مأساة اللاجئين الفلسطينيّين. انظر: «سؤال تقدم به مصطفى السباعي ومحمد المبارك وصبحي العمري وعبد الوهاب سكر، الجلسة التاسعة في 25 نيسان 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 145–146.

ونسب إليه مصطفى السباعي المشاركة في جمع التبرعات لإسرائيل ومقاطعة حملة التبرعات للاجئين الفلسطينيّين. انظر: مصطفى السباعي، «الجلسة التاسعة في 25 نيسان 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 146. واستفزت أحاديثه إلى الصحافيين عن أن «اعتداء كوريا الشمالية» على كوريا الجنوبية تهديد للسلام العالمي، بينما لا تهدد مسألة فلسطين السلام العالمي الشعور الوطني والقومي للسوريين». انظر: محمد العاشوري، «الجلسة التاسعة في 25 نيسان 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 148.

(78) سؤال محمد العاشوري، «الجلسة التاسعة في 25 نيسان 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 145–146.

(79) الحوراني، ج2، ص 1355.

(80) خالد العظم، «الجلسة التاسعة في 25 نيسان 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 51 (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951)، ص 147.

(81) الحوراني، ج2، ص 1355.

العظم جدولًا بالمساعدات الأميركية لدول المنطقة في إطار برنامج «النقطة الرابعة»، يتضمّن تخصيص الولايات المتّحدة 50 مليون دولار لتوطين اللاجئين الفلسطينيّين، و40 مليون دولار للدول العربيّة وإسرائيل للتسلّح والدفاع عن الديمقراطيّة[82] في إطار مشروع تشكيل منظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وشكّل ذلك نوعًا من ردٍّ أميركيٍّ على وقوف الاتحاد السوفياتي في سياق عمله على استقطاب سوريّة إلى معسكره أوّل مرّةٍ إلى جانب سوريّة في مجلس الأمن الدوليّ ضدّ الاعتداءات الإسرائيليّة ومشروع تجفيف الحولة[83]، في سياق توتّر العلاقات السوفياتيّة – التركيّة بسبب ادّعاء موسكو بأن سماح أنقرة للأسطول الأميركي بالدخول إلى بحر مرمرة مخالف لاتفاقيّة المضائق وتحويل لتركيا إلى «مستعمرةٍ أميركيةٍ»[84].

في تموز/يوليو 1951 أخذ الشيشكلي يرسل إشارات صداقة «إلى الولايات المتّحدة الأميركية، وسأل أحد معاونيه الرئيسيين الملحق العسكري الأميركي في السفارة الأميركية بدمشق السؤال التالي: «ماذا تريدون منا أن نفعل؟»». كانت الإجابة الأميركية واضحةً، وهي أن تنضم سوريّة إلى خطّة قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط التي كشفت لندن النقاب عنها في خريف عام 1951[85]. وفي 6 آب/أغسطس 1951 زار الشيشكلي بمفرده المملكة العربيّة السعوديّة، واجتمع إلى الملك عبد العزيز آل سعود، ثم سافر إلى بريطانيا، وعاد في 8 آب/أغسطس 1951 إلى دمشق. وتمخض عن هذه الزيارة عودته بشيك القسط الثاني من القرض السعودي لدعم الجيش، وتكليف حسن الحكيم

(82) «يوميّة 10 حزيران 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1158.

(83) الحوراني، ج2، ص 1354.

(84) وفق حديث أحد أركان السفارة الأميركيّة في تركيا للسفير السوري عادل أرسلان، فإن هذا الركن أعلم السفير بإنشاء الروس مراكز التدريب التي «يتعلم فيها شباب الكرد استعمال آلات النسف، والمراسلات السرية، وتركيب الديناميت، ونشر الدعاوة، وقيادة العصابات، والهبوط بالمظلات تأهبًا لثورة كرديّة على تركيا وإيران والعراق وسورية». ونقل أرسلان هذه المعلومات إلى حكومته من منطلق أنه «لا يشك في صحتها»، وأنه كان منتشرًا أنّ هناك «حركةً كرديّةً تؤيّدها روسية». انظر: «يومية 1 نيسان 1950،» في: أرسلان، ج2، ص 981.

وعن موضوع المضائق، راجع: يوميّة 22 نيسان/أبريل 1950،» في: أرسلان، ج2، ص 994.

(85) Little, p. 60.

الميّال إلى مشروع منظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط تأليف الحكومة[86]، وكان القسط الأوّل قد منحته السعودية في عام 1948 للحكومة السوريّة مقابل صفقة ضمنية تقوم على تمرير مشروع أنابيب شركة «التابلاين»، في ظروف الأزمة المالية للحكومة»[87].

حدّ موقف الشيشكلي من تطوير العلاقة مع السوفيات بأن «افتعل» في حفل استقبالٍ أقامته المفوّضيّة (السفارة) لقيادة الجيش مواقف «عدائيّةً» ضد السوفيات تحت ستار «السكر» الذي اشتهر به، وكان يتحوّل فيه من شخص إلى آخر[88]. لكنّ هذا «الاستفزاز» كان أكثر من حالةٍ «كحوليّةٍ» مفرطةٍ، إذ كان مرتبطًا بـ«صفقةٍ» غير مرئيّةٍ أبرمها الشيشكلي مع الأميركيين للحصول على قرضٍ كبيرٍ من البنك الدولي قدره 200 مليون دولار لقاء توطين اللاجئين الفلسطينيّين في الجزيرة السوريّة، وتولّت فيه إدارة ترومان عمليّة الضغط[89]. وفي ضوء ذلك أدار رئيس الحكومة خالد العظم المتحالف مع الشيشكلي في مواجهة الأغلبيّة البرلمانيّة لحزب الشعب الصفقة بأن طرح على لجنة الشؤون الخارجّية في مجلس النواب مشروعًا تتعهّد الولايات المتّحدة الأميركية بموجبه بأن تدفع لسوريّة 275 مليون دولار، وهو ما يعادل تسعة أمثال موارد موازنتها العامة لقاء عمليّة التوطين، لكن اللجنة رفضت العرض الأميركي بأكثريّة أعضائها. ولم يستبعد الحوراني قيام السفارة الأميركية بالاتّصال ببعض النوّاب لتمرير المشروع[90].

---

(86) الحوراني، ج2، ص 1385–1388، وقارن مع: سيل، ص 148.

(87) منحت السعودية قرضًا بقيمة 6 ملايين دولار عل أن يسدد خلال عشر سنواتٍ بصادراتٍ من القمح. وكان ذلك نجدةً للحكومة السوريّة التي لم يبقَ في مكتب القطع لديها سوى مبلغ محدودٍ جدًا لا يفي بأكثر «ما يلزم للسلطات الحكوميّة من مصاريف رسميّة ضروريّة تنفقها في الخارج للتمثيل السياسي والبعثات الدولية والعلمية». انظر: النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق (تشرين الأول/ أكتوبر– كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 61 و109.

(88) الحوراني، ج2، ص 1354–1355.

(89) Little, p. 60.

(90) الحوراني، ج3، ص 1356، وج 4، ص 2802.

ما خصّصته حكومة العظم لهذه المشروعات كان شحيحًا جدًّا بسبب محدوديّة الموارد وسوء المواسم الزراعيّة في عام 1951، فذهب 93,24 في المئة من مخصّصات الموازنة العامة إلى الرواتب والنفقات والديون، بينما لم يخصص سوى 6,76 في المئة للمشروعات الإنشائيّة والإعماريّة. انظر: «مداخلة وزير المالية في مذاكرات مجلس النواب، الجلسة الثالثة في 6 تشرين الأول 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 7 (7 شباط/ فبراير 1951)، ص 22–23.

في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1951 أبلغ سفراء الدول (الولايات المتّحدة، فرنسا، إنكلترا) كلًا من الحكومتين المصريّة والسوريّة بـ«مقترحات الدفاع الرباعيّة عن الشرق الأوسط»، وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1951 تقدّم السفير التركي إلى وزير الخارجية السوري بمثل ما تقدم به السفراء الثلاثة الآخرون بعد أن تسلّم التعليمات المتعلقة بذلك من حكومته[91]. أيّد رئيس الحكومة حسن الحكيم المشروع[92]، فيما تبنّى وزير خارجيّته فيضي الأتاسي (حزب الشعب) موقف الحكومة المصريّة التي رفضت الشرط البريطاني برهن الجلاء البريطاني عن منطقة القناة بانضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي دعتها الدول الكبرى الأربع للانضمام إليها باعتبارها عضوًا مؤسّسًا على أساس التساوي والمشاركة[93].

تصدّر الأتاسي في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1951 مدعومًا من القوى السياسيّة البرلمانيّة والسياسيّة الفاعلة معارضة المشروع. وألقى بيان الحكومة برفضه[94]، فانهارت وزارة حسن الحكيم لتسقط في 10 تشرين الثاني/ يناير 1951، فدخلت سورية في أزمةٍ وزاريّةٍ كلّف في نهايتها رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 أحد ممثلي الجناح اليساريّ في «حزب الشعب» الليبرالي، معروف الدواليبي تأليف الحكومة، وهو الذي أبرزته تصريحاته الناريّة في 12 نيسان/ أبريل 1951 عن تفضيل أن تكون سورية «جمهوريّة سوفياتيّة» كـ«شيخ أحمر». وبعد مناوراتٍ «حزبيّةٍ» عديدةٍ تخلّلها اعتذار الدواليبي عدم تأليف الحكومة، وكذلك اعتذار المكلّفين البدلاء، تمّت العودة إلى الدواليبي لتأليفها في شكل حكومة مواجهةٍ مع الشيشكلي. وحين شرع

(91) فيضي الأتاسي، «مذاكرات مجلس النواب، في جلسة 23 تشرين الأول 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 12 (1 آذار/ مارس 1952)، ص 231-235. ما ذكره الأتاسي موافق لما سُرِدَ في: حسن الحكيم، مذكراتي، 2ج (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1965)، ج2، ص 64-65. ويؤكد الحكيم ما ذكره الأتاسي من أن اجتماع مندوبي الدول الكبرى كان بهدف الإعلام.

(92) حاول في اليوم التالي مباشرةً للجلسة النيابية العاصفة، أن يشرح للأمير عادل أرسلان فكرته عن استخدام مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط لتأليف اتحاد اقتصادي - عسكري - سياسي بين سورية ولبنان والعراق والأردن، يبرم مع تركيا اتفاقية تحالف عسكري، على أن تحتفظ البلدان العربية كافة فيه بحكوماتها وبرلماناتها. انظر: أرسلان، ج4، ص 1209.

(93) سيل، ص 151-152 و247.

(94) «بيان وزير الخارجية فيضي الأتاسي، مذاكرات مجلس النواب، في جلسة 23 تشرين الأول 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 12 (1 آذار/ مارس 1952)، ص 231-235.

الدواليبي في تأليف الحكومة، كان كل من الشيشكلي وحزب الشعب يستعدان في الواقع للجولة الأخيرة. وفي حين «احمرّت» عيون المخابرات البريطانيّة والأميركية من هذا التكليف المريب بسبب تصريح الدواليبي عن «الجمهوريّة السوفياتيّة»، كان الشيشكلي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الدواليبي ورفاقه، والحؤول دون اتجاه سوريّة إلى الجبهة السوفياتيّة، ثم إقامة حكم قوي يكون أقرب من سواه إلى التفاهم مع الجبهة الغربيّة[95].

كان القلق الأميركي من ارتفاع وتيرة نشاط الحزب الشيوعي السوري وحيوية منظماته الواجهية مثل منظمة «أنصار السلام» قد وصل إلى ذروته في عام 1951، إذ شكل الشيوعيون طليعة التظاهرات الحاشدة ضدّ مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ما دفع مؤسسة الشرق الأدنى الأميركية إلى التوسع برصد انتشار النشاط الشيوعي، وتخطيه مراكز المدن الداخلية الكبيرة إلى كثير من المدن الصغيرة في أرياف المحافظات. ولحظ تقرير أمني رسمي سوري في أواسط كانون الأول/ ديسمبر 1951 النشاط المحموم فهناك معاهد ترتدي طابع الثقافة وهي امتداد للنشاط السياسي[96].

في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 اجتمع الشيشكلي وسط هذه الأزمة إلى مايلز كوبلاند وضبّاط السفارة الأميركية في دمشق لمدّة ساعتين، وتكلّم مؤيدًا مشروع قيادة الشرق الأوسط، وتفاهم معهم على أنه فيما إذا صرّح الدواليبي بموقف معاد لـ«قيادة الشرق الأوسط» على غرار تصريحه السوفياتي قبل عامين، فإنّه سيحلّ البرلمان ويقيم ديكتاتوريّةً عسكريّةً[97]. وكان كوبلاند يرى أن الشيشكلي هو الذي يمثل مركز القدرة الحقيقيّة في النظام، وأنه بات في تشرين الثاني/ نوفمبر «رجل سوريا القوي» بعدما «أدار البلاد من خلال

(95) العظم، ج2، ص 239.

(96) «كتاب من وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية عن نشاط مؤسسة الشرق الأدنى والمعاهد الأخرى، الوثيقة رقم24/ 15 تاريخ 18/ 12/ 1951، وثائق الدولة،» مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

(97) Little, p. 60.

كان الدعم الأميركي - الفرنسي لانقلاب الشيشكلي على حزب الشعب مقروءًا بوضوح لدى السياسيين السوريين، حيث كتب خالد العظم أن تصريح الدواليبي في القاهرة، وإسهابه في التعليقات أدى إلى تطور سياسة الولايات المتّحدة وفرنسا في سورية. وتجلى هذا التطور في دعمهما الانقلاب الذي قام به أديب الشيشكلي في آخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، انظر: العظم، ج2، ص 239.

واجهاتٍ مدنيّةٍ» بعد انقلابه على الحناوي[98]. وترافق هذا الاجتماع مع اجتماع آخر عقده الشيشكلي مع الشيخ يوسف ياسين، وكيلِ وزارة الخارجية السعودية، الذي حفّز الحكومة السوريّة على «القبول مبدئياً» بمشروع «قيادة الدفاع المشترك»، وأن «المصالح المتبادلة بين الحكومة السعودية وأميركا تساعد على تذليل العقبات القائمة في سبيل تحقيق هذا المشروع». كان موقف ياسين معلنًا، وقدّم في شكل تصريح للصحف السوريّة[99].

ما كاد الدواليبي يؤلف حكومته في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، ويسند فيها إلى نفسه حقيبة الدفاع، حتى قام الشيشكلي في ضوء تفاهماته مع السفارة الأميركية في 28 – 29 تشرين الثاني/ نوفمبر بالانقلاب الرابع، واستولى على الحكم مباشرةً. وبذلك عاشت حكومة الدواليبي أقلّ من يوم واحدٍ[100]، وكانت ذريعة تولي الدواليبي وزارة الدفاع في تنفيذ الانقلاب أشبه ما تكون بوظيفة قصّة «السمن» في انقلاب الزعيم[101]، بينما كان الخوف الأميركي من النفوذ

---

(98) انظر: كوبلاند، لعبة الأمم، ص 76–77.

يصف كوبلاند الشيشكلي بـ «صديقي المخلص»، ويشير إلى أنه سجل الاسم الأوسط لابنه الصغير باسم أديب تيمنًا بالصداقة «المخلصة» و«الحميمة» بينه وبين الشيشكلي. ويلمح كوبلاند إلى أن رفاقه كانوا يغمزون من أن «المثلية الجنسية» لكوبلاند ستعزز العلاقة «الحميمة» مع الشيشكلي، وأن اهتمام الشيشكلي بأمنه الشخصي في بيروت الذي بدأ يساور كوبلاند من أجهزة الأمن الأخرى العاملة في المنطقة بلغ إلى درجة أنه «أرسل مجموعة من الشرطة السرية لتوفير الحماية له». انظر: مايلز كوبلاند، **حياة مايلز كوبلاند**، ترجمة وتحقيق صادق عبد علي الركابي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 151–152 و163.

(99) الحوراني، ج2، ص 1462.

(100) لم ينشر مرسوم تأليف هذه الحكومة في الجريدة الرسميّة، لكن تم نشره فيها بعد سقوط الشيشكلي. وتتألف من: معروف الدواليبي (رئيس مجلس الوزراء وزيرًا للدفاع الوطني)، الدكتور منير العجلاني (وزيرًا للعدل)، هاني السباعي (وزيرًا للمعارف)، أحمد قنبر (وزيرًا للداخلية)، محمد المبارك (وزيرًا للزراعة)، شاكر العاص (وزيرًا للخارجية)، عبد الرحمن العظم (وزيرًا للمالية)، علي بوظو (وزيرًا للاقتصاد الوطني)، محمد الشواف (وزيرًا للصحة والإسعاف العام)، جورج شاهين (وزيرًا للأشغال العامة والمواصلات). انظر: «مرسوم رقم (1791)، تاريخ 28 تشرين الثاني، 1951، مذاكرات مجلس النواب، الجلسة السادسة عشرة في 15 آذار 1954،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 17 (15 نيسان/ أبريل 1954).

(101) في آذار/ مارس 1949 احتدم الصراع بين الجيش والحكومة، وغطت حادثة «السمن» التي باتت شهيرةً جدًّا. الدوافع الحقيقية للانقلاب، وتتلخص في أن القوتلي والعظم قد تفقدا في 15 شباط/ فبراير 1949 مستودعات الجيش، ولحظا أن «السمن» الذي يتم إطعام الجيش منه مغشوش. فجرى كف =

الشيوعيّ فيها بلغ ذروته، إذ إنّ فرقعة النشاط الشيوعي كانت كبيرةً، ومنتشرةً في أنحاء البلاد كافةً، وكان هذا الانتشار ملحوظًا بشكل خاص من خلال مؤشّر البيانات التي كانت توزع بكثافة في المدن الصغيرة في ريف المحافظات كافة تقريبًا، ما دفع الأميركيين إلى تطوير أشكال نشاطهم بشكل محموم، إلى درجة أنّ ارتفاع وتيرة هذا النشاط أثار ارتياب الحكومة، ولا سيما «توسع دعاية مؤسسة الشرق الأدنى وغيرها من المعاهد التي ترتدي طابع الثقافة وهي امتداد للنشاط السياسي»[102].

أخذت القوى الراعية للانقلاب تظهر مباشرةً، فبادرت المملكة العربية السعودية بعد ثلاثة أيّام فقط في ضوء «الصفقة» المسبقة التي أبرمتها مع الشيشكلي في شأن «رعاية» انقلابه إلى الاعتراف بالنظام الجديد، وسرعان ما اعترفت بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركية وفرنسا وتركيا في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر 1951 به لضمان اهتمام الشيشكلي بخططها في مشروع «قيادة الشرق الأوسط» التي ستحمل اسم «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» (MEDO)[103]. وبهذا الشكل حاز نظام الشيشكلي رعاية سعوديّة - أميركية مباشرة. بينما شنّت بغداد حملةً عنيفة على الشيشكلي، واتهمته بـ«اغتصاب السلطة»[104]، في حين ارتاب السياسيّون المعتدلون بمرامي المشروع، ولم يستطيعوا أن يؤيّدوه إلا بشكلٍ متحفّظٍ «بسبب أنه يعتبر الشرق الوسط ملحقًا بالمصالح الغربيّة، ومجرّد ساحة أو ميدانٍ للحرب الباردة[105]، على الرغم من أنه يستثني إسرائيل من عضويّته موقّتًا» في ظلّ

= يد العقيد أنطوان بستاني عن العمل، وتوقيفه وتوقيف المتعهدين المدنيين، فأثيرت علاقة الزعيم بصفقة الفساد. ولا يخلو أي سرد للانقلاب الأول من ذكر هذه الواقعة، واعتبارها أحد العوامل الأساسية فيه، غير أنها لم تكن أكثر من ذريعة في لعبة الانقلاب، انظر مثلًا: نصوح بابيل، **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**، ط 2 (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2001)، ص 420.

(102) «كتاب من وزارة الخارجية إلى وزارة الداخلية حول نشاط مؤسسة الشرق الأدنى والمعاهد الأخرى، الوثيقة رقم24/ 15 تاريخ 18/ 12/ 1951، وثائق الدولة،» مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

(103) سيل، ص 166.

(104) عبد الكريم، ص 195.

(105) كان مشروع الدول الأربع قد تمّ من طرفٍ واحدٍ، وعرض على مصر التي كانت مثابرةً على استكمال سيادتها الوطنية بطريقةٍ «مهينةٍ»، هي طريقة أن «الدول الغربية ستتولى الدفاع عنها رغمًا عنها». انظر: طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، 1945-1952**، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 1972)، ص 486.

استمرار النزاع العربي – الإسرائيلي»[106]. ورأى الأمير عادل أرسلان الذي يعتبر من محبذي التعامل مع مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط بغية كسر الدول العربية حصار التسلح ومواجهة إسرائيل، أن «اقتراح بريطانيا هو بنفسه اعتداء جديد على مصر وحقوقها»، كما أبدى فارس الخوري الذي يعتبر من رجال «التسويات» السياسية، ومن فئة «حكماء» الحركة الوطنية السوريّة، موقفًا يعتبر فيه أن المشروع وضع البلدان العربية المستقلة في مرتبة «المحميّات»، وأعرب حبيب أبو شهلا الذي كان من أركان النظام اللبناني ووكيلًا لشركة «التابلاين» في الوقت نفسه ومن أنصار الغرب بطبيعة الحال، عن أسفه لأن «الدول الأربع لم تجد للدول العربية وزنًا يعادل وزن لوكسمبورغ»، وأن مشروعها «لا يضمن للعرب شيئًا راهنًا»[107].

كانت عملية الاستيلاء على السلطة يسيرةً بسبب تأييد معظم ضباط الجيش لها، وحصولها على دعم كبار الضباط وقادة الوحدات، ودعم الكتلتين الجمهورية بقيادة خالد العظم والاشتراكية بقيادة أكرم الحوراني لها[108]. وقام المجلس العسكري الأعلى في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1951 بإصدار أمر عسكري رقم (1) بـ«تولي رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة، ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية»، وبحق إصدار المراسيم عنه بسبب «استقالة فخامة رئيس الجمهورية، وعدم وجود حكومة في البلاد تتولى شؤونها»[109]. والأمر العسكري رقم (2) «بتولي الزعيم فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، وممارسة سلطات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني»، بمؤازرة الأمناء العامين للوزارات، وتوقيعه المراسيم، «ريثما تعود الحياة النيابية إلى البلاد»[110]، والمرسوم رقم (1) بحل مجلس النواب اعتبارًا من 2 كانون

---

(106) أرسلان، ج3، ص1146.

(107) أرسلان، ج3، ص1202 و1213، قارن مع: سيد عبد العال، **الانقلابات في سوريا: 1945–1949** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص264.

(108) عبد الكريم، ص193–194.

(109) «أمر عسكري رقم (1) تاريخ 2/ 12/ 1951،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 55 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1951)، ص3739.

(110) «أمر عسكري رقم (2) تاريخ 2/ 12/ 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 55 (3 كانون الأول/ ديسمبر 1951)، ص3739.

الثاني/يناير 1952 بسبب «عجز مجلس النواب القائم عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم»[111]. ولم يكن إبقاء الدواليبي في السجن أطول مدّةٍ ممكنةٍ محكومًا بـ«معاقبة» الشيشكلي له فحسب، بل بإرضاء قادة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط الذين كانوا يتهمون الدواليبي بالشيوعيّة[112].

في أواخر كانون الأول/ديسمبر 1951، وبعد سيطرة الشيشكلي على السلطة في ضوء مشاوراته مع وكالة المخابرات المركزيّة الأميركية، طرح هنري كنايت، أحد مستشاري منظمة إغاثة اللاجئين، أن المشروع المزمع عرضه على الأمم المتّحدة لإسكان لاجئي فلسطين يقضي بإنفاق 250 مليون دولار، وأن على سوريّة والعراق أن يقوما بإسكان أكبر عددٍ منهم[113]. وتضمنت الخطة نقل اللاجئين الفلسطينيّين من لبنان إلى سورية لعدم الإخلال بالتوازن الطائفي اللبنانيّ الهشّ[114]. وكان المقصود بذلك نقل قسم كبيرٍ منهم إلى

(111) «مرسوم رقم (1) تاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1951،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 55 (3 كانون الأول/ديسمبر 1951)، ص 3740.

(112) ص 1285.

(113) «يوميّة 30 كانون الأول 1951،» في: أرسلان، ج3.

(114) «يوميّة 11 تموز 1952،» في: أرسلان، ج3، ص 1328.

يشير أرسلان في يوميّة 25 أيار/مايو 1952 إلى انشغال «المفوّضيّة اللبنانيّة لدى الفاتيكان بإقناع البابا بأنّ لاجئي فلسطين في لبنان خطر على توازنه الطائفيّ وعلى كيانه الخاص لأن أكثريّتهم من المسلمين، فيرجى من قداسته السعي لإقناع دول الغرب الثلاث الكبرى بالضغط على سوريّة لتقبل بتهجير أولئك اللاجئين إلى أرضها، وأن يطلب من الدول الكاثوليكيّة كلها تأييد مشروع تهجيرهم». انظر: أرسلان، ج3، ص 1306.

في الوقت نفسه يشير أرسلان إلى ما جاء في تقرير أرسلته إليه وزارة الدفاع السوريّة عن أن الرئيس اللبناني بشارة الخوري ووزيره هنري فرعون دفعا مطران الأرمن في بيروت للاتصال بالبطريرك الأرمنيّ في تركيا، لإقناعه بدفع من تبقّى من أرمن تركيا إلى لبنان، وذكر تقرير وزير الدفاع أن الهدف من ذلك جعل لبنان دولة مسيحية، ولذا طلبت من السفارة السوريّة ألا تعطي «الأرمن سمة المرور بسوريّة»، لكن أرسلان يشير إلى أن «الحكومة السوريّة تجهل أن بواخر كثيرة تذهب من مرافئ تركية إلى بيروت، فهم في غنى عن المرور بسوريّة». انظر: «يوميّة 26 أيلول 1951،» في: أرسلان، ج3، ص 1192.

ويبدو أن الخطّة تضمّنت بندًا لم يعلن عنه لكن حركة الاتصالات الدبلوماسيّة المحمومة في ذلك الوقت كشفت عنه، وهو الدعم الفرنسيّ للحكومة اللبنانيّة في العمل لدى الحكومة السوريّة على نقل اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان إلى سوريّة، في إطار مشروع الإسكان في الجزيرة. وفي هذا الإطار اجتمع بلانفورد، مسؤول وكالة الغوث للاجئين، مع فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبنانية، ومسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسيّة، ونتج منه في تموز/يوليو 1952 العمل على اللقاء بين فؤاد تقلا وزير الخارجية اللبناني ونظيره السوري ظافر الرفاعي لبحث تلك الخطة.

الجزيرة السوريّة التي أخذت تدخل بوتائر سريعةٍ في مرحلة الثورة الزراعيّة. وفي هذه المرحلة يترابط مشروع «كلاب» التنمويّ الإقليمي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين مع مشروع منظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط، في إعادة هيكلة النظام الأمني التنمويّ إلى المنطقة.

سادسًا: الشيشكلي ومشروع الجزيرة

1- محاولة إصلاح زراعي مبكّر

شرع الشيشكلي فور انقلابه الثاني (الرابع في تاريخ الانقلابات) بمحاولة تنفيذ برنامجه الشامل على أساس الصفقة المتكاملة التي أبرمها مع الأميركيين، المؤلّفة من نقطتين متكاملتين: توطين اللاجئين، والسير في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، مقابل التمويل والتسليح، والاستفادة من هاتين النقطتين في مشروع التنمية وبناء جيش قوي.

كان التمويل الذي ينتظره الشيشكلي مرتبطًا بالوعد الأميركي السابق بمنح سوريّة قرضًا من «البنك الدولي» بما لا يقل عن 200 مليون دولار. فقام في معرض التكيّف معه باتّخاذ الخطوات الأساسيّة لعملية التوطين، لكنه وضعها في سياق مشروع تنمويٍّ أشمل سبق لحكومة خالد العظم أن وضعت في عام 1950 خطوطه الأساسيّة، في كل من الغاب والروج والجزيرة، ويسمح ضمنيًّا باستيعاب مشروع التوطين في احتمالاته، وكان من أبرز رهاناتها الرهان على مشروع تجفيف مستنقع الغاب، والاستفادة من أراضيه الصالحة في زراعة القطن، وتوطين الفلاحين[115]. وكان هذا المشروع التنموي الكبير، وإن استند إلى وعود ترومان بأن يتولى البنك الدولي تمويله، مرتبطًا برؤيةٍ وبسياساتٍ تنمويّةٍ أشمل تستخدم قضية توطين اللاجئين والاندراج في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وبالتالي السير مع الغرب، وهي فرصة تاريخيّة لتنمية سوريّة

(115) صدر في 20 كانون الثاني/ يناير 1951 القانون 72 بإحداث مؤسسة الغاب، ثم صدر المرسوم 1067 بتعيين مجلس الإدارة، ووضع في 21/ 11/ 1951 نظام التأسيس. واستند الشيشكلي إلى تلك الخطوات في نيسان/ أبريل 1952 حين وضعت الدراسة التمهيدية الأولى في ضوء البحوث الطوبوغرفية للمنطقة. انظر: عبد الهادي عباس، **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية** (دمشق: دار اليقظة، 1962)، ص 288.

في مرحلة دخولها في الثورة الزراعيّة، وحلّ المشكلة الفلّاحيّة، وإيصال الثورة الحضريّة في الحياة البدويّة ونصف البدويّة إلى نهايتها وهي التحضر والحياة القرويّة.

لهذا اشتمل مشروع الشيشكلي على إكمال الثورة الحضريّة في الجزيرة التي بدأها الفرنسيّون في الجزيرة، والعمل على تحقيق استقرار البدو الذين قدّر عددهم رسميًا بـ 150 ألف نسمة، وكان نحو نصفهم على الأقل في طريق الاستقرار، ويزاولون عملًا من الأعمال الزراعيّة[116]، إلى درجة أن معظم العشائر الكبيرة مثل طيّ والجبور استقرت، باستثناء عشيرة شمّر التي ظلت جوالة أو شبه جوالة[117].

اتّبع الشيشكلي خطّةً منهجيّة متكاملةً لوضع المشروع التنمويّ الشامل الموعود بالملايين الأميركية مقابل توطين الفلسطينيّين في قيد التحقيق، وبدأ بخطوات منهجيّة جديّةٍ لإطلاق عمليّةٍ تنمويّةٍ شاملةٍ حقيقيّة، تقوم على الوطنيّة الاقتصاديّة، وعلى استقلال النقد السوري بإحداث مصرف سوريّة المركزي[118]، ويبدو هذا التنويه ضروريًا لأن ما درجت عليه الأدبيّات التاريخيّة السوريّة هو النظر إلى الشيشكلي من زاويةٍ سياسيّة صرفة، و«شيطنته» بوصفه

(116) إنماء سوريّة الاقتصادي، ص 48.

الحقيقة أن هذا الرقم غير دقيق، ويصح على إحصاءات عام 1940 التقديرية التي قامت بها المفوضيّة الفرنسيّة، وأصدرتها في القرار 132، 4 حزيران/ يونيو 1940، ثم بجداول ملحقة في عام 1943. وجرى تقدير عدد البدو في جداول عام 1943 بـ 151185 نسمة عاشوا في 31602 خيمة. انظر: عبد الله حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري**، 4 مج (دمشق: الاتحاد عام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر؛ دار البعث للطباعة، [د. ت.])، مج 3، ص 540.

من هنا فإن تقدير بعثة المصرف الدولي أقرب إلى الواقع بخفض هذا العدد إلى النصف على الأقل، بحكم ارتفاع وتيرة التحضر والاستقرار التي تسارعت خلال الأعوام 1943 - 1953 مع ارتفاع معدل نمو قطاع الزراعة، وارتفاع حصته في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

(117) إنماء سوريّة الاقتصادي، ص 91. الحقيقة أن عشيرة الجبور وعشيرة طيّ أخرجتا رسميًا منذ أكثر من عقد على إعداد تقرير البعثة من تصنيف العشائر البدوية؛ ففي عام 1943 حدد المرسوم التشريعي رقم 84 تاريخ 21 حزيران/ يونيو 1943 مقعدين نيابيين للعشائر البدوية في الجزيرة، محصورين بعشيرتي شمر الخرصة وشمر الزور، ولم يرد مقعد لعشيرة الجبور أو عشيرة طيّ. انظر نص المرسوم في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 24 (24 حزيران/ يونيو 1943)، ص 605.

(118) أحمد السمان، «مراحل استقلال النقد السوري،» في: محمد سعيد الزعيم، **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1953** (حلب: مطبعة الضاد، 1953)، ص 276.

«دكتاتورًا»، وليس في إطار أبعاده المتعددة، وفي مقدمها البُعد التنموي. وفي سياق ذلك المشروع التنمويّ حاول الشيشكلي أن يوفّر الأراضي اللازمة لحلّ مشكلة التوطين، حيث ارتهن نجاح هذه العمليّة برمّتها بتوفير الأراضي اللازمة للتوطين وللفلاحين الفقراء. واصطدم المشروع بمحدوديّة ما تبقى للدولة من أراضٍ قابلةٍ للاستثمار بسبب سيطرة كبار المتنفّذين عليها في مرحلتي الانتداب وانطلاق الثورة الزراعيّة في الأربعينيّات، وكان لا بدّ في منظور استراتيجيّات الإسكان أن يتمّ الحدّ من الملكيّة الكبيرة للأرض، «لأن معظم ما بقي من الأرض لدى الدولة أفقر من أن يصلح للاستيطان الناجح»[119]. وكانت الأراضي المتاحة تقع في محافظتي الفرات والجزيرة. وكان ذلك يعني في شروط توزع الملكيّة الزراعيّة في أوائل الخمسينيّات حتميّة القيام بإصلاح زراعيٍّ يقوم على مصادرة الفائض عن السقف الأعلى للملكيّة، وتوفير أراضٍ كافيةٍ لإسكان الفلاحين أو اللاجئين في حال المضيّ بمشروع توطينهم في الجزيرة.

أصدر الشيشكلي في هذا السياق في 30 كانون الثاني/يناير 1952 في مرحلة تحالفه مع الحوراني قانون تحديد سقف الملكيّة في أراضي محافظتي الجزيرة والفرات، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين وتسريع وتيرة تحضير العشائر[120]، بما يتضمّنه من سياساتٍ تقوم على الاستعداد لاقتطاع جزءٍ من ملكيّات كبار الملاك لمصلحة الفلاحين في حال لم يستطع قانون توزيع أراضي الدولة حلّ ذلك[121]. وحدّد البرنامج توزيع أراضي الدولة في الجزيرة خلال

(119) **إنماء سوريّة الاقتصادي**، ص 47.

(120) أصدرت الحكومة في 30 كانون الثاني/يناير 1952 المرسوم التشريعي رقم 96 بتنظيم حيازة أراضي الدولة، بما فيها التي تعرّضت لوضع اليد، على أساس تحديد سقف الملكيّة في أراضي محافظتي الجزيرة والفرات والمناطق الصحراويّة بمساحةٍ حدّها الأعلى 150 هكتارًا، و50 هكتارًا في باقي المناطق السوريّة، وتوزيع أراضي الدولة المسجّلة وغير المسجّلة على الفلاحين الصغار. وبيعها ببدل يعادل 25 في المئة من قيمتها الحقيقية عند بيعها بناء على اقتراح مجلس أملاك الدولة. وكانت غاية هذا القانون تحقيق ثلاثة أهدافٍ هي: صيانة أملاك الدولة، وتحديد الملكيّات الناشئة عن التصرف وفق شروطٍ محدّدةٍ، وتوزيع أملاك الدولة على صغار الفلاحين، أو على الذين لا يملكون أرضًا. انظر: النص الكامل للمرسوم، في: **الشباب**، 3/ 2/ 1952.

(121) وَرَدَ في: وليد المعلم، **سوريا، 1918-1958: التحدي والمواجهة** (قبرص: شركة بابل للنشر، 1985)، ص 158.

ثلاث سنواتٍ اعتبارًا من عام 1953 إلى عام 1955[122].

كانت محافظتا الفرات والجزيرة ولا سيّما محافظة الجزيرة، الأكثر أهليّةً للإسكان بسبب قلّة عدد السكّان قياسًا على مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة. وبالنسبة إلى الجزيرة، وهي عصب المشروع، كان عدد سكّانها «المسجّلين» لا يزال محدودًا، فهو لم يتجاوز وفق الأرقام الرسميّة لعام 1948 نحو 155643 نسمة[123]. وبالتالي كانت قابلةً للاستيعاب السكّاني المتزامن مع دخول المجتمع السكّاني السوريّ في مرحلة النمو السكاني السريع، وهي بالتعريف المرحلة التي تلي مرحلة التوازن التقليدي والتي تحصد فيها الوفيات الولادات مثل أسنان المنشار كما يعبّر المؤرّخون السكّانيون، وتتميّز بالتالي بغلبة الولادات على الوفيات.

شكّل رئيس الحكومة وواجهة الشيشكلي في الحكم فوزي سلو، في منتصف آذار/مارس 1953 لجانًا في كل محافظة لدراسة وضع واضعي اليد على أملاك الدولة، وتحديد الأراضي التي ستنزع منهم[124]، وحاول أن يطبّق بالفعل قانون خفض سقف الملكية، ومصادرة الفائض من بعض كبار الملاك في حمص الذين يستثمرون أملاك الدولة «بلا ترخيص قانوني ولا عقد إيجار»[125]، لكن لأهداف سياسيّة ضمنيّة أيضًا تشتمل على محاولة تقليم قوة الملاك الداعمين لحزب الشعب[126].

لكن لم يستطع الشيشكلي أن يفعل شيئًا في الجزيرة أكثر من تطبيق برنامج «برورباغندي» لإسكان الفلاحين في وادي الردّ بالجزيرة، وتولى النقيب مصطفى حمدون - وكان لا يزال أحد أبرز الضباط العقائديين في التنظيم العسكري السري للشيشكلي قبل أن ينشق هذا التنظيم إلى أنصار الشيشكلي،

(122) وَرَدَ في: حنا، ج4، ص 87-88.

(123) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 55.

(124) الشباب، 16/ 3/ 1952.

(125) تطبيقًا للقانون 96 أوقفت الحكومة تصرف سبعة من الملاكين الكبار في محافظة حمص، ونزعت أيديهم عن أراضٍ تقدر مساحتها بـ153800 دونم من أراضي أملاك الدولة بدعوى أنها تستثمر «بلا ترخيص قانوني ولا عقد إيجار». انظر: الشباب، 15/ 2/ 1952.

(126) الملاكون المشمولون هم ناظم الأتاسي، ومحمود سويدان، وعلاء الدين الجندلي، وعبد الحميد الجاسم وشركاؤه من آل شاهين، وعبد الحميد رحمون. انظر: الشباب، 15/ 2/ 1952.

وأنصار الحوراني البعثيين - محاولة تطبيق القانون في الجزيرة، وحاول أن يحكم استعادة الدولة لنحو مليون دونم من أراضيها في منطقة جنوب الردّ في الجزيرة التي تعتبر من أخصب المناطق القابلة للزراعة، ويقوم بتحريرها وتحديدها وتوزيعها على البدو الرحل بهدف تحضيرهم. وعكست نزعة حمدون القوميّة نفسها في إطلاق أسماء عربيّة على القرى المستحدثة مثل زبيدة وغرناطة وقرطبة[127]، لكنّ المشروع أخفق، وآل بدءًا من عام 1953 إلى استئجار مستثمري المدينة وشيوخ العشائر المترسملين للأراضي الموزّعة، مقابل 15 في المئة للفلاح، وظلّت هذه الوضعية مستمرة حتى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي[128]، في حين لم يستطع المضي بمشروعه في استعادة الدولة للفائض عن سقف الملكيّة في حيازة الملاك الكبار بسبب محدوديّة عملية التحديد والتحرير[129]، إذ لم تتجاوز مساحة الأراضي الزراعيّة الممسوحة والمحرّرة في الجزيرة 35145 من أصل 264855 هكتارًا في عام 1950، وكانت متركّزةً في محافظة الحسكة (الجزيرة)، بينما كانت عمليّة التحديد والتحرير في المناطق الأخرى محدودةً جدًّا[130]، فتعاقدت الحكومة مع إحدى الشركات لإنجاز ذلك[131].

---

(127) لطفي الحاج حسين، «الجلسة الحادية عشرة في 20 حزيران 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 57 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ص 396، وقارن مع ص 398.

(128) خالد بكداش، «الجلسة الثالثة في 11 كانون الثاني 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 57 (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ص 128-129، قارن مع: اسكندر داود، **الجزيرة السوريّة بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 284.

(129) المعلم، ص 158.

كان واصل الحوراني عم أكرم الحوراني، يومئذ محافظ الجزيرة، ولذلك قدّم بحكم إيمانه بالمشروع تسهيلات وتحفيزات كبيرة له دفعت بعض المعارضين إلى اعتبار أن العملية ليست أكثر من إحلال لمجموعات دفعها الحوراني إلى التوطن في الجزيرة، وأخذ الأرض من «ملاكها»، وشكا بعض أصحاب القرى احتلال «عوام الحمويين أرضهم». أراضي الجزيرة نهب مقسم بين أقارب ذوي النفوذ وانصارهم وجلّهم من حماة. انظر: «مذكرات شهر حزيران 1951 (خلاصة)،» في: أرسلان، ج2، ص 1167.

(130) Bogossian, p. 126.

(131) الأسباب الموجبة لمشروع القانون المتضمن تمديد المدّة المحدّدة في المرسوم التشريعي رقم 194 تاريخ 28/ 12/ 1952 لإنجاز البرنامج الاستثنائي الخاص بتحديد وتحرير أراضي الجزيرة وتقسيم أراضي الدولة، الجلسة الرابعة في 15 آذار 1955، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 40 (25 آب/ أغسطس 1955)، ص 156-157.

2- المفاوضات الاستكشافيّة مع البنك الدولي للحصول على التمويل

كانت خطوات الشيشكليّ الجديّة مبنيّةً على أن القرض الموعود غدا في «جيبه» بقدر ما كانت كافيةً لاقتناع إدارة ترومان بالانتقال من مرحلة الوعد إلى مرحلة العمل. ففي الأسبوع الأول من شباط/ فبراير 1952 كانت الاتّصالات «الكواليسيّة» قد أثمرت ضغطًا من إدارة ترومان على «البنك الدولي» لتلبية قروض الشيشكلي بمعدل 200 مليون دولار على الأقل(132). وبالفعل دخلت الحكومة السوريّة في مفاوضاتٍ فعليّةٍ مع البنك الدولي لتحقيق ذلك، وكان ممثلها في هذه المفاوضات هو حسني الصواف، الأمين عام لوزارة الاقتصاد، ومحافظ سوريّة لدى إدارة البنك(133)، الذي سيقوم حتى عام 1962 بدور رجل صفقات القروض مع المؤسّسات الدوليّة لمصلحة الحكومة السوريّة. واستنادًا إلى هذه الاتصّالات ستصل بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى سورية، وستجري دراسةً شاملةً للوضع الاقتصاديّ السوريّ لوضع الخطّة الخمسيّة الأولى (1955 - 1960) في شكل برامج سنوية، يسبقها سنة تحضيرية(134)، وهو ما سيتم الشروع به بدءًا من موازنة عام 1955 الاستثنائيّة الخاصّة بمشروع الدولة الإنمائي المستند إلى ذلك التقرير، وكان في عدادها مشروع الخابور(135).

---

(132) Little, p. 61.

(133) انظر: مرسوم رقم 351 تاريخ 2/ 3/ 1952 في: الجريدة الرسميّة، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 1176.

(134) سلّم التقرير إلى الحكومة في عام 1954 بهدف وضع تلك الخطة، راجع: **إنماء سوريّة الاقتصادي**، ص 24.

(135) شكّلت الموازنة الاستثنائيّة لعام 1955 أول محاولة لبرنامج الدولة الإنمائي الخماسي بطريقة المشروعات التي قُسّمت إلى فئة استكملت دراستها ويتم العمل على تنفيذها أو لم يبدأ تنفيذها بعد، وهي مشروعات الغاب والروج وبانياس وتوزيع شبكة ري مزيريب، وإتمام مشروع حفر الآبار، وإنجاز عمليات التحديد والتحرير ولا سيما في الجزيرة، وفئة لا تزال في مرحلة الدراسة مثل الخطوط الحديدية، وسد الفرات، ومشروع وادي بردى ومشروع الخابور، ومشروع النهر الكبير للري، ومشروع اليرموك، ووضع برامج تحضير البدو، وإصلاح مطارات اللاذقية وحلب والقامشلي ودير الزور، وإنشاء شبكة الطرق. انظر: الحوراني، ج3، ص 1845.

ولحظ في تأمين مواردها المقدرة بـ 598 مليون ليرة سورية، خصّص 45 في المئة منها للدفاع من القروض المحتملة من البنك الدولي، وتزامن وضع هذه الموازنة التنموية مع بدء المفاوضات بين الحكومة والبنك الدولي، لكن البنك الدولي تراجع عن وعوده بتمويل مشروع الغاب بدعوى وجود خلاف بين سورية وتركيا ولبنان على نهر العاصي. انظر: الحوراني، ج3، ص 1845-1847. =

باعتبارها بادرة حسن نيّةٍ من الشيشكلي تجاه الجهد الأميركي لتوطين اللاجئين، وقّعت الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر 1952 اتفاقيّةً مع الأونروا، تقرّر بموجبها رصد مبلغ 30 مليون دولار لمشروعات الإنماء الاقتصادي التي تساعد على إعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيّين[136]، وهي الوكالة التي أحدثت للعمل بشكلٍ غير مباشرٍ على توطين اللاجئين[137].

في الخلاصة، شرع الشيشكلي في هذا السياق منذ بداية عام 1952 بإنجاز عمليّات تصوير مناطق الجزيرة بهدف وضع برنامج سريع لمسحها. وبحلول عام 1954 كانت عمليّة وضع خرائط زراعيّةٍ - جيولوجيّةٍ للتربة قد قطعت شوطًا كبيرًا في تطوّرها بهدف تحديد الأراضي التي ستجري عمليّة التوطين والإسكان والتحضير فيها[138]. وأجري خلال عامي 1953 و1954 عمليّة تصوير جوي لجميع القطاعات في أراضي الجزيرة بما يبلغ 2250000 هكتار، وأجريت عليها عمليّة غرس المثلثات والكشف العقاري، وإلى ما هنالك من الأعمال التمهيدية لإجراء التحديد والتحرير، وتثبيت الملكيّة العقارية بصورةٍ نهائيّةٍ، حيث حُدّد عام 1956 موعدًا لنهاية عمليّة التحديد والتحرير[139]. وكانت

= ووُضع في آب/ أغسطس 1955 برنامج طموح سمّي برنامج السنوات السبع، وارتكز على تقريرِ بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناءً على طلب الحكومة السورية، حيث خصّص في هذا البرنامج مبلغ 659 مليون ليرة سورية لقطاعات اقتصادية مختلفة، أصاب الري والزراعة والنقل والاتّصالات والصناعة الجزء الأكبر من هذا البرنامج، لكنه توقف مع العدوان الثلاثي. انظر: محمد العمادي، **تطور الفكر التنموي السوري** (دمشق: دار طلاس، 2004)، ص 9.

(136) لم ينفق حتى عام 1954 من هذا المبلغ سوى أقل من مليوني دولار بسبب تردد الحكومة السوريّة في تنفيذ الاتفاقية، خوفًا من اتهامها بالضلوع في مؤامرة توطين اللاجئين الفلسطينيّين، واضطرارها إلى التمسك سياسيًّا بعودتهم إلى ديارهم. انظر: **إنماء سوريّة الاقتصادي**، ص 171.

(137) انظر: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، ج1، ص 21-24. قارن مع: بابه، ص 261-262.

في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949 قررت الجمعيّة العامة تأسيس «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى» (UNRWA)، وكان ذلك يعني وضع قضية حق اللاجئين بالعودة والتعويض على الرف، إذ لم تكن «الأونروا» ملتزمةً عودة اللاجئين وفقًا لما نصّ عليه قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 194، بل للاهتمام بشؤون اللاجئين اليوميّة، حيث تمكنت إسرائيل من عدم إشراك منظمة اللاجئين الدوليّة (International Refugee Organization) التي ساعدت اليهود اللاجئين في أوروبا عقب الحرب العالميّة الثانية، وكان ذلك يعكس الخرافة التي صاغتها بأن العرب هم الذين تركوا أراضيهم.

(138) **إنماء سوريّة الاقتصادي**، ص 45.

(139) «بيان وزير المالية عن حالة البلاد الاقتصادية والمالية، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير =

عمليّة المسح بهدف إجراء عمليّة التحديد والتحرير مرتبطةً بتطبيق القانون الجديد الذي سنّه الشيشكلي في تحديد سقف الملكيّة، وسيطرة الدولة على الحدّ الفائض، وتوزيع الفائض من الأراضي ومن أراضي الدولة المتبقيّة على الفلاحين الفقراء، أو على البدو المتحولّين إلى الحياة الفلّاحيّة، وفي عداد ذلك اللاجئون الفلسطينيّون.

3- الضغط التركي: استخدام سلاح المياه

اعترضت تركيا على برنامج الشيشكلي بتوزيع أراضي الدولة في الجزيرة بدعوى وجود ملكيّاتٍ تركيّةٍ فيها ستكون عرضةً لـ«الضياع» في حال تطبيقه[140]. وكان قد سبق لها أن سرّبت إبان طرح مشروع «كلاب» الذي سيغدو مشروع «جونستون» اعتراضها على المشروع[141]، وشلّته حتى عام 1954 بسبب عدم سماحها لطائرات الشركة التي تعاقدت معها الحكومة بالتصوير الجويّ في المناطق الحدوديّة[142].

بهدف مضايقة مشروع الشيشكلي في الجزيرة، عادت تركيا إلى استخدام سلاح المياه في الضغط على سورية، من خلال استئنافها مشروع تحويل مجرى نهر الجغجغ. وكانت قد شرعت في ذلك في عام 1941، فألحقت كارثةً ماحقةً بزراعة الأرُز السوري الذي كانت شركة أصفر ونجار من أكبر منتجيه في الجزيرة، لكنها استأنفته في شروط دخولها في مرحلة مكننة الزراعة ووضع مشاريع الريّ الكبيرة، وهو ما هدد الموارد المائية للقرى السوريّة في أعلى الجزيرة التي تعتمد على النهر، ما جعل الجغجغ يجف في الصيف، ويؤثّر بشكلٍ واضح في المساحات المزروعة بالقطن والأرُز الشرهة للمياه. في 24 تشرينَ الأول/ أكتوبر 1951 أعلمت وزارة الخارجيّة الأمير عادل أرسلان،

= 1955،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 11 (42 شباط/ فبراير 1955)، ص 150.

(140) انظر: «يومية 21 شباط 1952،» في: أرسلان، ج2 وج 3، ص 1264.

(141) «يوميّة الاثنين 23 أيار 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 838.

(142) الأسباب الموجبة لمشروع القانون المتضمن تمديد المدة المحددة في المرسوم التشريعي رقم 194 تاريخ 28/ 12/ 1952 لإنجاز البرنامج الاستثنائي الخاص بتحديد وتحرير أراضي الجزيرة وتقسيم أراضي الدولة، الجلسة الرابعة في 15 آذار 1955، في: الجريدة الرسميّة، العدد 40 (25 آب/ أغسطس 1955)، ص 156-157.

السفير السوري في أنقرة، أن المهندسين والعمال الأتراك يقومون بحفريّات على نهر الجغجغ لفتح قناة لريّ ثلاث قرى تركيّة، وفي 5/ 12/ 1951 اتّصلت وزارة الداخلية بالسلطات التركيّة المختصة لوقف أعمال الحفر على النهر[143].

تحوّلت قضية نهر الجغجغ إلى أحد موضوعات الخلاف التركي - السوري في مرحلة تردي العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، وحشد كلّ دولةٍ أكبر عددٍ ممكنٍ من المخافر على الحدود. وفي 10 شباط/ فبراير 1951 قدم السفير السوري إلى وزير الخارجية التركي، رشدي آراس، طلباً بإيقاف مشروع تحويل مياه الجغجغ، وحدد عدد القرى التي سيصيبها ضرر كبير من ذلك بـ47 قرية[144]، وعرضت الحكومة التركية في أثر ذلك تأليف لجنةٍ تركيّةٍ - سوريّةٍ لدراسة موضوع الجغجغ، وصلت اللجنة في منتصف نيسان/ أبريل إلى اسطنبول، وكان التباين كبيرًا بين الوفدين[145]، لكن جرت في أواخر نيسان/ أبريل تسوية الخلاف بدرس الموضوع محليًا في حزيران/ يونيو الذي يليه، و«وضع اتّفاقٍ يحفظ مصالح الفريقين وحقوق كلٍّ من سوريّة وتركيّا المكتسبة»[146].

تابع الأميركيون المعنيّون بمشروع الجزيرة وضمان سير سورية في مشروع «جونستون» الخلاف، ونقل السفير الأميركي في دمشق إلى زميله ودورث أن الحكومة السوريّة تتهم الأميركيين بأنهم وراء تشجيع تركيا على تحويل نهر الجغجغ، وشكّل ذلك مناسبةً لودورث لأن يتساءل عن سبب عدم توقيع معاهدة حسن جوارٍ بين سوريّة وتركيا[147]، وكان مفهومًا طرح ودورث ذلك، إذ انفردت تركيا بين دول المنطقة في المشاركة في حرب كوريا، وتقبلت برنامج مساعدات «النقطة الرابعة»، وباتت قاعدةً ضد الشيوعيّة، ومرشّحةً للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في شباط/ فبراير 1952. لكن تركيا لم تلتزم تنفيذ

(143) «الوثيقة رقم س 148/ 502 تاريخ 24/ 11/ 1951،» و«الوثيقة رقم س/ 201/ 502 تاريخ 5/ 12/ 1951،» مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

(144) «يومية 10 شباط 1951،» في: أرسلان، ج2، ص 1106.

(145) «يومية 26 آذار 1951،» في: أرسلان، ص 1128، و«يومية 13 نيسان 1951،» ص 1136 و«يومية 15 نيسان 1951،» ص 1137، و«يومية 25 نيسان 1951،» ج3، ص 1241.

(146) «يومية 27 نيسان 1951،» في: أرسلان، ج3، ص 1141-1142.

(147) «يومية 4 أيار 1951،» في: أرسلان، ج3، ص 1143.

تقرير لجنة المهندسين التركيّة - السوريّة[148]، ففي عدم حصولها على ثمنٍ من سوريّة لوقف مشروعها في تحويل الجغجغ، فإنها كانت قد دخلت بدورها مثل سورية في مرحلة ثورتها الزراعيّة بالتوسع الهائل بمكننة الزراعة ورسملتها، بفضل استفادتها من مشروع «مارشال» الذي أدّى إلى رفع عدد الجرّارات لديها من 1750 جرّارًا في عام 1948 إلى 10 آلاف جرّار في عام 1950، وبحلول عام 1953 ارتفع هذا الحجم إلى 30 ألف جرّار، ثمّ في عام 1954 إلى 40 ألف جرّار[149].

في تموز/يوليو 1958 قطع الأتراك مياه الجغجغ كليًا، ولم يعد يصل منها إلى القامشلي سوى بعض المياه الفائضة المتسربة بطريق بعض الوديان الفرعية. وأدّى ذلك إلى «كارثة زراعية في منطقة القامشلي، فجفّت مساحات كبيرة من القطن والزراعات الصيفيّة الأخرى»[150].

4- زيارة دالاس والانقلاب الخامس

دفع الدعم الأميركي الشيشكليّ إلى التوجّه لإنهاء «المرحلة الانتقاليّة» وإعادة «الحياة البرلمانيّة»، وكلّف لجنةً بوضع مشروع دستور يستلهم الدستور الأميركي، ويقوم على تحويل النظام السياسي السوري من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. ويبدو أن كوبلاند لم يشجّع الشيشكلي على عملية الاستيلاء على رئاسة الجمهورية[151]، لكنّه لم يلجمه عن ذلك، إذ أخذ الشيشكلي الضوء الأخضر من جون فوستر دالاس، ومن هنري بايرود وكيل وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وهارولد ستاسن مدير برنامج الأمن المتبادل، ودوغلاس ماك آرثر مساعد وزير الخارجيّة، في خلال زيارتهم دمشق في 15

---

(148) «يومية 10 كانون الثاني 1952،» في: أرسلان، ج3، ص 1244.

(149) ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 597.

تتوافق هذه الأرقام بدرجةٍ كبيرةٍ مع الأرقام التي يوردها رزقانة في: إبراهيم رزقانة، **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي: العالم الإسلامي غير العربي، إيران** (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، [د. ت.])، ص 45.

(150) داود، ص 365.

(151) كوبلاند، **حياة مايلز كوبلاند**، ص 163.

أيار/مايو 1953[152]. وتؤكد تطورات المواقف والأحداث تلقي الشيشكلي هذا الضوء الأخضر، إذ استردّ دالاس الذي خرج محبطًا من لقائه عبد الناصر في القاهرة في شأن إمكانيّة انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[153]، «التفاؤل» في دمشق، وخرج بانطباع عن الشيشكلي أنه «واقعي» لا يريد «السلاح لرمي إسرائيل في البحر»، وأنه «أكثر وعيًا من القادة المصريين للتهديد السوفياتي»[154]، لكن مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أرجئ إلى إشعارٍ آخر.

صرّح دالاس بعد زيارته بالقول: «أُعجبنا بحيويّة الزعيم أديب الشيشكليّ، فهو متشوق جدًّا لاستثمار وإنماء موارد بلاده الرئيسة، وذلك لرفع مستوى الشعب السوريّ، وهذا مما يتيح زيادة استيعاب عددٍ إضافيٍّ من اللاجئين في أرضٍ مفتقرةٍ إلى السكّان». ولم تكن هذه الأرض المقصودة سوى الجزيرة السوريّة. وفي هذه اللحظات كانت الإدارة الأميركية قد أرجأت تطبيق مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ليعتبره دالاس بأنه «إمكانيّة قابلة للتحقيق في المستقبل أكثر منها في الوقت الحاضر»[155] بسبب رفض اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة المصرية له، وردّه عليه بالدعوة لتحرير أرض

(152) استغلّ بعض السياسيين السوريين زيارة دالاس كي يرفعوا إليه مذكرات مطوّلة، كان حسن الحكيم هو الأظهر بينهم، إذ وجّه إلى دالاس رسالة، فكلف الأخير السفير بكتابة جواب عنها لا تغني ولا تسمن من جوع، حيث غدا الحكيم جزءًا من الماضي بمراجعة نص المذكرة المقدمة إلى جون فوستر دالاس. انظر: الحكيم، ج2، ص 136-144.

(153) حاول عبد الناصر أن ينسف فرضية دالاس عن الحرب التقليدية؛ فقال له: «لن يكون هناك أي عدوان أجنبي لسبب بسيط هو أن وسائل الحرب الحديثة بأسلحتها النووية غيرت فن الحروب بأكمله، وجعلت من أي عدوان خارجي احتمالًا ضعيفاً». أما بشأن الترتيبات العسكرية الداخلية في بلدان المنطقة فأحبط عبد الناصر دالاس حين قال له إنه «قد يستطيع بوسائله وطرقه الخاصة أن يمارس ضغطًا على أي حكومةٍ عربيةٍ للانضمام إلى المعسكر الغربي، وإعطائه قواعد في أراضيها، إلا أن ذلك لن يكون ذا قيمة حين تحين اللحظة الحاسمة». وأردف عبد الناصر أن دالاس «سيجد أن الحكومة التي رضخت للضغط ستخسر الدعم الشعبي، ولن تكون قادرةً على قيادة الشعب». انظر: مقابلة عبد الناصر في: نيويورك تايمز، 3/11/1959، و«خطب الرئيس عبد الناصر وتصريحاته الصحفية،» في: سيل، ص 249.

(154) Little, p. 61.

(155) الحوراني، ج2، ص 1528.

مصر من المستعمرين، قائلًا: «إن وقت المعركة قد حان»[156]، وهو ما أغاظ حكومة أنطوني إيدن بسبب سحب الأميركيين دعمهم المطلق الذي توقّعته من شريكتهم في حلف شمال الأطلسيّ[157].

تؤكد دراسة دوغلاس ليتل للأرشيف الأميركي أن الإدارة الأميركية قررت في أواخر ولاية ترومان أن تدعم الشيشكلي ببعض المعونات العسكرية مكافأةً له على سياسة التعاون مع الغرب التي أبداها من خلال دخول حكومة حسن الحكيم في مفاوضات مع تركيا للانضمام إلى مشروع «قيادة الشرق الأوسط»، وتوقيع الاتفاقيّة المتمّمة مع «التابلاين» بالشروط التي وضعتها الشركة، وما أبداه في دبلوماسية «ما وراء الكواليس» من استعداده لتوقيع اتّفاق سلام مع إسرائيل، وتوطين اللاجئين الفلسطينيّين في سورية بشرط أن تقدّم إليه الولايات المتّحدة دعمًا ماليًا وعسكريًا[158].

كانت الاتفاقيّة التكميليّة التي وقّعها الشيشكلي مع «التابلاين» وفق الشروط الملائمة لها جزءًا من اتفاقيّات تكميليّةٍ إقليميّةٍ للشركة مع الدول التي تمر أنابيبها فيها، ووضعت إحدى أبرز حلقاتها في زيارة الشيشكليّ إلى السعوديّة في 9 نيسان/ أبريل 1952، حيث شرع بعد عودته إلى دمشق في خوض مفاوضاتٍ مع شركة «التابلاين» لتوقيع اتفاقيّةٍ متمّمةٍ معه للاتفاقيّة الأصليّة المُبرمة في عام 1949. وفي 21 أيار/ مايو 1952 وقعت اتفاقيّة متمّمة مع الحكومة السوريّة. وكان ذلك جزءًا من تسويةٍ قامت بها الشركة مع الحكومة الأردنيّة، وتوّجتها في 5 حزيران/ يونيو 1952 بعقد اتفاقيّةٍ متمّمةٍ معها، وحفّزت هذه الشروط «المتهاودة» شركة نفط العراق على أن تطالب الشيشكلي بمعاملتها بمثل ما تعاملت مع «التابلاين»[159].

لكن بينما تنازل الشيشكلي لـ«التابلاين» بسبب علاقاته السعوديّة-

---

(156) الحوراني، ص 1529.

(157) سيل، ص 248.

(158) Little, pp. 60-61.

(159) ظلّت هذه الاتفاقيّة التكميليّة تستعاد في جميع المناقشات النيابيّة والحكوميّة عن النفط، إذ زادت إيرادات سوريّة الماليّة بموجبها مع تعويض نقدي قدره 600 ألف دولار باعتباره تعويضًا عن كميّة النفط الخام المتفّق على تسليمها إلى سورية بسبب عدم وجود مصفاةٍ للنفط فيها، لكن الشركة أعفيت من الدفع بالقطع النادر فجاءت إيرادات سورية من هذه الاتفاقيّة متواضعةً. انظر: «وزير الماليّة رزق الله أنطاكي، الجلسة الرابعة عشرة في 12 كانون الأول 1954،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (3 شباط/ فبراير 1955)، ص 466.

الأميركية، فإنه كان متشدّدًا في المفاوضات مع شركة نفط العراق، ودشّن معها جولة مفاوضات ضارية استمرت إلى ما بعد سقوطه. ودخل تكيّفه مع شروط «التابلاين» في سجل نقاطه «الحسنة» لدى بايرود حيث رضي في زمن انتشار مبدأ «المناصفة» الذي نشره الفينزوليوّن في أصقاع الشرق الأوسط. وأخذ يسري بقوّةٍ في معاودة مناصفة الأرباح بين «التابلاين» والحكومة السعودية في عام 1950، ثم بتحقق مبدأ المناصفة في العراق في عام 1952 بعد صدمة مصدّق في إيران. ودفع حتى مساعد وزير الخارجية الأميركي ماغي إلى دعوة الشركات لتطبيقه بالفتات اتقّاءً لما هو أخطر، وهو خطر التأميم[160]، وأن يدفع باليد اليسرى جزءًا كبيرًا مما حصل عليه باليد اليمنى، وذلك لكسب دعم الولايات المتّحدة لنظامه، بينما أثار ضوضاء «بروباغنديّة» على أنّه يعمل على تحقيق مبدأ المناصفة في شكل 49 في المئة للدولة، مقابل 51 في المئة للشركات، وتشميل بلدان العبور به وليس البلدان المنتجة للنفط فقط[161].

في تموز/يوليو 1953 شرع الشيشكلي بعد أن قدّم شهادات «حسن السلوك» تجاه المصالح الأميركية بالقفز إلى السلطة، فأجرى استفتاء على دستورٍ جديد أرسى لأول مرة معالم نظام سياسي دستوري يستوحي النظام الرئاسي على الطريقة الأميركية، وألّف حكومةً جديدةً، وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 1953، دعا مجلس النواب المنتخب الجديد إلى الاجتماع، بينما توحّدت المعارضة منذ 4 تموز/يوليو 1953 ضدّه، وشرعت في العمل على أساس الميثاق الوطني الذي وضعه «مؤتمر حمص»، للتخلص منه.

سابعًا: بين مشروعي «تحويل نهر الأردن» و«جونستون»

1- شاريت - جونستون

تقلّص مشروع «كلاب» في المحصّلة إلى مشروع نهر الأردن الإقليمي،

---

(160) دانييل يرغن، **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين، 2004)، ص 556.

(161) راجع: «مداخلة أكرم الحوراني في مذاكرات الجلسة الأولى لمجلس النواب في 3 كانون الثاني/يناير 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 14 (10 آذار/مارس 1955)، ص 42، ومع مداخلة خليل كلاس (ص 123). ويعتبران فيها طرح الشيشكلي لمناصفة الأرباح طرحًا ديماغوجيًا لاستغلاله في الصراع الداخلي السياسي وليس موجّهًا ضد الشركات.

فاستثني منه مشروع الليطاني بسبب حساسيّاته اللبنانيّة. وواجهت حكومة إسرائيل مشروع «كلاب» الذي سيعرف باسم مشروع «جونستون» بمشروعها الخاص لتحويل نهر الأردن لحسابها بدءًا من المنطقة المجرّدة من السلاح شمال بحيرة طبريّة في منطقة جسر بنات يعقوب على حدود خط الهدنة الإسرائيليّة - السوريّة، باتجاه الجنوب في الأراضي «الإسرائيليّة»[162]، بعد أن جفّفت مستنقع الحولة تقريبًا، وهو المشروع الذي بدأت به منذ عام 1949. وبينما كانت الإدارة الأميركية تنظر إلى حوض الأردن باعتباره وحدةً هيدرولوجيّةً تتطلب التعاون الإقليميّ بين الدول المتشاطئة بهدف إتاحة أقصى قدرٍ ممكنٍ من الريّ بأقلّ كلفةٍ، وتحقيق الهدف المباشر الأخير وهو توطين اللاجئين الفلسطينيّين في إطار نظام إقليميٍّ مندمج أمنيًا بمواجهة التمدد الشيوعي، فإن إسرائيل نظرت إلى وادي الأردن في ضوء «أحقيّتها» فيه باعتباره نهرًا «قوميًّا»، وأولويتها بالاستفادة من مياهه، معتبرةً أن ما خصّصه لها مشروع «جونستون» هو الأقل بين الدول «المتشاطئة»[163].

نظرت حكومة إسرائيل في المحصلة إلى حصّتها من مشروع «جونستون» على أنّه «خسارة صافيةً لإسرائيل» من «نهرها»، إلا إذا رُبط الليطاني بالمشروع مع أنه نهر لبناني مئة بالمئة ولا يرتبط بمنابع حوض الأردن، بهدف ضمانها ريّ مستوطناتها الشماليّة. وقامت فعليًّا بتمويل دراسة هذا المشروع القديم نسبيًّا والمتجدّد لتسويقه عند الحكومة اللبنانيّة. وتعود جذور الاهتمام بالليطاني

(162) المنطقة المجردة هي المنطقة التي نصّت المادة (5) من اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسورية (3 تموز/يوليو 1949)، على ما يلي بشأنها: «إن مسألة الإدارة المدنيّة في قرى ومستوطنات المنطقة المنزوعة السلاح منصوص عليها ضمن إطار اتفاقيّة الهدنة في الفقرتين الفرعيّتين (5 ب) و(5 و) من مشروع المادّة. إن هذه الإدارة المدنيّة بما في ذلك أعمال الشرطة، ستقوم على أساسٍ محلي، من دون إشارة إلى المسائل العامة المتعلقة بالإدارة، والسلطة، والجنسية والسيادة». حيثما يعود مدنيون إسرائيليون أو يبقون في قرية أو مستوطنة إسرائيلية تكون الإدارة المدنيّة والشرطة التابعة للقرية أو المستوطنة بيد إسرائيلية. كذلك حيثما يعود مدنيون عرب أو يبقون في قريةٍ عربيّةٍ، يصرّح بإقامة إدارة محليّة، ووحدة شرطة عربيّة و«عند عودة الحياة المدنية تدريجيًّا، تأخذ الإدارة شكلًا على أساس محلي تحت الإشراف العام لرئيس لجنة الهدنة المشتركة». (هذا التعريف مستخلص من نص قرار مجلس الأمن رقم 93 (1951) في: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج 1: **1947-1974**، ص 184.

(163) أعطى مشروع جونستون الذي لم يتمّ إبرامه في حينه، الأردن 377 مليون متر مكعب سنويًّا من مياه اليرموك، و90 مليونًا لسوريّة، و25 مليونًا لإسرائيل. انظر: أسيت ك. بيسواس [وآخرون]، **الوسط والأطراف: مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط**، ترجمة فادي حمود (بيروت: دار النهار، 1998)، ص 40-41.

إلى عام 1919 حين وجه حاييم وايزمان في 19/ 11/ 1919 رسالة إلى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية كانت المياه موضوعها الرئيس، بحيث يكون نهر الليطاني ضمن «حدود فلسطين الشماليّة إلى مسافةٍ قريبةٍ 25 ميلًا فوق المنحنى، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبيّة لضمان السيطرة على منابع نهر الأردن، وإتاحة تحرير المنطقة». ولذا وجّه بن غوريون منذ ذلك الحين في عام 1920 رسالةً إلى حزب العمال البريطاني مطالبًا فيها بإبقاء مصادر المياه في أرض إسرائيل، و«إن أنهار أرض إسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك»، ولأن «سكان فلسطين أصرّوا بالإجماع على أن تشمل الحدود الشماليّة القسم الأسفل من الليطاني وكل منطقة وادي الأردن وروافده ومجاريه»[164].

تمسّكت إسرائيل بمشروع الليطاني في المفاوضات الصعبة مع جونستون وطرحت إعادة هيكلة مشروع جونستون على أساس مشروع «كوتون» الذي يشمل الليطاني إلى جانب وادي الأردن، وحمل اسم «مشروع كوتون لتطوير واستثمار الموارد المائية في حوضي نهر الأردن والليطاني»[165]، ثم قرّرت في حزيران/ يونيو 1954 مقاومة مشروع جونستون إذا لم يشمل الليطاني «وعدم التزحزح [عن ذلك] حتى لو كان مغزى الأمر إحباط أيّ حل إقليمي يحلمون به في واشنطن»[166]. كما لم تتقبل إسرائيل من جهةٍ ثانيةٍ الحصّة الكبرى للأردن في المشروع على الرغم من أنه مصمم لتوطين ضحاياها من اللاجئين الفلسطينيّين. لكن منسّق «مشروع ماين» وهو نفسه «مشروع كلاب» الذي عرضه جونستون على إسرائيل، تمسّك في ضوء معارضة العرب إدخال الليطاني في مشروع

(164) وَرَدَ في: خدام، ص 212-222.

للمزيد عن مشاريع المياه الإسرائيلية ما قبل مشروع ماين ثم جونستون، انظر: عادل محمود العضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام** (عمّان: دار الشروق، 2005)، ص 117-126.

(165) «يوميّة الأربعاء 28 تشرين الأوّل 1953،» في: شاريت، ص 50-51. وتمسكت إسرائيل حتى عام 1955 بهذا المشروع التكميلي أو البديل، قارن مع: «يوميّة 30/ 5/ 1954،» في: شاريت، ص 208، ومع: «يوميّة 4/ 6/ 1954،» في: شاريت، ص 212.

ومشروع كوتون هو المشروع الذي أعده خبير المياه الأميركي جوزيف كوتون (Joseph Cotton) في عام 1954، والذي كان يعمل مستشارًا لدى الحكومة الإسرائيلية، تحت عنوان: «مشروع كوتون لتطوير واستثمار الموارد المائية في حوضي نهر الأردن والليطاني». انظر: العضايلة، ص 143-154.

(166) «يوميّة الثلاثاء 28/ 6/ 1954،» في: شاريت، ص 213.

«كلاب» أو مشروع «جونستون» لاحقًا[167]، بعدم تشميل الليطاني في المشروع في الوقت الراهن، وبرّر الحصة الأكبر التي سيحصل عليها الأردن بـ «ضرورة توطين اللاجئين». وبالتالي غدا المشروع مقصورًا على غور الأردن من دون الليطانيّ، وتمثل الهدف الأميركي من ذلك بضمان تعاون الدول العربيّة معه. وبالنسبة إلى سوريّة كان «مشروع ماين» أو وادي الأردن الذي بات يحمل اسم «مشروع جونستون» سيعني «أن سوريّة أيضًا ستتنازل عن مياه اليرموك لمصلحة جارتها الأكثر حاجةً، وهي الأردن بهدف «توطين الفلسطينيّين». وكان الردّ الإسرائيليّ الفعلي هو القيام من طرفٍ واحدٍ بالخطوة الأولى في تحويل نهر الأردن[168]، الذي كان 23 في المئة منه فقط داخل الأراضي الإسرائيلية، بينما كانت الكمية المتبقية تنبع من لبنان وسورية (الحاصباني وبانياس واليرموك) [169]، إذ كان بن غوريون شخصيًّا ضدّ توطين اللاجئين في الأردن بأيّ حالٍ من الأحوال[170].

بدأت إسرائيل عمليّات التحويل في 2 أيلول/ سبتمبر 1953 في المنطقة المجرّدة خلافًا لشروط الهدنة، وردّت سوريّة على ذلك بالاحتجاج لدى الدول الثلاث (الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا) وطلبت منها أن تتدخل لمنع إسرائيل من إتمام عمليّة التحويل، وطلبت من الجنرال بِنكة، رئيس لجنة الهدنة التدخل، وهدّدت بتحويل نهر بانياس عن مجراه إلى الحولة قبل اجتماعه مع نهر الأردن، فتتعطل زراعات الحولة التي وضعت إسرائيل خطة تجفيف مستنقعها وتحويله إلى أراضٍ زراعيّةٍ. وفي 29 أيلول/ سبتمبر 1953 اضطرّ الجنرال بِنكة بعد فشله في تجاوب إسرائيل مع الكفّ عن خرق الهدنة ووقف

(167) عن هذه المعارضة لمشروع الليطاني الذي جاء به كلاب، انظر: «يوميّة السبت 17 تشرين الأول 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1486. وقامت مؤسسة تشارلز ماين (Charles Main) الأميركية بإعداد هذا المشروع باعتباره توفيقًا بين المشروعات ذات النزعة الصهيونية، مثل مشروعي «Lowdermilk» و«Hays» والمشروعات التي اعتقدت إسرائيل أنها تحيّزت للجانب العربي، مثل مشروعي «Bounger» و«Macdonald»، واستندت فكرة المشروع إلى تقاسم مصادر حوض نهر الأردن بين دوله باستثناء لبنان على الشكل التالي: 374 مليون م³ لإسرائيل، و774 م³ للأردن، و45 م³ لسورية. انظر: العضايلة، ص 126.

(168) «يوميّة السبت 24/ 10/ 1953، ويومية الأربعاء 28/ 10/ 1953،» في: شاريت، ص 41-42 و50-51.

(169) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 285.

(170) «يومية الثلاثاء 26/ 10/ 1948،» في: بن غوريون، ص 594.

العمل في مناطق عربيّةٍ، إلى رفع تقريره إلى الأمين العام للأمم المتّحدة «يبيّن فيه اعتداء إسرائيل على شروط الهدنة بتحويلها نهر الأردن عن مجراه». وفي هذه اللحظات أيّدت بريطانيا موقف بِنكة في الطلب من إسرائيل وقف مشروع تحويل مجرى النهر[171].

استجابت إسرائيل في الظاهر دبلوماسيًا بأن التزمت أمام الولايات المتّحدة وبريطانيا أنّها «لن تمسّ في الوقت الراهن نهر الأردن» و«في ما يتعلّق بالمياه لن تخلق أيّ حقائق جديدةٍ»[172]، لكنّها فعليًّا استمرّت في المشروع لفرضه باعتباره حالة «أمر واقع»، وتمكّنت في إطار هذه المراوغة، وتساهل الأميركيين والبريطانيّين معها حتى 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1953 من إنجاز معظم مهمات المرحلة الأولى المتعلقة بما دعته بـ«ركبة» المشروع، أي جرّ المياه جنوبًا بقوّة الجاذبيّة. وفي هذه اللحظات بعد أن كادت المرحلة الأولى تبلغ نهايتها تدخلت الولايات المتّحدة، حيث أبرزت الولايات المتّحدة تحفّظها على المشروع ومعارضتها له من منظور رؤيتها، أي «استقرار» المنطقة، لأنه ينطوي على تغيير خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربيّة في مرحلة الجهد الأميركي الحثيث لإعادة تنظيم الشرق الأوسط في منظمّة دفاعيّة متكاملةٍ إقليميًّا لصدّ التمدد الشيوعي في مرحلة الحرب الباردة، وخيارها في استبعاد إسرائيل موقّتًا عن هذا المشروع مع ضمان أمنها استراتيجيًّا بانتظار ضمّها في مرحلةٍ تاليةٍ إليه، بعد أن تتوافر عناصر التكامل الأمني والاقتصادي في المنطقة التي كان مشروع «جونستون» على وجه التحديد يحتل فيها مكانة ما يمكن وصفه بالمدخل الوظيفي في بناء العلاقات التكامليّة في مجموعة دولٍ متعارضةٍ سياسيًّا، وظلت الولايات المتّحدة متمسّكةً بسياسة إبعاد إسرائيل عن أي مشروع دفاعي، وتفادي عقد أيّ معاهدةٍ أمنيّةٍ معها، أو تسليحها حتى عام 1956[173].

(171) «يوميّة الثلاثاء 22، ويوميّة الأربعاء 23 أيلول 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1481-1482، و«يوميّة الثلاثاء 29 أيلول 1953،» ص 1483.

(172) راجع: «يوميّة الجمعة 9 تشرين الأوّل 1953،» في: شاريت، ص10. انظر ما كان يقوله الأميركيّون للعرب مع: أرسلان، ج3، ص 1146. وكان متطابقًا مع ما يقولونه لإسرائيل.

(173) في أوائل آذار/ مارس 1955 شرح مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية هذه السياسة أمام اجتماع المنظّمات اليهوديّة في واشنطن، وأثار استياء الحكومة الإسرائيلية بسبب كشفه عن أنها قد طلبت الانضمام إلى السياسة الدفاعيّة الأميركية، لكن الإدارة رفضت ذلك، وتساءل شاريت مستنكرًا: «هل سمع أحد مرّةً أن دولةً ما سمحت لنفسها بأن تعلن جهارًا سياسة دولة أخرى». انظر: «يومية الاثنين 7/ 3/ 1955،» في: شاريت، يوميّات شخصيّة.

2- أزمة بنكة - شاريت: تحويل مجرى النهر

في تشرين الأوّل/أكتوبر 1953 ضاعفت حكومة إسرائيل عمليّاتها في تحويل مجرى النهر في منطقة جسر بنات يعقوب على حدود الهدنة الإسرائيليّة- السوريّة، لتجفيف مستنقعات الحولة، وتحويلها إلى وادٍ زراعيٍّ، ما صعّد التوتر بين سوريّة وإسرائيل. طلب الجنرال بِنكة من الحكومة الإسرائيليّة أن توقف عمليّاتها فورًا، لأنها تتم فوق أرضٍ عربيّة، وتغيّر من طبيعة هذه الأرض، لكن الحكومة راوغت، وحاولت أنْ تسابق الوقت بشتى الطرق لإنجاز المرحلة الأولى، وأن تقنع وزير الخارجيّة الأميركية، فوستر دالاس، بإمهالها نحو أسبوعٍ واحدٍ أو عشرة أيّام لإنجاز المرحلة الأولى، وأنّها ستتوقف بعد ذلك عن «المَضيّ» بجرّ مياه النهر إلى ما دعاه شاريت بـ «ركبة» المشروع، ونصح دالاس في 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 1953 حكومة إسرائيل بعدم «التحرش بالأمم المتّحدة»، لكنّه لم يشر إلى تحويل المعونة الماليّة التي وعدت بها الولاياتُ المتّحدة إسرائيل في رسالةٍ سريّة في مطلع تشرين الأوّل/أكتوبر 1953، بسبب قيامها بمشروع تحويل مجرى نهر الأردن، إذ لم ير موظفو السفارة الأميركية ضرورةً عمليّةً للمشروع، وأنّه يتم لأسبابٍ «سياسيّة، من أجل العرض المحض»، لكن الحكومة الإسرائيليّة قررت مواجهة بِنكة، وإغراقه بالادّعاءات ريثما تكسب وقتًا إضافيًا لإنجاز المرحلة الأولى في المنطقة المجرّدة[174]. عارضت الولايات المتّحدة مشروع تحويل نهر الأردن، وشجبت قتل إسرائيل 66 عربيًا سقطوا في هذا السياق في ما يعرف عربيًا بمذبحة قبية. بل إن جون فوستر دالاس هدّد إسرائيل بأن الولايات المتّحدة ستمنع عنها «كلّ معونةٍ اقتصاديّةٍ ما دامت ماضيةً في تحويل مجرى نهر الأردن خلافًا لشروط الهدنة»[175]. وفي 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 1953 تحرّكت الولايات المتّحدة بعد شكوى سوريّة جديدة تمّت هذه المرّة في ظروف اعتداءاتٍ إسرائيليّة «استفزازيّةٍ» لا مبرّر لها على القرى العربية (مجزرة قبية)، فأوفدت الولايات

(174) استنادًا إلى: «يوميّات الجمعة 9، والسبت 10، والأحد 11 تشرين الأوّل 1953،» في: شاريت، ص 9-15.

عن مجريات ذلك، انظر: «أيام 14- 15 تشرين الأول 1953،» في: شاريت، ص 23-26.

(175) راجع: «يوميات 17 تشرين الأول و19 تشرين الأول، و21 تشرين الأول 1953،» في: شاريت، ص 1486-1487.

المتّحدة جونستون إلى المنطقة للبحث مع دولها في مشروع «جونستون وحلّ مشكلاته»، كما دانت «عمل إسرائيل في قتل العرب»[176].

كانت هذه المجزرة قد حدثت في 15 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1953، وتعاملت حكومة إسرائيل مع بنكة الذي وضع ذلك في إطار خرق قواعد الهدنة، بعدوانيّة واستخفافٍ بأن يستأنف القضيّة لدى مجلس الأمن ما دام رفض اقتراحاتها التي تعتبر مداورةً للخرق بالفعل[177]. وكان ذلك يعني في المحصّلة المحقّقة أن مهلة الأيام التي تراوح بين أسبوع وعشرة أيّام التي ضغطت حكومة شاريت من أجل الحصول عليها بشتى السبلً قد أنجزت بتحقيق إسرائيل مشروع «الركبة»، مترافقةً مع مجزرةٍ ضد العرب. وهذه المهلة هي التي قدّر شاريت بأنها ضرورية استراتيجيًا لإسرائيل لإنجاز المرحلة الأولى بتحويل النهر بشتى السُبل، وقدّر أقصى إنجازٍ لها بنحو أسبوع إلى عشرة أيّام، أي ما يقع بين 16 و20 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1953[178].

دعت الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا في أثر الشكوى السوريّة الآنفة الذكر إلى اجتماع مجلس الأمن الدوليّ، وطرح الوفد اللبناني أن توضح الدول الثلاث سبب طلبها بذكر الاعتداءات الإسرائيليّة على القرويّين العرب، وأيّد المندوب السوفياتي شيفنسكي، الوفد اللبنانيّ، لكن الدول الثلاث لم تغيّر صيغتها، بل كان ما قدّمته عبارة عن سماع تقرير الجنرال بنكة بنفسه عن معلوماته[179]. وطرحت الدول الغربية السبع وفق الفهم الإسرائيلي للقرار تكليف بنكة «التنسيق بين سوريّة وإسرائيل بخصوص مشروع نهر الأردن»، بينما طرح شيفنسكي «تأجيل اتخاذ أي قرار لأجلٍ غير مسمّى، وربط استئناف العمل بمشروع قناة الأردن بموافقة سوريّة وتجميده إلى حين التوصل إلى اتّفاق»[180]. ويروي شاريت أن «من الواضح أنّ خطّ الأمين العام هو ضدّ أيّ استئنافٍ

(176) «يوميّة السبت 17 تشرين الأوّل 1953،» في: أرسلان، ج3، ص1486، و«يومية الاثنين 19 تشرين الأوّل 1953،» ص1486. قارن مع: «يومية الجمعة 16 تشرين الأول 1953،» ص 27-28.

(177) قارن مع: «يوميّة 15 تشرين الأوّل 1953،» في: شاريت، ص26.

(178) «يوميّة الجمعة 9 تشرين الأوّل 1953،» في: شاريت، ص 9-10.

(179) «يوميّة الثلاثاء 20 تشرين الأوّل 1953،» في: أرسلان، ص 1488.

(180) «يوميّة الثلاثاء 22/ 12/ 1953،» في: شاريت، ص 101.

للعمل «بشأن» القناة الخاصة «بنهر الأردن، وهو يحذِّر بِنكة من التساهل بهذا الأمر»[181].

لكن ما حدث هو استمرار إسرائيل باستكمال المرحلة الأولى من مشروع التحويل وسط مماطلات مجلس الأمن الدوليّ بسماع رأي الطرفين. قبل يومين من إنجاز إسرائيل المرحلة الأولى من عمليّة التحويل تدخّل مجلس الأمن وأصدر القرار رقم 100 (1953)، بتاريخ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، وطلب فيه «من إسرائيل» تعليق الأعمال التي بدأت في المنطقة المنزوعة من السلاح في 2 أيلول/ سبتمبر 1953، وتعهد إسرائيل «تعليق الأعمال المذكورة». وكلّفت كبير مراقبي الهدنة الإشراف على «تنفيذ ذلك التعهد»[182]. بعد يومين، وكانت إسرائيل قد أنجزت هذه المرحلة، قامت بإبلاغ مجلس الأمن بأنّها أوقفت العمل بالمشروع في المنطقة المجرّدة، فاقترح مندوب فرنسا الموافقة على ذلك، فلا يتّخذ المجلس قرارًا بتعطيل عمل المشروع كون إسرائيل أوقفته، فوافق المجلس على ذلك، وعادت المساعدة الأميركية إلى إسرائيل[183].

بهذا الشكل مكّنت الولايات المتّحدة والدول الغربيّة إسرائيل من أن تضع العصيّ الأخطر في مشروع «جونستون»، كما تمّ تمرير مجزرتها في قبيّة، مع أن المشروع يهدف إلى حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين، وتطبيع وجود إسرائيل في الإقليم لمصلحة مشروعها في تحويل «نهر الأردن»، بينما لم يجد جونستون من مخرج لذلك إلا مسايرة الحكومة الإسرائيليّة ومنحها كميّاتٍ أكبر من المياه. والحقيقة أن الحكومة الإسرائيليّة لم تتعاون في مشروع جونستون لأن ما كان يهمها في حال قبوله هو نهر الليطاني الذي استبعده المشروع نهائيًا من نطاقه[184].

يكشف ذلك عن أن حكومة إسرائيل تخلّت فعليًا عن فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيّين في الجزيرة الفراتية (سورية والعراق) في أواخر عام 1948، لتعمل بدءًا من عام 1949 على رفض التعاطي الإيجابي مع أيّ مشروع

(181) «يوميّة الاثنين 28/ 2/ 1954،» في: شاريت، ص 135.

(182) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مج 1، ص 187.

(183) «يوميّة 29 تشرين الثاني 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1491.

(184) «يومية 17 تشرين الأول 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1486.

لتوطين اللاجئين في الجزيرة الفراتيّة، ولذلك عارضت مشروع جونستون، وضغطت عليه ممارسةً جميع الابتزازات الممكنة، وصولًا إلى موته، لتمرير مشروعها في تحويل نهر الأردن، إذ كانت حكومة إسرائيل تبحث يومئذٍ عن التخلص من مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين، لكنها لم تكن متحمسةً لتوطينهم في محيطها في الدول العربيّة، وهذا سرّ إعاقتها مشروع جونستون، بل كانت تبحث عن توطينهم في بلدانٍ بعيدةٍ عن المحيط العربي بفلسطين، ففي أوج جولات جونستون المكوكيّة كانت البرازيل وليبيا[185] من أبرز البلدان التي تجري الاتّصالات الإسرائيليّة بها لتوطين الفلسطينيّين.

3- جونستون - الشيشكلي: انكشاف «الخديعة» ونهاية اللعبة

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1953 شرع جونستون موفد آيزنهاور من جديد بجولته الخاصة بمشروع التعاون الاقتصادي الإقليمي المشترك لتوزيع مياه نهر الأردن بين الدول العربيّة وإسرائيل[186]، في هذه الفترة أبدت الولايات المتحدة تردّدًا في تلبية مطالب الشيشكلي العسكريّة بذريعة صعوبة التوفيق بين تلبيتها وبين الخطة الأميركية الأوسع لتنمية الشرق الأوسط، وبناء مشروع الأمن الجماعي. ووصلت العلاقة إلى حافّة الأزمة مع الشيشكلي حين رفض في اجتماعه مع الموفد الرئاسي الأميركي، إيريك جونستون، في دمشق أي تعاونٍ مع مشروع وادي الأردن وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة ومشروعات الري الأخرى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقيّة تزويد سوريّة بالأسلحة التي طلبتها. وحين اشترط جونستون على الشيشكلي التعهد بعدم استخدام الأسلحة ضدّ إسرائيل، فإن الغضب بلغ أوجه لدى الشيشكليّ، فأعلن مقاطعته المشروع برمّته[187]، بل قام الشيشكلي ردًا على ذلك بتنشيط مشاركة الوفد السوري في أعمال اللجنة الفنية العربية التي درست المشروع، ووضعت

(185) عن اجتماع مع إلياهو وجوش لتوطين اللاجئين في ليبيا، يوميّة السبت 17/ 12/ 1955 ويومية السبت 21/ 12/ 1955، راجع: شاريت، ص 577.

كان الإسكان في ليبيا متّجهًا إلى توطين الفلسطينيّين في مكان «عشرات الآلاف» من الإيطاليين، وأن الأمر سيبدأ «كمحاولة في قرية واحدة». انظر: «يوميّة الأربعاء 18/ 1/ 1955،» في: شاريت، ص 587.

(186) «يوميّة 27 تشرين الأول 1953،» في: أرسلان، ج3، ص 1490.

(187) Little, pp. 61–62.

في كانون الثاني/يناير 1954 ملاحظاتها عليه، ووضعت اللجنة في مقابله مشروعًا عربيًا يقوم على استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية، واستغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد الكهرباء، واستغلال مياه نهر الأردن وروافده جنوب بحيرة طبرية لأغراض الري، واستغلال مياه الوديان والآبار[188].

ارتكب الشيشكلي في ذلك «خطأه» الأخير في «لعبة الأمم»، إذ ستتخلى عنه الولايات المتّحدة، تحديدًا في هذه الفترة التي ارتفعت فيها المعارضة السياسيّة والشعبيّة ضدّه إلى مستوياتٍ مرتفعةٍ، بينما ستنتهز الحكومة العراقيّة التناقضات الأنكلو - أميركية التي برزت في هذه اللحظات في شأن الموقف من قضية السويس، حيث كان ترومان قد أيّد رؤية بريطانيا لاتفاق بريطاني - مصري على قناة السويس، بينما أعاد آيزنهاور، خليفة ترومان، النظر في ذلك، مؤيدًا «إنهاء بقاء القوات البريطانية والسلطات البريطانية في قناة السويس»، ما أغضب لندن[189] من جهةٍ أولى، ورفع الغطاء الأميركي عن الشيشكليّ في أثر تكشّف نياته في عدم الاستعداد للتعهد بعدم استخدام السلاح الأميركي ضد إسرائيل من جهةٍ ثانيةٍ، لتموّل عملية إسقاطه.

طرحت الحكومة العراقيّة في 11 كانون الثاني/يناير 1954 اقتراحين على مجلس جامعة الدول العربية، مشروع تأليف اتحاد عربي على مراحل يبدأ باتحاد سورية والعراق والأردن، وتمويل العراق لجيش عربي من إيراداته النفطية. وتحفّظت السعوديّة ومصر على المشروعين وعارضهما الشيشكلي بوصفهما تجسيدًا جديدًا لمشروع «الهلال الخصيب»[190]. وكانت الحكومة العراقيّة قد بدأت في الواقع منذ شهور عدّة بتنظيم عمليّة إسقاط الشيشكلي، وقامت في هذا الإطار برعاية تأليف حكومة «سوريّة الحرّة»، بقيادة المقدّم محمد صفا، أحد قادة الجيش السوري السابقين، وقائد أحد أفواج جيش الإنقاذ في حرب فلسطين الذي شكل ما أطلق عليه «القيادة المدنيّة والعسكريّة العامة» لـ«قوات سورية الحرة»، ونشط في بثّ الاتهامات للشيشكلي بأنه هو «الذي سلّم صفد

(188) العضايلة، ص 343-351.

(189) الحوراني، ج2، ص 1528-1529.

(190) سيل، ص 188.

للعدو»، ووقف خلف الاغتيالات التي حدثت في سورية[191]. لكن هذه العملية انتقلت في لحظة رفع الغطاء الأميركي عن الشيشكليّ إلى الهجوم عليه، وتنظيم عملية إسقاطه التي كانت قد بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 1953، وتصاعدت في أوائل عام 1954، بينما استنفرت الحكومة الإسرائيلية لمواجهة احتمال «غزو عراقي» لسوريّة، وطرحت أفكارًا عدة، كان من بينها خطّة عملية بحيرة طبريّة التي يتوقف عليها مصير مشروع إسرائيل في تحويل نهر الأردن[192]، وعاودت عشيّة سقوط الشيشكلي هذه الفكرة بشكل أوضح في مشروع احتلال المنطقة المجردة، والسيطرة بشكلٍ كاملٍ على منابع نهر الأردن، كما طرحت في الوقت نفسه إثارة الموارنة في لبنان لإعلان دولةٍ مسيحيّةٍ»[193]. وفي 23 – 24 شباط/ فبراير 1954 كان الشيشكليّ قد سقط، فاختار مغادرة سوريّة على التسبب بحربٍ بين طرفي الجيش المنقسمين، مرسيًا أسس التنمية السورية الحديثة التي تقوم على الوطنية الاقتصادية، وهذا هو الشيشكلي الأول قبل أن يتحول إلى الشيشكلي الثاني، وينغمس بعد نحو عامين في المؤامرات على بلاده، وعدم التورع عن البحث في إسرائيل عن سند له في حال عودته إلى السلطة، وتنسيقه مع «الموساد» لتحقيق ذلك[194].

(191) «سورية الحرة، القيادة العامة، رقم 205 س تاريخ 5 أيار 1953، بيان، القسم الخاص، عهد الشيشكلي، الوثيقة رقم 5،» مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

(192) «يومية الأحد 21/ 3/ 1954،» في: شاريت، ص 130–131، و«يومية الاثنين 1/ 2/ 1954،» ص 131، و«يومية الاثنين 15/ 2/ 1954،» و«يومية 18/ 2/ 1954».

(193) «يومية الخميس 25/ 2/ 1954،» في: شاريت، ص 146، و«يومية 27/ 2/ 1954،» ص 148–150.

كتب بن غوريون في يومية 24 أيار/ مايو 1948، أي بعد أيام قليلة على إعلان دولة إسرائيل «يجب إقامة دولة مسيحيّة [في لبنان] يكون نهر الليطاني حدّها الجنوبي». وَرَدَ في: بابه، ص 156.

كان أوّل اتّصال يجري بعد قيام دولة إسرائيل بين قادة موارنة والحكومة الإسرائيلية هو الاتصال الذي أجراه أحد قادة حزب الكتائب وفق ما ورد في مذكرات بن غوريون «مكرزل: رئيس الكتائب اللبنانية يطلب مساعدة منّا». انظر: «تدريب بالسلاح، إقامة حكومة،» و«يوميّة الأحد 5 حزيران 1949،» في: بن غوريون، ص 757.

ويبدو أن فكرة إقامة دولة مارونية لم تداعب خيال بن غوريون فحسب، بل كانت فكرة مترددة في حكومته، ويشير بن غوريون نفسه إلى أن مردخاي بنطوف تحدث عن وجوب «تأليف حكومة مارونيّة». انظر: «يومية 19 كانون الأول 1948،» في: بن غوريون، ص 668.

(194) في السابع عشر من نيسان/ أبريل 1956 اجتمع موشيه ساسون إلى أديب الشيشكلي في جنيف. موشيه ساسون هو ابن إلياهو ساسون، عمل رسميًا في الأعوام 1954–1956 نائبًا لممثل إسرائيل =

4- الابتزاز الإسرائيلي: شاريت - فوستر دالاس

حاول جونستون إنقاذ مشروعه بأن يُغري إسرائيل بالموافقة على المشروع مقابل استعداد الولايات المتّحدة لمناقشة مشروعات تطوير الريّ في إسرائيل، لكن الحكومة الإسرائيليّة رأت هذه الإغراءات «مقترنةً بمؤامرةٍ» لتمرير مشروعه الذي يلحق «الغبن» بها. وكانت الحكومة الإسرائيليّة قرّرت في حزيران/ يونيو 1954 مقاومة مشروع جونستون إذا لم يشمل الليطاني «وعدم التزحزح [عن ذلك] حتى ولو كان مغزى الأمر إحباط أي حل إقليمي يحلمون به في واشنطن»[195]. وظلت تتعامل مع جونستون وفريقه بارتياب كبيرٍ، معتبرةً أنه كان يحمل في معطفه ثلاث مهمات هي: تقسيم المياه، وتدويل القدس، وإحداث تغيير في الحدود كي لا تبقى بحيرة طبريّة تحت سيطرة إسرائيل حصرًا[196]، بينما خصّصت سوريّة موازنةً استثنائيّةً لتحويل مياه نهري اليرموك وبانياس (وهما من روافد نهر الأردن) لمواجهة المشروع الإسرائيلي، لكن هذا المشروع لم ينفذ قط[197]، وبقي مجرد فكرة يجري «الهش» بها كلّما «دقّ الكوز بالجرّة».

أمّا الإدارة الأميركية فظلت متمسكةً بمشروع جونستون، واستمرت حتى شباط/ فبراير 1955 في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتحقيق تقدم في المشروع[198]. وفي هذا السياق أُغريت إسرائيل بالحصول على نحو 40 في المئة من موارد المشروع المائيّة، ولم تكن هذه الكميّة قليلةً، لكن إسرائيل التي وضعت برامج استيطان كبيرة لموجات المهاجرين اليهود من شمال

= في مؤسسات الأمم المتحدة في جنيف غطاءً لعمله الحقيقي الذي كلفته به وزارة الخارجية الإسرائيلية وهو الاتصال بالنخب العربية في مختلف الدول العربية. واتفق موشيه ساسون مع أديب الشيشكلي في هذا الاجتماع والاجتماعات العديدة التي تلته على التعاون مع إسرائيل، وعلى تنظيم انقلاب عسكري في سورية يقوم به أديب الشيشكلي في صيف 1956 من أجل أن يعود ويحكم سورية مجددًا. بيد أن محاولة أديب الشيشكلي تنظيم انقلاب عسكري باءت بالفشل. انظر: موشيه ساسون، من دون دائرة مستديرة (القدس: سفريات معاريف، 2004)، ص 175 ([بالعبرية]، وقد ترجمها كدعم للبحث الدكتور محمود محارب الأستاذ في جامعة القدس).

(195) «يوميّة الثلاثاء 28/ 6/ 1954،» في: شاريت، ص 213.

(196) «يوميّة الثلاثاء 22 كانون الأول 1955،» في: شاريت، ص 329.

(197) الحوراني، ج3، ص 1855.

(198) «يوميّة الأربعاء 16/ 2/ 1955،» في: شاريت، ص 320.

أفريقيا اعتبرتها غير كافيةٍ لتلبية احتياجاتها، واختلط الأمر بالاستراتيجيّة الأمنيّة الإقليميّة، فوجدت إسرائيل أن الولايات المتّحدة «عزلتها» عن مشروعها الجيو - سياسي في تعريب مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط السابق، الذي قامت فرضيّته التي صاغها وزير الخارجيّة الأميركية جون فوستر دالاس، على أن يجري تسليح البلدان العربية وتقديم المساعدات الاقتصادية إليها في إطار اتفاقية الدفاع المشترك، وبالتالي تحول جامعة الدول العربية إلى حلقةٍ إقليميةٍ من حلقات مشروع الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط[199]. وفي هذه اللحظات كان دالاس استردّ تفاؤله بإمكانيّة انضمام سورية التي خشي منذ أواخر عام 1954 من أنها تسير في طريق التحول إلى «قاعدة سوفياتيّة»[200] إلى المشروع، وحل مشكلة اللاجئين، بحكم الموقف المساير الذي اتّخذه فارس الخوري من المشروع، إذ استقبلت الحكومة رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس ووزير خارجيته فؤاد كوبرولو رسميًّا، وعقد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير خارجيّته اجتماعًا معهما لم يعرف «كنهه ولا تفاصيله»[201]، واتّخذ رئيسها الخوري في اجتماع جامعة الدول العربيّة موقفًا مسايرًا للمشروع»[202] سيشكّل أحد أهم عوامل سقوط حكومته بل نهاية حياته السياسيّة.

اعتبرت إسرائيل أن الحلف موجّه ضدها، وبنت تقدير موقف، على أنها سترد على احتمال انضمام سورية إليه بإلغاء اتفاق الهدنة مع سورية، وهو ما يعني أنها ستحتل «المنطقة المجرّدة»، وتمضي في مشروع تحويل «نهر الأردن» على حساب «مشروع جونستون»، واتّخذت الحكومة في هذا السياق قرارًا داخليًّا يحمّل الولايات المتّحدة «مسؤولية التحولات في المنطقة التي تغير

---

(199) شرح ذلك فيضي الأتاسي، وزير الخارجية، أمام مساءلات مجلس النواب السوري التي اقتربت نبرتها من نبرة التحقيق معه. انظر: فيضي الأتاسي، «الجلسة الرابعة عشرة تاريخ 24 شباط/ فبراير 1954،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 2 (9 حزيران/ يونيو 1954)، ص 854.

(200) شكا دالاس في أواخر عام 1954 إلى شقيقه ألان دالاس، مدير الاستخبارات المركزية الأميركية من «أن سورية تتصرف وكأنها قاعدة سوفياتية». ووافقه ألان «على أن الوضع في ذلك البلد هو الأسوأ بين الأوضاع الموجودة في بلدان المنطقة». وَرَدَ في: Little, p. 63.

(201) **مذكرات خالد العظم**، ج2، ص 324-325.

(202) مداخلة فارس الخوري، في: محاضر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، القاهرة، شباط/ فبراير 1955. وَرَدَ في: المعلم، ص 179-180.

الميزان العسكري والسياسي في غير مصلحتنا»، والطلب من قوى الضغط الصديقة لإسرائيل في الولايات المتّحدة وبريطانيا الضغط «للتوصل إلى تعديل ميزان الحسابات لمصلحتنا بعد توقيع المعاهدة بين تركيا والعراق»، والطلب من الولايات المتّحدة الموافقة على انضمام إسرائيل إلى الحلف، لكن الولايات المتّحدة كانت ترى أن انضمام إسرائيل يتم بعد إنجاز الدمج الأمني للبلاد العربية في الحلف وليس قبل ذلك، فأعلنت رسميًا عدم موافقتها على ذلك، لكنها أرسلت في 14 شباط/ فبراير 1955 رسالة تطمين إلى إسرائيل تتضمن الوعد بتوقيع اتفاقيّةٍ أمنيّةٍ معها، لكنّ إسرائيل قامت بعدوان على قطاع غزة وعلى الجيش المصري فيه، وبسلسلة استفزازاتٍ ضد سوريّة، فاستشاطت الولايات المتّحدة غضبًا وقامت بنوع من توبيخ للحكومة الإسرائيليّة، لأنها بدلًا من التجاوب مع سياسات واشنطن الإقليميّة بعد الوعد بتوقيع اتفاقيّةٍ معها، قامت بعمليّة غزة. ودانت واشنطن عملية غزة، وطلب دالاس من إسرائيل «الحصول على تأكيد مطلق بأن أعمالًا مثل هذه لن تتكرر»، في إشارة إلى عملية غزة. وماطل شاريت في الجواب عن رسالة دالاس التي صيغت بموافقة الرئيس الأميركي، كي ينتزع مزيدًا من الالتزامات الأميركية بضمان أمن إسرائيل[203]، وفي مقدمها إبرام معاهدة تحالف أمني بين إسرائيل والولايات المتّحدة، لكن وزارة الخارجيّة الأميركية لم تتشجع لذلك، وظلت تربطها بحصول تقدم في حلّ النزاع العربي - الإسرائيلي.

في 5 تموز/ يوليو 1955 آتت عمليّة الابتزاز أُكُلها، فوقّعت الحكومة الإسرائيليّة مع جونستون تسويةً تُسرّع في النهاية توقيع المعاهدة الأمنيّة، وحصلت على ضماناتٍ «ضدّ أيّ مطالبةٍ إقليميّةٍ»، و«ضدّ أي مساس بالسيادة»، وترتيب يمنع أيّ وصولٍ إلى شاطئ بحيرة طبريّة من جانب المراقِب الدولي،

(203) «يومية الأربعاء 9/ 2/ 1955،» في: شاريت، ص 306-308.

يشير شاريت إلى أن العملية نتيجة استفزاز إسرائيلي متعمد، وأن ذلك وتّر العلاقات مع وزارة الدفاع والأستخبارات العسكرية، لكنه يشير في رسالته إلى دالاس في 16 شباط/ فبراير 1955 إلى أن السوريين «مستمرون بالاعتداءات» على حدود [المنطقة] المجردة من السلاح». ومن الواضح أن خلافات شاريت مع وزارة الدفاع حول العمليات ضد السوريين مدفوعة بقضايا الخلاف الداخلي وليس بالموقف نفسه. انظر: شاريت، ص 321، و«يومية الاثنين 7/ 3/ 1955،» ص 344، و«يومية السبت 12/ 3/ 1955،» ص 350، و«ويومية الاثنين 21/ 3/ 1955،» ص 355.

وتأجيل القرار بشأن استخدام البحيرة باعتبارها خزانًا، حتى عام 1960، وضمانة بأن يتأمين تخزين 700 مليون متر مكعّب من مياه نهر الأردن في بحيرة طبرية لتلبية حاجات إسرائيل، ثم تقليص الحجم المطلوب لتخزين مياه اليرموك من 500 مليون متر مكعب إلى 300 مليون متر مكعب، وضمانة بأن يتخذ القرار بشأن استخدام أو عدم استخدام بحيرة طبرية للغرض نفسه عام 1960 بناء على اعتباراتٍ اقتصاديّةٍ وهندسيّةٍ فقط، وضمانة بأنه إذا أدى استخدام بحيرة طبريّة كخزان لمياه اليرموك إلى الإضرار بإمكان تخزين إسرائيل مياهً أخرى خاصّةً بها، فإن الولايات المتّحدة ستساعد في تمويل الخزّانات الإضافيّة، وإنشاء مؤسّسة مقرِّرة مؤلفة من خبير إسرائيلي وخبير عربي وخبير يختاره الطرفان العربي والإسرائيليّ للحسم[204]، في الوقت الذي سيقوم فيه جونستون بعد نحو أسبوع من اجتماعه إلى شاريت بلقاء مع اللجنة الوزارية العربية لمشروع اليرموك في عمّان في 17/ 8/ 1955 لعرقلته والعودة إلى الاندماج بمشروعه[205]. وبهذا الشكل سيبدأ جونستون تسويق الصفقة الجديدة.

5- تسويق صفقة جونستون - شاريت لدى العرب: الحرج والضغط و«لعبة الأمم»

حاول جونستون في أواسط أيلول/ سبتمبر أن يبيع العرب اتفاقه مع شاريت، فزار في 13 أيلول/ سبتمبر 1955 شكري القوتلي، وبحث معه المشروع، «لكن القوتلي لم يجبه أجوبةً قاطعةً بحجّة أن الوزارة الجديدة لم تباشر عملها، ولم تطلع على التعديلات التي أدخلت على المشروع، ولم تقف على رأي الحكومات العربية». وكان جونستون يستعجل في الواقع التوقيع على المشروع في اجتماع وزراء الخارجيّة العرب المقرر في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1955. وضغط جورج ألن، مساعد وزير الخارجية الأميركية، في هذا السياق بشكل مباشر على الاجتماع بأن أعلن أنّ «الولايات المتّحدة لا تستطيع أن تضمن عدم قيام إسرائيل بأعمالٍ عسكريّةٍ توسعيّةٍ إذا رفضت الحكومات العربيّة

(204) «يوميّة الأربعاء 17/ 8/ 1955،» في: شاريت، ص 505، و«يوميّة السبت 18/ 6/ 1955،» ص 475.

(205) الحوراني، ج3، ص 1855-1856.

مشروع جونستون». ووافقت الدول العربيّة على المشروع، بينما عارضته سورية بسبب مخاوف رئيس حكومتها، سعيد الغزيّ، من مواجهة وضع لا يُحسد عليه في دمشق، فاضطرت الدول العربية في أثر الموقف السوري إلى إرجاء النظر في المشروع بداعي الحاجة إلى مزيد من الدراسة[206].

من أجل الضغط على سوريّة، تدخلت الولايات المتّحدة لعدم تنفيذ اتفاقيّة قرض تنموي ألماني بقيمة 80 مليون دولار مخصصة لشراء آلات ومعدات وأدوات للمشروعات التنموية، كما خفض البنك الدولي القرض الذي جرى التفاوض عليه مع سورية من 25 إلى 18 مليون دولار، بشروط صعبة تضمن له الإشراف المالي والاقتصادي على سورية، وتربط إنفاق القرض بالمشروعات التي يوافق عليها، ولا تجيز للحكومة السوريّة أن تختار أيّ شركةٍ لتنفيذ عقودها التنمويّة إلا بموافقته[207].

يبدو أن البنك كان يقصد بالمشروعات التي هو مستعد لتمويلها المشروعات المرتبطة بالتوطين، وببناء مصفاة حمص التي جرى صراع حكومي - سياسي - برلماني وطيس يعكس الحرب الباردة على سورية، حيث كانت قضية بناء المصفاة «على حد تعبير ناظم القدسي، رئيس البرلمان السوري، أكثر أهميةً وضرورةً من الماء» لتحسين أمن سورية في مجال الطاقة، وتحررها من ابتزاز الشركات بتكرير عائداتها ومستورداتها من النفط الخام، وخفض تكلفة الإنتاج الصناعي في مرحلة النمو السريع الأول للصناعة التحويلية السورية في النصف الأول من الخمسينيات، وتحولت مع ارتفاع الصراع عليها إلى «شغل شاغل» للحياة السياسية السورية[208]، بينما غدت هوية الشركة الشرقية أم الغربية قضية «مصيرية» لوكالة الاستخبارات الأميركية

---

(206) الحوراني، ج3، ص 1905-1906 و1888، وج 4، ص 2810.

(207) الحوراني، ج3، ص 2413 و2414، وج 4، ص 2445-2446.

(208) ناظم القدسي، «الجلسة السابعة عشرة في 18 شباط 1956،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 38 (23 آب/ أغسطس 1956)، ص 804.

لتسريع عملية بناء المصفاة خصّصت لجنة الموازنة نحو 80 مليون ليرة سورية لبنائها، أقرت في 13 آب/ أغسطس 1955 إبان حكومة العسلي، ثم فوّض مجلس النواب حكومة الغزي إجراء العقد من دون التقيّد بإجراء المناقصات، انظر: أكرم الحوراني، «الجلسة الخامسة لمجلس النواب في 25 شباط 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 12 (12 آذار/ مارس 1957)، ص 118 و131.

في رحى الحرب الباردة التي كان الصراع على سورية أكثر ميادينها حساسيّةً وتعقيدًا[209].

توصل جونستون أخيرًا إلى الاتفاق مع الدول العربيّة المعنية على ما اتفق بشأنه مع إسرائيل باستثناء بند واحد، جرت تسويته بحصول العرب على 15 مليون متر مكعب وإسرائيل على مثلها، لكن الحكومة اللبنانية التي وافقت على ذلك استقالت، وفي اجتماع جامعة الدول العربيّة عارضت السعوديّة وسوريّة المشروع. لكن سعيد الغزي تراجع عن معارضته في ضوء اتصال المصريين به، ونقل إلى جونستون أن «سوريّة لن تُفشِل المشروع»، وأن معارضة سوريّة نتجت من معلوماتٍ خاطئةٍ تقول إن «قبول سوريّة به يلزمها توطين ربع مليون لاجئ» وطلب مهلة تراوح بين شهرين إلى ثلاثة شهور لـ«تهيئة النفوس في البرلمان، وتهيئة الرأي العام» لقبوله[210]، إذ كانت المعارضة الراديكاليّة قد تمكنت في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 من تعبئة المجلس النيابي لاتخاذ قرارٍ برفض مشروع جونستون، وإلزام الغزي ذلك، مع أنه طلب منها أن لا تُلزم الحكومة وجهة نظرها، بل أن تترك لها حريّة الحركة[211]، بينما كان شاريت قد بنى تقديرات الحرب مع سورية على أنها تقوم على عناصر ثلاثة، هي: «الأسرى في دمشق، والصيد في بحيرة طبريّة، والعمل في قناة الأردن»[212]. وكانت جملة «الصيد في بحيرة طبريّة» تعني «المنطقة المجرّدة»، وعدم اعتراف إسرائيل بها فعليًا، وإن أقرّتها في اتفاق الهدنة.

طلب جونستون من شاريت في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 إمهال عبد الناصر ثلاثة أشهر كي يقنع سوريّة بالموافقة على المشروع، ووافق شاريت

(209) تقدّمت عشر شركات بعروض لبناء المصفاة وفق دفتر الشروط الفني السوري المعلن، كان بينها شركتان روسيتان وشركة تشيكية وشركة فرنسية وشركة إيطالية وشركة ألمانية وشركة بريطانية وشركة أميركية، وعروض أخرى. انظر: أحمد قنبر، «الجلسة الخامسة لمجلس النواب،» **الجريدة الرسمية**، العدد 12 (12 آذار/مارس 1957)، ص 121-122. وتدخّلت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لمنع تلزيم الشركة التشيكية المشروع، وانقسمت الحكومة، وكذلك مجلس النواب على ذلك.

(210) «يوميّة الخميس 13/ 10/ 1955،» في: شاريت، ص 536-537.

(211) الحوراني، ج3، ص 1889، وج 4، ص 2810.

(212) «يومية الثلاثاء 27/ 9/ 1955،» في: شاريت، ص 521.

على أربعة شهور ونصف الشهر، على أن يبدأ العمل في مجرى تحويل نهر الأردن بعد ذلك حينما يسمح الطقس بالبدء[213]. وكان عبد الناصر قد وافق على مشروع جونستون مقابل تمرير الولايات المتّحدة صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر باعتبارها من «شؤون مصر الداخلية، وهو حق من حقوق السيادة»[214]، لكن شاريت يشير في يومّياته إلى خلاف ما يستنتجه الحوراني، ويرى أن قبول عبد الناصر المشروع لم يكن أكثر من «خدعة»، ويقول في هذا المجال إنه بحث مع دالاس في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 ما سمّاه «الدليل الموجود لدينا بشأن تضليل عبد الناصر لجونستون»، وأن الرئيس السوري شكري القوتلي «أخبر مقرّبين منه أن السبب في عقد معاهدةٍ دفاعيّةٍ مصريّةٍ - سوريّةٍ، هو أن مشروع جونستون لغو وهراء، ويجب الاستعداد لمحاولةٍ إسرائيليّةٍ استئناف العمل في تحويل مجرى نهر الأردن. سورية ستعارض ذلك، ومصر مستعدة لتقديم المساعدة لها»[215]. وكان في عداد الأطماع الإسرائيليّة السيطرة على «المنطقة المجرّدة» في إطار استغلال الصراع الدولي على الشرق الأوسط. لكن عاملًا جديدًا تدخل فيه وهو تشكيل القيادة السوريّة - المصريّة المشتركة، فدمجت إسرائيل بين أطماعها بالمنطقة المجرّدة للسيطرة على منابع نهر الأردن، وعرقلة اللقاء بين سوريّة ومصر بوصفه ضدّ أمنها القوميّ.

قامت إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 1955 باعتداءاتٍ عدّة على مواقع مصريّةٍ وسوريّةٍ معًا، لكن الهجوم الأكبر حدث في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1955، وحصل في شكل تحرّشاتٍ ليليّةٍ بالمخافر السوريّة الواقعة شمال بحيرة طبريّة، وتمكّنت القوّات الإسرائيليّة في حركة مباغتة إبان تبديل عناصر المخافر السوريّة بعناصر جديدة من قتل 40 عسكريًّا، وأسر 28 آخرين. كانت تلك هي «عمليّة طبريّة» التي أمر بن غوريون الجيش بالقيام بها، وكشفت عن غطرسة بن غوريون و«عدوانيّته» تجاه مصر وسورية، وتعرضت لأنها كانت «عدوانًا» صريحًا إلى ما وصفه شاريت بـ«التنديد من الجهات كافّةً» في مجلس الأمن

(213) «يومية الخميس 16/ 2/ 1956،» في: شاريت، ص 593.

(214) الحوراني، ج3، ص 1890-1891.

(215) «يوميّة الأحد 30 تشرين الأول 1955،» في: شاريت، ص 562.

الدوليّ[216]. وقامت بتهجير عرب «كراد البقّارة» من جسر بنات يعقوب إلى سورية. وكتب يوسيف نحماني: «جميع أبنيتهم دمّرت، وأرضهم هُجرت»[217]. وارتبط هذا الهجوم بمتغيّرٍ جديدٍ هو الرد على اتّفاقيّة الدفاع المشترك بين الحكومتين السورية والمصرية، التي وقّعت في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1955، وأبرمت في 6/ 11/ 1955، ووجهّت استراتيجيًّا ضد إسرائيل[218].

لم تحصل سوريّة التي لجأت إلى مجلس الأمن الدولي إلا على قرارٍ جديدٍ من مجلس الأمن الدولي صدر في 19 كانون الثاني/ يناير 1956 ويشجب

(216) مصطفى رام حمداني، شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 2001)، ص 145.

حملت المصادر الإسرائيلية سورية مسؤولية المناوشات، ويشير شرتوك إلى اجتماع بين أشكول وغولدا مئير والقائم بأعمال رئيس الأركان، حاييم لاسكوف، وشمعون بيريز ناقشوا ما يصفه شاريت تقريرًا «عن حادثة على الحدود السوريّة»، وعن «اعتداءات بالرصاص من جانب السوريين تجري منذ أيام». انظر: «يومية الأربعاء 19/10/ 1955،» في: شاريت، ص 544-545. وفي ضوء هذه المعلومات وضعت هيئة الأركان وفق يوميات شاريت خطة «خطف عسكريين سوريين» للرد على ما زعمته هيئة الأركان عن نصب كمين في داخل «أراضي» إسرائيل، وخطفها أحد الجنود. انظر: «يومية الجمعة 21 تشرين الأول 1955،» في: شاريت، ص 545-546.

أما ما فعلته إسرائيل على الجبهة المصرية فكان تكرارًا للسيناريو السوري، حيث قتلت عشرة جنود وأسرت 30. انظر: «يومية السبت 29/ 10/ 1955،» في: شاريت، ص 558.

في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1955 عاودت إسرائيل عملياتها، ردًّا على ما قالت إنه «قصف سوري لمستوطنة واقعة شرق بحيرة طبريّة»، ونفذت بعملية أسمتها عملية «طبريّة»، أو«أوراق زيتون»، وقتلت 50 جنديًّا سوريًّا، وأسرت 30، بينما قتل من الوحدة الإسرائيلية 4 جنود، وجرح 12. ويشير شاريت إلى أن العملية كانت تطبيقًا لخطة بن غوريون في مركز الحزب (الماباي)، وأنها تعكس «وجود عطشٍ لسفك دماءٍ كثيرةٍ، واستفزاز (لاستدراج) حرب من جانب إسرائيل، إذ لم يسبق [العمليّة] أيّ حادثِ قتل». انظر: «يوميّة الأحد 11/ 12/ 1955،» في: شاريت، ص 576.

كانت العمليّة بأمر بن غوريون، رئيس الحكومة، وتجاوز فيها «المسؤوليّة الجماعيّة لأعضاء الحكومة». انظر: «يوميّة 16/ 12/ 1955،» في: شاريت، ص 577، و«يومية الأحد 15/ 1/ 1956،» ص 586.

(217) نحماني، ص 139.

(218) شملت الاتّفاقيّة مؤسّسيًّا تشكيل مجلسٍ أعلى، ومجلس حربي، وقيادة مشتركة. ويتألف المجلس الأعلى من وزراء الخارجية والدفاع، ويمثّل المصدر الرسمي للقائد العام للقوات المشتركة، بينما يتألف المجلس الحربي من رئيسي هيئة الأركان، ويعمل باعتباره هيئة استشارية للمجلس الأعلى، انظر النص الكامل للاتّفاقيّة في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 53 (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ص 6317-6319. وقال عبد الناصر إنّها «ستحمي سورية ومصر والعالم العربي من الصهيونية». انظر: المعلم، ص 193-194.

هجوم قوات الجيش الإسرائيلي على قوات الجيش السوري في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1955 في الأراضي السوريّة، الذي تذرع «بتدخل السلطات السورية في الأعمال الإسرائيليّة في بحيرة طبرية»[219].

6- عمليات المرحلة الأخيرة من مشروع تحويل نهر الأردن (1959 - 1964)

في أواخر عام 1959 سيشكل الموقف من استخدام القوة لمنع إسرائيل من إتمام مشروع تحويل نهر الأردن أحد قضايا الخلاف التي سيستثمرها الحوراني في الصراع مع عبد الناصر، وسيستقيل من منصبه بصفته نائبًا للرئيس[220]، والواقع أن برامج «الأونروا» التي مددت في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1955 خمس سنوات، لأنه «لم تتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم بموجب الفقرة (11) من القرار 194 (دورة 3)، ولم يتحقق تقدم ملموس في برامج إعادة إدماج اللاجئين في الحياة الاقتصاديّة في البلاد الموجودين فيها»، كانت قد انتهت[221].

في سياق إتمام هذا المشروع هاجمت القوات الإسرائيليّة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1959 قرية التوافيق داخل المنطقة المجرّدة ودمّرتها لتنفيذ مشروع تحويل نهر الأردن، لأنه عندما يكتمل المشروع ستكون المنطقة المجردة من السلاح إلى الجنوب من بحيرة الحولة الرابطة بين شبكة أنابيب المياه ونهر الأردن[222].

---

(219) قرار رقم 111 (1956) بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير 1956: إدانة الهجوم الإسرائيلي على الأراضي السوريّة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1955 (منطقة بحيرة طبرية)، في: المعلم، ص 190.

(220) الحوراني، ج3، ص 1890-1891.

كان عبد الناصر يرى أن من غير الممكن منع تحويل نهر الأردن إلا بالقوة، وهذا سيتسبب بوقوع حرب مع إسرائيل ليست الجمهورية العربية المتّحدة مستعدة لها في تلك الظروف، بينما كان الحوراني يلح على إيقاف المشروع بالقوة. وطرح عبد الناصر مشروع خالد العظم القديم، وهو تحويل رافدي الحاصباني وبانياس لمنع إسرائيل من الاستفادة منهما، لكن الحوراني رأى أن مشروع بانياس والحاصباني لا يعطل المشروع، فقدّم استقالته. انظر: الحوراني، ج4، ص 2806-2807 و2812-2820.

في عام 1964 عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة لمناقشة مشروع تحويل إسرائيل نهر الأردن، لكن الصراع بين مصر والسعودية من جهة، وبينه وبين البعث في سورية من جهةٍ ثانيةٍ طغى على الموضوع.

(221) انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مج 1، ص 37.

(222) الحوراني، ج4، ص 2861.

استمرت القوات الإسرائيلية في مناوشاتها مع الجيش السوري طيلة الربع الأول من عام 1962، وغدا الجيش السوري يبحث عن دعم عسكري عربي بمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية. وفي إطار ازدواجية السلطة بين الجيش والحكومة ذهبت الحكومة إلى التنسيق مع بغداد، وعُقد ما يعرف في حوليات تلك الفترة اجتماع «الرطبة» على الحدود السورية - العراقية[223] الذي خرج في 25 كانون الثاني/ يناير 1962 ببلاغ عراقي - سوري مشترك يقضي بإقامة تعاون دفاعي وعسكري بين سورية والعراق، وباتفاق سياسي واقتصادي وتعاون مشترك في مشاريع الري وسد الفرات. وعلى الرغم من أن وظيفة الاجتماع السوري - العراقي ارتبطت بتشكيل محور ضد القاهرة تحت عنوان الاتفاق الدفاعي والعسكري، فإن إسرائيل كانت تعتبر أي لقاء سوري - عراقي بمنزلة «خط أحمر» يستدعي التدخل بالقوة للحيلولة دونه. وأوفد الموساد الإسرائيلي في هذا السياق جاسوسه إيلي كوهين الذي وصل في كانون الثاني/ يناير 1962 إلى دمشق بصفته سوريًا مغتربًا عائدًا إلى وطنه تحت اسم كامل أمين ثابت. وفي 25 شباط/ فبراير 1962 كان كوهين قد تغلغل في الأوساط القريبة من القيادة العسكرية السورية. ووجه كوهين في هذا السياق أولى رسائله بالشيفرة من دمشق إلى تل أبيب[224].

ردت إسرائيل على هذا التقارب في سياق وصول مشروع تحويل نهر الأردن إلى مراحله الأخيرة بتكثيف اعتداءاتها على «المنطقة المجرّدة». وحدث الهجوم الأكبر ليلة 16-17 آذار/ مارس 1962 ضد المواقع السوريّة. ولم يحرك الاتفاق الدفاعي والعسكري السوري - العراقي ساكنًا تجاه ذلك. وتمكن

(223) يبدو أن هذا المؤتمر عُقد من خلف مجلس الوزراء، إذ يشير فؤاد العادل، وزير الثقافة في حكومة الدواليبي، إلى أنه علم بانعقاد المؤتمر من إذاعة بغداد، وأنه قد حدثت «مشادة حامية» في اجتماع الحكومة بين رشاد برمدا، وزير الدفاع ومعروف الدواليبي، رئيس الحكومة، و«كادت المناقشة أن تفضي إلى الإطاحة بالحكومة، فأبدى رئيس الحكومة أن هذا نوع من النشاط السياسي وليس ضروريًا اطلاع مجلس الوزراء مسبقًا عليه، كما أنه أحيط بالسرية بناء على طلب الجانب العراقي». انظر: فؤاد العادل، **قصة سورية بين الانتخاب والانقلاب: مذكرات** (دمشق: دار الينابيع، 2001)، ص 158.

وفي مذكرات الكوراني تأكيد لاستياء أعضاء الحكومة من انفراد الدواليبي بعقد هذا المؤتمر من خلف ظهر مجلس الوزراء في نظام نيابي دستوري. انظر: الكوراني، ص 375-376.

(224) بلاك وموريس، ص 199-200.

الجيش الإسرائيلي في هذا الهجوم من إبادة سرية سورية[225]، لكن الجيش السوري تمكّن في المقابل من إلحاق هزيمة ماحقة بالوحدات الإسرائيلية المهاجمة، والسيطرة على آلياتها، وعرضها الجيش في ساحة المرجة في دمشق، ثم تحولت إلى جزء من أثاث المتحف الحربي في دمشق. وشكل انتصار الجيش السوري في هذه المعركة مصدرًا للانتشاء والفخر الوطني بقدر ما سلّط الضوء على نقاط ضعفه وأولويّة تعزيز قدراته[226].

كان كبير مراقبي الهدنة قد فرض في 17 آذار/ مارس 1962 «وقف إطلاق النار»، ولكن قرار مجلس الأمن بإدانة إسرائيل تأخر إلى 9 نيسان/ أبريل 1962، حيث شجب «الأعمال العدائية المتبادلة بين سورية وإسرائيل»، ودان «هجوم إسرائيل في 16 – 17 آذار/ مارس 1962»[227]، وخلال ذلك اشتدت المواجهات السورية – الإسرائيلية في «المنطقة المجردة» مربط الفرس في استكمال إسرائيل تحويل النهر. ففي 20 آذار/ مارس تغلغل زورق إسرائيلي في الجهة الشمالية من بحيرة طبرية، وفتح النار على موقع سوري، وفي 21 آذار/ مارس انتهكت أربع طائرات إسرائيلية المجال الجوي السوري، وتحدث الناطق السوري عن معركة جوية أصيبت فيها طائرتان إسرائيليتان[228]، وتحول رد الاعتداءات الإسرائيلية، ومنع إسرائيل من التمكن من تحويل مجرى نهر الأردن إلى «هاجس الجيش والحكومة والشعب» في سورية[229]، بينما كان عبد الناصر قد أعلن فورًا مساندته التامة للجيش السوري، وأن ما جرى من عملية انفصالٍ لا يعني أي شيء تجاه التزام مصر دعم سوريّة والدفاع عنها. وهذا البيان في ظل بطء مجلس الأمن الدولي، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية، وتطورها إلى معالم حرب جوية،

(225) معركة «تل النيرب» أو «طبرية» التي وقعت في 17 آذار/ مارس 1962 على الضفة الشرقيّة لبحيرة طبرية. للتفاصيل لمزيد من المعلومات راجع: عبد الكريم زهر الدين، **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية: ما بين 28 أيلول 1961 و8 آذار 1963** (بيروت: [د. ن.]، 1968)، ص 178–183.

تعرّضت السرية إلى الإبادة على أيدي الجنود الإسرائيليين، ولم ينج منها إلا قائدها. انظر: مقابلة شخصية مع الرائد هشام عبد ربه في نيسان/ أبريل 2008 في دمشق.

(226) انظر: زهر الدين، **مذكراتي عن فترة الانفصال**.

(227) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج 1، ص 194.

(228) *Bulletin de la Presse arabe* (Damas: Le Bureau des documentations syriennes arabes, 1962), Presse du 21 au 23 mars 1962.

(229) الحوراني، ج4، ص 2997.

استعجل قيادة حركة 28 أيلول/ سبتمبر (التي قامت بحركة الانفصال في عام 1961) المسيطرة على قيادة الجيش لتجاوز الخلافات مع القاهرة، والدخول في اتصالات «ماراتونية» سرية سياسية بينها وبين القاهرة، كانت قد بدأت منذ مطلع عام 1962، لإعادة الوحدة مع مصر لأهداف متعددة، كان أبرزها بالنسبة إلى الجيش تعزيز قدرة الجيش السوري على المواجهة مع إسرائيل[230].

وبحلول 28 آذار/ مارس - الأول من نيسان/ أبريل كانت هذه المحاولة لعودة الوحدة بين سورية ومصر قد أخفقت، بينما ظلت إدانة الاعتداءات الإسرائيلية بطيئة في المجلس. فتوجه الجيش عبر وفد عسكري برئاسة وزير الدفاع إلى موسكو للحصول على دعم عسكري للحيلولة دون تمكن إسرائيل من تحويل نهر الأردن[231]. وفي هذا السياق عاد كوهين (الذي كان قد توجه في تموز/ يوليو 1962 إلى إسرائيل عبر قبرص) في أيلول/ سبتمبر 1962 إلى دمشق، واصطحبه أحد أصدقائه في رحلة إلى مرتفعات الجولان، حيث زار التحصينات العسكرية، لكن الأهم من هذه الزيارة التي بولغ بأهميتها هو رصد كوهين للأسلحة السوفياتية الجديدة المسلمة إلى الجيش السوري[232].

كانت الحكومة السورية قد تغيرت في هذه الفترة في ما يشبه انقلابًا سياسيًا داخليًا دعمته الرياض وغرفة تجارة دمشق، وأُلِّفت بموجبه حكومة خالد العظم، وهي حكومته الأخيرة بدلًا من حكومة بشير العظمة «المتهم» بسياساته اليسارية والوحدوية. ومدّت الولايات المتحدة اليد إلى الحكومة الجديدة مراهنةً على إمكانية انتزاع قرار منها بالموافقة على مشروع جوزيف جونستون،

(230) مقابلة مع هشام عبد ربه. تعكس مداخلات الرائد فايز الرفاعي الذي يعتبر ممثلًا خاصًا للنحلاوي، في الاجتماع الذي جرى بين وفد ضباط حركة 28 أيلول والرئيس جمال عبد الناصر ذلك، حيث يلح الرفاعي على «أن الحل الوحيد المعقول هو عودة الوحدة على أسس جديدة»، بينما يشير الرئيس عبد الناصر إلى أن هناك أمورًا لا يمكن بحثها إلا على مستوى حكومات وطنية، فيعلق الرفاعي بما يلي: «وهل تنتظر؟ هل تنتظر الأخطار المحيطة بسورية خصوصًا من جانب إسرائيل حتى تجيء حكومة وطنية في سورية تتذاكر معكم في هذه الأمور كلها؟»، قارن مع محضر الاجتماع الذي نشره محمد حسنين هيكل، وأعاد زهر الدين نشر نصه الكامل في: زهر الدين، ص 171-172.

كان الرفاعي أحد الضباط الميدانيين الذين قادوا حركة الثامن والعشرين من آذار/ مارس 1962، وكان شقيقه الرائد منيب الرفاعي معروفًا باتجاهاته الناصرية. انظر: زهر الدين، ص 443.

(231) الحوراني، ج4، ص 3018.

(232) بلاك وموريس، ص 199-200.

رئيس «مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي»، ومبعوث هيئة التوفيق الدولية لتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة إلى إسرائيل والاندماج فيها أو قبول تعويض عادل عن ممتلكاتهم من طريق الأمم المتحدة. وفي هذا المشروع تخلّت الولايات المتحدة أول مرة عن ربط توطين اللاجئين الفلسطينيين بمشروع تنمية إقليمي على أساس مشروع جونستون السابق الذي طوّحته معارضة إسرائيل، طارحةً الخيار بين التعويض أو العودة للحياة في ظل النظام الإسرائيلي. وواصلت حكومة العظم مواقف حكومتي بشير العظمة والدواليبي اللتين سبقتاه في رفض المشروع لأنه يحل التعويض مكان القرار الدولي 194[233]. وكان جونستون في الحقيقة مبعوث الرئيس الأميركي جون كينيدي الذي أوضح المشروع في رسائل إلى عدد من الرؤساء العرب، وفي مقدمهم جمال عبد الناصر، وطلب منهم دعمه[234]، ورفضه عبد الناصر. وحين وقع الانفصال السوري واصل جونستون اتصالاته بالحكومة السورية الجديدة، لكن رئيسها الشيخ معروف الدواليبي رفضه متمكسًا بالقرار 194، كما رفضته الحكومة التي تلته وهي حكومة بشير العظمة، بل أبلغ العظمة في 12 أيار/مايو 1962 جونستون بأن مهمته «ليس في داخل سورية بل ما وراء الحدود، ونحن نلتزم قرارات هيئة الأمم المتحدة

(233) حاول السفير الأميركي الضغط على العظم منذ الأسبوع الأول لحكومته بُغية تمرير مشروع جونستون. انظر: العظم، ج3، ص 320.

وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 1962 حدّد العظم رسميًا موقف الحكومة من مشروع جونستون «في ضوء مرجعية القرارات الدولية، وضرورة عدم تناقض مشروع جونستون معها»، النص الكامل لتصريح خالد العظم عن موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من مشروع جونستون في نشرة: Presse du 3 au 5 octobre 1962.

(234) وجّه الرئيس الأميركي جون كينيدي في إثر وصوله في 20 شباط/فبراير 1961 إلى البيت الأبيض رسالة إلى عبد الناصر في 11 أيار/مايو 1961 عن «الحل المناسب للصراع العربي - الإسرائيلي، وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين». كانت هذه الرسالة في الواقع جزءًا من رسالة وجهها كينيدي إلى عدد من قادة الدول العربية في المنطقة، وعلى رأسهم عبد الناصر. واصطدم المشروع بمعارضة عبد الناصر في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس أن القضية الفلسطينية قضية لاجئين». انظر: محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان** (القاهرة: مركز الأهرام، 1988)، ص 532-540.

بينما يشير خالد العظم في مذكراته إلى أن موقف حكومته «الحازم هو الذي حمل الدول العربية على إعلان رأيها في رفض المشروع إبان مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة»، وكان سببًا في «فشل المشروع وحائلًا دون تنفيذ المؤامرة المبيّتة مع مصر». انظر: العظم، ج3، ص 320.

بإعادة اللاجئين ولا نحيد عنها». ولطمأنة اللاجئين الفلسطينيين قام بزيارة مخيم اليرموك في دمشق «كي يوضح للاجئين الفلسطينيين رفض الحكومة مشروع جونستون»[235]. وفي الخلاصة أخفق مشروع جونستون إذ رفضته إسرائيل أيضًا.

غرقت حكومة العظم في مرحلة الانفصال في المواجهات الداخلية مع الحركة الشعبية الوحدوية، بينما كانت إسرائيل مستمرة في تنفيذ المرحلة الأخيرة من مشروع تحويل النهر. ونتج من ترنح حكومة العظم وتهلهل الجيش السوري بالانقسامات والكتل حدوث حركة 8 آذار/ مارس 1963، في شكل «انقلاب أبيض» بعثي - ناصري، انفرد فيه البعث بالسلطة بعد حوادث 18 تموز/ يوليو 1963. وخلال هذه الفترة كانت إسرائيل تضع لمساتها الأخيرة على تحويل النهر، في حين كان جاسوسها كوهين الذي عاد في أيار/ مايو 1964 إلى دمشق يتابع بفضل اختراقه بعض مفاصل النخبة العسكرية والسياسية القيادية السورية ما يجري على الأرض[236].

إزاء دخول مشروع تحويل النهر في مراحله الأخيرة تيقظت القيادة البعثية المنهمكة في تثبيت سلطتها لمخاطر اللحظة الأخيرة، وأفضى ذلك في المحصّلة إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأوّل في القاهرة في عام 1964 لاتخاذ قرارات عربية موحدة ضد تحويل إسرائيل نهر الأردن، وتبنّت القمة مشروعًا بتحويل مياه النهر من منابعه ببناء سدود على نهر اليرموك ونهر الحاصباني، أما في سورية فتقرر تحويل نهر بانياس بواسطة قناة مائية يصل طولها إلى 70 كلم، وبطاقة تبلغ 10 م3/ ثا، وذلك لري 1200 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في سورية، وإرسال الفائض منها إلى وادي مرقدة في الأردن[237]. لكن الاهتمام بهذا الموضوع لم يشكّل سوى مفردة فنية صغيرة فعليًا في المؤتمر، حيث سيطر الصراع الناصري مع كل من البعث في سورية والدول «الرجعيّة» العربيّة في سياق نشوب الحرب الباردة العربية بين القاهرة والرياض على مفرداته، وكان المشروع الإسرائيلي قد غدا أمرًا واقعًا، وانتهت بذلك قصة موت مشروع

(235) انظر تصريح العظمة، في: الأخبار، 13/ 5/ 1962.

(236) «في 18 كانون الثاني/ يناير 1965 قبض عليه بسبب كثرة استخدامه الاتصالات اللاسلكية التي حدد مصدرها بشقته». انظر: بلاك وموريس، ص 199-200.

(237) العضايلة، ص 147-149.

جونستون بانتصار مشروع إسرائيل في تحويل نهر الأردن، بينما ظلت قضية اللاجئين بانتظار الحل منذ نشوئها وحتى اليوم.

ثامنًا: محاولة تركيب

شكلت سورية والعراق مطمعًا استيطانيًا متواصلًا للحركة الصهيونيّة منذ عام 1910 وحتى عام 1948 على الأقّل، إما للاستيطان البحت أو لتهجير الفلاحين الفلسطينيين بموجب تقرير لجنة بيل في عام 1937 الذي أوصى بتقسيم فلسطين، أو لتوطينهم بعد نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين بالفعل. لكن سلطات الانتداب الفرنسيّ لم تتعاطف مع هذا المشروع، بل أحبطته فعليًا ولم تبد الخارجيّة الفرنسيّة اندفاعًا نحوه. ثم أُعيد تعريف سوريّة والعراق صهيونيًا اعتبارًا من أواسط الثلاثينيّات وحتى نهاية عام 1948 بعد قيام دولة إسرائيل، بواسطة الجزيرة، والجزيرة السوريّة على وجه التحديد. إلا أن قيام دولة إسرائيل في عام 1948، وحلها «المشكلة العربية» في فلسطين بطريقة تهجير الفلسطينيين تحت غطاء العمليات الحربية وذرائعها أرسى واقعًا جديدًا انتصرت فيه رؤى تيار بن غوريون على تيار الصندوق القومي اليهودي. وفي هذا الانتصار تخلت إسرائيل فعليًا بدءًا من عام 1949 عن مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار العربي، باحثةً عن توطينهم في بلدان بعيدة عن أماكن لجوئهم حولها، في حين تحولت مشاريع توطين اللاجئين في الجزيرة السورية إلى أفكار أميركية تخدم إسرائيل، لكن حكومة إسرائيل لم تتجاوب معها قط. بل يمكن القول إن استراتيجيات وخطط توطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة، ثم في الدول التي لجأوا إليها كانت منذ عام 1949 أميركية وليست إسرائيلية، ولم تكن إسرائيل جزءًا من هذه الاستراتيجيات والخطط، بل عملت كلّ ما في وسعها لإحباطها.

في هذا السياق كان مصطلح «ميزوبوتاميا» عند الرئيس الأميركي هاري ترومان يعني، في الترجمة الفعليّة، الجزيرة السوريّة باعتبارها مكانًا نموذجيًا لتوطين اللاجئين الفلسطينيّين. وتحوّلت الجزيرة السوريّة إلى صورة «ساحرة» لدى ترومان في توطين اللاجئين، وشكّل ذلك أحد أهمّ عوامل تورط الولايات المتّحدة بشكلٍ مباشرٍ في قيام الانقلاب الأول في سوريّة الذي قاده الزعيم حسني الزعيم في آذار/ مارس 1949، الذي كان استعداده لتوطين اللاجئين

الفلسطينيين في الجزيرة أحد مفردات اعتماده أميركيًا للاستيلاء على السلطة، ثم واصلت الولايات المتّحدة هذا المشروع بشكل منهجي ومواظب في مرحلة مشاريع «كلاب» و«ماين» التي ستحمل لاحقًا اسم مشروع جونستون. وكانت المتابعة المنهجيّة والأكثر جديّةً هي التي حدثت في مرحلة ازدواجيّة السلطة مع حكومة خالد العظم، ثم مع الشيشكلي في الأعوام 1950 – 1954. وفي هذا السياق دعمت الولايات المتحدة صعود الشيشكلي إلى السلطة في انقلابين قام بهما في عامي 1951 و1953، وكانا مرتبطين ضمن أهداف متعددةٍ للولايات المتّحدة بتوطين اللاجئين في سوريّة عمومًا، وفي الجزيرة خصوصًا.

سار الشيشكلي بشكل منهجي ومدروس في محاولة توفير الشروط الضروريّة لهذه الصفقة، بتهيئة الخطوط الأساسية لتوطين اللاجئين في الجزيرة مع السير في مشروع جونستون مقابل القروض الموعودة وتسليح الجيش، وغدا من أبرز حلقات مشروع جونستون. لكنّ رفضه التام للتعهد بعدم استخدام الأسلحة الأميركية الموعود بها ضدّ إسرائيل، دفع الولايات المتحدة إلى قلب «ظهر المجنّ» عليه، وكان ذلك مقدمة لإسقاطه. وفي غضون أقل من ثلاثة شهور كان الشيشكلي قد سقط، في شباط/ فبراير 1954.

استمرّ جونستون في جولته المكوكية لإنفاذ مشروعه. وطرحت إسرائيل بمواجهة مشروعه الإقليمي مشروعها «القومي» الخاص المتمثل بمشروع «تحويل نهر الأردن». وتشير المجريات كافة إلى أنها سارت مع مشروع جونستون على أساس أن تحصل على أكبر كميّة ممكنةٍ من الموارد المائيّة في المشروع، بينما واصلت من دون هوادةٍ خطّتها الأصليّة في «تحويل نهر الأردن»، على الرغم من الاعتراضات الأميركية التي كانت تنظر إلى مصلحة إسرائيل الكيانيّة في ضوء تطبيع وجودها في الشرق الأوسط، على أساس حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال خطة التوطين عبر «مشروع جونستون». وظلّت خطط التصور الإسرائيلية تتحيّن أي فرصةٍ ملائمة لاحتلال «المنطقة المجرّدة» مع سوريّة للسيطرة على منابع نهر الأردن، في حين أن سياساتها العمليّة اتّجهت إلى توطين اللاجئين في أماكن بعيدةٍ منها مثل البرازيل ودول أخرى. وبهذا الشكل كان توطين اللاجئين في سوريّة والأردن مشروعًا أميركيًا أكثر منه مشروعًا إسرائيليًّا. وتسبّب ذلك بحدوث توتراتٍ إسرائيليّةٍ –أميركيةٍ

فرعيّةٍ حقيقيّةٍ لم تكن فيها وجهات النظر الإسرائيليّة - الأميركية متطابقةً في شأن مشروع الهيكلة الأمنية الأميركية للإقليم في سياق الحرب الباردة، بل كان الطاقم العسكري الإسرائيلي بشكل خاص، والطاقم السياسي بشكلٍ عام مغرمًا بتعمد الاستفزازات ضد مصر وسوريّة، وإحراج الولايات المتّحدة التي ضمنت أمن إسرائيل ضمن حدود «الاتفاق الثلاثي»، لكنها لم تساير مشروعاتها «القوميّة» التوسعيّة، بسبب نظرة الولايات المتّحدة إلى المنطقة باعتبارها إقليمًا واحدًا.

كانت الولايات المتّحدة في الخمسينيات ملتزمةً أمن إسرائيل، لكن في حدود «الاتفاق الثلاثي» الأميركي - الفرنسي - البريطاني الذي يحافظ على الوضع القائم ضمن حدود «الهدنة»، بُغية إنجاح خططها الدفاعية عن المنطقة في مواجهة الشيوعيّة، التي جرى فيها تعريف الشرق الأوسط باعتباره ساحة عمليّاتٍ لها. ولهذا عارضت المحاولات كافة وعمليات إسرائيل لخرق هذه الخطوط، ولم تجز لها القيام بعملية احتلال قطاع غزة أو «المنطقة المجرّدة» على الجبهة السوريّة. ونظرت الولايات المتّحدة في مرحلة جون فوستر دالاس إلى إسرائيل في إطار استراتيجيّتها في الحرب الباردة، وصدّ النفوذ الشيوعي عن التغلغل في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على المصالح النفطية. وتطلبت هذه الاستراتيجية إعادة بناء المنطقة في نظام إقليمي - أمني متكامل وظيفيًا، يتم فيه استبعاد إسرائيل موقتًا إلى أن يُحل الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، على أساس تمهيد مشروع جونستون لذلك وفق المدخل الوظيفي، أي توطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية والأردن، بينما لم تشغل قضية توطين اللاجئين في سورية ولبنان أولويّةً واضحةً لإسرائيل، فكانت تبحث في البرازيل ودول أخرى عن أماكن توطين لهم. وتؤكّد الوثائق الداخليّة الإسرائيليّة لدائرة صنع القرار، ممثّلةً بالحكومة، أن إسرائيل لم تتعامل قط في أيّ لحظةٍ مع مشروع «جونستون» باعتباره يحل مشكلة اللاجئين، بل إنّه يحوّل مركز الميزان المائي منها إلى البلدان العربيّة. وتعاملت في صدّها للمشروع في ضوء استراتيجيّتها بتوطين المهاجرين اليهود المحتملين والمتدفقين، وليس في ضوء توطين ضحاياها من اللاجئين الفلسطينيين.

يمكن تفسير ذلك بأنها كانت «متوّجسةً» فعليًا من توطين اللاجئين في

محيطها. ولهذا لم تكترث بالهدف الاستراتيجي لمشروع جونستون في توطين اللاجئين، بل شُغلت بابتزاز الإدارة الأميركية للسيطرة على أكبر كمية ممكنةٍ من الموارد المائيّة في المشروع، وعلى التمسك بمواصلة مشروعها لتحويل نهر الأردن الذي كان يعمل فعليّا ضدّ مشروع «جونستون»، وعلى محاولة الحصول على اتفاقية أمنيّةٍ مع الولايات المتّحدة، عارضها دالاس قبل قيام إسرائيل بخطوات تمهّد لحلّ الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، واختلف موقفها من مشروع حلف بغداد جذريًّا عن موقف الإدارة الأميركيّة، ففي حين دعمت الولايات المتّحدة هذا المشروع، لكن من دون أن تنضمّ إليه رسميًّا في النهاية، كانت إسرائيل تنظر إليه في ضوء نظريّة أمنها القومي باعتباره يحوّل مركز القوة إلى دول يعرّفها الأمن القومي الإسرائيلي باعتبارها دولًا عدوّة، وهذه الدول هي العراق وسوريّة. ولهذا كان موقف إسرائيل ثابتًا من التدخل للحيلولة دون أيّ لقاء سوري - عراقي، أو سيطرة عراقيّة صريحة أو «مقنّعة» على سوريّة. وكانت عينها في جميع خطط التصور هذه منذ عام 1953 وحتى العدوان الثلاثي في عام 1956 على احتلال «المنطقة المجرّدة» مع سوريّة لإحكام السيطرة على منابع نهر الأردن.

أرست إسرائيل وقائع في الأرض، أما العرب فظلوا يطلقون «البلاغة». وفي آب/ أغسطس 1959 أحالت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروع همرشولد بنقل مسؤولية وكالة غوث اللاجئين من الأمم المتّحدة إلى الحكومات العربيّة، وتبع ذلك في أواخر عام 1959 دخول مشروع تحويل نهر الأردن في مرحلته الأخيرة، في إطار خطّة إسرائيل لإنجاز المشروع في عام 1960، وشكّل ذلك عنصر توتر في العلاقات السورية - الإسرائيلية. وفي سياق المرحلة الأخيرة شيّعت الولايات المتحدة الأميركية مشروع التنمية الإقليمي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، طارحةً من خلال مشروع جوزيف جونستون تسوية قضيتهم بالتعويض لهم عن ممتلكاتهم، وضرورة أن يعرف من يرغب في العودة إلى فلسطين أنه سيعيش في ظل الإجراءات التي تختارها إسرائيل لإعادتهم. ورفض العرب والفلسطينيون، وإسرائيل هذا المشروع.

استمرت إسرائيل باعتداءاتها على الوحدات السورية في مربط الفرس في عملية التحويل الأخيرة، وهي محاولة السيطرة على «المنطقة المجردة».

وبلغت هذه الاعتداءات ذروتها في الربع الأول من عام 1963، ليتم في مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/ يناير 1964 اتخاذ قرار بإقامة كيان فلسطيني سيتطور في العام نفسه إلى «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتعريب مواجهة مشروع التحويل، وإقامة مشروع عربي لتحويل نهر الأردن يحفظ حقوق العرب. و«اتفق وزراء الخارجية العرب على تشكيل قيادة عربية موحدة لحماية ورشة عمل تحويل المجرى»، لكنهم، بعد ردة فعل إسرائيل على المشروع واعتبارها إياه تهديدًا لـ«وجودها»، طافوا العديد من الدول الأوروبية، لطمأنتها «إلى نوايا العرب السلمية، وأن مشروعهم محدود الأهداف». وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه عُقد المؤتمر الثاني للقمة العربية في الإسكندرية، لكن بعد إنجاز إسرائيل مشروع التحويل بالكامل، وقررت القمة البدء بـ«خطوةٍ مأمونة العواقب هي إنشاء سد على نهر اليرموك يقع كليًا داخل الأراضي السورية، فلا تعطى إسرائيل ذريعةً لمهاجمة سورية»، لكن إسرائيل ضاعفت هجومها على هذا المشروع، ولم تلتزم أي دولة عربية في سياق استقطابات الحرب العربية الباردة إرسال وحدات لحماية ورشات عمل المشروع خوفًا من مشاركة القوات المصرية فيه وتدخلها في شؤون سورية والأردن، كما لم يقم أي جهد أردني - سوري مشترك لحمايته. وفي 31 أيار/ مايو 1965 أعلن عبد الناصر أن المشروع العربي غير قابل للتنفيذ. لكن سورية استمرت في مشروع التحويل الذي اقتصر على تحويل نهر بانياس، وردت إسرائيل على ذلك في آذار/ مارس وأيار/ مايو 1965 بتدمير المنشآت والمعدات. ولم يستطع العرب أن يفعلوا شيئًا بحكم تغلب اعتبارات الحرب العربية الباردة على الأمن العربي المشترك[238]. وبذلك وصلت قصة المشروع إلى نهايتها، ليس بتحويل مياه نهر الأردن فحسب، بل ومحاولة إسرائيل الحيلولة دون تحويل كل من سورية والأردن ما تبقى لهما في نهر بانياس، في حين اختارت سورية منذ عام 1966 منهج حرب العصابات تحت اسم «حرب التحرير الشعبية» استراتيجية لها في إدارة الصراع العسكري مع إسرائيل، فدعمت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وتبنّت الأيديولوجيا اليسارية لحروب العصابات باعتباره تجذيرًا أيديولوجيا لهذا المنهج. وفي النهاية وقعت حرب حزيران/ يونيو 1967، واستولت إسرائيل على بحيرة طبرية كلها وعلى منابع نهر بانياس. وفي

(238) انظر: ديب، ص 289-290.

المفاوضات السورية - الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة خلال الأعوام 1991 - 1999 اصطدم الاتفاق السوري - الإسرائيلي الذي وصل إلى مراحله الأخيرة بنقطةٍ وحيدةٍ وهي صخرة المياه. وفي لحظة الفرصة الأخيرة أخفق مؤتمر جنيف (1999) الذي رعته الإدارة الأميركية بين كل من الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ورئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو بسبب نقطة المياه هذه، وتمسك إسرائيل بالحفاظ على سيطرتها على منابع نهر الأردن، حيث أنهى الأسد المفاوضات خلال دقائق معدودة، وعاد ليمضي أيامه الأخيرة في سرير الاحتضار بدمشق[239]، وبذلك واصلت إسرائيل بمعزل عن تقلب حكوماتها استراتيجيتها الثابتة التي بدأتها منذ عام 1949 بالسيطرة على الموارد المائية، منهيةً الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحوّلةً إياه إلى نزاع وخلافٍ مما ينشأ بين أي دول «اعتيادية» و«طبيعية». أما قضية اللاجئين الفلسطينيين التي شكلت جوهر الصراع فبقيت حتى يومنا من دون حل.

(239) يستطيع الباحث أن يؤكد ذلك في ضوء اطلاعه المفصّل على المحاضر الرئيسة والفرعية المتعلقة باللجان في المفاوضات السورية - الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك اطلاعه على محاضر عمل اللجان الأصلية، والمحفوظة في أرشيف القصر الجمهوري في دمشق. وقد اطلع عليها خلال عام 2010.

القسم الخامس

من الهجرة الكردية الثانية إلى الحزام العربي

الفصل الثاني عشر

من موجة الهجرة الكرديّة الثانية إلى نشوء مشكلة «أجانب تركيّا» (1939 - 1962)

أوّلًا: اضطراب «الجنسيّة» و«التبادل الناعم» للسكان

كان وضع «الجنسيّة» السورية منذ كرّستها سلطات الانتداب حقوقيًّا في عام 1925 وحتى أواخر الأربعينيّات، لا يزال مضطربًا تبعًا لاضطراب التسويات الحدوديّة بين سلطات الانتداب والحكومة التركيّة من جهةٍ أولى، والاتفاقيّات الفرنسيّة - التركيّة الأمنيّة التكميليّة من جهةٍ ثانيةٍ. ونتج من هذين النوعين من الاتّفاقات والاتّفاقيّات توقيع بروتوكولاتٍ ناظمةٍ لتسوية مسألة «الجنسيّة». وارتبط تطورها بمجريات المفاوضات على الحدود، وتقرير مصير لواء الإسكندرون. وتميّزت وضعيّة السكان فيها بما يمكن وصفه بـ«تبادلٍ ناعم» للسكّان، يجري في ظاهره بشكلٍ طوعيٍّ، بينما تنطوي وظيفته السياسيّة الفعليّة على تخلص تركيا من أكبر ما يمكن من المجموعات «الإثنية» التي «تنغّص» عليها سياسات الإدماج والمجانسة القوميّة التركيّة.

بمعنى آخر تحوّلت عمليّة «تبادل السكان» «الطوعيّة» بسرعةٍ مكشوفةٍ إلى عمليّة نزعٍ للجنسيّة، وبرز ذلك أكثر ما برز في بروتوكول الجنسيّة الملحق باتفاقية 23 تموز/ يوليو 1938 بين فرنسا وتركيا، ثم في اتفاق تخيير سكان لواء الإسكندرون بعد ضمّه إلى تركيا ونزوح كثير من سكانه، بين الجنسيتين التركية والسورية في عام 1939.

1- بروتوكول تموز 1938: تجريد الأكراد من الجنسية ومصادرة أراضيهم

نتج هذا البروتوكول من توقيع اتفاقيّةٍ فرنسيّةٍ - تركيّةٍ جديدةٍ في 23 تموز/ يوليو 1938 مهدت لدخول القوات التركية إلى لواء الإسكندرون تمهيدًا لضمه إلى تركيا[1]. وتضمّنت هذه الاتفاقية بشكلٍ رئيسٍ على مستوى مسألة «الجنسيّة» عمومًا، والمسألة الكرديّة بشكل ضمني ما يلي:

أ- إلغاء ما تنص عليه معاهدة الصداقة والتحالف (3 شباط/ فبراير 1930) من حقّ التنقل بين حدود البلدين باسم الرعي إلى أراضيهم في تركيا، إذ أبطلت الاتفاقية «المادة المتعلقة بحق الرعي والرعيان» اعتبارًا من 4 تموز/ يوليو 1938[2]. وضرب ذلك التكاملات والتواصلات العشائريّة البشريّة والجغرافيّة بين العشائر المقيمة جنوب خط الحدود (سكة الحديد) وشماله، وكان معظمها من العشائر الكرديّة والبقيّة من العشائر العربيّة.

ب- إقرار بروتوكول الجنسيّة الذي نصّ على أنّ كلّ من يحمل الجنسيّة التركيّة على الأراضي السوريّة يعتبر فاقدًا لها إن لم يراجع الدوائر القنصلية التركيّة المعنيّة قبل 15 آب/ أغسطس 1938، وإن لم ينقل سكناه إلى الأراضي التركيّة[3]. وبسبب عدم واقعيّة هذا البروتوكول فإن عشرات الآلاف من المهاجرين فضّلوا خسارة ممتلكاتهم في تركيا على العودة غير الآمنة إليها، إذ كانت ذكريات التنكيل بمن صدّق وعود العفو السابقة منهم وعاد إلى مناطقه محبطةً وتدفع إلى اليأس. وبهذا الشكل تمثلت الوظيفة الفعليّة للبروتوكول الفرنسي - التركيّ في إسقاط الجنسيّة التركيّة عن الأكراد والسريان والأرمن الملتجئين إلى الجزيرة وغيرهم، ومصادرة ممتلكاتهم.

(1) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920-1950 (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 84.

(2) الفقرة رقم (2) من البيان المشترك بين هنري بونسو، سفير فرنسا في تركية ورشدي آراس وزير الخارجية التركيّة في 4 تموز/ يوليو 1938. وَرَدَ نصّ الاتفاقية ونصّ البيان في: محمد علي الزرقة، قضية لواء الإسكندرون: وثائق وشروحات، ج 3 (بيروت: دار العروبة، 1993)، ج2، ص 537-540.

(3) الفقرة رقم (2) من البيان المشترك بين هنري بونسو، سفير فرنسا في تركية، ورشدي آراس، وزير الخارجية التركيّة، في 4 تموز/ يوليو 1938. وَرَدَ نص الاتفاقية وكامل نصّ البيان، في: الزرقة، ج2، ص 537-540. انظر: «بروتوكول الجنسيّة: البيان المشترك،» ص 540.

2- صفقة تسليم اللواء «تبادل ناعم للسكّان»

في أثر تسليم فرنسا لواء الإسكندرون إلى تركيا، نصّت المادّة الثالثة من الاتّفاقيّة الفرنسيّة - التركيّة (23 حزيران/ يونيو 1939) على منح كل من تجاوز الثامنة عشرة ويحمل الجنسيّة التركيّة، الحقّ في اختيار إحدى الجنسيّتين السوريّة أو اللبنانيّة، وبلغ عدد هؤلاء في مطلع عام 1939 ما يراوح بين 15 و20 ألف نسمة، ويتألف هؤلاء بدرجةٍ أساسيّةٍ ممن فضّلوا إبقاء إقامتهم في سوريّة على نقلها إلى تركيا، وبالتالي اكتسبوا الجنسيّة السوريّة[4]. واعتبر كل شخصٍ غادر لواء الإسكندرون قبل 13 تموز/ يوليو 1939 سوريًّا بشكلٍ تلقائيٍّ، وتدوين اسمه في سجلات النفوس السوريّة بمجرد إبراز هويّته «الهاتائيّة» (نسبةً إلى هاتاي التي حلّ اسمها مكان الإسكندرون)، أما من غادر اللواء بعد هذا التاريخ فكان يحتاج إلى موافقة المحافظ، أو مندوب المفوض السامي الفرنسي[5].

مع أن تركيا لم تعترف بالجنسيّة السورية لهؤلاء إلا بشرط مراجعتهم السلطات التركيّة المختصة[6]، أذعنت حكومة مجلس المديرين لذلك وطلبت من «اللاجئين» من اللواء أن يتقدموا إلى أقرب قنصليّةٍ في أمكنة إقاماتهم، وأن يصروا على اكتساب الجنسيّة السوريّة قبل نهاية مفعول مادة الجنسيّة في 13 كانون الثاني/ يناير 1940[7]. لكن المفوّضيّة ألغت قرار الحكومة، واعتبرت أنْ لا حاجة إلى مراجعة القنصليّات التركيّة، وحصرت مراجعة القنصليّات التركيّة بمن لجأ إلى سورية بعد 13 تموز/ يوليو 1939[8]. وحتى آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1941 كانت موجات النزوح من اللوء إلى سوريّة لا تزال مستمرةً، حيث استقبلت محافظة حلب أكثر من 300 عائلةٍ سوريّةٍ «هاتائيّةٍ» نازحةٍ من حدود لواء الإسكندرون إلى حلب، وكان معظمهم من السريان الأرثوذكس[9].

(4) النذير (12 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

(5) «ملحق لبلاغ مديرية الداخلية إلى المحافظات في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1939،» في: النذير (19 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

(6) «كتاب المفوض السامي إلى مجلس المديرين حول الأشخاص الذين اعتنقوا الجنسية السورية من أهالي لواء الإسكندرون،» في: النذير (22 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

(7) «بلاغ مديرية الداخليّة عن جنسيّة أهالي اللواء،» في: النذير (28 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

(8) النذير (10 كانون الثاني/ يناير 1939).

(9) النذير: (29 آب/ أغسطس 1941)، و(20 أيلول/ سبتمبر 1941).

3- من تجريد الأكراد الجنسيّة التركيّة إلى حمّى التسجيل: الطفرة الأولى (1939 - 1943)

كان أثر بروتوكولات الجنسيّة في الوضعيّة السكانية للجزيرة أكبر منه في المحافظات السوريّة الأخرى، بسبب انحدار معظم سكانها من تركيا، إذ غدا هؤلاء بعد انتهاء الشهر المحددة في البروتوكول لنقل مكان سكناهم إلى تركيا بضربةٍ واحدةٍ «أجانب» بالنسبة إلى تركيا، وخسروا ممتلكاتهم وحيازاتهم بموجب قانونٍ جديدٍ استصدرته الحكومة التركيّة برئاسة عصمت إينونو. وبسبب هذه المخاوف طلبت الحكومة في عام 1939 من المجلس الوطني التركيّ الكبير تحويل الأملاك الثابتة للعشائر الكرديّة وزعمائها إلى ملكيّة الدولة[10].

بهذا الشكل تمثلت الوظيفة الفعليّة للبروتوكول الفرنسي - التركيّ بإسقاط الجنسيّة التركيّة عن الأكراد والسريان الملتجئين إلى الجزيرة، ومصادرة ممتلكاته، ومنحهم الجنسية السورية. ولحلّ مشكلة الـ«بدون» الجديدة في سورية، أصدر مجلس المديرين برئاسة بهيج الخطيب في 31 آب/ أغسطس 1939 مرسومًا تشريعيًا صدّقه المفوّض بفتح الباب أمام عمليّة تجنسٍ واسعةٍ، ولمدّة ستّة أشهر، تحت اسم تسجيل «وقوعات الأحوال المدنيّة المكتومة في سجلات النفوس» لكلّ «أهالي محافظة الجزيرة المستوفين الشروط المطلوبة لاكتساب الجنسيّة السوريّة». وبرّر المرسوم ذلك بـ«الأحداث» التي وقعت في الجزيرة، والتي لم تمكّن أهاليها «المكتومين» من الاستفادة من التسهيلات السابقة، وأُعفي «المكتومون» بموجب هذا المرسوم من العقوبات كافة[11]. وكان عدد هؤلاء في ما عدا البدو الرحّل لا يقلّ وفق الفروقات بين السجلات الرسميّة الوطنيّة والسجلات الفرنسيّة للمقيمين عن 40 ألف نسمة، وقد يصل في بعض التقديرات على أساس الفارق بين رقم المسجّلين في سجلّ الأحوال المدنية، وبين المقيمين إلى ما لا يقل عن 75 ألف نسمة، ولا سيّما مع تدفق هجراتٍ

---

(10) إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا** (دمشق: دار المدى، 2003)، ص 206.

(11) «مرسوم اشتراعي رقم (19) تاريخ 31 آب 1939،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 38 (28 أيلول/ سبتمبر 1926)، ص 936.

كرديّةٍ جديدةٍ من منطقة ساسون ودرسيم في عامي 1937 و1938.

أدّى ذلك إلى ارتفاع وتيرة تسجيل المهاجرين في السجل المدني السوري بوتائر غير مسبوقةٍ، وفاقت وتيرة التسجيل المرتفعة التي حدثت في عام 1937-[12]، ونتج منه ارتفاع الحجم الديموغرافيّ «المسجّل» في الجزيرة (الحسكة)، وفق إحصاءات الحكومة السوريّة من 105513 نسمة فقط في عام 1938 في لواء الجزيرة، إلى 146001 نسمة في عام 1943[13]، أو بعدد مطلقٍ قدره 40488 نسمة، وبنسبةٍ مرتفعةٍ قدرها 38,4 في المئة، تعود بشكلٍ أساسيٍّ إلى عمليّة التسجيل لا إلى الزيادة الطبيعيّة. وبالنظر إلى أن عمليّات التّجنيس التي تمّت خلال عامي 1938 و1939 كانت محدودةً جدًّا، فإن وقوعات التوسع في التجنيس عبر مدخل تسجيل «المكتومين» تمّت بدرجةٍ أساسيّةٍ خلال فترة سريان هذا المرسوم التشريعيّ (أيلول/ سبتمبر 1939 - شباط/ فبراير 1940). والواقع أن الفارق في عدد سكان الجزيرة بين تقرير «الكاداستر» الفرنسي الذي يعود إلى عامي 1938 و1939 الذي بلغ فيه عدد سكّان المحافظة 141390 نسمة[14]، والرقم الذي تقدمه السجلات الوطنيّة في تلك السنة، أي 105513 نسمة، هو بدرجةٍ أساسيّةٍ الفرق بين المقيمين (سكان الجزيرة) والمسجّلين (السكّان السوريون المقيّدون في السجل المدنيّ في الجزيرة). ويمكن تبعًا لذلك تقدير أن النسبة الكبرى في ارتفاع معدّل النمو تعود إلى عمليّة تسجيل أولئك السكّان غير المسجّلين، بحيث لم يبق هناك إلا نسبة صغيرة مقيمةٍ في الجزيرة غير مسجّلة.

---

(12) في عام 1937 أصدر المجلس النيابي قرارًا بالعفو عن «مكتومي النفوس»، وأدى ذلك إلى رفع وتيرة التسجيل، بحيث إن واردات الخزينة من تسجيل المكتومين ارتفعت من 200 ليرة سوريّة في عام 1937 إلى 10000 ليرة سوريّة، بإضافة عشرة قروشٍ على كلّ معاملةٍ. وتوسعت عمليّة التسجيل مع أنها كانت شاقّة، إذ لم يكن هناك في دائرة النفوس في المحافظة إلا كاتب واحد، بينما كانت الأقضية تخلو من الكتّاب، ويجري تكليف موظفين موقتين بذلك، وكان النقص الأكبر في كل من محافظتي الفرات والجزيرة. انظر: «تقرير الشيخ محمد سعيد العرفي إلى الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب في 19 أيار/ مايو 1938، مجلّد جلسات مجلس النواب للعام 1938،» ص 295.

(13) «توزيع السكّان بحسب المحافظات والديانات والمذاهب في آخر عام 1943،» في: دليل الجمهورية السوريّة عن عام 1939-1940 (دمشق: مطبعة ألف باء، 1939)، ص 527.

(14) Christian Velud, *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat français: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920-1936*, 4 Tomes (Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991), Tomes 3, pp. 428-429.

4- تجديد بطاقات الهويّة الشخصيّة

في أواخر عام 1939 اتّخذت مديرية النفوس قراراتٍ مشدّدةً بحصول كافّة السوريين من «مسجّلين مضى خمس سنواتٍ على إصدار تذاكرهم ومكتومين» «بلا استثناء» على تذاكر الهويّة، وإحالة المخالفين إلى محاكم الصلح[15]. وكان الإقبال على التسجيل كبيرًا بسبب توسع الحكومة بتشجيع عمليّة تسجيل المكتومين عبر إعفائهم من العقوبات، وتحذير المفوضية الأهلين من التجول في المناطق من دون حمل تذاكر الهويّة[16]. وصار حمل الهويّة إجباريًّا حين انتقال شخصٍ ما إلى خارج محلّ إقامته[17]، وجرى دهم المحلات العامة، وتوقيف من لا يحمل تذكرة الهويّة، أو لم يستحصل عليها بعد[18]. ثم ألغيت في أواخر عام 1940 تذاكر النفوس كافة التي مضى على إصدارها خمس سنوات، وأُلزم حاملـوها تجديدهـا، كما أُلزم المكتومون تسجيل أنفسهم[19].

ارتفعت بفعل هذه الإجراءات وتيرة الحصول على تذاكر الهوية. ووفق بيانات مديريّة الإحصاء ارتفع عدد سكان الجزيرة المسجّلين في قيود النفوس حتى آذار/ مارس 1940 إلى 106052 نسمة[20]، وأدى ذلك إلى الاعتراف بتسجيل 31 قريةً جديدةً في قضاء مركز المحافظة في الحسكة[21]. وكان لذلك هدفان: أمني ومالي، وتمثل الهدف المالي في جبي نصف مليون ليرة سورية تربحها الخزينة من رسوم التذاكر[22]، وحتى ما بعد دخول الحلفاء مدّدت فترة العفو حتى منتصف عام 1942 لتجديد الهويّات وتسجيل المكتومين[23]. وكان ذلك يعني رفع وتيرة تسجيل سكان الجزيرة في الجنسية السورية إلى أبعد مدى ممكن.

---

(15) «بلاغ مديرية النفوس،» في: النذير (24 كانون الأول/ ديسمبر 1939).

(16) النذير (5 آب/ أغسطس 1940).

(17) النذير (5 آب/ أغسطس 1940).

(18) ظلّت الشرطة تدهم في أوائل عام 1941 المحلات العامة، وتلقي القبض على من لا يحمل تذكرة الهويّة. انظر: النذير (5 كانون الثاني/ يناير 1941).

(19) «بلاغ مديرية النفوس العامة،» في: النذير (7 كانون الثاني/ يناير 1940).

(20) النذير (21 آذار/ مارس 1940).

(21) النذير (8 نيسان/ أبريل 1940).

(22) النذير (16 كانون الثاني/ يناير 1940).

(23) النذير (28 شباط/ فبراير 1942).

ثانيًا: من السياسات «التوسّعية» الانتدابيّة إلى السياسات «التقييديّة» الوطنيّة (1943 - 1947)

1- قضية «التسلل» وتقييد معاملات «المكتومين»

أعادت الحكومة الوطنيّة بعد الاستقلال وعودة الحياة الدستوريّة في الربع الأخير من عام 1943، وتسلمها وظائف السجل المدني، النظر جذريًا في السياسات التوسعيّة الفرنسيّة السابقة في استيعاب المهاجرين وتسجيلهم، لوقف تسجيل تدفقات الهجرة، إذ لم تنقطع بفعل السياسية الانتدابية تدفقات الهجرة من تركيا إلى الجزيرة السوريّة طيلة عامي 1942 و1943، حيث رصد إبراهيم يامين في تأريخه المحلي للدرباسيّة خلال هذين العامين تدفق فئة كبيرة من الشبان الفارين من تركيا إلى الجزيرة. وبرر هؤلاء هجرتهم بفرارهم من الخدمة الإلزاميّة الشاقّة في الجيش التركي، وبادعاء «التمييز» ضدّهم بوصفهم «كفارًا»[24].

اتّبعت الحكومة الدستورية (الوطنية) منذ عام 1944 حين انتقلت إليها إدارة «المصالح المشتركة» من الفرنسيّين سياسةً تقييديةً انكماشيّةً في التسجيل بهدف الحدّ من تسرّب المتسلّلين من تركيا إلى الجزيرة، وذلك من خلال توقيف أيّ شخص لا يحمل الهوية الشخصيّة، وهو ما أفرز في ظل سياسات التقييد ظاهرة شراء الهويّة للتمكّن من الحصول على فرصة العمل[25]. ففي أواسط نيسان/ أبريل 1944 قيّدت وزارة الداخلية تسجيل معاملات

(24) إبراهيم يامين، **الدرباسية ماضيًا وحاضرًا** (حلب: دار ماردين ودار الرها، 2009)، ص 104-105.

كتب إبراهيم يامين: «وفي هذه السنة [1943] تدفقت الجموع المسيحية من النازحين من تركيا إلى الدرباسيّة بسبب خدمة العلم القاسية حيث ألبسوهم اللون البنيّ وسموهم «كاور البسي» أي «لباس الكافر» (ص 105).

(25) كان يتم دومًا التخلص من ذلك بادعاء المكتومية أو برشوة الدرك. انظر: أفرام نجمة، **شعب الجزيرة** (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 94.

ويروي أفرام نجمة على لسان بطله رفيئيم سائق ميزر عبد المحسن في عامي 1943 - 1944 أنه تعرف في الدرباسية إلى أحد الحراس ونقل له رجاءه مساعدته للحصول على هوية شخصية سورية بسبب أن هويته التركيّة لا تجيز له العمل، وأنه يعمل حارسًا موقتًا في محطة الدرباسية بانتظار العمل الدائم، ورفع راتبه في حال حصوله على الهوية السوريّة، وبعد مدّةٍ وجيزةٍ جاء إليه الحارس يعلمه أنه قد حصل على الهوية السوريّة. انظر: نجمة، ص 144-145.

المكتومين ومنحهم الهويّة السورية بموافقتها، ووضعت مشروع قانونٍ يحدّد عدد السنوات اللازمة لمنح الجنسيّة السوريّة بعشر سنواتٍ بدلًا من خمس سنواتٍ[26]، وبرّرت ذلك بأنه اتضح من تدقيق معاملات الأحوال المدنيّة أن بعض الأشخاص يسجّلون في السّجلات كسوريّين مكتومي النفوس بناءً على معاملاتٍ وتحقيقاتٍ ناقصةٍ غير صحيحةٍ، مما يستوجب إلغاء قيدهم، وسحب تذاكر الهويّة والوثائق السوريّة المعطاة إليهم، ويؤدي أحيانًا إلى حصول هؤلاء على تابعيّةٍ مزدوجةٍ فعليّةٍ[27].

حدّت هذه السياسة التقييديّة من عمليّة التسجيل، لكنها لم تستطع أن تحدّ من التدفق الفعليّ للهجرة، وبرز ذلك على مستوى تاريخ السجلّ المدنيّ في هذه المرحلة الانتقاليّة من الاستقلال إلى الجلاء 1943 - 1946، في أن معدّل الزيادة المسجّلة - التي ارتفع فيها عدد سكان الجزيرة المسجّلين من 105513 نسمة في عام 1937 إلى 146001 نسمة في عام 1943، بمعدّل نمو مرتفع قدره 5,6 في المئة سنويًا - انخفض خلال أعوام المرحلة الانتقاليّة بين الاستقلال والجلاء 1943 - 1947 إلى 1 في المئة فقط ليصل إلى 151946 نسمة في عام 1947[28]، ليشهد ارتفاعًا أعلى نسبيًا خلال الأعوام الخمس اللاحقة 1947 - 1952 بمعدّل نمو قدره 1,3 في المئة، وبتعداد قدره 162145 نسمة، وهو معدل نمو منخفض ودون معدل الزيادة الطبيعيّة المقدّرة في معدّل النمو السكّاني[29].

2- الهجرة غير المرئيّة أو غير المسجّلة

قابل تقييد تسجيل المهاجرين من تركيا إلى الجزيرة السوريّة ارتفاع نسبي

(26) النذير (18 نيسان/ أبريل 1944).

(27) النذير (24 نيسان/ أبريل 1944).

(28) استنادًا إلى الأرقام الرسميّة لوزارة الداخليّة حول عدد السكّان في كل محافظة في أواخر عام 1943. انظر: **دليل الجمهورية السوريّة في فجر السيادة والاستقلال: ذكرى الجلاء** (دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربيّة، [د. ت.])، ص 524.

عن بيانات عام 1947 مع تلك التي أصدرتها وزارة الداخليّة. انظر: عبد الله حنا، **ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري**، 4 مج (دمشق: الاتحاد عام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر؛ دار البعث للطباعة، [د. ت.])، مج 4، ص 293.

(29) «السكّان والأحوال المدنية، عدد سكان الجمهورية السوريّة،» في: محمد سعيد الزعيم، **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1953** (حلب: مطبعة الضاد، 1953)، ص 209.

في منتصف الأربعينيّات بعددهم الفعلي «المقيم»، ووصف أحمد وصفي زكريا في عام 1945 ذلك بأن «كثيرًا من أكراد بلاد الترك، صار يتهافت نحو المنطقة العربيّة في الجزيرة، ويتسابق إلى إحياء القرى وإنشاء المزارع»[30]، ويبدو أن قسمًا كبيرًا من هؤلاء كانوا من الشيوخ والآغوات الأكراد الذين قرّرت الحكومة التركيّة نقلهم من بعض الولايات مثل ديار بكر وهكاري وماردين وأورفة وغيرها إلى غرب الأناضول، فوجد بعضهم في الجزيرة ملاذًا لهم في سورية عمومًا والجزيرة خصوصًا[31]. بينما كانت قد أخذت موجة هجرة جديدة بالانطلاق، وحاز أفرادها على هويّاتٍ شخصيّةٍ بطرقٍ مختلفةٍ، وبمساعدة أقربائهم وعشائرهم في أوائل عام 1945، واستقرت على طول الحدود من رأس العين إلى المالكيّة[32].

كان الأثر الصافي لهذه الهجرة إيجابيًّا في إعمار الجزيرة، وتطوير نمط الحياة القرويّة فيها، إذ ارتفع عدد القرى المأهولة في محافظة الجزيرة من 1250 قرية عامرة في عام 1940، إلى 1800 قرية في عام 1945، منها 590 قرية في قضاء الحسكة، و935 في قضاء القامشلي، و275 قريةً في قضاء ديريك[33]، وكانت الزيادة الأكبر في كلٍّ من قرى القامشلي وديريك التي تتشابك فيها العشائر الكرديّة على طرفي الحدود السياسيّة الدوليّة. ولا يرتبط التطور الكميّ والاتساع الأفقيّ للقرى من الناحية النظرية بالهجرة ارتباطًا ضروريًّا، بل بارتفاع وتيرة عمليّة التحضر، لكن عامل الهجرة شكّل هنا وفق ملاحظة زكريا أحد أبرز العوامل الحاسمة في استحداث القرى وتوطين اللاجئين.

(30) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ط 3، ج 2 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997)، ج2، ص 659.

(31) عن هذا التقرير انظر الخلاصة التي يوردها مكدول للتقرير الذي نشرته «خويبون» في عام 1942 عن تقرير المراقب العام لجهاز الرقابة الأول الذي يغطي ولايات بدليس وديار بكر ووان وهكاري وموش وماردين وأورفة وسيرت. انظر: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 328.

(32) يذكر مكدول هذه المعلومة استنادًا إلى تقريرٍ رسمي سوري قدّم في 12 تموز/ يوليو 1996 إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة. انظر: مكدول، ص 703.

(33) اسكندر داود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 209.

ثالثًا: مشكلات الهويّات «المزوّرة» والأسماء «المستعارة» في الجيش (1950 - 1957)

1- مشكلة «الهويّات المزوّرة»

أدّى تقييد الحكومة لتسجيل المهاجرين تحت اسم «مكتومين» خلال الأعوام 1943 - 1950 للحيلولة دون ازدواج التبعيّة السوريّة والتركيّة إلى بروز مشكلة الهويّات «المزوّرة» التي تمّ الحصول عليها بـ«طرقٍ غير شرعيّة»، بحسب الوصف الرسميّ[34]. ولعلّ انتشار هذا النوع من البطاقات الشخصيّة (الهويات) في الجزيرة هو ما دفع الحكومة السوريّة التي كان يرأسها يومئذٍ ناظم القدسي في عام 1950 إلى أن تشير إلى أن من الأسباب الموجبة لمشروع قانون إحصاء السكّان وتسجيلهم الذي قدّمته حكومة القدسي إلى مجلس النوّاب، تحديد موعدٍ لـ«تبديل الهويّات» و«بإلغاء الهويّات القديمة يقضى على عددٍ كبيرٍ منها أخذ بصورةٍ غير شرعيّة»[35]. وصدر في هذا السياق في عام 1950 قانون إجراء الإحصاء، لكن لم ينفّذ حتى عام 1960 بسبب نقص الاعتمادات[36]. وكان قد جرى في عام 1947 أول إحصاء أو تعداد عام للسكان بعد الاستقلال، بهدف إعادة تنظيم سجلات النفوس والأحوال المدنية، لكن عيوبه كانت كبيرة، وجاءت نتائجه مشوشّةً بسبب ضعف دقّته، وضعف شموليّة العدّ السكاني، والتسجيل الحيوي، ووجود عدد لا بأس به من السكان المكتومين غير المسجلين في السجل المدني[37].

---

(34) «مشروع قانون إحصاء السكّان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في 19 كانون الأول 1950»، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (26 تموز/ يوليو 1951)، ص 655.

(35) المصدر نفسه، ص 655.

(36) لم ينفذ بسبب عدم رصد أي اعتمادات له في الموازنة. وحين وضع هذا الاعتماد في عام 1956 حذفته الحكومة وطلبت إمهالها إلى نهاية عام 1957 لإنجازه، وقد بلغت تكلفته نحو 3,5 ملايين ليرة بحسب تقدير الأمين العام لوزارة الداخلية. انظر: إحسان القواص الأمين عام لوزارة الداخلية، الجلسة الأولى في 27 أيار 1957، ص 26-27.

(37) محمد جمال باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول 2008** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009)، ص 30.

2- مشكلة «الأسماء المستعارة» في الجيش وسياسات «التعريب» في مرحلة الشيشكليّ

نشأت مشكلة «الأسماء المستعارة» في الجيش جراء رفع عديده في الأعوام 1948 - 1950 من نحو 7 آلاف رجلٍ قبل اندلاع الحرب العربيّة - الإسرائيليّة الأولى في 15 أيّار/مايو 1948 إلى نحو 14 ألف رجل بعد اندلاعها[38]، وإعادة قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم العناصر التي سرّحها وزير الدفاع السابق أحمد الشراباتي، بدعوى خفض النفقات في الظاهر، وتكبير حجم الجيش بتجنيد ثلاثة جنودٍ عازبين مقابل جندي واحد متزوج، بينما لم تكن تخلو من مرام إثنيةٍ «تعريبيّةٍ» في الباطن للتخلص من هيمنة التركيبة الإثنية الأقلّويّة التي شكلَ الفرنسيون وحدات «جيش الشرق» على أساسها، حيث قام قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم، باستدعاء الجنود وصف الضباط والضباط كافة الذين سرّحهم الشراباتي إلى الخدمة بعد اندلاع الحرب، وتزامن ذلك مع ضرورات الحرب، وفرض قانون الخدمة الإلزاميّة، وتخصيص 10 ملايين ليرة سورية لتغطية نفقات الملتحقين الجدد بالجيش[39].

لكنّ العقيد أديب الشيشكلي، نائب رئيس هيئة الأركان والسيد الفعليّ للجيش (مع أن أصوله الإثنية كرديّة متعرّبة وأصوله السياسية قوميّة سوريّة بمعنى ارتباطها بالحزب السوري القومي الاجتماعي)، أضاف إلى سياسة الشراباتي «التعريبيّة» السابقة «المقنّعة» سياسةً «تسنينيّةً»، في ما يمكن وصفه بـ«سياسة تسنين الجيش» وتعريبه للتخلص من سيطرة صفّ الضباط (النقباء) المسيحيّين على دوائر الماليّة في وحدات الجيش، ولضرب نفوذ الكتل العسكريّة الكرديّة والجركسيّة والعلويّة والدرزيّة الموروثة من تركيبة جيش الشرق الفرنسي الذي كان يميّزه خريجو الكليّة الحربيّة بحمص في مجالهم التداولي مع فجر الجلاء الفرنسي التام عن سورية باسم «الجيش الفرنسي»[40].

(38) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج2، ص 766.

(39) أحمد الشراباتي وزير الدفاع، «مداولات موازنة الدفاع الوطني، الجلسة الثانية في 4 كانون الثاني 1948،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 23 (20 أيار/مايو 1948)، ص 486-487. وعن قيام الزعيم باستدعاء الجنود وصف الضباط والضباط انظر: الحوراني، ج2، ص 771.

(40) شكّلت هذه السياسة «المخفيّة» موضوع حوار مطوّل بين الباحث وأحمد عبد الكريم، أحد أبرز الضباط المعاونين للشيشكلي من الذين يعتبرون في عداد حلقته الضيقة في تموز/يوليو بالقاهرة 2002، وتوبع النقاش في عام 2010 في كلٍّ من القاهرة ودمشق.

طبّق الشيشكلي هذه السياسة «الخفيّة» على مستوى الجيش بشكلٍ انتقائيٍّ وفق أولويّات التخلص ممن يمكن أن يؤلف مراكز قوى في طريقَ صعوده، وخطته في السيطرة على الجيش والدولة، وغطّاها على المستوى الظاهر بسياسةٍ «تعريبيّةٍ» ديماغوجيّةٍ للأسماء الأجنبيّة وغير العربيّة، في إطار منهج الوطنيّة الاقتصاديّة، لتكريس شرعيّته الأيديولوجية القوميّة العربيّة. لكنّه قام في أواخر عهده بمحاولة توجيه ضربةٍ شاملةٍ تتخطى حدود التخلص الانتقائيّ والموضعيّ بتسريح عددٍ كبيرٍ من «النقباء» الذين كان أغلبيّتهم من المسيحيّين المسيطرين على دوائر الماليّة في الوحدات والعلويّين والمرشديين والأكراد والدروز... الخ، لكن المدّة القصيرة لحكمه لم تمهله لإكمال مشروعه[41].

تمثّلت مشكلة الأسماء المستعارة في الأصل في استيعاب الجيش السوري بعد اندلاع حرب فلسطين مئاتٍ من الجنود الأكراد المهاجرين في الأصل من المناطق الكرديّة التركيّة شمال خط سكة الحديد، بحكم تطبيق مبدأ التجنيد الإلزاميّ. وكان معظم هؤلاء ممن حصلوا على بطاقات هويّةٍ شخصيّةٍ سوريّةٍ بـ «طريقةٍ غير شرعيّة»، وتمّ «تسجيلهم» في قيد السجلّ المدني من باب تسجيل «المكتومين»[42]. وشمل ذلك من أعادهم الزعيم إلى الخدمة بعد تسريحهم، وبعض المتطوعين الأكراد المقاتلين في «الفوج الكردي» من أفواج «جيش الإنقاذ» في حرب فلسطين، الذين تم استيعابهم في الجيش السوري[43]، بأنهم

(41) قبل سقوطه بأيام كان مجلس النواب يناقش في 22 شباط/ فبراير 1954 مشروع قانونٍ محالًا إليه يقضي بتطبيق المادة التي تجيز تسريح أي موظف من دون قبول أيّ طعنٍ على الضباط والنقباء المحترفين في الجيش، لكنه لم ينشر قط في الجريدة الرسميّة بسبب سقوط الشيشكلي. وكان مشروع القانون تغطيةً لقرار الشيشكلي في شأن طرد عدد من النقباء من الجيش. انظر: «الجلسة الثامنة عشرة في 23 آذار 1954،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 15 (15 نيسان/ أبريل 1954)، ص 435.

(42) أصدرت الحكومة قانون الخدمة الإلزاميّة لكل سوري بلغ التاسعة عشرة في آذار/ مارس من كل سنة، أو أن يدفع بدلًا قدره ألف ليرة سورية لإعفائه من الخدمة، ولا يقبل البدل في حالات النفير الخاص أو العام، وفي حالة الحرب يعتبر جميع السكّان الذين تقع أعمارهم بين السابعة عشرة والستين ملزمين الخدمة. انظر: «قانون رقم 365 تاريخ 15 كانون الأول 1947 بخدمة العلم،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 55 (24 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، ص 2259-2260.

(43) قاد أفواج جيش الإنقاذ السوريّة ضباط سوريون كان الشيشكلي نفسه من أبرزهم وأهمّهم، وكان في عداد هذه الأفواج متطوعون أكراد وعلويون ودروز، حملت أفواجهم فعليًا في المجال التداولي الداخلي العسكري أسماء «الفوج العلويّ»، و«الفوج الكرديّ»، و«فوج جبل العرب»، وقاتلوا =

قد حصلوا على بطاقات الهويّة بأسماء مستعارةٍ. ونتج من سياسة التوسع في رفع عديد الجيش «العامل»، أن ازداد خلال عامي 1949 و1950 أربعة أمثال ما كان عليه قبل ذلك[44].

3- خوف الشيشكلي من الأكراد وشبح ثورة كردية يدعمها السوفيات

استصدر الشيشكلي في سياق سياسته «الخفيّة» في «تعريب» الجيش و«تسنينه» المرسوم التشريعي رقم 85، تاريخ 12 آذار/ مارس 1950 الذي خصّ «الأفراد الذين انتسبوا إلى الخدمة العسكريّة بأسماء مستعارةٍ بالتصريح عن حقيقة هويّاتهم»، وإمهالهم ثلاثة أشهر لتقديم «تذكرة الهويّة المدنيّة الحقيقيّة»، تحت طائلة الطرد من الخدمة فورًا»[45]. وشكّل ذلك أساس الفكرة اللاحقة التي تبنّتها حكومة ناظم القدسي في أواخر عام 1950، وهي إجراء إحصاء عام يقوم على أساس التوثق من مدى صحّة بطاقات الهويّة[46].

كان هذا القرار موجّهًا بصورةٍ أساسيةٍ من الناحية الوظيفيّة ضد الأكراد تحت عنوان «التعريب». وكان مرتبطًا من ناحية استهداف الأكراد بهذا القدر أو ذاك بعلاقات الشيشكلي اللولبيّة بوكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركية التي أثارت بشكلٍ دهاليزيٍّ في آذار/ مارس 1950 حملة استنفارٍ أمنيّةً لتطويق «الاستخدام» السوفياتيّ للأكراد على مستوى إقليمي، إذ نشرت الوكالة أن السوفيات يدربون الأكراد بالقرب من الحدود التركيّة - الإيرانية «تأهبًا لثورةٍ كرديّةٍ على تركيا وإيران والعراق وسورية عند نشوب حربٍ ثالثةٍ» على خلفية توتّر العلاقات السوفياتيّة - التركيّة بسبب ادّعاء موسكو أن سماح أنقرة

= في فلسطين، ثمّ تمّ إدماج كثير من عناصرها، ومن عناصر الأفواج الأخرى في الجيش. وانفرد معظم الأكراد بالقتال في «الفوج الكردي» بقيادة النقشبندي، انظر: عارف العارف، النكبة (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1956)، ص 102.

(44) انظر: ناظم القدسي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، «الجلسة الثانية في 4 كانون الثاني 1951،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (26 تموز/ يوليو 1951)، ص 918.

(45) «مرسوم رقم (85)، تاريخ 12 آذار 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 16 (13 آذار/ مارس 1950)، ص 1084، و«مرسوم رقم (85) تاريخ 12 آذار 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 16 (13 آذار/ مارس 1950)، ص 1084.

(46) «مشروع قانون إحصاء السكّان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في 19 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (26 تموز/ يوليو 1951)، ص 655.

للأسطول الأميركي بالدخول إلى بحر مرمرة مخالف لاتفاقيّة المضائق، وهذا يؤدي إلى تحويل تركيا «مستعمرةٍ أميركيةٍ»[47]. وتطوّر الأمر في عام 1951 إلى تصنيف البارزاني باعتباره «أداةً في يد السوفيات»، وقدّر مستشار الأمن القومي الأميركي في هذا السياق أن «السوفيات وعدوا الأكراد بدعم مطالبتهم بالحكم الذاتي في العراق»[48].

يضاف إلى ذلك أنّ سياسة الشيشكلي ضد الأكراد كانت مدفوعةً بهاجس آخر، وهو أنّهم تحوّلوا إلى أحد موائل الحركة الشيوعيّة السوريّة الناهضة التي تولّى مناهضتها وتفكيكها، والتي ظهر فيها «حي الأكراد»، أحد الأحياء الكثيفة سكانيًا في دمشق، وكأنه غدا حيًّا «شيوعيًّا» حيث يشكل تحالف علي آغا زلفو - خالد بكداش عنوانه اللافت[49]. وكان اتّهام الشيوعيين في هذه الشهور القلقة في تاريخ سوريّة بعمليّاتٍ إرهابيّةٍ ضدّ السفارة الأميركية في دمشق شائعًا لدى أجهزة المكتب الثاني على خلفيّة مساهمة الشيوعيين السوريين القويّة في التظاهرات المعادية لمشروع منظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط ضد السوفيات[50]. وتمثّل مكمن الخطر الكردي، بل والكردي - المسيحي الذي استشعره الشيشكلي في الجزيرة السورية، حيث كان ينظر إليها بوصفها تضم مجموعةً كبيرةً مقلقةً من «الأقليّات» الكرديّة والمسيحيّة غير «الموثوقة»[51]، وأصدر الشيشكلي في هذا السياق مرسومًا تشريعيًّا للحيلولة دون تسرب «ملكيّة» الأراضي في المناطق الحدوديّة، ولا سيما في الجزيرة «إلى أشخاص

---

(47) وفق حديث أحد أركان السفارة الأميركية في تركيا للسفير السوري عادل أرسلان، فإن هذا الركن أعلم السفير بإنشاء الروس مراكز التدريب هذه. ونقل أرسلان هذه المعلومات إلى حكومته من منطلق أنه «لا يشك في صحتها»، وأنه كان شائعًا أن هناك «حركة كردية تؤيدها روسية». انظر: «يومية 1 نيسان 1950،» في: شكيب أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، ج2، ص 981. وعن موضوع المضائق راجع «يومية 22 نيسان 1950،» ص 994.

(48) وَرَدَ في: جوناثان راندل، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1999)، ص 179.

(49) Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies (New York and Canada: Routledge, 2009).

(50) انظر مع خبر اتجاه الحكومة لاتهام الشيوعيين برمي قنبلةٍ على حديقة السفارة الأميركيّة في دمشق، في: «يومية 19 نيسان 1950،» في: أرسلان، ج2، ص 992.

(51) أمين أبو عساف، ذكرياتي (دمشق: [د. ن.]، 1996)، ص 378.

غير مرغوب في ملكيتهم لها مباشرةً أو بواسطة أسماء مستعارة»، واعتبر «كلّ عقدٍ يجري باسم مستعارٍ للتملص من شروط القانون باطلًا»[52].

بهذا الشكل كانت إحدى وظائف قرار الشيشكلي ضدّ الجنود الأكراد مرتبطًا بوظيفته في «مكافحة الشيوعيّة». وتمكّن الحزب الشيوعي السوري في الفترة الفاصلة بين انحلال جمعية «خويبون» في أواخر عام 1945، وتأسيس أوّل حزب كرديٍّ سوريٍّ جديدٍ في عام 1957 من جذب الشبان الأكراد إليه، وملء الفراغ السياسي، بحيث غدا الوسط الكردي أحد أهم أوساط نفوذ الحزب. وجعل ذلك الأكراد في المنظور الأمنيّ لأجهزة الشيشكلي وعلاقاتها اللولبيّة مع الأجهزة الأميركية في حربها «المقدّسة» ضدّ «الخطر الشيوعي» مشبوهين بتهمة «المؤامرة الشيوعيّة». أحدث هذا القرار رجّةً في الجيش، فامتنع كثير من العسكريّن المحترفين من تقديم هذه الوثائق، متذرّعين بعدم سماعهم بهذا المرسوم[53].

تمّ توطين وتجنيس من بقي حيًا من المقاتلين «البوسنيّين» المئة في الجزيرة[54]، كما مُنحت الجنسيّة السوريّة إلى المئات من المتطوعين المغاربة

(52) أصدر الشيشكلي في 3 نيسان/ أبريل 1952 عندما سيطر على الحكم المرسوم التشريعي 193 بإيقاف المعاملات كافة المتعلقة بملكيات العقارات الواقعة في مناطق الحدود إلا برخصة مسبقة تصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية «للحيلولة دون تسرب الأراضي والعقارات السوريّة الكائنة في تلك المناطق المذكورة. ونصّ القانون على منع «إنشاء أو نقل أي حق عيني من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، وكذا استئجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لاستثمارها زراعيًا لمدّةٍ تزيد على ثلاث سنوات»، إلا برخصةٍ مسبقةٍ تصدر بمرسوم من رئيس الدولة بناء على اقتراح وزير العدل، بعد موافقة وزارة الدفاع الوطني». وتضمنت الإجراءات الأولية لطلب الرخصة أن يقوم «المحافظ على مسؤوليته بإجراء تحقيق بجميع الطرق لمعرفة الغاية الحقيقية من إجراء المعاملة المطلوبة، وفي ما إذا كانت تخفي». انظر: «الأراضي السوريّة للسوريين وحدهم،» الشباب، 6/ 4/ 1952. وعن إيقاف المعاملات المتعلقة بملكية العقارات، انظر: جريدة الشباب، 10نيسان/ أبريل 1952. ثم أصدرت الحكومة بناء على اقتراح وزارة الدفاع مرسومًا يمنع بيع الأراضي في المناطق الحدودية كلها بما فيها الجزيرة إلا بإذن من وزارة الدفاع. انظر: «الجلسة التاسعة في 3 نيسان 1956،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 46 (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، ص 384-385.

(53) «مداولات الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب السوري في 9 نيسان 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (4 تموز/ يوليو 1957)، ص 439-440.

(54) سمحت الحكومة لمديرية أملاك الدولة بتخصيص أراضي قرى تل عمران وتل عصافير وتل عطا شوام رفاه وتل الشمة المسجلة باسم مجلس إسكان الأشوريين لـ«اللاجئين اليوغوسلافيين المقيمين في سورية للإقامة في هذه الأراضي والعمل فيها. انظر: «مرسوم رقم 1572 تاريخ 15 تموز 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 35 (12 آب/ أغسطس 1948)، ص 1586.

في جيش الإنقاذ[55]. أما المتطوّعون الأكراد الذين أدخلوا في فخّ «الإحراج» بين الخدمة الوطنية، وحقيقة وثائقهم «الملفّقة»، فكانت محنتهم كبيرةً، ولم يفكّر أحد بحلّها في إطار الوطنيّة السوريّة. وظّلت مشكلتهم قائمةً حتى عام 1957، حين أمهلوا مدّة سنةٍ للتصريح بحقيقة «هوياتّهم»، لكن الوحدة مع مصر تمّت في 22 شباط/ فبراير 1958 قبل نهاية المدّة المذكورة، فأضيفت هذه القضيّة إلى مشاكل الجيش إبان فترة الوحدة[56].

رابعًا: طفرة الهجرة في الخمسينيّات (1953 - 1963)

1- من ديار بكر إلى الجزيرة: «حمّى القطن» والحصاد

أخذ دخول المجتمع السكاني في مرحلة النمو السكاني السريع (مرحلة التحول الديموغرافي التي تلي مرحلة التوازن التقليدي بين الولادات والوفيات)، بالتسارع منذ الأربعينيات بفضل تقدم الخدمات التعليمية والصحية والسيطرة النسبية على بعض الأوبئة، أو الحدّ من تأثيرها، وبرزت نتائج هذا التحول في نمو عدد سكان سورية خلال الأعوام 1947 - 1960 بما يعادل مرةً ونصف المرة هذا العدد بالقياس على عام 1947، بينما استغرق تضاعفه خلال النصف الأول من القرن العشرين نحو أربعين عامًا. وبذلك كان مقدار الزيادة السكانية المحققة خلال 13 سنةً فقط (1947 - 1963) يعادل

= وعن عدد اللاجئين البوسنيين انظر: «يوميّة 16 آذار 1949،» في: أرسلان، ج2، ص 798.

(55) في 28 / 9/ 1948 قبل في الجنسيّة السوريّة نحو 745 جنديًا من بلدان المغرب العربي، وكان معظمهم من تونس (300) وليبيا (برقة وطرابلس - 313) علاوة على القوقاز (48)، بينما كانت قلّة منهم من الجزائريين. وكان الجنود المغاربة قد امتنعوا عن تنفيذ أوامر قادتهم في عدوان 29 أيار/ مايو 1945 «وتركوا صفوف الفرنسيين، وانحازوا إلى صفوف السوريين»، و«بقي هؤلاء المغاربة مستخدمين في الجيش السوري». انظر: «من مذاكرات الجلسة 55 في 23 كانون الأول 1948،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 55 (23 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، ص 4-5.

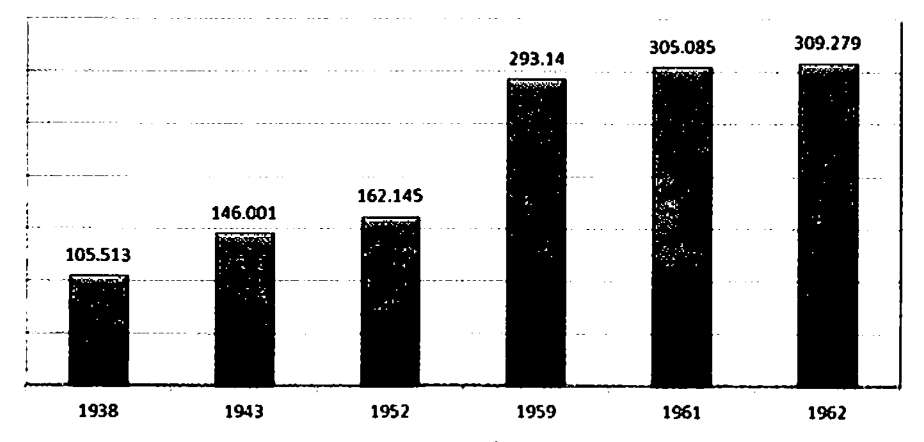
(56) امتنع كثير من العسكريين عن تقديم هذه الوثائق، متذرّعين بعدم سماعهم بهذا المرسوم (1957)، ما دفع مجلس النواب في 9 نيسان/ أبريل 1957 إلى إقرار مشروع قانون يعطي مهلة سنة واحدة للعسكريين الموجودين حاليًا في الخدمة، والمسرحين الذين انتسبوا إلى الخدمة بأسماء مستعارة للتصريح عن حقيقة وضعهم، وتقديم صورة عن قيد النفوس الحقيقي. انظر: «الجلسة الرابعة عشرة في 9 نيسان 1975،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (4 تموز/ يوليو 1957)، ص 439-440.

تقريبًا مقدارها خلال أربعين عامًا (1905–1947)[57].

ستكون حصة الجزيرة في ارتفاع عدد السكان هي الأكبر قياسًا على سائر المحافظات السورية الأخرى خلال الأعوام 1952 – 1963، إذ سيتضاعف حجمها السكّاني تقريبًا خلال هذه الأعوام مرتفعًا من 162145 نسمة في عام 1952 إلى 293140 نسمة في عام 1959، ثم سيقفز هذا العدد إلى 316083 نسمة في عام 1963، بمعدّل نموٍ غير مسبوقٍ قدره 6,3 في المئة خلال تلك الأعوام[58]، بينما كان معدل النموّ السكاني العام يقارب في تلك الفترة 3,7 في المئة[59]. وهذا ما يُبيّنه الشكل التالي:

الشكل (1-12)

سكان الجزيرة (1938–1962) وفق السجل المدني السوري



المصدر: بيانات السجل المدني السوري في أعداد مختلفة للمجموعة الإحصائية السورية والبيانات الحكومية.

يعود هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني إلى عامل الهجرة الخارجية (الداخلة) أكثر مما يعود إلى معدل الزيادة الطبيعية. وعلى مستوى دور عامل الهجرة الخارجيّة (الداخلة) في رفع معدّل النمو السكّاني كانت ديار بكر

(57) باروت [وآخرون]، حالة سكان سورية، ص 62–63.

(58) استنادًا إلى بيانات قيادة قوى الأمن الداخلي ومديرية الأمن العام في: تقرير عن حالة الأمن عام 1963 (دمشق: مطبعة الجريدة الرسميّة، 1963)، ص 23.

(59) باروت [وآخرون]، حالة سكان سورية، ص 63.

المصدر الأساس لهذه الموجات، إذ تضخّمت ديار بكر في الخمسينيّات سكّانيًا بشكلٍ كبيرٍ نتيجة تدفق الهجرة الداخليّة «الدرسيميّة» الكبيرة إليها، التي سمحت السلطات التركيّة لها بالعودة إلى موطنها، لكنها عادت إلى قرى مهدّمة، وأراض زراعيّةٍ متدهورةٍ[60]. ولهذا اضطرّ كثيرون من الدرسيميّين «العائدين» إلى الانضمام إلى مئات الآلاف من الفلّاحين الأكراد الذين تركوا أراضيهم نتيجة استخدام المكننة الزراعيّة في الخمسينيّات، وتجمّعوا حول ديار بكر، وهكذا تزايد عدد سكان ديار بكر بشكلٍ هائلٍ خلال عقدين ونيّف من 30 ألفًا في الثلاثينيّات إلى نحو 65 ألفًا في عام 1956[61].

دخلت تركيا في الخمسينيّات مثل سوريّة في مرحلة ثورتها الزراعيّة، عصر التوسع الهائل في مكننة الزراعة ورسْملتها، بفضل استفادتها من مشروع «مارشال» الذي أدّى إلى رفع عدد الجرّارات لديها من 1750 جرّارًا في عام 1948 إلى 10 آلاف جرّار في عام 1950، وبحلول عام 1953 ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف جرّارٍ، ثمّ في عام 1954 إلى 40 ألف جرّار[62]، وأدى ذلك إلى تقليص الطلب على اليد العاملة في مرحلة الفيض السكاني في ولاية ديار بكر، بينما كانت الثورة الزراعيّة في الجزيرة السوريّة قد أدّت إلى تقليص عدد الفلاحين التقليديّين الذين يستخدمون «الفدّان»، لكنّها زادت الطلب على اليد العاملة الزراعيّة بحكم النقص الكبير في الجزيرة.

في النصف الأول من الخمسينيّات كان جزء من الدرسيميّين المتجمعين حول ديار بكر، والآلاف من أبناء العشائر المليّة والهويركيّة والكيكيّة والدقوريّة

---

(60) كانت الحكومة التركيّة قد رفعت حالة الأحكام العرفية في نهاية عام 1946 عن درسيم - تونجلي، وسمحت بدءًا من هذا العام للمهجّرين بالعودة إلى قراهم. انظر: إبراهيم رزقانة، **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي: العالم الإسلامي غير العربي، تركيا** (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، [د. ت.])، ص 14.

لكن عودة المهجّرين الأكراد من منافيهم في غرب الأناضول إلى أراضيهم البائرة لم ترتفع إلا بعد عام 1950 في أثر تولّي الحزب الديمقراطي السلطة. وحين عاد هؤلاء المنكوبون إلى أراضيهم لم يكن فيها سوى جباة الضرائب والجندرمة إذ كانت القرى مخرّبةً والأراضي الزراعيّة متدهورة بحيث عاش السكّان العائدون على رعي الماعز، ولم يكن فيها أي مستوصفٍ أو مدرسةٍ أو طريقٍ معبّدٍ. انظر: الداقوقي، ص 215، ومكدول، ص 328.

(61) مكدول، ص 601.

(62) مكدول، ص 597. وتتوافق هذه الأرقام بدرجةٍ كبيرةٍ مع الأرقام التي وَرَدَت في: رزقانة، ص 45.

والشيتيّة وبينار علي وأطراف بوشهر قد انضمّوا إلى عشائرهم وأقاربهم المستقرين في الجزيرة إما بشكل دائم أو موسميٍّ، وكانت الأعداد الأكبر مؤلّفةً من الهويركيّين والمليّين الذين مثلوا الكتلة البشرية الكرديّة الأكبر على طرفي الحدود، ثم شكّلوا الكتلة البشريّة الكرديّة الأكبر في الجزيرة. ووجدت هذه الجموع فرص عمل سانحةً ومغريةً لها في الجزيرة في مرحلة دخولها في الثورة الزراعيّة، ونشوء المشروعات الاستثماريّة الكبرى والمتوسطة في الجزيرة، مثل مشروعات شركة معمار باشي في المنجارة، وأراضي أبو راسين، وشركة أصفر ونجّار الكبرى في رأس العين التي مثلت أكبر المشروعات الاستثماريّة في الجزيرة، وارتفاع الطلب على اليد العاملة الزراعيّة و«البستانيّة» (المرتبطة بزراعة القطن) التي كانت أجورها مغريةً، وتصل بالنسبة إلى العائلة «البستانيّة» إلى نحو 23 في المئة من المحصول الإجماليّ[63]. وفي الخلاصة أدّت الثورة الزراعيّة في الجزيرة إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الزراعيّة، بينما كان حصول الفلاحين «الأتراك» على إمكانيّة العمل الزراعيّ في تركيا يمثّل فرصةً و«حظًا» نتيجة فائض اليد العاملة.

في سوريّة اتّبعت حكومة الشيشكلي سياساتٍ سكّانيةً توسعيّةً بهدف رفع معدل النمو السكاني، عبّر عنها منح «وسام الأم المثاليّة» لكل امرأةٍ تنجب أكبر عدد ممكن من الأولاد، وتمنح فيها كل امرأة تنجب أكثر من 16 مولودًا هذا الوسام من الدرجة الممتازة. وكان هذا النموذج يعني حضّ المرأة السورية على استنضاب قابليتها الإنجابية الافتراضية الكامنة في تركيبها الفيزيولوجي بأعلى عددٍ ممكنٍ من المواليد «الأحياء»، وتحويل الخصوبة الفيزيولوجية النظرية إلى خصوبة فعلية[64]. وقد ترافقت هذه السياسات

(63) داود، ص 300.

(64) «مرسوم تشريعي رقم 171 تاريخ 15/ 3/ 1952،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 18 (27 آذار/ مارس 1952)، ص 1493-1494.

قامت سياسة هذا المرسوم على رفع معدّل النمو السكّاني من خلال إحداث «وسام الأسرة السوريّة» في 15 آذار/ مارس 1953، وفق مراتب متعددة (ثلاث درجات ودرجة ممتازة). لكل أم تنجب ما بين 3 و5 إلى 20 طفلًا حيًا. عن موقع ذلك في إطار مراحل التطور الديموغرافي السوري. انظر: باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية**، ص 54-57. وللتوسع في التعرف إلى الفروق بين الخصوبة الفيزيولوجية والخصوبة الفعلية انظر: فاضل الأنصاري، **جغرافية السكان** (دمشق: المطبعة الجديدة، 1986)، ص 190.

مع ازدياد الخدمات الصحيّة، والسيطرة على كثير من الأوبئة نسبيًا، ولا سيما الملاريا التي تقلّص عدد المصابين بها منذ عام 1945[65]، لكن ظلت الإصابات بها في الجزيرة ملازمةً لتاريخ الإنسان «الجزاروي» السوري، فيكاد تاريخ الملاريا أن يكون الوجه الدرامي الآخر لتاريخ إحياء الجزيرة، حيث يندر حتى عام 1950 على الأقل أن نجد شخصًا ما في الجزيرة خاليًا من الإصابة بالملاريا[66].

أما العامل الآخر فتمثل في ارتفاع وتيرة الهجرة الخارجية (الداخلة)، وتضافر مع ارتفاع وتيرة تسجيل المكتومين، بفعل حركة التحضر الطبيعية، وتطبيق قانون تحضير العشائر، وتقييد الهجرة الخارجية (الخارجة) [67] وكان ذلك أكثر وزنًا في رفع معدّل النمو السكّاني من عامل الزيادة الطبيعيّة (وفيات وولادات)، إذ قُدّر عدد من جرى تسجيلهم من المكتومين حتى نيسان/ أبريل 1956 بعشرات الآلاف[68]. ورصد في خلال عامي 1952 و1953 ارتفاع عدد

(65) ساهمت بريطانيا منذ عام 1945 بدعم الحكومة السورية، وأمدّتها بأربعة ملايين حبة دواء لمكافحة الوافدة (الملاريا) بسعر زهيد، ما قضى على الاختناق الدوائي، وأدى إلى انخفاض سعر الحبة من 40 قرشًا إلى 4 قروش، والأهم أن آثار ذلك ظهرت بشكل سريع في انخفاض نسبة الإصابات «من نصف مليون إصابة إلى أقل من خمسين ألف إصابة». انظر: صبري العسلي وزير الداخلية، «الجلسة الثانية (الدورة الاستثنائية السادسة)، في20 آب 1945،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 42 (27 أيلول/ سبتمبر 1945)، ص 23.

(66) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 101.

(67) حظرت الحكومة في عام 1949 الهجرة الخارجيّة، وشكّلت لجنةً لوضع أسسٍ ثابتةٍ لها. وكانت القيود الأشد هي التي فرضت على الهجرة إلى الأرجنتين وبعض البلدان الأميركيّة الأخرى، واستخلصت هذه المعلومة من سؤال نائب صافيتا عبد اللطيف اليونس في: «الجلسة الثالثة والعشرون في 22 نيسان 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 31 (27 تموز/ يوليو 1950)، ص 382-383.

(68) المرسوم التشريعي 124 الخاص بتصنيف العشائر الذي أصدره الشيشكلي في عام 1953. وقدّر أكرم الحوراني عدد أبناء العشائر (في الجزيرة وغيرها) المسجلين في السجل المدني العام حتى نيسان/ أبريل 1956 بعشرات الآلاف. انظر: أكرم الحوراني، «مذاكرات مجلس النواب، الجلسة العشرون في 28 نيسان/ أبريل 1956،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 46 (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، ص 748، و«مرسوم تشريعي رقم (96) تاريخ 30/ 1/ 1952 بتنظيم حيازة أراضي أملاك الدولة، ومرسوم تشريعي رقم (97) بتحويل المصرف الزراعي حق منح مشتري أراضي أملاك الدولة قروضًا موسميّةً لآجال موسميّةٍ قصيرةٍ،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 6 (31 كانون الثاني/ يناير 1952)، ص 509-511. وترابط هذا القانون مع تشجيع سياسات الشيشكلي منذ أوائل عام 1952 «المكتومين» من أبناء العشائر على التسجيل ببيعهم أو تأجيرهم الأراضي لأبناء العشائر بسعر مغرٍ، ضمن سقف الملكيّة بعد مضي شهر على تسجيلهم في دوائر النفوس.

السكّان المسجلين في السجل المدني من 3422626 نسمةً في عام 1952 إلى 3655904 نسمةً في عام 1953، بمعدّل زيادة مرتفع جدًّا قدره 6,8 في المئة. وشكّل تسجيل المكتومين وفي عدادهم المهاجرون، أحد أهمّ عوامل هذه الزيادة. وكان تسجيل المكتومين «الداخليّين» مرتبطًا بسياسة توزيع الأرض، وتحديد حقّ الاستفادة منها بمن يقيّد نفسه في النفوس[69]، وكسب الأصوات المسجّلة في الانتخابات[70]، ونتج من ذلك تراجع عدد «المكتومين»، ما دفع في عام 1954 إلى طرح مشروع قانون بتقليص عدد ممثلي عشائر البدو الرحّل من 9 إلى 6 نواب[71].

2- الجدل البرلماني الساخن: قضية «التسلل» والحملة لتسجيل المكتومين

نتيجة إقبال المهاجرين القدامى أو الجدد على التسجيل للحصول على

(69) راجع: «بيان وزير الماليّة عن حالة البلاد الاقتصاديّة والماليّة، الجلسة الثالثة في 8 كانون الثاني/ يناير 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 11 (4 شباط/ فبراير 1955)، ص 137.

(70) كان تسجيل رؤساء العشائر غير المصنفة باعتبارها عشائر لناخبيهم يجري منذ عام 1947 حين جرى فيه الانتخاب على درجةٍ واحدةٍ على قدم وساق، وكان هؤلاء يقيّدون في السجل المدنيّ. يروي يوسيف نحماني أن الأمير فاعور نقل في عام 1947 المئات من أتباعه في الجولان الذين يعملون في حيفا إلى سورية، وكان يسكنهم الخيام، ويسجلهم في قوائم الناخبين، وأن السلطات البريطانيّة فتحت لهم باب الانتقال إلى سورية على مصراعيه. انظر: يوسيف نحماني، **مذكرات سمسار أراضٍ صهيوني**، جمع وتحرير يوسيف فايتس؛ ترجمة وتقديم وإعداد الياس شوفاني (دمشق: دار الحصاد، 2010)، ص 289.

كما يروي الدكتور لطفي الحاج حسين نائب الجزيرة في عام 1947 أنه كان مضطرًا إلى استقبال ناخبيه الذين يسكن معظمهم البوادي والأرياف، وكان قسم منهم من المكتومين، فعمل على «تهيئة بطاقات شخصية لهم». انظر: أسامة الحاج حسين، إعداد وتنسيق، **محطات في حياة السياسي والشاعر المحامي الدكتور لطفي الحاج حسين نائب الجزيرة السابق** (دمشق: دار الينابيع، 2007)، ص 91.

(71) كان قانون الانتخابات لعام 1949 يعطي ممثلي عشائر البدو الرحل تسعة مقاعد، بحسب أحكام المرسوم التشريعي رقم (82)، تاريخ 12/ 11/ 1949، وطرح فريق من النواب التقدميين تقليص هذا العدد إلى 6 نواب فقط بحكم تسارع وتيرة التحضر في العشائر البدوية. انظر: «الجلسة السابعة والأربعون في 26 تموز 1954،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 52 (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1954)، ص 1212-1217. ورد زعماء العشائر في 12/ 7/ 1954 على ذلك بعقد مؤتمر عشائري «صاخب» في دمشق، انتخبوا فيه لجنة متابعة من بعض زعمائهم للضغط على السلطات لإعادة حصة العشائر إلى ما كانت عليه، مهددين بمقاطعة الانتخابات إن لم تتم إعادة حقوقهم «المسلوبة». انظر: الحوراني، ج2، ص 1654. واضطر مجلس النواب في ضوء ذلك إلى سحب مشروع القانون، وتكريس حصة ممثلي عشائر البدو الرحّل بتسعة نواب. انظر: «الجلسة الثالثة والأربعون في 26 حزيران 1954،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 45 (9 أيلول/ سبتمبر 1954)، ص 1069-1071.

الهويّة، اكتظّت دائرة النفوس في الجزيرة بالطلبات والمراجعين[72]، وارتفعت رشوة الحصول على البطاقة الشخصيّة من 20 – 25 ليرة سورية إلى نحو 200 ليرة[73]، ما دفع بعض النوّاب إلى وصف بعض الموظّفين بأنهم «اتّخذوا من دوائر النفوس وسيلةً للارتزاق غير المشروع»[74]. وبسبب الرشوة كان «باستطاعة أيّ كان الحصول على هويّةٍ بأيّ اسم كان»[75]. وفي هذا الإطار ارتفع عدد سكان الجزيرة المسجّل من 162145 نسمة في عام 1952 إلى 293140 نسمة في عام 1959[76]، بمعدّل زيادةٍ سنويّةٍ قدرها 8,83 في المئة، وهو معدّل مرتفع جدًّا، ولا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار معدل الزيادة الطبيعية المنخفض في تلك الفترة في الجزيرة تحديدًا بسبب تردي الحالة الصحيّة والاجتماعيّة، بينما قدّرت بعض المصادر الكرديّة يومئذٍ عدد من لم يتم تسجيله وتجنيسه بمئة ألف كردي[77].

(72) وصف عبد الرؤوف أبو طوق ذلك بأن «الألسنة تشكو من سوء الحال وطول الانتظار والوقوف على الأقدام ثم الصرف دون نتيجة». انظر: عبد الرؤوف أبو طوق، «الجلسة العاشرة في 5 نيسان 1956،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 46 (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956)، ص 426. كما وصف علي بوظو وضع دوائر الأحوال المدنية في سورية بـ«الازدحام المنقطع النظير، والمئات من الناس يحاولون أن يأخذوا هويّاتهم، ولا يستطيعون لأن السبل أمامهم متعثرة». انظر: علي بوظو، «الجلسة الأولى في 27 أيار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (4 تموز/ يوليو 1957)، ص 25.

(73) علي الدندشي، «الجلسة العاشرة في 10 تشرين الثاني 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (29 آذار/ مارس 1956)، ص 321.

(74) أحمد الحاج يونس، «الجلسة الأولى في 27 أيار/ مايو 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 43 (12 أيلول/ سبتمبر 1957)، ص 28.

«كان الموظفون في منطقة الجزيرة ينتمون في الواقع إلى فئة الموظفين المبعدين إليها نتيجة عقوبات إدارية ومسلكية». انظر: علي بوظو (وزير الداخلية)، «الجلسة العاشرة في 10 تشرين الثاني 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (29 آذار/ مارس 1956)، ص 323.

(75) علي الدندشي، «الجلسة العاشرة في 10 تشرين الثاني 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (29 آذار/ مارس 1956)، ص 321.

(76) عبد الهادي عباس، **الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية** (دمشق: دار اليقظة، 1962)، ص 90.

(77) «هناك أكثر من مئة ألفٍ لم يسجلوا، وأهملت طلبات تجنّسهم منذ سنوات في المستودعات المغبرة في سرايا دمشق القديم. وعلى الرغم من أن الكرد غير سوريين (أجانب) فإنهم مع ذلك يؤدّون الخدمة الإلزاميّة على الحدود الإسرائيلية، ووثيقة الهوية التي كان الجيش يمنحهم إياها لم تكن تمنحهم الحق إلا في التّنقل داخل سوريّة». انظر: نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 127 و139– 140.

وحدثت طردًا مع ارتفاع وتيرة هذه الهجرة من تركيا إلى سورية في منتصف الخمسينيّات أكبر حملة ضغط برلمانيّةٍ لتسجيل المكتومين الأكراد، تصدّرها النواب الأكراد، ولا سيما محمد إسماعيل إبراهيم باشا الذي ينتمي إلى «باشات» العشائر المليّة الذي أثار تقدم آلاف المكتومين بطلبات تسجيل من دون أن يُستجاب لهم[78]. وكان قسم كبير من هؤلاء المكتومين من مهاجري ديار بكر الذين باتوا يعملون في أراضي آل إبراهيم باشا المتعاقدين مع شركة أصفر ونجّار على استثمارها. وقد تدخل نائب دمشق علي بوظو الذي ينحدر من أصولٍ كرديّةٍ، أو ينتمي على وجه الدقّة إلى أكراد حي الأكراد في دمشق ويعتبر سياسيًّا من أقطاب الجناح اليساري في «حزب الشعب»، حيث وصف المهاجرين بمتسلّلين، وبأنهم «من غير المرغوب فيهم» في تركيا[79]، ولحظت المداولات النيابيّة أن ذلك قد أدى إلى «أن سكّان الحدود يحملون عادةً هويتّين، هويّة سوريّة وأخرى تركيّة»[80].

لحظت المداولات البرلمانيّة تدفق موجةٍ كبيرةٍ من «المتسلّلين» الأكراد

(78) تقدّم محمد إسماعيل إبراهيم باشا نائب الحسكة في 8/ 6/ 1955 باقتراح إلى الحكومة بإلغاء عمليّة إحصاء أبناء العشائر الرحل ونصف الرحل التي أجرتها دائرة العشائر، باعتبار أنها اقتصرت على «تسجيل الذين كانوا مسجّلين في سجلات النفوس بالسابق»، والقيام بإحصاء جديد «يقر العفو عن المكتومين ويجري تسجيلهم» باعتبار «أن قسمًا كبيرًا من السكّان ما زال مكتوماً، ولم تقبل مراجعاتهم للتسجيل. انظر: «اقتراح محمد إسماعيل إبراهيم باشا، الجلسة السادسة في 13 حزيران 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 56 (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ص 227.

وفي أوائل كانون الثاني/ يناير 1956 جدد إبراهيم باشا المطالبة بإجراء إحصاء جديد، يحلّ مكان الإحصاء الذي أجرته مديرية العشائر لنفوس العشائر الرحل ونصف الرحل الذين جرى تسجيلهم مرةً ثانيةً في السجلات بينما «الكثير من المكتومين لا تقبل لهم أي مراجعة»، وجدّد إبراهيم باشا المطالبة بـ«العفو عن المكتومين ليجري تسجيلهم بحسب الأصول». انظر: «اقتراح نائب الحسكة محمد إسماعيل إبراهيم باشا، الجلسة الثالثة في 11 كانون الثاني 1956،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 30 (28 حزيران/ يونيو 1956)، ص 104.

وفي آذار/ مارس 1957 طالبت عرائض عدة من أهالي قضاء دجلة في الجزيرة بإجراء إحصاء في الجزيرة، وتسجيلهم في سجلات النفوس السوريّة. انظر: «الجلسة الرابعة عشرة في 9 نيسان 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (4 تموز/ يوليو 1957)، ص 430.

(79) علي بوظو، «الجلسة الأولى في 27 أيار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 43 (12 أيلول/ سبتمبر 1957)، ص 25.

(80) علي الدندشي، «الجلسة العاشرة في 10 تشرين الثاني 1955،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 15 (29 آذار/ مارس 1956)، ص 321.

الأتراك «من غير المرغوب فيهم» يُقدّر عددهم بالآلاف، وتمكّنوا من الحصول على هويّاتٍ سوريّةٍ. وقد صدرت هذه الملاحظة عن نائب دمشق الكردي المتعرب علي بوظو[81]. وتلقّف النواب البعثيّون ذلك، فرفعوا وتيرة التحذير من هذه الهجرة، ومن سيطرة «الأجانب» على أراضي الجزيرة، وقدّر النائب البعثي عبد الكريم زهور عدي أن «الأجانب» ويراد بهم بدرجةٍ أساسيّةٍ الأكراد المهاجرون من تركيّا، تملّكوا «حتى الآن ما يقارب النصف مليون دونم في الجزيرة»، وأن منطقة الجزيرة تعاني وضعًا «خطيرًا جدًّا» بسبب ذلك[82]. وانضمّ إلى هذه الرؤية النائب الكردي أحمد جعفر، لكنه خصّ الملاكين الأكراد الأتراك، وأشار إلى أنه يعرف «أن هناك بعض الرعايا الأتراك يتصرفون بأراضي الدولة المسجّلة، فيدفعون 10 في المئة فقط للدولة، و25 في المئة للفلاح، في حين أنه هو الذي يفلح ويستثمر الأرض، في حين أن الشخص التركيّ يقطن في اسطنبول، أو في أزمير، أو في أضنة»[83].

جرى على خلفيّة بروز هذه المشكلة إقرار مجلس النواب في 18 آذار/ مارس 1957 مشروع قانون الأحوال المدنية الذي أصبح في 2 نيسان/ أبريل 1957 قانونًا. وتضمّن تسجيل الوقائع استنادًا إلى الوثائق المقدمة أو الشهود، واشترط بالشاهد أن يكون قد أتم الثامنة عشرة حين وقوع الواقعة، ويختارهم أصحاب العلاقة من أقربائهم من دون التمييز في الجنس[84]. كان مقررًا أن يجري تطبيق هذا القانون بعد شهر من صدوره، لكن الحكومة لم تؤمن حتى

(81) قال علي بوظو في أيار/ مايو 1957 «كنت منذ أيّام في محافظة الجزيرة، ورأيت أن من جملة ما نكبت به هذه المحافظة الكبيرة الواسعة دائرة الأحوال المدنية، فليس هناك لا سجلات ولا دفاتر، بل بالعكس هناك مجالات لسوء الاستعمال، وإن مئات بل أكاد أقول آلافًا من الأتراك، ومن الأشخاص غير المرغوب فيهم يأتون إليها، ويأخذون هويات سورية بسبب عدم وجود سجلات ودفاتر منظّمة». انظر: علي بوظو، «الجلسة الأولى في 27 أيار 1957،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 43 (12 أيلول/ سبتمبر 1957)، ص 25.

(82) عبد الكريم زهور عدي، «الجلسة العاشرة في 30 كانون الثاني 1956،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 35 (2 آب/ أغسطس 1956)، ص 446.

(83) أحمد جعفر، «الجلسة الثانية في 14 آذار 1957،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 18 (18 نيسان/ أبريل 1957)، ص 45-46.

(84) «قانون تنظيم الأحوال المدنية، الجلسة السابعة في 18 آذار 1957،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 25 (30 أيار/ مايو 1957)، ص 220-235.

أيار/ مايو 1957 المخصصات اللازمة لإجراء مسابقة لتعيين 92 موظفًا كاتبًا للقيام به[85]. كانت «مديرية الأحوال المدنيّة في حالةٍ من الفوضى من ناحية الموظفين ومن ناحية السجلات»، وتشير جداول الانتخابات إلى أنها مليئة بعيوب خطيرة، إذ كانت تضم «أشخاصًا ميتين، بينما الأشخاص الأحياء غير موجودين، وأن الذين بلغوا السن القانونيّة غير موجودين، وأن بعض من لا يحق لهم الانتخاب وُجدت أسماؤهم فيها»[86]، لكن حتى أواخر عام 1957 كانت الحكومة عاجزةً عن تطبيقه بسبب افتقادها جهاز الموظفين.

وقعت في هذه الفترة احتكاكات سوريّة - تركيّة حدوديّة، حيث كانت القوات التركيّة تجتاز الحدود السوريّة في ملاحقتها بعض الأكراد الهاربين من بطشها، وتقوم باعتقالهم داخل الأراضي السوريّة[87]، ويبدو أن ملاحقة القوات التركيّة للأكراد اللاجئين إلى الجزيرة السوريّة ارتبطت في هذه الفترة بذيول اضطرابات عام 1955 التي قامت بها الأقليّات غير التركيّة ضدّ حكومة الحزب الديمقراطيّ، بعد أن كانت هذه الأقليّات قد منحت معظم أصواتها في عام 1950 للحزب الديمقراطيّ[88]. وحاول بعض النواب الأتراك في هذا السياق أن يتجولوا في الجزيرة للاطلاع على حالة الفارّين، لكن السلطات السوريّة منعتهم من ذلك[89].

لم تتراجع الحشود التركيّة عن سورية في عام 1955، ولم تتوقف عن التوغل في الأراضي السوريّة بدعوى ملاحقة المطلوبين من الأكراد إلا بعد تهديد السوفيات لتركيا، فاستجابت هذه «لتهديد موسكو، وسحبت قوّاتها من

(85) «مداولات مجلس النواب، الجلسة الأولى في 27 أيار 1957،» في: الجريدة الرسمية، العدد 43 (12 أيلول/ سبتمبر 1957)، ص 24-25.

(86) علي بوظو، «الجلسة الأولى في 27 أيار 1957،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 43 (12 أيلول/ سبتمبر 1957)، ص 25.

(87) في حزيران/ يونيو 1956 تغلغلت وحدة عسكريّة تركيّة في منطقة الجزيرة، واعتقلت 38 شخصًا. المعلومة مستمدة من: «سؤال عبد اللطيف اليونس، الجلسة التاسعة في 5 تموز 1956،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 35 (2 آب/ أغسطس 1956)، ص 149.

(88) رزقانة، ص 15.

(89) «برقية من عامودا، الجلسة الثالثة عشرة في 18 نيسان 1956،» في: الجريدة الرسمية، العدد 47 (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، ص 470.

الحدود»[90]. وتحت وطأة قضيّة «التسلل» والمشكلات السوريّة - التركيّة حول سياسة الأحلاف، أصدرت الحكومة السورية بناءً على اقتراح وزارة الدفاع مرسومًا يمنع بيع الأراضي في المناطق الحدوديّة إلا بإذن من وزارة الدفاع[91]. وكان ذلك في الواقع متابعةً للمرسوم رقم 193 الذي أصدره الشيشكلي في نيسان/ أبريل 1952 عن «إيقاف كافة المعاملات المتعلقة بملكيّات العقارات الواقعة في مناطق الحدود إلا برخصةٍ مسبقةٍ تصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية» للحيلولة دون تسرب الأراضي والعقارات السوريّة الكائنة في تلك المناطق المذكورة إلى «أشخاصٍ غير مرغوبٍ بملكيّتهم لها مباشرةً، أو بواسطة أسماء مستعارة»، واعتبر «كل عقد يجري باسم مستعارٍ» للتملّص من شروط القانون «باطلًا»[92]. لكـن المرسوم الجديد جـاء أشمل وأكثر تحديدًا لمساحات المناطق الحدوديّة.

3- طرح «تعريب» الأكراد و«صهرهم»

الحقيقة أن الدعوة لـ«تعريب» الأكراد و«صهرهم» في البوتقة «القوميّة العربيّة»، لم تصدر من النواب البعثيين، بل من نائب عفرين أحمد جعفر الشيخ إسماعيل، وهو كردي، في صورة دعوة إلى تنمية المناطق الكرديّة الحدوديّة التي يجهل عدد كبير من سكّانها اللغة العربيّة، ودمجها وطنيًا في بوتقة عمليّة التعريب من منطلق «الوطنيّة». وطالب جعفر بأن يخصّص قسم في الإذاعة يبث «التوجيه القومي الصحيح» باللغة الكرديّة، وبتعليم الأكراد الذين يجهلون اللغة العربيّة وفتح المدارس لهم، وخاطب النواب: «من الواجب عليكم منذ الآن أن

(90) رزقانة، ص 28.

(91) «الجلسة التاسعة في 3 نيسان 1956،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 46 (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، ص 384-385.

(92) نصّ القانون على منع «إنشاء أو نقل أي حق عيني من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، وكذا استئجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لاستثمارها زراعيًا لمدةٍ تزيد على ثلاث سنواتٍ» إلا برخصةٍ مسبقةٍ تصدر بمرسوم من رئيس الدولة بناء على اقتراح وزير العدل بعد موافقة وزارة الدفاع الوطني، وتضمّنت الإجراءات الأوليّة لطلب الرخصة أن يقوم «المحافظ على مسؤوليّته بإجراء تحقيقٍ بجميع الطرق لمعرفة الغاية الحقيقيّة من إجراء المعاملة المطلوبة». انظر: «الأراضي السوريّة للسوريين وحدهم،» ومع: «إيقاف المعاملات المتعلّقة بملكيّة العقارات: تقرير،» الشباب، 10/ 4/ 1952.

تعلّمونا لغتكم وثقافتكم لأن هناك في مناطق الحدود ما يقرب من ربع مليون نسمة يجهلون اللغة العربيّة»، و«لا يمكننا أن نترك أولئك الذين لا يتكلّمون اللغة العربيّة في ذلك الجهل المطبق، وأن ندع الدعاية الضارّة التي ينفق عليها الأجنبي آلاف الليرات لإحداث الانشقاق بين أفراد الوطن الواحد»[93]. وكان جعفر يقصد بالشقاق استغلال الجيش الفرنسي «سذاجة الفلاحين ليأخذهم متطوعين في الجيش المختلط»، ويستغلهم في «إثارة النعرة الطائفيّة والعنصريّة». وتمكن جعفر من أن ينتزع من لجنة الموازنة اعتماد إنشاء أربعين مدرسةً في ريف عفرين بالتعاون مع الأهالي، على أن تدفع الحكومة 150 ألف ليرة سورية لكلّ مدرسة[94].

كان جعفر أحد أركان حركة التحرير العربي التي أسّسها الشيشكلي، وأبدى تجاوبًا متسارعًا مع نمو حركة القومية العربيّة في الخمسينيات ما قبل تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية الذي تشكّلت حلقاته الأولى في عام 1957. وتقدم جعفر في تشرين الأول/ أكتوبر 1957 باقتراح تعيين مدرّس دين يتقن اللغتين الكرديّة والعربيّة بدلًا من المدرّس السابق الذي يدرّس بالتركيّة، وتخصيص حصة في الإذاعة «لتوجيه الإرشادات القوميّة باللغة الكرديّة لأبناء الأكراد، ولا سيما ما تنشره جريدة الوعي عن المذابح الإجرامية التي قام بها الجيش التركيّ في ثورة الشيخ سعيد النورسي (1925)، وما تضمنه حلف بغداد من بنود لإفناء العنصر الكردي». وكان جعفر يشير في ذلك إلى تبريرات نوري السعيد الأمنيّة لإبرام الحلف العراقي – التركيّ في عام 1956 بالتصدي للحركة الكرديّة في شمال العراق. ودعا جعفر إلى «رسم خطّة خمس سنواتٍ تسير عليها جميع الحكومات لصهر هذه الفئات في بوتقة القومية العربيّة، بنشر اللغة العربيّة والحضارة الإسلامية العربيّة»[95].

(93) أحمد جعفر، «الجلسة الرابعة والعشرون في 9 آب 1955،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 1 (5 كانون الثاني/ يناير 1955)، ص 1021.

(94) أحمد جعفر، «الجلسة السابعة والعشرون في 11 آب 1955،» في: الجريدة الرسميّة، العدد 6 (2 شباط/ فبراير 1956)، ص 1102–1103.

(95) أحمد جعفر، «الجلسة الرابعة في 29 تشرين الأول 1957،» في: الجريدة الرسمية، العدد 56 (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1957)، ص 88.

خامسًا: مشكلة «التسلل» والإصلاح الزراعي في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة (1958 - 1961)

1- الفجوة بين عدد السكان السوريين في الجزيرة والسكان المقيمين فيها

حدثت الزيادة الكبيرة في عدد سكان الجزيرة خلال الأعوام 1952-1958، ثم تراجعت إلى معدلات الزيادة الطبيعية خلال الأعوام 1959-1961، فلم يزد عدد سكان الحسكة المسجلين بين عامي 1959 و1961 بمعدّلاتٍ استثنائيّةٍ تخرج عن حدود الزيادة الطبيعية، فقد ارتفع عدد سكان المحافظة بحسب قيود السجل المدني الثابتة وغير المبطلة يومئذ من 293140 نسمة في عام 1959 إلى 305085 نسمة في عام 1961 بزيادةٍ إجماليّةٍ صافيةٍ مسجلة قدرها 12945 نسمة، وبمعدل نمو سكاني منخفض قدره 1,9 في المئة.

الجدول (12-1)

عدد السكان في محافظة الحسكة (الجزيرة) المسجلين في السجل المدني في نهاية الأعوام من 1958-1962

	1958	1959	1960	1961	1962
المحافظة	282655	293140	299534	305085	309279
مركز المحافظة	116818	122859	124859	125728	127287
المالكية	41820	43118	44081	44527	45713
القامشلي	124017	127163	130864	134830	136279

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 1962، ص 41.

في حين قدّرت مصادر المحافظة عدد السكان الفعلي في الجزيرة بنحو 340 ألف نسمة، أي بزيادة قدرها 35 ألف نسمة تقريبًا على العدد المسجّل في قيود السجل المدنيّ[96]، أما الصحف فقدّرتهم بنحو 50 ألف نسمة «تسللوا» خلال فترة الوحدة وحدها من تركيا إلى سورية[97]، في حين قدّرت بعض المصادر الكردية القومية السورية عدد من تقدم بطلب الحصول على

(96) راجع: مكدول، ص 703.

(97) *Bulletin de la Presse arabe* (Damas: Le Bureau des documentations syriennes arabes, 1962).

الجنسيّة السوريّة، وأهمل النظر به بنحو 100 ألف نسمة[98]، وبالتالي كانت الفروقات بين السجل المدني وبين المقيمين بالفعل تنوس بين 35 و100 ألف نسمة، بينما سيكون العدد غير المسجّل الأقرب إلى الواقعية نسبيًّا في ضوء نتائج الإحصاء (الاستثنائي) اللاحق في عام 1962 بحدود 85 ألف نسمة[99]. وقد رصد لنا عادل ميري محافظ الحسكة (الجزيرة) يومئذ موجات التدفق، بأنها كانت تعد بالألوف وليس بالمئات. وكانت الشرطة تسلّم بعض «المتسللين» أو «المهاجرين غير الشرعيّين» بموجب ضبوط إلى القضاء الذي كان يحكم عليهم عادةً بوصفهم «مكتومين» بشهادة المختار وشاهدين آخرين. أما من كان في سن الجنديّة فكان يسلّم نفسه إلى شعبة التجنيد، ويعود بعد 3 سنوات ومعه دفتر خدمة العلم[100]. فقد كان «المتسلّلون» يؤدون بوصفهم «مكتومين» الخدمة الإلزاميّة ويحصلون على بطاقاتٍ عسكريّةٍ بذلك[101].

2- بين الهجرة القسريّة والأمل بالحصول على قطعة أرض: عاملا الهجرة (1959-1961)

تضافر عاملان أساسيان في جذب الهجرة الكرديّة «القسريّة» الجديدة، هما العامل الأمني القمعي التركي الطارد والعامل العربي الجاذب المتمثل بتوزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين بغض النظر عن جنسيّتهم. فمنذ

(98) زازا، ص 139.

(99) محمد جمال باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية- المجاليّة- الاجتماعيّة- المؤسّسيّة حتى عام 2025** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنماني وهيئة تخطيط الدولة، 2007)، ص 402.

استنادًا إلى حسابات البحث لبيانات المجموعة الإحصائية لسنوات 1962-1976، ومقارنتها مع بيانات وزارة الداخلية عن عدد ما يعرف الآن بـ «أجانب الحسكة» (ص 80). وفي عام 1985 تم بتوجيه من رئيس الجمهورية حافظ الأسد تجنيس 29682 منهم بموجب إبراز وثائق من أي نوع تثبت سوريتهم، وتم فتح الباب بشكل واسع أمام عملية التجنيس. ولكن الزيادة الطبيعية كانت كبيرة فيهم، فبلغت 100 ألف نسمة و35 ألف «مكتوم» في نهاية عام 2006 (ص 402-403).

(100) مقابلة شخصية في شباط/ فبراير 2009 مع عادل ميرو محافظ الحسكة إلى حين تولي سعيد السيد مسؤولية المحافظ بدلًا منه لتطبيق قانون الإحصاء الاستثنائي الذي سنتوقف عنده بعد قليل.

(101) زازا، ص 127، وعصمت شريف وانلي، **المسألة الكرديّة في سوريا** (دمشق: لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، 1968)، ص 13.

عام 1959 شرعت الحكومة في بناء القرى النموذجية على أملاكها الخاصة المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي، في كل من وادي الردّ والمناجير وتوزيعها على الفلاحين الفقراء[102]، وعدم اتّباعها أي سياسة تمييز قومي أو لغوي في عمليّة التوزيع، بل أعطيت أولوية الانتفاع للفلاحين الذين يعملون في الأرض، وكان في عدادهم كثير من الفلاحين الأكراد الذين لا يحملون الجنسيّة السوريّة، أو غير المقيّدين في السجل المدني (ممن سيصنّفون لاحقًا في خانة أجانب تركيا) في كثير من القرى مثل «تل جمالة – غور قافيق» و«غور زيارة»[103].

أما العامل الأمني التركي الطارد، فتمثل في اضطرابات أيّار/ مايو 1961. وتعود أصول هذه الاضطرابات إلى آذار/ مارس 1959 حين ارتفعت نداءات القوميين الأتراك المتعصّبين بالانتقام من الأكراد «الأتراك» ردًّا على «مذبحة كركوك» في شمالي العراق، والتي اتهم الأكراد بالقيام بها. وقد تظاهر المثقفون الأكراد ضدّ هذا التحريض، فاعتقل 49 منهم، وكاد رئيس الجمهورية سليمان ديميريل أن يعدم 40 منهم، وكان في عدادهم سعيد الآلجي أحد أبرز مؤسّسي الحزب الديمقراطي الكردستاني لاحقًا، وقد بلغ العسف متضافرًا مع أزمة القحط الشديد ببعض الآغوات الأكراد أنفسهم إلى أن يقودوا في أيار/ مايو 1960 فلاحيهم للاحتجاج ضدّ إهمال الحكومة لهم خلال فترة القحط، فكان جزاؤهم النفي إلى داخل الأناضول، لكن أفرج عنهم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1960 بموجب العفو الصادر عن «لجنة الوحدة القوميّة»، فهاج القوميّون الأكراد، واتّهموا حكومة الحزب الديمقراطي بتشجيع قيام «كردستان جديدة»، فتكيّفت اللجنة مع الضغط، وبسبب الضغط القوميّ سيطر الاتجاه الشوفيني المتشدّد عليها، وانتهجت سياسة التذويب القومي للأكراد، بتغيير أسماء الأماكن الكرديّة إلى أسماء تركيّة، وافتتاح مدارس داخليّة إقليميّة لصهر الأكراد. ولم ينته كانون الثاني/ يناير 1961 إلا وكانت لجنة الوحدة القوميّة قد قامت بعملية «تتريك» لأسماء المحلات

---

(102) كان في عداد ذلك توزيع منازل قريتين نموذجيتين في منطقة المناجير على نحو مئتي عائلة فلاحية ينتمي معظمهما إلى فلاحي محافظة حماة وحمص الفقراء، والعمال الزراعيّين الموسميّين الذين كانوا يعملون في المنطقة، وبعض البدو. انظر: عباس، ص 239.

(103) واتلي، ص 15.

الكرديّة باعتبارها «تسيء إلى الرأي العام، وغير مناسبة لثقافتنا القوميّة، وقيمنا الأخلاقيّة، وعاداتنا وتقاليدنا».

ردًا على ذلك اندلعت في 8 أيار/مايو 1961 تظاهرات احتجاج كرديّة كبيرة وصاخبة في كلٍّ من ماردين وديار بكر وسويرك وبدليس ووان، وكان الشبّان الأكراد يرفعون عاليًا شعارات «لسنا أتراكًا، نحن أكراد، ويجب على الحكومة التركيّة أن تعترف بحقوقنا». وقتل بحسب المصادر الكردية 315 متظاهرًا، وجرح 754[104]. وقد نزح قسم كبير من هؤلاء إلى الجزيرة السوريّة لتجنب الحكم عليهم، كان بينهم «كثير ممن صدرت أحكام بحقهم في بلادهم الأصليّة، فتمكنوا من الهرب واللجوء إلى هذه المنطقة»[105]. والواقع أن موجة الهجرة من ديار بكر إلى الجزيرة السورية استمرت طيلة النصف الأول من الستينيّات طردًا مع العنف التركي[106].

سادسًا: إلغاء قانون الإصلاح الزراعي ومشروع إعادة توزيع الفلاحين

- إلغاء قانون الإصلاح الزراعي وبروز أفكار تهجير الفلاحين ونقلهم إلى الجزيرة

في فترة الانفصال السوري (1961-1963)، انتهجت الحكومة الجديدة التي شكّلها مأمون الكزبري سياسة إعادة النظر الجذريّة بقوانين التأميم والإصلاح الزراعي، فجمّدت الحكومة فعليًا العمل بتطبيق القانون، ولا سيما بعد تسفير الجهاز الفني لمؤسسة الإصلاح الزراعي (356 موظفًا فنيًا ومتخصصًا) إلى

(104) مكدول، ص 604-605.

(105) تصريح سعيد السيد، في: الأيام، 6/ 11/ 1962.

(106) يشير محمد طلب هلال إلى استمرار هذه التدفقات في عام 1963. انظر: الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة، «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية،» (12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963)، ص 50.

أما المعلومة حول تدفقها حتى منتصف الستينيات على الأقل فمستمدة من شهادة عبد المجيد منجونة الذي كان يخدم في «الأمن العام» في تلك الفترة. انظر: مقابلة شخصية مع عبد المجيد منجونة في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2011.

مصر، ولم يوزع خلال ستة أشهر (28 أيلول/ سبتمبر 1961 - 28 آذار/ مارس 1962) على الفلاحين من الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي إلا في أربع قرى فقط.

بدأت عملية استرداد كبار الملاك لمزارعهم وأراضيهم قبل أن يصدر قانون تعديل (إلغاء) قانون الإصلاح الزراعي[107]، ووصلت عملية التفكيك إلى ذروتها في 22 شباط/ فبراير 1962 حين تمّ إلغاء قانون الإصلاح الزراعي تحت اسم تعديله. وكان أخطر ما تضمنه مشروع «التعديل» أو «الإلغاء» هو نصه على «تسلم المالك وأزواجه وأولاده الأراضي» المشمولة بقانون الإصلاح الزراعي «خاليةً من الشواغل في مدّة لا تتجاوز الثلاث سنوات» للأراضي المؤجّرة لمدّة ثلاث سنواتٍ، اعتبارًا من تاريخ القانون الجديد. وأن «على الدولة خلال هذه الفترة أن تؤمّن الأراضي اللازمة لتوزيعها على الفلاحين». ويشمل ذلك 3656 عائلةً فلاحيةً فقيرةً، حصلت على شهادات الحيازة، في 90 قريةً فقط، أو ما يعادل أقل من 3 في المئة من مساحات الأراضي المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي[108]. ولمّا لم تكن وزارة الإصلاح الزراعي قد أجّرت أي أرضٍ لأكثر من سنة يتم تجديدها سنويًّا[109]، فإن التعديل تحوّل إلى حقٍّ

(107) على سبيل المثال تمكن الحاج وهبي الحريري بمساعدة السلطات من استرداد الأراضي التي حازها الفلاحون في قسطون في الغاب. برقية من فلاحي قرية قسطون يطلبون فيها إعادة الأراضي التي كانت بحوزتهم إليهم. انظر: «خلاصة الأوراق والعرائض الواردة إلى مجلس النواب، الجريدة الرسمية، مذاكرات المجلس النيابي والتأسيسي، الجلسة الرابعة في 29 كانون الثاني 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 8 (14 شباط/ فبراير 1962)، ص 181.

(108) «نص مخالفة نواب الكتلة الاشتراكية لتقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجلسة التاسعة في 14 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 8 (14 شباط/ فبراير 1962)، ص 453.

أما الرقم الرسمي الذي قدمته الحكومة لكن بموجب مشروع تعديل القانون، فهو (4613) عائلة فلاحية استفادوا بسندات تمليك، وبلغت استفادتهم الإجمالية (66,719) هكتاراً. انظر: بكري قباني (وزير الإصلاح الزراعي)، «الجلسة الحادية عشرة في 17 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 567.

لكن أكرم الحوراني يحدد نسبة الأراضي التي وزعت على الفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعي بـ(10 في المئة). راجع: أكرم الحوراني، «الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي والنيابي في 8 كانون الثاني 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 6 (1962)، ص 57.

(109) «مداخلة محمد علي عدي في الجلسة التاسعة في 14 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 18 (1962)، ص 471.

قانونيٍّ بإخلاء الفلاحين من أراضيهم. وأدّى تعديل قانون الإصلاح الزراعي وبالأحرى إلغاؤه «إلى نقصان عدد المشمولين بالإصلاح الزراعي من 3245 مالكًا إلى مائة مالك» فقط[110].

أثار ذلك مشكلةً اجتماعيّةً كبيرةً أطلق عليها اسم «تهجير الفلاحين»، وهو التزام الحكومة نقل الفلاحين المستفيدين بالفعل من قانون الإصلاح الزراعي، ويبلغ عددهم 3656 عائلةً خلال ثلاث سنوات إلى أراض أخرى توزعها عليهم الدولة، كي يتم ضمان تسليم الأرض المستولى عليها للملاك «خاليةً من الشواغل». وقد ظهرت الحكومة مطمئنةً في ضوء بياناتها الدفترية إلى إمكان استيعاب أراضي أملاك الدولة المستثمرة لذلك، والمقدرة رسميًّا بـ 710000 هكتار[111]، لكن 600 ألف هكتار من هذه الأراضي كانت مؤجّرةً إلى مستثمرين و110 آلاف هكتار مؤجّرة مع الوعد بالبيع[112]. وهذا هو ما وصفه أكرم الحوراني على وجه التحديد بـ «أسطورة أملاك الدولة»[113] القائمة دفتريًّا وليس واقعيًّا، أو أنها مما تبقى من الأراضي غير القابلة للزراعة.

لم يكن الحوراني مبالغًا، إذ كانت أملاك الدولة الفائضة «أسطورة» دفترية بالفعل، ذلك أنها كانت خاضعة لوضع أيدي أصحاب النفوذ عليها وتحولهم إلى مستأجرين، أو عدم توافر القدرة القانونية «الفعلية» على إخلائهم، ولا سيما حين يكون بعض زعماء العشائر القوية مسيطرًا عليها. وقد ميز ذلك بشكل خاص حالة «وضع اليد» على أراضي الدولة القابلة للزراعة في محافظة الحسكة (الجزيرة)، حيث ازدادت مساحة أراضي الدولة التي وضع أقوياء العشائر ومستثمري المدن أيديهم عليها من 323 ألف هكتار في عام 1947 إلى 1683000 هكتار في عام 1958، سيطر عليها أربعون ملاكًا كبيرًا فقط[114].

---

(110) حنا، مج 2، ص 25.

(111) بكري قباني، «الجلسة الحادية عشرة في 17 شباط 1962،» **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 568.

(112) المصدر نفسه، ص 568.

(113) أكرم الحوراني، «الجلسة الأولى في 8 كانون الثاني 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 6 (1962)، ص 58.

(114) حنا، مج 2، ص 137.

كانت هناك نسبة معينة من الفلاحين منحوا حيازة أراض غير مستصلحة في هذه الأراضي، وغير صالحة بالتالي للاستثمار بسبب التواطؤ بين بيروقراطية الإصلاح الزراعي وكبار الملاك، بينما سمحت فقرات القانون باستردادها منهم بأكثر من ثغرة قانونية تتيح ذلك، مثل اعتبار حدود السند وليس المساحة الحقيقية، والتي تشكل «تهريبًا للأراضي»، فضلًا عن أنها تسمح باسترداد الأرض المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي، والتي تم «تأجيرها» للفلاحين[115].

طرحت الحكومة في سياق استيعاب الفلاحين الذين سيتم «تهجيرهم» من أراضيهم أفكارًا أولى عن سياسة توزيع السكّان[116]، وهي عبارة عن عنوان لنقل الفلاحين الذين جردوا أو سيجردون من حيازاتهم التي حصلوا عليها بموجب الإصلاح الزراعي إلى أراضي الدولة في الجزيرة. وربطت عملية توزيع أراضي الدولة بعملية إعادة «توزيع السكان»، وأبدت الحكومة استعدادها لتنفيذ ذلك بقوة الدرك، وحرص بعض أعضاء المجلس على أن ينتزعوا من الحكومة كلامًا صريحًا على أن الفلاح ملزم الانتقال إلى الأرض التي تحددها له الحكومة. مثّل ذلك بشكلٍ ظاهرٍ ومباشرٍ نائب دمشق عن حزب الشعب رشاد جبري الذي سأل وزيرَ الإصلاح الزراعي: «إذا أمّنت الدولة أرضًا لذلك الفلاح في منطقةٍ تختلف عن المنطقة الموجود فيها، فهل يجبر الفلاح على الذهاب إلى تلك المنطقة؟ أم لا؟»، وقد أجابه وزير الإصلاح الزراعي بأن «الدولة يجب أن تلزمه بالانتقال إليها»[117]. لكن مقاومة عملية إلغاء قانون الإصلاح الزراعي

(115) «مداخلة محمد علي عدي في الجلسة التاسعة في 14 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 471.

(116) تمّت عمليّة ربط توزيع أراضي الدولة بعمليّة إعادة «توزيع السكّان» في مرحلة حكومة الدواليبي (8 كانون الثاني/يناير- 28 آذار/مارس 1962)، وكانت غطاء لعمليّة «تهجير» أو «إخلاء» الفلاحين من الأراضي الموزعة بموجب قانون الإصلاح الزراعي، والذي ألغي في عهد حكومة الدواليبي تحت اسم «تعديله»، ثم أعادت حكومة بشير العظمة (16 نيسان/أبريل- 13 أيلول/سبتمبر 1962) العمل به مع تعديلات طفيفة. وقد ارتبط تفكير حكومة الدواليبي بـ« توطين» الفلاحين الذين سيتم إخلاؤهم من الأرض بدوافع اقتصادية- طبقية بحتة تحت عنوان «إعادة توزيع السكّان» وليس بدوافع وطنية أو قومية. انظر: بكري القباني (وزير الإصلاح الزراعي)، «مذاكرات المجلس النيابي والتأسيسي، الجلسة الحادية عشرة في شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 569.

(117) رشاد جبري وبكري قباني، «الجلسة العاشرة في 15 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 504.

ووقوع انقلاب 28 آذار/ مارس 1962 بعد نحو شهرٍ من إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، حالا دون تطبيق تلك السياسة.

سابعًا: «تهجير الفلاحين» وبروز مشكلة «أجانب تركيا» مقطع «مجهري» لقضية أراضي أبو راسين

1- لعبة سعيد السيد - عبد الباقي نظام الدين

تقدّم مشكلة توزيع أراضي قرية أبو راسين على الفلاحين الأكراد الفقراء في مرحلة الوحدة، ومحاولة طردهم منها بعد وقوع الانفصال بدعوى أنهم «أتراك» وليسوا «سوريين» مقطعًا نموذجيًّا من سياسات الحكومة السورية في المرحلة الأولى من عهد الانفصال السوري (أيلول/ سبتمبر 1961-آذار/ مارس 1962) تجاه الفلاحين. وستطرح في هذا المقطع الأشكال الأولى لبروز ما سيدعى بعد قليل بـ«أجانب تركيا»، وسيكون بطلها القومي العربي الشوفيني وزير الزراعة سعيد السيد في مرحلة ما قبل «إلغاء» قانون الإصلاح الزراعي، هو نفسه بطلها في مرحلة «الإحصاء الاستثنائي».

بالعودة إلى تاريخ هذه القرية التي نشأت في المراحل المبكّرة الأولى من إعمار الجزيرة وبناء الحياة القرويّة فيها، فإنها تقع في أراضي عشيرة بينار علي الكردية التي تقطن في القسم الغربي من القامشلي على بعد 15-30 كيلومترًا منها، وكانت بيوت هذه العشيرة موزعة بين الأراضي السورية والأراضي التركية، غير أن أغلبها غدا بعد ارتفاع وتيرة الهجرة الكردية من تركيا إلى الجزيرة داخل الحدود السورية. وهو ما يفسر أن العدد في القرى في النصف الثاني من الأربعينيات بلغ 3000 بيت أو ما يراوح بين 20 و25 ألف نسمة وفق معدل خصوبة كلية للمرأة يراوح بين 7 - 8 مواليد أحياء في حياتها الإنجابية، وتتوزع هذه القرى بين الأراضي التركية والأراضي السورية. وشهدت أراضي العشيرة في الأربعينيات توسعًا في عمليات الاستصلاح وإدخال المكننة إلى الزراعة والريّ ما أدى إلى ارتفاع إنتاجها. وتعتبر قريتا أبو راسين وجرنة من أهم قراها[118]. وتميّزت الأراضي التي أقيمت عليها القرية» بـ«خصوبتها غير

(118) زكريا، ج2، ص 662.

العادية» بسبب المورد المائي الكبير الذي يوفره «سيل أبو راسين»[119]. وكان عبد الباقي نظام الدين الذي كان من أوائل من وضع أسس مدينة القامشلي في عام 1927 يملك 544 هكتارًا منها تشكّل نحو نصف أراضيه البالغة مساحتها 1037 هكتارًا، وتمثّل «درّة» أملاكه التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي في 20 أيار/ مايو 1959[120]، وفي 11 آب/ أغسطس 1960 تمّ الاستيلاء النهائي على الزائد من أراضي نظام الدين ثم وُزعت على الفلاحين العاملين فيها، بموجب سندات نظامية[121].

كانت محاولة طرد الفلاحين من أراضيهم في قرية أبو راسين إحدى نماذج المؤامرات التي حيكت بين الحكومة وكبار الملاك، ومثلت في الجزيرة نموذجها الأكثر «جلجلةً» بالنظر إلى ما أثارته من صراع، وهي «مؤامرة» نسجتها بالفعل المصالح وتعسفات اعتباطية في تطويع القانون لتلك المصالح، لأن حكومة الكزبري الانتقالية التي كان سعيد السيّد وزيرًا للإصلاح الزراعي فيها، لم تفوّض بإصدار مراسيم تشريعيّة تمسّ قرارات الإصلاح الزراعي والتأميم والمصارف[122]، فتولت مؤامرة السيد - نظام الدين التحايل على ذلك بدعوى أجنبية المنتفعين لزرع أولى الثقوب في تطبيقات الإصلاح الزراعي، ويبدأ الفصل الأهم من القصة بالشكل التالي:

حاول السيّد وزير الإصلاح الزراعي أن يرغم جميع الفلاحين المنتفعين بموجب سنداتٍ من توزيع أراضي قرية «أبو راسين» على إخلاء الأرض، أكانوا «مسجّلين» في الأحوال المدنية أم «مكتومين» (أكرادًا أتراكًا)، بوصفها من أملاك الدولة التي أثبت نظام الدين ما يفيد باستئجارها، وعدم إهمال زراعتها طيلة استئجاره لها من الدولة[123]، وادّعى نظام الدين أن هؤلاء الفلاحين ليسوا

(119) ماكس فون أوبنهايم، من البحر المتوسط إلى الخليج: العراق والخليج، ترجمة محمود كبيبو (لندن: دار الوراق، 2009)، ص 48-49.

(120) الجريدة الرسمية، العدد 31 (4 آب/ أغسطس 1960)، ص 292-293.

(121) الجريدة الرسمية، العدد 32 (11 آب/ أغسطس 1960)، ص 412.

(122) يشير وزير الإصلاح الزراعي بكري قباني إلى أن القرار المتعلق بقرية أبو راسين قد اتخذه الوزير الذي سبقه، ويعني به سعيد السيد. انظر: مداخلة بكري قباني، «مذاكرات المجلس التأسيسي والنيابي في 17 شباط 1962،» في: الجريدة الرسمية، العدد 19 (1962)، ص 569.

(123) قدّم نظام الدين وثيقةً إلى الحكومة تمكّنها من الناحية الشكلية القانونية أن تعتبره بموجب القانون مستأجرًا لها مقابل 3 آلاف ليرة سنويًا. وكان من الوثائق التي قبلتها الحكومة أنه اقترض بوصفه =

«سوريّين» بل «أتراكًا»، ولا يحق لهم التملك بسبب نقص أهليّتهم، وكان المقصود بـ«مكتومين» أنهم أتراك وليسوا سوريين مسجّلين[124]. وأصدر السيّد قرارًا بإعادتها إلى نظام الدين على الرغم من أن قانون الإصلاح الزراعي الذي سنّه عبد الناصر كان ما يزال نافذًا ولم يتم تعديله بعد، لأن حكومة الكزبري انتقاليّة ولم يتم تفويضها إصدار مراسيم تشريعيّة تمسّ قرارات الإصلاح الزراعي والتأميم والمصارف[125].

2- موقف النواب الأكراد

تصدر نواب عفرين الدفاع عن قضية فلاحي أبو راسين، بينما أحجم نواب الجزيرة الذين كان معظمهم من كبار الملاك المشمولين بالإصلاح الزراعي عن ذلك[126]. وبرز من نواب عفرين كل من نوري عارف والمحامي محمد منّان

= مستأجرًا لهذه الأرض مبلغ (40) ألف ليرة سورية من مصرف سورية والمهجر كي يثبّت حقه في استثمار الأرض وعدم هجرانها». انظر: «الجلسة الحادية عشرة في 17 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 519. وبعد أن أخفقت محاولات نظام الدين في استعادة أراضي أبو راسين من الفلاحين توقف عن تسديد القرض، ما دفع مؤسسة الإصلاح الزراعي في وقتٍ قريبٍ لاحقٍ، وتحديدًا في 23/ 9/ 1962 إلى حجز ممتلكاته بما في ذلك الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها، لحساب مصرف سورية والمهجر وقدرها 25 ألف ليرة سورية. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 50 (1962)، ص 8715.

(124) وجد ذلك صداه في موقف النائب محمد نوري عارف (عفرين- حلب) الذي ساءل الحكومة خطيًا عن خرقها ما تعهدت به في بيانها الوزاري من «صيانة حقوق الفلاحين المكتسبة»، حيث يشير إلى أنه لمس شخصيًا «محاولة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الرامية إلى انتزاع هذه الحقوق المكتسبة منهم، وإعادة القرية إلى مالكها السابق السيد عبد الباقي نظام الدين»، وكان عارف يقصد بذلك سعيد السيّد. انظر: «الجلسة الثانية عشرة في 26 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 593.

(125) انظر: مداخلة بكري قباني، «مذاكرات المجلس التأسيسي والنيابي في 17 شباط 1962، في 17 شباط 1962»، في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 569.

(126) في المجلس التأسيسي والنيابي في 5/ 12/ 1961 فاز كلٌ من: محمد رشاد الزوبع (جبور)، خليل إبراهيم باشا (ملية)، كعود حسن الطلاع، زيا ملك إسماعيل (أشوريون- الحسكة)، سليمان علي الأسعد، (جبور- الشدادة)، عبد الرزاق النايف، عبد الرزاق الحسو (طي)، طلعت عبد القادر (كردي)، إلياس نجّار (سريان أروثوذكس- القامشلي)، دحام نايف بك مصطفى باشا (كردي ميران المالكية). انظر: **المجالس التشريعية في الجمهورية العربيّة السوريّة من عام 1919 حتى عام 2000** (دمشق: منشورات مجلس الشعب، [د. ت.])، ص 150-151.

نجح هؤلاء النواب وفق بعض المصادر الكردية بدعم الحكومة على حساب إسقاط قائمة الحزب =

في الدفاع عن هذه القضية، وقيادة الحملة البرلمانية، وكان منّان يعمل مع قادة «البارتي» في الحلقة القانونية للدفاع عن قضايا الأكراد، وتنظيم المذكرات التي تعرض حقوقهم وشكاواهم[127].

حاولت البيروقراطية النيابية المتصلة بدورها بعلاقاتٍ لولبيّةٍ مع «كبار النواب»، أن تحول دون ذلك، وأن تبقي قضايا أبو راسين خارج جدول المداولات[128]، لكن هذا الإجراء لم يستطع أن يحول دون تفجر الجدل حول القضيّة، بل غدا هذا الجدل في شأن قضيّة نظام الدين وفلاحي أبو راسين محور المداولات البرلمانية الساخنة في شباط/ فبراير 1962. وحدث ذلك في سياق بدء مجلس النواب بمناقشة «مشروع قانون تعديل قانون الإصلاح الزراعي» في 14 شباط/ فبراير 1962[129] والذي صدّق عليه مجلس النواب وسط معركةٍ نيابيّةٍ-سياسيّةٍ ضاريةٍ، وغدا في 20 شباط/ فبراير 1962 قانونًا.

برّر بكري قبّاني (وهو محام حلبي) وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الإجراءات المتّخذة سابقًا بأن الفلاحين المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي ليسوا في حقيقتهم سوى متسلّلين «أتراك» تسلّلوا للانتفاع بأراضي الإصلاح. وردّ نائب عفرين محمد منّان على وزير الإصلاح الزراعي بسؤال: «كيف يمكنك يا معالي الوزير أن تحكم على إنسان وبيده شهادة تمليكٍ أنه تركي،

= الديمقراطي الكردي التي كانت مؤلفة من نور الدين ظاظا والشيخ محمد عيسى محمود وحليفهما سعيد إسحق. وشملت عملية تدخل السلطة اعتقال العشرات من وكلاء المرشحين، وفرض الإقامة الإجبارية على بعض قادة الحزب في الجزيرة، انظر: عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983** ([د. م.: د. ن.]، 2000)، ص 59.

بينما نجحت القائمة التي دعمتها السلطة برئاسة طلعت عبد القادر، وهو «أحد أبناء أسرة كردية معروفة من القامشلي ولكنها تعربت تمامًا، وكان رائدًا سابقًا في سلاح الجو في الجيش السوري، وكان في قائمته شيخان من عشيرة طيّ العربيّة هما عبد الرزاق النائف وعبد الرزاق الحسو علاوة على إلياس نجّار. انظر: زازا، ص 140-141.

(127) درويش، ص 61.

(128) تقدّم النائب نوري عارف بثلاثة أسئلة إلى ديوان مجلس النواب، فاعتمد الديوان سؤالين وأهمل السؤال المتعلق بـ«حقوق بعض الفلاحين في ناحية أبو راسين التابعة لمنطقة القامشلي». انظر: نوري عارف، «الجلسة الحادية عشرة في 17 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 519.

(129) في جلسة 29 كانون الثاني 1962 تقدمت الحكومة بمشروع تعديل قانون الإصلاح الزراعي، ولكن هذا المشروع كان في حقيقته إلغاء للإصلاح الزراعي، ولكن لجنة الإصلاح الزراعي أمعنت تعديلًا فيه. انظر: عباس، ص 110.

وهو يمشي بيننا على هذه الأرض ويحمل هويّةً سوريّةً؟ هل تستطيع أن تعطيني تفسيرًا لذلك سوى أن العمليّة كانت عمليّة تحامل؟»[130]. واضطر قباني إلى منع نظام الدين من فلاحة أبو راسين، وإجازة العائلات التسع المكتومة بتسجيل نفسها كي تتمتع قانونيًا بسندات التمليك، بينما كان بقية المنتفعين من غير المكتومين[131]. لكنّ مقاومة فلاحي أبو راسين وامتدادها إلى قرى أخرى كانت قد اشتعلت، ولم يستطع هذا القرار أن يهدّئها في ظل استمرار كبار الملاك بحملات إجلاء الفلاحين.

3- مقاومة الفلاحين: تحالف أبو راسين والقرى الست

نص تعديل/ إلغاء القانون على ألا يشمل الأراضي التي وزعت بالفعل على الفلاحين قبل أن يتم نقلهم إلى أراضٍ أخرى من أملاك الدولة، ولكن الملاكين طوّحوا بهذا «التقييد» عرض الحائط، وخلال الأسابيع الأولى التي تلت تعديل (إلغاء) القانون، تمكن الملاكون بمساعدة قوات الأمن في الحسكة من انتزاع ما يقارب 30 ألف هكتار من الأراضي الموزّعة على الفلاحين[132].

انطلقت المقاومة في الجزيرة من فلاحي قرية أبو راسين الذين منعوا جرّارات عبد الباقي نظام الدين وعبد الرزاق الحسو من حراثة الأراضي، فتدخل الدرك وجوبه بمقاومةٍ عنيفةٍ انضم إليها فلاحو ست قرى مجاورة كان عضو مجلس النواب عبد الرزاق الحسو شيخ عشيرة شمر طيّ يمتلك معظمها، واستخدم فيها الفلاحون العصي والبنادق وقنابل المولوتوف المحلية، بينما أوقع الدرك الإصابةً بتسعة فلاحين[133]، وامتدت المواجهات إلى قرى أخرى، ما شكّل أحد دوافع أو على الأقل أحد مبرّرات القيادة العسكريّة الانفصاليّة للانقلاب على

(130) مداخلة محمد منّان، «الجلسة الحادية عشرة في 17 شباط 1962،» في: الجريدة الرسمية، العدد 19 (1962)، ص 563-564.

(131) مداخلة بكري قباني، «مذاكرات المجلس التأسيسي والنيابي في 17 شباط 1962،» في: الجريدة الرسمية، العدد 19 (1962)، ص 569.

(132) حنا، ج4، ص 697.

عبد الرزاق الحسو هو رئيس عشيرة الراشد التي تعتبر من لواحق عشيرة طيّ في منطقة القامشلي، وتميزت بتحضّرها المبكر. انظر: زكريا، ج2، ص 640.

(133) هي قرى أبو راسين وأبو دويل وجلبارت ودمخية وتل فارس وتل أحمر وقره تبة. انظر: حنا، ج4، ص 679-680.

حكومة الدواليبي في حركة 28 آذار/مارس 1962[134]، واتهامها بـ«طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم، وحملهم على تركها والهجرة منها، ولإعادة سيطرة أنصارهم ومحاسيبهم وأعوانهم، فهدمت بيوت الفلاحين على رؤوسهم وأحالت أراضيهم المزروعة بعرقهم ودموعهم، وجهودهم إلى خراب»[135]. وبهذه الطريقة تمّ تثبيت الفلاحين المنتفعين من توزيع أراضي قرية أبو راسين والقرى الأخرى المتحالفة معها في حيازاتهم. أما نظام الدين فستحجز المؤسسة جميع ممتلكاته بما فيها الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها بسبب توقفه عن سداد قروضه[136]. والواقع أنه كان في حالة إفلاس إلى درجة أنه لم يستطع تسديد 25 ألف ليرة سورية، كما كان قد دخل في صراع ضارٍ مع أقاربه الذين ادعوا

(134) حركة 28 آذار/مارس 1962 هي الحركة الانقلابية الثانية التي قام بها قادة الانفصال، وقد قادها العقيد عبد الكريم النحلاوي وبعض أخصائه من الضباط الصغار المسيطرين على الوحدات فاعتقلوا رؤساء الجمهورية والنواب والحكومة والوزراء وبعض النواب لحسم ازدواجية السلطة ما بين الجيش وحكومة الدواليبي، وتذرع الانقلابيون بأن الحكومة انحرفت عن مبادىء «ثورة 28 أيلول» (أي انقلاب الانفصال). ولكن أسبابها كانت معقدة، ومرتبطة باتصالات سرية مع عبد الناصر لترحيل حكومة الدواليبي، والعودة إلى الوحدة مع مصر لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، ولاحتواء المقاومة الشعبية الناصرية. غير أن تسابق الضباط البعثيين والناصريين على استغلالها لترحيل قادة الانفصال برمتهم أدى إلى وقوع حركة الأول من نيسان/أبريل 1962 في حمص ووقع بعض الضحايا من العسكريين فاجتمع قادة الجيش وعقدوا مؤتمر حمص، وقاموا بإبعاد الضباط الانقلابيين الانفصاليين واعتقلوا الضباط الذين قاموا بحركة حلب، وألّفوا حكومة «تقدمية» جديدة ذات منحى وحدوي برئاسة بشير العظمة لمواصلة مباحثات الوحدة، وإلغاء القوانين التي أقرها مجلس النواب وأصدرها رئيس الجمهورية بخصوص التأميم والإصلاح الزراعي وقانون النقد. وتبدأ هنا مرحلة جديدة في عهد الانفصال تتسم إجراءاتها الداخلية بالتقدمية من ناحية تأميم الشركة الخماسية والمضي بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

(135) هذا ما كانت تعنيه إشارة بيان حركة 28 آذار/مارس 1962 التي قادها عبد الكريم النحلاوي قائد حركة «الانفصال» نفسها: «لقد تمكنت هذه العناصر عن طريق التحكم أن تبعد السلطتين التشريعية والتنفيذية عن مهمتهما الأساسية، كما تمكنت من تعطيل سائر التشريعات والقوانين والأنظمة التى حققت وضمنت مكاسب الفلاحين والعمال، وبقية فئات الشعب، فراحت هذه العناصر تصدر التعليمات والأوامر التى تناقض التشريعات والقوانين، وتعمل على طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم، وحملهم على تركها والهجرة منها، ولإعادة سيطرة أنصارهم ومحاسيبهم وأعوانهم، فهدمت بيوت الفلاحين على رؤوسهم وأحالت أراضيهم المزروعة بعرقهم ودموعهم، وجهودهم إلى خراب». انظر نص البيان في: عبد الكريم زهر الدين، **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية: ما بين 28 أيلول 1961 و8 آذار 1963** (بيروت: [د. ن.]، 1968)، ص 202-207.

(136) في 23/9/1962 صدر قرار عن مؤسسة الإصلاح الزراعي بنزع يد باقي الدين عن جميع الأراضي التي يستثمرها بما في ذلك الأراضي التي يحتفظ بها وكل ما عليها من محاصيل وأدوات ومنشآت لتسديد الديون المترتبة على نظام الدين لمصرف سورية والمهجر وقدرها 25 ألف ليرة سورية. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 50 (1962)، ص 8715.

الملكية في أبو راسين ورفعوا الدعاوى عليه[137].

ثامنًا: الإحصاء الاستثنائي والسياق الاجتماعي- السياسي: تحالف السيد- العظم

1- ترحيل حكومة بشير العظمة

تولت حكومة بشير العظمة التي جرى تألفها بعد «مؤتمر حمص العسكري» الذي عُقد على خلفية إخفاق انقلاب 28 آذار/ مارس 1962 مسؤولية الحكم في الفترة الواقعة بين 17 نيسان/ أبريل -12 أيلول/ سبتمبر 1962. وتعرضت هذه الحكومة بسبب اتجاهاتها الوحدوية التقدمية إلى ضغوط شديدة من السعودية (بسبب تأميمها البنك الأهلي السعودي ورفض عودتها عن قرار تأميمه)، ومن تحالف شركة النفط المتحدة «كونكودريا» (للفوز بعقود استثمار النفط السوري المتدفق في الجزيرة التي رفضت حكومة العظمة منحها لها، وطرحت الاستثمار على مزايدة دولية)، ومن غرفة تجارة دمشق التي تضررت جراء توتر العلاقات السعودية مع حكومة العظمة، ومن كبار الملاك بسبب مضيها بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، في سياق ارتفاع وتيرة التظاهرات الوحدوية التي تحولت إلى فعل يومي جماهيري في جميع المدن والبلدات.

كان من أبرز ما تبنته الحكومة في مجال الإصلاح الزراعي إصدار المرسوم التشريعي رقم 2 في 2 أيار/ مايو 1962 الذي يلغي القانون الذي صدّق عليه مجلس النواب السابق بـ«تعديل» قانون الإصلاح الزراعي، وإعادة العمل بقانون الإصلاح الزراعي لعام 1958 الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر إبان الجمهورية العربية المتحدة، ولكن مع بعض تعديلاتٍ في سقف الملكية[138].

(137) مداخلة بكري قباني، «مذاكرات المجلس التأسيسي والنيابي في 17 شباط 1962،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 19 (1962)، ص 569.

(138) «مرسوم تشريعي رقم (2) تاريخ 2/ 5/ 1962 بإلغاء القانون رقم (3) تاريخ 20/ 2/ 1962، وإعادة العمل بالقانون رقم 161 تاريخ 27 أيلول 1958،» في: **الجريدة الرسمية**، العدد 22 (1962)، ص 3822-3831.

نشرت الأيام تقريرًا ينقد التعديلات وانصب النقد على أنها زادت سقف الملكية زيادة «مفرطة» من (80) هكتارًا أو (800) دونم في القانون (161) لعام 1958 إلى (105-175) هكتار في الأراضي المروية بحسب درجة الرفع، واعتبرت الأراضي المروية بالآبار كالأراضي البعلية. انظر: **الأيام**، 11/ 5/ 1962.

وأثارت «جديّتها» الحازمة في تطبيق القانون «رعب» كبار الملاك المشمولين به الذين ظلوا متشبثين بأمل عدم الاستيلاء على ممتلكاتهم، أو توزيع ما تمّ الاستيلاء عليه على الفلاحين، بعد أن جُمِّدت عمليات الاستيلاء والتوزيع تقريبًا خلال الفترة ما بين وقوع الانفصال وتأليف حكومة العظمة. وعبّر أحمد عبد الكريم وزير الإصلاح الزراعي أمام الفلاحين أن قانون الإصلاح الزراعي وجد لمواصلة تطبيقه، وأن أي «حكومة لا تأخذ بعين الاعتبار ذلك لن تبقى في السلطة»[139]، فتنفس الفلاحون الحائزون الصعداء، وترقب الفلاحون الفقراء الآخرون توزيع الأرض عليهم.

قاد خالد العظم الثالث[140] في هذا السياق المعقد الذي توحدت فيه قوى المال والأعمال و«المئة الكبار» في الشركة «الخماسيّة»، والمتضررون من قانون الإصلاح الزراعي عمليّة الانقلاب السياسي على حكومة العظمة، وتمكن من جمع هذه القوى والعمل على تراصّها خلفه بمباركة سعودية-أميركية تحت شعار إخماد الناصرية، والحيلولة دون عودتها إلى سورية. وفي سياق احتواء حركة الإضرابات والتظاهرات العاصفة التي قادتها الحركة الوحدوية (الناصرية)، ركّز العظم أولويّته على تنفيذ الإحصاء الاستثنائي في الجزيرة، وطرح برنامج «تعريبها» بهدف الحصول على شرعيّةٍ رمزيّة قوميّة للنظام السياسي الانفصالي، ومحاولة توجيه عيون القوى الوحدوية الناصرية إلى «المؤامرات» في الجزيرة.

(139) أحمد عبد الكريم، في: الوحدة، و *Presse* (5-8 mai 1962).

(140) يميّز الباحث بين ثلاث مراحل في تطور خالد العظم، هي مرحلة العظم الأول، وتمتد من بدء انخراطه كوزيرٍ للخارجية في الحياة السياسية في عام 1939 وحتى عام 1950 الذي أرغمت فيه حكومته على الاستقالة، وخلال هذا الدور برزت صورة العظم كرجل دولة تنموي يجمع ما بين مصالح الصناعيين السوريين والشوام عمومًا وبين المصلحة الاقتصادية الوطنية العامة، أما مرحلة العظم الثاني ومدتها أربع سنوات (1954-1957) فترتبط بصورة العظم التنموية التقدمية وتحالفه مع السوفيات ومع القوى الشيوعية في المجتمع والجيش والتي صبغته ببعض ألوان السياسي «الأحمر»، بينما تبدأ مرحلة العظم الثالث مع عودته في العام 1961 إلى سورية، ومساهمته في الشرعنة الدستورية والسياسية لنظام الانفصال، ثم تأليفه آخر حكومات عهد الانفصال. وفي هذه المرحلة تتراجع صورة العظم التقدمية مقابل صورة الملاك المحافظ، وتبرز فيه خصائص الصورة التسلطية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، والتنسيق مع الولايات المتحدة، وجنوحه إلى سياسات شوفينية تجاه الأكراد.

2- مرسوم الإحصاء الاستثنائي وبروز دور سعيد السيد

كان التفكير في موضوع الإحصاء سابقًا لتأليف حكومة العظم[141]. وفي مرحلة التفكير تلك قدرت مصادر المحافظة في حزيران/ يونيو 1962 عدد المتسللين بشكل كبير، وأن عدد السكّان الفعليين في الحسكة قد يصل إلى 340 ألف نسمة، فيما العدد المسجّل في سجلات الأحوال المدنية هو 305 آلاف نسمة[142]، بينما يشير جودي تونجيل إلى أن الحكومة السورية كانت ترى أن نحو 60 في المئة فقط من أكراد سورية هم «سوريون أقحاح»، و«أن الأكراد الآخرين دخلوا إلى سورية خلسةً من تركيا أو العراق بدعم من الاستعمار الأميركي كي يدمروا الهوية العربية للجزيرة، ويكوّنوا دولةً كرديّة»[143].

في فترة تعطل عمل حكومة بشير العظمة في أيامها الأخيرة اتخذت وزارة الداخلية قرار الإحصاء. ولكن حكومة خالد العظم (17 أيلول/ سبتمبر 1962- 7 آذار/ مارس 1963) هي التي نفذته فوريًّا ولما يمض على تربعها في الحكم أكثر من ثلاثة أسابيع بإجراء «إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة»[144].

في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1962 قامت حكومة العظم بعمليّة الإحصاء، وقضى قرار وزارة الداخلية التفصيلي بإنهاء كافة سجلات الأحوال المدنية السابقة المتعلقة بسكان المحافظة، وإجراء إحصاء عام جديد لسكان المحافظة سوريين و«أجانب»، واعتبار السوري هو كل من كان مسجّلًا في قيود الأحوال

---

(141) مقابلة شخصية في شباط/ فبراير 2009 مع عادل ميري محافظ الحسكة في عام 1962.

(142) راجع: مكدول، ص 703.

(143) Tejel, p. 51.

(144) كانت الشعبة السياسية في وزارة الداخلية التي تتبع العميد مطيع السمان رئيس جهاز قوى الأمن الداخلي وراء هذا القرار. وهذا ما يفسر قرار وزير الداخلية في 6 أيلول/ سبتمبر بإصدار التعليمات التنفيذية للإحصاء. وتبع ذلك اتخاذ وزارة التخطيط القرار رقم (57) تاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 1962 بتحديد تاريخ إجراء الإحصاء العام للسكان في محافظة الحسكة في يوم الجمعة 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1962. كانت اللجنة في الظاهر فنية بحتة وكلفت بـ«تنظيم عملية الإحصاء الميدانية». انظر: الجريدة الرسمية، العدد 48 (1962)، ص 8245.

صدر هذا القرار في اللحظة التي كانت فيها حكومة العظمة في وضعية المستقيل، وقبل أربعة أيام من تقديم استقالتها رسميًّا. اتخذت هذه القرارات في الفترة الواقعة بين 3-9 أيلول/ سبتمبر التي لم تجتمع فيها حكومة العظمة إلا لتقديم الاستقالة، ولم تتخذ في هذه الفترة أي قرارات حكومية. انظر: محادثة في 15 تموز/ يوليو 2010 مع أحمد عبد الكريم.

المدنية قبل عام 1945[145]. وارتبط تحديد عام 1945 كسنة أساس في حساب مواطنية السكّان بتقدير الحكومة السوريّة عن أن تدفق الهجرة الجديدة التي حاز أفرادها هويّاتٍ شخصيّةٍ بطرقٍ مختلفةٍ وبمساعدة أقربائهم وعشائرهم قد بدأت في عام 1945، واستقرت على طول الحدود من رأس العين إلى المالكية[146].

كان الهدف هو تحديد موجة الهجرة «غير الشرعيّة»، واستثنائها من السكان تمهيدًا لتهجيرها من الأرض، وحرمانها الاستفادة من أراضي الإصلاح الزراعي. وقد عيّن العظم سعيد السيّد محافظًا على الحسكة (الجزيرة) لتنفيذ هذا الإحصاء وتطبيق برنامج «تعريب» الجزيرة. ولد سعيد السيد في مدينة دير الزور في عام 1911 وانتمى إلى الشباب القومي التقليدي الذي تكوّن وعيه في الثلاثينيات من القرن العشرين، واعتقلته السلطات الإنكليزية بعد دخولها سورية في عام 1941 في سجن «الميّة والميّة» في صيدا، إلى أن أفرج عنه في عام 1944 بعد تأليف حكومة وطنية دستورية في سورية[147]. وسعيد السيّد هو شقيق جلال السيد أحد الأقطاب المؤسسين السابقين لحزب البعث العربي، وأهم ممثّلٍ للتيار القومي الشوفيني فيه. وانسحب من عضويته في عام 1955 بسبب تطور أفكار الحزب الاشتراكية ورفضه الوحدة مع العراق في ظل المعاهدة البريطانية- العراقية[148].

كان لجلال السيد شأن مهم في بناء خلايا الحزب الأولى في الجزيرة في النصف الأول من الخمسينيات[149] وكان يرى أن الإصلاح الزراعي الذي

(145) اعتمدت عمليّة الإحصاء مؤشرًا أساسيًّا في تثبيت الجنسيّة يقوم على اعتبار كلّ من كان مسجّلا في قيود الأحوال المدنية قبل عام 1945 ومقيمًا في سورية منذ ذلك الوقت وحتى إجراء الإحصاء، سوريًّا. وأمهلت وزارة الداخلية كل شخص مسجل في سجل الأحوال المدنية أن يستحصل خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار على صورة عن قيده وقيد عائلته لإبرازها إلى موظفي الإحصاء المزمع إجراؤه في المحافظة كي يتم تثبيت تجنيسه. وكان الهدف من ذلك التمييز بين السكّان السوريين في الحسكة وسكان الحسكة، وحصر سكان الحسكة غير المسجلين في قيود الأحوال المدنية.

(146) مكدول، ص 703.

(147) انظر: مادة سعيد السيد، في: جورج فارس، محرر، من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957 (دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957)، ص 323.

(148) جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار، 1973)، ص 139-140.

(149) من رسالة منير الدرويش للباحث في 5/ 3/ 2012.

أصدره عبد الناصر وطبّقه لم يكن إلا عبارةً عن «سلب أراضي العرب» في «مناطق الجزيرة» «بحجّة الإصلاح الزراعيّ»، «مما جعل النفوذ العربي في الشمال وخاصةً في الجزيرة المحاذية للعراق وتركيا نفوذًا متهدمًا»[150]، ورأى السيد أن يبقى العنصر العربي مسيطرًا على الأرض ليقف في وجه المد الكردي، وإن تعارض ذلك مع المبدأ الاشتراكي[151]. وإثر قيام الانفصال تعاون الشقيقان جلال وسعيد كوزيرين للزراعة وللإصلاح الزراعي في حكومات الانفصال[152]. وفي عهديهما حدثت أولى محاولات تفكيك قانون الإصلاح الزراعي، ومحاولة إعادة الأراضي إلى بعض كبار الملاك، وتهجير الفلاحين منها، والتسبب بمشكلة «فلاحي أبو راسين»، وثورتهم مع فلاحي القرى الست ضد قرار الحكومة إخلائهم من حيازاتهم. وكان سعيد السيد مثل شقيقه جلال قوميًا تقليديًّا شوفينيًّا تختلط لديه العشائرية بالقوميّة، وكان يعرّف نفسه منذ منتصف الخمسينيّات كـ«قومي عربي متطرف»[153]. وجاء تعيين العظم له محافظًا كمن يصبّ الزيت على نار العلاقات المتوتّرة بين«الديريين» و«الجزراويين» والتي ترتد إلى أواسط الثلاثينيّات، إذ تميز معظم الديريّين المقيمين في الجزيرة وفق تقرير محمد طلب هلال باختلاط «القوميّة بالعشائريّة» مع الطائفية الإسلاميّة ضدّ المسيحيين، ووصف طلبة هلال ذلك بـ«كوكتيلٍ قوامه مناهضة الطوائف الأخرى بشكلٍ أو بآخر في الجزيرة، مما يجعل العلاقات غير طيّبة» ويحولهم إلى «بؤرةٍ لنشر النزاع الطائفي»[154].

(150) السيد، ص 258.

(151) منصور سلطان الأطرش، الجيل المدان: سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش، إعداد ريم منصور الأطرش (لندن: دار الريس، 2008)، ص 223.

(152) شغل سعيد السّيد لفترةٍ قصيرةٍ وزارة الإصلاح الزراعي والزراعة في عهد حكومة عزّت النص الانتقاليّة (21كانون الأول/ ديسمبر 1961– 23 كانون الثاني/ يناير 1962) بعد الانفصال، بينما شغل شقيقه جلال السيد منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة في حكومة معروف الدواليبي (22 كانون الأول/ ديسمبر 1961– 27 آذار/ مارس 1962).

(153) انظر: «مادة سعيد السيد،» في: فارس، ص 323.

(154) انظر: الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة، «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية،» (12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963)، ص 143.

3- تجريد 27.5 في المئة من الأكراد من الجنسيّة

تمّ الإحصاء بإشراف لجنة محلية عليا ترأسها سعيد السيّد، وتألّف جهاز الإحصاء من 300 معلم كان أغلبهم من مدينة حلب، وتلقوا دورةً تأهيليةً أشرف عليها نهاد الجابري. وأعلن عن الإحصاء في كافة وسائل الإعلام، وأجيز للمحافظات والسفارات في الخارج تسجيل من هو من أبناء من الجزيرة ومقيم في محافظاتهم أو في مناطق السفارات. لكن هذه البيانات الأخيرة لم تفرغ في السجل النهائي للإحصاء فظلّ الإحصاء ناقصًا[155].

تمخضت عمليّة الإحصاء عن تسجيل 85 ألف «مقيم» في محافظة الحسكة في يوم واحدٍ بصفة «أجانب أتراك»، وهو ما يعادل 27,5 في المئة من سكان المحافظة البالغ يومئذ 309279 نسمة وفق أرقام السجل المدني[156]. ونحو 53,125 في المئة من إجمالي عدد السكان الأكراد في الجزيرة وفق التقديرات الأمنية للعام 1963، والمقدر بـ160 ألف نسمة[157]. وهو ما يعني تحويل الأكراد من أكثريةٍ سكانيةٍ في الجزيرة إلى أقلية كبيرة تعادل 75 ألف نسمة بعد أن كانت تشكل نحو 160 ألف نسمة.

وكان ما لا يقل عن خمس وعشرين ألف نسمة من المجردين من الجنسية يشغلون قرى الشريط الحدودي الأعلى الخصبة مع تركيا حيث كانت وتيرة التحضر والاستقرار لدى الأكراد أسرع من وتيرتها لدى العشائر العربية نصف المتحضرة طيلة الفترة الوقعة بين عشرينيات القرن المنصرم وستينياته. وفي

---

(155) مقابلة في 3/ 1/ 2010 مع عادل ميري في حلب.

(156) باروت [وآخرون]، اتجاهات التطور السكّانية- المجاليّة، ص 402.

استنادًا إلى حسابات البحث لبيانات المجموعة الإحصائية لسنوات 1962-1976، ومقارنتها مع بيانات وزارة الداخلية عن أعداد «أجانب الحسكة» (ص 80). تمّ تحديد عدد من تمّ تجريدهم من الجنسية استنادًا إلى بيانات مديرية الأحوال المدنية في الإدارة المركزية للشؤون المدنية في وزارة الداخلية عام 2007. أما جوردي تيجيل مستندًا إلى بعض التقارير فيحدد العدد بـ120 ألف نسمة يشكلون عشرين في المئة من أكراد سورية، ومن الواضح أن هذه التقارير التي يستند إليها هي مجرد تقديرات غير دقيقة. انظر: Tejel, p. 6.

(157) استنادًا إلى تقديرات طلب هلال في تقريره إلى المؤتمر القطري الأول لحزب البعث في عام 1963. انظر: الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة، «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية،» ص 28.

مطالع الستينيات كانت الصورة وفق الشكل التالي: القرى الكردية تنتشر على طول الشريط الشمالي محاذية للحدود التركية- السورية في محافظة الجزيرة بعمق نحو الجنوب يراوح بين 15 و35 كلم، ومن منطقة رأس العين غربًا حتى حدود منطقة المالكية شرقًا حيث يتكاثف التجمع هذا في الأمكنة الخصبة بحيث يستعصي عليك العثور على جيب صغير في بعض المناطق، وخصوصًا في منطقة المالكية وقبور البيض وعامودا، وكانت أراضي هذه القرى تمثّل أخصب المناطق في الجزيرة وأكثرها أمطارًا حيث تراوح كثافة الأمطار بين 400 و500 مم/ س، بينما كان معظم أبناء العشائر العربية يعيشون في المنطقة الجنوبية من المحافظة حيث لا تتعدى نسبة الأمطار 200 مم/ س. ويفسر محمد طلب هلال ذلك بأنه «يرجع إلى قرب عهد العنصر العربي بالحياة الحضريّة حيث هم في نقلة وترحال»[158].

كان معظم المجرّدين من الأكراد. وجرّد من الجنسيّة السوريّة عدد من كبار السياسيين والعسكريين السوريين مثل عبد الباقي نظام الدين النائب والوزير في حكومات متعددة، وشقيقه اللواء توفيق نظام الدين رئيس هيئة الأركان السوريّة (1955-1957)، كما جرّد عثمان صبري منها[159]، وقد أفقد ذلك عمليّة الإحصاء الصدقيّة وزاد من الشبهات في مدى سلامتها، وصبغها بطابع شوفيني «قومي».

تاسعًا: محاولة تركيب: نشوء فئة عديمي الجنسيّة المجرّدين من الحقوق المدنيّة (مشكلة أجانب تركيا)

اتبعت سلطات الانتداب الفرنسي بعد توقيع «بروتوكول الجنسيّة» في تموز/ يوليو 1938 مع تركيا، وتسليم لواء الإسكندرون لها في عام 1939، سياسة تسجيل «توسعية» ومثابرة لسكان الجزيرة المكتومين بالفعل أو المهاجرين المسجلين عبر باب «المكتومين» في السجل المدني، بحيث ضاقت إلى أدنى الحدود الفجوة بين أرقام السجل المدني (السكان السوريون في الجزيرة) وأرقام المقيمين في الجزيرة (سكان الجزيرة). لكن الحكومات السوريّة

(158) المصدر نفسه، ص 30.

(159) محمد رشيد شيخ الشباب، **سيرة المناضل الكردي عثمان صبري «آبو»** (بيروت: [د. ن.: د. ت.])، ص 34، وقارن مع: مكدول، ص 705.

المتعاقبة منذ عام 1943 أي بعد الحصول على الاستقلال، وسيطرة الحكومة الوطنية الدستورية «المنتخبة في ذلك العام» على جهاز الأحوال الشخصيّة وحتى تاريخ الإحصاء الاستثنائي في عام 1962 اتبعت سياسة تقييدية في تسجيل المهاجرين عبر بوابة «تسجيل المكتومين»، فأثمر ذلك قيام فجوةٍ كبيرةٍ بين عدد السكان السوريّين (المسجلين في قيود السجل المدني) وعدد سكان الجزيرة، بلغت في عام 1962 نحو 28 في المئة من إجمالي السكان. وقد شكّل هؤلاء على وجه الضبط قوام الهجرة «الدوليّة» الداخلة «غير الشرعيّة» بالمصطلحات القانونيّة، من شمالي الحدود (في تركيا) إلى جنوبيها (في سوريّة)، والتي كانت من الناحية البشريّة الإثنية كرديّةً بدرجةٍ رئيسةٍ، في شروط قيام الثورة الزراعية في سورية، وبروز النقص الكبير في مستوى العمالة في الجزيرة، بينما كانت ولاية ديار بكر (التركية) تعاني تضخم أعداد سكانها، وضعف استيعاب قوة العمل. فغدت الجزيرة السورية جاذبةً للعمالة الزراعية بقدر ما غدت ديار بكر طاردةً لها.

وقع القسم الأكبر من الهجرة الكرديّة الجديدة في الفترة الواقعة بين منتصف الأربعينيّات وأوائل الستينيّات. وحاول معظم المهاجرين أن يحصلوا على الجنسيّة السوريّة من باب تسجيل «المكتومين»، لكن نحو 85-90 ألف مهاجر منهم لم يتمكنوا من الحصول على ذلك بسبب السياسات «التقييديّة» التي اختلطت على نحوٍ ما وبدرجاتٍ متفاوتةٍ بسياسات الهويّة، وأنتجت اتجاهًا متشدّدًا عامًّا في أجهزة الدولة السوريّة ضدّ استيعاب المهاجرين الجدد الذين وجدوا في سورية منفذ نجاةٍ لهم من سياسات القمع التركي، ومحدودية فرص العمل الزراعي. وكان معظم «المجرّدين» من الجنسيّة ممن تقدموا في منتصف الخمسينيّات بطلبات تثبيتها عبر باب تسجيل «المكتومين»، فأفلح قسم منهم في الحصول على ذلك بينما أخفق القسم الأكبر، وشملهم تجريد الجنسيّة بمن في ذلك الذين حصلوا بطريقة الرشوة على بطاقاتٍ هويةٍ سوريّةٍ لا سند لها في السجل المدني. واستغلت حكومة خالد العظم (الثالث) هذه المشكلة، وقامت بإحصائها الاستثنائي الذي أظهر فئة هي أقرب ما يكون بلغة لكس تاكنبرغ إلى فئة «عديمي الجنسيّة».

تعني هذه الفئة «أيّ شخص لا تعتبره دولة ما مواطنًا بمقتضى قانونها».

ويمكن التمييز هنا بين انعدام الجنسيّة الأصليّ واللاحق، فقد يكون المرء عديم الجنسيّة عند الولادة، نتيجة كونه لم يكتسب أي جنسية عند الولادة بموجب قانون الدولة، أو قد يصبح عديم الجنسية بعد الولادة بفقده جنسيته من دون أن يكتسب جنسيّةً أخرى. والتمييز الآخر الذي يمكن أن يحدث هو بين حالة انعدام الجنسيّة بحكم القانون، وبين حالة انعدام الجنسية بحكم الأمر الواقع، والذي يشير إلى عدم وجود جنسيّة فعليّة. ولقد منعت الاتفاقيّة الدوليّة الخاصّة بالحدّ من حال انعدام الجنسيّة في 28 آب/ أغسطس 1961 من ناحية المبدأ الحرمان من الجنسيّة، غير أنها أجازته في حالاتٍ معيّنةٍ مثل «إعطاء معلوماتٍ مغلوط فيها، او الغش لاكتسابها، أو الخيانة»، أما «الحرمان من الجنسيّة لأسبابٍ عرقيّةٍ، أو إثنيةٍ، أو دينيّةٍ، أو سياسيّةٍ، فهو محظور من دون أيّ استثناءٍ»[160].

إن ما حدث نتيجة الإحصاء الاستثنائي هو نشأة فئة عديمي الجنسيّة فعليًّا، باعتبار كل من لم تثبت جنسيّته في محافظة الحسكة قبل عام 1945 «أجنبيًّا». وبمفاهيم الاتفاقيّة الدوليّة بغض النظر عن مدى مشاركة سورية في المؤتمر الذي أقرّها أو عدم انضمامها إليها حين غدت سارية المفعول، فقد نشأت جراء ذلك فئة «عديمي الجنسيّة» هنا تحت اسم «أجانب تركيا» بتطبيق الاستثناءات التي تجيز للدولة اعتبار مقيم ما عديم الجنسية للمعلومات المغلوطة أو الغش لاكتساب الجنسية، وهي هنا في الحالة السورية اكتساب الهوية السورية بشكل غير شرعي، أو من خلال بطاقاتٍ مزوّرةٍ، لكن هذا الأمر استند فعليًّا إلى أسبابٍ إثنيةٍ وسياسيّةٍ جردتهم من كافة حقوقهم المدنية، بما في ذلك تعريضهم لمخاطر تجريدهم من الأصول التي يحوزونها أو يمتلكونها، وفي مقدمتها مورد الأرض. وهذا ما تؤكده المبررات الرسمية وشبه الرسمية التي أحاطت قرار الإحصاء، أي إن الإحصاء قام بما هو محظور بالمطلق في المفاهيم الدولية، لكن ادّعاءاته كانت تقع ضمن حقوق الاستثناء. وترافق ذلك مع حالةٍ خاصّةٍ هي أن الذين جرّدوا من الجنسيّة لم يكونوا جميعًا ممن حصلوا على بطاقاتهم

(160) لكس تاكنبرغ، وضع اللاجئين الفلسطينيّين في القانون الدولي، ترجمة بكر عباس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2003)، ص 221-223.

كانت اتفاقية الحد من حالة انعدام الجنسية سارية المفعول في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1994، لكن حتى عام 1994 كانت 17 دولة قد صدقت عليها، أو انضمّت إليها، من بينها دولة عربية واحدة هي ليبيا» (ص 222-223).

الشخصية بطريقة التزوير، بل كان معظمهم مسجّلًا في قيود الأحوال المدنيّة وفق نظام تسجيل «المكتومين»، وبالتالي اكتسبوا الجنسيّة قانونيًا بوصفهم «مكتومين»، وزاد على ذلك أن أبناءهم كانوا يؤدون الخدمة الإلزاميّة، ويعودون من الجيش بوثيقة الهوية (دفتر العلم) التي كان الجيش يمنحهم إياها، ولم تكن تمنحهم إلا الحق في التنقل داخل سورية[161].

حشر «عديمو الجنسيّة» ضمن خانة «أجانب تركيا» في السجل المدني السوريّ، من دون أن يتم تطبيق مفهوم «اللاجىء» في القانون الدولي وحقوقه عليهم، بينما أسقطت الدولة التي تحدروا منها جنسيّتها عنهم. وحين احتجّت الحكومة التركيّة على هذا الوصف تمّ تغيير الخانة إلى اسم «أجانب المحافظة». ووضع السجل المدنيّ السوريّ لهم قاعدة عديمي الجنسيّة اللاحقين، فأنشأ الإحصاء مجتمعًا من عديمي الجنسيّة متركّزًا في محافظة الحسكة (الجزيرة)[162]، وشكّل ذلك الفصل الأول التمهيدي في أول برنامج تعريب شوفيني في تاريخ الدولة السورية الحديثة منذ الاستقلال، وقامت حكومة العظم الثالث بتسويقه إعلاميًا وسياسيًا بعد أسابيع قليلة من الإحصاء الاستثنائي مباشرةً ليمتزج بسياسات الهوية والتعريب القسري، وهو ما سنبحثه في الفصل اللاحق.

---

(161) زازا، ص 139-140.

(162) «إذا تزوجت امرأة من أجانب الحسكة من رجل من أجانب الحسكة يسجّل الزواج ويسجّل الاولاد في نفس السجلات. اذا تزوج رجل من أجانب الحسكة من امرأةٍ أجنبيّةٍ غير سوريّةٍ من غير أجانب الحسكة يسجّل زواجه من أجنبيّة (أسوةً بالمواطن السوري) ويسجّل أولاده في سجلات أجانب الحسكة بانتظار المعالجة ومنحهم الجنسيّة. اذا تزوّج الرجل من امرأةٍ سوريّةٍ يسجّل أولاده على قيد الأب كأجانب الحسكة. اذا تزوجت امرأة من «أجانب الحسكة» من رجل أجنبي من خارج سورية لا يسجل أولادها في سجل الأجانب وهو حال المرأة السوريّة التي تتزوج من أجنبي». انظر: الورقة الخلفية لمروان الزبيبي المقدّمة إلى: باروت [وآخرون]، اتجاهات التطور السكّانية- المجاليّة.

الفصل الثالث عشر

برامج التعريب
من برنامج «إصلاح منطقة الجزيرة»
إلى برنامج «الحزام العربيّ»

أوّلًا: برنامج إصلاح الجزيرة

1- من السياسات «التقييدية» إلى برنامج التجريد من الجنسيّة

مثّل «برنامج إصلاح الجزيرة» الذي أقرّته حكومة خالد العظم (الثالث) في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 الوجه الثاني لعمليّة «الإحصاء الاستثنائي» التي جردت ما يقارب 28 في المئة من سكّان الجزيرة من حيازة الارض بحكم اعتبارهم «أجانب». وإذا كانت سياسات الحكومات السوريّة بعد الاستقلال «قيّدت» عمليّة «تجنيس» المهاجرين، ليصار إلى ممارسة سياساتٍ عدائيةٍ ضدّ الأكراد وبدرجةٍ معيّنةٍ ضد السريان، فإن هذه السياسات لم تبلغ قط حدود البرنامج التعريبي الشوفيني القسري إلا مع حكومة خالد العظم (الثالث) في الربع الأول من الستينيات حيث تبنّت هذه الحكومة أوّل برنامج دمجي تعريبي متكاملٍ لأكراد الجزيرة في التاريخ السوريّ الحديث.

وضعت حكومة العظم هذا البرنامج إثر إنجاز «الإحصاء الاستثنائي» وتولى كل من سعيد السيد محافظ الحسكة (الجزيرة) واللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخليّة صوغ مسوّدته الأخيرة «في ضوء المداولات البينيّة مع الوزراء. وبرز البرنامج في الظاهر كنوعٍ من استجابةٍ لتنمية الجزيرة التي كانت تنتج يومئذ نحو 44 في المئة من القمح السوري، و14 في المئة من القطن[1]،

(1) اسكندر داود، الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 26.

ثم تضاعفت هذه الأهمية مع إعادة تعريف الجزيرة كإقليم نفطي يزخر بطاقاتٍ نفطيةٍ كامنةٍ قابلةٍ للاستكشاف والاستثمار التجاري، بعد اكتشاف شركة «منهل» حقول كراتشكوك، وتنافس الشركات النفطية الأوروبية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانفصال (1961-1963) على تشكيل نوع من كونسورتيوم نفطي هو شركة النفط المتحدة (كونكوردريا) لاستثماره[2].

كانت الجزيرة عشيّة الإحصاء الاستثنائي، ووصول التسوية بين الحكومة السورية وشركة «كونكوردريا» في شأن استثمار نفطها إلى مراحلها الأخيرة، في إطار توقيع اتفاقيّة سد الفرات مع ألمانيا الاتحادية، بحاجةٍ ماسّةٍ إلى برنامج تنموي استثنائي يردم فجوة التطور بينها وبين المدن الداخليّة بسبب أن عبء عمرانها وقع على المبادرة الأهليّة أكثر مما كان من فعل السياسات الحكوميّة. فعلى الرغم من التطور النسبي الذي تحقق في الجزيرة منذ بدأت سياسات إعمارها في النصف الثاني من عشرينيّات القرن العشرين، فإنّ مؤشرات التنمية الاجتماعية وخطوط البنية الاتصالية الطرقية والهاتفية بينها وبين بقية المدن السورية فيها ظلت منخفضة، فكانت تبدو في أيام الشتاء وكأنها خارج سوريّة، أو أنها تمثل في عيون المدن الداخلية المركزية طرفها النائي. وقد أعدّ عادل ميري محافظ الحسكة في آب/أغسطس 1962 تقريرًا عن واقع الحرمان التنموي في المحافظة أنهاه بالجملة التالية: «بمثل هذه الإمكانيّات لا تسير أمور المحافظة، وبمثل هذه الإمكانيّات لن يشعر المواطنون أن هناك رابطةً بينهم وبين العاصمة»[3]، وكان يكثّف في ذلك الوضعيّة الطرفيّة للجزيرة

(2) منحت حكومة صبري العسلي في عام 1955 شركة نجيب منهل امتيازًا لاستكشاف النفط، وتضمن الامتياز (28) رخصة تنقيب عن النفط في مساحة قدرها 8400 كلم2 من محافظات اللاذقية وحلب ودير الزور والحسكة، (مرسوم رقم (1493) بمنح «شركة منهل للتنقيب والاستثمار» الرخصة بناء على اقتراح وزير الأشغال العامة وقرار مجلس الوزراء. لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 25 (26 أيار/مايو 1955)، ص 3082-3088.

تمكنت الشركة من اكتشاف حقول كراتشوك، وانضمت إلى عملية الاستكشاف شركة «كونكوردريا» الألمانية. ومع هذه الاكتشافات الأولى سيدخل عامل جديد في تعريف الجزيرة هو العامل النفطي، كما سيؤدي العامل النفطي دورًا معينًا لكنه ملحوظ في السياسات الغربية تجاه سورية طيلة أعوام 1957-1963 ولا سيما خلال الأعوام 1961-1963 على الأقل. عن قصة النفط السوري انظر: Ziad Ayoub Arbache, *L'Impact économique de l'action des compagnies pétrolières internationales dans les pays producteurs* (Grenoble: Université des Sciences économiques de Grenoble, 1998), pp. 61-65.

(3) كانت الطرق الرئيسة بين مدن المحافظة نفسها غير مسفلتة، وكانت الطرق بينها وبين حلب =

في عمليّة التنمية، والفجوة التنمويّة بينها وبين المدن الداخلية المستأثرة بالخدمات العامة.

2- البرنامج بين عنوانه التنموي ومضمونه التعريبي الشوفينيّ

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 كان البرنامج قد أنجز، وأعلنت الحكومة عناوينه الأساسيّة في صورة برنامج ذي عنوان تنموي، بينما كان مضمونه سلطويًّا شوفينيًّا، ووصفته خلاصة مداولات الحكومة بأنه قد وضع لأسبابٍ قوميّةٍ وأنه موجّه ضدّ «عمليّة تسلل الأكراد الأتراك إلى سورية»، واصفةً هذه العمليّة بأنها «مؤامرة تهدف إلى توطين بعض الفئات غير العربية ضمن المثلث البترولي في سورية»[4]، وصاغ سعيد السيد «بطل» الإحصاء الاستثائي ذلك ببلاغةٍ قومويّةٍ بأن «هجرة الأكراد الأتراك إلى سورية تشكّل خطرًا كبيرًا على سلامة سورية العربيّة»[5]، واستدعت حكومة العظم في هذا السياق القادة التقليديين الأكراد لتقديم فروض «الطاعة» ضد المتسللين، وأجابهم العظم بأن «الحكومة لن تتهاود مع أي» طرف عربي أو غير عربي يحاول أن يلحق الضرر بسيادتها وكيانها ويبلبل الأمن والنظام»[6]. وقام هؤلاء بدعوة الحكومة للضرب

= ودير الزور- ومعظمها غير مسفلت- تنقطع في كل شتاء بحسب هطل الأمطار، ولما كانت الأمطار غزيرة في عام 1962 فإن الانتقال من محافظة الحسكة إلى دمشق كان شديد الصعوبة، وموجات «الطوز» الرملية كانت تغمر خط سكة الحديد والطرق والمدن والقرى بحسب شدتها.. وكانت مدن عامرة مثل الدرباسية وعامودا والمالكية لا تزال تفتقد مياه الشرب الصحية. أما شبكة الهاتف فكانت غير قادرة على تلبية الاتصالات في داخل كل مدينة من مدن المحافظة بسبب رداءتها وتقادمها، وكان تأمين المكالمة الداخليّة يتطلّب أحيانًا 24 ساعةً، وشمل تخلف الاتصالات مخافر الشرطة التي كان كثير منها يفتقد إلى أي خطوط اتصال مع مراكزها سلكيًا أو لاسلكيًا، بينما كان النزيف مستمرًا في جهاز الخدمة المدنيّة العامّة المحدود، والشواغر فيه كثيرة بسبب النقل من دون بديل، وإحجام الموظفين عن الخدمة في المحافظة، وتحويلها إلى مقر للمنقولين تأديبيًا، وكان النقص الأكبر في دوائر التعليم والشرطة والعدليّة والإصلاح الزراعي والخدمات الفنيّة على التتابع. انظر: «ملخص الكتاب رقم 231 تاريخ 20/ 8/ 1962 المرفوع من محافظ الحسكة عادل ميري إلى كل وزارة من وزارات الحكومة،» في: الأرشيف الشخصي لعادل ميري.

(4) «تقرير موجز عن مداولات مجلس الوزراء بخصوص منطقة الجزيرة،» **الأيام**، 6/ 11/ 1962.

(5) تصريح سعيد السيد، في: **الأيام**، 6/ 11/ 1962.

(6) ***Bulletin de la Presse arabe*** **(Damas: Le Bureau des documentations syriennes arabes, 1962), de 17 au 23 novembre 1962.**

بيدٍ من حديد على مؤامرات الحزب (البارتي) الذي يستهدف تقسيم سورية[7]. من هنا وفي ما عدا اقتراح بناء بعض المؤسسات التنموية المحدودة جدًّا[8]، فإن كافّة إجراءات البرنامج كانت تنطلق من سياسة «تعريب» الجزيرة[9] وتشديد القبضة الأمنية بتشكيل لواء حدودي للشرطة موثوق «قوميًّا» للحيلولة دون استمرار عملية «التسرب» من أكراد تركيا إلى الحسكة[10].

نصّ البرنامج في هذا السياق على اتباع سياسة مزدوجةٍ تقوم على «التعريب» اللغوي للأكراد، وتغيير التركيبة الإثنية للجزيرة، فاشتمل في الشق الأوّل على استخدام التعليم لتعريب القرى الكردية، وبرر البرنامج ذلك بـ«أن هناك قرى بكاملها لا يوجد فيها من يتكلم العربية»، واقترح لهذا السبب «توجيه التعليم في الجزيرة نحو نشر اللغة العربية، وزيادة ساعاتها، واستخدام التوجيه الديني لتعليم اللغة العربية» و«اختيار المعلمين من العناصر الوطنية العربية والمتديّنة»، وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية على أساس «انتقاء رؤساء الدوائر ممن يكونون على «مستوى المهمة القومية»، ومنحهم حوافز خاصة لأداء «مهمّتهم» بمنح زيادة قدرها 30 في المئة من الأجور لجميع الموظفين الحكوميين في المنطقة، واحتساب كل سنة خدمة لهم سنة ونصف في حساب التقاعد. بينما اشتمل الشق الثاني على تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة

(7) محادثة في 15 تموز/ يوليو 2009 مع عبد الحميد درويش.

(8) مثل بناء بعض المراكز الثقافيّة، وتطوير شبكة الطرق بين القرى والمراكز الحكوميّة، وبناء مستشفى بسعة 25 سريرًا على الأقل في منطقة رأس العين، وإحداث مستوصف من الدرجة (ب) في تل كوجك يتسع لـ 101 سرير، وتعيين طبيبيْن جرّاحيْن في مشفيي الحسكة والقامشلي، وطبيب عيون واحد. انظر: «نص برنامج إصلاح منطقة الجزيرة،» الأيام، 7/ 11/ 1962.

(9) اشتمل البرنامج على سياسة «تعريب» للمنطقة، وزيادة عدد المخافر، وتشكيل لواء حرس للحدود موثوق «قومياً»، وحصر توزيع الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي، والعائدة لرؤساء العشائر العرب، بأبناء العشائر العربيّة التي يتزعمها أولئك الرؤساء المشمولون بالاستيلاء، وإرجاء عمليّات توزيع أراضي الإصلاح الزراعي حتى يتم البت بدعاوى الملاكين والتي كانت بالمئات، ويستغرق البت بها سنوات طويلة، تجعل من الإصلاح الزراعي حبرًا على ورق. انظر المصدر نفسه.

(10) من خلال تقوية جهاز قوى الأمن بـ «ملء الشواغر الكثيرة، مع تأمين قوى احتياطية في مركز المحافظة والمناطق»، و«زيادة عدد مخافر الشرطة الداخلية بسبب زيادة عدد السكان وحدوث قرى ومزارع جديدة» و«الإكثار من مخافر الحدود للحيلولة دون تسرب العناصر التركية إلى سورية، وذلك بإنشاء لواء شرطة الحدود» و«تأمين ربط كافة مخافر الشرطة بشبكة لاسلكية» و«توسيع سجن الحسكة بقيمة 275 ألف ليرة سورية». انظر: المصدر نفسه.

بجذب العشائر العربية في البادية إلى التوطن، عبر حفر الآبار الارتوازية، وربط أماكن التوطن بشبكة طرق مع المراكز الحكومية، وإعفاء شيوخ العشائر من تطبيق الحدّ الأعلى للملكية الذي ينص عليه قانون الإصلاح الزراعي.

3- الوظيفة الحقيقة للبرنامج: تعطيل قانون الإصلاح الزراعي ودور جلال السيّد

تمثل الطلاء القومي لبرنامج إصلاح الجزيرة في الحفاظ على «سلامة» الدولة من «مخاطر التسلل الكرديّ»، بينما تمثلت الوظيفة الحقيقية في تجريد الفلاحين الأكراد الذين استفادوا من توزيع أراضي الدولة عليهم إبان عهد الجمهورية العربية المتحدة ومرحلة حكومة بشير العظمة، وصنّفهم الإحصاء الاستثنائي في يوم واحد في عداد «أجانب تركيا» أو «عديمي الجنسيّة»، وحرمان الفلاحين الفقراء الأكراد من الاستفادة من استثمار أراضي الدولة المستعادة إليها من خلال قانون الإصلاح الزراعي[11]، بدعوى أنهم «أجانب» و«غرباء» عن البلاد. وقد عبّر السيد عن ذلك بقوله «إنّ توزيع الأراضي لا يجري جزافًا وعلى كل طامعٍ، وإنما يجري التوزيع على قواعد ثابتةٍ محدّدةٍ، ولا يتناول إلا أبناء البلاد فقطً، أما الغريب فلن يكون له أي نصيبٍ في الأراضي التي توزّع»[12].

تزامن ذلك مع محاولة ضبط إجراءات أمين النفوري وزير الإصلاح الزراعي بالسياسة الإثنية للبرنامج، وبتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين العرب دون الأكراد، إذ قام النفوري في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962، أي في لحظة تبلور المسودة الأخيرة لمشروع «إصلاح منطقة الجزيرة» بتوزيع سندات «التمليك» على الفلاحين في نحو 60 قريةً تعود أراضيها لأملاك الدولة في

(11) كانت الحسكة هي المحافظة الوحيدة التي تأخر فيها توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين، وأديرت عملية توزيع الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي على أساس التأجير وأجر المثل، وأعطيت الأفضلية في التأجير للفلاحين الموجودين فعلًا في الأرض. وبهذا الشكل كان متاحًا تأجير الأرض لمن لا يحمل الجنسيّة السوريّة، بينما لا يمكن توزيع أراضي الإصلاح الزراعي إلا على من يتمتع بالجنسيّة العربيّة السوريّة. (محادثة مع درغام فلوح في تموز/ يوليو 2010).

(12) تصريح سعيد السيد في: الأيام، 8/ 11/ 1962.

منطقة جنوب الردّ في الحسكة[13]، وكانت أكبر عمليّة توزيع تمّت خلال عهد الحكومة الأخيرة للعظم للتعبير عن صدقيّة الحكومة في تطبيق برنامجها الذي نشرته في 17 أيلول/ سبتمبر 1962 بعدم التعرض لقانون الإصلاح الزراعي، فلم تتألف لجان الاستيلاء على الأراضي المشمولة بقانون الإصلاح الزراعي إلا في 20 آذار/ مارس 1960 [14]، ولم يتم قط طيلة فترة الوحدة (1958-1961)، توزيع الأراضي المصادرة من كبار الملاك والزائدة على حدّ الملكيّة على الفلاحين بل جرى توزيع بعض أراضي الدولة عليهم. أما الأراضي التي زعم السيد أنه سيخص أبناء العشائر العربيّة بها، فلم تكن في الحقيقة كما سنقارب ذلك لاحقًا سوى «ذرّ رمادٍ في العيون» لمحاولة التخلص من قانون الإصلاح الزراعي برمّته، وتجميد تطبيقه لسنواتٍ عديدةٍ، وإعادتها بطرقٍ مواربةٍ لرؤساء العشائر العربية المترسملين، وإتاحة المجال أمامهم للتملك بما هو أعلى من حدّ الملكيّة.

نصّ البرنامج على تأجيل عملية توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين إلى حين «البتّ بالملكية وعائدية الأراضي بسبب عدم وجود سندات تمليك، واختلاف المساحات والحدود في السندات الموجودة، وخلاف المواطنين في ما بينهم، وخلافهم مع الدولة على ملكية الأراضي بطرق التملك والتصرف ووضع اليد، والتنازل» واقترح البرنامج في هذا المجال: «فتح عمليات التحديد والتحرير» و«إعادة صلاحية البتّ في تثبيت الملكيّة بنتيجة عمليات التحديد والتحرير عن طريق القضاء العقاري أو المحاكم المدنية» لـ«تسهيل وسرعة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي»، وحصر توزيع الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي العائدة لرؤساء العشائر العرب، بأبناء العشائر العربيّة التي يتزعمها أولئك الرؤساء المشمولون بالاستيلاء. وكان هذا الاقتراح يعني في حقيقته إنقاذ ملكيّات رؤساء العشائر المترسملين وزيادة سلطاتهم في العشيرة، لأن النسيج الاجتماعي العربي في الجزيرة كان نسيجًا عشائريًّا بدرجةٍ أساسيةٍ، وتأجيل تطبيق القانون لأجلٍ طويلٍ وليس تسريع تطبيقه، فتراكمت منذ صدور القانون في عام 1958 «عدة آلاف منّ الدعاوى أمام اللجان القضائية» من دون أن تستطيع هذه اللجان بتّها بسبب صغر حجم الجهاز القضائي وضخامة

(13) الأيام، 8/ 11/ 1962.

(14) «قرار رقم 31 تاريخ 20/ 3/ 1960 بتشكيل اللجان الفرعية للاستيلاء في المحافظات،» في: ملحق الجريدة الرسميّة (الإقليم السوري)، العدد 20 (19 أيار/ مايو 1960)، ص 3231-3232.

عدد الدعاوى. وكان هذا التفكير يعني إدخال توزيع أراضي الإصلاح الزراعي في «أغنية الشيطان»، لأن بت الدعاوى قد «يطول سنين عديدة»[15].

ثانيًا: من برنامج «إصلاح الجزيرة» إلى برنامج هلال: «التعريب القسريّ»

1- برنامج منظمة الجزيرة البعثية أو برنامج هلال

حال سقوط العظم ومعه سقوط النظام في 8 آذار/ مارس 1963 دون إنفاذ «برنامج إصلاح الجزيرة»، لكنّ اقتراح هذا البرنامج تجدّد بصورةٍ أشدّ من خلال ما يمكن وصفه بـ«برنامج التعريب القسريّ» الذي قدّمه الملازم الأوّل محمد طلب هلال رئيس مفرزة الحسكة للأمن السياسيّ في صورة اقتراح باسم فرع الحسكة للمؤتمر القطري البعثيّ الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر 1963.

كان هلال ينحدر من عائلةِ المقداد في منطقة غصب في محافظة درعا، وتشكّل هذه المنطقة مع منطقتي معردة وبصرى الشام وأريافها منطقة النفوذ المقداديّ التاريخيّ. وكان في الأصل معلّمًا في الجزيرة ساهم في تطوير المنظّمة البعثيّة في الجزيرة، واستدعي بعد حركة الثامن من آذار/ مارس 1963 إلى الخدمة العسكريّة في سياق استدعاء الضباط البعثيّين المجنّدين إلى الخدمة العسكريّة برتبة ملازم أوّل احتياط، وعين رئيسًا للشعبة السياسيّة في منطقة الحسكة، وكان يتبع مركز الشعبة في القامشلي التي كان يرأسها النقيب صالح السريبني. وفي حزيران/ يونيو 1963 انتخبته المنظّمة الحزبيّة (كان التنظيم العسكري - البعثي موحّدًا يومئذٍ)، عضوًا في قيادة فرع محافظة الحسكة، ومندوبًا لها في المؤتمر القطري الأوّل كأحد المندوبين الأربعة عن فرع الحسكة[16].

(15) عن تضخّم الدعاوى انظرعبد الرؤوف أبو طوق وحازم اللبني الذي كان قاضيًا لمدة سنتين في منطقة الجزيرة، الجلسة الحادية عشرة في شباط 1962، انظر: الجريدة الرسمية، العدد 19 (1962)، ص 569.

(16) كان المندوبون الأربعة هم منير الحمش أمين الفرع وأحمد الجيوش عضو قيادة الفرع والنقيب صالح السريبني والملازم الأول محمد طلب هلال. انظر: مقابلة مع منير الحمش أمين فرع الحزب يومئذ تمّت في 10/ 11/ 2009 بدمشق.

في عام 1965 غدا هلال محافظًا للحسكة. وإبان انفجار الصراع بين جناحي الأسد-جديد في =

كان سعيد السيد محافظ الحسكة (الجزيرة) بطل «الإحصاء الاستثنائي» وبرنامج التعريب القسريّ الذي حمل عنوانًا طيّبًا هو «برنامج إصلاح الجزيرة» ما يزال محافظًا، ويعترف هلال نفسه بدور السيّد في مساعدته في إعداد هذه الدراسة السياساتيّة[17]، وهو ما يفسر التداخل بين برنامج السيّد وبرنامج هلال. وقد تبنى فرع الحسكة الذي كان بعض كوادره ينتمون قرابيًّا وسياسيًّا إلى اتجاه مدرسة آل السيّد في البعث على الرغم من خروج السيّد منه، دراسة هلال كاقتراح مكتوبٍ مقدّم إلى المؤتمر القطري الأوّل (البعثيّ) الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر 1963 لإدراجه على جدول الأعمال بهدف وضع سياسةٍ لمقاومة النشاط القومي الكردي في الجزيرة، وكان الاقتراح المكتوب عبارةً عن دراسة هلال المعنْونة: «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القوميّة، الاجتماعيّة، السياسيّة»[18]. وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات السياساتيّة الموجهّة إلى وضع خطط تنفيذية إجرائية تدخلية في ضوء رؤيتها. فما هي أبرز أفكار هذه الدراسة؟

2- برنامج هلال وردّة الفعل على ثورة البارزاني

يبدو أن اقتراح طلب هلال كان متأثرًا بردّة الفعل البعثيّة الحادة على نشاط القوميّين الأكراد في عام 1963 في الجزيرة الذين أخذوا في سياق اندلاع ثورة مصطفى البارزاني في العراق يرفعون الأعلام الكرديّة على المدارس، ويوزعون خرائط كردستان بشكل علني[19]. وكانت القيادة البعثية الجديدة قد أعلنت عن

= 21-31 آذار/ مارس 1969 كان أحد المدنيين الثلاثة، إلى جانب عبد الحليم خدام ومحمد حيدر الذين أيدوا الفريق حافظ الأسد. وبعد قيام الحركة التصحيحية عين عضوًا في القيادة القطرية الموقتة، ثم نائبًا لرئيس مجلس الوزراء وسفيرًا لسورية في بولونيا. انظر: محادثات أجراها الباحث مع منير الحمش في 10/ 11/ 2009 ومع حسين العودات في 27 نيسان/ أبريل 2011.

(17) الملازم الأول محمد طلب هلال (رئيس الشعبة السياسية في الحسكة)، «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية،» (12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963)، ص 4.

(18) قُدِّمت هذه الدراسة إلى المؤتمر القطري في شكل اقتراح أعدته قيادة الفرع. ويشير هلال نفسه إلى أنه اضطر إلى كتابتها في ظلّ ضعف المراجع، وعلى الرغم من أنه لم يمضِ على وجوده في الحسكة أكثر من ستة أشهر، كما يشير إلى أهمية برنامجه ولا سيما بعد إعلان الوحدة العسكرية بين سورية والعراق في عام 1963. انظر: هلال، المصدر نفسه، ص 3-4.

(19) عن رفع الأعلام وتوزيع الخريطة، انظر: مقابلة مع منير الحمش (أمين فرع حزب البعث =

الوحدة العسكريّة بين الجيشين السوري والعراقي لمواجهة ثورة البارزاني، وأرسلت في حزيران/ يونيو 1963 لواء عسكريًا بقيادة العقيد فهد الشاعر للقتال إلى جانب القوات العراقية.

حاول هلال رئيس شعبة الأمن السياسي في الحسكة، أن يعبئ القيادات الكرديّة التقليديّة لتطيير برقيّاتٍ تستنكر «تمرد البارزاني»، وتعلن وقوفها إلى جانب السلطة العراقية في عمليّة قمعها، ونشرها في صحيفة البعث السوريّة، ولم يحجم عن ذلك سوى الشيخ الخزنوي شيخ الطريقة النقشبنديّة والمشرف على ثانوية عمر بن الخطّاب الذي رفض ضغط هلال عليه بإدانة البارزاني بوصفه بارتيًا شيوعيًا وليس مسلمًا، حيث كان الخزنوي مستعدًا للدعوة إلى وقف الاقتتال بين المسلمين في العراق، لكنه لم يكن مستعدًّا لنزع ما أراده ضابط المخابرات من نفي صفة «المسلم» عن البارزاني، ولهذا أحرج الشيخ الخزنوي الضابط وطلب منه إثبات أن البارزاني ليس مسلمًا[20].

أما «البارتي» فتحدى شعبة الاستخبارات، وأصدر في حزيران/ يونيو 1963 بيانًا يستنكر «الجرائم الوحشيّة التي تقوم بها الفئة الحاكمة الفاشيّة [في العراق]، وأنّ الطغمة البعثيّة المسيطرة على الحكم في سوريّة لا يمكنها أن تتجاهل الموقف الحقيقي المشرّف للشعب الكردي في سوريّة من جرائم حكّام العراق». وفي بيان آخر اتهم «البارتي» «الحكّام البعثيّين في سوريّة» بأنّهم «يشتركون فعليًا في عمليّة إبادة الشعب الكردي في العراق، ويمارسون سياسة الاضطهاد القومي ضد أكراد سوريّة»[21]. ومن هنا وضع هلال برنامجه في سياق «الظروف الخاصة التي تمر بها محافظة الجزيرة اليوم» على حد تعبيره، و«خطورة المرحلة الحاليّة لما للأحداث الجارية في شمالي قطرنا العراقي الغالي من أثر، ومدى تأثير تلك الأحداث على هذه المحافظة المجاورة من أثر»[22].

= يومئذٍ)، تمّت في 10/ 11/ 2009 بدمشق.

(20) هلال، ص 146.

(21) انظر نص البيانين في: عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983 ([د. م.: د. ن.]، 2000)، ص 71-73.

(22) هلال، ص 3.

3- حماية الجزيرة و«تطهيرها» من «الأغيار» (الأكراد)

يستخدم هلال مصطلحًا قوميًا شوفينيًا في النظر إلى الأكراد، هو مصطلح «الأغيار»، ولا يمكن فهم السياق الأيديولوجي- النصي لهذا المصطلح في ضوء مقاربات تحليل الخطاب إلا من خلال ارتباطه بالمصطلح الثاني الذي يستخدمه هلال بكثرة وهو مصطلح «الشعوبيّة» الذي يعني في المعجم التداولي القومي التقليدي الشعوب التي تعيش بين العرب وتعاديهم، وتتآمر مع «الاستعمار» ضدّهم. ويتحدّد الأغيار «الشعوبيون» في هذا السياق النصي بالأكراد في إطار منظور: «نحن، وهم»، حيث إن «هم» تعني «الغرباء» و«الأجانب المتآمرين الخطرين» على الكينونة القوميّة، ويمثلون «الورم الخبيث» في جسدها القومي.

يقول هلال في مقدّمة برنامجه: «آن الأوان لوضع خطّةٍ راسخةٍ لهذه المحافظة وتنقيتها من العناصر الغريبة كي لا يبقى الأغيار ومن ورائهم الاستعمار يعيثون فسادًا في هذه الرقعة الغالية ذات الثروة الكبيرة من الدخل القومي، وخاصةً أن روائح البترول قد أخذت تفوح فيها وفي حقول رميلان وقرشوك مما يزيد تعقيد المشكلة»[23]، وتتمثل أهمية الجزيرة بحسب رؤية هلال في كونها «مركز الثقل في الدخل القومي» الذي تستوطنه «عناصر غريبة» من «الأغيار» يمثلون «بقايا قومياتٍ مندثرةٍ أكل الدهر عليها وشرب»[24]، و«ليست المشكلة الكرديّة الآن، وقد أخذت في تنظيم نفسها إلا انتفاخًا ورميًا خبيثًا نشأ أو أنشئ في ناحيةٍ من جسم هذه الأمة العربية، وليس له علاج سوى بتره»[25]. ويرى أن «الخطر الأوّل والأخير في الجزيرة وشمال العراق فقط، ويهون كل خطرٍ إلى جانب هذا الخطر الذي أخذ طريقًا مشابهًا تمام المشابهة إلى طريق اليهود في فلسطين»[26].

يرى هلال أنّ «الأكثريّة الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسيّة التركيّة، وهناك من يحمل جنسيّتين في آنٍ واحدٍ، أو قل

(23) المصدر نفسه، ص 4.

(24) المصدر نفسه، ص 4-5.

(25) المصدر نفسه، ص 10.

(26) المصدر نفسه، ص 28.

ثلاث جنسيّات، فلا بدّ والحالة هذه أن يعاد إلى جنسيّته الأولى»[27]. ويقترح برنامجًا تعريبيًّا مؤلفًا من عشر نقاط هي: تهجير السكان الأكراد إلى الداخل على دفعات وتوزيعهم، واعتماد ما يصفه بـ«سياسة التجهيل أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة»، و«إجلاء كل من لم تثبت جنسيّته وتسليمه إلى الدولة التابع لها»، و«سد باب العمل أمام الأكراد» وعدم تمليكهم أو تأجيرهم شيئًا من أراضي الإصلاح الزراعي، و«شنّ حملة واسعة» على الأكراد بين العشائر العربيّة، و«نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد، وإرسال مشايخ بخطة مرسومة عربًا أقحاحًا، أو نقلهم إلى الداخل»، و«ضرب الأكراد في بعضهم»، و«إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود»، و«جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة، بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب، وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطّة» و«إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدربةً ومسلّحةً عسكريًّا كالمستعمرات اليهوديّة على الحدود تمامًا» «وعدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة»، و«منع إعطاء الجنسيّة السوريّة مطلقًا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيّته الأصليّة – عدا الجنسيّة العربيّة... إلخ»[28].

يقابل ذلك تركيز محور التنمية على العشائر العربية لإحلالها في مكان الأكراد، بإحداث أكثر ما يمكن من المدارس الحديثة في أوساط العشائر العربية لتجاوز تخلفها التعليمي الذي يتجلى في أن نسبة المتعلمين بينها لا تتجاوز 5 في المئة من إجماليّ أعدادها، وإيفاد أكبر عدد ممكن من الخريجين إلى الخارج للتخصص، وفتح معاهد زراعية عالية «لأبناء العرب»، و«توزيع الفائض من الأرض في الجزيرة، والمشمول بقانون الإصلاح الزراعي على هذه العناصر [من أفراد العشائر العربية الفقراء] دون غيرها مطلقًا» و«إنشاء جمعيات أو مزارع جماعيّة من تلك العناصر العربيّة فقط»، وتقديم التسهيلات المصرفية والدعم الفني لهم[29]. ويخص هلال عشيرة شمّر من

(27) المصدر نفسه، ص 51.

(28) المصدر نفسه، ص 51–52.

(29) المصدر نفسه، ص 126–128.

هذه العشائر حيث يعتبرها «الموئل الأول للقضايا القومية»[30]. ويشترك هلال مع جلال السيد في حصر توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على أبناء العشائر العربية فقط، لكنه يختلف عنه جذريًا في اعتماد برنامج السيد على تعزيز سلطة رؤساء العشائر العربية على عشائرهم وفي المحافظة، بينما يعتمد برنامج هلال على تقويض سلطة هؤلاء الرؤساء، «وعدم مهادنتهم مطلقًا» بوصفهم باتوا يمثلون طبقة «جشعة» مستقلة عن عشائرهم، وتشجيع نزعات تجاوز العقليّة القبلية لدى الشباب[31].

4- المؤتمر القطري يرفض مناقشة برنامج هلال

لم تدرج رئاسة المؤتمر مقترح هلال في جدول الأعمال، ولم يناقش في المؤتمر[32]. فقد كان البرنامج «غليظًا» و«غير واقعي»، وتمثلت «غلظته» في أن تركيبة المؤتمر القطري الأول كانت أقرب إلى تركيبة ما سيعرف بـ«اليسار» البعثي المنخرط في استقطاب سياسي وأيديولوجي حاد مع ما اعتبر يومئذٍ «يمين البعث»، وكان هذا اليسار ينظر إلى الأكراد نظرةً طبقيّةً بوصفهم فلاحين فقراء يتساوون مع الفلاحين العرب، كما لم يكن البرنامج «واقعيًا» لأن بعض أقطاب المؤتمر برزوا، منذ الأيام الأولى لحركة 8 آذار/ مارس 1963، في سياق تجذير البعث لقواعده في أوساط الفلاحين الصغار والمتوسطين، وكانوا من المسؤولين عن سياسة تثبيت انتفاع كافّة الفلاحين بالأراضي التي يعملون فيها، وترسيخ حيازتهم القانونيّة لها بغضّ النظر عن لغتهم أو قوميّتهم أكرادًا أكانوا أم عربًا بمن فيهم السريان غير المجنّسين. وبحلول الأول من نيسان/ أبريل 1963 كان جميع الفلاحين الشاغلين للأرض مثبّتين فيها. ولم تسجّل حادثة واحدة

(30) المصدر نفسه، ص 115.

(31) المصدر نفسه، ص 129-131.

(32) مقابلة أجراها الباحث مع منير الحمش في 11/10/2010 بدمشق. ويقول منير الدرويش: «أفادني أحد أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث آنذاك، أن قيادة فرع الحزب في الحسكة رفعت التقرير الذي وضعه طلب هلال إلى القيادة القطريّة، والقيادة لم تناقشه لكنها علّقت على النقطة المتعلقة بأوضاع الأكراد. وعندما عقد المؤتمر القطري بعد ذلك لم يناقش التقرير لكن مشكلات الأكراد طرحت في المؤتمر، وفي ضوء النقاش اتخذ القرار بإنشاء مزارع الدولة على الحدود بعمق 10 كلم، وطول 50 كلم. وبالنتيجة لم يناقش المؤتمر التقرير. انظر: رسالة من منير الدرويش للباحث في الأول من آذار/ مارس 2012.

خلال هذه الفترة تناقض ذلك[33]. وبعد عام واحدٍ من برنامج هلال سيتبنى هؤلاء في ضوء منظور «الاشتراكيّة العلميّة» «حق تقرير المصير للأكراد في شمال العراق» «كمبدأ لا يعني حتمية الانفصال»، بل «يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفةً، من الانفصال إلى الاستقلال الإداري إلى الحكم المحلي إلى الوحدة التامة مع الشعب العربي»، لكن المؤتمر لم يتعرض لأكراد سوريّة[34]. وبذلك لم يحظ برنامج هلال بأي شرعيّةٍ سياسيّةٍ على المستوى الحزبي- السياسي البعثي، لكن أفكاره بقيت مؤثرةً نسبيًّا ولكن من بعيد في ما سيعرف ببرنامج «الحزام العربي»، فما هو هذا الحزام؟

ثالثًا: «الحزام العربيّ» بين الواقع والأسطورة

1- سد الفرات ونشوء «مشكلة المغمورين»

يختلف برنامج «الحزام العربي» عن «برنامج إصلاح الجزيرة» الرسمي (برنامج السيّد- العظم)، وبرنامج هلال الذي وإن لم يكتسب أي صفة رسميّةٍ لكن أفكاره غدت مؤثرةً في سياسات تنمية الجزيرة، وهذا البرنامج لم يأخذ بأي شيء من البرنامجين، خارج حدود توطين فلاحين عرب مهدّدين بواقعة غمر نهر الفرات لأراضيهم بسبب بناء سد الفرات، ونشوء «بحيرة الأسد»، في

(33) مقابلة في 3 أيار/ مايو 2011 مع السوسيولوجي السوري محمود حديد. يروي أفرام نجمة واقعةً دالّةً على ذلك، حيث يكتب: «حين أعلن التأميم، وقام في وجهه أصحاب الأراضي والملاكين، وقف الفقراء في وجوههم، والدولة المؤممة من ورائهم، بينما أصحاب الحل والعقد لم يجرؤوا أن يحركوا ساكنًا. هنا اضطر الملاكون للرضوخ للأمر الواقع، فكان ما كان. إليك بمثل عن احتيالات التأميم: أشخاص لم يحصلوا على الهوية بعد-وهم نصارى طبعًا- انتفعوا من الأراضي المؤممة بحيلة محتال. بعد مدة جاءهم من يهددهم: لا هوية عندكم، بيعونا أرضكم قبل أن تشعر الدولة وتسلخها منكم. هكذا خاف المساكين العاقبة، وباعوها للغرباء بأبخس الأثمان». انظر: أفرام نجمة، **شعب الجزيرة** (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 382-383.

(34) شكّل هؤلاء الأقطاب «حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري» الذي أصدر في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1964 ما سمّي بالكراس الأزرق (نسبة للون الغلاف) وهو عبارة عن التقرير السياسي للمؤتمر القومي السابع للحزب. والذي اتّهم (البعث الرسمي) بالانقلاب على مقررات المؤتمر القومي السادس للحزب (1963). وتضمّن التقرير قضيتين اعتبرتا مهمتين. الأولى تتعلّق بتبني (الاشتراكية العلمية) التي تحوّلت بعد تأسيس حزب العمال الثوري العربي إلى الماركسية اللينينية، والقضية الثانية جاءت في فصل «المسألة الكردية في العراق»، وتتعلّق بتبنّي الحزب حق تقرير المصير للأكراد في شمال العراق. انظر: رسالة منير الدرويش بتاريخ 3 آذار/ مارس 2012 إلى الباحث.

منطقةٍ غدت بشكل تدريجي مرتبطةً بموجات الهجرة الكردية منذ نحو أربعة عقودٍ. لقد ولدت فكرة «الحزام العربي» في الأصل من سياسة بناء «القرى الجماعية» أو«مزارع الدولة» التي اعتنقتها الأيديولوجيا البعثية «الراديكاليّة» في الحلّ الاشتراكي للقضيّة الفلاحية. لكن الصلة بين بناء هذه القرى في الجزيرة وبرامج التعريب كانت ضعيفةً وإن لم تكن منعدمةً، بمعنى أن جهاز المفهوم الاشتراكي وليس جهاز المفهوم التعريبي القسري هو الذي حكمها في النهاية. وقد نشأت حكاية «الحزام العربي» مع واقعة برامج بناء سد الفرات، أضخم مشاريع الري والكهربة والتنمية الزراعية في سوريّة، والتفكير بمصائر الفلاحين الذين ستغمر البحيرة قراهم. وحمل توطين هؤلاء الفلاحين في منطقة الجزيرة اسم «الحزام العربي».

2- إسكان المغمورة أراضيهم ببحيرة الأسد في الحزام الشمالي وممانعتهم في الانتقال إلى نطاق الحزام

في عام 1969 أخذت مياه بحيرة الأسد تغمر أراضي عشائر الولدة في الفرات الأوسط التي سيطلق عليها اسم «عشائر الغمر»،[35] وهم اتحاد عشائري واحد. وكان الولدة يسكنون على ضفتي الفرات بدءًا من عارودة الواقعة على مسافة 25 كلم إلى الشمال من مسكنة حتى ما بعد الرقة، ولذلك أصاب الغمر أراضيهم. ولم يتم نقلهم جميعًا إلى الحزام بل منح بعضهم 20 قرية على ضفاف بحيرة الأسد[36]. وقامت الحكومة السوريّة في ضوء ذلك بإحصاءٍ شاملٍ تناول نحو 20 ألف عائلة (تتألف من نحو 122 ألف نسمة بحسب متوسط عددَ أفراد الأسرة لعام 1970)، تقطن في المناطق المغمورة، واتّخذت في البداية قرارًا بإسكانهم في قرى نموذجيّةٍ شيّدتها الدولة خصيصًا لهم في منطقة البليخ والفرات حيث كان مقرّرًا لهم أن يستغلوا الأرض بحسب نظام كولخوزي، غير أن القرويّين الذين ينتسبون جميعًا إلى عشيرة الولدة «رفضوا رفضًا قاطعًا مغادرة أراضيهم»[37].

(35) أحمد شريف مارديني، محافظة الحسكة (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 88.

(36) تعليق عبد الرحمن حميدة، في: صونيا فرا ولوك ويلي دوهوفل، الرقة وأبعادها الاجتماعية، ترجمة عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، 1982)، ص 80-81 و136.

(37) فرا ودوهوفل، ص 80-81.

في 5 تموز/ يوليو 1973 أنجز التحويل الأول والأكبر لمياه الفرات بنشوء «بحيرة الأسد»[38]. غطّت البحيرة مدى طوليًا قدره 82 كلم، ومدى عرضيًا قدره 12 كلم. وعلى الرغم من الإنذارات التي وجهتها الحكومة للقرى المشمولة بالانتقال إلى منطقة «الحزام العربي»، واتخاذها سلسلة إجراءات إدارية ضاغطة لمنع المغمورة أراضيهم من الانتقال إلى أي مناطق أخرى غير منطقة الحزام مثل عدم تسجيل أبناء المغمورين في أي مدرسةٍ خارج محافظة الحسكة، وعدم السماح بالبناء في السهول المتاخمة لقرى الغمر خارج وادي الفرات، وقد أبدى الفلاحون ممانعةً شديدةً في الانتقال إلى الأراضي التي خصّصت لهم في الجزيرة أو في ما سيعرف بنطاق «الحزام العربي»[39]. وقد استوعبت الحكومة نحو 20 قريةً منهم على ضفاف بحيرة الأسد[40]، و«رحل بعضهم نحو الغرب أي إلى الشاميّة وإلى الشرق باتجاه البادية، أي إلى أماكن لا تطالها مياه البحيرة. غير أن الأراضي التي كانوا يزرعونها كانت من العقم بدرجةٍ لا تسمح بتأمين معيشتهم، بينما فضّل كثير منهم الهجرة إلى مدينة الرقة على الذهاب إلى منطقة «الحزام»[41]. أما من تبقى منهم فلم يغادروا قراهم إلا في آذار/ مارس 1974 مكرهين ومقتلعين من «مسقط الرأس» بعد أن بدأت المياه تغمر أراضيهم ومنازلهم بالفعل، حتى إن دواليب بعض السيارات قد غرزت بالمياه[42]، في حين رفضت بلدة مسكنة الرحيل، ولم يغادر أي منها إلى أراضي الحزام، بل احتالوا على تعليمات عدم البناء في السهول ببناء البيوت في ليلة واحدة للاستفادة من تعليمات عدم جواز هدم أي بيت مسقوف، وبهذا الشكل نشأت مسكنة الجديدة[43]. وقد رصد الروائي السوري عبد السلام العجيلي

(38) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 422.

أما بالنسبة إلى عدد أفراد الأسرة فتمّ تحديده استنادًا إلى بيانات: **المجموعة الإحصائية السورية لعام 1970** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1970)، ص 93.

(39) مقابلة مع الدكتور محمود حديد في 3 أيار/ مايو 2010 في دمشق.

(40) حميدة، هوامشه على ترجمته: فرا ودوهوفل، ص 136.

(41) فرا ودوهوفل، ص 80-81.

(42) مقابلة مع ابني المنطقة الدكتور محمود حديد في 3 أيار/ مايو 2010 في دمشق، وعبد الرحمن عيسى في 25 نيسان/ أبريل 2012 في الدوحة.

(43) مقابلة مع عبد الرحمن عيسى، المصدر نفسه.

بعينه السوسيولوجية الروائية «البلزاكيّة» آلام القرويين الذين غمرت مياه البحيرة أراضيهم في رواية «المغمورون»، وكانت أول رواية تلتقط التغيرات المجالية والاجتماعية والنفسية العميقة التي ألحقها بناء السد والبحيرة باقتلاع الفلاحين ونقلهم من «مسقط الرأس»[44].

3- نطاق الحزام وعدد «المغمورين» الموطّنين وسياسات الهويّة

امتد نطاق «الحزام العربي» وفق تحديد الجغرافي السوري عبد الرحمن حميدة من القامشلي حتى جنوبي المالكية شرقًا»[45] وبلغت مساحته نحو 3001911 دونمًا كان يقطنها مهاجرون أكراد من تركيا والعراق[46]، وكان نحو 25 ألف نسمة من أكراد هذا النطاق مسجّلين كأجانب[47]، هم يشكلون نحو ثلاثين في المئة من «أجانب تركيا» أو «الحسكة» المقدر عددهم في عام 1962 بنحو 85 ألف نسمة. وبالتالي فإنهم محرومون من الحقوق المدنيّة، لكن لم يتم تجريدهم من الأراضي التي يحوزونها، بل استبعدت هذه الأراضي من نطاق التوزيع. ولقد ذكر مكدول أن خطة «الحزام العربي» في عام 1973 تضمنت تهجير نحو 140 ألف كردي من منطقة الحزام يعيشون في 332 قريةً على أن

---

(44) عبد السلام العجيلي، **المغمورون** (بيروت: دار الشرق، 1979).

تجري أحداث الرواية عبر علاقة حب معقدة بين عثمان المتحدر من أصول بدوية وندى المتحدرة من أصول مدينية متبرجزة، وهما يعملان في بناء القرى النموذجية المركزية في وادي الفرات لنقل الذين ستغمر أراضيهم مياه بحيرة الأسد إليها. وتحضر قصة المغمورين من خلال هذه العلاقة كتجربة اقتلاع ونفي، حيث تقرر السلطات المركزية في اللحظات الأخيرة ترحيل الفلاحين إلى الجزيرة بدلًا من القرى النموذجية على كتف الفرات، بدعوى «سياسة الدولة العليا». وتصف الرواية محنة المغمورين وتشبثهم بأراضيهم ورفضهم إخلاءها، حتى غمرت المياه بالفعل بيوتهم، وتصف كذلك نظرتهم إلى نقلهم نحو الجزيرة كعملية «تهجير». وعلى الرغم من أن هذه الرواية تخييل أي تنتمي إلى عالم الرواية، فإن الروائي الذي يتسم بتصويره البلزاكي استمد مادة العالم الاجتماعي الروائي من العالم الاجتماعي الحقيقي للمغمورين. وقد أهدى روايته إليهم.

(45) حاشية حميدة في: الفرا ودوهوفل، ص 80.

(46) تمتدّ مساحة الحزام بحسب هذا التقرير من المالكيّة (ديريك) على الحدود الإداريّة بين محافظتي الحسكة والرقة، وقريتي تل جليلة وراجان، بعمق 10كلم. وكان معظم من يقطنها من الأكراد الذين هاجروا إلى هذه المنطقة من تركيا والعراق. تقرير رئيس مكتب الفلاحين القطري، كانون الأول/ ديسمبر 1966. وَرَدَ في: عصمت شريف وانلي، **المسألة الكرديّة في سوريا** (دمشق: لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، 1968)، ص 22.

(47) تقرير رئيس مكتب الفلاحين القطري، وَرَدَ في: وانلي، ص 24.

يحل مكانهم المغمورون ببحيرة الأسد[48]، غير أنه لا يشير إلى أن هذا لم يحدث قط، إذ لم يتجاوز هذا الإجراء 24 ألف نسمة، ليتوازن سكانيًا مع أعداد «أجانب تركيا» في الحزام.

تقع هذه الأراضي في الخط المطريّ الذي يطابق خط الحدود السوريّة - التركيّة، أي مع سكّة الحديد في أعالي الجزيرة السوريّة، وقد شمل وفق تحديد السوسيولوجي السوريّ والخبير بالمنطقة محمود حديد تشييد 42 قريةً على هذا الخطّ لاستيعاب 4000 أسرة يعادل عدد أفرادها وفق تقدير حجم الأسرة الوسطي (6 أفراد) نحو 24 إلى 25 ألف نسمة[49]. ومنح «المغمورون» حيازاتٍ أقل أو أكثر من حيازاتهم المغمورة، وكان نحو 30 في المئة من هذه الحيازات يقع في مناطق الخط المطري، بينما كان سبعون في المئة منها بعليًا، وبالتالي كانت بحكم بعليّتها، وارتباط إنتاجيّتها بتقلب الأنواء أقلّ من إنتاجيّة الأراضي المغمورة التي كانت مرويّةً.

4- «الحزام العربي» إسكان توازني أم إحلال؟ حدود سياسات الهوية

كانت صلة برنامج إسكان فلاحي الغمر في نطاق «الحزام العربي» ببرامج التعريب السابقة في ما عدا منطقة الإسكان، ضعيفةً، فقد كانت تلك البرامج (برنامج حكومة العظم الثالث وبرنامج هلال) إحلاليّةً أيديولوجيةً «خشنةً» تقوم على إجلاء السكان إلى المدن الداخلية، أو مصادرة أراضيهم وإحلال فلاحين من العشائر العربية مكانها، بينما تمت هنا بلغة التنمية والقرى النموذجية، واقتصرت سياسات الهوية فيها على ما يمكن وصفه بسياسات تحقيق توازنٍ في التركيبة الإثنية السكانية بين العرب والأكراد في منطقة الحزام الحدودية مع تركيا.

بدأت عملية نقل «المغمورين» في آذار/مارس 1974، وكان أثر ذلك في تغيير التركيبة الإثنية السكانية العامة للجزيرة محدودًا نسبيًا، إذ كان عدد الأربعة

---

(48) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 706.

يقصد مكدول بذلك عدد العائلات التي شملها المسح الاجتماعي في عام 1969، وهو 20 ألف عائلة أو نحو 120 ألف نسمة. انظر: فرا ودوهوفل، ص 80-81.

(49) مقابلة في 3 أيار/مايو 2011 مع محمود حديد في دمشق، وما يحدّده حديد من حجم الأسر يجد تأكيدًا له في دراسة تيجيل، قارن مع: Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies (New York and Canada: Routledge, 2009), p. 61.

آلاف أسرة الموطّنة في الجزيرة يعادل يومئذٍ الزيادة السنوية للسكان في هذه المحافظة تقريبًا. وقد شكّل «المغمورين» في عام 1974 نحو 5,6 في المئة من إجمالي سكان الجزيرة السوريين (المسجّلين) والبالغ 441901 نسمة في عام 1974 وأقل من 5 في المئة من إجمالي السكان المقيمين في الجزيرة والمقدرين وفق التعداد العام للسكان بنحو نصف مليون نسمة[50]، غير أنهم شكلوا على مستوى سكان «الحزام» ما يعادل تقريبًا عدد «أجانب تركيا»، والمقدر بنحو 25 ألف نسمة.

تمثلت حدود سياسات الهوية الكامنة في عملية إسكان «المغمورين» في جانبين، الأول: هو تحقيق التوازن الإثني السكاني في منطقة الحزام كبديل من سياسات الإحلال والإجلاء، والثاني: تعريب أسماء القرى الجديدة، وتعريب أسماء بعض القرى الكرديّة التي بنيت القرى العربية الجديدة بالقرب منها. وفي الجانب الأول لم يتم تهجير أي فلاح كردي من أرضه أو هدم قريته، بل كانت السلطات البعثية بحكم سياستها الطبقية الفلاحية في الستينيات قد ثبّتت حتى الأول من نيسان/ أبريل 1963 الفلاحين كلهم في أراضيهم، ومنحت في عام 1968 فلاحي أراضي أملاك الدولة، وواضعي اليد بموجب عقود إيجار نظامية حق التملك والانتفاع بما يحوزونه. وكان «أجانب تركيا» محرومين من هذا الحق بحكم تجريدهم من الحقوق المدنيّة، لكن تمّ فعليًا غض النظر عن ذلك. وعلى العموم لم تواصل السلطات البعثية سياسات الإحلال السكاني قط، واقتصر برنامجها على الـ 4000 عائلة من عشائر الولدة.

أما الجانب الثاني، فتمثّل في أن «التعريب» الاسمي بالفعل كان عبارةً عن عملية بيروقراطية سياسية اسميّة بحتة حملت اسم «التعريب» واقتصرت

(50) بحسب: المجموعة الإحصائية السورية لعام 1976 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1976)، ص 114. وكان عدد المسجلين في السجل المدني في محافظة الحسكة (الجزيرة) في عام 1960 نحو 299543 نسمة، وفي عام 1970 بلغ إلى 351910 نسمة. انظر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 1972 (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1972)، ص 43، والمجموعة الإحصائية السورية لعام 1976، ص 80-81.

أما عدد المسجلين في السجل المدني في محافظة الحسكة فقد بلغ 418083 نسمة في عام 1973، و441901 في عام 1974. انظر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 1976، ص 114.

بينما قدّر عدد سكان الحسكة (المقيمون فيها لحظة إجراء التعداد من سكان سوريين وغير سوريين) بـ 532 ألف نسمة، وذلك بحسب التعداد السكاني الذي جرى في منتصف عام 1974. انظر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 1976، ص 80-81.

حدودها على التغيير الإداري لأسماء بعض القرى الكردية إلى أسماء عربية، ومحاولة تدخل مديريات الاحوال الشخصية في تسجيل أسماء المواليد الجدد الأكراد، ومنع تسمية المشاريع الاقتصادية المرخصة بأسماء أو كلمات «أعجمية». وكانت هذه الحملة التعريبية التي قادها مسؤول مكتب الإعداد الحزبي في القيادة القطرية محمد زهير مشارقة بدورها جزءًا من حملةٍ طالت أسماء جميع المؤسسات والشوارع التي تحمل أسماء أجنبية في تلك الفترة[51]. وفي هذا الإطار حاولت السياسة البعثية تعميم القوْمنة الاسميّة ليس على أسماء القرى الكرديّة في الجزيرة فحسب بل وعلى مستوى القرى الكردية في عفرين التي تعتبر موئلًا كرديًا تاريخيًا عريقًا للأكراد السوريّين «الأقحاح» على خلاف النشأة الحديثة للمجتمع الكردي في الجزيرة. لكن في ما يتعلق بفلاحي «الغمر» المنقولين، لم يكن هناك أدنى رصيدٍ لهذه الحملة في وعي الفلاحين «المغمورين» أنفسهم، الذين فهموا أنفسهم كمرحّلين لا أكثر ولا أقل من مناطقهم إلى مناطق أخرى، فهم هاجروا إلى نطاق الحزام مضطرين مكرهين غير مختارين، ولم تكن لهم أدنى علاقة بأيديولوجيا الترحيل والإسكان، وحشرت قراهم بين كل قريتين أو ثلاث قرى كردية[52].

ما حدث هو أن عملية التعريب في نطاق الحزام كانت جزئيّةً أولًا، وصوريّة ثانيًا، فلم يتم تعريب أسماء القرى الكردية كلها بل أضيفت كلمة «الغمر» إلى اسم القرية الكردية المجاورة، وهكذا كانت قرية حلوة الغمر تجاور

(51) كان محمد زهير مشارقة من قدامى البعثيين في مدينة حلب، وإثر قيام حركة الثامن من آذار/ مارس 1963 غدا مديرًا لدار المعلمين في حلب، وقام بتبعيث «الدار». وكان مشارقة بعثيًا حلبيًا تقليديًا، يختلط التعصب لديه للقومية العربية مع التعصب الجهوي. وإثر قيام حركة 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 عين مشارقة محافظًا لحماة. ثم غدا عضو قيادة قطرية مسؤولًا عن مكتب الإعداد الحزبي. وفي مرحلته هذه اتخذت قرارات «التعريب» الاسمية، كما تم في المرحلة نفسها حين كان مشارقة وزيرًا للتربية نقل الإسلاميين والشيوعيين من وزارة التربية إلى وزارات أخرى، وتصفية المواد الإيديولوجية ذات الطابع اليساري في مقررات كلية العلوم الاقتصادية. وكان تكوين مشارقة من نمط التكوين القومي التقليدي. وفي هذا التكوين كانت الجرعة اليسارية هي الأضعف بل كانت جرعته الجهوية هي الأكبر والأكثر ثقلًا والتي تكثفت في شعار «حلب للحلبيين». وهو ما جسده مشارقة في اعتماده على العلاقات الزبونية في مجموعته البعثية الحلبية، واختيار مديري مؤسسات الدولة والحزب ممن يتصلون به شخصيًا وفق قواعد الولاء (خلاصة استنتاجات ميدانية للباحث).

(52) مقابلة في 3 أيار/ مايو 2011 مع الدكتور محمود حديد في دمشق.

قرية حلوة الكردية، وتنورية الغمر تجاور تنورية الأكراد، من دون تغيير في الأسماء الكردية، أما تعريب أسماء القرى الكردية فقد ظل في كثير من الأحيان صوريًا. لقد حول اسم قرية «مز كيفت» (الجامع) إلى «الحرمون»، واسم قرية «كرديم» الكردية (تل أخضر) إلى «مناذرة»، لكن لم يستخدم الفلاحون العرب قط التسميات العربية الجديدة التي ظلت تسمياتٍ إداريّةً رسميةً، بل الأسماء التاريخية أو المعروفة لهذه القرى. ويتمثل الجوهر هنا في أن «المغمورين» لم يكن لهم أدنى علاقة بالأيديولوجيا القومية البيروقراطية الاسمية في عملية القومنة، بقدر ما يعني في المقابل أن عملية القومنة لم تتخطّ الحدود الإدارية الإسميّة، أي أنها لم تصدر عن سياسات هويّة قوميّة إحلاليّة منظوميّة.

يمكن في الخلاصة القول إن إنشاء «الحزام العربي» لم يشكل ذروة مشاريع «التعريب» و«الإحلال» التي بدأت ببعض الأفكار «المضطربة» في مرحلة الشيشكلي ووصلت إلى ذروتها في عهد حكومة العظم في عام 1962، بل نهاية مضامينها الإحلالية الإجلائية لمصلحة سياسات سكانية توازنية ذات مضامين إثنية هويّاتية لكنها محدودة النطاق والحجم جغرافيًا وسكّانيًا. فهو قد أنشئ في الأصل لحل مشكلة بعض «المغمورين». لكن القيادة السياسية حاولت توظيف عملية إنشاء القرى الجديدة لأهداف قومية لم تترافق قط مع سياسات منظومية. وبهذا الشكل مثّل «الحزام العربي» على الرغم من سياسات الهوية المرنة الثاوية خلفه والمحدودة بالتوازن السكاني، والتعريب الاسمي غير الكامل، نهاية مشاريع الإحلال في الجزيرة السورية. أما سياسة الأرض العامة، والتي صدر بشأنها أكثر من خمسة مراسيم وقرارات، والتي تحظر الاتجار بالأراضي الحدودية، فلم تخص محافظة الحسكة (الجزيرة) وحدها بل جميع المحافظات الحدودية، ومع ذلك كانت أحكام القضاء المدني منفذًا للتملص من أحكام تلك القوانين، بينما ظلت مشكلة «أجانب تركيا» نحو 22 سنة من دون حل، مشكّلةً شرخًا وجرحًا في نسيج الهوية الوطنية السورية، إلى أن بدئ بحلّها في منتصف الثمانينيات، لتحلّ نهائيًا في عام 2011 بعد اندلاع حركة الاحتجاجات السوريّة في شباط/ فبراير 2011، مسدلةً الستار على هذه المسألة بتجنيس جميع المسجّلين في سجل «أجانب تركيا» بمن فيهم فئة «المكتومين» في ذلك السجل، ومنهيةً صفحة «عديمي الجنسيّة» في المجتمع السوري.

الفصل الرابع عشر

من «خويبون» إلى البارتي وتفرّعاته في أصول تشكل الخريطة السياسيّة الكرديّة السوريّة المعاصرة وتطوّرها

أوّلًا: المراحل الثلاث

يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسيّةٍ في تاريخ الحركة الكرديّة السوريّة الحديثة هي:

أ- المرحلة الأولى، التي انطلقت مع تأسيس جمعيّة «خويبون» في أواسط العشرينيّات وانحسرت في أواخر الثلاثينيّات كما بيّنا في الفصول السابقة. وفي هذه المرحلة كان مركز جهد «خويبون» متركّزًا على العمل في كردستان تركيا، لكنّ أقطابها المقيمين في سوريّة، والذين اتخذوا من الجزيرة السورية قاعدة لهم انشقوا بين جناح آل بدرخان - حاجو آغا الذين تورطوا بالخطط الفرنسيّة لإنشاء كيانٍ إثني كرديٍّ-مسيحيٍّ في الثلاثينيّات في الجزيرة، وجناح آل قدري جميل باشا الذي عارض تلك الخطط وركّز فاعليته على تحرير كردستان تركيا، واعتبر قادة «خويبون» مجرد لاجئين سياسيين في سورية. وقد تلاشت الجمعية في النصف الأول من الأربعينيات منهيةً مرحلةً في تاريخ الحركة الكردية الحديثة.

ب- المرحلة الثانية، التي ترتبط بنشوء الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) في دمشق في عام 1957، وقد اتّسمت بتفاعل المجتمع الكرديّ السوريّ مع عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق في عام 1959، وفكّ تحالفه مع حكم الزعيم عبد الكريم قاسم في عام 1961، وقيادته القتال في أيلول/ سبتمبر 1961 ضد القوّات العراقيّة، وفي هذه المرحلة يبدأ أول اتصال

بين الحزب الفتي والبارزاني في عام 1959، وستدشّن هذه العلاقة بداية تأثر الحزب بانقسامات الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بين إبراهيم أحمد الأمين العام للحزب وصهره جلال الطالباني وبين الملا مصطفى البارزاني. وتنتهي هذه المرحلة في أواسط الثمانينيات بتشرذم «البارتي» الأول إلى ما هو أكثر من 11 حزبًا وحركةً.

ج- المرحلة الثالثة، التي اتسمت بتضافر مؤثّرين أساسيّين «كردستانيّين» في الحركة الكردية السورية الحديثة هما «الآبوجية» التركيّة الصاعدة (نسبةً إلى عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي شنّ أولى عمليّاته في عام 1985)، ونشوء «حكومة إقليم كردستان» في شمال العراق أو كردستان العراق في عام 1992 مستفيدةً من منطقة الحظر الجويّ التي فرضتها قوات الحلفاء على شمال العراق وجنوبه.

سنبحث في إطار هذا التحقيب تطور الإطار الكلّيّ للحركة السياسيّة الحزبيةّ الكرديّة السوريّة، متوقفين عند التفصيلات بقدر علاقتها بذلك الإطار في المجتمع السياسيّ الكرديّ السوريّ الحديث.

ثانيًا: انحسار المرحلة القوميّة الأولى
جمعيّة «خويبون» من الصعود إلى الانحلال

1- إخماد ثورة درسيم ونهاية زمن الثورات العشائريّة الكرديّة

ترتبط هذه المرحلة بإخماد القوات التركيّة ثورة درسيم في آب/ أغسطس 1938. ومثّلت عمليّة الإخماد هذه نهاية مرحلةٍ كاملةٍ في تاريخ الثورات الكرديّة في كردستان تركيا أو الجمهورية التركية الحديثة، وهي مرحلة الثورات التركيّة القبليّة. وقد مثّل إخماد هذه الثورة ضربةً ماحقةً لقضيّة كردستان تركيا عمومًا ولـ«جمعيّة خويبون» خصوصًا التي تمحور برنامجها برمّته حول تلك القضيّة. ولم يكن لـ«خويبون» نفسها في حدود ما هو متاح دور في الثورة نفسها التي قادها سيّد رضا شيخ الطائفة العلويّة الكرديّة (العلي إلهيّة) الكرديّة- التركيّة وزعيمها في درسيم التي كانت تستخدم اللغة التركيّة في تلاوة صلواتها وتدوين أدبيّاتها الدينيّة بينما لهجتها هي «الزازانيّة» التي تختلف عن اللهجة

«الكرمانجيّة» الكرديّة اختلافًا كبيرًا إلى درجة أن الناطق بإحدى اللهجتين لا يستطيع أن يفهم اللهجة الأخرى[1]. وقد قادها سيد رضا ردًّا على وصول تتريك السكّان الأكراد في درسيم الموضوع في عام 1932 ونقلهم إلى ولاياتٍ أخرى، إلى مرحلة التطبيق. وكان هذا البرنامج يشتمل على نقل زعماء العشائر الكردية ووجهائها المتمسكين بمجتمعاتهم المحلية، و«الممانعين» للاستتراك والاندماج القومي التركيّ الجديد من درسيم إلى الأناضول الداخلي[2].

سجّلت هذه الانتفاضة أول انقلابٍ كردي علوي من نوعه على السياسات الكماليّة في العقدين الأوّلين من العهد الجمهوريّ. كانت هذه الطائفة قد تحالفت إبان اندلاع ثورة النورسي مع الكماليّين في مواجهة العشائر الكرديّة السنيّة التي سبق لها أن دخلت في صراعات حادة مع العشائر العلويّة الكرديّة في فترة الكتائب الحميديّة السنيّة شبه النظاميّة التي كانت تنهب أراضي العشائر العلويّة الكرديّة وممتلكاتها[3].

(1) David Zeidan, «The Alevi of Anatolia,» Meria (December 1995), <http://meria.idc.ac.il/journal/1999/issue4/jv3n4a5.html>.

يشدّد بعض الناطقين بالزازا الآن على أنهم ليسوا أكرادًا، بل ينتمون إلى مجموعةٍ إيرانيّةٍ أخرى، وبأن لغتهم تنتمي إلى فصيلٍ آخر من اللغات الإيرانيّة.

(2) قدري جميل، **مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلح**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 134-136، وانظر: إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا** (دمشق: دار المدى، 2003)، ص 203-204.

(3) لم يشارك الأكراد العلويّون في ثورة الشيخ النورسي بسبب سنيّة النورسي النقشبنديّة ودعم عشيرة جبرانلي التي يوجد بينهم وبينها ضغائن وثارات، لكنهم انخرطوا في الثلاثينيّات في الثورة التي قادها سيد رضا الذي كان علويًا (علي إلهيًا) بعد شمول القمع الكماليّ كافّة الأكراد على مختلف مذاهبهم وعشائرهم. انظر: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 304-305. بل وقفوا ضدّها داعمين الحكومة المركزيّة، راجع: عثمان علي، **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ط 2 (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008)، ص 528-529. ويختلف علويّو الأناضول «العلي إلهيون» عن علويي انطاكية واللاذقية «النصيريين»، ويشكل كل منهم مذهبًا مستقلًا عن الآخر. عن الصراعات بين العشائر الكرديّة السنية المنخرطة في الكتائب الحميدية وبين العشائر العلوية راجع: ماجد محمد زاخوبي، **الدولة العثمانية: الأوضاع السياسية من منتصف القرن التاسع عشر إلى تشكيل فرسان الحميدية (1891-1923)** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011)، ص 207-208.

2- لجوء القادة الخمسة إلى الجزيرة السوريّة

حاول سيد رضا عبثًا التوسط لدى الحكومة كي يحول دون تطبيق البرنامج، لكن الجنرال عبد الله ألب دوغان الذي مُنح صلاحيّاتٍ استثنائيّةً في «تأديب» درسيم، قام بإعدام مبعوثي سيد رضا، فتحشد نحو 1500 كردي علوي درسيمي للدفاع عن أنفسهم تجاه زحف الجنرال الذي حاصر درسيم بنحو 25 ألف جندي تركي. أوقع الدرسيميّون في البداية كمينًا ناجحًا بالقوّات التركيّة، لكنّ هذه القوّات شنّت في أواسط حزيران/يونيو 1937 هجومها الكاسح، وسوّت القرى الكرديّة بالأرض. وبرّر وزير الخارجيّة التركيّ رشدي آراس حين مرّ بمدينة حلب عائدًا إلى أنقرة عمليّة الاجتياح بعد أيام من القيام بها بمقاومة زعماء المنطقة لتطبيق «البرنامج الإصلاحيّ والقوانين الجديدة في تلك المنطقة»[4].

وجّه الشيخ في أواخر تموز/يوليو 1937 على وقع هذه الإبادة باسم ثلاثة ملايين كردي نداء استغاثةٍ إلى وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن، لكن آذان إيدن لم تصغ إليه[5]، بل وصف البريطانيّون القمع الكماليّ القاسيّ لها على أنّه «كفاح المدنيّة ضدّ البربريّة»[6]. وفي أواسط آب/أغسطس 1937 لجأ خمسة من قادة الثورة إلى الجزيرة، لكن سلطات الانتداب أبعدتهم عنها عملًا بالاتّفاقات الأمنيّة بينها وبين الحكومة التركيّة بإبعاد «الأشقياء» عن المناطق الحدوديّة إلى مدينة حمص. ويبدو أن الهدف من لجوئهم كان نقل ما تقوم به القوّات التركيّة من فظائع عمليّة إبادة لدرسيم للرأي العام[7].

ليس معروفًا أي دورٍ قامت به «خويبون» في العمل مع القادة الخمسة، لكنّ الصحافة الوطنيّة رحّبت بهم، ونشرت مقالاتٍ عدّة في مديح الأكراد والتهجم على الأتراك بسبب أزمة لواء الإسكندرون، ما عرّض بعضها إلى التعطيل بسبب

(4) «تصريح وزير الخارجية التركيّ إلى الصحافة الحلبيّة،» في: النذير (21 و25 حزيران/يونيو 1937).

(5) مكدول، ص 325-326.

(6) باسيل نيكيتين، الكرد: أصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم، عاداتهم، آدابهم، لهجاتهم، قبائلهم،قضاياهم، طرائف عنهم، مراجعة صلاح برواري ([د. م.]: منشورات مجلة ASO، 1993)، ص 193.

(7) النذير (18 آب/أغسطس 1937).

«نشرها مقالاتٍ من شأنها المسّ بالعلاقات الدوليّة»، وقد طبّقت الحكومة ذلك على جريدة **الاستقلال العربي** وجريدة **التقدم** في حلب[8]، لكنّ هؤلاء القادة تمكّنوا في تشرين الثاني/نوفمبر 1937، على الرغم من التضييق الذي مارسته السلطات الانتدابيّة عليهم، من توجيه رسالةٍ إلى عصبة الأمم يشتكون فيها من «إجراءات الحكومة ضد الأكراد بمنع اللغة والمدارس الكرديّة»، في وقتٍ كان فيه العالم كله قد تخلّى عن أكراد تركيا. وفي هذه الفترة ذاتها قامت الحكومة التركيّة بسنّ قانون الإسكان الذي يمنحها صلاحيّة إسكان غير الأتراك في المناطق التي تقطنها كثافة سكانيّة تركيّة بهدف إدماجهم قوميًّا[9].

بحلول آب/أغسطس 1938 كانت القوّات التركيّة قد تمكّنت من إخماد الثورة، وتعليق قادتها على المشانق، ومحو درسيم الكرديّة من الوجود. إذ نكّلت بها السلطات ونفت ثلاثة آلافٍ من الأعيان وسواهم إلى الولايات الأخرى[10]. وبدأت عمليّة «تنظيم» درسيم بتغيير اسمها الكرديّ إلى اسم «تونجلي» وبتنصيب حاكم عسكريٍّ عليها. وباتت فرص التحرك الكرديّ في داخل تركيا نفسها بعد إبادة درسيم في عام 1938 محدودةً جدًّا ويائسةً، إذ تمكّنت السلطات التركيّة خلال سنوات 1925-1938 من توزيع قادة العشائر الكرديّة في جنوبي الأناضول على مناطق أخرى[11].

3- سدل الستار على قضيّة كردستان تركيا: الحصار

بإخماد درسيم يكون العالم كله قد تخلّى عن أكراد تركيا كما تخلّى عن أرمنها وسريانها لمصالحه الجيو-استراتجيّة، إلى درجةٍ دفعت الداقوقي إلى القول: «قد أسدل الستار على القضيّة الكرديّة في تركيّا، فلم يعد أحد يسمع بها

---

(8) «مرسوم رقم 732 تاريخ 13 آب 1937»، في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 30 (25 آب/أغسطس 1937)، ص 970.

(9) الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 205.

(10) مكدول، ص 327.

لم يعد أهل درسيم المنفيون إليها إلا بعد عام 1950 حين تولى الحزب الديمقراطي السلطة، انظر: نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: [د. م.]، 2001)، ص 66.

(11) Seda Atug et Benjamin Thomas White, «Frontières et Pouvoir d'etat: La frontière turco- syrienne dans les années 1920 et 1930,» *Presse de Sciences politiques*, vol. 20, no. 3 (2009), p. 94.

وبالأكراد»[12]. وقد أخمدت هذه الثورة في ظل نكيرٍ من القوى الكبرى عليها إلى درجة أنّ البريطانيّين شرعنوا القمع الكماليّ الهمجيّ لها على أنّه «كفاح المدنيّة ضدّ البربريّة»[13]. وتبنّوا وجهة النظر التركيّة التي عبّر عنها وزير الخارجيّة التركي رشدي آراس في ردّه أسباب «الثورة» إلى مقاومة زعماء المنطقة تطبيق «البرنامج الإصلاحيّ والقوانين الجديدة في تلك المنطقة»[14]. أما ما نصّت عليه معاهدة لوزان من ضمان الدول الكبرى حقوق الأقليّات في تركيّا، فقد ذهب منذ توقيع المعاهدة في مهبّ الريح، بل باتت القوى الكبرى مستعدةً للتضحية بجميع حقوق الدول التي انتدبت عليها وليس بحقوق الأقليّات التي ضمنت حمايتها في سبيل شراء حياد تركيّا في الحرب العالمية الثانية فحسب. وكان من أبرز ذلك قيام بريطانيا بتطويق أكراد تركيا بإنشاء حلف سعد آباد بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان الذي قامت إحدى أهم وظائفه على تبادل الخدمات الإقليميّة لمنع قيام أيّ كيانٍ كرديٍّ يخلّ بقواعد اللعبة الجيو-سياسيّة التي رسّختها معاهدة لوزان، وكان الحلف موجّهًا بهذا الشكل ضد الحركة الكرديّة بالدرجة الأولى، ولحماية مصالح بريطانيا في المنطقة[15].

لم تكن سلطات الانتداب الفرنسيّ في سوريّة بعيدةً عن ذلك، فصحيح أن سياستها الأصليّة قد جهدت لإنشاء كيانٍ إثني كردي مطعّم بتحالفٍ مسيحي-بدوي محلي، ومستقلٍ ذاتيًا تحت الحماية الفرنسيّة، لكنها لم تتمكّن من ذلك قط في ظلّ «الفيتو» التركي الحاسم على قيام أي كيانٍ «سرياني» أو «كردي» في الجزيرة، وانقسام «خويبون» نفسها بين البدرخانيين- الهويركيين الذين ساروا بقيادة حاجو آغا مع اللعبة الفرنسيّة إلى نهايتها، وبين الديار بكرليّين والنخبة المثقفة الملتفة حولهم بقيادة قدري جميل باشا الذين تمسكوا بقضيّتهم في كردستان تركيا، ورفضوا إقامة كيانٍ كردي- سرياني يعمل للفرنسيّين على حساب وحدة سوريّة.

(12) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 206.

(13) نيكيتين، ص 193.

(14) «تصريح وزير الخارجيّة التركي إلى الصحافة الحلبية،» في: النذير (21 و25 حزيران/ يونيو 1937).

(15) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 209.

4- من إعادة تأسيس «خويبون» إلى تجميدها وتلاشيها

أ- جناح قدري جميل باشا- حسن حاجو

في عام 1938 أعيد، في خضم هذه المتغيّرات، تأليف قيادة «خويبون»[16] من جديد. ويلحظ إخراج التحالف البدرخانيّ- الهويركيّ منها لمصلحة الجناح الدياربكرليّ- الديركيّ الملتف حول قدري جميل باشا والدكتور أحمد نافذ، وخلوّها من ممثلي القيادات العشائريّة التقليديّة الكرديّة المحلية الجزراويّة، وتكرّست هذه «القطيعة» بين الجناحين في أثناء خوض جماعة حاجو آغا انتخابات مجلس المحافظة في أواخر عام 1939 في إطار «النظام الخاص» الذي وضعه المفوّض الفرنسيّ بيو للجزيرة السوريّة، بينما نأت «خويبون» عنها. لكنّ قيادة الجمعيّة وإن لم تمثّل حاجو آغا في قيادتها، فإنّها مثّلت ابنه حسن حاجو آغا فيها، الذي يبدو أنه قد عدّل من سياسة والده في التحالف مع الفرنسيّين حتى النهاية لإنشاء الكيان الكرديّ- المسيحيّ الجزراوي، وسار مع سياسة قدري جميل باشا في عدم وضع الحركة الكرديّة في مواجهة الحركة الوطنيّة السوريّة، وتركيز محور الثقل على تحرير كردستان تركيا، فلم يكن قدري جميل باشا يعتبر الجزيرة جزءًا من كردستان الكبرى، بل كان يرى الأكراد السوريّين «أقليّةً» من حقّها أن تتمتّع بحقوق الأقليّات الممنوحة لها في فترة الانتداب الفرنسيّ.

ربما كان توزيع الأدوار بين الآغا وابنه من تصميم الآغا نفسه، أو أنه لم يعارضه، ولكنّه سيعبّر بعد وفاة الآغا في عام 1940 عن تغيّر اتّجاهات ابنه حسن الذي ورثه في زعامة الهويريكيّة، حيث سيشكّل تحالف الباشا (قدري جميل)

---

(16) أكرم جميل باشا، قدري جميل باشا، الدكتور أحمد نافذ، حسن حاجو آغا،عثمان صبري، عبد الرحمن علي يونس، ممدوح سليم، وعارف عباس. انظر: محمد ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمنية**، ط 2 ([د. م.]: كاوا للنشر والتوزيع، 2000)، ص 84. وبسبب محافظتها على التحالف الكردي-الأرمني خرج عثمان صبري منها لاحقًا. انظر: أحمد، ص 84.

وكان من أحدث أعضائها الجدد عارف يونس اللاجئ في عام 1937 إلى الجزيرة بعد مقاومة ضاريةٍ للقوات التركية في منطقة ساسون التابعة لولاية سيرت، والتي كانت تقودها عائلة علي يونس، فاضطرت العائلة بعد أن خسرت نصف رجال العشيرة وبعض أبنائها إلى الهجرة إلى سورية، وكان عدد المهاجرين 60 عائلة تقريبًا. انظر: زازا، ص 64، وقارن مع: جكر خوين، **سيرة حياتي**، ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل ([د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص 249.

والآغا (حسن حاجو) محور القوّة في «خويبون» وفي القيادة الكرديّة عمومًا[17]. كما بدّل حسن حاجو تحالفات والده مع أعيان السريان الكاثوليك إلى تحالفٍ مع أعيان السريان الأرثوذكس، وتحديدًا مع عائلة أصفر ونجّار الأرثوذكسيّة المهيمنة على تركيبة المجلس السريانيّ المليّ الأورثوذكسيّ في الجزيرة، ومع بعض رؤساء العشائر العربية[18]. وكانت عائلة أصفر ونجار تمثّل أحد أقوى اللاعبين الاجتماعيّين في المجلس الملّي الأورثوذكسي في الجزيرة الذي كان يومئذ يضطلع بنوعٍ من مجلس أعيان السريان في الشؤون الاجتماعيّة والسياسيّة والمدنيّة العلمانيّة التي تخصّ الطائفة[19]، فعلى خلاف والده الذي تكون وعيه في الحروب والغارات، تكون وعي حسن حاجو آغا في إطار النشاط العصري لجمعيّة «خويبون»، فتلقى تعليمًا دينيًا بسيطًا[20]، ونشط في «الجمعيّة الخيريّة الكرديّة» وافتتح في أواخر الثلاثينيّات في الحسكة مدرسةً كرديّةً تعلّم اللغة الكرديّة بالحروف اللاتينيّة[21].

كان طور إعادة تأسيس الجمعيّة قصيرًا إذ اندلعت الحرب العالميّة الثانية وغيّرت تقديرات المواقف جذريًّا. وفي هذه الحقبة دخلت جمعية «خويبون» خلال سنوات (1938–1946) في طور الأزمة والانحلال، وأعطى تجميد الجمعيّة نشاطها مع اندلاع الحرب العالمية الثانية انطباعًا بأنها قد حلّت نفسها[22]، وكان ما حدث أنّها جمّدت نشاطها «مراهنةً على حدوث تغييراتٍ جذريّةٍ في الخارطة السياسية والوضع السياسي للدول، نتيجة أحداث الحرب العالمية الثانية، منتظرةً التغييرات» و«فسخت الاتّفاق المعقود بينها وبين الأرمن بخصوص كردستان تركيا فقط»[23]. وكانت تراهن في الحقيقة على

(17) خوين، ص 293.

(18) الياس سعيد نجار، **عائلة أصفر ونجار** (بيروت: [د. ن.]، 2010)، ص 57–58.

(19) جوزيف أسمر ملكي، **من نصيبين إلى زالين (القامشلي)** (دمشق: مطبعة دار العلم، 1995)، ص 71.

(20) انظر سيرة حسن حاجو في: جورج فارس، **من هو في سورية 1949** (دمشق: المطبعة الأهلية والوكالة العربيّة للنشر والدعاية، 1948)، ص 101.

(21) خوين، ص 265.

(22) الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 206.

(23) جميل، ص176–177. وعن ترقّب الحركة الكرديّة في سورية نتائج الحرب باحتمال قيام دولةٍ كرديّةٍ، انظر: أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، 2 ج، ط 3 (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر =

تمخض الحرب عن إبرام نوع من معاهدة سيفر جديدة تعيد هيكلة الحدود والدول، وتسمح للأكراد باستغلال ذلك لبناء دولة كردستان[24]. وخلال هذه الفترة الحرجة حاول أقطابها أن يتصلوا بالبريطانيّين عشيّة الهجوم البريطاني-الديغولي في حزيران/يونيو 1941 ضدّ حكومة فيشي في سورية ولبنان حيث أجرت قيادة الجمعيّة اتّصالاتٍ بقائد القوّات البريطانيّة التي احتلت الجزيرة، وزودته بخرائط عن كردستان تركيا مطالبةً بدعم بريطانيا لها[25]، لكن لا تعرف نتائجها، بينما سيشير تطور الأحداث القريبة إلى حدوث اتّصالاتٍ كواليسيّة بين البدرخانيّين وبين كل من الفرنسيّين والبريطانيّين أفضى إلى العمل معهما.

ب- تغير الأدوار: البدرخانيّون والدبلوماسية السريّة وتوزيع الأدوار بين جلادت وكاميران

كانت العائلة البدرخانيّة تعمل في الأصل كنوع من منظّمةٍ أو مجلس سري داخل الحركة القوميّة الكرديّة، وتوزّع أدوارها فيها، وتعمل من أجل استقلال كردستان تحت زعامتها أو إمارتها[26] قاصدةً بها بشكل أساسي إحياء الإمارة البدرخانيّة في جزيرة ابن عمر (بوتان). وكان سلوكها براغماتيًا ومتقلّب الأدوار لكن هدفه كان ثابتًا وهو كردستان وإحياء الإمارة. وبهذا الشكل كانت تتصرف سياسيًا كعائلةٍ قوميّةٍ كرديّةٍ. وقد برز منها الشقيقان الديناميكيّان كاميران (1895 -1978) وجلادت (1893-1951) ابنا الأمير الكبير أمين عالي بدرخان. وكان الشقيقان متكافلين متضامنين على السرّاء والضرّاء في إطار تضامنيّة العائلة، ولذلك حين فصل كاميران بدرخان في عام 1932 من «خويبون» تضامن معه شقيقه جلادت، وانسحب من الجمعيّة[27].

= المعاصر، 1997)، ج2، ص 656.

(24) محمد ملا أحمد، **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا: المرحلة النضالية الأولى من مسيرة البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا منذ التأسيس وحتى الانقسام الأول، 1957-1965**، ص 13 و17.

(25) خوين، **سيرة حياتي**، ص 304-305.

(26) كان للعائلة مجلس يجتمع بشكل نظامي دوري وفق محضر جلسة خطّي وجدول أعمال، انظر بعض وثائق الاجتماعات في: سليم هروري، **الأسرة البدرخانيّة: نشاطها السياسي والثقافي، 1900-1950** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006)، ص 229-234.

(27) جميل، ص 165-166.

وضع الأخوان في سياق الرهان على تحوّلات الحرب نفسيهما في مرحلة الحكم البريطاني- الفرنسي المزدوج (1941-1943) لسوريّة، وحتى أواخر الحرب العالميّة الأولى، في خدمة كل من البريطانيّين والفرنسيّين، والعمل على بثّ الوعي القوميّ الكرديّ الحديث من خلال هذه الخدمة. ووزّع الأخوان دوريهما بشكلٍ يخدم فيه جلادت البريطانيّين بينما يخدم كاميران الفرنسيّين.

أصدر الأمير جلادت في هذا السياق بتمويلٍ من البريطانيّين خلال سنوات 1942-1945 مجلة روناهي (النور) في دمشق كملحقٍ لمجلة هاوار التي توقفت سابقًا، مقابل الدعاية لعمليات الحلفاء في الحرب. واضطر إلى إيقافها بسبب توقف التمويل البريطاني وضعف الاشتراكات[28]. أما كاميران الذي كان يعيش متنقلًا بين دمشق وبيروت، فقد تمرّس بالدبلوماسيّة السريّة، واشتهر منذ وقتٍ طويلٍ بانغماسه بالنشاط الاستخباري، ولا سيما في الفترة التي كان فيها مرشدًا ومترجمًا للرائد ادوارد و. س. نوئيل إلى كردستان، هو أشهر خبير بريطاني في الشؤون الكرديّة الذي جاء في تركيا في عام 1919[29]، فارتبط مع الفرنسيّين وأصدر خلال سنوات (1943-1946) في بيروت جريدة روزا نوو وجريدة ستير، باللغتين الكرديّة والفرنسيّة ثم باللغة الفرنسيّة، وكانت متركّزةً على الدعاية لعمليّات الحلفاء ولا سيّما تلك المتعلّقة بفرنسا. وخصّص كاميران بدرخان بعض الأعداد لفرنسا، وكان ينشر صفحاتٍ عدّة عن فرنسا وشخصيّاتها، وبعض الموضوعات القصيرة عن باريس، ونشر صورةً كبيرةً لباريس، وكتب تحتها: «إن الأوروبيين والكرد أبناء عم وبينهم فرق بسيط»، حتى إنه نشر مقالاتٍ عن جبال فرنسا وأنهارها. وببراغماتيتهما غير المحدودة استخدم الشقيقان هذه الجرائد والمجلات لتطوير الوعي القومي الكردي، ومحاولة تكوين انتلجنسيا كرديّةٍ جديدةٍ، وتركيز مطالب الأكراد على الحرية والاستقلال. وكان دعم الحلفاء لآل بدرخان جزءًا من شبكة دعمهم الدعاية التي كانت تشتمل يومئذٍ على ساعات بثٍّ باللغة الكرديّة في إذاعات بيروت وبغداد وأذربيجان. بل كان كاميران نفسه يعمل في القسم الكردي لإذاعة

---

(28) هروري، ص 158.

وعن دعم الإنكليز لجلادت في إصدار الصحيفة. انظر: زازا، ص 216.

(29) جوناثان راندل، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1999)، ص 249.

الشرق في بيروت[30].

خلال فترة 1949-1952 انغمر الشقيقان كاميران وجلادت في العمل. كان كاميران قد توجّه في عام 1947 إلى باريس بدعوةٍ من روجر ليسكو المختص بالدراسات الكرديّة وعدد من المستشرقين الفرنسيّين الذين كانوا يتعاطون العمل الاستخباري في الشرق الأوسط للعمل كمدرس للغة الكردية في «المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية» (INALCO)، وحين تفرّغ ليسكو للعمل في الاستخبارات الفرنسيّة أعطاه مقعده في المدرسة، فأسّس كاميران مركزًا للدراسات الكرديّة، وتابع نشاطه الهادف إلى الحكم الذاتي للأكراد في سورية، وأصبح سفيرًا غير رسمي للأكراد في فرنسا. وقد بادر إلى أعمال دبلوماسية وحملات تضامنية، كما حصل على منح دراسية لعدد من الأكراد السوريين الذين تولوا بدورهم العمل السياسي في أوروبا بدعم منه. وأصدر مجلّةً سياسيّةً شهريّةً بيّنت أن هدف مركز الدراسات الكردية هو «أن يحصل الكرد على جميع حقوقهم»، وظلّ كاميران يدرّس اللغة والأدب الكرديّين في المعهد في باريس من عام 1947 حتى عام 1970. في الوقت نفسه الذي كان يعمل فيه مع الوكالة اليهوديّة ويتردّد على سورية ولبنان وربما إسرائيل، ويقوم بمهماتٍ سريّةٍ لها في كل من سوريّة وشرقي الأردن، ويعرض عليها تمويل حركاتٍ انقلابيّةٍ بواسطة ضبّاط الأقليّات المارونيّة والدرزيّة والجركسيّة والكرديّة لإخراج هذه الدول من الحرب مع إسرائيل، ما يسهّل مهمّة بناء الكيان الكردي، إذ كان بدرخان يعتقد أن الأكراد لن يحصلوا على دولةٍ لهم إلا من خلال إعادة النظر بحدود الدول القائمة، فانغمس في العمليات السرية لعالم الاستخبارات الخفي[31].

---

(30) هروري، ص 173-175 و183-185.

كان يعمل في إذاعة الشرق عدد من المثقّفين الأكراد مثل نور الدين زازا رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية لاحقًا. انظر: زازا، ص 74.

وكان القسم الكردي مناسبة لبثّ القصائد والأفكار القوميّة، وأغلق هذا القسم في عام 1946 بعد جلاء القوات الأجنبية عن سورية ولبنان. انظر: زازا، ص 99.

(31) راندل، ص 249-250، قارن مع: مكدول، ص 699.

عن النشاط العلمي لكاميران وتأسيس المركز انظر: هروري، ص 187.

وعن تأسيس المركز ودور كاميران بدرخان في تخريج جيل من المتخصصين بالدراسات الكرديّة انظر: مالمي سانز، البدرخانيون في جزيرة بوتان، ترجمة دلاوه ر الزنكي گولبهار؛ مراجعة وتقديم نذير =

كانت أفكار بدرخان تلتقي تصورات بن غوريون لإقامة دولةٍ مارونيّة في لبنان، والتي يصفها شاريت في مذكراته بـ «حلمه القديم»[32]، وشكّل كاميران أحد عناصر من وصفتهم الوكالة اليهوديّة بـ«العملاء النافذين» لها[33]. وكان كاميران الكردي الوحيد بينهم، بينما كان البقيّة من العرب. ولم يكن ذلك مكشوفًا يومئذٍ، بل كُشف في ما بعد، وفي عداد ما كشف أن إيران، بواسطة بدرخان أجازت في ستينيات القرن العشرين للأجهزة الإسرائيليّة إقامة أوّل اتّصالٍ بالبارزاني[34].

بينما سيكون مصير جلادت غامضًا، إذ سيستمر في اتصالاته بالسفارات الأجنبيّة[35]، سيمضي، تحت وطأة الإحباط من سقوط الزعيم وإعدامه، سيمضي أواخر حياته في مزرعة آل الإيبش في الهيجانة. كان هذا الأمير قد قدّم خدماتٍ جلّى للغة الكرديةً على مستوى الأبجديّة والإحياء اللغوي القومي

= جزماني (بيروت: وثائق جمعية العائلة البدرخانية، [د. ت.])، ص 8.

وبخصوص عمله في المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، وانطلاقه منه في العمل الكردي في أوروبا راجع: Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies (New York and Canada: Routledge, 2009), p. 42.

(32) كان بن غوريون كلما تضعضع وضع سوريّة يطرح مشروعه اللبناني الماروني، كان أوّل اتّصال يجري بعد قيام دولة إسرائيل بين قياداتٍ مارونيّة والحكومة الإسرائيلية هو الاتّصال الذي أجراه وفق ما ورد في مذكرات بن غوريون: «يوميّة الأحد 5 حزيران 1949،» في: دافيد بن غوريون، **يوميّات الحرب، 1947-1949**، تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن؛ ترجمة سمير جبور؛ مراجعة وتقديم صبري جريس، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1998)، ص 757.

ويبدو أن فكرة إقامة دولةٍ مارونيّةٍ لم تداعب خيال بن غوريون وحده، بل كانت فكرة تتردد في حكومته، ويشير بن غوريون نفسه إلى أن مردخاي بنطوف قد تحدث عن وجوب «تأليف حكومة مارونيّة». انظر: «يومية 19 كانون الأول 1948،» في: بن غوريون، ص 668.

بعد سقوط الشيشكلي في شباط/ فبراير 1954، عاود بن غوريون «حلمه» وطرح في جلسة الحكومة الإسرائيلية بأن «هذا هو الوقت الملائم لإثارة لبنان - أي الموارنة فيه - لإعلان دولةٍ مسيحيّةٍ». راجع: «يوميّة السبت 27/ 2/ 1954،» في: موشيه شاريت، **يوميّات شخصيّة**، ترجمة أحمد خليفة؛ مراجعة صبري جريس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1996)، ص 149.

ثم كرّر بن غوريون هذا «الحلم» كردّ على غزو العراق لسورية، أو اتحاد العراق مع سوريّة، في عام 1955. انظر: «يومية الاثنين 16/ 5/ 1955،» في: شاريت، ص 430-431.

(33) إيان بلاك وبني موريس، **الحروب السرية للمخابرات الإسرائيلية**، ترجمة الياس فرحات (بيروت: دار الحرف العربي، 1998)، ص 63.

(34) راندل، ص 249.

(35) Tejel, p. 16.

الكردي، وسبق له أن اقترب من الحركة الوطنيّة السوريّة، وشكّل الوسيط بين منير الريّس أحد قادة الحزب القوميّ العربيّ السريّ ورئيس الشعبة السياسيّة في الدور الوطنيّ الأوّل في عام 1938، وبين المهرّبين الأكراد لدعم الثورة الفلسطينيّة الكبرى بالأسلحة، بل عرض مزيدًا من الدعم لها[36]، وهو ما شكل يومئذ مجازفةً كان يمكن أن تقوده في حال اكتشافها إلى المحكمة العسكرية الفرنسية[37]، لكن ذلك كله حدث قبل أن ينخرط شقيقه كاميران بدرخان في ما يصفه مكدول بـ«العلاقات الإسرائيليّة المشبوهة»[38]، وسيثير موته بعض الشبهات عن ضلوع المكتب الثاني السوري بالعمليّة، إذ كان على الرغم من عزلته في الهيجانة دائب الاتصال بالسفارات الأجنبيّة[39]، وربما برزت في سياق نشاطه السري الظنون بالعلاقات مع إسرائيل، إذ توسع المكتب الثاني خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من عام 1949 وعام 1950 بملاحقة المشتبه بهم بالتجسّس، وفي أواخر عام 1950 بيّن تقرير أعدته لجنة برلمانية خاصة أن المعتقلات السوريّة مليئةٌ بعشراتٍ من هؤلاء المتّهمين[40]، وسيشكل ذلك على ما يبدو جزءًا من متابعة العقيد أديب الشيشكلي نائب رئيس هيئة الأركان (السيد الفعلي للجيش) لبعض القيادات الكردية ولمعلومات عن اتصال بعض المنظمات «الشيوعية» في إسرائيل ببعض القيادات الكردية، وكان حسن حاجو

(36) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنيّة في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936** (دمشق: مطابع ألف باء، 1936)، ص 290-291. قارن مع ما ينقله هروري عن بدرخان في: هروري، ص 150.

(37) عن قيام السطات الفرنسية بتوقيف السياسيين المتهمين بتهريب الأسلحة إلى فلسطين، وإحالتهم إلى القضاء العسكري، وتشديدها العقوبة إلى الحكم بالسجن المؤبّد عليهم، راجع مع ما يورده دروزة من تفصيلات في: محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، 6 مج (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، مج 3، ص 355 و813.

(38) مكدول، ص 705.

(39) Tejel, p. 16.

(40) أشارت اللجنة إلى أن «مهجع المدنيّين» يضمّ «موقوفين من مختلف الجنسيات متهمين بشتى أنواع التهم وخاصة الأجانب منهم، وإلى أنهم موقوفون منذ سنة ونصف ولم يسألهم أحد»، واقترحت اللجنة عدم «الجمع بين الموقوفين في تهم التجسس مع المتّهمين السياسيّين والعاديّين». انظر: «تقرير لجنة التحقيق حول وضع أمين رويحة والموقوفين السياسيّين في السجون، الجلسة الرابعة والعشرون في 20 كانون الأول 1950،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 32 (26 تموز/ يوليو 1951)، ص 690.

آغا أحد حلفاء آل بدرخان في مقدمهم[41]. بينما تعيد بعض المصادر الكرديّة موته الغامض إلى ارتياب المكتب الثاني بخططه لإقامة دولةٍ كرديّةٍ، وقيامه في عام 1947 في مناسبة الانتخابات البرلمانيّة السوريّة بالدعاية للدولة الكرديّة، ومحاولة الاتفاق مع حسني الزعيم على إقامة هذه الدولة[42]، مع أن الزعيم رفض هذه الأفكار، ولم يستجب لجلادت بدرخان في أن يكون معاونًا سياسيًا له لأنه لا يرغب في أن يكون هناك «زعيمان» في سورية[43].

5- قدري جميل باشا: من «خويبون» إلى البارتي (القديم)

أ- من «الغرب» إلى «الشرق» والقطيعة الكردية-الأرمنية

انهمكت شخصيّات الجمعيّة التي دخلت في مرحلة الانحلال ولا سيّما منها قدري جميل باشا، في ثورة البارزاني في العراق (1943-1945)، ونشطت في اتّصالاتها به، وأرسلت إليه العلم الكردي ليرفعه فوق جبال كردستان المحررة، بينما أوفد إلى خويبون أستاذ الرياضيات رفيق حلمي أحد مؤسسي «هيوا» ورئيسه وهو الحزب الذي انخرط في ثورة بارزان لتحويلها من حركةٍ عشائريّةٍ إلى حركةٍ قوميّةٍ في عام 1944، النقيب الركن عزت عبد العزيز لبحث الأمور المتعلقة بالقضيّة الكرديّة، والاتفاق على إجراء اتصالاتٍ ولقاءاتٍ في ما بينهما، لكن لم يحصل بينهما أيّ اجتماع لاحقٍ[44].

في هذه الفترة سيحدث التحول السياسي الكبير للقيادات القديمة للجمعيّة من الغرب إلى الشرق، بعد رفض مؤتمر سان فرانسيسكو التأسيسي للأمم

(41) قارن مع برقية للشيشكلي في 7/2/1952 إلى رئيس الفرع المركزي في القامشلي حول اتصالات تجري بين أنصار السلم في إسرائيل وحسن حاجو آغا في قبور البيض، وهي مستلة من أرشيف شعبة الأمن السياسي والمخابرات في محافظة الحسكة، وَرَدَت في: الملازم الأول محمد طلب هلال (رئيس الشعبة السياسية في الحسكة)، «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية،» (12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963)، ص 53.

(42) هروري، ص 171-172.

(43) Tejel, p. 45.

(44) تمّ الاتفاق على عقد اجتماع مشترك في 4 نيسان/أبريل 1944 لكن لم يحضر الوفد الكردي العراقي ففشل الاجتماع. انظر: جميل، ص 173-174، وقارن مع: عثمان علي، ص 685-686.

المتحدة المطالب الأربعين[45] التي تقدّمت بها تلك القيادات بـ «أحقيّة الشعوب التي لم تستقل رسميًا بحق التمثيل في المؤتمر»، ووفق ما ينقله تيجل عن حامد بوزرسلان فإن القومية الكردية هي قومية من نوع جديد، فليس من مهماتها الاستقلال عن الدول الاستعمارية الكبرى، بل أن تستقل عن الدول القطرية ذاتها التي تشكلت خلال عملية التحرر من القوى الاستعمارية. وأحدث رفض مؤتمر سان فرانسيسكو المطالب الكردية، «أزمةً جديدة في الحركة القومية الكردية في سورية» نتجت من إخفاقها في الرهان على «الغرب» للحصول على الاستقلال الكردي[46]، وهو ما جعل السفير الأميركي بدمشق الذي كانت له اتصالاتٍ قويّةٍ بالقادة الأكراد يرتاب بانتقال الرهان الكردي من الغرب إلى الشرق[47].

ب- الرهان على «جمهورية مهاباد» وتأسيس «البارتي» الأول

كانت «الأزمة» التي دخلت فيها القيادة الكردية إثر ردّ مؤتمر سان فرانسيسكو لمطالبها قد عكست التحولات الجارية لدى القيادة القومية الكردية في إيران، ودعم السوفيات لجمعية «كومه لي ي زيانة وه هي كرد» (جمعيّة إحياء كردستان) في المطالبة بالحكم الذاتي ثم الاستقلال ردًا على رفض الحكومة الإيرانية منح السوفيات صفقاتٍ نفطيّةً، حيث منح السوفيات الجمعية مركزًا حزبيًا في هيئة الجمعية الكردية- الروسية للعلاقات الثقافية، وفي نيسان/ أبريل 1945 أعلنت الجمعية رسميًا عن هذا المركز الجديد[48]. وتمخضت التطورات في إيران عن قيام جمهورية كردستان (مهاباد) في 16 كانون الثاني/ يناير 1946. واتجه البارزاني إثر إخفاق ثورته في العراق إلى مهاباد، بينما سارت قيادة «خويبون» في الاتجاه نفسه، وربطت مصيرها بمصير الجمهورية الوليدة. وخلال ذلك ظهر الطاشناق، وحاول روبين باشا ممثل الطاشناق في أوروبا، وهراج بابازيان ممثل الطاشناق في سورية ولبنان، أن يثنيا

(45) يشير جكر خوين في مذكراته إلى أن عدد البنود التي تضمّنتها رسالة القيادات الكردية لمؤتمر سان فرانسيسكو بلغت 40 بندًا. انظر: خوين، ص 298.

(46) Tejel, p. 42.

(47) خوين، ص 298-299.

(48) انظر: مكدول، ص 371-372.

الجمعية عن الرهان على السوفيات، بدعوى أن القضايا المهمّة كلّها تقع تحت تأثير الولايات المتحدة[49]. واحتجاجًا على هذه الاتصالات خرج عثمان صبري من الجمعية بسبب استمرار علاقتها بالطاشناق[50]، مع أن «خويبون» فسخت الاتفاق بينها وبين الطاشناق بخصوص كردستان تركيا[51].

كانت صورة «خويبون» قد غدت بعد قيام جمهورية مهاباد «غير محبّبة» في الوسط الكردي السياسي بسبب اتهامها بأنها «حليفة الغرب وشريكة للطاشناق»[52]، بينما «بدأ كل الأكراد ينظرون نظرة امتنانٍ وود وتأييد للاتحاد السوفياتي»[53]. وفي هذا السياق حلّت الجمعية نفسها، وتحولت متماهيةً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران ثم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني-العراق، إلى «البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا» الذي سيحمل في بعض الأدبيّات الحزبية الكردية السورية اسم «البارتي القديم». وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران قد نشأ كتطوّرٍ لجمعية «كومه لي ي زيانة وه هي كرد» (جمعيّة إحياء كردستان) التي أسّسها عدد من المثقفين وعلماء الدين والتجار، والتي تعتبر «في وجوهٍ عدة استكمالًا لجمعية «خويبون» من حيث التركيب»[54]. وبهذا المعنى اعتبرت «خويبون» نفسها جزءًا من حركة الحزب الديمقراطي الكردستاني الوليد في إيران[55].

ج- محاولة البحث في موسكو عن دعم للثورة في كردستان تركيا

كان من أبرز تحركات الحزب الجديد توجيه قدري جميل باشا في 21 أيلول/ سبتمبر 1946 مذكّرة باسم الحزب الجديد إلى القاضي محمد رئيس جمهورية كردستان (مهاباد)، بطلب دعم قيام ثورةٍ كرديّةٍ في كردستان تركيا، فأحاله القاضي محمد إلى السوفيات، لكن لقاءات قدري جميل باشا مع

(49) جميل، ص 176-177.
(50) أحمد، جمعية خويبون، ص 84.
(51) جميل، ص 176.
(52) المصدر نفسه، ص 298.
(53) المصدر نفسه، ص 177.
(54) علي، ص 730-731، راجع: جميل، ص 187-188.
(55) عن الإشارة إلى العلاقة مع الحزب في إيران، انظر: خوين، ص 299.

الموظّفين السوفيات وكذلك مع القاضي محمد لم تتمخّض عن أيّ نتيجة، فعاد قدري جميل باشا في 5 آب/ أغسطس 1946 إلى سوريّة[56]. وفي 31 آذار/ مارس 1947 كانت جمهورية مهاباد قد وصلت إلى نهايتها بإعدام رئيسها القاضي محمد ورفاقه. كما تمّ في 19 حزيران/ يونيو 1947 إعدام السلطات العراقية الضباط الأكراد المحكوم عليهم بالإعدام وكانوا عادوا في إطار العفو العام الذي أعلنته الحكومة العراقيّة. فأحبطت هزيمة حركة البارزاني وسقوط مهاباد بقايا «خويبون» التي «ثبطت همتها، وخارت عزيمتها، وتوقف نشاطها تمامًا»[57].

كان الدكتور أحمد نافذ قد أسّس في عام 1946 مع جكر خوين وشخصيّاتٍ كرديّةٍ أخرى «جمعيّة الحريّة والوحدة للكرد» وانضم جكر خوين في هذه الفترة إلى قيادتها[58]. ويبدو أن التداخل كان كبيرًا بين الجمعية الجديدة و«البارتي» إلى درجة أن جكر خوين يشير إلى أنها غدت جزءًا من الحزب الديمقراطي الكردي في مهاباد، أي جزءًا من «البارتي» السوري الذي اعتبر نفسه جزءًا من «البارتي» الإيراني[59]. وإثر إخماد جمهورية مهاباد لجأ بعض أعضاء حكومة القاضي محمد، والأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أحمد توفيق إلى دمشق، وتولى آل حاجو في قبور البيض بالقامشلي والأميرة روشن بدرخان زوجة جلادت بدرخان الإنفاق جزئيًا عليهم[60].

(56) للاطلاع على سرديّة مفصّلة لذلك انظر: جميل، ص 194-200.

(57) أحمد، **صفحات من تاريخ**، ص 17.

(58) يرى ملا أحمد أن قيادة جديدة لجمعية «خويبون» قد تألفت برئاسة الدكتور أحمد نافذ، وانضم إليها كل من جكر خوين ومفتي القامشلي ملا أحمد زفنكي. راجع: أحمد، **جمعيّة خويبون**، ص 86. بينما يشير جكر خوين إلى أن بعض التحركات قد حدثت في بعض الأوساط الكرديّة يومئذ ترفض القيام بأي عمل يخدم العائلتين الكبيرتين: حاجو آغا وقدري جميل باشا، ولا يريدون مشاركتهم في أي نشاطٍ مقبلٍ، ولن يسلموهم قيادة الأمور. واتهمت العائلتان بأنهما قسمتا المجتمع الكردي قسمين، وأنهما لا تسعيان سوى إلى الزعامة، وأنهما من حلفاء الغرب وشركاء الطاشناق، وسرق أفرادها أموال الجمعية. وقد اتصل أقطاب الجمعيّة الجدد مع ذلك بالعائلتين، ودعوهما إلى العمل شرط ألا يكونوا قادة لها. وأن قدري جميل باشا وآل حاجو آغا وافقا على ذلك. لكن جكر خوين اشترط تغيير اسم خويبون إلى الاسم الجديد، فوافق المجتمعون، وبذلك تشكّلت الجمعية الجديدة. غير أن أحمد نافذ لم يكن يستطيع العمل من دون العودة إلى قدري جميل باشا وحاجو آغا. انظر: خوين، ص 297.

(59) خوين، ص 299.

(60) عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983** ([د. م.: د. ن.]، 2000.)، ص 12-14.

6- آل حاجو آغا: الإمساك بالزعامة الكرديّة السوريّة

تحكَّم آل حاجو عبر التحالف مع قدري جميل باشا بأحد أبرز مواقع قوى الحركة الكرديّة، وسار حاجو آغا مع سياسة قدري جميل باشا في دعم الحكم الوطنيّ، ومحاولة استعادة الدور التقليدي القديم للآغا في التوسط ما بين المجتمع الكرديّ في الجزيرة والسلطات، ولكن في إهاب جديدٍ يتسم بيقظة الوعي القومي الكردي العام. وفي إطار تشابكات هذه الوظيفة التقليديّة مع سير حسن حاجو في إطار سياسة قدري جميل باشا بدعم الحكم الوطنيّ السوريّ، غدا حسن حاجو أحد أقوى الأعيان المحليّين المقربين جدًّا من الرئيس شكري القوتلي الذي حفظ مزايا ابن الآغا في تمكّنه من حشد تأييد الزعماء الأكراد له[61]. وتعزيزًا لمكانته اختار نبيه العظمة مؤسس الحزب الوطني منزله لاستقباله بالنشيد الوطني السوري في أواخر عام 1947[62].

سيغدو حاجو آغا وهو نائب في مجلسي عامي 1943 و1947 أحد أعضاء المؤتمر التأسيسي للحزب الوطني برئاسة نبيه العظمة، وكان الزعيم الكردي الوحيد الذي مثل أكراد الجزيرة في تأسيس الحزب[63]. وشكّل بالتالي قطب الحزب الوطني في الجزيرة الذي كان يعتبر بشكلٍ ما «حزب الرئيس الأوّل» شكري القوتلي في حين أنّ منافسه المحلي الذكي والقوي والمثقف عبد الباقي نظام الدين اختار في عام 1948 عضويّة الحزب المنافس وهو حزب الشعب[64].

(61) خوين، ص 293.

(62) أفرام نجمة، **شعب الجزيرة** (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005)، ص 225.

(63) انظر أسماء أعضاء المؤتمرين الأول والثاني للحزب الوطني، في: خيريّة قاسمية، **الرعيل العربي الأوّل: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991).
أما الأعضاء الآخرون من الجزيرة الذين ساهموا في تأسيس الحزب فكانوا من شخصيات العشائر العربية، وهم دهام الهادي، وعبد الرزاق حسو، والحائز على الدكتوراه في الحقوق من جامعة لوزان لطفي الحاج حسين. وكان الحسين يتحدر من عشيرة بني صخر المعروف فرعها في مدينة دير الزور باسم الخريشان، وسبق لوالده أن مثل دير الزور في المؤتمر السوري في عام 1919، وعمل الحسين محاميًا في الحسكة، ليغدو أبرز وجهائها الجدد الذين ينتمون إلى شريحة المثقفين العصريين. انظر: أسامة الحاج حسين، إعداد وتنسيق، **محطات في حياة السياسي والشاعر المحامي الدكتور لطفي الحاج حسين نائب الجزيرة السابق** (دمشق: دار الينابيع، 2007)، ص 33 و81.

(64) انظر مادة عبد الباقي نظام الدين في: فارس، ص 452.

نجح حسن حاجو في انتخابات عام 1947 التي جرت لأوّل مرّةٍ في سوريّة على درجةٍ واحدةٍ، بعد أن كانت تقوم منذ العهد العثماني «الدستوريّ» على أساس درجتين، بما كان يعنيه من تحكم الناخب الثانوي بالنائب. وكشف ذلك عن قوة تحالف حسن حاجو آغا- قدري جميل باشا، بينما تعزّزت قوّة حسن حاجو آغا بفوز حليفه إلياس نجّار في انتخابات مجلس عام 1947 بدعم من المطرانيّة الأرثوذكسيّة تحت قيادة المطران القويّ قرياقوس لعضو مجلسها الملّي إلياس نجّار في مواجهة سعيد إسحق، فلجأ إسحق في إطار تحدي المطرانيّة للتحالف مع سعيد الدقوري الشخصيّة الوطنيّة الكرديّة السوريّة البارزة في إحباط حركة الانفصال «الجزراويّة» في عامي 1937-1938، ولكنّ الوسط المسيحيّ الذي كان يحمّل الدقوريّ مسؤولية ما أحاق بمنازل المسيحيين في عامودا من دمارٍ في عام 1937، وصف إسحق بـ«سعيد الخاين»، فسقط سعيد إسحق، بينما صعد نجّار رجل الشركة الرأسمالية الزراعيّة الأقوى والملتصقة بالمطرانيّة، إلى عضويّة مجلس النوّاب ليس بسبب تصويت السريان له فحسب، بل وبسبب تصويت الناخبين الأكراد المسجلين من عشيرة الملّية، والتي كانت تمثّل حليفه أو شريكه الاستثماري في بادية رأس العين في الجزيرة، ومن عشيرة الهويريكية التي بنى تحالفًا مع رئيسها حسن حاجو آغا[65].

ثالثًا: مرحلة الزعيم حسني الزعيم (1949): استحضار أضغاث «دولة كرديّة»

كان الزعيم حسني الزعيم (1894-1949) من الناحية العائلية الإثنية كرديًّا- عربيًّا[66]، وداعب انقلابه في 30 آذار/ مارس 1949 أوهام بعض القوميّين الأكراد

(65) محادثة مع مازن الصباغ في أيلول/ سبتمبر 2010 في دمشق.

نجح في انتخابات عام 1947 التي جرت على مرحلة واحدة كل من حسن حاجو آغا (كردي- هويركية)، وعبد الباقي نظام الدين، وعبد الرزاق الحسو عن القامشلي وإلياس نجّار عن السريان الأرثوذكس، وعبد العزيز المسلط ولطفي الحاج حسين عن الحسكة، وعبد الكريم ملا صادق عن قضاء دجلة، ودهام الهادي عن عشائر شمر الخرصة. وقد خاض الانتخابات نحو 100 مرشح. عن هذه الانتخابات انظر: الحاج حسين، ص 91.

(66) كان والده الشيخ محمد رضا الزعيم من شيوخ الطريقة المولويّة في مدينة حلب، وتتلمذ على يديه عدد من علماء حلب كان أبرزهم مؤرخ أعيان حلب الشيخ راغب الطباخ، وبرز دوره في عام 1915 حين غدا مفتي متطوعي (آلاي) المولويّة التي قدمت إلى حلب للانضمام إلى حملة السويس التي هيأها جمال باشا قائد الجيش الرابع. وإبان عبور القناة سقط الشيخ الزعيم شهيدًا. انظر: محمد فؤاد عنتابي =

السوريين بإمكانيّة بناء دولةٍ كرديّةٍ[67]، وذلك بحكم سياسته السابقة قبل شهور باستدعاء كافّة الجنود وصف الضباط والضباط الذين سرّحهم وزير الدفاع السابق أحمد الشراباتي إلى الخدمة، بعد اندلاع حرب فلسطين بدعوى خفض النفقات، وكان قسم كبير منهم من الأكراد[68]، وما أعطاه للأكراد «من مناصب كبيرة في الجيش والوزارة»[69]، ولا سيّما تعيين محسن البرازي الذي كان بعض الأكراد يصفونه بـ«الكرديّ الأوّل» رئيسًا لمجلس الوزراء[70]، وتعيين نوري الإيبش «الذي كان مقرّبًا من القيادات الكرديّة ذات النزعة الانفصاليّة» وزيرًا للزراعة، وكان آخرون مثله في مناصب نافذة في الإدارة السورية في تلك الفترة[71]، وما تردّد في الوسط الكردي عن دور حسني البرازي «البارز»

= ونجوى عثمان، حلب في مئة عام، ج 3 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ج1، ص 93، وج 2، ص 150.

وكان شقيقه فوزي الزعيم أحد أوائل الشيوعيّين السوريّين الذين قاموا بتنظيم خالد بكداش الشاب في الحزب الشيوعي الفتي، كما كان شقيقه الآخر شيخًا وهو الشيخ صلاح الزعيم. انظر: عماد نداف، خالد بكداش يتحدث (دمشق: دار الطليعة، 1993)، ص 34.

(67) كان هذا هو رأي جكر خوين الذي عبّر عنه بالصّيغة التالية: «كان الأكراد وقتها بإمكانهم تشكيل دولة كرديّة لكنهم كانوا جبناء، حتى إنهم كانوا يخافون ذكر جنسيّاتهم». انظر: خوين، ص 312.

ويشير هروري استنادًا إلى جواد الملا إلى أن جلادت كان قد اتفق مع الزعيم على إقامة دولةٍ كرديّةٍ. انظر: هروري، ص 172.

(68) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج2، ص 771.

(69) عُيِّنَ محسن البرازي رئيسًا لمجلس الوزراء وحسني البرازي محافظًا لحلب. انظر: خوين، ص 312.

كما عُيِّنَ نوري الإيبش وزيرًا للزراعة، ومحمود اليوسف ممثلًا لشركة «التابلاين» في سوريّة، ومحمود اليوسف من أحفاد عبد الرحمن باشا اليوسف، وخريج إدارة الأعمال من الجامعة الأميركيّة في بيروت، وفوق ذلك كان قريب عائلة نوري الإيبش وزير الزراعة في حكومة حسني الزعيم الذي سبق لعائلته بحكم مصاهرتها آل اليوسف أن تولى الاقتراض باسمه لنجدة أحوال آل اليوسف المالية المتعثرة بعد إخفاق عمليّة بيع أراضيها الشاسعة في البطيحة للصندوق القومي اليهودي. انظر: فيليب خوري، سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القومية العربية، 1920-1945، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 500.

كما عُيِّنَ غالب ميرزو محافظًا لحوران.

(70) «يوميّة الخميس 25 آب 1949،» في: شكيب أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، ج2، ص 877.

(71) Tejel, p. 43.

في انقلاب الزعيم على القوّتلي[72]. وفي هذا السياق أشار بعض مؤرّخي العائلة البدرخانيّة عن سعي جلادت بدرخان لإقامة دولةٍ كرديّةٍ في سوريّة، وقيامه في عام 1947 بمناسبة الانتخابات البرلمانية السوريّة بالدعاية للدولة الكرديّة، ومحاولة اتّفاقه مع حسني الزعيم على إقامة هذه الدولة[73]، حيث حاول جلادت بدرخان أن يقنع الزعيم بأن يكون معاونه السياسي، لكن الزعيم ردّ عليه بأنّه لا يريد أن يكون هناك «زعيمان» في سورية[74].

كانت تلك هي إسقاطات الشخصيّات الكرديّة على الزعيم، غير أن هذه الإسقاطات لم تكن تعبّر عن اتّجاهاته الفعليّة، فقد كانت أحلام الدكتاتور الماريشاليّة السلطويّة هي ما يغذيه على غرار ضباط المستعمرات الفرنسيّين الذين كان الزعيم يخدمهم، ولم تكن له أي سياسةٍ قوميّة كرديّةٍ أو عربيّةٍ، فما كان قوميًا عربيًّا و«لا شعوبيًّا» بلغة أكرم الحوراني، ولم يكن مؤمنًا بأفكارٍ معيّنةٍ أكانت وطنيّةً أم قوميّةً أم سياسيّةً أم اجتماعيّةً[75]، لكنه كان مغرمًا بتركيّا، وحاول أن يقلّد اتاتورك بـ«ضربة» القوانين التحديثيّة. وقد استفزّ اعتماده على الأكراد بعض القوميين العرب والإسلاميين الذين رأوا أن ثنائية الزعيم- البرازي «تحكم سورية من خلال نظام عسكري كردي»، بل ذهبت جماعة «الإخوان المسلمون» التي اصطدم بها الزعيم، واعترضت على إصلاحاته العلمانيّة إلى رمي الزعيم بأنه «يرغب في بناء نوع من جمهورية كردية في سورية، وأنه يفضل الوحدات العسكرية المكوّنة من الجركس والأكراد في الجيش على حساب الوحدات العربيّة»[76].

حاول الزعيم أن يستخدم القادة الأكراد والأعضاء القدامى في جميعة «خويبون» في سبيل تعزيز سلطته وتقوية علاقاته الجديدة مع تركيا، عبر الضغط عليهم للإعلان عن نهاية صراعهم معها، وتخليهم عن المطالبة بكردستان تركيا، والتقدم للقنصلية التركية بحلب «لطلب العفو من حكومة أنقرة» تحت «طائلة تسليمهم للأتراك إن لم يفعلوا ذلك». وتسبّب ذلك بحدوث توتر

(72) درويش، ص 204.

(73) هروري، ص 171-172.

(74) Tejel, p. 45.

(75) الحوراني، ج1، ص 933.

(76) Tejel, p. 45.

بين من استجابوا لضغط الزعيم ووجّهوا رسالةً إلى الحكومة التركية بواسطة القنصلية التركية بحلب بالتخلي عن أي مطالب قوميّةٍ كرديّةٍ في تركيا، وبين من عارضوا ذلك معتبرين أنّ من «اتّفقوا مع الأتراك لا يمثلون سوى أنفسهم»[77].

ارتبط ضغط الزعيم على القادة الأكراد بطلبه من تركيا إيفاد بعثة عسكريّة تركية لتدريب ضبّاط الركن السوريّين[78]، وبتقرّبه منها ببيعها في عام 1949 خمسين ألف طن من القمح بسعر 180 ليرة سوريّة للطن بينما باع لإيطاليا 40 ألف طن بسعر 253 ليرةً للطن الواحد[79]، وبعمله على تطبيع العلاقات السوريّة - التركية، وتخليه عن أي مطالب سوريّةٍ في اللواء. وكانت هذه العلاقات قد توترت في أوائل عام 1947 حين تقدّمت حكومة جميل مردم بك بطلب إلى الأمم المتّحدة للمطالبة باستعادة لواء الإسكندرون، وقامت الولايات المتّحدة الأميركية بعرقلته بسبب دعمها لموقع تركيا في الحرب الباردة، وتخوفها من أن تتطوّر المطالبة السوريّة باللواء إلى مطالبةٍ سوفياتية بشمال شرق تركيا، بينما أقسم جميل مردم بك ردًّا على ذلك بأن «سوريّة لن توقف مطالبها باللواء» وأنها «ستقدّمها في الوقت المناسب»[80] فلقد تبنّت عقيدة ترومان التي أصبحت رسميّةً في 12 تموز/ يوليو 1947 «حماية تركيا من الكتلة السوفياتيّة».

(77) يروي جكر خوين ما يلي: «أرسل حسني البرازي حاكم حلب في طلب رموز الأكراد، وطلب إليهم ان يسوّوا فيما بينهم وبين الأتراك مثلما يريد المارشال ويخبروا القنصليّة بأنهم لم يعد لهم شيء في ذمّة الدولة التركيّة ولا حتى المطالبة بكردستان، وهدّدهم بأنهم إن لم يفعلوا سوف يسلّمهم للأتراك». وقد أعد المعارضون صيغة بيان مضاد لكن الشرطة ضبطت اتصالاتهم، وأعاقت توزيع البيان «فلم يوزّع بشكلٍ واسعٍ وصحيح» على حد تعبير جكر خوين. انظر: خوين، ص 312-313.

عما يورده جكر خوين كشهادة في مذكراته راجع مصدر أكاديمي يشير إلى أن محسن البرازي رئيس مجلس الوزراء هو الذي طلب من القادة الأكراد ذلك. انظر: Tejel, p. 46.

(78) أرسلان، ج2، ص 859-860.

في نيسان/ أبريل طلب الزعيم إيفاد هذه البعثة، واجتمع في 10 أيار/ مايو إلى وزير تركيا المفوض في دمشق، ومعاونيه والملحقين العسكريين التركيين. في تموز وصلت البعثة التركيّة برئاسة كاظم أورباي، وهو بوسنوي الأصل، إزميري النشأة، كان رئيسًا لمرافقي أنور باشا في الحرب العالمية الأولى، وهو زوج أخته. وكان سابقًا رئيسًا لأركان الجيش التركي. (ص 859-860).

(79) «يومية 29 أيلول 1951،» في: أرسلان، ج3، ص 1193.

(80) Douglas Little, «Cold War and Covert: United States and Syria, 1945-1958,» *Middle East Journal*, vol. 1 (Winter 1990), p. 53.

رابعًا: موقع الأكراد في التشكل الحزبي الحديث في الخمسينيّات: الجزيرة في مرحلة ما قبل «البارتي»

1- بروز المنظمات السياسية الحديثة

شكّل التوسع النسبي لنظام التعليم في الخمسينيّات أكبر عمليّة دمج للجيل الجديد من أبناء الجزيرة في تيّارات العمل الوطنيّ السوريّ الحديثة على مختلف اتّجاهاتها الشيوعيّة والقوميّة العربيّة والسوريّة والإسلاميّة، إذ كان الطلبة الذين أنتجهم التوسع بنظام التعليم موئل نشاط تلك التيارات الجديدة. ففي نيسان/أبريل 1944 كان عدد إجمالي المدارس على مختلف أنواعها الرسمية والطائفية 71 مدرسة تضم 6570 طالبًا[81]، ولم يكن في الحسكة أكثر من 31 طالب تجهيز في مدرسة ناقصة الصفوف، وهو أدنى عدد من الطلاب «التجهيزيّين» في سوريّة[82]. لكن في عام 1952 ارتفع عدد المدارس الابتدائيّة في محافظة الحسكة إلى 270 مدرسةً، ضمت 18296 تلميذًا، كان من بينهم 4735 فتاة، وكان بين هذه المدارس 4 مدارس إعداديّة، وثانويّة للبنين، ومدرستان للبنات[83]. وشكل هذا الوسط الطالبي الوليد بيئةً خصبةً ومواتيةً لنشاط القوى السياسية الحديثة المختلفة.

تشكّلت نويات منظمة البعث في محافظة الحسكة في الأعوام 1953-1955 من رافدين: **الأول** هو الموظفون والمحامون والمعلمون، والثاني هو وطلاب الإعدادية- الثانويّة الوحيدة للذكور. وكان الرافد الأول مؤلّفًا من مثقفين ومسيّسين ومنظّمين كانوا جميعًا من خارج المحافظة[84]. بينما كان الطلاب

(81) Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 103.

(82) لم تكن مدن الجزيرة والفرات تشتمل إلا على مدرستين تجهيزيتن ناقصتي الصفوف، وهي إكماليّة في الواقع، وكان عدد طلابها في دير الزور 201 طالب، ولم يكن في دير الزور طالبة إكماليّة واحدة، بينما كان العدد في الحسكة 31 طالب تجهيز في مدرسة ناقصة الصفوف، وهو في الحسكة أدنى عدد من الطلاب في سوريّة. انظر: ساطع الحصري، **تقارير عن حالة المعارف في سورية واقتراحات لإصلاحها** (دمشق: [د. ن.]، 1944)، ص 101.

(83) أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة** (دمشق: وزارة الثقافة، 1986)، ص 309.

(84) من أبرزهم سليمان الخش الذي عُيِّنَ معلمًا، وفوزي عيون السود وكان مديرًا للمال في القامشلي، وصياح قباقيبي وهو صيدلي افتتح أول صيدلية في الحسكة، وهلال رسلان من السويداء، عبد المجيد منجونة (فلسطيني) وزهير كتبي (دمشقي) وسهيل عثمان، مصطفى دعدوش، لطفي النائب، =

من أبناء المحافظة، ومن مختلف الأديان والطوائف[85]. ولكن المنظمة البعثية كانت حتى منتصف الخمسينيات منظمة ضعيفة، فلم تستطع أن تتقدم بأيّ مرشح في انتخابات عام 1954 التي شكلت ذروة انتشار الحزب وهيمنته[86]، أما منظمة الحزب السوري القومي الاجتماعي فقد استقطبت في النصف الأول من الخمسينيّات عددًا من المزارعين والأعيان الجركس والسريان والعرب البارزين، وكان من أبرز أقطابها في الوسط الشيشاني المحامي عبد العزيز حسن بك الذي كانت قريته السفح تحت هيمنة الحزب، وزكي نظام الدين في الوسط الكردي أو من يمكن وصفهم بالعرب-الأكراد، والمزارع حنا صبري في الوسط السريانيّ، إضافةً إلى بعض شخصيات العشائر العربيّة[87]، بينما شكّلت منظمة الحزب الشيوعي السوري التي سنتوقف عندها لاحقًا، أكبر منظمةٍ حزبيّة حديثةٍ في الجزيرة.

كانت هذه المنظمّات متنافسةً أشدّ التنافس على الهيمنة الأيديولوجية-السياسية، وجذب الشباب إلى مداراتها، وقد تحوّل هذا التنافس إلى صراع تبعًا

= موفق أتاسي، وهم محامون عملوا فترة طويلة في المحافظة. (من رسالة منير الدرويش إلى الباحث في 5/ 3/ 2012).

(85) كان من أبرز هؤلاء زكي الخوري، أخو جورج خوري سريان أرثوذوكس، يوسف درويش (قصوراني، سريان أرثوذوكس) وهو من سيكون له دور في وجود الحزب في بعض أوساط القصوارنة، أيوب دوميت (سريان أرثوذوكس) والده تاجر صغير، أنطون كجو (سريان كاثوليك) توفي مبكرًا بحادث سيارة وخرجت الحسكة عن بكرة أبيها لتشييعه بسبب سمعته وسمعة رفاقه الطيبة، ريمون عزيز (سريان كاثوليك) ووالده تاجر محلّ صغير، ريمون ناعم (سريان كاثوليك)، أحمد خضر الديري والده فلاح. والأسماء الثلاثة سافروا إلى ألمانيا للدراسة بعد حصولهم على الثانوية وأقاموا فيها. حسن رمح. سيف الدين حنتوش، عبد اللطيف معروف، آل صباغ، آل راضي، صبحي نحاس، وهؤلاء من دير الزور قدموا للحسكة وأقاموا فيها، ثم مصون الأتاسي من حمص، حنا اسحق من الدرباسية (سريان أرثوذوكس) هتلر اسحق من القامشلي ربما يكون (طوراني نسبة إلى جبل الطور). هذا إضافة إلى الجيل الأصغر سنًّا من الذين جاءوا إلى الحزب في ما بعد ونحن منهم (من رسالة منير الدرويش للباحث في 5/ 3/ 2012).

(86) نشر الحوراني أسماء مرشحي الحزب في انتخابات 1954، ومن خلال تدقيق الأسماء يلحظ خلو أيّ مرشحٍ له في الجزيرة. انظر: الحوراني، ج2، ص 1639.

(87) محادثة أجراها الباحث مع الدكتور أحمد الحافظ بتاريخ 23/ 3/ 2012. كان عبد العزيز حسن بك قد انتخب في عام 1949 عضوًا في الجمعية التأسيسية، وعيّن وزيرًا للعدل في حكومة حسن الحكيم التي أُلّفت في 9 آب/ أغسطس 1951. ومع هذه الحكومة يصبح نص البيان الوزاري على تحديد الملكية بحسب المادة (22) من الدستور لازمةً في البيانات الوزارية اللاحقة كافةً. انظر: الحوراني، ج2، ص 1392.

لحرارة الصراعات السياسيّة في الخمسينيّات، لكن الوجه الآخر للصراع كان اندماج أعضاء هذه المنظمات بشكل كامل في قضايا الحياة السياسيّة السوريّة. ولأوّل مرةٍ تخرج الحياة السياسيّة في الجزيرة عن طبيعتها المحليّة المغلقة والجهويّة والمنكفئة على سياسات الهويّة في المرحلة الانتدابيّة إلى الحياة الوطنيّة السورية الواسعة.

2- الأكراد والأرمن والسريان العرب والشيوعيون

مثّلت منظّمة الحزب الشيوعي السوريّ موئل الشباب الأكراد (والأرمن أيضًا) في مرحلة ما بعد تفكك جمعيّة «خويبون» بسبب كونها منظّمةً وطنيّةً طبقيّةً، لا تحمل أيّ أيديولوجيا قوميّة خاصّة. وتعتبر هذه المنظّمة بين سائر المنظّمات الحزبيّة الشيوعية الأخرى المنظّمة الحزبيّة- السياسيّة الأعرق في الجزيرة، إذ يعود تأسيسها إلى عام 1937 حين أسّسها أرتين مادايان، وكان أبرز نشاط لها يومئذٍ قيامها بـ«فضح» حركة التمرد الانفصاليّة في الجزيرة بالمجريات والأسماء، في شكل كراسٍ صغيرٍ أصدره خالد بكداش في عام 1937 باسمه كسكرتير عام للحزب الشيوعي السوري. ودشّنت هذه الانطلاقة وضع الحزب لنفسه في قلب الاندماجيّة الوطنيّة السوريّة الفتيّة التي أذكاها قيام «الدور الوطنيّ الأول» (1936-1939) بموجب المعاهدة السوريّة- الفرنسيّة. ثمّ تولّى قيادتها عبد الأحد عبدلكي الذي أبعد عن قيادة المنظّمة بتهمة الميول الشوفينيّة القوميّة (السريانيّة)، فخلفه منذ أوائل الخمسينيّات وحتى وفاته في عام 1957، الصيدليّ الأرمنيّ أراكيل توربنديان، وكان يمارس المهنة بالخبرة وليس بالاختصاص، وكان أول من نظّم وأشرف على حلقةٍ ثقافيّةٍ تناولت قضايا التنظيم وبخاصة الموقف من الأقليّات القوميّة مستندًا إلى مطالعاته الماركسيّة باللغة الأرمنيّة لندرة الكتب الماركسيّة بالعربيّة آنذاك[88].

أخذت المنظّمة تتوسّع تنظيميًا ولا سيما في منطقة القامشلي في الأربعينيّات والنصف الأول من الخمسينيّات، وغدت تضم حتى منتصف

(88) من رسالة يعقوب كرو إلى الباحث في 21 كانون الأول 2011 ومحادثة في 8/ 11/ 2001 مع يعقوب كرو.

الخمسينيّات عدّة مئاتٍ من الأعضاء الأكراد والأرمن والعرب[89]، وكان معظم الأخيرين من السريان الأرثوذكس، بينما كان عدد السريان الكاثوليك هو الأقل، وكان من أبرزهم المزارع رافائيل ترزيباشي الذي كان من أبرز المتبرعين الأسخياء للحزب[90]. وقد استوعب الحزب الفئات الديناميكيّة من أبناء الجزيرة الأوائل الذين دفعتهم ظروف الفقر إلى التطوع في الجيش الفرنسي في الجزيرة، لكن لم يصل أي منهم إلى أعلى من رتبة أجيدان (مساعد)، وشكلت حارة «العسكرية» وأمثالها في مدن الجزيرة خزّانًا كبيرًا لعضويّته النشطة[91].

خلافًا لجيل الآباء الذين اضطروا إلى الاعتماد على التطوع في الفوجين الكلدو-أشوريين في الجزيرة كمصدرٍ لدخلهم، فإن أبناءهم الذين غدوا متعلّمين اندمجوا بالحركة الوطنية والاجتماعية السوريّة العامة من بوّابة الحزب، وشكّلت المنظّمة محور الاندماج الوطني الاجتماعي للعرب والسريان والأرمن والأكراد على قاعدة الوطنيّة السوريّة، وكان العلم الوطني السوري ملازمًا للعلم الحزبيّ الأحمر. وكانت الأكثر تأثيرًا في محاربة النزعات القوميّة الخصوصيّة الكرديّة والسريانيّة، ووصفها بالشوفينيّة أو «التعصب القومي»، ولم تتورّع عن فصل أيّ عضوٍ أو كادرٍ يعبّر عن هذه «الشوفينيّة» مهما علت منزلته[92].

كان عدد أعضاء الحزب قد بلغ في سورية ولبنان في أوائل عام 1944 نحو سبعة آلاف عضو[93]، ثم غدا عدد أعضائه في سوريّة أكثر من عشرة

(89) شمس الدين الكيلاني، الحزب الشيوعي السوري (دمشق: دار الأهالي، 3003)، ص81.

(90) من رسالة يعقوب كرو إلى الباحث في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(91) كان من بينهم عيسى ملك وملكي عيسى الذي كان عضوًا في اللجنة المركزية وسكرتير نقابة العمال الزراعيين في الجزيرة والدكتور داود حيدو عضو المكتب السياسي لاحقًا، وكان أبوه أجيدان. (من رسالة يعقوب كرو إلى الباحث في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(92) انظر ملاحظات جكر خوين على الشيوعيين، واتهامهم بالتمييز ضد الأكراد، ورفض أي تعبير قومي كردي واتهامه بالشوفينيّة في: خوين، ص 357. وإقصاء عبد الأحد عبدلكي من منظمة الجزيرة لاتّهامه بالنزعة الشوفينيّة السريانيّة (من رسالة يعقوب كرو إلى الباحث في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(93) نذير جزماتي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان: الحزب الشيوعي السوري- اللبناني، 1924-1980 (دمشق: مطبعة أبو حيّان، 1990)، ص 213.

استنادًا إلى ما جاء في كلمة الأمين العام للحزب خالد بكداش الختامية في المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي- اللبناني (1934-1944).

آلاف في الخمسينيات (1954-1958)[94]، وكانت منظّمته في الجزيرة وتحديدًا في القامشلي من أقوى منظّماته في سوريّة[95]. واصطدمت المنظمة مع نظام الشيشكلي الذي اعتقل بعض ناشطيها وأصدقائها المنخرطين في تشكيلاتها الواجهيّة التي تمثّلت يومئذٍ بـ«اللجنة الوطنيّة لأنصار السلم» في مواجهة مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[96]. وكان في عداد لجنة الجزيرة بعض الأعيان الأكراد التقليديّين من أمثال الحاج شيخموس كرزين، وأحمد نامي، والملا حسيب، والملا مجيد.. إلخ[97]. وانضم إلى الحزب في هذا السياق عدد من شخصيّات «خويبون» السابقة مثل جكر خوين وأوسمان (=عثمان) صبري. وكان من أبرزهم جكر خوين الذي انتسب في عام 1949 إلى الحزب وشهد إبان عضويّته فيه أول اعتقال له في عام 1949[98]. كان جكر خوين ديناميكيًّا، ويتميّز بسبب شعره المغنى على طريقة الملاحم الكرديّة التقليديّة التي تبكي العيون، بنفوذه الكبير في الوسط الشعبي الكردي الغني بالفولكلور، وبسبب عدائه الشديد للآغوات فإنه كان يحوز ثقة الفقراء الأكراد. وكان من أبرز كوادر الحزب الشيوعي السوري في منطقة الجزيرة ديناميكيةً على مستوى توزيع

(94) محادثة مع عمار بكداش في 3 أيلول/ سبتمبر 2011، لكن بكداش يؤكد أنه لا يوجد بسبب السريّة أي رقم دقيق عن أعداد أعضاء الحزب في تلك الفترة.

(95) لا تتوافر معلومات واضحة عن الحجم التنظيمي لمنظمة الجزيرة، لكن المعلومات الداخلية الموثقة التي وردت في رسالة الحزب إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تبين أن عدد أعضاء المنظمة في الجزيرة خلال فترة الخلاف الداخلية في سنوات 1969-1972 التي شقت الحزب إلى حزبين يدّعي كل منهما أنه محور الشرعية هو 2340 عضوًا. انظر: يوسف الفيصل، **ذكريات ومواقف**، ج 2 (دمشق: دار نون، 2011)، ج2، ص 200.

(96) شملت حملة الاعتقال ناشطي «فرق السلام» في كافّة المدن السوريّة مدينة القامشلي. انظر: «عرائض من حلب والقامشلي، الجلسة الثانية عشرة في 29 تشرين الأول 1951،» **الجريدة الرسميّة**، العدد 14 (6 آذار/ مارس 1952)، ص 276-277.

(97) خوين، ص 319-320.

(98) المصدر نفسه، ص 325-326.

يبدو أن هذا الاعتقال تمّ بسبب التظاهرة التي نظّمها الحزب الشيوعي السوري ضدّ حكومة خالد العظم بسبب محاولة تمريرها عقد شركة «التابلاين» في مجلس النواب السوري. راجع: «عرائض تطالب بالإفراج عن المعتقلين الشيوعيين بسبب تظاهرهم ضدّ عرض اتفاقيّة «التابلاين» في مجلس النوّاب السوري. كان في عداد المعتقلين الكادر الشيوعي يوسف فيصل الذي سيضطلع لاحقًا بدور بارز في قيادة الحزب الشيوعي السوري. الجلسة الثانية والعشرون في 12 آذار 1949،» في: **الجريدة الرسميّة**، العدد 34 (30 حزيران/ يونيو 1949)، ص 1081.

الجريدة وجمع التبرعات والتعبئة، ولهذا رشّحه الحزب مع إبراهيم البكري في انتخابات مجلس النواب للعام 1954[99].

في عام 1954 أخذ عدد الأعضاء بالتصاعد على خلفيّة دعم انتفاضات الفلاحين ضد عمليات تهجير الرأسماليين الزراعيين لهم من قراهم لزراعتها، حيث عُقد بدعم من الحزب في أواسط أيار/ مايو 1952 المؤتمر الفلاحي الأول في الجزيرة، ثم جرت عملية التحضير في أيار/ مايو 1954 لعقد المؤتمر الثاني، واشترك في العملية نحو 150 قرية، وبرز في المطالب الفلاحية القضية الأساسية في الجزيرة، وهي توزيع أراضي كبار الملاك وأملاك الدولة على الفلاحين، وإعادة مَن طُرد من الفلاحين إلى أراضيهم[100] وانبثق عن ذلك تأليف الحزب لنقابة العمال الزراعيّين التي ترأسها جمال جركس وملكي عيسى، وكانت تحيي الأول من أيار في كل عام بمهرجان كبير تغطي فيه الأعلام السوريّة والحمراء مئات الحصّادات والجرّارات التي تجوب مدينة القامشلي في الاحتفال[101]. وأصدر الحزب في عفرين والجزيرة جريدة باسم **صوت الفلاحين**[102]. وفي عام 1955 رسخ بكداش حلّ القضية الزراعية، أي تحرير الريف السوري من بقايا الإقطاعية في أسلوب الإنتاج الزراعي «كإحدى أبرز مهمّتين تاريخيّتين إلى جانب إنجاز مهام التحرر الوطني»[103].

برزت قوة الحزب في خوض الانتخابات البرلمانية في الجزيرة بمرشّحين، بينما كان للحزب الشيوعي السوري مرشّح بارز في القامشلي هو

(99) خوين، ص 326-327.

(100) عبد الله حنا، **الفلاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب** (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 61-70 و100.

(101) محادثة في 8/ 11/ 2011 مع يعقوب كرو عن الرفيق جمال شركس الذي كان واحدًا من شهداء الحزب خلال الحملة التي شنّت ضدّه خلال الوحدة السوريّة- المصريّة وكان سكرتير هذه النقابة ملكي عيسى أحد قادة منظمة الجزيرة الذي أصبح في ما بعد عضوًا مرشحًا في اللجنة المركزيّة.

(102) خوين، ص 334.

(103) «إن أهم مسألتين تواجهان بلادنا في مرحلة تطورنا الاجتماعي والسياسي هما: المسألة الأولى: استكمال التحرر الوطني أي الخلاص من كل ضغط وتدخل أجنبي في شؤون بلادنا، وتحرير جميع مرافقنا الاقتصاديّة من نير الرأسمال الأجنبي. والمسألة الثانية: هي القضية الزراعيّة، قضيّة الإصلاح الزراعي، أي تحرير الريف السوري من بقايا الإقطاعية في أسلوب الإنتاج الزراعي». انظر: «الجلسة السادسة في 13 حزيران 1955،» ص 343.

المناضل النقابي إبراهيم البكري الذي تتحدر أصوله من حي الأكراد في دمشق، ورشّحه الحزب مع جكر خوين (ملا شيخموس) الذي تتحدر أصوله من قرى عشيرة هسار الكردية في منطقة مديات لخوض انتخابات المجلس النيابي في عام 1954 وحصل على ألف صوت، بينما حصلت القائمة المنافسة على 4000 صوت[104]. وقد فازت فيها شخصية محسوبة في النهاية على الوسط التقدمي، وهو فؤاد قدري بن قدري جميل باشا الذي فاز بفضل أصوات آل حاجو آغا،، ولم يدعمه الشيوعيون لكنهم لم يقفوا ضدّه، وبعد نحو عام واحدٍ سار فؤاد قدري مع الشيوعيين[105].

أخذ الحزب يكسب الأقطاب القوميّين التقليديين الأكراد إلى فضائه، وأدّت «العلاقات الشخصية المميزة» التي جمعت خالد بكداش إلى عدد من أعيان الاكراد في البلاد مثل علي آغا زلفو زعيم (حي الأكراد) في دمشق دورًا كبيرًا في تعزيز القوة الكردية للحزب الشيوعي، ولا سيّما أن الحزب استطاع أن يوظّف دعاية الاذاعة السوفياتية التي تبث من يريفان عاصمة أرمينيا السوفياتية التي كانت تنادي بحق الأكراد في الاستقلال، في تعزيز هذا النفوذ[106]. وتمثّل كسب مهم له في جذب قدري جميل باشا إلى فضائه، فإثر احتدام معركة حلف بغداد في منتصف الخمسينيّات، اختار قدري جميل باشا أن يعمل مع الشيوعيّين مع أنّه لم يكن شيوعيًّا قط، وتمثّل ذلك بسببٍ إضافيٍّ هو أن قدري جميل باشا فهم مما قاله أنطوني إيدن أمام مجلس العموم عن انضمام بريطانيا إلى الحلف بعد حصوله على التزام الحكومة العراقيّة بشأن اعتماد سياسةٍ إيجابيّةٍ تجاه الأشوريين بأنه سياسة بريطانية تتضمن إهمال القضيّة الكرديّة[107]. فمدّ «الباشا» إصبعًا لبكداش فأمسك بكداش بيده على طريقة لينين في التحالفات وفق صيغة «إن مدّوا إصبعًا لنا فلنمسك بأيديهم».

(104) آرتين مادويان الذي قاد الحملة الانتخابية للحزب الشيوعي السوري في الجزيرة. وَرَدَ في: الكيلاني، ص 102.

عن أصول جكر خوين راجع: خوين، ص 15.

(105) محادثة في 3 أيلول/ سبتمبر 2011 مع عمار بكداش ابن خالد بكداش وأحد قادة الحزب الشيوعي السوري (جناح وصال فرحة بكداش).

(106) Tejel, p. 43.

(107) جميل، ص 218-219.

تمكن الحزب بواسطة «نقابة العمال الزراعيين» التي كان يسيطر عليها، من استقطاب الفلاحين الأكراد بوصفه مدافعًا عنهم[108]، وتعمق استقطاب الفلاحين وأبنائهم المتعلمين من الناحية الاجتماعية الموضوعية مع ترسمل شيوخ العشائر والآغوات الأكراد في مرحلة الثورة الزراعيّة في الجزيرة وانكشاف العلاقة الاستغلاليّة بين الفلاحين والآغوات في سياق وعي جديد نشره الحزب الشيوعي. لقد كسرت رسملة الزراعة الولاءات الأوّلية التقليدية للعائلة ثم لرئيس العشيرة أو الآغا أو للطريقة الصوفيّة في المجتمع الكردي التقليدي، وقام الحزب الشيوعي السوري في هذا السياق بتعزيز كسرها على أسسٍ طبقيّةٍ وطنيّةٍ حديثةٍ.

3- الأشوريون: المنظمة الآثورية الديمقراطية: العودة إلى نعوم فائق

بعد نحو شهر من تشكل نواة «البارتي» أُسست المنظمة الآثورية الديمقراطية في الخامس عشر من تموز/ يوليو 1957 في مدينة القامشلي على خلفية الجدل القومي في الأندية السريانية لتجاوز الخلافات المذهبية بين السريان (الأرثوذكس) والأشوريين (النساطرة) والكلدان (الكاثوليك)، وتكوين وعي قومي حديث بالهوية يقوم على هوية اثنو-قومية. وأسست هذه المنظمة كأول تنظيم سياسي لما تصفه بـ«الشعب الأشوري السرياني» على يد نخبة من الشباب المتعلم ممّن تأثروا بالفكر القومي الذي بشّر به روّاد النهضة القومية في بدايات القرن العشرين مثل نعوم فائق، فريد نزها، فريدون آثورايا وتوما أودو وغيرهم[109].

حاولت المنظمة الآثورية منذ ذلك الوقت ولا تزال تعمل على الربط بين الأشوريين نظرًا لقلة عددهم والسريان كوحدة أشو-سريانية، لكن رجال الدين السريان رفضوا هذا الربط، وكان على رأسهم المطران قرياقوس الذي شغل منصب المطرانية بالحسكة خلال تلك الفترة. ومن هنا مثّل تأسيس هذه المنظمة نوعًا من الخروج على الخط الذي أرسته البطريركية السريانية (الأرثوذكسية) في

(108) كان يرأسها جمال شركس الذي كان واحدًا من شهداء الحزب خلال الحملة التي شنت ضدّه خلال الوحدة السوريّة المصريّة وكان سكرتير هذه النقابة ملكي عيسى أحد قادة منظمة الجزيرة والذي أصبح في ما بعد عضوًا مرشحًا في اللجنة المركزية. محادثة في 8/ 11/ 2011 مع يعقوب كرو.

(109) رسالة في 23 نيسان/ أبريل 2012 من جميل ديار بكرلي عضو المكتب الإعلامي للمنظمة الآثورية الديمقراطية إلى الباحث.

مرحلة البطريرك أفرام والتي وضعت السريان في قلب الحركة العربية الشامية، ورفضت الخلط بين السريانية والآثورية، وسبق للبطريرك منذ أن كان مطرانًا أن تدخل في أوائل العشرينيات حين حاول نعوم فائق أحد مراجع المنظمة أن يكرس هذا المفهوم. وبهذا الشكل اعتبرت المنظمة الوليدة نفسها أحد أشكال الاستمرار لجمعية «الترقي» السريانية التي كان يحركها نعوم فائق منفعلًا بصك الخبراء الفرنسيين عشية انعقاد مؤتمر الصلح بباريس (1920) لمصطلح الكلدو-أشوري. وسترسي هذه النواة أسس التشكيل اللاحق لها كمنظمة عالمية يتحدد مركز قيادتها في سورية، وستعتمد هذه المنظمة التعريف الأشوري السرياني على أساس قومي لغوي يعطي الهوية المسيحية مكانتها لكنه يتجاوزها في «قومنة» الهوية وترسيخ وجود «الشعب السرياني الأشوري على أرضه الحضارية التاريخية» في «بيث نهرين» أي «بين النهرين»[110]، لكن تشكل المنظمتين الكردية والأشورية عبّر في الوقت نفسه عن تساوقٍ مع نهضة حركة الوعي القومي العامة في سورية في الخمسينيات وعن استعادة التنافس المسيحي- الكردي السابق في الثلاثينيات في إهاب وعي قومي عصري. وفي حين كانت مقيدات انتشار حركة «البارتي» في الوسط الكردي الشاب محدودةً نسبيًا، فإن هذه المقيّدات كانت كبيرةً أمام المنظمة «الآثورية» بحكم أن اتجاه الجيل الثاني من أبناء السريان الذين حطوا في الجزيرة كان مقبلًا على العمل في إطار الحركتين العربية والشيوعية أكثر مما كان مقبلًا على العمل في إطار حركة قومية مخصوصة.

(110) كتب أفرام إلى نعوم فائق في عام 1922 «لا نرضى تبديل (السريانيّ) بالآثوريّ، لأن اللغة السريانيّة هي غير اللغة الآثوريّة على الإطلاق. وقد أخطأ كل من أطلق (الآثوري) على اللسان الآرامي. والذي حدا بنا إلى هذه الملاحظة هو خلط بعضهم بين النسبة اللسانيّة والنسبة الجنسيّة؟، وهل رأيت في الكتب النحويّة لابن العبريّ مثلًا لفظة (الآثوري) مرادفًا للآراميّ؟». من رسالة المطران أفرام برصوم (البطريرك أفرام لاحقًا) رقم (313) في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1922 إلى الشماس نعوم فائق في جمعيّة «الترقي» التي يبدو أنها تباطأت في طبع الكتاب الأول الخاص بمدارس القدس وبيت لحم وحلب وغيرها لتطلب تبديل كلمة السريانيّ بالآثوريّ، انظر النصّ الكامل للرسالة في: فريد بسمارجي، أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل (حلب: دار مارين للنشر، 2011)، ص 113.

وجمعيّة «الترقي» هي «جمعيّة ترقي مكاتب سريانيّة» التي تتولى المساهمة في نفقات الطلاب السريان في بعض الأبرشيات. وقد استند الباحث في معلوماته الإضافية عن نعوم فائق إلى رسالة من السيد جميل ديار بكرلي في 6 شباط/ فبراير 2012.

خامسًا: الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) والموجة القوميّة الثانية

1- من النوَيّات الأولى إلى التأسيس

في آذار/ مارس 1957 أحيت مجموعة شبابية كرديّة أول احتفال بعيد النوروز في دمشق في شكل مأدبةٍ في أحد مطاعم دمشق. وفي هذا العام تشكّلت رابطة الطلبة الأكراد في جامعة دمشق، وانحدر من هذه الرابطة عدد من مؤسسي الحزب الديمقراطي الكردي السوري[111]. وانتخب الأستاذ في كلية التربية نور الدين زازا (1919-1988) رئيسًا للحزب[112]. وبانضمام مجموعةٍ كرديّةٍ صغيرةٍ منشقّةٍ على الحزب الشيوعي السوري إلى الحزب تحول اسم الحزب من حزب «الأكراد الديمقراطيين السوريين» إلى «الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا»، واعتبر يوم 14 حزيران/ يونيو 1957 يومًا رسميًّا لتأسيس الحزب، وسرعان ما اندمجت في الحزب مجموعات تنظيميّة أخرى مثل مجموعة حزب «آزادي- الحريّة» الذي أسّسه الشاعر جكر خوين عضو «خويبون» و«البارتي القديم» المنشقة على الحزب الشيوعي السوري، وجمعية «وحدة الشباب الديمقراطيّين الكرد» في القامشلي، ليغدو الحزب التنظيم الكردي الوحيد في الساحة السورية[113].

عبّر تأسيس «البارتي» عن تغيّر عميقٍ في اتجاهات الحركة الكرديّة الحديثة نقلها أول مرّةٍ من مرحلة قيادة الشريحة الكرديّة العليا ممثّلةً بـ«البكوات» و«الآغوات» إلى أبناء الشرائح الشابة والمتعلمة من الفئات الوسطى الكرديّة التي ضخّها نظام التعليم. وينمذج رئيس الحزب نور الدين زازا هذا التحول في

(111) جميل، ص 18.

يبدو أن حجم الرابطة كان محدودًا جدًّا، ومؤلفًا بدرجةٍ أساسيةٍ من طلاب أكراد عراقيين، إذ كان عدد الطلاب الأكراد السوريين في جامعة دمشق محدودًا لا يتجاوز عشرة طلاب. ولكن المجموعة تمكنت من استخدام الرابطة قناة اتصال مع الطلبة الأكراد في البلدان الأخرى، انظر: درويش، ص 19.

(112) زازا، ص 108-109.

(113) درويش، ص 18 و20-21.

عن حيثيات تأسيس هذا الحزب انظر: خوين، ص 360-361.

القيادة، فقد كانت عائلته تنتمي إلى أعيان مدينة مادن في تركيا[114]، فكان شقيقه الدكتور أحمد نافذ الذي سيغدو من أقطاب جمعية «خويبون» رئيسًا لبلديتها في سياق العفو العام الذي أعلنه المجلس القومي الكبير عن زعماء الثورة، حيث تولى إبراهيم طالي الحاكم الجديد للإقليم محاولة تنمية المنطقة، والعمل على جذب أكبر عددٍ ممكنٍ من المعلمين والأطباء[115]. واضطرت العائلة في أوّل الثلاثينيات إلى الهجرة إلى سورية. وبفضل غنى مواردها تمكن زازا من الدراسة في الجامعة اليسوعية ببيروت والتخرج فيها بشهادة في العلوم السياسية ليتوجه في عام 1947 إلى سويسرا لإكمال الدكتوراه وتخرج فيها دكتورًا في التربية ليعود في عام 1956 إلى سورية، ويتولى رئاسة الحزب[116].

أدّى عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وصهر إبراهيم أحمد الأمين العام للحزب، جلال الطالباني، الشاب الذي تلقى علومه في جامعة دمشق وعاد للجوء إليها في عام 1957، دورًا مهمًّا في عملية تأسيس الحزب، والقيام باتصالات تأسيسه بين مجموعة «خويبون» القديمة المنحلّة أو «البارتي» القديم، وقيادة «جمعية الشباب». ويبدو أنه أدّى بفضل علاقاته مع المكتب الثاني (شعبة المخابرات العسكريّة) الذي يرعى إقامته السياسية في دمشق، دورًا معيّنًا في دفع أجهزة هذا المكتب إلى تسهيل تأسيس الحزب على أساس الأهداف المشتركة ضد تركيا، في سياق احتدام الصراع الدولي للسيطرة على سوريّة، ونشوء مشكلة الحشود التركية ضدّ سورية، إذ اشتدّ قلق الحكومة السورية من الحشود التركية في 10 أيار/ مايو على حدود سورية الشمالية تحت ستار إجراء مناورات عسكرية[117]، وتمّ في هذا السياق

(114) وُلِدَ نور الدين زازا في مدينة مادن في تركيا في حدود عام 1919، وكان والده من أعيان المدينة ومن كبار ملاكي المخازن والأراضي والقطعان والطواحين في سهول ديار بكر وينتمي إلى بيت الرئاسة في عشيرة شاديان الكردية. وكانت مادن مدينة تركيّة- كرديّة- يونانيّة- أرمنيّة خلت حتى عام 1922 من سكّانها الأكراد واليونان بسبب عمليات نقل الأرمن وتبادل السكان مع اليونان. ونجا رجال العائلة من التهم الموجهة إليهم إثر إخماد ثورة النورسي بسبب سخائهم في رشوة السلطات. انظر: زازا، ص 4، 8-10 و36.

(115) مكدول، ص 315.

(116) زازا، ص 43، 78، 99 و105.

(117) في هذه الفترة صرّح مصدر رسمي سوري بـ«إن الحكومة السورية اهتمّت بموضوع التحشيدات التركية، وأجرت اتصالاتٍ بالسلطات التركية، وأبلغتها استياءها من هذا الحشد الذي يشكّل عداءً سافرًا لسوريّة». انظر: الحوراني، ج4، ص 2317.

تشكيل «قوات المقاومة الشعبية» ممن تراوح أعمارهم بين 40 و80 عامًا[118]. واحتدم التوتر على مستوى العلاقات الدولية حين قدّم وزير الخارجية صلاح الدين البيطار في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1957 شكوى رسميّة ضدّ تركيا إلى الجمعيّة العامة الأمم المتحدة بسبب الحشود التركيّة وطلب عقد اجتماع طارئ لبحثها، وهو ما عكس بيئة استقطابات الحرب الباردة على مستوى العلاقات الدولية[119].

2- «البارتي» والمكتب الثاني في مواجهة حلف بغداد

تمّ الاتفاق بين اللجنة المركزية للحزب والمكتب الثاني على تخصيص فترةٍ إذاعيةٍ له تبثّ باللغة العربيّة، والسماح بفتح بعض النوادي الكردية، ونشر الثقافة الكرديّة بأشكالها المختلفة، ورفع التميز والاضطهاد عن الأكراد، مقابل قيام «البارتي» بالعمل وسط أكراد تركيا، وكسبهم ضد الحشود التركية[120]. وكان لهذا التعاون ما يبرّره لدى الحزب الوليد، إذ تبنى «صيانة الاستقلال الوطني لبلاده سورية»، وأنه حين «تتحرر سوريا من النفوذ الاستعماري، وتنتهي التدخلات الأجنبية في شؤونه الداخليّة عندها سيطالب بوضع خاص لـ400 ألفِ كرديٍّ يعيشون في الجزيرة وجبل الأكراد وعين العرب مَن أجل تحقيق حقوقهم السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في سوريا»[121].

كانت العلاقة بحزب «البارتي» في حقيقتها جزءًا من علاقةٍ أوسع وأشمل وطّدتها أجهزة المكتب الثاني بكافة القوى القوميّة والتقدميّة العربيّة، وكانت تتخطّى العلاقات الأمنيّة بالمعنى الضيق إلى العلاقات السياسيّة. ولهذا كانت علاقة المكتب الثاني القوية بـ«البارتي» متكاملةً من جانبٍ آخر مع العلاقة بالقيادة التاريخيّة التقليديّة لجمعيّة «خويبون» السابقة، وعلى رأس هؤلاء قدري

(118) في 29/ 8/ 1957 قررت قيادة الجيش استئناف تدريب جميع الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 40 و80 سنة في إطار «قوات المقاومة الشعبية». انظر: الحوراني، ج3، ص 2403.

(119) الحوراني، ج3، ص 2433-2434.

(120) أحمد، صفحات من تاريخ، ص 40-41 و56-57.

عن دور الطالباني وعبد الله إسحق (أحمد توفيق) سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، راجع: درويش، ص 15.

(121) درويش، ص 16.

جميل باشا أحد أبرز قادة منظمة «خويبون» الكرديّة السابقة، وابنه فؤاد قدري جميل باشا أمين سر «التجمع القومي» في أواسط الخمسينّيات من جهة، ومع الحزب الشيوعي السوري من جهةٍ ثانيةٍ. وكانت التداخلات المتعددة الأبعاد كبيرةً في الأصل بين مجموعة «البارتي» ومجموعة قدري جميل باشا، والحزب الشيوعي السوري، وكان العقيد السراج نفسه صهرًا لعلي آغا زلفو زعيم حي الأكراد بدمشق الذي وضع طيلة تاريخه السياسي مصالح وطنه سوريّة فوق أي اعتبارٍ، وكان السرّاج يعتبر كولونيل القوى التقدميّة في الجيش، قبل أن يدبّ الصراع بين الشيوعيّين والبعثيّين وبينه في فترة الوحدة (1958-1961). كما أن توتر العلاقات السوريّة- التركيّة على خلفية الحشود العسكريّة التركيّة في عام 1957 وتبني الحزب الفتي «توعية أكراد تركيا بضرر هذه الحشود على الشعب الكردي والبلدان العربية»، أوجد أساسًا سياسيًا للتعاون بين المكتب الثاني والحزب. وقد نشط الحزب في هذه الفترة الحرجة بحريةٍ تامّةٍ مستفيدًا من المناخ البرلمانيّ الديمقراطي السوريّ، وتوسّعت تنظيماته في المناطق الكرديّة في جبل الأكراد بحلب وفي الجزيرة، وبانضمام عدد من الشيوعيّين الأكراد من ذوي الميول القوميّة إليه[122].

3- الضغطان الشيوعي والخزنويّ

واجه الحزب ضغطين: الضغط الأوّل من الحزب الشيوعي السوري الذي أخذ بعض أعضائه الأكراد ينسحبون منه وينضمون إلى الحزب الجديد في سياق موقف الحزب الشيوعي السوري المعادي للتعصب القومي، ومعارضة قيام تنظيم قومي كردي في سورية، ووصفه له بأنه «حركة شوفينيّة رجعيّة مرتبطة بالاستعمار، وأنها من صنع المخابرات»[123]، إذ كان أربعة من اعضاء

(122) درويش، ص 16-17 و19.

(123) أحمد، صفحات من تاريخ، ص 47-51 و53، ودرويش، ص 21-22.

يعتبر نور الدين زازا عن ذلك بأن الكرد «قد خدعوا من قبل الحزب الشيوعي السوري (وهو الحزب الأممي نظريًا)، ولكنه في الحقيقة محامي القومية عند العرب، وأيديولوجي للمواطنة العالمية في الأوساط الكوردية، والكوردي الذي كان ينظّم في الحزب الشيوعي السوري كان عليه أن يقرأ منشوراته باللغة العربية، وأن يتبرع لقضايا الشعوب ودعمها، ولكن عليه ألا يطلب أي شيء من أجل شعبه». انظر: زازا، ص 108.

اللجنة المركزية المؤلفة من سبعة أعضاء شيوعيين سابقين، بينما كان معظم الأعضاء المتبقين من أصدقاء الحزب الشيوعي السوري[124]. والثاني ضغط مشايخ الطريقة النقشبنديّة التي كانت قويّةً في أواسط الأربعينيّات في الجزيرة، وكان شيخها أحمد الخزنوي المقيم في قرية تل خزنة شرقي القامشلي، وإليها ينسب الشيخ أحمد «وله عندهم حرمة وكرامة تقربان من حد التقديس، حتى إن مريديه لا يرفعون بصرهم نحوه، بل يتلقون أوامره، وهم مطرقون صامتون»، وكانت لديه «مدرسة داخليّة» و«كلمته ورسالته معتبرتين عند شيوخ الأعراب [العشائر العربية] أيضًا»، و«يليه الشيخ إبراهيم حقي في قرية حداد»[125].

كانت طاعة الخزنويّين لشيوخهم عمياء، وكان كل ما يفعله مدعاة للبركة في عيون مريديه[126]، وكان خروج بعض الملالي عن «الانضباط» يهدّد بنيان الطريقة كله بالتصدع، ولهذا كانت الطريقة-الجماعة النقشبندية حادّةً في ردّة فعلها على من يخرج عليها، على غرار المنطق الذي يحكم الأخويات. وعلى خلاف المدارس الأهليّة المسيحية والسريانية المتطورة في مناهجها، والتي ارتفع عددها في الجزيرة في عام 1950 إلى ما لا يقل عن 26 مدرسةً طائفيّةً في الحسكة (محافظة الجزيرة)، و7 مدارس في دير الزور (محافظة الفرات)[127]، في سياق ازدهار المدارس المسيحية الأهلية في النصف الثاني من الأربعينيّات مع انطلاقة الحكم الوطني وعهد الاستقلال التام[128]، ولم تقف حاجزًا أمام اندماج أبنائها في الفضاء السياسي الحديث، فإنه لم يكن لدى الأكراد سوى

---

(124) درويش، ص 19.

الأعضاء الشيوعيون السابقون هم محمد علي خوجة ورشيد حمو وشوكت حنان وخليل محمد، أما الأعضاء الآخرون فهم عثمان صبري، عبد الحميد درويش، حمزة نويران (ص 18-19).

(125) زكريا، ج2، ص 659.

(126) خوين، ص 138-140.

(127) انظر جدول توزيع الإعانات على المدارس الأهلية في محافظتي الجزيرة (الحسكة) والفرات (دير الزور)، في: **الجريدة الرسمية**، العدد 45 (5 أيلول/ سبتمبر 1949)، ص 2609

(128) كانت المدارس الأهلية المسيحيّة في عام 1946 تزيد على عدد المدارس الأهلية الإسلامية بثلاث مرات ونصف المرة، بينما كان عدد الطوائف المسيحية أقل من عدد المسلمين بخمس مرات، تقرير جميل صليبا عن حالة المعارف في الجمهورية السورية عن سنة 1946. ورَدَ في: محمد علي كرد، **المذكرات**، ج 5 (دمشق: مطبعة الترقي، 1367هـ/ 1948م)، ص 832.

وفي التقرير بلغ عدد المدارس الأهلية الإسلامية 65 مدرسة بينما بلغ عدد المدارس الكاثوليكية 100 والأرثوذكسية 107 والبروتستانتية 22 والإسرائيلية 4 (ص 832).

مدارس الطريقة النقشبنديّة الشديدة التقليدية والمحدودة المعارف، فتهدّدت هيمنة هذه الطريقة-الأخوية الصوفية بولادة الفضاء السياسي الحديث للعمل العام، وارتفاع وتيرة التصدع فيها. وبلغ الخوف من هذا التصدع ذروته حين عارض الخزنويّون «البارتي»، وشكّلوا «رابطة علماء الدين الإسلامي» برئاسة الشيخ عز الدين أحمد الخزنوي، وضمت هذه الرابطة عددًا كبيرًا من «الملالي» الأكراد ووصفت «البارتي» بـ«خرق قواعد الدين والشريعة الإسلاميّة»[129].

تشكلت هذه الرابطة لصدّ التأثيرات المتنامية للشيوعيين والبارتيين في الفضاء النقشبندي، والحيلولة دون كسب كل منهما مزيدًا من الملالي النقشبنديين، بعد انخراط عدد منهم في لجان السلام التي يقودها الشيوعيون، وانخراط الشيخ محمد العيسى (1924-2001) الذي ورث في عام 1952 والده أحد أقطاب الطريقة النقشبندية في مشيختها، ووجه موارد الفضاء النقشبندي الذي يقع تحت نفوذه لتمويل «البارتي»، بل كان من أبرز مؤسّسيه، وكان رسول «البارتي» إلى الملا مصطفى البارزاني حين عاد في عام 1959 إلى العراق[130].

4- «البارتي» (القديم) و«البارتي» (الجديد) والجمهوريّة العربيّة المتّحدة

إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة (22 شباط/فبراير 1958) تبنّى الرئيس جمال عبد الناصر سياسة «تفهم المطامح المشروعة للشعب الكردي، والاستجابة لحقوقه القومية بشكل سلمي»، فمثلت أجهزته القيادات السياسية والتقليدية الكردية «الوجيهة» في «الاتحاد القومي»، ولا سيما منها عائلة حاجو آغا التي تميزت بإفراز عدة شخصيات منها متعددة الاتجاهات والأدوار تتحاور فيها مع كافة الاتجاهات القومية العربية والشيوعية والكردية. وكانت أول عائلة

(129) درويش، ص 21.

(130) عن دور الشيخ محمد عيسى في تأليف «البارتي» ورعايته. راجع: الحوار، العدد 62 (2010)، ص 150-152.

مثّل كتاب عبد الحميد درويش عن نشوء «البارتي» أول الكتب. وفي حمأة الصراع الحزبي اشتدت حرب الروايات، وتمّ فيها إبراز ما يعتقد أن درويش حاول تهميشه، وفي مقدمته دور الشيخ عيسى. ويعكس ذلك حدّة الصراع على أبوّة الحركة الكردية السورية الحديثة التي مثّلها «البارتي»، باعتبار أن «خويبون» كانت منظمة قومية كردستانية مرتبطة بقضية كردستان تركيا. والحقيقة أن هذه الروايات بالنظر إلى كثرة مشكلاتها تستدعي تطبيق منهج النقد الداخلي والخارجي بصرامة تامة تقترب من صرامة المدرسة «المنهجية» في التعامل مع المعلومات.

آغاتية كردية تعمل على مختلف الاتجاهات والأدوار في إطار قضيتها الكردية العليا. وقد أوفد عبد الناصر الوزير كمال الدين رفعت للتنسيق مع «البارتي» من جهة ومع مجموعة «البارتي القديم» أو «خويبون» السابقة لتطوير التعاون بين أجهزة الجمهورية الجديدة مع «البارتي» لتأسيس إذاعة تبث برامجها باللغة الكردية، لكن «البارتي» أخذ يتأثر هنا بموقف الحزب الشيوعي السوري من الوحدة، فامتنع عن التعاون[131]، بينما قبلته مجموعة «البارتي» القديم. ولم يكن عمل قدري جميل باشا الذي ظلت قضية كردستان تركيا حيّةً لديه طيلة حياته من دون أثرٍ، إذ أثّرت برامج إذاعة القاهرة متضافرةً مع برامج أخرى تبثها إذاعة يريفان، في تكوين المجموعة الكرديّة الصغيرة التي ستعمل الحكومة التركية على محاولة تكوينها في مجموعةٍ قابلةٍ للتحول إلى «مواطنين أتراك صالحين»، ولكن هؤلاء سرعان ما خرجت منهم مع تنامي الشعور القوميّ الكرديّ، النخبة الأولى لقادة الأحزاب الكرديّة التركيّة القوميّة الحديثة[132].

ولدت إذاعة القاهرة في إطار هذا الاتفاق في نيسان/ أبريل 1958، وكان ناشطو «البارتي» ومجموعة قدري جميل في حي ساروجة بدمشق هم الذين يزوّدونها بالمواد بواسطة كمال رفعت نائب رئيس الجمهورية العربيّة المتّحدة، ويسجّلونها بأصواتهم. وتعبيرًا عن العرفان بدور الرئيس جمال عبد الناصر في جعل صوت الأكراد مسموعًا، كانت الرابطة هي التي تقف وراء تنظيم حملة الرسائل والبرقيّات المؤيدة للرئيس عبد الناصر وتمويلها[133]، وكان من أبرز هؤلاء قدري جميل باشا، وابنه فؤاد قدري جميل باشا أمين سر التجمع القومي في أواسط الخمسينيّات، وعضو مجلس السلم العالميّ الذي يدعمه من السوفيات[134].

(131) درويش، ص 28.

(132) كان أبرزهم موسى عنتر الذي أصدر بشكلٍ مبكّرٍ صحيفة «الوطن التقدمي» في ديار بكر، وغطت عقدًا كاملًا في التعبير عن الذات الكرديّة في تركيا، وكان في عداد قادة الحركة القومية الجديدة الذين خرجوا من تلك المجموعة كل من طارق ضيا أكنجي الذي أصبح في ما بعد أمينًا لحزب العمال التركي، ويوسف عزيز أوغلو نائب الحزب الديمقراطي ومؤسس حزب الأمّة التركيّة، وفايق بوجاق مؤسّس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا. انظر: مكدول، ص 603.

(133) من مقدمة عز الدين مصطفى رسول لمذكرات قدري جميل باشا في: جميل، ص 11.

(134) جميل، ص 18.

بينما دعمت القيادات التقليديّة الممثلة بقيادة «خويبون» السابقة التي كان شبان «البارتي» يصفونها بقيادة «البيكوات» ويقصد بها بشكل أساسي قيادة آل جميل باشا وحاجو آغا، المشاركة في انتخابات الاتّحاد القومي في عام 1958، فإن شباب «البارتي» عارضوا ذلك. ورسّخ ذلك التباين ثم الصراع بينهما[135] فاستمرت هذه العلاقة الكردية مع أجهزة الجمهورية العربية المتحدة طيلة الفترة الممتدة بين قيام الوحدة في 22 شباط/ فبراير 1958 وحتى أوائل آب/ أغسطس 1960، وكانت وصلت إلى أعلى مستوياتها الممكنة في السنة الأولى للوحدة قبل تصدع العلاقة بين حكومة الجمهورية والحزب الشيوعي السوري. كان الشيوعيون السوريون قد تمتعوا في سنة 1958 على خلاف كافة القوى السياسية الأخرى التي أعلنت رسميًّا عن «حلّ» أحزابها عشيّة قيام الجمهورية العربية المتحدة، بحريةٍ واسعةٍ في النشاط الجماهيري والسياسي، وظلت جريدة النور التي يرأس تحريرها فرج الله الحلو (1906-1959) مستمرةً في الصدور من دون مشكلات، بل وصل غض النظر عن نشاطهم إلى درجة مشاركة عدد من المسؤولين السوريين مثل عبد الحميد السراج وزير الداخلية في مهرجاناتهم السياسية الجماهيرية. وحاول عبد الناصر إبان التوتر بينه وبين البعثيين أن يفتح حوارًا مع قيادة الحزب الشيوعي السوري بواسطة كمال رفعت والملحق العسكري المصري، وأن يعقد اجتماعًا بين موفديه وبين خالد بكداش الذي كان قد عاد في النصف الثاني من عام 1958 إلى دمشق[136].

حدثت المواجهة مع الشيوعيين بعد نشر خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1958 مستقويًا بتقدم الشيوعيّين في العراق، ما تم التعارف على وصفه في الحوليات الشيوعيّة السورية بـ«وثيقة البنود الثلاثة عشر» التي أدّت إلى الصدام بين أجهزة الوحدة وبين الشيوعيين[137]. كانت الوثيقة عبارة عن برنامج لتحويل الجمهورية العربية المتّحدة من دولة بسيطةٍ أو «موحّدةٍ» بالمعنى القانوني الدستوري إلى دولةٍ مركّبةٍ أو اتحاد فيدرالي «فضفاض تهتم فيها الحكومة المركزيّة بقضايا الدفاع الوطني والسياسة الخارجيّة وغيرها من القضايا المشتركة». واستند هذا

(135) أحمد، صفحات من تاريخ، ص 47- 51 و53، ودرويش، ص 21-22.

(136) مصطفى أمين، صفحات من تاريخ الوطن (دمشق: دار الينابيع، 2006)، ص 165-166.

(137) انظر نص الوثيقة في: الفيصل، ص 315-316.

البرنامج في عنوانه إلى «توطيد استقلال الجمهورية العربيّة المتحدة، وإحباط مكائد الاستعمار ومؤامراته، ودعم فكرة الوحدة العربيّة»[138] و«تمتين عرى الإخاء والتعاون مع الجمهوريّة العراقيّة الشقيقة لخير العرب جميعًا»، إلا أن وظيفته السياسية الفعلية ارتبطت بفتح جبهة شيوعية سورية ضد الجمهوريّة العربيّة المتحدة نفسها تعزز تقدم الشيوعيين في جبهة العراق ضد القوميين. وقد فتح بكداش الذي كان متورطًا دومًا بأحداث بغداد لكن عن بعدٍ أو مداورةٍ، هذه الجبهة ضد الجمهوريّة العربية المتحدة مستقويًا بما أحرزه الشيوعيّون من تقدم في العراق في مواجهة القوميين، وعزلهم من الحكم، وتقديمهم إلى المحاكمات. فخلافًا لما يتصوره كثيرون، لم تكن المبادرة لفتح جبهةٍ شيوعيّةٍ داخليّةٍ في سوريّة مبادرة جمال عبد الناصر بل مبادرة خالد بكداش[139].

تسببت الحملة باعتقال نحو 7000 شيوعي وصديقٍ للحزب[140]، لكن منظّمة الجزيرة كانت الأقلّ تأثرًا بالحملة، فحافظت على تنظيمها[141]. وقد حيّدت أجهزة السراج «البارتي» من حملة الاعتقالات المحدودة لمن يشتبه بعلاقته بالشيوعيّين، على الرغم من احتدام الصراع بين «القوميين» و«العراقويين» في العراق، وقد يعود ذلك إلى أنها حاولت في المرحلة الأولى أن تلعب على وتر الخلاف بين «البارتي» و«الشيوعي» لتحييد الأكراد بوصفهم أكرادًا لا يمكنهم إنكار «جميل» عبد الناصر وليس بوصفهم شيوعيين، فنجت المنظمة ذات الغالبية الكردية في هذه المرحلة من الضربة الأولى[142]، ولم يتم ضربها إلا حين حدث الاتصال بحركة البارزاني في شمالي العراق.

(138) الفيصل، ص 315.

(139) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج 3 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ج3، ص 173.

(140) الكيلاني، ص 107.

(141) رسالة من يعقوب كرو إلى الباحث في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(142) كان لتلك الأجهزة سندها في فهم «الجميل»، فهي لم تخلط بين «البارتي» والفلاحين الأكراد، ووزّعت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أراضي الدولة على الفلاحين من دون أيّ تمييز قومي بين عربي وكردي بمن في ذلك العديد من الأكراد المهاجرين الذين لم يتمكّنوا من الحصول على بطاقةٍ شخصيّةٍ مثل قرى تل جمالة - غور قافيق وغور زيارة. عن توزيع الأراضي وفق مصادر كردية انظر: عصمت شريف وانلي، المسألة الكرديّة في سوريا (دمشق: لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، 1968)، ص 15.

5- المحاكمة الأولى وانشقاق «البارتي»

في 12 آب/ أغسطس 1960 فكّكت أجهزة السراج الحزب بسبب ارتفاع وتيرة الاتصالات بالبارزانيين في العراق، في مرحلة القطيعة «الدموية» بين القوميين والعراقويين في العراق، واعتقلت 80 كادرًا من كوادره القياديّة، وصادرت منشوراته وأجهزته. ثمّ أفرجت عن عددٍ كبيرٍ من المعتقلين، مستبقيةً 32 موقوفًا حوكموا أمام محكمة أمن الدولة العليا بدمشق. وكانت هذه أول محاكمةٍ سياسيّة لمجموعةٍ قوميّةٍ كرديّةٍ في تاريخ سوريّة الحديث. واستمرت جلسات المحاكمة من 10 كانون الأول/ ديسمبر 1960 حتى 20 شباط 1961[143].

خرج «البارتي» من المحنة الأولى منشقًّا بسبب الخلاف الشديد الذي نشب إبان المحاكمة بين مجموعتي زازا وأوسمان (=عثمان) صبري (1905-1993) حول عدم ذكر شعار «توحيد كردستان» في التحقيق، والموقف من الخروج من المعتقل بتوقيع تصاريح، والموقف من اعتبار الحزب حزبًا سياسيًّا أم جمعيّةً ثقافيّةً. وانتقل الصراع إلى الفروع، وكان أشده في ديريك (المالكية) ثم في القامشلي. وأخذ الصراع شكل حملة تشهير ضد زازا الذي رأى بغية حماية الحزب، أنّه جمعية ثقافية، وأن وحدة كردستان أمر بعيد المنال. وانحازت قيادة «البارتي» في العراق في هذا الصراع إلى مجموعة صبري الذي تجاوز في المحكمة اضطراب زازا، واعترف بأن توحيد كردستان هو من مبادئ «البارتي»، وأن كردستان تدخل في الأراضي السوريّة من خلال ثلاثة مواقع هي: الجزيرة، وعفرين، وعين العرب (كوباني). ولم تذكر قيادة «البارتي» العراقي اسم زازا في مطالبتها بالإفراج عن المعتقلين، مع أن زازا كان رئيس الحزب وليس صبري[144]، وكان ما حدث هو فصل زازا من الحزب والتشهير

---

(143) زازا، ص 109 و117، ودرويش، ص 29-30 و55.

(144) أحمد، صفحات من تاريخ، ص 101-102. انظر: زازا، ص 118-119.

يروي زازا أنه قال للمحقق إن ما كتبه عن دولة كردستان هو فصل مترجم عن الإنكليزية إلى الكوردية من كتاب كردستان بلاد مجزأة، وأن «إنشاء الدولة الكرديّة ليس سوى حلم لا يعلم إلا الله متى وكيف سيتحقق». انظر: زازا، ص 118. وفي المحكمة أفاد زازا: «إن الفصل المتهم بالجريمة من هذا الكتاب مترجم من قبلي وحدي، ولم ينشر»، انظر: زازا، ص 127.

عن إفادة صبري في المحكمة انظر: مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي (بيروت: مطبعة أميرال، 2001)، ص 11.

به[145]. ومع أفكار صبري التي أدخلت لأول مرة المجتمع الكردي السوري في أراضي كردستان، ستتحول قضية الخلاف على تعريف المجتمع الكردي السوري بواسطة مفهوم «الكردي» أم مفهوم «الكردستاني»، إلى أحد محاور الخلاف في انشقاقات «البارتي» طيلة العقود القادمة.

سادسًا: «البارتي»: الانقسام الأوّل والحياد الصعب في «حرب الإخوة»

1- «حرب الإخوة» وانقسامات «البارتي» السوري

حاول الحزب الديمقراطي الكردي في سورية على الرغم من روابطه الضمنيّة الوثيقة «الطالبانيّة» الوقوف على «الحياد التام» في الصراع الداخلي الكردي-العراقي الذي نشب في عام 1964 على خلفيّة توقيع البارزاني اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة العراقية (10 شباط/ فبراير 1964) بين رئيس الحزب مصطفى البارزاني وسكرتير اللجنة المركزية إبراهيم أحمد. ففي حين تبنى البارزاني إعطاء الحكومة العراقية فرصة لإنفاذ وعودها، رأى المعارضون أنها «غامضة، ولا تعترف بحق واضح للشعب الكردي، ودعوا إلى إنذار الحكومة ما لم تستجب لمطالب الشعب الكردي في الحكم الذاتي». كان البارزاني قد وقّع هذا الاتّفاق مع عارف بصفته الشخصيّة أكثر من كونه رئيسًا للحزب، وقد اعترفت المواد الرئيسة للاتفاق بالحقوق القوميّة للأكراد ضمن الجمهورية العراقية والقبول بإعادة الإدارة الحكومية إلى المنطقة الشماليّة، متجنبةً استخدام تعبير «كردستان العراق»[146] وكان أحمد يعتقد بإمكانيّة استئناف القتال استنادًا إلى العلاقة السريّة التي أنشأها أو ربّما طوّرها منذ ربيع عام 1963 مع «الموساد»، والتي كان كاميران بدرخان الذي عمل كنوع من «عميل نافذ» لها قد دخل على خطها، وعاد من اللقاء بباريس محمّلًا بعشرين ألف دولار أميركي، وبوعودٍ بالمساعدات بغية مواصلة القتال ضد القوات العراقيّة[147].

---

(145) درويش، ص 57-58.

(146) مكدول، ص 479.

من الملاحظ أنه تم استخدام تعبير «المناطق الشماليّة»، كبديلٍ من تعبير «كردستان».

(147) حول اجتماع أحمد مع الموساد في تلك الفترة، قارن مع: راندل، ص 252-253.

في هذا الصراع وقف المكتب السياسي وأغلبيّة اللجنة المركزيّة بقيادة أحمد ضد البارزاني وتطور الخلاف إلى اشتباكاتٍ عنيفةٍ مسلّحةٍ بين الطرفين نتج عنها لجوء عدد من قادة اللجنة المركزيّة مثل إبراهيم أحمد وجلال الطالباني إلى إيران مع 408 مقاتلًا من البيشماركة. وقد عارض بعض كوادر الحزب (البارتي السوريّ) هذا الموقف مفسّرين إيّاه بأنه «انحياز» إلى جناح معارضي البارزاني، والتقوا في ذلك مع كتلة عثمان (أوسمان) صبري المتحالف بشكل سري مع سكرتير الحزب الجديد حبيب محمد كريم[148]، بينما كانت رؤية البارتيّين السوريّين ممن اصطفوا في مجرى الصراع مع الطالباني، هو تمكينهم من صوغ رؤيتهم المستقلة لوضعيّة أكراد سورية. فقد كان «البارتي» من الناحية الفعليّة في انقسام بين كتلة صبري وكتلة عبد الحميد الدرويش.

في 23 أيار/ مايو 1964 استغلت الأجهزة البعثيّة هذا الخلاف، وشّنت حملة اعتقالاتٍ جديدةً لقيادة «البارتي» في حلب وغيرها[149]، لكن في أواخر عام 1965 تطورت الخلافات والتصدعات التي نشأت في السجن في عامي 1961-1962 إلى انشقاق «البارتي» إلى جناحين «يميني» يقوده رشيد حمو وحميد حاج درويش و«يساري» يقوده عثمان صبري[150]. وتمحورت قضايا الخلاف حول ثلاث نقاط سبق أن انفجرت إبان تجربة الاعتقال والمحاكمة في عام 1960، وهي وفق صلاح بدر الدين: هل الكرد (السوريون) شعب أم أقليّة؟، هل لهم الحق في تقرير مصيرهم أم عليهم الاكتفاء بالمطالبة بحقوقهم الثقافيّة؟، هل يمثّل الحزب جزءًا من الحركة الثوريّة أم أنه جمعيّة فقط؟، هل الحزب جزء من الحركة الديمقراطية في سورية، وما هو موقفه من القضايا السياسيّة والاجتماعية في سورية؟، هل ينبغي أن يقف الحزب إلى جانب السلطة، أم أن يكون طرفًا في المعارضة السياسيّة في سوريّة؟، ما هو موقف الحزب من الحركة الكرديّة في العراق: هل عليه دعم الملا مصطفى البارزاني

(148) اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سورية، نشرة داخلية حول الأوضاع في كردستان العراق، في: درويش، ص 93-96.

وحول خطوط الانقسام وامتداده إلى «بارتي» سورية، قارن مع: درويش، ص 92 و97-98.

(149) جمال نبز في: مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 153.

(150) محمد رشيد شيخ الشباب، سيرة المناضل الكردي عثمان صبري «آبو» (بيروت: [د. ن.: د. ت.])، ص 34-35.

أم جلال الطالباني؟»[151].

كانت القضيّتان الأساسيّتان في الواقع هما قضيّة التعريف الوطني السوريّ للشعب «الكردي» في سوريّة أم قضيّة التعريف الكردستاني له؟، والموقف من الانقسام بين البارزاني والطالباني في شمال العراق. وكانت هاتان القضيّتان هما الأكثر سخونةً. وقد اتّهم صلاح بدر الدين حين تجدد الجدل في شأن هذه القضيّة لاحقًا، جناح الدرويش بأنه أوّل من تبنى فكرة «الاعتراف لأكراد سوريا بالحقوق الثقافيّة فقط»، وأنّ «ذلك ينبع من اعتبار هؤلاء للشعب الكردي» أقليّةً قوميّة «وليس شعبًا تكوّن تاريخيًّا على أرضه. وهذا طرح غير جديد إذ إن التيار اليميني الانتهازي الكردي قد تبنّى منذ أواسط الستينيّات هذه الفكرة التي نبذتها الجماهير الكرديّة، وأدانتها الحركة الوطنيّة الكرديّة منذ ذلك الحين[152]، أما درويش فقد عرف منذ انفجار قضايا الخلاف في عام 1963 بموقفه السلبي من شعار «تحرير وتوحيد كردستان» والتمسك بالتعريف الوطني السوري «الكردي» للشعب الكردي السوري، وكان يرى أن هذا الشعار وكذلك اسم الكردستاني «لا يتلاءمان مع واقع الشعب الكردي، وأنهما أقرب إلى العاطفيّة منهما إلى الموضوعيّة والواقعيّة»، كما لا يراعيان «الظروف الذاتيّة والموضوعيّة للشعب الكردي وخصائص الحركة الوطنيّة الكرديّة في سوريا»[153].

---

(151) وَرَدَ في: «من هي المعارضة الكرديّة السوريّة؟: تطور الأحزاب الكرديّة السوريّة، 1956-2011،» كرد ووتش (المركز الأوروبي للدراسات الكرديّة- ألمانيا) (كانون الأول/ ديسمبر 2011)، ص 10، <http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_parteien_ar.pdf>.

انظر رؤية الطرف الآخر الممثَّل بعبد الحميد درويش لمجريات الخلاف في: درويش، ص 97-101.

(152) صلاح بدر الدين، **الأكراد شعبًا وقضيّة** (بيروت: دار الكاتب، 1975)، ص 144

(153) درويش، ص 74.

كان درويش أحد المؤسّسين التاريخيين للحزب قد تمسك بإسقاط شعار «تحرير وتوحيد كردستان» «وإعادة اسم الحزب إلى ماكان عليه سابقًا، نظرًا لأنهما (بحسب رأيي) لايتلاءمان مع واقع الشعب الكردي، وأنهما أقرب إلى العاطفيّة منها إلى الموضوعيّة والواقعيّة». واحتجاجًا على تمسك اللجنة المركزية بالشعار استقال الدرويش من عضويتها، وأصدر كراسًا «يتناول الوضع السياسي ويدور حول شعار تحرير وتوحيد كردستان وعدم ملاءمته مع واقع الشعب الكردي، وما يسبّبه من إشكاليّات سياسيّةٍ وعمليّةٍ لحزبنا وكوادره. ومن ثمّ ضرورة تعديله بشكلٍ يراعي الظروف الذاتيّة والموضوعيّة للشعب الكردي، وخصائص الحركة الوطنيّة الكرديّة في سوريا». انظر: درويش، ص 74.

في المحصلة تحولت قضية تعريف أكراد سورية بمفهوم «الكردي» و«الكردستاني» إلى نوعٍ من ذخيرةٍ ومضارباتٍ أيديولوجية- سياسية تصرف في انقساماتٍ مركّبةٍ، ويضطلع فيها الموقف من انقسام القيادة الكرديّة العراقيّة بدورٍ أساسي، وهو ما يفسّر أن كافّة الأحزاب الكردية السوريّة بما فيها تلك التي تتبنى ضمنيًا التعريف الكردستاني، قد حملت في أسمائها اسم «الكردي» وليس «الكردستاني».

كان هذا الانشقاق جزءًا من ظاهرة اتّخاذ الاستقطابات الاجتماعية- السياسية في المجال الحزبيّ العام، العربي والكرديّ، شكل استقطاب بين يمين ويسار. وما شهده البارتي في هذا العام على مستوى المجال الكردي كان شهده حزب البعث وأخذت تشهده حركة القوميين العرب على مستوى المجال العربي. ولكنّه ارتبط هنا بمتغيّر جديدٍ هو مجريات الانقسام بين الطالباني والبارزاني في شمالي العراق سيصل إلى ذروته في عام 1966 حين انضمّ الطالباني إلى قوّات الحكومة في الحرب ضد البارزاني[154]. وانعكس هذا الانقسام مباشرةً وبشكلٍ مبكّرٍ على الانقسامات في الحركة الكرديّة في سوريّة وتركيا، وسارت خارطةُ التحالفات بين الأحزاب المنشقة وفق خطوط الانقسام الأكبر في الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. وكان «اليمين» في المجال التداولي السياسي الكردي مرادفًا لجماعة الطالباني بينما كان «اليسار» مرادفًا لجماعة البارزاني.

2- تكريس الانشقاق

على إيقاع هذا الصراع عُقد في في 5 آب/ أغسطس 1965 مؤتمر البارتي في قرية جمعاية بالقامشلي وانبثق عنه ما سيعرف بـ«الحزب اليساري الكردي» في مواجهة النواة القديمة التي عرفت بـ«الحزب اليميني الكردي». وفي أواخر آب/ أغسطس 1966 عقد الحزب الجديد (اليساري) مؤتمره الأول وانتخب عثمان صبري أمينًا عامًّا له بدعم من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (البارزاني)[155]، بينما سيعقد الحزب الديمقراطي الكردي (اليميني)

(154) قارن مع: مكدول، ص 484.

(155) قارن مع: مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 12.

بدعم من جناح الطالبانيّ مؤتمره الأوّل في حلب في عام 1967، وسينتخب عبد الحميد درويش أمينًا عامًّا له بحضور ممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا[156] الذي دخل بدوره في طور الانشقاق بين «يمينه» بقيادة سعيد الآلجي و«يساره» بقيادة الدكتور شفان. وكما في سوريّة كان «اليمين» مرادفًا لجماعة الطالباني، بينما كان «اليسار» مرادفًا لجماعة البارزاني، وحدثت مأساة الآلجي في هذا الانقسام الأخير[157].

استغلّت الأجهزة البعثيّة هذا الانقسام لتقوم في 20 آب/ أغسطس 1966 بحملة اعتقالاتٍ شاملةٍ في صفوف الكوادر الكرديّة، شملت 91 كادرًا، وفي مقدّمتها كوادر «البارتي» على الرغم من إعلان تأييده لحركة 23 شباط/ فبراير 1966 التي حدثت في البعث، وأقصت ما سميّ باليمين البعثي (القيادة القوميّة) لحساب اليسار (القيادة القطريّة)، طالما حافظ النظام «على نهج وطنيٍّ تقدميٍّ من شأنه أن ينجز تحوّلاتٍ اجتماعيّةً واقتصاديّةً، ويبني الديمقراطية الشعبيّة في البلاد..»[158]. وفي جو الملاحقات الأمنية والتضييق على نشاط الحركة الكرديّة، سرعان ما دبّ الانقسام في الحزب اليساري الكردي بين صبري وصلاح بدر الدين، فعقد المؤتمر الثالث في عام 1968 بعامودا لمعالجة قضايا الخلاف، ولكن صبري استقال من الحزب واعتزل العمل السياسي إثر ذلك، ولجأ إلى شمال العراق، فتعرض «البارتي» اليساري في عام 1969 إلى انشقاقٍ جديدٍ، لتبدأ مرحلة «تفريخ» الانقسامات الفرعيّة (البارتي) الأوّل[159].

---

(156) درويش، ص 119.

(157) إثر اغتيال فائق بوجاق الأمين عام للحزب الديمقراطي الكردستاني على يد البوليس في تموز/ يوليو 1966 التركي، خلفه رفيقه المقرّب منه سعيد الآلجي. وفي إطار الصراع بين اليسار (البارزاني) واليمين (الطالباني) تمكّن الدكتور شفان بدعم من جناح البارزاني من استقطاب معظم قادة الحزب ولجنته المركزيّة، وأسس في زاخو الحزب الديمقراطي الكردستاني اليساري متبنّيًا الماركسيّة-اللينينيّة. انظر: مكدول، ص 609.

في زاخو قام الدكتور شفان في 6 حزيران/ يونيو 1971 باختطاف الآلجي وتصفيته، فقاد البارتي السوري حملة لكشف مصيره انتهت بإعدام البارزاني للدكتور شفان. أدّت مشكلة الآلجي إلى قطيعةٍ تامّةٍ، وصراع إعلامي سياسي طيلة سنوات (1971-1988) بين البارتي السوري وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. انظر: درويش، ص 193-200.

(158) درويش، ص 104-105.

(159) قارن مع: مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 12.

3- التوتر بين «البارتيين» السوريين «اليمينيين» و«الكردستانيّين» العراقيّين

إثر توقيع اتفاق الحادي عشر من آذار/ مارس 1970 بين الحكومة العراقية والقيادة الكرديّة بإقامة «حكم ذاتي» للأكراد في شمال العراق، ضغطت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق على الحزبين «اليميني» و«اليساري» للوحدة، وتمّ تأليف قيادةٍ انتقاليّةٍ برئاسة دهام ميرو، لكن هذه القيادة التي استبعدت كلًا من درويش وبدر الدين من عضويتها أخفقت في تحقيق الوحدة، ونشأت في المحصلة بحلول نيسان/ أبريل 1972 ثلاثة أحزابٍ هي: الحزب الديمقراطي الكرديّ (القيادة الانتقاليّة برئاسة دهام ميرو)، والحزب الديمقراطي الكردي (عبد الحميد درويش) والحزب اليساري الكردي (صلاح بدر الدين). وبذلك حسم الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) الصراع الطويل بينه وبينه الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، على استقلاليّته وعمله وفق خصائص الواقع الكردي والوطني السوريّ بالدعوة «إلى إقامة العلاقات الوديّة والأخويّة مع قيادة الثورة الكرديّة والبارزاني، وفي الوقت ذاته يشدّد على ضرورة المحافظة على استقلاليّة الحزب، وقراره السياسي والتنظيمي، ومراعاة الخصائص النضاليّة للشعب الكرديّ في سوريّة»، وأدى ذلك إلى زيادة التوتر بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق والحزب الديمقراطي الكردي في سوريّة، وشكّلت قضية سعيد الآلجي مجرّد ذريعةٍ لفصم العلاقة بين الحزبين وتحولها إلى قطيعة طيلة سنوات 1971-1988.

تدهورت العلاقة بينهما خلال السنوات اللاحقة نحو «الأسوأ»، ولا سيّما بعد أن فسخ البارزاني في ضوء اتصالاته مع الإيرانيين والأميركيين والإسرائيليّين في عام 1974 اتّفاقيّة «الحكم الذاتيّ» مع الحكومة العراقيّة، ورفض قانون الحكم الذاتيّ الذي أعلنته الحكومة العراقيّة في 11 آذار/ مارس 1974[160]، حيث رأى الحزب أن «عودة القتال إلى كردستان لا يخدم بشيءٍ مصلحة الشعب الكردي والشعب العراقيّ بوجهٍ عامٍّ، ولذا فإن قيادة الثورة الكرديّة مدعوة بأن تتجنّب التصعيد في الموقف، وأن تلجأ إلى الوسائل السلميّة والحوار الهادئ لتسوية الخلافات مع الحكومة العراقيّة»[161].

(160) مكدول، ص 507.

(161) درويش ص 147، 154-158، 186، 192 و209-210.

كانت سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق بقيادة البارزاني تقوم على استتباع كافة الأحزاب الكرديّة إليه، ولم يكسر ذلك سوى الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) الذي كان يعرّف حقوق الشعب الكردي في سوريّة بمفهوم «سوري» وليس بمفهوم «كردستاني»، ولذلك كان حسابه عسيرًا. وكان هذا الحساب مختلطًا بولاءاته «الطالبانيّة». أثّر انهيار الثورة الكرديّة بعد توقيع اتفاقيّة الجزائر بين العراق وإيران (1975) تأثيرًا كبيرًا في دفع ديناميّة الانقسام في الأحزاب الكرديّة الثلاثة، بشكلٍ حكمت فيه ديناميّات الانقسام الحياة الحزبيّة الكرديّة السوريّة، ففي عام 1975 كان هنالك ثلاثة أحزاب كرديّة فقط تتقاسم الخريطة الحزبيّة الكرديّة السوريّة، لكن بحلول عام 2010 وصل حجم هذه الأحزاب إلى ما لا يقل عن 14 حزبًا كرديًا سوريًّا انحدر ما لا يقل عن 12 حزبًا منها من انقسامات الحزب الديمقراطي الكردي (الأم) وانقسامات الأحزاب التي نتجت عنه. وكان من الصعب على من هو غير حزبي تمييز هذه الأحزاب التي كانت تحمل الاسم نفسه أو ما هو قريب منه ومختلط معه، وهذه هي حالة أحزاب «البارتي» الثلاثة وغيرها أيضًا. واتّسمت «الاختلافات في المضامين السياسية» بين هذه الأحزاب بـ«هامشيّتها»، ولم تشكّل أكثر من «سبب ثانوي للصراعات والانقسامات» في الفضاء السياسي الحزبي الكردي[162]، وتجمعت أخيرًا في هيئتين تنسيقيّتين هما «التحالف الديمقراطي الكردي» (1994) و«المجلس السياسي» (2009)، ثم «المؤتمر الوطني الكردي السوري» (تشرين الأول/ أكتوبر 2011) بعد اندلاع حركة الاحتجاجات السوريّة.

سابعًا: بين الكردي والكردستاني
اختراع «كردستان الغربيّة» في سياق انقسامات «البارتي»

ارتبط طرح مفهوم «كردستان الغربية» لتعيين ارتباط المجتمعات المحلية الكردية السورية بكردستان الكبرى، بتعقيدات الصراع الحزبي- السياسي- الفكري الداخلي في «البارتي» السوري، وانقساماته بين جناحي البارزاني وجلال الطالباني في الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق. كان «البارتي» يحمل في البداية اسم حزب الأكراد الديمقراطيين السوريّين، ثم حمل اسم

(162) «من هي المعارضة الكرديّة السوريّة؟: تطور الأحزاب الكرديّة السوريّة، 1956–2011،» ص 3.

الحزب الديمقراطي الكردي، وكان أقرب إلى حزب وطني كردي سوري، بينما كان كل من الحزبين الكرديين في العراق وإيران يحملان اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران، وأقرب إلى نمط القومي الكردستاني أو الكرداياتيّة Pan-Kurdutisme تمييزًا لها عن الكردي «القطري». وعكس هذا الخلاف في المجال الكردي القومي نشوء إشكاليّة شبيهةٍ بإشكالية الحركة القومية العربية في تحديد العلاقة بين القطري والقومي.

اضطر «البارتي» في عام 1959 بعد عودة البارزاني من موسكو إلى العراق، وتحت ضغوط كتلة إبراهيم صبري، وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق إلى تبني شعار «تحرير وتوحيد كردستان»، وتحويل اسمه إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا»، انسجامًا مع «البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق» ثم العودة إلى الاسم القديم الذي ظل الحزب يحمله حتى عام 1975[163]. وعلى الرغم من أنه لا تتوافر حتى الآن أي وثيقةٍ رسميّة تؤكّد حصول هذا التحول من «الحزب الديمقراطي الكردي» إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا»، فإن هذه القضية كانت من أبرز قضايا الخلاف الأيديولوجي-السياسي في «البارتي»، وشكّلت أبرز «ذرائع» الانقسامات بين ما أطلق عليه اسم «يمين» الحزب بقيادة درويش و«يساره» بقيادة صبري. وفي حين تبنى خطّ درويش التعريف «الكردي السوري» لأكراد سورية، فإن خطّ صبري «اليساري» تبنى التعريف «الكردستاني»، واتهم الخطّ «اليميني» بـ«الانتهازيّة»، وبأنه ينظر إلى الأكراد كـ«أقلية قومية»، وليس شعبًا تكوّن تاريخيًا على أرضه»، ويعمل لـ«الاعتراف لأكراد سوريا بالحقوق الثقافية فقط»[164].

وسيندرج مصطلح «كردستان الغربيّة» في إطار قضايا الخلاف السياسية الداخلية، حيث ستشكل قضية «كردستان الغربيّة» إحدى أبرز المضاربات الأيديولوجيّة-السياسيّة الحزبيّة الأكثر حساسيّةً وإثارةً للجدل والانقسام، إلى جانب قضية الالتزام بالماركسيّة في فضاء الأحزاب التي انبثقت عن انقسامات

(163) درويش، ص 73.

(164) بدر الدين، ص 144.

«البارتي» السوريّ. وسيشكّل تبني مفهوم «كردستان الغربيّة» استمرارًا لنهج عثمان صبري واليسار الكردي عمومًا، وسيواصله بشكل خاص حزب «يكيتي» (الوحدة) الذي تشكّل في ربيع عام 1993، وبالتالي كان هذا المفهوم يعبرّ وفق تقييم آزاد أحمد علي عن «وجهة نظر سياسيّة»[165].

برز الانقسام الأول حول هذه القضية أول ما برز في محاكمات 1961 لكوادر «البارتي»، بين فريق قاده نور الدين زازا رئيس الحزب ورأى تقديم الحزب كجمعية ثقافية كردية سورية، وأن تحرير كردستان ووحدتها مجرد حلم بعيد المنال، وفريق آخر بقيادة إبراهيم صبري يؤكّد كردستانية الحزب وأنه حزب وليس جمعية ثقافية، وسعيه لتحرير ووحدة كافة أجزاء كردستان. وفي دفاعه أمام المحكمة اعترف صبري بأن توحيد كردستان هو من مبادئ «البارتي»، وأن كردستان تدخل في الأراضي السورية من خلال ثلاثة مواقع هي: الجزيرة، وعفرين، وعين العرب (كوباني)[166].

وضع صبري لأول مرةٍ في تاريخ الحركة الكردية السورية الحديثة فكرة كردستانية المناطق الكردية في سورية. وكانت هذه الفكرة أيديولوجية بحتةً من دون أي أساس لها في حقائق الاجتماع أو الجغرافيا أو التاريخ. فقد كانت «خويبون» تخرج هذه المناطق من حدود كردستان ولا تضع أكراد سوريّة في إطار إجمالي عدد سكان كردستان، بل في عداد الأكراد الذين يقطنون في بلدان أخرى خارجها مثل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا.. إلخ[167].

تظهر الخريطة التي قدّمها القوميّون الأكراد في عام 1948 أنه لا يدخل

---

(165) من مراجعة الدكتور آزاد أحمد علي لهذا الفصل، التي أرسلها إلى الباحث.

(166) أحمد، صفحات من تاريخ، ص 101–102. قارن مع: زازا، ص 118–119. وعن إفادة صبري في المحكمة انظر: مذكرات الأستاذ أوسمان صبري، ص 11.

(167) راجع تقرير «خويبون» عن سكان كردستان الذي نشره مركز الدراسات الكرديّة في عام 1948، ولا تشمل الإحصائية سوى أكراد تركيا وإيران والعراق. وَرَدَ في: شاكر خصباك، **الأكراد: دراسة جغرافيّة إثنوغرافيّة** (بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2005)، ص 518.

لقد كان أكراد سورية وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وغيرها يقدمون بوصفهم من الأكراد الذين يعيشون خارج كردستان، وفي تقديرات عصبة الأمم للعام 1925 في شأن عدد الأكراد، فإنه يتمّ حصر الأكراد في كل من كردستان تركيا والعراق وإيران فقط، كما أن إدموندوز مستشار وزارة الداخلية العراقية في النصف الأول من الثلاثينيات في تقديره لعدد الأكراد، يضع أكراد سورية في فئة الأكراد خارج كردستان. انظر: خصباك، ص 518–519.

في كردستان سوى جيب صغيرٍ جدًا في منطقة جبل الأكراد بعفرين المتاخمة للحدود السورية- التركية، بينما لا يظهر أي حضور للجزيرة السورية في الخريطة[168]، ولم يدخل الأمير كاميران عالي بدرخان في محاضرته «المشكلة الكرديّة» في تموز/ يوليو 1949 أمام «الجمعية الآسيويّة» بلندن أي جزءٍ من أجزاء الجمهوريّة السوريّة في كردستان. وقد ذكر بدرخان في المحاضرة: «إن المنطقة التي تمر بها الحدود التركية- العراقية هي قلب كردستان، وإذا اعتبرنا الجزء الممتدّ حتى بحيرة أرومية التي تسيطر عليها إيران، فيتضّح جليًا المنظر عام لكردستان المقسّمة بين تركيا وإيران والعراق. وهذا الوضع يشبه وضع بولونيا قبل الحرب العالمية الأولى»[169]، بينما يشير بدرخان إلى الأكراد في سورية بوصفهم يعيشون في «سوريا التي تسودها الديمقراطية، وتتوفر فيها للأكراد فرص العمل والحصول على ما يقابل جهدهم، ونرى أن صحراء [بادية] الجزيرة أصبحت مستودع الحبوب الثاني في سوريا خلال الأعوام الخمس والعشرين الماضية»[170]، ثم يقول في ختام محاضرته: «استولت على الشعب الكردي ثلاث دولٍ، لذا انقسمت كردستان بين هذه الدول الثلاث، تركيا وإيران والعراق»[171].

(168) نشر مارتن بروينسن هذه الخريطة، وأُعيد طبعها في منشوراتٍ أخرى. وهو يصنف المناطق الكرديّة خارج كردستان الأصليّة تحت اسم جيوبٍ كبيرةٍ خارج كردستان الأصليّة، ومن الواضح أن ما يدخل من أكراد سورية في هذه الجيوب هو جيب صغير بالقياس إلى الجيوب الأخرى التي تحدّدها الخريطة. انظر: مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين (بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 41-43.

(169) «الملحق IV: «المشكلة الكرديّة»: محاضرة كاميران بدرخان أمام «رئاسة الجمعية الملكية الآسيوية» بلندن في 6 تموز/ يوليو 1949،» في: سانز، ص 193.

(170) سانز، ص 194. وعلينا أن نفهم من كلمة صحراء هنا معنى البادية التي استصلحت وزرعت في مرحلة الثورة الزراعيّة في سوريّة وليس الصحراء.

(171) سانز، ص 197. لكنّه في المحاضرة نفسها يشير إلى أن كردستان انقسمت أو رسّخ تقسيمها بعد معاهدة لوزان بين «أربع دولٍ» و«أربعة أجزاءٍ» من دون أن يحدد هذه الدول الأربع (ص 198).

وفي المناقشات يورد الرائد سايلي بيل: «ليس لدينا فكرة واضحة حول أهداف الحركة القوميّة الكرديّة الحالية، هل هذه الحركة تهدف إلى تشكيل دولةٍ في حدودٍ معيّنةٍ، حيث تضطر تركيا والعراق وإيران سوريا إلى التخلي عن جزءٍ من أراضيها، أم تأمل حكمًا ذاتيًا كخطوةٍ أولى؟». فيجيبه بدرخان أن «الأكراد يأملون الحصول على كردستان مستقلة وموحّدة كالشعوب الأخرى، لكن أعتقد أن السؤال الأساسي هو: ما هي الإمكانيّات؟.. نحن آريّون.. ومن عرقٍ مختلفٍ، وفي نفس الوقت مرتبطون مع =

كانت قيادة الحركة القومية الكردستانيّة العاملة في سوريّة في منتصف الأربعينيات تحصر نشاطها بين ممثلي أكراد العراق وتركيا[172]، ويعود ذلك إلى أن سوريّة لم تكن في إطار مفهومها لكردستان الكبرى، كما أن الحزب الديمقراطي الكردي كان يستخدم في منشوراته تعبير «كردستان العراق» بينما كان يستخدم تعبير «الشعب الكردي في سورية»، وإن كان يستخدم أحيانًا تعبيرًا عامًّا هو «جميع أجزاء كردستان»[173]، وكان يميز قضيّة الوجود الكردي في سوريّة عن قضيّة كردستان الكبرى، فكان اسمه في البداية «حزب الأكراد الديمقراطيين السوريّين»، ثم «الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا» وانحصر برنامجه في ما يتعلق بالقضية الكرديّة في سوريّة بـ«تجنيب إخوانهم [الأكراد] الأخطاء «[بحقّهم]، وحمايتهم من الظلم والضياع» و«توفير وضع خاص لـ400 ألف كردي يعيشون في الجزيرة وجبل الأكراد وعين العرب من أجل تحقيق حقوقهم السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في سوريّا»[174].

لقد كانت الحقوق «الاجتماعية والثقافية» واضحة، في حين ظل مضمون «الحقوق السياسيّة» غامضًا، أو قابلًا لتأويلات وتفاسير متعددة، فعلى الرغم من استمرار البعض باستخدام مفهوم «كردستان الغربية» وأشباهه لتفسير هذا المضمون، فإن الحركة الكردية السورية مالت إلى استبداله بمصطلح أكثر واقعيةٍ وهو «المناطق الكرديّة»، الذي درج منذ أواخر الثمانينيات في المعجم

= جميع الدول التي نعيش فيها من دون أن نكون جزءًا من هذه الدول. فالأجزاء المرتبطة بتركيا والعراق وإيران لم تكن جزءًا من هذه الدول، إنما هم عناصر محتلّة أجنبيّة». انظر: سانز، ص 200.

وتشير وثائق جمعية العائلة البدرخانيّة إلى أن الجمعية، وقد وقّع على محضرها 648 عضوًا قد احتجّت في اجتماعها في 27 أيار/ مايو 1920 على ما ورد في معاهدة الصلح مع العثمانيين من «ترك جزيرة ابن عمر لسوريا»، وتقديم احتجاج للسفارة البريطانيّة على ذلك. ثم في الاجتماع الثاني في 4 حزيران/ يونيو 1920 تم إقرار ما يلي: «تمّ الاتفاق على مسودة المذكّرة التي كتبها كاميران عالي بك، والمتضمنة تمني ضم جزيرة ابن عمر إلى إمارة (مختاريّة) كردستان، أو بعد سنةٍ إلى دولةٍ كرديّةٍ مستقلّةٍ، كما تمّ الاتفاق على تاريخ وملاحق حكومة الجزيرة الإدارية». ويفهم من ذلك أن البدرخانيين فكروا دومًا بجزيرة ابن عمر كجزء مما دعي بكردستان تركيا، ولم ترد لهم سورية كجزءٍ من كردستان أو من إمارة جزيرة ابن عمر. انظر: سانز، ص 206-207.

(172) جميل، ص 188-189.

(173) انظر بيان اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)، في 13/ 11/ 1964، في: درويش، ص 93-96.

(174) درويش، ص 16.

السياسي الكردي السوري[175]. وكان أقرب إلى مفهوم المجتمعات المحلية الكردية. وفي حين تجمع الأحزاب الكردية السورية على مطلبي: «الاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانيةٍ في سوريا، وبأن الشعب السوري يعيش على أرضه التاريخية»، فإن تحديدها لـ«الحقوق السياسية» ينوس بين اعتبار أن «الأكراد مكوّن من النسيج الوطني السوري»، وتطرح «الإدارة الذاتية» لـ«المناطق الكردية» «كهدف لها من دون أن تبين ما تقصده بهذا المفهوم»، فإن حزب «يكيتي» ينفرد بأنه يسعى إلى قيام «حكم ذاتي» يشمل كافة المناطق الكردية، بينما يطرح حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) ما يصفه بـ«حكم ذاتي ديمقراطي» يتجاوز «النماذج الكلاسيكية للفيدرالية والكونفيدرالية والحكم والإدارة الذاتية» ويقصد بذلك «بناء مجتمع كردي جديد»[176]. وبالتالي يركز على قضية البناء القومي للمجتمع الكردي وليس على الصيغ الدستورية والإدارية.

ثامنًا: اللاعب الجديد في المجتمع الكرديّ السوريّ أو صدمة «الآبوجية»

1- أوجلان أو آبو: من تأسيس الحزب إلى العملية الأولى

شكّل الطلبة الأكراد من خريجي كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة للعام 1978 على خلفية المذابح التي تعرّضت لها المناطق الكرديّة في الشرق على يد «الذئاب الرماديّة»، واصطباغ الصراع اليميني-اليساري بالتطرف والعنف، حزب العمال الكردستاني (PKK)، برئاسة عبد الله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد في الكلية، وتبنى الحزب الوليد المنهج الماوي، ثم انضم إليه بعد انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر كوادر حزب العمال التركي (TIP). وتعرّض كوادر الحزب وناشطوه في إثر فرض إجراءاتٍ أمنيّةً متشدّدةً على المنطقة الشرقيّة إلى حملة اعتقالاتٍ شاملةٍ بتهمة الدعوة إلى إنشاء «دولةٍ كرديّةٍ مستقلةٍ وإرهاب القرويّين». وقدر عدد من اعتقلوا بشبهة الانتماء إلى الحزب بنحو

(175) من مراجعة الدكتور آزاد أحمد علي لهذا الفصل التي أرسلها إلى الباحث.

(176) انظر خلاصة هذه المواقف والاتجاهات في: «من هي المعارضة الكرديّة السوريّة؟: تطور الأحزاب الكرديّة السورية، 1956-2011،» ص 15.

1790 شخص، في حين تمكن أوجلان من التسلل عبر الحدود إلى سوريّة لتبدأ مرحلة جديدة في عمل الحزب[177].

في دمشق تمتع أوجلان الذي تخرّج نفسه في معسكرات البقاع وقاتل في جنوب لبنان ضد الغزو الإسرائيليّ بـ«رعايةٍ خاصّةٍ» ولا سيما مع توتر العلاقات في عام 1983 بين سوريّة وتركيا والعراق نتيجة عدم قدرة الأطراف الثلاثة على التوصل إلى اتفاق حول اقتسام مياه نهر الفرات «بسبب التعنت التركي»[178]، وكذلك بسبب استضافة تركيا لبعض كوادر جماعة الإخوان المسلمين في سوريا التي كانت منخرطةً في مواجهةٍ مسلحّةٍ مع النظام السوري، فبات استخدام دمشق للورقة الكرديّة ضدّ أنقرة مغريًا لممارسة الضغط عليها مقابل تغيير موقف تركيا من مسألة المياه، من موقف «التخصيص» إلى موقف «التقاسم»، بينما أخذ أوجلان يبني قواعده في المجتمع الكرديّ السوريّ بتسهيلٍ من السلطات على أساس الرؤية السياسيّة البرنامجيّة للحزب التي تمّ وضعها في المؤتمر الأول للحزب في تموز/ يوليو 1981 في التحالف مع «النظام الوطني التقدمي» في سوريّة.

بحلول تموز/ يوليو 1984 غدا الحزب قادرًا بفضل التسهيلات السوريّة على المبادأة بشنّ حرب عصاباتٍ منهجيّةٍ ومنظّمةٍ داخل الأراضي التركيّة. وتمثلت اللحظة الملائمة في انضمام منظمة الفدائيين (غاريلا) بقيادة حسين يلديرم في تموز/ يوليو 1984 إلى حزب العمال. قام الحزب بأول عملية عسكريّةٍ في 15 آب/ أغسطس 1984 في شكل هجوم على أهدافٍ في ولايتي سعرت وهكاري، فردّ الجيش السابع التركي بعمليّة تمشيطٍ عسكريّةٍ ضخمةٍ للمناطق الجبليّة في مثلّث هكاري- سعرت -ماردين، اشتملت على التوغل في المناطق الحدويّة العراقيّة والإيرانيّة لضرب قواعده، واستمرت هذه العمليّة حتى عام 1985، حين أقامت الحكومة التركيّة شبكةً من الأسلاك الشائكة على

(177) الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص 272 و284-285، ومكدول، ص 627-628.

(178) أخفقت اللقاءات والاجتماعات التي تمّت بين تركيا وسورية والعراق في عام 1962 ثم في عام 1965 ثمّ في عام 1972 في التوصلٍ إلى أيّ اتفاقية لتقاسم مياه النهر بين الدول الثلاث المتشاطئة، وكانت هذه الأزمة تتفاقم مع مضي كلّ من تركيا والعراق بتنفيذ مشاريع السدود المائيّة، سد الفرات وبحيرة الأسد بالنسبة إلى سورية وسد كيبان بالنسبة إلى تركيا. انظر: منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2003)، ص 239.

طول حدودها مع سوريّة، أما حدودها مع العراق التي تجري على طول جبالٍ شديدة الانحدار، فكان من المستحيل تسييجها[179].

لمنع مقاتلي الحزب من التسلل عبر الحدود، أقامت الحكومة بشكلٍ متزامنٍ مع تسييج الحدود نظام «حراس القرى» في عام 1985، والذي وصل عدد أفراده في عام 1993 إلى نحو 40 إلى 50 ألف حارس كانت خدمتهم في «الحرس» تمثل بالنسبة إليهم فرصة عمل مغريةً، مع أن معظَم المخصّصات كان يذهب إلى رؤساء عشائرهم الذين كانوا يستلمونها ويوزّعونها على «الحرس»، فبات «الحرس» هدفًا ثابتًا لهجمات مقاتلي الحزب، بينما اتهمه بعض مسؤولي السلطات بتسهيل عمليات «الإرهاب» لتبرير استمراره[180]، والواقع أنه غدا تحت ضغط الحاجة للدخل وأداء وظائفه الأمنيّة مقابلها، بقدر ما غدا عرضةً لهجمات الحزب القاسية الذي صنّف 13 عشيرةً في خانة «الأعداء» الذين يغذّون نظام «حراس القرى»[181]، كما استخدمت السلطات التركيّة الانقسام المذهبي العلويّ (العليّ إلهيّ) - السنيّ الكردي، لتحرّض السنّة على العلويّين، فكانت وراء تأسيس «حزب الله» السنيّ الكرديّ لمواجهة حزب العمّال.

2- إحياء جزيرة ابن عمر كقاعدة كردية «محرّرة»

وهنت عزيمة «حراس القرى»، الأمر الذي دفع الجيش إلى التدخل مباشرةً، وفرض ما أطلق عليه في أواخر عام 1987 اسم «محافظة منطقة الأحكام العرفيّة»، وهي الولايات الست: هكاري، وماردين، وديار بكر، وموش، ووان، وبنكول، بينما رفعت هذه الأحكام بالتدريج عن المناطق الأخرى. وقد أقام الحزب منطقةً محرّرةً في قسم من هذه المحافظة، وتحديدًا في جزيرة ابن عمر، وأطلق عليها الاسم الكردي القديم (بوتان)، وهي لصيقة بالمجتمع الكردي في منطقة منقار البط أو قضاء دجلة السوريّ السابق الذي يقع في المثلث الحدوديّ الجبليّ الوعر بين سورية وتركيا والعراق.

(179) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 296-297، ومكدول، ص 633.

(180) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات (لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، 1997)، ص 96.

(181) مكدول، ص 633.

ردّ الجيش على ذلك بنشر ثلاث فرق عسكرية في منطقة الأحكام العرفيّة، تمركزت غالبيتها في ولاية ديار بكر. ووصل عدد القرى التي تم تهجيرها حتى عام 1989 إلى 400 قرية، ولا سيما تلك التي تقع على المناطق الحدوديّة، ثم تصاعد العدد بشكل كبير خلال السنوات الثلاث التالية ليصل إلى أكثر من 2000 قريةً مدمّرةً بحلول نهاية 1994، وتشريد أكثر من 750 ألف نسمة. أمّا حصة قرى بوتان من العقاب فبلغت وحدها حتى أواخر الثمانينيات نحو 300 قرية أخليت من سكانها، ونزح 50 ألفًا من سكّانها. وبذلك انقلبت النقمة السابقة للفلاحين الأكراد الذين اضطرتهم حالة الفقر والبؤس للعمل في تشكيلات «حراس القرى» شبه النظاميّة على الحزب الذي كانت مجموعاته تهاجمهم وتفتك بهم دون رحمة، إلى نقمةٍ على السلطات التي فاقت فظائعها حدود الخيال الانتقامي والتأديبي، وفي المحصلة دفعت عمليات الحزب السكان الأكراد إلى أن يصبحوا راديكاليّين تدريجيًا. وأخذت تشكيلات «حراس القرى» بالتفكك، إذ غدت الخدمة فيها مكلفةً[182]، بينما حازت عمليّات الحزب منذ نجاحه الأول في عام 1984 على «تعاطف كرديٍّ كاملٍ تقريبًا في سوريّة»، ولم يجد الحزب صعوبةً في تجنيد الشباب[183] الذين وجدوا في عمليّات الحزب وخطابه القومي الطبقي اليساري تعويضًا لهم عن خيبة الأمل بإخفاقات الحركة القوميّة الكرديّة في كردستان العراق في الثمانينيّات، كما ورثوا من سرديّات آبائهم رحلة الاقتلاع من أراضيهم في تركيا إلى سوريّة، فلقد كانت مناطق نشاط الحزب في تركيا هي المناطق التي انحدرت منها غالبيّة العائلات الكرديّة التي استقرّت في الجزيرة. وبهذا المعنى تحديدًا غدا الحزب معبّرًا راديكاليًا عن تطلعات الشبيبة الكرديّة السوريّة النشطة والجاهزة للإقدام والتضحية.

كان قسم من المجنّدين في خلايا الحزب المقاتلة هم من الشبان النازحين حديثًا من مناطقهم في تركيا، وأضيف إليهم عدة مئات من الشباب الكرديّ السوريّ سيتطور عددهم بعد فترةٍ إلى عدّة ألوفٍ. فلقد كانت مناطق عمليات الحزب في الأراضي التركيّة على «مرأى» من أكراد الأراضي السوريّة. فمثلًا، كانت نصيبين الواقعة على بعد مئات الأمتار من شمالي مدينة القامشلي قد

(182) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 300 و304–305، ومكدول، ص 637–640.

(183) مكدول، ص 713.

غدت في أواخر الثمانينيّات بكاملها تقريبًا تحت نفوذ الحزب[184]، وفي هذا الإطار شكّلت القامشلي قاعدته في الانطلاق والتسلل إلى الأراضي التركيّة عن طريق ماردين، بينما يتسلل مقاتلوه في العراق إلى تركيا عن طريق هكاري[185]. وغدت قواعده في شمالي العراق مصهرًا لألوف المقاتلين الأكراد القادمين من شتى أنحاء كردستان ومن المهجر، إذ تمكّن الحزب من التجذر في الأوساط الكرديّة كلها، وكان يمتلك قاعدة متبرعين واسعة له في أوروبا يصل حجمها إلى نحو نصف مليون متطوع[186].

3- الجزيرة إقليم- قاعدة وانتشار «الآبوجية»

اتّخذ الحزب من القامشلي بدعم مباشرٍ من السلطات قاعدةً أساسيّةً له بحكم التصاقها الطبيعي والبشري والعشائري الكردي بالمنطقة «المحرّرة» التي أعلنها في جزيرة ابن عمر (بوتان)، وقد حاول في إطار بسط هيمنته على المجتمع الكردي السوري تهميش الأحزاب التقليدية الكرديّة التي تتركز قوتها الأساسية في الجزيرة، وتحوّلت هذه الهيمنة إلى عمليّة سيطرةٍ بالقوّة تجاه كافة القوى الكردية التي حاولت أن تعيق انتشاره وهيمنته، وفرض الحزب التبرعات على المجتمع الكردي السوري، وغذى شحناته الدفينة ضد الأتراك بروح قوميّةٍ عاطفيّةٍ وقتاليّةٍ مقدامةٍ، وبات اعتناق الشباب للآبوجية (وهي مشتقة من الأحرف الأولى لاسم عبد الله أوجلان APO)، وبات تطوع الشبان الأكراد السوريّين للقتال في ما أطلق عليه «الجبهة»، ظاهرةً منتشرةً[187]. وقدّر الرئيس التركي سليمان ديميريل عدد الأكراد السوريّين الذين سقطوا في مواجهاتٍ مع الجيش التركي في داخل تركيا بـ500 مقاتل[188]، لكن هذا العدد أخذ يتصاعد

(184) مكدول، ص 639.

(185) وَرَدَ في: الداقوقي، أكراد تركيا، ص 268.

(186) راندل، ص 317.

(187) كان أنصار «PKK» منظّمين عمليًا داخل جبهة خاصة بالحزب ومنظماته المتعددة ولم يكن كل نصير حزبيًا آبوجيًا وإنما جبهويًا. ومن هنا جاء مصطلح جبه وانتشر بين الشبان والشابات وأول اسم لها كان ارنك بالكردية (رسالة بتاريخ 22 آذار/ مارس 2012 من الدكتور آزاد أحمد علي للباحث مدعمة بمكالمة هاتفية).

(188) وليد رضوان، العرب والأتراك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد- غول- أردوغان (حلب: دار النهج، 2011)، ص 237.

بوتيرةٍ سريعةٍ ليصل وفق تقديرات الأوساط الكرديّة إلى نحو 4000-5000 شهيدٍ كرديٍ سوريٍ للحزب في أواسط التسعينيات. وقد شكّلت عوائل الشهداء قاعدةً بشريّةً ثابتةً للحزب بسبب رعاية الحزب لها، يضاف إلى ذلك ما يراوح بين 840 و1500 مقاتل في قواعده في شمالي العراق[189].

في المقابل بات الحزب القوة الأساسية الحليفة للنظام السوري في المجتمع الكردي السوري، وفي الجزيرة السوريّة خصوصًا ما جعل زعامات ووجهاء العشائر العربيّة التقليديّة الواقعة تحت التأثير العراقي بحكم الامتداد البشري والمذهبي العشائري بينها وبين العشائر العربيّة في العراق، تحس بالغبن. وساهمت ثقة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد الكبيرة بأوجلان التي وصلت إلى درجة حبّه الشخصي له، ومناداته بـ«ابني» بدعم الحزب وتيسير الأجهزة السورية المعنية لعمله ونفوذه في الوسط الكردي السوري[190].

أرست «الآبوجية» في الفترة الواقعة بين منتصف الثمانينيّات وأواسط التسعينيّات من خلال العمل بأسلوب الجبهة، قواعد راسخةً لها في صفوف الشبيبة الكرديّة الراديكاليّة السوريّة في كافةّ المناطق التي يتركز فيها الوجود البشريّ للأكراد، ووفّرت لهذه الشبيبة المتمردة على مفهوم «الحزب التقليدي» والمسحورة بعمليّة التغيير الثوريّ مثالًا - قدوةً لها يعوّض عن خيبتها من الأحزاب الكرديّة التقليديّة المنقسمة والمنشقّة على نفسها، والقائمة على تحلقّاتٍ مناطقيّةٍ وعائليّةٍ ثقيلةٍ حولها والحافلة بالادّعاءات، ويعبّر عن انطلاقها «الطلائعيّ» القوميّ الجديد، الذي يكسر الأطر التقليديّة المحافظة للمجتمع الكرديّ السوريّ.

وفي هذا المجال اضطلع الحزب بتفجير ثورة حداثةٍ في تلك الأطر، ولا سيما في مجال المرأة الكرديّة التي نجح الحزب في إدماجها على نطاقٍ واسعٍ

(189) رسالة من رستم محمود الخبير بشؤون الأحزاب الكردية السورية إلى الباحث بتاريخ 24 آذار/ مارس 2012.

(190) مقابلة مع معاونٍ بارزٍ للرئيس الراحل حافظ الأسد في أواخر عام 2010، لم يرغب في ذكر اسمه. وقد قدّر رستم هذه الأعداد استنادًا إلى تقديراتها في الأوساط السياسية الكرديّة، أما تقدير حجم المقاتلين المقيمين في المعسكرات حتى عام 2010 بنحو 850 مقاتلًا فهو من مقابلة أجراها الباحث في تموز 2010 مع مصدرٍ سوري مطلع لم يرغب في ذكره شارك في اجتماعات اللجان السورية- التركية التي طرح فيها الأتراك تأهيل الجانب السوري لهؤلاء المقاتلين واستيعابهم في سورية.

وفاعل ملموس في الحياة السياسيّة العمليّة بعد أن كانت ذكوريّةً. وحين زار راندل القاعدةَ الأساسيّة لحزب العمال في شمالي العراق، وجد أن أكثر من نصف المقاتلين البالغ عددهم 1300 مقاتل من الفتيات[191].

تضافرت هيمنة الحزب مع ارتفاع وتيرة التقوْمن الكردي إثر نشوء المنطقة الكرديّة في شمالي العراق في عام 1992 التي أنهكت الحزب الشيوعي السوريّ بشكلٍ كبيرٍ باحتدام الانقسام القومي العربي- الكردي فيه، ودعم السلطات لهيمنته، وتمتعه بامتلاك الموارد. وبات مفهوم «الجبهة» أي كردستان تركيا متداولًا في أوساط الشبيبة. وقد أضعفت هيمنة الآبوجية على المجتمع الكردي السوري من نفوذ الأحزاب التقليدية الكردية السورية المتحدرة في معظمها من انشقاقات «البارتي» الأم الأول الذي أُسس في عام 1957، التي ما كان ممكنًا لها أن تستمر في الحفاظ على صدقيّتها في ما إذا واجهت حزب العمّال بسبب «قدسيّة» مواجهة الأتراك، ونتج عن ذلك تكيف قسري لهذه الأحزاب مع هيمنة الآبوجيين المدعومين من النساء والشباب والمجتمع والسلطة الذين لم يكونوا يتورّعون عن استخدام آليّات «الإخضاع» و«التأديب الثوري» تجاه من يحاول أن يقف عثرةً أمام تقدمهم. وحدث ذلك أكثر ما حدث في منطقة الجزيرة التي تمتلك فيها الأحزاب التقليديّة نفوذًا ملموسًا أخذ الحزب ينافسها عليه بواسطة وسائل هيمنته، في مجتمع تتحدر معظم عوائله من كردستان تركيا «الشماليّة» ودعم السلطات السوريّة له.

قاومت الأحزاب التقليديّة قدر ما تستطيع زحف الحزب نحوها، وكانت هذه المقاومة هي الأشدّ في الجزيرة حيث نفوذ وقواعد الأحزاب، بينما بسبب ضعفها في عفرين تمكّن الحزب من الهيمنة على المجال السياسيّ، مع انّه يفترض في الحساب الافتراضيّ أن تكون هيمنته كاملةً في الجزيرة التي يتحدر معظم أكرادها من كردستان تركيا، بينما أكراد عفرين أصليّون. وما يفسّر ذلك هو عامل الوعي القومي الذي تخطى الروابط العشائرية الأصليّة إلى عامل الأمّة. وقد تصدت الأحزاب الكرديّة السوريّة في إطار محوريّة الوطنية السورية في رؤيتها وتصور حلول المسألة الكردية السورية لهذه الهيمنة من الباب الوطني، وهو أن حزب العمال يبقى حزبًا كرديًا تركيًّا يرهن نظامه الداخلي

(191) راندل، ص 320.

العضوية بالولاء لمؤسّسه وزعيمه، بينما هي أحزاب وطنية كردية سورية.

تاسعًا: الحرب المائيّة: مشكلة الفرات

في محاولةٍ لإقناع السوريين بالتخلي عن دعم حزب العمال قام رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال في 17 تموز/يوليو 1987 بزيارة سورية لتحسين العلاقات التركيّة مع دمشق، ونتج من الزيارة توقيع بروتوكول التعاون الاقتصاديّ والفنيّ المشترك الذي نصّ على تمرير كميّة من مياه نهر الفرات تزيد على 500م3/ ثا. وكانت هذه الكميّة تتطلّب من تركيا وفق الاتّفاق وأن تحافظ تركيّا على معدل تدفق لا يقلّ عنها، فقد كانت هذه الكميّة تنخفض تلقائيًا إلى نحو نصفها في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر. وقد حاول الأتراك أن يوحوا بأنّ تحديد حجم المياه بهذا الرقم كان كيفيًا، ومنحه تورغوت أوزال بهذه الطريقة[192]، لكن لم يكن هناك أي «مجازفةٍ كيفيّةٍ» في تحديد هذا الرقم، إذ أكّد أوزال احترامه لكميّة المياه التي سبق للحكومة التركيّة أن أبلغت كلًا من سوريّة والعراق بها في عام 1976 بناءً على طلب البنك الدوليّ الذي قبل على هذا الأساس، بهدف ضمان عدم معارضة سوريّة والعراق تمويل تنفيذ مشروع نهر قرة قايا قرب بلدة جوش في محافظة ديار بكر[193]. وبالتالي تمثّلت حبّة المسك «بكلمة وأكثر».

حدثت المماطلة التركيّة بتنفيذ الاتّفاق عندما لم تتجاوب دمشق مع المطالب التركيّة الأمنيّة المتعلّقة بحزب العمال، وبشأن الاعتراف بضم لواء الإسكندرون إلى تركيا. فغدا الموقف التركي يمزج بين ثلاث مسائل هي مسألة المياه، ومسألة الأمن، ومسألة لواء الإسكندرون[194]، ويرى أن عدم قطع سوريّة دعم حزب العمال يتعارض مع البروتوكول[195] الذي ينص على «اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع أنشطة الجماعات والأفراد الذين يضمرون نيّة التخريب ضدّ أمن واستقرار البلدين»[196]، ما دفع دمشق إلى مثابرة سياستها في دعم الحركة

(192) نور الدين، ص 155.

(193) انظر: عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 176.

(194) خدام، ص 239-241.

(195) نور الدين، ص 260.

(196) المنصور، ص 254 و288.

الكرديّة في تركيا ورفعها إلى مستوياتٍ أعلى والعمل على تنفيذ سد العاصي الذي ينبع من لبنان، ما يعني أن مياهه لن تتدفق إلى تركيا خلال أشهر الصيف، وسيجف تمامًا حوض النهر، وسوف يترتب على ذلك جفاف مليون و193 ديكارًا من الأراضي في سهل العمق، ومضاعفة الأوبئة في المنطقة. وكانت هذه الرسالة تعني: «إذا قطعت مياه الفرات فسأقطع مياه العاصي»[197].

حاول الأتراك أن يربطوا التوصل إلى اتفاق على الفرات باتفاق على العاصي يعامل العاصي والفرات، لكنّ سورية اعترضت على ذلك لأنه يعني اعترافًا واقعيًا بسيادة تركيا على لواء الإسكندرون، ورفضت سورية تبعًا لذلك اعتباره نهرًا دوليًا لأنّه يصب في خليج السويديّة في لواء الإسكندرون «السليب»، في حين أن تركيا اعتبرته نهرًا دوليًا وشريكة فيه، ورهنت المفاوضات في شأن الفرات لأهداف سياسية بإنجاز الاتفاق على نهر العاصي[198].

في بداية عام 1990 تطور الخلاف التركي مع سورية إلى «مواجهة خطيرة» بسبب تحويل تركيا دون إعلام الجانب السوري مياه الفرات لغرض ملء سد أتاتورك، وقيام الرئيس التركي تورغوت أوزال بالإشراف على عملية إقفال النهر لمدة شهر كامل من 13 كانون الثاني/ يناير إلى 13 شباط/ فبراير 1990، فاحتجّت سوريّة على ذلك بأن «مستوى مياه الفرات بين الحدود السوريّة- التركيّة وبين بحيرة الأسد قد انخفض بمقدار ثلاثة أمتار، واتّهمت تركيا بالإضرار بالحاصلات الشتويّة، وبعرقلة جرّ المياه إلى مدينة حلب»[199]. فتوتّرت العلاقات من جديد. وتمّ نزع فتيل التوتر بتوقيع اتفاق أمني سوري-تركي في 17 نيسان/ أبريل 1992 نصّ في إشارةٍ إلى نشاط حزب العمال على اتخاذ التدابير «تجاه منع العبور غير الشرعي على امتداد الحدود الوطنيّة» و«تطوير التدابير المتخذة

---

(197) نور الدين، ص 156.

(198) طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركيّة- العربيّة: الورقة الثانية،» ورقة قُدِّمت إلى: العلاقات العربية-التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 195، وانظر: المنصور، ص 232.

(199) علي إحسان باغيش، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركيّة- العربيّة: الورقة الأولى،» ورقة قُدِّمت إلى: العلاقات العربية-التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 175.

لمنع إحداث إطلاق نار من دون مبرر على طول الحدود»[200]، لكن سرعان ما سيتعطّل هذا الاتفاق بعد مواصلة تركيا مشروعاتها المائيّة على الفرات.

1- من «منظمة تحرير لواء الإسكندرون» إلى «الجبهة الشعبيّة لتحرير تركيّا»: تجميد اتفاق 1992

تشكل نوع من تحالف كردي- عربي في تركيا في إطار جبهوي تطور من «الجبهة الشعبية لتحرير كردستان» التي أسّسها الحزب في عام 1985، إلى شكلٍ إضافيٍّ يضم فصيلًا عربيًا تركيًا يعمل تحت اسم «الجبهة الشعبية لتحرير تركيا- فرع لواء الإسكندرون». وقد أعلن في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 عن تشكيل هذا الفرع ووعد بيانه بالقيام بـ«عمليّات بطوليّةٍ». وجاء في بيانه: «يا أبناء الأمة العربية: ترقبوا في القريب العاجل بطولات الشعب العربي في لواء اسكندرون لأنه سيقدّم ملامح عربيّةً جديدة سيخلّدها له التاريخ لأنها حقيقة مشرفة. لا بدّ من تدوينها لتكون ملحمةً للحاضر وعبرةً للأجيال. إن ما ننتظره منكم إبداء الاهتمام فقط وذلك من أجل تفهمنا»[201]. ويمكن اعتبار هذا الفصيل امتدادًا لكنّه مستقل ذاتيًا لمنظمة تحرير لواء الإسكندرون التي كان يرأسها المفكر القومي الإسكندروني زكي الأرسوزي ثم خلفه رفيق كفاحه محمد علي الزرقة بقيادتها، والتي كانت ترعى شؤون أبناء اللواء، وتعمل على استمرار الصلات بين أبناء اللواء والوطن الأم.

ممّا لا شكّ فيه أن الأجهزة السوريّة وتحديدًا أجهزة وزارة الداخليّة هي التي كانت وراء تشكيله لاستخدامه حين الضرورة في الردّ على التهديدات التركيّة بقصف وادي البقاع؛ ففي 17 نيسان/ أبريل 1992 وقّعت الاتّفاقيّة الأمنيّة السوريّة- التركيّة الخاصة بمقاومة نشاطات حزب العمّال الكردستاني، وكانت امتدادًا للفقرات الأمنيّة في اتفاق توزيع المياه الموقت في عام 1987. وقد وقّعها عن الجانب الأمني السوري اللواء عدنان بدر حسن مدير شعبة الأمن السياسي في وزارة الداخليّة واللواء أشرف تبليس مدير الحركات في الاستخبارات

(200) عقيل محفوض، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 266، قارن مع: الداقوقي، أكراد تركيا، ص 41.

(201) وَرَدَ في: محمد علي الزرقة، قضية لواء الإسكندرون: وثائق وشروحات، ج 3 (بيروت: دار العروبة، 1993)، ج2، ص 21.

العسكريّة التركيّة عن الجانب الأمني التركيّ[202]، لكنّ المفاوضات الفنيّة الثلاثيّة التركيّة- العراقيّة- السوريّة حول اقتسام مياه الفرات التي انطلقت إثر توقيع الاتّفاقيّة الأمنيّة لم تستطع حتى تشرين الأوّل/ أكتوبر 1992 أن تحقّق تقدّما مرضيًا.

ترافق إخفاق المفاوضات مع تصعيد الرئيس التركي تصريحاته ضد سوريّة والعراق، وإدراجهما ضمن «الأعداء» الذين «يريدون إضعاف تركيا». ولاحتواء التوتر زار ديميريل في كانون الثاني/ يناير 1993 دمشق، والتقى الأسد، وكان موضوع المياه وحزب العمال هما القضيتان المترابطتان. ونتج عن اللقاء استئناف اجتماع اللجان الفنيّة حول تقاسم الفرات، لكن الحكومة التركيّة تنصّلت من التوصيات، بل وشرعت في حزيران/ يونيو 1993 بملء سد بيراجيك لتحويل مياه نهر الفرات إلى سهول ماردين وشانلي أورفة (مقابل حدود محافظة الرقّة السوريّة) وحرّان وجيلان بينار، على طول الحدود التركيّة - السوريّة، وتشغيل محطتها الكهربائيّة مع بدء الموسم الزراعيّ للعام 1993، حيث تأثرت الموارد المائية والزراعيّة السوريّة بشكلٍ مباشر من آثار ذلك، فانخفض منسوب بحيرة الأسد إلى درجة توقف 7 من أصل 8 وحداتٍ لإنتاج الكهرباء في محطة كهرباء سد الفرات الذي يزوّد سوريّة بنحو 70 في المئة من إنتاج الكهرباء عن العمل، وتضررت الزراعات الشتويّة بنسبة لا تقلّ عن 15 في المئة.. إلخ. فتوترت العلاقات، وصدرت تصريحات عسكريّة رسميّة تركيّة بالعمل على ضرب قواعد الحزب في وادي البقاع، لكنّ وزارة الخارجيّة التركيّة فرملت الضربة بسبب عدم مناسبة الوضع السياسيّ الإقليميّ لها[203].

اختارت الحكومة التركيّة المدنيّة في الواقع الضغط على دمشق بواسطة واشنطن. وكان تقديرها في محلّه، فلقد كانت الاتّصالات الأميركية تجري على قدم وساقٍ مع الأسد من أجل تحريك مسار المفاوضات السوريّة-الإسرائيليّة، والتي كان يواجهها كعادته بالشروط. وكانت هذه الاتّصالات في الواقع هي فترة اتّصالات ما عرف بـ«وديعة رابين».

---

(202) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 41.

(203) رضوان، ص 200-205.

عن هذا السد وتاريخ إنجازه وآثاره التراكميّة انظر: المنصور، ص 166-167 و182.

شكّلت أجهزة اللواء عدنان بدر حسن مدير شعبة الأمن السياسيّ في وزارة الداخليّة على وجه التحديد في هذا السياق «الجبهة الشعبيّة لتحرير تركيا- فرع لواء الإسكندرون» بهدف توجيه رسالةٍ واضحةٍ لتركيا بأنّ عليها أن تنتظر ضرباتٍ مقابلةً فيما إذا هاجمت وادي البقاع. وكان اللواء حسن وهو في الأصل قائد فرقةٍ عسكريّةٍ لكنّه غدا من الضبّاط الأمنيين السياسيّين، مسؤول الجهاز الذي يتولى الترتيبات مع حزب العمّال في الشأن التركيّ، وكان دوره في هذا المجال يعادل دور الضابط الأمني السياسيّ البارز الآخر اللواء محمد ناصيف في العلاقة مع إيران[204]. وقد وضعت بالفعل خطط وقائيّة لضرب أهداف السدود التركيّة في حال تمّ ضرب القواعد الكرديّة في وادي البقاع[205]. ولهذا بالفعل تدخلت الحكومة التركيّة لدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون لطرح هذه القضيةّ مع الرئيس الراحل حافظ الأسد كبديلٍ من قصف وادي البقاع، واحتمال ردٍّ سوريٍّ مقابلٍ. وفي لقاء كلينتون-الأسدّ في جنيف في 16 كانون الثاني/ يناير 1994 بجنيفٌ الذي يعتبر لقاءً لإطلاق جولة المفاوضات السوريّة-الإسرائيليّة في 24 كانون الثاني/ يناير 1994، والذي استغرق أكثر من أربع ساعاتٍ، فإنّ نقاط كلينتون التي طرحها كانت محدّدةً بنقطتين هما نقطة مصير الطيار الإسرائيليّ رون آراد، ونشاط حزب العمال الكردستاني، بينما كانت نقاط الأسد هي إيران وليبيا. وكان ما حدث في الحقيقة هو توسط رئيسة الوزراء التركية تشيلر لدى الرئيس كلينتون بأن يطرح في أثناء لقائه مع الرئيس الأسد موضوع نشاط حزب العمال الكردستاني. ولم يطرح كلينتون أكثر من هذه النقطة، لكنه رغب من الرئيس في حال التقائه تشيلر أن يعلمها بأنه قد حدّثه بهذا الشأن. ولم يرد الأسد على نقطة حزب العمال، بل ناقش القضايا الأخرى[206].

(204) عن تولي اللواء عدنان بدر حسن العلاقات مع حزب العمال والشأن التركي، مقابلة سبق ذكرها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 مع أحد كبار معاوني الرئيس الراحل حافظ الأسد لم يرغب في ذكر اسمه.

(205) مقابلة أجراها الباحث في صيف 1998 مع أحد الضبّاط المتحدرين من أصل لوائي، والذين باتوا خارج الخدمة، ولم يرغب في ذكر اسمه.

(206) محضر اجتماع القمة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون في 16 كانون الثاني 1994 بجنيف (محضر بخط اليد اطلع عليه الباحث، من أرشيف القصر الجمهوري السوري لمحاضر الرئيس حافظ الأسد، من دون تصنيف).

كان فرع لواء الإسكندرون للجبهة الشعبيّة لتحرير تركيا في النهاية تنظيمًا أمنيًا، فقد عملت السلطات السوريّة على رعاية خدمات أبناء اللواء وليس على تسييسهم أو تأطيرهم قوميًا، لكن افترض به في مرحلة تطور الصراع أن يستند في عمله إلى العرب الذين قدّر حجمهم في بدايات الثمانينيات بنحو 400 ألف نسمة تركّزوا في مناطق اسكندرونة وماردين وأورفة وسعرت وديار بكر. وكانت القوة النسبيّة لعرب اللواء «اللوائيّون» في مفاصل النظام البعثي السوريّ تدعمهم، وهؤلاء لم ينسوا قط قضيّة اللواء، وكانوا يلومون النظام دومًا على إهمالها، وظلوا متمسكين بـ«منظّمة تحرير لواء الإسكندرون»[207]. غير أن الأقليّة العربيّة في تركيا كانت تختلف عن الأكثريّة الكرديّة ليس من ناحية الحجم والامتداد ونخب التأثير فحسب، بل ومن كونها «أقليّةً» رخوةً سياسيًا وتنظيميًا ونخبويًا، مقابل التراص النسبي الحركة القوميّة الكرديّة الحديثة في تركيا في مواجهة سياسات القمع التركيّ المتجدّدة. وعلى خلاف الأكثريّة العليّ إلهيّة الكرديّة التي كانت تتزوج في إطار مجتمعها الدينيّ، فإن الأقليّة العربيّة في اللواء التي هي في معظمها «علويّة» على المذهبية «الحيدرية» (وهي غير العليّ إلهيّة) كانت تتزوّج من خارج هذا المجتمع، وينشأ معها أجيال جديدة ذات صلة واهية باللغة العربيّة، وهي الأساس في الرابط القوميّ. وفي حين تعرّض العلي إلهيّون إلى الاضطهاد، فإنّ العلويين العرب لم يتعرضوا لسياسة اضطهادٍ دينيّ، بل أخذوا يتعرّضون بعد التحالف بين منظمة تحرير لواء الإسكندرون وحزب العمال، إلى «رقابةٍ أمنيّةٍ واستخباراتيّةٍ على نشاطاتهم وصلاتهم بسوريّة

(207) رعت الحكومة السوريّة أوضاع اللوائيّين، وقدمت للبعض أراضيَ زراعيّةً من أملاك الدولة لاستصلاحها وزراعتها، وقدمت للبعض وظائف تتلائم ومؤهلاتهم، وشغل «قسم كبير من هؤلاء مراكز مهمة في الدولة السوريّة». ومنهم اسكندر لوقا أحد مستشاري الرئيس المقربين وعضو لجنة الدعاية والإعلام في منظمة تحرير لواء الإسكندرون، وفايز إسماعيل الأمين العام لحزب الوحدويين الاشتراكيين، والوزيران السابقان عدنان مصطفى وأدهم مصطفى، وبعض السفراء، واللواء السابق مدير الإدارة السياسية في الجيش، والدكتور كمال غالي عضو المنظمة وأستاذ القانون الدستوري. وفي النصف الثاني من الثمانينيات وحتى أواسط عام 2006 عين عبد الغني ماء البارد وهو لوائي رئيسًا لجامعة دمشق. وقد ترأس المنظمة زكي الأرسوزي ثم ترأسها بعد وفاته محمد علي الزرقة. وقد أصدر الرئيس حافظ الأسد توجيهًا بتوفير المنح الدراسيّة لأبناء اللواء، ويتجاوز عددهم 500 طالب للدراسة في الجامعات والمعاهد السوريّة». انظر: المنصور، ص 234-235.

ووفق أرقام رئيس المنظمة محمد علي الزرقة فقد هاجر في مطلع الستينيات ما لا يقل عن 20 ألف لوائي إلى سورية. انظر: الزرقة، ص 205.

على حدّ تعبير عقيل محفوض»، ولا سيما بعد اتهامهم بالعلاقة بحزب العمال الكردستاني[208].

2- اتفاق أضنة 1998: مغادرة أوجلان سورية

توترت العلاقات السورية- التركية خلال سنوات 1993-1998، وقد بدأ التوتر بتنصل تركيا من توقيع اتّفاقيّة نهائية معها ومع العراق قبل نهاية عام 1993 لتقاسم مياه نهر الفرات تحل مكان بروتوكول 1987 «الموقت»، ووصل إلى نقطةٍ فاصلةٍ حين وقّعت حكومة تانسو تشيلر في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 اتّفاقًا مع شركاتٍ أجنبيّةٍ عدّة لبناء سد بيراجيك الضخم على حدود أورفة- الرقة على الحدود السوريّة- التركيّة، وكانت تشيلر معروفةً بعدائها للعرب وتقربها الشديد من إسرائيل[209].

يبيّن تاريخ المراسلات الدبلوماسية السوريّة- التركيّة مدى حساسيّة هذا التطور الجديد في العلاقة بين البلدين[210]. وصعّدت تركيا في هذا السياق التوتر مع سورية، وبنت اتّصالاتٍ مع إسرائيل للاستفادة منها في مكافحة حزب العمال واختطاف زعيمه، لكن الحكومة الإسرائيليّة التي كانت على موعد مع بدء مفاوضاتٍ شاقّةٍ مع سوريّة في إطار عمليّة مدريد للسلام لم تذهب بعيدًا

(208) عقيل محفوض، جدليّات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 84.

(209) نور الدين، ص 278.

(210) في كانون الأول/ ديسمبر 1995 تبادلت وزارة الخارجية السورية ووزارة الخارجية التركية المذكرات في شأن ذلك، وقد ألححنا في مذكرتنا في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1995 على أن نهر الفرات نهر دولي، وأنه قد سبق لتركيا أن اعترفت بموجب البروتوكول الموقع في عام 1978 بيننا وبينها والمودع لدى الأمم المتحدة، بالصفة الدولية للنهر. في أواخر الشهر ردت وزارة الخارجية التركية على المذكرة السورية ردًا نصف «إيجابي» يتلخص في أن تركيا ما تزال تعد وثيقة إطارية عن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود وغير المخصّصة للأغراض الملاحيّة، فأعادت المشكلة إلى نقطة الصفر، لكنها في الوقت نفسه حاولت أن تؤكد حرص تركيا على التمسك بقاعدة «الاستخدام المنصف والمعقول للمياه»، وبانطلاقها من «حسن النية» في الوفاء بحاجات سورية لاستخدامات مياه النهر. وأن السدود التي أقامتها تركيا تعود بالفائدة على سورية من زاوية تنظيم المجرى المائي ضد الفيضانات والجفاف. (من تلخيص الباحث لمذكرة وزارة الخارجية السورية والمذكرة التركية المقابلة في كانون الأول/ ديسمبر 1995 دون تصنيف في وثائق مستلة من أرشيف وزارة الخارجية السورية اطلع عليها الباحث، وسمح له باستنساخها خطيًا).

في التنسيق، لكن ما أخذ يبرز بوضوح هو مسألة حزب العمال الكردستانيّ التي على حد تشخيص محمد نور الدين «بدأت تشكّل رسميًا وعلنًا مادّة أساسيّةً في تقرير ورسم السياسة الخارجيّة التركيّة»[211].

وصل هذا التوتر إلى ذروته حين وقّعت هيئتا الأركان في الجيشين الإسرائيلي والتركي في 23 شباط/ فبراير 1996 على اتفاق عسكري أمني بينهما، في الوقت الذي أوقف فيه بيريز المفاوضات، وقع الاتفاق العسكري-الأمني التركي - الإسرائيلي، لكن كشف عنه في الأول من نيسان/ أبريل بعد قليلٍ من اختتام أعمال قمّة شرم الشيخ التي عُقدت لتجريم عمليات حركة حماس والجهاد الفلسطيني، وقاطعتها سورية ووقفت ضدها. في 18 حزيران/ يونيو 1997 أرغمت الضغوطات والإنذارات العسكريّة أربكان صديق سورية الذي كان يتوسط بين القيادة السورية وجماعة الإخوان المسلمين على الاستقالة، وأُلِّفت حكومة جديدة بقيادة مسعود يلماز، لكنه أطيح في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، وجرى تأليف حكومة أقلية بقيادة بولنت أجاويد واجهت تطور عمليات حزب العمال إلى مستويات خطيرة تسببت حتى عام 1999 بخسارة أرواح وصلت إلى 35 ألف إنسان، وخسارة مليارات الدولارات[212].

أصبح حزب العمال الكردستاني أيضًا عامل استقطاب لدول أخرى لممارسة الضغط على تركيا منها اليونان وأرمينيا وروسيا، كما أقام الحزب قاعدة سياسية للدعم في أوروبا ما جعلها قضية أنقرة الأولى في السياسة الخارجية. وفي أيلول/ سبتمبر عام 1998 حشدت تركيا عشرة آلاف جندي تركي وخطب قائد القوات البرية التركية في مدينة الريحانيّة التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن الحدود السورية مهددًا سورية بأن تركيا ستتخذ «الإجراءات المناسبة»[213].

---

(211) نور الدين، ص 261 و274-276.

(212) محمد ثلجي، «أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة،» في: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربيّة للعلوم- ناشرون، 2010)، ص 107.

(213) جراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 134-135.

ارتبط تهديد الجنرال التركي بالرد على تصريح لفاروق الشرع وزير الخارجية بأن التحالف مع إسرائيل يعكس مصالح بعض «الفئات» في النظام التركي، وفهم ذلك تركيًا على أنه لمز من =

وتّر يلماز الوضع إلى حافّة الهاوية، وجرت حلقة اتّصالاتٍ معقّدةٍ اضطلع بها وزير الخارجية المصري عمرو موسى بدور أساسي، وتمخضت عن اجتماع موسى مع ضباط أتراك كبار في هيئة الأركان أوضحوا ان الاتفاقات العسكرية التركية-الإسرائيلية ليست موجهة ضد سورية، وأن التصعيد العسكري التركي ضد سورية قابل للتسوية.

شعر الأسد بتغير موازين القوى وضعف الرهان على الحليف السوفياتي بعد زيارته موسكو في عام 1997، وقوة اللهجة التركية، وانشغال الولايات المتحدة بتوجيه ضربة جديدة للعراق، وعدم استعداد النظام العربي لدعم سورية بأكثر من حدود التوسط لإنهاء الأزمة، وخرج بضرورة تجنب المواجهة السورية- التركية. وفي ضوء التسوية التي توصل إليها موسى أبعد أوجلان بالتفاهم معه عن سوريّة، وبدأت مفاوضات أضنة بين الجانبين التركي والسوري على أعلى المستويات السياسيّة والأمنيّة. وكانت المفاوضات شاقّة، وفي أحد الاجتماعات ألقى رئيس الوفد التركي بيانًا شديد اللهجة باللغة الإنكليزية يطلب فيه امتثال سورية لشروط الأمن ورسم الحدود من الشرق إلى الغرب، وتسليم أوجلان، وإغلاق قواعد حزب العمال، ورهن موضوع المياه بتلبية تلك المطالب[214]. وكان جواب وزارة الخارجية السورية إدانة كافة الأعمال الإرهابيّة في البلدين. وتمخّض عن ذلك كله عقد اتّفاق أضنة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 الذي انبثقت عنه لجنة أمنيّة تركيّة-سوريّة مشتركة تجتمع دوريًا، وكلما دعت الضرورة لذلك. صوّر الأتراك ذلك «نصرًا» لهم، بينما نظر له الأسد كاتفاق أمني «اعتيادي» يمثل امتدادًا لاتفاق 17 نيسان/ أبريل 1992 الأمنيّ، و«لم يحمله من أرضه»، وجرى تنفيذ «الإبعاد» في إطار اتفاق الأسد مع أوجلان[215].

= «الجنرالات»، ولذلك ردّ عليه قائد الفيلق السادس، وكان في حقيقته لمزًا من زيارة رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز لإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1998، التي تبادل فيها نتنياهو ويلماز تطوير أفكار التعاون العسكري والأمني إلى نظام إقليمي ثنائي. راجع: إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011)، ص 151 و159.

(214) مقابلة شخصية مع عضو قيادي في الوفد السوري لم يرغب في ذكر اسمه في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 في اسطنبول.

(215) مقابلة شخصية سبق ذكرها أجراها الباحث مع أحد أبرز معاوني الرئيس حافظ الأسد، لم يرغب في ذكر اسمه.

تمّ ذلك كله «على مضض». وأبدى أوجلان في شروط تغير موازين القوى تفهمه لقرار الإبعاد محافظًا في منفاه ومعتقله على تقديره للأسد، ووصفه حين وفاته بالقائد[216]، وانتقل أوجلان إلى روسيا فإيطاليا ثم إلى كينيا، وفيها خطفته المخابرات التركية في 16 شباط/ فبراير 1999. قرر أوجلان السجين والمحكوم بالإعدام في 3 آب/ أغسطس 2000 وقف الكفاح المسلح، وعلى الرغم من بعض الأصوات المعارضة أطاعه حزبه، فلقد كانت هدنةً من جانبٍ واحدٍ وليست رميًا للسلاح، وفي الأول من حزيران/ يونيو 2004 استؤنفت المعارك، ومع أنها كانت أقل شدّةً، فإنها أوقعت نحو 500 قتيل[217]، لتبقى مسألة حل المشكلة الكردية في جنوبي شرقي تركيا المسألة التركية الأساسية. وبذلك تنتهي مرحلة في نشاط الحزب لتبدأ مرحلة أخرى في شروط مختلفة جرى فيها كثير من المياه في النهر في سياق التغيرات الجيو-سياسية التي حصلت بعد الاحتلال الأميركي للعراق، ونشوء حقائق جيو-سياسية جديدة.

عاشرًا: محاولة تركيب

مرّ المجتمع الكردي السياسي السوري هذا بثلاث مراحل تعادل نسبيًا ثلاث موجات قومية كردية عامة، وهي مرحلة جمعية («خويبون» 1927-1945) التي اعتمدت على منهج الثورات «العشائرية» في كردستان تركيا، ومرحلة الحزب الديمقراطي الكردي (1957-1975) التي ارتبطت بنهضة الحركة القومية الكردية في كردستان العراق حيث بات تطورها محكومًا بدرجةٍ كبيرةٍ بانقسامات الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق الضارية، وأنتجت مع منتصف السبعينيات ظاهرة «التذرر» الحزبي- الحركي الكردي السوري حول محاور الانقسام في كردستان العراق. وأما المرحلة الثالثة فكانت مرحلة «الآبوجية» التي حاولت أن تمركز اتجاهات المجتمع الكردي السوري حول كردستان تركيا في نوع من «خويبون» جديدة. وشهد المجتمع الكردي السوري في هذه المرحلة موجة قومية جديدة سرعان ما تمازج فيها دخول مؤثر ثان

(216) وَرَدَ في بيان أوجلان إلى الحزب في 14 حزيران/ يونيو 2000 بعد وفاة الأسد «يجب تحويل تراث القائد حافظ الأسد إلى الديمقراطية والسلام». انظر: محفوض، ص 250.

(217) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، ط 2 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 132 و148.

وهو نشوء إقليم كردستان العراق بعد نهاية حرب الخليج الثانية، والذي يتماس حدوديًا عبر محافظة دهوك مع الجزيرة السورية عند نقطة حدودية ضيقة في منقار البط عند قرية فيش خابور على الحدود السورية- العراقية الدولية.

وبتركيب لهذه المراحل العامة الثلاث، يمكن القول إن جذور الحركة القومية الكردية الحديثة تعود إلى جمعيّة «خويبون» التي أسست في أواسط العشرينيات كبديلٍ من كافّة المنظمات والجمعيّات الكرديّة السابقة، في إطار تحالف كردي-أرمني (طاشناقي) رعته المفوضية الفرنسية في سورية ولبنان، وحدد قاعدته في الجزيرة السورية كقاعدة لتحرير كردستان تركيا استنادًا إلى قوة العشائر الكردية. وقد كانت هذه الجمعية «كردستانية» لكن مركز جهدها تمثل بكردستان تركيا. وقد تألف أقطاب الجمعية من «البيكوات» و«الآغوات» الملتزمين قضية تحرير كردستان تركيا. وتورّط قسم منهم بقيادة آل بدرخان- حاجو آغا بالمشروع الفرنسي لتشكيل كيان كلدو-أشوري- كردي في الجزيرة السورية (1937-1939). وأخذت الجمعية خلال سنوات 1939-1945 بالتلاشي والانحلال بعد إخفاق رهانها في تمخض الحرب العالمية الثانية عن إعادة تقسيم للمنطقة تسمح ببناء دولة كردية في كردستان، وتضافرت هذه الخيبة مع القضاء على جمهورية كردستان (مهاباد) في إيران، واضطرار البارزاني للرحيل إلى موسكو، ليدشّن نشوء «الحزب الديمقراطي الكردي السوري» في عام 1957 لأول مرّةٍ انطلاقة الحركة القوميّة الكرديّة السوريّة الحديثة في مرحلة ما بعد «خويبون» المنحلّة، وفرض هذا النشوء أوّل مرةٍ حضور الشباب المنحدر من الفئات الوسطى في الحياة السياسية الكردية بعد أن كانت حكرًا على «بيكوات» و«أغواتيّة» الفضاء الاجتماعي- السياسي الكرديّ، وعزز من الروابط القومية بين «أكراد الأطراف» و«أكراد الدواخل». غير أن انقسامات الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق بين جناحي البارزاني وإبراهيم أحمد-الطالباني سرعان ما انتقلت بشكلٍ عاصفٍ إلى الحزب الفتي، واختلطت قضايا الخلاف حول الكردي والكردستاني، وبين القومية والماركسية في مرحلة التجذر الماركسي للحركات القومية عمومًا في الستينيات والسبعينيات بشكل مركّبٍ مع ذلك الانقسام بين جناحي الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، ليصل حجم التنظيمات التي تفرعت عن انقسامات «البارتي» أو

انقسامات انقساماته إلى ما لا يقل عن 11 حزبًا كرديًا، يدعي ثلاثة منها أنها تمثل «البارتي» الأصلي (تيار البارزاني)، في حين ستدخل الحركة الكردية بعد اندلاع حركة الاحتجاجات السورية في مرحلة تحول انتقالية جديدة، هي خارج مجال هذا البحث.

في أواسط الثمانينيات سيتدخل مع تحالف حزب العمال الكردستاني (PKK) مع القيادة السورية، والقيام بعمليّاته الأولى في تركيا مؤثر كردستاني نشط جديد في تحولات واتجاهات المجتمع السياسي الكردي السوري. وسيكون هذا التحالف جزءًا من تحالف تلك القيادة مع أكراد العراق، ودعمها لهم في سياق «حرب الإخوة الأعداء» بين البعثين السوري والعراقي. وهذا ما شكل «حرجًا بل شللًا للحركة الكردية السورية التي كانت محتارة بين الانسجام مع الخط الداعم لأكراد الخارج، أم التركيز على الحقوق الكردية في سورية والاصطدام مع نظام البعث»، وعمومًا تحول أكراد سوريا الى جسر لأكراد تركيا والعراق خلال عقود طويلة وقدموا لهم الكثير من العون والدعم ما أدى الى امتصاص الكثير من طاقة المجتمع الكردي السوري السياسية والاقتصادية وأثر في فعاليتهم السياسية في عموم الساحة السورية[218]، إذ بات المجتمع الكردي السوري يعمل من أجل أكراد العراق وتركيا أكثر مما يعمل من أجل نفسه.

في ما عدا معاناة الأكراد السوريين بسبب معاناة المواطنين السوريين العامة، فإنه لم تبرز معاناة «قومية» شديدة خاصة. فعلى خلاف تركيا أو العراق لم يعش المجتمع الكردي السوري مع سلطةٍ «شوفينيّة» عدوّةٍ له إلا لفترةٍ قصيرةٍ مع الإحصاء الاستثنائي في عام 1962 في عهد الانفصال السوريّ، ولم يصل عسف السلطات البعثية اللاحقة في كافة مراحلها مع المجتمع الكردي السوري قط إلى ما وصل إليه في كل من تركيا والعراق. بل إن تجميد التنمية العمرانية في محافظة الحسكة واعتبارها منطقة حدودية تحكم عمليات الاتجار بالأراضي فيها مقيدات بيروقراطية وقانونية شديدة كان يمكن الالتفاف عليه بقرارات قضائية. وكان هذا القانون شاملًا للمناطق الحدودية كلها، لكنه كان

(218) رسالة في 28 آذار/ مارس 2012 من الدكتور آزاد أحمد علي الخبير بالأحزاب الكردية إلى الباحث.

الأكثر ثقلًا في محافظة الجزيرة (الحسكة)[219].

منذ عام 1968 بدأ البعث يفتح بشكل محدودٍ قنوات الحوار في شأن المسألة الكردية السورية، وطوّر ذلك في سنتي 1970 إلى 1972 بعد «الحركة التصحيحية» حين تمّ تمثيل الأكراد بوصفهم مواطنين عرب سوريين وليس أكرادًا في مؤسسات الإدارة المحلية ثم مجلس الشعب[220]، وشكل جزءًا من منهج «الاستيعابية» الذي اعتمده الأسد الأب في إدارة التنوع الإثني والجهوي السوري عبر «التمثيل الساكن» المغطى بانتخابات «واجهية»، والذي سيتطور إلى منهج استزباني في العلاقة ما بين مركز السلطة والمقاولين الإثنيين والجهويين، وفي عدادهم «المقاولون» السياسيون والاجتماعيون الأكراد، في الوقت الذي فتح فيه الباب في عام 1985 أمام تجنيس 29682 من «أجانب تركيا» بموجب إبراز وثائق من أي نوع تثبت سوريتّهم[221].

توسع الرئيس حافظ الأسد في مرحلة التحالف مع الحركة الكردية في شمال العراق وتركيا بتجنيس «أجانب الحسكة» وفق أي وثيقةٍ ممكنةٍ حتى ولو كانت من نوع إيصال ضريبي[222]، واعترف ضمنًا في عام 1986 باليوم الذي يقع فيه عيد النيروز سنويًا كيوم عطلةٍ رسميّةٍ تحت اسم «عيد الأم»، وتوسع بتمثيل القيادات السياسية الكردية في مجلس الشعب، وكنتيجة لذلك جرت انتخابات مجلس الشعب عام 1990 بهامش ديمقراطي محدود لتنافس المستقلين، ونجح

(219) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن القوانين المقيدة للتنمية العمرانية في المناطق الحدودية السورية وفي محافظة الحسكة (= الجزيرة)، راجع: محمد جمال باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية- المجاليّة- الاجتماعيّة- المؤسّسيّة حتى عام 2025** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007)، ص 405-406.

(220) درويش، ص 178.

(221) كانت الزيادة الطبيعية كبيرة في «أجانب تركيا»، فبلغت 100 ألف نسمة و35 ألف «مكتوم» في نهاية عام 2006، انظر: باروت [وآخرون]، ص 402-403.

(222) استنادًا إلى حسابات البحث لبيانات المجموعة الإحصائيّة لسنوات 1962-1976، ومقارنتها ببيانات وزارة الداخليّة عن عدد «حجم» ما يعرف الآن بـ «أجانب الحسكة» (ص 80).

في عام 1985 تم بتوجيه من رئيس الجمهورية حافظ الأسد تجنيس 29682 منهم بموجب إبراز وثائق من أي نوع تثبت سوريتّهم، وتم فتح الباب بشكل واسع أمام عملية التجنيس. ولكن الزيادة الطبيعية كانت كبيرة فيهم، فبلغت 100 ألف نسمة و35 ألف «مكتوم» في نهاية عام 2006، راجع: باروت [وآخرون]، ص 02-403.

في إطار المستقلين ثلاث شخصيات قيادية سياسية كردية عن محافظة الحسكة، وسبعة أكراد آخرون عن محافظة حلب كانوا من محازبي حزب العمال[223]. وغضّ الأسد النظر عن تشكيل شبه إدارةٍ ذاتيّة للحزب في إطار سلطة الدولة في القامشلي. وفي هذا السياق تميزت إزعاجات النظام للسياسيين الأكراد بنمط الإزعاج الأمني المحدود وليس بنمط الإزعاج القومي على غرار ما هو في تركيا، بينما ألحق تحالف النظام مع الأكراد في العراق وتركيا.

أحدث «الآبوجيون» ثورة حداثة ونهضة في الوعي القومي للمجتمع الكردي السوري الذي بات المؤثر الآبوجي يمثل المؤثر الثاني في اتجاهاته بعد المؤثر الكردستاني العراقي، وظهر هذا المجتمع وكأنه يعيش مرحلة موجة قومية جديدة أذكاها قيام إقليم كردستان في كردستان العراق بعد نهاية حرب الخليج الثانية، وفرض الحظر الجوي لحمايتها من غارات الطيران العراقي. وقد أطلقت هذه الموجة تشكل اتجاهات كردية جديدة وقوية أعادت «إحياء» خط عثمان صبري في التعريف الكردستاني للمجتمع الكردي السوري. وبخصوص الأثر الصافي لـ «الآبوجية»، فقد تمثل في تعزيزها للوعي القومي وبإعادة وضع كردستان تركيا في صلبه، بقدر ما تمثل في إضعافها للأحزاب الكرديّة السوريّة التقليديّة، إذ تناغم «الآبوجيون» مع الرؤية شبه الرسميّة المضمرة الموروثة منذ إجراء الإحصاء الاستثنائيّ الخاص بالجزيرة في مرحلة الانفصال في أنه «لا توجد قضيّة كرديّة في سورية، وإن الأكراد ليسوا إلا لاجئين إليها»[224]، بينما لم يكن الأكراد السوريون وقد مضى على من كان مهاجرًا منهم ما يراوح بين ستين عامًا وأربعين عامًا في سوريّة ينظرون ببساطةٍ إلى أنفسهم كـ«مهاجرين» من تركيا، بل كجزء من الشعب السوريّ، «راسخي الأوتاد». وتمثّلت المفارقة في أن الآبوجيين طرحوا مسألة «تركيّة» أكراد سوريّة، بل ولمّح أوجلان إلى فكرة

(223) كان الأعضاء الثلاثة هم: كمال احمد من الحزب الديمقراطي الكردي في سورية «البارتي»، وعبد الحميد درويش من الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، وفؤاد عليكو من حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية. كما أن الأعضاء الآخرين من محافظة حلب كانوا من أنصار حزب العمال الكردستاني المتحالف ضمنًا يومئذ مع السلطة الحاكمة في سورية.

(224) «من هي المعارضة الكرديّة السوريّة؟: تطور الأحزاب الكرديّة السوريّة، 1956-2011،» ص 14، انظر: مكدول، ص 714.

إعادتهم إلى «وطنهم» في كردستان تركيا[225].

تراجعت هيمنة «الأبوجيين» على المجتمع الكردي السوري بـ«دواخله» و«أطرافه» خلال العقد التالي لترحيل أوجلان وإغلاق قواعده في سورية، وإن كان الحزب قد أخذ يعمل كحزب كردي سوري من خلال واجهة «الاتحاد الديمقراطي» الذي دخل في تنافس مع الأحزاب الكردية السورية الأخرى، مستندًا إلى قاعدته الصلبة الممثلة بعدة ألوف من عائلات أعضائه وشهدائه السوريين. وباندلاع حركة الاحتجاجات السورية في شباط/ فبراير- آذار/ مارس 2011 تدخل الحركة الكردية السورية في مرحلة تطور جديدة ما تزال في قيد التكون وتراوح اتجاهات الأفكار فيها بين حقوق الشعب الكردي السوري بوصفها جزءًا من حقوق الشعب السوري السياسية والاجتماعية، وبين الاعتراف الدستوري به كقومية ثانية، وبين أفكار «مشوشة» تنوس بين اللامركزية الواسعة و«الفيدرالية» وما دعي بـ«حق تقرير المصير». وسيحدد وصول هذه المرحلة الجديدة «الانتقالية» و«المضطربة» في ديناميات التحول الاجتماعي الكبرى إلى مرحلة استقرارها، التطور اللاحق للحركة السورية المعاصرة. وهذه مرحلة لا تشمل موضوعًا للمؤرخ المحترف إلا حين تتبين سماتها واتجاهاتها، وحينذاك يأتي دور «مينرفا» المؤرخ أو ما يمكن تسميته تجاوزًا بـ«بومته» في استعارة للفكرة الهيغلية في دراستها.

---

(225) عبد الله أوج آلان في: نبيل الملحم، قائد وشعب: سبعة أيام مع آبو (بيروت: دار الفارابي، 1999)، ص 168.

الفصل الخامس عشر

فصل تركيبي
من الهجرة إلى الجزيرة إلى الهجرة منها
من مجرّة الأسئلة إلى العمران الخامس

أولًا: خلاصة تركيبية بانورامية

1- من الخراب إلى الثورة الحضرية الزراعية: «كاليفورنيا سورية»

كانت سوريا التاريخية الشامية قائمةً بشكلٍ راسخ منذ ألوف السنين، وتتسم بعمرانها البشري والحضري المتصل أو ما يسميه ابن خلدون بـ «العمران المدني» الذي يطابق قول «الحكماء» بأن «الإنسان مدني بالطبع». وهذا النموذج هو ما يسميه ابن خلدون أيضًا بـ «الاجتماع الإنساني»[1]، فيتضافر هنا في ضوء مفهوم العمران الخلدوني معنى الإنساني مع الاجتماعي، ويشكل هذا التضافر مفهوم «المدني» الذي ليس سوى مفهوم «الحضاري» بوصفه المركّب الثقافي والمادي للمعاش الإنساني، أي ما يحدد مفهوم الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي أو الحضارة. وكان التعريف المجالي لسوريا مختلفًا ومتطورًا عبر القرون السحيقة، لكن قلبها الخصيب نهريًا وزراعيًا وبشريًا واستراتيجيًا المتمثل ببلاد الجزيرة كان أحد أبرز محدداته في كل مراحله، فلم يتم تعريف سورية في أي مرة بمعزل عن بلاد الجزيرة. أما الدولة السورية فحديثة كل الحداثة من الناحية الزمنية، وقد تشكلت في حدود «المنطقة الشرقية» التي حددتها أوصاف

(1) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق محمد تامر (القاهرة: دار الثقافة الدينية، 2005)، ص 34.

«الحلفاء» بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وكان رسم حدودها قد تمّ عبر رحى القوى واستغرق رسم حدودها مع كل من العراق وتركيا نحو ثلاثة عشر عامًا (1920-1933)، وتشكلت في النهاية منذ عام 1939 بعد سلخ لواء الإسكندرون عن سورية وضمه إلى تركيا، بشكلها الراهن في بقايا المنطقة الانتدابية «الفرنسية» في هذا الجزء من إقليم بلاد الشام.

مثلت بلاد الجزيرة القلب الحضري النابض لإقليم الشام التاريخي، بل لـ«الهلال الخصيب» الذي يشمل الشام والعراق، فهي تمثل على وجه الضبط قلب «الهلال الخصيب»، واتسم الهلال الخصيب في هذا القلب منذ «آلاف السنين» بعلاقته البشرية وحتى بـ«رابطة الدم» وفق مفهومها الخلدوني من الناحية البشرية مع قبائل شبه الجزيرة العربية المنتقلة إلى مراعيه وأراضيه قبل الفتح العربي الإسلامي[2]، وكان هذا الفتح السريع للشام مرتبطًا بتعربه السابق أكان تحت حكم بيزنطة أم تحت حكم فارس الساسانية. كما اتّسم هذا «القلب» بتواصل نبضاته العمرانية التراكمية والنوعية كلها في مجال قنوات الري والزراعة قبل أن يقضي عليها التتار في أواخر القرن الربع عشر. وقد نهضت بلاد الجزيرة العليا والسفلى بعد هذا الدمار بالاستناد إلى إنشاء نظم الري الدقيقة. في حين تبدوَنت الجزيرة الوسطى (= محافظات الرقة ودير الزور والحسكة) طيلة خمسة قرون ونيف بسبب القضاء على معظم سكانها، وتدمير أنظمة الري التي توجه النهر وتحاول التحكم به لحياة الإنسان، لكن ظلت آثار نظم الري السابقة فيها التي منحتها شريان الحياة، والتحكم بالنهر، وتذكّر بعمرانها السالف حاضرةً فيها كـ«خرائب».

حاولت الحكومة العثمانية طيلة فترة خراب الجزيرة (السورية) أن تحيي العمران على أطلال هذه الخرائب، وتمثلت أبرز برامجها في محاولة تطبيق برنامجين إعماريين كبيرين للجزيرة أولهما في أواخر القرن السادس عشر وقد فشل هذا البرنامج، بينما حدث ثانيهما في مرحلة التنظيمات العثمانية الثانية بدءًا من أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر، وارتفعت وتيرته في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (الذي كانت تنظيميته تنموية عمرانية وليست

(2) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800-1914، ترجمة رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1990)، ص 33.

مؤسسية سياسية)، وقد احتذت سياسة هذا البرنامج خطوط التحضر وقنوات الري السابقة والخربة تلك. وحول هذه «الخرائب» السابقة وفوقها أو بجوارها استؤنف عمران الجزيرة على أساس قديم، وربطت دمشق وحلب مع بغداد والموصل ومع المركز في اسطنبول في خطوط قوية بمعايير زمنها.

تبدأ مع مرحلة التنظيمات العثمانية الثانية عملية عمران الجزيرة المدنية الزراعية بالمعنى الخلدوني من نقطة «الصفر» تقريبًا، بشكلٍ شاق بواسطة الفدان و«الجردة» أصل «الغرافات» الخشبية ثم المعدنية ما قَبل المحركات والجرارات والحصادات-الدارسات في تقانات الزرع والري. وعلى الرغم من محدودية إنتاجية هذه الوسائل التقنية، فإنه لم يكن هناك في جميع الولايات الشامية (العثمانية) التي استهدفتها التنظيمات، من ثورة حضرية أي على مستوى تحضير البدو وأنصافهم بالقياس إلى غيرها، تضارع ما أحدثته التنظيمات الثانية من «كوريدور» حضري متصل حول مجرى وادي الفرات الأوسط في الجزيرة الوسطى.

لقد كان ما أرسته مرحلة التنظيمات العثمانية في وادي الفرات في الجزيرة الوسطى هو وضع أسس التحول الحضري المعقد من البداوة إلى العمران، لكن هذه الدينامية التاريخية لن تنطلق في منطقة الخابور التي تمثل القسم العلويّ منها إلا في مرحلة الانتداب الفرنسي العامة (1920-1934) التي كانت لها أسبابها الإثنية السياسية والنفطية والزراعية مجتمعةً، فلقد قامت سياسات الانتداب الفرنسي على إحاطة المدن الداخلية السورية التي تتمركز فيها الحركة الوطنية السورية بسلسلة أحزمةٍ إثنيةٍ مستقلة ذاتيًا، تقوم على قوْمنة الهويات الطائفية والدينية المذهبية الفرعية أو الأقوامية، واكتشفت خلال عامي 1920-1922 على الأقل، المدخرات الزراعية الكبيرة للجزيرة، ثم اكتشفت خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين بشكل منهجي أهميتها النفطية الكامنة. وبحلول أواخر العشرينيات كانت الجزيرة قد عرّفت فرنسيًا بوصفها إقليمًا زراعيًّا ونفطيًّا، وغدت مسرح إحدى أكبر وأخطر العمليات الإثنية وسياسات الهوية الفرنسية في محاولة تشكيل كيان كلدو-أشوري- كردي- بدوي فيها في الثلاثينيات تحت الانتداب الفرنسي. واختلفت قصة هذا الكيان عن سائر الحركات في جبل الدروز ومحافظة اللاذقية بكونه مشروعًا تغلب عليه خصائص المشروع

الانفصالي، واحتدام الصراع الوطني السوري- الفرنسي- التركي على مصيره أكثر من حدود المشروع اللامركزي المالي والإداري، وتنصيب حاكم محلي في جبلي الدروز واللاذقية.

لكن الفترة الانتدابية، وفق منهج التحليل بالنتائج، مثلت مرحلةً تاريخيةً وسيطةً كان لا بد منها ما بين إعمار الجزيرة بالبشر والزراعة والتحضر وضبط البدو وتحويلهم من اقتصاد الغزو والغنيمة إلى اقتصاد الأرض والزراعة في التمهيد للثورة الزراعية التي مكننت الزاراعة ورسملتها، وحوّلتها إلى أشبه بنوع من «كاليفورنيا سورية» جاذبة للسكان والاستثمارات ومستحدثي الأعمال واليد العاملة، وقائمة على مكننة زراعة المحاصيل «الاستراتيجية» ورسملتها، والتي دخلت فيها الجزيرة في النصف الثاني من الأربعينيات، ووصلت إلى ذروتها في منتصف خمسينيات القرن العشرين. أدمجت هذه الثورة الأراضي القابلة للزراعة في الجزيرة الوسطى الكبرى بمحافظاتها الثلاث بنيويًا في المجال التنموي الوطني، وهي مساحة هائلة نسبيًا تبلغ 7602 هكتار أو 41 في المئة من المساحة العامة لسورية. وبعد أن كانت مساهمة الجزيرة الكبرى محدودةً في المساهمة في مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، فإنها غدت مكوّنًا أساسيًا له بفضل استثمار طاقاتها الزراعية الكامنة، وغدت دورة الحياة الاقتصادية- الاجتماعية- البشرية الوطنية السورية في الخمسينيات مرتبطةً كلها بالاستثمار في الجزيرة، وتحمل كثيرًا من صفات الاندماج والتكامل. وقادها التجار ومستحدثو الأعمال في المدن، بينما حاولت السياسات التنموية الحكومية ما في وسعها تيسير هذه الاستثمارات.

2- المطامع الفرنسية والتركية والصهيونية في الجزيرة

عملت الدوائر الاستخبارية والعسكرية اليمينية الفرنسية خلال سنوات 1937-1939 في إطار نوع مما يمكن تسميته بالازدواجية والصراع بينها وبين المفوضية الفرنسية على تشكيل كيان إثني تابع لها في الجزيرة، بعد تسوية مشكلة الحدود السورية- التركية من جهة الجزيرة في تموز/ يوليو 1933، لكن المعارضة التركية لنشوء هذا النوع من الكيان أحبطت الخطة الفرنسية، كما طوّحت إرهاصات المطامع الإيطالية المضطربة والعابرة في الواقع التي

كانت تعتمد على نفوذ ودسائس الكاردينال تبوني. فظلت الجزيرة في حدود الجمهورية السورية، ولم يستطع الأتراك أن يضموها إليهم، كما لم تتمكن سلطات الانتداب من إقامة هذا الكيان. وخلال ذلك دعمت الخطط الحربية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية تسليم مناطق شمال سورية وفي عدادها كامل شمال المنطقة الممتدة من الجزيرة إلى حلب على طول الحدود السورية- التركية الرسمية، للقوات التركية، بينما حاولت كسب القيادات الكردية سريًا بوعدها بشكل مضطرب وغامض بتلبية تطلعاتها في الجزيرتين السورية والعراقية، ولكن السلطات الفرنسية لم تتجاوب مع هذه الخطط.

خلاصة ذلك أن الجزيرة كانت عرضة خلال الثلاثينيات والنصف الأول من الأربعينيات للمطامع التركية بالنفوذ العسكري فيها، وللمطامع الفرنسية بمحاولة تشكيل كيان إثني مستقل فيها تحت الانتداب الفرنسي، ولتساهل السلطات البريطانية في ضم شمال سورية إلى تركيا في شكل سيطرة القوات التركية عليه، كما كانت منذ عام 1909 وحتى الأشهر الأولى من عام 1948 عرضة لمطامع الحركة الصهيونية وصندوقها القومي في الاستثمار وبناء مستوطنات استثمارية يهودية فيها، أو تحويلها إلى ملجأ لاستيعاب الفلاحين العرب الفلسطينيين الذين يتم طردهم من الأراضي التي يشتريها الصندوق القومي اليهودي. وبعد قيام دولة إسرائيل بأشهر قليلة غضّت حكومتها النظر عن مشروع التوطين السابق، بسبب أنها كانت حذرةً من توطين اللاجئين في جوارها. لكن الإدارة الأميركية، وتحديدًا إدارة الرئيس الأميركي هاري ترومان حملته بنوع من النشوة العملية والعقائدية، ليغدو مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وفي الجزيرة خصوصًا مشروعًا أميركيًا أكثر مما هو مشروع إسرائيلي. وسيفسر هذا المشروع الأميركي جزءًا أساسيًا مستورًا من قصة معظم الانقلابات العسكرية السورية الأولى منذ عام 1949 وحتى عام 1954 على الأقل التي التزمت مشروع ترومان لتوطين اللاجئين في الجزيرة قبل أن تدعم الإدارة الأميركية مشروع جونستون لتوطينهم في وادي نهر الأردن، وتقاسم مياهه إقليميًا بحيث تنشأ مشاريع ري ضخمة تتيح عملية التوطين، ولكن حكومة إسرائيل رفضت هذا المشروع وعرقلته بسبب سياساتها المثابرة للسيطرة على الموادر المائية، ومضيها بمشروع تحويل نهر الأردن من طرف

واحد، وعدم رغبتها بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على مقربة منها. وفي حدود عام 1964 كانت إسرائيل قد تمكنت من إنجاز مشروعها بتحويل النهر ولم يستطع العرب أن يفعلوا شيئًا.

3- التعريف النفطي للجزيرة

بين البحث حجم الرهان الفرنسي الكبير على اكتشاف النفط واستثماره في الجزيرة، وتشكيله أحد محاور الخلاف والابتزاز الفرنسي- السوري، والتركي- الفرنسي في ما يتعلق بمصير الجزيرة، وكان التعريف النفطي المبكر للجزيرة فرنسيًا في الأساس، وكان يفسر أحد عوامل تشبث سلطات الانتداب الفرنسي بضم منطقة «منقار البط» (= قضاء دجلة) إلى سورية، وهو ما تمكنت منه هذه السلطات في عام 1929، ومثّل أحد محاور الخلاف والتسويات بين الحكومة السورية في الدور الوطني الأول (1937-1939) وشركة النفط الفرنسية. لكن هذا التعريف لم يتحول من حيز «الإمكان» إلى حيز «الفعل» إلا بعد انقضاء مرحلة الانتداب الفرنسي، وتحديدًا في أواسط الخمسينيات حين ستشهد فترة 1957-1962 مع اكتشاف أولى الآبار النفطية تطورًا نوعيًا في تعريف الجزيرة السورية الكبيرة (الرقة ودير الزور والحسكة) والجزيرة السورية الحديثة بالمعنى الخاص (الحسكة) كإقليم نفطي واعد تتصارع عليه الشركات المتوسطة والصغيرة، ويتنافس عليه المغامرون.

بعد يأس «شركة نفط سورية المحدودة» المسجلة بدورها في بريطانيا من اكتشاف أي مكامن نفطية في سورية عمومًا وفي الجزيرة خصوصًا وتصفيتها في 10 شباط/ فبراير 1951 أعمالها من طرف واحد، وبيع ممتلكاتها للحكومة السورية[3]، وهو الامتياز الذي حصلت عليه سلطات الانتداب

(3) تنازلت هذه الشركة في 10 شباط/ فبراير 1951 عن امتيازها، وصفّت أعمالها من طرف واحد بمفعولٍ يبدأ من 15 آب/ أغسطس 1951، لكنها باعت ممتلكاتها من الحكومة السورية، وأخذت تطالب بقيمتها التي قدرتها الشركة بـ 1,759,000 ليرة استرلينية، غير أن الحكومة طالبت الشركة بالمقابل بفرق أسعار الذهب عن العائدات التي دفعتها الشركة للحكومة بموجب الاتفاقية. وإزاء هذا الخلاف أسقطت الشركة ثمن مخلفاتها ووافقت على أن تدفع للحكومة مبلغًا قدره 300000 ليرة استرلينية تسدده خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ الاتفاق، لكن مقابل سقوط كافة حقوق الحكومة والبلديات وجميع المطاليب عن الشركة. استمد الباحث هذه المعلومات من: «نص «اتفاق المنتجات المصفاة»،» **الجريدة الرسمية**، =

الفرنسي من الحكومة الكتلوية الوطنية (= حكومة الكتلة الوطنية) بواسطة ابتزاز الحكومة بقضية الحركة الانفصالية في الجزيرة، عادت أهمية الجزيرة النفطية بالبروز بفضل المسوحات الجديدة. والتقط هذه المبادرة الاستكشافية مستثمر أميركي من أصل لبناني متزوج من سيدة دمشقية كان يمثل نوعًا من شخصية صغيرة لكولبنكيان الصغير، وهو نجيب منهل الذي برز اهتمامه بنفط الجزيرة منذ عام 1947 وتمكن في عام 1955 وسط حملة «دعائية» مكثفة، من الحصول على رخصة الاستكشاف بدعم من ممثل الجزيرة في الحكومة عبد الباقي نظام الدين ورئيس الحكومة صبري العسلي الذي كان قبل أربع سنوات وكيلًا لشركة «التابلاين» في سورية. وكانت شركته في الحقيقة عبارة عن واجهة لشركتين نفطيتين هما شركة أتلانتيك الأميركية والشركة السورية العربية المحدودة للنفط التي لم تكن سوى شركة متفرعة عن شركة نفط العراق[4]. ولتيسير حصوله على الامتياز تمكن منهل من شراء عدد من النخب الفاعلة من صحافيين وسياسيين ووزراء، فلقد كان هذا المغامر واثقًا من أنه سيكتشف البئر الأولى. وحفز ذلك الشركات النفطية الألمانية على تأسيس شركة «كونكورديا» التي كانت عبارة عن كونسرتيوم نفطي تشكل خصيصًا

= العدد 59 (6 كانون الأول/ ديسمبر 1955)، ص 6929-6931.

لم تكن شركة نفط سورية المحدودة سوى الوجه الاستثماري لشركة نفط العراق، وكان ممثل الشركتين واحدًا وهو ج. هـ. هريدج (G. H. Herridge). انظر القانون رقم 128 تاريخ 1955/ 12/ 6 الذي شمل الشركتين معًا، في: المصدر نفسه، ص 6921-6927.

(4) كان نجيب منهل رجل أعمال أميركيًا من أصل لبناني ظهر بعد الاستقلال، وكان معروفًا على الأقل منذ عام 1949 للسياسيين السوريين، ويصفه الأمير عادل أرسلان في يومية 5 تموز/ يوليو 1949 بـ«المثري الدجال الذي يسمي نفسه بالمليونير السوري». انظر: شكيب أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ج 3 (بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983)، ج2، ص 854.

وحاول منهل أن يدخل فارس الخوري رئيس الحكومة السورية في أواخر العام 1954 بالشراكة معه (ص 854). لكن الخوري لم يستطع أن يمرّر الرخصة بسبب اشتداد الحملة على شركة نفط العراق، وانتقالها من البرلمان إلى الشارع، إلى أن تمكن منهل من الحصول عليها في عام 1955 من حكومة صبري العسلي الذي كان قبل نحو أربع سنوات وكيلًا لشركة «التابلاين» في سورية. انظر: «مرسوم رقم (1493) بمنح «شركة منهل للتنقيب والاستثمار» الرخصة بناء على اقتراح وزير الأشغال العامة وقرار مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد،» الجريدة الرسمية، العدد 25 (26 أيار/ مايو 1955)، ص 3082-3088، وقارن مع: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، 4 ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ج4، ص 2653-2654.

من عدة شركات نفطية للتنقيب عن النفط السوري في الجزيرة واستغلاله، وتمكنت الشركة في 2 أيلول/ سبتمبر 1955 من الحصول على الرخصة[5].

تسابقت الشركات على عمليات الحفر والاستكشاف، وفي غضون أقل من سنتين تمكنت «كونكورديا» في عام 1957 من حفر 12 بئراً كانت ثلاث آبار منتجة منها في منطقة السويدية، كما تمكنت شركة منهل من حفر 6 آبار أفضت إلى اكتشاف حقل كراتشوك[6]. ووضعت هذه الاكتشافات سورية عمومًا والجزيرة خصوصًا في خريطة المنتجين الثانويين للنفط، فضلًا عن أهمية سورية الجنوبية كمركز لعبور أنابيب الشركات الكبرى من الحقول العملاقة في المملكة العربية السعودية والتي يصفها مؤرخو النفط بـ«حقول الفيلة» إلى البحر المتوسط.

وسيلعب عامل اكتشاف النفط مع مكانة سورية كبلد عبور دورًا أساسيًا في تفسير تطورها السياسي اللاحق خلال سنوات 1957-1963، وهي الصفحة غير المكتوبة في الإيستوريوغرافيا السورية الحديثة حيث ستحتدم في عام 1962 كبرى معارك الشركات النفطية الصغيرة والتي هي فروع لشركات عملاقة حول النفط السوري، بين شهيتها لأن تستثمر وتكبر وتربح والوطنية العزيزة للحكومات السورية المتلاحقة. وباتت مصالح هذه الشركات وتحديدًا مصالح شركة «كونكودريا» في عامي 1961-1962 حاضرةً بشكل «خفي» في كل صفقات حصول سورية على قروض من صندوق النقد الدولي وفق نظام (Stand By)، أو في المفاوضات السورية-الألمانية الغربية في شأن تمويل سد الفرات وإنشائه.

4- نشوء مجتمع مركب الهوية في الجزيرة: بين أكراد الدواخل وأكراد الأطراف

بنيت الجزيرة وأعمرت بشريًا وعمرانيًا بواسطة سياسات السلطات

(5) انظر: «مرسوم ترخيص الشركة، مرسوم رقم (2819) تاريخ 2/ 9/ 1956 بمنح شركة «كونكودريا» رخصة التحري والتنقيب واستخراج واستثمار المواد الهيدركربونية الغازية والسائلة ومشتقاتها،» الجريدة الرسمية، العدد 40 (6 أيلول/ سبتمبر 1956)، ص 5488.

(6) Ziad Ayoub Arbache, *L'Impact économique de l'action des compagnies pétrolières internationales dans les pays producteurs* (Grenoble: Université des Sciences économiques de Grenoble, 1998), pp. 61-65.

الفرنسية الإثنية لاستقبال المهاجرين القسريين من تركيا الجمهورية القومية الحديثة من جهة أولى، وإلجاء أشوريي العراق من جهة ثانية، وعمليات تحضر وتحضير العشائر العربية والكردية البدوية الرحل والنصف رحل. وقد استقبلت الجزيرة خلال الفترة الواقعة بين منتصف العشرينيات وأوائل الستينيات ثلاث موجات من الهجرة القسرية من جنوب شرق الأناضول نتج عنها التشكل البشري للجزيرة السورية.

أضيف تحضير البدو كعنصر أساسي في ارتفاع الحجم السكاني في الجزيرة لينشأ فيها مجتمع مركب الهوية. ونعني بمجتمع مركب الهوية أن عناصر تركيبه بنيوية داخلية كما بين الفصل المتعلق بالهجرات، وليس مجرد مجتمع فسيفسائي أو تعددي بتعبير إيجابي تتعايش وتتجاور فيه وحدات إثنية متعددة. وهنا يختلف مفهوم الهوية المركبة عن مفهوم الفسيفساء، في ظاهرة الأكراد- العرب، والسريان-الأكراد، والأرمن-الأكراد.. إلخ، والتي لا تعترف بها الأيديولوجيات القومية الحديثة، وتراها عمومًا في مرحلة ما قبل الوعي القومي، أو تسدل ستارًا من الصمت عليها.

في سياق هذا الاستقبال، تطور المجتمعان الكردي والسرياني العربي في الجزيرة السورية الحديثة من عشرات القرى ما قبل الانتداب الفرنسي إلى مئات القرى والعديد من البلدات. وبخصوص المجتمعين الجديدين الناشئين، الكردي والسرياني، فإنهما سيكونان مجتمعين سوريين لو أنه تم تطبيق معاهدة سيفر، لكن الأكراد والسريان ومعهم الأشوريون غدوا أقليات إثنية وقومية «لغوية» في المناطق التي وعدوا بها بعد تحطيمها في معاهدة لوزان (1923)، والانتقال من نظام الإمبراطورية إلى نظام الدول والجنسية. ونشأ بنتيجة الهجرات الكردية الأكبر من ناحية الحجم ما وصفناه بـ«أكراد الدواخل» أو أكراد الشام التاريخيون، وبين «أكراد الأطراف»، وهي الأطراف الشمالية السهبية والجبلية الواقعة في التخوم الشمالية لـ«بلاد الجزيرة وكردستان» جنوبي جبال طوروس التي شكلت منذ القرن السادس عشر الحدّ الطبيعي البشري الفاصل بين بلاد الشام والأناضول[7].

(7) سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 300.

اضطلع «حي الأكراد» في مدينة دمشق لعوامل إثنية واجتماعية وتجارية بوظيفة «العروة الوثقى» بين أكراد الدواخل وأكراد الأطراف لكنه كان جزءًا تكوينيًا وبنيويًا من المنظومة العثمانية الحضرية والدولتية الإدارية والعسكرية والاقتصادية والبشرية لبلاد الشام. وحوّل كافة المهاجرين إليه من الأطراف إلى عائلات متعربة بشكل كاملٍ أو بشكل مهيمنٍ لكنها تحتفظ عمومًا بأصولها العشائرية إما عبر الترابط أو الذكريات وأساطير الأصل، بينما كان معظم أكراد الأطراف قد عاشوا لعدة عقود قد تمتد إلى نحو نصف قرن ونيف على الأقل في مواجهة الروس، فكانت عيونهم صوب الحد الروسي وليس صوب الشام، في حين أن جبل قره داغ (= جبل كرطاغ أو جبل الأكراد) بعفرين ظل تحت سيطرة الآغوات، ومحكومًا بمراكز القوة والسلطة في منطقة كلس فضلًا عن ارتباطه عسكريًا بمدينة حلب. وينطبق ذلك بدرجات متعددة على السريان، لكن مع ملاحظة أن السريان الجبليين الذين عاشوا في كنف العشائر الكردية كانوا جزءًا من تلك العشائر، بينما كان سريان الحواضر والبلدات والمدن شاميين في الحقيقة وأحياناً حلبيين. وكانت عقد العلاقات بين حضر ومدينيي السريان مع جبلييهم لا تقل عن عقد العلاقة بين أكراد الحواضر والمدن وأكراد العشائر والجبال.

وفي النهاية شكل نشوء المجتمع الكردي في الجزيرة مركز ثقل سكاني جديد في الحجم السكاني الكردي السوري، نتج بدرجةٍ أساسيةٍ عن الهجرة من تركيا، وتحول المجتمع الكردي السوري عمومًا إلى أحد أبرز الحقائق الإثنية واللغوية والسكانية السورية. وفي الآن الذي لا يمكن فيه تحديد الحجم السكاني الكردي السوري، فإن المناطق التي تتسم بتركز كردي سكاني واضحة، وهي في ما عدا المدن الداخلية السورية (مدينتا دمشق التي يتركز فيها أكراد الدواخل في حي الأكراد وتوسعاته، ثم في زورافا في حي وادي المشاريع العشوائي في جوار ضاحية دمر. وتنحدر أصول الحي العشوائي الأخير من أكراد الأطراف، وبشكل خاص من أكراد الجزيرة، أما في مدينة حلب فالتركز هو في أحياء الأشرفية والشيخ مقصود وفي الحي العشوائي الكثيف الذي يحمل اسم وادي المعز..)، مناطق عفرين وعين العرب، وإلى حد ما أطراف مدينة الباب الزراعية (ريف مناطق محافظة حلب) والحسكة، وليست هذه

المناطق متواصلة جغرافيًا، كما أنها باستثناء أكراد الدواخل مناطق تخومية على الحدود الشمالية السورية-التركية. وقد تباينت شروط نشوئها التاريخي منذ القرن الحادي عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين بين أكراد الدواخل السورية الشامية وأكراد أطراف بلاد الشام الشمالية، لكنها باتت مندمجة برمتها في الجغرافيا البشرية السورية. وهي متواصلة كل بمفردها بشريًا وجغرافيًا مع كردستان تركيا على الرغم من الحدود السياسية، لكنها محدودة الاتصال مع ما يشكل اليوم أراضي إقليم كردستان، فالتماس الحدودي السوري- العراقي الوحيد بين الجزيرة وأراضي الإقليم محدود بمساحة ضيقة ومدببة عند قرية فيش خابور، ويفصل بينها وبين أكراد الإقليم في محافظة دهوك مناطق عربية مسلمة ومسيحية كثيفة، وبعضها مختلط إثنيًا[8].

كما لا يمكن تحديد حجمها الدقيق في ضوء بيانات موثوقة، لكن يمكن تقديرها فحسب. وإذا ما استخدمنا إحصاء مجموعة حقوق الأقليات في لندن لعدد الأكراد في سورية في عام 1985 كسنة أساس، والبالغ 743000 نسمة من أصل 9200000 نسمة يمثلون إجمالي سكان سورية، وبما نسبته 8 في المئة[9]، فإن عدد السكّان الأكراد في حده الأدنى بمعدّل نمو سكاني قدره 2 في المئة يصل إلى 1218970 نسمة في عام 2010 بنسبة 5,9 في المئة من مجموع السكّان في سورية. وعدده في حده الأعلى بمعدّل نمو سكاني قدره 3 في المئة يصل إلى 1555677 نسمة في عام 2010 بنسبة 7,6 في المئة من مجموع السكّان في سورية.

---

(8) انظر: معاهدة أنقرة بين العراق والمملكة المتحدة وتركيا الموقعة بتاريخ 5 حزيران/ يونيو 1926، في: «International Boundary Study, Iraq–Turkey Boundary (c·untry Codes: IZ–TU),» *The Geographer* (Office of the Geographer, Bureu of Intelligence and Research, Department of State), no. 27 (30 January 1964).

وانظر أيضاً: عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي (بيروت: دار عويدات للنشر، 1962)، ص 241، 249، 251 و270. والتي بيّن فيها ما استقر عليه خط الحدود العراقي - التركي. (اعتمد الباحث في بناء هذه المعلومة على جلسة علمية مشتركة مع الدكتور عبد الوهاب القصاب وفق دراسة الخريطة الجغرافية والجغرافية البشرية وعلاقتها بأكراد الجزيرة).

(9) David McDowall, *The Kurds*, Report no. 23 (London: Minority Right Group, 1985), p. 7.

وَرَدَ في: غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 79.

5- المجتمعات المحلية الكردية السورية واختراع «كردستان الغربية»

أدّت المنظمات القومية والوطنية الحديثة البعثية والشيوعية والقومية الكردية الصاعدة خلال الفترة الممتدة من أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الخسمينيات دورًا محوريًا في تحول أبناء الجيل الثاني للمهاجرين نحو الاندماجية الوطنية على خلفية شيوعية أو قومية عربية أو كردية سورية. وغدا تاريخ تطور النخب السياسية في الجزيرة معها جزءًا لا يتجزأ من التاريخ السوري العام للنخب السياسية والاجتماعية. لقد كان الاندماج الوطني بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجزيرة في الدولة الجديدة سريعًا، إذ غدت الجزيرة بفضل الثورة الزراعية، والارتباط الاقتصادي العضوي بين المدن الداخلية وبينها، تعربت فيه العديد من العشائر الكردية الكبيرة بشكل كامل من دون الخضوع إلى أية سياسات تعريبية، ومثلت عشيرة الملية كبرى العشائر الكردية في الجزيرة هذه الحالة، والواقع أنها كانت في الأصل عشائر كردية- عربية. وبهذا الشكل باتت الجغرافيا البشرية الجزراوية جزءًا لايتجزأ من الجغرافيا البشرية السورية. وقد واجهت المجتمعات الكردية السورية المحلية مؤثرين في تطورها هما المؤثر الكردستاني المرتبط بحركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق ثم المؤثر الكردستاني (الآبوجي) المرتبط بحركة حزب العمال الكردستاني (PKK). وبتأثير ذلك طرحت بعض النخب الكردية «السورية» لأول مرة تحت تأثير المؤثر الكردستاني العراقي تعريف المجتمع الكردي السوري بوصفه جزءًا تاريخيًا وجغرافيًا من كردستان، وتم في سياق صراع معقد موّه بصراع اليسار مع اليمين اختراع «كردستان الغربية»، بينما لم تشكل المناطق التي يتكثف فيها الوجود الكردي السوري قط في أية مرحلة من مراحل الحركة الكردية الحديثة جزءًا من كردستان. وتمسكت جمعية «خويبون» بالموجة القومية الكردية الأولى بعد تشميل أية منطقة سورية في خريطة كردستان الجغرافية القومية، وحتى البدرخانيون لم يصفوا قط على الرغم من انخراطهم في كافة التكتيكات الداخلية السورية في إطار سياسات الهوية الفرنسية في مداخلاتهم العلمية في المحافل الغربية، أي جزء من سورية كجزء من كردستان. وحتى عام 2010 كان المفهوم الكردستاني للمجتمعات الكردية المحلية السورية مجرد أفكار قومية تحركها المشاعر والأفكار القومية

الأيديولوجية لبعض الشبان والتنظيمات في المجتمع الكردي السوري نالسياسي، أكثر مما تشكل برنامجًا حقيقيًا للسياسات. وهو ما يعني أن التفكير الأساسي للمجتمع الكردي السوري يتم بواسطة مفاهيم كردية سورية وليس كردستانية، وأنه يجب الفهم الكردستاني في حدود الترابطات بين الجماعة القومية الواحدة لغويًا.

6- نهاية مشاريع الإحلال مع استمرار المعوقات البيروقراطية لاندماج الهوية الوطنية السورية

عززت الثورة الزراعية في الجزيرة ديناميات ترابط الجغرافيا البشرية، فقد استمرت الجزيرة المحدودة السكان باستقطاب المهاجرين الأكراد والسريان من تركيا الذين حلت قوة عملهم في غضون عام 1955 في الجزيرة مكان قوة العمل الموسمية القادمة من عدة محافظات من أبرزها حوران وحماة. وتطورت في ذلك الجزيرة سكانيًا عبر عامل الهجرة الخارجية (الوافدة) أكثر مما تطورت عبر الزيادة الطبيعية، ولكن أضيف إلى ذلك عامل جوهري في الزيادة السكانية، وهو ارتفاع وتيرة تحضر البدو. وفي عام 1962 حسمت الحكومة السورية في سياق معقد مسألة التضخم السكاني النسبي بحجم الجزيرة، وحدث الإحصاء «الاستثنائي» أو الخاص بمحافظة الحسكة في مرحلة الحكومة الأخيرة لخالد العظم في مرحلة الانفصال السوري (1961–1963) عن الجمهورية العربية المتحدة (1958–1963) الذي منه نشأت مشكلة «عديمي الجنسية» فعليًا تحت اسم «أجانب تركيا» أو «أجانب الحسكة»، والذين حدد عددهم النسبي يومئذ في ضوء الوثائق السورية بنحو 85 ألف «مقيم»، أو ما يعادل 27,5 في المئة من السكان السوريين المسجلين لدى السجل المدني لمحافظة الحسكة البالغ يومئذ 309279 نسمة.

بعد قيام حركة الثامن من آذار/ مارس 1963 تم تثبيت كافة الفلاحين في أراضيهم بغض النظر عن جنسيتهم وأصولهم. وطرح بعض المتطرفين البعثيين سياسات تعريب دمجية شوفينية، لكن البعثيين في كافة مراحلهم لم يقروها قط، وإن استأنسوا نسبيًا بها، لتشكل مرحلة «ما أطلق عليه اسم الحزام العربي» نهاية مشاريع الإحلال فعليًا، والذي كان تدخله في تغيير التركيبة السكانية الأقوامية

للجزيرة محدودًا، بينما كان تدخله الأيديولوجي القومي الدمجي بواسطة الفلاحين المنقولين يقترب من الصفر. وفي هذا السياق كان «الحزام العربي» (أي الفلاحون المنقولون أنفسهم) من ناحيتي الحجم الديموغرافي والتسييس القومي والأيديولوجي أسطورةً أكثر منه حقيقةً، لكن اسمه الطنان بقي يضخ الحكايات الأيديولوجية ويذكي من أوارها.

حدثت حركة معاكسة خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات لما يدعى ويزعم من خطط «التعريب» المنهجية، وهي حركة ساهمت الحكومة السورية عبر أشكال متعددة فيها، وتتمثل في تعزيز ديناميات تكريد الجزيرة في سياق التحالف ما بين الحكومة السورية وحزب العمال الكردستاني (PKK)، لكن من دون أن يتمتع المجتمع الكردي السوري مؤسسيًا بالحقوق التي يتمتع بها السريان مثلًا في سورية من إصدار نشرات وتشكيل منتديات ومنظمات شباب ومدارس وتعليم بلغتهم الأم. ويكمن هنا التمييز الجوهري المجحف بحق الأكراد السوريين بالنسبة إلى المجموعات السورية اللغوية أو القومية غير العربية الأخرى.

فيما عدا ذلك عاش المجتمع الكردي السياسي السوري على العموم طيلة فترة الرئيس الراحل حافظ الأسد (1970–2000) مرحلة توافقية وتحالفية، ولم يتعرض باستثناء بعض الممارسات البيروقراطية المتعلقة بالملكية والأسماء، إلى عملية تذويب قومي. بل كانت هناك مخارج قانونية من مقيدات الملكية، مع ضرورة فهم أن هذه المقيدات كانت تشمل المحافظات السورية الحدودية كافة، ولكن أضيف إليها محافظة الحسكة ككل. وفي المحصلة كان قانون منع الاتجار بالعقارات في المناطق الحدودية إلا بشروط محددة إجراءً أكثر منه قانونًا في الممارسة الفعلية، إذ افتقدت سلطة البعث الاتساق ما بين القوانين. وفي المحصلة ألغيت مع اندلاع الحركات الاحتجاجية في سورية بضربة واحدة حزمة القوانين التمييزية هذه ولا سيما منها مشكلة أجانب تركيا أو الحسكة، التي شكلت أحد أبرز شروخ الهوية الوطنية السورية، وباتت سورية ما بعد هذه المشكلة، تطرح مسألة الاندماج الاجتماعي والتكامل الوطني على أساس الوحدة الأساسية للوطنية الحديثة، وهي المواطنة وحقوقها الأساسية.

الواقع أن المطالب الأساسية للحركة الكردية السورية الحديثة تدور بشكل

جوهري حول محور الحقوق، وهي مطالب تعبر عن ثقل بشري سوري كبير نسبيًا تمثله المجتمعات المحلية الكردية السورية بوصفها المجموعة اللغوية القومية الثانية في سورية بعد المجموعة العربية. لقد انتهت مشاريع الإحلال لكن لم تتم تصفية القيود البيروقراطية- السياسية المنصبة على الأكراد. ولم يكن الأكراد مضطهدين في هذه الحالة لكنهم كانوا محرومين من حقوقهم الثقافية، وفي ما عدا ذلك كان هناك مشترك في معاناتهم مع قضايا الحقوق والحريات السياسية، أو الحريات المدنية بالتعبير الأميركي. وهي قضايا مشتركة مع قضايا السوريين كافةً.

ثانيًا: المفارقة التنموية المرّة: من جذب السكان إلى طردهم

تنكشف في الجزيرة السورية الكبرى عمومًا والجزيرة (= الحسكة) خصوصًا «عورات» عملية التنمية كلها في سورية، على الرغم من مساهمتها الكبيرة في تشكيل الناتج المحلي السوري أو الدخل القومي، في منطقة السهول الزراعية والرعوية الواسعة والماء والحبوب والقطن والقسم الأكبر من الثروة الحيوانية الوطنية، فضلًا عن النفط والغاز. وتنتشر فيها أكبر مساحة من الأراضي الزراعية المروية في سورية فيها، والتي تعادل 55 في المئة من إجمالي المساحات المرويّة. وفي إطار هذا الغنى في الأراضي المروية، تمتلك محافظة الحسكة وحدها أكبر المساحات المروية في الجزيرة الكبرى، وتبلغ هذه المساحة 31 في المئة مقابل 14 في المئة في محافظة الرقة، و10 في المئة في محافظة دير الزور[10]. كما تسهم بحصةٍ كبيرةٍ في الإنتاج النفطي، وفي الاحتياط النفطي الجيولوجي المؤكد الذي يبلغ نحو 23,9 مليار برميل، بينما يبلغ الاحتياطي القابل للإنتاج منه نحو 6,8 مليار برميل أنتج منه حتى عام 2006 نحو 3,8 مليار برميل[11].

(10) المجموعة الإحصائية للعام 2006 ([دمشق]: المكتب المركزي للإحصاء، 2006)، الجدول 10/ 4.

(11) وفق المؤشرات الأساسية لقطاع النفط فقد تم حتى عام 2006 إنتاج نحو 3,8 مليارات برميل من الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج، أي ما هو أكثر من نصفه المقدر بـ6,8 مليارات برميل. بينما لا يتجاوز الحيز الكامن والمتمثل بالمتبقي من الاحتياطي الراهن القابل للإنتاج أكثر من 3 مليارات برميل. غير أن 40 في المئة من تراكيبه الكامنة ما زالت في طور الحفر، ويرتبط إنتاجها ليس بالكمية الكامنة =

وتعتبر الجزيرة بذلك على مستوى المحافظة (محافظة الحسكة) وحجم سكانها محافظةً غنيةً بالنفط، وإذا ما قورن احتياطها القابل للإنتاج بنظيره في أحدث دولة ناشئة هي دولة جنوب السودان حيث يشكل النفط أحد عوامل انفصالها عن شمالي السودان، فإنه يعادل احتياطي دولة جنوب السودان في المقارنة المطلقة، ويغدو احتياطًا كبيرًا جدًا بالنسبة إلى عدد السكان حيث يبلغ عدد سكان الجزيرة (الحسكة) نحو مليون ونصف نسمة مقابل أكثر من 8 ملايين نسمة في جنوب السودان. ويجعل ذلك من النفط أحد عوامل تغذية النزعة الاستقلالية بل والانفصالية المقنّعة أيديولوجيًا في الصيغة القومية الكردية التي تتحدث عن أن الشعب الكردي يعيش فوق «أرضه التاريخية»، بما يتجاوز حقوق المواطنة إلى حقوق الادعاء التاريخي الإقليمية بملكية الأرض، وإبراز مصطلح-مفهوم كردستان الغربية مقابل مصطلح «المناطق الكردية» الذي دأبت الحركة الكردية على استخدامه لتخفيف مثيرات مصطلح كردستان الغربية[12]. وإذا كانت الأرض كرديّة والأكراد قومية، فهي إذًا أرض قومية. وحق تقرير المصير هنا لا يعني حقوق ثقافيةً أو جماعيةً أخرى للسكان، بل حقوقًا على الأرض ومطالب إقليمية (Territorial) (وهذا هو كل الفرق بين أرض (Land)، وأرض (Territory)[13].

= فحسب بل وبمدخلات تكنولوجية واستثمارية أيضًا، إذ يتطلب حفر الآبار الأفقية وتعزيز الإنتاج المدعم في المكامن المؤكدة ورفع مردود الاستخلاص من جهة، وتطوير الاكتشافات في التراكيب الهامشية الأمر الذي يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتقانات متطورة.

وتنتج الجزيرة في مستوى عام 2007 نحو 4 ملايين م^3/ ي من الغاز من إجمالي إنتاج الغاز السوري المقدر بـ17,5 م^3/ ي. انظر: محمد جمال باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكانية- المجاليّة- الاجتماعيّة- المؤسّسيّة حتى عام 2025** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007)، ص 146.

(12) كمثال على ذلك يرى عبد الباسط سيدا استخدام مفهوم «المناطق الكردية» بديلاً من مفهوم «الشعب الكردي»، لأنه ينطوي على «التأكيد الصريح على وجود أرض كردية في سورية». وحاول عبد الباسط سيدا أن يكرس هذا المعنى الإقليمي السياسي للحق في الأرض بقوله إن مصطلح «مناطق كردية في سورية» باللغة العربية مطابق للمصطلح الكردي «كردستان سورية»، ويرى سيدا أن «الاتجاه العام لدى الفصائل الكردية هو اعتماد المصطلح العربي، كونه أقل إثارة للنزعات الشوفينية، إلا أنه في ظل السعي المستمر لفرض التعريب الشمولي، ومحاولة إنكار الوجود الكردي، يبدو من المناسب التشديد على المصطلح الكردي، كونه أكثر وضوحًا وتحديدًا، كما أنه من الطبيعي جدًا أن يطلق الأكراد اسمًا بلغتهم على أرضهم». انظر: عبد الباسط سيدا، **المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من معاناة مستمرة** (أبسالا، السويد: مطبعة نينا، 2003)، ص 9.

(13) **مسألة أكراد سورية: الواقع- التاريخ- الأسطرة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة =

مقابل هذا الغنى بمصادر الثروة الكامنة والمنتَجة، تتمثل المفارقة الكبرى في كون الجزيرة الكبرى أحد أكثر الأقاليم حرمانًا وفقرًا على مستوى الفقرين المادي (فقر الدخل) والبشري (المرتبط بخدمات التنمية البشرية من تعليم وصحة وصرف صحي.. إلخ). فتتركز في هذا الإقليم سواء على مستوى مدنه أم ريفه أعلى نسبة للفقر العميق بتعبير جودة عبد الخالق في سورية، وتعادل هذه النسبة نحو 58 في المئة من الفقراء في سورية، فضلًا عن أنها أكثر المناطق تخلفًا من حيث البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليم ومستويات التنمية البشرية، كما أنه أقل المناطق تصنيعًا[14]. ويحضر إقليم الجزيرة الكبرى برمته في منظور الفجوة التنموية الأقاليمية بينه وبين المدن الداخلية السورية الأخرى في شكل «الإقليم الطرفي». فما تزال العلاقة ما بين المركز والأطراف تحكم معيار تعريف محافظات منطقة الجزيرة الكبرى كـأطراف نائية وحدودية بالنسبة إلى القلبين المركزيين دمشق وحلب. ويتمفصل هذا التعريف مع فجوات توزيع الدخل الوطني والمناطقي العام، وتضافر اللامساواة التوزيعية وزيادة الفقر، في سياق ضعف التنمية الإقليمية واللامركزية.

تبرز أهم مظاهر هذه المفارقة التنموية في تفاقم مشكلة الهجرة من الجزيرة، فقد تحولت الجزيرة الكبرى ولا سيما الجزيرة (= الحسكة) في العقود الأخيرة من جاذب للسكان إلى طارد لهم. وبعد أن كانت الجزيرة طيلة الفترة الممتدة من منتصف العشرينيات حتى منتصف الستينيات تجذب المهاجرين وقوة العمل للتوطن، والبدو للتحضر، واستثمارات تجار المدن لاستحداث المشاريع، وتبحث في الخمسينيات عن مزيد من قوة العمل، غدت طاردةً لسكانها أنفسهم. وسنكثف بشكل تركيبي عوامل هذه المشكلة ومظاهرها.

1- الحجم السكاني

استؤنف العمران الحضري في الجزيرة (= محافظة الحسكة) في منظور المدى التاريخي الطويل بشكل متأخر زمنيًا عن استئنافه في مناطق الجزيرة السورية الكبرى الأخرى (دير الزور والرقة) بنحو ستين سنةً على الأقل، لكن

= السياسات، 2012)، ص 130.

(14) باروت [وآخرون]، ص 398.

الجزيرة كانت في النتيجة الأسرع تطورًا في نموها السكاني والحضري، فمع نهاية عام 2011 بلغ عدد قاطنيها 1,512 مليون نسمة أو نحو 41 في المئة من إجمالي سكان المحافظات الثلاث البالغ 3,695 ملايين نسمة، في حين بلغ عدد السكان في محافظة دير الزور 1,239 مليون نسمة، أي ما نسبته 33,5 في المئة من مجموع سكان الجزيرة الكبرى بمحافظاتها الثلاث، أما سكان الرقة فهم الأقل عددًا بالمقارنة مع محافظتي الحسكة ودير الزور إذ وصل عدد سكانها مع نهاية عام 2011 نحو 944 ألف نسمة، أي ما نسبته 25,6 في المئة من إجمالي سكان الجزيرة الكبرى، وعليه فإن نسبة سكان هذه المحافظات (الحسكة، دير الزور، الرقة) إلى مجموع سكان سورية هي: 7,1 في المئة، 5,8 في المئة، 4,4 في المئة على التوالي.

الجدول (15-1)

توزع أعداد السكان في المحافظات الشرقية في 2011/12/31

المحافظة	عدد السكان (ألف نسمة)	في المئة من إقليم الجزيرة السورية الكبرى	في المئة من السكان السوريين
الحسكة	1512	40,9	7,1
دير الزور	1239	33,5	5,8
الرقة	944	25,6	4,4
المجموع	3695	100,0	17,3

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011، الجدول 2/ 3.

مع أن محافظة الحسكة تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد سكان محافظات الجزيرة الكبرى الثلاث، إلا أنها تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث معدل النمو السكاني المقدر بنحو 2,46 في المئة، في حين يبلغ هذا المعدل 2,67 في المئة في الرقة و3,24 في المئة في دير الزور[15]. ومع سير معدل

(15) أكرم القش، «السياسة السكانية،» ورقة داخلية قُدِّمت إلى: محمد جمال باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول 2008** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009)، (هو مشروع أداره الباحث وكان مؤلفه الرئيس، وصدر في العام 2008 عن صندوق الأمم المتحدة للسكان والهيئة السورية لشؤون الأسرة).

نموها السكاني في طريق التراجع تتغير التركيبة العمرية خلال العقدين المقبلين، ويرتفع عدد سكانها على مستوى العرض الديموغرافي في القوة البشرية التي تقع فيها قوة العمل المنتجة، مما يشكل في حال استيعاب هذه القوة وبناء خصائصها البشرية على مستوى الطلب الاقتصادي أحد أبرز عوامل ما يدعى اليوم في دراسات السكان والتنمية بـ«الهبة الديموغرافية» الكامنة.

تتسم الجزيرة السورية الكبرى بمحافظاتها الثلاث بمواردها الكبرى التي يمكن أن تمثل قطبًا للاستثمار الزراعي والصناعي بسبب مدخراتها الكبيرة من موارد الأرض المروية والطاقة، فهي على مستوى الموارد المستثمرة تختزن أكبر مساحة من الأراضي المروية في سورية تقدر بنحو 55 في المئة[16] من إجمالي الأراضي المروية في سورية، وتتوزع كما يلي: 31 في المئة في محافظة الحسكة، و10 في المئة في محافظة دير الزور و14 في المئة في محافظة الرقة[17]. ويتركز أعلى معدلات الحيازة المروية الكبيرة القابلة لحجم الإنتاج الكبير في كل من محافظتي الحسكة والرقة، حيث يصل وسطيّها في الحسكة إلى 25,2 هكتارًا مقابل الوسطي الوطني العام 9,2 هكتاراً[18].

على الرغم مما تمتلكه الجزيرة الكبرى من موارد كانت فيما مضى جاذبة للهجرة الداخلة، تحولت في العقود الأخيرة إلى منطقة طاردة للسكان، فقد شهدت الجزيرة السورية الكبرى بمحافظاتها الثلاث حركة سكانية انقلابية في تاريخها البشري الحديث، فبعد أن كانت مستقبلةً للهجرة والاستقرار تحولت إلى مرسلةٍ لها على مستوى الهجرتين الداخلية والخارجية. وتعتبر الجزيرة (= الحسكة) من أوضحها في تمثيل هذه الحالة التي عبرت عن مرحلة جديدة في

(16) المجموعة الإحصائية للعام 2006، الجدول 10/ 4.

(17) المصدر نفسه.

(18) لمزيد من الاطلاع انظر: ناديا فورني، نظم استخدام الأراضي: الصفات البنيوية والسياسات، مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، (دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2001)، قارن مع: كونسويلو فاريلا أورتيغا وخوان أنطونيو ساغاردي، استخدامات الموارد المائية في الزراعة (دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006)، ومع: باروت [وآخرون]، ص 406-407.

تحول الجزيرة، وهي التحول من الهجرة إلى الجزيرة إلى الهجرة منها. فعلى الرغم من الحجم الكبير للمساحة المروية، تقذف الجزيرة في سنوات القحط أعدادًا هائلةً من سكانها إلى أطراف المدن الداخلية، وتصدر عمالتها ليس إلى المدن والمحافظات السورية فحسب، بل إلى البلدان المجاورة، وفي عدادها منطقة إقليم كردستان في شمال العراق.

بسبب عدم توافر أرقام أو بيانات دقيقة عن أرقام الهجرة من الجزيرة، يتم تقدير معدل صافي الهجرة بشكل تقريبي بالاعتماد على حساب الفجوة بين عدد السكان المقيدين في السجل المدني والتقديرات السنوية لعدد السكان المقيمين أو الموجودين في الجزيرة.

تشير البيانات المتوافرة عن محافظة الحسكة أن عدد السكان المقيدين في سجلها المدني قدر مع مطلع عام 2011 بنحو 1604 ألف نسمة، وعدد السكان المقيمين فيها بنحو 1,477 مليون نسمة، وبذلك بلغت الفجوة 127 ألف نسمة أي 7,9 في المئة من عدد سكان المحافظة حسب السجل المدني. إلا أن الواقع الحالي يعكس حجمًا نسبيًا أعلى لصافي الهجرة السالب من هذه المحافظة يقدر بحدود 19 في المئة من عدد السكان المسجلين في السجل المدني لهذه المحافظة، وهذا ما يُتوقع أن تشير إليه نتائج الحصر الشامل للسكان الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء (ولم تصدر نتائجه بعد)، والذي قد يبين أن عدد السكان المقيمين في هذه المحافظة حاليًا هو بحدود 1,3 مليون نسمة.

2- سياسات التنمية في العمل لمصلحة المزارعين المتوسطين والأغنياء

عملت السياسات الزراعية خلال سنوات 1958-1974 أي بدءًا من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في عام 1958 إلى خمود زخمه في عام 1974، على ضرب الملكية الكبيرة وتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة. وقد شكلت الحيازات الصغيرة هذه 36 في المئة من مجمل مساحة الحيازات، أي ثلث إجمالي الحيازات أو نحو 4 في المئة من إجمالي المساحة القابلة للزراعة المقدرة أو 32 في المئة من الأراضي السورية في سنة الأساس 2005. إلا أنها تقع في المساحة الأكثر أهميةً بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي، إذ تتركز في المناطق

المروية أو ذات المعدلات المطرية المرتفعة، وتختلف هذه النسب باختلاف المحافظات وبحسب التأثير الناجم من الضغوط السكانية أو من التوزع الجغرافي[19]. وبذلك ضاعف تطبيق القانون حتى عام 1974 قبل تجميده من التقدير الأعلى للملكيات الصغيرة التي كانت تراوح بين 10 و17،5 في المئة من حجم الحيازات الزراعية[20].

مقابل تلك السياسة القائمة على الملكية الصغيرة والمتوسطة، أدت سياسة التوسع بزراعة «المحاصيل الاستراتيجية» بغية الحصول على القطع الأجنبي والتي اضطلعت فيها الدولة بوظيفة «الرأسمالي العام»، إلى انتشار الملكيات أو الحيازات الكبيرة التي تتطلبها زراعة تلك المحاصيل بطريقة «التجميع» و«التركيز».

برزت ظاهرة «التجميع» وتكون الملكيات الكبيرة من جديد في الجزيرة بشكل خاص بوصفه إقليم «المحاصيل الاستراتيجية». وقد عملت هذه السياسة لمصلحة الملاكين المتوسطين، وتحويل العديد منهم إلى ملاكين كبار، حيث استفادوا هنا بسبب كبر المساحات التي يحوزونها من دعم سياسة «المحاصيل الاستراتيجية» لمدخلات الإنتاج الزراعي وشراء الإنتاج بسعر يفوق سعر السوق. وهو ما يفسر أن أعلى معدلات الحيازة المرويّة الكبيرة القابلة لحجوم الإنتاج الكبيرة يتركز في محافظتين من محافظات الجزيرة الكبرى هما محافظتا الرقة والحسكة، ووصل وسطيها في محافظة الحسكة إلى 25,2 هكتارًا مقابل الوسطي الوطني العام وهو 9,2 هكتارات. وأدت عملية «التجميع» إلى ارتفاع سعر متر الأرض كلما كانت مساحتها كبيرة نسبيًا[21]. وبهذا الشكل «التجميعي» للأرض بواسطة الاستئجار أو تعاقدات الاستثمار، عاد إلى الجزيرة نمط استثمار المساحات الكبيرة بمعزل عن سقف الملكية حيث بات عدد من المزارعين الكبار في محافظة

(19) للتوسع في توزع حجم الملكية الزراعية، انظر: عطية الهندي، **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي: الواقع- الإسقاطات المستقبلية حتى عام 2025**، سلسلة أوراق سورية؛ 2025 (دمشق: هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007)، (توزيع محدود).

(20) فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوض؛ مراجعة حازم النهار (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2012)، ص 160.

(21) راجع: باروت [وآخرون]، ص 406-407.

الحسكة يستثمرون مساحات كبيرة من الأراضي تراوح بين 1500 إلى 5000 هكتار[22]. وقد عمل هؤلاء الملاكون في مجال المقاولة الزراعية وسيطروا اجتماعيًّا واقتصاديًّا على الريف في الجزيرة الكبرى وتميز بعضهم بتضافر قوته الاقتصادية مع قوته العشائرية في أحيان كثيرة[23].

تحول كثير من الفلاحين الحائزين الصغار في هذه العملية إلى عمال زراعيين وموسميين في أراضي الفلاحين المتوسطين والأغنياء المرتبطين بسياسة «المحاصيل الاستراتيجية». وكانت نتائج هذه السياسة وبالًا على الفلاحين الصغار بحكم ارتفاع كلفة القروض «الخاصة» من مستثمري المدن والتي بلغت نحو 50-60 في المئة من القرض، بينما كان المزارع المتوسط يقترض من المصرف الزراعي بفائدة منخفضة تقدر بـ4-5 في المئة، وكان الفلاح يبيع منتجاته للتاجر الذي اقترض منه مع كلفة التسويق بينما كان المزارع يبيعها في السوق مباشرةً، وفي المحصلة كانت سياسة دعم «المحاصيل الاستراتيجية» تصب في مصالح الملاكين المتوسطين و«الكبار» وليس في مصلحة الفلاحين[24]. وبهذا الشكل أعادت سياسة «المحاصيل الاستراتيجية» في نظام سياسي- اجتماعي يدعي تمثيل مصالح العمال والفلاحين في أيديولوجيته الرسمية، إنتاج مشكلة التنظيمات العمرانية العثمانية والفرنسية في العمل لمصالح الملاكين المتوسطين والكبار تحت عنوان تشجيع الملكية الصغيرة وحمايتها.

3- ثلاث ديناميات أساسية في طرد السكان

شهدت الجزيرة السورية الكبرى بمحافظاتها الثلاث على مستوى حركة السكان حركة انقلاب في تاريخها البشري الحديث، فبعد أن كانت مستقبلةً للهجرة والعمالة والاستقرار والاستثمارات تحولت إلى مرسلةٍ لها على

(22) المصدر نفسه، ص 425.

(23) فايز الفواز، **الجزيرة السورية واقع وآفاق**، سلسلة أوراق سورية؛ 2025 (دمشق: هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص 7-8 (توزيع محدود).

(24) هورست واتنباخ، **النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية** (دمشق: برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، 2006)، ص 45، 50-51 و66-67.

مستوى الهجرتين الداخلية والخارجية. وتعتبر الجزيرة (= الحسكة) من أوضح محافظات الجزيرة الكبرى في تمثيل هذه الحالة، من حيث أنها عبرت عن مرحلة جديدة في تحول الجزيرة، وهي التحول من الهجرة إلى الجزيرة إلى الهجرة منها. فبعد أن كانت الجزيرة تتميز باستقطابها لعمالة موسمية كبيرة من أنحاء سورية جميعها، ولا سيما من النظام الزراعي- الرعوي والجبلي- الهضبي والسهول الوسطى (إدلب، حمص، حماة)[25]، غدت طاردةً لسكانها. وقد لعبت ثلاث ديناميات اقتصادية-اجتماعية- بيئية مركبة دورًا أساسيًا في رفع وتيرة الهجرة، ولا سيما الهجرة الداخلية.

أ- دينامية تذرر الحيازات الصغيرة: وتتمثل في تذرر الحيازات الصغيرة جراء تكاثر الورثة، وهي بشكل عام نتاج تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد سقف الملكية بـ8 هكتارات في الأراضي المروية، وبـ45 هكتارًا في الأراضي البعلية، إلى تحول الأرض من مصدر الدخل إلى مجرد دخل ثانوي لا يغطي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي دفع إلى البحث عن مصادر دخل أخرى في المدن. وقد شملت عملية التذرر الحيازات الصغيرة في الأقاليم الزراعية السورية كلها وليس الجزيرة الكبرى وحدها، لكنها كانت في الجزيرة الكبرى أبلغ أثرًا بحكم ارتفاع معدل النمو السكاني ووصول حجم الأسرة إلى نحو 5-7 أفراد. فعلى مستوى الهجرة الداخلية تتخذ حركة طرد الإقليم لفقرائه الذين تجزأت حيازاتهم الصغيرة وباتوا دون أرض، أو أن أرضهم صغيرة بعيدة عن قنوات الري وضاقوا بالعمل الزراعي الموسمي، أو الذين لا يملكون أرضًا، شكل قذف لهم إلى محيط وأطراف مدن الإقليم أو إلى خارج الإقليم وبشكل خاص مدينتا حلب ودمشق حيث التي تكونت فيهما على مستوى التركز المكاني للمهاجرين أحياء عشوائية خاصة، توصف أحيانًا بلغة «ليّنة» بأحياء المخالفات[26]. وفي منظور بعض علماء الاجتماع المديني، فإن العشوائيات من حيث علاقتها بتضخم المدن، تنتج نوعًا من «مدن مترهلة» أو نوعًا من «زيادة وزن» أو «زيادة طفيلية» أو «تورم سرطاني»، يمتص جزءًا

(25) المصدر نفسه، ص 47.

(26) مثل حي المشاريع المحاذي لمشروع دمر وحي الإذاعة جنوبي دمشق، ومثل حي وادي المعز في حلب. انظر على سبيل المثال لا الحصر: باروت [وآخرون]، ص 399.

كبيرًا من فائض القيمة الريفي ويحرم المدن الأصغر من النمو الطبيعي[27].

ب- دينامية التصحّر: وتتمثل في مشكلة التصحر (= التملح)، ولا سيما للاراضي البعيدة عن قنوات الري. وقد عانت الجزيرة السورية الكبرى من هذه المشكلة أكثر مما عانته بقية النظم الزراعية بكثير بسبب تركز هذه المشكلة فيها. وللدراية بحجم المشكلة وآثارها، فلقد بلغت نسبة الأراضي الزراعية المتصحرة أو المتملحة نحو 17 في المئة من الأراضي الزراعية. وتركزت هذه الأراضي كما الأراضي المهددة بالتملح كما أشرنا، في منطقتي الفرات والخابور، حيث جف نبع رأس العين بسبب السدود الثلاثة التي أقيمت على الخابور، وجعلت أراضي المنطقة من دون مصادر ري، ومناطق الجنوب الشرقي في حلب والمناطق الشرقية ولا سيما شمال البوكمال وكانت هناك 72 في المئة من الأراضي المتأثرة بعوامل التملح قد بلغت أقصى درجات التدهور 16 مليموز/سم، لكن يرتد جزء من مشكلة التملح إلى تناقص الموارد المائية في حوض الخابور الذي تقع موازنته المائية في عجز في كل سنة جفاف، وبسبب سياسات التحويل التركية للمياه المتدفقة إلى الجزيرة التي لم تتوقف منذ العشرينيات وحتى اليوم، وكانت تؤدي في كل مرة تبدأ فيها عمليات تحويل لمجاري الأنهار بجفاف مئات القرى[28]. وقد أحصى الخبير المائي التنموي السوري معن داود في مستوى عام 2006 نحو أربعين قرية في الحسكة واجهت مصير التصحر وهجرها أهلها بعد أن كانت عامرةً منتجةً[29]. لقد غدا

---

(27) سعد الدين إبراهيم، منتق، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005)، ص 212، قارن مع: عبد الإله أبو عياش، **أزمة المدينة العربية** (الكويت: وكالة المطبوعات، 1980)، ص 130-131.

(28) انظر: غاريث إدوارد جونز، **السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات** (دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006)، ص 4-5. قارن مع: محمد جمال باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية- المجاليّة- الاجتماعيّة- المؤسّسيّة حتى عام 2025** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007)، ص 92.

(29) تنتشر وفق ملاحظات مشروع (سورية 2025)، في مناطق تقع في أقصى شمال شرق محافظة الحسكة، وجنوبي مدينة الحسكة، إلى بوار العديد من القرى المهجورة مثل قرى خراب كورت، سادان، بلقية، نجم، بير زرافة، موسيسانا، خراب العبد، جالكة، موزلان، كوندك، أم العظام.. إلخ. انظر: باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية**، ص 400، وقارن مع ص 167، ومع: باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية**، ص 167.

التملح العدو الأول للاستقرار القروي في الجزيرة.

ج- **دينامية القحط**: حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين كان هناك في النظام المطري للجزيرة المستنبط من تاريخ سنوات الخصب والجدب سنة مجدبة متوقعة تأتي في كل ثلاث سنوات، ثم تتبعها ثلاث سنوات مخصبة، ولكن الشذوذ في هذه الدورة بدأ أول مرة في عام 1958، حيث جاءت ثلاث سنوات مجدبة (1958-1961) بعد سنتين عاديتين فقط[30] وقد ازداد عدد السنوات الجافة في سورية، ولا سيما خلال فترة 1990-2005، وهو ما يؤثّر بشكل خاص على الزراعات البعلية السورية[31]. وفي سنوات الجفاف تتأثر إنتاجية الأراضي المروية والبعلية معًا، وقياسًا على جفاف سنتي 1999-2000 يمكن توقع انخفاض كمية إنتاج القمح المروي إلى نحو 80 في المئة[32].

قذفت الجزيرة في سنوات القحط هجرات كبيرة من سكانها إلى المراكز المدينية في المحافظة، أو أطراف المدن الداخلية للعمل في الصناعة التحويلية أو في النشاطات الهامشية للقطاع غير المنظّم، أو إلى الهجرة الخارجية حيثما أمكنت، أو إلى العمالة في البلدان المجاورة، وفي عدادها في الآونة الأخيرة منطقة إقليم كردستان في شمال العراق بعد أن شهد مرحلة نمو اقتصادي سريع. وكانت مراكز المدن، ولا سيما مدينتا الحسكة والقامشلي على مدى العقود المنصرمة تستوعب حجمًا كبيرًا من الهجرة الداخلية في محافظة الحسكة نفسها، إلى درجة أن مساحة المخالفات والأحياء العشوائية في مدينة القامشلي شكّل نحو 74 في المئة تقريبًا من مساحة المدينة. وكانت مدينة الحسكة تستوعب حجمًا نسبيًا كبيرًا من المهاجرين الداخليين الذين هجروا الزراعة في مناطقهم جنوبي المدينة التي تنتمي عمومًا إلى النظام البعلي في الجزيرة (= الحسكة)، مما أدى إلى انتشار العشوائيات وأحياء المخالفات التي هي في الحقيقة أقرب إلى العشوائيات، بحكم تكثيف المخالفات فيها نتيجة زيادة حجم الأسرة، والحاجة إلى التوسع العمراني غير النظامي. وتعطي الخريطة (15-1) صورةً مجاليةً عن الانتشار العشوائي المعبر عنه بمناطق مخالفات ومخالفات جزئية.

(30) اسكندر داود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، 1959)، ص 215.

(31) باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية**، ص 104.

(32) جونز، ص 45.

الجدول (15-2)

ملخص بالمفاتيح الأساسية لقراءة مصور عشوائيات الحسكة

المدينة والحي	وسط المدينة	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب شرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب
الحسكة: الكتلتان الكبريان من أحياء المخالفات تقعان في الشمال الشرقي والجنوب الغربي للمدينة									
الصالحية- المفتي- الطلائع			□						
الغزل- أبو عمشة				□					
16 تشرين- غويران					□				
الليلية- النشوة الشرقية (المساكن) والغربية (الرصافة)							□		
البيطرة- مشيرفة									□

الخريطة (15-1)

مصوّر لمدينة الحسكة موضح عليه مناطق المخالفات



يبلغ عدد سكان العشوائيات «المرئية» في مدينة الحسكة 135,350 نسمة (21,240 عائلة وسطيًا)، حيث يشكلون 72 في المئة من العدد الإجمالي لسكان المدينة البالغ 188,160 نسمة وفق نتائج تعداد عام 2004[33].

وصل تضخم العشوائيات وانتفاخها إلى درجة أنها صارت غير قابلة لاستيعاب المزيد مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي المرتبط أساسًا بالزراعة، بموجات هجرة داخلية مؤقتة يمكن لبعضها أن يتحول إلى هجرة دائمة إلى خارج الجزيرة. وكانت الهجرة الأخيرة التي حدثت في سنوات 2006-2009 الهجرة الأكثر «درامية» في تاريخ العلاقة بين القحط والهجرة في الجزيرة. فمن بين نحو 141 ألف أسرة تقطن في 2000 قرية في محافظة الحسكة هاجرت 35 ألف أسرة يبلغ عدد أفرادها 210-215 ألف نسمة بتأثير ذلك إلى محافظاتٍ أخرى أو إلى الخارج ولا سيما الدول المجاورة للعمل. وتركّزت الهجرة إلى محافظات دمشق وريفها ودرعا والسويداء واللاذقيّة وطرطوس، وتجمّعت على شكل «مخيّماتٍ» متلاصقةٍ في أطراف هذه المحافظات، بينما اندمج قسم منها في النسيج الخدميّ للمدن (مطاعم، عتالة، معامل، ورش، أسواق الهال.. إلخ). وراوحت نسبة الهجرة في القرى المنكوبة بين 50-75 في المئة من إجمالي سكانها[34]. وشكّلت هذه الهجرة التي تحمل بعض سمات «الهجرة البيئيّة» الناتجة عن الجفاف، الفصل الأكثر إيلامًا في تاريخ هذه المحافظة التي أهملتها من الناحية التنمويّة، الحكومات كلها منذ الاستقلال حتى الآن.

ثالثًا: الهجرة الخارجية (الدولية) من الجزيرة محاولة في تقدير حجم الهجرة

1- مؤشر التباين بين المقيدين في السجل المدني والتعداد العام

لا تتوافر أرقام أو بيانات دقيقة عن حجم الهجرة من الجزيرة، لكن يمكننا القول من الناحية المبدئية أن الفجوة بين أعداد السكان المقيدين في السجل

(33) انظر: باروت [وآخرون]، اتجاهات التطور السكّانية، ص 415، 432 و430.

(34) دراسة خاصة بوزارة الزراعة عن أثر القحط واتجاهات الهجرة وحجمها (غير منشورة). انظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 133.

المدني (السكان السوريون) وتقديرات أعداد السكان المقيمين وفق نتائج آخر تعداد عام للسكان وتقديراته السنوية (سكان سورية)، تعكس بعض جوانب الهجرة العامة (الخارجية والداخلية)، غير أنها في حال الجزيرة لا تعكس ذلك إلا بشكل محدود، فالفارق بين عدد سكان محافظة الحسكة (الجزيرة) المقيدين في سجلها المدني 1,604 مليون نسمة، وعدد السكان المقيمين في المحافظة حسب التقديرات السنوية المبنية على نتائج آخر تعداد 1,477 مليون نسمة مع مطلع عام 2011، يبلغ 127 ألف نسمة أي بنسبة 9,7 في المئة من عددهم بحسب السجل المدني. إلا أن الواقع الحالي يعكس حجمًا نسبيًا أعلى لصافي الهجرة السالب من هذه المحافظة يقدر بحدود 19 في المئة من عدد السكان المسجلين في السجل المدني لهذه المحافظة، وهذا ما تؤكده النتائج الأولية لنتائج الحصر الشامل للسكان الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء (ولم تصدر نتائجه بعد)، والذي يشير إلى أن عدد السكان المقيمين في هذه المحافظة حاليًا هو بحدود 1,3 مليون نسمة[35].

2- الهجرة المسيحية: ما حجم من تبقى من المسيحيين في الجزيرة؟

الحقيقة أن إقليم الجزيرة الكبرى كله غدا طاردًا للسكان، وشهد موجات هجرة داخلية وخارجية موقتة أو دائمة بسبب تعثر عملية التنمية، لكن الهجرة المسيحية منه وتحديدًا من محافظة الحسكة تعتبر أوضح عناصر الهجرة الخارجية من الجزيرة، من ناحية أثرها في تقليص التنوع الثقافي في المحافظة، وفي تقليص عدد المسيحيين في الجزيرة خصوصًا وفي سورية عمومًا. وفي تسعينيات القرن الماضي بلغت وتيرة الهجرة الخارجية أشدها في تاريخ المجتمعين السرياني والأشوري السوري وفق رصد آباء الكنيسة المحليين[36]. ففي عام 1946 بلغ عدد السكان المسيحيين في الجزيرة 46810 نسمة، أي ما يعادل يومئذ 31,4 في المئة من إجمالي سكان الجزيرة المقيدين في السجل المدني البالغ في ذلك العام 149140

(35) استنادًا إلى ورقة دعم فني قدمها الخبير السكاني السوري الدكتور أكرم القش لهذا البحث.

(36) مار أوسطاثيوس روهم، السريان في أبرشية الجزيرة والفرات: تاريخ، حضارة، تراث، ج 2 (دمشق: [د. ن.]، 2006)، ج1، ص 452.

نسمة[37]، ووفق ذلك كان من المفترض أن يصل عددهم في بداية عام 2011 على أساس تقدير السلوك الإنجابي للمرأة المسيحية بثلاثة مواليد أحياء خلال هذه الفترة إلى 386157 نسمة، أي ما يعادل 26,2 في المئة من إجمالي السكان المقيدين في السجل المدني في بداية عام 2011[38]، إلا أن عددهم الحالي لا يصل حتى إلى خمس هذا الرقم التقديري. فوفق تقديرات شبه رسمية لأبرشية الجزيرة يتوزع المسيحيون المقيمون والمستقرون (غير المهاجرين) على مختلف طوائفهم في الجزيرة في عام 2011 على النحو الآتي:

الجدول (15-3)

أعداد المسيحيين في الجزيرة بحسب طوائفهم

المنطقة	سريان أرثوذكس	سريان كاثوليك	أشوريون	أرمن أرثوذكس	أرمن كاثوليك	كلدان	بروتستانت
القامشلي	3500	200	100	850	200	150	60
مركز مدينة الحسكة والخابور	3000	300	1500	200	300	250	50
المالكيّة	700	25		25		200	25
قبور البيض	100+250في القرى المجاورة						
الدرباسيّة	80	25 من بقية الطوائف					
رأس العين	125	50					

المصدر: بيانات أبرشية الجزيرة للسريان الأرثوذكس التي أعدها المطران يوحنا إبراهيم في أيار/ مايو 2012 لمعرفة حجم الأسر المسيحية المقيمة في الجزيرة على مختلف طوائفها.

وفق هذه البيانات الواردة في الجدول أعلاه فإن العدد الفعلي للسكان

---

(37) وفق التقرير الإحصائي للمجلس الأعلى للمصالح المشتركة لسورية ولبنان في عام 1946، لعدد سكان الجزيرة وفق الطوائف الدينية والمذهبية، فقد بلغ عدد المسلمين 102330، بينما بلغ عدد المسيحيين على مختلف طوائفهم 46810 نسمة من إجمالي عدد سكان المحافظة المقدر بـ149140 نسمة. انظر: Roupen Boghossian, *La Haute-Djezireh* (Alep: Imprimerie Chiraz, 1952), p. 40.

(38) تقديرات حسابية أعدّها وقدّمها الدكتور محمد أكرم القش لهذا البحث بناء على الرقم المعطى وعدد سكان المحافظة مع بداية عام 2011 بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء. وقد تم اللجوء إلى تقدير معدل نمو السكان المسيحيين بحسب السجل المدني، جراء عدم وضوح التمييز بين المسلمين والمسيحيين في العدد الكلي الذي يعطيه السجل المدني.

المسيحيين يقدّر بـ12265 عائلة أي نحو 61325 نسمة، على أساس أن عدد أفراد الأسرة المسيحية يقدر بالمتوسط بحدود خمسة أفراد[39]. واستنادًا إلى هذه التقديرات، فإن نسبة السكان المسيحيين لا تتجاوز 4,2 في المئة من إجمالي السكان المقيمين في الجزيرة مع بداية عام 2011 البالغ عددهم 1,477 مليون نسمة وفق التقديرات السنوية المستندة إلى نتائج آخر تعداد سكاني نفذ في سورية. فنتيجة ارتفاع وتيرة الهجرة انقرض الوجود المسيحي في عدد من البلدات والقرى، أو تقلص بشكل كبير، ويشير منير الدرويش إلى أن نسبة المسيحيين كانت في مدن مثل عامودا والدرباسية في شمال سورية تزيد على النصف، والآن ليس فيها إلا عائلتان أو ثلاثة، وكذلك المالكية التي شكل المسيحيون فيها أكثر من 70 في المئة من السكان الآن لا تزيد نسبتهم على 25 في المئة[40]. ويقدر المطران يوحنا إبراهيم الذي كان نائبًا بطريركيًا في السويد خلال عامي 1976–1977 أن أكثر من نصف المهاجرين الشرعيين الذين تم قبول هجرتهم لـ«أسباب إنسانية» وغير الشرعيين من السريان في عام 1976، ونحو نصفهم في هولندا وبلجيكا، وثلثهم في سويسرا، يتحدرون من الجزيرة السورية، وأن هجرة بعضهم تعود إلى الستينيات عبر التواري تحت مظلة حل

(39) يعتبر الحجم الذي تعطيه الأبرشية أعلى بكثير من تقديرات أخرى سجلها كل من المالفونو جوزيف أسمر ملكي في عام 1995، والقس متى روهم في عام 2006. ووفق التقديرات الأعلى لروهم فإن عدد العائلات المسيحية المتبقية في الجزيرة يبلغ نحو 6160 عائلة، يشكلون نحو 25000 – 30000 نسمة وفق وسطي حجم الأسرة الذي اعتمده المطران روهم، وهو بين 4 و5 أفراد لكل أسرة. للتوسع، انظر: جوزيف أسمر ملكي، من نصيبين إلى زالين (القامشلي) (دمشق: مطبعة دار العلم، 1995)، وروهم، ج2.

وفي حال التعامل مع أرقام روهم على أنها أقرب إلى الواقع فإن هذا يعني حدوث عودة معاكسة للمهاجرين رفعت من عددهم، بينما يؤخذ هذا العامل مع الاحتياط لأن هناك تقديرات قدمها لنا منير درويش (رسالة في أيار/مايو 2012 للباحث) تشير إلى أن المالفونو أسمر لم يحص الإناث، فضلًا عن غموض ما يقصده بالعائلة، هل هي مجموعة أسر أم أسرة؟. ولذا تعاملنا هنا مع الرقم الذي يعود إلى عام 2006 بسبب وضوحه بأنه يعني حجم الأسرة ولحداثته في وقت واحد.

(40) منير درويش، هجرة العرب المسيحيين من الوطن العربي: أسباب ونتائج (دمشق: دار حوران، 2011)، ص 19.

كما يذكر أن عدد الأشوريين كان يقارب الـ50 ألفًا حتى عام 1980، ولم يبق منهم الآن أكثر من 5000 – 8000 نسمة أغلبهم من الشيوخ بعد أن هاجر الشبان إلى أستراليا، ونيوزيلندا، وأمريكا، المصدر نفسه، ص9. ولعل هذا الرقم في مستوى عام 2012 هو نحو 5000–6500 نسمة وفق بيانات أبرشية الجزيرة المقدمة إلى الباحث.

مشكلة الأشوريين اللبنانيين بنقلهم إلى السويد[41].

إن ديناميات الهجرة الخارجية والداخلية التراكمية من الجزيرة مشتركة لدى كافة فئاتها المهاجرة، وتتمثل بدرجة أساسية على مستوى الموجات الكبيرة وليس الحالات الفردية بمواسم القحط التي تقذف دومًا عشرات الألوف بل بما يقارب أحيانًا ما بين 200-300 ألف نسمة إلى خارج المحافظة، لكن أضيفت إليها ديناميات البحث عن الاستقرار والأمن في مراحل التوتر الاجتماعي والسياسي بالنسبة إلى شرائح النخبة والأعيان، ولا سيما بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم في سنوات 1958-1964، وفي مرحلة الصدام بين المجموعات الإسلامية المسلحة والسلطة في فترة الثمانيينات على الرغم من أن المسيحيين لم يكونوا مستهدفين فيها، وتوتر الوضع اللبناني في سنوات 1979-1983، وعودة قسم من العشائر العربية مثل شمر وغيرها إلى المملكة العربية السعودية للعمل في قوات الحرس الوطني أو غيرها، وعودة قسم من أرمن الجزيرة إلى أرمينيا في منتصف الأربعينيات.. إلخ.

لكن الدينامية الدافعة الأكبر تمثلت في الدينامية السياسية الخارجية الأوروبية التي فتحت نسبيًا أبواب الهجرة على أساس «اللجوء الإنساني» إلى بعض الدول الأوروبية مثل السويد. وقد شكل هذا القانون مخرجًا للتخلص من الأشوريين في لبنان الذين منحوا بطاقات إقامة وليس بطاقات جنسية كما تم في سورية، فما تمتع به الأشوريون في سورية بعد زوال مرحلة الانتداب الفرنسي لم يتمتع به أشوريو لبنان قط، بل ولم يتمتع به الأشوريون السوريون خلال فترة الانتداب الفرنسي من ناحية الحرية المذهبية وبناء المدارس الدينية والمدنية الخاصة بهم، وصولًا إلى تمكن ممثل لهم من الوصول إلى عضوية مجلس النواب السوري في عام 1961. وبالتالي كانت مشكلة الأشوريين هي المشكلة الوحيدة التي كان لها طابع سياسي يغطيه مفهوم «اللجوء الإنساني»، في حين استفاد المسيحيون وقسم كبير من الأكراد من هذه الفرصة في الهجرة تحت مظلة «اللجوء الإنساني». وكانت مظلة فقط لهجرة ذات دوافع اقتصادية- اجتماعية وليس سياسية- ثقافية على الإطلاق، فلم يعان المسيحيون قط

(41) من رسالة المطران يوحنا إبراهيم إلى الباحث في أيار/ مايو 2012 عن معطياته المباشرة إبان عمله كنائب بطركي في السويد وعدة بلدان أخرى.

كجماعة في تاريخ سورية الحديث بعد الاستقلال من أي اضطهاد أو إقصاء أو تمييز سياساتي لأسباب تتعلق بمسيحيتهم، كما أن سياسات التمييز ضد الأكراد باستثناء شرخ الهوية الوطنية السورية المتمثل بـ«أجانب تركيا» أو «أجانب الحسكة» لم تكن قط من النمط الكمالي التركي الذي يدفع للهجرة والفرار، بل شكل المجتمع الكردي السياسي السوري، إحدى القواعد الاجتماعية-السياسية للنظام السياسي السوري في مرحلة الرئيس الراحل حافظ الأسد. ففي التاريخ السياسي السوري ما بعد الاستقلال لم تتعرض أي مجموعة قومية لغوية أو دينية بسبب الدين باستثناء ما تعرضت له الطائفة «المرشدية» التي رفعت عنها كافة قيود الاضطهاد السياساتي والقانوني في أواخر الستينيات، بل وعاشت الطوائف المسيحية والأشورية بعد الاستقلال مرحلة حرية وازدهار لها لم تعشها قط في مرحلة الانتداب الفرنسي من زاوية أن الحكومات لم تتدخل في انقساماتها، على غرار ما كان يتم لأسباب سياسة الهوية في مرحلة الانتداب الفرنسي. وبهذا المعنى كانت دوافع الهجرة اقتصادية-اجتماعية ولم تكن ثقافية أو إثنية، وإن تذرعت لغايات الحصول على اللجوء والاستقبال بمزاعم اضطهاد إثني أو ثقافي.

شكلت هذه الهجرات منذ السبعينيات أساس نشوء المجتمعات السريانية والكردية في السويد وهولندا وألمانيا، وقد عززتها روابط لم الشمل ورابطة القرابة بين طلائع المهاجرين وقواعدهم الاقتصادية- البشرية في البلدان المستقبلة ولا سيما السويد. وشكلت القواعد التركية الكردية المهاجرة التي كان وصولها إلى بلدان الاستقبال أبكر من وصول الأكراد السوريين ملاذًا لاستقبال المهاجرين الأكراد السوريين الجدد. وكان لوجود قاعدة ثقافية واقتصادية كردية في ألمانيا بشكل خاص دور كبير في ذلك وتمثلت في وجود عدد كبير من أكراد تركيا الذين هاجروا إليها منذ الستينيات كعمال، وأكراد تركيا شديدو الصلة بأقرانهم في سورية بسبب التواصل بين الطرفين على جانبي الشريط الحدودي. وتوفر الشيء ذاته لسريان وأشوريي المحافظة في السويد، حيث كانت مدينة سوريدتاري منذ زمن قديم قاعدة لسريان وأشوريي العراق. ويذكر الكثيرون أن الشكل عام لمدينة سوريدتاري من حيث شكل البناء والمتاجر وطبيعة حياة الناس وتفاعلهم لا تختلف كثيرا عن مدينة قبور البيض

في شمال الجزيرة السورية[42].

ارتفعت وتيرة الهجرة المسيحية الجزراوية بشكل خاص في هذا السياق العام إلى أعلاها في التسعينيات، ولعبت فيها بعض المتغيرات دورًا ملموسًا. وكان في عداد هذه المتغيّرات تسهيلات الهجرة المسيحية للاجئين العراقيين المسيحيين إلى الجزيرة والمتصاهرين مع عائلاتها، ولبعض المسيحيين السوريين عمومًا بعد حرب الخليج الأولى[43]، وقدوم موجة مهاجرين أكراد جديدة من ديار بكر في تركيا إلى الجزيرة على خلفية المواجهة الدامية بين حزب العمال الكردستاني (PKK) والجيش التركي وشكل الحزب فيها نوعًا من إدارة شبه ذاتية كقاعدة انطلاق في شن الهجمات على تركيا، وإقبالها على شراء العقارات «بأسعار خيالية» مما أغرى بعض المسيحيين وكثير من المسلمين الذين تهيأت لهم سبل الهجرة إلى بيع أملاكهم وحولوا أموالهم للخارج كي يستثمروها في دول الهجرة وخاصة في كندا التي شجعت الاستثمار من هذا النوع[44]، إضافةً إلى عوامل أخرى بطبيعة الحال، والتي تحضر فيها عشرات الأسباب والعوامل في تشكيل حالة الهجرة الخارجية.

رابعًا: الجزيرة الكبرى وفرصة التنمية والتكامل الاجتماعي للهوية الوطنية السورية: العمران الخامس

يطرح واقع الجزيرة السورية الكبرى اليوم أسئلة استئناف المرحلة الخامس خلال خمسة قرون ونيف من عمرانها التاريخي، وهي مراحل، محاولة الإحياء

(42) باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية**، ص 432.

(43) في عام 1991 ازدادت الهجرة في أثر العدوان الأميركي على العراق، وفي هذا الوقت هاجر عدد كبير من المسيحيين العراقيين من شمال العراق وسكنوا في مخيمات خاصة أقيمت لهم في الحسكة، وتزوجوا من نساء مسيحيات سوريات. في هذه الفترة غادر منهم 250 عائلة إلى كندا وحدها على متن طائرات خصصت لهذه المهمة بعد أن منحتهم حق اللجوء الإنساني. انظر: درويش، ص 16.

(44) المصدر نفسه، ص 18-19.

إخلاء السلطات التركية الأكراد بالقوة من قراهم أدى إلى تضخم المدن بشكل «سرطاني»، فقد كان عدد سكان مدينة بكر في عام 1991 نحو 380 ألف نسمة، وغدا في عام 1996 نحو 1,300,000 نسمة. ولم يمض وقت طويل حتى فضل أغلب هؤلاء المهاجرين الانضمام إلى أقرباء أو إلى رفاق من القرية نفسها، في مدن الغرب وخاصة اسطنبول وأنقرة وإزمير، أو أضنة ومرسين واسكندرون. انظر: ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 656-657.

المخفقة في أواخر القرن السادس عشر، ومرحلة التنظيمات الثانية، ومرحلة الانتداب الفرنسي، ومرحلة الثورة الزراعية في العهد الوطني، والتي يمكن اعتبار سياسة «المحاصيل الاستراتيجية» في مرحلة رأسمالية الدولة امتدادًا بل تطويرًا لها في ظل منهج محدد للزراعة هو الرسملة المقيدة. وتنهض الآن أسئلة استئناف مرحلة عمرانها الخامس على أساس حقائق تراكمية ونوعية تجسدت في تاريخها الحديث. وتقوم هذه الرؤية على تصور الجزيرة السورية الكبرى كفرصةٍ تنمويةٍ جدديةٍ وقويةٍ بالمعنى الشامل المركب لعملية التنمية الوطنية برمتها، تحولها من موقع الخاصرة الضعيفة والهشة الطرفية الطاردة للسكان إلى موقع الخاصرة القوية والحيوية الجاذبة للسكان السوريين.

تتمثل أسس هذه الرؤية في أن سورية بعد عقود طويلة من الاستثمار الكمي التوسعي لمواردها الطبيعية قد دخلت منذ عقدين على الأقل في مرحلة التحول من وفرة الموارد إلى مرحلة حرجها، وأنها لا تعاني سوء استخدام الموارد المتاحة فحسب بل شحها ومحدوديتها أيضًا؛ فقد مضى زمان الوفرة وحل زمان الندرة، بينما ما تزال تحتل المرتبة الثالثة والعشرين في العالم على مستوى ارتفاع معدل النمو السكاني، ولا يفوق سورية في هذا المعدل المرتفع إلا 23 دولةً تقع 18 منها في إفريقيا جنوب الصحراء، بينما لم يتجاوز هذا المعدل 5 في الألف في الدول المتقدمة، و1،3 في المئة أو 13 في الألف في الدول النامية. ولا يزال عدد السكان يزيد سنويًا بأكثر من 417 ألف نسمة، وبمعدل شهري يصل إلى 34,750 ألف نسمة، بمعنى أن عدد سكان سورية يزيد 8 أشخاص على الأقل في كل 10 دقائق[45].

يشير هذا الارتفاع إلى أنه يحدث في القوة البشرية 15-65، وهي الأساس الخام لقوة العمل. وتحتاج هذه القوة إلى المشاريع والأرض وقبل ذلك إلى إرادة السياسات المؤسسة على رؤية للمستقبل، وتحفيز عملية التغيير Proactif وليس البقاء في حالة Preactif. وهذه هي رؤية الاستشراف الاستراتيجي التي تربط معرفة الذات بالإمكانات والقدرات والرؤى والاستراتيجيات، فكما بيّن مشروع «سورية 2025» في خلاصاته لعملية التنمية في سورية أن «تنمية ليس لها

(45) البلدان العربية التي تسبق سورية في ارتفاع معدل النمو السكاني هي بالترتيب: اليمن، الأراضي الفلسطينية، الصومال، موريتانيا، الكويت. انظر: باروت [وآخرون]، حالة سكان سورية، ص 85.

رؤية مستقبلية هي تنمية بلا مستقبل»[46]، فإنه في مقاومة «الترهات» المجالية والسكانية التي لا حصر لها في مجال الأفكار السورية العامة والرسمية، لا بد من تأكيد حقيقة أن سورية قد دخلت منذ عقدين على الأقل في مأزقي ندرة موارد الأرض وندرة المورد المائي المؤسس لمجاله المعمور. ولا بد من أن يواجه السوريون حقيقة الحرج في مواردهم بالنسبة إلى حجمهم السكاني المرتفع، فتمتلك سورية نحو 33,7 في المئة من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة والمعمورة، أي ما هو أعلى من المتوسط الإقليمي لهذه الأراضي في دول منطقة الشرق الأدنى والبالغ 20 في المئة، لكن هذه النسبة هي أقرب إلى النسبة النظرية، فهناك ما لا يقل عن 20 في المئة من هذه الأراضي قد تدهورت نوعيتها أو تعرضت للتملح. بل قدر بعض الخبراء الوطنيين نسبة الأراضي الزراعية التي تعاني مشكلة التملح في عام 2006 بما يصل إلى 5 في المئة من إجماليها[47].

تنكشف محدودية التوسع الأفقي في مورد الأرض من خلال المقارنة بين المورد المعمور المتاح والمورد المحتمل، فبلغت مساحة هذا المورد 624500 كم^2 في عام 2006، أي نحو 33,7 في المئة من إجمالي مساحة سورية البالغة 185180كم^2، وبنسبة 90 في المئة من الأراضي الزراعية و10 في المئة من المباني والمنشآت والمرافق العامة.

بلغت الكثافة السكانية الفعلية في هذه المناطق في عام 2005 تقريبًا 273 نسمة/ كم2، وهي تعادل تقريبًا ثلاثة أمثال الكثافة السكانية الحسابية الكيلومترية 98 نسمة/ كم2. أما المورد الكامن أو المحتمل من الأرض الذي يمثل الجزء الحيوي من المساحات المفتوحة والقابل للاستخدامات المتعددة وفي مقدمتها الأغراض الزراعية فسيزيد وفق سنة الأساس 2005 في حده الأقصى المفترض أفقيًا في حال تحييد جميع المقيدات، من 33,6 في المئة في عام 2005 إلى

(46) لمزيد من الاطلاع على هذه المدرسة التي استفاد مشروع سورية 2025 من منهجها. انظر: ميشال غوديه وقيس الهمامي، **الاستشراف الاستراتيجي** (باريس: كراس ليسبور، 2005).

(47) بسام الصفدي، «استخدام التقنيات الحيوية في تحسين تحمل المحاصيل للإجهادات اللاحيوية،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر الرابع حول آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، الذي أقامته وزارة التعليم العالي في سورية، بالتعاون مع المؤسسة العربية للتكنولوجيا في الإمارات، الذي عُقد في دمشق بين 11 و14 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

35,8 في المئة في عام 2025 بزيادة قدرها 2,2 في المئة على مستواها في عام 2005[48].

في حال استمرار الاتجاهات، فإن التوسع التنموي الحقيقي الممكن والمتاح أمام المجتمع السكاني السوري خلال العقدين المقبلين يتمثل في الجزيرة السورية الكبرى عمومًا باعتبار أنه الإقليم التنموي الأقل كثافة سكانيًا في مجاليه المعمور والعام، والزاخر بالمكامن والفرص الاستثمارية الكبيرة. ويصح ذلك بشكل خاص على الحسكة والرقة بالقياس إلى معضلة الكثافة البشرية الهائلة حول وادي الفرات في محافظة دير الزور. وستفوق سرعة تزايد السكان في سورية هنا سرعة اتساع العمران البشري الزراعي وغير الزراعي للأرض على غرار اتجاه الماضي القريب الذي فاقت سرعة الزيادة السكانية سرعة العمران فيه بنحو 24 مرة واقعيًا خلال سنوات 1985-2005، وستفوقها استشرافيًا حتى عام 2025 بنحو عشرة أمثال في حال التفاؤل أو الانطلاق من المشهد المتفائل الاحتمالي الذي قد لا يتحقق، والذي يتطلب التحول من الاستثمار الكمي التوسعي الأفقي إلى الاستثمار النوعي المكثف بالاعتماد على مدخلات القوة البشرية، وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في مجال الصناعة التحويلية التي تستهلك القدر الأدنى من الموارد المائية بالنسبة إلى استهلاك الزراعة. وهذا في حال التفاؤل فكيف بمشهد استمرار الاتجاهات أو المشهد المتشائم؟[49].

تكمن في الجزيرة المخاطر والفرص في وقت واحد. السياسات التنموية الوطنية الحقيقية هي التي تخفف من المخاطر وتعظم من الفرص، وتحول في

---

(48) باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية**، ص 158-159.

آخذين في الاعتبار عودة الجزء المحتل من محافظة القنيطرة، حيث تبلغ مساحة محافظة القنيطرة 186 ألف هكتار، تشكل 1 في المئة من المساحة العامة لسورية، لكنها تحتل المرتبة الأولى في مساحة الأراضي القابلة للاستثمار وغير المستثمرة وطنياً. وتبلغ هذه المساحة الأخيرة 128436 هكتارًا أو نحو 34 في المئة من مجموع الأراضي القابلة للاستصلاح في سورية ولأن تكون مأهولةً على المستوى الوطني خلال فترة الاستشراف، أو نحو 0,7 في المئة من المساحة العامة لسورية. ويقع ثلاثة أرباع المساحة القابلة للزراعة في المحافظة وقدرها 120 ألف هكتار تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فإن التوسع المجالي فيها يرتهن بمسألة تحرير الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل. انظر: باروت [وآخرون]، **اتجاهات التطور السكّانية**، ص 88-90.

(49) باروت [وآخرون]، **حالة سكان سورية**، ص 160-161.

اللحظات الضرورية المخاطر إلى فرص. ولم يتغير شيء من الناحية الجوهرية إذا ما كان للجوهر معنى، فلقد كانت بلاد الجزيرة قلب الشام الكبيرة، وما تزال الرؤية صحيحة في أنها ما تزال القلب الحاضر والكامن في سورية الصغيرة. وستكون الجزيرة هي الوحيدة بين كافة المحافظات السورية الأخرى مرشحة لاستيعاب ما يزيد على مليون ونصف المليون من الزيادة السكانية السورية حتى عام 2025، إضافة إلى عددها السكاني. لقد ازدهرت سورية الحديثة في مرحلة الثورة الزراعية وما تلاها بفضل الجزيرة، ولن تستأنف ازدهارها من دونها، وبهذا المعنى فإن الجزيرة من منظور التنمية الوطنية المستدامة لا تمثل إقليمًا طرفيًا في سورية بل إقليم القلب الذي تغذيه عشرات الشرايين التنموية والثقافية المتنوعة التي تميّزت بها الجزيرة الحديثة، والتي تواجه اليوم أسئلة العمران الخامس في تاريخها المديد.

الملاحق

الملحق (1)

مذكرة كردية سورية إلى حكومة الانتداب
(تموز – حزيران 1932)
نطالب بإدارة خاصة مناسبة لمنطقتنا

نحن الموقعين أدناه من رؤساء عشائر، تجار، مخاتير قرى وسكان الجزيرة، يشرفنا أن نلفت انتباهكم إلى القضايا التالية:

1- نحن سكان الجزيرة من مسلمين ومسيحيين، ننتمي إلى العرق الآري وإلى الأُمة الكردية، التي وبالنظر إلى تاريخها، أصلها، عاداتها وتقاليدها تشكل خصوصية كاملة وقائمة بحد ذاتها، وتشكل مقارنة بالسوريين في الداخل مجموعة متميزة.

2- لما كان سكان جبل الدروز والإسكندرونة وكذلك العلويون ينعمون بعطف حكومة الانتداب، فإننا نسمح لأنفسنا أن نلتمس من فرنسا أم الحضارة والنور، أن تعترف لنا بإدارة خاصة مناسبة لمنطقتنا وذلك حتى تُضمن حقوق سكان الجزيرة البؤساء وتصان.

3- أُسست الجزيرة قبل نحو ست سنين بفضل الجيش الفرنسي الذي عمل على تحقيق الأمن، وقام تحت سلطة العلم الثلاثي الألوان بتأسيس نحو مائتي قرية والعديد من المدن، وذلك بمساعدة المساعي الكبيرة للاجئين الذين لحقوا بإخوتهم في الدم الذين كانوا يسكنون المنطقة من قبل. لكن وللأسف قامت الحكومة المحلية آنذاك بإرسال موظفين حكوميين غير مؤهلين لا يجيدون لغتنا وليسوا جزءًا من هذا الشعب البائس. لن يستطيع السكان تحمل هذا الظلم أكثر من ذلك ولن يستطيعوا كذلك القيام بمساندة موظفين يريدون أن يحكموا بشكل مخالف للأنظمة والقوانين. لقد أصبح الكثير من إخواننا ضحايا

أبرياء للجشع غير المشروع لهؤلاء الموظفين، بل وصل الأمر حد زجهم في السجون. إن الموظفين شوفينيون، ولا يقبلون أن يأتي لاجئون ينتمون إلى قومية أخرى ويسكنوا في سوريا، وهم في الغالب لا يخفون هدفهم بتنفيذ برنامج يضع نصب عينيه تصفية الأشخاص الذين لا ينحدرون من العنصر العربي في أول وقت ممكن.

كنتيجة للتصرفات اللاشرعية لهؤلاء الموظفين المحليين اضطرت مئات العائلات إلى ترك منازلها في قامشلي وعين ديوار في منطقة الجزيرة والتجأت إلى مناطق الحكومات المجاورة.

4- يأمل سكان الجزيرة بالعيش تحت حماية الشعب الفرنسي، أم الحضارة والتقدم والمدافعة عن الحقوق القومية. سيكون هؤلاء السكان ملتزمين ومدينين إلى الأبد لفرنسا التي تأمل منها الجزيرة التي تعيش حاليًا وضعًا بالغ السوء، انتعاشًا اقتصاديًا يجعلها تزدهر وتنمو.

لقد فتحت الجزيرة من قبل خيرة جنود الجيش الفرنسي والمئات من المقاتلين الكرد الذين ضحوا بدمائهم في سبيل ذلك وسيكون مصير هذه المنطقة الخراب والدمار إذا بقيت في قبضة الحكومة المحلية الجائرة، لذلك فإن ازدهارها وسعادة السكان ستتحقق إذا حظيت بإدارة خاصة.

وهكذا ستقوم العشائر التي تستوطن المناطق المحاذية للخط الحديدي، بترك تركيا وستنضم إلى أبناء عشائرها الذين يتواجدون من قبل في الجزيرة، وسوف يجلبون الاعتراف لهذه المنطقة غير المأهولة.

نذكر مرة أخرى بأهمية مطالبنا ونأمل من حكومة الانتداب أن تجيز لنا إدارة تليق بعاداتنا الاجتماعية وشعبنا المضطهد.

الموقعون:

- الرئيس الروحاني على السريان الكاثوليك في الحسكة، توقيع
- القس....، الرئيس الروحاني على الكلدان في الحسكة، توقيع
- الرئيس الروحاني على السريان القديم في الحسكة، خاتم
- جميل بك زاده، صاحب أراضي (ملاك) في الحسكة، توقيع

ـ عضو مجلس إدارة الحسكة، توقيع
ـ مصطفى بك زاده، رئيس المقيمين من عشيرة ميران في الحسكة، خاتم
ـ رئيس المقيمين من عشيرة هفيركان في الحسكة، التوقيع: حاجو
ـ.... إبراهيم باشا، رئيس عشائر الملية، خاتم
ـ إسكندر مرشو، تاجر من الحسكة، خاتم
ـ إلياس مرشو، تاجر من الحسكة، توقيع
ـ سعيد كروم، تاجر من الحسكة، توقيع
ـ ألياس أدمو، من تجار الحسكة، توقيع
ـ عبد الأحد قريو، من أشراف الحسكة، توقيع
ـ عبدالمسيح موسى آغا، من أشراف الحسكة، خاتم
ـ إسكندر عامون، مختار السريان في الحسكة، خاتم
ـ أندراوس....، مختار الكاثوليك في الحسكة، خاتم
ـ عبدي خلو، رئيس عشيرة مرسينيا، توقيع
ـ عزو عثمان، مختار قرية كردو، من عشيرة مرسينيا، خاتم
ـ مختار قرية شدى، من عشيرة مرسينيا، خاتم
ـ يعقوب مكلمو، من تجار الحسكة، توقيع
ـ حنا آدمو، من تجار الحسكة، توقيع
ـ من أشراف الحسكة، توقيع
ـ ألكسان....، تاجر، توقيع
ـ شيخ الطريقة في آشيتا، توقيع
ـ رئيس عشيرة اليان، توقيع
ـ تاجر من رأس العين، توقيع
ـ تاجر من رأس العين، توقيع
ـ جورج خباز، تاجر من رأس العين، توقيع
ـ تاجر من رأس العين، توقيع

- تاجر من رأس العين، توقيع
- إسماعيل حسين، مختار ديركا حمكو، خاتم
- مختار كرزين، خاتم
- مختار.....، خاتم
- مختار ريحانيك، خاتم
- عبدو، مختار كاسان
- صالح عبده، رئيس عشيرة آليان، خاتم
- مختار عين ديوار، خاتم
- إسماعيل، مختار سرمساخ
- عبدالله، مختار بانه قصر، توقيع
- رشيد، مختار باسوط،
- حسين....، مختار قرية بوريز، خاتم
- مختار قصار رجب، خاتم
- إبراهيم، مختار كرزرك
- حسن، مختار كاني كرك
- إبراهيم، مختار روباري
- من أشراف عين ديوار، خاتم
- عبد الأحد، من أشراف عين ديوار، توقيع
- إبراهيم، مختار حماكا
- من أشراف عين ديوار، توقيع
- واهان....، من أشراف عين ديوار، توقيع
- عبد الكريم، من أشراف عين ديوار، توقيع
- الخوري عبد الأحد، الرئيس الروحاني والوكيل الناطوري في عين ديوار، توقيع
- مختار حلكو، خاتم
- من أشراف عين ديوار، توقيع

ـ من تجار عين ديوار
ـ أفرام طوراني، من تجار عين ديوار
ـ من تجار عين ديوار
ـ أنطون....، من أشراف ديريك
ـ الرئيس الروحاني في رأس العين، خاتم
ـ سليم....، من تجار عامودا، توقيع
ـ جرجس....، من تجار عامودا، توقيع
ـ الرئيس الروحاني على السريان القديم في عامودا
ـ القس يوسف رزقو، البطرك الوكيل للسريان الكاثوليك في عامودا
ـ المختار فرحان العيسى، خاتم
ـ.... خضر موسى، مختار قرمانية، خاتم
ـ درويش خضر موسى، رئيس عشيرة كيكان، خاتم
ـ عبد الأحد يعقوب، من تجار عامودا، توقيع
ـ.... كورو، من تجار عامودا، توقيع
ـ من أشراف السريان في عامودا، توقيع
ـ جورج سركيس، من أشراف عامودا، توقيع
ـ ملك إسحاق، من أشراف عامودا، توقيع
ـ إبراهيم آغا بن عثمان، رئيس عشيرة ومن أشراف عامودا، توقيع
ـ يوسف....، من أشراف عامودا، توقيع
ـ حجي محمود، من أشراف عامودا، توقيع
ـ حجي يوسف كرو، من أشراف عامودا
ـ حجي محمود درويش، من أشراف عامودا
ـ شيخ.... خلف، من أشراف عامودا
ـ حمد المخلف، من أشراف عامودا
ـ عيسى محمد، أحد رؤساء عشيرة الملية، توقيع

- شلال بن حجي سليمان، رئيس عشيرة دوركا
- رئيس عشيرة حجي سليمانا، خاتم
- خليل آغا بن حجي إبراهيم، رئيس عشيرة محلمية، خاتم
- محمد آغا بن أحمد، رئيس عشيرة كاسكان، خاتم
- رئيس عشيرة دقورية، خاتم
- حسين، مختار، خاتم
- مختار خربة رنك وأعضاء مجلس الإدارة

نقلت الأسماء التالية من صورة عن النسخة العثمانية للمذكرة. لم يكن في الإمكان تدوين جميع الأسماء التي وقعت على المذكرة وذلك بسبب صعوبة قراءة الخط في عدد من المواضع. اكتفينا بوضع (....) عوضا عن الأسماء التي لم يكن في الإمكان قراءتها بشكل واضح وكامل. كما أن العديد من الشخصيات ترد فقط بذكر منصبها الإداري أو الاجتماعي أو التجاري، من دون ذكر كامل الاسم. وقع العديد من الشخصيات بإمضاء اليد، بينما اكتفى عدد آخر بوضع خاتمه. هذه القائمة لا تضم أسماء جميع الموقعين والذين تجاوز عددهم المئة. (المترجم. ف. أ).

وقع من قبل أكثر من مئة من رؤساء العشائر، من المحافظين والتجار الكرد، وكذلك من الوجهاء المسيحيين في الجزيرة وذلك في حزيران 1932. كان النص الأصلي للعريضة الذي كتب بالعثمانية، موجهًا إلى المندوب السامي الفرنسي وتم إرسالها إلى عصبة الأمم، وسُلمت كذلك باليد من قبل كل من كاميران بدرخان وحاجو آغا شخصيًا في بيروت.

المصدر: مجلة الحوار [الكردية السورية باللغة العربية]، العدد 56 (صيف 2007)، تقديم إيفا سافلسبيرغ وسيامند حاجو، ترجمة عن الألمانية فرهاد أحمي، الترجمة عن مجلة دراسات كردية Berliner) Kurdische Studien التي تصدرها بالألمانية مؤسسة برلين لدعم الدراسات الكردية (Gesellschaft zur Förderung der Kurdologie، السنة 1، العدد 1 (2001). وقد نُشِرَت الترجمة العربية بالاتفاق مع مجلة وموقع حجلنامة <http: / /www.hajalnama.com>.

الملحق (2)

ماذا في الجزيرة (*)
(مذكرة)

منذ أوائل تموز عام 1937 تجري في شمالي سوريا، في أراضي الجزيرة العليا، حوادث هائلة ليست سوى حلقات متتابعة لمؤامرات واسعة يقوم على ترتيبها وتنفيذها بعض غلاة المستعمرين الفرنسيين، أعداء الشعبين السوري والفرنسي، أعداء المعاهدة الفرنسية-السورية أعداء الحكم الوطني في سوريا، وأعداء الجبهة الشعبية في فرنسا.

ولم يسمع الرأي عام في سوريا وفرنسا، عن هذه المؤامرات التي لا تزال حلقاتها تتسلسل وتتتابع سوى أخبار مقتضبة، مشوهة على الغالب، نظرًا لمنع تسرب هذه الأخبار إلى خارج نطاق منطقة الجزيرة من جهة، ولمنع المطلعين من تنوير الشعب من جهة أخرى.

فلم يسمع الناس عن حوادث الجزيرة سوى أن هنالك عصيانًا قام به بعض زعماء القبائل، ثم هجومًا على دوائر الحكومة، ثم طرد موظفي الحكومة الوطنية، ثم استلام الجيش الفرنسي الأمن، ثم إن هنالك معارك بين الموالين والعصاة في قرية عامودا، وإن الطيارات دمرت بعض القرى، ثم إن السكون عاد أخيرًا إلى نصابه، وإن الاتفاق قد تمّ بين الحكومة السورية والمفوضية

(*) أصدر الحزب الشيوعي السوري هذه المذكرة في أيلول/سبتمبر 1937 ثم نشرها في كراس وردَ على غلافه ما يلي: صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية، والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعي، ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية ورفع إلى المراجع الفرنسية المسؤولة في سورية وفرنسا وإلى أحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية. ثمن النسخة قرشان سوريان.
المصدر: الأرشيف المركزي للحزب الشيوعي السوري.

الإفرنسية على إنهاء الخلاف وإعادة الأمن إلى نصابه تماماً.

هذا كل ما تمكن الناس من الحصول عليه كمعلومات، من هنا وهناك، أما سبب العصيان، وكيفية وقوعه، وكيف تطور، وعلى أي شيء تم الاتفاق بين الحكومة والمفوضية... إلخ، فكل هذه الأسئلة لا تزال بلا أجوبة، ولا تزال تقلق الرأي عام.

وتحاول الصحف الرسمية وشبه الرسمية، ويحاول بعض ممثلي الحكومة في مختلف تصريحاتهم وأحاديثهم، تمثيل عصيان الجزيرة كحادث بسيط بل «عادي» طالما يحدث في شتى البلدان، فلا أهمية له، ولا تأثير له لا على العهد الوطني، ولا على مستقبل الصداقة الفرنسية-السورية، ولا على المعاهدة ولا على مصالح البلاد الاقتصادية ولا على سيادتها الوطنية.

العصيان في الجزيرة أعظم مؤامرة على العهد الوطني منذ عقد المعاهدة!؟(*)

أما نحن فلا نعتقد هذا الاعتقاد، بل لدينا من الدلائل والوقائع ما يبرهن على أن العصيان في الجزيرة حادث هام جدًا، يفوق كل ما حدث في سوريا منذ عقد المعاهدة من مؤامرات ودسائس وفتن حبكها الرجعيون ضد الحكم الوطني وضد المعاهدة، حادث خطير في دلالته وفي مفعوله، ومن الواجب أن يطلع الرأي عام على تفاصيله وأسبابه ونتائجه حتى يعرف ويفهم: حتى يفهم أية صعوبة تحيط عهده الوطني الذي انتزعه بنضاله وأي أخطار تحيط بالمعاهدة التي يأمل من ورائها شيئًا من السكون والهدوء ونوعًا من الاستقلال والرخاء والرفاء في ظل السيادة الوطنية، وحتى يعرف من هم أعداؤه الألداء الذين يتربصون به ليل نهار، عاملين على الإيقاع به وحرمانه ثمرات انتصاره الرائع، وإرجاعه إلى عهد الظلم والإرهاب البائد.

هل انتهى العصيان في الجزيرة؟

وسواء صدقت البلاغات عن انتهاء حوادث الجزيرة أم لم تصدق، وسواء نجحت المساعي المبذولة للوصول إلى اتفاق بين الحكومة الوطنية والسلطات الفرنسية أم فشلت، فمن الواجب على كل حال أن يعرف الشعب الحقيقة كما

(*) التشديد بالأسود مطابق للنص الأصلي (المحرر).

هي عارية. ولا ريب أن انتهاء الحوادث على الشكل الذي تتحدث عنه الأخبار الرسمية أو شبه الرسمية لا يسمى «انتهاء»، بل يسمى انتصارًا للعصاة، واندحارًا للشعب السوري وللديمقراطية الفرنسية نفسها.

يجب أن يعرف الشعب الحقيقة كلها

لكل هذه الأسباب نرى من واجبنا أن نقول الحقيقة، ونستخلص مرة أخرى الدروس اللازمة التي طالما استخلصناها من كل الحوادث الماضية. ونقول للشعب كلمتنا في التدابير التي يجب أن يطالب بها ليدافع عن عهده الوطني، ومعاهدته، وعن الصداقة الفرنسية-السورية العزيزة عليه. نقول معاهدة الشعب، وعهد الشعب الوطني، والصداقة الفرنسية السورية العزيزة على الشعب، ولا نقول معاهدة فلان أو فلان، ولا عهد فلان أو فلان، فالمعاهدة والعهد الوطني والصداقة الفرنسية السورية، هذه كلها ملك للأمة بأجمعها، ملك للشعب، فهو الذي انتزعها بنضاله ودمائه، وهو وحده الذي يعرف ويستطيع أن يدافع عنها ويحتفظ بها باتحاده ويقظته.

يجب أن يعرف الشعب كل شيء، وأن يقول كلمته، لأنه القوة الوحيدة الكبرى التي تستطيع الاحتفاظ بما انتزعته. أما استصغار الشعب، وإخفاء الأمور عنه، وتركه في حيرة وارتباك، فكل هذا إنما يؤدي إلى خدمة أعداء وطننا الأجانب والداخليين، أعداء سوريا وفرنسا معًا، إذ إن الحكم الوطني وكل هيئة وطنية لا تعتمد على الشعب، وعلى يقظة الشعب، ولا تستمد قوتها في كل حادث من الشعب، ولا تستند عليه في رد كل بلية وطعنة ومحنة، نعم كل هيئة وطنية تحاول العمل بدون الشعب، فإنها ستصبح بدون حول ولا قوة، ولا بد أن تتراجع وحدها أمام العدو!.

من الذين دبّروا مؤامرة الجزيرة وأثاروا العصيان؟

قالوا: في الجزيرة «ثار المسيحيون على المسلمين»، «ثارت الأقلية المظلومة على الأكثرية الظالمة» ثم قالوا: «الجزيرة كلها» تطالب بحقوقها وبإنقاذها من تعسف القائمين على الإدارة من موظفي الحكومة الوطنية، ثم قالوا: الجزيرة لا تأمن على مستقبلها وراحتها وحقوقها، في ظل الحكم الوطني، وفي ظل المعاهدة ولذلك تمردت فهو تمرد «ضعيف مظلوم» ضاقت

عليه السبل ودفعه اليأس إلى التمرد والعصيان!

هذا ما قالته صراحة الجرائد الرجعية الاستعمارية، من البشير الجزويتية في بيروت، إلى له زيكو ولاكرونيك في دمشق، وهذا ما أحبت أن تشير إليه بعض الجرائد المتلونة من طرف خفي: مثل ألف باء الدمشقية وسواها.

ولكن جميعها لم تقل الحقيقة، وإنما عملت على ستر المسؤولين وطمس روح الحركة وإخفاء أسبابها ودوافعها، ويكفي أن نبحث حالة الجزيرة قبل عقد المعاهدة، وكيف كانت الإدارة فيها، ثم حالتها بعد المعاهدة، ثم كيف وقع العصيان ومطاليب العصاة، لنعرف الحقيقة ونصل إلى هذه النتيجة الواضحة وهي: إن حركة الجزيرة ليست حركة مسيحية تدافع عن نفسها ضد إرهاق «الإسلام» ولا حركة أقلية تحمي حقوقها من تعدي الأكثرية ولا حركة عفوية جماهيرية، بل مؤامرة مدبرة منذ زمن طويل، قام على ترتيبها وتنظيمها وتسليحها: العناصر الفاشيستية بين الموظفين الفرنسيين في الجزيرة نفسها وفي غير الجزيرة أيضًا. بل سنرى بوضوح بعد البحث أنه لولا هؤلاء الموظفون الفاشيست، أي لولا غلاة الاستعماريين الفرنسيين، سادة العهد البائد، الذين أرهقونا طيلة سبعة عشر عامًا، والذين يكنون عداءً نحو الحكم الوطني، ونحو المعاهدة، ونحو الجبهة الشعبية الفرنسية التي عقدت في عهدها المعاهدة، سوف نرى أنه لولا هؤلاء الموظفون الفاشيست لما حدث في الجزيرة عصيان على المعاهدة ولما سفكت نقطة دم واحدة، ولما تجرأ زعيم رجعي واحد من زعماء العصيان على رفع رأسه والتمرد على اتفاقية وقعتها فرنسا وأصبحت مسؤولة عنها بشرفها وجيشها وقواها المادية والمعنوية والعسكرية والسياسية!.

السياسة الاستعمارية في الجزيرة قبل المعاهدة

كانت سياسة المستعمرين الفرنسيين في الجزيرة، جزءًا من سياستهم العامة التي طبقوها في سوريا طيلة سبعة عشر عامًا. وأهم خطوط هذه السياسة إثارة النعرات الدينية والجنسية وغيرها للتفريق بين السكان. فعند وجود اختلاف في الأديان: عملوا على إثارة المسيحيين على المسلمين، والمسلمين على المسيحيين. وبين المسلمين أنفسهم عملوا على إثارة النعرات الجنسية، وإلقاء

بذور العداوة بين الأكراد والعرب، أما بين عشائر العرب أنفسهم، فعملوا على تغذية العداوات القديمة التقليدية بين مختلف العشائر، وكذلك الأمر في عشائر الأكراد، أما في العشيرة نفسها، فقد بذلوا جهدهم لإثارة الأحقاد والنزاعات بين مختلف المشايخ.

وكانت الجزيرة طبعًا من أهم المناطق التي نجح فيها المستعمرون في تطبيق هذه السياسة بحذافيرها وذلك لأسباب عديدة أهمها. أولًا: إن الموظفين الاستعماريين كانوا منفردين بالسلطة المباشرة هناك بكل معنى الكلمة. ثانيًا: لتأخر المنطقة وجهل السكان وعمل الموظفين الاستعماريين على تغذية التعصب الموروث من عهد السياسة العثمانية. ثالثًا: لعدم وجود أية منظمة لمقاومة سياسة التفريق الاستعمارية.

ومن الواضح أن هذه الشروط لم تكن متوفرة بهذا المقدار في بقية مناطق البلاد السورية.

سياسة تمييز المهاجرين

وكان من أهم معالم السياسة الاستعمارية في الجزيرة، الخطة التي اتبعها الموظفون الفرنسيون في معاملة المهاجرين وتمييزهم عن السكان الأصليين. فقد فتحوا أبواب الجزيرة أمام السريان والأرمن والأكراد الذين كانوا ينزحون عن تركيا لمختلف الأسباب. وعوضًا عن أن يعمل المستعمرون لتوفير الإخاء بين السكان الأصليين والمهاجرين، سعوا بكل الوسائل للتفريق بين هؤلاء وهؤلاء، فظهروا بمظهر الحامي للمهاجرين والمنعم عليهم، ومنحوا زعماءهم كثيرًا من الأراضي التي كان يزرعها السكان الأصليون، مع أن بالإمكان منحهم مساحات واسعة من الأراضي غير المأهولة، وهكذا جعل الموظفون الاستعماريون من أكثر هؤلاء الزعماء وكذلك من بعض زعماء السكان الأصليين، خدمًا لهم، دائمًا طوع إشارة منهم، لأنهم نالوا كل امتيازاتهم وغناهم بحماية هؤلاء الموظفين الاستعماريين وبمساعيهم (وسوف نرى فيما بعد أن هؤلاء الزعماء الذين ظلوا أعوامًا طويلة خدّامًا وآلات بين أيدي الموظفين الاستعماريين، هم أنفسهم زعماء العصيان وقادته).

طبيعة الجزيرة العليا (أرضها - سكانها - ثروتها)

المعروف الآن أن الجزيرة من أغنى مناطق سوريا الزراعية، فهي أرض خصبة، فيها مياه غزيرة (لا يستفاد منها بعد إلا قليلًا) وقد اشتهرت خلال السنوات الأخيرة بزراعة القمح على الخصوص، كما تبين أن فيها كميات هائلة من البترول.

وكانت في الجزيرة حركة تجارية نشيطة بسبب كثرة التهريب من تركيا وإليها، وقد خفّت هذه الحركة التجارية نسبيًا عن الأول، بسبب تشديد الحكومة التركية أخيرًا في مراقبة الحدود. وكان من نتيجة ذلك أن انصرف الزعماء وكبار تجار الحبوب والصوف والسمن إلى صرف الأموال الطائلة التي جمعوها من التهريب على إحياء الأراضي وإنعاش الزراعة ويكفي للدلالة على ذلك أن نلاحظ أن أكثر القرى عمرانًا وغنى في الجزيرة هي الواقعة على الحدود إذ كانت مراكز مباشرة للتهريب، وعندما خف التهريب أصبحت هذه المناطق نفسها الواقعة على الحدود مزدهرة من الوجهة الزراعية أيضًا للسبب الذي قدمناه.

أما السكان: فأكثريتهم من السكان الأصليين وهم -على الغالب- من العرب الرحل، وقليل من المهاجرين القدماء مثل قبائل الجيجان النازحة من القفقاس قبل الحرب الاستعمارية العالمية. ولم يكن يلحظ المرء في الجزيرة إلى عهد الانتداب عداء جنسيًا صارخًا أو مذابح دينية بالرغم من الخلافات المألوفة بين مختلف القبائل وبين مشائخها، والتي كانت تُحلّ بسهولة بطرق العشائر المألوفة.

وبعد انتهاء العهد العثماني، أي بعد انتهاء الحرب، ومنذ ابتداء الاحتلال الفرنسي، أخذت تدخل في الجزيرة بصورة مستمرة تقريبًا عناصر جديدة مثل الأرمن والسريان والأكراد النازحين عن تركيا، كما أمّتها أخيرًا بضعة آلاف من الأشوريين النازحين من العراق.

الأمن في الجزيرة

تقع تبعة حفظ الأمن في الجزيرة بالدرجة الأولى على الجيش، وتركيبه كما يلي: القيادة في أيدي ضباط فرنسيين عرفوا بإغراقهم في ميولهم

الاستعمارية الرجعية، وأكثرهم من المناصرين لأحزاب اليمين وللأحزاب الفاشيستية في فرنسا. وهنالك نفر من الضباط غير الفرنسيين، أكثرهم من شر العناصر المعادية للوطن السوري والمؤتمرة روحًا وجسمًا بأوامر الأولين.

أما الجيش فهو مؤلف من La Légion Syrienne وLa Garde Mobile وL'Escadron والهجانة وكل الجنود تقريبًا في كل هذه الفرق من المهاجرين من تركيا: مثل الأكراد اليزيديين والمسيحيين المعروفين «بطوغلاركي» ثم من الأشقياء الذين كانوا قبل دخولهم الجيش قطاع طرق ومهربين.

تسليح الأهلين في الجزيرة

سار الموظفون الاستعماريون في الجزيرة على سياسة خاصة في تسليح الأهلين، فقد أعطوا رخصًا كثيرة بحمل السلاح إلى الزعماء الرجعيين من العرب والأكراد والسريان وإلى أتباعهم بينما كانوا يشددون في مصادرة الأسلحة من الجماعات الأخرى التي لم تكن في نظرهم «أمينة» إذ لم تكن موافقة كل الموافقة على سياسة التفرقة والنهب والإفساد التي كان يتبعها هؤلاء الموظفون الرجعيون.

وسار الموظفون الفرنسيون الرجعيون على سياسة بغيضة في تقديم الزعماء، وتوظيف أعوانهم، فمثلًا: كان ميشيل دوم (وهو رئيس بلدية القامشلي حاليًا) ترجمانًا عند ضباط الاستخبارات، ثم قتل أحد الزعماء المناوئين للسياسة الاستعمارية الرجعية، فكان ذلك سببًا لتقريبه وتقديمه ولم يلبث أن عيّن رئيسًا لبلدية القامشلي، كما أصبح ذا أملاك واسعة وأراض خصبة، وكذلك فأكثر الزعماء الآخرين مثل سعيد اسحاق، وعبد الأحد قريو، وغيرهما لم يصلوا إلى مراكزهم وإلى غناهم إلا بحماية الموظفين الفرنسيين الرجعيين إذ كانوا يتجسسون لهم ويخدمون مآربهم الاستعمارية والشخصية.

الحكومة المحلية في الجزيرة قبل المعاهدة

كانت السلطة الإدارية المحلية في العهد البائد (من المحافظ إلى الدركي إلى القضاء) عبارة عن ملحق بسيط بالموظفين الاستعماريين تأتمر بأمرهم في محاباة الزعماء الرجعيين وإيصالهم إلى جميع مآربهم على حساب بقية

السكان. وليس من باب الصدفة مثلًا أن نرى الآن أخصب أراضي الجزيرة العائدة لأملاك الدولة ملكًا لهؤلاء الزعماء الرجعيين (زعماء العصيان الحالي).

ولم يكن بين السكان شعور بوجود سلطتين مختلفتين: سلطة منتدبة وسلطة محلية، فلم تكن السلطة المحلية الإدارية والقضائية إلا ظلًا لسلطة الموظفين الاستعماريين.

نتيجتان مهمتان

من هذه النظرة العجلى على تاريخ الجزيرة القريب، وشكل الإدارة فيها، تبيّن لنا أمران هامان جدًا:

أولهما - كان الموظفون الاستعماريون الفرنسيون في العهد البائد (وأكثرهم مغرقون في ميولهم الرجعية الفاشيستية) سادة دون معارضة أو مقاومة.

ثانيهما - كان زعماء العصيان الحالي (ميشيل، سعيد اسحاق، عبد الأحد قريو، ميزر عبد المحسن ومن إليهم) آلات وخدمًا بين أيدي هؤلاء الموظفين الاستعماريين، ولم يصلوا إلى غناهم ومراكزهم إلا عن طريق التجسس للمستعمرين وخدمتهم. ومن هنا هذه النتيجة:

إن كل ما قام به هؤلاء «الزعماء» من عصيان وتمرد وقتل لا يعقل أن يقوموا به بالرغم من إرادة أسيادهم الموظفين الفرنسيين الفاشيست. وهذا عدا البراهين المحسوسة التي قدمها جميع الموظفين في الجزيرة وعدا الاعترافات الكثيرة التي قدمها بعض زعماء الفتنة عن اتصالهم بالموظفين الإفرنسيين الفاشيست.

ولننظر الآن كيف تطورت الأحوال في الجزيرة بعد عقد المعاهدة.

بعد عقد المعاهدة السورية - الفرنسية

لم تكد ترد الأنباء عن انتهاء المفاوضات في باريس، وعقد المعاهدة، وقبل أن يصل الوفد المفاوض إلى سورية، وقبل أن تتألف الحكومة الوطنية، بدأ الموظفون الفرنسيون الفاشيست - أعداء المعاهدة وأعداء الجبهة الشعبية

الفرنسية - يثيرون عملاءهم - الزعماء الرجعيين - على موظفي الحكومة المحلية أنفسهم الذين كانوا إلى الأمس القريب يأتمرون بأمرهم ويتعاونون معهم. وكان قصدهم من ذلك تهيئة جو التمرد على الهيئة الإدارية الحكومية لعلمهم أنها ستنتقل قريبًا إلى الحكومة الوطنية.

ولم تكد تتألف الحكومة الوطنية، وقبل أن يحصل أي تغيير في الموظفين الإداريين، بدأت تروج في أنحاء الجزيرة شائعات مفادها إن جميع الموظفين الإداريين تلقوا من الحكومة المركزية أوامر بالضغط على خصوم الحكومة الوطنية، ومناوءتهم، وعرقلة مصالحهم.

بعد تعيين السيد بهجت الشهابي

عندما عينت الحكومة السيد بهجت الشهابي محافظًا للجزيرة، وغيرت بعض الموظفين الإداريين، أخذ الموظفون الفرنسيون الاستعماريون (ذوو الميول الفاشيستية) يقومون بعمل مزدوج. فمن جهة أخذوا يثيرون زعماء العشائر المؤتمرين بأمرهم على موظفي الحكومة الوطنية ومن جهة أخرى أخذوا يقومون بأعمال مختلفة غايتهم منها التحرش بهؤلاء الموظفين وإثارتهم بقصد الاصطدام معهم.

(فمثلًا: كانوا يعاملونهم معاملة فيها كل معاني الاحتقار وعدم المبالاة. وعوضًا عن مساعدتهم في مهمتهم كانوا يسلكون معهم سلوكًا ينتقص من هيبتهم وكرامتهم أمام الناس، وأصحاب المصالح).

اتهام موظفي الحكومة الوطنية بسوء الإدارة

في الأيام الأولى بعد استلام الموظفين الجدد وظائفهم، أخذ الزعماء المعروفون برجعيتهم ومناهضتهم للحكم الوطني، يكتفون بإظهار الشكوك حول الإصلاحات التي كان المحافظ الجديد ينوي القيام بها.

أما بصورة عامة، فكثير من الزعماء المشتركين الآن في العصيان لم يكونوا يتكلمون قط عن سوء الإدارة، بل كان بينهم من يثنون على المحافظ وإدارته. ولكن قبل بدء الحوادث، أي خلال شهر حزيران، تبلورت تهمة سوء الإدارة ضد الموظفين الجدد، وانقلب كثير من الزعماء انقلابًا فجائيًا، فبينما كانوا

في الأمس يثنون على المحافظ أخذوا يطعنون فيه طعنًا شديدًا، وذلك بعد أن تلقوا الأوامر بتهيئة الجو للعصيان، عندما قرر أسيادهم الموظفون الفرنسيون الفاشيست أن الساعة أصبحت ملائمة لإعلان هذا العصيان.

دور المترجمين

ولعب المترجمون–أي مترجمو ضباط الاستخبارات– دورًا كبيرًا من أعمال التحريض على الموظفين، وفي تهيئة جو الفتنة. فقد أشاعوا أن الحكومة التركية أخذت تطلب من المفوضية العليا تسليم الأكراد النازحين مثل خليل إبراهيم باشا، ومحمود إبراهيم باشا وحاجو آغا، ويفهمون الناس أن هذا الطلب من قبل الحكومة التركية هو من نتائج المعاهدة.. إلخ.

وقد استعمل المترجمون هذه الدعاية كوسيلة لتهديد بعض الزعماء الأكراد الذين كانوا مترددين في الاشتراك بالفتنة، فأفهموهم أنهم إذا أبوا الخضوع، ولم يشتركوا في إثارة العصيان فسوف يسلمون للحكومة التركية «التي لم تألف الرحمة بالخائنين».

صلاحيات الموظفين الفرنسيين وصلاحيات موظفي الحكومة الوطنية في دور الانتقال

وهنالك نقطة هامة يجب الإشارة إليها:

من المعروف أن الصلاحيات من الوجهة القانونية، (لا من الوجهة العملية طبعًا) قبل عقد المعاهدة، كانت مقسمة تبعًا لنصوص النظام الإداري نفسه الذي كان قائمًا في ظل الانتداب.

فكانت صلاحيات ضباط الاستخبارات تتلخص قانونًا في ما يلي:

الفصل في شؤون العشائر (في قضايا الخلافات والغزو والتسليح.. إلخ)، ثم مساعدة السلطات الإدارية المحلية على ضبط الأمن عند حدوث اضطرابات. أما القضايا الإدارية المحلية: مثل قضايا الأراضي، والخلافات الشخصية، وقضايا المياه، والحوادث العادية من جرائم وسواها، فكانت حسب نظام الانتداب نفسه، عائدة إلى السلطات الإدارية المحلية.

وبعد عقد المعاهدة، وطبقًا لروح دور الانتقال، أصبح من المفهوم أن يعمل الموظفون الفرنسيون على مساعدة الموظفين الوطنيين لأجل أن تنتقل إليهم كل الصلاحيات التي كانت وقفًا على الموظفين الفرنسيين قديمًا.

ولكن ما الذي جرى في الواقع؟.. جرى عكس ذلك تمامًا. فقد أخذ الموظفون الفرنسيون بالتدخل في الأعمال والشؤون العائدة إلى الموظفين بحكم قوانين ما قبل المعاهدة، فقد حدث مثلًا خلاف في القامشلي بين الأهالي، وكان الخلاف يعود أمر فصله إلى القائمقام أو إلى المراجع الحكومية على كل حال (وذلك حسب النظام السائر في عهد الانتداب نفسه)، إلا أن الموظفين الفرنسيين أخذوا يدفعون الناس إلى مراجعتهم ثم يحاولون التأثير على المراجع الحكومية وعلى القائمقام لأجل أن يكون الفصل في المشكلة موافقًا لمآرب من يديرهم هؤلاء الموظفون الفرنسيون، لا وفقًا للقانون والعدل والأنظمة المرعية، فعوضًا عن أن يعمل هؤلاء الموظفون الفاشيست على نقل مسؤوليات جديدة إلى موظفي الحكومة الوطنية، أخذوا يتدخلون بما لم يكن يدخل في صلاحياتهم حتى حسب قوانين ما قبل المعاهدة. هذا هو الجو الذي هيأه المتآمرون لساعة العصيان.

العصيان وأسماء زعمائه

لأجل أن نفهم ما تلا ذلك من الحوادث، يكون من الملائم أن نذكر أسماء القائمين على العصيان، حسب ما ذكرتهم المراجع الرسمية والجرائد الاستعمارية نفسها (مثل «البشير» البيروتية ومن إليها).

زعماء العصاة هم: المطران حبي، عبد الأحد قريو (رئيس بلدية الحسجة)، ميشيل دوم (رئيس بلدية القامشلي)، حاجو آغا (رئيس عشائر الهويركان الكردية)، خليل إبراهيم باشا (كردي)، سعيد اسحاق (سرياني)، ميزر عبد المحسن (عربي مسلم من عشائر شمر)، محمود إبراهيم باشا (كردي)، قدري جميل باشا (كردي)، الياس مرشو، جميل الديلنجي، حبيب مريمو (سرياني)، مقسي نعوم (سرياني، رئيس بلدية الحسجة سابقاً)، محمد آل عبد الرحمن (عربي مسلم شيخ عشائر طيّ سابقًا)، إبراهيم اسحاق، عبد العزيز المسلط،

وعدا هؤلاء يجب ذكر: الادجودان مراد، والسرجان(*) ميشيل، وهما من صغار ضباط الجيش يناصران العصاة على المكشوف ويشجعانهم ويدافعان عنهم.

وكل هؤلاء مع من تمكنوا من سحبهم وراءهم، لا يؤلفون إلا بضعة آلاف، أي أقلية ضئيلة من سكان الجزيرة.

ولا ريب أن ذكر أسماء الزعماء فقط يكفي ليتبين أن الحركة ليست حركة «أقلية قومية» ولا حركة دينية مسيحية مثلاً، بل هي مؤامرة على المعاهدة، اشترك فيها نفر من الزعماء الرجعيين الذين لولا تشجيع أسيادهم الموظفين الفرنسيين الفاشيست لكانوا بلا حول ولا قوة، ولما تجرأوا على التحرك من مساكنهم.

ويرى القارئ أيضًا، من ذكر أسماء زعماء العصيان، أنهم جميعًا على وجه التقريب من خدام ضباط الاستخبارات، والمؤتمرين بأمرهم ولم يكونوا يقومون بحركة واحدة إلا بأمرهم وإشارتهم.

الموالون للمعاهدة وللحكومة الوطنية ولفرنسا الديمقراطية

أما الموالون للحكومة الوطنية، ولفرنسا الديمقراطية، أنصار المعاهدة، فهم أكثرية سكان الجزيرة، بل الأكثرية المطلقة المؤلفة من أكثرية العرب، وأكثرية الأكراد، ونفر من السريان أنفسهم وكثير من الأرمن أيضاً.

وهاك أسماء بعض زعماء الموالين:

دهام الهادي (شيخ عشائر شمر الجزيرة)، مشعل الجربا (شيخ عشائر شمر الزور)، عبد الرزاق الحسو، حسن سليمان، محمد الغنام (طيّ)، طاهر الآغا الحاج محمود، عيسى آل عبد الكريم، يونس العبدي، عيسى القطنه، عبد الباقي نظام الدين، سعيد آغا (أكراد)، عيسى سليمان (شيخ بقارة الجبل)، عبد الحميد الدحام، جميل المسلط، علي الزوبع، علي السلطان (شيوخ قبائل

(*) أجيدان رتبته تعادل رتبة المساعد (أو المعاون)، والسرجان أي سيرجنت تعادل رتبة العريف (المحرر).

الجبور)، عزت سليم بك، صالح الاتبي (من شيوخ الجيجان)(*)، عبد الرزاق جلبي، زكي جلبي.

أما الأشوريون النازحون عن العراق فقد رفضوا الاشتراك في العصيان بعد أن رأوا الويلات من العصيان الذي دفعهم إليه الاستعمار البريطاني في العراق.

وسوف ترى عند سرد الحوادث أن كثيرًا من زعماء العصيان أنفسهم لم ينضموا إلى العصاة إلا بالرغم عنهم، وتحت تهديد الموظفين الفاشيست الفرنسيين.

المباشرة العملية بتهيئة العصيان (مؤتمر طوبس)

في أوائل تموز عقد زعماء العصيان المذكورون -أو أكثرهم- مؤتمرًا في طوبس، وقد بحثوا في المؤتمر مسألتين أساسيتين:

أولاً- كانت الحكومة فكرت بانتخاب نائب رابع عن الجزيرة فقرر المؤتمر الاحتجاج على المحافظ وقائمقام القامشلي وقائد درك الجزيرة متهمين إياهم بتأييد خصمهم عبد الباقي نظام الدين (وهو كردي) ووقعوا مضبطة بهذا المعنى.

ثانياً- بحث المؤتمر مسألة العصيان، ولكن لم يؤد البحث إلى نتيجة عملية، إذ كان هنالك بعض المعارضين أو المترددين مثل سعيد اسحق (سريان)، وحاجو آغا ومحمود إبراهيم باشا (وهما كرديان)، ثم لم يتمكن المؤتمرون من الاتفاق على شكل العصيان وكيفيته.

مؤتمر الحسجة

في الرابع من تموز عام 1937 عقد العصاة مؤتمرًا آخر في الحسجة بعد أن تم تطبيق بعض المترددين، وأخذ عهد من الآخرين بأن يقفوا على الحياد (وقد انضم هؤلاء أخيرًا إلى العصيان تحت ضغط الموظفين الفرنسيين الفاشيست).

ومنذ أوائل تموز كان قد بدأ توزيع الأسلحة على العصاة وأنصارهم وأتباعهم.

(*) الجيجان، أي الشيشان (المحرر).

وقد تقرر في مؤتمر الحسجة ما يلي:

أولاً- ابتداء العصيان في صباح اليوم التالي (5 تموز)

ثانياً- طلب تغيير المحافظ والقائمقام وقائد الدرك ونائب الجمهورية (لسوء إدارتهم).

ابتداء العصيان

في الساعة الرابعة من صباح 5 تموز، ابتدأ العصاة حركتهم في الحسجة، فأطلق الرصاص في البيوت على السرايا وعلى بيت المحافظ، وهاجم العصاة مخفر الشرطة وجرحوا أربعة من أفراد الشرطة، وهرب الباقون ملتجئين إلى السرايا ونهب العصاة المخفر في يوم 6 تموز، وتوقف إطلاق الرصاص.

في يوم 7 تموز، كانت دورية من رجال الدرك تتجول في المدينة وعند مرورها أمام عبد الأحد قريو (رئيس البلدية وأحد زعماء العصيان)، أطلق عليها الرصاص من النوافذ ومن على الأسطحة فقتل دركيان، واعتقل العصاة الستة الباقين، ونزعوا منهم سلاحهم واقتادوهم إلى باحة الكنيسة، وهنالك أتى ضابط الاستخبارات الكابتن توماس بسيارته، فاستلم الدرك المعتقلين من العصاة، واقتادهم إلى سرايا الحكومة دون استرداد سلاحهم من العصاة.

وقتل في اليوم نفسه أحد أفراد الدرك بينما كان على درج السرايا، وقد أطلق عليه الرصاص من الجهات المقابلة للسرايا، وهكذا أصبح العصاة سادة الموقف في الحسجة، وانقطعت دوريات الدرك والشرطة وحوصر الموظفون في السرايا.

موقف الجيش

طلب المحافظ في يوم 7 تموز، بعد قتل رجال الدرك، معونة الجيش فرفضت القيادة النزول عند هذا الطلب مع أن نصوص المعاهدة صريحة في هذا المعنى، فهي تلزم الجيش الفرنسي خصوصًا خلال دور الانتقال، بمساعدة المراجع الحكومية الوطنية في حفظ الأمن عندما تطلب ذلك. ولم يستلم الجيش حفظ الأمن إلا بعد انقضاء خمسة أيام منذ ابتداء العصيان.

الجيش والعصاة يحفظون الأمن معاً

وعندما استلم الجيش الأمن، كان أول ما فعله الضباط منع الشرطة والدرك من التجول بسلاحهم، أما العصاة فلم يؤخذ أي تدبير ضدهم وكانت الحالة تتلخص عمليًا: في أن رجال الجيش والعصاة أخذوا على أنفسهم معًا «حفظ الأمن» وعلى هذا الشكل استمر حصر الموظفين الإداريين، وأخذت تتجول في الحسجة دوريات الجيش، ودوريات العصاة المسلحة في الوقت نفسه.

في المناطق الأخرى

حدث في القامشلي نفس ما حدث في الحسجة تقريبًا، أما في مديريات رأس العين وعين ديوار والديرونه، فقد طرد العصاة المسلحون مديري النواحي والدرك الذين التجأوا إلى خيام العرب الرحل المحيطة بهذه المراكز، وهي كلها موالية للحكومة، ولم يحدث في هذه المراكز اصطدام بين الدرك والعصاة، بل اعتقل العصاة الموظفين وطردوهم في بعض المراكز، أو أجبروهم على الهرب بالضغط والتهديد المسلح في المراكز الأخرى.

أما في مديرية الدرباسية، فقد حوصر الدرك في المخفر، ولكن لم يحدث أي اصطدام، إذ لم يجرأ العصاة على القيام بهجوم عنيف لقلة عددهم، ولأن الدرباسية محاطة من كل أطرافها بقبائل موالية للحكومة وللمعاهدة (ولم يطرد مدير ناحية الدرباسية إلا بعد حوادث عامودا التي سنأتي على ذكرها).

أما في ناحية عامودا التي أكثرية سكانها من الأكراد الموالين للحكومة، فقد قام الأكراد بحفظ الأمن ولم يجرأ العصاة على الإتيان بأية حركة في بادئ الأمر.

ويجب أن نلاحظ أن عامودا والدرباسية اللتين لم يقع فيهما عصيان ولم تسفك الدماء في بادئ الأمر، لا يوجد فيهما ضباط استخبارات إفرنسيون.

وفي يوم الخميس، أي بعد استلام الجيش مهمة «المحافظة على الأمن» فارق المحافظ السيد الشهابي مقر وظيفته في الحسجة إلى دمشق.

تنظيم العصيان وتأليف اللجان الإدارية المسلحة

بعد استلام الجيش «مهمة المحافظة على الأمن» أخذ العصاة في تنظيم حركتهم، فألفوا في كل مركز لجنة مسلحة أسموها «لجنة إدارة الحسجة، أو القامشلي، أو رأس العين أو...» وصنعوا لكل لجنة خاتمًا رسميًا للتوقيع على

الإنذارات وجوازات المرور وما إلى ذلك.

ومنعت اللجان الدخول إلى المناطق المتمردة. فالداخل إلى الحسجة مثلًا يجري تفتيشه من قبل مخفر الجيش عند مدخل المدينة على جسر الخابور، ثم يستلمه العصاة -المسلحون- ويقتادونه إلى «مقر اللجنة» الذي جعلوه في باحة الكنيسة الكاثوليكية. وهنالك يفتشونه ويستجوبونه، فإن أعجبهم أطلقوا سراحه، وإن لم يعجبهم طردوه من البلد.

ولا تزال هذه حالة الجزيرة منذ ابتداء العصيان إلى الآن.

طلب الانفصال

ومنذ أن تألفت «اللجان الإدارية المسلحة» وانتظم العصيان، أخذت الحركة تظهر وجهها الحقيقي. فقد بدأ العصاة كما ذكرنا بطلب تغيير بعض الموظفين حسب قرارات مؤتمر الحسجة، ولكنهم لم يلبثوا أن وضعوا مطالبهم الحقيقية بصورة أوضح وأصرح، وأرسلوا هذه المطالب إلى المفوضية والحكومة في برقيات ومضابط رسمية. أما هذه المطالب فتتلخص في ما يلي:

أولاً- نظام خاص للجزيرة، بموافقة جمعية الأمم.

ثانياً- بقاء الجيش الفرنسي في الجزيرة.

ثالثاً- بقاء الجزيرة تحت الانتداب الفرنسي.

وقد بدأ العصاة باستثمار الحركة على صور مختلفة، فقالوا انها احتجاج على «اضطهاد الحكومة» للأقلية السريانية، وللأقلية القومية (كالأكراد والأرمن في الجزيرة)، ولكن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تؤدي إلى خير الأقليات القومية بل هي بالعكس تسبب لها شرورًا لا يمكن التكهن بنتائجها السيئة، وتطبيق النظم الديمقراطية الصحيحة في ظل المعاهدة هو الذي يؤمن الراحة والطمأنينة في البلاد ويضمن حقوق جميع الأقليات القومية ويفسح لها المجال للتقدم والتطور والرقي مع الاحتفاظ بلغتها وثقافتها وأحسن تقاليدها.. إلخ.

ثم توسعوا في القول حتى أخذوا يدعون أن الجزيرة كلها «ثائرة» على «الظلم والاضطهاد». وقد اعترفت (له زيكو) صراحة «بأن الجزيرة حملت السلاح للدفاع عن مطاليبها، وأضافت قائلة أن عمل العصاة» مشروع «بكل

معنى الكلمة (عدد 12 آب من جريدة له زيكو الدمشقية)».

الحياة الاقتصادية في الجزيرة خلال العصيان

كان من نتيجة حركة العصيان أن شُلّت مصالح الناس، وتوقفت الحياة الاقتصادية، وبارت التجارة، وعم البؤس والضيق جماهير السكان وخصوصًا التجار والبدو، فقد نشأ عن حركة العصيان قلق عند الناس وخوف على حياتهم من القتل وعلى أرزاقهم من النهب، وتعطلت أعمال الحكومة كلها تمامًا، ونشأ عن منع الدخول إلى الجزيرة: كساد السوق، وانحطاط التجارة في المدن، وتعطيل مبادلات البدو مع المدن، ولذلك نرى في كل الجزيرة وخصوصًا بين البدو والطبقات المتوسطة من صغار التجار والمزارعين، سخطًا كبيرًا على هذه الحالة. إن خصب الموسم، كان يعد سكان الجزيرة بخيرات كبرى، فأتت حركة العصيان ولم تحمل للجماهير إلا البؤس والضيق.

ويحاول العصاة وأسيادهم الموظفون الاستعماريون الفاشيست إلقاء مسؤولية هذه الحالة على الحكومة، وعلى المعاهدة، وعلى الجبهة الشعبية الفرنسية، والمجال أمامهم واسع للقيام بهذه الدعاية إذ إن الحكومة وأنصارها، وأصدقاء فرنسا الديمقراطية والجبهة الشعبية، محرومون من كل وسائل العمل ومن إمكان تنوير الشعب هناك، بل إن دخولهم إلى منطقة العصيان ممنوع بعناية القائمين على الأمن: أي بعناية دوريات الجيش ولجان العصاة المسلحة.

حوادث عامودا (التدمير وتقتيل النساء والأطفال)

بقيت قرية عامودا كما قدمنا من القرى الهادئة التي لم يتمكن العصاة من بذر الشقاق والفتنة فيها، إلا أن ذلك لم يدم طويلًا فقد مد العصاة أصابعهم إلى القرية، واستغلوا حادثة شجار بين سرياني وكردي، لتحويلها إلى معركة نتج عنها جرح أخ سعيد آغا زعيم أكراد عامودا الموالين للحكومة. وعندها استفحل الحادث وقامت معركة قوية بين السريان والأكراد، ولم تتدخل السلطة بادئ الأمر، ثم أخلى السريان القرية بمساعدة أتتهم من الخارج، وعندها أقبلت الطائرات ودمرت عامودا، وألقت قنابلها على أطفال الأكراد ونسائهم وشيوخهم، كما أنها دمرت مناطق أخرى مأهولة بالأكراد، وظلت تطارد الأكراد الهاربين من القنابل حتى ألجأتهم إلى تركيا ومن ثم دخل العصاة عامودا،

وأعملوا فيها الحرق والتدمير والنهب حتى أصبحت خرابًا خاويًا.

وقد أراد بعض خدم الاستعمار إلقاء تبعة حوادث عامودا على الحكومة الوطنية أيضًا، وعلى الموالين لها، فقالوا إن الذي أثار الحوادث هو الوفد الكردي الذي أمّ دمشق برئاسة سعيد آغا معلنًا تأييده للحكومة الوطنية، فزعمت أن هذا الوفد بعد رجوعه، دفع الأكراد إلى الاعتداء على السريان، هذا مع أن الحادثة بدأت قبل وصول الوفد العائد من دمشق إلى عامودا.

وهرب مدير ناحية عامودا السيد عبد النبي مراد إلى دمشق، كما أن مدير ناحية الدرباسية طرده العصاة أيضًا، وهكذا خلت الجزيرة تمامًا من موظفي الحكومة الوطنية.

لماذا دمروا عامودا

لا ريب أن تدمير عامودا أفظع مراحل العصيان في الجزيرة. بل إن تدمير عامودا وتقتيل الموالين للحكومة والمعاهدة، وحرق بيوتهم، وإلقاء القنابل على الأطفال والنساء والشيوخ ونهب أموال الأهلين بصورة علنية، كل هذه الفظاعة تذكرنا بما يفعله فرانكو في مدريد، وما فعلته قنابل هتلر وموسوليني في غورنيكا وبلباو وسانتاندر.

أما قصد الفاشيست من تقتيل الموالين للحكومة وتدمير عامودا التي رفضت الاشتراك في العصيان فهو واضح.

لقد أرادوا بهذا العمل إرهاب كل القبائل الموالية للحكومة في الجزيرة! كان تدمير عامودا وسفك دماء أبنائها نذيرًا يوجهه الفاشيست إلى كل الموالين، وإنذارًا رهيبًا يبين لهم مصيرهم إذا ظلوا على استنكار العصيان، أو فكروا في المثابرة على مقاومته، وعلى تأييد المعاهدة الفرنسية-السورية.

ماذا عن الجزيرة الآن؟

ساعة كتابة هذه السطور (في أوائل أيلول) لا تزال الحالة كما هي، فالجزيرة في أيدي العصاة بينما السلطات العسكرية الفرنسية هي القائمة رسميًا على «حفظ الأمن» في الجزيرة الآن. ولا ندري إذا كان الحق أن تسمى حالة كهذه «هدوء واستتباب الأمن في الجزيرة».

كلا! لا تصح هذه التسمية. بل الصحيح أن يقال: إن العصاة قد انتصروا في الجزيرة، وانتصر أسيادهم الفاشيست! فقد نالوا شيئًا لا بأس به من مطالبهم: فقد قررت الحكومة تغيير موظفيها الإداريين هناك، أو نقلهم من منطقة إلى منطقة أخرى.

وها هي له زيكو الدمشقية، تنشر في صدر صفحتها الأولى، في 30 آب برقية واردة باسم طاهر المارديني -سكرتير «اللجنة التنفيذية في الجزيرة»- أي اللجنة التنفيذية للعصيان في الجزيرة وفيها يقول سكرتير العصاة «تطالب الجزيرة محافظًا لها من أبنائها»!، و«أبناء الجزيرة» هم طبعًا «العصاة»، ولا يبعد أن يكون أبرّ هؤلاء الأبناء الذي تليق به المحافظة «أحد المترجمين، أو الجواسيس» من خدم الموظفين الفرنسيين الفاشيست! وعندما تكون هنالك ضمانة كبرى على أن المعاهدة لن يسري مفعولها المطلوب على الجزيرة! وتبقى خاضعة لنير الموظفين الفرنسيين الفاشيست وعملائهم، أي لنير أعداء فرنسا وسوريا، وتبقى مسرحًا واسعًا للرشوة، والاستثمار، والنهب، ولمؤامرات أعوان هتلر وموسوليني ومساعي دعاتهما وعملائهما.

ولكن ليس هنالك ما يضمن أبدًا أن يكتفي العصاة بهذا الانتصار وأن لا يسيروا قدُمًا في طلب تحقيق مطالبهم الأخرى، فلا يكتفون بهذا الانفصال العملي عن سوريا الوطنية وعن مفعول المعاهدة. بل يطلبون تدشين هذا الانفصال رسميًا عن سوريا والبقاء تحت الانتداب.

وهنالك وقائع تقوي مثل هذا التخمين: فمن أنباء دير الزور الأخيرة أن البعض أشاعوا بين السكان المسيحيين أن المسلمين يهاجمونهم في أحيائهم وبيوتهم ويعتدون عليهم، وقد تسربت هذه الشائعة بسرعة حتى إن كثيرًا من العائلات المسيحية أخذت تفكر جديًا في مبارحة بيوتها وأحيائها، والالتجاء إلى الفنادق، أو إلى بعض المحلات الأخرى «الأمينة».

وقد أثارت هذه الشائعة غضب أهالي دير الزور وشبابها الوطني، فسارعوا إلى بيان فساد هذه الشائعة وبطلانها حتى عاد الهدوء إلى المدينة.

وفي الأنباء أن الذين أشاعوا هذه الأخبار المقلقة السافلة هم كذلك بعض عملاء الموظفين الفرنسيين الفاشيست.

ولماذا لا يفعلون؟ ولماذا لا يحاولون إثارة تمرد وعصيان بمعونة أعوانهم الرجعيين، في دير الزور بل وفي غيرها أيضًا؟ ما داموا يرون سهولة هذا العمل في الجزيرة، وعدم تعرض العصاة فيها لأي عقاب أو قمع؟ بل ما داموا يرون بأعينهم «نجاح مؤامرتهم في الجزيرة».

وهكذا نرى أن أعداء المعاهدة حققوا فعلًا إحدى الغايات الأساسية التي كانوا يرمون إليها من وراء عصيان الجزيرة: وهي إثارة النعرات الطائفية في كل مكان وتشجيعها وتغذيتها.

موقف الحكومة الوطنية

تحاول الدوائر الاستعمارية، والموظفون الاستعماريون في الجزيرة وغيرها، وأحزاب اليمين والأحزاب الفاشيستية في فرنسا وجرائدها من جوسوي بارتو إلى الايبوك، أن تلقي مسؤولية الحوادث على المعاهدة.

ويحاول الرجعيون في سوريا، وأعوان المستعمرين الفاشيست وجرائدهم مثل له زيكو ولاكرونيك الدمشقيتين، والبشير البيروتية أن يلقوا مسؤولية حوادث الجزيرة على الحكومة الوطنية مباشرة.

وتحاول جرائد أخرى معروفة بائتمارها بأوامر بعض العناصر الرجعية في المفوضية العليا مثل الأوريان أن تبرئ الحكومة الوطنية على أن تلقي عليها المسؤولية بصورة غير مباشرة وذلك بإلقاء المسؤولية على «سوء إدارة» الموظفين الذين عينتهم الحكومة الوطنية في الجزيرة من السيد بهجت الشهابي إلى القائمقام ومديري النواحي وقواد الدرك وسواهم.

أما نحن فمن واجبنا أمام التاريخ وأمام شعبنا. أن نعلن بكل صراحة: إن المسؤول الأساسي عن حوادث الجزيرة هو غير الحكومة الوطنية، وغير موظفيها الذين عينتهم في الجزيرة.

فقد سعت الحكومة الوطنية للتمهيد لتنفيذ نصوص المعاهدة، فعينت السيد بهجت الشهابي الإداري المعروف محافظًا للجزيرة، لأجل أن يمهد لنقل المسؤوليات كلها إلى المراجع الوطنية، والسير في الجزيرة حسب القانون والعدل، كما صرح الدكتور كيالي، وزير العدلية والمعارف نفسه (القبس، 19 آب/ أغسطس).

ولكن ذلك لم يرق لبعض غلاة الاستعماريين من الموظفين الإفرنسيين، أنصار أحزاب اليمين والأحزاب الفاشيستية الذين لا يريدون أن تنتقل الصلاحيات إلى الحكومة الوطنية، ولا يريدون أن تنجح معاهدة عقدتها حكومة الجبهة الشعبية، فدفعوا أنصارهم وخدمهم ومترجميهم إلى العصيان والتمرد، وحموا هذا العصيان بل قادوه وأداروه.

ومنذ ابتداء العصيان لجأت الحكومة بلسان محافظها السيد بهجت الشهابي، إلى نصوص المعاهدة فطلبت من الجيش مساعدتها في قمع العصيان بعد أن قتل العصاة رجال الدرك، فرفض الضباط في الجزيرة إجابة الطلب.

فتدخلت الوزارة لدى المفوضية، وطلبت الإيعاز إلى الجيش لقمع العصيان، وعندها قبل الجيش بأخذ مسؤولية «حفظ الأمن» على عاتقه، فنزلت القطعات العسكرية إلى شوارع الحسجة والقامشلي، ولكنها لم تنزع سلاح العصاة، ولم تعتقلهم مع أنهم قتلوا الدرك وأطلقوا الرصاص على الدوائر الحكومية، بل نزعت سلاح رجال الجندرمة والشرطة.

فسعت الحكومة الوطنية إلى حل المسألة بالمفاوضة مع المراجع الفرنسية في سوريا التي بيدها القوة العسكرية فلم تجد عندها إقبالاً أو ميلًا إلى اتخاذ موقف حازم من العصاة، فشددت في الطلب، فأخذت هذه المراجع تتمسك بمختلف الحجج والأعذار، واستمرت على عدم إظهار أي استعداد للقيام بعمل حازم تجاه العصاة.

وبعد أخذ وردّ تم الاتفاق على أن تجيب الحكومة الوطنية بعض مطالب العصاة، فتغيّر موظفيها في الجزيرة، وذلك مقابل وعد صريح من المراجع الفرنسية في سوريا بأن يعود السكون والهدوء إلى الجزيرة وأن يرضى زعماء العصيان، وأن لا يقدموا خلال بحث المعاهدة في البرلمان الفرنسي، أي طلب يعرقل التصديق، كطلب حماية حقوق الأقليات مثلًا.

هذا ما جرى، فعلى من تقع المسؤولية الأساسية، مادام العصاة وأسيادهم، بدأوا في الاستعداد لحركتهم منذ سماع نبأ عقد المعاهدة وحتى قبل وصول الوفد المفاوض من باريس حاملًا معه المعاهدة؟.

بقيت مسألة المعاهدة: فالفاشيست في فرنسا يرمون مسؤولية كل الفتن

والاضطرابات في سوريا ومنها عصيان الجزيرة على المعاهدة وعلى الجبهة الشعبية الفرنسية التي عقدت في عهدها هذه المعاهدة. بل إن له زيكو الدمشقية نفسها، تميل دون خجل إلى تبرير مطلب البقاء تحت الانتداب الذي قدمه العصاة، أي أنها ترمي المسؤولية بصورة غير مباشرة على المعاهدة، وترمي بعد ذلك من طرف خفي إلى أن هذه المعاهدة لا تؤمن حقوق الأقليات «بل تعرض النصارى لاضطهاد المسلمين» وتعرض «السريان والأكراد لاضطهاد العرب».. إلخ.

ولكن هل طبقت المعاهدة حتى يحكموا هذا الحكم؟ إن المعاهدة لم تصدق بعد، وما زلنا في أوائل دور الانتقال، والسلطة الحقيقية لاتزال- خصوصًا في منطقة الجزيرة- في أيدي نفس الذين كانوا قائمين على الحكم قديمًا، وأكثرهم من الموظفين الفرنسيين الاستعماريين الفاشيست.

وخدم هؤلاء الموظفين الاستعماريين الفاشيست في الجزيرة، الذين ساعدوهم في الحكم أعوامًا طويلة، هم أنفسهم، زعماء العصيان الحالي. أما الذين دبروا العصيان وحموا العصاة فهم نفس هؤلاء الذين تطلب له زيكو في سوريا، وجرائد أسيادها في باريس، أن تبقى الجزيرة تحت سيطرتهم المباشرة كما هي الآن.

فليجربوا أمرًا واحدًا: ليستدعوا هؤلاء الموظفين الفاشيست، وليطهروا سوريا من كل كبار الموظفين الفرنسيين الذين يحمونهم، وليرسلوا لنا بدلًا منهم موظفين ديمقراطيين حقيقيين، مخلصين لفرنسا الحقيقية لا لمصالح هتلر وموسوليني، مخلصين للجبهة الشعبية التي عقدت في عهدها المعاهدة، فيتعاونون بإخلاص ونزاهة مع الحكم الوطني، وعندها يرون بالتجربة أن المعاهدة ليست مسؤولة، وأنها تؤمن «حقوق الأقليات». وأن سوريا أهل لأن تدير نفسها بنفسها بمساعدة فرنسا الديمقراطية.

موقف المفوضية العليا

لا ريب أن مسؤولية المفوضية العليا في تطبيق المعاهدة هي مثل مسؤولية الحكومة الوطنية، بل هي تفوقها، لأن دعائم السلطة الحقيقية-والعسكرية على الخصوص- كلها لا تزال في أيديها، وهي التي حملت مباشرة مسؤوليات

الحكم في البلاد منذ سنين طويلة، وأخضعت البلاد لإدارتها كما تود وتشتهي. ولا نكون مغالين إذا قلنا إن أكثر من ثلاثة أرباع الجهاز الحكومي السوري نفسه مؤلف من أناس اختارتهم المفوضية بنفسها لمختلف الوظائف.

فإذًا: موقف المفوضية العليا في التعاون مع الحكم الوطني، هو عنصر حاسم يؤثر على كل التطور في هذا الدور الانتقالي.

فماذا كان موقف المفوضية العليا من حوادث الجزيرة؟.. لم يجب الموظفون الفرنسيون في الجزيرة نداء المحافظ الشهابي عندما طلب معونة الجيش منذ ابتداء العصيان. ثم لم يتعرضوا للعصاة ولم يساعدوا في قمع العصيان. ثم ألف العصاة لجانًا مسلحةً وطردوا موظفي الحكومة وقتلوا بعض رجال الدرك، فلم يقم هؤلاء الموظفون بأي عمل تجاه العصاة لوقفهم عند حدهم ومعاقبتهم.

أفلم يكن في استطاعة المفوضية العليا اتخاذ تدابير حازمة تجاه هذه الحالة؟

لقد قالت المفوضية إنها غير راضية عن حوادث الجزيرة، ولكن ما الذي فعلته مما يتفق مع «عدم الرضى» الذي أبدته؟

وقد يقول البعض -كما قال الأستاذ سامي الشمعة في مقال افتتاحي في القبس- «إن كل هذه المؤامرات ضد المعاهدة والحكم الوطني هي من عمل بعض الشخصيات الفرنسية أو بتشجيعها، لا من عمل المراجع الفرنسية المسؤولة العليا وبتشجيعها». ونحن نحب أن نكون مع هذا التقدير. ولكن السؤال على كل حال يبقى كما هو، دون حل.

فنحن على كل حال، بين أمرين: إما أن تكون هذه المراجع الفرنسية المسؤولة العليا في سوريا راضية عن أعمال بعض موظفيها في الجزيرة وغير الجزيرة، وإما أنها لا تتمتع بأية سلطة على هؤلاء الموظفين الذين يأبون الخضوع لها.

إذ إن هذه المراجع الفرنسية المسؤولة العليا، إذا كانت تمثل حقيقة في بلادنا حكومة الجبهة الشعبية التي عقدنا معها المعاهدة، وإذا كانت تغار على المعاهدة وتريد تنفيذها وتطبيقها، أي إذا كانت تعمل بروح الجبهة الشعبية

الديمقراطية الفرنسية، فلماذا لا تتخذ التدابير اللازمة تجاه الموظفين الفرنسيين الذين لا يعملون بروح العهد الجديد، بل يعملون بروح دي لاروك ودوريو وأسيادهما والأحزاب الفاشيستية ويحاربون المعاهدة وفرنسا الديمقراطية لأنهم ذوو ميول معادية للجبهة الشعبية أي على الأصح لأنهم فاشيست؟..

يتلخص من كل هذا أمر واضح لا جدال فيه:

اتخذت بعض المراجع الفرنسية في سوريا منذ البداية موقف التساهل مع العصاة ومع مشجعيهم وحماتهم، بل وعطلت بصورة مباشرة الصحف التي حددت مسؤولية بعض الموظفين الفرنسيين الفاشيست، وبينت أن هؤلاء الموظفين لا يمثلون فرنسا الحقيقية الديمقراطية الممثلة في جبهتها الشعبية.

وقد بلغنا أيضًا أنه خلال المفاوضات بين الحكومة الوطنية وبعض رجال المفوضية، طلبت إحدى الشخصيات الكبرى في المفوضية أن تتساهل الحكومة مع العصاة وتجيبهم إلى بعض مطالبهم على الأقل.

وهكذا رأينا في النتيجة، أن الميل العام يتجه نحو: تبرير حركة العصيان بإلقاء المسؤولية على «سوء إدارة» الموظفين الوطنيين، وتغطية مسؤولية الموظفين الفرنسيين الذين حموا العصيان بل ودبروه، وإجابة بعض مطالب العصاة، وطمس حقيقة المسألة أمام الرأي العام الفرنسي أيضًا.

هذه خلاصة موقف المراجع الفرنسية المسؤولة العليا في سوريا وخلاصة موقف الحكومة الوطنية.

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى خطأ فادح يتبين في السياسة العامة التي تطبق في بلادنا منذ عقد المعاهدة.

خطأ الحكومة الوطنية

لقد ارتكبت الحكومة الوطنية في حوادث الجزيرة الخطأ نفسه الذي ارتكبته باستمرار منذ عقد المعاهدة:

وهذا الخطأ العظيم هو التساهل مع الموظفين الفرنسيين الفاشيست ومداراتهم ومداراة سادتهم من أحزاب اليمين في فرنسا، وعدم الإلحاح في تغييرهم وإرسال موظفين ديمقراطيين غيرهم يتعاونون معها بنزاهة وبروح

الجبهة الشعبية لاجتياز دور الانتقال بسلام.

فلا ريب أن في كل ميادين حياتنا السياسية والفكرية والوطنية والاجتماعية، نقاط ضعف قوية، ونقائص كبرى، تركها لها العهد البائد. والفرق كبير بين أن يكون في بلادنا موظفون فرنسيون نزيهون ديمقراطيون يساعدوننا في تلافي هذه النقائص وفي التغلب على نقاط الضعف وفي نجاح العهد الجديد، وتقوية أواصر الصداقة مع فرنسا الديمقراطية، وبين أن يكون في بلادنا موظفون فرنسيون مغرقون في ميولهم الفاشيستية يستغلون هذه النقائص ضد مصلحة بلادنا، ويستثمرون نقاط الضعف لعرقلة تطبيق المعاهدة ولإثارة القلاقل والفتن وتشويه سمعة فرنسا، وتعكير علاقات الصداقة بيننا وبين فرنسا الديمقراطية التي عقدت معنا المعاهدة.

هذه حقيقة بسيطة واضحة.

وقد أظهرت التجارب والحوادث المؤسفة التي وقعت منذ عقد المعاهدة (من حوادث حلب واللاذقية إلى حوادث اسكندرونة، إلى حوادث جبل الدروز.. ثم حوادث الجزيرة) صحة ما طالب به حزبنا الشيوعي منذ البداية: وهو وجوب تغيير الموظفين الفرنسيين الفاشيست وتطهير بلادنا منهم.

ولكن كل هذه التجارب والحوادث لم تكن كافية لتقنع الحكومة الوطنية وإخواننا الوطنيين بصحة هذا الطلب. ويؤسفنا أن نرى أن حوادث الجزيرة نفسها لم تكفِ أيضًا لإيضاح هذه الحقيقة أمامهم.

فقد كان من واجب الحكومة الوطنية، منذ ابتداء حوادث الجزيرة، وظهور موقف بعض الموظفين الفرنسيين الفاشيست من العصاة والعصيان، أن تقول كلمتها بصراحة تامة، وتبين المسؤوليات وتلجأ إلى الرأي العام السوري والرأي العام الفرنسي لتنقذ من جهة سمعة الحكم الوطني التي يحاول الأعداء تشويهها، وتنزع من جهة أخرى السلاح من أيدي أحزاب اليمين الفرنسية التي بدأت منذ الآن باستغلال هذه الحوادث، واستعمالها كشواهد على عدم أهلية سورية لحكم نفسها بنفسها، وتقوم بدعاية كبرى لأجل محاربة المعاهدة وطلب رفضها أو تعديلها عند عرضها على البرلمان الفرنسي في دورة تشرين المقبلة.

فالمسؤولية الأساسية تقع على الموظفين الفرنسيين الفاشيست المنتشرين

في جهاز الإدارة الفرنسية من فوق إلى تحت ومن تحت إلى فوق. وخطأ الحكومة الوطنية الأساسي أنها لم تلجأ إلى الرأي العام الفرنسي والسوري لأجل المطالبة بتطهير بلادنا منهم.

موقف الحكومة الفرنسية

ولأجل الإحاطة بالبحث من كل جوانبه وإتمامه، لا بد لنا من الإشارة إلى موقف الحكومة الفرنسية ووزارة الخارجية في باريس.

لقد قال حزبنا الشيوعي للحكومة الفرنسية خلال المفاوضات في باريس، وقال معنا إخواننا الفرنسيون أصدقاء سوريا في فرنسا: إذا كانت فرنسا تريد أن يبدأ حقيقة عهد صداقة متينة مع سوريا، وأن تتخلص بلادنا بصورة نهائية من القلاقل والاضطرابات، وأن ينجح هذا العهد الجديد الذي يعود فضل كبير في بلوغه إلى الجبهة الشعبية وأن تتمتع الديمقراطية الفرنسية دون قلق أو خطر بعطف الرأي العام السوري والرأي العام في كل الأقطار العربية، قلنا: إذا كانت الحكومة الفرنسية تريد كل هذا، وتريد أن تنجح المعاهدة، فعليها أن تبادر حالًا إلى تطهير الجهاز الإداري الفرنسي في سوريا من العناصر الرجعية الفاشيستية المعادية للجبهة الشعبية والتي تشوه سمعة فرنسا في سوريا وتخدم بذلك مآرب هتلر وموسوليني في البلاد العربية.

ولم ينقطع حزبنا الشيوعي عن إعادة هذا الطلب، ولم ينقطع أصدقاء سوريا عن إعادته في فرنسا في كل مناسبة. ولكن الحكومة الفرنسية لم تسمع، فعسى أن تساعد حوادث الجزيرة المؤسفة أخيرًا على إسماعها وإفهامها هذه الحقيقة التي أخذت تفرض نفسها بنفسها.

فقد تمكن الشعب السوري بمساعدة أصدقائه في فرنسا من تنظيف بلاده من بعض كبار المستعمرين الفاشيست الذين ظهرت مسؤولياتهم في شتى القلاقل والاضطرابات والفتن مثل دوريو في اسكندرونة، والكولونيل تاريت في جبل الدروز، والمسيو بوشيد مدير الأمن العام سابقًا. فلماذا لا تتابع الحكومة الفرنسية ووزارة الخارجية عملية التطهير بحزم وعزم وتنقذنا من بقية عصابة بوشيد، وزملاء تاريت وأسياد دوريو؟.

الخلاصة

بعد سرد الحوادث، وتحليلها، نصل إلى هذه الخلاصة:

لقد تواطأ الموظفون الفرنسيون الفاشيست في سوريا، مع أسيادهم في شركة البترول IPC، ومع طغاة المال المشرفين على البنك السوري بموافقة الأحزاب الفاشيستية في فرنسا وتشجيعها، على إثارة حركة العصيان في الجزيرة للغايات التالية:

أولاً- تأمين الحصول على امتياز لاستثمار البترول يشبع مطامع طغاة المال في شركة IPC، أو إبقاء منطقة الجزيرة تحت الانتداب، أي تحت إدارة الموظفين الفرنسيين الفاشيست الحاليين، لأن ذلك يكون أضمن لما ترمي إليه الشركة من اغتصاب حقوق الشعب السوري، وإدارة استثمار البترول بصورة موافقة تمامًا لجشعها وذلك بحماية خدمها الموظفين الفرنسيين الفاشيست ومساعدتهم.

ثانياً- الضغط على الحكومة السورية لأجل الحصول على شروط موافقة في تحديد امتياز البنك السوري-الفرنسي. إذ لا يخفى أن بقاء الجزيرة تحت الانتداب (أي تحت سيطرة الموظفين الفاشيست الفرنسيين الحاليين) معناه أن يتمتع البنك السوري-الفرنسي بامتيازات هائلة في تلك المنطقة الغنية، وتتم له السيطرة على خيراتها، ويتيسر له اغتصاب هذه الخيرات بأثمان بخسة. وكل هذه الأمور لا تتيسر له بسهولة إذا تم تطبيق المعاهدة كما يجب في الجزيرة، وإذا تضاءلت سلطة الموظفين الفاشيست الفرنسيين.

ثالثاً- أن يحافظ الموظفون الفرنسيون الفاشيست على سيطرتهم في كل سوريا وفي الجزيرة على الخصوص.

رابعاً- عرقلة تصديق المعاهدة في البرلمان الفرنسي، أو النجاح في تعديلها على الأقل، بإعطاء أحزاب اليمين حجة لمهاجمة المعاهدة، على أساس أن سوريا غير أهل لإدارة نفسها بنفسها وأن المعاهدة تعرض مصالح فرنسا للخطر، ولمهاجمة الحكم الوطني بحجة أن «الأقليات» معرضة للخطر في ظله.

خامساً- النيل من الديمقراطية الفرنسية، والانتقاص من سمعة الجبهة

الشعبية الفرنسية في سوريا وفي كل الأقطار العربية، إذ من المفهوم أن جماهير الشعب الواسعة لا تستطيع بعد التفريق بين الديمقراطيين الفرنسيين والفاشيست الفرنسيين أي بين الجبهة الشعبية وبين أحزاب اليمين، ولذلك فهي ترمي بطبيعة الحال (وبفضل دعايات أعوان الفاشيست وجرائدهم التي تتمتع بحرية كبرى في سوريا) مسؤولية حوادث الجزيرة وتدمير عامودا وسفك دماء أبنائها، على فرنسا دون أن تدرك أن المسؤولين عن هذه الحوادث لا يمثلون فرنسا، بل يخونون فرنسا نفسها، ويخدمون مصالح هتلر وموسوليني.

ولا ريب أن للفاشيست الفرنسيين غاية أخرى من وراء عصيان الجزيرة:

فإن تصوير الحركة في الجزيرة كنزاع طائفي يكون من ورائه تقوية الخلافات الدينية والنزاعات الطائفية في كل أنحاء البلاد. وقد ذكرنا شيئًا عن المحاولات القائمة في دير الزور، وقد بلغنا أن محاولات شبيهة بها أخذت تذر قرنها في حلب أيضًا.

وإذا ألقى المرء نظرة عامة على كلّ ما رافق عصيان الجزيرة من دعايات في الصحافة وغيرها يلاحظ أن المؤامرة محبوكة خيوطها جيدًا بين الفاشيست وعملائهم في كل أنحاء البلاد، وفي فرنسا نفسها.

فبينما يجري العصيان في الجزيرة، نرى جيروم تارو –مراسل جريدة الايبوك الفاشيستية وغيرها في باريس– يتنقل في سوريا ويقوم في صحافة اليمين بحملة كبرى عن حقوق الأقليات المهضومة وما إلى ذلك.

ونرى جريدة البشير تستعمل حوادث الجزيرة لإلقاء الحذر والهلع بين كل المسيحيين في لبنان وسوريا.

ونرى الأوريان ولا سيري تلقيان المسؤولية على الجبهة الشعبية الفرنسية، بينما له زيكو ترمي المسؤولية على الحكومة الوطنية.

ومن هنا نرى أن الفاشيست الفرنسيين وعملاءهم، أجادوا تقسيم العمل بينهم في حوادث الجزيرة، ففريق يقوم بالعصيان ويقوده، وفريق يستخلص منه ما يريد لتهيئة الجو اللازم لحملة أحزاب اليمين على المعاهدة في فرنسا، وفريق يستخدمه لتغذية النعرات الطائفية وإثارة القلاقل والفتن في جهات سوريا الأخرى، وفريق يستخدمه لبذر عدم الثقة بالمعاهدة بين الشعب وتحقير

الحكومة الوطنية، والانتقاص من هيبتها، وفريق يستخدمه لإضعاف ثقة الشعب بالجبهة الشعبية الفرنسية وبحكومتها وتمثيلها كحكومة ضعيفة لا يجب أن يعتمد الشعب السوري عليها.

هذا بينما يبذل كبار «الأسياد الفاشيست» جهدهم للتهويل والضغط على الحكومة الوطنية وإزالة كل تردد لديها في وجوب التواطؤ مع السياسة الفاشيستية الفرنسية، والسير في سياستها العامة حسب مشيئة أحزاب اليمين وبصورة تناقض مصلحة البلاد، وتناقض الديمقراطية، وتخالف روح الجبهة الشعبية نفسها.

هذه هي المؤامرة التي حبك خيوطها الموظفون الفرنسيون الفاشيست وأسيادهم، وهم جميعًا يسترون هذه المقاصد بإظهار الغرام بفرنسا، وبطلب بقاء الجزيرة تحت الانتداب.

إنهم يحاربون فرنسا، تحت ستار حب فرنسا والغيرة عليها.

ماذا يطلب الشعب السوري؟

إن الشعب السوري يطلب:

1- قمع العصيان في الجزيرة ومعاقبة العصاة.

2- محاكمة الموظفين الفرنسيين الفاشيست واستدعاؤهم من مراكزهم، وتعيين غيرهم من الديمقراطيين الفرنسيين المخلصين للجبهة الشعبية وللمعاهدة مكانهم.

3- إرسال لجنة تحقيق من أحزاب الجبهة الشعبية ونوابها لأجل الاطلاع على حقيقة الحال في سوريا.

4- تطهير سوريا نهائيًا من كل العناصر الفاشيستية الفرنسية.

هذا ما تطلبه سوريا لأن سوريا تريد أن ينجح عهدها الوطني، وأن تطبق المعاهدة بالروح التي عقدت بها، وأن تعيش في سلام وهدوء وأن تحافظ على أواصر الصداقة مع فرنسا الديمقراطية، وأن تتمتع بالحرية والديمقراطية اللتين انتظرتهما من وراء المعاهدة السورية-الفرنسية.

إلى إخواننا الوطنيين

والحزب الشيوعي يقترح على الإخوان الوطنيين جميعًا، تأليف وفد شعبي، يذهب إلى فرنسا ليعرض الحالة في سوريا أمام الرأي العام الفرنسي، وأمام أحزاب الجبهة الشعبية، وأمام كل النواب الديمقراطيين، وفي ذلك خير عميم للحكم الوطني، ولمصلحة البلاد، ولإنقاذ سمعة سوريتنا العزيزة التي يريد غلاة الاستعماريين وأعوانهم الرجعيون تشويهها، بأمل العودة إلى اضطهادنا وتجويعنا ونهبنا وإذاقتنا ويلات تفوق ويلات العهد البائد.

صورة البرقية التي أرسلها الحزب الشيوعي
إلى وزارة الخارجية الإفرنسية بواسطة المفوضية العليا
بشأن حوادث الجزيرة

بيروت – المفوضية العليا

الرجاء إبلاغ ما يلي لحضرة وزير الشؤون الخارجية في باريس:

إن بعض الموظفين الإفرنسيين ذوي الميول الفاشيستية عملاء أحزاب اليمين الأقصى وأعداء الجبهة الشعبية أثاروا في الجزيرة عصيانًا مسلحًا ذا نزعة فاشيستية معادية لفرنسا وهذا العصيان موجه ضد المعاهدة والحكومتين الإفرنسية والسورية تحت ستار طلب الاستقلال الداخلي والانتداب الفرنسي.

إن العصاة بحماية وقيادة هؤلاء الموظفين أعداء فرنسا طردوا موظفي الحكومة السورية ونزعوا سلاح الدرك وشكلوا في القامشلي والحسجة ورأس العين وغيرها لجانًا مسلحة تحت اسم «لجنة إدارة شؤون الحسجة» مثلاً، وهم لا يزالون سادة الموقف ويتابعون دون قصاص أعمالهم بينما الجيش الإفرنسي قد اتخذ منذ شهر على عاتقه صيانة الأمن.

ولو اتخذت المفوضية الإفرنسية تدابير فعالة لأمكن قمع العصيان منذ الابتداء لأن أكثرية سكان الجزيرة موالون للمعاهدة وللحكومة السورية ولفرنسا الديمقراطية.

نحتج بشدة على موقف الموظفين الفاشيست ونطلب قمع العصيان ومعاقبة العصاة ومحاكمة الموظفين الفرنسيين المسؤولين في الجزيرة وإرسال لجنة تحقيق برلمانية لسوريا وتطهير بلادنا من أعداء فرنسا الديمقراطية والمعاهدة.

سوريا تريد أن تحيا بإخاء وسلام مع فرنسا الديمقراطية

عن الحزب الشيوعي
السكرتير العام
خالد بكداش

ملاحظة: أرسلت نسخة من هذه البرقية في البريد الجوي إلى المسيو دالاديه زعيم الحزب الاشتراكي الراديكالي وليون بلوم زعيم الحزب الاشتراكي وموريس توريز السكرتير العام للحزب الشيوعي وغابريل بيري نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي ولجرائد: الاوفر، البوبيلير، الايمانتيه، سوسوار.

الملحق (3)

«قضية الجزيرة» نيسان/أبريل 1938(*)

أمين السر- يقرأ سؤالًا مقدمًا من نائب دمشق السيد فخري البارودي بشأن حوادث الجزيرة هذا نصه:

لحضرة رئيس المجلس النيابي المحترم،

إن الأخبار التي تأتي من الجزيرة تشغل البال ولم نعرف إلى الآن ما تم هنالك، وبعض جرائد لبنان تكيل التهم للحكومة السورية، فنرجو من الحكومة أن تشرح لنا الحال بصورة مفصلة لنعرف ماذا يجب على الأمة عمله لأن الحال أصبح مما لا يطاق، والأهلون في اضطراب زائد من تناقض الأخبار، وبعد سماع أقوال الحكومة سنقول كلمتنا بهذا الحادث الذي لا يجوز السكوت عنه ودمتم.

نائب دمشق: فخري البارودي

الرئيس- يرسل هذا السؤال إلى الحكومة. ولدينا سؤال آخر أيضًا بالمعنى نفسه من السيد سليمان المعصراني نائب حمص يتلوه عليكم.

السيد سليمان المعصراني- نشرت وزارة الداخلية في الصحف بلاغًا عن حادث فظيع وقع في 16 نيسان الجاري في الحسكة لوكيل محافظ الجزيرة من قبل أنصار المتمردين الموقوفين في حوادث الجزيرة الأولى، وبينت الحكومة

(*) المجلس النيابي، الدور التشريعي الثاني، الدورة العادية الثالثة- الجلسة التاسعة المنعقدة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والعشرين من بعد ظهر الأربعاء الواقع فيه 26 صفر سنة 1357هـ-27 نيسان/ أبريل 1938م.

في بلاغها كيفية الاعتداء، وكيف نجا وكيل المحافظ مع عائلته وطفله، وقالت في بلاغها إن الجيش ودوريات الدرك السوري تحفظ الأمن في الحسكة، ونشرت في اليوم الثاني بلاغًا آخر قالت فيه أن المعتدين أوقفوا وأن الهدوء عاد إلى نصابه.

ثم نشرت الصحف بعد ذلك أخبارًا كثيرة عن الحادث وفصلت أمورًا لم يتعرض لها البلاغان، كنهب بيوت المواطنين، ومهاجمة دار الحكومة، ومحاصرة الموظفين مع عائلاتهم فيها، ومنع إيصال الطعام إليهم، وأن الجيش هو الذي يتولى إطعامهم، وتمتع المعتدون والمحرضون بكامل حريتهم، وغير ذلك من الأمور التي تدل على أن الحكومة فقدت هيبتها هناك، أو أنها على الأصح لم تتمكن من استعادة هذه الهيبة بعد حوادث تموز الماضية، وأنها لم تتمكن من اتخاذ أي تدبير لإعادة النظام ولقمع ما قد يحدث في المستقبل ولإنقاذ موظفيها المحاصرين.

لهذا جئت بكلمتي هذه طالبًا من الحكومة جوابًا مفصلًا عن حلقات هذه السلسلة من المؤامرات وعن أعمالها وتدابيرها، وعن موقف الحلفاء من هذه القضية ليكون المجلس على بينة من حقيقة ما يجري وحقيقة نيات من تعاهدنا معهم على السير بهذا العهد بتعاون وإخلاص، وليتمكن نواب الأمة من إبداء رأيهم من الموقف الذي يجب أن تقفه البلاد حكومةً وشعبًا ولغسل الإهانة التي لحقت بكرامة الأمة والحكومة.

نائب حمص: سليمان المعصراني

السيد نوري الفتيح- كنت أتمنى عندما تقدم الأخوان البارودي والمعصراني بسؤاليهما أن تكون الحكومة حاضرة، فتدلي أمام المجلس الكريم ببيان وافٍ عن الحوادث التي وقعت في الجزيرة يوم 16 نيسان، ولذلك لم أتقدم بتقرير ولا بسؤال انتظارًا لبيان الحكومة، أما وهي الآن غائبة عن المجلس، ونظرًا لأهمية القضية فإني أكتفي بكلمة موجزة، وعندما تجيء الحكومة، وتجيب عن السؤالين، أتقدم بسؤال أيضًا إذا لزم الأمر.

أيها الأخوان: عندما عقدت المعاهدة في 9 أيلول 1936 كانت منطقة الجزيرة من جملة الأراضي السورية وليس لها أية ميزة أو رجحان على المناطق

الأخرى ولا حق لها بمخالفة القوانين أو الشرائع المرعية، وقد ذهبت إلى تلك الأرجاء بعد عقد المعاهدة واجتمعت برجالاتها في 18 و19 و20 أيلول 1936 في الحسكة والقامشلي وعامودا والدرباسية ورأس العين فوجدتهم مسرورين ومرتاحين للمعاهدة ومستبشرين بها خيرًا، حتى إنهم تبرعوا في تلك الأيام الثلاثة بمبالغ كبيرة إعانة لفلسطين، فما هذا الانقلاب الذي وقع هناك؟ ولم هذه الحوادث التي تمثل على مسرحها بعد أن كانت الحالة هادئة والأمن مستتبًا من أقصى الجزيرة إلى أقصاها حتى أواخر حزيران 1937. وقع حادث الحسكة الأول الذي قتل فيه أربعة من رجال الدرك السوري، وأصيب ثلاثة من رجال الشرطة بجراح مختلفة في السادس من شهر تموز 1937 فماذا فعلت الحكومة؟ هل قامت بإجراء تحقيق وقبضت على الفاعلين الذين قتلوا رجال الدرك الموكول إليهم أمر المحافظة على النظام والأمن؟ إنها لم تقم بأي عمل فردي بل تركت الأمر حتى نهاية شهر تموز إذ أرسلت لجنة مختلطة كان من أعضائها أحد النواب الكرام وهو الأستاذ إدمون الرباط، وفي اليوم التالي لوصول اللجنة إلى الحسكة وقعت حادثة عامودا وذلك في أوائل شهر آب 1937 أي بعد الحادث الأول بشهر، فلو اتخذت الحكومة التدبيرات الكافية حال وقوع الحادث الأول وقبضت على الفاعلين، وزجتهم في السجن، وعاملتهم بما يجب أن يعاملوا به، لما وقع حادث عامودا، أما اللجنة فقد درست الحالة، ووضعت تقريرها. ولكننا لم نعلم ماذا كان مصير ذاك التقرير، ولم يعرف هذا المجلس شيئًا عنه، وكل ما فعلته الحكومة أنها استدعت المحافظ الأمير بهجت الشهابي بداعي أنه قصّر في القيام بمهمته، وأنا أقول أن المحافظ لم يقصّر بتاتًا، ولم يفعل شيئًا مخالفًا للقانون والنظام، ولو فرضنا أنه اقترف كما يقال مخالفة ما، فهل يجوز أن يتمرد المتمردون، وأن يقاوموا رجال الأمن، ويهاجموا دار الحكومة بالسلاح كما رأينا ولا يعاقب أحد منهم؟ ثم لما حدث حادث عامودا، ذهبت إلى هناك فصائل من الجيش والشرطة والدرك وقبض على جماعات وحكم عليهم بأحكام مختلفة بين نفي وسجن وإعدام، فلماذا يعاقب المتمردون في حادث عامودا ولا يعاقب الذين قاموا بالحوادث الأخرى وتسببوا لقتل رجال الدرك، أليسوا جميعًا سوريين؟ أليست المنطقة كلها سورية؟ لا أريد أن أقول أكثر من ذلك لأنني أعلم شيئًا من نتائج التحقيق في الحادثتين، ولكنني أقول إن الحكومة لو قامت من نفسها بالتحقيق

في حادثة الحسكة الأولى، وعاملت المتمردين بما يجب أن يعاملوا به، لاعتبر الآخرون، ولما توالت الحوادث. أما وإنها لم تفعل، فقد حدث حادث عامودا وكان من نتائجه ما كان، وجلّ ما فعلته الحكومة إذ ذاك هو أنها كما قلت آنفًا سحبت المحافظ بداعي التقصير وهو لم يقصّر أبدًا، واستبدلت قائد الدرك السيد عبد الغني القضماني بالقائد إبراهيم قصاب حسن، وقبل مباشرته بالعمل استبدلته بالقائد هرانت، وعهدت إلى السيد توفيق شامية محافظ لواء الفرات وأحد الوزراء السابقين بوكالة الجزيرة بدلًا من الأمير بهجت الشهابي. واكتفت الحكومة بهذه التدبيرات وسكتت عمن قتل من أبنائها في سبيل الواجب، كما أنها لم تنشر شيئًا من التقرير الذي تقدمت به اللجنة الرسمية المؤلفة من افرنسيين وسوريين وكان من جملة أعضائها نائب حلب الأخ إدمون الرباط.

ظننا آنئذ أن كل شيء قد انتهى وأن الوزير السوري السابق القائم بوكالة محافظة الجزيرة مع قائد الدرك السيد هرانت يمكنهما إرجاع المياه إلى مجاريها وإقرار الحالة هناك، وعلى ذلك فتكون القضية انتهت بتبديل محافظ بمحافظ،وقائد بقائد، مع أن الحقيقة ليست كذلك إذ لم ينقض على هذا التدبير الموقت سوى بضعة أشهر حتى قامت تلك الفئة المتمردة واختطفت المحافظ السيد توفيق شامية الذي بقي سجينًا لديها بضعة أيام، تأملوا في هذا الحادث، إن المحافظ يخطف مع خادمته وطاهيته وسائق سيارته في مكان يبعد 16 كيلومترًا عن الحسكة مركز المحافظة، ثم يحمل الجميع في سيارة أخرى أعدّت خصيصًا لذلك، وتمر بهم السيارة على جسر الحسكة بطريقها إلى دار بحدي قريو، ثم يحملون ليلًا ويطاف بهم على بعض القرى المجاورة حيث يقضون يومين كاملين في هذا الطواف ويعودون بهم بعدئذ إلى دار بحدي قريو في الحسكة. ولقد قامت الحكومة بالاشتراك مع السلطة الافرنسية بالتحري على المخطوفين فانتهى التحقيق إلى العثور عليهم في دار بحدي قريو، فجاء أحد الضباط الافرنسيين وهو القومندان بونو وتسلم المخطوفين وأركبهم في سيارته وعاد بهم إلى دير الزور، فماذا فعلت الحكومة إزاء هذا الحادث الخطير؟ إنها اتفقت مع السلطة الافرنسية على إبعاد الخاطفين الثلاثة إلى تدمر، وكانوا مدة وجودهم فيها كأنهم في نزهة مع أن في القضية جنايات لا جناية واحدة وهي تتضمن «أولًا» قطع طريق «ثانيًا» خطف محافظ يمثل الحكومة المنبثقة عن هذا

المجلس «ثالثًا» سجنه مع خادمته وطاهيته وسائق سيارته وتشهيره في القرى، أفليس من العار أن يبقى مَن أسر المحافظ وشهره وسجنه بداره طليقًا حرًا لا يُسأل عن شيء، ولا يحاكم لدى القضاء، بل يُكتفى بجلب الياس مقسي مرشو رفيقيه من تدمر إلى سجن دمشق، حيث تؤخذ إفادتهم وإفادة المحافظ السيد توفيق شامية من قبل المستنطق، ثم يقال أنه سيعفى عنهم!.

إخواني! في أواخر شهر أيار 1912 وقف نائب قيصري [قيصرية] علي غالب بك في المجلس النيابي العثماني يتكلم في صدد حادث خطير، وشاء بعض زملائه أن يحولوا بينهم وبيّن غايته من الكلام، فأجابهم بقوله إنه عالم بأن قولي سوف لا يلقى أذنًا صغواء ولكنني أريد أن أتكلم لتُدوّن أقوالي في «تقويم الوقائع» أي في الجريدة الرسمية للمجلس، وتبقى ذكرى للتاريخ وللأجيال المقبلة، ولتسمع الأمة العثمانية ما قاله نائبها، ولتعلم مدينة «قيصري» أن نائبها قام بواجبه، وأنا أيضًا أتمثل بما قاله النائب العثماني، فأتكلم في قضية الجزيرة لتُسجّل أقوالي في جريدة هذا المجلس، وتسمع الأمة السورية ما أصرّح به من هذا المنبر. ويعلم أبناء الفرات أنني أديت واجبي برغم علمي بأنني سوف لا أرى نتيجة عملية لكل ما أقول. ولكن هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من الوطن، وستظل جزءًا منه مادام في الأمة رجال أمثالكم وأمثال أبناء الجزيرة مدافعين عن حرمة الوطن وكرامته وحريته واستقلاله (تصفيق).

أيها الإخوان! عندما عزمت الحكومة على استبدال السيد توفيق شامية بغيره اختارت الشاب المهذب والأديب الإداري السيد حيدر مردم بك ليكون محافظًا للجزيرة، فسافر إليها بالطائرة مع المندوب الكونت استروروغ، واعتقدت الحكومة آنئذ أنها اختارت خير كفء لهذه المهمة، وزودته بصلاحيات واسعة ليقوم بواجبه على الوجه الأكمل، وبعد أن باشر عمله عاد إلى دمشق، فاجتمعت إليه ونصحته بأن لا يعود إلى الجزيرة، لأن الحالة فيها لم تتغير عن ذي قبل، وأنها لا تدعو للارتياح، ولكنني رأيته مندفعًا بحماسة ورغبة أكيدة في خدمة تلك المنطقة، وإقامة البرهان على حسن إدارته، وما يؤدي إليه حسن الإدارة من نتائج طيبة، ثم اجتمعت إلى والده الكريم وأدليت إليه بالنصيحة نفسها. وطلبت إلى الأخ السيد حكمت الحراكي بأن يحول دون عودة السيد مردم بك إلى الجزيرة خشية عليه، لأنني كنت على علم تام بأن

الحالة لم تتبدل منذ أن وقع الحادث الأول في الحسكة في 6 تموز 1937، فالمسألة ليست مسألة استبدال محافظ بسواه بل هي قضية أشخاص مدفوعين بتأثر خفي للعصيان والتمرد، وقد ظن السيد حيدر مردم بك أنه بتهذيبه وتربيته وأخلاقه وأسلوبه الناعم يتمكن من امتلاك القلوب وتسكين الفتنة، ولم يلقِ إلى نصحي له بأن لا يحمل معه عائلته وطفله الصغير الوحيد إلى الحسكة بالًا، فكان أن حدث له في يوم 16 نيسان 1938 ما حدث مما يعرف الجميع تفاصيله، وبهذه المناسبة أريد أن أقص على حضراتكم حادثًا وقع إبان تسنم حيدر مردم بك منصب محافظة الجزيرة هو: أن التاجر السيد شريف بن محيمد المشرف من أشراف دير الزور يملك في الجزيرة منذ عهد الحكومة العثمانية قرية تعرف باسم «حمدي» وقرية أخرى تملّكها في هذا العهد الحاضر، وله في الحسكة دار لسكناه وحانوت لتعاطي تجارته، وقد نزح هذا الرجل عن الحسكة مع عائلته إلى دير الزور بعد حادث 6 تموز 1937، وظل مقيمًا فيها إلى أن جاء السيد حيدر مردم بك إلى الحسكة، وأدلى بتصريحات مطمئنة عن الحالة مما دعا هذا التاجر للتصميم على العودة إلى الحسكة. وقبل أن يغادر الدير قابلني وطلب مني توصية للمحافظ فنصحته بعدم الذهاب، ولكنه أصر على رأيه بحجة هدوء الحال، وتصريح المحافظ بذلك، فلم أجد بدًا من إسعاف طلبه فكتبت إلى المحافظ كتابًا بتاريخ 14 آذار 1938 رجوته فيه أن يشمل هذا الرجل بعنايته، فهو لا يطلب وظيفة، وإنما يرجو أمنًا على ماله ونفسه. جئت بعد ذلك إلى دمشق وفي 17 آذار سافر الرجل إلى الحسكة فاسمعوا ما جرى له: عند وصوله إلى الحسكة أوعز أحد أعضاء لجنة المتمردين بحدي قريو إلى رجاله بوجوب أخذ السيارة بركابها إلى المرآب الخاص بهم، وهناك أبلغوا الرجل وجوب عودته فورًا إلى دير الزور، بداعي أنهم لا يقبلون أن يقيم ديري في الحسكة!، ذهب الرجل إلى المحافظ شاكيًا أمره، فلم ير من شكواه إلى المحافظ ما يكف الأذى عنه، ثم ذهب إلى ضابط المصالح الخاصة فبثّه شكواه فقال له الضابط: «إن الحالة الحاضرة لا تسمح ببقائه في الحسكة لأن بقاءه فيها خطر على الأمن!» أسقط في يد الرجل ولم يجد بدًا من العودة إلى الدير، فقصد إلى المرآب لأخذ حقيبته، فلم يقف لها على أثر، فاضطر لمراجعة المحافظ للحصول عليها، فأشار عليه بلزوم مراجعة حاكم الصلح!، وعاد إلى دير الزور خائب الأمل كاسف البال. وصلت إليّ هذه المعلومات في كتاب خاص بينما كان

السيد حيدر مردم بك في دمشق، فتذرعت بهذا الكتاب لتأييد عقيدتي في سوء الحالة في الجزيرة، وأعدت عليه النصح بعدم العودة إليها. وقلت له إن الحالة مادامت سيئة إلى هذا الحد فلماذا أدليت بتصريحاتك المعلومة التي تقول فيها أن الهدوء مخيم على الجزيرة؟.

إخواني! تأملوا فيما حدث للمحافظ الجديد بتاريخ 16 نيسان 1937. لقد عاد إلى الحسكة تصحبه زوجته وطفله. وقبل وصوله إليها بنحو 500 متر اعترضته جماعة مؤلفة من نحو 400-500 شخص، وحالوا دون متابعته السير نحو الحسكة بوضع حجارة لسد الطريق العام، ثم أخذوا يرشقون السيارة التي تقله وزوجته وطفله بالحجارة، فتحطمت السيارة، وأصيب هو وزوجته وطفله بجراح ورضوض، أما المتمردون فكانوا يصيحون بملء أصواتهم: «أين مرشو؟ ارجع من حيث أتيت ولا تعد إلا معه!»، ثم اقتربوا من السيارة، وحاولوا خطف ولده وقرينته ولكنهم لم يفلحوا أمام الجرأة التي أبداها المحافظ من ناحية ولوصول السيارة التي تقلّ رجال الدرك إلى مكان الحادث، حيث تمكنوا من تخليص المحافظ وزوجه وولده والعودة بهم إلى مأمن من الناحية الأخرى.

يقولون إن الهدوء قد عاد إلى الجزيرة، وأنا أتساءل: أي هدوء يعنون؟ هل أطلقت رصاصة واحدة من أحد الأهالي على الآخرين؟ هل قطع طريق أو سلب مسافرون أو نهبت أموال؟ كلا! إنه لم يحدث شيء من ذلك، وجل ما في الأمر أن هناك أشخاصًا مدفوعين بأيد خفية للتمرد، ومقاومة الحكومة السورية، ولا هدف لهم غير ذلك. ولكن ماذا يريد هؤلاء المتمردون؟ إذا كانت لهم مطالب فليتقدموا بها كما يفعل كل صاحب طلب في سائر بلدان العالم، ولكل شخص الحرية بالمطالبة بحقوقه في نطاق القانون. أما أن تقوم جماعة مسلحة وتحاول فرض إرادتها على الحكومة، فهذا ما لا يقبل به أبدًا، وإذا كانت هذه الأقلية تريد أن تسمع صوتها ضد الأكثرية فلماذا لا يسمع صوت أبناء طرابلس الشام، وهم الأكثرية الساحقة؟ وإذا كان العصاة يقولون إنهم يريدون إطلاق سراح الياس مرشو ورفيقيه فلماذا لا يوفدون وفدًا يقابل رئيس الجمهورية السورية ويطلب إليه إصدار عفو خاص عنهم؟ أنا لا أقول بجواز هذا العفو، ولكن هذا هو الطريق الذي يجب أن يسلكوه للوصول إلى غايتهم.

عندما وقّعت المعاهدة، ألم تكن الجزيرة قطعة من سوريا؟ ولقد كانت

وستبقى إلى الأبد جزءًا لا يتجزأ من البلاد السورية، لأن سكانها سوريون من مسلمهم إلى مسيحيهم إلى كرديّهم، وكلهم أبناء وطن واحد لا يرضون عنه بديلًا. أما إذا قامت فئة ضئيلة بتأثير المطران حبيّ أو سواه تتمرد على الحكومة وتحاول أن تفرض إرادتها عليها فهذا ما لا نقبله أبدًا.

لقد تضمنت الخطابات العديدة التي تليت على هذا المنبر من قبل إخواننا النواب المسيحيين أنهم لا يقبلون أن يوصموا بوصمة «أقلية» لأنهم مواطنونا وشركاؤنا وأن الحكومة السورية منهم ولهم، لذلك أرجو من المجلس الكريم أن لا يستعجل في الأمر، وأن يفكر طويلًا في هذه القضية الدقيقة التي هي روح هذا العهد الجديد، فإذا كنا نقف أمام حوادث الجزيرة مكتوفي الأيدي كما وقفنا أمام قضية الإسكندرونة فإننا لا نعلم ما الذي يجيء به الغد!

إخواني: وقع يوم 11 نيسان 1938 حادث بسيط في دير الزور بين إخوان تربطهم صلة القرابة والنسب وهم من أصحاب المكانة والجاه، فأمر المحافظ السيد توفيق شامية بسجن الأشراف والأعيان باعتبارهم مسؤولين عن هذا الحادث، كما أمر بسجن الشباب الذين اشتركوا فيه، فلم يتأثر الديريون لما حدث، بل قلنا بلسانهم لوزير الداخلية «يجب أن تستعمل الشدة وتتخذ جميع التدبيرات التي تراها ناجعة لصيانة الأمن والنظام». وقد قامت الحكومة بواجبها من حيث الإدارة والقضاء. فحادث بسيط عائلي في الفرات أدى إلى سجن أشرافها والحكم على شبابها بأحكام مختلفة صونًا لكرامة القانون، أما في الجزيرة فيُعتدى على الحكومة، ويُقتل دركها، وتُجرح شرطتها، ويُعزل محافظها الأول، ويُخطف الثاني، ويُعتدى على الثالث، وتُنهب دار المحافظ وأموال الحكومة، ويُحاصر الموظفون، والحكومة تقف مكتوفة اليد لا تقبض على أحد، ولا تعاقب أحدًا، وهذا الحادث يمر عليه 12 يومًا ولم نسمع للحكومة صوتًا إلا ما قرأناه في بلاغها المؤرخ في 17 نيسان 1939.

أنا على يقين تام من أن الحكومة قامت بما يجب عليها، ففاوضت السلطة الافرنسية، واتخذت التدابير الواجبة ولكن كل ذلك لن يؤدي إلى النتيجة المطلوبة. إذ ليس لديها في الوقت الحاضر جيش تسيّره لقمع الفتنة، ولكن يجب أن تصر على السلطة الافرنسية المكلفة بحفظ الأمن أن تقمع هذه الفتنة، وتنتهي بها إلى النتيجة الحاسمة. وها أنا أكرر أمام هذا المجلس بأنني أستنكر

كل الاستنكار تحكم الأقلية المتمردة بكرامتنا، وأرجو من الحكومة أن تحافظ على كرامتها وعلى هيبتها وتضع حدًا حاسمًا لهذه المهازل لأن هذه الجزيرة جزيرة ابن عمر، جزيرة العرب وهي ملك لآبائنا وأجدادنا، فلن نتنازل عنها لأحد، وسنفديها بأرواحنا وأموالنا، والسلام عليكم (تصفيق).

السيد فخري البارودي- أظن أن الأخ محمد نوري الفتيح تكلم ما فيه الكفاية. وعشر كلمات أفضل من خمسمائة، نحن لسنا أقوياء كفرنسا، ولا نملك جيشًا ولكننا إذا ترك لنا الأمر نعرف كيف تسكن الحالة في الجزيرة بعدد قليل من الشرطة والدرك، أما إذا أبت علينا فرنسا ذلك فنحن مستعدون أيضًا لترك المجلس والوزارة والسلام عليكم (تصفيق).

السيد محمد عز الدين الحلبي- إخواني الكرام! في الجلسة السابقة، كانت سئلت الحكومة المحترمة عن مصير المعاهدة، والأسباب الحقيقية التي أوجبت تأجيل عرضها على البرلمان الفرنسي وإبرامها، بعد أن أبرمها مجلسكم الموقر منذ سنة تقريبًا، وكذلك كانت سئلت عن قضية القرى المنسلخة أخيرًا من أراضي سورية في منطقة اللاذقية وألحقت بلبنان، وكانت الوزارة الجليلة وعدت بأنها في أول جلسة قادمة تعطي إلى مجلسكم الموقر الإيضاحات اللازمة على هذه النقاط الهامة، وبينما كنا ننتظر الجلسة لنسمع بيان الحكومة بهذا الصدد ليطلع عليه الشعب الكريم، ويطمئن على مصيره، إذ فوجئنا بالأخبار المؤسفة المنبئة بوقوع حادث مؤلم لمحافظ الجزيرة الدكتور حيدر مردم بك، والاعتداء عليه من قبل فئة متمردة على القانون، وعلى الحكومة الوطنية، من أهالي الحسكة، الأمر الذي اضطرب له الشعب العربي في كافة أنحاء سورية، حتى وفي سائر الأقطار العربية الشقيقة.

الحادث غريب ومؤسف جدًا أيها السادة، لا من حيث الاعتداء ونوعه وشكله فحسب بل لأنه يذكّرنا بأعمال ماضية، ولأنه كشف الستار عن نيات غير طيبة، وفضح سر المؤامرات التي تحاك ضد هذا العهد الوطني، وضد الأمة العربية، للنيل من كرامتها، واغتصاب حقوقها المشروعة في تلك المنطقة العربية وخلافها، ونبّهت أفكارنا، وعرّفتنا الشيء الكثير عن الأسباب التي يقصد بها التأثير على الحكومة السورية، وعلى الوزارة الافرنسية، للحيلولة دون عرض المعاهدة على البرلمان الافرنسي لإبرامها، كما تبيّن من التسويف

والمطل من وقت إلى آخر.

لو كان حادث الحسكة مع المحافظ الدكتور مردم بك هو أول حادث وقع تجاه المحافظين الموفدين إلى الجزيرة، لقلنا ربما كان هناك سوء إدارة من بعض الموظفين، فتعمل الحكومة على إزالتها، سواء أكان ذلك بتأديب المعتدين، أم بتأديب الموظف، أو نقله إلى مكان آخر، حسبما تقتضيه المصلحة؛ ولكن السيد مردم بك كان المحافظ الثالث من المحافظين المعتدى عليهم. فالاعتداء وقع أثناء عودته من دمشق مع عياله آمنًا مطمئنًا، لأنه أتى إلى العاصمة ليطلع الحكومة على وجهة نظره في الإصلاحات الممكن إجراؤها في تلك المنطقة العربية، فوقع الحادث قبل أن يصل إلى مقر عمله في الحسكة، وهذا مما ثبت لنا أن القضية لم تكن عادية ولا شخصية يصح السكوت عليها والمرور بها بلا بحث ولا تدقيق، بل إنها حادثة ذات مغزى عميق، يجعلنا نعتقد بأنها مدبرة ضد العهد الوطني، وضد التحالف الافرنسي السوري، وضد المعاهدة التي تحددت بموجبها الصلاحيات والواجبات بين الحكومتين الصديقتين، والتي هي وليدة جهود كبيرة، وتفكير عميق، ومصالح مشتركة، ووليدة نضال دام سبعة عشر سنة قدمت في سبيله الأمة كثيرًا من الضحايا الغالية، وتحملت لأجله شظف العيش، لكي تنال ما تصبو إليه من وحدة واستقلال وكرامة.

حصلت الحوادث المؤلمة في عهد المحافظ الأول الأمير بهجت الشهابي، وكانت نتيجتها أن نحي المحافظ عن عمله بلا ذنب سوى إرضاء فئة من الأهلين، وأسدل الستار على التحقيقات الجارية بوقتها، وتُرك المعتدون وشأنهم، وقابلت الحكومة الحادث برحابة صدر باعتبار أنها للجميع بلا تفريق بين أبناء الشعب الواحد إذا أخطأ أحدهم يومًا فإنه يعود في اليوم الثاني إلى الصواب. وقد بعثت لهم الحكومة محافظًا ثانيًا هو السيد توفيق شامية المعروف بدماثة الخلق، وحسن الإدارة. ولكن مع الأسف فإنه رغمًا عن كل ما أبداه من التساهل والعطف على أهل الحسكة، كانت النتيجة أن اختطف من قبل المتمردين، وأبقي مدة في مكان مجهول، حتى جيء به من المكان الذي كان معتقلًا فيه، وغادر المنطقة عائدًا إلى دمشق، فكان الاستياء عظيمًا جدًا بين طبقات الشعب الذي كان يرتقب ما تفعله الحكومة تجاه هذه الدسائس والحركات غير الاعتيادية بفارغ الصبر، وكانت النتيجة أن تمكنت الحكومة

بالاتفاق مع السفير الفرنسي المسؤول عن الأمن مدة الانتقال من القبض على بعض المتهمين وتوقيفهم. ولكن هذا التدبير الموقت لم ينهِ القضية، ولم يمنع تكرر الحوادث في الجزيرة، ولا سيما بعد أن استبدل المحافظ الثاني بمحافظ ثالث، على أمل أن تهدأ الحالة مدة دور الانتقال، فتُبرم المعاهدة من البرلمان الافرنسي بهدوء وسكينة. ولكن برغم هذا كله ظهر أن الغاية التي يسعى المتآمرون للوصول إليها هي غير الغاية النبيلة التي تقصدها الحكومة السورية والشعب العربي الأبي، وقد انجلت تلك الغاية وانفضحت المؤامرة بوقوع الحادث الأخير المؤلم والاعتداء على الدكتور مردم بك وعقيلته وطفله وسيارته وعلى رجال الأمن الرسميين بصورة يشمئز منها قلب كل عربي شريف، وتشمئز منها الإنسانية، وقد أسفنا أيضًا لذهاب بضعة أشخاص من الأهالي اشتركوا بالحادث ضحية الإغراء والاعتداء المساقين إليه بدافع التحريض والاستفزاز.

إننا نأسف جدّ الأسف أيها الإخوان لتكرر وقوع مثل هذه الأمور في بدء هذا العهد الإنشائي، ونستنكر تكرر هذه الحوادث المخالفة للمبادئ الوطنية الصحيحة والديمقراطية التي تتمشى عليها الأمة السورية في بناء كيانها السياسي والاقتصادي، والمخلة بأمن البلاد وسلامة الدولة.

إننا نرجو من الحكومة المحترمة التي لا شك بأنها حريصة كل الحرص على وحدة البلاد وسلامتها وصيانة حقوقها الاستقلالية أن نطلع المجلس النيابي الموقر.

أولًا: على الإجراءات الفعالة التي اتخذت تجاه حوادث الجزيرة المتكررة تجاه الاعتداء الأخير على المحافظ الدكتور مردم بك، وعن التدابير التي اتخذت لصيانة الموظفين الذين لم يزالوا بدار الحكومة غير أحرار في حركاتهم وسكناتهم.

ثانيًا: ما هي الأسباب الحقيقية الداعية لتكرر تلك الحوادث؟ وفيما إذا كان هناك سوء إدارة من المحافظين والموظفين الإداريين يمس بالأهالي في الحسكة وما جاورها أم لا؟.

ثالثًا: ما هي الأسباب التي تتذرع بها الفئة المتمردة بين حين وآخر لتبرر

عملها هذا؟ وهل وجدت الحكومة المحترمة في مطالب أهل الحسكة ما يستحق الدرس والاعتناء من المطالب العادلة العائدة لخير الأهالي ومصلحة البلد؟ أم تبين لها خلاف ذلك من المطالب المختلفة والمرتبة لأغراض سيئة تضر بمصلحة الأمة ووحدة البلاد؟

رابعًا: تتناقل الألسنة ويتحدث الكثيرون من أبناء الشعب بأن لقضية البترول في الجزيرة ومسألة الحدود الشمالية، ولقضية الإسكندرونة وللملاحق التي تكرر البحث عنها في الصحف وبين الناس بأن هناك ملاحق وضمانات جديدة تفسيرًا لبعض نصوص المعاهدة، علاقة بهذه الحوادث أم لا؟ لذلك نرجو من الوزارة الفخيمة أن توضح لنا كل هذه النقاط صراحة تطمينًا للرأي العام، وليكون المجلس النيابي على بينة من مجرى الحوادث الهامة في البلاد.

أما الادعاء بوجود قضية خاصة لحفظ حقوق الأقليات التي تثار من حين إلى آخر في منطقة الجزيرة الصغيرة على حدة، فإنها كلمة حق يراد بها باطل، لأن هذا الادعاء من أهل الحسكة وجوارهم خاصة يبين أنه من الوسائل التي يتذرع بها المغرضون ضد المعاهدة السورية، ولضرر البلاد سياسيًا واقتصاديًا الأمر الذي لا ترضاه الأمة الممثلة بمجلسكم الموقر ولا الحكومة الوطنية المنبثقة من هذا المجلس، لأن حقوق الأقليات «أولًا» مضمونة بالمعاهدة وبالدستور السوري ومحترمة لدى الجميع «ثانيًا» للأقليات رجال كرام وإخوان أعزاء مشتركون بالحكم وبالتمثيل البرلماني وفي كل الأعمال الحكومية والشعبية ولهم مكانتهم المعروفة في البلاد. وهؤلاء لا يتأخرون بالدفاع عن إخوانهم وذويهم كما يدافعون عن أمتهم العربية ووطنهم قبل كل شيء.

إن البلاد العربية حكومة وشعبًا رحبت بالمعاهدة عند توقيعها، لا لأنها كافلة لكل حقوق الأمة، ولا رضاءً عن بعض القيود الماسة بحريتها وسيادتها، ولكنها رحبت بها ورحبنا جميعًا لبلوغ الاستقرار بعد عهد النضال حبًا بإحلال الصفاء مكان الجفاء، والثقة والإخلاص بين سورية العزيزة وبين فرنسا الحرة مكان سوء التفاهم الذي دام سنوات عديدة. وقد اعتمدت الأمة السورية في عقد المعاهدة وسرعة إبرامها وتنفيذها على شرف الحليفة العزيزة، وحسن النية، وصدق العهود. ولا تزال الأمة صابرة وفية تعتمد على هذه الثقة المتبادلة بأن لا يعتري المعاهدة شيء من الخلل في إحدى موادها، ولا الإبهام

والغموض، لأننا بحاجة إلى الاستقرار الحقيقي، والصراحة التامة في أعمالنا، وللإخلاص في تحالفنا وإدارة شؤوننا، ولأن الأمة أصبحت لا ترضى بأن تُمس كرامتها، وتُهان حرمتها، ويُعتدى على موظفيها الأبرياء بعقر دارها، وتبقى مكتوفة الأيدي لأجل المعاهدة التي يراد بها أن تكون ألعوبة بيد خصومها السياسيين، تتجاذبها الأهواء، والأمة لم تزل صابرة، ثابتة ولله الحمد، وموفورة الكرامة، عزيزة الجانب، صغيرها وكبيرها، شبابها وشيّابها، وحريّة بأن تمارس حقها المشروع في الحياة الاستقلالية والسيادة القومية، وأن تنال حريتها التامة وتتبوأ مركزها اللائق بها بين الأمم الحية المستقلة.

وقبل أن أختم كلامي أيها الإخوان أناشد أبناء الوطن الأعزاء من كل الطبقات وفي كل الجهات أن يعملوا على تقوية روح الاتحاد والتضامن بين أفراد الشعب، وأن نتعاضد جميعًا على نبذ الأنانية والأحقاد كما جاء في الآية الكريمة «ولا تفرقوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

ونرجو من الحكومة المحترمة أيضًا أن يكون موقفها كما نعهد برجالها الكرام، أكثر حزمًا وصراحة تجاه قضية البلاد الإدارية والسياسية العامة، إذ إنها تستمد قوتها هذه من الروح القومية الصادقة، ومن الشعب الكريم الممثل بمجلسكم الموقر، فنتمكن عندها من اجتياز هذا الدور العصيب ومرحلة الانتقال الشاقة والوصول إلى الهدف الأسمى الذي ننشده جميعًا بحول الله وقوته (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم، والعاقبة للمتقين) والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد ادمون الرباط– إخواني! ماذا أقول في موقف عصيب كهذا الموقف الذي نقفه الآن والألم يحزّ نفوسنا جميعًا. في موقف تكشفه المشاكل من كل جهة وتحدق به المخاطر والصعوبات من كل صوب من الخارج ومن الداخل. وهو يتطلب حزمًا، ويتطلب صبرًا وصراحة، ماذا أقول وهل كل ما يعلم يقال في موقف كهذا؟

أيها السادة: لقد مر على البلدان العربية أدوار أصعب من الدور الذي نمر به الآن، ولكن تلك البلدان اجتازت ذلك الدور ونسيت كل شيء. وتمّ لها الاستقلال. ولا بد وأنكم تذكرون المصاعب التي لاقاها القطر العراقي الشقيق كالثورات الكردية وغير الكردية التي قامت هناك والتي انتهت بفضل

الله بسلام، وتمّت للقطر الشقيق سيادته القومية، فالموقف الذي نقفه نحن الآن يتطلب منا كما قلت صبرًا وحزمًا وصراحةً، ويجب أن نعرف كل شيء عن المشاكل التي تعترض طريقنا، ويجب أيضًا أن نشترك مع الحكومة الحاضرة التي تزداد أمامها المشاكل يومًا عن يوم في تحمل المسؤولية التي تثقل كاهلها. إن مشكلة الجزيرة أيها السادة ليست بالمشكلة الهينة. لقد مرت عليها سنة ولم تحل حتى اليوم، وقد أرسلت إلى هناك لجنة تحقيق فقامت بواجبها وقدمت تقريرها، ولكن هذا التقرير لم ينشر لأسباب لا أعلمها، بيد أنني أرى أن المجلس يجب أن يحاط علمًا بكل شيء، ويجب أيضًا أن يعلم ما يجري هناك وماذا يريد ذلك القوم المتمرد على الوحدة السورية. يجب أن تحل هذه المشكلة بالاشتراك مع الحكومة وبالاتفاق مع الحليفة فرنسا. إن البلاد السورية أيها السادة وحدة لا تتجزأ ولكنها لسوء الحظ تضم بعض العناصر التي لا تفهم معنى لوحدة العرب، هذه العناصر أيها السادة -وأقول بملء الصراحة- لا يمكننا أن نطلب إليها أن تكون عربية في يوم واحد بل يجب أن نفهمها تدريجيًا أن مصلحتها تقوم على انضمامها إلينا، وعلى عيشها معنا في هذه البلاد على أتمّ صفاء وولاء. أنا أرى أيها السادة أن هذه القضية لا يجوز تركها على عاتق الحكومة وحدها، لذلك أقترح عليكم تشكيل لجنة برلمانية تذهب إلى هناك، وتدرس الحالة، ثم تضع تقريرًا مفصّلًا بما تجده وبما تقترحه من الحلول التي تراها موافقة، وتقدمه إلى الحكومة وإلى الحليفة فرنسا، فإذا لم تُقبل هذه الحلول تعلم الأمة عندئذ ماذا يجب أن يكون موقفها تجاه هذه الفئة المتمردة. كما أن كلًا منا يعرف موقفه ومسؤوليته تجاه المعاهدة وتجاه الحليفة فرنسا. ولا بد لي من كلمة أتوجه بها إلى الرأي عام محذرًا إياه من التباس مؤلم يرد في بعض الصحف عن هذه الأقلية المتمردة التي يعتبرونها جزءًا من الأقليات أو من الطوائف المسيحية التي تعيش في هذه البلاد بسلام وأمان. النصارى أيها الإخوان عرب كما تعلمون وقد عاشوا في هذه البلاد مع الأكثرية المسلمة بأمن وسكينة وسلام منذ عهد بعيد، وهم أبناء هذه البلاد كالأكثرية. لهم ما لها، وعليهم ما عليها، وهم يأبون أن يعتبروا من هذه الأقلية الضالة التي تريد أن تتمرد على السيادة القومية والوحدة السورية. وعندما تذكرون أن في الجزيرة فئة ضئيلة تتمرد على السيادة السورية يجب أن تذكروا أيضًا أن في جزء آخر من الوطن المفجوع، في لواء الإسكندرون تقوم العروبة على عاتق الأقلية

أيضاً. فهناك أمام التيار التركي يقوم العرب المسيحيون بالدفاع عن هذا الوطن المقدس. (تصفيق)

الموقف دقيق جدًا أيها السادة ونحن في هذا الأسبوع نخاطر بأعز ما لدينا وهو استقلالنا. وكلكم تعلمون أن الأخطار التي تحدق بنا هي أخطار خارجية وأخطار داخلية، انظروا إلى خريطة سورية واذكروا كلمة قالها نابليون وهي: إن سياسة البلاد في جغرافيتها، وعند ذلك ترون أن الأخطار محدقة بنا من كل ناحية تهدد كياننا السوري العربي بالانهيار، فيجب أن نعتصم بالصبر، ويجب أن نتمسك بالحزم وأن نصارح حليفتنا فرنسا بكل شيء، كما أنه يجب أن نعلم كل ما يجري في سورية وفي غير سورية أيضاً.

إن الموقف دقيق جدًا، ونحن على مفترق طرق عديدة منا ما ينتهي إلى الدمار، ومنها ما ينتهي إلى الاستقلال والسيادة، فعلينا إذًا أن نعلم أي طريق نسلك لكي نصل بهذه البلاد إلى المستوى المأمول من الرقي والاستقلال التام، وهو ما نتطلبه من صميم الفؤاد، وما سفك شهداؤنا دماءهم من أجله، ومن أجله أيضًا قمنا بجميع حركاتنا القومية. (تصفيق)

الطبيب توفيق الشيشكلي- أيها السادة: لقد أفاض الإخوان، وأجادوا في بحث المحنة الجديدة التي يراد إيقاعها في الجزيرة، لذلك لا أجد بي حاجة للرجوع إلى التفصيل، إنما لي كلمة لا بد من قولها، نحن يوم عاقدنا فرنسا الحرة عاقدنا شعبًا كريمًا سبقت له أمجاد تاريخية كان من جملتها تحرير أميركة، وإذا أردنا أن نشك في نيات الحليفة فرنسا فأنا أعتقد أننا نسيء إلى تاريخها وإلى أمجادها، وهي لها من مجدها ومن تاريخها ومن صفحاتها الخالدة ما يصونها عن أن توجه إليها بعض التهم كتأخير تصديق المعاهدة مثلًا أو إيقاع الشر في جزء عزيز علينا وهو الجزيرة. نحن على ثقة تامة بأن الدولة الحليفة فرنسا ستقوم بتعهداتها وستوقف كل متمرد عند حده في هذا الجزء العزيز، وأنا على يقين تام أيضًا أن كل عامل من عمالها في هذه الديار إذا أساء إلينا فإنما يسيء لنفسه ولأمته قبل أن يسيء إلينا نحن، وقد سبق لي أن قلت في خطاب ألقيته منذ مدة قريبة أننا لسنا مسؤولين عن كل ما يجري في تلك الأصقاع، لأننا عزّل من السلاح، ولا جيش لدينا، ولأن القوة وحدها هي التي تستطيع أن تعمل عملها. أنا لا أطالب جيش فرنسا ولا فرنسا الحليفة بأن تسفك دماء عزيزة علينا

في ذلك القطر، بل أكتفي بأن أستحلفها بمجدها وبتاريخها وبشرفها أن تقول لهؤلاء المتمردين «قفوا عند حدّكم»، وفي قولها هذا كفاية على ما أعتقد لإزالة كل ما هو موجود هناك.

أما الجهة الثانية التي أريد أن أتكلم عنها فهي الإساءة العظيمة التي تراها في بعض صحف الجار العزيز لبنان. كلكم يعلم أيها السادة أننا في أثناء الحرب الكونية كنا تحت كابوس واحد، وكان سيف الظلم مصلتًا فوق رؤوسنا والتجويع والقتل والتهجير نحتمله جميعنا، لا فرق بين سوري ولبناني، ولا بين مسلم ومسيحي، وقد خرجنا من تلك الكارثة في العام الثامن عشر بعد التسعمائة وألف، وكلنا بنعمة الله إخوان، فماذا جرى حتى خلقت هذه الحوادث، وبرزت هذه الاختلافات التي لا محل لها ولا موجب؟ ألا فليثق إخواني اللبنانيون المخلصون والشعب اللبناني بأسره بأنني لا أوجه اللوم إلى الشعب اللبناني كله، فأنا أعتقد بأن كثرته الساحقة مخلصة، وأنها وطنية تحب الاستقلال، وتتعشقه كما نحبه نحن ونتعشقه، ولكن كلمتي هذه أريد أن أوجهها إلى تلك الصحف المأجورة، إلى أولئك القوم الذين لا يعيشون إلا من الاصطياد بالماء العكر، ليذكروا نعمة الله عليهم وليذكروا أننا في سنة 1920 يوم محنتنا، إذ أضعنا تاجًا وعرشًا واستقلالاً، توسعوا على حسابنا وأصبح لبنانهم الصغير لبنانًا كبيراً، وجاءت ثورة عام 1925 فنالوا دستورهم، وفتحوا مجلسهم النيابي على حسابنا، وعلى حساب عشرات الألوف من أبنائنا الذين سفكت دماؤهم في هذه السبيل، وفي عام 1936 عندما صبت المحن على البلاد، وقمنا بإضرابنا المعلوم نال لبنان استقلاله ونال معاهدته، وهو ساكن ساكت، ورجلاه في ماء بارد دون أن يجاهد، ودون أن يبذل دمًا ذكيًا كما بذلنا، ليذكروا هذه النعم كلها وليعلموا أنهم يستثمرون دائمًا النقمة والبلاء والمصيبة والمحنة التي تنزل على رأس سورية، وبعد ذلك كله أستغرب أن توجد في لبنان صحافة مأجورة تعمل على مهاجمتنا وعلى قلب الحقائق وعلى إلباسها ثوبًا غير الثوب الذي يجب أن تلبسه، أتراهم يريدون مكافأتنا ومقابلتنا بالمثل يوم ذهب رئيس وزارتنا ووزير داخليتنا وخارجيتنا لإخماد نار الفتنة في طرابلس الشام عام 1936، أهذا الذي كان ينتظر من إخواننا اللبنانيين؟ نحن نسعى إلى خيرهم وهم يسعون إلى شرنا «أريد حياته ويريد قتلي!» فماذا يجب أن نعمل تجاه حركاتهم

هذه؟ أنا لا أريد أن نعلن عليهم حربًا شعواء، فهم إخوان أعزاء علينا، وأنا أثق تمام الثقة بأن المستقبل للمخلصين من سوريين ولبنانيين، فليقف المأجورون عند حدهم لأن لبنان لسورية وسورية للبنان، وأن الغوطة ودمشق على استعداد لقبول ابن جونيه وبيروت وصيدا وجميع بلاد لبنان، كما أن بلاد العاصي على استعداد حسن لقبول أبناء طرابلس وعكار وجميع البلاد اللبنانية أيضًا. نحن نريد لهم الخير وبعضهم يريد لنا الشر ويكيل لنا الاختلاق والافتراء وقلب الحقائق، فماذا يريدون؟ وإذا كانوا يظنون بأنهم في مهاجمتهم هذه يخلقون محنة جديدة لنا في حياتنا الجديدة كي يستثمروها أيضًا كما استثمروا المحن السابقة، ألا فليعلموا أننا نحن معشر الشعب السوري قد قررنا الاستقلال ولا يمكن أن نحيد قيد شعرة عن قرارنا هذا، بل إننا ننفذه بكل قوة وبكل وسيلة إن شاء الله، (تصفيق)، ولا يمكنهم بما يقترفونه أن يكونوا سدًا دوننا ودون إرادتنا، وليعلموا جيدًا أنه إذا كان يجوز أن نقسم دمشق إلى قسمين ونشطرها إلى شطرين يجوز أيضًا أن نفصل الجزيرة عن أمها سورية، فهذا مستحيل كما أن ذاك مستحيل. (تصفيق)

السيد رشدي كتخدا- إخواني! ما كنت أريد الكلام بعد أن تقدمني حضرات النواب وبحثوا قضية الجزيرة بحثًا وافيًا، وتطرقوا إلى شتى المواضيع باحثين فيها منذ نشأتها وتكوينها حتى الآن، وإنما هناك بعض النواحي فات إخواني الخطباء الكلام عنها، لذلك رأيت أن أحدّث حضراتكم عنها بشكل موجز علنا نتمكن من اجتياز هذا الدور الذي تقام فيه من حولنا العراقيل، وتحاك الأحابيل من مختلف الجهات ومختلف الهيئات، أريد أيها السادة أن أوجه كلمة عتاب إلى رجال السلطة الفرنسية في هذه البلاد، فقضية الجزيرة لا يمكن أن أعتبرها منفصلة عنهم بصورة من الصور، فأنا أعتبر أحد أمرين إما أن يكونوا هم المسببون لحوادث الجزيرة أم لا. فإذا لم يكن لهم أي ضلع في هذه الحوادث التي تقع بين حين وآخر في تلك البقع الصغيرة المعروفة بهدوئها السابق والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من البلاد السورية. ولا يمكن لسورية في أي ظرف من الظروف، وتحت تأثير أي عامل من العوامل، أن تتخلى عنها أو تتنازل عن حق من حقوقها فيها، فإذا لم يكن ليس لهم أي دخل في هذا الأمر، وبما أنهم هم المسؤولون في فترة الانتقال عن توطيد الأمن في مختلف

المحافظات السورية، فلماذا لا يتقدمون لقمع هذه الفتنة التي تضطرم نارها بين فترة وأخرى، والتي هي اعتداء صريح على كرامة الشعب السوري، وكرامة البلاد، وكرامة الوطن. هم المسؤولون عن الأمن. فلماذا لا يوطدون دعائمه؟ فلو ترك الأمر لنا فإننا نعرف كيف نعاقب الذين يجرأون على تهديد سيادة الأمة، وعلى مسّ كرامتها، أما وهم مسؤولون عن ذلك فإنني أعود وأكرر ما قلته في هذا الصدد، وهو أنهم يجب أن يصونوا الأمن في هذه الفترة الانتقالية، أما إذا كانوا هم المحرضون على هذه الفتنة فإنني أقول لهم بكل صراحة نحن لا نخشى هذه الفتنة ولا أمثالها، فليفعلوا ما يشاؤون، فإننا لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا، ولا نوقّع على أي اتفاق يمس بسيادتنا وبكرامتنا، وينتقص من المعاهدة التي عقدناها معهم بكل شرف وإخلاص. (تصفيق)

نحن لا نخشى تهديدًا، ولا نخشى وعيدًا. وقد تعوّدنا على الكفاح والجهاد في سبيل المثل العليا التي ضحت الأمة في سبيلها ما عز وما هان. أنا لا أقول هذا تهديدًا للحكومة الإفرنسية، لأنني أعلم أن الجيش الإفرنسي جيش قوي، والحكومة الإفرنسية حكومة قوية، والشعب الإفرنسي شعب كبير، وأننا بالنسبة إليهم ضعفاء لا نملك شيئًا من القوة الحقيقية مع الأسف، ولا الوسائل الحربية التي يملكونها، ولكنني أقول ذلك لكي يعلموا أن الشعب العربي الأبي الشعب السوري الكريم الذي اعتاد أن يكافح كل سيطرة غاشمة تريد أن تبسط سلطانها على مقدراته، يعرف دائمًا كيف يدافع عن كرامته في مثل هذه الظروف الحرجة.

إن الأمة العربية أيها السادة في تطور مستمر، وإذا نظرنا إلى ما قبل عشرين سنة نجد أن الأمة العربية كانت في ذلك الحين صفرًا على الشمال، فلم تكن هناك دول ولا سيادة عربية، أما الآن بفضل الجهود الجبارة التي بذلناها في مختلف الأقطار العربية صار لنا حكومات مستقلة في العراق وفي الحجاز، وإن شاء الله سنكون في سورية حكومة مستقلة أيضًا في القريب العاجل تنضم إلى الحلف العربي ويكون لها كيان، فتعرف عند ذاك كيف تنتقم لنفسها، وكيف تدافع عن شرفها، وكيف تسيء لمن يريد بها سوءًا.

في مثل هذا التطور المنتظر للأمة العربية، يجب على الدولة الحليفة التي سعت كثيرًا في سبيل السلم أن تمد يد الإخلاص للسوريين، لأن من يصادق

السوريين يصادق العرب أجمع، ومن يعادي السوريين يعادي العرب أجمع. إننا ننتظر منهم أن يضعوا حدًا لهذه المشاكل التي تقوم بين الفينة والفينة في بعض أنحاء الجزيرة، فنحن نعلم أن هؤلاء الأشخاص الذين يعتدون على حقوقنا ليسوا شيئًا يستحق الذكر، وليس لهم من الأهمية ما يستحق العناية، وقد كان على رجال الحكومة الفرنسية كما عاقبوا رجال عامودا الأكراد وأحالوهم إلى الدواوين العسكرية وجازوهم أشد الجزاء، أن يحاكموا هؤلاء الخونة المارقين أيضًا الذين يسيئون إلى سمعتهم وإلى سمعة الطائفة الكريمة التي ينتمون إليها وبالتالي إلى سمعة الحكومة السورية.

وهناك ناحية أخرى أريد أن أتكلم عنها أيها السادة معتذرًا إلى إخواني النواب الكرام من الطوائف المسيحية، فأنا لا أقصد الإساءة لأي شخص كان، لأنني أبعد الناس عن التعصب الذميم القتال، ولكن هناك حالات يجب على كل فرد من أفراد هذه الأمة، ومن الذين يعيشون تحت سماء هذه البلاد مراعاتها، مع القيام بواجباته تجاه هذه الأمة في المواقف الصعبة الخطيرة.

لقد أرادوا أن يجعلوا لقضية الجزيرة أيها السادة صفة طائفية كما يقال الآن في الأوساط المسيحية في حلب، أقول هذا بصراحة وآتيكم ببرهان على صدق ما أقول. لقد دعي بالأمس وزير العدلية والمعارف إلى حفلة تكريمية أقيمت له في النادي الكاثوليكي في حلب فما كان من بعض شباب إخواننا المسيحيين إلا أن ذهبوا وهددوا رئيس النادي بقولهم له يجب أن تبطل هذه الحفلة، وإلا فنحن على استعداد لأن ندخل ونبطلها مهما كلفنا الأمر، أليس من العار عليك أن تقيم حفلة للحكومة الوطنية التي لاتزال أيدي رجالها الآثمين ملطخة بدماء إخوانك المسيحيين الأبرار؟ فما كان من رئيس النادي الموصوف بالحكمة والعقل إلا أن خابر مدير الشرطة بحلب مستنجدًا به، فأرسل إليه عددًا وافرًا من رجال الشرطة لحفظ الأمن، وللحؤول دون وقوع أي حادث من هذا القبيل. قولوا لي أيها السادة بربكم لو أن هذه الحادثة وقعت كما أرادوا، وكانت في النادي فئة كبيرة من الشباب المسلم والمسيحي، ماذا تكون النتيجة، ألا تكون وبالًا على الشعب السوري الذي ضحى في سبيل كيانه الجديد ما ضحى، وبذل من دمائه ما بذل؟ ألا تكون وصمة في جبين سورية تجعل الأغيار يعتقدون أنها لم تتمكن حتى هذا التاريخ من الوصول إلى المستوى الذي يجب عليها فيه أن

تحترم حقوق الطوائف على السواء؟. بمثل هذه الحالات وبمثل هذه الأعمال يريدون أن يتركوا أثر الطائفية بارزًا في هذه البلاد لكي يتسنى لهم أن يقولوا عن الشعب السوري أنه غير ناضج، وأنه لا يستحق الاستقلال. فأنا أتوجه بنداء خاص إلى عقلاء الطوائف المسيحية وغير المسيحية أن يحولوا دون وقوع مثل هذه الأعمال التي تترك أثرًا سيئًا في تاريخ النهضة السورية الجديدة، وأتوجه أيضًا برجاء حار إلى الأحبار الكرام من مختلف الطوائف المسيحية بأن يحتجوا ويعلنوا استياءهم من سيادة المطران حبيّ الرجل الذي له صفته الدينية وملابسه الكهنوتية يرتديها ويقف في الكنائس خاطبًا في الناس، ومحرضًا إياهم على الثورة ضد الحكومة. إنني أرجوهم رجاء حارًا أن يحتجوا على هذه التصرفات وأن يقولوا إنهم لا رأي لهم في هذه الحالات التي تقوم في الحسكة برأي سيادة المطران حبي. ثم أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى قضية هامة جدًا أراها مقصرة فيها أو متغاضية عنها وهي جريدة «البشير»، هذه الجريدة الإكليريكية التي تصدرها فئة من الآباء اليسوعيين في بيروت، لا تترك فرصة من الفرص إلا وتتقدم بأشهر النقد وبأفظع التهجمات ولا تترك قضية تقع في سورية، إلا وتصبغها بصبغة طائفية لا علاقة لها في صلب الموضوع بصورة قطعية، فعلى الحكومة الوطنية في هذه البلاد أن تمنع هذه الجريدة من دخول المدن السورية، لأنها تعمل على تهديم نهضتنا وتهديم الكيان السوري، وبالتالي على تهديم كل ما يسمى قضية عربية أو فكرة إسلامية. وإنني أرجو من حضرة إخواني السامعين ومن الشعب السوري عامة أن يقاطع هذه الجريدة التي تسيء إلينا، وأن يعلنوا بمقاطعتها غضبهم لكرامة الأمة ولنبرهن على أننا أهل للاستقلال والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد ناظم القدسي- أيها السادة! لقد طال الكلام عن قضية الجزيرة، هذه القضية التي تعرفون صفحاتها، ولكنني لا أعلم أسبابها ولا تكونت عندي قناعة عن الذين كانوا السبب المباشر فيها، وإنما جئت أستوحي المنطق من الحوادث نفسها علّها ترشدني إلى فهم أسباب الثورة ومعنى قيامها هناك. عندما ذهب الوفد للمفاوضة في باريز، وقّعت مضابط كثيرة تشعر بأن الجزيرة تريد الانفصال عن سورية، ثم عاد الوفد وعادت نغمة المضابط في مختلف القرى، ولكنها في هذه المرة كانت تقول إنهم يريدون إدارة خاصة للجزيرة. وهؤلاء الذين وقّعوا

المضابط، وتقدموا بهذه المطالب لم نسمع لهم صوتًا منذ بدء الانتداب حتى هذا اليوم، لا خيرًا ولا شراً، لا مع الحكومة ولا ضدها، وقد كان هناك محافظ أو محافظون لا يعرفون من الإدارة شيئًا ولا يعملون في سبيل الجزيرة عملًا، ومع ذلك لم يرتفع فيها صوت يقول نحن نريد الإصلاح، أو نحن لا نرضى بالوحدة السورية وبسلطة سورية علينا. وعندما تسلمت الحكومة الوطنية الأمر كان أول ما فكرت به أن تقوم بإصلاحات كبيرة في هذه المنطقة لأنها منطقة خربة تحتاج إلى رؤوس أموال، وإلى أدمغة مفكرة، فراحت تفتش عن رجال أكفاء قديرين يعملون لخير الجزيرة ولخير سورية معًا. وهكذا أرسلت الحكومة المحافظ الأول الأمير بهجت الشهابي وتركت له حرية اختيار الموظفين الأكفاء، فلم تمض على ذهابه مدة قليلة حتى قامت الضجة، وراحوا يقولون إنهم لا يريدون المحافظ ولا الحكومة السورية، فما هو السبب؟ نحن نعلم أن هناك كثيرًا من الحوادث يذكرها التاريخ تقع دومًا في كل مقاطعة، حيث تقوم فئة من الناس تطالب بمسائل محدودة معينة معقولة، ولكنكم إذ سألتم أهل الجزيرة من كبيرهم إلى صغيرهم ماذا يريدون؟ لعلمتم أنهم لا يعرفون ماذا يريدون، ومع ذلك قامت الضجة. وكانت الحادثة التي أودت بحياة أربعة من الدرك، وأدّت لجرح ثلاثة من الشرطة ومحاصرة السرايا والإضراب وغير ذلك، في الحسكة والقامشلي، وحين ذلك تساءلنا عمن هو المسؤول عن حفظ الأمن في المنطقة، وفتّشنا في صكوك المعاهدة، فوجدنا أن حفظ النظام الخارجي والداخلي في فترة الانتقال منوط بالسلطة الإفرنسية، غير أننا لم نجد من المسؤولين عن حفظ الأمن هناك أية حركة تشعر بعدم رضائهم عما يجري في الجزيرة.

في العهود الماضية عندما كانت الحكومات السابقة تقابَل بكل كره في البلاد كنا نرى رجال السلطة يدعمونها برغم أنف كل إنسان، وها أنا أضرب لكم مثلًا واحدًا على ذلك: عندما حضر الشيخ تاج إلى حلب، وكان إذ ذاك رئيسًا للحكومة، أقيم له استقبال بقوة الحراب، وعندما أراد أن يصلي في الجامع الكبير وأن يجري له استقبال هناك أيضًا أبى الشعب ذلك، فماذا كانت النتيجة؟ كانت أن قامت السلطة هناك وسجنت جميع رجالات حلب دون أن تبالي لا بالأمن العام ولا بالثورة ولا بأي شيء آخر، ولكن عندما يذهب ممثل الحكومة إلى الجزيرة يحاصرونه ويهاجمون الدرك فيقتل أربعة منهم ويجرح

ثلاثة من الشرطة ويثورون على النظام، فلم تسجن السلطة واحدًا من هؤلاء، مع أنه ليس لأحدهم القيمة التي لأقل رجل من الذين سجنوا في حلب.

أيها السادة! أنا لا أتهم أحدًا ولكنني أسرد الحوادث لأسأل المنطق وأستوضح من الحكومة عن هذه الأمور المبهمة الغامضة.

بعدما قامت القيامة على المحافظ الأول راحت الحكومة تتحرى الأسباب، وأرادت أن تقنع بأن هناك تقصيراً، وذهبت اللجنة التي تكلم عنها السيد الفتيح، وإذا بنا نفاجأ بحادث عامودا الذي جعل تلك القرية طعمة للنيران وهدفًا للقنابل. أنا لا أبحث عن السبب الذي أدى إلى حادث عامودا، وإنما الشيء الراهن هو أننا رأينا الطائرات الفرنسية تذهب إلى هناك، والجيش الفرنسي يدمر القرية فيتركها قاعًا صفصفًا، ويؤدب سكانها تأديبًا مراً، فلماذا أيها السادة الآن فتنة قامت هناك لم تقم في الحسكة؟ ألم يحاصر الأهلون في الحسكة الدرك والشرطة والمحافظ، ويملوا إرادتهم على الحكومة مما لم يفعله أهل عامودا؟ هل بضعة أشخاص في الحسكة أكثر اعتبارًا من ممثلي الحكومة السورية فيها؟ إن هؤلاء الممثلين يمثلون إرادة الشعب التي جاءت بعد انتخاب جرى بموجب معاهدة وقّعت عليها فرنسا نفسها، ولم يتحرك الجيش عندما اعتدي عليهم في الحسكة مع أن السلطة فعلت في عامودا أكثر مما يجب أن تفعل، وبعد حادث عامودا أرسلت الحكومة السيد توفيق شامية فقام بما يمكن وبما لا يمكن لرجل أن يقوم به مضحيًا بالعنعنات الحكومية وبالشرف الذي يتمتع به الموظف في سبيل إعادة الهدوء إلى تلك المنطقة، وسأل السكان عما يمكن يقوم به من الخدمات لهم كي لا يتركوا مجالًا للقيل والقال، فماذا كانت النتيجة؟ كانت أنه في أحد الأيام وهو ذاهب من دير الزور إلى مركز المحافظة خطفوه على أبواب الحسكة، أفيخطف محافظ من بين سبعة محافظين في الدولة السورية ولا تحرك قوى الأمن ساكنًا وهي المكلفة بحفظ الأمن وتوطيد النظام. أنا لا أعرف السبب ولكنني أريد جوابًا أقتنع به. لقد تكلم السيد الفتيح بما فيه الكفاية عن اقتياد الخاطفين إلى تدمر ثم إلى دمشق حيث لا يزالون في السجن، وأرسلت الحكومة بعد ذلك الدكتور حيدر مردم بك، ويظهر أن الأهلين هناك قابلوه في بادئ الأمر برحابة صدر وطلبوا منه أن يسعى لإرجاع المعتقلين الثلاثة الذين خطفوا سلفه، فوعدهم بأن يسعى

بذلك، وجاء إلى دمشق ولكنه حين عودته إلى الجزيرة جرى له ما جرى ما تعلمون. إن هناك في الحسكة لجنة من الأهالي تقوم بتنظيم الفتنة وتفعل ما تريد تحت سمع الجيش وبصره، والأهلون في الحسكة مسلمون. فنحن أيها السادة نريد أن نعلم الحقيقة الراهنة فيما إذا كانت الحكومة السورية يمكنها أن تتصرف في الأمن الداخلي كما تريد، فإذا كان ذلك فليطلقوا يدها علها تجد مخرجًا من هذا المأزق، أما إذا كانوا لا يريدون أن يطلقوا يدها في الأمر وأن يحتفظوا بصلاحيات تأمين الأمن حتى سنة 1940، فإننا نرجو من رجال الجيش الفرنسي ومن رجال السطة الفرنسية أن يتكرموا بعمل ما يفرضه عليهم الواجب لا أكثر ولا أقل. ولا بد لي حين البحث في حوادث الحسكة وحوادث الجزيرة من أن أتطرق إلى ذكر ما يقوم به بعض الأحبار الكرام في الحسكة مما لا أفهم له تفسيرًا ولا أعرف له سببًا، فهناك سيادة المطران حبيّ الذي قام أولًا وثانيًا بدفع الناس للثورة والهجوم، فالمطران حبيّ أيها السادة إما أنه سوري أو أجنبي أو شخص عادي أو سفير سياسي، فقد جرت العادة إذا كان سوريًا وطنيًا أن يزج في السجن ويحاكم، وإذا كان أجنبيًا يبعد إلى خارج البلاد، وإذا كان سفيرًا تستدعيه الدول الموكول إليها أمره قائلة له إنه تدخل بأمور لا شأن له فيها، فأي هؤلاء نعتبر سيادة المطران حبي؟ وهل إن صفته الكهنوتية تخوله أن يقوم بهذه الأعمال في بلد هادئ ساكن ويكون سببًا في قتل أربعة من رجال الدرك وجرح ثلاثة من الشرطة وقتل 26 شخصًا في حادث عامودا وثلاثة أشخاص أيضًا من سكان الحسكة في الحادث الأخير. هل يجوز أن لا يحاكم رجل هو السبب المباشر في وقوع هذه النكبات ولا يسأل عن أعماله؟ إن الحكومة السورية أيها السادة تحترم الدستور وتترك العقائد حرة، ولكن لا يمكن للحكومة أيها السادة أن تستعمل سلطتها ونفوذها لخدمة غايات خاصة.

إذا كان المطران يريد التبشير فللتبشير طرق يسلكها ضمن حدود القانون فلا تعترض الحكومة سبيله. أما أن يثير هذه القلاقل هناك وأن يعتمد في بيروت على جرائد تبشيرية تؤيده وتقول إن سكان الجزيرة مظلومون مضطهدون بينما سكان الحسكة هم الذين يضطهدون سواهم مع أنهم لا يشكلون عشر معشار سكان الجزيرة فهذا ما لا يمكن أن نتسامح به مطلقاً.

تجري هذه الأمور ونحن نضطر للسكوت فلا نبدي حراكًا مع أن كرامتنا

تداس بل نقول يجب أن نتساهل إلى أقصى حدود التساهل.

أيها السادة! إن المسيحيين في هذه البلاد عرب قبل أن يكون الإسلام عربًا، وما من سوري يرضى عن أن يرى هذه الكرامة مهانة، فجلّ ما نطلب من الحكومة الموقرة أن تتذرع بالحزم والشد، وإن هذا الشعب السوري على اختلاف ملله ونحله ونزعاته في حل مشكلة الجزيرة التي هي مسألة حياة وبلاد والجزيرة جزء لا يتجزأ من الكيان السوري. (تصفيق)

السيد فائز الياس- أيها السادة! عندما أثيرت قضية الإسكندرونة قلنا ما هذه المفاجأة إذ كانت قد مضت أشهر عديدة على المفاوضة لأجل عقد معاهدة بين فرنسا وسورية، ولم تفتح هذه المسألة ولم تكن موضع بحث مطلقًا، إلى أن قيل أن الأتراك أثاروها ومن قائل غير الأتراك أيضًا، وهذه قضية الجزيرة فإنها تشبه قضية الإسكندرونة كل الشبه، قضية نائمة بل إنه لا قضية هناك فما كدنا ننتهي من مسائل الإسكندرونة حتى فوجئنا بمشكلة الجزيرة فهل هذه من آثارها يا ترى؟ أهم الأهلون الساكنون هناك الذين يعيشون عيشة ساذجة ولا يعرفون للسياسة معنى؟ كلا أيها السادة لأن ذلك غريب جدًا نستنكره نحن سكان هذه البلاد ولا سيما المسيحيون منا.

إن مسألة الجزيرة أثيرت بدافع قوي وليسمح لنا رجال حليفتنا العظيمة فرنسا بأن نصارحهم بكل ما نعلمه عن هذه المشكلة، لأن الصراحة هي في عرفي وعرف كل حر الأساس الأقوى لعقد معاهدة تحالف بيننا وبينهم، وأنا باعتباري مسيحيًا أقول لهم بكل جرأة وصراحة إن المسيحيين في الجزيرة وفي غيرها من أنحاء هذه البلاد لا يأتون بأدنى حركة ما لم يوعز إليهم من قبل الإفرنسيين. نعم هذا شأنهم معهم منذ بدء الاحتلال حتى اليوم. لقد جرى لي حديث مع أحد كبار الرجال الفرنسيين في هذه البلاد، فقلت له أشفقوا على المسيحيين، فإما أن تحالفوا السوريين محالفة حقيقية فلا تثيروا المسيحيين للمعارضة، وإما أن لا تحالفوهم. وعندئذ افعلوا ما تريدون، ولكن ليس على حساب المسيحيين، وسوقهم إلى أعمال ينكرها جميع أبناء البلاد، ولا سيما العقلاء من المسيحيين، لأن مصلحة الضعيف القليل العدد أن يعيش بهدوء وسكون واطمئنان في بلده بقرب جاره الكثير العدد، قلت له ذلك فلم يستطع أن يجيب بشيء لأنه يعلم حق العلم وهو يتحدث إلى مسيحي، أن المسيحيين

في هذه البلاد لا يمكن أن يأتوا بحركة ما لم يوعز لهم بها من قبل الفرنسيين.

أنا على ثقة بأن صراحتي لا تسيء إلى كل ذي وجدان مطلع على حقائق الأمور في هذه البلاد وطنيًا كان أم فرنسيًا، وأرجو من كل من يشك بشيء مما قلت ويريد أن يرد عليه أن يكون صريحًا مثلي في رده لأن الصراحة وحدها في جميع الأبحاث التي تدور بيننا وبين حكومتنا المسؤولة وبين هذه وحليفتنا فرنسا خير وسيلة للوصول إلى حالة استقرار هي في مصلحتنا ومصلحة فرنسا نفسها.

لقد أفاض الزملاء في شرح حوادث الجزيرة منذ بدايتها حتى الآن، واستغربوا وهم على حق في استغرابهم، أن لا يعاقَب المتمردون، أو الذين أرادوهم أن يتمردوا على النظام وعلى القانون وعلى الأمن، وهنا أكرر أقوال الزملاء الكرام أننا لسنا مسؤولين حتى الساعة عن توطيد الأمن في البلاد، وأن من عادة السلطة الفرنسية في هذه البلاد حينما يقع ما يخلّ بالأمن أن تقمع بواسطة جيشها القوي كل حركة ليس في الجزيرة فقط بل في سائر أنحاء البلاد السورية، وأن تضغط على الصحف المأجورة التي ندد بها الزملاء فتمنعها عن تشويش الأمن وتهديم كيان الوطن في ما تنشره من الأخبار الكاذبة.

أيها السادة! عندما ذهب المطران حبيّ إلى الجزيرة قيل لنا إنه سيسعى باعتباره رجل دين إلى ما فيه استقرار تلك البقعة العزيزة، فقلنا حسنًا يفعل وعسى أن يكفّر في ذلك عن سيئات ارتكبها هو أو ذووه، ولكننا ويا للأسف سمعنا أن ما بدر منه هنالك ما كان إلا ليذكي نارًا كانت خامدة. فإلى حكومتنا أوجّه كلامي قائلًا إن الصبر جميل وهو واجب علينا جميعًا، ولكن لتحمل الحوادث الطبيعية التي لا تأتي عن سوء نية من قبل أي كان من الطرفين المتعاقدين ومن الوطنيين أو سواهم، وأما ما يشك بحسن النية في مصدره، فعلى ضوء الصراحة نريد أن نحاسب الحكومة عليه بعد الآن والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد الياس جرجس– لقد بتنا نكره كل الكره أن نسمع من وقت لآخر أن أسباب حوادث الجزيرة وغيرها من المناطق المطالبة بحقوق الأقليات ولا سيما بعد أن صرح نواب الأقليات مرارًا من هذا المنبر أن ليس في البلاد أقليات بل كلنا سوريون، لكل منا ما للآخر وعلينا ما عليهم، إن حقنا مندمج بالحق عام ولا نطلب حقوقًا تزيد عن الحقوق التي تعطى إلى المسلم وإلى غيره من أبناء سورية، وإنني أصرح أنه إذا كان استقلال هذه البلاد متوقف على ضمانة حقوق

الأقليات فالأقليات يقدمون حقهم وأنفسهم ضحيّة على مذبح الاستشهاد لقاء استقلال البلاد وحريتها. إن فتنة الجزيرة ليست وليدة أفكار الأقليات والمطالبة بحقوقهم بل هي وليدة مصلحة أجنبية. ولا يجوز ولا يليق بعد الآن أن ننكر هذه الحقيقة حتى لا نوصم بالجهل والبله، فهؤلاء نواب الجزيرة الممثلون لجميع أهالي الجزيرة يحتقرون هذه النغمة ويستنكرونها كل النكران، فلو كانت القضية قضية حق، فكان من أهم واجبات حضرة النواب أن يطالبوا بهذا الحق، وكما قلت إن المصلحة المعادية لمصالحنا هي التي تستأجر فئة قليلة من أبناء الجزيرة لإثارة هذه الفتن، وللقيام بهذه المشاغبات. طبيعي أن النواب لا يمكن أن يكونوا من هذه الفئة لأنهم وهم من كرام البلاد، صعب أن يبيعوا ضمائرهم لقاء المادة والوعود الكاذبة. إن حقوق الأقليات أصبحت سلّمًا يصعدون عليه للوصول إلى مصالحهم المادية الخاصة التي يرغبون بها ولا نرغب بها، لقد سئمت روح الأقليات وتعبت من هذه المساومات باسمها وهي براء منها، فقد كان رجال الأقليات في مقدمة المطالبين باستقلال هذه البلاد، وهم واثقون أن حقهم مصون بين إخوانهم وأهلهم كما كان مصونًا في قرون مضت. فباسم الأقليات استنكر الحوادث التي تقع في الجزيرة، وأرجو قمع هذه الحوادث بكل قوة وقسوة. وإذا كانت هنالك أسباب خفية تمنعنا من استعمال هذا الحق، فأرجو من الحكومة أن تصرح لنا به حتى تظهر حقيقة هذه الحوادث، ويظهر أن الأقليات أحرص، ويجب عليهم أن يكونوا أحرص من غيرهم على استقلال البلاد الذي لا يمكن أن يحول بيننا وبينه غير الاستشهاد في ساحات الدفاع عن كرامة هذه البلاد وحريتها.

أمين السر- يقرأ كلمة نائب الجزيرة السيد خليل إبراهيم باشا بصدد حوادث الجزيرة وهذا نصها:

أيها السادة: إن ما قاله الإخوان النواب هو كافٍ وإنني أقول إن القائمين بحركة الجزيرة أصبحوا أقلية صغيرة بعدما عرفت العشائر أن معارضتهم ليست في سبيل مطالب مشروعة بل إنها في سبيل النكاية والكيد لهذا العهد الوطني، فانسحبت العشائر من صفوفهم، وإن جميع العشائر الكردية والعربية تؤيد العهد الوطني بكل قواها، وإنني أطالب الحكومة السورية بالاشتراك مع حليفتنا فرنسا المحترمة إيقاف هؤلاء الأشخاص عند حدهم والسلام عليكم.

السيد سعيد إسحق- أيها النواب الكرام! سبق وأعلنت في جلسة ماضية من فوق هذا المنبر أن فتنة الجزيرة ليست ناشئة عن مطالب أكثرية أو أقلية، وقلت إن إلصاق هذه الفتنة بالأقليات أي بالمسيحيين دون غيرهم يدل على جهل تام بحقيقة الأمور. إن فتنة الجزيرة فتنة خطيرة لها مركز رئيسي في بيروت وفروع في بعض مدن سورية تتغذى من هذا المركز الذي يوافيها بالتعليمات ويملي عليها إرادته، أما الهدف الذي يرمي مدبرو الفتنة إليه فهو استمرار القلاقل والاضطرابات في الجزيرة. بعد الحوادث الماضية وقبل الحادث الأخير اتفقت الحكومة الموقرة مع السلطة الفرنسية على انتداب الدكتور حيدر مردم بك لمحافظة الجزيرة، فذهب إليها يرافقه مندوب المفوض السامي الذي خطب في الحسكة والقامشلي داعيًا الأهالي لالتزام الهدوء والسكينة، ومعاضدة المحافظ الذي أصبح مرجعهم الوحيد، فكان لكلام المندوب صداه الحسن في جميع الأوساط. وكانت النتيجة أن الكثيرين من الذين عرفوا إرادة فرنسا الحرة انسحبوا من صفوف دعاة الفتنة. وهكذا فقد المتمردون جانبًا كبيرًا من نشاطهم، وعددًا غير قليل من أنصارهم، ولمسوا أن فشلهم النهائي بات قريبًا، فتوسطوا لدى مراجع دينية في بيروت لإعادة سيادة المطران حبيّ إلى الجزيرة، وقد كان بقاؤه في بيروت وعدم عودته إليها إلى أن تنتهي هذه الحوادث المؤلمة وتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي بالاتفاق بين الحكومة الوطنية والسلطة الفرنسية. ولما علمت أنا شخصيًا بالمساعي التي يبذلها أبطال الفتنة، حذّرت الحكومة الموقرة من عواقب عودته، فكان جواب حضرة رئيس الوزارة أن ذلك غير صحيح، وأن المطران حبيّ سوف لا يعود إلى الجزيرة! ولكن لم تمض ثلاثة أيام على هذا الحديث حتى وردت برقية من الجزيرة تفيد بأن سيادة المطران حبيّ وصل إلى الحسكة بيد أنه لم يُستقبل كما استقبل أولًا بل كان استقباله بسيطًا جدًا، ومع ذلك أخذ منذ عودته يضع بالاشتراك مع أعوانه خططًا جديدة لفتنة جديدة وراح يشيع بين الناس قائلًا لقد نلنا حقوقنا وفزنا في مساعينا، ويتهم من يتهم بالخيانة والمروق والخروج على إرادة الجموع، ثم قامت جريدة «البشير» تحمل حملات سافلة على رجال الجزيرة، وخصّتني أنا نفسي بجانب كبير من تلك الحملات، ولكنني لم أعرها أذنًا صغواء، بل مررت بها مرّ الكرام باللغو، لأنها لا تستحق أن تقابل بغير السكوت، فقالت عني إنني لا أمثل إلا نفسي، مع أنها هي نفسها كانت تمتدحني في إبان الانتخابات، وتقول

إن المسيحيين لا يرضون بأن يمثلهم أحد سواي، وكانت تقول الحقيقة في ذلك الحين، ولكنها لما رأت أن كرامتي أبت عليَّ كما أبى عليَّ الدم العربي الذي يجري في عروقي أن أكون عالةً على بلادي (تصفيق)، أجل لقد أبت عليَّ شهامتي أن أكون معولاً هدامًا في كيان هذا الوطن، شنّت عليَّ الغارة، وأخذت ترميني بأقبح التهم تشجيعًا للمتمردين.

إنني أصرح أمامكم وأعلن من هذا المنبر بأنني وإخواني وزملائي وكل من يشد أزري، ومن يعتقد عقيدتي، مستعدون أن نسفك آخر نقطة من دمائنا في سبيل حياة سورية (تصفيق)، هذه حقيقة يجب أن يفهمها المطران حبيّ ويجب أن تفهمها «البشير» وغير «البشير».

إخواني! إن المطران حبيّ لم ينفك عن دعاياته ومساعيه، بل خطب في الكنيسة قبيل عيد الفصح داعيًا الناس للإضراب عن المعايدة ما لم ينالوا حقوقهم، ولكن أية حقوق يطلبون؟ قرعت أجراس الكنيسة يوم السبت وأقبل المؤمنون للصلاة، ولكن أية صلاة هي؟ إنها لم تكن صلاة لله بل كانت مؤامرة وتحريض، فأذاع على المصلين أن الحكومة كانت عازمة على إطلاق سراح الموقوفين، ولكن تدخل النائب سعيد إسحق وغيره في الأمر حال دون إعادة حرية الموقوفين إليهم. إنني أقول وأنا صادق في قولي إنني لم أتدخل ولن أتدخل بأمور هي من شأن القضاء وحده، فالقضاء حر ونزيه والحمد لله، لا يسمح لي ولا لسواي بأن نتدخل في أموره، ولم يكتف سيادة المطران بذلك بل أخذ يشيع عني أنني سعيت للعفو عن الذين حُكموا في قضية عامودا، وبهذه المناسبة أقول بأن بعض الإخوان أشار إلى قضية هؤلاء المحكومين قائلًا إنهم حكموا بحوادث عامودا والحقيقة غير ذلك، فهم قد حكموا بقضية التعرض للكابتن «ماير» يوم حادث عامودا ومحاولة قتله، أما منكوبو عامودا الذين ذهبوا هم وأولادهم وأموالهم ضحية المطران حبيّ وزمرته، فلم يعر حقوقهم ومطالبهم أحد أدنى اهتمام، وقد سبق لي أن راجعت الحكومة الموقرة طالبًا إجراء تحقيق دقيق في قضية عامودا وإنزال العقاب الصارم بجميع المسؤولين وبكل من تحدثه نفسه بأن يخل بالأمن والنظام، وأنا لا أطلب عفوًا عن المجرمين، ولكنني أطلب حكمًا عادلاً.

ولنعد الآن إلى قضية الحسكة، خرج القوم من الكنيسة، ولكن من هم

هؤلاء؟ إنهم فقراء ضعفاء مساكين وبعضهم من الرعاع. هؤلاء هم الذين أوفدهم من يختبئون وراء الستار، بعدما أثاروا الحماسة في صدورهم، للوقوف في طريق المحافظ بحجة أنه لم يبر بوعده بإطلاق سراح الموقوفين. لقد أرسلوهم وهم يعلمون حق العلم أنهم لا يمكنهم أن ينالوا بغية من المحافظ بالرغم من أنهم يتسلحون بالعصي والمسدسات، ولكن هدفهم كان إضرام نار الفتنة ليس إلا. وهكذا أرسلوا هؤلاء الضعفاء المساكين، وجرى للمحافظ ما جرى وناله من طيشهم ما ناله، كما أنه قُتل منهم خمسة أشخاص، عدا الجرحى الذين لا يرجى لبعضهم شفاء، فدماء هؤلاء القتلى تصرخ عاليًا طالبة الانتقام من المطران حبيّ وشركاه. إن هؤلاء القتلى الذي ذهبوا ضحية الطيش لم يكونوا ضحية طيش الحكومة السورية ولا ضحية ظلم الدرك الذين قابلوهم، بل ضحية طيش وغايات هؤلاء المتمردين. فأنا أطلب من الحكومة باسم 95 بالمائة من سكان الجزيرة -إن لم أقل باسم مائة بالمائة- باسم الإسلام والمسيحيين والأكراد والعرب وباسم جميع المخلصين، أن تضع الحكومة بالاتفاق مع الحليفة فرنسا حدًا نهائيًا لهذه المآسي. إن هذه اللعبة شديدة الخطر، فإذا لم تقابل بما يضع لها حدًا نهائيًا ستفضي حتمًا إلى ما لا تحمد عقباه، والسلام عليكم. (تصفيق)

الرئيس [= فارس الخوري]- انتهى البحث في هذه القضية، وانتهى كلام الخطباء وكله أو قسم منه يتضمن توجيه أسئلة إلى الحكومة والرجاء منها أن تبذل الجهود لوضع حد للحوادث التي وقعت في الجزيرة، ولحالة العصيان القائمة هناك، والتي نفر منها الشعب، وأظهر المجلس اشمئزازه من استمرارها واستعداده لمؤازرة الحكومة في كل ما يؤدي إلى إخماد هذه الفتنة. وبما أن وزير الداخلية موجود الآن بيننا، فإني أسأله إذا كان يريد أن يقول شيئًا الآن في هذا الموضوع أم أنه يفضل إرجاء ذلك إلى جلسة أخرى.

وزير الداخلية [=سعد الله الجابري]- هل هناك أسئلة موجهة إلى الوزارة؟

الرئيس- نعم هناك سؤالان للنائبين فخري البارودي وسليمان المعصراني، وكل ما قيل من خطب الخطباء كان بمناسبة هذين السؤالين، كما وأن أقوال الخطباء عبارة عن أسئلة موجهة إلى الحكومة.

وزير الداخلية – لم أكن على استعداد لإعطاء الجواب على الأسئلة الموجهة إلى الحكومة، فقد كانت الحكومة منشغلة بأمور هامة حالت دون حضورنا منذ ابتداء الجلسة، ولذلك ضاعت عليّ أقوال بعض الخطباء التي ألقيت قبل حضوري، ولكنني أحطت بالموضوع مما سمعته من أقوال الخطباء، فأقول الآن ما يمكنني قوله وأرجئ ما يجب إرجاؤه إلى جلسة قادمة.

عندما تقف الحكومة هنا على هذا المنبر لا تستطيع إلا أن تشارك مجلسكم الكريم بالألم، وتشاطره شعوره نحو الحوادث المتتابعة في تلك البقعة الغالية من الوطن العزيز ومع هؤلاء السكان الأعزاء عليها، وإنني أعتبر أن ما صدر على لسان خطبائكم من هذا المنبر إنما هو ترديد لعاطفة صادقة مخلصة ونفس جياشة تأثرت بالرغم منها، وتألمت لما يقع هناك. وهذا أمر طبيعي، كله منصرف إلى ناحية واحدة هي في حل هذه المشكلة، ووضع حد خير لهذه المآسي. مع هذا الشعور أريد أن أقول كلمة قبل أن أبدأ كلامي عن الحادث، وهذه الكلمة هي توجيه الشكر والاحترام لحضرة سفير فرنسا على الشعور الطيب الذي يحمله نحونا، ونحو هذه البقعة من وطننا. ولكن إذا كانت الظروف التي لا أستطيع أن أعطي تفصيلات علنية عنها الآن تمكّنني من شرح هذه الحقيقة، فإنني أريد منكم أن تعتقدوا اعتقادي بأن هذا الرجل ومعاونيه يحملون أشرف العواطف نحونا ونحو الجزيرة، وبهذه الكلمة أدفع كل ما يمكن أن يكون تفسيرًا أو تأويلًا لبعض ما ورد في أقوال الخطباء من هذه الناحية.

السياسة يا سادة والإدارة ليست أمام حوادث كهذه اتخاذ التدابير العنيفة وإنزال العقاب، ففي بعض الأحايين قد تقضي السياسة والإدارة أن ينسى الإنسان ما وقع أمامه، لأننا لسنا أمام أعداء بل أمام أبناء قضت الظروف وحالات نفسية خاصة أن يقفوا هذا الموقف، فعوضًا من أن يكون رائدنا العقاب القائم على الشدة سيكون رائدنا النصح والمعاملة الحسنة، وبالتعبير العامي «شدّة الأذن»، أنا لا أنكر ولا أريد أن أنكر خطورة الحال والموقف الغريب الذي نقفه هناك الناتج عن الازدواج في الحكم، بدأت الحكومة السورية منذ 1 كانون الثاني 1937 بتسلم بعض الصلاحيات على أن يستمر انتقال هذه الصلاحيات إليها بالتتابع من قبل السلطة الفرنسية التي ما تزال

تمارس عددًا غير قليل من السلطات والصلاحيات فهذا الازدواج في الحكم «Dualité» لا بد أن يسبّب مشاكل يصعب الوصول إلى حلها بالسرعة المطلوبة، وهذا أمر طبيعي في كل مكان حتى في المعاملات الخاصة. خذوا مثلًا شخصًا استأجر دارًا وجاء لاستلامها من المستأجر الأول فلا بد أن يحدث حادث في بعض زوايا هذا البيت بين الداخل إليه والخارج منه، ككسر آنية، أو تعطيل أداة، أو اقتلاع مسمار، وغير ذلك مما لا بدّ من حدوثه في مثل هذه الحال، وهكذا الازدواج في الحكم فإنه لا بد أن يسبّب شيئًا من الاضطراب في فترة انتقال الصلاحيات من يد إلى يد. إن الأمن الخارجي مسؤولة عنه السلطة الفرنسية أما الأمن الداخلي فهو من اختصاص الحكومة السورية الآن، ولكن لا يمكن للسلطة السورية أن تقوم بالأمن الداخلي في كل مكان، لأن الأمن الداخلي في معناه البسيط هو عبارة عن شرطة ودرك، فالشرطة تقوم بالعمل في المدن والدرك في القرى، ولكن في الأماكن النائية التي تغلب عليها حالة البداوة لا يمكن تعبير الأمن الداخلي بمعناه الصحيح وجعله على عاتق الحكومة السورية، فلا بد أن يكون الأمن في تلك الأماكن من متعلقات السلطة الفرنسية، ويجب أن لا ننسى أن الأمن الداخلي هناك وإن يكن يقع على عاتق السلطة الفرنسية، فهي لا تستطيع أن تمارسه بسرعة وتبعًا للحوادث، ما لم يكن هنالك طلب سابق ومراسيم، وذلك بأن تقدّم الحكومة السورية طلبًا إلى سفير فرنسا، وهو بدوره يوعز إلى الجيش بالقيام بالعمل فيدخل الساحة ويوطّد النظام. وها نحن نسعى الآن لأخذ الصلاحيات جميعها واستلام الجيش فنتمكن عند اللزوم من السيطرة على الموقف بالسرعة اللازمة، ولكن لا يجوز أن يفهم من هذا أن من وجائب الجيش أن يتدخل دائمًا بالأمن الداخلي لئلا تنتهي الأمور إلى حالة من الاضطراب، وليس معنى استلام الصلاحيات والجيش الانتقام من كل من تحدثه نفسه بالعصيان والتمرد، فإن فكرة الانتقام لا تخطر لنا في بال.

قال بعض الخطباء إن الحكومة تقبّلت هذه الحوادث على شدّة ألمها بحلم ورحابة صدر، هذا صحيح يا سادة، فإذا لم تتصف الحكومة برحابة الصدر في هذا الدور، فماذا يكون حتى تتصف بها؟ وماذا تريدون منا أن نفعل في هذا الدور، دور التكوين الجديد؟ أتريدون أن ننتهي بالأمور إلى تفسير بين أقلية وأكثرية، مسلم ومسيحي، إفرنسي وغير إفرنسي، هذا غير صحيح، الحوادث

لها ظروف والظروف تكون تحت دوافع نفسية، فقد يرتكب الإنسان جناية، وهو لا يعرف لماذا ارتكب الجناية؟ وقد يندم على ما فعل بحسن نية، لذلك لا يجوز تفسير الأمور تفسيرًا قد لا يتفق مع الحقيقة، ورحابة الصدر بطبيعتها من خصائص الحكومات، ولا سيما إذا كانت الحوادث بينها وبين أبنائها. من هم الذين تصفونهم بالمتمردين في الحسكة؟ أنا لا أريد أن أبحث طويلًا في هذا الموضوع ولكنني قلت في جلسة سابقة إنهم إخوان لنا من لحمنا ودمنا ولكنهم يجهلون الظروف، ويجهلون الحوادث، انتقلوا من مصائب إلى مصائب، حالتهم قلقة، لا يعلمون ماذا يقولون ولا ماذا يعملون، فإذا جاءهم رجل وغشهم وخدعهم ووضع في آذانهم شيئًا يدعو إلى تخوفهم، فمن الطبيعي أن يظهروا في مثل هذا الموقف الخطر بمظهر كهذا يجعل الناس ينظرون إليهم كجفاة، وهذا طبيعي، فلا يجوز لأناس مثلنا يعملون على تشييد صرح استقلالهم أن يأخذوا هذه الأمور بنظرة ضيقة وأن يفسروها تفسيرات سيئة فيزيدوا في آلام النفس ويبعثوا الغلّ في الصدور، ولا أعني بذلك أن الحكومة تريد أن تقف هذا الموقف طويلًا وأن لا تنتهي إلى نتيجة، لا! بل إنها ستنتهي إلى نتيجة أخيرة وهي سوق المتجاسرين ومشوقيهم إلى حيث يأخذ القانون مجراه الطبيعي، هذا حق وهذا ضروري والحكومة لا ترضى أبدًا أن تقف عند هذا الحد.

لقد وقع الحادث كما أعلنته الحكومة في بلاغها الرسمي، ولكن بعض الصحف في لبنان شوهته مع الأسف تشويهًا غير صحيح، وأوردته بشكل لا يتفق مع الحقيقة، وهكذا اتهموا البلاد والحكومة بأمور هي براء منها.

إن حادث الحسكة كان فيه تجاوز على المحافظ الذي كان يقوم حقيقة بعمل إنساني ووطني، وعلى عائلته وطفله الوحيد بشكل يجعل من كل من سمع به يتألم، ولا يعني ذلك أننا لا نستطيع أن نحزن وأن نبكي على أولئك الأشخاص الذين سبقوا إلى هذا الموقف فكانوا ضحاياه، إننا نبكيهم أيضًا ونتأثر عليهم كما بكينا رجال الدرك من قبل، وهناك أشخاص قيد المحاكمة، فنحن لا نريد الانتقام منهم وسوقهم إلى الموت كما يذيعون، بل نريد أن يأخذ القانون مجراه. الموتى والدماء والجرحى وحادث التجاوز على المحافظ والاضطراب كل هذه الأمور من شأنها أن تحدث توترًا، ولا بد من الاستعانة بالزمن لإعادة المياه إلى مجاريها، فلا يجوز اتخاذ تدابير فورية تؤدي إلى

ضحايا جديدة، ولذلك عملت الحكومة بالاتفاق مع السلطة على توطيد الأمن وتسكين الحالة وتنظيم الدوريات التي ما زالت تسهر على النظام، وستباشر الحكومة قريبًا اتخاذ التدابير القانونية لمجازاة المتجاسرين وإعادة الحياة إلى مجاريها الطبيعية، وأرجو أن لا نسمع بعد الآن بوقوع حوادث جديدة! (تصفيق)

السيد فخري البارودي- إن الأخ السيد سعد الله الجابري وزير وهو بالطبع سياسي، أما نحن فلا نريد تخديرًا للأعصاب، وقد قلت كلمتين أولًا وأريد الآن أن أقول أربع كلمات. أنا أعرف الجزيرة وأعرف أهل الجزيرة، وهم حقيقة أولادنا وإخواننا، ولكن بين الأولاد من يلزم له «شمطة أذن» كما قال الوزير، وبينهم أيضًا من يلزمه «مصع رقبة»، وأنا لا أفهم ولا أريد أن أفهم وجود جيش هناك أشبه بجيش «الانكشارية» مضت عليه 18 سنة وهو لا يفارق تلك البقعة، فإذا استبدلت هذه القطعة العسكرية بسواها فأنا كفيل بأن الحالة تهدأ فورًا. إن الجزيرة سوف لا تطير من يدنا ولكن هذه الحالة مما لا يطاق فلا بد من استعمال الحزم، وأنا مستعد أن أذهب إلى هناك برفقة أي إفرنسي يريدون، وأتعهد بأن أمزق الحجب عن الأيدي المتلاعبة بمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام. فإذا شاء الإفرنسيون أن يسيروا معنا بإخلاص وتفاهم فنحن حاضرون لذلك، وإلا فلا نريد هذا المجلس ولا نريد هذه الوزارة والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد نسيب البكري- أريد أن أسأل حضرة الوزير ما إذا كان موظفو الجزيرة محصورين في السرايا حتى الآن أم لا، وما إذا كانت إعاشتهم مؤمنة؟

وزير الداخلية- إنني أعطيكم إيضاحًا واسعًا في هذا الموضوع، إذا أردت المحاصرة والحصر بمعناهما الصحيح فهذا غير وارد، ولكن إذا أردت أن تبحث عن مسائل أخرى فأنا أعطيك الإيضاح المطلوب، ولا بد قبل كل شيء أن أعطيكم بيانًا عن مصوّر مدينة الحسكة، فأقول أن بيت المحافظ يقع على ضفة نهر الخابور وسرايا الحكومة إلى جانبه، وعلى انحراف قليل إلى جهة الشرق يقع مخفر الدرك والسجن. وهنا ساحة كبرى وبيت ضابط الاستخبارات، وخلفه الثكنة العسكرية، وحديقة كبيرة وراءه، وفي آخر الشارع تبتدئ البلدة. فالموظفون يقطن بعضهم في البلدة نفسها، وبعضهم في القسم الآخر على مقربة من السجن والسرايا. فبطبيعة الحال عند حدوث هذا الاضطراب خشي الموظفون البقاء في البلدة، فنزحوا إلى هذا القسم،

وأسكنوا نساءهم في دار المحافظ، وأقاموا هم في السرايا رغبة في الطمأنينة، لا لأنهم إذا كانوا في داخل المدينة يعتدى عليهم، ولا أقول إن حوادث اعتداء على الموظفين قد تقع، بل وقع بعض حوادث، ولكن وضع حد لها حالًا، ولكن الموظفين يرغبون في الطمأنينة أكثر، ولا سيما لوجود نساء. والأهالي في الحسكة يندر جدًا أن يبتاعوا حاجيات المعيشة من السوق بل يدخرون مؤونة تكفيهم مدة فصل الشتاء. وبما أن المدينة مضربة لا بيع فيها ولا شراء، فاضطررنا لتأمين حاجات المعيشة للموظفين بواسطة السيارات التي تنقل لهم في كل يوم ما يحتاجون إليه من طعام وحاجات أخرى.

السيد سليمان المعصراني - أرى أن الزملاء جميعًا لم يكتفوا بهذه الإيضاحات ولعل لدى الحكومة ما يمنعها من التصريح بكل شيء في هذه الجلسة، فلا بأس من الانتظار إلى الجلسة القادمة حسب وعد الوزير لكي نقول كلمتنا النهائية في الموضوع.

السيد محمد نوري الفتيح- لم يكن الوزير موجودًا في بدء الجلسة، وقد تطور البحث حتى أصبحت هذه الجلسة تاريخية لنعود إليها في السنين القادمة ونذكرها، أما الآن فإننا نقول إنه يجب وضع حد حاسم لهذه الفتنة.

لقد قال السيد سعيد إسحق إن بعض الأيدي في بيروت تلعب بهذه القضية، وقال غيره إن هناك أيدي أخرى أيضًا تلعب بها، ثم صرح السيد فخري البارودي بأن الجنود الموجودين في الحسكة وعددهم 350 جنديًا يجب استبدالهم بسواهم. وأنا بدوري أوجه كلمة لوزير الداخلية السيد الجابري بصفة شخصية، وهي أن الجزيرة بقعة ثمينة وأن في المسألة تلاعبًا ومداورات، إننا نريد في جلسة قادمة جوابًا صريحًا عن قضية الجنود المسلحين المقيمين هناك مع عيالهم، ونمهل الوزير عشرة أيام للجواب على ذلك. ثم إن نائب الجزيرة الممثل للسريان بأجمعهم قد صرح بالحقيقة التي يعرفها جيداً، فقال إن هناك أيدي تلعب وإن المطران حبيّ هو الذي يقوم بإضرام نار الفتنة التي نريد أن نضع لها حدًا أخيرًا بسرعة، فنحن لا نرضى مطلقًا أن يبقى موظفو الدولة هناك على الحالة التي هم فيها الآن، ومن هم العصاة؟ إن عددهم لا يتجاوز 800 شخص من مائتي ألف هم سكان الجزيرة، فهم لا يستطيعون إذن أن يفعلوا بالموظفين ما يفعلونه الآن إذا حزب الأمر، لذلك نريد من الحكومة

جوابًا صريحًا عن خفايا هذه القضية، كما نريد من السلطة الفرنسية المسؤولة عن حفظ الأمن أن تعير القضية الاهتمام اللازم.

الرئيس- هذه الجلسة كانت مخصصة لإتمام البحث في مشروع قانون الضريبة العقارية على المباني وقد شغلتها حوادث الجزيرة، لذلك أرى أن نعقد جلسة خاصة غدًا لإنجاز درس المشروع المذكور، فنجتمع في الساعة الرابعة من مساء غد الخميس سابع وعشرين صفر الخير 1357 وثامن وعشرين نيسان 1938، وعلى ذلك أرفع الجلسة.

الملحق (4)

المقترحات بشأن المشكلة الكردية (1963) [مقتطفات][*]

[.......]

إزاء كل ماذكر، لا بدّ لنا في زحمة الأحداث من أن تعالج الأمور ببرودة العقل ولهيب الإيمان، بعيدة كل البعد عن أن تكون المعالجة صدى أحداث يومية، أو جانبية، أو ردة من ردود الفعل، حتى لا نقع في الشرك والتخطيط الذي يرسمه الأغيار.

علينا أولًا أن نتجنبَ مواطن الزلق، لنرسي أسس التخطيط على العلم والدراسة الشاملة ضمن هذه المرحلة التاريخية التي نمرّ بها، حيث أصبح معلومًا لدينا بشكل واضح وجلي، أننا نخوضها في شمالي قطرنا العربي العراقي، معركة عقيدة وسلاح، فلا بدّ أن نشرع، وعلى الفور من الانسجام في التخطيط مع ما نقوم به من عمليات في شمالي العراق، وفي هذه المرحلة بالذات، إذ ما الفائدة أن تنتهي هناك، وتبقى هنا وعلى مستوى من الدلال، أو القريب من الدلال باسم المواطنة، وقد بان وظهر كل شيء، وانكشفت جميع الأوراق هنا وهناك، وفي تركيا وإيران أيضًا بالنسبة للأكراد؟. لذا نقترح أن يوضع تخطيط شامل بالنسبة للجزيرة، وجذري، كي لا تعود المشكلة من جديد بعد فترة من الزمن، أو فترات، فالمنطقة كلها كما علمنا في تركيا والعراق وسوريا، بل وحتى إيران، ملتحمة مع بعضها على طول الحدود، وعلينا استغلال موقف تركيا الآن، لأنه قد يتغير في المستقبل وفق أهواء السياسة الاستعمارية، حيث هم الآن يهجّرون

(*) الملازم الأول، محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية بالحسكة، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية، الحسكة، 21/ 11/ 3691.

كل عنصر خطر إلى داخل البلاد؛ لذا فإننا نقترح:

1- أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل، مع التوزيع في الداخل، ومع ملاحظة عناصر الخطر الأول فالأول، ولا بأس أن تكون الخطة ثنائية أوثلاثية السنين، تبدأ بالعناصر الخطرة، لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة.. وهكذا.

2- سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس، أو معاهد علمية في المنطقة، لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي.

3- إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة، يتمتعون بالجنسية التركية. فلا بدّ من تصحيح السجلات المدنية، وهذا يجري الآن. إنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته، وتسليمه إلى الدولة التابع لها. أضف إلى ذلك يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة، وملاحظة كيفية كسب الجنسية، لأن الجنسية لا تكسب إلا بمرسوم جمهوري. فكل جنسية ليست بمرسوم، يجب أن تناقش، تبقي من تبقي، أي الأقل خطرًا، وتنزع من تنزع عنه الجنسية، لنعيده بالتالي إلى وطنه.

ثم هناك تنازع الجنسيات، فإنك تجد أحدهم يحمل جنسيتين في آن واحد، أو قل ثلاث جنسيات، فلا بد والحالة هذه أن يُعاد إلى جنسيته الأولى، وعلى كل حال، فالمهم ما يترتب على ذلك الإحصاء والتدقيق من أعمال، حيث يجب أن تقوم فورًا عمليات الإجلاء.

4- سدّ باب العمل: لا بدّ لنا أيضًا مساهمة في الخطة من سدِّ أبواب العمل أمام الأكراد، حتى نجعلهم في وضع، أولًا غير قادر على التحرك، وثانيًا في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي، أولًا في الجزيرة، بأن لا يؤجر، ولا يملك الأكراد، والعناصر العربية كثيرة وموفورة، بحمد الله.

5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركّزة على الأكراد، بتهيئة العناصر العربية أولًا لحساب ما، وخلخلة وضع الأكراد ثانياً، بحيث يجعلهم في وضع غير مستقر.

6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد، وإرسال مشايخ

بخطة مرسومة عربًا أقحاحًا، أو نقلهم إلى الداخل، بدلًا من غيرهم، لأن مجالسهم، ليست مجالس دينية أبدًا، بل وبدقة العبارة مجالس كردية، فهم لدى دعوتنا إياهم، لا يرسلون برقيات ضد البارزاني، إنما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين، وأي قول هذا القول!.

7- ضرب الأكراد في بعضهم، وهذا سهل، وقد يكون ميسورًا بإثارة من يدّعون منهم بأنهم من أصول عربية، على العناصر الخطرة منهم، كما يكشف هذا العمل أوراق من يدّعون بأنهم عربًا

8- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود، فهم حصن المستقبل، ورقابة بنفس الوقت على الأكراد، ريثما يتم تهجيرهم. ونقترح أن تكونَ هذه من شمّر لأنهم أولًا من أفقر القبائل بالأرض، وثانيًا مضمونون قوميًا مئة بالمئة.

9- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة، بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب، وإجلاء الأكراد، وفق ما ترسم الدولة من خطة.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي، على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكريًا كالمستعمرات اليهودية على الحدود تمامًا.

11- عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

12- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقًا لمن يريد السكن في تلك المنطقة، مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية)... إلخ.

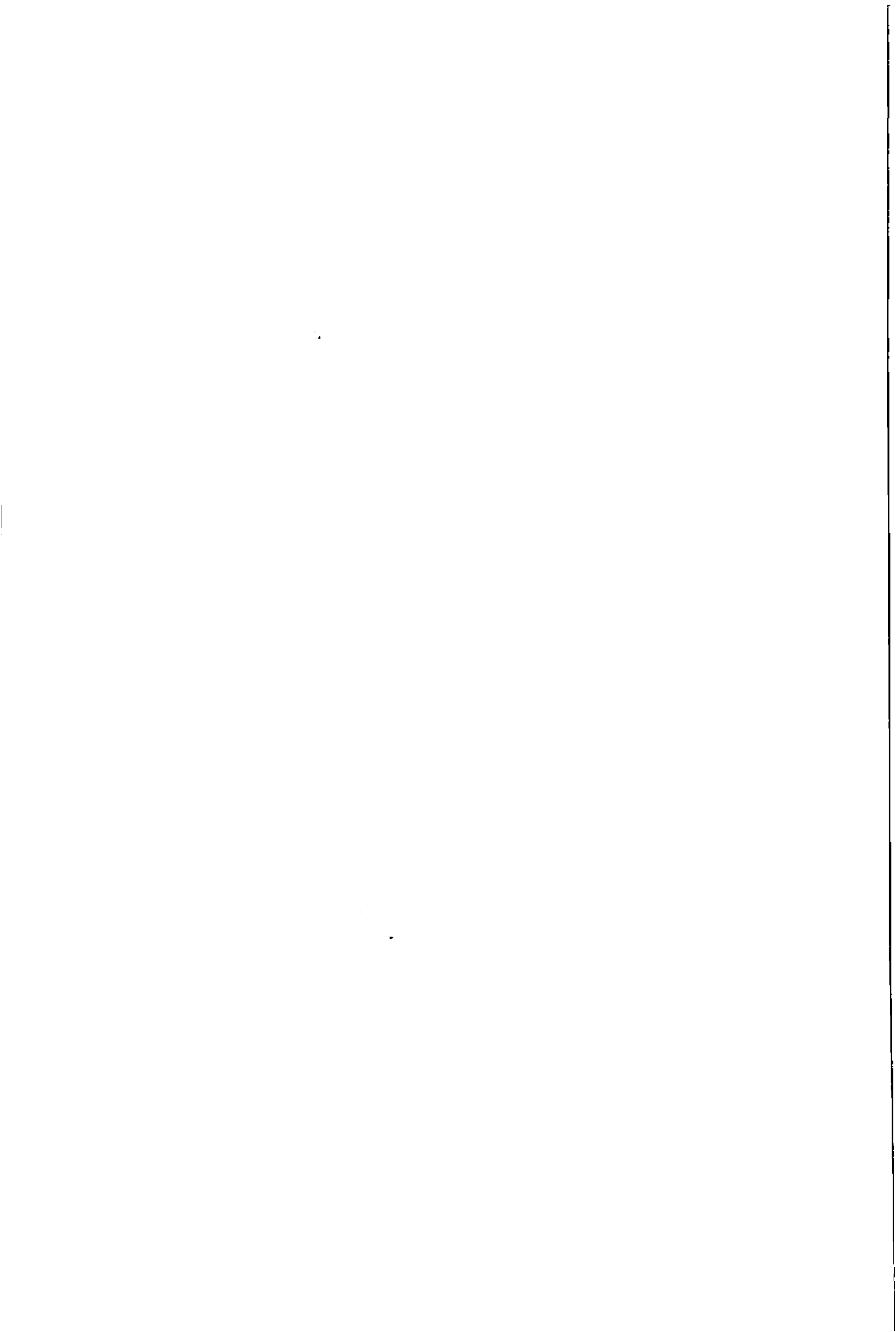
هذا، وإن هذه المقترحات ليست كافية، بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا، لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة، لتؤخذ للذكرى في الاعتبار).

الملحق (5)

توزع سكان محافظة الحسكة
بحسب النواحي والمناطق في بداية عام 2011

المنطقة	الناحية	عدد السكان	النسبة من سكان المحافظة
	ناحية مركز المدينة	291360	19,7
	ناحية تل تمر	59048	4,0
	ناحية شدادة	68237	4,6
	ناحية مركدة	40244	2,7
	ناحية بئر الحلو الوردية	44979	3,0
	ناحية العريشة	35380	2,4
	ناحية الهول	17147	1,2
منطقة مركز المحافظة		556395	37,7
	ناحية مركز القامشلي	268827	18,2
	ناحية تل حميس	83064	5,6
	ناحية عامودا	64976	4,4
	ناحية القحطانية	76086	5,2
منطقة القامشلي		492953	33,4
	ناحية مركز المالكية	129749	8,8
	ناحية الجوادية	46960	3,2
	ناحية اليعربية	45710	3,1
منطقة المالكية		222419	15,1
	ناحية مركز العين	140799	9,5
	الدرباسية	64422	4,4
منطقة رأس العين		205221	13,9
محافظة الحسكة		1476988	100,0

المصدر: أُعدّ هذا الجدول بالاستناد إلى التقديرات السنوية لعدد السكان في بيانات المكتب المركزي للإحصاء.



المراجع

1- العربية

كتب

آل الجندي، أدهم. تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي. دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960.

إبراهيم باشا، جميل. نضال الأحرار في سبيل الاستقلال. حلب: مطبعة الضاد، [د. ت.].

إبراهيم، سعد الدين (منسّق). المجتمع والدولة في الوطن العربي. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

ابن الأثير الجزري، عز الدين. الكامل في التاريخ. مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق. بيروت: دار الكتب العلمية، 2010. 11مج.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. تحقيق محمد تامر. القاهرة: دار الثقافة الدينية، 2005.

أبو عساف، أمين. ذكرياتي. دمشق: [د. ن.]، 1996.

أبو عياش، عبد الإله. أزمة المدينة العربية. الكويت: وكالة المطبوعات، 1980.

اتشغوان، ماري فرانس وفردريك لونوار. سيرة الماسونية، فك شيفرة «الرمز المفقود». ترجمة سليم طنوس وجوزه كالوسنيان. بيروت: دار الخيال، 2009.

أحمد، محمد ملا. جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمنية. ط 2. [د. م.]: كاوا للنشر والتوزيع، 2000.

______. صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا: المرحلة النضالية الأولى من مسيرة البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا منذ التأسيس وحتى الانقسام الأول، 1957-1965.

أرسلان، شكيب. السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة. دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937.

______. فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأميركي: حاضر العالم الإسلامي. ترجمة عجاج نهويض. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1352هـ. ج4.

الأرمنازي، نجيب. سورية من الاحتلال إلى الجلاء. ط 2. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1973.

إسحق، رفائيل. تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانيّة في الأقطار العراقيّة إلى أيامنا. بغداد: مطبعة المنصور، 1948.

إسحق، سعيد. صور من النضال الوطني في سورية: مذكرات النائب المجاهد سعيد إسحق. دمشق: مطابع ألف باء، 1978.

إسماعيل، حكمت علي. نظام الانتداب الفرنسيّ على سوريّة، 1920-1928: بحث في تاريخ سوريّة الحديث من خلال الوثائق. دمشق: دار طلاس، 1997.

الأطرش، سلطان باشا. أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش، 1925-1927. قدّم لها مصطفى طلاس؛ راجعها وصحّحها ومهّد لها منصور سلطان الأطرش. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2008.

الأطرش، منصور سلطان. الجيل المدان: سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش. إعداد ريم منصور الأطرش. لندن: دار الريس، 2008.

أمين، حسين. درويش العفدي وعدّول ملي: رواية من التراث الشعبي الكردي. [د. م.: د. ن.، 2004.

أمين، سمير وفيصل ياشير. البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا). ترجمة ظريف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1988.

أمين، مصطفى. صفحات من تاريخ الوطن. دمشق: دار الينابيع، 2006.

إنالجيك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. ترجمة محمد الأرناؤوط. بيروت؛ بنغازي: دار المدى الإسلامي، 2002.

______ ودونالد كواترت (محرّران). التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 1600-1914. ترجمة قاسم عبده قاسم. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007. ج2.

الأنصاري، فاضل. جغرافية السكان. دمشق: المطبعة الجديدة، 1986.

أنطونيوس، جورج. يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القوميّة. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العالم للملايين بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بنيويورك، 1962.

إنماء سوريّة الاقتصادي: تقرير البعثة التي شكلها المصرف الدولي لإعادة العمران والإنماء الاقتصادي بناء على طلب الحكومة السورية. تعريب مجلس النقد والتسليف.

أوبنهايم، ماكس فون. من البحر المتوسط إلى الخليج: العراق والخليج. ترجمة محمود كبيبو. لندن: دار الوراق، 2009.

______، آرش برونتيلش وفرنركا كاسكل. البدو: الجزء الأول: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا. ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر. لندن: دار الوراق، 2004.

أورتيغا، كونسويلو فاريلا وخوان أنطونيو ساغاردي. استخدامات الموارد المائية في الزراعة. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.

أورهونلو، جنكيز. إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية. ترجمة فاروق مصطفى. دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2001.

أوزتونا، يلماز. موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، 1231–1922. ترجمة عدنان محمود سلمان؛ مراجعة محمود الأنصاري. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010. ج4.

الأيوبي، نزيه نصيف. تضخيم الدولة العربيّة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010. (علوم إنسانية واجتماعية)

بابه، إيلان. التطهير العرقيّ في فلسطين. ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2007.

بابيل، نصوح. صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين. ط 2. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2001.

باروت، محمد جمال. العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______ [وآخرون]. اتجاهات التطور السكّانية- المجاليّة- الاجتماعيّة- المؤسّسيّة حتى عام 2025. دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007.

______. حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول 2008. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2009.

______. (محقّق). شعاع قبل الفجر: مذكرات أحمد السياف. بيروت: [د. ن.]، 2005.

______. الهجرة الخارجية السورية: تطورها، موجاتها وحجمها، عواملها وآثارها

الاقتصادية وآفاق تشكيل إدارة وطنية رشيدة لها في ضوء تجارب عربية مقارنة. دمشق: المنظمة الدولية للهجرة، 2008.
بافي، شارل. إفادات زراعية: تقرير. حلب: دولة حلب، 1924.
بافيج. كردستان والمسألة الكردية. ترجمة برو. بيروت: رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الأكراد، 1978.
باموك، شوكت. التاريخ المالي للدولة العثمانية. تعريب عبد اللطيف الحارس. بيروت؛ طرابلس الغرب: دار المدى الإسلامي، 2005.
بحري، جميل كنة. نبذة عن المظالم الافرنسيّة بالجزيرة والفرات والمدنية الافرنسيّة بسجن المنفرد العسكري بقاطمة وخان اسطنبول. حلب: [د. ن.]، 1966.
البخيت، محمد عدنان. دراسات في تاريخ بلاد الشام: سورية ولبنان. دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2008.
بدر الدين، صلاح. الأكراد شعبًا وقضيّة. بيروت: دار الكاتب، 1975.
براون، جيزكيلبرت. قوات الليفي العراقيّة، 1915-1932. ترجمة مؤيد إبراهيم الونداوي. السليمانية: بيكه ي زين، 2006.
بركات، مروان. عفرين عبر العصور. حلب: دار عبد المنعم، 2008.
بروينسن، مارتن فان. الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان. ترجمة أمجد حسين. بيروت؛ أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
بسمارجي، فريد. أضواء على الماضي: من أرشيف عائلة حنا سري جقي، شخصيات، أحداث، رسائل. حلب: دار مارين للنشر، 2011.
البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، 1945-1952. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 1972.
بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990.
بكداش، خالد. ماذا في الجزيرة؟: صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس.
البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر. فتوح البلدان. حقّقه وشرحه وعلّق على حواشيه وقدّم له عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع. بيروت: دار النشر للجامعيين، 1957.
بلاك، إيان وبني موريس. الحروب السرية للمخابرات الإسرائيلية. ترجمة إلياس فرحات. بيروت: دار الحرف العربي، 1998.

بلنت، آن. **قبائل بدو الفرات**. تعريب أسعد الفارس ونضال خضر معيوف. دمشق: دار الملاح، 1978.

البلوي، مطلق. **الوجود العثماني في شمال الجزيرة العربية، 1326–1341هـ/ 1908–1923م**. بيروت: جداول للنشر، 2011.

بن غوريون، دافيد. **يوميّات الحرب، 1947–1949**. تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن؛ ترجمة سمير جبور؛ مراجعة وتقديم صبري جريس. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1998.

بوزرسلان، حميد. **تاريخ تركيا المعاصر**. ترجمة حسين عمر. ط 2. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010.

بولاديان، أرشاك. **الأكراد في حقبة الخلافة العباسية في القرنين 10–11م**. ترجمه عن الأرمنية ألكسندر كشيشيان. دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2009.

بيرتس، فولكر. **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**. ترجمة عبد الكريم محفوض؛ مراجعة حازم النهار. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2012.

بيسواس، أسيت ك. [وآخرون]. **الوسط والأطراف: مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط**. ترجمة فادي حمود. بيروت: دار النهار، 1998.

البيطار، عبد الرحمن. **الوحدة السوريّة- اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسيّ، 1918–1939**. حمص: دار اليمامة، 1996.

بيكودو، نادين. **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الهادي عباس. دمشق: دار الأنصار، 1996.

بيهم، محمد جميل. **الانتدابان في العراق وسوريّة: انكلترا- فرنسا**. صيدا: مطبعة العرفان، 1931.

تاجر، جاك. **الدليل المصور السنوي لسورية ولبنان**. دمشق: [د. ن.]، 1929.

تاكنبرغ، لكس. **وضع اللاجئين الفلسطينيّين في القانون الدولي**. ترجمة بكر عباس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2003.

تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. تحرير محمد عبد العاطي. بيروت: الدار العربيّة للعلوم- ناشرون، 2010.

ترنون، إيف. **ماردين: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915**. ترجمة لطيفة عرنوق. بيروت: دار نعمان للثقافة 2008.

تقرير عن حالة الأمن عام 1963. دمشق: مطبعة الجريدة الرسميّة، 1963.

التقرير المرفوع في عام 1927، من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة 1926-1927. تعريب سليم حسون. بغداد: جريدة العالم العربي، 1928.
تقويم البشير. بيروت: المطبعة الكاثوليكيّة، 1928.
التيمومي، الهادي. في أصول الحركة القوميّة العربيّة، 1839-1920. تونس: دار محمّد علي الحامّي للنشر، 2002.
الثورة العربية الكبرى في فلسطين: الرواية الإسرائيليّة الرسميّة. ترجمه عن العبريّة أحمد خليفة؛ مراجعة سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة وجامعة الكويت، 1989.
الجاف، حسن كريم. موسوعة تاريخ إيران السياسي: من التاريخ الأسطوري حتى نهاية الدولة الطاهرية. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008. ج4.
جانا، محمد توفيق. مجموعة قرارات المفوّضين السامين لسوريا ولبنان الكبير. دمشق: مطبعة الشعب، 1933. ج2.
جزماتي، نذير. مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان: الحزب الشيوعي السوري- اللبناني، 1924-1980. دمشق: مطبعة أبو حيّان، 1990.
جليل، جليلي. نهضة الأكراد الثقافية والقوميّة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ترجمة بافي نازي ود. ولكرثر. بيروت: دار الكتاب العربي- رابطة كاوا للثقافة الكرديّة، 1986.
الجميل، سيّار. تكوين العرب الحديث. القاهرة: دار الشروق، 1997.
________. العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989.
________. العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997.
جميل، قدري. مسألة كردستان: 60 عاماً من النضال المسلح. تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول. بيروت: [د. ن.]، 1997.
جوارو، إشو مالك خليل. الأشوريّون في التاريخ. ترجمة سليم واكيم. بيروت: منشورات واكيم إخوان، 1962.
الجواهري، عماد أحمد. نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، 1934-1942. بغداد: دار الجاحظ، 1984.
جونز، غاريث إدوارد. السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.

الحاج حسين، أسامة (إعداد وتنسيق). **محطات في حياة السياسي والشاعر المحامي الدكتور لطفي الحاج حسين نائب الجزيرة السابق**. دمشق: دار الينابيع، 2007.

الحاج، عزيز. **القضيّة الكرديّة في العراق: التاريخ والآفاق**. بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1994.

الحصري، ساطع. **تقارير عن حالة المعارف في سورية واقتراحات لإصلاحها**. دمشق: [د. ن.]، 1944.

الحسني، الأمير علي. **تاريخ سوريّة الاقتصادي: الاقتصاد روح الحرية والاستقلال**. دمشق: مطبعة بدائع الفنون، 1342هـ.

حسين، فاضل. **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربيّة**. القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1958.

الحسين، محمد علي. **ذكرى فيصل الأول**. بغداد: مطبعة الشعب، 1933.

الحصان، عبد الرزاق. **نظرة عابرة في شمالي العراق**. بغداد: مطبعة التفيّض الأهلية، 1940.

الحكيم، حسن. **مذكراتي**. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1966. ج2.

الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسيّ**. بيروت: دار النهار، 1991.

________. **سورية والعهد الفيصلي**. ط 2. بيروت: دار النهار للنشر، 1980.

الحلبي، عبود (الخوري) ويوسف بن ديمتري بن جرجس. **حوادث حلب اليومية (1771-1805): المرتاد في تاريخ حلب وبغداد**. تحقيق محمد الفواز. حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2006.

الحلو، عبد الله. **تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استنادًا للجغرافيين العرب**. بيروت: دار بيسان، 1999.

حمداني، مصطفى رام. **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال**. ط 2. دمشق: دار طلاس، 2001.

الحمش، منير. **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها**. دمشق: دار الجليل، 1994.

الحموي، ياقوت. **معجم البلدان**. قدّم لها محمد عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2008. ج8.

حميدة، عبد الرحمن. **محافظة حلب**. دمشق: وزارة الثقافة، 1992.

حنا، عبد الله. **الحركة العمالية في سورية ولبنان، 1900-1945**. دمشق: دار دمشق، 1973.

________. **الفلاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب**. بيروت: دار الطليعة، 2003.

ـــــــــــ. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري. دمشق: الاتحاد عام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر؛ دار البعث للطباعة، [د. ت.]. 4 مج.

الحوراني، أكرم. مذكرات أكرم الحوراني. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000. ج4.

حوراني، ألبرت. الشرق الأوسط الحديث: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا، 1789-1918. إشراف ألبرت حوراني، فيليب س. خوري وماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. دمشق: دار طلاس، 1996. ج2.

ـــــــــــ. الفكر العربي في عصر النهضة، 1789-1939. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار النهار للنشر، 1977.

خدام، منذر. الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2003.

خدوري، مجيد. قضية الإسكندرونة. دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953.

خصباك، شاكر. الأكراد: دراسة جغرافيّة إثنوغرافيّة. بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2005.

خوري، فيليب. سوريّة والانتداب الفرنسيّ: سياسة القوميّة العربيّة، 1920-1945. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1997.

خوين، جكر. سيرة حياتي. ترجمة جوان ديلان شوقي؛ مراجعة وتدقيق رضوان إسماعيل. [د. م.]: دار بافت للطباعة والنشر، [د. ت.].

الداقوقي، إبراهيم. أكراد تركيا. دمشق: دار المدى، 2003.

ـــــــــــ. التركمان في العراق: تاريخهم، آدابهم، فنونهم. بيروت: الدار العربيّة للموسوعات، 2006.

ـــــــــــ. صورة الأتراك لدى العرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2001.

داود، اسكندر. الجزيرة السوريّة بين الماضي والحاضر. تقديم سامي الدهان. دمشق: مطبعة الترقي، 1959.

دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث. دمشق: دار نوبل، 2002.

الدرة، محمود. القضية الكرديّة والقومية العربيّة. بيروت: دار الطليعة، 1963.

دروزة، محمد عزة. تركيا الحديثة. بيروت: مطبعة الكشاف، 1946.

ـــــــــــ. حول الحركة العربية الحديثة. صيدا: المطبعة العربية، 1950. (ج2)

ـــــــــــ. مذكرات محمد عزة دروزة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993. 6 مج.

درويش، عبد الحميد. **أضواء على الحركة الكرديّة في سوريا: أحداث فترة 1956-1983**. [د. م.: د. ن.]، 2000.
درويش، كميل بحدي. **قرية الكوليّة (القصور)**. القامشلي: موررياب للطباعة، 2011.
درويش، منير. **هجرة العرب المسيحيين من الوطن العربي: أسباب ونتائج**. دمشق: دار حوران، 2011.
دليل الجمهورية السوريّة عن عام 1939-1940. دمشق: مطبعة ألف باء، 1939.
دليل الجمهورية السوريّة في فجر السيادة والاستقلال: ذكرى الجلاء. دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربيّة، [د. ت.].
ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. بيروت: دار النهار، 2011.
رافق، عبد الكريم. من تاريخ سوريّة الحديث: **العلاقات السوريّة- التركيّة، 1918-1926: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث**. دمشق: دار نوبل، 2002.
راندل، جوناثان. **أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها**. ترجمة فادي حمود. ط 2. بيروت: دار النهار، 1999.
رحلة دوبريه إلى العراق، 1807-1809. ترجمة الأب بطرس حداد. بغداد: بيت الورّاق، 2011.
رزقانة، إبراهيم. **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي: العالم الإسلامي غير العربي، إيران**. القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، [د. ت.].
رستم، أسد. **لبنان في عهد المتصرفية**. ط 2. بيروت: منشورات المكتبة البوليسية، 1987. 10 ج.
رضوان، وليد. **العرب والأتراك من نور الدين وأرسلان إلى الأسد- غول- أردوغان**. حلب: دار النهج، 2011.
روندو، بيير وررجيه ليسكو. **القبائل الكورديّة في سورية**. ترجمة عز الدين الكوردي وب. إيفا. دمشق: دار بافت للطباعة والنشر، 2000.
روهم، مار أوسطاثيوس. **السريان في أبرشية الجزيرة والفرات: تاريخ، حضارة، تراث**. دمشق: [د. ن.]، 2006. ج2.
الريس، منير. **ثورة فلسطين عام 1936**. دمشق: مطابع ألف باء، 1976.
______. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنيّة في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936**. دمشق: مطابع ألف باء، 1936.

زاخوبي، ماجد محمد. **الدولة العثمانية: الأوضاع السياسية من منتصف القرن التاسع عشر إلى تشكيل فرسان الحميدية (1891-1923)**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011.

زازا، نور الدين. **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**. ترجمة روني محمد دملي. أربيل: [د. م.]، 2001.

الزرقة، محمد علي. **قضية لواء الإسكندرون: وثائق وشروحات**. بيروت: دار العروبة، 1993. ج3.

زعيتر، أكرم. **الحركة الوطنية الفلسطينية، 1935-1936**. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1992.

الزعيم، محمد سعيد. **المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1953**. حلب: مطبعة الضاد، 1953.

______. **الموقف الاقتصادي بين سورية ولبنان**. حلب: مطبعة طباخ، 1951.

زكريا، أحمد وصفي. **ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916**. دير الزور: صوت الفرات، 1968.

______. **عشائر الشام**. ط 3. بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، 1997. ج2.

زكي، محمد أمين. **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن**. ترجمة محمد علي عوني. القاهرة: مطبعة السعادة، 1939.

زهر الدين، عبد الكريم. **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية: ما بين 28 أيلول 1961 و8 آذار 1963**. بيروت: [د. ن.]، 1968.

زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. ط 3. بيروت: دار النهار، 1977.

ساسون، موشيه. **من دون دائرة مستديرة**. القدس: سفريات معاريف، 2004. [بالعبريّة]

ساندرس، جيز سيز. **المسيحيون الأشوريّون- الكلدان في تركيا الشرقية وإيران والعراق (أطلس خرائط)، إعادة رسم خريطة آخر وطن لهم**. ترجمة نافع كوسا. بغداد: نشر آ. آز بريديوستكتينل كاستيل هرنين، 2007.

سانز، مالمي. **البدرخانيون في جزيرة بوتان**. ترجمة دلاوه ر الزنكي گولبهار؛ مراجعة وتقديم نذير جزماني. بيروت: وثائق جمعية العائلة البدرخانية، [د. ت.].

سايكس، مارك. **القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية**. ترجمة خليل علي مراد. دمشق: دار الزمان، 2007.

السباعي، بدر الدين. أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، 1850-1958. دمشق: دار الجماهير، 1967.
سبيرز، الليدي. قصة الاستقلال في سورية ولبنان. ترجمة منير البعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، 1947.
السراج، أحمد سامي. من بقية السيوف (1892-1960): أوراق ومذكرات. إعداد وتحقيق خيرية قاسمية. دمشق: دار الأهالي، 2003.
سعيد، أمين. الثورة العربيّة الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربيّة في ربع قرن. القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، [د. ت.]. ج3.
السفرجلاني، محيي الدين. فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة. دمشق: مطبعة الترقي، 1937.
سلامة، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربي. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)
سلطان، علي. تاريخ سورية، 1918-1920: حكم فيصل بن الحسين. ط 2. دمشق: دار طلاس، 1996.
سلوتسكي، يهودا [وآخرون]. الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936-1939: الرواية الرسميّة الإسرائيلية. ترجمة أحمد خليفة؛ مراجعة سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، 1989.
السمان، أحمد. محاضرات في اقتصاديات سوريا. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية في جامعة الدول العربية، 1955.
سوريّة في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسويين. القاهرة: المطبعة السلفية، 1922. (النشرة الرابعة، اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر السوري - الفلسطيّني بمصر)
السيد، جلال. حزب البعث العربي. بيروت: دار النهار، 1973.
السيد، علاء. تاريخ حلب المصور أواخر العهد العثماني، 1880-1918. حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2011.
سيدا، عبد الباسط. المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من معاناة مستمرة. أبسالا، السويد: مطبعة نينا، 2003.
سيغف، توم. الإسرائيليّون الأوائل 1949. ترجمة خالد عايد [وآخرون]. بيروت؛ قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.
سيل، باتريك. رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2010.

ـــــــــ. الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، 1945-1958. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس، 1983.
سيواس، أسيت ك. [وآخرون]. الوسط والأطراف: مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط. ترجمة فادي حمود بيروت: دار النهار، 1998.
شاريت، موشيه. يوميّات شخصيّة. ترجمة أحمد خليفة؛ مراجعة صبري جريس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1996.
شتاين، لوثار. شمر- جربا والانتقال من الترحال إلى الاستقرار: دراسة حول حياة البدو وتراثهم. ترجمة كامل إسماعيل. دمشق: وزارة الثقافة، 2007.
الشريف، منير. قصة الأرض في سوريّة. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1961.
شفالييه، دومينيك. حبر الشرق بين الحروب وصراع السلطة. ترجمة جمال الشلبي. بيروت: المؤسسة العربية للنشر، وعمّان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2008.
الشهابي، مصطفى. محاضرات في الاستعمار. القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، جامعة الدول العربيّة، 1955.
شيلر، برجيت. انتفاضات جبل الدروز- حوران: من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال، 1850-1949. بيروت: دار النهار، 2004.
شيخ الشباب، محمد رشيد. سيرة المناضل الكردي عثمان صبري «آبو». بيروت: [د. ن.: د. ت.].
شيخو، علي. جبل الكرد إبان الانتداب الفرنسيّ.
صائب بك، أحمد. واقعة السلطان عبد العزيز. تعريب محمد توفيق جانا. ط 2. بيروت: مطبعة الاقتصاد، [د. ت.].
صادر، يوسف. مجموعة مقررات حكومة سوريا، وهي تشتمل على قوانين ومراسيم وقرارات التي صدرت بسورية منذ الاحتلال (آخر أيلول 1918 إلى يومنا هذا). بيروت: مطبعة صادر، 1933. ج5.
صفحات من حياة نزيه مؤيد العظم. تحقيق دعد الحكيم. دمشق: وزارة الثقافة، 2006.
صفوة، نجدة فتحي. الجزيرة العربيّة في الوثائق البريطانيّة: نجد والحجاز (1921-1922). لندن: دار الساقي، 2007. 7 مج.
الصلح، رغيد. لبنان والعروبة: الهوية الوطنيّة وتكوين الدولة. لندن: دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطيّن للترجمة، 2006.
الصليبي، عمر. لواء الزور في العصر العثماني اجتماعيًا واقتصاديًا. دمشق: مطبعة دار العلم، 1997.

الصواف، محمد شريف. **موسوعة الأسر الدمشقية**. دمشق: بيت الحكمة، 2008.
الطباخ، راغب. **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**. تحقيق محمد كمال. ط 2. حلب: دار القلم العربي، 1988. ج3.
طرابلسي، فواز. **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2008.
العادل، فؤاد. **قصة سورية بين الانتخاب والانقلاب: مذكرات**. دمشق: دار الينابيع، 2001.
العارف، عارف. **النكبة**. صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1956.
العامري، ثامر عبد الحسين. **موسوعة العشائر العراقية**. لندن: مكتبة الصفا والمروة، [د. ت.]. ج6.
عباس، عبد الهادي. **الأرض والإصلاح الزراعيّ في سورية**. دمشق: دار اليقظة، 1962.
عبد العال، سيد. **الانقلابات في سوريا: 1945-1949**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.
عبد الغني، عبد الرحمن. **ألمانيا النازيّة وفلسطين، 1943-1945**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1995.
الكريم، أحمد عبد. **حصاد سنين خصبة وثمار مرة**. بيروت: دار بيسان، 1994.
عثمان، هاشم. **تاريخ اللاذقية، 637-1946**. دمشق: وزارة الثقافة، 2002.
العجيلي، عبد السلام. **أحاديث العشيّات**. ط 3. بيروت: دار الشرق العربي، [د. ت.].
______. **المغمورون**. بيروت: دار الشرق، 1979.
العزاوي، قيس جواد. **الدولة العثمانيّة: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**. بيروت: الدار العربيّة للعلوم- ناشرون ومركز دراسات الإسلام والعالم، 2003.
عطية، عزيز سوريال. **تاريخ المسيحية الشرقية (الكنائس: القبطية، الإثيوبية، النوبية، السريانية، الأشورية، الأرمينية، الهندية، المارونية)**. ترجمة وتعليق ميخائيل مكسي إسكندر. القاهرة: شركة هارموني للطباعة، 1977.
العضايلة، عادل محمود. **الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام**. عمّان: دار الشروق، 2005.
العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973. ج3.
علي، آزاد أحمد. **أنماط العمارة الوطنيّة في الجزيرة الفراتيّة**. دمشق: وزارة الثقافة، 2010.
علي، عثمان. **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**. ط 2. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008.
العمادي، محمد. **تطور الفكر التنموي السوري**. دمشق: دار طلاس، 2004.

عنتابي، محمد فؤاد ونجوى عثمان. **حلب في مئة عام**. 3ج. حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993.

عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانيّة في ولاية سورية، 1864–1914**. القاهرة: دار المعارف، 1969.

عياش، عبد القادر. **حضارة وادي الفرات، القسم السوري «مدن فراتية»**. إعداد وليد مشوح. دمشق: دار الأهالي، 1989.

________. **الرقة كبرى المدن الفراتية: القسم الثاني**. دير الزور: [د. ن.]، 1969.

عيساوي، شارل. **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800–1914**. ترجمة رؤوف عباس حامد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1990.

العيطة، أحمد عدنان. **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم**. دمشق: دار الأهالي، 2000.

غارديه، لويس وجورج قنواتي. **فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية**. ترجمة صبحي الصالح وفريد جبر. بيروت: دار العلم للملايين، 1967. ج2.

غاوبه، هاينتز وأويغن فيرت. **حلب: دراسات تاريخية حول البنية العمرانيّة**. ترجمة صخر علبي. دمشق: وزارة الثقافة، 2007. 2ج.

غرايبة، عبد الكريم. **سورية في القرن التاسع عشر، 1840–1876**. القاهرة: معهد الدراسات العربيّة العالية، 1962.

________. **مقدمة في تاريخ العرب الحديث، 1500–1918**. دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1960. ج2.

الغزّي، كامل. **نهر الذهب في تاريخ حلب**. حلب: المطبعة المارونية بحلب، [د. ت.]. ج3.

غرانت، أ. ج. وهارولد تمبرلي. **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين**. ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر. القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967. ج2.

غوديه، ميشال وقيس الهمامي. **الاستشراف الاستراتيجي**. باريس: كراس ليسبور، 2005.

فارس، جورج (محرّر). **من هم في العالم العربي؟: الجزء الأول: سورية 1957**. دمشق: مكتب الدراسات العربية، 1957.

________. **من هو في سورية 1949**. دمشق: المطبعة الأهلية والوكالة العربيّة للنشر والدعاية، 1948.

فاروقي، ثريا [وآخرون]. **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 1600–1914**. تحرير خليل إنالجيك بالتعاون مع دونالد كواترت؛ ترجمة عبد اللطيف الحارس. بيروت؛ طرابلس الغرب: دار المدار، 2007. 2 مج.

فتح الله، جرجيس. **يقظة الكرد: تاريخ سياسي 1900-1925 ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به.** أربيل: دار تاراس، 2002.

فرا، صونيا ولوك ويلي دوهوفل. **الرقة وأبعادها الاجتماعيّة.** ترجمة عبد الرحمن حميدة. دمشق: وزارة الثقافة، 1982.

فرح، جورج. **الزعيم حسني الزعيم: بطل الانقلاب السوري ورجل الساعة.** [د. م.]: منشورات دار النشر السياسية للشرق الأوسط، 1949.

فرنجية، نبيل وزينة فرنجية. **حميد فرنجية لبنان الأخر.** تعريب جورج أبي صالح. بيروت: منشورات ملف العالم العربي، 1993.

فريج، دوقتور. **كردلر تاريخ واجتماعي تدقيقات.** اسطنبول: كتبخانه سودى، 1334هـ [1915م].

فشر، هـ. ا. ل. **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950).** تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط 9. القاهرة: دار المعارف، 1993.

فنصة، نذير. **أيام حسني الزعيم: 137 يومًا هزّت سورية.** ط 2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983.

الفواز، فايز. **الجزيرة السورية واقع وآفاق.** دمشق: هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006. (سلسلة أوراق سورية؛ 2025)

فورني، ناديا. **نظم استخدام الأراضي: الصفات البنيوية والسياسات.** دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2001. (مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة)

فولر، جراهام. **الجمهورية التركية الجديدة.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله. بغداد: مديرية الدعاية العامة، 1945.

الفيصل، يوسف. **ذكريات ومواقف.** دمشق: دار نون، 2011. ج2.

الفيل، أحمد عيسى. **سوريّة الجديدة في الانقلابين.** دمشق: [د. ن.]، 1950.

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920.** القاهرة: دار المعارف، 1971.

________. **الرعيل العربي الأوّل: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة.** لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991.

قانون الأراضي. ترجمة رفعتلو نقولا أفندي نقاش. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، 1873.
القباني، أنور. **دليل بلاد الشرق**. [د. م.: د. ن.]، 1948.
قدوري، زبير سلطان. **الثورة المنسية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2000.
قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الصهيوني. ط 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.
قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939**. دمشق: دار طلاس، 1989.
________. **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1977.
قرم، جورج. **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة: تاريخ حداثة غير منجزة**. بيروت: دار الطليعة، 1990.
القصاب، عبد العزيز. **من ذكرياتي**. بيروت: دار عويدات للنشر، 1962.
القصارى في نكبة النصارى. [د. م. د. ن.]، 1919.
قوشاقجي، يوسف. **الأمثال الشعبية وأمثال ماردين**. حلب: دار الإحسان، 1994. ج2.
القيسي، عبد المجيد حسيب. **الأثوريّون**. لندن: مركز الموسوعات العالمية، 1999.
كار، إدوارد. **العلاقات الدوليّة في عشرين سنةً 1919-1939**. تعريب سمير شيخانيّ. بيروت: مكتب توزيع المطبوعات، [د. ت.].
الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية.
كرد علي، محمد. **خطط الشام**. دمشق: دار الترقي، 1927. (ج5)
________. **المذكرات**. دمشق: مطبعة الترقي، 1367هـ/ 1948م. ج5.
كرامير، هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جدي**. ترجمة فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.
الكعبي، عبد الحكيم. **الجزيرة الفراتية وديارها العربية (ديار بكر، ديار ربيعة، وديار مضر): دراسة في التاريخ الديني والسياسي والاجتماعي قبل الإسلام**. دمشق: صفحات للدراسة والنشر، 2009.
كوبلاند، مايلز. **لعبة الأمم**. تعريب مروان خير. القاهرة: دار الصادق، [د. ت.].
كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**. ط 2. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986.
________. **السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980.
الكوراني، أسعد. **ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2000.

الكوراني، علي سيدو. **من عمان إلى العمادية، أو جولة في كردستان الجنوبية**. القاهرة: مطبعة السعادة، 1939.

الكيالي، عبد الرحمن. **الجهاد السياسي**. حلب: المكتبة العصرية، 1926.

______. **رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسيّة في سوريا ولبنان، وضعه الكيالي بقرار المؤتمر الوطني المعقود في حلب في 8 شباط 1933**. حلب: المطبعة العلمية، 1933.

______. **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1936-1939**. حلب: مطبعة الضاد، 1960. ج4.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، 1920-1950**. دمشق: دار طلاس، 1997.

الكيلاني، شمس الدين. **الحزب الشيوعي السوري**. دمشق: دار الأهالي، 3003.

اللقاني، سني. **الإقليم السوري واقتصادياته: دراسة مقتبسة من تقرير وضعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدعوة من الحكومة السورية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين، [د. ت.].

لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتش. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. ترجمة عفيفة البستاني. موسكو: دار التقدم، 1971.

لونغريغ، ستيفن همسلي. **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، 1987.

ليسكو، روجيه. **اليزيدية في سوريّة وجبل سنجار**. ترجمة أحمد حسن. دمشق: دار المدى، 2007.

ليفسكايا، نينا بيغو. **ثقافة السريان في القرون الوسطى**. ترجمة خلف الجراد. دمشق: دار الحصاد، 1990.

مارديني، أحمد شريف. **محافظة الحسكة**. دمشق: وزارة الثقافة، 1986.

متري، طارق. **سطور مستقيمة بأحرف متعرجة عن المسيحيين الشرقيين والعلاقات بين المسيحيين والمسلمين**. بيروت: جامعة البلمند ودار النهار، 2008.

______. **المسيحيون في المشرق العربيّ: قراءة في التاريخ المعاصر**. تحرير حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

المجالس التشريعية في الجمهورية العربيّة السوريّة من عام 1919 حتى عام 2000. دمشق: منشورات مجلس الشعب، [د. ت.].

المجموعة الإحصائية السورية لعام 1970. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1970.
المجموعة الإحصائية السورية لعام 1972. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1972.
المجموعة الإحصائية السورية لعام 1976. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 1976.
المجموعة الإحصائية للعام 2006. [دمشق]: المكتب المركزي للإحصاء، 2006.
المجموعة الاقتصاديّة السوريّة لغرفة تجارة حلب لعام 1950-1951. حلب: مطبعة الضاد، 1952.
محفوض، عقيل. **جدليّات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
______. **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
محمد، علاء جاسم. **جعفر العسكري ودوره السياسيّ والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936**. بغداد: مكتبة اليقظة العربيّة، 1987.
مذكرات الأستاذ أوسمان صبري. ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي. بيروت: مطبعة أميرال، 2001.
مذكرات الأمير عادل أرسلان. تحقيق يوسف إيبش. بيروت: الدار التقدمية للنشر، 1983. ج3.
مذكّرات جمال باشا (الصغير): كيف جلت القوّات العثمانيّة عن بلاد العرب. تعريب فؤاد ميداني. بيروت: [د. ن.]، 1932.
مذكرات الجنرال إحسان نوري باشا: انتفاضة آكري (1926-1930). ترجمة صلاح برواري. بيروت: [د. ن.]، 1990.
مذكرات فوزي القاوقجي. إعداد وتقديم خيرية قاسمية. دمشق: دار النمير، 1996.
مردم بك، سلمى. **أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.
مسألة أكراد سورية: الواقع- التاريخ- الأسطر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
المسعودي، أبو الحسن بن علي. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. مراجعة كمال حسن مرعي. صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، 2011. ج4.
المسلط، صالح هواش. **صفحات منسية من نضال الجزيرة السوريّة**. دمشق: دار علاء الدين، 2001.

المسيحيّة عبر تاريخها في المشرق. تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهرا. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.

مصالحة، نور الدين. **طرد الفلسطينيّين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيّين، 1882-1948**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1992.

المصطفى، تركي فرحان. **قبائل بادية حلب وحماة**. حلب: مركز الحافظ، 2005.

المجلد السابع 1923-1924. لندن: دار الساقي، 2007.

المعلم، وليد. **سوريا، 1918-1958: التحدي والمواجهة**. قبرص: شركة بابل للنشر، 1985.

مكدول، ديفيد. **تاريخ الأكراد الحديث**. ترجمة راج آل محمد. بيروت: دار الفارابي، 1997.

ملا، عز الدين علي. **حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي 1250-1979: دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية**. بيروت: دار آسو، 1998.

الملحم، نبيل. **قائد وشعب: سبعة أيام مع آبو**. بيروت: دار الفارابي، 1999.

ملكي، جوزيف أسمر. **من نصيبين إلى زالين (القامشلي)**. دمشق: مطبعة دار العلم، 1995.

المنصور، عبد العزيز شحادة. **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

موريس، بني. **طرد الفلسطينيّين وولادة مشكلة اللاجئين**. عمّان: ترجمة دار الجليل، 1993.

موسى، سليمان. **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908-1924**. ط 3. بيروت: دار النهار، 1986.

موسى، علي حسن. **محافظة دير الزور**. دمشق: وزارة الثقافة، 1993.

موسيل، ألوا. **الفرات الأوسط: رحلة وصفية ودراسات تاريخية**. ترجمة صدقي حمدي وعبد المطلب عبد الرحمن داود. بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1990.

نجار، الياس سعيد. **عائلة أصفر ونجار**. بيروت: [د. ن.]، 2010.

نجمة، أفرام. **شعب الجزيرة**. بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005.

نحماني، يوسيف. **مذكرات سمسار أراضٍ صهيوني**. جمع وتحرير يوسف فايتس؛ ترجمة وتقديم وإعداد الياس شوفاني. دمشق: دار الحصاد، 2010.

نداف، عماد. **خالد بكداش يتحدث**. دمشق: دار الطليعة، 1993.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 5)

نور الدين، محمد. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، 1997.

نيكيتين، باسيل. **الكرد: أصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم، عاداتهم، آدابهم، لهجاتهم، قبائلهم،قضاياهم، طرائف عنهم**. مراجعة صلاح برواري. [د. م.]: منشورات مجلة ASO، 1993.

الهاشمي، طه. **جغرافية العراق**. ط 2. بغداد: مطبعة المعارف، 1936.

هافوري، جورج حبيب. **السريان الآراميون: من أمسهم الغابر إلى يومهم الحاضر**. دمشق: مطبعة ألف باء، 1998.

هروري، صلاح محمد سليم. **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، 1900-1950**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006.

الهندي، إحسان. **كفاح الشعب السوري، 1908-1948**. دمشق: مسابقة الأبحاث القوميّة العسكريّة، 1962.

الهندي، عطية. **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي: الواقع- الإسقاطات المستقبلية حتى عام 2025**. دمشق: هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007. (سلسلة أوراق سورية؛ 2025)

الهواش، محمد. **تكوّن جمهورية: سورية والانتداب**. طرابلس: مكتبة السائح، 2000.

ــــــــــ. **عن العلويين ودولتهم المستقلة**. الدار البيضاء: شركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997.

هيكل، محمد حسنين. **سنوات الغليان**. القاهرة: مركز الأهرام، 1988.

وانلي، عصمت شريف. **المسألة الكرديّة في سوريا**. دمشق: لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، 1968.

واتنباخ، هورست. **النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية**. دمشق: برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، 2006.

الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب. دمشق: دار الأيام، [د. ت.].

الوردي، علي. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. لندن: دار الوراق، 1969. ج6.

ياب، مالكولم. **نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792-1923**. ترجمة خالد الجبيلي. دمشق: دار الأهالي، 1998.

يامين، إبراهيم. **الدرباسيّة ماضيًا وحاضرًا**. حلب: دار ماردين ودار الرها، 2009.

يرغن، دانييل. **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار التكوين، 2004.

دوريات

الأحرار المصورة: العدد 48، 29 أيار/ مايو 1927.

«إحصاء المساحات المزروعة ومقدار محاصيلها بين العامين 1934 و1935.» **النشرة الاقتصاديّة للغرفة التجارية بدمشق**: السنة 15، 1936.

«الأشوريّون ومشكلة إسكانهم.» **النذير**: 14 كانون الأول/ ديسمبر 1937.

الاتحاد العثماني: 13 و22 أيلول/ سبتمبر 1908؛ 2، 19 و22 تشرين الأول/ أكتوبر 1908؛ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908؛ 12 آذار/ مارس 1909، و3 تموز/ يوليو 1909.

«أشورية في الشمال وصهيونية في الجنوب». **النذير**: 13 تموز/ يوليو 1937.

«اغتيال شيخ المريدين بجبل الأكراد». **النذير**: 25 حزيران/ يونيو 1947.

الأهالي: 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1928؛ 27 نيسان/ أبريل 1929، و5 أيار/ مايو 1929.

«أهمية منطقة الجزيرة بالنسبة لسوريّة». **الجندي**: العدد 203، 21 نيسان/ أبريل 1945.

«بلاغ الكولونيل ده رو القائد عام الموقت لأراضي سوريّة الشمالية عن معركة البوكمال.» **النذير**: 30 أيلول/ سبتمبر 1941.

«بلاغ من قلم مطبوعات المندوبيّة.» **النذير**: 22 تموز/ يوليو 1937.

«بيان خليل إبراهيم باشا.» **النذير**: 18 نيسان/ أبريل 1938.

«الجبهة المشتركة والصليب الناري.» **المعرض**: العدد 43، تموز/ يوليو 1935.

«جماعة الشارة البيضاء: ما تريده الجزيرة من الحكومة.» **النذير**: 26 آذار/ مارس 1937.

«حديث المفوّض السامي الكونت دو مارتيل.» **النذير**: 23 تموز/ يوليو 1937.

«حديث وزير الداخلية عن حركة المريدين.» **النذير**: 9 آذار/ مارس 1939.

الحوار: العدد 56، صيف 2007، والعدد 62، 2010.

الخابور: الأعداد 1-4، آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1953.

«خطاب الكونت أوستروروغ في الجزيرة.» **النذير**: 20 آذار/ مارس 1938.

«رسالة المريدين إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب.» **النذير**: 18 حزيران/ يونيو 1945.

«الزعيم والجنرال بيوت.» **النذير**: 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

السمان، أحمد. «العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان.» **النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق**: السنة 32، العدد 1، الربع الأول من عام 1954.

الصحراء، مبروكة. «أول مدينة زراعية نموذجية في رمال الصحراء القاحلة (تقرير).» **الجندي**: العدد 203، 21 نيسان/ أبريل 1954.

الطباخ، راغب. «إبراهيم باشا الملي: اقتتاله مع الجنود.» **الاتحاد العثماني**: 10 أيلول/ سبتمبر 1908.

طرابلسي، فواز. «التكون الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب.» **أبعاد**: العدد 6، أيار/ مايو 1997.

العاصمة: السنة 2، العدد 109، 15 آذار/ مارس 1920؛ السنة 2، العدد 174، 6 كانون الثاني/ يناير 1920؛ السنة 2، العدد 124، 13 أيار/ مايو 1920، والسنة 2، العدد 145، 9 آب/ أغسطس 1920.

عباس، رؤوف. «سورية في مخططات السياسة البريطانية، 1943-1944.» **دراسات تاريخية** (دمشق): العدد 7، كانون الثاني/ يناير 1982.

العلوي، هادي. «أصل الأكراد والأيديولوجيا القومية: الأقليات في العالم العربي.» **المعلومات** (المركز العربي للمعلومات- بيروت): العدد 10، أيار/ مايو 1994.

العمران: السنة 18، العدد 737، 10 تموز/ يوليو 1913.

«قضية باقر جلبي تتحرّك: إذا كانت تركيّا تعطف عليه، فلتأخذه إليها.» **النذير**: 5 أيار/ مايو 1938.

ليان، يوسف. «الجلسة الأولى في 13 كانون الثاني 1945.» **الجريدة الرسميّة**: العدد 9، 15 شباط/ فبراير 1945.

المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب: السنة 14، العدد 21، 1932-1933؛ العدد 25، 1936-1937، والعدد 27، 1938-1939.

«المحكمة تصدر حكمًا ببراءة ناصح المقيّد من تهمة الدعاية التركية.» **النذير**: 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937.

المدرس، محمد خليل. «التقرير السنوي للشركة السورية للغزل والنسيج بحلب.» **النذير**: 9 أيار/ مايو 1941.

«مذاكرات مجلس المبعوثان العثماني.» **الاتحاد العثماني**: 16 كانون الثاني/ يناير 1909.

مرهج، فريد. «مذاكرات الجلسة الثامنة في 14 نيسان 1945.» **الجريدة الرسميّة**: العدد 27، 14 حزيران/ يونيو 1945.

المشرق (بيروت): العدد 57، 1932.

المعرض: العدد 10، أيار/ مايو-آب/ أغسطس 1924.

معمار باشي، بيير. «سورية خطت في ميدان الزراعة خطوات جبارة.» **الجندي**: العدد 203، 21 نيسان/ أبريل 1945.

المفيد: 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924.

النذير: 3 و6 كانون الأول/ ديسمبر 1936؛ 24 كانون الثاني/ يناير 1937؛ 9 و19 آذار/ مارس 1937؛ 15 و22 نيسان/ أبريل 1937؛ 11 و27–28 حزيران/ يونيو 1937؛ 8، 13، 16 و18–21 تموز/ يوليو 1937؛ 6، 8–9، 15–16 و18 آب/ أغسطس 1937؛ 7، 16، 21 و27 أيلول/ سبتمبر 1937؛ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937؛ 11 و31 كانون الأول/ ديسمبر 1937؛ 14 و17 كانون الثاني/ يناير 1938؛ 28 شباط/ فبراير 1938؛ 6 و18 آذار/ مارس 1938؛ 10 كانون الثاني/ يناير 1939؛ 23 و28 شباط/ فبراير 1939؛ 1، 5–6، 13، 16 و29 آذار/ مارس 1939؛ 12 كانون الأول/ ديسمبر 1939؛ 12 و27 شباط/ فبراير 1940؛ 1 نيسان/ أبريل 1940؛ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940؛ 5 كانون الثاني/ يناير 1941؛ 3–5 و28 أيلول/ سبتمبر 1941؛ 18 و24 نيسان/ أبريل 1944؛ 11 حزيران/ يونيو 1945؛ 2 تموز/ يوليو 1945، و3 نيسان/ أبريل 1947.

النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق: تشرين الأول/ أكتوبر– كانون الأول/ ديسمبر 1948.

النهضة: 27 تموز/ يوليو 1920.

أطروحات ورسائل جامعية

السمر، عمار. «شمال العراق 1958–1975 دراسة سياسية.» (أطروحة دكتوراه، في قسم التاريخ، جامعة دمشق، دمشق، 2009). صدرت عن المركز للأبحاث دراسة السياسات. بيروت: المركز 2012.

ندوات ومؤتمرات

الحوار العربي– التركيّ بين الماضي والحاضر: الندوة الت أقامها مركز دراسات الوحدة العربيّة بالتعاون مع المؤسسة العامة للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسيّة العالميّة باسطنبول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010.

دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

المؤتمر الرابع حول آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، الذي أقامته وزارة التعليم العالي في سورية، بالتعاون مع المؤسسة العربية للتكنولوجيا في الإمارات، الذي انعقد في دمشق بين 11 و14 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عُقِدَ في قصر الأونيسكو ببيروت، بين 17–20 كانون الأول/ ديسمبر 1951.

2- الأجنبية

Books

Ababsah, Myriam. *Raqqa: Territoires et pratiques sociales d'une ville syrienne pratique sociale d'une ville syrienne*. Damas: Institut Français du proche orient, 2009.

Ahmad, Feroz and Dankwart Rustaw. *Ikinci Mesrutiyet Doneminde Meclisler: 1908–1918*. Guney–Dogu: Avrupa Araastirmalar, 1976.

Arbache, Ziad Ayoub. *L'Impact économique de l'action des compagnies pétrolières internationales dans les pays producteurs*. Grenoble: Université des Sciences économiques de Grenoble, 1998.

Atlas of Ancient and Classical Geography. London: J. M. Dent, [1922]. (Everyman's Library; no. 451)

Berthier, Sophie (dir.). *Peuplement Rural et les aménagements hydro–agricoles dans la moyenne vallée de l'Euphrate, fin VII^{ème} siècle – XIX^{ème} siècle*. Damas: Institut Français de Damas, 2001.

Boghossian, Roupen. *La Haute–Djezireh*. Alep: Imprimerie Chiraz, 1952.

Catroux, George. *Dans la Bataille de Méditerranée Egypte–Levant: Afrique du nord, 1940–1944*. Paris: Jullard Sequana, 1949. (Témoignages et Commentaires)

_______. *Deux Missions en Moyen–Orient, 1919–1922*. Paris: Plon, 1958.

Davet, Michel–Christian. *La Double affaire de Syrie*. Paris: Fayard, 1967.

David, Jean–Claude. *Dynamiques Citadines et production de l'espace en Syrie, le cas d'Alep: La Ville en Syrie et ses territoires: Héritages et mutations*. Damas: Institut Français de Damas, 2000. (Bulletin d'Etudes Orientales)

Diyarbakırda toprakta mülkiyet rejimleri ve toplumsal değişme: Oniki yerleşme unites. Diyarbakır Tanıtma: Kültür ve Yardımlaşma Vakfı, 1992.

The Encyclopaedia of Islam. edited by Bernard Lewis. Ch. Pellat and Joseph Schacht. New Edition. Leiden: E. J. Brill, 1991. 12 vols.

Hannoyer, Jean. *Politique des Notables en Syrie: La naissance d'une ville*. Deyr al–Zôr: [n. pb.], 1850–1921.

Herault, Charles. *Une Mission de reconnaissance de de l'Euphrate en 1922: Les enjeux économiques, politiques, et militaries d'une conquete, deuxième partie*. Damas: Institut Français de Damas, 1999.

Homet, Marcel. *Syrie Terre irredente l'histoire secrète du traité Franco–Syrien: Où va le Proche–Orient*. Preface du General Ed. Bremond. Paris: J. Peyronnet et Cie, 1938. (L'Académie des Sciences Coloniales)

Huntziger, Charles Léon Clément. *Le Livre d'or des troupes du Levant: 1918–1936: Avant–propos du général Huntziger*. Paris: Imprimerie du Bureau typographique des troupes du Levant, 1937.

Jabry, Irfan. *La Question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat syrien*. Lyon: Paquet, 1940.

Jongerden, Joost. *The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War*. Leiden: Brill, 2007.

Kansu, Aykut. *The Revolution of 1908 in Turkey*. Leiden and New York: E. J. Brill, 1997.

Klein, Janet. *The Margins of Empire: Kurdish Militias in the Ottoman Tribal Zone*. California: Stanford University Press, 2011.

Les Kurdes: Écrire l'histoire d'un peuple aux temps pré–modernes. Paris: L'Harmattan, 2009.

Luke, Harry. *The Fringe of the East: A Journey Through Past and Present Provinces of Turkey*. London: Macmillan, 1913.

McDowall, David. *The Kurds*. London: Minority Right Group, 1985. (Report no.23)

Meouchy, Nadine. *France, Syrie et Liban, Les ambiguities et les dynamiques de la relation mandataire*. Damas: Institut Français d'études arabes de Damas, 2002.

Mizrahi, Jean–David. *Genèse de l'État mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920*. Paris: Publications de la Sorbonne, 2003.

Muller, Victor. *En Syrie avec les bédouins: Les tribus du desert*. Paris: Librairie Ernest Leroux, 1931.

Prätor, Sabine. *Der arabische Faktor in der jungtürkischen Politik: Eine Studie zum osmanischen Parlament der II. Konstitution (1908–1918)*. Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1993.

Puaux, Gabriel. *Deux Années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939–1940*. Paris: Hachette, 1952.

Rabbath, Edmond. *L'évolution politique de la Syrie sous mandate*. Paris: Marcel Rivière, 1928.

_______. *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*. 2ème éd. Beyrouth: Librairie Orientale, 1986.

Russel, Malcolm B. *The First Modern Arab State: Syria under Faysal, 1918–1920.* Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985.

Singer, Barnett. *Maxime Weygand: A Biography of the French General in Two World Wars*. London: McFarland and Company Inc., 2008.

Tauber, Eliezer. *The Formation of Modern Syria and Iraq*. London: Frank Cass, 1995.

Tejel, Jordi. *Syria's Kurds: History, Politics and Society*. New York and Canada: Routledge, 2009. (Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies)

Tuncay, Hasan. *Ziya Gökalp*. Istanbul: Toker Yayınları, 1974.

Velud, Christian. *Une Expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquete, Colonisation, et mise en valeurs de la Gazira, 1920–1936*. Lyon: Université Lumières Lyon2, 1991. 4 Tomes.

Periodicals

Atug, Seda et Benjamin Thomas White. «Frontières et Pouvoir d'etat: La frontière turco–syrienne dans les années 1920 et 1930.» *Presse de Sciences politiques*: vol. 20, no. 3, 2009.

Bulletin d'études orientales (Institut Français de Damas): vols. 41–42, 1989–1990.

«International Boundary Study, Iraq–Turkey Boundary (country Codes: IZ–TU).» *The Geographer* (Office of the Geographer, Bureu of Intelligence and Research, Department of State): no. 27, 30 January 1964.

Little, Douglas. «Cold War and Covert: United States and Syria, 1945–1958.» *Middle East Journal*: vol. 1, Winter 1990.

Pakalın, Mehmet Zeki. «Sicill–i Osmanî zeyli: son devir Osmanlı meşhurları ansiklopedisi.» *Türk Tarih Kurumu*: Ankara, vol. 12, 2008.

Presse: 5–8 mai 1962.

Winter, Stefan. «Les Kurdes de Syrie dans les archives ottomanes (XVIIIème siècle).» *Etudes Kurdes*: vol. 10, 2009.

Thesis

Hannoyer, Jean. «Campagnes et Pouvoirs en Syrie: L'étude de Deir ez Zor.» (Thèse de sociologie, EHESS, 1982).

Congresses

Bulletin de la Presse arabe. Damas: Le Bureau des documentations syriennes arabes, 1962.

فهرس عام

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- ص -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- م -

– و –

- ي -



هذا الكتاب

يبحث في تاريخ التكوين الاجتماعي- الاقتصادي- السياسي للجزيرة السورية، بوصفها جزءًا من إقليم الجزيرة الفراتية التاريخي، قبل إعادة العمران فيها بعد دمارها نتيجة الحملات التتارية، وبعد إعادته في مرحلة التنظيمات العثمانية وصولًا إلى أقرب اللحظات المعاصرة القابلة للتأريخ في قرننا، بما في ذلك انطلاق الثورة الزراعية الحديثة في سورية. ويحلل بالتفصيل الأصول الأنثروبولوجية لسكان الجزيرة، وتطورهم. ويتوقف بشكل مفصل عند نشوء المجتمعات المحلية الكردية والسريانية في الجزيرة، وعلاقتها بالمسألتين الكردية والسريانية التركيتين، ويتوقف من خلالها أيضًا عند تاريخ العلاقات التركية - السورية المتداخلة، وكيفية جريانه في تاريخ الجزيرة الحديث، ومحاولة الحركة الصهيونية الاستيطان المبكر فيها، والنظر إليها باعتبارها مكانًا نموذجيًا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وصولًا إلى مناقشة مشاريع التعريب الأحدث، ونشوء مشكلة "أجانب تركيا" في سورية، وخلفيات نشوئها وتفاصيل تكونها.

محمد جمال باروت

باحث سوري يعمل في مجالات فكرية ونقدية وتاريخية وموسوعية. إضافةً إلى تخصصه بمجال التنمية. ساهم في أكثر من 25 كتابًا تفاوتت مساهمته فيها بين باحث ومؤلف رئيس وباحث مشارك. عمل خبيرًا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003 – 2010) ومستشارًا في الخطط الخمسية السورية وسياساتها واستراتيجياتها، وخبيرًا وطنيًا لمشروع بناء المنتدى السوري للجمعيات والمنظمات التنموية غير الحكومية (2008 – 2010)، وباحثًا مقيمًا في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في حلب (2007 – 2010)، ومستشارًا في هيئات بحثية وعلمية عدة: هيئة التخطيط الإقليمي في سورية، ومركز دراسات الوحدة العربية (2000 – 2010)، وباحثًا متفرغًا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

السعر: 30 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2571-1

9 789953 025711

